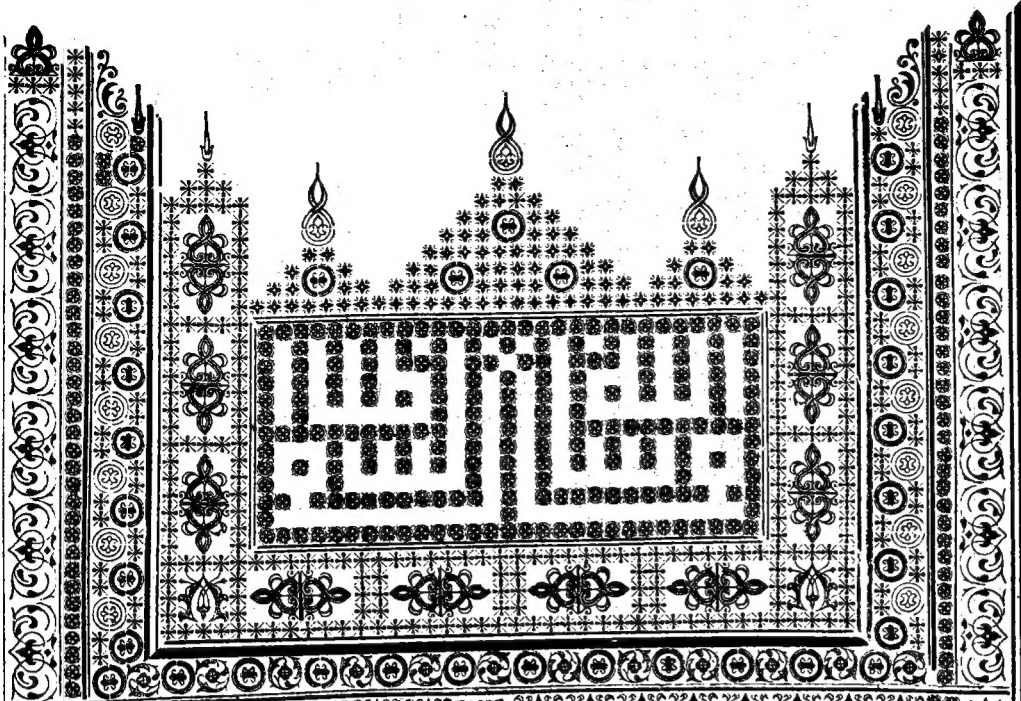


﴿الجزء السادس﴾  
من البحر الرائق شرح كنز الدقائق للامام  
العلامة والحرير الفهامة فقيه عصره  
ووحيد عصره محرر المذهب النعماني  
وأبي حنيفة الثاني الشيخ زين  
الدين الشهير بابن نجيم  
رحمه الله تعالى  
آمين

وبهامشه المحواشي السنية بمفحة الخالق على البحر الرائق نخبة المحققين ونخبة العلماء  
العاملين العلامة الفاضل والاستاذ الكامل السيد محمد أمين الشهير بابن عابدين رحمه  
الله وقد جعل كتاب البحر مفرغاً في سبعة أجزاء والجزء الثامن تكملة العلامة المحقق محمد  
الشهير بالطوري ولتمام الانتفاع جعل المتن مع الحاشية في طرة الكتاب وفصل بينهما  
بفاصل من جدول الطبع المستطاب

---



بسم الله الرحمن الرحيم

### باب خيار الشرط

من اضافة الشيء الى سببه لان الشرط سبب للخيار وفي المصباح الخيار الاختيار وفسره في فتح الباري بالتخير بين الامضاء والفسخ وهو ثابت بالنص على غير القياس وحين ورد النص به جعلناه داخلا على المحكم مانعاه تقليلا لعمله بقدر الامكان ولم نجعله داخلا على أصل البيع للنهي عن بيع بشرط والبيع الذي شرط فيه الخيار يقال فيه علة اسمها ومعنى لاحكامها والغالى عنه علة اسمها ومعنى وحكما قال أهل الاصول الموانع خمسة مانع يمنع انعقاد العلة وهو حرجية المبيع فلم ينعقد في الحر لعدم المحل ومانع يمنع تمامها كبيع مال الغير ومانع يمنع ابتداء المحكم وهو خيار الشرط ومانع يمنع تمامه كخيار الرؤية للمشتري ومانع يمنع لزومه كخيار العيب وقد صدقنا في شرحنا على المنار ان تقسيمهم الموانع مبني على قول ضعيف للاصوليين وهو جواز تخصيص العلل وأما على الصحيح من انه لا يجوز تخصيصها فلا مانع لها أصلا في كل موضع عدم المحكم فانما هو لعدم العلة فتختلف الملك مع شرط الخيار انما هو لعدم العلة لانها البيع بلا خيار وقولهم في مانع خيار علة اسمها ومعنى لاحكامها جاز على الصحيح لان الوجود فيه شرط العلة لا كلها لانها لا تتم الا باوصاف ثلاثة ان تكون موضوعا وان تكون مؤثرة وان يوجد المحكم عقبها لا تراخ فسادام الخيار باقياسا لم تتم العلة فاذا سقطت وتتمامه في تقريره لا كمل في بحث تقسيم العلل الى سبعة والخيارات في البيع لا تنحصر في الثلاثة كما قدمناه بل هي ثلاثة عشر خيارا والرابع خيار الغبن وسفته كالم عليه في المراجعة حيث ذكره هناك والخامس خيار الكمية وقد قدمناه أول البيوع والسادس خيار الاستحقاق وسيأتي

### باب خيار الشرط

### باب خيار الشرط

(قوله والسابع خيار كشف الحال كما قدمناه) قال الرملي قدمه في شرح قوله وبأنا أو مجرلا يعرف قدره بقوله بعد ان قال لو اشترى بوزن هذا الحجر ذهباً ثم اعلم به جاز وله الخيار وهذا الخيار خيار كشف الحال كما قدمناه في مسألة الحفيرة والمطمورة (قوله والظاهر ان الضمير الخ) قال في النهر اقول الضمير في صحيح يعود الى المضاف اليه بقريته صحيح ولقد افصح المصنف عنه في الخلع حيث قال وصح شرط الخيار لها في الخلع لاله ومن غفل عن هذا قال ما قال اه وفي حاشية أبي السعود عن الجوى الاولى أن يجعل الضمير راجعاً الى الخيار باعتبار كونه موصوفاً بالمشروطة قبل الاضافة فان اضافة خيار الى الشرط ٣ من اضافة الموصوف الى الصفة

ولا ينافيه قولهم انه من اضافة المحكم الى سببه والاصل باب الخيار المشروط على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول يدل على ذلك ان الموصوف بالصفة ليس الخيار فقط كما يوهمه كلام صدر الشريعة ولا الشرط فقط كما يوهمه كلام

صحيح للتبايعين أولاً أحدهما ثلاثة أيام

صاحب الاصلاح (قوله والخلافة الخ) قال الرملي ذكر شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض هنا فروعا وقواعدنا لا تأباه اقال فرع قوله أي العاقل خلافة بكسر الحاء عبارة في الشرع عن اشتراط خيار الثلاث ومعناها لا عين ولا خديعة فان أطلقاها على لاجاهلين ولا جاهل أحدهما معناها صحيح أي ثبت الخيار وان أسقط من شرط له الخيار

في باب خيار العيب والسابع خيار كشف الحال كما قدمناه والثامن خيار تفرق الصفقة بهلاك البعض قبل القبض وسأقي أيضاً والتاسع خيار ارجازة عقد الفضولي والعاشر خيار فوات الوصف المشروط المستحق بالعقد كاشتراطه الكتابة والحادي عشر خيار التعيين الثاني عشر في المراجعة خيار الخيانة الثالث عشر من الخيارات خيار نقس الثمن وعدمه كما يأتي في هذا الباب (قوله صحيح للتبايعين أولاً أحدهما ثلاثة أيام) أي جاز للبائع والمشتري معاً أولاً أحدهما في المدة المذكورة والظاهر ان الضمير يعود الى الخيار وفي الوقاية والتغاية صحيح خيار الشرط فابرزه والاوّل ما في الاصلاح صحيح شرط الخيار لان الموصوف بالصفة شرط الخيار لا نفس الخيار والاصل في ثبوته ما رواه ابن ماجه في سننه ان حبان بن منقذ بن عمر كان رجلاً قد أصابته أمة في رأسه فكسرت اسنانه وكان لا يدع على ذلك التجارة فكان لا يزال يغيب فاقى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال له اذا أنت بايعت فقل لا خلافة ثم أنت في كل سلعة ابتعتما بالخيار ثلاث ليال فاذا رضيت فامسك وان سخطت فارددها على صاحبها وحبان بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة والخلافة الخ مداع وفائدة قوله لا خلافة أي لا خديعة في الدين لان الدين النصيحة وللأصل سلام بانه ليس من ذوى البصائر بالسلع فالواجب نصيحته فلا تخدعه بشيء اعتمد على معرفته بل انخدعه لانه ليس عالمها كذا في فتح الباري والآفة شجرة تصيب أم الرأس وكان حبان ألتغ باللام فكان يقول لا خديعة فقوله اذا بايعت شامل للبائع والمشتري وبه اندفع قول سفيان الثوري انه لا يجوز للمشتري عملاً بحديث الحاكم فجعل له الخيار فيما اشتراه ولانه انما جاز للحاجة الى دفع الغبن ما تروى وهما فيما سواء وفي الخاتمة اذا شرط الخيار لهما لا يثبت حكم العقد أصلاً اه وفيه بقوله للتبايعين الدال على ان الشرط كان بعد العقد أو مقارناً له لا احترازاً اذا كان قبله فلو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي نعتده ثم اشتري مطلقاً لم يثبت كما في التتارخانية وأطلقه فشمّل البيع الفاسد فهو كالصحيح يثبت فيه خيار الشرط ولما كان خلاف الأصل فاذا اختلفا في اشتراطه فالقول لمن أنكره عند الدالام في ظاهر الرواية وعند محمد القول لمدعيه والبيئة للآخر كذا في الخاتمة وشمل ما اذا شرطه وقت العقد أو الخفاء به فلو قال أحدهما بعد البيع ولو بايام جعلتك بالخيار ثلاثة أيام صحيح اجماعاً فلو شرطه بعده أزيد من الثلاثة فسد العقد عنده خلافاً لهما كالألقاب بالبيع شرطاً فاسداً فانه يلتحق ويفسد العقد عنده وعندهما لا يفسد ويبطل الشرط وفي جامع الفصولين هو يصح في ثمانية أشياء في بيع واجارة وقسمة وصلح عن مال بعينه وبغيره وكاتبه وخلع وعق على مال لو شرط للمرأة والقن

ثلاثة أيام خيار اليوم الاول بطل الكل قال في المجموع وان أسقط خيار الثالث لم يسقط ما قبله أو خيار الثاني بشرط أن يبقى خيار الثالث يسقط خيار اليومين جميعاً لانه كما لا يجوز أن يشترط خياراً متراجحاً عن العقد لا يجوز أن يستبق خياراً متراجحاً وانما أسقطنا اليومين تعليماً للاسقاط لان الأصل لزوم العقد وانما جوزنا خيار الشرط رخصة فاذا عرض له خلل حكم بلزوم العقد اه فتأمل تجدهم ووافقنا المذهبنا والله تعالى أعلم اه (قوله فهو كالصحيح يثبت فيه خيار الشرط) قال في جامع الفصولين حتى لو باع قننا بالف درهم وورطل خمر بخيار فقهه وحرره لم يجز لنا فاذ لا موقوف اه (قوله واجارة) قال في جامع الفصولين لو استأجر

بختياره ثلاثة أيام جاز كبيع ٤ فلو فسخ في الثالث هل يجب على المستأجر جرمين أو في صط أنه لا يجب لأنه لم يتمكن من

الانتفاع بحكم الخيار لأنه لو انتفع بطل خياره (قوله فهي خمسة عشر موضعا) زاد في النهر واحدة أخرى وهي الاقالة حيث قال وفي البرازية الاقالة كالبيع يجوز شرط الخيار فيها وزاد على ما لا يصح الوصية أخذان من تعليل قاضيان الآتي فقال وقياسه أن لا يصح في الوصية ونظم القسمين ولم يستوف هدهما بل ترك من القسم الاول الكتابة والمزارعة والمعاملة أي المساقاة ومن الثاني الوصية وكأنه ترك الكتابة مهوا وما عداها لأنه غير منصوص وقد نظمت التجميع مشبرا الى ما فيه البحث فقلت يصح خيار الشرط في ترك شفعة

وبيع وبراءة وقف كفالة وفي فسخه خلع وعتيق اقاله وصلى عن الاموال ثم الحوالة

مكانة رهن كذاك اجاره وزيد مساقاة مزارعة له وما صح في صرف نكاح البية

وفي سلم نذر طلاق وكاله كذلك اقرار وزيد وصية كما مر بحثنا فاعتزم ذي المقالة (قوله غلله قاضيان الخ)

ولو شرط الخيار للرهن جاز لا للرهن اذ له نقض الرهن متى شاء بلا خيار ولو كفل بنفس أو مال وشرط الخيار للكفول له أولا فكيف جاز اه ويصح شرط الخيار في البراءة بان قال أبرأك على اني بالخيار ذكره فخر الاسلام من بحث الهزل ويصح أيضا اشتراطه في تسليم الشفعة بعد طلب الموائبة ذكره فيه أيضا ويصح اشتراطه في الحوالة أيضا وفي الوقف على قول أبي يوسف وينبغي صحته في المزارعة والمعاملة لأنها جارة فهي خمسة عشر موضعا ولا يصح في النكاح والطلاق واليمين والنذر والاقرار بعقد والصرف والسلم والوكالة غلله قاضيان بانه انما يدخل في لازم يحتمل الفسخ وفي الولو الجبة اشترى عبدا واشترط ان للمشتري خيار يومين بعد شهر رمضان والشراف في آخر رمضان فهو جائز ويكون له الخيار ثلاثة أيام اليوم الآخر من رمضان ويومين بعده لأنه سكت عن الخيار يوم العقد وأمكن تصحيح هذا العقد ولعل تصحيح هذا العقد باشتراط الخيار يوم العقد ويومين بعده رمضان ولو قال البائع للمشتري لا خيار لك في رمضان فالبيع فاسد لأنه تعذر تصحيح العقد اه وفي فتح القدير لو قال له أنت بالخيار فله خيار المجلس فقط ولو قال الى الظهر فعند أبي حنيفة يعمر الى أن يخرج وقت الظهر وعندهما لا تدخل الغاية اه وكذا الى الليل أو الى ثلاثة أيام يدخل ما بعده الى وشمل ما اذا شرطه في كل المبيع أو بعضه لم ينافي السراحيية اشترى مكيلا أو موزونا أو عبدا وشرط الخيار له في نصفه أو ثلثه أو ربعه جاز مذكورة في الزيادات اه وسيأتي حكم ما اذا كان المبيع متعددًا ففصل الخيار في البعض وهو خيار التعيين وفي التتارخانية واذا اشترطه المشتري له في الثمن أو في المبيع كان له الخيار فيهما اه ولو اشترى عبدا بالف درهم على ان المشتري بالخيار فاعطاه مائة دينار ثم فسخ البيع فن أي يوسف الصرف جائز ويرد الدراهم والصرف باطل على قول أبي حنيفة كذا في التتارخانية فان قلت قد صرح فيه أنه لو أطلق الخيار فسد البيع ولا شك ان قوله أنت بالخيار أولئك الخيار اطلاقا فما التوقيف قلت قد صور في الولو الجبة والخلاصة مسئلة أنت بالخيار انه باع بلا خيار ثم لقيه بعد مدة فقال له أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس بمنزلة قوله لك الاقالة بخلاف ما اذا أطلقاه وقت العقد وفي الخاتمة ابتداء التأجيل في البيع بثمن مؤجل بخيار من وقت سقوطه لا من وقت العقد سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري وللشفيع الطالب وقت العقد حيث علم لا وقت السقوط ويطلب في بيع الفضولي وقت الاجازة وفي البيع الفاسد حين انقطاع الاسترداد وفي الهبة بشرط العوض روايتان في رواية يطلب عند القبض وفي رواية عند العقد وهو الصحيح ولو كان الخيار للبائع فصالحه المشتري على معين لا مضاه البيع صحيح ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري فصالحه البائع على اسقاطه فخط عنه من الثمن كذا أو زاده عرضا جاز اه فلو صالحه البائع على ابطال البيع وبعطيه مائة ففعل انفسخ البيع ولا شيء له كذا في التتارخانية وأطلق في المتبايعين فشمع الاصيل والنائب فصم للوكيل والوصي كافي الخاتمة ولو أمره ببيع مطلق فعقد بخياره أولا أو لا اجنبي صحهاه ولو أمره ببيع بخياره لا تصرف لفسخه لا يجوز وان كان اشتراط الخيار لنفسه اشتراطا لا لآخر لان الآخر اذا أمره ببيع لا يكون للمأمور فيه رأي وتديره ويكون للآخر كله وفيما فعله يكون له رأي ويكون للآخر بطريق التبعية فيكون مخالفا ولو أمره بشراء بخيار لا تصرفا اشتراه بدون الخيار فنقد الشراء عليه دون الآخر للخالف بخلاف ما اذا أمره ببيع خيار فباع بانا حيث يبطل البيع أصلا كذا في الولو الجبة فان قلت هل يصح تعليق ابطاله واضافته قلت قال في



الخامسة لو قال من له الخيار ان لم أفعل كذا اليوم فقد أبطلت خيارى كان باطلا ولا يبطل خياره  
وكذا لو قال في خيار العيب ان لم أرد اليوم فقد أبطلت خيارى ولم يرد اليوم لا يبطل خياره ولو لم  
يكن كذلك ولكن قال أبطلت غدا أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غدا فجاء غدا ذكر في المنتقى انه  
يبطل خياره قال وليس هذا كالاول لان هذا وقت يحىء لا محالة بخلاف الاول اه فقد سوا بين  
التعليق والاضافة في المحقق مع انهم لم يسووا بينهما في الضلاق والعناق وفي التتارية لو كان الخيار  
المشتري فقال ان لم أفسخ اليوم فقد رضىت وان لم أفعل كذا فقد رضىت لا يصح اه (قوله ولو  
أكثر) أى لا يصح اشتراطه أكثر من ثلاثة أيام عنه دأبى حنيفة وقال يجوز اذا سمى مدة معلومة  
لحديث ابن عمر انه عليه السلام أجاز الخيار الى شهر بن ولة انه مخالف لمقتضى العقد وهو اللزوم  
ثبت نصا على خلاف القياس في المدة المذكورة للتروى وهو يحصل فيها فلا حاجة الى ما زاد عليها  
ويدل عليه حديث عبد الرزاق ان رجلا اشترى من رجل بعيرا وشرط عليه الخيار اربعة أيام فابطل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم البيع وأما حديث ابن عمر فلم يعرف ولانه جزء الدعوى لانها جوازه  
أكثر من ثلاثة أيام طالت المدة أو قصرت وهو يقدم مدة خاصة ولانه يحتمل خيار الشرط وخيار  
الرؤية والعيب فلا يكون حجة واطلاق المدة عنده كاشتراط الاكثر في عدم الجواز وافساد البيع  
ولو قال المؤلف ولو أكثر أو مؤبدا أو مطلقا أو موقتا بوقت مجهول لكان أولى لان البيع فاسد في هذه  
كلها كافي التتارية وهكذا اذا كان المبيع مما لا يتسارع اليه الفساد فان كان مما يتسارع  
فحكمه في الخامسة قال اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد على انه بالخيار ثلاثة أيام فالقياس لا يحجر  
المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال للمشتري اما أن تفسخ البيع واما أن تأخذ المبيع ولا شيء عليك  
من الثمن حتى تحجز البيع أو يفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجانبين وهو نظير ما لو ادعى في يد  
رجل شراء شيء يتسارع اليه الفساد كالسمكة الطرية ووجد المدعى عليه وأقام المدعى البينة ويخاف  
فسادها في مدة التزكية فان القاضي يأمر مدعى الشراء أن ينقد الثمن ويأخذ السمكة ثم القاضي  
يبيعها من آخر ويأخذ ثمنها ويضع الثمن الاول والثاني على يد عدل فان عدلت يقضى لمدعى الشراء  
بالثمن الثاني ويدفع الثمن الاول للبائع ولو ضاع الثمنان عند العدل يضيع الثمن الثاني من  
مال مدعى الشراء لان بيع القاضي كبيع وان لم تعدل البينة فانه يضمن قيمة السمكة للمدعى عليه  
لان البيع لم يثبت وبقى أخذ مال الغير بجهة البيع فيكون مضمونا عليه بالقيمة اه وفي الظهيرة  
ولو اشترى بيضا أو كفريا على ان البائع بالخيار فخرج الفرخ أو صار الكفري ثمرا بطل البيع لانه  
لو بقي لبقى مع الخيار ولو بقي معه لم يقدر البائع على اجازته وان أبى المشتري لكون المبيع صار شيئا  
آخر ولو باع قصيلا فلم يقبضه حتى صار حيا يبطل البيع في قول أبى حنيفة وفي قول أبى يوسف  
لا يبطل اه وفي الخامسة اشترى شيئا في رمضان على انه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر رمضان ففسد  
العقد في قول أبى حنيفة لان عنده ما قبل الشهر يكون داخل في الخيار فيصير بمنزلة شرط الخيار  
أربعة أيام فيفسد العقد عنده وقال محمد له الخيار في رمضان وثلاثة أيام بعد رمضان ويجوز البيع  
وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيار لك في رمضان  
ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان ففسد البيع عند الكل لانه لا وجه الى تصحيح هذا العقد اه  
والاجارة كالبيع قال في البرازية استأجر على انه بالخيار ثلاثة أيام يجوز وعلى أكثر على الخلاف  
اه وفي آخر اجارات الذخيرة قبيل الشفعة اشتراط الخيار في غير العقد لا يفسده وان زاد على الثلاثة

ولو أكثر

(قوله كان باطلا ولا  
يبطل خياره) أقول  
سيأتى في شتى البيوع  
قبيل باب الصرف ان مما  
لا يبطل بالشرط الفاسد  
تعلق الرد بالعيب وبخيار  
الشرط ومثل المؤلف  
هناك للاول بقوله بان  
قال ان وجدت بالمبيع  
عيبا أردته عليك ان شاء  
فلان وللثاني بقوله بان  
قال من له خيار الشرط  
في البيع رددت البيع  
أو قال أسقطت خيارى  
ان شاء فلان فانه يصح  
ويبطل الشرط اه  
فتأمل وسيأتى تمام  
الكلام عليه هناك ان  
شاء الله تعالى (قوله ولو  
قال المؤلف ولو أكثر أو  
مؤبدا الخ) قال في  
النهر انما اقتصر على  
الثلاث لانه محل الخلاف  
والفساد فيما زاده بالاجماع  
كافي الدراية اه وحق  
التعبير ان يقال انما  
اقتصر على نفي الزيادة  
على الثلاث

اجماعا اه فهذا ما خالف فيه الاجارة البيع فانهما اذا شرطاه بعد العقد أكثر من ثلاثة ففسد البيع كما قدمناه وأما اشتراطه في الخلع فقد مناهى بابه أنه يصح اشتراطه لها أكثر من ثلاثة أيام عنده ويصح اشتراطه في الكفالة أكثر من ثلاثة ويصح اشتراطه للمعتل وهما في البرازية وأما اشتراطه في الوقف جائز عند أبي يوسف بناء على أصله من اشتراط الغلة لنفسه ولما أفتوا بقوله هناك فينبغي أن يفتى به أيضا في جواز اشتراطه وقدمناه في الوقف وفي المعراج خذه وانظر إليه اليوم فان رضيته أخذته بعشرة فهو خيار ولو باع على أن له أن يغله ويستخدمه حاز وهو على خياره وعلى أن يا كل من ثمرة لا يجوز لأن الثمرة حصصة من الثمن اه وفي الذخيرة وكذلك لو قال هو يبيع لك أن شئت اليوم كان بيعا بخيار (قوله فاذا أجاز في الثلاث صح) لزوال المفسد قبل تقررته فانقلب صحها والخير يعود إلى من له الخيار وقد اختلفوا في صفة العقد فقيل انه عقد فاسد ثم يعود صحها بزوال المفسد وهو قول العراقيين وعند الحراسانيين موقوف على إسقاط الشرط فبعضه جزء من الرابع يفسد فلا ينقلب صحها وهذا الطريق هي الأوجه واختارها الامام السرخسي ونحوه الاسلام وغيرهما من مشايخ ما وراء النهر كما في الفوائد الظهيرية والذخيرة ولكن الأول ظاهر الرواية وفي الحائمية فان أسقط الخيار في الأيام الثلاثة أو اعتق العبد أو مات العبد أو المشتري أو أحدث به ما يوجب لزوم البيع ينقلب البيع جائزا في قول أبي حنيفة ويلزمه الثمن وان حدث عند المشتري في الأيام الثلاثة عيب ان كان عيبا يمتثل زواله في مدة الخيار كالمريض لا يبطل خياره الا أنه لا يملك الرد قبل زوال العيب وان حدث به ما لا يمتثل الزوال لزمه البيع اه وفي المعراج لو شرط الخيار أبدا أو مطلقا أو مؤقتا بوقت مجهول ففسد بالاجماع وأما في أربعة أيام ونحوها فكذلك عند أبي حنيفة ولو كان الخيار إلى قدوم فلان أو إلى هبوب الرياح فأسقطاه لم يجز البيع عند أبي يوسف ولو شرط الخيار لنفسه بعد شهر جاز عند أبي يوسف في الشهر وله الخيار بعده يوما كذا في المجتبى ولم أرهم ذكروا للاختلاف السابق ثمرة وينبغي أنه لو كان عبدا فاعتقه قبل قبضه لم يصح على القول بان عقاده فاسدا ويصح على القول بالوقف وظاهر الحائمية انه ينقلب جائزا بالاعتاق فلم تظهر الثمرة ويمكن أن يقال تظهر في حل مباشرة وحرمتها كما لا يخفى وفي الاستيعاب الأصل عند أصحابنا الثلاثة ان الفساد على ضربين فساد قوي دخل في صلب العقد وهو البطلان أو المبدل وفساد ضعيف لم يدخل في صلب العقد وانما دخل في شرط مستعار زائد على العقد فالأول لا ينقلب إلى الجواز برفع المفسد كما اذا باع بالف درهم ورطل من خمر ثم حط عن المشتري الخمر لا ينقلب إلى الجواز وأما الفساد الضعيف فكذلك مسألة الكتاب وأما اذا باع إلى المحصاد أو الدياس ثم أبطل صاحب الاجل الاجل أو نقد الثمن انقلب إلى الجواز ولو مضت المدة المجهولة تاكد من الثاني اشتراطه في عقد السلم فان أبطله من له الخيار قبل التفرق صح ان كان رأس المال قائما اه (فرع) لا يصح تعليق خيار الشرط بالشرط فلو باعه حار على أنه ان لم يجاوز هذا النهر فرده يقبله والا لا لم يصح وكذلك اذا قال ما لم يجاوز به إلى الغد كذا في القنية (قوله ولو باع على أنه ان لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا يبيع صح وإلى أربعة لا) أي لا يصح يعني عندهما وقال محمد بن حبيب زالي ما سمعناه والأصل فيه ان هذا في معنى اشتراط الخيار اذا الحاجة مست إلى الانقضاء عند عدم النقد تجوز عن المماطلة في الفسخ فيكون لمحقابه فالامام رحمه الله تعالى مر على أصله في الملقق به ونفي الزيادة على الثلاثة وكذا محمد بن حبيب في تجوز الزيادة وأبو يوسف أخذ في الأصل بالاثم وفي هذا بالقياس وفي هذه المسئلة قياس آخر وإليه مال زفر وهو انه

فاذا أجاز في الثلاث صح ولو باع على أنه ان لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا يبيع صح وإلى أربعة لا (قوله في حل مباشرتها وحرمتها) أي وحرمة المباشرة أي مباشرة العقد

بيع بشرط شرط فيه اقالة فاسدة تتعلقها بالشرط واشترط الصحيح منها فيه مفسد فاشترط الفاسد  
أولى وجه الاستحسان ما بيننا كذا في الهداية وما ذكره من أن أبا يوسف مع الامام قوله الاول وقد  
رجع عنه والذي يرجع اليه انه مع محمد كذا في غاية البيان وفي شرح الجمع الاصح انه مع أبي حنيفة  
وكثير من المشايخ حكمه وعلى قوله بالاضطراب وظاهر هذا الشرط أن المشتري ان لم ينقد الثمن في  
المدة فإن البيع ينفسخ لقوله فلا بيع بينهما وما لاذ قال في المحيط وينفسخ البيع ان لم ينقد فان كان  
المبيع عبداً قد أعتقه أو باعه ثم لم ينقد الثمن حتى مضت الثلاثة فنقدت بعتقه وبيعه لان هذا معني  
شرط الخيار لان الاحازة والنفسخ تعلقا بفعل المشتري وهو النقد في الثلاثة وترك النقد فيها ولو أعتقه  
أو باعه في خيار الشرط يلزم البيع فكذا هذا ولو أعتقه بعد مضى الثلاثة ولم ينقد الثمن لم  
يذكره في ظاهر الرواية وذكر في النوادر وقال ان كان قبل القبض لا ينقد بعتقه وبعد القبض ينقد  
ويجعل البيع فاسدا بمضي ثلاثة أيام متى ترك النقد ولم يجعله مفسوخا لان قوله ان لم أنقد الى ثلاثة  
أيام فلا بيع بينهما توقيت للبيع وليس بنفسخ نصا في ترك النقد في الثلاثة صار كانه قال بعتك  
هذا العبد الى ثلاثة أيام فيكون توقيتا للبيع وهو لا يقبل التوقيت فصار بمنزلة شرط فاسد فيفسد  
البيع اه وهذا ما قاله في الفوائد الظهيرية هنا مسألة لا بد من حفظها هي انه اذا لم ينقد الثمن  
الى ثلاثة أيام بفسد البيع ولا ينفسخ حتى لو أعتقه المشتري وهو في يده نقد لان كان في يد البائع اه  
وقد علمت انهار رواية النوادر وفي الخانية ولو مضت الثلاثة ولم ينقد به أشار في المأذون الى انه ينفسخ  
البيع والصحيح انه يفسد ولا ينفسخ حتى لو أعتقه بعد الايام الثلاثة نفذ ان كان في يده وعليه قيمته  
لان كان في يد البائع اه والخلاف السابق فيما لو شرط الخيار أكثر من ثلاثة ثابت هنا فيفسد  
عنده ويرتفع بالنقد قبل مضي اليوم الثالث على ما ذهب اليه العراقيون وموقوف على ما ذهب  
اليه الخراسانيون كذا في الذخيرة وأشار المصنف الى جواز هذا الشرط للبائع وفي الذخيرة واذا باع  
عبداً ونقد الثمن على ان البائع ان رد الثمن الى ثلاثة فلا بيع بينهما كان جائزا وهو بمعنى شرط  
الخيار للبائع اه فان أعتقه البائع صح اعتاقه وان أعتقه المشتري لا يصح كذا في الخانية والعجب  
ان في مسألة الكتاب المنتفع بهذا الشرط هو البائع مع انهم جعلوا الخيار للمشتري باعتبار انه المتمكن  
من امضاء البيع بالنقد ومن فسحه بعد مضي عكسه المنتفع بهذا الشرط هو المشتري مع انهم  
جعلوا الخيار للبائع باعتبار ان البائع متمكن من الفسخ ان رد الثمن في المدة ومن الامضاء ان لم  
يرده وفي الذخيرة والخانية ولو اشترى عبداً وقبضه ثم وكل المشتري رجلا على انه ان لم ينقد الثمن  
الى خمسة عشر يوما وان الوكيل يفسخ العقد بينهما ما جاز البيع لان الشرط لم يكن في البيع فيجوز  
البيع ويصح الشرط حتى لو لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما كان للوكيل ان يفسخ وفي الخانية  
اشترى جارية على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وقبض المشتري فباع ولم ينقد  
الثمن حتى مضت الايام الثلاثة جاز بيع المشتري وللبائع الاول على المشتري الاول الثمن كما لو باع  
بشرط الخيار للمشتري ثلاثة أيام وكذا لو قتلها المشتري في الايام الثلاثة أو ماتت أو قتلها اجني خطا  
وغير القيمة لزم البيع ولو كان المشتري وطئها وهي بكر أو ثيب أو جني علم أو حدث بها عيب  
لا بفعل أحد ثم مضت الايام الثلاثة قبل أن ينقد الثمن خير البائع ان شاء أخذها مع النقصان  
ولا شيء له من الثمن وان شاء ترك وأخذ منها اه وفي المحيط لوقطع المشتري يدها وقبضها بعد  
الثلاثة ولم ينقد الثمن خير البائع ان شاء سلمها له وان شاء أخذها ونصف الثمن وفي التتارخانية

(قوله وفي الذخيرة  
والخانية ولو اشترى عبداً  
النج) هذه من مسائل  
بيع الوفاء وما ذكر فيها  
من الحكم على القول  
الخامس الا في كلام  
المؤلف كذا نبه عليه في  
النهر

لو قطعها أجنبي في الثلاثة فقد لزم البيع اه ثم قال في المحيط فان كان اقتضاه ضمنه من الثمن ما نقصها ولو ولدت بعد الثلاثة وماتت كان البائع بالخيار ان شاء أخذ الولد ضمنه حصتها من الثمن وان شاء سلم الولد بالثمن مع أمه لان البيع لا يفسخ لعدم النقد في الثلاثة مادام الولد قائما في يد المشتري لان الزيادة المنفصلة مانعة من الانقضاء الا انه مات الاصل وبقي التبع فله أن يختار التبع بحصته من الثمن ولو كان الثمن عرضا أو عبدا وحدث ذلك كله في الثلاث ثم مضت الثلاث فباع بيع الفسخ اذا كان الثمن دراهم عنقه هنا وما لا فلا وما أثبت الخيار هناك أثبته هنا ولو مضت الثلاثة ثم حدث ذلك كله فهو مثل الاقالة لانه لما مضت الثلاثة انتقض البيع وعاد كل عرض الى ملك صاحبه اه ثم اعلم ان بالقاهرة بيعا يسمى بيع الامانة كما ذكره الزيلعي ويسمى ايضا الرهن المعاد كما في الملتقط وسماه الفقهاء بيع الوفاء ويذكرونه في موضع من ثلاثة فنهيم كالبرازي من ذكره في البيع الفاسد ومنهم من ذكره هنا عند الكلام على خيار النقد كفاضل خان ومنهم من ذكره في الاكره كالزيلعي وذكره هنا أنسب لانه من افراد مسألة خيار النقد وصورته أن يقول البائع للمشتري بعت منك هذا العين بدين لك على على اني متى قضيت الدين فهو لي أو يقول البائع بعتك هذا بكذا على اني متى دفعت لك الثمن تدفع العين الى فقد اختلفوا فيه على ثمانية أقوال مذكورة في البرازية الاول ما اختاره صاحب المنظومة انه رهن حقيقة فلا يملكه المشتري ولا ينتفع به الا باذن البائع ويضمن ما أكل من نزهة وما أنفق من الشجرة ويسقط الدين بهلاكه ولا يضمن ما زاد كالامانة ويسترد عند قضاء الدين الثاني انه بيع صحيح باتفاق مشايخ الزمان للعرف وما يفعله البائع من التعجير وأداء الخراج فهو بطريق الرضا لا الجبر كما لا يجبر على ترك الوفاء وجعله بائنا والمشتري المطالبة بالثمن فان انهدمت الدار لا يجبر البائع على رد الثمن وكذا اذا كان المبيع غنا هلك فانه يتم الامر ولا سبيل لاحدهما على الآخر وذكر الزيلعي ان الفتوى على انه بيع جائز مفيد لبعض أحكامه من حل الانتفاع به الا أنه لا يملك بيعه للغير الثالث ما اختاره فاضل خان وقال الصحيح انه ان وقع بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ان شرط افسخه في العقد أو تلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظا بالبيع وعندهما هذا البيع غير لازم فالبيع فاسد وان ذكر البيع بالشرط ثم شرطه على وجه المواعدة جاز البيع ولزم الوفاء وقد يلزم الوعد لمحااجة الناس فرارا من الربا فبلغ اعتادوا الدين والاجارة وهي لا تصح في الكروم وبخاري الاجارة الطويلة ولا يكون ذلك في الاشجار فاضطروا الى بيعها ووفاء وما ضاق على الناس أمر الا اتسع حكمه وقد نص في غريب الرواية عن الامام أن البيع لا يكون تلجئة حتى ينص عليها في العقد وهي الوفاء واحد الرابع ما قاله في العدة واختاره طهير الدين انه بيع فاسد ولو ألحقاه بالبيع التحق وأفسده ولو بعد المجلس على الصحيح ولو شرطه ثم عقد مطلقا لم يقرأ بالبناء على الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كما في التلجئة عند الامام الخامس ما اختاره أئمة خوارجهم انه اذا أطلق البيع لى كل المشتري وكلما يفسخ البيع اذا حضر البائع الثمن أو عهد انه اذا وفاه يفسخ البيع والثمن لا يعادل المبيع وفيه غبن فاحش أو وضع المشتري على أصل المال ربحا بان وضع على مائة عشرين دينارا فرهن والا فبيع بات القول السادس ما اختاره الامام الزاهد ان الشرط اذا لم يذكر في البيع كان بيعا صحيحا في حق المشتري حتى ملك الانزال ورهنا في حق البائع فلم يملك المشتري تحويل يده وملكه الى غيره وأجبر على الرد اذا حضر الدين لانه كالزرافة مركب من البيع والرهن ككثير من الاحكام له حكم كالهبسة حال المرض وبشرط العوض فجعلناه

(قوله لانه من افراد مسألة خيار النقد) قال في النهر انما يكون من افراد بناء على القول بفساده ان زاد على الثلاث لأعلى القول بجهته اذ خيار النقد مقيد بثلاثة أيام وبيع الوفاء غير مقيد بها فاني يكون من افراد



(قوله فبلغ الخ) هكذا  
وجد بعامة النسخ مكررا  
مع السابق وليس  
تكرارا في الحقيقة بل  
دعا اليه تعليل كل من  
القولين فليتأمل اه  
مصححه

كذلك لم حاجة الناس اليه فراوا عن الربا فبلغ اعتادوا الدين والاجارة وهي لا تصح في الكرم وأهل  
بخاري اعتادوا الاجارة الطويلة ولا تمكن في الاشجار فاضطروا الى بيعها وفاء وما ضاق على الناس  
أمر الاتسع حكمه وقد نص في غريب الرواية عن الامام ان المبيع لا يكون تلجئة حتى ينص  
عليها في العقد وهي الوفاء واحد واختار الصدر الشهيد تاج الاسلام والامام المرغيناني والامام علاء  
الدين المعروف ببدران المبيع بشرط الرد عند نقد الثمن ان المشتري يملكه وقال الامام علاء الدين  
يملكه انتفاعا فان باعه المشتري من غيره أجابوا سوى علاء الدين بهجة المبيع الثاني لانه سلمه البائع  
الاول الى المشتري برضاء القول السابع انه غير صحيح واختاره صاحب الهداية وأولاده ومشايع  
زماننا وعليه الفتوى أعني لا يملك المشتري يبعه من الغير كما في بيع المسكرة لا كالمبيع الفاسد بعد  
القبض وسئل الصدر عنه بانه يجعل فاسدا ويمنع من الاسترداد بعد المبيع من غيره كالفساد وان  
قضى الدين قال هذا كبيع المشتري من المسكرة قيل له فان أكل المشتري غلة الكرم والارض  
والدار قال حكمه حكم الزوائد في المبيع الفاسد يعني انه يضمه اذا استهلكه ولا يغرم ان هلك  
كزوائد المصوب القول الثامن الجامع لبعض المحققين انه فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك  
كل منهما الفسخ وصح في حق بعض الاحكام كحمل الانزال ومنافع المبيع ورهن في حق البعض  
حتى لم يملك المشتري يبعه من آخر ولا رهنه ولم يملك قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين بهلاكه  
وانقسم الثمن ان دخله نقصان كما في الرهن قلت هذا العقد مركب من العقود الثلاثة كالزرافة  
فيها صفة البعير والبقر والتمر حوز لم حاجة الناس اليه بشرط سلامة البدلين لصاحبهما اه وفي  
المستطرف الزرافة حيوان عجيب الخلقة ولما كان ماؤها الشجر خلق الله يديها أطول من رجليها  
وهي ألوان عجيبه يقال انها متولدة من ثلاث حيوانات الناقة الوحشية والضبع والبقرة الوحشية  
فينز والضبع على الناقة فتأنيذ كرفينزو ذلك الذكرك على البقرة فتولد منه الزرافة والاصح انه  
خلقة بذاته ذكر وأنثى كبقية الحيوانات وقد فرغ في البرازية فروعا كثيرة يحتاج اليها في بيع الوفاء  
تركها خوفا من الاطالة وينبغي أن لا يعدل في الافتاء عن القول الجامع (قوله فان نقد في الثلاث  
صح) يعني في قولهم جميعا وقد مناصفة انعقاده في ابتداء اما فاسد أو موقوف كما في خيار الشرط  
ولم أر عمدة للاختلاف فانه اذا أسقطه قبل دخول الرابع جاز اتفاقا وان دخل تقرر فسادها اتفاقا ولعل  
الثمرة تظهر في حل الاقدام عليه وعدمه ويمكن أن يقال في ثبوت الملك بالقبض فن قال بفساده  
أثبتته ومن قال بالوقف نفاه (قوله وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه) لان تمام هذا  
السبب بالمراضاة فلا يتم مع الخيار فينفذ عتق البائع ولا يملك المشتري التصرف فيه وان قبضه باذن  
البائع ودل كلامه على ان خيار المشتري يمنع خروج الثمن عن ملكه للعلة المذكورة وان الخيار  
اذا كان لهما لم يخرج المبيع عن ملك البائع ولا الثمن عن ملك المشتري في البدائع ان حكم المبيع  
بخيار موقوف على معنى انه لا يعرف له حكم للعالم والخيار مانع من انعاده لحكم وفي المعراج الا ان  
السبب المنعقد في الاصل يسرى الى الزوائد المتصلة والمنفصلة لكونه محلا له عند وجود الشرط فكما  
ثبتت الحكم في الاصل ثبتت في الزوائد يعني فالاصل وان بقي على ملك من له الخيار لا يملك الزوائد  
اذا جيز المبيع وفي الخاتمة ان الاولاد والاكساب فيما اذا كان الخيار للبائع قدور مع الاصل فان اجيز  
كانت للمشتري وان فسخ كانت للبائع وان كان الخيار للمشتري فحدثت عند البائع فكذلك الجواب  
وان حدثت عند المشتري كانت له تم المبيع أو انتقض قيل هذا قوله ما اعلى قوله فهي دائرة

فان نقد في الثلاث صح  
وخيار البائع يمنع خروج  
المبيع عن ملكه

(قوله وفي الخاتمة ان  
الاولاد والاكساب الخ)  
مقتضى هذا ان الزيادة  
المنفصلة المتولدة كالاولاد  
لا تمنع الرد ويبقى الخيار  
للمشتري معها وهو مخالف  
لماسياتي في شرح قوله  
وتم العقد حيث ذكر انها  
تمنعه اتفاقا وكذا مساتي  
قريبيا في شرح قوله  
كتعبيه

مع الاصل وفي جامع الفصولين لو كان الخيار الى البائع فسلم المبيع الى المشتري فلو سلمه على وجه التمليك بطل خياره لا لو سلمه على وجه الاختيار ولو حط عنه شي من الثمن فعلى قياس مسألة البراء ينبغي أن يبطل خياره اهـ وقال قبله باع بخيار فهو بطل ثمنه للمشتري في المدة أو براءة عن ثمنه أو شري به شي من المشتري صح تصرفه وبطل خياره ولو اشترى من غير المشتري شي بذاك الثمن بطل خياره ولم يجوز شراؤه اهـ وكتبنا في الفوائد من الفائدة الرابعة ان خيار الشرط في البيع يمنع المحكم ولا يبطل البيع الا في مسألة ما اذا شرط الخيار في بيع الفضولي فانه مبطل البيع ولا يتوقف لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطلا كذا في فروق السكر ايدى وفيها ايضا من الحادية والمجسدين بعد المسائتين لا يصح البراء عن الدين قبل لزوم أدائه الا في مسائل فلينظر ثمة واذا كان الخيار للبائع فانه يملك مطالبة المشتري بالثمن بخلاف ما اذا كان للمشتري كما في جامع الفصولين وان هلك في يد البائع انفسخ البيع ولا شيء عليهما كافي المطلق عنه وان تعيب في يد البائع فهو على خياره لان ما انتقص بغير فعله لا يكون مضمونا عليه ولكن المشتري يتخير ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء فسخ كافي البيع المطلق وان كان العيب بفعل البائع ينتقص البيع فيه بقدره لان ما يحدث بفعله يكون مضمونا عليه وتسقط به حصته من الثمن كذا ذكر الشارح ثم اعلم ان الخيار اذا كان للبائع ثم أجاز له المالك للمشتري يقتصر على وقت الاجازة ولا يستند الى وقت العقد لما في الحاشية رجل اشترى ابنه من رجل على ان البائع بالخيار ثم مات المشتري فاجاز البائع عتق الابن ولا يرث أباه اهـ فعدم ارثه دليل على الاقتصار ولكن عتقه يدل على الاستناد والالم يعتق كما لا يخفى (قوله ويقبض المشتري يهلك بالقيمة) لان البيع ينفسخ بالهلاك لانه كان موقوفا ولا نفاذ بدون المحل فبقى مقبوضا بيبده على سوم الشراء وفيه القيمة كذا في الهداية والمراد بالقيمة في المشبه والمشبه به البديل يشمل المثل فانه مضمون بالمثل والقيمي هو المضمون بالقيمة والكلام هنا في موضعين في حكم المشبه وهي مسألة الكتاب ولا فرق بين هلاكه في مدة الخيار مع بقائه أو بعد ما فسخ البائع البيع كما في جامع الفصولين وأما اذا هلك في يده بعد المدة من غير فسخ فيها فانه يهلك بالثمن لسقوط الخيار وفي مسألة الكتاب اذا ادعى البائع هلاكه في يده ووجوب القيمة له وادعى المشتري أنه أبق من يده فالقول للمشتري مع عينه لان الظاهر حياته ويجوز البيع على البائع ويتم لان بعضي الثلاثة يسقط خياره وكذا لو كان البائع هو الذي يدعى الا باق والمُدعى يدعى الموت فالقول للبائع مع عينه كذا في السراج الوهاج ولم يذكر المصنف حكم ما اذا دخله عيب في يد المشتري وفي السراج الوهاج ان كان من واث القيم يجب عليه ضمان ما نقص يوم القبض وان كان مثليا فليس له أن يضمه نقصا له لشبهة الربا اهـ وفي جامع الفصولين باع أرضا بخيار وتقابضا فنقص البائع في المدة فبقى الارض مضمونة بالقيمة على المشتري وله حبسها الثمن دفعه الى البائع فلو أذن البائع بعده للمشتري في زراعتها فزعتها بغير الارض أمانة عند المشتري وللبائع أخذها منه متى شاء قبل أداء الثمن وليس للمشتري حبسها بالثمن لانه لما زرعها صار كانه سلمها الى البائع اهـ وأما الثاني أعني المشبه به وهو المقبوض على سوم الشراء فاطلعه في الهداية وقيده في أكثر الكتب بان يسمى ثمنه وعبارة الصدر الشهيد في الفتاوى الصغرى المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه أبو الليث في بيوع العيون فانه ذكر اذا قال اذهب بهذا الثوب فان رضيته اشترى به فذهب به فهلك لا يضمن وان قال ان رضيته اشترى به

ويقبض المشتري يهلك بالقيمة

(قوله فعدم ارثه دليل على الاقتصار) قال في التهر بعد ان ذكر قول الحاشية الماران الاولاد والاكتساب الخ وانت خير بان هذا يعني كونه مستندا وبه صرح الشارح في الزوائد وانما يستند الارث لان العقد لا يصلح ان يكون سببا كالعتق اذ سببه انما هو القرابة فتدبره

(قوله وهذا صريح فيما قلناه) قال الرملي الظاهر ان ذلك صادر من المشتري لا من البائع فكان شاهدا عليه لانه نعم ما تقدم عن الخائبة صريح فيما قاله فتأمل اهـ قلت ونقل الطرسوسي عن الخائبة ايضا رجل يبيع سلعة فقال لغيره انظر فيها فاخذها لينظر فيها فهل كنت في يده لا يضمن وان قال الناظر بعد ما نظر بكم يتبع قالوا يكون ضمانا والصحيح انه لا يكون ضمانا الا اذا قال صاحب السلعة بكذا اهـ واوله الطرسوسي بما اذا قال المشتري ايضا بكذا ليوافق ما حمل عليه كلامهم من عدم الاكتفاء ببيان الثمن من البائع فقط وهذا يبعد ما في شرح نظم الكثر للعلامة المقدسي من ان المؤلف ١١ لم يدبر مراد الطرسوسي فهمه

على الخطا وذلك انه اراد انه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين حقيقة او حكما اما الاول فظاهر واما الثاني فبان يسمى احدهما ويصدر من الاخر ما يدل على الرضا به كما في قوله هاته فان رضيته اخذته بعشرة فان تسليمه بعد قوله دليل الرضا بخلاف قوله حتى انظر فانه لم يوافق على ما سمى بل جعله مغيا بالنظر واعرض عما سمى وجميع ما ذكره وفيه تسمية احدهما وحكموا بالظن فان فهو من ذلك القسم الثاني عند التامل ومن نظر عبارة الطرسوسي وجدها تنادي بما ذكرناه اهـ ولم ارفي كلام الطرسوسي ما ينادي بما ذكره بل الذي صرح به ان الضمان فيما لو ذكر البائع والمساوم في حالة المساومة ثمنا وذكره

بعشرة فذهب به فذلك فانه يضمن القيمة وعليه الفتوى اهـ وفي الظاهرية ان هذا الشرط في ظاهر الرواية وذكر الطرسوسي في أنفع الوسائل بعد ذكر متقولات فتحرق أنه مضمون ان ذكر الثمن حالة المساومة والمراد بذكر الثمن فيه من جانب المشتري لا من جانب البائع وحده فانه قال في القنية عن أبي حنيفة قال له هذا الثوب بعشرة فقال هاته حتى انظر اليه فان رضيته اخذته بعشرة فضايع فهو على ذلك الثمن فجعل ذكر البائع وحده ليس بموجب للضمان وكذا في المسئلة التي ذكر بعد هذه لو قال ان رضيته اخذته بعشرة فعليه قيمة ولو قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم حتى انظر اليه وقبضه وضايع لا يلزمه شيء فعلمنا ان المراد ذكر الثمن من جهة المساوم لا من جهة البائع وحده الى آخر ما اطال فيه وقال فليعتن بهذا الخبر برافانه فائدة جليلة قلت هو خطأ وبيان الثمن من جهة البائع وحده اذا اخذته المشتري بعده على وجه السوم كاف لضمانه قال في الخائبة رجل طالب من رجل ثوبا يشتري فاعطاه البائع ثلاثة اوثاب فقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا اثلاثين فاحمل الثياب الى منزلك فاي ثوب ترضى بعته منك فحمل فلهكت عند المشتري قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان هلك الكل جلة او على التعاقب ولا يدري الذي هلك أولا ولا الذي بعده ضمن المشتري ثلث كل ثوب وان عرف الاول لزمه ذلك الثوب والثوبان امانة عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث فانه برد الثالث لانه امانة واما الثوبان يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما اذا كان لا يعلم أيهما هلك أولا وان هلك واحد وبقي ثوبان يلزمه ثمن الهالك وبرد الثوبين وان احترق الثوبان ونقص الثالث ثلثه أو ربعه ولا يعلم أيهما احترق أولا برد ما بقي من الثالث ولا يضمن نقصان المحرق بقدره ويلزمه نصف ثمن كل واحد من الثوبين اهـ فهذا صريح في أن بيان الثمن من جهة البائع يكفي للضمان وفي الخلاصة والبرازية اذهب به ان رضيته اشترى به فذهب به فضايع لا يضمن ولو قال ان رضيته اشترى به بعشرة فذهب به وضايع ضمن اهـ وهذا صريح فيما قلناه وقد استنبه عليه المقبوض على سوم الشراء بالمقبوض على وجه النظر فان فيما نقله عن القنية انما قال المساوم حتى انظر اليه والمقبوض على وجه النظر امانة وما ذكرناه عن أصحاب الفتاوى انما قال ان رضيته اشترى به والدليل على الفرق بينهما ما في الخائبة قال ولو اخذ ثوبا على المساومة فدفعه اليه البائع وهو يساومه والبائع يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذي قال البائع حتى يرد عليه المشتري وان ساومه فقال المشتري حتى انظر اليه فدفعه فضايع منه فليس على المشتري شيء لانه انما اخذته للنظر وان اخذه على غير النظر ثم قال حتى انظر اليه فقوله حتى انظر اليه لا يخرج به

المشتري وحده وقال ايضا ولو كان يكتفي بذكر الثمن من جهة البائع وحده لكان يجب الضمان في قوله سم قال صاحب الثوب هو بعشرة او اخذته بعشرة وقال المساوم هاته حتى انظر اليه وقبضه وضايع وهلك في يده انه يضمن وقد نصوا في جميع الكتب انه لا يضمن ونصوا في جميع الصور التي فيها ذكر الثمن من جهة المساوم وحده انه يضمن اهـ وبعد هذا فالظاهر ان المراد به ومقاله المقدسي وان كان بعيدا من كلام الطرسوسي وذلك ان التسمية اذا كانت من المشتري تصح باعتبار ان البائع لما سلمه المبيع صاف راضيا بها فكذا اذا كانت من البائع وقبضه المشتري راضيا بها

(قوله فاما في الفصل الاخير) قال في النهر وأقول في التتارخانية أخذت بعشرة فضاء فهو ضامن قيمته وفي النصاب وعليه الفتوى وهذا بناء على أن المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى اه وهذا بالقواعد مسمى مما في فروق الكرايسى من انه في الثاني يكون بيعا اه (قوله ليس بصحيح لما في الحانية الخ) قال في النهر لا نسلم انه غير صحيح اذ الطرسوسى لم يذكره تفقها بل نقلنا عن المشايخ صرح به في المنتقى ١٢ وعلاه في المحيط بأنه صار راضيا بالمبيع دلالة لجماله لقوله على الصلاح والسداد وعزاه في

الخزانة ايضا الى المنتقى غير انه قال وفي القياس تجب القيمة قال الطرسوسى وينبغي أن لا يزداد بها على المسمى كما في الاجارة الفاسدة وفيه نظر بل ينبغي أن تجب القيمة بالغة وقد صرحوا بذلك في البيع الفاسد فكذا هذا كلام النهر قلت ولا يرد ما نقله المؤلف عن الحانية لان المساوم اذا استهلك الثوب يكون راضيا بالثمن المذكور فصح البيع بالثمن بخلاف استهلاك وارثه لان الوارث غير عاقد فقول المؤلف والوارث كالمورث ممنوع يؤيده ما ذكره الطرسوسى عن المنتقى لو قال لا خير خذ هذا الثوب بعشرين فقال المشتري آخذ بعشرة فذهب بالثوب وهلكه في يده فعليه قيمته لانه

عن الضمان اه فهذا صريح في الفرق بينهما وفي الذخيرة معزى بالابى يوسف رجل ساوم رجلا بثوب فقال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم هاته حتى انظر اليه فدفعه اليه على ذلك فضاء لا يلزمه شيء على فقال لانه آخذته على النظر اشارة الى أن هذا ليس بمقبوض على سوم الشراء اه فهذا صريح في الفرق بينهما ايضا وفي الفتاوى الظهيرية رجل قال هذا الثوب لك بعشرة فقال هاته حتى انظر اليه او قال حتى أريه غيرى فاخذته على ذلك فضاء في يده لم يضم من في قول أبى حنيفة وأبى يوسف ولو قال هاته فان رضيت آخذته فضاء كان عليه الثمن اه وهذا صريح ايضا ثبت بهذه النقول من الكتب المعتمدة أنه لا فرق في المقبوض على سوم الشراء بين بيان الثمن من البائع أو من المشتري وحده ولقد صدق ختام المحققين ابن الهمام في فتح القدير حيث قال في كتاب الوقف ان الطرسوسى يبعد عن النقة ثم رأيت الفرق بينهما ايضا صريحاً في فروق الكرايسى ومنها نقلت قال لو قال هذا الثوب لك بعشرة فقال هاته حتى انظر اليه أو حتى أريه غيرى فاخذته فضاء قال أبو حنيفة لا شيء عليه يعني يهلك أمانته وان قال هاته حتى انظر اليه فان رضيت آخذته فضاء فهلك فعليه الثمن والفرق أن في الفصل الاول أمره لينظر اليه أو ليريه غيره وذلك ليس ببيع فاما في الفصل الاخير أمره بالاثبات به ليرضاه ويأخذته وذلك ببيع بدون الأمر أو لى اه والظاهر من كلامهم أنه لا فرق بين الهلاك أو الاستهلاك وما في الذخيرة عن أبى يوسف أن المقبوض على سوم الشراء مضمون بالثمن محمول على القيمة وما ذكره الطرسوسى من أنه ان هلك فمضمون بالقيمة وان استهلكه فمضمون بالثمن ليس بصحيح لما في الحانية اذا أخذت ببيع وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعدموت المشتري اه والوارث كالمورث وأما موقوف الوكيل بالسوم فقال في الحانية الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراه الموكل ولم يرض به ورد عليه فهلك عند الوكيل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الا أن يأمره الوكيل بالاخذ على سوم الشراء فحينئذ اذا ضمن الوكيل يرجع على الموكل اه وفي البرازية غلط وسلم غير المبيع وهلك ضمن القيمة لانه قبضه على جهة البيع بعث رسولا الى البراز وقال ابعث الى ثوب كذا فبعث اليه البراز معه أو مع غيره فضاء الثوب قبل الوصول الى الأمر ونصادقوا عليه لا ضمان على الرسول ثم ان كان رسول الأمر فالضمان على الأمر وان كان رسول البراز فلا ضمان على أحد لكن اذا وصل الى الأمر ضمن الأمر وكذا

قبضه بجهة البيع وقد بين له ثما ولو استهلكه فعليه عشرون لانه بالاستهلاك صار المسمى دلالة جلا لفعله على الصلاح والسداد ولو قال البائع رجعت عما قلت أو مات أحدهما قبل أن يقول المشتري رضيت انتقض جهة البيع فان استهلكه المشتري بعد ذلك فعليه قيمته كما في حقيقة البيع لو انتقض بيقى المبيع في يده مضمونا فكذا هنا اه فثبت انتقض البيع فكيف يكون الوارث كالمورث لان العقد صدر بين البائع والمورث وقد انتقض البيع بموته فيكون المبيع محض أمانة في يد الوارث فاذا استهلكه يلزمه قيمته بخلاف استهلاك المورث لانه يكون رضا بامضاء العقد ويقفهم هذا من قول الحانية وكذا لو استهلكه وارث المشتري الخ فانه يقيد ان المورث لو استهلكه لا يكون كاستهلاك الوارث بل يلزمه الثمن لما قلنا



(قوله وما قبض على سوم القرض) ظاهره ان هذا غير ما قبله مع ان المفهوم من آخر المسئلة ان المراد به ما قبله فإني قوله وما قبض نكرة بمعنى رهن (قوله وما قبض على سوم النكاح مضمون الخ) قال بعض الفضلاء ظاهره انه لا فرق بين أن يكون المهر مسمى أولا ولقائل أن يقول هذا اذا كان المهر مسمى قياسا على المقبوض على سوم الشراء فانه لا يكون مضمونا الا بعد تسمية الثمن على ما عليه الفتوى فيكون المقبوض على سوم النكاح مضمونا اذا كان المهر مسمى والا فلا ولم أرفى المسئلة نقلا عن اطلاق العبارة يقتضي الضمان مطلقا الا أن يوجد نقل صريح بخلافه وعليه فيحتاج للفرق بينهما فانه لا يضمن الا بعد تسمية الثمن وكذا المقبوض على سوم الرهن فانه لا يكون مضمونا الا اذا سمى ما برهن به في الاصح فيحتاج الى الفرق بينهما أيضا قال وقد ظهر لي فرق بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على سوم الرهن وبين المقبوض على سوم النكاح ١٣ وهو ان المهر مقدر شرعا

من حيث هو والمقدر شرعا مسمى شرعا والمسمى شرعا معتبر مطلقا ألا ترى انه لو تزوج على ان لامهر مسمى وجب مهر وخيار المشتري لا يمنع ولا يملك

المثل ولو اشترى على ان لا ثمن كان باطلا اعتبارا للتسمية الشرعية في المهر ولذا كان المقبوض على سوم النكاح مضمونا سواء سمى المهر أولا لانه مسمى شرعا فاعتبر ذلك لوجوب الضمان بخلاف الثمن وما برهن به فان ذلك غير مقدر شرعا فلا بد من التسمية لوجوب الضمان فيها اه ورده بعض الفضلاء قائلا لم يظهر لي هذا الفرق لان المقبوض

وكذا لو أرسل الى آخر وقال أرسل الى عشرة دراهم قرضا فارسل معه فالأمر ضامن اذا أقر أنه رسوله فان بعته مع غير رسوله لا ضمان على الآخر قبل أن يصل وكذا الدائن اذا بعث رسولا لقبض دينه فبعث معه وضاع يكون من مال الدائن وان مع الآخر لا حتى يصل اليه اه ثم اعلم أن المقبوض على سوم الشراء اذا بين ثمنه مضمون وان اشترط أن لا ضمان فيه لمافي البراز به استباح قوسا وتقرر الثمن فده باذن البائع أو قال له ان انكسر فلا ضمان عليك فده وانكسر يضمن قيمته وان لم يتقرر الثمن فلا ضمان ولو بالاذن لان اشتراط عدم الضمان في المقبوض على السوم باطل وعن الامام أراه الدرهم لينظر اليه فغمزه أو قوسا فده فانكسر أو ثوبا فخرق ضمن ان لم يأمره بالغمز والمد واللبس وقيل ان كان لا يرى الا بالغمز لا يضمن ان لم يجاوز ويصدق في أنه لم يجاوز اه وفي جامع الفصولين المقبوض على سوم الرهن مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين وما قبض على سوم القرض مضمون بماساوم كقبوض على حقيقة بغيره لمقبوض على سوم البيع الآن في البيع يضمن القيمة وهنا يهلك الرهن بماساومه من القرض وما قبض على سوم النكاح مضمون يعني لو قبض أمة غيره ليتزوجها باذن مولاها فهلك في يده ضمن قيمتها والمهر قبل تسليمه مضمون وكذا بدل الخلع في يد المرأة يعني لو تزوجها على عين أو خالها فهلك قبل قبضه يلزمه مثله في المثل وقيمه في القيسمي اه ذكره في الثلاثين منه (قوله وخيار المشتري لا يمنع ولا يملك) أي لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع فيخرج عن ملكه لازمه من جهة من لا خيار له فلو أعتقه البائع لم يصح اعتاقه ولو كان البائع حلف وقال ان بعته فهو حرقبائه بخيار المشتري لم يعتق لخروجه عن ملكه ولو باعه بخيار له عتق ولا يملكه المشتري عند الامام رحمه الله تعالى لكن يصح اعتاقه ويكون امضاء كافي الخاتمة وفيها باع عبد ايجارية على أن بائع العبد بالخيار ثلاثة أيام فاعتق البائع العبد في الثلاثة أيام نفذ عتقه في قولهم ويبطل البيع لانه أعتق ملك نفسه وان أعتق الجارية جاز ويكون اسقاطا للخيار ويتم ولو أعتقهما في كلام واحد نفذ عتقه لعدم الاولوية فيه ما ويغرم قيمة

على سوم الشراء انما وجبت القيمة فيه اذا سمى الثمن فملك المقبوض لان كلام الثمن والقيمة هو بدل العين فلما سمى أحدهما وجب الآخر وأما المهر وان كان مسمى شرعا فليس من جنس القيمة لان المهر بدل المتعة كما هو مقرر والقيمة بدل العين فلا مناسبة بين المهر والقيمة فلا توجب تسمية أحدهما الآخر لانه ليس من جنسه فلا دخل لتسمية المهر شرعا في وجوب القيمة كما لا يخفى عند التأمل قال والذي ظهر لي في الفرق هو انه لما كان المقصود في البيع المال كان عدم ذكر الثمن دليلا على ان البائع انما دفعه للمستام على وجه الامانة والمستام انما قبضه كذلك وما اذا سمى ثمنها فهو مضمون بالقيمة لانه متى بين ثمنها يكون الاستيلاء أخذ للعقد فيكون وسيلة العقد فالحق بحقيقة العقد في حق الضمان فدعا للضرر وعن المالكة لانه ما رضى بقبضه الا بعوض فصار القباض ملتزما للعوض وعوضه الاصل هو القيمة ما لم يصطالحا ويتفقا على المسمى وصرح في الدر من كتاب المضاربة بان المقبوض على سوم الشراء مقبوض على وجه المبادلة ومتى لم يبين ثمنها لم يكن أخذ للعقد فلا يمكن المحاق به كذا في

الجارية ولا ينفذ اعتاق المشتري في العبد ولا في الجارية ولو كان الخيار للمشتري انعكست الاحكام  
 اهـ وقال عليه لانه لما خرج عن ملك البائع فلزم يدخل في ملك المشتري يكون زائلا لا الى مالك  
 ولا عهد لنا به في الشرع ولا في حنيفة انه لما لم يخرج الثمن عن ملكه فلو قلنا بانه يدخل المبيع  
 في ملكه لا يجمع البدل في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة ولا اصل له في الشرع لان المعاوضة  
 تقتضي المساواة ولا خيار شرع نظر المشتري ليترى فيقتضي على المصلحة فلو ثبت الملك بما يعتق  
 عليه من غير اختياره بان كان قريبه فيفوت النظر وأورد على قوله لزوم السائبة ورد بانها هي التي  
 لا ملك فيها لأحد ولا علة ملك والعلة موجودة هنا وأورد ايضا استحقاق الشفعة بما يبيع بخيار  
 للمشتري وهو دليل على ملكه وأجيب بان استحقاقها لم يخص في الملك بل هو أوما في معناه من كونه  
 أحق بها تصرفا بدليل صحة اعتاقه كاستحقاق العبد المأذون لها مع أنه لا ملك له حقيقة وهو تكلف  
 لا يحتاج اليه لاسيما في أن البيع ينهم في ضمن طلب الشفعة فيثبت مقتضى تهيئتها ثم اعلم أن  
 قولهما في دليلهما ولا عهد لنا به في الشرع معناه في باب التجارة والمعاوضات فاندفع عنهما ما أورد  
 من شراء متولى أمر الكعبة اذا اشترى عبد الخدمتها وعبد الوقف اذا ضعف وبيع واشترى بيده  
 آخر لم يملكه المشتري لانه من باب الاوقاف وكذلك التركة المستغرقة بالدين فانها تخرج عن ملك  
 الميت ولا تدخل في ملك الورثة والغرماء للقيد المذكور وأما حكم جنابة العبد في مدة الخيار فان  
 كان الخيار للبائع فاحاز البيع لم يكن مختارا للفداء وخير المشتري بين الدفع والفداء وان فسخ  
 البيع خير البائع كذلك وفي الاول انما يخير المشتري بين الدفع والفداء اذا اختار مضاء البيع فان  
 اختار المشتري فسخه فالخيار للبائع لا لغيره الحادث في يد البائع فان كانت في يد المشتري فالبايع  
 على خياره فان أجاز ثبت الملك للمشتري من وقت العقد وخير بين الدفع والفداء فان كان الخيار  
 للمشتري فسخ في يده في مدته لم يكن له أن يرده على بائعه ولو بيعت دار بخيار لأحدهما فوجد فيها  
 قتيلا فالدبة على عاقلة ذي اليد عنده وعندهما على من بصير الملك له ولا يكون وجود القتل عيبا  
 فلا خيار للمشتري بخلاف جنابة العبد المبيع فانها عيب كذا في التتارخانية وقول الامام ولا اصل له  
 في الشرع معناه في المعاوضة فلا يرده عليه المدبر اذا غصب وضمن الغاصب قيمته فانه يملكه فقد اجتمع  
 العوضان في ملك السيد لانه ضمان جنابة لضمان معاوضة كذا في المعراج وفتح القدير ولكن  
 يرده عليه باب السلم فان المسلم اليه ملك رأس مال السلم والمسلم فيه فقد اجتمع في المعاوضة وأجيب بان  
 المسلم فيه دين رب السلم في ذمة المسلم اليه فهو كالثمن يملكه البائع في ذمة المشتري وأورد المنافع  
 والاجرة المجلة ملكهما المؤجر وأجيب بانها معدومة فلا ملك لها واذا حدثت ملكها المستأجر كذا  
 في البناء فيسب بالمبيع لان الثمن لا يخرج عن ملك المشتري اجماعا كما بيناه وفي السراج الوهاج  
 والنفقة تجب على المشتري بالاجماع اذا كان الخيار له حاز تصرفا اجماعا ويكون اجازة منه اهـ وفي الخلاصة  
 المشتري في المبيع في مدة الخيار والخيار له حاز تصرفا اجماعا ويكون اجازة منه اهـ وفي الخلاصة  
 أن زوائد المبيع موقوفة ان تم البيع وكانت للمشتري وان فسخ كانت للبائع اهـ وفي جامع  
 الفصولين المشتري بالخيار لو رهن بالثمن رهنا جازا الرهن به اهـ فان قلت ذكر في جامع الفصولين  
 أيضا أن الخيار اذا كان للمشتري فابراه البائع عن الثمن لم يجز ابرأؤه اهـ وفي التتارخانية وروى  
 عن محمد جواز فسخ الرهن لا يصح الرهن أيضا قلت ابرأه يعتمد الدين ولا دين له عليه لان الثمن باق  
 على ملكه والرهن لا يشترط له وجود الدين حقيقة بدليل صحة على الدين الموعود به وقد بيناه

المحاشي المحبوبة من  
 النكاح أقول وما ذكره  
 آخر من الفرق انما هو  
 في جانب البيع واما في  
 جانب النكاح فلم يتعرض  
 له مع انه محل التحقاه فلم  
 يتحصل من كلامه فائدة  
 تأمل (قوله فينبغي أن لا  
 يصح الرهن أيضا)  
 تفريع على قوله لم يجز  
 ابرأؤه وقوله قلت الخ  
 جواب عنه

فيمّا كتبناه من حواشي جامع الفصولين ولكن نقل بعده أن عدم صحة الإبراء قول أبي يوسف وفي  
المعراج أن عدم صحته قياس والاستحسان صحته لانه إبراء بعد وجود السبب وهو البيع والدليل  
على أن الإبراء يعتمد تعلق الحق لاحقية الدين لو أبرأ البائع الموكل عن ثمن ما اشتراه الوكيل فإنه  
يصح الإبراء مع أن الثمن على الوكيل والدليل على التعلق بالموكل أن المشتري لو أتى بالثمن للموكل  
فانه يجبر على القبول ولو كان للمشتري دين على الموكل صار قصاصا بالثمن ولو لا لم يجبر ولم يصر قصاصا  
كما في الصيرفية وفي السراجية اشترى على أنه بالخيار لم يجبر البائع على تسليم المبيع وان نقد المشتري  
الثمن وفي التتارخانية (قوله وبقبضه يهلك بالثمن) أي اذا كان الخيار للمشتري وقبض  
المبيع وهلك في يده فإنه يهلك بثمنه بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع والفرق أنه اذا دخلاه  
عيب يمتنع الرد والهلاك لا يعرض عن مقدمة عيب فهلك والعقد قد انبرم فيلزمه الثمن بخلاف  
ما اذا كان للبائع لان بدخول العيب لا يمتنع الرد حكما بخيار البائع فهلك والعقد موقوف وفي  
السراج الوهاج والفرق بين الثمن والقيمة أن الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على  
القيمة أو نقص والقيمة ما يقوم به الشيء بمغزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان والاستهلاك كالهلاك  
كما سيأتي وأطلقه فشمهل ما اذا كان الخيار للمشتري وحده أو له ما واسقط البائع خياره مانأجاز  
البيع ثم هلك في مدته فان البيع يلزم بالثمن كما في التتارخانية (قوله كتعبه) يعني اذا تعيب  
في يد المشتري والخيار له فإنه يلزمه الثمن لانه صار بذلك ممسكا بعبضه فلورده لتغرقت الصفقة على  
البائع قبل الاتمام وهو لا يجوز فلزم البيع وسقط الخيار أطلقه فشمهل ما اذا عيبه المشتري أو أجنبي  
أو تعيب بآفة سماوية أو بفعل المبيع كما في النهاية ولكن ليس باقيا على إطلاقه وانما المراد به  
عيب يلزم ولا يرتفع كما اذا قطعت يده وأما ما يجوز ارتفاعه كالمرض فهو على خياره ان زال المرض  
في الايام الثلاثة وأما اذا مضت والعيب قائم لزم البيع لتعذر الرد كما في النهاية أيضا وفي الصحاح عاب  
المتاع أي صار ذا عيب وعيبه نسبة الى العيب وعيبه أيضا اذا جعله ذا عيب وتعيب مثله اه وقد  
ذكر المصنف حكم هلاكه في يد المشتري ونقصانه ولم يذكر حكم زيادته عنده وحاصله أن الزيادة  
منفصلة كانت أو متصلة سواء كانت متولدة من الاصل كالولد واليمن والجمل والبرص من المرض  
وذهاب البياض من العين أولا كالصبي والعقرو الكسب والبناء ومرض الارض يمنع الفسخ الا في  
المنفصلة الغير المتولدة فانها لا تمتنع كما في التتارخانية وفي البناية أن التعيب اذا كان بفعل البائع في  
يد المشتري لم يسقط خيار المشتري فان أجاز البيع ضمن به البائع النقصان اه فيستثنى من اطلاق  
المصنف مستلثان ما اذا كان العيب يرتفع وما اذا كان بفعل البائع ولكن ذكر في فتح القدير ان  
هذا قول محمد وأما عندهما اذا تعيب بفعل البائع يلزم البيع وقد وعدنا بذلك في مسائل المبيع  
اذا هلك في البيع الذي لا خيار فيه أو بخياره اذا كان في يد البائع بآفة سماوية أو باستهلاك البائع  
أو كان حيوانا فقتل نفسه يبطل البيع لانه مضمون بالثمن فيسقط الثمن فلا يكون مضمونا  
بالقيمة لانه لا يتوالى على شيء واحد ضمنا فان أنفقه المشتري والبيع بات أو بخياره لزم الثمن  
وان كان للبائع والبيع فاسد لزم المثل في المثل والقيمة في القيمة وان بفعل أجنبي خير المشتري  
فان فسخ وعاد الى ملك البائع ضمن الجاني المثل أو القيمة والمضمون ان من جنس الثمن وفيه فضل  
لا يطيب وان من خلافه طاب وان اختار المشتري أيضا البيع اتبع الجاني بالمثل أو بالقيمة وحكم  
الفضل ما ذكرناه في جانب البائع واختياره اتباع الجاني قبض عند الثاني خلافا ل محمد وأثره فيما

وبقبضه يهلك بالثمن  
كتعبه

(قوله وفي التتارخانية)  
كذا في نسخة المؤلف  
(قوله وأما عندهما اذا  
تعيب بفعل البائع يلزم  
البيع) أي ويرجع  
المشتري بالارش على  
البائع كما يأتي في شرح  
قوله وتم العقد

(قوله فان حبس بعد سقوط حقه من الحبس فعلى المشتري كل الثمن) سقط من هنا بغض عبارة الزاوية وهو وعلى البائع ضمانه ولو هلك البعض بعد القبض فعلى المشتري الا اذا كان الخ (قوله وتماه في الفتاوى الزاوية) ونصه وهذا كله اذا لم يكن قبض المشتري ظاهرا فان كان ١٦ ظاهرا وادعى كل استهلاك الاخر فالقول للبائع وأى برهن قبل وان برهنا فللمشتري

اذا تولى على الجاني وفيما اذا اخذ من الجاني مكانه شيئا آخر جاز عند الثاني وان هلك بعد القبض فعلى المشتري الا اذا اتلفه البائع والقبض بلاذنه والتمن حال غير منقود فالبايع يصير مستردا ويبطل البيع وسقط الثمن عن المشتري وان هلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص سواء كان نقصا قدرا أو وصف وخير المشتري بين الفسخ والامضاء وان بفعل اجنبي فالجواب فيه كما اذا هلك كله وان باقية مما وية ان نقصا قدر طرح عن المشتري حصة الفائت من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقص وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يخير بين الاخذ بكل الثمن أو الترك والوصف ما يدخل تحت البيع بلاذكر كالاشجار والبناء في الارض وأطراف الحيوان والجودة في الكبلي والوزني وان بفعل المعقود عليه فالجواب كذلك وان بفعل المشتري صار قابضا ما تلف بالاتلاف والباقي بالتعيب فان هلك الباقي قبل حبه فعلى المشتري وان بعد الحبس فعلى البائع وعلى المشتري حصة ما اتلفه لا غير فان حبس بعد سقوط حقه من الحبس فعلى المشتري كل الثمن الا اذا كان بفعل البائع فان لم يكن له حق الاسترداد فهو كالا استهلاك من الاجنبي وان كان له حق الاسترداد انفسخ البيع في قدر ما تلف وسقط حصته من الثمن فلو هلك الباقي في يد المشتري لزمه قسطه من الثمن الا اذا هلك الباقي من سرية جنابة البائع فيكون مستردا له أيضا فيسقط الثمن فان زعم البائع أنه هلك بعد قبضه والمشتري بانه قبل قبضه فالقول للمشتري وأيهما برهن قبل وان برهنا فللبائع وكذا لو ادعى البائع أن المشتري استهلكه وعكس المشتري وان أرحا فبينة الا سبق أولى في الهلاك والاستهلاك وتماه في الفتاوى الزاوية (قوله فلو اشترى زوجته بالخيار بقي النكاح) أى بالخيار له وهذا مفرع على أنه لا يدخل في ملك المشتري فلذا لم يبطل النكاح قبل نفاذ البيع واذا سقط الخيار بطل للتنافي وعندهما انفسخ لدخولها في ملك الزوج فاذا فسخ المشتري البيع رجعت الى مولاهما بل بالنكاح عليهما وعندهما وعنده تستمر زوجته كذا في فتح القدير وعلى هذا لو اشترى زوجته فاسدا وقبضها ففسد النكاح ثم فسخ البيع للفساد لا يرفع فساد النكاح (قوله فان وطأها له أن بردها) لان الوطء بحكم ملك النكاح لبقائه لا بحكم ملك الميم لعدمه وعندهما ليس له أن بردها مطلقا لما قدمناه اطلقه وهو مقيد بما اذا لم تكن بكرا اذ لو كانت بكرا أو نكحها الوطء امتنع الرد كما ذكره الاسيحي وظاهره أنه لو نكحها وهي ثيب فالحكم كذلك وقد صرح به في فتح القدير وكذا يتفرع أنه لو ردها فعنده تعود الى سيدتها منكوبة وعندهما بالنكاح وقيد بزوجه لانه لو اشترى غير زوجته بخياره فوطئها امتنع الرد مطلقا أى وان لم ينقصها وسقط الخيار كذا في المعراج ولم أر حكم حل وطء الامة المبيعة بخيار أما اذا كان الخيار للبائع فينبغي حله له لا للمشتري وان كان للمشتري فينبغي أن لا يحل لها ما ونقله في المعراج عن الشافعي فقال ولا شافعي في حل وطئها وجهان والثاني لا يجوز وهو نصه وفي انفساخ نكاحها وجهان والثاني لا يفسخ وهو ظاهر نصه أما لو كان

ثم ان كان للبائع حق الاسترداد للحبس صار به مستردا وانفسخ البيع وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق الحبس فلم يشتري أن يضمه القيمة ولا يبطل البيع بينهما (قول المصنف فلو اشترى زوجته بالخيار بقي النكاح وان وطأها له أن بردها

فان وطأها له أن بردها) قال الرملي اطلاقه يفيد أنه سواء كان قبل القبض أو بعده والعلة جامعة تأمل وفي شرح منيلا مسكين فان وطأها له أن بردها عند أي حنيفة خلا فالهما هذا اذا كانت ثيبا وان كانت بكر امتنع الرد عنده أيضا وكذا اذا قبلها أو مسها أو مسته بشهوة وكذا امتنع الرد لو وطئها غير الزوج في يده اه قال في الجوهره ان كانت بكر اسقط الخيار بالاجماع لانه أ تلف جزأ منها كقطع يدها اه

وسأني ان ادعى الوطء كالوطء وهو يقتضي ان تقبيل البكر ومساها يمنع الرد لان وطئها يمنع فكذاهما وهو معنى المبيع كلام مسكين فيفتقر الحكم بين الثيب والبكر في الوطء ودواعيه وما علل به في الجوهره لا يقتضيه اذ ليس في تقبيل البكر ولمساها تفويت جزء لكن يقال ألحق الدواعي بالوطء لانها سببه فاقبعت مقامه فاذا منع الرد منع واذا لم يمنع لا تمنع ووطء غير الزوج في يد الزوج مانع لوجوب العقر به وهو ز يادة منفصلة متولدة من المبيع وهي تمنع اذا وجدت بعد القبض فلذا قيد بقوله في يد الزوج



نامل اه (قوله فاذا اشترى غير زوجته بالخيار) قيد بغير زوجته لان زوجته ان كانت ثيبا لا يسقط خياره بذلك كالوطء وان كانت بكر اسقط خياره به كالوطء وقد اوضحناه فيما تقدم نامل وقوله قبلها بشهوة الخ ١٧ ظاهرة مطلقا سواء كان قبل

القبض أو بعده وتعليقهم بانه دليل الاستبقاء دليل عليه (قوله ثم أسلم) أي المشتري كما صرح به في الفتح وأما الواسم البائع والخيار للمشتري فلا تظهر فيه عمرة الخلاف أما عندهما وان ملكها المشتري لكن يملك ردها ثم رأيت في شرح الزيلعي قال ولو أسلم البائع والخيار للمشتري بقي على خياره بالاجماع ولوردها المشتري طاعت الى ملك البائع لان العقد من جانب البائع بات فان أجازته صار له وان فسخ صار انحرار للبائع والمسلم من أهل أن يتملك انحر حكما كما في الارث ثم ذكر ما لو كان الخيار للبائع ثم قال وهذا كله فيما اذا أسلم أحدهما بعد القبض والخيار لأحدهما وان أسلم قبل القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع باتا أو بشرط الخيار لأحدهما أو لهما لان القبض شها بالعقد من حيث انه يفيد ملك التصرف فلا يملكه بعد الاسلام وان أسلم أحدهما أو كلاهما بعد

المبيع غير امرأته لم يحل للمشتري وطء ما على الاقوال كلها ويحل للبائع على الاقوال كلها وقال أحمد لا يحل للبائع اه ثم اعلم ان دواعي الوطء كالوطء فاذا اشترى غير زوجته بالخيار قبلها بشهوة أو لمسه بشهوة أو نظرائ في رجها بشهوة سقط خياره وحدها انتشارا لته أو زيادتها وقيل بالقلب وان لم تنتشر فان كان بغير شهوة لم يسقط في الكل وان ادعى أنه بغير شهوة فان كان في القم لم يقبل قوله والاقبل وان فعلت الامة به ذلك وأقر أنه كان بشهوة كان رضا كما في السراج الوهاج ولم يذكر المؤلف مما يظهر فيه عمرة الاختلاف الا هذه المسئلة وذكر في الهداية أن لهذه المسئلة أخوات كلها تبقى على وقوع الملك للمشتري بشرط الخيار وعدمه منها عتق المشتري على المشتري اذا كان قريبا له في مدة الخيار ولو كان للبائع فبات المشتري فاحاز البائع عتق الابن ولا يرث أباه كما قدمناه عن الحانية ومنها عتقه اذا كان المشتري حلف ان ملك عبد افه وحرم بخلاف ما اذا قال ان اشتريت لانه يصير كالمنشي للعتق بعد الشراء فسقط الخيار ومنها أن حيز المشتري في المدة لا يجتزأ به من الاستبراء عنده وعندهما يجتزأ ولو ردت بحكم الخيار الى البائع لا يجب الاستبراء عنده وعندهما يجب اذا ردت بعد القبض ومنها اذا ولدت المشترة في المدة بالنكاح لا تصير أم ولد له عند خلافهما ومحلها ما اذا كان قبل القبض أما بعده فسقط الخيار اتفاقا وتصير أم ولد للمشتري لانها تعينت عنده بالولادة كذا في النهاية وفي الحانية اذا ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره اه ثم اعلم أنهم لم يقيدوا بدعوى الولد وقيد بها في ايضاح الاصلاح قال لانه ولد والفراس ضعيف اه وهو تقييد لقولهم ما ومنها اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع ثم أودعه عند البائع فهلك في يده في تلك المدة هلك من مال البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك وعندهما من مال المشتري لصحة الابداع باعتبار قيام الملك ولو كان الخيار للبائع فسلم المبيع الى المشتري فأودعه البائع فهلك عنده بطل البيع عند الكل ولو كان البيع بانا فقبض المشتري المبيع باذن البائع أو بغير اذنه ثم أودعه البائع فهلك كان على المشتري اتفاقا لصحة الابداع كذا في التناثر خانية ومنها لو كان المشتري عبدا ما ذونا وبراء البائع عن الثمن في المدة بقي خياره عنده لان الرد امتناع عن التملك والمأذون له بليه وعندهما بطل خياره لانه لم يملكه كان الردمه تملكه بغير عوض وهو ليس من أهله وهذا يقتضي صحة الابراء وقد مناه أنه لا يصح عند أبي يوسف قياسا ويصح عند محمد استحسانا ونبه عليه هنا في النهاية ومنها اذا اشترى ذمي من ذمي خرا على أنه بالخيار ثم أسلم بطل الخيار عندهما لانه لم يملكها فلا يملك ردها وهو مسلم وعنده يبطل البيع لانه لم يملكها فلا يملكها باسقاط الخيار بعده وهو مسلم اه ولو كان الخيار للبائع فأسلم بطل البيع ولو أسلم المشتري لا وخيار البائع على حاله فان أجاز صارت انحر للمشتري حكما والمسلم أهل لان يملكها حكما كذا في النهاية فقد ذكر فيها ثمان مسائل وقد زاد الشارحون مسائل أيضا في فتح القدير الاولى ما اذا تخمر العصفري ببيع مسلمين في مدته فسد البيع عنده لجزءه عن تملكه وعندهما يتم لجزءه عن رده الثانية اشترى دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وهو ساكنها باجارة أو اعارة فاستدام سكنها قال السرخسي لا يكون اختيارا وهو في ابتداء السكنى وقال خواهر زاده استدامتها اختيارا عندهما الملك المميز وعنده ليس باختيار الثالثة حلال

٣ - بحر سادس في القبض وكان البيع باتا لا يبطل لانه قد تم بالقبض بخلاف ما اذا كان بشرط الخيار على ما مر اه (قوله وهو في ابتداء السكنى) الضمير للاختيار أي والاختيار انما يكون في ابتداء السكنى



المدة انفسخ فان قال بعده اجزت وقبل المشتري جاز استحسانا ولو كان الخيار للمشتري فاجاز ثم فسح  
وقبل البائع جاز وينفسخ ومن له الخيار لو اختار الرضا والقبول بقلبه فهو باطل لتعلق الاحكام  
بالظاهر والباطن اه قال فيه شري بخيار فارادده فاحتق باثمه قيل للقاضي ان ينصب عن البائع  
خصما ليرده عليه وقيل لا اه وهكذا ذكر الخلاف في المعراج وفتح القدير والله أعلم (قوله وتم العقد  
بموته ومضى المدة والاعتاق وتوابعه والاخذ بالشفعة) اى تحصل الاجازة بواحد مما ذكر وهو  
كلام موهم موقع في الغلط فان في بعضها يكون اجازة سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري وفي بعضها  
انما يكون اجازة اذا كان من المشتري وأما من البائع ففسح أما الموت فانه مبطل لخيار الميت سواء  
كان باثما أو مشتريا ولا يورث عندنا كخيار الرؤية لانه ليس الامشيئة وارادة ولا يتصور انتقاله  
والارث فيما يقبل الانتقال لا فيما لا يقبله كملك المنسكوحة والعقود التي عقدها المورث لا تنتقل  
وانما ملك الوارث الاقالة لا انتقال الملك اليه ولذا ما ملكها المورث وان لم يكن عاقدا كذا في المعراج  
ولا يرد علينا خيار العيب فانه موروث لتكون المورث استحق المبيع سليما فكذا الوارث ففي  
التحقيق الموروث العين بصفة السلامة من العيوب فاما نفس الخيار فلا يورث وفي المعراج ان خيار  
العيب يثبت للوارث ابتداء بدليل انه لو تعيب بعدموت المشتري في يد البائع كان للوارث رده وأما  
خيار التعيين فيثبت للوارث ابتداء لا ختلاط ملكه بملك الغير لان يورث الخيار هكذا ذكر واو زاد  
في العناية بان الوارث لا يملك الفسخ ولا يتأقت خياره بخلاف المورث اه ووجهه ظاهرا لان  
هذين حكما خيار الشرط ولم يتكلموا فيما رأيت على غير الاربعة من الخيارات هل تورث أولا  
الاخيار فوات الوصف المرغوب فيه فسيأتي انه يورث والضمير في قوله بموته عائدا الى من له الخيار  
احترزا عن موت من لا خيار له لانه اذا مات الخيار باق لمن شرط له فان أمضى مضى وان فسح انفسخ  
كذا في فتح القدير وفي الظهيرية الوكيل اذا باع بشرط الخيار ففات الوكيل أو المورث في المدة بطل  
الخيار وتم البيع اه وفي جامع الفصولين وكيل البيع أو الوصي باع بخيار أو المالك بنفسه باع  
بخيار لغيره ففات الوكيل أو الوصي أو المورث أو الوصي باع بنفسه أو من شرط له الخيار قال  
محمد بن البيع في كل ذلك لان لكل منهم حقا في الخيار والجنون كالمت اه وفي المعراج ولو كان  
الخيار لهما ففات أحدهما لزم البيع من جهته والاخر على خياره اه وقد افاد كلامه ان الخيار  
لا ينتقل عن هوله الى غيره فلذا قال أبو يوسف اذا اشترى الاب أو الوصي شيئا لليتيم وشرط الخيار  
لنفسه فبلغ الصبي في المدة تم البيع وقال محمد توقف على اجازة الابن فساكنه باشره بعد بلوغه حتى  
قبل لا تتأقت بالثلاث وعن محمد بن الوصي ان يفسح بعد بلوغ الصغير وليس له أن يجيز الابرضاء  
وروى ان الاب أو الوصي اذا اشترى عبد الصغير بدراهم أو دنانير بشرط الخيار ثم بلغ الصغير في  
المدة ثم اجاز أنفذ الشراء عليهما الا أن تكون الاجازة برضا الصغير بعد البلوغ فينفذ عليه ولو حجر  
السيد على عبده المأذون تم البيع وقيل ينتقل الخيار الى المولى ولو اشترى المكاتب أو باع بشرط  
الخيار ثم عجز في الثلاث تم البيع عندهم كذا في الظهيرية فقد علم ان الخيار لا ينتقل على المعتمد لان  
قول أبي يوسف في الاولى هو المعتمد ولكن خرج عنه العبد المأذون اذا باع بشرط الخيار فان للمولى  
الاجازة ان لم يكن مديونا ولا يجوز فضنه عليه الا أن يجعله لنفسه ثم يفسح بحضرة المشتري أو بما  
يكون فسحا من الافعال في غيبة المشتري كذا في الظهيرية وأما الوكيل اذا عزل وله الخيار فانه

وتم العقد بموته ومضى  
المدة والاعتاق وتوابعه  
والاخذ بالشفعة  
(قوله ولم يتكلموا فيما  
رأيت الخ) نقل البيهقي في  
شرح الاشباه عن خزاعة  
الاكل لو اشترى عبدا  
على انه ان لم ينقد الثمن  
غدا فلا يبيع بينهما ففات  
المشتري قبل الغد وقبل  
نقد الثمن بطل البيع  
وايس للورثة نقد المال  
اه وهذا حكم خيار النقد  
وقد ذكره في الشهر بمحا  
وذ كوفي المنع بمحا ان خيار  
التعزير كذلك وسيأتي  
خلافه عن الهشي الرملي  
عند قوله ولو اشترى  
عبدا على انه خيار  
وقال البيهقي ايضا في كتاب  
الفرائض مانعه وفي  
شرح المجمع لابن الضيا  
وأما خيار الرؤية فالصحيح  
انه يورث وأجمعوا ان  
خيار القبول لا يورث  
وكذا خيار الاجازة في  
بيع الفضولي وكذا  
الاجل لا يورث اه لكن  
ما ذكره من ان خيار  
الرؤية يورث خلاف ما  
ذكره المؤلف هنا وخلاف  
ما في الغرر والوقاية  
والمتقى ومختصر النقاية  
واصلاح الوقاية لابن كمال

وبه صرح في الهداية والفتح من باب خيار الرؤية وبه علم ان هذا التصحيح غريب (قوله ولا ما يكون اجازة بالفعل) حكم عليه في  
النهر بأنه سهو لانه نبه عليها بقوله والاعتاق (قوله بخلاف السكر من البنج) قال في التتارخانية حتى لو طال السكر لم يكن له ان  
يتصرف بحكم الخيار هكذا حكى ٢٠ عن الشيخ احمد الطواويسى والتصحيح انه لا يبطل (قوله ولو ارتد فعلى خياره اجماعا)

قال في التتارخانية وان  
ارتد ان عاد الى الاسلام  
في المدة فهو على خياره  
اجماعا وان مات أو قتل  
على الردة يبطل خياره  
اجماعا وان تصرف بحكم  
الخيار الخ (قوله وليس  
منه ما اذا قبض الثمن  
من البائع) كذا في عامة  
النسخ وفي نسخة من  
المشتري وهو الظاهر  
لكن الذي رأيته في  
المعراج ما في عامة النسخ  
ذكره بعد مسائل تصرفات  
البائع وهذا يشير الى ان  
البائع فاعل القبض  
وعليه فقوله من البائع  
صفة لمصدر محذوف  
لاصلة قبض وبقراء قبض  
بالبناء للجهول والتمن  
نائب الفاعل (قوله  
وعرضها على المبيع  
ليس بفسخ على الاصح)  
مخالف لما قدمه قريبا  
في قوله أو عرض المبيع  
للمبيع بطل خياره وقد  
ذكر مسألة الجارية هذه  
في التتارخانية وذكر ان  
هبة العبد الذي اشتراه

لا يبطل اتفاقا كذا في السراج الوهاج وأما مضي المدة فبطل للخيار سواء كان للبائع أو للمشتري اذ لم  
يثبت الخيار الا فيها فلا بقاء له بعدها كالخسيرة في وقت مقدر وأما الاعتاق وتوابعه وهي التدبير  
والكتابة فانما يتم به اذا كان الخيار للمشتري وفعلها اما اذا كان للبائع وفعلها كان فسحا وذكر المصنف  
السقوط بطريق الضرورة وهو الموت ومضي المدة والسقوط بطريق الدلالة وهو الاعتاق ولم يذكر  
ما يكون اجازة بالقول صريحا ولا ما يكون اجازة بالفعل اما الاول ففي جامع الفصولين المشتري  
بالخيار اذا قال أجزت شراءه أو شئت أخذه أو رضيت أو رضيت بطل خياره ولو قال هو يت أخذه أو  
أحببت أو أردت أو أعجبني أو وافقتي لا يبطل اه وفيه لو طلب المشتري الاجرم الساكن بطل  
خياره ولو دعا الجارية الى فراشه لا يبطل سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري وأما الثاني ففيه لو حرم  
العبد أو سقاه دواء أو حلق رأسه كان رضالا ولو امرأة بمشط أو دهن أو لبس ولو اشترى أرضا مع  
حرثه فسق المحرث أو فعل منه شيئا أو حصده أو عرض المبيع للبيع بطل خياره لا لو عرضه ليقوم  
ومشتري الدار لو اسكنه بآجر أو بلا آجر أو رم منه شيئا أو بنى أو حصص أو طين أو هدم منه شيئا فهو رضا  
ولو طعن في الرحا ليعرف قدر طعنه ان طعن أكثر من يوم وليس له بطل خياره لا في ماله ولا في ماله  
حوافر الدابة أو أخذ من عرفها لم يكن رضالا ودجها أو بزغها فهو رضا والتوديع شق الاوداج جلة  
ولو استخدم الخادم مرة أو لبس الثوب مرة أو ركب الدابة مرة لم يبطل خياره ولو فعله مرتين بطل ولو  
شرى قننا بخيار فراه بحجم الناس باجر فسكت كان رضالا ولو بلا آجر لانه كالا استخدام الا ترى انه لو قال  
له اجمعني ففهمه لم يكن رضا شرى أمة فامرأه بارضاع ولده لم يكن رضالا لانه استخدام ولو ركب دابة  
ليسقيم أو ليردها على البائع بطل خياره قياسا لا استغسانا اه ثم قال شرى بقرة بخيار ففهمها قال أبو  
حنيفة بطل خياره وقال أبو يوسف لا حتى يشرب اللبن أو يتلفه اه وذكر الشارح ان كل تصرف  
لا يحل الا في الملك فانه اجازة كالوطء والتقبيل لا ما يحل في غيره كالا استخدام وزاد في المعراج على  
ما ذكرناه ان الغماء من له الخيار ولو افاق في المدة فله الخيار وذكر الاسدي بجاي الاصح انه على خياره  
والتحقيق ان الغماء والخجول لا يسقطان انما المسقط له مضي المدة من غير اختيار ولذا الوفاق فيها  
وفسخ جاز ولو سكر من الخمر لا يبطل بخلاف السكر من البنج ولو ارتد فعلى خياره اجماعا ولو تصرف  
بحكم خياره توقف عنده خلافا لهما اه وأطلق في الاعتاق فشمع ما اذا علقه بشرط فوجد في المدة كما  
في المعراج وأشار بالاعتاق الى كل تصرف لا يفعل الا في الملك كما اذا باعه أو وهبه وسله أو رهن أو أجز  
وان لم يسلم على الاصح كما في المعراج وليس منه ما اذا قبض الثمن من البائع وكذا هبته وانفاقه  
الا اذا استدانه لغيره كالدرهم والدنانير ولو باع جارية بعبد على انه بالخيار في الجارية فهبة العبد  
أو عرضه على البيع اجازة وعرضها على البائع ليس بفسخ على الاصح ولو أبراه من الثمن أو اشترى  
منه به شيئا أو ساومه به فهو اجازة كذا في المعراج وقيد الاستخدام نانيا من المشتري بان لا يكون

بها أو عرضه على البيع امضاء للبيع ثم قال بعد صفحة واذا كان الخيار للبائع فعرض المبيع على المبيع ذكر  
شمس الائمة المحلواني ان كان بمحض من صاحبه بفسخ البيع وان كان بغير محضر من صاحبه لا بفسخ البيع وبعض مشايخنا  
قالوا العرض على البيع من البائع ليس بفسخ على كل حال واليه مال الامام احمد الطواويسى وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان فيه  
روایتين وفي المتن عن محمد بن البائع اذا عرض المبيع على المبيع لا يبطل خياره



في نوع آخر والركوب امتحان ليس اجازة لانها كركوبها الحاجة أو شغل أو حل عليها الاعلها عند  
 محمد والركوب للرد والسقي والاعلاف اجازة ولو نتج من الكتاب لنفسه أو غيره لا يبطل وإن قلب  
 الأوراق وبالدرس منه يبطل وقيل على عكسه وبه أخذ الفقيه أبو الليث اه وفي الظهيرية لو سقي  
 من نهرها أرضه أخرى سقط وكري النهر وكبس البئر يسقط خياره ولو انه سدت البئر ثم بناها لم  
 يعد خياره ولو وقعت فيها قارة أو نجاسة سقط وروى انه اذا نزح عشرين دلو لم يسقط اه وفي  
 السراج الوهاج اذا زوج العبد أو الأمة سقط خياره وفي المحيط باع عبد بخياره فاذن له في التجارة  
 لم يكن نقضا الا أن يلحقه دين ولو أمضاه بعد ما لحقه دين لم يجز لان الغريم أحق به من المشتري ولم  
 يذكر المصنف هنا حكم ما اذا زاد المبيع أو نقص في المدة وذكر فيما قبله حكم ما اذا تعيب أما الثاني  
 ففي المراج ولو حدث به عيب في خيار المشتري بطل خياره سواء حدث بفعل البائع أو بغير فعله  
 لسكونه في ضمان المشتري حيث كان في يده عنده ما وقال محمد لا يلزمه العقد بجناية البائع وعلى  
 قولهما يرجع المشتري بالأرض على البائع ولو كان الخيار للبائع فحدث به عيب فهو على خياره  
 لكنه يخبر المشتري ولو حدث بفعل البائع انتقض البيع لأن ما انتقص مضمون عليه كذا في المراج  
 وقدمناه وأما الاول أعني الزيادة ففي جامع الفصولين شري بخيار فزاد المبيع في يد المشتري زيادة  
 متصلة متولدة كسمن وجمال وبر وواحدة بياض عن العين يمنع الرد ويلزم البيع الا عند محمد وان  
 كانت متصلة لم تتولد كصبغ وخياطة واث سويق سمن وثني أرض وغرس شجر يمنع الفسخ  
 وفاقا ولو كانت منفصلة متولدة كعقرو ولد وأرض ولبن وغرس ووصوف تمنع وفاقا وان كانت منفصلة  
 لم تتولد كقطة وكسب وهبة وصدة لا يمنع وفاقا ان اجاز المشتري فهو له والا فكذلك عندهما  
 وعند أبي حنيفة ترد على البائع اه وفي المراج اذا باضت الدجاجة في المدة سقط الخيار الا أن  
 تكون من ذرة واذا ولدت الحيوان ولد اسقط الا أن يكون الولد ميتا اه والحاصل انها مانعة مطلقا  
 الا منفصلة لم تتولد وفي الظهيرية عن الثاني اشترى عبد بخيار ثلاثا وقبضه فوهب للعبد مال أو  
 اكسبه ثم استهلكه العبد يعلم المشتري بغير اذنه أو بغير علمه لم يبطل خيار المشتري في العبد ولو هب  
 للعبد أم ولد المشتري وقبضها العبد بطل خيار المشتري في العبد قال ولا يشبه الولد أم الولد من قبل  
 ان أم الولد تبقى على ملكه بعد الردي بخيار والولد لا يبقى اه والاخير يحتاج الى تحرير وأما  
 الاخذ بشفعة فصورة ان يشتري دارا بشرط الخيار ثم يتبع دارا أخرى يمنحها فإخذها المشتري بشرط  
 الخيار بالشفعة لانه لا يكون الا بالملك فكان دليل الاجازة فتضمن سقوط الخيار وقدمنا الاعتذار  
 لابي حنيفة عنه عند قوله ولا يملك المشتري ولو قال المؤلف وطلب الشفعة بها بدل الاخذ لكان  
 أولى لان طلبها مسقط وان لم يأخذها كما في المراج وفيه بخيار الشرط لان طلبها لا يسقط خيارا رؤية  
 والعيب كما في المراج واقتصار الشارح على خيار الرؤية قصور (قوله ولو شرط المشتري الخيار  
 لغيره صح وأيهما أجاز ونقض صح) لان شرط الخيار لغيره جائز استحسانا لا قياسا وهو قول زفر  
 لانه من مواجب العقد فلا يجوز اشتراطه لغيره كاشتراط الثمن على غير المشتري ولنا ان الخيار لغير  
 العاقد لا يثبت الانابة عن العاقد فيقدم الخيار له اقتضاء ثم يجعل هو فائدا عنه تصحها التصرفه  
 وحينئذ يكون لكل منهما الخيار فإيهما أجاز جاز وأيهما انتقض انتقض ولو قال المصنف ولو شرط  
 أحد المتعاقدين الخيار لاجنبي صح لكان أولى ليشمل ما اذا كان الشارط البائع أو المشتري  
 وليخرج اشتراط أحدهما للاخر فان قوله لغيره صادق بالبائع وليس بمراد لو اقال في المراج

ولو شرط المشتري الخيار  
 لغيره صح وأيهما أجاز أو  
 نقض صح

(قوله ولو هب للعبد أم  
 ولد المشتري) هنا سقط فيما  
 رأيناه من النسخ والذي  
 رأيت في التتارخانية ولو  
 هب للعبد ابن المشتري  
 وقبض العبد عن الابن  
 لا يبطل خيار المشتري في  
 العبد ولو هب للعبد أم  
 ولد المشتري الخ (قوله  
 والاخير يحتاج الى تحرير)  
 المراد بالاخير مسئله هبة  
 أم ولد المشتري للعبد  
 واحتياجها الى التحرير  
 من جهة انها اذا كانت  
 أم ولده كيف تكون في  
 ملك غيره حتى يهبها للعبد  
 ومن جهته انها كيف  
 تبقى على ملكه بعد الرد

والمراد من الغير هنا غير العاقدين لبتا في فيه خلاف زفر قيد بخيار الشرط لان خيار العيب والرقبة لا يثبت لغير العاقدين كما في المعراج وأما كلامه ان أحدهما لو أجاز فقال الآخر لا أرضى فالبائع لازم ولو أمر وكتبه بالمبيع بشرط الخيار فباعه بلا شرط لم يجوز ولو باع واشترط كما أمره فليس له أن يميز على الآخر ولا أن يتردد في الإجازة ولو وكله بشراء بشرط لا أن يتردد في الإجازة فله أن يتردد في الإجازة (قوله فان أجاز أحدهما ونقض الآخر فلا سبق أحق) لوجوده في زمان لا بزاجه فيه غيره (قوله وان كانا معا فالفسخ) أي لو فسخ أحدهما وأجاز الآخر ونقض الآخر فمما عارض معارض الفسخ على الإجازة لان الفسخ أقوى لان المجاز يلحقه الفسخ والمفسوخ لا يلحقه الإجازة ولما ملك كل منهما التصرف رجحنا محال التصرف كذا في الهداية وأورد عليه لان المفسوخ لا يلحقه الإجازة فانه ذكر في المبسوط ان الفسخ يحكم الخيار محتمل للفسخ في نفسه حتى لو تفاخما ثم تراصيا على فسخ الفسخ وعلى إعادة العقد بينهما ما جاز وفسخ الفسخ ليس هو الا إجازة البيع في المفسوخ وأجاب عنه في المعراج بانه غير لازم لا ما نقول الا إجازة لا ترد على المنقضى ولا إجازة فيما ذكرتم بل هو بيع ابتداء كذا في القوائد الظهيرية وما ذكره المصنف من ترجيح الفسخ دون تصرف العاقد صحه فاضحان معزيا الى المبسوط وفي رواية الرائج تصرف العاقد لقوته لان النائب يستفيد الولاية منه وقيل هو قول محمد وما في الكتاب قول أبي يوسف واستخرج ذلك بما اذا باع الوكيل من رجل والموكل من غيره معا فمحمد يعتبر فيه تصرف الموكل وأبو يوسف يعتبرهما كذا في الهداية وقيد بالوكيل بالمبيع لان الوكيل بطلانها للسنة اذا طلقها الوكيل والموكل معا فالواقع طلاق أحدهما لا على التعيين وأجاب عنه في فتح القدير بان الوكيل فيه سفير كالوكيل بالنكاح فكان الصادر من كل واحد منهما صادرا عن أصالة بخلاف الوكيل بالمبيع أه وفي الظهيرية وعن أبي يوسف في المنتقى وصيان يشترط ان بشرط الخيار فجاز أحدهما ونقض الآخر فان الإجازة أولى أه وفي المحيط وكيل اشترى بشرط الخيار لموكله بأمره أو بغير أمره اذا ادعى البائع رضا الآخر وانكر الرجل فالقول للوكيل بلا عيب لان البائع يدعي سقوط الخيار وجوب الثمن وهو ينكر ولا عيب لانه دعوى على الآخر دون العاقد والا تملوا أنكر لا يختلف وكيله لانه نائب عن العاقد في الحقوق وليس بأصيل وان ادعى الرضا على الوكيل يخلف لان الدعوى توجهت عليه وان أقام بيته على رضا الآخر قبلت لان الوكيل ينتصب خصما عن الآخر لانه ادعى حقا على الخصم وهو سقوط الخيار بسبب ادعائه على الغائب أه وأشار المؤلف بكون الاشتراط للغير اشتراط لنفسه الى انه لو أمره ببيع ماله بشرط الخيار لم يباع بشرطه لا تمل يكن مخالفا وعلى عكسه يكون مخالفا لانه أمره ببيع لا يزيل الملك بدون رضاه وأن لا يكون للمأمور فيه رأى وتدير ويكون الرأى والتدبير فيه للآخر أصلا وله تبعاً ومافعله بعكسه فان شرط الخيار للآخر ثم أجاز هو البيع جاز عليه دون الآخر وخيار الآخر باق حتى لو أجاز كان له وانه فسخ يلزم الوكيل لان الخيار ثبت للآخر بالشرط فصار كخيار العيب اذا ثبت بالعقد والوكيل بالشراء اذا وجد عيبا بالمبيع ورضى به نفذ فيما بينه وبين البائع وخيار البائع على حاله فان رضى به لزمه وان رد لزم الوكيل فكذا هذا كذا في المحيط ثم اعلم ان التصرفين اذا صدرامعا فقد علم المحكم في باب الخيار وأما تصرف الموكل مع تصرف الوكيل فظاهر ما قدمناه انه ان كان الوكيل أصيلا في الحقوق نفذ كل منهما في النصف وان كان نائبا فانه نفذ واحد على التعيين وأما اذا صدرامن فضولين فلا كلام في التوقف على إجازة من له الإجازة وانما الكلام فيما لو أجازا قالوا يثبت الأقوى

فان أجاز أحدهما ونقض الآخر فلا سبق أحق وان كانا معا فالفسخ

(قوله وخيار البائع على حاله) لعله المشتري

ومن باع عبد بن علي أنه  
بالتخياري في أحدهما ان  
فصل وعين صح والافلا  
وصح خيار التعيين فيما  
دون الاربعة

(قوله فائز الفساد كذا في  
المعراج) قال الرمي لعله  
فلم يؤثر الفساد اه وهو  
الذي في المعراج فها هنا  
من تصحيف النسخ (قوله  
وأراد بالعبد بن القيمين)  
أى أراد المصنف قال في  
النهر والظاهر انها أى  
القيميين ليسا بقصد ادلو  
كانا مثلين أو أحدهما  
مثليا والاخر قيميا وفصل  
وعين فالحكم كذلك فيما  
ينبغي اه قلت وهذا  
لا مرد على ما قاله الشارح  
من ان كونه قيد احترازا  
اذا المراد الاحتراز عما  
القيميين لهفته مع  
التفصيل والتعيين  
وبدونهما ولذا قال يصح  
مطلقا لانه في القيميين لا  
يصح بدونهما فلم انه مع  
التفصيل والتعيين يصح في  
القيميين وغيرهما فتدبر  
نعم ينبغي تقييد المثليين  
بما اذا كانا من جنس  
واحد ادلو اخر فاعلم  
وشعير صاروا كالقيميين  
في اشتراط التفصيل  
والتعيين ليحصل العلم  
بالتن والمبيع تأمل (قوله  
وللبائع أن يلزم الخ)

فلو باع فضولي وزوج آخر بخرج البيع قصبه لموكة لازوجه ولو استوبا فان كانا نكاحين بطلا وان  
كانا بيعين تنصف والبيع أقوى من الهبة والاجازة والرهن والنكاح الالهية لا تبطل بالبيع  
فانهما سواء والهبة والرهن أقوى من الاجازة وسياق في بيع الفضولي بقيمة مسأله ان شاء الله  
تعالى (قوله ومن باع عبد بن علي أنه بالتخياري في أحدهما ان فصل وعين صح والافلا) شروع في  
بيان ما اذا كان المبيع متعدد او حاصله انهار باعية فالهبة في واحدة وهو ما اذا فصل له ثمن كل منهما  
وعين من فيه الخيار منهما لان المبيع معلوم والتمن معلوم وقبول العقد في الذي فيه الخيار وان كان  
شرطا لا انعقاده في الآخر ولكن هذا غير مفسد للعقد لكونه محلا للبيع كما اذا جمع بين قن ومدير  
والفساد في ثلاثة الاولى اذا لم يفصل الثمن ولم يعين محل الخيار لجهاتهما الثانية فصل ولم يعين  
محل لجهات المبيع والثالثة عين محله ولم يفصل الثمن لجهات الثمن والاصل فيه ان الذي فيه  
الخيار كالتحارج عن العقد اذا العقد مع الخيار لا ينعقد في حق المحكم فبقى الداخل فيه أحدهما وهو  
غير معلوم وانما جاز البيع في القن اذا ضم الى مدير أو كاتب أو أم ولد أو بيعا صفقة وان لم يفصل  
الثمن على الاصح لان المانع من حكم العقد فيما نحن فيه مقارن للعقد لفظا ومعنى فائز الفساد  
وفيما ذكر المانع مقارن معنى لالفاظ الدخولهم في البيع حتى لو قضى به قاض يجوز لكن لم يثبت  
الحكم بحق محترم واجب الصيانة فائز الفساد كذا في المعراج وفي ضم أم الولد والمكاتب الى المدير  
في جواز القضاء ببيعده نظر فان الصحيح انه ينفذ في المدير فقط وفي فتح القدير وعلى ما ذكرهنا يتفرع  
ما في فتاوى قاضين بان باع عبد بن علي أنه بالتخياري فيهما وقبضهما المشتري ثم مات أحدهما لا يجوز  
البيع في الباقي وان تراصبا على اجازته لان الاجازة حينئذ بمنزلة ابتداء العقد في الباقي بالخصصة  
ولو قال البائع في هذه المسئلة نقضت البيع في هذا وفي أحدهما كان لغوا كان له يتكلم وخياره  
فيهما باق كما كان لو باع عبدا واحدا وشرط الخيار لنفسه فنقض البيع في نصفه اه وهكذا  
في الظهيرية وتقييده بالبائع انفاقي ادلو شرط للمشتري كان كذلك صحة وفسادا وأراد بالعبد بن  
القيميين احترازا عن قيمي ومثليين ادق القيمي الواحد اذا شرط الخيار في نصفه يصح مطلقا وفي  
المثليين كذلك لعدم التفاوت كما ذكره الشارح اه (قوله وصح خيار التعيين فيما دون الاربعة) وهو  
أن يبيع أحد العبد بن أو الثلاثة أو أحد الثوبين أو الثلاثة على ان يأخذ المشتري واحدا  
والقياس الفساد كالاربعة لجهات المبيع وهو قول زفر وجه الاستحسان ان شرع الخيار للحاجة  
الى دفع الغبن ليختار ما هو الارفق والافق والحاجة الى هذا النوع من البيع متحققة لانه يحتاج  
الى اختيار من يثق به أو اختيار من يشتره لاجله ولا يمكنه البائع من المحل اليه الا بالبيع فكان في  
معنى ما ورد به الشرع غير ان هذه تندفع بالثلاث لوجود الجيد والوسط والردى فيها والجهالة لا تنفي  
الى المنازعة في الثلاثة لتعيين من له الخيار وكذا في الاربعة لان الحاجة اليها غير متحققة والخصصة  
ثبوتها بالحاجة وكون الجهالة موجودة غير مفضية الى المنازعة فلا يثبت بأحدهما إطلاقه فتأمل  
ما اذا كان للبائع أو للمشتري وهو المذكور في المأون وهو الاصح ذكره في شرح التلخيص وفي جامع  
الفصولين يجوز خيار التعيين في جانب البائع كما يجوز في جانب المشتري اه وفي الظهيرية وللبائع  
أن يلزم أيهما شاء على المشتري فان هلك أحدهما في يد البائع فله أن يلزمه الباقي لا الهالك ولو  
حدث في أحدهما عيب في يد البائع فله أن يلزمه السليم وليس له أن يلزمه المعيب الا برضا المشتري  
فان ألزمه المعيب ولم يرض به ليس له أن يلزمه الاخر بعد ذلك ولو قبضهما المشتري وخيار التعيين

للبائع فهلاك والبيان بحاله اهـ وأما اذا كان الخيار للمشتري فالبيع لازم في أحدهما إلا أن يكون معه خيار شرط وما هو مبيع مضمون بالثمن وغير المبيع أمانة فلو اشترى ثلاثة أثواب وعين لكل ثمننا على أن له خيار التعيين فاحترق ثوبان ونصف الثالث رد النصف الباقي ولا شيء عليه من ضمان النصف المحترق وضمن نصف ثمن المحترق ولو كان ثوبان فاحترق نصف كل معاردايهما شاء بغير ضمان وضمن ثمن الآخر ولو احترق أحدهما ونصف الآخر لزمه ثمن المحترق لتعيينه مبيعا ورد الآخر بغير ضمان ويسقط خيار التعيين بما يسقط به خيار الشرط وإذا بيع أحدهما أو هلك تعيين هو مبيعا والآخر أمانة ولو هلكا معا ضمن نصف ثمن كل واحد منهما ولو اختلفا في الهالك أولا تخالفا على العلم على قول الامام الاول ثم رجع الى قوله الثاني من أن القول للمشتري مع عينه وبينه البائع أولى ولو تعييا معا فالخيار بحاله وان على التعاقب تعيين الاول مبيعا وان اختلفا في الاول فعلى ما ذكرنا ولو باعهما المشتري ثم اختار أحدهما صح بيعه فيه ولو صبح المشتري أحدهما تعيين هو مبيعا ورد الآخر ولو أعتقهما البائع عتق الذي يرد عليه وان كان عتق ما اختاره المشتري للبيع لم يصح اعتاقه ولو استولدتهما المشتري تعيين الاول للبيع وضمن عقر الاخرى للبائع ولا يثبت نسب ولداهما منه لعدم ذلك ويؤثر المشتري بالبيان أيتهما استولدها أولا فان مات قبل البيان فخيار التعيين للورثة فان لم تعرب الورثة الاول منهما ضمن المشتري نصف ثمن كل واحدة منهما ونصف عقرهما للبائع وبمعينان في نصف قيمتهما للبائع وروى ان الولدين يسعيان أيضا في نصف قيمتهما للبائع ولو وطئهما البائع والمشتري فولدنا وادعى كل واحد منهما الولدين صدق المشتري في التي وطئها أولا وضمن عقر الاخرى وبثبت نسب الاخرى من البائع لانه استولد جارية نفسه ويضمن البائع عقر الاخرى للمشتري وان ماتا قبل البيان ولم تعلم ورثة المشتري الاول منهما لم يثبت نسب الولدين أحدهما وضمن المشتري نصف ثمن كل واحدة منهما ونصف عقرهما للبائع وضمن نصف عقر كل واحدة للمشتري وبيته اصابان وولاهم بينهما وقيل لا ولاء على الولدين كذا في الظهيرية ثم قال بعده ويجوز خيار التعيين في الفاسد أيضا إلا أن ههنا ما يتعين للبيع كان مضمونا بالقيمة والباقي كقولنا في الجائز وان ماتا معا ضمن نصف قيمة كل واحد منهما ولو أعتقهما المشتري عتق أحدهما والتعيين اليه ولو أعتق أحدهما المشتري بعينه أو باعه جاز وعليه قيمته ولا يجوز اعتناق المبهمة لامن البائع ولا من المشتري لان العتق المبهمة من المصالح كين لا عتق ولم يوجد ولو أعتق البائع أحدهما بعينه ثم أعتق المشتري ذلك أو عينه للبيع أو مات فعتق البائع باطل ولورد ذلك على البائع صح عتقه ولو كان أعتقه ما وردا عليه عتق أحدهما والتعيين اليه اهـ وقيدوا صورة خيار التعيين بان يقول على ان تاخذ ايها شفت لانه لو لم يذكرك هذه الزيادة وقال بعثك احدهما من العبدین فقبل يكون فاسدا لجهالة المبيع فان قبضهما أو ماتا عنده ضمن نصف قيمة كل واحد منهما وان مات أحدهما قبل صاحبه لزمه قيمة الآخر كذا في المحيط وتقدم تقاريره ولم يذكروا في خيار الشرط مع خيار التعيين للاختلاف فقيل بشرط أن يكون فيه خيار الشرط مع خيار التعيين وهو المذکور في الجامع الصغير قال شمس الأئمة وهو الصحيح وإذا ذكر اهله ردهما في المدة وإذا مضت لزم في أحدهما وله التعيين وقيل لا وهو المذکور في الجامع الكبير وصححه فقرا الاسلام فيكون ذكره في الجامع الصغير وفاقا لشرطه ورجحه في فتح القدير ولكنه ذكر قاضيان ان الاشتراط قول أكثر المشايخ وإذا لم يذكرك خيار الشرط على هذا القول فلا بد من تأقيت خيار التعيين

أي إذا كان خيار التعيين مشروطا له (قوله ويسقط خيار التعيين بما يسقط به خيار الشرط) يرد عليه ان خيار الشرط يبطل بالموت وخيار التعيين لا يسقط اهـ ذكره الغزالي كذا في حاشية الرملی وسبق في آخر القولة تفصيل ما يبطله عن البدائع

ولو اشترى با على انهما  
بالخيار فرضي أحدهما  
لا يردده الآخر ولو اشترى  
عبد على انه خيار أو كاتب  
فكان بخلافه أخذه  
بكل الثمن أو تركه

(قوله وفيها) أى فى  
الهداية (قوله مؤقت  
بالثلاث فى قوله) أى قول  
الامام أبى حنيفة (قوله  
فيه نظر) خبر عن قوله  
فأطلق الطحاوى قال  
فى النهر وقد يجاب عنه  
بان توقيت خيار التعيين  
ليس قدسرا متفقا عليه  
بل هو قول أكثر المشايخ  
فجاز ان الطحاوى وافق  
غيره الاكثر على ان الشارح  
قال الذى يغلب على الظن  
ان التوقيت لا يشترط  
فيه لانه لا يفيد إلخ ثم  
قال فى النهر وأبدى فى  
المواشى السعدية له فائدة  
هى أن يجبر على التعيين  
بعد مضي الايام الثلاثة  
قال وهذا هو أثر توقيت  
خيار التعيين كما اذا لم  
يذكر خيار الشرط معه  
ووقت ومضت مدته بلا  
فرق اه وكان المناسب  
أن يقال كما اذا ذكر خيار  
الشرط لان المقصود  
التسوية بين توقيت خيار  
التعيين عند دخوله من  
خيار الشرط بـ الثلاثة وبين

بـ الثلاثة عنده وبأى مدة معلومة كانت عندهما كذا فى الهداية وذكر فى المحيط انه لا يتأقت عنده  
بـ الثلاثة فيجوز الى أربعة عنده وفيها تم ذكر فى بعض النسخ اشترى ثوبين وفى بعضها اشترى أحد  
الثوبين وهو الصحيح لان المبيع فى الحقيقة أحدهما والاخر أمانة والاول تجوز واستعارة اه وفى  
فتح القدير واذا اقت خيار التعيين وكان فيه خيار الشرط خفضت المدة حتى انبرم فى أحدهما ولزم  
التعيين أن يتقيد التعيين بثلاثة أيام من ذلك الوقت وحينئذ فإطلاق الطحاوى قوله خيار الشرط  
مؤقت بـ الثلاثة فى قوله غير مؤقت بها عندهما وخيار التعيين مؤقت فيه نظر اه وذكر الشارح انه  
اذا لم يذكر خيار الشرط فلا معنى لتأقت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التأقت فيه يفيد  
لزوم العقد عند مضي المدة وفى خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم فى أحدهما قبل مضي الوقت ولا  
يمكن تعيينه بمضى الوقت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذى يغلب على الظن ان التوقيت  
لا يشترط فيه اه ويمكن أن يراد قسم آخر وهو ارتفاع العقد فيهما بمضى المدة من غير تعيين بخلاف  
مضيهما فى خيار الشرط فانه اجازة ليكون لكل خيار ما يناسبه وأطلق فى محل الخيار وقيدته فى البدائع  
بالاشياء المتفاوتة كالعبدة والشياب فعلى هذا لا يدخل خيار التعيين فى المثليات من جنس واحد لانه  
لا وائدة له لعدم التفاوت وفيها وأما ما يطل هذا الخيار وهو نوعان اختياري وضروري والاختياري  
نوعان صريح وما يجرى مجراه فلا اختياري اخترت هذا أو شئتة أو رخصت به أو أجزته وما يجرى  
مجراه وأما الاختياري ذلالة فهو أن يوجد منه فعل فى أحدهما يدل على تعيين المالك فيه كما قدمناه فى  
خيار الشرط وأما الضروري فهلاك أحدهما بعد القبض وتعيينه وأما اذا تعين لم يتعين أحدهما للبيع  
ولم يشترى أن يأخذ أيهما شاء بثمنه لكن ليس له ردهما للزوم المبيع فى أحدهما بتعيينهما فى يده  
وبطل خيار الشرط وهذا يؤيد قول من يقول بان فيه خيارين (قوله ولو اشترى با على انهما بالخيار  
فرضي أحدهما لا يردده الآخر) عند أبى حنيفة وقاله أن يردده وعلى هذا الخلاف خيار العبد  
والرؤية كذا فى الهداية وخصه فى البناء بما اذا كان بعد القبض أما قبله فليس له الرديعنى اتفاقا  
لهما أن اثبات الخيار لهما اثباته لكل واحد منهما فلا يسقط باسقاط صاحبه لافيه من ابطال حقه  
وله ان المبيع خرج عن ملكه غير معيب بسبب الشركة فلورده أحدهما لردده معيبا به وفيه الزام ضرر  
زائد وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الرضا برد أحدهما التصور اجتماعهما على الرد وقوله رضا  
أحدهما لا يردده الآخر اتفاقا فى اذ لورده أحدهما لا يجيزه الاخر ولم أره مصر يحاول لكن قوله لورده  
أحدهما لردده معيبا يدل عليه وكذا قوله اشترى با على ليس لأحدهما الانفراد اجازة أو ردا لما فى  
الخاتمة رجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان البائعين بالخيار فرضي أحدهما بالمبيع  
ولم مرض الاخر لزمهما المبيع فى قول أبى حنيفة اه وأشار الى ان المبيع لو كان متعددا والخيار  
لأحدهما ليس له أن يجبر فى البعض ويرد فى البعض وكذا لو كان واحدا فاجاز من له الخيار فى  
النصف ورده فى النصف كما قدمناه وصرح به فى الخاتمة لكن ذكره فيما اذا كان الخيار للبائع ولا  
فرق بينهما (قوله ولو اشترى عبد على انه خيار أو كاتب فكان بخلافه أخذه بكل الثمن أو تركه)  
لان هذا وصف مرغوب فيه فيستحق بالعقد بالشرط ثم قوته بوجوب التحير لانه ما رضى به دونه  
وهذا يرجع الى اختلاف النوع لقلة التفاوت فى الاغراض ولا يفيد بعدهم العقد بمنزلة وصف  
الذكورة والأنوثة فى الحيوانات فصار كفوات وصف السلامة واذا أخذه أخذه بجميع الثمن لان  
الاوصاف لا يبقا بلهاشي من الثمن لكونها تابعة للعقد على ما عرف وفى المعراج قوله على انه خيار



مالود كرمغة ومضت مدته حيث يحير على التعيين فيهما فيظهر لتقييده بالثلاث عند عدم ذكر خيار الشرط فائدة أبو السعدود عن شيخه وهذه الفائدة يستغنى عما يذكره المؤلف (قواه وفي فتح القدير لومات هذا المشتري الخ) قال الرملي يؤخذ منه ان خيار الغبن الفاحش مع التغير يورث ٢٦ لانه أشبه به اذ هو معه اشتراه بناء على قوله فكان شارطه اقتضاء وصفا مرغوبا فبان

بمخلافه وقد اختلف تفقه الشيخ على المقدسي والشيخ محمد الغزالي في هذه المسئلة لانهم لم يربهاها منقولة ومال الشيخ على لما قلته لكن لم يذكر وجهه غير انه قال والذي أميل اليه انه مثل خيار العيب يعني فيورث والله تعالى أعلم (قوله وفي رواية لارجوع بشي) قال الرملي وجهه ما تقدم من ان الاوصاف لا يقابلها شي من الثمن (قوله فان علم بالوطء الخ) انظر ما كتبناه في باب خيار العيب عند قوله ومن اشترى ثوبا فقطعه الخ (قوله ولو اشترى ثوبا على انه هروى الخ) انما كان البيع فاسدا لان المبيع المشار اليه من خلاف جنس المسمى وذكري الفتح قبل هذه المسائل أصلا فقال واعلم انه اذا شرط في المبيع ما يجوز اشتراطه فوجده بخلافه فتارة يكون البيع فاسدا وتارة يستقر على الصحة ويثبت للمشتري

أي عبد حر فته هكذا لانه لو فعل هذا الفعل أحيانا لا يسمى خبازا وفي الذخيرة قال محمد في الزيادة فان قبضه المشتري فوجده كاتبا أو خبازا على أدنى ما ينطاق عليه الاسم لا يكون له حق ازالا النهاية في الجودة ومعنى أدنى ما ينطاق عليه الاسم أن يفعل من ذلك ما يسمى به الفاعل خبازا أو كاتبا لان كل واحد لا يجهز في العادة من أن يكتب على وجه تدوين حروفه وان يخبر بمقدار ما يدفع الهلاك عن نفسه وبذلك لا يسمى خبازا ولا كاتبا اه وفي فتح القدير لومات هذا المشتري انتقل الخيار الى وارثه اجماعا لانه في ضمن ملك العين اه وفي الذخيرة فلو امتنع الرد بسبب من الاسباب رجوع المشتري على البائع بحصته من الثمن فيقوم العبد كاتبا أو غير كاتب وينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان بقدر العشر رجوع بعشر الثمن وفي رواية لارجوع بشي ولكن ما ذكر في ظاهر الرواية أصح ولو وقع الاختلاف بين البائع والمشتري في هذه الصورة بعد ماضي حين من وقت البيع فقال المشتري لم أجده كاتبا وقال البائع اني سلمته اليك كذلك ولكنه نسي عنده وقد ينسى ذلك في تلك المدة فالقول للمشتري لان الاختلاف وقع في وصف عارض اذا اصل عدم الكتابة والخبز والاصل ان القول قول من يدعي الاصل وان العدم أصل في الصفات العارضة والوجود أصل في الصفات الاصلية فالقول للمشتري في عدم الخبز والكتابة لانهما من الصفات العارضة والقول للبائع في انها بكر لانها صفة أصلية وتماه في فتح القدير وكتبناه في القواعد في قاعدة ان اليقين لا يزول بالشك وفي تلخيص الجامع من باب الاقرار بالعيب لو باعه ثوبا على أنه هروى ثم احتفاني كونه هرويا والقول للبائع لان البائع لما قال بعته على انه هروى فقبل المشتري صار كانه أعاد ما في الايجاب فصار كانه قال اشتريته على انه هروى فكان مقرا بكونه هرويا فدعواه بعد خلافه تناقض بخلاف ما اذا قال بعته على انه كاتب فقبل فالقول للمشتري لان الاختلاف فيه في المقبوض وتماه في شرحه للقارسي وفي النوازل اشترى جارية على انها عذراء فعلم المشتري انها ليست كذلك فان علم بالوطء فان زالها عند علمه باللبث لم تلزمه والزمته ولو اشترى بقرة على انها حلي فولدت عنده فشرى اللبن وأنفق عليها فانه بردها والولد وما شرب من اللبن ولا شيء له مما أنفق لان البيع وقع فاسدا فكانت في ضمانه والنفقة عليه ولو اشترى شاة على انها نجعة فاذا هي معز يجوز البيع وله الخيار لان حكمهما واحد في الصفات وكذا لو اشترى بقرة فاذا هي جاموس وفي المجتبى عن جمع البخاري الاصل فيه ان الاشارة مع التسمية اذا اجتمعنا وان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعقد فاسد وان كان من جنسه فالعقد جائز ثم ان كان المشار اليه دون المسمى كان الخيار للمشتري والا فلا والشياب أجناس والذكر مع الانثى في بني آدم جنسان حكوا في سائر الحيوانات جنس واحد واذا كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فانما يتعلق العقد بالمسمى اذ لم يعلم المشتري به اما اذا علم به فالعقد يتعلق بالمشار اليه كمن قال بعته هذا الحمار وأشار الى العبد فانه يصح ولو اشترى ثوبا على انه هروى فاذا هو بلخي فالبيع فاسد عندنا وكذا على انه أبيض فاذا هو مصبوغ أو على انه مصبوغ بعصفر فاذا هو

الخيار وتارة يستمر صحيحا ولا خيار للمشتري وهو ما اذا وجد خيرا عما شرطه وضابطه ان كان المبيع من جنس بزعران المسمى ففيه الخيار والشياب أجناس أعني الهروى والاسكندري والمروى والكان والملقطن والذ كرمع الانثى في بني آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس واحد والضابط فحش التفاوت في الاغراض وعدمه

(قوله ولو اشترى جارية على انها مولودة الكوفة الخ) انما جاز البيع مع الخيار ليكون المشار اليه من جنس المسمى لكنه دونه  
(قوله أو على ان هذا الحيوان حامل الخ) مخالف للمسئلة السابقة وهي قوله ولو اشترى بقره على انها حبل الخ حيث ذكر هناك ان  
البيع فاسد وهنائه جائز وله على رواية الحسن كما يأتي قرينا تامل (قوله ولو اشترى على انه بغل الخ) انما جاز بدون الخيار  
لكونها من جنس واحد والمشار اليه خير من المسمى على وفق ما قرره من الاصل فتأمل ٢٧ وفي التارخانية اذا باع

من آخر شخصه على انها  
جارية وأشار اليها فاذا  
هو غلام فلا بيع بينهما  
وهذا استحقاق أخذه  
علمائنا والقياس ان  
ينعقد به البيع ويكون  
للمشتري الخيار ثم ذكر  
الاصل المتقول عن المجتبي  
وبقية التفاريع (قوله  
الى هنا كلام المعراج)  
أي من عند قوله في أول  
المقولة وفي المعراج الى  
هنا من كلامه لكن ذكر  
المؤلف ما ليس منه وهو  
قوله والاصل ان القول  
الى قوله وفي النوازل  
وما ذكره هنا من انه لو  
اشترى على انها حلوب  
يفسد كفي فسخ القدير  
انه رواية ابن جماعة عن  
محمد قال لان المشروط  
هنا أصل من وجهه وهو  
اللبن ونقل في المعراج  
قبل هذا عن الطحاوي  
انه لا يفسد لانه وصف  
مرغوب وكذا ذكره في  
الفتح وقال كما اذا شرط في  
الفرس انه هملاج وفي  
الكلب انه صائد حيث

برعفران أو دار على ان بناءها آجر فاذا هو لبن أو على ان لا بناء أو لا تفصل فيها فاذا فيها بناء أو تفصل أو  
أرضا على ان اشجارها كلها مشمرة فاذا فيها غير مشمرة فسد البيع ولو اشترى جارية على انها مولودة  
الكوفة فاذا هي مولودة بغداد أو غلاما على انه تاجر أو كاتب أو غيره فاذا هو لا يحسنه أو على انه غفل  
فاذا هو خصى أو على عكسه أو على انها بغلة فاذا هو بغل أو على انها ناقه فاذا هو جمل أو على انها لحم  
معز فاذا هو لحم ضأن أو على ان هذا الحيوان حامل فوجدها غير حامل حاز البيع وله الخيار وكذا  
في أمثالها ولو اشترى على انه بغل فاذا هي بغلة أو حمار ذكر فاذا هو أتان أو جارية على انها رتقاء أو  
ثيب فوجدها خلاف ذلك الى خير جاز البيع ولا خيار له فيه ولا في أمثاله اذا وجدته على صفة خير  
من المشروطة ولو باع دارا بما فيها من الخمدوع والابواب والخشب والنجيل فاذا ليس فيها شيء من  
ذلك لا خيار للمشتري وفي المحيط اشترى شاة أو ناقه أو بقره على انها حامل فسد البيع الا في رواية  
الحسن والاصح في الامه حوازه أو على انها حلوب أو لبن أو على انها تحلب كذا وتضع بعد شهر يفسد  
الى هنا كلام المعراج وذكر بعضه في فتح القدير ثم قال وينبغي في مسئلة البعير والناقاة ان يكون في  
العرب والبوادي الذين يطلبون الدر والنسل أما أهل المدن والمكاريبة فالبعير أفضل اه وجمع  
فاضيخان انه لو باع جارية على انها حامل ان البيع جائز لانه بمنزلة شرط البراءة من العيب الا ان  
يكون في بلد يرغبون في شراء الجوارى لا جمل الاولاد واختلفا فيما اذا باع جارية على انها ذات لبن  
فقيل لا يجوز والاكثر على الجواز ولو اشترى فرسا على انها هملاج جاز لان الهملاج لا يصير غير  
هملاج وفي البدائع اشترى جارية على انها مغنية ان شرطه على وجه الرغبة فيه فسد البيع لكونه  
شرط ما هو محظور ومحرم وان شرطه في البيع على وجه التبري من العيب لا يفسد فاذا لم يجد ما مغنية  
لا خيار له لانه وجد ما سلمة من العيب ولو باع جارية على انها ما ولدت فظهر انها ولدت فله ردها ولو  
اشترى ثوبا على انه مصبوغ بالعصفر فاذا هو أبيض جاز البيع ويخبر بخلاف عكسه فانه يفسد ولو  
اشترى كرا باساعلى ان سده الف فاذا هو ألف ومائة سلم الثوب الى المشتري لانه زيادة وصف ولو  
اشترى ثوبا على انه سداسي فاذا هو خماسي خير المشتري ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء ترك  
لانه اختلاف نوع لا جنس فلا يفسد ولو باع ثوبا على انه خرف فاذا حتمته خرو سدها قطن جاز البيع لان  
السدي تباع للحممة ولو اشترى سويقا على ان البائع له بمن من يمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه  
فظهر انه لته نصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري لانه هذا مما يعرف بالعيان فاذا عاينته انتفى  
الغرور وهو كما لو اشترى صابونا على انه متخذ من كذا جرة من الدهن ثم ظهر انه متخذ من أقل من  
ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى قيصا على انه اتخذ من عشرة أذرع  
وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري ولو باع أرضا على انها غير خراجية فاذا

يصح (قوله ولو باع جارية على انها ما ولدت الخ) قال الرملي وفي البرازية اشترى ما وقبضها ثم ظهر ولا دنها عند البائع لا من البائع  
وهو لم يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التسكيرا حاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصتها الولادة  
عيب وفي البهايم ليس بعيب الا ان يوجب نقصانا وعليه الفتوى اه فظاهر ما في البدائع انه لا يرد الا اذا شرط انها ما ولدت  
ولو لم يشرطه لا يرد وهو مخالف لما عليه الفتوى كما سمعت والله تعالى أعلم اه قلت ذكر في البرازية أيضا عن النهاية

هي خراجية ففسد البيع وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان علم المشتري انها أرض خراج  
فسد البيع وان لم يكن عالماً بذلك جاز البيع وبخبر المشتري اشتري قلنوسة على ان حشوها قطن  
فلما فتقها المشتري وجدها صوفاً اختلفوا والصحيح جواز البيع والرجوع بالنقصان لان الحشو تبع  
وتغير التبعية لا يفسد اهـ ما في الخاتمة والهملاج قال في المصباح هملج البرذون هملجة مشي مشية  
سولة في سرعة وقال في مختصر العبد الهملجة حسن سير الدابة وكلهم قالوا في اسم الفاعل هملج بكسر  
الهاء للذكرة والانثى بمقتضى ان اسم الفاعل لم ينجح على قياسه وهو مهملج اهـ اعلم ان اشتراط الوصف  
المرغوب فيه اما أن يكون صريحاً ودلالة لما في البدائع في خيار العيب والجمل بالطبخ والخبز في  
الحارية ليس بعيب لكونه حرفة كالحياطة الا أن يكون ذلك شرطاً في العقد وان لم يكن مشروطاً  
في العقد وكانت تحسن الطبخ والخبز في يد البائع ثم نسبت في يده واشترها فوجدتها لا تحسن ذلك  
ردها لان الظاهر انه انما اشتراها رغبة في تلك الصفة فصارت مشروطة دلالة وهو كالمشروط  
نص اهـ والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

باب خيار الرؤية  
شراء مال بمره جائز

### باب خيار الرؤية

قسمه على خيار العيب لانه يمنع تمام المحكم وذلك يمنع لزوم المحكم والزم بعد التمام والاضافة من  
قبيل اضافة الشيء الى شرطه لان الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار  
عند الرؤية ثم اعلم ان هذا الخيار يثبت للمشتري في شراء الاعيان ولا يثبت في الديون كالمسلم فيه  
والاثمان وأما في رأس مال المسلم ان كان عيناً فانه يثبت للبائع أى المسلم اليه الخيار فيه ولا يثبت  
في كل عقد لا يفسخ بالرد كالمهر وبذل الخلع وبذل الصلح عن القصاص والرد بخيار الرؤية ففسخ قبل  
القبض وبعده ولا يحتاج الى قضاء ولا رضا البائع وينفسخ بقوله رددت الا انه لا يصلح الرد الا بعلم  
البائع عندهما خلافاً للثاني وهو يثبت حكماً بالشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى  
انه لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره ولزمه الثمن وكذا لو هلك في يده أو صار الى حال لا يملك  
فسخه بطل خياره كذا في السراج الوهاج وذكر في المعراج ان خيار الرؤية لا يثبت الا في أربعة  
أشياء في الشراء والجاراة والقسمة والصلح عن دعوى المال على شيء بعينه وفي المعراج لا يطالب  
البائع المشتري بالثمن قبل الرؤية (قوله شراء مال بمره جائز) أى صحيح لما رواه ابن أبي شيبة  
والبيهقي مرسلان عن مكحول مرفوعان من اشتري شيئاً بمره فله الخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شاء تركه  
وجهالته بعدم الرؤية لا تفضي الى المنازعة لانه لو لم يوافق برده فصار كجهالة الوصف في المعائن المشار  
اليه واطلاق الكتاب يقتضي جواز البيع سواء سمي جنس المبيع أو لا وسواء أشار الى مكانه أو  
اليه وهو حاضر مستور أو لا مثل أن يقول بعث منك ما في كمي وعامة المشايخ قالوا اطلاق الجواب يدل  
على الجواز عنده وطائفة قالوا لا يجوز لجهالة المبيع من كل وجه والظاهر ان المراد بالاطلاق ما ذكره  
شمس الاثمة وصاحب الاسرار والذخيرة من أن الاشارة اليه أو الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر  
اليه ولا الى مكانه لم يجوز بالاجماع مثل أن يشتري ثوباً في جراب أو زيتاً في زق أو حنطة في غرارة  
من غير أن يرى شيئاً ومنه أن يقول بعثك درة في كمي صفتها كذا أو لم يقل صفتها كذا وهذه الحاراة  
وهي حاضرة متتعبة لبعده القول بجواز ما يعلم جنسه أصلاً كان يقول بعثك شيئاً بشرة كذا في فتح  
القدير وأراد بما لم يره مال بمره وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية العلم بالمقصود من باب عموم الجواز

باب خيار الرؤية  
(قوله وأما في رأس مال  
المسلم الخ) هكذا في بعض  
النسخ وفي بعضها وأما  
المسلم ففي رأس المال ان  
كان الخ (قوله مثل أن  
يشتري ثوباً في جراب الخ)  
تمثيل لما وجد فيه شرط  
الجواز وقدر في عبارة  
الفتح

(قوله اشترى ما يذاق فذاقه لئلا يلحق) قال الرملي مفهومه ان مثالا يذاق لو اشتراه لئلا لا يسقط خياره الا برؤية ولا يشك فيه شاك والظاهر ان النهار فيما يذاق كالليل ايضا فيسقط خياره بذوقه من غير رؤية فلو اسقط لفظة لئلا لكان أولى اه قلت وانما قيد به ليفيد ان مجرد الذوق فيما يذاق اذا حصل به المقصود يكفي وان لم توجد رؤية ٢٩ ويفهم بالاولى انه اذا ذاقه

فصارت الرؤية من افراد المعنى المجاز ليشمل ما اذا كان المبيع مما يعرف بالشم كالسك وما اشتراه بعد رؤيته فوجده متغيرا او ما اشتراه الا على وفي القنية اشترى ما يذاق فذاقه لئلا ولم يره سقط خياره (قوله وله ان يرده اذا رآه وان رضى قبله) أى للمشتري رده وان قال رضى قبل العلم به وأعاد الضمير مذكرا للمعنى لان الخيار معلق بالرؤية بنا وينا فلا يثبت قبلها وأورد طلب الفرق بين الفسخ والاجازة قبلها فانها غير لازمة وهو لازم مع استوائهما في التعلق بالشرط والجواب ان الفسخ سببا آخر وهو عدم لزوم هذا العقد وما كان ليس بل لازم فلا يشتري فسخه ولم يثبت لها سبب آخر فثبتت على العدم ومنعه في فتح القدير باننا لانسلم انه قبلها غير لازم بل نقول انه بات وانما يحصل له عدم للزوم عندها قبلها يثبت حكم السبب وهو اللزوم اه وهو مردود لان اللازم ما لا يقبل الفسخ من أحدهما بدون رضا الآخر وهذا يقبله اذا رآه وفي المحيط قيل لا يملك فسخه قبلها وقيل يملكه وهو الاصح لان الفسخ كما يملك بالخيار يملك بسبب عدم لزوم البيع كالعارية والتوديعة والوكالة والشركة وعدم اللزوم ثابت بسبب جهالة المبيع واختلاف اهل هو مطلق أو مؤقت فقبل مؤقت بوقت امكان الفسخ بعدها حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط خياره وان لم توجد الاجازة صر محالولا دلالة وقيل يثبت الخيار له مطلقا نص عليه في نوادر ابن رستم وذكر محمد في الاصل وهو الصحيح لاطلاق النص والعبرة لعين النص للمعناه اه وحاصله انه غير لازم قبل الرؤية بسبب جهالة المبيع واذا رآه حدث له سبب آخر بعد لزومه وهو الرؤية ولا مانع من اجتماع الاسباب على سبب واحد ثم اعلم انه لا يملك فسخه الا بعلم البائع وقيد بخيار الرؤية لانه لو قال وله خيار العيب رضيت به قبل ان يراه ثم رآه فلا خيار له لان سبب الخيار فيه العيب وهو موجود قبل العلم بخلافه هنا فافترا كذا في المعراج وفي ايضاح الاصلاح ولشترية الخيار عنده الى ان يوجد مبطله وان قال رضيت قبلها لم يقبل وان رضى قبلها الماس فيه من ايهام تحقق الرضا قبله او فساد ظاهر اه ويرد عليه البيع بشرط البراءة من العيوب فانه صحيح وقالوا انه رضى بجميع عيوبه الظاهرة والباطنة مع انه لم يطلع عليها حتى لو اطلع على عيب باطنى لا يعلمه الا الاطباء لا يملك رده فجاز تحقق الرضا قبل العلم والرؤية وفي جامع الفصولين خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع الفاسد وفي المحيط اشترى راوية مائة فله الخيار اذا رآه لان بعض الماء أطيب من بعض اه فعلى هذا له رد الماء بعد صبه في الحب حيث لم يره قبله أى الزبر ولكن سيأتي ان البائع اذا جمعه الى منزل المشتري امتنع رده الا اذا جمعه اليه وفي حيل الوالوجية رجل باع ضيعة ولم يرها المشتري فاراد ان يبيعها على وجه لا يكون له خيار الرؤية فالجمله ان يقر بثوب لانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له يستحق الثوب المقربه فيبطل خيار المشتري لانه اشترى شيئين صفقة واحدة وقد استحق أحدهما فليس له أن يرد الباقي بخيار الرؤية لان فيه تفريق الصفقة على البائع اه (قوله ولا خيار لمن باع ما لم يره) وهو قول الامام المرجوع اليه لانه معلق بالشراء فلا يثبت دونه وروى

فصارت الرؤية من افراد المعنى المجاز ليشمل ما اذا كان المبيع مما يعرف بالشم كالسك وما اشتراه بعد رؤيته فوجده متغيرا او ما اشتراه الا على وفي القنية اشترى ما يذاق فذاقه لئلا ولم يره سقط خياره (قوله وله ان يرده اذا رآه وان رضى قبله) أى للمشتري رده وان قال رضى قبل العلم به وأعاد الضمير مذكرا للمعنى لان الخيار معلق بالرؤية بنا وينا فلا يثبت قبلها وأورد طلب الفرق بين الفسخ والاجازة قبلها فانها غير لازمة وهو لازم مع استوائهما في التعلق بالشرط والجواب ان الفسخ سببا آخر وهو عدم لزوم هذا العقد وما كان ليس بل لازم فلا يشتري فسخه ولم يثبت لها سبب آخر فثبتت على العدم ومنعه في فتح القدير باننا لانسلم انه قبلها غير لازم بل نقول انه بات وانما يحصل له عدم للزوم عندها قبلها يثبت حكم السبب وهو اللزوم اه وهو مردود لان اللازم ما لا يقبل الفسخ من أحدهما بدون رضا الآخر وهذا يقبله اذا رآه وفي المحيط قيل لا يملك فسخه قبلها وقيل يملكه وهو الاصح لان الفسخ كما يملك بالخيار يملك بسبب عدم لزوم البيع كالعارية والتوديعة والوكالة والشركة وعدم اللزوم ثابت بسبب جهالة المبيع واختلاف اهل هو مطلق أو مؤقت فقبل مؤقت بوقت امكان الفسخ بعدها حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط خياره وان لم توجد الاجازة صر محالولا دلالة وقيل يثبت الخيار له مطلقا نص عليه في نوادر ابن رستم وذكر محمد في الاصل وهو الصحيح لاطلاق النص والعبرة لعين النص للمعناه اه وحاصله انه غير لازم قبل الرؤية بسبب جهالة المبيع واذا رآه حدث له سبب آخر بعد لزومه وهو الرؤية ولا مانع من اجتماع الاسباب على سبب واحد ثم اعلم انه لا يملك فسخه الا بعلم البائع وقيد بخيار الرؤية لانه لو قال وله خيار العيب رضيت به قبل ان يراه ثم رآه فلا خيار له لان سبب الخيار فيه العيب وهو موجود قبل العلم بخلافه هنا فافترا كذا في المعراج وفي ايضاح الاصلاح ولشترية الخيار عنده الى ان يوجد مبطله وان قال رضيت قبلها لم يقبل وان رضى قبلها الماس فيه من ايهام تحقق الرضا قبله او فساد ظاهر اه ويرد عليه البيع بشرط البراءة من العيوب فانه صحيح وقالوا انه رضى بجميع عيوبه الظاهرة والباطنة مع انه لم يطلع عليها حتى لو اطلع على عيب باطنى لا يعلمه الا الاطباء لا يملك رده فجاز تحقق الرضا قبل العلم والرؤية وفي جامع الفصولين خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع الفاسد وفي المحيط اشترى راوية مائة فله الخيار اذا رآه لان بعض الماء أطيب من بعض اه فعلى هذا له رد الماء بعد صبه في الحب حيث لم يره قبله أى الزبر ولكن سيأتي ان البائع اذا جمعه الى منزل المشتري امتنع رده الا اذا جمعه اليه وفي حيل الوالوجية رجل باع ضيعة ولم يرها المشتري فاراد ان يبيعها على وجه لا يكون له خيار الرؤية فالجمله ان يقر بثوب لانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له يستحق الثوب المقربه فيبطل خيار المشتري لانه اشترى شيئين صفقة واحدة وقد استحق أحدهما فليس له أن يرد الباقي بخيار الرؤية لان فيه تفريق الصفقة على البائع اه (قوله ولا خيار لمن باع ما لم يره) وهو قول الامام المرجوع اليه لانه معلق بالشراء فلا يثبت دونه وروى

الخيار والخيار معلق بالرؤية لا يوجد بدونها فكذا ملزومه لان ما هو شرط للزوم فهو شرط للزوم اه وأجاب عن هذا التعقب في المحاشي السعدية باننا لانسلم ان عدم لزومه للخيار بل لعدم وقوعه منبر ما غاية ما في الباب ان عدم الانرام باعتبارانه يثبت له الخيار عند الرؤية وهذا

لا يستلزم عدم وجوده بدونها وقوله والخيار الخ ممنوع لان المعلق بالشرط يوجد قبل وجود الشرط بسبب آخر (قوله وهو مردود الخ) قال في النهر ما ذكره هو بالرد الابق لان الشارع حيث علق اثبات قدرة الفسخ والاجازة بالرؤية لم يلزم القول بلزومه قبله اه وهو مندفع بما مر عن المحاشي تأمل (قوله لانه لو قال وله خيار العيب) الوالوجية أى والحال ان له خيار العيب

(قوله ولا يردان على صاحب ٢٠ الهداية) أى الشفعة والعرض على البيع (قوله فيرد على صاحب الكثر لاخذ بالشفعة)

فانه قبل الرؤية لا يبطله  
وكذلك قوله والبيع  
بمخار أى لو كان الخيار  
للبيع وأما لو كان الخيار  
للمشتري فبطله مطلقا  
كالبيع المطلق كما مر  
والكلام فيما فرق خيار  
الشرط فكان الأولى  
تقييد البيع بما فيه  
خيار البائع وقوله  
والاجارة غير صحيح فانه  
يبطل خيار الرؤية أيضا  
مطلقا قبل الرؤية وبعدهما  
كما قدمه ولعله بالزاي  
و يبطل بما يبطل به  
خيار الشرط

لا بالاراء لكن يبقى مكررا  
مع قوله بعد ويرد على  
الكلية الرضا به الخ تامل  
ثم ان الابراد به هذه  
المذكورات مندفع عما  
قدمه من ان هذه كلها  
دليل الرضا وصريحه قبل  
الرؤية لا يبطله فدلالته  
أولى أو بما في النهر  
حيث قال ويبطل خيار  
الرؤية بعد ثبوته دل  
على هذا قوله وان رضى  
قبلها اه (قوله ولكن  
يرد عليه ما في جامع  
الفصولين الخ) أى يرد  
على صاحب الهداية ولا  
محل للاستدراك هنا  
لانه بمعنى ما قبله فكان

أن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه باع أرضا بالبصرة من طلحة بن عبيد الله فقبل لطلحة انك  
قد غبت فقال لى الخيار لاني اشتريت ما لم أره وقيل لعثمان انك قد غبت فقال لى الخيار لاني بعث  
ما لم أره فكما بينهما جابر بن مطعم فقضى بالخيار لطلحة وكان ذلك بمحض من الصحابة كذا في الهداية  
وهذا الاثر رواه الطحاوى ثم البيهقي (فائدة) ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في تقرير التذييب جابر  
ابن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي صحابي عارف بالانساب مات سنة ثمان  
أوسبع وخمسين و مراده البيع بشمن اما اذا باع سلعة بسلعة ولم ير كل منهما ما يحصل له من العوض  
كان لكل واحد منهما الخيار لان كل واحد منهما ما مشتر للعوض الذي يحصل له كذا في السراج  
الوهاج وفي جامع الفصولين ثبت الخيار للبائع في الثمن لو عيننا والكيلى والوزنى اذا كانا عيننا  
فهما كسائر الاعيان وكذا الثمن من الذهب والفضة والاوانى ولا يثبت خيار الرؤية فيما ملك ديننا  
في الذمة كالسلم والديراهم والدينارين عيننا كان أو ديننا والكيلى والوزنى لو لم يكونا عيننا فهما كنقدين  
لا يثبت فيهما خيار الرؤية اذا قبضاه وفي الظهيرية لو اشترى جارية بعد ألف فمباضا ثم  
رد بائع الجارية العبد بخيار الرؤية لم ينتقض البيع في الجارية بمحضة الألف وفي المحيط باع عينا  
بعين لم يرهما وبدن ثم رآها فدها ينتقض البيع في حصة العين ولا ينتقض في حصة الدين لانه لا خيار  
في حصته اه (قوله ويبطل بما يبطل به خيار الشرط) أى للمشتري معنى من صريح ودلالة  
وضروية فما يفعل للامتحان لا يبطلهما ان لم يتكررا فان تكررا بطلهما كالاستخدام مرة ثانية وما لا  
يفعل للامتحان ولا يحل في غير الملك فان كان ذلك التصرف لا يصح رفعه كالاتفاق والتدبير أو  
تصرفا يوجب حقا للغير كالبيع المطلق أو بشرط خيار للمشتري والرهن والاجارة يبطله قبل الرؤية  
وبعدها لانه لما لم يمتدأ الفسخ فبطل الخيار وان كان تصرفا لا يوجب حقا للغير كالبيع بشرط  
الخيار للبائع والمساومة والهبة من غير تسليم لا يبطل قبل الرؤية لانه لا يبرو على صريح الرضا ويبطله  
بعد الرؤية لوجود دلالة الرضا ويرد عليه طلب الشفعة فانه مسقط لخيار الشرط دون خيار الرؤية  
هو المختار كما في الولو المجسمة لانه دليل الرضا وصريحه لا يبطله فدلالته أولى كالعرض على البيع  
واخواته وهذا هو العذر للؤا ف لانه قد علم ان صريح الرضا لا يبطله قبلها ولا يردان على صاحب  
الهداية لانه قال من تعيب وتصرف كما في العناية لكن يرد عليه الاسكان بغيرا فانه يبطل خيار  
الشرط فقط مع انه تصرف ويرد عليه الزيادة فانها تبطلهما والحاصل ان كلا من العبارتين لم يسلم  
من الابراد فيرد على صاحب الكثر لاخذ بالشفعة والعرض على البيع والبيع بمخيار والاجارة  
والاسكان بلا أجر فانها تبطل خيار الشرط دون الرؤية وهذه لا ترد على صاحب الهداية الا  
الاسكان فانه تصرف ولكن يرد عليه ما في جامع الفصولين لو أسكن المشتري في الدار رجلا بلا أجر  
سقط خيار الشرط كالأو أسكن باجر وفي خيار الرؤية لا يسقط الا ان أسكنه باجر اه ولم يقيد  
بكونه قبل الرؤية ويرد على الكلية أيضا الرضا به قبل الرؤية لا يبطله ويبطل خيار الشرط وأما  
العرض على البيع فقد علمنا انه لا يبطله قبلها ويبطله بعدها والقبض أو نقد الثمن بعد الرؤية  
مسقط له شراء وجهه البائع الى يدي المشتري فراه ليس له الرد لانه لو رده يحتاج الى التحمل فيصير هذا  
كعيب حدث عند المشتري ومؤثر في البيع بعيب أو بخيار شرط أو رؤية على المشتري ولو شري  
متاعا وجهه الى موضع فله رده بعيب أو رؤية لو رده الى موضع العقد والا فلا ولو شري أرضا لم يرها

الوجه ذكره على صيغة التعليل فيقول بعد قوله فانه تصرف لما في جامع الفصولين تامل (قوله ولو شري أرضا لم يرها فزرعها



فزرعها كاره بطل خياره) أقول وقال في التتارخانية وفي الفتاوى شل أبو بكر عن ٣١ اشترى أرضا ولها كافر فزرعها

الا كافر برضا المشتري بان  
تركها عليه على الحالة  
المتقدمة ثم رآها فليس  
له أن يردّها (قوله ولو  
تصرف المشتري وسقط  
خياره الخ) سيأتي آخر  
الباب كلام في هذه  
المسئلة (قوله اشترى  
عدل ثياب فلبس واحدا  
بطل خياره في الكل)  
قال الرملي هذا اذا كان  
غير المرتضى على صفة المرتضى  
فان لم يكن بقي خيار  
الرؤية صرح به في جامع

وكفت رؤية وجه الصبرة  
والرقيق والدابة وكفلها  
وظاهر الثوب المطوي  
وداخل الدار

الفصول اها أقول لم يذكر  
ذلك في جامع الفصولين  
في هذه المسئلة وانما  
ذكره في العددي المتقارب  
نعم ذكر بعده ما يوهم  
شمول ذلك للمسئلة العدل  
المذكورة وهو غير مراد  
لان الثياب متفاوتة  
فكيف يصح أن يقال ان  
كان غير المرتضى على صفة  
المرتضى ثم أن مسئلة العدل  
سند كرها المصنف  
متأخر الباب (قوله  
وظاهر ما في الكافي انه

فزرعها كاره بطل خياره وكذا لو قال الا كافر برضيت وتصرف اشترى في المبيع يسقط خياره الا  
في الاعارة فانه لو أعار الأرض قبل أن يراها ليزرعها المستعير لا يسقط خياره قبل الزراعة كذا في  
جامع الفصولين وذكر قبله شري شاة لم يرها فقال للبائع احلب لبنها فتصدق به أو صبه على الأرض  
ففعل بطل خياره في الشاة لقبض اللبن ولو تصرف المشتري وسقط خياره ثم عاد الى ملكه بسبب  
كالرد بقضاء أو فك الرهن أو فسخت الاجارة لم يرد بخيار الرؤية لانه بطل فلا يعود كذا في المعراج  
وفي القنية اشترى قوصرة سكر لم يره ثم أخرجه من القوصرة وغربله فلم يجبهه سقط خياره ثم رقبه ان  
خياره باق وقد منّا مسئلة ما اذا حله المشتري الى بلد آخر وانه لا يردّه الا اذا أعاده الى مكان العلم فقد  
زاد في القنية سواء ازدادت قيمته بالحمل أو انتقص وفي القنية أيضا المشتري مضمون على المشتري  
بعد الرد بالثمن كما لو كان له خيار الشرط وكذا الرد بالعيب بقضاء وفي ايضاح الاصلاح ومعنى بطلانه  
قبل الرؤية خروجه عن صلاحية أن يثبت له الخيار عندهما اه وبه اندفع ما يقال كيف قالوا  
ببطلان الخيار قبلها مع انه معلق بها كما قدمناه وفي الظهيرة لو اشترى عبدين فقتل أحدهما فبطل  
انسان خطأ قبل القبض فاحذف المشتري قيمته من قاتله لا يبطل خياره في الآخر ولو طواه والولادة  
تبطل الخيار وان مات الولد عن عيسى بن أبان اذا زوج المشتري الجارية قبل القبض ثم رآها قبل  
دخول الزوج فله الرد والمهر يصلح بدلا عن عيب التزويع وان كان ارش العيب أكثر من المهر قبل  
يغرم الباقي وهو الصحيح ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قال رضيت ببعضه بعد ما رآه والخيار  
بحاله في رواية المعلى عن أبي يوسف وقال محمد بطل خياره وهو قول أبي حنيفة ولو اشترى شيئين  
ورأهما ثم قبض أحدهما فهو رضاء واه ابن رستم عن أبي حنيفة ورؤية أحدهما لا تكون كرويتهما  
الا اذا قبض الذي رآه وتلفه فينبذ يلزمه وفيه خلاف أبي يوسف اه وفي المحيط اشترى عدل  
ثياب فلبس واحد منهم بطل خياره في الكل ثم اعلم ان من له الخيار علك الفسخ الثلاثة لا يملك كونه  
الوكيل والوصي والعبد المأذون اذا اشترى شيئا ناقلا من قيمته فانهم لا يملكونه اذا كان خيار عيب  
ويملكونه اذا كان خيار رؤية أو شرط كما سيأتي في خيار العيب ثم اعلم ان قوله يبطل بما يبطل به  
خيار الشرط غير منعكس فلا يقال لا يبطل خيار الشرط لا يبطل خيار الرؤية لا تنقاضه بالقبض  
بعد الرؤية فانه مبطل خيار الرؤية والعيب لا خيار الشرط وهلاك بعض المبيع لا يبطل خيار  
الشرط والعيب ويبطل خيار الرؤية ذكرهما في التلخيص للجهبوني (قوله وكفت رؤية وجه  
الصبرة والرقيق والدابة وكفلها وظاهر الثوب المطوي ودخل الدار) لان الاصل فيه ان رؤية  
جميع المبيع غير مشروط لتعذره فيكتفي برؤية ما يدل على العلم بالمقصود فرؤية وجه الصبرة معرفة  
للبقية لكونه مكبلا يعرض بالنموذج وهو المكيالات والموزونات فيكتفي برؤية بعضه الا اذا كان  
الباقى أردا مما رأى فينبذ يكون له الخيار رأى خيار العيب لا خيار الرؤية كما في الثياب  
وظاهر ما في الكافي انه خيار رؤية والتحقيق انه في بعض الصور خيار عيب وهو ما اذا كان  
اختلاف الباقي يوصله الى حد العيب وخيار رؤية اذا كان الاختلاف لا يوصله الى اسم العيب بل  
الدون وقد يجتمعان فيما اذا اشترى ما لم يره فلم يقبضه حتى ذكر البائع به عينا ثم أراه المبيع في الحال  
كذا في فتح القدير بخلاف ما اذا كانت آحاده متفاوتة كالثياب والدواب فلا بد من رؤية كل واحد

خيار رؤية) حيث علمه بانه انما رضى بالصفة التي رآها لا غيرها (قوله والتحقيق انه في بعض الصور خيار عيب الخ) قال في  
النهر وعندى ان ما في الكافي هو التحقيق وذلك ان هذه الرؤية اذا لم تكن كافية فالذي أسقط خيار رؤيته حتى انتقل منه

والجوز والبسبب مما يتفاوت آحاده فيما ذكر الكرخي قال في الهداية وينبغي أن يكون مثل المنخطة  
والشعر لكونه امتقاربة وصرح به في المحيط وفي الجرد وهو الأصح ثم السقوط برؤية البعض في  
المكيل إذا كان في وعاء واحد أما إذا كان في وعاءين أو أكثر اختلفوا واختار الخ العراق على أن رؤية  
أحدهما كروية الكل ومشايخ بلخ لا يكفي بل لابد من رؤية كل وعاء والصحيح أنه يبطل برؤية  
البعض لأنه يعرف الباقي هذا إذا ظهر له أن ما في الوعاء الآخر مثله أو أجود أما إذا كان أردأ فهو  
على خياره وأما إذا كان متفاوت الآحاد كالبطاطنج والرمال فلا تكفي رؤية البعض في سقوط خياره  
ولو قال رضيت وأسقطت خيارى وفي شراء الرجال بدم رؤية الكل وكذا السراج باداته ولبده لابد  
من رؤية الكل كذا في فتح القدير وانما ذكر الرقيق ولم يذكر الحمارية ليشمل العبد كما في المعراج  
من أن المعتبر فيهما النظر إلى الوجه ولا اعتبار برؤية ما عداه من الأعضاء ولا يشترط رؤية الكفين  
واللسان والأسنان والشعر عندنا وعن الشافعي اشتراطه وفي المصباح النموذج بضم الهمزة ما يدل على  
صفة الشيء وهو معرب وفي لغة النموذج بفتح النون والدال مجعومة مفتوحة مطلقا وقال الصغاني النموذج  
مثال الشيء الذي يعمل عليه وهو تعريب غوده وقال الصواب النموذج لأنه لا تغير فيه بزيادة أه  
وقوله والدابة بالجر عطف على الصبرة أي وكفت رؤية وجه الدابة وكفلها لأنه هو المقصود وظاهره  
أنه لا يشترط رؤية القوائم وهو المروى عن أبي يوسف وهو الصحيح كذا في المعراج وقيل يشترط وخص  
من اطلاق الدابة الشاة فلا بدم من الحبس في شاة اللحم لكونه هو المقصود وفي شاة القنية لا بدم من رؤية  
الضرع وشاة القنية هي التي تحبس في البيوت لأجل النتاج اقتنيته اتخذته لنفسه قنية أي أخذ  
المال للنسل لا للتجارة وفي المجتبى معزى إلى المحيط عن أبي حنيفة في البرذون والحمار والبغل يكفي أن  
يرى شيئا منه إلا المحافر والذنب والنابضة كذا في المعراج وفي الظهيرية وفي شاة القنية لا بدم من النظر  
إلى ضرعها وسائر جسدائها فليحفظ فان في بعض عبارات ما يوهى للاقتصار على رؤية ضرعها  
والكفل بفتح التين الجوز كذا في المصباح وأما الذوب فاكفى المصنف برؤية ظاهره مطويا لأن البادئ  
يعرف ما في الظن فلو شرط فتحه لتضرر البائع بتكسره ونقصان قيمته وبذلك ينقص ثمنه عليه  
الأن يكون له وجهان فلا بدم من رؤية كليهما أو يكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالعالم ثم قبل هذا  
في عرفهم أما في عرفنا فالمراد بالباطن لا يسقط خياره لأنه استقرار اختلاف الباطن والظاهر في الشباب  
وهو قول زفر وفي المبسوط الجواب على ما قال زفر وفي الظهيرية رؤية الظهارة تكفى لأن تكون  
البطانة مقصودة بان كانت بسورا ونحوه فتعتبر رؤيته أه وأما الدار فظاهر الرواية أنه إذا رأى  
خارجها أو رأى أشجار البستان من خارج فانه يكفي به وعند زفر لا بدم من دخول داخل البيوت  
والأصح أن جواب الكتاب على وفاق عادتهم في الابنية فان دورهم لم تكن متفاوتة يومئذ فاما اليوم  
فلا بدم من الدخول داخل الدار للتمايز والنظر إلى ظاهره لا يوقع العلم بالداخل وفي جامع الفصولين  
وبه يفتى فالحاصل أن المؤلف رحمه الله تعالى اختار قول زفر في الدار وكان ينبغي له اختياره في  
الثوب فان المختار قوله فيهما وشرط بعضهم رؤية العلو والمطبخ والمزبلة وهو الاظهر والأشبه كما  
قال الشافعي وهو المعتبر في ديار مصر والشام ولم يذكر المصنف بقية أنواع المبيعات ولا بدم من ذكرها  
قالوا لا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي الكرم لا بدم من رؤية غناب الكرم من كل  
نوع شيئا وفي الزمان لا بدم من رؤية الحلو والحامض ولو اشترى دهنًا في زجاجة فرويته من خارج  
الزجاجة لا تكفى حتى يصبه في كفه عند أبي حنيفة لأنه لم ير الدهن حقيقة لوجود الحائل وفي التحفة

إلى خيار العيب فتدبره  
(قوله فليحفظ فان في بعض  
العبارات الخ) قال في  
النهر وأقول الظاهر أنه  
لواقتصر على رؤية  
الضرع كفاء كما جزم به  
غير واحد

لو نظرت في المرأة فرأى المبيع قالوا لا يسقط خياره لانه ما رأى عينه بل رأى مثاله ولو اشترى سمكاً في ماء يمكن أخذه من غير اصطياذ فرأى الماء قال بعضهم يسقط خياره لانه رأى عين المبيع وقال بعضهم لا يسقط وهو الصحيح لان المبيع لا يرى في الماء على حاله بل يرى أكبر مما كان فهذه الرؤية لا تعرف المبيع وان كان المبيع مما يطعم فلا بد من الذوق لانه المعروف المقصود وان كان مما يشم فلا بد من شمه كالسك وفي الولو الجمية اشترى ناقة من كذا فخرج المسك منها ليس له الرد بخيار الرؤية ولا بخيار العيب لان الانحراج يدخل عليه عيباً ظاهراً حتى لو لم يدخل كان له أن يرد بخيار العيب والرؤية جميعاً اه وفي جامع الفصولين اشترى داراً واستثنى منه بيتاً معيناً لا بد من رؤية المستثنى فكما يشترط رؤية المبيع لسقوط الخيار يشترط رؤية المستثنى لان جهالة وصف المستثنى توجب جهالة في المستثنى منه اه وقدمنا عن الحاخنية حكم ما اذا اشترى مغيباً في الارض وفي الظهير يوق في الثمار على رؤس الاشجار يعتبر رؤية جميعها بخلاف الموضوعه على الارض وفي تراب المعدن وتراب الصواعين يعتبر رؤية ما يخرج منه ورؤية أحد المصراعين أو أحد الخفين أو أحد النعلين لا يكفي ولا يكفي ان يرى ظاهراً لطيفة مالم يبر وجهها ووضع الشيء منها وما كان له وجهان مختلفان تعتبر رؤيتهما اه وفي المعراج وفي البساط لا بد من رؤية جميعه ولو نظر الى ظهور المكعب لا يبطل خياره ولو نظر الى وجهه دون الصرم يبطل قلت وينبغي ان يشترط رؤية الصرم في زماننا لتفاوته وكونه مقصوداً وفي الوسادة المشوة لو رأى ظاهرها وان كانت محدوة مما يحشى مثلها يبطل خياره وان كان مما لا يحشى مثلها فله الخيار اه وفي المحيط الاصل ان غير المرتقي ان كان تبغاً للمرتقي فلا خيار له في غير المرتقي وان كان غير المرتقي أصلاً فان كان رؤية ما رأى لم تعرفه حال رؤيته بقي خياره وان كانت تعرفه يبطل اه (قوله ونظر وكيله بالقبض كنظره لا نظر رسوله) أي بان قبض الوكيل وهو ينظر اليه كذا في البدائع وهذا عند أي حنيفة وقالاهما سواء له الرد لانه توكل بالقبض دون اسقاط الخيار فلا يملك مالم يتوكل به وصار خيار العيب والشرط والاسقاط قصداً وله ان القبض نوعان تام وهو ان يقبضه وهو براءه ونافض وهو ان يقبضه مستورا وهذا لان تمامه بتمام الصفقة ولا يتم مع بقاء خيار الرؤية والموكل ملكه بنوعيه فكذا الوكيل لا طلاق توكله واذا قبضه مستورا انتهى التوكيل بالناقص منه فلا يملك اسقاطه قصداً بعد ذلك بخلاف خيار العيب لانه لا يمنع تمام الصفقة فيتم القبض مع بقاءه وخيار الشرط على الخلاف ولو سلم فالموكل لا يملك التام منه فانه لا يسقط بقبضه وان الاختيار وهو المقصود بالخيار يكون بعده فكذا لا يملكه وكيله وبخلاف الرسول لانه لا يملك شيئاً وانما اليه تبليغ الرسالة ولهذا لا يملك القبض اذا كان رسولا في البيع قيد الوكيل بالقبض لانه لو كان وكيله بالشراء فرؤيته مسقطه للخيار بالاجماع كذا في الهداية ثم اعلم انهم جعلوا الوكيل بالقبض كالرسول في مسائل منها لا يصح ابرأؤه بخلاف الوكيل بالبيع ومنها لا رجوع عليه بالثمن اذا رد المبيع يعيب بعد ما دفع الى الموكل بخلاف الوكيل بالبيع ومنها لو حلف لا يقبض فوكل به حنث بخلاف لا يبيع فوكل لا يحنث ومنها تصح كفالة الوكيل بقبض الثمن المشتري بخلاف الوكيل بالبيع ومنها قبول شهادة الوكيل بقبض الدين به وسأني المسائل في كتاب الو كالة تماماً ان شاء الله تعالى وبهذا يرجح قولهما هنا انه بمنزلة الرسول ورؤية الرسول بالشراء لا تسقط الخيار كذا في المحيط وفي المعراج قيل الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل واليه الاشارة في قوله تعالى

ونظر وكيله بالقبض  
كنظره لا نظر رسوله

(قوله دون الصرم) الصرم  
الجلد قاموس (قوله)  
ومنها تصح كفالة الوكيل  
بقبض الثمن المشتري  
الوكيل فاعل الكفالة  
والمشتري بالنصب مفعول  
وفي النهر للمشتري باللام  
فهو اما للتقوية أو بمعنى  
عن والا فالكقول له  
بالثمن هو البائع

(قوله وفي الفوائد الخ) هذا لا ينافي ما قبله لان ذلك في الفرق بين الرسول والوكيل وهذا فرق بين التوكيل والارسال أي ما يصير به الوكيل وكيلا وما يصير به الرسول رسولا من الالفاظ وحاصل الفرق بين الاولين ان الوكيل مباشر والرسول مبلغ وهذا ما سيأتي في كتاب الوكالة ٢٤ عن تهذيب القلانسي الوكيل من مباشر العقد والرسول من يبلغ المباشرة وحاصل الفرق بين

الثانين ان الوكيل يصير وكيلا بالفاظ الوكالة والرسول يصير رسولا بالفاظ الرسالة و يطلق الامر فالمرسالة لا وكالة ويخالف هذا ما سيأتي في الوكالة عن البدائع من ان الاجاب من الموكل ان يقول وكلتك بكذا أو افعل كذا أو أذنت لك أن تفعل كذا ونحوه وقال المؤلف هناك فان قلت فما الفرق بين التوكيل والارسال فان

وصح عقد الاعمى وسقط خياره اذا اشترى بحس المبيع وشحه وذوقه وفي العقار بوصفه

الاذن والامر توكيل كما علمت قلت الرسول ان يقول له أرسلتك أو كن رسولا عني في كذا وقد جعل منها الزبلي في باب خيار الرؤية أمرتك بقبضه وصرح في النهاية فيه معزى إلى الفوائد الظهيرية انه من التوكيل وهو الموافق

بأيها الرسول بلغ وقوله تعالى وما أنت عليهم بوكيل قل است عليهم بوكيل نفى الوكالة وأثبت الرسالة وفي الفوائد صورة التوكيل أن يقول المشتري لغیره كن وكيلا في قبض المبيع أو وكلتك بقبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسولا عني في قبضه أو أمرتك بقبضه أو أرسلتك لتقبضه أو قال قل لفلان أن يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بان قال اقبض المبيع فلا يسقط الخيار اه ونقض قول الامام ان الوكيل كالموكل بمسئلتين لم يعم الوكيل مقام الموكل فيه ما أحدهما ان الوكيل لو رأى قبل القبض لم يسقط برؤيته الخيار والموكل لو رأى ولم يقبض سقط خياره والثانية لو قبضه الموكل مستورا ثم رآه بعد القبض فابطل الخيار بطل والوكيل لو فعل ذلك لم يبطل وأجيب بان سقوط الخيار بقبض الوكيل انما يثبت ضمن التمام قبضه بسبب ولايته بالوكالة وليس هذا ما ينافي بمجرد رؤيته قبل القبض ونقول بل الحكم المذكور للموكل وهو سقوط خياره اذا رآه انما ينافي على القول بان مجرد مضى ما يتمكن به من الفسخ بعد الرؤية يسقط الخيار وليس هو بالصحيح وبعين الجواب الاول يقع الفرق في المسئلة الثانية كذا في فتح القدير وفي الظهيرية ولا يجوز التوكيل باسقاط خيار الرؤية اه وفي جامع الفصولين والتوكيل بالرؤية مقصود الا يصح ولا يصير رؤيته كروية موكلة حتى لو شري شيئا لم يره فوكل رجلا برؤيته وقال ان رضيته فخذ لم يجوز والوكيل بالشراء لو شري ما رآه موكلة ولم يعلم به الوكيل فله خيار الرؤية ولو لم يره وهذا فيما اذا وكله بشراء شيء لا بعينه ففي المعين ليس للوكيل خيار الرؤية وكله بشراء قن بلا عينه فشرى قناراه الوكيل فليس له ولا موكلة خيار الرؤية وكذا خيار العيب اه وانما لم يصح التوكيل بالرؤية لانها من المباحات يملكها كل واحد فلا تتوقف على توكيله وفي المحيط ولو وكل رجلا بالنظر الى ما اشتراه ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخه يصح التوكيل فيقوم نظره مقام نظر الموكل لانه جعل الرأى والنظر اليه فيصح كما لو فوض الفسخ والاجازة اليه في المبيع بشرط الخيار اه وهو مخصص لاطلاق قوله لم يصح التوكيل بالرؤية مقصودا فيقال الا اذا فوض اليه الفسخ والاجازة (قوله وصح عقدا لا عني) أي بعه وشراؤه وسائر عقود له انه مكلف محتاح اليها فصار كالخبير ولتعامل الناس له من غير تكبير فصار بمنزلة الاجماع وبه قال الائمة الثلاثة وقد كتبت في الفوائد ان الاعمى كالخبير الا في مسائل لا جهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان وجد قائد في الكل ولا يصح كونه شاهدا ولو فيما تقبل فيه الشهادة بالتسامع على المذاهب ولا دية في عينيه وانما الواجب حكومة عدل وكره اذا نه وحده وامامته الا أن يكون اعلم القوم ولا يجوز اعتناقه عن الكفارات ولا كونه اماما أعظم ولا قاضيا ويكره ذبحه ولم أر حكم صيده وزميه واجتهاده في القبله (قوله وسقط خياره اذا اشترى بحس المبيع وشحه وذوقه وفي العقار بوصفه) لان هذه الاشياء تفيد العلم لمن استعملها على ما بينا في البصير والمراد بسقوطه سقوطه اذا وجدت هذه الاشياء قبل الشراء ثم اشترى وأما

لمافي البدائع اذا فرق بين افعلكذا وأمرتك بكذا اه أقول المنقول هنا عن الفوائد ان الامر بالارسال اذا لا توكيل ناهل لكن سبذ كالمؤلف في الوكالة عن الاولوية ما يدل على ان الامر توكيل اذا دل على انابة المأمور من اب الامر فراجع (قوله فله خيار الرؤية ولو لم يره) الذي في جامع الفصولين لو لم يدون واو (قوله ويكره ذبحه) جعله في الاشياء والنظار ثم لم يبر حكمه وتأنى فيها متاخر عن هذا الشرح وزاد في الاشياء على ما لم يره حضانتها ثم قال وينبغي أن يكره ذبحه وأما حضانتها فان

أمكن حفظه المضمون كان أهلا ولا فلا (قوله في جامع الفتاوى هو أن يوقف) أي الوصف المعبر هو كذا وفي بعض النسخ في جامع  
الفصولين والذي في الفتح الأول (قوله وهل يحبس الموضع الخ) قال في النهر أقول المنقول في السراج مالفظة وان كان ثوبا  
فلا بد من صفة طوله وعرضه ودفقه مع الحبس وفي المحنطة لا بد من المس والصفة وفي الادهان لا بد من الشم وفي العقار لا بد من  
وصفه قال وكذا الدابة والعبد والاشجار وجميع ما لا يعرف بالحبس والذوق اه ٣٥ وفي التتار حانية وفي الثمر على

رؤس الشجر تعتبر الصفة  
وبهذا بطل قوله في البحر  
وهل يشترط أن يحبس  
الموضع الذي يكتب في رؤية  
البصير له الخ وذلك لأنه  
إذا كان يكتب في نحو  
العبد والامة بالوصف  
فلا معنى لاشتراط الحبس  
اه قلت هذا ظاهر على  
ما نقله عن السراج أما

ومن رأى أحد الثوبين  
واشتراهما ثم رأى الآخر  
فله ردهما

على ما ذكره المؤلف من  
ظاهر كلام المصنف  
وصريح كلام الاصل  
من الاكتفاء بالحبس  
فلا شرائطه معنى ظاهر  
كما لا يخفى والظاهر ان في  
المسئلة قولين أحدهما  
ما في السراج من انه لا بد  
في نحو العبد والدابة من  
الوصف والثاني ما ذكره  
المؤلف من الاكتفاء  
بالحبس وكلامه مبني على  
هذا القول فلا يراد ساقط

إذا اشترى قبل هذه فهذه مثبتة للخيار له لانها مسقطه ويمتد إلى أن يوجد منه ما يدل على الرضا من  
قول أو فسل في الصحيح وعبارة الولو الحجة ان هذه الاشياء منه بمنزلة النظر من البصير وقوله يحبس  
المبيع معناه ان كان مما يحبس وشبهه ان كان مما يشم كالسك والذوق فيما يذاق باللسان وأما إذا  
اشترى عقارا فرويته بوصفه له في جامع الفتاوى هو أن يوقف في مكان لو كان بصير الراي ثم يذكرو  
صفته ولا يخفى ان ايقافه في ذلك المكان ليس شرطا في صحة الوصف وسقوط الخيار به ولذا لم  
يذكره في المبسوط واكتفى بذكر الوصف لأنه أقيم مقام الرؤية في السلم وعن أنكره السكرخي وقال  
وقوفه في ذلك الموضع وغيره سواء في انه لا يستفيد بذلك علما كذا في فتح القدير وظاهر ما في الكتاب  
ان الوصف انما يكتب في به في العقار وان غيره لا يوصف له وعن أبي يوسف اعتبار الوصف في غير  
العقار أيضا وظاهره أيضا انه لا شرط مع الوصف في العقار وقال مشايخ بلح يحبس الخيطان والاشجار  
وظاهره أيضا ان الحبس فيما عدا ما يشم وبذاق والعقار واستثنى منه في فتح القدير الثمر على رؤس  
الاشجار انه يعتبر فيه الوصف لأنه لا يمكن حسه ولا بد في الوصف للاعنى من كون الموصوف على  
ما ووصفه ليكون في حقه بمنزلة الرؤية في حق البصير كذا في البدائع والحاصل كما في المعراج ان  
الخيار ثابت للاعنى لجهله بصفات المبيع فاذا زال ذلك باى وجه كان سقط خياره ولذا قال في الكامل  
عن محمد يعتبر المس في الثياب والمحنطة وحكى ان اعنى اشترى أرضا فقال قودوني اليها فقادوه فجعل  
يس الارض حتى انتهى الى موضع منها فقال اموضع كدس هذا قالوا لا فقال هذه الارض لا تصلح  
لأنها لا تكسونه سها فكيف تكسوفى وكان كما قال فاذا كان هذا الاعنى بهذه الصفة فرضى بها  
بعدها ماسها سقط خياره اه وقال الحسن يוכל الاعنى وكلا بقبضه وهو براه يسقط خياره قال في  
الهداية وهذا أشبه بقول أبى حنيفة حيث جعل رؤية الوكيل رؤية الموكل ولو ووصف للاعنى  
ثم أبصر فلا خيار له لأنه قد سقط فلا يعود الاسباب جديدا واشترى البصير ثم عي انتقل الخيار الى  
الوصف وفي المصباح حسه بيده حسا من باب قتل واجتسه ليتعرفه اه وظاهر كلام المصنف ان  
الحبس يكتب في به في الرقيق والثياب والدواب وشاة الغنينة وكل شيء يمكن حسه وفي الاصل وحس  
الاعنى في المتاع والمنقولات مثل نظر البصير لان التقلب والحبس مما يعرف بعض اوصاف  
المبيع من اللين والحسونة وان كان مما لا يعرف الجميع في مقام مقام النظر حالة العجز كما تقام الاشارة  
من الاخرس مقام النطق للعجز كذا في المحيط وهل يحبس الموضع الذي يراه البصير فيحبس من الرقيق  
وجهه ومن الحيوان الوجه والكفل حتى لو لمس غيرهما لا يكتب به لم أره والظاهر اشتراطه (قوله  
ومن رأى أحد الثوبين واشتراهما ثم رأى الآخر فله ردهما) لان رؤية أحدهما لا تكون رؤية  
الآخر للفتاوى في الثياب فبقى الخيار فيما لم يره ثم لا يردده وحده كيلا يكون تغريقا للصفة قبل

فتدبر ويؤيد ما قلنا من القولين ما قدمه المؤلف من قواه وعن أبي يوسف اعتبار الوصف في غير العقار أيضا وما عن أئمة بلخ من انه  
يحس الخيطان والاشجار وما عن محمد من اعتباره أيضا في الثياب والمحنطة والظاهر ان قول السراج لا بد من الوصف محمول على من  
لم يدرك بالحبس يؤيده ان في معراج الدراية بعد ما ذكر الروايات التي قدمها المؤلف قال وفي الجملة ما يتف به على صفة المبيع فهو  
المعتبر فيمنه لا تختلف هذه الروايات في المعنى لان الخيار ثابت للاعنى لجهله بصفات المبيع فاذا زال ذلك باى وجه زال يسقط



التمام وهذا لان الصفة لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعده ولهذا يتمكن من الرد بغير قضاء ولا رضا فيكون فسخا من الاصل وفي النهاية الصفة العقد الذي تنهى في موجهه ولذا قال عمر رضي الله تعالى عنه البيع اما صفقة أو خيار أي اما يتناهى في اللزوم أو غير لازم بان كان فيه خيار وورد النهي عن تغريق الصفقة وانما تقدم على حديث خيار الرؤية لان حديث النهي محكم وحديث خيار الرؤية خص منه ما اذا تعيب أو أعتقه أو باعه أو لانه محرم وذلك مبيع أو لكونه متأخر الثلاث لم تكرار النسخ اه وتعب الاول بانه أيضا مخصوص بما قبل التمام وما أجاب به في العناية من انه انما قيد به بالقياس على ابتداء الصفقة غير دافع كالا يخفى وفي المصباح الصفقة العقد وكان العرب اذا وجب البيع ضرب بيده على يد صاحبه اه والاولى ما في فتح القدير من انما علمنا بالحديثين غاية الامر ان شرطنا أن يردهما جميعا عملا بحديث الصفقة جمع بينهما والحاصل انه ليس له رد البعض وامساك البعض في خيار الرؤية والشرط قبل القبض وبعده لكونه تغريقا قبل التمام لكونه مانعا من التمام في الرؤية ومن الابتداء في الشرط وله ذلك في خيار العيب بعد القبض لتمامها والخيار مانع من اللزوم فقط لا قبله لكون القبض من تمامها وأما اذا استحق البعض فان كان المبيع واحدا فله الخيار مطلقا قبل القبض وبعده وان كان متعددا فان كان قيميا وقبض البعض ولم يقبض البعض فاستحق البعض له الخيار لتفرقه قبل التمام ولو كان مثليا فاستحق بعضه فان كان قبل القبض خير والا فلا واستفد من كلام المؤلف انه لو رآه مافرضي باحدهما انه لا يرد الا آخر ما ذكرنا والحاصل انه اذا استحق بعض المبيع فان كان قبل قبض الكل أو البعض تخير مطلقا متعددا أو واحدا مثليا أو قيميا وان كان بعد قبض جميعه فلا خيار في الكل الا في قيمي واحد استحق بعضه فانه يخير وفي خيار العيب اذا طاع على عيب البعض فان كان بعد القبض رد المبيع وحده الا في قيمي واحد فغير ذلك وان كان قبله رد الكل وفي خيار الشرط والرؤية لا يرد الا الكل قبل القبض وبعده (تنبيه) وقع في الهداية ان الصفقة لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعده فعمله بعض الشارحين على ما اذا قبضه مستورا اما اذا قبضه مكشوف فابطل خبره وورده في المعراج بان الخيار يبقى الى أن يوجد ما يبطئه وأقره في البناء عليه (قوله ولا يورث كخيار الشرط) لانه ثابت بالنص للعاقده وليس بعاقده ولانه وصف فلا يجري فيه الارث كما قدمناه بخلاف خيار العيب والتعيين وقد أسلفناه (قوله ومن اشترى ما رأى خيران تغير والا لا) أي ان لم يتغير لا يخبر لان العلم بالاوصاف حاصل له بالرؤية السابقة وبقواته يثبت الخيار وان وجدته متغيرا فله الخيار لان تلك الرؤية لم تقع معلومة باوصافه فكانه لم يره واطلق قوله والا لا وهو مقيد بشيئين الاول ان يعلم انه مرثيه وقت الشراء فلم يعلم به له الخيار لعدم رضائه كما في الهداية الثاني ان تكون الرؤية السابقة لقصد الشراء فلورآه لا لقصد الشراء ثم استراه فله الخيار كما في الظهيرية معبر عنه بقيل ووجهه ظاهر لانه اذا رأى لا لقصد الشراء لا يتأمل كل التامل فلم تقع معرفة وفيها الورأى ثوبين ثم اشترى اهما بشمن متفاوت ملفوفين فله الخيار لانه ربما يكون الاردا باكثر الثمنين وهو لا يعلم ولو رأى ثوبا برفع البائع بعضها ثم اشترى الباقي ولا يعرف الباقي فله الخيار اه وفي المحيط ولو سمي لكل واحد عشرة فلا خيار له لان الثمن لم يختلف استويا في الاوصاف ولو قال المصنف ومن اشترى ما رأى فلا خيار له الا اذا تغير لكان أولى لان الاصل في خياره عدم الخيار ولذا واختلفا القول للبائع وفي الظهيرية لو اشترى جارية لم يرها فجاءها بالبائع متعقبه لا يعرفها المشتري فقبضها فهو

ولا يورث كخيار الشرط  
ومن اشترى ما رأى خيران  
تغير والا لا

خياره اه بحروقه نعم  
هذا الكلام بعد عدم  
اشتراط حسن الموضع  
الذي يراه البصير خلاف  
ما يحسنه المؤلف فليتامل  
(قوله ورده في المعراج الخ)  
مخالف لما قدمه المؤلف  
من قوله والقبض أو نقد  
الثمن بعد الرؤية مسقط  
له اه ومثله في فتح  
القدير وجامع الفصولين  
(قوله ووجهه ظاهر) قال  
الخبر الرمي في حاشية  
المنح هو خلاف الظاهر  
من الرواية وقد ذكره  
في جامع الفصولين أيضا  
بصيغة قيل وهي بصيغة  
التعريض

قبض وكذا لو اشترى خفا والبسه البائع اياه وهو قائم ومشى وهو لا يبع لم فهو قبض وله الخيار في  
المستلمين اذ لم ينقصه المشي اه (قوله وان اختلفا في التغير فالقول قول البائع مع عينه) لان التغير  
حادث وسبب لزوم ظاهر اطلقه وهو مقيد بما اذا قررت المدة لان الظاهر شاهـد له اما اذا بدت  
المدة فالقول للمشتري لان الظاهر شاهـد له وفي الميسر فان بدت المدة بان رأى جارية شابة ثم  
اشتراها بعد عشرين سنة وزعم البائع انها لم تتغير فالقول للمشتري وبه يقضى الصدر الشهيد والامام  
طهير الدين المرغناني كذا في الذخيرة ولم يرد التحديد في تغير كل مبيع ففي الظهيرة ولو رأى شيئا ثم  
اشتراه فلا خيار له الا أن تطول والشهر طويل وما دونه قليل ولو تغير فله الخيار بكل حال ولا يصدق  
في دعوى التغير الا بحجة الا اذا طالت المدة اه وفي فتح القدير جعل الشهر قليلا (قوله وللشترى  
لوفى الرؤية) أى القول للمشتري مع عينه لو قال البائع له رأيت قبل الشراء وقال المشتري ما رأيت  
أو قال له رأيت بعد الشراء ثم رضى فقال رضى قبـل الرؤية ولذا أطلق في الكتاب لان البائع  
يدعى أمرا عارضا هو العلم بانصفة والمشتري ينكره فالقول له وما في فتح القدير من انه ينبغي أن يكون  
القول للبائع لان الغالب في البياعات في الاسواق كون المشتري راوا المبيع فدعوى البائع  
رؤية المشتري تمسك بالظاهر لان الغالب هو الظاهر والمذهب ان القول لمن تمسك بالظاهر لا بالاصل  
الا أن يعارضه ظاهرا آخر اه مدفوع بما ذكرناه في قاعدة ان الاصل العدم فراجعها ان شئت  
وفي المحيط لو أراد المشتري أن يردّه فانكر البائع كون المردود مبيعا فالقول للمشتري وكذلك في  
خيار الشرط لانه انفتح العقد برده وبقي ملك البائع في يده فيكون القول قول القايض في تعيين  
ملكه أمينا كان أو ضمينا كالمودع والغاصب فلو اختلفا في الرد بالعيب فالقول للبائع لان العقد  
لا يفسخ بفسخ المشتري حتى يلزمه القاضي ففي المشتري مدعى حق الفسخ والبائع ينكر فيكون  
القول له اه وهذا ما كتبه في الفوائد ان القول للقايض الا في هذه المسئلة وفي الظهيرة في  
مسئلة الاختلاف في التعيين في خيار الشرط للمشتري وكانت السلعة غير مقبوضة فاراد المشتري اجازة  
العقد في عين في يد البائع فقال البائع ما بعثك هذا وقال المشتري بل بعثني هذا لم يذ كر محمد هذه  
الصورة في شيء من الكتب وقالوا ينبغي أن يكون القول قول البائع كما لو ادعى بيع هذه العين  
وأنكر البائع البيع أصلا وأما اذا كان الخيار للبائع واعين غير مقبوضة فاراد البائع الزام البيع  
في عين وقال المشتري ما اشتريت هذا ذكر ان القول للمشتري اه والمحاصل ان الخلاف ان كان في  
التعيين مع خيار الشرط والسلعة مقبوضة فالقول للمشتري سواء كان الخيار له او للبائع وان لم تكن  
مقبوضة فان كان الخيار للمشتري فالقول للبائع وعكسه فالقول للمشتري واذا اختلفا في اشتراط الخيار  
فالقول لمنكره عندهما وعند مدعيه كافي المجمع لان منكره يدعى لزوم العقد ومدعيه ينكر الزوم  
فالقول له وتما في شرح المجمع وفي القنية اختلفا في شرط الخيار وأما البينة فبينة مدعى الخيار  
اولى وفي البرازية أقر بقبض المشتري ثم قال لم اركله لا يصدق اه (قوله ولو اشترى عدلا وباع  
منه ثوبا أو وهب ردعيب لا بخيار رؤية أو شرط) لانه تعذر الرد فيما خرج عن ملكه وفي رد ما بقي  
تفر يق الصفقة قبل التمام لان خيار الرؤية والشرط يمنعان تمامها بخلاف خيار العيب لتمامها  
معه بعد القبض وترك المصنف قيد التسليم في الهبة ولا بد منه لانه لا يخرج عن ملكه بها الا معه ولذا  
قيدناه في الهداية والمفعول في كلامه مقدر أى رد ما بقي والمسئلة موضوعة فيما اذا كان بعد  
القبض كما قيده به في الجامع الصغير والالم يصح بيع الثوب قبل قبضه كذا في العناية أماقيله فالكل

وان اختلفا في التغير  
فالقول قول البائع مع عينه  
وللمشتري لوفى الرؤية ولو  
اشترى عدلا وباع منه  
ثوبا أو وهب ردعيب  
لا بخيار رؤية أو شرط

(قوله أماقيله فالكل  
سواء أى خيار العيب  
والرؤية والشرط

(قوله نعم يقع الفرق الخ) لم يظهر فرق فيما ذكره لان المراد اظهاره قبل القبض ولا رد له فيه تامل (قوله وكأنه اختلط عليه) أى على صاحب الفتح قال فى النهر وأقول هذا تهجم على مقام هذا الامام مع عدم التدبر فى الكلام وذلك ان جزمهم بعدم عود الخيار فيما اذا باع كله ثم عاد اليه بما هو فسخ من غير ذكر خلاف دليل بين ما اختاره القدورى اذ لو كانت العلة المؤثرة وجود المانع لكان اذ ازال أن يعود لكنه لا يعود لانه سقط وشأن الساقط أن لا يعود ودعوى ان يبيع الكل مسقط ويبع البعض مانع فتحكم ظاهر وهذا معنى قوله لان نفس ٣٨ هذا التصرف الخ فان قلت لو كان كذلك لما احتج الى التعليل بان فى الرد تفریق

الصفقة قلت لا مانع من أن يعمل المحكم بعلمين الرضا بالبيع ولزوم تفریق الصفقة غير انه مادام خا رجعا عن ملكه فالتعليل به أظهر فلهذا المعنى قد تبر

باب خيار العيب (قوله وفسره فى فتح القدير الخ) قال الرملى أقول ففسره بذلك كثير

باب خيار العيب

(فائدة) سئل بعض الشافعية أقول وهو ابن حجر الهيتمي وهى فى فتاواه

عن رجل عجم خباز يبعن الخبز للبيع وبيعه على الناس وهو أبرص أجندم ذو حكمة وسوداء فهل يجوز له أن يباشر الخبز المذكور وهو بذلك الصفات أم لا فاجاب بقوله لا يجوز بيع ما باشر نحو بجنه الا أن يبين للمشتري

سواء لا تتم الصفقة معه نعم يقع الفرق بين القبض وعدمه فيما اذا اشترى شيئين ولم يقبضهما ثم اطلع على عيب باحدهما وأنه لا يرد المبيع وحده بخلاف ما اذا كان بعد قبضهما فلو عاد اليه بسبب هو فسخ فهو على خيار الرؤية كذا ذكره شمس الأئمة السرخسى وعن أبي يوسف لا يعود بعد سقوطه لخيار الشرط وعليه اعتماد القدورى كذا فى الهداية بخلاف ما اذا وهب عبده المدين ممن له الدين أو عبده المجانى من ولى الجناية ثم رجع فى الهبة حيث يعودان عند أبي يوسف خلافا للحميد والعدز . أبى يوسف أن حق خيار الرؤية أضعف منها كذا فى الشرح والعدل المثل والمراد هنا الغرارة التى هى عدل غرارة أخرى على الجمل أو نحوه أى يعاد لها وفيما أنوب وفى فتح القدير ما اعتمده القدورى صححه فاضحان وحقيقة المحظ تحتلف فشمس الأئمة لحظ البيع والهبة ما نعال فيعمل المقتضى وهو خيار الرؤية عمله ومحظ على هذه الآية مسعطا واذا سقط لا يعود بلا سبب وهذا الوجه لان نفس هذا التصرف يدل على الرضا ويبطل الخيار قبل الرؤية وبعد اها والاوجه عندى ما ذكره شمس الأئمة السرخسى وقوله لان نفس هذا التصرف الى آخره ممنوع وانما يدل لو تصرف فى جميع المبيع وانما الكلام هنا فيما اذا تصرف فى البعض فحينئذ لو رد الباقي فقط لزم تفرق الصفقة فكان لزوم تفوقها مانعا من رد الباقي فاذا زال عمل المقتضى عمله وكأنه اختلط عليه بما اذا باع المبيع كله وسقط خياره ثم رد عليه بما هو فسخ فانه لا يعود خياره كما قدمناه لكن لم يذ كر واقم اخلافا والله تعالى أعلم

باب خيار العيب

تقدم وجه ترتيب الخيارات والاضافة فى خيار العيب اضافة الشئ الى سببه وأما العيب فهو فى اللغة يقال عاب المتاع عيبا من باب سار فهو عائب وعابه صاحبه فهو عيب يتعدى ولا يتعدى والفاعل من هذا عائب وعياب مبالغة والاسم العاب والمعاب وعيبه بالتشديد نسبة الى العيب واستعمل العيب اسما وجمع على عيوب كذا فى المصباح وفسره فى فتح القدير بما تخلوعنه أصل الفطرة السليمة وأما فى الشريعة فأسس كره المصنف من أنه ما أوجب نقصان الثمن عند التجار (تنبيه) كتمان عيب السلعة حرام وفى البرازية وفى الفتاوى اذا باع سلعة معينة عليه البيان وان لم يبين قال بعض مشايخنا ينسق وترد شهادته قال الصدر لا تأخذ به اه وقيدته فى الخلاصة بأن يعلم به

حقيقة الحال لان المشتري لو اطلع على ذلك لم يشتره منه فى الغالب وكل ما كان كذلك يكون كتمه من الغش المحرم وفى وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم من غش أمى فليس منى وقد نقل غير واحد من الأئمة انه يجب على السلطان أو نائبه أن يخرج من به نحو جندام أو برص من بين أظهر الناس ويفرذلهم محلا خارج البلد وينفق على فقرائهم من بيت المال اه وقواعدنا لا تأباه وضابط الغش المحرم أن يشتمل المبيع على وصف نقص لو علم به المشتري امتنع عن شرائه فكل ما كان كذلك يكون غشا وكل ما لا يكون كذلك لا يكون غشا محرما ذكره فى الفتاوى المذكورة ولا مانع منه عندنا تامل اه (قوله قال الصدر لا تأخذ به) قال فى النهر رأى لا تأخذ بكونه يفسق بمجرد هذا لانه صغيرة ولا فرق فى ذلك بين المبيع والثمن الا فى مسألتين الاولى المسلم فى دار

الحرب اذا اشترى شيئا  
ودفع الثمن عروضاً  
مغشوشة أو دراهم زوفا  
جازان كان حراً عبداً  
كذا في الولوالجية الثانية  
بحسب اعطاء الزوفا  
والناقص في الجبايات اه  
وأقول قوله اذا اشترى  
شيئاً صوابه أسير ابدل قوله  
شيئاً كما رأيت في الولوالجية  
وعلى الفرق بين المحر  
والعبدان شراء الاحرار  
ليس بشراء ليجب اعطاء

من وجده بالمبيع عيباً  
أخذه بكل الثمن أو رده

المسمى (قوله هذا ما  
اشترى) قال الرملي في  
نسخة ما اشتراه (قوله  
فاحشاً أو يسيراً الخ) في  
البرازية اشترى كرمها  
فبان ان شربه من ناولق  
على ظهر نهله الردلانه  
عيب فاحش والعيب  
اليسير ما يدخل تحت  
تقويم المقومين وتفسيره  
أن يقوم سليماً بالف ومع  
العيب بأقل وقومه آخر  
مع العيب بالف أيضاً  
والفاحش ما لوقوم سليماً  
بالف وكل قوموه مع  
العيب بأقل (قوله على  
ما اذا رد البعض) قال  
الرملي في نسخة الردى  
(قوله الثالث أن لا يعلم  
به عند القبض) قال في

وفي الظهيرية وفي الحديث اشترى عداء بن خالد بن هوذة بالذال المجعومة وفتح الهاء وسكون الواو من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الاداء فيه ولا غائلة ولا خبثة وهذه اذ رواية هي الصحيحة كذا ذكره  
الطحاوي في شرح مشكل الآثار ما سنده الى عبد المجيد قال العداء بن خالد الا قرئت كتاباً كتبه لي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت بلى فارجح الى كتاباً فاذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اشترى  
العداء من محمد رسول الله الخ وهذا تبين ان المشتري كان العداء لا محمد رسول الله وفي عامة كتب الفقه  
هذا ما اشترى محمد رسول الله من العداء لكن الصحيح ما قلنا اه (قوله من وجده بالمبيع عيباً أخذه  
بكل الثمن أو رده) لان مطلق العقد يقتضي وصف السلامة فعند فواته بتخير كذا لا يتضرر بل يزوم  
ما لا يرضى به دل كلامه انه ليس له امساكه وأخذ النقصان لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن  
في مجرد العقد ولانه لم يرض بزواله عن ملكه بأقل من المسمى فيه يضر ربه ودفع الضرر عن المشتري  
ممكن بالرديدون تضرره أطلقه فشمّل ما اذا كان به عند البيع أو حدث بعده في يد البائع وما اذا  
كان فاحشاً أو يسيراً كذا في السراج الوهاج وفي جامع الفصولين والمهر وبذل الخراج وبذل الصلح  
عن دم العبد يرد بفاحش العيب لا ييسره وفي غيرهما يرد بهما والفاحش في المهر ما يخرج منه من المجيد  
الى الوسط ومن الوسط الى الردى وانما لا يرد في المهر بيسره اذا لم يكن كيلياً أو وزناً أو ما هو ما يرد  
بيسره أيضاً اه ولم يتكلم الشارحون على ما اذا رد البعض هل له أن يعطى مثله سليماً قال في  
القنية وفي الذخيرة اشترى منّا من الغانيد فوجد واحدة أو اثنتين منها أسود فابده البائع أبيض  
بغير وزن جاز وفي الثلاث لا يجوز لانهما تدخل تحت الوزن ولذا اشترى الخبز ووجد خبزاً واحداً  
محترقاً فابده الخبز لم يجز الا بالوزن لانه مما يدخل تحت الوزن فان خمسة أساتير وعشرة وزن حجر  
فلا تجوز فيه المجازفة قال رضى الله تعالى عنه وعرف به كثير من المسائل وهو ان استبدل شيء بمثله  
في الرد بالعيب انما يجوز بمجازفة اذا لم يكن لذلك المفسد من ذلك الجنس حجر يوزن به وان كان له  
من جنس آخر حجر فلا لا ترى انه جعل الثلاثة من الغانيد موزونة وان لم يكن ذلك القدر من  
الخبز موزوناً اه ولا بد للسألة من قيود الاول أن يكون العيب عند البائع الثاني ان لا يعلم به  
المشتري عند البيع الثالث أن لا يعلم به عند القبض وهي في الهداية الرابع أن لا يتمكن من  
ازالته بلا مشقة فان تمكن فلا كاحرام الحمار به فانه بسبيل من تحليها ونجاسة الثوب وينبغي حمله  
على ثوب لا يفسد بالغسل ولا ينقص كذا في فتح القدير ولا حاجة الى قوله ينبغي مع التصريح قال  
في الولوالجية اشترى ثوباً فوجد فيه دمان كان اذا غسله من الدم ينقص الثوب كان عيباً لوجود حده  
والا لا يكون عيباً اه ولو اشترى جبة فوجد فيها واردة ممتة فهو عيب لوجود حده فان لبسها حتى  
نقصها رجع بنقصان العيب لتعذر الرد اه وقيدها في البرازية بان يضرها الفتق فان ضرها يردّها  
وان لم يضرها لم يردّها اه الخامس أن لا يشترط البراءة منه خصوصاً أو من العيوب عموماً وسيأتي  
آخر الباب السادس أن لا يزول قبل التمسح فان زال ليس له الرد مثل بياض العين اذا انجلت والحجى  
اذا زالت كذا في السراج الوهاج ويستثنى من اطلاقهم مسائل ذكرناها في الفوائد الاولى بيع  
صيدين حلالين ثم احرموا واحدهما فوجد به عيباً امتنع رده وانما يرجع بالنقصان كما صرحوا به  
في جنابيات الاحرام الثانية قال في البغية والقنية لو كان في الدار باب في الطريق الاعظم وبابه في سكة  
غير نافذة أقام أهلها بينة انهم أعاروا البائع هذا الطريق فامر القاضي بسده بخير المشتري ان شاء رده  
وان شاء رجع بنقصان ذلك الطريق والتخير هنا بخلاف سائر العيوب اه الثالثة اشترى الذمي

الشرب لبالية يقتضى ان مجرد الرؤية رضا وبخالفه قول الزبلي ولم يوجد من المشتري ما يدل على رضاه بعد العلم بالعيب اه وكذا ما في شرح المجموع ولم يرض به ٤٠ بعد رؤيته (قواه وكذا خيار الشرط) أقول تقدم في بابه عند ذكر عمرة الاختلاف بين

الامام وصاحبيه في دخول المبيع في ملك المشتري وعدمه فيما لو كان الخيار له فذكر من جملة المسائل لو كان المشتري عبدا مأذونا فابراه البائع عن الثمن في المدة بقي خياره عنده لان الراد امتناع عن التملك والمأذون له بيه وعندهما بطل خياره لانه لما ملكه كان الراد منه تملكا بغير عوض وهو ليس من أهله اه فتأمل (قوله الحادى عشر) قال في المحيط وقع في بعض النسخ التعبير عنها بالعاشرة فذكر العاشرة مرتين وبعده العاشرة وقع ذكر الحادية عشر والثانية عشر الى الخامسة عشر الا تية في التنبهات وظاهر كلام الرملى ان نسخته كذلك وهى غلط من الكاتب لان الكلام في المسائل المستثناة من اطلاقهم التخييريين أخذ العيب بكل الثمن أورده والمسائل الخمس الا تية ليست من ذلك مع ما في ذكر العاشر مرتين كما علمته فالصواب

خرا وقبضها وبه عيب ثم أسلم سقط خيار الرد كذا في مهر فتح القدير الرابعة اشترى كفنًا للميت ووجد به عيبًا لا يرد ولا يرجع بالنقصان ان تبرع به أجنبي ولو وارثًا رجح بالنقص ان كان من التركة اه الخامسة اشترى من عبده المأذون المدين المستغرق فوجد به عيبًا لا يرد عليه ولا على بائعه ان كان الثمن منقودا وان لم ينقصه المولى وقبض المبيع أولا ووجد به عيبًا يرد ان كان الثمن من النقود أو كيليا أو وزنيا بغير عينه لانه يدفع بالرد طالبة المأذون من نفسه وان كان عرضا لا يمكن الرد وفي المحيط لو اشترى المولى من مكانه فوجد به عيبًا لا يرد ولا يرجع ولا يخصم بائعه لكونه عبده اه السادسة باع نفس العبد من العبد بجارية ثم وجد بها عيبا رد الجارية وأخذ من العبد قيمة نفسه عندهما وعند محمد يرجع بقيمة الجارية السابعة باع الوارث من مورثه فأت المشتري وورثه البائع ووجد به عيبا رد الى الوارث الا تخران كان وان لم يكن له سواء لا يرد ولا يرجع بالنقصان وكذا اذا اشترى لنفسه من ابنه الصغير شيئا وقبضه وأشهد ثم وجد به عيبا يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب عن ابنه خصما يرد عليه ثم يرد الاب لابنه على بائعه وكذا لو باع الاب من ابنه وكذا لو باع من وارثه فورثه المشتري ووجد به عيبا يرفع الامر الى القاضي فنصب خصما فبرده المشتري اليه وبرده القيم الى الوارث نقده الثمن أولا في الصحيح الثامنة اشترى العبد المأذون شيئا وبراء البائع عن الثمن لا يرد به بالعيب وان المشتري حوالو بعد القبض فكذلك وان قبله فله الرد لانه امتناع عن القبول وكذا خيار الشرط التاسعة لو اصطالحا على أن يدفع البائع شيئا والمبيع للمشتري جاز بخلاف ما لو اصطالحا على أن يدفع المشتري شيئا والمجارية للبائع لانه ربا والمسائل المذكورة من الرابعة الى الثامنة في البرازية العاشرة اشترى اناه فضة مشارا اليها فوجد رديثا ليس له الرد الا اذا كان به كسر أو غش وكذا اذا اشترى جارية فوجد بها سوداء تام الحلقة ليس له الرد لان الغش في الجوارى ليس بعيب الحادى عشر قال في المحيط وصى أو وكيل أو عبدا مأذون اشترى شيئا بالف وقيمتة ثلاثة آلاف درهم فليس له أن يرد به بالعيب لمافيه من الاضرار باليتيم والموكل والمولى ولو كان في خيار الشرط والرؤية فله الرد لعدم تمام الصفقة اه (تنبيهات مهمة) الاول وجد بالمبيع الذى له رجل ومؤنة عيبا ورده مؤنة الرد على المشتري الثانى اشترى عبدا وتقاضا وضمن رجل له عيبا وبه فاطلع على عيب ورده لا ضمان عليه على قياس قول الامام لانه باطل كنهان العهدة ولو ضمن له ضمان السرقة أو الحرقة فوجد به سرقة أو حرقا أو الجنون أو العي فوجد به كذلك رجح على الضامن بالثمن ولو مات عنده وقضى بالنقص رجح به على ضامن الثمن ولو ضمن له حصة ما يجده فيه من العيب جاز عند الامام ان يرد رجح بالثمن كله وان تعيب عنده رجح بحصة العيب على الضامن كما يرجح على البائع وان ضمن ما يحقه من الثمن من عهدة هذا البيع كان كذلك عند الامام ان استحق رجح بالثمن الثالث ادعى عليه عيبا في المبيع فاصطالحا على أن يبذل البائع للمشتري مالا ثم بان انه لا عيب أو كان لكنه برئ استرد بدل الصلح اه الرابع اطلع على عيب بالغلام أو الدابة فلم يجد المالك فاطمعه وأمسكه ولم يتصرف فيه بما يدل على الرضا برده لو حضر

ذكرها بعد العاشر من التنبهات المهمة كما في هذه النسخة الموافقة لا غلب النسخ في كون المسائل المستثناة عشرة والتنبهات خمسة عشر لا بالعكس نعم كان ينبغي ذكر التنبهات الخماس عشر المنقول عن الصغرى مع المسائل المستثناة فانه منها وسنذكر عن الرملى استثناءه مسألة أخرى فتكون اثني عشر مسألة تامل



قوله لان للقضاء نفاذا في الاظهر عن أصحابنا) تقدم الكلام في القضاء على الغائب في كتاب المفقود وياقي في القضاء (قوله وفي السراج الوهاج وان قال ذلك بعد القبض الخ) قال الرمي أقول عبارة جامع الفصولين ولورده بعد قبضه لا ينسخ الا برضا البائع أو بحكم اه فقوله الا برضا البائع يدل على انه لو وجد الرضا بالفعل كسلمه من المشتري حين طلبه الرديني نسخ البيع وقدم في بيع التعاطي لوردها بخيار عيب والبائع متيقن انها ليست له فاخذها ورضي فهي بيع ٤١ بالتعاطي كما في فتح القدير وفيه

أيضاً ان المعنى يقوم مقام اللفظ في البيع ونحوه ومن المقرر عندهم ان الرضا يثبت نارة بالقول ونارة بغيره (قوله باع بغير الخ) قال الرمي يكثر في بلادنا ان المشتري اذا اطلع على عيب أو ظهر غيبه في الدابة ياتي بالمبيع الى بائعه ويدخله الى منزله ويقول دونك

وما أوجب نقصان الثمن عند النجار فهو عيب

دايتك لا أريد ما يرجع فتهلك ولا شك انها تهلك على المشتري لان هذا ليس ردا ولو تعهد بها البائع حيث لم يوجد بينهما قبض لبيع قولاً أو فعلاً صريحاً أو دلالة (قوله الخامس عشر الموصى له لا يملك الرد بالعيب الا اذا لم يكن وارث) في بعض النسخ وارثاً بالنصب تامل قال الرمي وقد نقل بعضهم عن التارخانية ان

ويرجع بالنقصان ان هلك وفي المحادى القدسي انه اذا أمسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضاه هو غريب والمعتمد انه على التراخي الخامس اطاع على عيب فاعلم القاضي وبرهن على الشراء والعيب فوضعها القاضي عنده عدل وفاتت عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب لم يرجع عليه بالثمن وان كان قضى يرجع لان للقضاء نفاذا في الاظهر عن أصحابنا وفي السير اشترى دابة في دار الاسلام وخرج عليها غازيا واطلع على عيب بغية البائع لا يركبها وان في دار الحرب لانه رضا وان امره الامام لكن اذا قضى بان الركوب ليس برضا نفذ وأما القاضي الثاني السادس خاصم البائع في العيب ثم ترك المحسومة زماناً وزعم ان الترك كان لينظر هل هو عيب أم لا له الرد السابع أقر المشتري بعد ما اطاع على عيب أو قبله ان المبيع كان لغير البائع وكذبه فلان له الرد على البائع وتسام مسائل الاقرار لا غير بالمبيع مذكورة في الوولو الحجة الثامن عثر على عيب فقال للبائع ان لم أرد اليك اليوم رضيت به قال محمد القول باطل وله الرد التاسع قال البائع ركبته بعد الغرور على العيب في حاجتك وقال المشتري بل ركبته لا اردها عليك فالقول قول المشتري العاشر اطلع على عيب قبل القبض فقال المشتري للبائع رددته عليك بطل البيع قبل البائع أولاً والكل من البراز يتوفي السراج الوهاج وان قال ذلك بعد القبض لم يكن ذلك رداً ما لم يقل البائع قبلت أو رضيت ثم اذ رده برضا البائع كان فسخاً في حقه ما يبيع في حق غيره مما اه وان رده بحكم فهو فسخ عام وكذا كل عقد ينسخ بالرد ويكون المردود مضموناً بما يقابله كذا في جامع الفصولين وفي القنية اشترى جارا ووجد به عيباً فادعى اذ ارد ففصوح بينهما ما يدinar وأخذه ثم وجد به عيباً قديماً آخر فله رده مع الدينار ثم رقم لا آخر انه يرجع بنقصان العيب وعنه انه رده اه المحادى عشر باع بغير ما فوجده المشتري معيباً فردّه فقال له البائع اذهب فتعهده الى عشرة أيام فان برئ فلك البعير وان هلك فغن مالي لا يكون رداً كذا في القنية الثاني عشر المشتري اذ ارد المبيع بالعيب فانه يرجع بالثمن على بائعه الا في مسئلة في القنية باع عبداً وسلمه ثم وكل وكيله بقبض الثمن فاقر الوكيل بقبضه وهلاكه وجحد البائع الموكل برئ المشتري ولا ضمان على الوكيل فان وجد المشتري به غير اذ رده ولا يرجع بالثمن على البائع لا قرار الوكيل ولا على الوكيل لكونه أميناً وليس به ائق والثانية في الفوائد الثالث عشر قال البائع بعته لك معيباً بهذا العيب وقال المشتري اشتريته سليماً فالقول للمشتري ثم رقم انه ينبغي ان يحكم الثمن يعني ان كان الثمن يسيراً فالقول للبائع والا فللمشتري اه الرابع عشر اشترى جارا بثلاثة دنانير ذهب ثم اعطاه عوضها دراهم ثم رده بعد شهر بعيب وقد انتقص سعر الدراهم فله ان يطلب من البائع عين الذهب وبثله أجاب في الاقالة الا اذا دفع مكان الذهب خنطة وهي وما قبلها في القنية الخامس عشر الموصى له لا يملك الرد بالعيب الا اذا لم يكن وارث كذا في الصغرى (قوله وما أوجب نقصان الثمن عند النجار فهو عيب) لان

٦ - بحر سادس القاضي لو باع مال الصغير من رجل وسلمه الى المشتري ثم وجد المشتري عيباً فليس له أن يخاصم القاضي في الرد بالعيب وكذلك اذا باع بعض امراء القاضي مال الصغير لاسبيل للمشتري في المحسومة في الرد على البائع فانه نائب عن القاضي وحكمه حكم المذوب اه فهذا مما استثنى أيضاً ولم يذكره هذا الشارح فتأمل اه وهذه المسئلة التي وعدنا بها وحققنا ان تكتب هناك لكنه كتبها هنا ولم يذكره له الرد على الصغير اذا كبر فراجع

(قوله وذلك بانتقاص القيمة) يفيدان المراد بالثمن القديمة يدل عليه ما نقله عن المحيط قبيل التبيينات في المسئلة المحادية عشر  
(قوله وكفى جارية تركية ٤٢ لا تعرف التركية) أي فله الرد لأن ذلك عيب وإذا اشترى جارية هندية فوجدها لا تحسن

المقصود نقصان المسألة وذلك بانتقاص القيمة والمرجع في معرفته عرف أهله وهم التجار وأرباب الصنائع أن كان المبيع من المصنوعات كذا في فتح القدير فلا يقتصر الحكم على التجار أطلقه فشمع ما إذا كان ينقص العين أو لا ينقصها ولا ينقص منافعها بل مجرد النظر إليها كالظفر الأسود الصحيح القوى على العمل وكفى جارية تركية لا تعرف لسان الترك كفى فتح القدير وقيد في المعراج الظفر الأسود لكونه عيبا بالترك أي في الخمس فلا وقيد في البرازية لعدم معرفة اللسان بأن يعده أهل الخبرة عيبا وقال القاضي في المولد لا يكون عيبا والتجار يضمن التامع مع التشديد جمع تاجر وبكرها مع التخفيف ولا يكاد يوجد ناء بعد هاجم كذا في المصباح والضابط عند الشافعية أنه برء بكل ما في المعقود عليه من منقص القيمة أو نقصان يفوت به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في أمثال المبيع عدمه قالوا وانما شرطنا فوات غرض صحيح لأنه لو بان فوات قطعة يسيرة من فخذة أو ساقه لارد ولو قطع من اذن الشاة ما يمنع التضحية ردها ولا فلا وشرطنا الغالب لأنه لا ترد الامة إذا كانت ثيبا مع أن الثيبا بمعنى ينقص القيمة لكن ليس الغالب عدم الثيبا كذا في شرح وجيزهم كما في المعراج وقواعدنا لا نأباه للمأمل وفي خزائن الفقهاء العيب ما نقص العين أو المنفعة والافان أعده التجار عيبا كان عيبا والافلا وهو أحسن مما في الكتاب وذكره في التلخيص من باب الاقرار بالعيب من البيوع وحاصلها أنه أربع لا برده في مسئلتين وتماه في شرحه للفقارسي (قوله كالاباق) من أبق العبد اباق من باب تعب وقتل في لغة والاكثر من باب ضرب إذا هرب من سيده من غير خوف ولا كد والاباق بالسكسرام منه فهو أبق والجمع اباق مثل كافر وكفار كذا في المصباح وفي الجوهرية من بابه قال تعالى أبق الهارب من غير ظلم السيد فان هرب من الظلم لا يسمى أبقا بل يسمى هاربا فعلى هذا الاباق عيب والهروب ليس بعيب اه وفي خزائن الفقهاء الاباق الاستخفاء من مولاه فترد اوفى القاموس انه من باب ضرب ومنع وسقم اه فعلى هذا له أبواب أربعة الثلاثة وقتل كما في المصباح فسر في القاموس بالذهاب من غير خوف ولا كد عمله أو استخفى ثم ذهب أطلقه فشمع ما إذا أبق من المولى أو من غيره مستأجر أو مودعا أو مودعا الامن غاصب الى المولى أو غيره ان لم يعرف منزله أو لم يقو على الرجوع اليه ويرد على اطلاقهم ما إذا أبق من المشتري الى البائع ولم يختلف عنده فانه ليس بعيب كما في الفقيه وشمل ما إذا كان مسيرة سافرا أو قل وما إذا خرج من البلد أو لم يخرج لكن الاشبه ان البلدة إذا كانت كبيرة كالقاهرة فهو عيب وان كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه أهلها ويوتها لا يكون عيبا كما ذكره الشارح وشمل الصغير والكبير لكن إذا كان غير مميز لا يكون عيبا والعذر له أنه يسمى ضالا لا أبقا كما في السراج الوهاج فلذا لم يقيد وسما في أنه لا بد من المعاودة عند المشتري واتحاد السبب وفي البرازية قال لا آخر اشتريه لا عيب فيه فاشتره ثم وجده عيبا له أن برده على بائعه ولو قال اشتريه هذا العيب فانه غير أبق والمسألة بحالها لا يرد بعيب الاباق وفي الصغير قول المشتري ليس به عيب لا يكون اقرارا بانتفاء العيوب ولو عين فقال ليس بأبق لا يكون اقرارا بانتفائه شهد أنه باع به بشرط البراءة من كل عيب أو من الاباق ثم اشتراه الشاهد ووجده عيبا أو قال انه أبق له الرد عيبى هذا أبق فاشتره وباع من آخر فوجده الثاني أبقا أو اراد الرد بأقرار بائعه لا يقبل وان قال عند البيع بعته على انه أبق أو على انه برى ومن ابقه برده ولو قال انه برى ومن

الهندية إذا كان الناس يعدونه عيبا فله الرد ولا فلا كذا في النهر عن المحيط وسوى بينهما في البرازية فقال اشترى تركية أو هندية لا تحسنها ان عده أهل الخبرة عيبا فكذلك والا (قوله) وقيد في المعراج الظفر الأسود الخ قال في النهر والظاهر اطلاق ما في الفتح (قوله) وهو أحسن مما في الكتاب قال في

كالاباق

النهر وكان وجهه ان نقصان الثمن بسبب نقص العين أو المنفعة مما يعرفه كل أحد لانه مقيد بالتجار كما يوهمه كلام المصنف (قوله) ويرد على اطلاقهم ما إذا أبق الخ قال في النهر يمكن أن يحاسب عنه بان الكلام في الاباق الذي يوجب نقص الثمن عند التجار ليصح كونه جزئيا من هذا الكلي وهذا لا يوجب (قوله) قال لا آخر اشتريه لا عيب فيه فاشتره الخ أي القائل لا آخر اشتريه كما يعلم من كلام الفتاوى الصغيرى الآتى

(قوله ولو عين فقال ليس بأبق لا يكون اقرارا) كذا في مارأينامن النسخ والظاهر ان لفظة لا النافية زائدة الاباق من النسخ فالصواب اسقاطها كما رأته في البرازية وكذا سبذكره المؤلف آخر الباب (قوله) أو قال انه أبق له الرد الذي رأته

الاباق لعدم الاضافة اه وفي جامع الفصولين ولو شراه وأبق من عنده وكان أبق عند البائع لا يرجع بنقصان العيب مادام القن حيا آبقا عند أبي حنيفة وكذا الوسرق المبيع فعلم بعيبه لا يرجع بنقصه ليس للمشتري أن يطلب البائع بثمنه قبل عود الآبق اه وفي الصغرى قبل عوده أو موته وشمل إطلاقه أيضا اباق الثور ولكن فيه ثلاثة أقوال في القنصة قبل اذا أبق الثور من قرية المشتري الى قرية البائع لا يكون عيبا وقيل في الغلام عيب وقيل في الثور عيب كخلع الرسن عيب فهذا أولى وقيل ان دام فعيب اما المرنان والثلاثة فلا قال رحمه الله تعالى والثاني أحسن وفيها أيضا الشترى عبد آفاق ثم وجدته ولم يبق عند بائعه بل أبق عند بائعه فله الرد اه (قوله والبول في الفراش من العيوب)

أطلقه فشمع الكبير والصغير ويستثنى منه غير المميز فانه لا يكون عيبا ولا بد من معاودته عند المشتري في حالة واحدة فان بال في الصغر عند البائع ثم بعد البلوغ عند المشتري لا يرد له في الصغر لضعف المثانة وبعد البلوغ لدهاء في باطنه فهو عيب حادث بخلاف ما اذا بال عندهما في الصغر أو في الكبير لا اتحاد السبب وفي الفوائد الظهرية هنا مسئلة عجبية هي ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له الرد ولو تعيب بعيب آخر عند المشتري كان له أن يرجع بنقصان العيب فاذا رجع به ثم كبر العبد هل للبائع أن يسترد النقصان لزوال ذلك العيب بالبلوغ لا رواية فيها قال وكان الذي يقول ينبغي أن يسترد استدلالا بمسئلتين احدهما اذا اشترى حارية فوجدها ذات زوج كان له أن يردها ولو تعيب بعيب آخر يرجع بالنقصان فاذا رجع ثم أبانها الزوج كان للبائع أن يسترد النقصان الثانية اشترى عبدا فوجده مريضا له الرد فاذا تعيب بعيب آخر رجع بنقصان العيب فاذا رجع ثم برئ بالمدواة لا يستردوا الاستردوا بالبلوغ هنا لا بالمدواة فينبغي أن يسترد كذا في المعراج والنهاية وفي فتاوى قاضيان اشترى حارية وادعى انها لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع أن يسترد ذلك وفيها أيضا اشترى عبدا فقبضه وحم عنده وكان يحجم عند البائع قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل المسئلة محفوفة عن أصحابنا انه ان حم في الوقت الذي كان يحجم عند البائع كان له أن يرده أو في غيره فلا قبل له فلو اشترى أرضا فترت عند المشتري وقد كانت نزع عند البائع كان له أن يرده لان سبب النزوح واحد وهو تسفل الارض وقرب الماء الا ان يجسى ماء غالب أو كان المشتري رفع من ترابها فيكون النزوح ذلك أو يشبهه فلا يدرى انه عينه أو غيره قال القاضي الامام بشكل مائ الزبادات اشترى حارية بيضاء احدى العينين ولا يعلم ذلك فأنجلى البياض عنده ثم عاد ليس له أن يرده وجعل الثاني غير الاول ولو اشترى حارية بيضاء احدى العينين وهو يعلم بذلك فلم يقبضها حتى أنجلى ثم عاد عند البائع ليس للمشتري الرد وجعل الثاني عين الاول الذي رضى به اذا كان الثاني عند البائع ولم يجعله عينه اذا عاد البياض عند المشتري وقال لا يرده ثم قال القاضي الامام كنت أشاور شمس الأئمة الحلواني وهو يشاور في قيمها كان مشكلا اذا جتمعنا فشاورة في هذه المسئلة فما استغفرت منه فرقا كذا في فتح القدير فالمحصل ليس له الرد في المسئلتين لكن في الاولى لم يجعله غير الاول اذ لو كان عينه ملك الرد لعدم العلم به وفي الثانية لم يجعله عين الاول اذ لو كان غيره ملك الرد لكونه لم يرض به وفي جامع الفصولين شراه فوجده يبول في الفراش يضعه القاضي عند عدل بنظر فيه وفي الوقاعات الحسامية اشترى حارية فوجد في احدى عينها بياضا فأنجلى البياض ثم عاد فقبض المشتري وهو لا يعلم بذلك ثم علم فله أن يرد فرق بين هذا وبين ما اذا قبض وفي احدى عينها بياض وهو لا يعلم ثم أنجلى البياض ثم عاد ليس

والبول في الفراش من  
العيوب

في البرازية ليس له الرد  
(قوله فشاورة في هذه  
المسئلة فما استغفرت منه  
فرقا) قال في الزهر يمكن  
أن يقال يلتزم ان الثاني  
غير الاول وانما لا يرد  
اذا عاد عند البائع لان  
المشتري رضى به ولا فرق  
بين الاول والثاني حيث  
لم يرد ولم ينتقل الى مكان  
آخر على ان كونه لا يرد  
فيها اذا أنجلى ثم عاد في  
يد البائع ليس قدرا  
متفقا عليه بل المذكور  
في الوقاعات الحسامية  
انه يرد

والسرقة من العيوب في  
العبد والمجارية والمجنون

(قوله وبهذا يظهر ان  
لا اشكال ولا يحتاج الى  
المشاورة الخ) قال الرمي  
هذا غير صحيح كما لا يخفى  
على ذي تأمل لان مسألة  
فتح القدير مصورة بما  
اذا علم المشتري بالعيب  
حال الشراء ثم زال عند  
البائع ثم عاد عنده أيضا  
ومسئلة الواقعات  
الحسامية مصورة بما اذا  
لم يعلم المشتري بالعيب  
حال الشراء ثم زال عند  
البائع ثم عاد عنده قبل  
القبض ثم علم المشتري  
بعد ذلك وفي هذه الرد  
بلا شبهة سواء جعل الثاني  
عين الاول أو غيره لان  
العيب الذي لم يعلم به  
المشتري يثبت به الرد  
سواء كان موجودا حال  
البيع أو حدث بعده قبل  
القبض فهذه غير مسألة  
فتح القدير فالاشكال  
باق فتأمل كذا وجد  
يخط بعضهم كتب عليه  
شيخ الاسلام محمد الغزالي  
رحمه الله تعالى أقول لم  
يدع الشارح ان مسألة

له أن يردوا الفرق أن البياض الثاني غير الاول حقيقة الا أن في الصورة الاولى الثاني حدث في يد  
البائع فيوجب الرد وفي الثانية البياض الثاني حدث في يد المشتري فلا يوجب الرد اه وبهذا  
ظهر ان لا اشكال ولا يحتاج الى المشاورة نعم على ما نقله في فتح القدير من امتناع الرد في المسئلتين  
مشكل (قوله والسرقة من العيوب في العبد والمجارية) أطلقه فتشمل الصغير والكبير الا الذي  
لا يميز كما قدمناه في الاباق والبول في الفراش فالثلاثة من غير المميز ليست عيبا وفسر في المعراج  
المميز هنا بان يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وقدرة بعضهم بخمس سنين كفا في المعراج  
أيضا ولا بد من المعاودة عند المشتري في حالة واحدة فلا بد من السرقة عندهما في الصغير أو بعد  
البلوغ فان سرق عند البائع في صغره ثم عند المشتري بعد بلوغه لا يرد له لمحدث العيب لان في  
الصغيرة له المبالاة وفي الكبير لمحدث في الباطن ولا بد من أن لا تقطع يده عند المشتري ولذا قال في  
المحيط اشترى عبد اسرق عنده وقد كان سرق عند البائع فقطعت يده بالسرقة في برجع ربع  
الثلث لان اليد قطعت بالسرقة في جميعا اه وفي الظهيرية من المحاضرات الطرار والتباهش وقاطع  
الطريق كالسارق عيب في العبد وفي البدائع ان العبد اذا زني فدفاهه يكون عيبا أطلقه فتشمل  
ما اذا سرق من المولى أو من غيره قليلا كان أو كثيرا ويرد عليه مسئلتان الاولى ما اذا سرق من المولى  
طعاما ليا كاه فانه لا يكون عيبا بخلاف ما اذا سرقه لبيعه أو سرقه من غير المولى ليا كاه فانه عيب  
فيه ما وفي البرازية اذا سرق طعاما لالا كل بل لبيعه ونحوه فعيب مطلقا وظاهره ان الاهداء  
كالبيع الثانية ما اذا سرق فلسا أو فلسين فانه لا يكون عيبا وقد جزم به الشارح وظاهر ما في المعراج  
انها قول به وان المذهب الاطلاق وعلى هذا القول ما دون الدرهم كذلك كما ذكره فيه وفي الظهيرية  
واذا نقب البيت ولم يخنس فهو عيب وفي جامع الفصولين لو سرق به لاً أو بطيخا من الغالبين  
أو فلسا كما تمسق التلامذة لم يكن عيبا ولو سرق بطيخا من الغالبين الا جني فهو عيب هو المختار وان  
سرق للادخار فهو عيب مطلقا اه (قوله والمجنون) لما ذكرنا ولا بد فيه من وجوده عند البائع  
ثم عند المشتري كذلك كما لا يخفى سواء اتحدت الحالة أولا فلو جن عند البائع في صغره ثم عند  
المشتري في صغره أو بعد بلوغه فهو عيب لكونه عين الاول لانه عن فساد في الباطن ولا يختلف سببه  
بالصغر والكبر كما في العيوب الثلاثة وهذا معنى قول الامام محمد بن عبيد الله عيب أبدا وليس معناه عدم  
اشتراط العود في يد المشتري لان الله تعالى قادر على ازالته وان كان قل ما يزول كذا في الهداية  
وهو الصحيح وهو قول الجمهور وهو المذهب كور في الاصل والجامع الكبير وبه أخذ الطحاوي  
ولكن مبدل الحلواني وخواهر زاده الى ظاهر كلام محمد بن عدم اشتراط العود عند المشتري  
للحديث من جن ساعة لم يبق أبدا وقال الاسيحي في ظاهر الجواب عدم اشتراط المعاودة في يد  
المشتري وقيل تشترط وهو الصحيح وقيل تشترط بلا خلاف بين المشايخ كذا في عامة الروايات  
فالاحاصل ان المشايخ اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال فمنهم من جعله كالأباق والبول في الفراش فلا بد  
من المعاودة واتحاد السبب وهو قول أبي بكر الاسكاف البلخي كما في غاية البيان معزيا الى أبي المعين  
في شرح الجامع الكبير ومنهم من لم يشترطه نظرا الى قول محمد بن الجامع الصغير ان المجنون عيب  
لازم أبدا فاذا جن في يد البائع كفي للرد واختاره الفقيه أبو الليث كما في غاية البيان والحلواني  
وخواهر زاده كما قدمناه وعامة المشايخ على اشتراط العود في يد المشتري وان لم يتخذ السبب واختاره  
الصدر الشهيد وقاضيان وصاحب الهداية ومحمد بن حاكم وابطاط ماعده وفي التلويح المجنون

اختلال القوة المميزة بين الاشياء المحسنة والقيحة المدركة للعواقب اه والاخصر اختلال القوة التي بها ادراك الكميات وبه يعلم تعريف العقل من انه القوة التي بها ذلك ثم اعلم ان الاختلاف لا يخص الجنون فقد نقل في البدائع عن بعض المشايخ ان البول في القراش والاباق والمرقة والجنون لا يشترط معاودة ذلك في يد المشتري ووجوده عند البائع يكفي للرد والعامة على خلافه وفي المحيط تكلموا في مقدار الجنون قيل ساعة عيب وقيل أكثر من يوم وليلة وقيل المطبق دون غيره كذا في المعراج والمطبق يفتح الباء والاصل ان المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع شرط للرد الا في مسائل الاولى زنا المجارية والثانية التولد من الزنا الثالثة ولادة المجارية عند البائع او غيره فانها عيب ترد به على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ثانيا عند المشتري لان الولادة عيب لازم لان الضعف الذي حصل بها لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية كتاب البيوع لا ترد كذا في فتح القدير وفي الصحاح جن الرجل جنونا وأجنه الله تعالى فهو مجنون ولا يقال مجن وقوله هم في المجنون ما أجنه شاذ لا يقيس عليه لانه لا يقال في مضروب ما أضربه ولا في المسلول ما أسله اه وفي فتح القدير والحق عيب وفسره في المغرب بقصان العقل (قوله والبحر والدفر والزنا وولده في المجارية) أي عيب فيها لا في الغلام لان المقصود قد يكون الاستغناء عن هذه فحل به والمقصود من الغلام الاستخدام ولا يخل به الا اذا كان البحر والدفر فاحشيان كان عن داء بحيث يمنعه عن قرب سببه لان الداء عيب وأن يكون الزنا عادة له لان اتباعهن يخل بالخدمة وهو أن يتكرر منه الزنا أكثر من مرتين وأشار بكون الزنا ليس عيبا فيه الدال على القوة الى انه لو وجد عنه ثبأ فله الرد كما في البناء والبحر بالباء المفتوحة والحاء الموحدة المفتوحة الفوقية من بحر الغم بحر من باب تعب أنتنت ريحه فالد كرا بحر والاني بحراء والجمع بحرم مثل أحر وحرأ وحر كذا في المصباح والبحر الذي هو عيب هو النأشي من تغير المعدة دون ما يكون بفعل بالاسنان فان ذلك يزول بتظيفها كذا في فتح القدير وفي المستطرف يقال ان البحر يحصل من طول انطباق الغم وكل رطب الغم مثل اللعب سالم منه وفيه كان يقال لا ابتلاك الله بحر عبد الملك بن مروان ولا يصمم ابن سبرين ولا يعنى حسان وحكى ان عبد الملك أكل من تغاحة ثم رماها الى زوجته فتناولت السكين فسالها فقلت لازيل الاذي عنها فغضب وطمقها وانما قيدنا بالحاء الفوقية احترازا عن البحر بالجيم فاه عيب فمما هو انتفاخ ما تحت السرة وبه سمى بعض الناس أبحر كذا في النهاية ولا فرق بين الامر ودغيره في البحر من كونه ليس بعيب وهو الصحيح وقيل الامر كالمجارية واما الدفر فهو نثر ريح الابط وهو بالدال المهملة المفتوحة والفاء المفتوحة يقال دفر الشيء دفرا فهو دافر من باب تعب أنتنت ريحه وأدفر بالالف لغة والدفر وزان فليس اسم منه يقال فيه دفر أي نتن ويقال للمجارية اذا شمت يادفا رأى منتنة الريح كناية عن خبث الحسرة والخبر كذا في المصباح واما الدفر بالدال المهملة فهو من دفر الشيء دفرا فهو دفر من باب تعب وامرأة دفرة ظهرت رائحتها واشتدت طيبة كانت كالملك أو كريمة كان صنان قالوا ولا يسكن المصدر الا للمرة الواحدة اذا دخلها هاء التأنيث فيقال دفرة وقالت اعرابية تهج وشيخا أدبر دفره وأقبل بحره كذا في المصباح وفي البرازية نثر ريح الغم والانف والابط عيب اه والمراد بقوله وولده التولد من الزنا ولو عبر به كافي الاصلاح لكان أولى لان نفس ولد الزنا ليس بعيب انما العيب التولد منه واما الولد فعيب ويمكن أن يقدر كون أي كونها ولد الزنا عيب ولم يذكر المصنف اللواط بالمجارية والغلام قال في القنية وجامع الفصولين لو اشترى عبدا يعمل به عمل قوم لوط فان

والبحر والدفر والزنا  
وولده في المجارية

فتح القدير هي مسألة  
المحاسبة وانما يريد في  
اثبات الفرق في المسئلة  
الاولى بما ذكره المحامي  
من الفرق فيقال ان  
البياض الثاني غير الاول  
حقيقة الا ان في الصورة  
الاولى الثاني حدث في يد  
البائع فيوجب الرد اذا لم  
يعلم به وعدمه فيما اذا  
علم به وفي الصورة الثانية  
حدث في يد المشتري فلا  
يجعل عين الاول فان  
قلت لم يجعل عين الاول  
حتى يكون للمشتري الرد  
وهذا هو المشاور فيه ولم  
يحصل من الشارح  
جواب عنه وينبغي أن  
يقال ان الاصل السلامة  
من العيوب كما هو مقتضى  
الفطرة والحادث يضاف  
الى اقرب أوقاته فلا  
ضرورة في جعل البياض  
الحادث عند المشتري  
عين الاول حتى يرد به اذا  
لم يعلم هذا ما ظهر للعبد  
الفقير وفيه كلام



كان مجانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان باجرا فلا بخلاف الجارية فانه يكون عيبا كيفما كان  
لانه يفسد الفراش اه وفي المصباح الابنة العقدة في العود والعداوة اه وكل ليس بمناسب  
وهي عيب حتى في البهايم لما في القنية اشترى جارا ذكرا يعلوه المحر ويأتونه في دبره قال وقعت هذه  
ببخاري فلم يستقر فيها جواب الائمة وقال عبد الملك النسفي ان طاع فعيب والا فلا وقبل عيب اه  
وفي اقرار تلخيص الجامع من باب الاقرار بالعيب ادعى العيب واقام ان البائع كان قال لها يا زانية  
اه وهذه الزانية فعلت كذا لم ترد لانه للاستحضار والسب دون تحقيق المعنى ولهذا قال يا بني او  
يا كافرة لا يعتق ولا تبين لا يلزم بيا حريام ولا يانا اعتبارنا الحقيقة فيما يكون ثبوته من جهته والعرف  
فيما يتعذر ولا الحد لان الحقيقة منافية فتعلق باللفظ ولا كذلك الرد ولو قال هذه الزانية او نون ترد  
لانه جملة خبرية فتفيد الخبر وتماه في شرحه فهي رباعية ترد في اثنين ولا ترد في اثنين اه (قوله  
والكفر اقيع العيوب) لان المسلم ينفر عن صحبته ولا يصلح للاعتاق في بعض الكفارات فتختل الرغبة  
اطلقه فتشمل كفر الغلام والجارية والنصراني واليهودي والمجوسي كما في النهاية وما اذا شرط اسلامه  
فظهر كفره او اطلق وما اذا كان قريبا من بلاد الكفر او من بلاد الاسلام ولو شرط كفره فظهر  
اسلامه لا يرد لان الشرط للتبري من عبه فصار كما اذا اشترى على انه معيب فاذا هو سليم وحالفنا  
الشافعي واجد نظرا الى انه ربما اشترط كفره ليستخدمه في محقرات الامور ولم ار حكم ما اذا وحده  
خارجا عن مذهب اهل السنة كالمعتزلي والرافضي وينبغي ان يكون كالكافر لان السني ينفر عن  
صحبته وربما قتله الرافضي لان الرافضة يستحلون قتلنا وفي السراج الوهاج الكفر عيب ولو اشترى  
مسلم او ذمي اه وهو غريب في الذمي (قوله وعدم الحيض والاستحاضة) لان انقطاع الحيض او  
استمرار الدم علامة الداء لان الحيض هو الاصل في نبات آدم وهو دم صحتة فاذا لم تحض فانظاها عنه  
دائها ولهذا قالوا لا تسمع دعواه بانقطاعه الا اذا كرسه من داء او حبل ويعتبر في الارتفاع اقصى  
غاية البلوغ سبع عشرة سنة عند الامام وخمسة عشر عندهما ويعرف ذلك بقول الامة لانه لا يعرفه  
غيرها ولكن لا ترد بقولها بل لا بد من استخلاف البائع فترد بنكواه ان كان بعد القبض وان كان قبله  
فكذلك في الصحيح ولو ادعاه في مدة قصيرة لم تسمع وأقلها ثلاثة أشهر عند الثاني وأربعة أشهر وعشر  
عند الثالث وابتدأها من وقت الشراء وحاصلها انه اذا سمع دعواه سئل البائع فان صدقه ردت  
عليه والا لم يحلف عند الامام كما سيأتي وان اقر به وانكر كونه عنده حلف فان نكل ردت عليه ولا  
تقبل البيعة على ان الانقطاع كان عند البائع للتيقن بكدبهم بخلاف الشهادة على الاستحاضة لانها  
درور الدم والمرجع في الحمل الى قول النساء وفي الداء الى الاطباء وهم عدلان كذا ذكر الشارح تبعا  
للهاية والدراية ولكن فيها ان الرجوع فيها الى قول الامة انما هو قول محمد اما في ظاهر الرواية فلا قول  
للامة في ذلك اه وبما قررناه ظهر ان انقطاع الحيض لا يكون عيبا الا اذا كان في او انه اما انقطاعه  
في سن الصغر او الاياس فلا اتفاقا كما في المعراج واعتبر قاضيان في قنا واه مدة الانقطاع بشهر ورجحه  
في فتح القدير ولذا لم يشترط قاضيان لصحة دعوى الانقطاع تعيين ان يكون عن داء او حبل ورجحه في  
فتح القدير لانه وان لم يكن عن داء فهو طريق اليه وطريق توجه الخصومة على ما صححه في فتح القدير  
ان يدعى انقطاعه للحال ووجوده عند البائع فان أنكر وجوده عنده واعترف بالانقطاع في الحال  
استخبرت الجارية فان ذكرت انها منقطعة التجهت الخصومة فيحلف ما وجد عنده فان نكل ردت عليه  
وفي القنية ولو وجد الجارية تهيض في كل ستة أشهر مرة فله الرد طم ان كانت مغنية فله

والكفر اقيع العيوب  
وعدم الحيض والاستحاضة

(قوله ترد في اثنين) وهما  
هذه الزانية وهذه زانية  
بالتنوين وقوله ولا ترد  
في اثنين وهما يا زانية او  
هذه الزانية فعلت كذا  
(قوله وهو غريب في  
الذمي) قال الرمي نقلنا  
عن الشيخ محمد الغزالي  
ليس بغريب لما تقرر  
ان العيب ما نقص الثمن  
عند التجار ولا شك ان  
الكفر بهذه المثابة لان  
المسلم ينفر عنه وغيره  
لا يرغب في شرائه لعدم  
الرغبة فيه من الكل اه  
ويؤيده انها لو ظهرت  
مغنية له الردمع ان بعض  
الفقهاء يرغب فيها ويزيد  
بمنها عنده لذلك وسيأتي  
ان ترك الصلاة وغيرها  
من الذنوب عيب (قوله  
فكذلك في الصحيح)  
احترز به عما روى عن  
ابن يوسف انها ترد قبل  
القبض بقولها مع شهادة  
القابلة وعما عن محمد  
اذا كانت الخصومة قبل  
القبض يفسخ بقول النساء  
كذا في فتح القدير

(قوله والثانية لتحقيق العيب في نفسه الخ) يعني أنها مجرد بيان أن ارتفاع الحمض عيب يثبت له به الرد وهذه العبارة لا تنافي  
 اشتراط بيان السبب في ثبوت الرد له وسماع دعواه فهي مطلقة فتحمل على الأولى لكن قال في النهر ورأت في المحيطان  
 اشتراط ذكر السبب رواية النوادر وعليه يحمل ما في الحاشية اه قلت وفي شرح العلامة قدس سرى نقل العلامة الرئيس  
 قاسم بن قطلوبغا في شرحه للنقاية قال قاضيان رجل اشترى جارية وقبضها فلم تحض عند المشتري شهرا وأربعين يوما قال  
 القاضي الامام هذا ارتفاع الحمض وهو عيب وأدناه شهر واحد إذا ارتفع عند المشتري كان له أن يرد إذا ثبت أنه كان عند  
 البائع وهذا أوجه مما ذكره قاضيان عن ابن الفضل ولو اشترى جارية وقبضها الخ وقال في ملتقى الأبحر وكذا عدم  
 حيض بنت سبع عشرة سنة لا أقل ويعرف ذلك بقول الامة فقد إذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح  
 وقال في البدائع وان كان العيب لا يطلع عليه الا الامة لا يثبت بقولها لكونها ٤٧ متجهة وان كان في داخل

الرد اه ثم اعلم انه قد وقع من ابن الهمام خبط عجيب فانه رد على الشارحين في موضعين الاول  
 في اشتراطهم أن يكون الانقطاع عن داء أو حمل وزعم أن فقيه النفس قاضيان لم يتعرض له وليس  
 كما زعم بل قاضيان في الفتاوى صرح به أولا فقال لو اشترى جارية وقبضها ثم قال انها لا تحض قال  
 الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري إلا أن يدعى ارتفاع الحمض بالحمل أو  
 بسبب الداء فان ادعى بسبب الحمل بريها القاضي النساء ان قلن هي حبلتي يخاف البائع ان ذلك لم  
 يكن عنده وان قلن ليست بحملتي فلا يمين وفي معرفة داء في باطنها يرجع الى الاطباء الى آخره فهذا  
 كما ترى صريح فيما نقلوه فكيف يصح قوله انه لم يتعرض له لكن وقع له عبارة أخرى في الفتاوى  
 بعد هذه بصيغة قال رجل اشترى جارية وقبضها ولم تحض عند المشتري شهرا وأربعين يوما قال  
 القاضي الامام أبو بكر محمد بن الفضل ارتفاع الحمض عيب وأدناه شهر واحد وإذا ارتفع هذا القدر  
 عند المشتري كان له أن يرد إذا ثبت أنه كان عند البائع اه فالعبارتان لواحد وهو الشيخ الامام  
 أبو بكر لكن الأولى لسماع الدعوى عند القاضي والثانية لتحقيق العيب في نفسه لا لبيان سببه  
 فلا مخالفة بينهما الثاني في نقلهم انه لا بد من مدة مديدة سنتان أو أربعين شهرا أو ثلاثة أشهر  
 محتججا بالعبارة الثانية لقاضيان ولا اعتبار بهما مع صريح النقل عن الأئمة الثلاثة ويمكن حملها على  
 رواية أخرى فنفسته لهم الى الغلط غلط فاحش منه فالمتقدمة ناقلة الشارحون في النهاية والعناية  
 والدراية والبنية واليمين والكافي وغيرهم وفي البرازية ارتفاعه بدون أحد هذين لا بعد عينا  
 ونقل عن أبي مطيع انه قدر المدة بتسعة أشهر وسفیان بحولين وفي التحفة قدره بشهرين كما في  
 غاية البيان فهي تسعة أقال ثم اعلم انه لا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامة وبين قولهم والمرجع  
 في الحمل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء لان محل اعتبار قول الامة انما هو لا محل انقطاع

الرد اه ثم اعلم انه قد وقع من ابن الهمام خبط عجيب فانه رد على الشارحين في موضعين الاول  
 في اشتراطهم أن يكون الانقطاع عن داء أو حمل وزعم أن فقيه النفس قاضيان لم يتعرض له وليس  
 كما زعم بل قاضيان في الفتاوى صرح به أولا فقال لو اشترى جارية وقبضها ثم قال انها لا تحض قال  
 الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري إلا أن يدعى ارتفاع الحمض بالحمل أو  
 بسبب الداء فان ادعى بسبب الحمل بريها القاضي النساء ان قلن هي حبلتي يخاف البائع ان ذلك لم  
 يكن عنده وان قلن ليست بحملتي فلا يمين وفي معرفة داء في باطنها يرجع الى الاطباء الى آخره فهذا  
 كما ترى صريح فيما نقلوه فكيف يصح قوله انه لم يتعرض له لكن وقع له عبارة أخرى في الفتاوى  
 بعد هذه بصيغة قال رجل اشترى جارية وقبضها ولم تحض عند المشتري شهرا وأربعين يوما قال  
 القاضي الامام أبو بكر محمد بن الفضل ارتفاع الحمض عيب وأدناه شهر واحد وإذا ارتفع هذا القدر  
 عند المشتري كان له أن يرد إذا ثبت أنه كان عند البائع اه فالعبارتان لواحد وهو الشيخ الامام  
 أبو بكر لكن الأولى لسماع الدعوى عند القاضي والثانية لتحقيق العيب في نفسه لا لبيان سببه  
 فلا مخالفة بينهما الثاني في نقلهم انه لا بد من مدة مديدة سنتان أو أربعين شهرا أو ثلاثة أشهر  
 محتججا بالعبارة الثانية لقاضيان ولا اعتبار بهما مع صريح النقل عن الأئمة الثلاثة ويمكن حملها على  
 رواية أخرى فنفسته لهم الى الغلط غلط فاحش منه فالمتقدمة ناقلة الشارحون في النهاية والعناية  
 والدراية والبنية واليمين والكافي وغيرهم وفي البرازية ارتفاعه بدون أحد هذين لا بعد عينا  
 ونقل عن أبي مطيع انه قدر المدة بتسعة أشهر وسفیان بحولين وفي التحفة قدره بشهرين كما في  
 غاية البيان فهي تسعة أقال ثم اعلم انه لا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامة وبين قولهم والمرجع  
 في الحمل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء لان محل اعتبار قول الامة انما هو لا محل انقطاع

أن تكون هذه المسئلة مدة الاستبراء إذا انقطع الحمض وفيها الرواية مختلفة فعن أبي يوسف انه قدر الكثيره باربعة أشهر  
 وعشر ثم رجع الى شهرين وخمسة أيام وعن أبي حنيفة وزفر سنتان الخ وقد نبه على ذلك المحقق ابن الهمام فانه بعد ما مر عن  
 الحاشية من تقدير المدة بشهر قال وينبغي أن يعول عليه وما تقدم خلاف بينهم في استبراء عمدة الطهر والرواية هناك تسند على  
 ذلك الاعتبار فان الوطء ممنوع شرعا الى الحيضة لاحتمال الحمل فيكون ساقيا ماء زرع غيره فقد دره أبو حنيفة وزفر بسنتين  
 لانه أكثر مدة الحمل وهو أقيس والمحكم هنا ليس الا كون الامتداد عينا فلا يتجه اناطته بسنتين أو غيرهما من المدد لان كونه  
 عينا كونه يؤدي الى الداء وطريقا اليه وذلك لا يتوقف على مضي مدة معينة مما ذكر اه لمخصا وحاصل كلامه منازعة  
 بعض المشايخ في قياس المدة لثبوت العيب على مدة الاستبراء ببدء الفارق بينهما وقد علمت ان أصل المسئلة لا رواية لها في  
 المشاهير فاذا اختلف المشايخ في تقدير هذه المدة احتيج الى ترجيح أحد القولين والمحقق ابن الهمام من رجال هذه الكتبية وبما  
 قررناه ظهر أنه لم يوجد النقل عن أئمتنا الثلاثة في مسئلتنا وانما النقل عنهم في مسئلة الاستبراء فكيف يسوغ للمؤلف أن يقول ولا

الدم لتوجهه الخصومة الى البائع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه عن جبل رجعنا الى قول النساء العالمات بالمجبل لتوجه اليهن على البائع وان عيبن انه عن داء رجعنا الى قول الاطباء كذلك كما لا يخفى (قوله والسعال القديم) وهو ما كان عن داء اما المعتاد فلا كما في فتح القدير وظاهر الكتاب ان الحادث منه ليس بعيب ولو كان موجودا عند ههما والظاهر ان ما كان عن داء فهو قديم وان هـ ذاهو مراده من كونه قديما فالنظر الى هـ كونه عن داء لا القدم ولذا قال في جامع الفصولين السعال عيب ان فحش والافلا اه (حكاية) في المستظر خطب المامون بمر وفعل الناس فتأدى بهم الالمن كان به سعال فليتبداو بشرب خل الخمر ففعلوا فانقطع عنهم السعال (قوله والدين) لان ماليتهم تكون مشغولة به والغرماء مغمومون على المولى أطلقه فشمس الدين العبد والحارية وما اذا كان مطالبه بالمال او متأخر الى ما بعد العتق وفرق بينهما الشافعي وهو حسن اذا ضرر على المولى في الثاني وجوابه انه يلحقه ضرر بفقدها من ماله من حيث كان وارثا له كذا في فتح القدير وهو بحث منه مخالف للعتق قال مسكين والدين أى الدين الذي يطالب به في الحال أما الدين المؤجل فانه ليس بعيب كذا في الذخيرة والمراد المؤجل الى العتق وفي القنية الدين عيب الا اذا كان يسير الا يعدم مثله نقصانا وفي المراج الوهاج اذا كان على العبد دين او في رقبته جناية فهو عيب لانه يجب بيعه فيه ودفعه فيها فتستحق رقبته بذلك ويتصور هذا فيما اذا حدثت به الجناية بعد العقد قبل القبض اما اذا كانت قبل العقد فبالبيع يصير البائع مختارا للجناية فان قضى المولى الدين قبل الرد سقط الرد لان المعنى الموجب للرد قد زال اه وكذا اذا أبرأ الغريم كما في البرازية (قوله والشعر والماء في العين) لانهما يضعفان البصر ويورثان العمى ولا خصوصية لهما بل كل مرض بالعين فهو عيب ومنه السبل كما في المعراج وكثرة الدمع وقد ذكر المصنف أولا ضابط العيب ثم ذكر عدا من العيوب ولم يستوفها لكثرتها فلا بأس بتعداد ما اطلعنا عليه في كلامهم فكثير اللغوات وكثرة الاحتياج اليها في المعاملات ففي المعراج الثؤلل عيب وكذا الخال ان كان قبيحا منقضا والصهوة جرة الشعر اذا فحش بحيث تضرب الى البياض والشمط وهو اختلاط البياض بالسواد في الشعر في غير اوانه دليل الداء وفي اوانه دليل الكبر والعشى عيب وهو ضعف البصر بحيث لا يبصر في الليل والسن الساقط ضرسا كان أو غيره وكذا السوداء والظفر الاسود والمنقص للشمع والعمر وهو العمل باليسار دون اليمن عجز الا ان يكون عسريسر وهو الاضبط الذي يعمل بهما وقد كان عمر رضي الله تعالى عنه بهذه الصفة فهو زيادة والقشف وهو ببوسة الجلد وتشنج في الاعضاء واليكى ان كان من داء والالا كما في الحبشة والمحرن على وجهه لا يستغفر ولا ينقاد للراكب عند العطف والسير والجمع عيب وهو ان لا يلين عند اللجام وخلع الرأس من العذار وبه الخللة ان نقص وهو ان يسيل لعاب الفرس على وجهه ببل الخللة اذا جعل على رأسه وفيه علفه وقيل ان برميها وهو نوع من الجمع والغرب في العين وهو ورم في الماء في ورم بما يسيل منه شئ حتى قال محمد انه اذا كان سائلا فصاحبه من أصحاب الاعذار والشرع عيب وهو انقلاب في الاجفان وبه سمي الاشتير وهو لضعف البصر والحول كذلك والحوص وهو نوع من الحول والقبيل في انسان العيى واذا كان في جانب فهو الحوص والظفر وهو بياض يبدو في انسان العين وكل ذلك لضعف البصر وربما منعه أصلا والجرب في العين وغيرها لكونه عن داء والعزل وهو ان يعزل ذنبه في أحد الجانبين والمشش وهو ورم في الدابة لصلابة والفتح وهو تباعد ما بين القدمين والصكك وهو ان يصكك احدى

والسعال القديم والدين  
والشعر والماء في العين

اعتبار بها مع صريح  
النقل عن الأئمة الثلاثة  
وافهم وعن هذا والله  
أعلم قال العلامة قاسم  
في شرح النقاية ان ما  
نقله في الحانية ثانيا  
وجه

ركبته على الأخرى والمجبل في بنات آدم عيب لكونه منقصة بخلافه في البهائم لكونه زيادة  
والقرن عظم في المائي مانع من الوصول والرتق وهو لحم في المائي والعفل وهو أن يكون المائي منها  
شبه الكيس لا يلتذ الواطي بوطئها أو لكل يحمل بالمقصود والبرص والجذام وهو قبح يوجد تحت  
الجلد يوجد ثنته من بعيد والفتق وهو ريح في المثانة يورج بما يهيج بالمرء فيقتله ولا يكون إلا لداء في  
الباطن والسلعة وهي القروح التي تكون على العين وقيل داء في الرأس يقتل منه شعر الرأس  
وقيل غدة تحت الجلد تدور بين اللحم والجلد والدحس وهو ورم يكون في أطراف حافر الفرس  
والجمار والخنف وهو أقبال كل واحد من الإبهامين إلى صاحبه وهو ينقص من قوة المشي وقيل  
الاحنف الذي يمشي على ظهر قدميه والصدف التواء في أصل العنق وقيل أقبال إحدى الركبتين  
إلى الأخرى والشدق وهو سعة مفرطة في الفم والتخث والحق وكونها مقنسة وشرب الخمر وترك  
الصلاة وغيرها من الذنوب وكل عيب يتمكن المشتري من إزالته بلا مشقة لا برده به كاحرام الجارية  
ونجاسة الثوب وقلة الأكل في البقرة عيب ولو اشترى زوجي الخنف وأحدهما أضيق من الآخر فإن  
خرج عن العادة قبله الرد وإن كان الخنف لا يتسع في أنفاس وقد اشتراه فهو عيب والتراب في  
المنطقة الخارج عن العادة عيب فله ردها وليس له أن يعجز التراب ويرجع بمحسته ولو خاطه بها بعد  
التمييز أو انتقص الكيل والوزن بالتقية امتنع الرد وله أن يرد ولو امتنع الرجوع بفضل ما بينهما  
لا مردوان كانت محترقة الوجه لا يعرف جمالها وقبحها فله الرد ولو امتنع الرجوع بفضل ما بينهما  
ولو اشترى دار ليس لها مسيل أو أرضا لا شرب لها أو مرتفعة لا تنقي إلا بالسكر فله الرد اه مافي  
المعراج ونقل منه في فتح القدير ولكن يحتاج إلى ضبط بعض الفاظ ليزول الاشتباه عنها الثولول  
بهمزة ساكنة وزان عصفور ويجوز التخفيف والجمع النال ليل وهو من مثل نال من باب تعب فالذكر  
أنال والأتى نالاء والجمع نؤل مثل أجروجره وجره وهذاه يشبه المحبوب وقال ابن فارس النال داء  
يصيب الشاة فتسترخي أعضاؤها كذا في الصحاح والعشي من عشي عشي من باب تعب ضعف بعيره  
فهو أعشى والمرأة عشا ومنه أيضا والقشف من قشف الرجل قنفاقه وقشف من باب تعب لم يعتد  
النظافة وأصله خشونة العيش منه أيضا والجمع من جمع الفرس برا كبه يجمع بفقتين جاحا  
بالكسر وجوحا مصدر استعصى حتى غلبه فهو جوح بالفتح وجامح يستوي فيه الذكر والأنثى  
كذا في المصباح ولم يذكر أن مصدره الجمع ولكن في الصحاح جمع الفرس جوحا وجامحا وجامحا إذا  
أعثر فارسه وغلبه اه فعلى هذا الجمع في كلامهم يفتح الجيم وسكون الميم والغرب يفتح الغين المبهمة  
والراء الساكنة والعين غر بان كذا في الصحاح والمحوص بفقتين ضيق في مؤخر العين والرجل  
أحوص منه أيضا والقبيل بفقتين في العين أقبال السواد على الأنف والعزل بفقتين والاعزل من  
المجبل الذي يقع ذنبه في جانب وللعادة لا خلقه وهو عيب منه أيضا والمشش بفقتين وهو شئ  
يشخص في وطيفها حتى يكون له حجم منه أيضا والسكك بفقتين ولو ذكر وامن العيوب أيضا  
الصالك بصاد ثم همزة مفتوحة وهو من صلك الرجل يصالك صا كذا عرق فهاجست منه ريح  
متنة من ذفر أو غير ذلك كما في الصحاح لكان أقود ويمكن تخصيصه بالجارية كالبخر والدفر والسلعة  
بكسر السين اسم لزيادة تحدث في الجسد كالغدة تتحرك إذا حركت وتكون من حصاة إلى بطيخة  
والسلعة بالفتح الشجة منه أيضا وما قدمناه من تفسيرها بعيد والخنف بفقتين أعوج في الرجل  
والصدف بالصاد والدال المهملين يقال فرس أصدف إذا كان متدافى الفخذين متباعدا المحافرين

في المتواء من الرسغين وقيل الصدق ميل في الحافر الى الشق الوحشي وقيل أن ميل خف البعير من  
 البدأ والرجل الى الجانب الوحشي فإن مال الى الانسي فهو لا يعد منه أيضا والشدق يفتح الشين  
 وكسر الدال سعة الشدق وهو جانب الفم منه أيضا وفي فتح القدر ومن العيوب العشار في الدواب  
 ان كان كثيرا فاحشا وكل العذار وعدم الختان في الغلام والجارية المولدين البالغين بخلافهما في  
 الصغيرين وفي الجليب من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا وفي فتاوى قاضيتان وهذا عندهم يعني  
 عدم الختان في الجارية المولدة أما عندنا عدم الخفض في الجوار لا يكون عيبا اه وفي السراج  
 الوهاج الزكام ليس بعيب والمجنون عيب وكذا العمى والعمور والشلل والصمم والخرس والاصابع  
 الزائدة والناقصة والقروح والشجاج والامراض كلها والادريع وهو انتفاخ الانثيين والعشا  
 عيب وهو الذي لا يبصر بالليل وكذا العمش والعين والحمى ولو اشتراه على انه حسي فوجهه فلا  
 لا خيار له والكذب والغمية عيب فهم ما وقلة الا كل في الدواب لاني بنى آدم والنكاح في الجارية  
 والغلام وان طلقها زوجها رجعا فله الردوان كان بائنا سقاها واذا وجدها محرمة عليه برضاع أو  
 صهرية كاخته أو أم امراته فليس بعيب لانه يقدر على الانتفاع بتزويجها واخذ العوض واذا  
 وجدها لا تحسن الطبخ والخبز فليس بعيب واذا وجد في المصنف سقطا أو خطأ فهو عيب وان كانت  
 معتادة من طلاق بائن فليس بعيب لانه لا سبيل للزوج عليها والمحرمة عارضة كتحريم الحائض اه  
 وفي الحائصة لو اشترى جارية وقبضها ثم ادعى ان لها زوجا وأراد ان يردّها فقال البائع كان لها زوج  
 أبانها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع ولا ترد عليه ولو أقام المشتري البينة على قيام  
 النكاح لا تقبل بينته ولو أقام البينة على اقرار البائع بذلك قبلت بينته ولو قال البائع كان زوجها  
 عبيدي فلان أبانها قبل البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول قول البائع فان حضر المقر له  
 بالنكاح وأنكر الطلاق كان للمشتري أن يردّها ولو قال البائع كان لها زوج عبيدي يوم البيع  
 فأبانها أو مات عنها قبل القبض أو بعده والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري أن يردّها الجارية ولو  
 كان لها زوج عند المشتري فقال البائع كان لها زوج عندى غير هذا الرجل أبانها أو مات عنها قبل  
 البيع كان القول قول البائع اه وفي البرازية الخنثى نوعان أحدهما بمعنى الردي ومن الافعال  
 وهو عيب الثاني الرعونة واللين في الصوت والتكلم في المشي فان قل لا يردوان كترده ولو اشترى  
 غلاما مرد فوجهه محلولو اللحم يرد وعديم استمساك البول عيب ولو اشترى حبلى فولدت عند  
 المشتري لا خصومة له مع البائع فان ماتت في نفاسها رجع بنقصان الحمل ان لم يعلم به عند الشراء  
 اشتراها على انها صغيرة فاذا هي بالغة لا يردّها والثقب في الاذنين ان واسعا فهو عيب في التريكة ان  
 عدوه عيبا لاني الهندية وان وجد الحنطة مسوسة يرد ولا ريب في وجع الضرس مرة بعد مرة عيب واذا  
 كانت احدى العينين زرقاء والاخرى غير زرقاء واحداهما كحلا والاخرى بيضاء فهو عيب واذا  
 كانت البقرة لا تحلب ان كان مثلها يشترى للحلب ردها وان للحم لاوان كانت تنقص احدى ثدييها له  
 الردوان كانت الدابة بطيئة السير لا ترد الا اذا شرط انها عجول وكونها وكون العبد كولا فليس بعيب  
 وفي الجارية عيب لانها تفسد الفراش اشترى عبدا فاصابه حمى في يده وكان في يد البائع أيضا  
 ان اتحد الوقتان يردوان اختلف لوالثقب الكبير في الجدار عيب وكذا في بيوت النمل في الكرم  
 ان فاحشا عيب وكذا لو كان فيه عمر الغير أو مسيل الغير ولو وجد في المسك رصا صامته ورده بمحضته  
 قل أو كثر ولو وجد في الشحم لحما كثيرا أو وجد في الدهن ودكا كثيرا فكذلك الحنطة أقر البائع بعد بيع

(قوله وأكل العذار) في  
 نسخة الرملى وأكل العذرة  
 وكتب عليها فقال وفي  
 نسخة العذار (قوله)  
 وكونها وكون العبد  
 اكلوا الخ) عبارة الفتح  
 وقلة الا كل في البقرة  
 ونحوها وكثرته في  
 الانسان وقيل في الجارية  
 عيب لا الغلام ولا شك  
 انه لا فرق اذا أفرط



العين الذائب بموت فأرة فيه رجع علمه المشتري بالنقصان عدهما وعليه القوي اه وفي جامع  
 الفصولين وكونه مائة ان كان يعد عيبا كجمار نرد وشيخ رنج ونحوهما فهو عيب وكذا السهر عيب  
 فيه الماس فيه من الضرر وشرب الخمر عيب على سبيل الاعلان والادمان لاعلى السكتان احبانا المشتري  
 فرسا فوجده كبير السن قيل ينبغي أن لا ترد الا اذا شرط صغير السن كالتجارة اذا وجدها كبيرة السن  
 اه وفي الظهيرية والدفن عيب وهو أن يسيل الماء من المخترين والاحهر عيب وهو من لا يبصر  
 في النهار والدحس وهو ورم يكون في اطراف الفرس والامرة دوران الخافرو والقدح عوج في الرسغ  
 بينه وبين الساعد وفي القدم كذلك عوج بين عظم الساق وفي الفرس التواء الرسغ من الجانب  
 الايمن والخرد عيب وهو بالذال المبهمة كل ما حدث في عروق الدابة من ترند أو انتفاخ عصب والهقعة  
 وهي دائرة في عرض زور يعد عيبا ويتشاءم به ومنه يقال انقوا الخيل المهتوع والزور أعلى الصدر  
 وقصره في المنتقى فقال المهقوع الذي اذا سار مع معابين حاصرتيه وفرجه صوت والانتشار وهو  
 انتفاخ العصب عند الاعياء وتحرك الشظي كانتشار العصب غير ان الفرس لا انتشار العصب أشد  
 احتمالا منه لتحرك الشظي والشظي عظم يلتقي بالذراع والشامة ان كانت على الخد كانت زينة  
 فان كانت على الارنية كانت قبحا اه وفي القنية اشترى حاتونا فوجد بعد القبض على ماله مكتوبا  
 وقف على مسجد كذا لا يرده لانها علامة لا تبنى الاحكام عليها اشترى أرضا فظهر انها مبدومة فينبغي  
 أن يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها ولو اشترى حمارا لا ينق فهو عيب وترك الصلاة في  
 العبد لا يوجب الرد اه وقد منا خلافه وفي آخر الباب من فتح القيد بقطع الاصبع عيب  
 والاصبعان عيبان والاصابع مع الكف عيب واحد وحذف الحروف أو نقصها أو النقط أو الاعراب  
 في المصحف عيب (فائدة) في ميم المصحف الحركات الثلاثة ذكره الكرماني من شرح كتاب الامامة  
 والمصراة شاة ونحوها شد ضررها ليجتمع ليلها ليلن المشتري انها كثيرة الابن فاذا حلها ليس له ردها  
 عندنا ولا يرجع بالنقصان في رواية الكرخي وبرجع في رواية الطحاوي لغوات وصف مرغوب  
 بعد زيادة منه صلة ولو اختيرت للفتوى كان حسنا لغرور المشتري بالتصيرية اه وفي الظهيرية  
 التصيرية ليست بعيب عندنا وكذا الوسود انما مل عبده وأجلسه على المعرض حتى ظنه المشتري كاتباً  
 أو ألبه ثياب الخبازين حتى ظنه خبازا فليس له أن يرده لانه مغتر وليس بمغرور اه وفي الخاوي  
 النقدي في المصراة وعن أبي يوسف أنه بردها وقيمة صاع من تمر ويحس ليلها لنفسه اه وهو أقرب  
 الى حديث المصراة الثابت في الصحيحين الا ان الحديث أوجب رد الصاع وهو واجب قيمته (قوله فلو  
 حدث آخر عند المشتري رجع بنقصانه أو رد برضا بائعه) أي حدث بعدما اطلع على العيب القديم  
 امتنع رده جبراً على البائع لدفع الضرر عنه لكونه خرج عن ملكه سالماً ويعوده عيباً فتعين  
 الرجوع بالنقصان الا أن يرضى البائع بما حدث لرضاه بالضرر الا في مسألة فان البائع اذا رضى  
 بالعيب الحادث فان المشتري لا يجبر على رده وانما يرجع بالنقصان هي ما اذا اشترى عبداً فظهر انه قتل  
 انساناً خطأ عند البائع ثم قتل آخر عند المشتري فان البائع اذا اراد قبوله بالجنايتين لا يجبر المشتري  
 وانما يرجع بنقصان الجناية الاولى دفعا للضرر عنه لانه لو رده على بائعه كان مختاراً للقداه فيهما  
 ونظامه في الولو الجمية اطلاق في الحدوث فشمع ما اذا كان بائعاً فسمما وبئة أو غيرها كذا في المعراج  
 وشمل ما اذا اشتراه مريضاً فزاد في يده فانه ليس له الرد وقيل ينبغي أن يرده كما في وجع السن اذا  
 ازداد الا اذا صار صاحب فراس كذا في خزنة الفقه وفي جامع الفصولين ان العيب عند المشتري

فلو حدث آخر عند  
 المشتري رجع بنقصانه  
 أو رد برضا بائعه

(قواه والقدح عوج الخ)  
 القدح بانقاه وبالبال  
 والعين المهملتين (قوله  
 والاصبعان عيبان) أي  
 فلا ير إذا كانت البراة  
 عن عيب واحد كذا نقل  
 عن الفتاوى الهندية

بفعله أو بفعل اجنبي أو باقية سماوية وظاهره انه اذا تعيب عنده بفعل البائع لا يتمتع الرد  
وظاهر اطلاق الكتاب امتناع الرد جبراً ايضاً وفي القنية اشترى عبداً وبه أثر قرحة وبزأت منه ولم  
يعلم به ثم عادت قرحة فاخبر الجراحون ان عودها بالعيب القديم لم يردده ويرجع بنقصان العيب  
وهذا بخلاف مسئلة كانت به قرحة فانفجرت أو حدرى وانفجر عند المشتري فله الرد لان انفجاره  
ليس بعيب حادث اهـ ومن العيب الحادث ما لو اشترى ماله من رجل وموتة في بلد فاراد ان يردده بعيب  
قديم في بلد آخر ليس له الرد جبراً الا في بلد العقد كالمروم من العيب الحادث تنف ريش الطير  
المذبوح فيمتنع الرد كما في القنية ثم اعلم ان حدوث العيب عند المشتري شامل لما اذا نقص عنده  
وحاصل ما اذا نقص المبيع انه لا يخلو اما ان يكون في يد البائع أو يد المشتري فان كان الاول فعلى  
خسة أو جسه بفعل البائع أو بفعل المشتري أو اجنبي أو المعقود عليه أو باقية سماوية فان بفعل  
البائع خير المشتري وجديه عيباً ولا ان شاء تركه وان شاء اخذ موطرح من الثمن حصة النقصان  
وان كان بفعل المشتري لزمه جميع الثمن وليس له أن يسكه ويطلب النقصان ولو منعه البائع بعد  
جناية المشتري لاجل الثمن فلا يشتري رده بالعيب ويحسم عنه الثمن الا ما نقصه بفعله وان كان  
النقصان بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار بعيب أو لا ان شاء رضى به بجميع الثمن واتبع الجاني مارشه  
وان شاء تركه وسقط عنه الثمن وان كان النقصان باقية سماوية أو بفعل المعقود عليه يردده بجميع  
الثمن أو يأخذه وجديه عيباً ولا ولو اخذ موطرح عنه حصة جناية المعقود عليه وأما النقصان بعد  
القبض فان كان بفعله أو بفعل المعقود عليه أو باقية سماوية لا يردده بالعيب لانه يردده بعيبين  
ويرجع بحصة العيب الا اذا رضى به البائع ناقصاً وان كان بفعل البائع أو الاجنبي يجب الارش على  
الجاني وانه يمنع الرد ويرجع بحصة العيب من الثمن اهـ وفي الوقعات اطلع على عيب بالكفن لا يردده  
ولا يرجع بنقصان العيب الا اذا حدث به عيباً فله الرجوع بالنقصان وصورة الرجوع بالنقصان  
أن يقوم المبيع وليس به عيب قديم ويقوم وبه ذلك فينظر الى ما نقص من قيمته لاجل النقصان  
وينسب الى القيمة السليمة فان كانت النسبة العشر رجوع بعشر الثمن وان كانت النصف فينصف  
الثمن بيبانه اذا اشترى ثوباً بعشرة دراهم وقيمه مائة درهم واطلع على عيب ينقصه عشرة دراهم وقد  
حدث به عيب عنده فانه يرجع بعشر الثمن وهو درهم ولو اشترى بمائتين وقيمه مائة ونقصه العيب  
عشرة فانه يرجع بعشر الثمن وذلك عشرون وان نقصه عشرين رجوع بخمس الثمن وهو أربعون  
وان اشترى بمائة وهو يساوي مائة ونقصه عشرة رجوع بعشر الثمن وهو عشرة كذا في السراج  
الوهاج معزى الى الينابيع وفي البرازية وفي المقايضة ان النقصان عشر القيمة يرجع بعشر ما جعل  
ثمنه والمقوم لا يبدآن يكون اثنين يخبران بلفظ الشهادة بخسرة البائع والمشتري والمقوم الا سهل في كل  
حرفة اهـ ويحتاج الى الفرق بين التقويم هنا وفي كل موضع وانهم اكتفوا في تقويم المتلفات  
بتقويم واحد كما في شرح المنظومة وظاهر الكتاب ان البائع اذا رضى بردده بالخيار للمشتري بين الرد  
والامساك والرجوع بالنقصان وليس كذلك بل اذا رضى البائع فانه يخبر ان شاء امسكه ولا رجوع له  
بالنقصان وان شاء رده كما في المعراج وغيره واذا رجع بالنقصان ثم زال العيب الجسد بدفعه رد العيب  
مع النقصان ونقل في القنية فيها اقوال ثلاثة الاول ما ذكرناه واه بكتاب آخر ثم رقم للثاني بانه  
ليس له الرد ثم رقم لثالث بانه مال الى انه يردده ان كان بدل النقصان فانما والا فلا اهـ والذي  
يظهر ترجيح الاول لان العيب الحادث كان مانعاً من الرد بالقديم وقد زال فيه ودارد والقائل بعدمه

(قوله وجديه عيباً ولا)  
الظاهر ان مراده بالعيب  
العيب القديم تأمل  
(قوله ولو اخذ موطرح  
عنه حصة جناية المعقود  
عليه) ظاهره انه لو كان  
العيب باقية سماوية  
لا يطرح عنه حصته  
فليراجع وانظر ما قسمه  
المؤلف في خيار الشرط  
عند قول المصنف كتعبه  
(قوله وظاهر الكتاب  
ان البائع الخ) ان اراد  
بالكتاب الكثرة هذا  
الظاهر غير ظاهر فتأمل

(قوله وفي الظهيرة ووطؤها منع الرادخ) مثله في الخانية حيث قال اشترى حارية وقبضها فوطئها أو قبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يرد لها ولكن يرجع بنقصان العيب الا اذا رضى البائع ان يأخذها ولا يدفع النقضان اه وقال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى حارية ولم ير امن عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردها سواء ٥٣ كانت بكر او ثيبا نقصها

الوطء أولا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها أو لمساها بشهوة ويرجع بالنقصان الا أن يقول البائع انا قبلها اه لكن ذكر في الخانية في أول فصل العيوب ولو اشترى حارية على أنها بكر ثم ومن اشترى ثوبا فاقطعه فوجد به عيبا يرجع بالعيب وان قبله البائع كذلك فله ذلك

قال هي ثيب فان القاضي يريها النساء ان قلن هي بكر كان القول للبائع ولا عين عليه وان قلن هي ثيب كان القول للبائع مع عينه وان وطئها المشتري فعلم بالوطء فان زايها كما علم أنها ليست بكرًا بل بالث والارتمه الحارية هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف انه يرد لها شهادة النساء اه وقد يفرق بين ما اذا وجد بها عيبا بعد الوطء وبين ما اذا علم العيب

يقول ان الردي سقط والساقط لا يعود ويشهد له قولهم في خيار الرقبة لو باعته ثم رد عليه بقضاء فانه لا خيار له لانه قد سقط فلا يعود ومن العيب الحادث المانع من الرد ما اذا اشترى حديدًا ليتخذ منه آلات النجارين وجهه في الكور ليحرقه بالنار فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الآلات فانه يرجع بالنقصان ولا يرد له كما في القنية ومنه أيضا بل المجلود عيب حادث يمنع الرد بقديم وكذا بل البرسيم منه أيضا وفي جامع الفصولين بل ابريسم فراهى عيبه يرجع بنقصه وكذا الاديم لو ألتصق في الماء فراهى عيبه لم يرد له وان رضى بآثمه وهذا شكل ولو أدخل في النار قد و ما فراهى عيبه لم يرد له اذا لم يجد بنقص بالنار بخلاف الذهب والنفضة كعديد أقول الذهب بنقص في النار اذا ذاب أيضا اللهم الا أن يكون قبل الذوب ولو حدد سكبنا فراهى عيبه وان حدث به بغير فله الرد ولو حدد به مجرد لاه بنقص منه اه وذكر قبله شري شجرة ليتخذ منها بابا أو نحوه فقطعها فوجد بها ما تصلح لذلك فله الرجوع بنقص العيب لا الرد الا برضا بآثمه اه وأشار المصنف باشتراط رضا البائع الى فرع في القنية لو رد المبيع بعيب بفضاء أو بغير قضاء أو تقايلا ثم ظفر البائع بعيب حدث عند المشتري فله الرد اه يعني لعدم رضائه أولا وفي البراز يرد له اشترى بعيب وعلم البائع بمحدث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع ارض العيب القديم أو رضى بالرد ودون شيء به وان حدث فيه عيب آخر عند البائع يرجع البائع على المشتري بارش العيب الثاني الا أن يرضى أن يقبل بعيب الثالث أيضا اه ثم اعلم انا كتبنا في الفوائد الفقهية انه يستثنى من قولهم لو حدث به عيب به عيب قديم يرجع بنقصه أو رد برضا بآثمه مسئلتان احدهما بيع التولية لو باع شيئا تولية ثم حدث به عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا رجوع ولا رد لانه لو رجع صار انتمن الثاني انقص من الاول وقضية التولية أن يكون مثل الاول ذكره الشارح في بابها الثانية في السلم لو قبض المسلم فيه فوجد به عيبا كان عند المسلم اليه وحدث به عيب عند رب السلم قال أبو حنيفة خير المسلم اليه ان شاء قبله معيبا بالعيب الحادث وان شاء لم يقبل ولا شيء عليه لا من رأس المال ولا من نقصان العيب كذا في الخانية من باب السلم وذكره الولوالجي هنا وعلاه بأنه لو غرم نقصان العيب من رأس المال كما قال محمد كان اعتياض عن الجودة وهو ربا اه (قوله ومن اشترى ثوبا فاقطعه فوجد به عيبا يرجع بالعيب) أي بنقصان العيب القديم لان القطع عيب حادث (توله وان قبله البائع كذلك فله ذلك) لان الامتناع محقق وقد رضى به وهو تكرر اذ لان رجوعه وجواز رده برضا بآثمه في الثوب من افراد ما قدمه ولم تظهر وائدة لافراد الثوب الا ليقرب عليه مسئلة ما اذا خاطه فانه يعتنع الرد ولو برضاه وكان يمكنه أن يقول أولا أو رد برضا بآثمه الا عند حدوث زيادة ووطء الحارية كقطع الثوب وفي الظهيرة ووطئها يمنع الرد بالعيب بكرًا كانت أو ثيبا وكان له أن يرجع بالنقصان الا أن يقول البائع انا قبلها كذلك ووطء غير المشتري كذلك يمنع الرد بالعيب سواء كان عن شبهة أولا عن شبهة غير ان

بالوطء فليست أم ما وجهه ثم رأيت في القنية ذكر قيل أبي القاسم المذكور ثم روى وقال والوطء يمنع الرد وهو المذهب اه ومفاده ان ما قاله أبو القاسم خلاف المذهب لما عرفت الاصل الذي هو من كتب ظاهر الرواية وتعبير الخانية بقوله هكذا ذكر الخ يشعر بضغفه فقد ثبت ان الوطء ودواعيه يمنع من الرد بالعيب وبه ظهر جواب حادثة الفتوى اشترى حارية رومسية للمشتري فوطئها فوجد بها رتقاء واخبرت امرأتان بذلك أيضا فاذا حلف البائع على البتات لا يلزمه شيء كما سيأتي واذا لم يحلف يرجع المشتري

عليه بنقصان هذا العيب هذا ما ظهر والله أعلم (قوله وكذا لو باع بعضه) قال الرمي أي امتنع الرجوع بالنقصان وفي الولو الحجة  
في مسألة كل بعض الطعام ٥٤ وان باع نصفه بردهما في عندهما أيضا وعليه الفتوى ولا يرجع بقية ما باع

الوطء إذا كان عن شبهة كان للمشتري أن يرجع بالنقصان وإن قال البائع أنا أقبليها كذلك كان  
العتر الواجب بالوطء عن شبهة وإن كانت الجارية ذات زوج عند البائع فوطئها زواجا وحدها عند المشتري  
إن كانت الجارية بكرًا فليس للمشتري أن يردّها وإن كانت ثيبًا إن نقصها بالوطء فذلك الجواب وإن  
لم ينقصها كان للمشتري أن يردّها إذا وطئها الزوج مرة في يد البائع ثم وطئها عند المشتري وأما  
إذا لم يطأها عند البائع مرة ثم وطئها عند المشتري لم يذكر محرم هذا الفصل في الأصل واختلف  
المشايع فيه والصحيح أنها ترد بالعيب ولو اشترى برذونا فخصه ثم اطلع على عيب به بعد الخصاء كان له  
الرد إذا لم ينقصه الخصي كذا في فتاوى أهل سمرقند وكان الشيخ الإمام طهشير الدين المرغيناني يفتي  
بخصلافه اهـ (قوله وان باعه المشتري لم يرجع بشئ) لكونه حاسبا له بالبيع لا مكان الرد برضا  
بائعته فكان مغفورا لرد اطلاقه فتأمل ماذا كان باعه بعد رؤية العيب أو قبله كما في فتح القدير وما إذا  
كان لضرورة أولا لمسا في القنية اشترى سمكة فوجدتها معيبة وغاب البائع ولو أنه نظر حضوره فقد  
فشاها أو باعها ليس له أن يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر سئل عن مثلها  
في المشمش فقال لا يرجع على قول أي حنيفة اهـ وفي المحيط معزى إلى الجامع اشترى عصيرا  
وقبض ثم تخمر ثم وجد به عيبا لم يردّه وان رضى به البائع إن في الرد تمليك الخمر وتملكه قصدا لأن  
الرد بالتراضي يبيع جديد في حق المسالك وحرمة تمليك الخمر حق الشرع واعتبر به ما جديدا في حقه  
وان صار خلا لا يرد إلا إذا رضى به البائع لأنه تعيب عنده بعيب آخر لأنه قبضه حلوا أو يردّه حامضا  
ويرجع بنقصان العيب في الخالين وكذا لصيرانيان ثيابا باعها جارا وثقبا ثم اشترى من جدها المشتري  
بالخمر عيبا لا يردّه ويرجع بالنقصان الأصل أن القضاء بثمنين معامقا بلا بالبيع الواحد حائز  
لأن اجتماع ثمنين في ذمة واحدة بمقابلته مبيع واحد على الترادف حائز بان اشترى أحدهما وباعه  
من آخر ثم اشتراه منه رجلا إن دعي كل واحد عبدا في يدانسان أنه باعه من ذي اليد وهو ينكر  
وأما المينة فعليه الثمنان وكذلك لو قام كل واحد المينة أنه عبده باعه منه وقد نتج عنده الدعوى  
وقعت في الثمن لأن المبيع لا يبيع في كان مسالما لا تقبل المينة على البيع لأنبات المالك فيه  
لاستغناء عنه لأنه إنما يقتصر المبيع في قدر على تسليمه فيستوجب الثمن على المشتري وقد استغنى  
عن تسليمه وتما فيه وفي تلخيص الجامع من الشهادات في البيع القضاء بثمنين معامقا في عين  
جائز ومبيع لا إلى أن فرع على الأول واطلع على عيب رده على أيهما شاء ولو حدث به عيب عنده  
رجع بالنقصان على أيهما شاء لا على ما ثم اعلم أن البيع مائع من الرجوع بالنقصان مطلقا سواء  
كان به حدث نقص عند المشتري أو قبله إلا إذا كان بعد زيادة كما سيأتي ولذا قال في المحيط ولو  
أخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى للملك ثوبان باعه أو وهبه أو أقره لغيره ثم علم بالعيب  
لا يرجع بالنقصان وكذا لو باع بعضه وان تصرف تصرفا لا يخرج عنه عن ملكه بأجره أو رهنه أو  
كان طعاما فطبخه أو سويقا فقلته بيمين أو ناه في العرصة ونحوه ثم علم بالعيب فانه يرجع بالنقصان  
إلا في الكتابة اهـ وذكر هنا مسئلتين في فروق الكرايم من أول كتاب الوكالة قال رجل اشترى  
جارية فقبضها فباعها من غيره وقبضها الثاني ثم اشترى الأول من المشتري الثاني وقبضها

لأن البيع قطع الملك  
فتقطع أحكامه فصار  
بمغزلة ما لو اشترى غلامين  
فقبضهما فباع أحدهما  
ثم وجد بهما عيبا يرد  
ما بقي ولا يرجع بنقصان  
ما باع بالأجماع فكذا  
هنا عند محمد اهـ وفي  
المجتبى كل بعض الطعام  
يرجع بنقصان عيبه

وان باعه المشتري لم  
يرجع بشئ

ويرد ما بقي عند محمد وبه  
يفتني وان باع نصفه  
لا يرجع بنقصانه ويرد  
ما بقي وبه يفتني أيضا  
وسأني في هذا الشرح  
في مسألة كل بعض  
الطعام إن الفتوى على  
قواهم ما في الرجوع  
بالنقصان ورد ما بقي كما  
في الخلاصة اهـ ومثل  
ما في الخلاصة في النهاية  
وغاية البيان وفي جامع  
الفتاوى راجع للحنفية  
وعن محمد رحمه الله تعالى  
لا يرجع بنقص ما باع  
ويرد الباقي بحصته من  
الثمن وعليه الفتوى اهـ  
والحاصل أنه إذا باع بعض  
الطعام لا يرجع بنقصانه

نم له رد الباقي بخلاف ما إذا كل بعضه فانه يرجع بنقصانه ويرد ما بقي والفرق كما في الولو الحجة أنه بالكل تقرر ثم  
العقد فتقرر أحكامه وبالبيع ينقطع الملك فتقطع أحكامه قال فصار بمغزلة ما لو اشترى غلامين فقبضهما وباع أحدهما

ثم اطلع على عيب كان عند البائع الاول فان المشتري الاول لا يرد لاعلى البائع الاول ولا على المشتري الثاني لانه لا يفيد لان قرار الرجوع عليه والوكيل بالشراء اذا سلمه الى الموكل ثم اشتراه منه فوجد به عيبا يرده على البائع لان قرار الرجوع ليس عليه بل على البائع الاول اه وفي الولو المجردة اذا طعن المشتري بعيب فصالحه على شئ اخذه او حط من ثمنه شأنا فان كان يقدر على رد المبيع والمطالبة بارش العيب فالصالح جائز وان لم يقدر فالصالح باطل نحو ان يكون المشتري باع العيب لكونه ابطال حقه في الرد متى باعه اه (قوله ولو قطعه وخاطه او صبغه اولت السويق بمن فاطع على عيب يرجع بنقصانه كالمواضع بعد رؤية العيب) لامتناع الرد بسبب الزيادة لانه لا وجه للفسخ في الاصل دونها لانها لا تنفك عنه ولا وجه اليه مع العلم ان الزيادة ليست بجميعه فامتنع اصلا وليس للبائع ان يأخذه لان الامتناع محقق الشرع لا لمحقة فان باعه المشتري بعد ما رأى العيب يرجع بالنقصان لان الرد ممتنع اصلا قبله فلا يكون بالمبيع واجب المبيع وعلى هذا قلنا ان من اشترى ثوبا فقطعه لباسا لولده الصغير وخاطه ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان ولو كان الولد كبيرا يرجع لان التملك حصل في الاول قبل الخياطة وفي الثاني بعد ما التسليم اليه وهذا معنى ما في الفوائد الظهيرية من ان الاصل ان كل موضع يكون المبيع قائما على ملك المشتري ويمكنه الرد برضا البائع فاخرجه عن ملكه لا يرجع بالنقصان وكل موضع يكون المبيع قائما على ملكه ولا يمكنه الرد وان قبله البائع فاخرجه عن ملكه يرجع بالنقصان اه لكن وقع التقييد بالخياطة في الثوب الموهوب للولد في الهداية وهو واحد تترأى في الكبير اتفق في الصغير فغيره مجرد اقطع له صار له كاله فلا رجوع وفي الكبير اقطع والخياطة على ملك نفسه فلما دفعه اليه بعدها اخرجته عن ملكه بعد امتناع رده شرعا فرجع كذا في المعراج وسواء في ان شاء الله تعالى في اية انه لو اتخذ لولده الصغير ثوبا على ملكه وفي الكبير بالتسليم وليس كالطعام ياكله على ملك ابيه لان الامرا اذا توجه الى وجوده فاولاها بالحكم اعلمها تعارفا والاعراب الروا صلة اذا علم بالدليل كونه اعارة كالاشهاد عند اتخاذ عدم الاعتبار بالدلالة عند التعارض كذا في هبة البرازية وقبلها اتخذ لولده ثوبا ليس له ان يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت اتخاذها عارية اه فعلى هذا الوجه بانها عارية لا يسقط حقه في الرجوع بنقصان العيب اذا خاطه لولده الصغير اطلق الصبيغ فشم كل لون ولكن في لسراج الوهاج او صبغه يعني احرفان صبغه او دفن ذلك عندهما لان السواد عندهما زيادة وعند أبي حنيفة السواد نقصان فيكون للبائع اخذه اه وفي المصباح لت الرجل السويق لثامن باب قتل به بشئ من الماء وهو اخف من البس اه وقد اشار المصنف الى ان الزيادة المتصلة بالمبيع التي لم تتولد من الاصل مانعة من الرد كالغرس والبناء وطحن الخنطة وشي اللحم وخبز الدقيق وفي فتح القدير وفي كون الطعن والشئ من الزيادة المتصلة تأمل اه وقد سبق بان الزيادة المتصلة بالمتولدة كالسمن والجمال وانجلاء بياض العين لا تمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية لانها تمتعت بتعاللا لولدها منه مع عدم انفصالها فكان الفسخ لم يرد على زيادة اصلا ولم يتكلم على الزيادة المنفصلة بقسمها متولدة وغير متولدة فالمتولدة كالولد واللبن والشمر في بيع الشجر والارض والعقر وهي تمنع الرد كالتصلة غير المتولدة لتعذر الفسخ عليها في فتح القدير فيكون المشتري بالخيار قبل القبض ان شاء ردهما جميعا وان شاء رضى بهما بجميع الثمن وأما بعد القبض فيرد المبيع خاصة لكن بحصة من الثمن بان يقسم الثمن على قيمته وقت العقد وعلى قيمة الزيادة وقت القبض واذا كانت قيمته ألفا وقيمة الزيادة

ولو قطعه وخاطه او صبغه  
اولت السويق بمن  
فاطلع على عيب يرجع  
بنقصانه كالمواضع  
رؤية العيب

وإذا باعها عيبا يرد ما بقي  
ولا يرجع بنقصان ما باع  
بالاجاع فكذا هنا عند  
محمد اه



(قوله وهو سهولانه غير مناسب الخ) قال في النهر وأقول بل هو الساهى اذ معناه تمنع رد الاصل وحده بخلاف غير المتولدة وقد اوضح عن ذلك في العناية حيث قال وغير المتولدة كالكسب لا يمنع لكن طر يق ذلك أن يلغى العقد في الاصل دون الزيادة وتعلم الزيادة للمشتري مما يتخلف الولد والفرق ان الكسب ليس بمبيع بحال ما لانه تولد من المنافع والمنافع غير الاعيان والولد متولد من المبيع فيكون له حكم المبيع فلا يجوز أن يسلم له مما بالمساومة من الربا والتفصيل بين كونه قبل القبض أو بعده مذكور في البرازية وغيرها اه ٥٦ وقال الرملى أتول قوله بل هو الساهى هو السهو وليس في كلام العناية

افصاح عنه بل الفرق بين المتولدة وغير المتولدة ان المتولدة لما كان لها حكم المبيع امتنع الرد لانه لو ساع معها الرد رد الاصل دون الزيادة وهو غير جائز لما فيه من الربا بخلاف غير المتولدة اذ ليس لها حكم المبيع لانها متولدة من المنافع والمنافع حكمها انها لا تقوم بنفسها بخلاف الاعيان فانها متقومة بنفسها فافترقا في الحكم فكانت المتولدة مانعة لهذه العلة بخلاف غيرها تامل اه كلام الرملى وأنت خير بان كلام العناية مفهوع بامتناع رد الاصل وحده في المتولدة كما قال صاحب النهر نعم حل كلام الفتح على ما ذكره بنوعه التفصيل فيما قبل القبض وبعده تامل

مائة والثلثمائة الف سقط عشر الثمن ان رده واخذت مائة اه وهو سهولانه غير مناسب لقوله أولا وهي تمنع الرد فيكون يقول اذا كان قبل القبض له ردها وان كان بعده فله رد المبيع خاصة فعلى كل حال لا يمنع الرد وانما يناسب هذا التقرير لولنا انها لا تمنع الرد في البرازية اذا حدثت الزيادة بعد القبض والاطاع على عيب هذا البائع فان كانت منفصلة متولدة من الاصل تمنع الرد وبرجع بمحصة العيب الا اذا تراخى على الرد فيكون كبيع حديد اه وأما ما في فتح القدير من التقرير فانما ذكره في البرازية فيما احدها الزيادة قبل القبض ثم اطاع على عيب فان كان الاطلاع عليه قبل القبض خير كاذكره ولو بعد القبض رد المبيع خاصة بمحصة من الثمن وفي الصغيرى والزيادة المنفصلة تمنع الرد بالاجماع هل تمنع الاسترداد فعلى الاختلاف عند محمد يسترد وعندهما لا وفي الولو الحجة وتفسير العقود رثلها عند بعضهم وقال بعضهم عشر قيمتها ان كانت بكرة ونصف عشر قيمتها ان كانت ثيابا وذكره كقوله الزيادة المنفصلة تمنع الرد بالعيب بعد القبض وسائر اسباب الفسخ كالافالة والرد بخيار رؤية وغيره اه وفي القنية الزيادة في المبيع اما قبل القبض أو بعده وكل منهما على أربعة أوجه متصلة ومنفصلة وكل منهما اما متولدة أم لا فاما قبل القبض فالمتصلة المتولدة لا تمنع والمتصلة غير المتولدة تمنع وأما المنفصلة المتولدة لا تمنع فان شاء ردها أو رضى بها بجميع الثمن ولو وجد بالزيادة عيبا لا يرد بها الا اذا أوجب نقصان المبيع فله خيار الرد لنقصان المبيع ولو قبض الزيادة والاصل ثم وجد بالمبيع عيبا برده بمحصة من الثمن لانه صار حصة للزيادة بعد قبضها ولو وجد بها عيبا خاصة بردها خاصة بمحصة من الثمن وأما المنفصلة التي لم تولد منه كالهبة والصدقة والكسب فلا تمنع الرد فاذا رده فالزيادة لا ترقى بغير ثمن عند أبي حنيفة ولا تطيب اه وعندهما للبائع ولا تطيب اه ولو قبض المبيع مع هذه الزيادة وجد بالمبيع عيبا فعند أبي حنيفة يرد المبيع خاصة بجميع الثمن وعندهما يرد مع الزيادة لا تنفذ قبل القبض ولو وجد بالزيادة عيبا بردها لانه لا حصة لها من الثمن فلوردها ردها بغير ثمن ولو كانت الزيادة والمبيع بعيب برده خاصة بجميع الثمن بالاجماع وأما الزيادة بعد القبض فان كانت متصلة متولدة تمنع الرد عندهما بالعيب وبرجع بنقصان العيب عندهما وعند محمد لا تمنع (ط) لا تمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية والمشتري طالب بنقصان العيب وان طلب فليس للبائع أن يقول انا أقبله كذلك عندهما وقا محمد له ذلك ولو كانت متصلة غير متولدة تمنع الرد بالاجماع ولو كانت منفصلة متولدة منه تمنع الرد وبرجع بمحصة العيب

(قوله وفي البرازية الخ) قصد به بيان مخالفتها في الفسخ فانه في الفسخ مشى على ان المنفصلة المتولدة بعد القبض لا تمنع الرد وفي البرازية صرح بانها تمنع الرد ومثله ما نقله عن الصغيرى والولو الحجة وكذا ما سألني عن القنية (قوله وفي القنية الزيادة في المبيع اما قبل القبض أو بعده الخ) حاصل ما ذكره من الاحكام ان الفرق بين الزيادة قبل القبض أو بعده في المنفصلة المتولدة وفيه التفصيل المارع البرازية وأما غير هذه الصورة فلا فرق بينهما (قوله ولو قبض الزيادة والاصل) لا يخفى ان الكلام فيما قبل القبض فلا يناسب ذكره هنا بل كان الاولى تأخيره (قوله ولو وجد بالزيادة عيبا بردها) كذا في النسخ والذي في القنية لا يرددها وهو الصواب (قوله وعند محمد لا يمنع) في القنية بعد هذا ط مفردة وهي رمز للحجية

ولو كانت منفصلة غير متولدة كالسكب لا تمنع الرد بالعيب وتطيب له الزيادة هذا اذا كانت الزيادة قائمة فان هلكت ففيه ثلاثة اوجه اما ان تملك باقعة سماء وية أو بفعل المشتري أو بفعل الاجنبي ففي الاول له رد الاصل وفي الثاني خير البائع ان شاء قبله ورد الثمن وان شاء رد حصه العيب وفي الثالث لا رد لان ضمانه كبقاء عينه ويرجع بحصه العيب اهـ ولذا قال في المحيط اشترى شاة حاملا فولدت عند البائع ولم تنقصها الولادة لا خيار للمشتري فان قبضها فوجد بها عيبا يرده بحصته من الثمن لانه قبضها متفرقا ولو ولدت بعد القبض لا يرده لان الزيادة الحادثة بعد القبض تمنع الرد والابن كالولد اهـ وفي جامع الفصولين اعلم ان الزيادة نوعان منفصلة ومتصلة وكل منهما متولدة أولا فالمتصلة التي لم تتولد تمنع الرد وفاؤها وان قبله البائع وله الرجوع بنقصه والمتصلة المتولدة لا تمنع الرد في ظاهر الرواية فان اراد المشتري الرجوع بنقصه لا رده فله ذلك عند محمد لا عندهما والمنفصلة المتولدة تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ والمنفصلة التي لم تتولد لا تمنع الرد والفسخ بسائر اسباب الفسخ ثم قال الصحيح ان المتصلة لا تمنع الرد بالعيب ولا فرق في كون الولد مانعا من الرد بين ما اذا اشتراها حاملا أو حائلا فولدت عنده فاذا ولدت الامة امتنع ردها بعيب سواء هلك الولد أولا بخلاف غيرها حيث لا يمنع رد الام بعيب اذا هلك الولد اذا الولادة لا تنقص في غير بنات آدم ولو شري امة حاملا فولدت زال العيب ثم قال خيار الرؤية والشرط يبطل بولادة الامة مات الولد أولا والولد الميت والبيضة الفاسدة لا تبطل الخيار اذا انقضت بالولادة اهـ ثم اعلم ان خياطة الثوب كما تمنع رده بعيب تمنع الرجوع بثمنه عند استحقاقه فلو اشترى قبضا فقطعه وخاطه ثم برهن مستحق ان القميص له وقضى له به لم يرجع المشتري بالثمن على بائعه لكونه استحق بسبب حادث كمالو برهن ان السكك له والاخر ان الدخريص له بخلاف ما اذا قطعه ولم يخطه فبرهن ان القميص له يرجع بالثمن وتعامه في تخفيض الجامع (قوله أومات العبد وأعتقه) يعني يرجع بالنقصان اذا اطلع على عيب به بعد موته أو أعتقه أما الموت فلان الملك انتهى به والامتناع حكمي لا بفعله وأما الاعتراف فالقياس أن لا يرجع لان امتناع الرد بفعله فصار كالقتل وفي الاستحسان يرجع لان العتق انتهاء الملك لان الآدمي ما خلق في الاصل محلا للملك وانما ثبت فيه الملك مؤقتا الى الاعتراف فكان انتهاء كالموت وهذا لان الشيء يتقرر بانتهائه فيجعل كان الملك باق والرد متعذر والدليل على ثبوت أصل الملك مع الاعتراف ثبوت الولاء للعتق وهو أثر من آثار الملك وفي الصغرى المشتري اذا باع من غيره خات في يد الثاني ثم اطلع على عيب يرجع بنقصان العيب على المشتري الاول وليس للمشتري الاول أن يرجع على بائعه الاول بنقصان العيب عند أي حنيفة خلافا لما حكي لو صالح المشتري الاول مع بائعه عن ذلك على شيء لا يصح عند أي حنيفة لانه لاحق له اهـ كذا في الكافي وقد يقال ما المانع من جعله من آثار العتق ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى توابع الاعتراف وفيها تفصيل بالتدبير والاستيلاء كالعتق لتعذر النقل مع بقاء المحل بالامر الحكمي وأما الكتابة فبانعة من الرجوع لجواز النقل لجواز بيعه برضاه وتجهيز نفسه فصار بها حابسا كالاعتراف على مال وقيد في السراج الوهاج باداء بدل الكتابة ليعتق ليس بعتق على مال اهـ وفي المحيط مكاتب اشترى أباه أو ابنه لا يرده بالعيب لانه صار مكاتباً والكتابة تمنع زوال الملك بسائر الاسباب فكذلك الفسخ ولا يرجع بنقصانه لان الرجوع بالنقصان خلف عن الرد بدليل انه لا يصار اليه مع القدرة على الرد وانما ثبت الخلاف اذا وقع الياس عن الاصل ولم يقع لقبولها الفسخ بخلاف ما اذا بره ثم وجد به

### أومات العبد وأعتقه

وقد سقطت من أغلب النسخ (قوله الا اذا انقضت بالولادة) أي نقصت الدجاجة (قوله يعني يرجع بالنقصان اذا اطلع على عيب به بعد موته) قال الرمي وكذا اذا اطلع قبله ولم يرض به اذا لموت يثبت الرجوع فيه مطلقا سواء علم بالعيب قبله ولم يرض به أو بعده قال في النهر ولا فرق في هذين أن يكون بعد رؤية العيب أو قبله ولو قال أو هلك المبيع لكان أفود اذا فسر بين الآدمي وغيره ومن ثم قال في الفصول ذهب به الى بائعه ليرده بعيبه فهلاك في الطريق يهلك على المشتري ويرجع بنقصه اهـ أقول قوله بعد رؤية العيب يعني ما لم يوجد منه ما يدل على رضاه (قوله لان الرجوع بالنقصان خلف عن الرد الخ) هذا التعليل يفيد عدم

عيباً فان عجز المكاتب بعد ما علم بالعيب رده المولى ويتولاه المكاتب لزوال المانع فان باعه المولى  
 أو مات المكاتب رده المولى بنفسه كالوكيل اذا مات فان أبرأه المكاتب قبل العجز لا يرد المولى وان  
 أبرأه المولى قبل عجز المكاتب جاز ولو اشترى المكاتب أم ولده ومعها ولدها لا يرد بها بالعيب ويرجع  
 بنقصانه ولو أبرأه المكاتب جاز ولو اشترى المولى من مكاتبه عبد لا يرد به بالعيب ولا يتخاضم البائع  
 اهـ ولو قال المؤلف أو هلك المبيع ليتناول هلاك غير الأدهى لكان أولى وفي القنية اشترى جداراً  
 مائلاً فلم يعلم به حتى سقط فله الرجوع بالنقصان وفي جامع الفصولين ذهب به إلى بانه ليرده بعيبه  
 فهلك في الطريق هلك على المشتري ويرجع بنقصه وقدمنا حكم ما اذا قضى برده على البائع بعيبه  
 فهلك عند المشتري والحاصل ان هلاك المبيع ليس كاعتاقه فانه اذا هلك المبيع يرجع بنقصان  
 العيب سواء كان بعد العلم به أو قبله وأما الاعتاق بعد العلم به فمانع من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله  
 وليس الاعتاق كاستهلاكه فانه اذا استهلكه فلا رجوع مطلقاً إلا في الاكل عندهما وقبل غير مانع  
 من الرجوع بنقصه أيضاً لوجوب الضمان به فهو كبيع كذا في السراج الوهاج وفي جامع الفصولين  
 ولو شري بعيراً فلما أدخله في داره سقط فذبحه رجل بأمر المشتري فظهر عيبه يرجع بنقصه عندهما  
 وبه أخذ المشايخ كالأكل طعاماً ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه هو أو غيره بأمرة لا يرجع اهـ وفي  
 الوقعات الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا وفيه ولو اشترى برأى انه ربيعى فزرعه فاذا هو  
 حري في اختار المشايخ انه يرجع بنقص العيب وهو قولهما بناء على ما اذا اشترى طعاماً فاكله فظهر  
 عيبه والفتوى على قولهما ولو اشترى بزراً على انه بزربطخ كذا فزرعه فظهر على صفة أخرى جاز  
 البيع لاتحاد الجنس من حيث انه بطخ واختلاف الصفة لا يفسد العقد ولا يرجع بنقص العيب  
 عند أبي حنيفة شري على انه بزربطخ شوى فزرعه فاذا هو صيفي بطل البيع فما أخذ المشتري ثمنه  
 وعليه مثل ذلك الزر ولو شري بزراً الدين فزرعه في أرضه ولم ينبت يرجع على بانه بكل ثمنه ان  
 كان لنقصان فيه وكذا الوشري بزراً البطخ فزرعه فنبت القثاء أو شري بزراً القثاء فوجد به زراً القثاء  
 البطني بطل البيع جملة شري حب القطن فزرعه ولم ينبت قيل يرجع بنقص عيبه وقيل لا يرجع  
 لانه أهلك المبيع اهـ وفي القنية باع منه دخلاً للبذر وقال ازعه فان لم ينبت فانا ضامن لهذا  
 البذر فزرعه فلم ينبت فعليه ضمان النقصان اهـ وأشار بالاعتاق إلى الوقف فاذا وقف المشتري  
 الأرض ثم علم بالعيب يرجع بالنقص وفي جعلها مسجداً اختلاف واختار الرجوع بالنقص كذا في  
 جامع الفصولين وعليه الفتوى كما في البرازية واذا رجع بالنقصان سلم له لان النقصان لم يدخل  
 تحت الوقف كذا في البرازية أيضاً (قوله وان أعتقه على مال أوقته أو كان طعاماً فاكله أو  
 بعضه لم يرجع بشئ) أما الأول فلانه حبس ما هو بدله وحبس البديل كحبس المبدل منه وقد منان  
 الكتابة بمعناه فلا رجوع وأما قوله وأكل الطعام فالمراد اتلاف المبيع من المشتري مانع من الرجوع  
 بنقصان العيب وهو ظاهر الرواية لان القتل لا يوجد الا مضموناً وانما يسقط هنا باعتبار الملك ان  
 لم يكن مديوناً فان كان مديوناً ضمنه السيد كذا في الكافي فصار كالمستفديه عوضاً بخلاف الاعتاق  
 فانه لا يوجب ضماناً وقتل غيره مانع من الرجوع بنقصه أيضاً لوجوب الضمان به فهو كبيع كذا في  
 السراج الوهاج وأما الاكل فالدفع كورقوله وأما عندهما فيرجع استحساناً وعلى هذا الخلاف اذا  
 ليس الثوب حتى تخرق لهما انه صنع بالمبيع ما يقصد بشرائه ويعتاد فعله له فاشبهه الاعتاق وله  
 أنه تعذر الرد بفعل مضمون منه في المبيع فاشبهه البيع والقتل ولا يعتبر بكونه مقصوداً ألا ترى

وان أعتقه على مال أوقته  
 أو كان طعاماً فاكله أو  
 بعضه لم يرجع بشئ

اشتراط أداء البديل كما  
 لا يخفى ولذا قال في النهر  
 قال الشارح ولو عجز  
 المكاتب ينبغي أن يرد  
 بالعيب لزوال المانع كما  
 لو اطلع على عيب في العبد  
 الا بغير رجوع بشئ  
 لان الرجوع خلف عن  
 الرد فلا يصار إلى الخلف  
 مادام حياً فاذا رجعه رده  
 لزوال المانع وبه اندفع  
 ما في السراج من تعييد  
 الكتابة باءاً بدلها ليصير  
 كالعتق على مال اذ لو صح  
 هذا لما تصور عجزه كما  
 لا يخفى اهـ (قوله وأما  
 عندهما فيرجع استحساناً)  
 قال بعض الفضلاء الذي  
 في الهداية والعناية  
 والفتح والتبيين ان  
 الاستحسان عدم الرجوع  
 وهو قول الامام فليحذر  
 اهـ أقول ما هنا ذكره  
 صاحب الاختيار

(قوله وعنهما يرجع بالنقصان في الكل) أى في مسألة أكل البعض وهو معنى قوله وأكل البعض ككل الكل وعلى هذه الرواية لا يرد ما بقى (قوله والحاصل ان الفتوى على قولهما في الرجوع بالنقصان) أى في مسألة أكل الكل وليس الثوب حتى تحرق وقوله ورد ما بقى أى في مسألة أكل البعض وقدم عن الرمى ان مثل ما في الخلاصة مذكور ٥٩ في النهاية وغاية البيان

ومثله في الحائنة أيضا حيث قال وان اشترى طعاما فكل بعضه ثم علم بعيب كان عند البائع فانه لا يرد الباقي وقال محمد يرد الباقي ويرجع بنقصان ما أكل ويعطى لكل بعض حكم نفسه وعليه الفتوى وهذا لو كان الطعام في وعاء واحد فلو في وعاءين فكل ما في أحدهما أو باعه له رد

ولو اشترى بيضا أو قثاء أو جوزا فوجد فاسدا ينتفع به رجح بنقصان العيب والاكل الثمن

الباقى بحصته في قولهم لان المكمل والموزون بمنزلة أشياء مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدن والثوبين ونحو ذلك اه قال في التهر لكن جعل صاحب الهداية قوله استحسانا مع تأخيره وجوابه عن دليلهما يقر بخلافه في كون الفتوى على قولهما اه وهذا

ان المبيع انما يقصد بالشراء ثم هو يمنع الرجوع وأكل البعض ككل الكل لكونه كشيء واحد فصار كبيع البعض وعنهما يرجع بالنقصان في الكل وعنهما يرد ما بقى لانه لا يضره التبعض ويرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى كذا في الاختيار والحاصل ان الفتوى على قولهما في الرجوع بالنقصان كما في الخلاصة ورد ما بقى قالوا والاصل في جنس هذه المسائل ان الرمي امتنع بفعل مضمون من المشتري كالقتل والتخليك من غيره امتنع الرجوع بالنقصان ومتى امتنع لامن جهته أو من جهته بفعل مضمون كالهلاك بائنة سماوية أو انتقص أو ازداد زيادة مانعة للرد أو الاعتساق أو توباعه كالتهدير والاستيلاد لا يمنع الرجوع بالنقصان وعلى هذا قال البرازي لو وطئ المشتري الحاربية ثم باعها بعد العلم بالعيب لا يرجع وان وطئها غير البائع ثم باعها يرجع بالنقصان اه وفي المحتجب لو أطعمه ابنه الكبير أو الصغير أو امرأته أو مكاتبه أو ضيفه لا يرجع بشئ ولو أطعمه عبده أو مدبره أو أم ولده يرجع لان ملكه باق ولو اشترى سمنا ذائبا أو كله ثم أقر البائع انه كانت وقعت فيه فارة رجح بالنقصان عندهما وبه يقتضى وفي الكفاية كل تصرف يسقط خيار الشرط يسقط خيار العيب اذا وجد في ملكه بعد العلم بالعيب ولا رد ولا ريش اه وفي القنية ولو كان غزلا فنسجه أو فلقا فجعله ابر سمنا ثم طهرانه كان رطبا وانتقص وزنه رجح بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع اه قيد بالطعام لانه لو اشترى كراما ثمعه وذكر الثمر وأكل منها ثم وجد بها الكرم عيبا فله رد الكرم كذا في القنية وقيد بكونه فعل بالمبيع لانه لو أ تلف كسب المبيع بعد العلم بالعيب لا يكون رضا ولا يسقط شئ من الثمن وكذا لو كان كسب المبيع جارية فوطئها أو حررها بخلاف اعتناق ولد المبيعة فانه يكون رضا بعد العلم بالعيب كذا في البرازية (قوله ولو اشترى بيضا أو قثاء أو جوزا فوجد فاسدا ينتفع به رجح بنقصان العيب والاكل الثمن) أى ان لم يكن منتفعا به فانه يرجع بجميع الثمن لانه ليس بمال فكان البيع باطلا ولا يعتبر في الجوز صلاح قشره على ما قيل لان ماليتها باعتبار اللب وان كان ينتفع به مع فساد لم يرد لان الكسر عيب حادث ولكنه يرجع بنقصان العيب دفعا للضرر بقدر الامكان الا ان يقبلها البائع مكسورا ويرد الثمن كما في البرازية ولا بد من تقييد المسئلة بكسره لانه لو اطعم على عيبه قبل كسره كان له رده فلو قال فكسره فوجد فاسدا أيضا كان أولى ولا بد ايضا من أن لا يتناول منه شيئا بعد العلم بعيبه لانه لو كسره فذاقه ثم تناول منه شيئا لم يرجع بنقصانه لرضاه به وينبغي جريان الخلاف فيها كالأكل كل الطعام وأطلق في الانتفاع فعمل الانتفاع به وانتفاع غيره من الفقراء والدواب علفا لهم وأطلق البيض واستثنوا منه بيض النعامة اذا وجد فاسدا بعد الكسر فانه يرجع بنقصان العيب لان ماليتها باعتبار القشر بخلاف غيره وقيد بوجود المبيع أى جميعه لانه لو وجد البعض منه فاسدا فان كان قليلا جاز البيع لعدم خلوه عنه عادة ولا خيار له وان كان كثيرا فالصحيح عنده البطلان وعندهما

الاستدراك ما خوذ من الفتح ويؤيده ما في الذخيرة حيث قال ولو لبس الثوب حتى تحرق من اللبس أو أكل الطعام ثم اطعم على عيب به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع بنقصان العيب وقال يرجع والصحيح قول أبي حنيفة اه وقال العلامة قاسم لم تنفق المشايخ على اختيار قولهما بل من نظر الى ثبوت الرواية وقوة الدليل صح قول الامام ومن نظر الى الرقي بالناس اختار قول محمد اه (قوله وينبغي جريان الخلاف فيها كالأكل كل الطعام) كذا قاله الزيلعي واعترضه غرض الفضلاء بان الخلاف في الطعام

يجوز في حصة الصحيح منه والقليل الثلاثة وما دونها في المائة والكثير ما زاد والفاكهة من هذا القبيل كذا في المعراج وفي فتح القدير ولو اشترى دقيقا فخبز بعضه وظهر انه مرر دما بقي ورجع بنقصان ما خبز اه وفي الوقعات هو المختار ولو قال المصنف فوجده معيبا لكان أولى لان من عيب الجوز قلة لبه وسواده كما في البرازية وصرح في الذخيرة بأنه عيب وليس من باب الفساد وفيها اشترى عددا من البطيخ أو الرمان أو السفرجل فكسر واحدا واطلع على عيب رجع بحصته من الثمن لا غير ولا يرد الباقي الا أن يبرهن ان الباقي فاسد اه ولهذا قال فوجده أي المبيع احترازا عما اذا كسر البعض فوجده فاسدا فانه يرد على بائعه ولو برضا لا أي لا يرد على بائعه الا لأنه بالقضاء فسخ من الاصل فجعل البيع كأن لم يكن غاية الامر انه أنكر قيام العيب لكنه صار مكذبا شرعا بالقضاء كما في الهداية ومنهم من جعله قول أبي يوسف وعند محمد ليس له أن يخاصم بائعه لتناقضه وعامتهم على انه ان سبق منه بخود نصا بان قال بعته وما به هذا العيب وانما حدث عندك ثم رده عليه بقضاء ليس له أن يخاصم بائعه ومنهم من جعلها على ما اذا كان ساكنا والبيئة تجوز على الساكن ويستخلف الساكن أيضا لتنزيهه منكر كذا في المعراج أطلقه فشمع القضاء باقرار البيئة ونكول عن اليمين ومعنى القضاء بالاقرار انه أنكر الاقرار فثبت بالبيئة كما في الهداية أو أقر وأبى القبول ففرض عليه كما في الكافي وصورة الاقرار ان يقول اشترى به وبه ذلك العيب ولم أعلم به وقضى به ثم ادعاه على بائعه وبرهن ببيئة أو استخلف بائعه كذا في الوالوجية وليس المراد منه انه بمجرد القضاء عليه باقراره يرد فليتامل وان قبله بغير قضاء ليس له رده على بائعه لانه يبيع جديد في حق الثالث وان كان فسخا في حقهما والاول ثالثهما وأطلقه فشمع ما يحدث مثله وما لا يحدث مثله وهو قول العامة وتقييده في الجامع الصغير بما يحدث ليعلم حكم ما لا يحدث بالاول وفي بعض روايات الاصل ان ما لا يحدث مثله فالرضاه كالقضاء وترك المصنف قيدا آخر وهو أن يكون بعد قبض المبيع لانه لو كان قبل قبضه فهو فسخ في حق الكل سواء كان بقضاء أو رضاه كذا في المعراج معزى الى المبسوط وقيد آخر وهو أن يكون البيع قبل الاطلاع على العيب اذ لو كان بعده ليس له الرد على بائعه ولورد عليه بما هو فسخ كذا في الصغيرى وأورد على كونه فسخا مسائل الاولى لو كان المبيع عقارا فرد بعيب لم يبطل حق الشفعة في الشفعة الثانية لو باع أمته المحبلى وسلمها ثم ردت بعيب بقضاء ثم ولدت فادعاه أبو البائع لم تصح دعوته ولو كان فسخا لصحت كما لو لم يبعها الثالثة لو أحال البائع غريمه على المشتري بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل المحالة ولو كانت فسخا لبطلت وأجاب في المعراج بأنه فسخ فيما يستقبل لاقى الاحكام الماضية ولهذا قال شيخ الاسلام قول القائل الرد بالقضاء يجعل العقد كأن لم يكن تناقض لان العقد اذا جعل كأن لم يكن جعل الفسخ كأن لم يكن لان الفسخ بدون العقد لا يتصور فاذا انعدم العقد من أصله انعدم الفسخ من الاصل واذا انعدم الفسخ من الاصل عاد العقد لانعدام ما ينافيه ولكن يقال يجعل العقد كأن لم يكن في المستقبل لاقى الماضي اه والدليل على ان الفسخ انما هو في المستقبل ان زوائد المبيع للمشتري ولا يرد هاهنا الاصل ولهذا الوهب ما لا قبل تمام المحول ثم رجع الواهب بعد المحول لا تجب الزكاة عليه فيما مضى كذا في المعراج ولو وهب دارا وسلمها فبعت دار يجنبها فاخذها الموهوب له بالشفعة ثم رجع الواهب فيها لم يكن له الاخذ بشفعة كذا في فتح القدير وقد كتبنا في الفوائد ان الرد بالعيب

ولو باع المبيع فرد له  
بعيب بقضاء يرد على  
بائعه ولو برضا لا

اذا علم العيب بعد الاكل  
لا قبله (قوله وليس  
المراد منه الخ) أي بل  
لا بد فيه من الخاصمة كما  
سند كره في هذه السوادة



(قوله فيكون المبيع ملك البائع) حق التعبير أن يقول فيكون المبيع تامل (قوله وعلى هذا إذا قبض رجل الخ) قال في المبسوط وإذا كان أجرة الدار عشرة دراهم أو قفيز حنطة موصوفة وأشهد المؤجر أنه قبض من المستأجر عشرة دراهم أو قفيز حنطة ثم ادعى أن الدراهم بنهرجة وأن الطعام معيب فالقول قوله لأنه منكر استيفاء حقه فإن ما في الذمة يعرف بصفة ويختلف باختلاف الصفة فلا مناقضة في كلامه فاسم الدراهم يتناول النهرجة واسم الحنطة يتناول المعيب وإن كان حين أشهد قال قبضت من أجرة الدار عشرة دراهم أو قفيز حنطة لم يصدق بعد ذلك على ادعاء العيب والزيف وكذلك لو قال استوفيت أجرة الدار ثم قال وجدته زيوفا لم يصدق ببينة ولا غيرها لأنه قد سبق منه الإقرار بقبض الجياد فإن أجرة الدار من الجياد فيكون هو مناقض في قوله وجدته زيوفا والمناقض لا قول له ولا تقبل بينته اهـ كذا نقله الامام الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم قال وإذا تقرر لنا هذا في الأجرة والأجرة عند بناءه إلى استيفاء الثمن في البياعات والديون في المعاملات فإن العلة تجمع الكل فنقول إذا دفع ٦١ إليه دراهم وهي ثمن منع

ثم جاء البائع وأراد أن يرد عليه شيئا وأنكر المشتري أنه من دراهمه فإن كان البائع أقرب بقبض الثمن لم يقبل قوله ولا يلزم المشتري دفع عوضه وينبغي أن البائع لو اختار تحليف المشتري أنه ما يعلم أن هذا من دراهمه يحلفه القاضي فإن نكل بردها عليه وإن كان البائع لم يقرب بقبض الثمن أو الحق الذي على المشتري من جهة هذا البيع وإنما أقر بقبض دراهم مثلا فالقول للبائع لأنه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض دعواه فيقبل قوله مع عينه وكذلك الديون أيضا وهذا

بقضاء فسخ الا في مسألة وإذا لم يرد في صورة الرضا لرجوع له بالنقصان أيضا كما في المعراج وإذا كان له الرد فله الرجوع بالنقصان كما في التهذيب يعني لو حدث عيب ورده بقضاء فله الارش ولو برضا لا وفيه بالمبيع وهو العين احتراز عن الصرف فانه يجعل فسخا إذا رد بعيب لافرق بين القضاء والرضا لأنه لا يمكن أن يجعل بيعا جديدا لأن الدينار ههنا لا يتعين في العدة وإذا اشترى ديناراً بدينار لم يرد ثم باع الدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيبا ورده على المشتري بغير قضاء فله يرد على بائعه لما ذكرنا كما في المحيط والمحانية وفي الكافي المبيعان ههنا واحد لان المعيب ليس بمبيع بل المبيع السليم فيكون المبيع ملك البائع فإذا رده على المشتري يرد على بائعه أما ههنا المبيعان موجودان فإذا قبل بغير قضاء فقد رضى بالعيب فلا يرد على بائعه اهـ وذكر في الظهيرية ثم قال بعده وعلى هذا إذا قبض رجل دراهم له على رجل وقضاهما من غريمه فوجدها الغريم زيوفا فردها عليه بغير قضاء فله أن يرد على الاول اهـ ونخرج عن قوله بقضاء مسألة ذكرها في المبسوط لو أقام المشتري الثاني أن العيب كان عند المشتري الاول ولم يشهد أنه كان عند البائع الاول فليس للمشتري الاول المخاصمة مع بائعه أجماعا لأن المشتري الاول لم يصير مكذبا فيما أقربه ولم يوجد هنا قضاء على خلاف ما أقربه فبقي إقراره بكونها سليمة فلا يثبت له ولاية الرد ولكن لم يذكر محمد كذا في فتح القدير والمعراج اعلم أن القن إذا حكم برده بعيب الباقي على بائعه فاشترى آخر فابق عنده فله الرد على بائعه بالباقي السابق المحكوم به كما في الظهيرية وإقرار المشتري الاول بالباقي لا ينفذ على من لم يشتر منه من الباعة بخلاف إقرار البائع الاول بدين على العبد فإن للمشتري الآخر أن يرد على بائعه بإقرار الاول كما فيها أيضا وفي التهذيب للقلانسى لو وهب وسلم ثم رجع فيه بقضاء أو رضا فله الرد اهـ ثم معنى قوله يرد على بائعه أن له أن يخصص الاول ويفعل ما يجب أن يفعل عند قصده الرد ولا يكون الرد عليه رد على بائعه بخلاف الوكيل بالمبيع فانه إذا رد عليه ما باعه بعيب بقضاء ببينة أو نكل أو بإقرار

كله إذا كان الذي برده زيوفا ونهرجة فإذا كان ستوقا لم يقبل قوله لأنه ناقض كلامه لأن الستوقة ليس من جنس الدراهم وحاصل ما قالوه في تفسير ذلك أن الزيوف أجود الكل وبعدها النهرجة وبعدها الستوقة فيكون الزيوف بمنزلة الدراهم التي يقبلها بعض الصيارف دون بعض والنهرجة ما يرد الصيارف وهي التي تسمى معبرة ولكن القضية فيها أكثر والستوقة بمنزلة الزغل وهي التي تخصها أكثر من فضتها والزيوف والنهرجة يكون القول فيهما قول القابض إذا لم يقرب باستيفاء الحق أو الأجرة أو الجياد بل يكون أقرب بقبض كذا من الدراهم ثم يدعي أن بعضها زيوف أو نهرجة فيقبل قوله ويردها وأما إذا قال إنها ستوقة بعد ما أقر بقبض الدراهم لا يقبل قوله ولا يرد اهـ ما في أنفع الوسائل لمخصا (قوله ثم معنى قوله يرد على بائعه الخ) قال الرمي يعني أن القضاء على البائع الأخير بالرديس بقضاء على الباعة كلهم بخلاف الاستحقاق فانه إذا حكم به على المشتري الأخير يكون حكما على كل الباعة كما في جامع الفصولين وغيره

من المأمور بالبيع حيث يكون رد على موكله من غير حاجة الى خصومة لان تعدادها عند تعدد البيع وهنا البيع واحد فاذا ارتفع رجع الى الموكل وهذا الاطلاق قيده فخر الاسلام بعب لا يحدث مثله اما فيما يحدث مثله لا يرد به باقرار المأمور وانما تعدى النكول الى الموكل مع انه اما اقرار او بذل وليس له البذل لكونه ليس اقرارا ولا بذلا حقيقة وانما جرى مجراه بدليل انه لو عاد وحلف بعد نكوله صح ولو كان اقرارا لم يصح وصح القضاء بنكول المأذون عنها ولو كان بذلا حقيقة لم يصح فلا يلزم اجراؤه في كل الاحكام وفي الايضاح ان رد على الوكيل بعب لا يحدث مثله باقراره لا يرد وهو واجه وفي النزاية والوكيل بالعب رد عليه بعب بلا قضاء اقتصر عليه وأن لا يحدث مثله في المدة هو الصحيح وان بقضاء ولا يحدث مثله في المدة ينظر جوابه والرد على الوكيل رد على الموكل مطلقا وان يحدث مثله في المدة فان بنكول أو بينة فرد على الموكل وان باقرار فعلى الوكيل وله أن يخاصم الموكل والوكيل بالشرا له أن يخاصم قبل الدفع الى الموكل كالمضارب فان برهن البائع على رضا الأمر وأقر به الوكيل سقط الرد ولا يحلف الا تمر على الرضا ولا وكي له ويرده الموكل بعدم موت الوكيل بعب واذا ارده المشتري على الوكيل استرد الثمن منه ان كان نقده اليه والا فن الموكل اه وفي الولو الحجة اذا رد على الوكيل باقراره بالعب بلا قضاء لزمه دون الموكل هو الصحيح مطلقا وظاهر ما في النزاية من الوكالة وهنا ان له ان يخاصم الموكل فليراجع وقيد بخيار العيب لانه لو رد على المشتري بخيار رؤية أو شرط فانه يرد على بائعه سواء كان بقضاء أو رضا لكونه فسخا في حق الكل كما في المعراج والنزاية معزى الى الجامع جدد البائع مع المشتري ثانيا بأقل من الثمن الاول أو أكثر ثم رد عليه بعب لم يكن له أن يرد على بائعه الاول اه وفي الصغرى الغاصب اذا باع المغصوب وسلم فضمن القيمة للمالك ثم رد عليه بعب فله أن يرد على المالك ويسترد القيمة لان سبب الضمان البيع والتسليم وقد صار ذلك كان لم يكن اه وقيد بقوله فرد لانه لو باعه فاطلع مشتريه على عيب قديم لا يحدث مثله وحدث عنده عيب ورجع بنقصان العيب القديم فعند أبي حنيفة لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب القديم وعندهما له أن يرجع كذا ذكره الاسيحاوي ومثله في الصغرى (قوله ولو قبض المشتري المبيع وادعى عيبا لم يجبر على دفع الثمن ولكن يبرهن أو يحلف بائعه) أي لم يجبر المشتري على دفع الثمن بعد دعوى العيب لانه أنكر وجوب دفع الثمن حيث أنكر تعين حقه بدعوى العيب ودفع الثمن أولا ليتعين حقه بازاء تعين المبيع ولانه لو قضى بالدفع فلعله يظهر العيب فينقض القضاء فلا يقضى به صونا لقضائه وتعبير المصنف بل كن أولى من تعبیر الهداية بقوله لم يجبر حتى يحلف بائعه أو يقيم بينة لما يلزم على ظاهرها فساد من وجهين أحدهما انه يقتضى ان المشتري اذا أقام بينة على ما ادعاه يجبر على دفع الثمن وليس كذلك ثانيهما انه يقتضى ان البائع اذا طلب منه الحلف يجبر المشتري وان لم يحلف وليس كذلك وانما يجبر بعد الحلف ولا يلزم شيء مما ذكرناه على عبارة الكتاب والمعنى ولكن الامر لا يخلو من أحد شيئين اما بينة المشتري فيقبح براءته بالرد على البائع أو يمين البائع عند عجزه فيلزمه الدفع ولكن باقامة البينة لا يتعين رد الثمن بل اما هو أو رد المبيع كافي العناية لان العيب اذا ثبت خير المشتري فلم يتعين الفسخ وأحسن الوجوه في تأويل الهداية ان معنى عدم الجبر عدم الحكم بشيء حتى يتبين الحال اما بينة المشتري أو يمين البائع وفي ايضاح الاصطلاح اقامة المشتري بينة على دعواه غاية لتعين عدم الجبر كالتحليف لعدم الجبر حتى يلزم الجبر على دفع الثمن عند اقامة البينة على العيب وانما

ولو قبض المشتري المبيع وادعى عيبا لم يجبر على دفع الثمن ولكن يبرهن أو يحلف بائعه

(قوله وظاهر النزاية) الى آخر ما مر من النزاية صريح في ذلك لكن في الحانية الوكيل بالبيع اذا باع ثم خصم في عيب فقبل المبيع بغير قضاء لزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولا يكون للوكيل أن يخاصم الموكل فان خاصمه واقام البينة على ان هذا العيب كان عند الموكل لا تقبل بينته لان الرد بالعب بغير قضاء بمنزلة الاقالة فيجوز في حق الموكل كان الوكيل اشتراه من المشتري هذا اذا كان عيبا يحدث مثله فلو قديم لا يحدث مثله ففي بعض روايات البيوع انه يلزم الاثم وفي عامة روايات البيوع والرهن والوكالة والمأذون انه يلزم الوكيل دون الموكل وهو الصحيح وبه أخذ الفقيه أبو بكر

البلخي لان الرد بغير قضاء في حق الموكل بمسئلة الاقالة سواء كان العيب قديما او لا الخ (قوله وتحليف البائع في المسئلتين) أي في هذه والتي قبلها و مراده دفع المناقاة بين قوله يحلف بائعه وبين قوله الاتي في دعوى ٦٣ الاياق لم يحلف بائعه حتى

يبرهن المشتري الخ فان ما يأتي من افراد دعوى العيب و بيان الدفع ان محل ما هنما من المسئلتين على ما اذا اقر بقيام العيب عند المشتري ولكن أنكر قدمه فلا يحتاج الى برهان المشتري على قيام العيب عنده نفسه وما سيأتي من دعوى الاياق على ما اذا أنكر قيامه عند المشتري

وان قال شهودي بالشام دفع ان حلف بائعه فان ادعى ابا قال يحلف بائعه حتى يبرهن المشتري انه ابق عنده فان برهن حلف بالله ما ابق عندك قط

واعترضه في النهر بانه مما لا دليل في كلامه عليه قال وقد ظهري ان موضوع هذه المسئلة في عيب لا يشترط تكراره كالأولادة فاذا ادعاه المشتري ولا برهان له حلف بائعه وقوله بعد ولو ادعى ابا قال بيان لما يشترط تكرره والا كان الثاني حشوا فتدبره فاني لم أر من عرج عليه اه قلت وهذا التوفيق

قلنا انه غاية لتعين عدم الجبر لاحتمال عدم قبول البيعة فيجبر المشتري على دفع الثمن ويحتمل أن تقبل فيبقى عدم الجبر كما كان وتظيره قوله صلى الله عليه وسلم لا تقض لاحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر فان سماع كلام الآخر غاية لتعين عدم القضاء لعدم القضاء حتى يتعين القضاء لاحدهما عند سماع كلام الآخر اه وقيد بقبض المبيع لان المشتري يستبد بالفسخ قبل القبض كما ذكرنا ولا جبر ههنا كذا في المعراج وقد يقال انه اتفاق لان للبائع المطالبة بالثمن قبل تسليم المبيع فاذا طالبه به قبل قبضه فادعى عيبا لم يجبر فصدق عدم الجبر قبل القبض أيضا وفي الصغرى اذا قال المشتري وجدت المبيع معيبا لا يجبر على أداء الثمن حتى يقيم البيعة أو يحلفه وكذا المديون اذا ادعى ايفاء الدين اه (قوله وان قال شهودي بالشام دفع ان حلف بائعه) لان في الانتظار ضررا بالبائع وليس في الدفع كبير ضرر له لانه على حخته فان نكل التزم العيب لانه حجة منه وتحليف البائع في المسئلتين انما هو فيما اذا اقر بقيام العيب به ولكن أنكر قدمه لماسيا في والمراد بقواه شهودي بالشام انه قال ان له بيعة غائبة عن المصر سواء كانوا بالشام أو بغيرها والشام بلاد من مملكة القبلة وسميت لذلك أولان قوم من بني كنعان تشاء مواليها أي ساروا أو سمي بشام بن نوح فانه بالشين بالسر يانية أولان أرضها اشامات يرض وجر وسودوعلى هذا لا يميز وقد يد كرو هو شامي وشام وشامشي واشام اناها وتشام انتسب اليها وشامهم تشيما سيرهم اليها كذا في القاموس وقيد بدعواه غيبته عن المصر لانه لو قال لي بيعة حاضرة أمهله القاضي الى المجلس الثاني اذا ضر رفيه على البائع ولو طلب الامهال الى ثلاثة أيام أمهله واذا حلف بائعه في مسئلة الكتاب وقضى بالدفع عليه ثم وجد المشتري بيعة فاقامها تقبل وليس هذا مما ينفذه القضاء ظاهر او باطنا عند أبي حنيفة لان ذلك في العقود والفسوخ ولم يتناكرا العقد بل حقيقة الدعوى هنا دعوى مال على تقدير القضاء هنا بدفع الثمن الى غاية حضور الشهود بالمسقط ولا خلاف في مثله أعني ما اذا قال لي بيعة غائبة أو قال ليس لي بيعة حاضرة ثم أتى بيعة تقبل وأما اذا قال لا بيعة لي فحلف خصمه ثم أتى بيعة في أدب القاضي تقبل في قول أبي حنيفة وعند محمد لا تقبل كذا في فتح القدير وستأتي بشعبها في كتاب الدعوى (قوله فان ادعى ابا قال يحلف بائعه حتى يبرهن المشتري انه ابق عنده فان برهن حلف بالله ما ابق عندك قط) أي اذا ادعى عيبا يطلع عليه الرجال ويمكن حذوثة فلا بد من اقامة البيعة أولا على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحذوثة لينتصب البائع خصما فان لم يبرهن لا عين له على البائع عند الامام على الصحيح وعندهما يحلف على نفي العلم لان الدعوى معتبرة حتى ترتب عليها البيعة فكذا يترتب التحليف وله ان الحلف يترتب على دعوى صحيحة ولا تصح الامن خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب وأورد عليه لزوم ذلك في دعوى الدين مع انه في دعوى الدين يأمر القاضي المدعي عليه بالجواب قبل ثبوت أصل الدين مع ان فراغ الذمة عن الدين أصل والشغل عارض كالعيب عارض وأجيب لو شرط اثباته لم يتوصل المدعي الى اثبات حقه لانه ربما تعذرت عليه بخلاف العيب لانه مما يعرف بانارتعاب أو بقول الاطباء أو القابلة كذا في المعراج والحاصل انه لا يلزم من ترتب البيعة ترتب الجمين فقد ذكر في القنينة المواضع التي يكون الانسان فيها خصما

قد أشار اليه المؤلف بعينه بقوله فيما يأتي في الصفحة الثانية وليس مراده خصوص عيب الاياق الى آخره وهو ما أشار اليه هنا بقوله لماسيا في ولكن كان عليه أن يقول وتحليف البائع في المسئلة الاتية بدل قوله في المسئلتين نامل

(قوله لانه قال انها مما  
تطارحناه) ونصه واعلم  
ان مما تطارحنا انه لو لم  
يأبق عند البائع وأبق  
عند المشتري وكان أبق  
عند آخر قبل هذا البائع  
ولاعلم للبائع بذلك فادعى  
المشتري ذلك وأثبتته برد  
به لانه معيب والعقد  
أوجب على هذا البائع  
السليم ولو لم يقدر على  
اثباته له أن يحلف على  
العلم وكذا في كل عيب برد  
بتكرره اهـ فالمتطرح  
ليس هو رده بهذا العيب  
فقط بل تحليفه على عدم  
العلم أخذ من قولهم  
انما يحلف على البتات  
لادعائه العلم به والغرض  
هنا انه لا علم له به فتدبره  
كذا فأداه في النهر

بالبيسة دون اليمين وكتبناها في الفوائد ولان التحليف انما شرع لقطع الخصومة لالانشائها ولو  
استحلف البائع تحلف نشأت خصومة أخرى في قدمه وحديثه وأورد الشارح على هذا التعليل  
مسئلة الشفعة فان المشتري اذا أنكر ملك الشفيع يحلف فاذا حلف نشأت خصومة أخرى في الشراء  
والا يبراد على هذا التعليل لا يضرب في صحة الدليل السابق مع كونه مردودا من جهة أخرى هي انه  
لا يضرب ان تنشأ خصومة أخرى من اليمين وكثيرا ما يقع ذلك في الخصومات ولم يظهر للمحقق ابن  
الهمام ما نقلناه عن المعراج من الفسوق بين دعوى العيب ودعوى الدين فقال انه يلزمه الجواب  
للدعوى فيها وعلى المدعى البرهان فيه ما فالوجه التسوية بينهما في اليمين أيضا فيحلف البائع كما هو  
قولهما وقوله على قول البعض ولذا قالوا ان القاضي يسأل البائع فان أقر بقيامه فوجهت الخصومة  
في القدم والحدوث وهو يدل على انه يلزمه الجواب فالفرق بينهما غلط ثم اعلم ان الامام يصح بيعه  
للغنائم ولو في دار الحرب كما في التخييص وشرحه وقوله لم يصح بيعها قبل القسمة وفي دار الحرب  
محمول على غير الامام وأمينه فلو اطاع المشتري على عيب لا يردده على البائع لان تصرفه حكم ولكن  
ينصب الامام رجلا للخصومة معه ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يمين عليه لو أنكر وانما هو خصم  
لأثباته بالبيسة كالأب ووصيه في مال الصغير بخلاف الوكيل فان اقراره مقبول فيه واذا أقر من صوب  
الامام بالعيب ان عزل كالأب والخصومة اذا أقر على موكله في غير مجلس القضاء فانه وان لم يصح  
لكنه ينعزل به ثم اذا رد بالعيب فانه يضم الى الغنمة ان كان قبل القسمة وان كان بعدها فانه يباع  
بالثمن فان نقص الثمن أو زاد كان ذلك في بيت المال كذا في التخييص وشرحه وبما ذكرناه من  
ان الامين خصم في البيسة ولا يمين عليه يقوى قول الامام وليس مراده خصوص عيب الا باق بل كل  
عيب لا يندفيه من المعاودة عند المشتري لا بد من اثبات وجوده عند المشتري لتنعق الخصومة في قدمه  
وحديثه كالأب في الفرائش والسرقة والمجنون على المختار وأما ما لا يشترط وجوده عند المشتري  
كولادة الجارية وزناها وتولد الرقيق من الزنا فان البائع يحلف عليه ابتداء عند عدم البرهان  
وتحليف البائع كما في الكتاب بالله ما أبق عندك قط عبارة بعضهم وعبارة الجامع الكبير بالله لقد  
باعه وقبضه وما أبق قط فالواو ان شاء حلفه بالله ماله عليك حق الرد من الوجه الذي يدعي به وفي فتح  
القدر وكل من هذه العبارات حسنة بقيت عبارتان محتملتان بالله لقد باعه وما به هذا العيب وبالله  
لقد بيعته وسلمته وما به هذا العيب ويرد على عبارة الكتاب انه لا يخاص فيها للمشتري لان العيب لو  
وجد عند بائع البائع يرد المشتري به كما في القنيسة والبرازية وذكره الزيلعي أيضا وظاهر ما في فتح  
القدر انه لم يطلع هو وأصحابه على نقل فيها لانه قال انها مما تطارحناه الى آخره ولو حلف البائع بهذه  
العبارة لكان صادقا لانه ما أبق عنده قط وكذا لو كان أبق من المورث أو الواهب أو مودعه أو  
مستأجره أو من الغاصب لا الى منزل مولاه ويعرفه ويقوى على الرجوع فانه عيب ففيه ترك النظر  
للمشتري فلو حذف الظرف وقال بالله ما أبق قط لكان أولى لكن يرد عليها أيضا ما لو كان أبق عند  
الغاصب اذ لم يعلم منزل مولاه أو لم يقدر على الرجوع اليه وقد مرنا انه ليس بعيب ففيه ترك النظر  
للبائع فان أتى بالظرف كان فيه ترك النظر للمشتري وان حذفه كان فيه ترك النظر للبائع فمن  
اختار حذف الظرف فمن محذور فوقع في آخر ومن ذكره فكذلك وأما العبارتان المحتملتان فيرد  
على الاولى منها ما انه لو كان باعه سليما ثم حدث به عند البائع قبل التسليم فانه يردده عليه مع انه  
صادق في قوله باعه وما به هذا العيب فاذا قال يا ثعه بالله لقد سلمته وما به هذا العيب اندفع الاحتمال

الذي كور وورد على الثانية انها توهم تعلقه بالشرطين جميعا فتأوله الخالف في عينه عند قيامه في  
احدى الخالتين وجوابه ان تاويله غير صحيح لان البائع نفي العيب عند البيع وعند التسليم فلا  
يكون بارا في عينه اذا كان موجودا في أحدهما كما أشار إليه في المبسوط والاسلم والاخلص عبارة  
الجامع وما يليها كما لا يخفى وتعقب في المحيط عبارة الجامع بجواز رضا المشتري وبراءته وفي البرازية  
والاعتماد على المروي عن الثاني بالله ما لهذا المشتري قبل ذلك حق الرد بالوجه الذي يدعيه تحليفه على  
الحاصل اهـ وصحح في المبسوط عبارة الجامع وفي الهداية اذا كان الدعوى في اباق الكبير يحلف  
بالله ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال لان الاباق في الصغر لا يوجب رده بعد البلوغ اهـ ولا خصوصية  
للأباق بل كل عيب يختلف فيه الحال بين الصغر والكبر فالجزم كذلك كما في فتح القدير والتحليف  
هنا بقوله ما ابق قط تحليف على البتات مع انه على فعل غيره فمنهم من قال لكونه مدعيا العلم  
به ومن ادعى علما بفعل غيره فانه يحلف على البتات لا على نفي العلم كالمودع اذا ادعى قبض المودع  
لها حلف على قبضه وهو فعل غيره والوكيل اذا ادعى قبض الموكل عن ماباعه حلف الوكيل على  
قبض الموكل ومنهم من قال ليس حاصله فعل الغير بل فعل نفسه وهو تسليمه سليما وهو قول  
السرخسي والاول اوجه فان معنى تسليمه سليما ليس المراد منه السلامة في حال التسليم بل بمعنى سلمته  
والحال انه لم يسرق عندي فيرجع الى الخلف على فعل الغير كذا في فتح القدير وأورد الامام ظهير  
الدين على الاول فقال الا ان هذا لا يقوى بمسئلتي احدهما باع رجلا من آخر صفقة واحدة  
ثم مات أحدهما وورثه البائع الا ثم ادعى المشتري عيبا فانه يحلف في حصته بالجزم وفي نصيب  
مورثه بالعلم عند محمد وان كان يدعى العلم بانتفائه والثانية باع المتفاوضان عبدا وخاب أحدهما  
فادعى المشتري عيبا يحلف المحاضر على الجزم في نصيب نفسه وعلى العلم في نصيب الغائب وان ادعى  
ان له علما بذلك كذا في المعراج وفي فتح القدير والوجه عندي أن يستشكل مانحن فيه على هاتين  
المسئلتين لا عكسه لان تحليفه في نصفه على البتات وفي نصف الاخر على العلم وهو واحد هو المشكل  
والمسئلتان مشكلتان لاستواء علم وجهه بالنسبة الى النصفين الا ان يكون معنى المسئلة أن يكون  
العبد عند كل من الشريكين مدة فيحلف على البتات في مدته ما ابق عندي وعلى نفي العلم في مدة  
شريكه فلو لم تكن اقامته الا عند الشريك لا يحلف الا على البتات ويكتفى به الا ان هذا غير معلوم  
فيحلف كما ذكرنا واولو لم تكن اقامته الا عند غير الخالف لكون العقد اقتضى وصف السلامة  
اهـ أقول ما ذكره من الوجه اول ليس بالوجه لان الكلام السابق في قوة قولهم كل من ادعى علما  
بفعل غيره ولم يمتد اليه فانه يحلف على البتات فير دعى هذه القاعدة على طريق النقض مسئلتان  
ادعى علما بفعل غيره والتحليف في العلم والدليل على انها قاعدة اعتبارها في مسائل أخرى منها  
ما في الخلاصة لو قال ان لم يدخل فلان الدار اليوم فكذا ثم ادعى دخوله حلف على البتات بالله انه  
دخلها ومنها ان الوكيل اذا باع وادعى المشتري عيبا فان الوكيل يحلف على نفي العلم والوصي لو باع  
وادعى المشتري عيبا يحلف على البتات لانه في الاول لا يدعى علما لكونه ليس في يده وهو في يد الوصي  
فيعلم عيبه كما في القنية ثم اعلم ان مذهب أبي يوسف التحليف على البتات في المسئلتين وهما من  
مسائل الجامع الكبير كما في المحيط من باب الخصومة في الرد بالعيب وفي فتح القدير وقد ظهر بما  
ذكرنا كيفية ترتيب الخصومة في عيب الاباق ونحوه وهو كل عيب لا يعرف الا بالتجربة والاختبار  
كالسرقة والبول في الفراش والمجنون والزنا وبقي اصناف أخرى ذكرها قاضيان وهي مع ما ذكرنا

(قوله والاسلم والاخلص  
عبارة الجامع وما يليها)  
أما ما يليها فسلم وأما عبارة  
الجامع فلا فتدير (قوله  
بخاصة) قال الرمي  
بغنى الواحد انما يكفي  
لتوجه الخصومة وأما  
الرد فلا بد من عدلين كما  
سيا في قريبا

(قوله الثالث أن يكون عيبا لا يطلع عليه إلا النساء الخ) أقول في الخلاصة وإن كان العيب يتوصل اليه بقول النساء أن أخبرت امرأة واحدة من أهل الشهادة بوجود العيب أن كان قبل القبض ليس للمشتري حق الفسخ بقولها لكن يقبل قولها لايجاب الميمن على البائع فيحلف كما ذكرنا وإن كان بعد القبض وأخبرت امرأة عدلة بوجود العيب صحت الخصومة ويحلف البائع على البتات لتدبايع وسلم وما بها هذا العيب اه ونحوه في المنع والز يلغى وجامع الفصولين بقي فلو علم بهذا العيب بالوطء هل له الرد أم لا وانظر ما قدمناه عند قول المصنف ٦٦ ومن اشترى ثوبا فقطعه الخ هذا وقد يقال ان ما ذكرهنا يخالف ما في المتن من كتاب

الشهادة من قولهم في نصاب الشهادة ان نصابها فيما لا يطلع عليه إلا النساء امرأة واحدة إلا ان يجاب بان المراد ان المرأة تكفي لا لاجل اثبات العيب والرد به بل لاجل توجه الخصومة على البائع أو يحمل على ما قبل القبض كما يفهمه ما في الحاشية حيث قال وفيما لا ينظره الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلف فيه الروايات وآخر ما روى عن محمد ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث يرد بشهادة النساء وهو قول أبي يوسف الاخير والمجمل ثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا يرد بشهادتهن اه وكأنه احتراز بقوله لا يحدث عن نحو المجمل وبه علم ان ما مر عن الخلاصة وغيرها من عدم الفسخ

تنمى أربعة أنواع الاول أن يكون ظاهرا لا يحدث مثله أصلا من وقت البيع الى وقت الخصومة كالاصبع الزائدة والعلى والناقصة والسن الشاغية أى الزائدة والقاضى يقضى فيها بالرد اذا طلب المشتري من غير تحليف للتيقن به في يد البائع أو المشتري إلا أن يدعى البائع رضاه به أو العلم به عند الشراء والابراهمة فان ادعاه سأل المشتري فان اعترف امتنع الرد وان أنكر أقام البينة عليه فان عجز يستخلف ما علم به وقت المبيع أو ما رضى به ونحوه فان حلف رده وان نكل امتنع الرد الثاني ان يدعى عيبا باطنا لا يعرفه إلا الأطباء كوجع الكبد والطحال فان اعترف به عندهما رده وكذا اذا أنكره فأقام المشتري البينة أو حلف البائع فنكل الا ان ادعى الرضا فيعمل ما ذكرنا وان أنكره عند المشتري برية طبييين مسلمين عدلين والواحد يكفي والاثنان احوط فاذا قال به ذلك بخاصه في انه كان عنده الثالث ان يكون عيبا لا يطلع عليه إلا النساء كدعوى الرق والقرن والعقل والثياب وقد اشترى بشرط البكارة فعلى هذا الا انه اذا أنكر قيامه للحال أريت النساء والمرأة العادلة كافية فاذا قالت نيبا أو قرناء ردت عليه بقولها عندهما كما تقدم أو اذا انضم اليه نكوله عند تحليفه غير ان القرن ونحوه ان كان مما لا يحدث مثله ترد عند قول المرأتين هي قرناء بالخصومة في ان ذلك عند البائع للتيقن بذلك كما في الاصبع الزائدة إلا أن يدعى رضاه على ما ذكرنا وفي شرح قاضيان العيب اذا كان مشاهدا وهو مما لا يحدث يؤمر بالرد وان كان مما يحدث واختلف في حدوده فالبينة للمشتري لانه ثبت الخيار والقول للبائع لانه ينكر الخيار وهذا يعرف مما قدمناه ولو اشترى جارية وادعى انها خنت يحلف البائع لانه لا ينظر اليه الرجال ولا النساء الى هنا ما في فتح القدير تبعنا ما في المعراج وفيه ولو أراد المشتري الرد ولم يدع البائع عليه شيئا سقط علم يحلف المشتري لان التحليف لقطع الخصومة وفيه انشاؤها وعند أبي يوسف يحلف صيانة لقضائه عن النقص لو ظهر ذلك في ثاني الحال بالله ما علم بالعيب حين اشتراه ولا رضى به ولا عرضه على البيع وأكثر القضاة يحلفون بالله ما سقط حلف في الرد بالعيب من الوجه الذي يدعيه نكالا ودلالة وهو الصحيح وأحب الى أن يستحلفه وان لم يدع ولو ادعى سقوط حق الرد يحلف اتفاقا اه وقد مننا ان خيار العيب على التراخي ولو خاص ثم ترك ثم عاد وخاصم فله الرد كما في المعراج أيضا وذكر في الخلاصة والبراز به ان القاضي لا يستحلف الخصم بدون طلب المدعى الا في مسائل منها خيار العيب وقد ذكرناه الثانية النفقة في مال الغائب لا يقضى بها حتى يستحلف المرأة الثالثة الشفعة لا يقضى بها حتى يستحلف الشفيع وكتبنا ما في

قبل القبض قول أبي يوسف الاول والعمل على المتأخر وعلى هذا أقول المؤلف ردت عليه بقولها محمول أيضا الفوائد على ما قبل القبض بدليل ما في شرح الجامع الصغير لقاضيان حيث قال ان كان بعد القبض لا يرد بشهادة النساء بالاتفاق لكن يحلف البائع فان حلف لا يرد وان نكل ترد عليه بنكوله وان كان قبل القبض ذكر الخصاف ان على قول أبي يوسف ترد من غير عيب البائع وقال محمد لا ترد حتى يحلف البائع وعن محمد في النواذر شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال حجة للرد وان كان بعد القبض اه وفي مجموعة صمى اقتدى عن نقد الفتاوى ما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأة واحدة به يثبت العيب في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر الرواية اه ومثله في الحاشية



(قوله وليكن في أدب القاضي ما يخالفه) قال في البرازية وفي أدب القاضي الذي يرجع فيه إلى الأطباء لا يثبت في حق توجبه الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطاع عليه الرجال حيث يثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لا في حق الرد (قوله لان القول للقباض فيما قبضه مطلقا الخ) البائع والمشتري اذا اختلفا في جنس الثمن انه دراهم أو دنانير أو في قدره انه ألف أو ألفان أو في صفته انه صحاح أو حياض أو زبوف مكسرة والسلعة قائمة بعينها فانهما يتحالفان ان اختلفا قبل قبض المشتري فالتحالف على وفاق القياس وان بعد القبض فالتحالف على خلاف القياس فالقياس أن لا يحلف البائع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف فاما على قول محمد فالتحالف بعد القبض على وفاق القياس وبه أخذ بشر بن غياث والكرخي واذا وقع الاختلاف في المبيع فالتحالف قبل نقد الثمن على وفاق القياس عند أبي حنيفة وأبي يوسف كذا في الظهيرية ثم ذكر كيفية التحالف ثم قال وان اختلفا في وصف من أوصاف المبيع فقال المشتري اشترى بتمنك هذا العبد ٦٧ على انه كاتب أو على انه خباز وقال

البائع لم اشترط شيئا فالقول قول البائع ولا يتحالفان اه وسند كرهنا أيضا ما اذا اختلفا في طوله وعرضه فتأمل ذلك مع ما ذكره هنا (قوله بخيار عيب الخ) قال الرملي

والقول في قدر المقبوض للقباض

قال في جامع الفصولين أقول الأصل ان القول في التعيين للملك حتى لو أراد رده بعيب فقال ليس المبيع هذا يصدق البائع مع عينه فعلى هذا ينبغي أن يكون القول للبائع في مسألة خيار الشرط أيضا والأصل

الفوائد الفقهية مفصلة ثم اعلم ان القاضي انما يحتاج إلى قول الأطباء عند عدم علمه بالعيب أما اذا كان من ذوي المعرفة نظر بنفسه كافي البرازية ونظر أمين القاضي كهو وكافي البدائع واشترط العدلين منهم انما هو للرد وان أخبر واحد عدل توجهت الخصومة فيحلف البائع كما فيها أيضا وليكن في أدب القاضي ما يخالفه وفيه الواخير امرأة بأنها حامل وامرأتان بالعدم صحت الخصومة ولا يقبل قول النافعة فان قال البائع ليست لها بصيرة اختار القاضي ذات بصيرة اه وقد منان للبائع أن يمتنع من القبول مع علمه بالعيب حتى يقضى عليه ليتعدى إلى بائعه وقد صرح به في البرازية أيضا وفي تهذيب القلانسي ولو أقام البائع بينة انه حدث عند المشتري وأقام المشتري البينة انه كان معيبا في يد البائع تقبل بينة المشتري اه (قوله والقول في قدر المقبوض للقباض) لانه هو المتكسر لما يدعيه المدعي أطلقه فشمّل ما اذا كان أمينا أو ضميما كالغاصب وان كان المقام مخصصا لما يتعلق بالعيب فلو اشترى جارية وتسلها ثم وجد بها عيبا فقال البائع نعتكها وأخرى معها وقال المشتري وحدها فالقول للمشتري ولو حذف المصنف قوله في مقدار المقبوض لكان أولى لان القول للقباض فيما قبضه مطاقا مقدار أوصفة أو تعيينا فلو جاء ليرد المبيع بخيار شرط أو رؤية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه بخلاف ما اذا جاء ليرده بخيار عيب فان القول للبائع كافي العمادية وفرق بينهما في فتح القدير واذا اختلفا في تعيين الرزق فالقول للمشتري كافي الظهيرية واذا اشترى عبيدين أحدهما بألف حالة والاخر بألف إلى سنة صفقة أو صفقتين فوجد أحدهما معيبا فردّه ثم اختلفا فقال البائع رددت ما ثمنه أجل وقال المشتري ما كان ثمنه طاحلا فالقول للبائع سواء هلك ما في يد المشتري أولا ولا يتحالف ولو كان الثمنان مختلفين فرد أحدهما معيبا فدعى البائع ان ثمن المردود كذا وعكس المشتري فالقول للمشتري كذا في الظهيرية ومن مسائل الجامع الكبير لو اشترى عبدا بألف وقبضه ووهب البائع له عبدا آخر وسلمه فمات أحد العبدین ثم أراد المشتري رد الباقي بعيب

الاخر ان القول للقباض في قدر المقبوض وتعيينه وصفته فعلى هذا ينبغي أن يكون القول للمشتري في مسألة خيار العيب كافي خيار الشرط والحاصل ان خيار الشرط وخيار العيب ينبغي أن يتحد في هذا الحكم اه قال الشارح المؤلف في حواشيه على جامع الفصولين أقول ان الأصل ان القول للقباض كذا كرهه الا في التعيين فان القول للمالك ملكا كانا في العيب يثبت المالك التام لان خيار العيب لا يمنع المالك ولا تمامه وانما يمنع لزومه وأما خيار الشرط فلانه مانع يمنع تمام الحكم فكان على الأصل من ان القول للقباض وقد استنبه ذلك على المؤلف فخطب ولم يفرق فليستأمل وقد فرق في فتح القدير في آخر خيار الرؤية بفرق حسن وهو ان المشتري في خيار الشرط والرؤية ينفع بخ العقد بفسخه بلا توقف على رضا الاخر بل على علمه على الخلاف واذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك اختلفا في المقبوض فالقول فيه قول القباض بخلاف الفسخ بالعيب لا ينفرد المشتري بفسخه وليكنه يدعي ثبوت حق الفسخ في الذي أحضره والبائع ينكره اه

(قوله واذا اختلفا في طول المبيع ٦٨ وعرضه فالقول للبائع) الذي في النهر القول للمشتري والذي رأيت في الظهيرية وكذا في

منتخب الظهيرية يوافق ما ذكره المؤلف ونصه ابن سماعة عن محمد بن جابر باع من آخر ثوبا مرويا فقبضه أولم يقبضه حتى اختلفا فقال البائع بعته على انه ست في تسع وقال المشتري اشتريته على انه سبع في ثمان فالقول قول البائع مع يمينه اه وقال في التارخانية وفي نوادر هشام اذا اشترى من

ولو اشترى عشرين صفقة فقبض أحدهما ووجد باحدهما عيبا أخذهما أو ردهما ولو قبضهما ثم وجد باحدهما عيبا رد المغيب وحده

آخر ثوبا وقال المشتري اشتريت منك بمائة على انه ثمان أذرع في ثمان وهو سبع في سبع وقال البائع بعته بمائة ولم أسم الذراع فالقول قول البائع في قول أبي يوسف ومحمد اه ومثله في الذخيرة (قوله وذكر لقبولها فائدة أخرى الخ) قال في النهر وأقول قد علمت فيما مر أنه في الصرف لورد عليه الدينار بغير قضاء كان له أن يرده

فادعى البائع ان المبيع هو الهالك والباقي هو الهبة وعكس المشتري ولا يمينه فالقول للبائع ولو لم يجد عيبا وانما أراد الوهاب الرجوع وقال المحي هو الموهوب وانكر المشتري فالقول للبائع فاذا رجع فيه رجع المشتري بالثمن المدفوع واذا رجع رجع البائع بقيمة العيب الميت بعد التحالف واذا اختلفا في طول المبيع وعرضه فالقول للبائع وتماه في الظهيرية من فصل الاختلافات من المبيع وفي تلخيص الجامع من باب الاختلاف في المراجعة اشترى ثوبا قيمته عشرة بعشرة ودفع اليه آخر ثوبا اشتراه بعشرة وقيمته عشرون ليبيع له مع ثوبه فقال رجل هما قانما بعشرين فابعتك بربع عشرة فاشتراهما ثم وجد بثوب الآخر عيبا فقال شريته صا صفقة وانقسم الربح على القيمة أثلاثا وارده بثلاثي الثمن فقال البائع ثمن كل ثوب عشرة فانقسم الربح على الثمنين فرد نصفه فالقول للمشتري مع اليمين بجده من زيد حادث بخلاف ما لم يدع عيبا فقد الجحدوى الى أن قال ولا تحالف وان برهنا فاليمين للمشتري لا ثبته زيادة حقيقة مقصودة وتماه فيه قيد بكونه مقبوضا لان المشتري بالخيار اذا أراد الاجازة في سلعة في يد البائع فقال البائع ما بعته لكها قالوا القول للبائع كما لو ادعى بيع عین وأنكر وان كان الخيار للبائع فارد الزام البيع في معين وأنكره المشتري فالقول للمشتري كذا في الظهيرية من خيار التعيين وشمل ما اذا ادعى المشتري بـد قبض المبيع انه وجدته ناقصة فالقول له لانه القابض قال في الخلاصة من كتاب الصلح رجل باع من آخر ابريسما ووزنه عليه وقت البيع وحمله المشتري ثم رجع اليه بـد مدته وقال وجدته ناقصة فان كان النقص يكون بين الوزنين فلا شيء له وان كان أكثر ينظر ان لم يسبق من المشتري اقرار بقبض كذا منا فله أن يمنع من الثمن بازاء النقصان ولو نقصه رجع بذلك القدر وان أقر بقبضه ليس عليه شيء اه فان قلت هل تقبل يمينه القابض على ما ادعاه مع قبول قوله قلت نعم تقبل لاسقاط اليمين عنه كما مدع اذا ادعى الرد أو لهلاك وأقام يمينه تقبل مع ان القول قوله واليمينه لاسقاط اليمين مقبولة كذا في الذخيرة من باب الصرف وذكر لقبولها فائدة أخرى هي ان الوكيل بالصرف لورد عليه الدينار بعيب فاقرب به وقبضه كان عليه لا على الموكل فلما قام مشتريه يمينه على انه هو الذي قبضه من الوكيل قبلت لاسقاط اليمين عنه ولرجوعه الى الموكل فليحفظ (قوله ولو اشترى عشرين صفقة فقبض أحدهما ووجد باحدهما عيبا أخذهما أو ردهما) لان الصفقة تتم بقبضهما فيكون تغري بقا قبل التمام وهذا لان القبض له شبهة بالعقد فالتفريق فيه كالتفريق في العقد أطلقه فشمل ما اذا كان المغيب المقبوض أو غيره وبروى عن أبي يوسف انه اذا وجد بالمقبوض عيبا يرد خاصة كانه جعل غير المغيب تبعاله والاصح انه ياخذهما أو يردهما لان تمام الصفقة تتعلق بقبض المبيع وهو اسم للكل فصارت كبيع المبيع لما يتعلق زواله باستيفاء الثمن لا يزول دون قبض جميعه والعيبان مثال والمراد عيبان أو ثوبان أو نحوهما (قوله ولو قبضهما ثم وجد باحدهما عيبا رد المغيب وحده) لكونه تغري بقا بعد التمام لان بالقبض تتم الصفقة في خيار العيب وسياتي ان مسئلة زوجي الخف ومصرعي الباب مستثناة من كلامه هنا وعلى هذا اذا اشترى ثوبين فوجد باحدهما عيبا بعد القبض فان كان ألف أحدهما الآخر بحيث لا يعمل بدونه لا يملك رد المغيب وحده وقيد بخيار العيب لانه ليس له رد أحدهما بخيار شرط أو رؤية قبل القبض أو بـد مدته لان الصفقة فيما لا يتم الا بالقبض قيد بتراخي ظهور

(قوله فلو كانا معيين) الذي في المتخ أو كانا معيين (قوله أطلقه فشمع ما اذا كان قبل القبض ٢٩ أو بعده) قال الرمي أقول قال في

النهر هـ د امقيد بقيد ين  
الاول أن يكون من نوع  
واحد الثاني أن يكون  
بعد القبض قيد به في  
الهداية وعليه فمفترق  
الحال بين المثليات  
والقيمات لأنه لو كان قبله  
برد الكل أو يأخذ  
الكل لا فرق بين كونه  
مثليا أو قيميا اه والفرق  
فيهما في الحكم بعد القبض  
ففي القيمي يرد المبيع  
وحده وفي المثلي يرد كله  
أو يأخذه وقد دم في شرح  
قوله وان أعتقه على مال  
الخ انه لو كان طعاما فكل  
بعضه يرد ما بقي ويرجع

ولو وجد ببعض الكمي  
أو الوز في عياره كله أو  
أخذه ولو استحق بعضه لم  
يجز في رد ما بقي ولو ثوبا خير  
بنقصان ما اكل وعليه  
الفتوى وعلى هذا التام  
يذكره للاختلاف فيه  
تأمل (قوله وحاصله انه  
ان استحق بعضه الخ) قال  
في العناية وتنبه لكلام  
المصنف تجد حكم العيب  
والاستحقاق سمين قبل  
القبض في جميع الصور  
أعني فيما يكال أو يوزن  
أو غيرهما أما العيب  
فظاهر وأما الاستحقاق  
فلقوله أما اذا كان ذلك  
قبل القبض له أن يرد

العيب عن القبض لأنه لو وجد باحدهما عيبا قبل القبض فان قبض المبيع منه ما زماه أما المبيع  
فلوجود الرضا به وأما الآخر فلأنه لا عيب به ولو قبض السليم منهما فلو كانا معيين فقبض أحدهما  
له ردهما جميعا لأنه لا يمكنه الزام البيع في المقبوض دون الآخر لما فيه من تقريق الصفقة على  
البائع ولا يمكن إسقاط حقه في غير المقبوض لأنه لم يرض به ولو أعتق السليم أو باعه بعد قبضه لزمه  
الآخر كيلا تتفرق الصفقة على البائع لأن الصفقة لا تتم إلا بقبض المبيع كذا في المحيط وشمل إطلاقه  
ما اذا اشترى خاتم فضة فيه فص وقطع الفص لا يضر بواحد منهما فوجد باحدهما عيبا بعد القبض  
فله أن يقطع الفص ويرد المبيع منهما ولو وجد باحدهما عيبا قبل القبض ردهما وكذا السيف  
الحلي والمنطقة المحلاة ولو اشترى نخلا فيه تمر فجز التمر ثم وجد باحدهما عيبا لا يرد أحدهما بل يردهما  
لأنهما ما بمنزلة شيء واحد لأن التمر بعض النخل لأنه خرج منه بخلاف الفص لأنه ليس من الفضة  
كذا في المحيط (قوله ولو وجد ببعض الكمي أو الوز في عياره كله أو أخذه) لكونه كالشيء الواحد  
أطلقه فشمع ما اذا كان قبل القبض أو بعده وما وقع في الهداية من أن المراد بعد القبض فانما  
هو ليقع الفرق بين القيميات والمثليات وشمل ما اذا كان في وعاء واحد أو وعاءين وقيل انه مخصوص  
بما اذا كان في وعاء واحد أما اذا كان في وعاءين فهو بمنزلة العبدین حتى يرد الوعاء الذي وجد فيه  
العيب دون الآخر ولم يذكر المصنف حكم ما اذا كان المبيع متعدد لا يمكن الانتفاع باحدهما إلا  
بالآخر اذا وجد باحدهما عيبا قالوا انه بمنزلة المكمل والموزون فيخير ان شاء أخذهما أو ردهما  
قبل القبض وبعده لانهما كشيء واحد كزوجه وخف ومصر اعي باب وزوجه ثورا لاف أحدهما  
الآخر فلو وجد أحدهما أضيح فان كان خارجا عما عليه خفاف الناس في العادة يردوا الا لا وان  
كان لا يسع رجلاه فان كان اشتراهما للباس ردوا الا فلا كفا في المحيط ثم اعلم ان ما لا ينتفع باحدهما  
الا بالآخر له أحكام منها حكم العيب ومنها لو قبض أحدهما بغير إذن البائع وهلك الآخر عند  
البائع بخير المشتري فيما قبض بحصته واذن البائع في قبض أحدهما اذن في قبضهما ومنها لو أعار  
أحدهما وأمر المستعير بقبضه لا يكون اذنا بقبض الآخر ومنها لو استحق أحدهما بعد القبض رد  
المشتري الآخر ان شاء ومنها لو عيب المشتري المأخوذ ثم هلك الآخر في يد البائع ولم يمنعه إياه هلك  
على المشتري وان منع البائع هلك على البائع ومنها لو أحدث البائع باحدهما عيبا بامر المشتري صار  
قابض الهمما ومنها لو رأى المشتري أحدهما فرضيه لم يكن رضا بالآخر ومنها لو تعيب أحدهما لم يرد  
الآخر بعيب وخيار رؤية ويرجع بالنقصان ومنها لو استهلك رجل أحدهما يدفع اليه الآخر  
ويضمنه قيمتهما ان شاء والمسائل كلها من المحيط والمحاصل ان حكم أحدهما حكم الآخر الا في مسائل  
الاذن بقبض أحدهما في العارية لا يكون اذنا بقبض الآخر ورؤية أحدهما لا تكون رؤية للآخر  
(قوله ولو استحق بعضه لم يجز في رد ما بقي ولو ثوبا خير) لان المثلي لا يضره التبعض والاستحقاق  
لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها برضا العاقل لا برضا المالك أطلقه وهو مقيد بما اذا كان بعد القبض  
أما قبله فله أن يرد ما بقي لتفريق الصفقة قبل التمام وأراد بالثوب القيمي لان التشقيص فيه عيب  
وقد كان وقت البيع حيث ظهر الاستحقاق بخلاف المكمل والموزون فشمع العبد والدار كفا في  
النهاية وينبغي أن تكون الأرض كالدار وحاصله ان المبيع ان استحق بعضه فان كان قبل القبض

الباقى لتفرق الصفقة قبل التمام وتجد حكمهما بعد القبض كذلك الا في المكمل والموزون لانه ذكر في العبدین ولهذا لو استحق  
أحدهما ليس له أن يرد الآخر وقال في المكمل والموزون رده كله أو أخذه ومراده بعد القبض ثم قال ولو استحق البعض لا خيار

له في رد ما بقي (قوله شري دارامع بنائه فاستحق البناء الخ) قال الرمي أقول وفي جامع الفصولين لو اشترى بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويخير ٧٠ المشتري في الباقي كما مر سواء أورد الاستحقاق عيبا في الباقي أو لالتفرق الصفة قبل

التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غيره ويخير كما مر ما مر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو أورد الاستحقاق عيبا فيما بقي يخير المشتري كما مر ولو لم يورث عيبا فيه كثنوين أو قنين استحق أحدهما أو كلي أو وزني استحق بعضه ولا يضر تبعيضه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خياره رازا

واللبس والركوب والمدواة رضا بالعيب لا الركوب للسقي أو لرد أو لشراء العلف

لشرح الطحاوي (قوله أطلقه وهو كذلك في الرد الخ) قال في الشرح بلالية جعل الركوب للرد غير مانع مطلقا للسقي وشراء العلف غير مانع مع الضرورة ضعيفا ما قال الزيلعي لا يكون الركوب ليسقي الماء أو ليردها على البائع أو ليشتري لها العلف رضا بالعيب وهذا استحسان لأنه محتاج إليه وقد لا تنقاد

خبري الكل وإن كان بعده خير في القيمي لافي المثلي فإن قبض أحدهما دون الآخر فحكمه حكم ما إذا لم يقبضهما كافي المحيط وفي جامع الفصولين لو اشترى قنينين فأرد أحدهما بعيب لا يشترط حضرة القن الآخر سواء رد بقضاء أو رضا ويصح الرد ولو لم يكن المبيع حاضرا أيضا وكذا لو استحق أحدهما لا يشترط حضرة الآخر سواء رد بقضاء أو رضا اهـ وذكري فصل الاستحقاق شري فبني فاستحق نصفه ورد المشتري ما بقي على البائع فله أن يرجع على بائعه بثمنه ونصف قيمة البناء لأنه مغرور في النصف ولو استحق نصفه المعين فلو كان البناء في ذلك النصف خاصة رجع بقيمة البناء أيضا ولو كان البناء في النصف الذي لم يستحق فله أن يرد البناء ولا يرجع بشيء من قيمة البناء شري دارا فاستحق عرصتها ونقض البناء فقال المشتري أنا بئيتها فأرجع على بائعي وقال بائعه بعثتها مبنية فالقول للبائع شري نصفه منعا عا فاستحق نصفه قبل القسمة والمبيع نصفه الباقي ولو استحق بعد القسمة والمبيع نصفه الباقي وهو الربع اهـ ثم قال شري دارامع بنائه فاستحق البناء قبل قبضه قالوا يخير المشتري أن شاء أخذ الأرض بمحضته من الثمن وإن شاء ترك ولو استحق بعد قبضه يأخذ الأرض بمحضته ولا خيار له والشجر كالبناء ولو احترق أو قلعها ظالم قبل القبض أخذها بجميع الثمن أو ترك ولا يأخذ بالحصة بخلاف الاستحقاق اهـ (قوله واللبس والركوب والمدواة رضا بالعيب) لأنه دليل الاستبقاء في ملكه أطلق الركوب وهو مقيد بما أذا ركبتها في حاجته ملما سيصرح به وكذا المدواة إنما تكون رضا بعيب داواه أما إذا دأوى المبيع من عيب قد برئ منه البائع وبه عيب آخر فإنه لا يتمتع رده كافي ولو ألجته وفي خزائنه الفقه اختلاف قال البائع ركبتها لمحتجك وقال المشتري لاردها عليك فالقول للمشتري وقيد بخيار العيب لأن هذه الأشياء لا تسقط خيارا بشرط لأن الخيار هناك للاختبار وأنه بالاستعمال فلا يكون مسقطا وقيد بهذه الأشياء لأن الاستخدام بعد العلم بالعيب لا يكون رضا استحسانا لأن الناس يتوسعون فيم وهو للاختبار هكذا أطلقه في المبوط ونقل عن السرخسي في البرازية أن الصحيح أن الاستخدام رضا بالعيب في المرة الثانية إلا إذا كان في نوع آخر وفي الصغرى الاستخدام مرة واحدة لا يكون رضا إلا إذا كان على كره من العبد اهـ (قوله لا الركوب للسقي أو لرد أو لشراء العلف) أي لا يكون الركوب له هذه الأشياء رضا بالعيب أطلقه وهو كذلك في الرد وأما في السقي وشراء العلف فلا بد أن يكون لا بدله منه لصعوبتها أو لجزئه أو ليكون العلف في عدل واحد أما إذا كان له بد منه فهو رضا كما في الهداية وفي جامع الفصولين ادعى عيبا في جدار فركبته ليرده فجهر عن البيعة فركبته جائيا فله الرد اهـ وفي البرازية لو ركب لينظر إلى سيرها أو لبس لينظر إلى قدما فهو رضا وفي فتح القدير وجد بها عيبا في السفر فحملها فهو عذر وأشار المؤلف رحمه الله تعالى باللبس وأخويه لغير حاجة إلى أن كل تصرف يدل على الرضا بالعيب بعد العلم به يمنع الرد والأرض فمن ذلك البيع والعرض عليه وكتبتنا في الفوائد الأفي الدرهم إذا وجد بها البائع زبوا فعرضها على البيع فإنه لا يمنع الرد على المشتري لأن ردها لكونها خلاف حقه لأن حقه في الجياد فلم تدخل الزبوف في ملكه بخلاف المبيع العين فإنه ملكه

ولا تنساق فلا يكون دليل الرضا إلا إذا ركبتها في حاجة نفسه وقيل نأويله إذا لم يكن له بد من الركوب إن كان فالعرض العلف في عدل واحد ولا تنساق ولا تنقاد وقيل الركوب للرد لا يكون رضا كيفما كان لأنه سبب للرد ولغيره يكون رضا إلا عن ضرورة اهـ وفي المواهب الركوب للرد والسقي أو لشراء العلف لا يكون رضا مطلقا في الأنظر اهـ

ولو قطع المقبوض بسبب  
عند البائع رده واسترد  
الثمن

(قوله وليس منه جز  
صوف الغنم) ظاهره انه  
عطف على قوله وليس  
منه اكل ثمر الشجر الخ  
أي مما يمنع الرد فيفيد ان  
جز الصوف ان نقصه ليس  
مما يمنع الرد ايضا مع انه  
مما يمنع الرد بدليل قوله  
فان لم ينقصه فله الرد تأمل  
(قوله فلا رد ولا رجوع)  
هذا مخالف لما قدمه في  
شرح قوله ومن اشترى  
ثوبا فقصه الخ عن  
الظهيرية من ان له ان  
يرجع بالنقصان (قوله  
وكذا وقبلها بشهوة) قال  
في البرازية قال القمري  
قول السرخسي رحمه الله  
تعالى التقبيل بشهوة يمنع  
الرد محمول على ما بعد العلم  
بالعيب اه وفيما قبل  
هذا وطء الثيب يمنع  
الرد بالعيب والرجوع  
بالنقصان وكذا التقبيل  
والمس بشهوة لانه دليل  
الرضا وسواء كان قبل  
العلم بالعيب أو بعده  
(قوله ومثله الحمل  
ممنوع) أي على قول  
أبي حنيفة رحمه الله بل  
يرجع على قوله بكل

فالعرض رضا بعينه ولا فرق بين ان يكون البائع في المسئلة قال له اعرضها على البيع فان لم تشتري  
منك ردوها على أولئك فبأنها لا تبيع لانه لو اشترى ثوبا فقصه على الخياط لينظره أي كفيه أم لا لم يبطل  
حقه في رده بعيب وكذا لو عرضها على القومين لتقوم كافي جامع الفصولين وفي البرازية لوقال له  
البائع بعد الاطلاع أبيعها قال نعم لزم ولا يمكن من الرد قال الشيخ الامام وينبغي أن يقول بدل قوله  
نعم لا لان نعم عرض على البيع ولا تقر بمسكنته وفيها الاستقالة بعد الاطلاع لا تمنع الرد بخلاف  
العرض ومن ذلك الاجارة والعرض عليها والمطالبة بالغلة والرهن والكتابة وهذا اذا كان بعد العلم  
بالعيب فان أجره ثم علم به فله نقضه للعذر وبرده بخلاف الرهن لانه لا يرده الا بعد الفك كذا في  
جامع الفصولين ومنه ارسال ولد البقرة عليها البر تضع منها أو حلبه لبن الشاة أو شرب اللبن وهل يرجع  
بالنقصان قولان وليس منه اكل ثمر الشجر وغلة القن والدار وارضاع الامة ولد المشتري وان تلف  
كسب المبيع بعد علمه وضرب العبد ان لم يؤثر الضرب فيه فان أثر فلا رد ولا رجوع وليس منه جز  
صوف الغنم ان نقصه فان لم ينقصه فله الرد وكذا قطف الثمار ان لم ينقص واستشكه في جامع  
الفصولين بانه ينبغي أن لا يردها لانه اذا منعه من الرول أرفها خلافا ولكن يظهر  
من هذا ان فيها روايتين ومنه كافي البرازية الوطء بكرة كانت أو ثيابا نقصها أو فلا رد ولا رجوع  
وكذا وقبلها بشهوة أو لمسه السكنى الدار أي ابتداء أو هال الدوام ومنه سقي الأرض وزراعتها وكسح الكرم  
والبيع كلاً أو بعضها بعد الاطلاع مانع من الرد والرجوع وكذا الهبة والاعتاق مطلقا كذا في البرازية  
وفيما دفع باقي الثمن بعد العلم بالعيب رضا وفي الواقعات الهبة رضا وان لم يعلم العين الى الموهوب له  
لانها أقوى من العرض اه وفيما لو عرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف وبرد النصف  
كالبيع وجمع غلات الضيعة رضا وكذا نثر كماله انه تضييع وفي فتح القدير هنا ان خيار العيب  
على التراخي عنه من ان لا يبطل بعد العلم به بالتأخير (قوله ولو قطع المقبوض بسبب عند البائع رده  
واسترد الثمن) يعني لو اشترى عبد افسد سرق عند البائع ولم يعلم به وقت الشراء ولا وقت القبض  
فقطعت يده عند المشتري له أن يرده وياخذ ما دفعه عند الامام وقالا يرجع بمابين قيمته سارقا الى  
غير سارق وعلى هذا الخلاف اذا قتل بسبب كان عند البائع والمحصل انه بمنزلة الاستحقاق عنده  
وبمنزلة العيب عندهما له ما ان الموجود في يد البائع سبب القطع والقتل وانه لا ينافي المالية  
فنفذ العقد فيه لانه متعيب فيرجع بنقصانه عند تعذر رده وصار كما اذا اشترى حاملا فأتت في  
يده بالولادة فانه يرجع بفضل ما بين قيمتها حاملا الى غير حامل وله ان سبب الوجوب في يد البائع  
والوجوب يفضي الى الوجود فيكون الوجود مضافا الى السبب السابق وصار كما اذا قتل المصوب  
أو قطع بعد الرد بجناية وجدت في يد الغاصب ومسئلة الحمل ممنوعة قيد بكونه بسبب عند البائع  
فقط لانه لو سرق عندهما فقطع بهما فعندهما يرجع بالنقصان كما ذكرنا وعند رده بدون رضا  
البائع للعيب الحادث ويرجع بربع الثمن وان قبله البائع فبشلاثة الارباع لان السيد من  
الآدمي نصفه وقد تلفت بالجنايةتين وفي أحدهما الرجوع فيتنصف فلوقد اولته الايدي ثم قطع  
في يد الاخير رجع الباعة بعضهم على بعض عنده كافي الاستحقاق وعندهما يرجع الاخير على بائعه  
ولا يرجع بائعه على بائعه لانه بمنزلة العيب ولم يقيد المصنف بعدم علم المشتري لسرقته عند  
البائع وقيد به في الجامع الصغير وهو قيد على قوله ما لان العلم بالعيب رضا به ولا يفيد على

ولو برئ من كل عيب به  
صح وان لم يسم الكل  
ولا يرد بعيب

الثلث قاله القاضي أبو  
زيد وغيره الدين فاضحان  
وتمامه في فتح القدير  
(قوله ولكن هذا على  
رواية الاسيحياني الخ)  
جواب عن الاشكال يمنع  
الاجماع قال في فتح القدير  
أجيب بمنع انه اجماع بان  
في الذخيرة اذا باع بشرط  
البراءة من كل عيب وما  
يحدث بعد البيع قبل  
القبض يصح عند أبي  
يوسف خلافاً لمحمد وذكر  
في المبسوط في موضع آخر  
لارواية عن أبي يوسف  
فيما اذا نص على البراءة  
من كل عيب حادث ثم قال  
وقيل ذلك صحيح عنده  
باعتبار انه يقيم السبب  
وهو العقد مقام العيب  
الموجب للرد ولئن سلمنا  
فالفرق ان الحادث يدخل  
تبعاً لتقرير غرضهما  
وكم من شيء لا يثبت  
مقصوداً ويثبت تبعاً له  
ما في الفتح (قوله وفي  
البدائع لو باع على انه  
برئ الخ) قال في التمهيد  
مبنى على قول محمد كما في  
التمهيد وعند أبي يوسف

قوله في الصحيح لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كذا في الهداية ثم اعلم انه لا أثر في الاستحقاق بعلم  
المشتري انه ملك المستحق الا فيما لو كانت جارية فاولدها عامسا بانها ملك الغير فان الولد رقيق لعدم  
الغرور كما في فصله من جامع الفصولين وظاهر كلام المصنف انه ليس بمخير بين امساكه والرجوع  
بنصف الثمن وليس كذلك بل هو مخير فله امساكه واخذ نصف الثمن لانه بمنزلة الاستحقاق لا  
العيب كما ذكره الشارح حتى لو مات بعد القطع حثف أنفه رجع بنصف الثمن عنده كالاستحقاق  
ولو أعتقه المشتري ثم قتل أو قطع يده به فانه لا يرجع عنده بشئ لقوات المسالبة به وعندهما يرجع  
بالنقصان والى هنا طهر ان الاختلاف بين الامام وصاحبيه في ستة مسائل الاولى له رده عنده لا  
عندهما الثانية في كيفية الرجوع فعنده بالكل ان رده وبالنصف ان أمسكه وعندهما بالنقصان  
الثالثة اذا مات بعد القطع حثف أنفه فعنده يرجع بالنصف ولا رجوع عندهما الرابعة لو أعتقه  
فلارجوع عنده خلافاً لهما الخامسة في رجوع الباعثة السادسة العلم به لا يمنع الخيار عنده خلافاً  
لهما وقيد بكونه قطع عند المشتري لانه لو قطع عند البائع ثم باعه فمات عند المشتري به فانه يرجع  
بالنقصان عنده أيضاً وبالقطع لانه لو اشترى مريضاً فمات منه عند المشتري أو بعد اذ في عنده البائع  
فخلد عند المشتري فمات به رجع بالنقصان عنده أيضاً لان المريض والمقطوع عند البائع انما مائتا  
بزيادة الا لآلام وتراذفها عند المشتري وهي لم توجد عند البائع وزنا العبد يوجب الجلد والموت غيره  
فلا يؤخذ البائع بما لم يكن عنده وكذا الزوج أمته البكر ثم باعها وقبضها المشتري ولم يعلم بالنكاح  
ثم وطئها الزوج لا يرجع بنقصان البكارة وان كان زوالها بسبب كان عند البائع لان البكارة  
لا تستحق بالبيع كذا في فتح القدير وكتبنا في شرح المنار من بحث الاداء والقضاء انه لو يبيع عند  
المشتري بدين كان عند البائع فانه يرجع بالثلث فالمسائل الموردة عليه خمس (قوله ولو برئ من كل  
عيب به صح وان لم يسم الكل ولا يرد بعيب) لان الجهالة في الاسقاط لا تفضي الى المنازعة وان  
كان في ضمنه التملك لعدم الحاجة الى التسليم فلا تكون مفسدة ويدخل تحت البراءة الموجود  
والحادث قبل القبض في قول الثاني وذكره مع الامام في المبسوط وشرح الطحاوي وفي الحاشية انه  
ظاهر مذهبهما وقال محمد لا يدخل فيه الحادث وهو قول زفر لان البراءة تتناول الثابت ولا في يوسف  
ان الغرض الزام العقد باسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة من الموجود والحادث وأجمعوا  
انه لو أبرأه من كل عيب به لا يدخل الحادث ولا يرد علينا عدم صحة أبرأت أحدكم كجهالة من له الحق  
كقوله لرجل على كذا ولو قال أبرأتك من كل عيب به وما يحدث لم يصح اجماعاً فاستشكل قول أبي  
يوسف لانه مع التنصيص لا يصح فكيف يحسم ويدخله بلا تنصيص ولكن هذا على رواية  
الاسيحياني وأما على رواية المبسوط فيصح الاشتراط باعتبار انه يقيم السبب وهو العقد مكان العيب  
الموجب للرد وفي البدائع لو باع على انه برئ من كل عيب يحدث بعد البيع فالبيع به هذا الشرط  
فاسد عنده لان البراءة لا يحتمل الاضافة وان كان اسقاطاً ففيه معنى التملك ولهذا لا يقبل الرد فلا  
يحتمل الاضافة نصاً كالتعليق فكان شرطاً فاسداً فافسد البيع اهـ ولو اختلفا في عيب انه حادث  
بعد العقد وكان عنده لا أثر لهذا عند أبي يوسف وعند محمد القول للبائع مع يمنه على العلم بانه  
حادث هذا اذا أطلق أما اذا أبرأه مقيداً بعيب كان عند البائع ثم اختلفا على نحو ما ذكرنا والقول  
للمشتري كذا في البدائع ولو شرطها من عيب واحد كشجرة فحدث عند المشتري عيب أو موت فاطلع  
على آخر فارد الرجوع بالنقصان جعل أبو يوسف الخيار للبائع في التعيين وجعله محمد رجه الله تعالى



للمشتري ومحملة ما اذالم بعينه عند البيع بل أبراه من شجرة به أو عيب ولو أبراه من كل غائلة فهي في السرقة والابق والفجور ولو أبراه من كل داء فهو على ما في الباطن في العادة وما سواه يسمى مرضا وقال أبو يوسف يتناول الكل ولو قبل الثوب بعيوبه يبرأ من التحرق وتدخل الرقع والرفو ولو أبراه من كل سن سوداء تدخل الحمراء والخضراء ومن كل قرح تدخل القروح الدامية كذا في المعراج والاثرا الذي برئ منه ولا يدخل السكى كافي الخانية وفي المحيط أبرأتك من كل عيب بعينه فاذا هو أعور لا يبرأ لانه عدمها لا عيب وكذا لو قال سيده فاذا هي مقطوعة لا يبرأ بخلاف قطع الاصبع وبخلاف ما اذا برئ من كل عيب به كذا في الوقعات ولو قال أنا برئ من كل عيب الا باقه برئ من اباقه ولو قال الا الا باق فله الرد بالابق لانه لم يصف الا باق الى العبد ولا وصفه به فلم يكن اعترافا بوجود الا باق للحال لان هذا الكلام كما يحتمل التبري عن اباق موجود من العبد يحتمل التبري عن اباق سيحدث في المستقبل فلا يكون مقرا بكونه آتيا للحال بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك اه ولو قال أنت برئ من كل حق لي قبلك دخل العيب هو المختار دون الدرك وفي الصغرى المشتري الاول اذا أبرأ باثعه عن العيب بعدما اطلع الثاني عليه صح ولا يردده على باثعه اذا رد عليه وفي الخانية اذا باع جارية وقال أنا برئ من كل عيب بها فهو برئ من كل عيب بها ولو قال أنا برئ من منها لا يبرأ عن شيء من العيوب ولو قال أبرأتك عن كل عيب ولم يقل بها فهذه براءة عن كل عيب اه وفيها باع شيئا على انه برئ من كل عيب لا يكون اقرارا بالعيب ولو شرط البراءة عن عيب واحد أو عيين كان ذلك اقرارا بذلك العيب بانه اذا باع عبدين على انه برئ من كل عيب بهذا العبد بعينه وسلمهما الى المشتري فاستحق أحدهما ووجد المشتري بالآخر عيبا لزمه المبيع بحصته من الثمن فيقسم الثمن على العبدين وهما صحيحان لا عيب بهما فاذا عرفت حصة المستحق رجع المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن ولو باع عبدين بثمن واحد على انه برئ من عيب واحد بهذا ثم استحق أحدهما فوجد بالذي برئ من عيب واحد عيبا فانه يقسم الثمن عليهما على قيمة المستحق صحيحا وعلى قيمة الآخر به عيب واحد فاذا عرفت حصة المستحق رجع المشتري على البائع بذلك اه ما في الخانية ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى الصلح عن العيب كالم يذكر الكفالة به وقد منا طرفا منهما ولا بأس بذكرهما هنا تقيما للفائدة أما الاول فقد منا انه ان كان الدافع البائع والمبيع للمشتري كان جائزا حطام الثمن وان كان المشتري ليأخذه البائع لا وفي فتح القدير لو اصاب لهما على أن يحط كل عشرة ويأخذ الاجنبي بما وراء المخطوط ورضي الاجنبي جاز وجاز حط المشتري دون البائع ولو قصر المشتري الثوب فاذا هو متخرق وقال المشتري لا أدري تخرق عند القصار أو عند البائع فاصطلحا على أن يقبله المشتري ويرد عليه القصار درهمها والبائع درهمها جاز وكذا لو اصاب لهما على أن يقبله البائع ويدفع له القصار درهمها ويترك المشتري درهمها قيل هذا غلط وتأويله ان يضمن القصار أو لا للمشتري ثم يدفع المشتري ذلك للبائع اه وفي الصغرى ادعى عيبا في حازية فان كرها فاصطلحا على مال على ان يبرئ المشتري البائع عن ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن به هذا العيب أو كان بها لكن برئت وصحت كان للبائع أن يرجع على المشتري ويأخذ ما أدى من البدل وفي القنية باع المشتري بعد الصلح عن العيب ثم زال العيب في يد المشتري الثاني ليس للبائع أن يرجع على مشتريه ببطل الصلح ان زال بعلة المشتري الاول والا فلا اه وفيها اشترى جارا ووجد به عيبا قد عايناه الردفصوح بينهما يدينار وأخذه ثم وجد به عيبا آخر قد عايناه الردينار وقيل يرجع بنقصان العيب اه والى هنا ظهران

يصح لان الغرض ايجاد  
البيع على وجه لا يستحق  
فيه سلامة المبيع من  
العيب اه وهو بعد بدل  
ظاهر قوله عندنا متبوعة  
ما في شرح الطحاوي  
(قوله دخل العيب دون  
الدرك) لان العيب حق  
له قبله للحال والدرك لا  
كذا في الذخيرة

خيار العيب يسقط بالعلم به وقت البيع أو وقت القبض والرضا به بعدهما أو اشتراط البراءة من كل عيب أو الصلح على شيء وفي جامع الفصولين لو اشتراه على أن عيبه حادث فظهر أنه قد سيم لا يرد أو لا قرار بان لا عيب به إذا عينه قال في الصغرى إذا قال المشتري ليس به عيب لا يكون إقرارا بانتفاء العيوب حتى لو وجد به عيبا كان له أن يرد ولو عين فقال ليس بآبق كان إقرارا بانتفاء الباقي وكذا لو شهدوا أنه باع بشرط البراءة من كل عيب لا يكون إقرارا من الشهود بالعيب حتى لو اشتراه الشاهد فوجد به عيبا كان له أن يرد وكذا لو شهدوا على أنه باعه على أنه بريء من الباقي ثم اشتراه الشاهد فوجد أنه باق فله الرد ولو على أنه بريء من الباقي فليس للشاهد رد به باقاه اه وفي الولو الجية البائعة إذا تزوجت المشتري على أرض العيب صح وكان إقرارا منها بالعيب وكذا البائع إذا اشتري منه أرض العيب كان إقرارا به بخلاف الصلح عنه لا يكون إقرارا به وأما ضمانه ففي البرازية اشتري عبدا وضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب فردده لا ضمان عليه عند الامام لأنه ضمان العهد وعلی قول الثاني يضمن لأنه ضمان العيوب وإن ضمن المارقة أو الحربة أو الجنون أو العمى فوجده كذلك ضمن الثمن للمشتري وإن مات عنه قبل الرد قضى على البائع بالنقص ورجع به على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يجده من العيوب من الثمن فهو حائز عنه إذا لام فان رده المشتري رجع بكل الثمن على الضامن وإن لم يرد وقضى بالنقص على البائع رجع على الضامن كما يرجع على البائع وعن الثاني قال رجل للمشتري ضمانت لك عماء فكان أعمى فردده لم يرجع على الضامن بشيء ولو قال إن كان أعمى فعلى حصة العمى من الثمن فردده ضمن حصة العمى ولو وجد به عيبا فقال رجل للمشتري ضمانت لك هذا العيب فالضامن باطل اه والله أعلم

(قوله أو لا قرار بان لا عيب به الخ) عطف على قوله بالعلم به وقت البيع  
 ﴿باب البيع الفاسد﴾  
 ﴿باب البيع الفاسد﴾

### ﴿باب البيع الفاسد﴾

آخره لكونه عقدا مخالفا للدين كما في فتح القدير وصرح الولو الجي رحمه الله تعالى من الفصل السابع بأنه معصية يجب رفعها وسيأتي في باب الربا أن كل عقد فاسد فهو ربا والفاسد له معنيان لغوي واصطلاحي فالاول فسد كفسد وعقد وكرم فساد او فسادا ضد صلح فهو فاسد وفسيد من فسد ولم يسمع انفسد والفساد أخذ المال ظلما والجذب والمفسدة ضد المصلحة وفسده تفسيد افسده وتفاسد واقطعوا أرحامهم واستفسد ضد استصلح كذا في القاموس وفي المصباح واعلم ان الفساد الى الحيوان أسرع منه الى النبات والى النبات أسرع منه الى الجماد لان الرطوبة في الحيوان أكثر من الرطوبة في النبات وقد يعرض للطبيعة عارض فتجبر الحرارة بسببه عن جريانها في الجارية الطبيعية الدافعة لعوارض العفونة فتكون العفونة بالحيوان أشد ثبوتا منها بالنبات فيسرع اليه الفساد فهذه هي المحكمة في قول الفقهاء يقدم القاضي ما يتسارع اليه الفساد فيبدأ ببيع الحيوان ويتعدى بالهمزة والتضعيف والمفسدة خلاف المصلحة وجمعها المفاسد اه وحاصله أنه ما تغيب وصفه ويمكن الانتفاع به لما في البناء يقال فسد اللحم إذا أنتن مع بقاء الانتفاع به وأما الثاني قالوا هو ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه ولا يخفى مناسقته للمعنى اللغوي ومرادهم من مشروعية أصله كونه مالا متقوما لا جوازه وصحته فان كونه فاسدا يمنع صحته ولقد نسمع في البناء حيث عرفه بأنه مالا يصح وصفه فإنه يفيد أنه يصح أصلا ولا صحة للفاسد وانما أطلقوا المشروعية على الأصل نظر الى أنه لو خلى عن الوصف لكان مشروعا والواقع اتصافه بالوصف المنهى عنه لا يبقى مشروعا

أصلاً والمراد بالفساد هنا ما يعم الباطل لانهم يذكرون في هذا الباب ما يعم الباطل أيضاً فالمراد به  
 ما لم يكن مشروعاً بوصفه أعم من أن يكون مشروعاً بأصله أولاً والبياعات المنهية عنها ثلاثة فاسد  
 وباطل ومكروه تحريمها فالفساد ديناً وأما الباطل فله معنيان لغوي واصطلاحي فالاول يقال  
 بطل الشيء يبطل بطلا وبطولا وبطلانا بضم الاوائل فساداً وسقط حكمه فهو باطل والجمع بواطل  
 أو أباطيل على غير قياس كذا في المصباح ويقال للحم اذا صار بحيث لا ينفع به للدود أو للسوس  
 بطل واذا أنتن فسد كما في فتح القدير وأما الثاني فهو ما لا يكون مشروعاً بأصله ولا بوصفه وحكمه  
 عدم افادة المحكم وهو الملك قبضه أولاً وفيه مناسبة للعنى اللغوي لانه بمعنى ما سقط حكمه وحكم  
 الفساد ما لا يفيد به مجردة بل بالقبض وأما المكروه فهو لغة خلاف المحبوب واصطلاحاً ما نهى عنه  
 لمجاور كالبيع عند اذان الجمعة نهى عنه للصلاة وعرفه في البناء بما كان مشروعاً بأصله ووصفه  
 لكن نهى عنه لمجاور اه ويمكن ادخاله تحت الفساد أيضاً على ارادة الاعم وهو ما نهى عنه  
 فيشمل الثلاثة والفساد بالمعنى الاعم ثبت بأسباب منها الجهالة المفضية الى المنازعة في المبيع أو  
 الثمن ومنها العجز عن التسليم الا بضرر ومنها الغرر ومنها شرط خارج عن الشرع ومنها عدم  
 المسالية أو التقوم ومنها عدم الوجود ومنها عدم القدرة على التسليم وأما البيع الجائز الذي  
 لا نهى فيه فثلاثة نافذ لازم ونافذ ليس بل لازم وموقوف فالاول ما كان مشروعاً بأصله ووصفه  
 ولم يتعلق به حق الغير ولا خيار فيه والثاني ما لم يتعلق به حق الغير وفيه خيار والموقوف ما يتعلق  
 به حق الغير وهو ما ملك الغير أو حق بالبيع لغير المالك وحصره في الخلاصة في خمسة عشر بيع  
 العبد والصبي المحجورين موقوف على اجازة المولى والاب أو الوصى وبيع غير الرشيد موقوف  
 على اجازة القاضي وبيع المرهون والمستأجر وما في مزارعة الغير موقوف على اجازة المزارع  
 والمستأجر والمزارع وبيع البائع المبيع بعد القبض من غير المشتري موقوف على اجازة المشتري  
 وقبل القبض في الموقوف لا ينعقد أصلاً وبيع المرتد عند الامام والبيع برقه وبيع باع فلان  
 والمشتري لا يعلم موقوف على العلم في المجلس وبيع فيه خيار المجلس ويمثل ما يبيع الناس ويمثل  
 ما أخذ به فلان وبيع المالك المغصوب موقوف على اقرار الغاصب أو البرهان بعد انكاره  
 وبيع مال الغير اه ويمكن أن يزداد البيع المشروط فيه الخياراً أكثر من ثلاثة أيام فان الصحيح انه  
 موقوف فان أسقطه قبل دخول الرابع جاز والافسد كما تقدم في بابيه لا يقال انما يذكره للاختلاف  
 لانا نقول لم يقتصر على المتفق عليه فان في بيع المرهون والمستأجر خلافاً ويستثنى مما في مزارعة  
 الغير ما اذا باعها مال سكها والبذر من قبله قبل القائه فانه نافذ كما في البرازية السابع عشر من  
 الموقوف الوكيل بشرائه اذا اشترى نصفه فانه موقوف فان اشترى الباقي قبل الخصومة نفذ  
 على الموكل كما في الجمع وغيره الثامن عشر على قولهما الوكيل يبيع العبد اذا باع نصفه  
 هو وموقوف على بيع الباقي قبل الخصومة وعند الامام نافذ كما في الجمع التاسع عشر يبيع نصيبه  
 من مشترك بالخلط والاخلاط موقوف على اجازة شريكه كما ذكره في الشركة العشرون  
 يبيع ما في تسليمه ضرر موقوف على تسليمه في المجلس كما في البرازية الحادية والعشرون يبيع  
 المريض عينا من أعيان ماله لبعض ورثته موقوف على اجازة الباقي ولو كان يمثل القيمة عنده  
 الثاني والعشرون يبيع السيد عبده المأذون المدين موقوف على اجازة الغرماء الثالث والعشرون  
 يبيع الوارث التركة المستغرقة بالدين موقوف على اجازة الغرماء ذكره الزيلي عند قوله وصح عتيق

## لم يجز بيع الميتة والدم

(قوله وهو الحق) ينبغي أن يستثنى من ذلك بيع المكروه فإنه موقوف على إجازته مع أنه فاسد فقد صرح المصنف في الإكراه أنه يثبت به الملك عند القبض للفساد وأما في النار وشروحه أنه بنقد فاسد لعدم الرضا الذي هو شرط النفاذ وأنه بالإجازة يصح ونزول الفساد وظاهره أن الموقوف على الإجازة محتمل لكن لينظر الفرق بينه وبين المذكورات هنا تأمل (قوله ولم أر فيما عندي من الكتب من سماه فاسداً) إن كان ضمير سماه راجعاً إلى بيع مال الغير كما هو الظاهر من العبارة لا يناسبه الاستثناء اللهم إلا أن يقال أراد بمال الغير ما تعلق به حق الغير

مشتري من خاصه بإجازة يبيعه الرابع والعشرون الوكيل إذا وكل بلا إذن وتعميم فعقد الثاني توقف على إجازة الأول كما في الجمع الخامس والعشرون أحد الوكيلين إذا باع بحضرة صاحبه توقف على إجازته فإن إجازته جاز بخلاف ما إذا كان غائباً فإنه لا ينفذ بإجازته كما ذكره الزيلعي في الوصالة السادس والعشرون يبيع المولى كسب عبده المدينون بعد الحجر عليه موقوف على إجازة الغرماء كما في جامع الفصولين السابع والعشرون أحد الوصيين إذا باع بحضرة الآخر الثامن والعشرون أحد الناظرين إذا باع غلبه الوقف بحضرة الآخر توقف فيها على إجازة الآخر وأخذ من الوكيلين ولم أرهما إلا أن صريحاً التاسع والعشرون يبيع المعتوه كبيع الصبي العاقل موقوف كما ذكره الزيلعي والصحيح يشمل الثلاثة لأنه ما كان مشروطاً بأصله ووصفه والموقوف كذلك والصحة في المعاملات ترتب الآخر في العبادات سقوط القضاء كما في الأصول وللشافعية طريقتان فمنهم من يدخل الموقوف تحت الصحيح فهو قسم منه وهو الحق لصديق التعريف وحكمه عليه فإنه ما أضاف الملك من غير توقف على القبض ولا يضر توقفه على الإجازة كتوقف البيع الذي فيه الخيار على إسقاطه ولذا قال في المستصفى البيوع نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم وغير لازم اهـ ولذا لم يذكر في المحاوي القدسي في التقسيم الصحيح وانما قال المبيع أربعة أنواع نافذ وموقوف وفاسد وباطل ولا غبار على هذه العبارة ومنهم من جعله قسماً للصحيح وعليه مشي الشارح الزيلعي فإنه قسمه إلى صحيح وباطل وفاسد وموقوف وقسمه في فتح القدير إلى جائز وغير جائز وهو ثلاث باطل وفاسد وموقوف فجعله من غير الجائز يريد بالجائز النافذ وفي السادس من جامع الفصولين إن يبيع مال الغير بغير إذن بدون تسليمه ليس بمعصية ولم أر فيما عندي من الكتب من سماه فاسداً إلا في بيع المرهون والمستأجر فقال في البدائع من شرائه أن لا يكون في المبيع حق لغير البائع فإن كان لا ينفذ كالمرهون والمستأجر واختلفت عبارات الكتب في هذه المسئلة في بعضها أن البيع فاسد وفي بعضها أن البيع موقوف وهو الصحيح إلى آخره وقال قبله في جواب الشافعي في بيع الفضولي أنه غير صحيح لأنه لا ينفذ حكمه وصحة التصرف عبارة عن اعتباره في حق المحكم فقال قلنا نعم وعندنا هذا التصرف يفيد في الجملة وهو ثبوت الملك موقوفاً على الإجازة ما من كل وجه أو من وجه لكن لا يظهر شيء من ذلك عند النقد وانما يظهر عند الإجازة وهو تفسير التوقف عندنا أن يتوقف في الجواب في الحال أنه صحيح في حق المحكم أم لا يقطع القول به للعمال ولكن يقطع القول بصحته عند الإجازة وهذا جائز كالبيع بشرط الخيار للبائع والمستأجر اهـ وانما أكثرنا من تحرير هذا البحث لأنني قررت في المدرسة الصوفية حين إقراء الهداية أن يبيع الفضولي صحيح عندنا وإن ذكره بعض الطلبة الذين لا تحصيل لهم وادعى فساده وهو فاسد لما علمته وسيأتي له مزيد في محله إن شاء الله تعالى (قوله لم يجز بيع الميتة والدم) لأنعدام المصلحة التي هي ركن البيع فإنهم لا يعدون ما لا عند أحد وهو من قسم الباطل والمؤلف رحمه الله تعالى لما استعمل الفاسد في الباب للأعم بعدم الجواز الشامل للباطل والفساد وفي القاموس الميتة ما لم تلحقه ذكاة وبالكسر للنوع اهـ فإن أريد بعدم الجواز عدمه في حق المسلمين بقيت الميتة على إطلاقها وإن أريد الأعم للمسلم والكافر فربادها مأمات حتف أنفه أما المنخنة والموقودة فغير داخل في التجنيس أهل الكفر إذا باعوا الميتة فيما بينهم لا يجوز لأنها ليست بمال عندهم ولو باعوا ذبيحتهم وذبيحتهم أن يخنقوا الشاة ويضربوها حتى تموت جاز لأنها عندهم بمنزلة الذبيحة عندنا وفي جامع الكرخي يجوز البيع عندهم عند أبي يوسف خلافاً للحمد

لأبي يوسف أنهم يقولونها كالحجر ولمحمدان أحكامهم كالحكماء في الذخيرة أراد بالميتة ما مات حتف أنفه أما التي ماتت بالسبب كالحنق والحرج في غير موضع الذبح فالمبيع فاسد لا باطل وكذلك ذبايح الجوس مال مقوم عندهم بمنزلة الحجر كذا في المعراج وحاصله أن قيمته ميت حتف أنفه بل بسبب غير ذلك روايتان بالنسبة إلى الكافر وفي رواية الجواز وفي رواية الفساد وأما البطلان فلا وأما في حقنا فالكل سواء قال في البدائع ولا ينعقد بيع الميتة والدم وذبيحة الجوسي والمرتد والمشرک ومتروكة التسمية عمدا عندنا وذبيحة المجنون والصبي الذي لا يعقل وكذا ذبيحة صيد المحرم محرما كان الذبايح أو حلالا وذبيحة المحرم من الصيد في الحبل أو الحرم لأن الكل ميتة ولا ينعقد بيع صيد المحرم سواء كان صيدا المحرم أو الحبل اه وفي البرازية يبيع متروكة التسمية عمدا من كافر لا يجوز اه أطلقه فشمى ماذا كانت الميتة مبيعا أو غنما والدم قال في القاموس أصله دمي تشبته دميان ودمان وجهه دماء ودمي وقطعته دمة وهي لغة في الدم وقد دمي كرضي دما وأدميته ودميته وهو دمي اه وأراد بالدم الدم المسفوح أما يبيع الكبد والطحال فإنه جائز وأراد بالميتة ما سوى السمك والجراد وأشار إلى منع ما ليس بمال كبيع العذرة الخالصة ويجوز بيع السرقين والبعير والانتفاع به والوقود به كذا في السراج الوهاج (قوله والخنزير والحجر) أي في حق المسلم للنهي عن بيعهما وقر بأنهما أصرح في الهداية بالفساد فيهما لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال فإنه مال عند البعض ومراعاة ما إذا كانا مبيعين قولا بل يعرض ببيع مقايضة أما إذا قوبلا بالدرهم أو الدينار فالبيع باطل حتى لو يبيع أحدهما بعد قبضه البائع واعتقه نفذ عتقه ولو استحققه مستحق فالمشتري خصم له بخلاف بيعه بالميتة إذا اعتقه لم ينفذ وإذا استحق فليس يخصم كافي البناء والفرق أن الحجر مال في الجملة في شرع ثم أمر باهانتها في شرع آخر بطريق النسخ وفي تملكها بالعقد مقصودا أعزأله بخلاف جعله غنما واعتبر في بيع المقايضة الحجر غنما والعرض مبيعا والعكس وإن كان ممكنا لكن ترجح هذا الاعتبار فيه من الاحتياط بالقرب من تصحيح تصرف العقلاء المكلفين بطريق الأعزأله ليعرض فاعتبرنا ذلك أهلا أعزأله الثوب لا الثوب للخنزير فوجب قيمة العرض لا الحجر ولا فرق بين دخول البائع على الثوب أو الحجر في جعل الثوب هو المبيع كذا في فتح القدير والحاصل أن يبيع نفس الحجر باطل مطلقا وإنما الكلام فيما قابله فإن دينا كان باطلا أيضا وإن عرضا كان فاسدا وجادل الميتة كالحجر في رواية وكالميتة في أخرى وفي القاموس الحجر ما أسكر من عصير الغنم أو عام كالحجرة وقد تذكروا العموم أصح لأنها حوت وما بالمدنية خمر غنم وما كان شرابهم إلا البسر والتمر اه قيد بالحجر لأن يبيع ما سواها من الأشربة المحرمة كالسكر ونقيع الزبيب والنصف جائز عنده خلافا لهما كذا في البدائع وقيدنا بالمسلم لأن أهل الذمة ما يمنعون من بيعها ثم اختلفوا فقال بعضهم يباح الانتفاع بهما لهم شرعا كالحل والساة فكان مالا في حقهم وقال بعضهم هما حرامان عليهما لأن الكفار مخاطبون بالحرمات وهو الصحيح من مذهب أصحابنا ولكن لا يمنعون من بيعهما لأنهم يعتقدون الحل والتمول وقد أمرنا بتركهم وما يدينون كذا في البدائع وأشار المؤلف إلى أن الذميين إذا تابعا خيرا أو خنزيرا أسلما أو أسلم أحدهما قبل القبض فإن البيع يفسخ لأن التسليم والقبض حرام كالبيع بخلاف ما إذا كان الإسلام بعد القبض لأن الموجد الدوام وهو لا ينفى ولو أقرض الذي خمر من ذمي ثم أسلم أحدهما فإن أسلم المقرض سقطت الحجر لأن إسلامه مانع من قبضها ولا شيء له من قيمتها على المستقرض لأن الحجر جاء من قبله وإن أسلم المستقرض ففيه روايتان في رواية كالأول

### والخنزير والحجر

(قوله ولا ينعقد بيع صيد المحرم الخ) قال الرملي تقدم في الحج في الكلام على جزاء الصيد أنه إن كان قد اصطاده وهو حلال ثم أحرم فبأيه فإن المشتري يضمن له قيمته وهو يقتضى فساد البيع وبه صرح في النهر فعلم أن يبيع صيدا الحلال للمحرم فاسد سواء باعه وهو محرم أو حلال وإذا أتلفه المحرم ضمن قيمته لصاحبه ومثله لله تعالى جزاء الصيد والله تعالى أعلم (قوله وفي البرازية يبيع متروكة التسمية عمدا من كافر لا يجوز) قال في النهر ومتروكة التسمية

وفي أخرى وهو قول محمد يجب قيمتها كذا في البدائع وقيل بالخمر والخنزير لأن بيع آلات اللهو كالبرط والطليل والمزمار والدف صحيح مكره عند الامام وقال لا ينعقد بيعها والصحيح قوله لا ارتفاع بها شرعا من وجه آخر وعلى هذا الاختلاف يبيع الترد والشطر نجح وعلى هذا الاختلاف الضمان على من ألتفها فعنده يضمن وعندهما لا كذا في البدائع ولكن الفتوى في الضمان على قولهما كما سيأتي في الغصب ومحلها ما إذا كسرهما غير القاضى والمحتمل أماهما فلا ضمان اتفاقا وقد ذكر في أول سير اليتيمة الفرق بين المتقوم والمعصوم اهـ (قوله والخمر والمدير وأم الولد والمكاتب) أى يبيع هؤلاء غير جائز أى غير منعقد ما فى الحر فلعدم المسالية وأم المدير وأم الولد فقد صرح في الهداية ببطلان بيعهما قال لأن استحقاق العتق قد ثبت لام الولد لقوله عليه السلام أعتقها ولدها وسبب الحررية أنه عتق في حق المدير في الحال لبطلان الأهلية بعد الموت والمكاتب استحق العتق يداعى نفسه لازمة في حق المولى ولو ثبت الملك بالبيع لبطل ذلك كله فلا يجوز ولو رضى المكاتب بالبيع فقهروا ويتان والظاهر الجواز والمراد بالمدير المطلق دون المقيد أى فإنه يجوز بيعه اهـ ولو يبيع المكاتب بغير رضاه فجاز بيعه لا ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه عامة المشايخ كذا في الحاشية وأورد عليه أن البيع فيه لم لو كان باطلا لاسرى البطلان إلى المضموم إلى واسد وسيأتي أنه لو جع بين قن ومدير وأم ولد وباعهم ماصفة فإنه يجوز في القن ولو كانوا كالحرم يجوز فيمضاهم أوجب أنه مخصوص فجاز أن يكون بعض أفراد الباطل لضعفه لا يسرى حكمه إلى ماضم اليه وفي بعض عبارات المشايخ إن بيعهم فاسد بدليل صحة المضموم وأورد عليه بأنه لو كان فاسدا لمكروا بالقبض ولم يكروا به اتفاقا وأوجب بأنه مخصوص فهو من قبيل الفاسد الذي لا يملك به والحاصل أنهم اتفقوا على أنهم لا يملك بكونه وعلى عدم البطلان في المضموم اليهم فبقى أن بيعهم باطل أو فاسد ولا بد من التخصيص لكل منهما وتخصيص كلام الهداية أولى وفائدة القولين فيما قابلهما فباطل على ما في الهداية فلا يملك بالقبض وفاسد على قول القدرى والايضاح فيملك به هذا ما أفاده كلام الشارحين في هذا المحل وفي ايضاح الاصلاح إن يبيع الثلاثة باطل موقوف ينقلب جائزا لرضا المكاتب والقضاء في الأخير بقيام المسالية اهـ وهو ضعيف لأنه لا بد في المكاتب من الرضا قبل البيع على الصحيح ونفاذ القضاء ببيع أم الولد ضعيف ففي قضاء البرازية لا طهر عدم النفاذ وصح في فتح القدير النفاذ بقضاء القاضى وبيع معتق البعض كالححر وولد المدير كهو وكذا ولد أم الولد والمكاتب كهما الدخول الولد في الكتابة كذا في السراج الوهاج (قوله فلو هلكوا عند المشتري لم يضمن) لبطلان البيع فكان أمانة لكونه مقبوضا باذن صاحبه وهو رواية عن الامام واختارها أحمد الطوسى واختار شمس الأئمة السرخسى وغيره الضمان بالمثل أو بالقيمة وقيل الأول قوله والثاني قولهما كذا في فتح القدير وفي القيمة وفي السيرة يضمن لكونه قبضه لنفسه فشابه الغصب وهو الصحيح اهـ وذكر في أول سير اليتيمة مسألة يبيع الحر بى بنيه أو أباه هل هو باطل أو فاسد أطلقه فشمع جميع ما تقدم ولكن إذا مات المدير وأم الولد عند المشتري فيه اختلاف فقال الامام لا ضمان وقال عليه قيمتها وهو رواية عنه لأنه مقبوض بجهة البيع فيكون مضمونا عليه كسائر الاموال وهذا لأن المدير وأم الولد يدخلان في البيع حتى يملك ما يضمن اليهما في البيع بخلاف المكاتب فإنه في يد نفسه فلا يتحقق في حقه القبض وهو الضمان به وله أن جهة البيع انما تلحق بحقيقته في محل يقبل الحقيقة وهما لا يقبلان حقيقة البيع فصارا كالمكاتب وليس دخولهما

والحر والمدير وأم الولد والمكاتب فلو هلكوا عند المشتري لم يضمن

عامدا كالذى مات حنف أنفه حتى يسرى الفساد إلى ماضم اليه وكان ينبغي أن لا يسرى لأنه محتمل فيه كالمدير فمنعقد فيه البيع بالقضاء وأجاب في الكافي بأن حرمة منه منصوص عليها فلا يعتبر خلافه ولا ينعقد بالقضاء ومن هنا قال البرزازی يبيع متروك التسمية عامدا من كافر لا يجوز وفيه كلام سيأتي في القضاء إن شاء الله تعالى



(قوله فصار كمال المشتري) قال في الفتح فصار كمال المشتري لا يدخل في حكم عقده بانفراده ويدخل اذا ضم البائع اليه مال نفسه وباعه مال صفة واحدة حيث يجوز البيع في المضمون بالحصة من الثمن المسمى ٧٩ على الاصح وان كان قد قيل

لا يصح أصلا في شيء اه  
قلت فلتحفظ هذه المسئلة  
فانها تقع كثيرا في نحو  
المال المشترك بين رجلين  
مثلا كدابة اوداران  
أحدهما يبيع السكل  
لشريكه بصفة واحدة  
وقد بحثت عنها كثيرا  
حتى وجدت ما هنا (قوله  
جرب التمر) أجرب التمر  
جمعه فيه والجرب بالضم

والسمك قبل الصيد

حجر منقور يتوضأ منه  
واجترن اتخذ جرينا  
فاموس (قوله وقد سئلت  
حين تأليف كتاب البيوع  
الخ) قال في النهر واعلم  
ان في مصر بركا صغيرة  
كبيرة الفهادة تجمع فيها  
الإسمك هل تحوز  
اجارتها لصيد السمك  
منها نقل في البحر عن  
الايضاح عدم جوازها  
ونقل اولاً عن أبي يوسف  
في كتاب الخراج عن أبي  
الرزاد قال كتبت الى عمر  
ابن الخطاب الخ وما في  
الايضاح بالقواعد  
الفقهية البق اه قال  
الرملي أقول والذي علم  
مما تقدم عدم جواز  
البيع مطلقا سواء كان

في البيع في حق أنفسهما وانما ذلك ليثبت حكم البيع فيما يضم اليهما فصار كمال المشتري لا يدخل  
في حكم عقده بانفراده وانما ثبت حكم الدخول فيما يضم اليه كذا هذا كذا في الهداية وظاهره انه  
لا ضمان ان هلك السمك كتب في يد المشتري اتفاقا واليه يشير كلام العناية وفي المعراج ان الرواية  
عنه كقولهم ما اتماهى في المدبر واما أم الولد فغير مضمونة عنده باتفاق الروايات وفي شرح الجامع  
الصغير لقاضيخان ومشايجناح واهذه الرواية وقدمنا في العتاق ان قيمة المدبر نصف قيمته لو كان  
قنا وبه يفتى وان قيمة أم الولد ثلث قيمتها فاذا احتج الى تقويمهما باعتبار المضموم اليهما فالامر  
على ما ذكرنا وفي السراج الوهاج هنا ان قيمة المدبر ثلثا قيمته فناعلى الاصح وعليه الفتوى وما ذكرناه  
من الافتاء بالنصف منقول في الفتاوى الصغرى وصرح به في البنابة وفتح القدير هنا علم ان أم  
الولد تخالف المدبر في ثلاثة عشر حكما لا تضمن بالنصب ولا بالاعتاق ولا بالبيع ولا تسمى لغريم  
وتعتق من جميع المال واذا السمت ولد أم ولد مشتركة لم يملك نصيب شريكه وقيمتها الثلث ولا ينفذ  
القضاء بجواز بيعها وعليها العدة بموت السيد أو عتاقه ويثبت نسب ولدها بالادعوى ولا يصح تدبيرها  
ويصح استيلاء المدبرة ولا يملك الحر بيعة أم ولده ويملك بيع مدبره وصح استيلاء دارية ولده  
ولا يصح تدبيرها كذا في التلخيص (قوله والسمك قبل الصيد) أى لم يحز بيعه لكونه باع مالا  
ملكه فيكون باطلا أطلقه فشمع ما اذا كان في حظيرة اذا كان لا يؤخذ الا بصيد لكونه غير  
مقدور التسليم فيكون فاسدا ومعناه اذا أخذه ثم ألقاه فيها ولو كان يؤخذ بغير حيلة جاز الا اذا اجتمعت  
فيها بانفسها ولم يسد عليها المدخل لعدم الملك وروى الامام أحمد مرفوعا لا تشترى السمك في الماء  
فانه غرور والحاصل ان عدم جوازه قبل أخذه لعدم ملكه فان أخذه ثم ألقاه في حظيرة كبيرة  
فعدم جوازه لكونه غير مقدور التسليم فان سلمه بعد ذلك فكالم يبيع في بيعه الا بقى اذا سلمه وان  
كانت صغيرة جاز وله خيار الرؤية بعد التسليم ولا اعتبار برؤيته في الماء واذا دخل السمك  
الحظيرة باحتياله ملكه وكان له بيعه على التفصيل وقيل لا مطلقا لعدم الاحراز والخلاف فيما اذالم  
يهيئها له فان هيأها له ملكه اجماعا فان اجتمع بغير صفة لم يملكه سواء أمكنه أخذه من غير حيلة  
أولا وفي القاموس الحظيرة جرين التمر والمحيط بالشئ خشبا وقصبا اه وفسرها في البنابة بالخوض  
والبركة أطلقه فشمع ما اذا باع في نهر أو بحر أو أجرة وقد صرح الامام أبو يوسف في كتاب الخراج  
بمنعه اذا كان في الآجام وانه اذا كان يؤخذ باليد من غير أن يصاد فلا بأس ببيعه اه والاجرة الشجر  
الملتف والجمع أجم مثل قصبة وقصب والآجام جمع الجمع كذا في المصباح وفي فتح القدير فرع من  
مسائل التهيئة حفر حفرة فوق فيها صيدوان كان اتخذها للصيد ملكه وليس لاحد أخذه وان  
لم يتخذها له فهو من أخذه نصب الشبكة فتعلق بها صيد ملكه فان كان نصبها ليحفرها من مال  
فتعلق بها الا يملكه وهو لمن يأخذه الآن يأخذه فيحوز ومثله اذا هيا حجره لوقوع النار فيه  
ملك ما يقع فيه ولو وقع في حجره ولم يكن هيا له ذلك فلو احداً يسبقو يأخذه ما لم يكف حجره عليه  
وكذا من هيا مكانا للسرقتين الى آخره وسياتي في باب منقرقات البيوع ان شاء الله تعالى وقد  
سئلت حين تأليف كتاب البيوع من هذا الشرح في سنة ثمان وستين وتسعمائة عن البحيرة بناحية

في بحر أو نهر أو أجرة وهو باطلا فاعلم من أن يكون في أرض بيت المال أو أرض الوقف وما تقدم عن كتاب الخراج لابي يوسف غير  
بعيدا أيضا عن القواعد ورجعه الى اجازة موضع مخصوص لتبعية معلومة هي الاصطياد وما جرت به أوجه حقة عن جازم مشكل

فانه يبيع السمك قبل الصيد ٨٠ ويحجب بانه في اجام هيئت لذلك وكان السمك فيها مقدور التسليم فتامل واعتن بهذا التحزير

كوم الشمس الجارية في وقف الحالى اليوسفى ايجوز اجارتها من الناطر لمن يصطاد السمك منها  
نفقت ما عندي من السمك فلم أرها الا في كتاب الحراج لاني يوسف قال وحده ثنا عبد الله بن علي  
عن اسحق بن عبد الله عن أبي الزناد قال كتبت الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في بحيرة يجتمع  
فيها السمك بارض العراق أن يؤا جرها فكتب أن افعلوا قال وحده ثنا أبو حنيفة عن حماد قال طلبت  
الى عبد الحميد بن عبد الرحمن فكتب الى عمر بن عبد العزيز يساله عن بيع صيد الاجام فكتب  
اليه عمر انه لا باس به وسماه الحبس اه فعلى هذا لا يجوز بيع السمك في الاجام الا اذا كان في  
أرض بيت المال و يلحق به أرض الوقف لكن بعد مدة رأيت في الايضاح عدم جواز اجازته  
(قوله والطير في الهواء) أى لا يجوز لانه غير مملوك قبل الاخذ فيكون باطلا وكذا لو باعه بعد  
ما أرسله من يده لانه غير مقدور التسليم فيكون فاسدا ولو سلمه بعد لا يعود الى الجواز عند مشايخ  
بلخ وعلى قول السكرخي يعود وكذا عن الطحاوي أطلقه فشمع ما اذا جعل الطير مبيعا أو ثمنا وشمع  
ما اذا كان من عادته أنه يذهب ويحيى وهو الظاهر وفي فتاوى قاضيان وان باع طيراله يطيران كان  
داجنا يعود الى بيته ويقدر على أخذه بل لا تكلف جاز بيعه والا فلا وقول صاحب الهداية  
والجمام اذا علم عودها وأمكن تسليمها جاز بيعها لانها مقدورة التسليم يوافقه وصرح به في الذخيرة  
معزى الى المنتقى وفي المعراج باع فرسا في حظيرة فقال البائع سلمته اليك ففتح المشتري فذهب  
الفرس فان أمكنه أخذه بيده من غير عون كان تسليمه والا فلا لانه لو مديده لا يمكنه الاخذ اه وفي  
القاموس الطير جمع طائر وقديع على الواحد والجمع طيور وأطيار والطيران محركة حركة ذى  
الجناح في الهواء بجناحه اه والاكثر فيها التأنيث وقد تدكر كذا في المصباح والهواء محدودا  
المسخر بين السماء والارض والجمع أهوية والهواء أيضا الشئ الحالى والهوا مقصورا على النفس  
وانحرافها نحو الشئ ثم استعمال في ميل مذموم يقال اتبع هواه وهو من أهل الاهواء كذا في المصباح  
(قوله والحمل والنتاج) أى لا يجوز بيعهما والحمل بسكون الميم الجنين والنتاج حمل الحجلة والبيع  
فيهما باطل لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحمل وحبل الحجلة وما فيه من الغرور وفي  
مصنف عبد الرزاق نهى عن المضامين والملاقح وحبل الحجلة المضامين جمع مضمونة ما في أصلاب  
الابل والملاقح جمع ملقوح ما في بطونها وقيل بالعكس وحبل الحجلة ولد ولد الناقة وفي البنائة  
الحمل بفتح الباء الموحدة يطلق ويراد به المصود ويراد به الاسم كما يقال له الحمل أيضا وأما دخول ناه  
التأنيث في الحجلة فانما هي للأشعار بالأنثى وقيل انها للمبالغة كما في سخرة ويحتمل ان يكون جمع  
حابلة ففي المحكم امرأة حابلة من نسوة حبله وروى بعض الفقهاء جات بكسر الميم ولم يثبت اه وفي  
تلخيص النهاية بفتح الحاء والباء وقد تسكن نتاج النتاج وهو يعم الدواب والناس وفي السراج الوهاج  
لا يجوز بيع الحمل وحده دون الام ولا الام دونه فلو باع الحمل وولدت قبل الافتراق وسلم لا يجوز  
وكذا لا يجوز هبته وان سلم الى الموهوب له مع الام ولا يجوز كتابته ولو قبلت الام عنه ولا الكتابة  
عليه ولو تزوج عليه فالتمسية باطلة ويجب مهر المثل ولو صالح من قصاص عليه فالصلح صحيح ويسقط  
القصاص والتمسية فاسدة ويكون للمولى على القاتل الدية وان اعتق الحمل ان جاءت به بعد العتق  
لاقل من ستة أشهر عتق وان كانت لستة أشهر فصاعد الا وتجوز الوصية به اذا ولده لاقل من ستة

فان المسئلة كثيرة الوقوع  
فيكثر السؤال عنها (قوله  
وهو الظاهر) أى ظاهر  
الرواية كما في الشربلاية  
وعزاه الى البرهان (قوله  
ان كان داجنا) قال الرملى  
الداجن المربي في البيت  
(قوله جاز بيعها) قال  
في الفتح لان المعلوم عادة  
كالواقع وتجوز كونها  
لا تعود أو عروض عدم  
عودها لا يمنع جواز البيع  
كتجوز هلاك المبيع  
قبل القبض ثم اذا عرض  
والطير في الهواء والحمل  
والنتاج

الهلاك انفسخ كذا هنا  
اذا فرض وقوع عدم  
المعتاد من عودها قبل  
القبض انفسخ اه قال  
في النهر وأقول فيه نظر  
لان من شرط صحة البيع  
القدرة على التسليم عقبه  
ولذا لم يجز بيع الأبق  
اه وتعقبه بعض الفضلاء  
بان ما ادعاء من اشتراط  
القدرة على التسليم عقبه  
ان اراد به القدرة حقيقة  
فهو ممنوع والا لا يشترط  
حضور المبيع مجلس  
العقد ولا يقول به أحد  
وان اراد به القدرة حكما  
كما ذكره بعد هذا فالحق

فيه كذلك لحكم العادة بعوده اه قلت وهو وجه فهو نظير بيع العبد المرسل في حاجة المولى فانه يجوز وعلاوه  
بانه مقدور التسليم وقت العقد حكما اذا الظاهر عوده ولو أبق بعد البيع قبل القبض خير المشتري في فسخ العقد كما سيأتي

أشهر من وقت الوصية ولو خالها على ما في بطن جاريتها أو ما في بطن هيمتها جاز وللزوج الولد إذا جاءت به لاقبل من ستة أشهر وان جاءت به لستة أشهر لا سيل له عليها ولكن ينظر ان قالت اخلاعتني على ما في بطن جاريتي من ولد زجج عليها بالمهر وان لم تقل من ولد فلا شيء عليها ولو باع شاة على انها حامل لم يجز لان الحمل مجهول ولو اشترى جارية على انها حامل ان قصد به التسري من العيب جاز وان قاله على وجه الشرط لم يجز ومنهم من قال بعدم الجواز في الوجهين اذا شرط انها حامل بجارية أو بسلام أو بجدي أو بعناق وأما اذا لم يفسر الحمل جاز اه وقد كتبنا في القوائد الفقهية ما لا يجوز افراده للحمل وما يجوز زدون أمه فليراجع (قوله واللين في الضرع) أي لا يجوز بيعه للغر فعماءه انتفاخ ولانه ينازع في كيفية التحلب وربما يزاد فيختلط المبيع بغيره وفي المصباح الضرع لذات الظلف كاللدى للمرأة والجمع ضروع مثل فلس وفلوس (قوله واللؤلؤ في الصدف) للغر وهو مجهول لا يعلم وجوده ولا قدره ولا يمكن تسليمه الا بضرره وهو كسر الصدف وعن أبي يوسف الجواز لان الصدف لا ينتفع به الا بالكسر فلا يضره رقيقته لانه لو باع تراب الذهب والمحبوب في غلافها جاز لكونها معلومة وتعلم بالقبض وفي السراج الوهاج لو اشترى دجاجة فوجد في بطنها اللؤلؤ فهي للبائع ولو باع كرش شاة مذبوحة لم تسخ جازوا وارجاه على البائع والمشتري بالخيار اذا رآه واللؤلؤ الدر واحد بهاء كذا في القاموس والصدف محركة غشاء الدر الواحد بهاء والجمع اصدا ف منه أيضا (قوله والصوف على ظهر الغنم) لانه من اوصاف الحيوان ولانه ينبت من أسفل فيختلط المبيع بغيره بخلاف القوائم لانها تزداد من أعلى وبخلاف القصيل لانه يمكن قلعه والقطع في الصوف متعين فيقع التنازع في موضع القطع وقد صح أنه عليه السلام نهى عن بيع الصوف على ظهر الغنم وعن اللين في الضرع وعن لبن وهو حجة على أبي يوسف في تجويز بيع الصوف في رواية عنه كذا في الهداية وصح الامام الفضل في عدم جواز بيع قوائم الخراف لانه وان كان ينمو من أعلاه فموضع القطع مجهول فهو كمن اشترى شجرة على ان يقطعها المشتري لا يجوز لجهالة موضع القطع وما ذكره من منع بيع الشجر ليس متفقاً عليه بل هي خلافية منهم من منعها اذ لا بد في القطع من حفر الارض ومنهم من اجازته للتعامل بخلاف القصيل لانه يقطع فلا تنازع في جاز بيعه قائم في الارض وأشار المصنف الى ان كل ما يبيع في غلافه فلا يجوز كاللين في الضرع واللحم في الشاة الحية أو شحمها أو ألبانها أو أكارعها وجلودها أو دقيق في هذه الحنطة أو سم في هذا اللبن ونحوهما مما لا يمكن تسليمها الا بافساد الخلقة والمحبوب في قشرها مستثناة من ذلك لما أسلفناه وكذا يبيع الذهب والفضة في ترابها بخلاف جنسهما كذا في فتح القدير وفي السراج الوهاج لو سلم الصوف واللين بعد العقد لم يجز أيضاً ولا ينقلب محبهما اه وفي البناية معزى الى الصغرى وبيع الكرات يجوز وان كان ينمو من أسفله اه والخلاف وزان كتاب شجر الصفصاف الواحدة خلافة ونصوا على تخلف اللام وزاد الصغاني وتشديد هاء من الحن العوام قال الدينوري زعموا انه سمي خلافاً لان الماء أتى به سبباً فندت مخالفاً لاصله ويحكى أن بعض الملوك مر بمحاطة قرأى شجرة الخلاف فقال لوزيره ما هذا الشجر فكره الوزير أن يقول شجر الخلاف لنفور النفس عن لفظه فسماه باسم ضده فقال شجر الوفاق فاعظمه الملك لنباهته ولا يكاد يوجد في البادية اه (قوله والمجدع في السقف وذراع من ثوب) لانه لا يمكن تسليمه الا بضرره أطلقه وهو محمول على ثوب يضره القطع كالعمامة والقميص أما ما لا يضره القطع كالكراس فيجوز وقول الطحاوي في آجر من حائط

واللين في الضرع واللؤلؤ  
في الصدف والصوف  
على ظهر الغنم والمجدع في  
السقف وذراع من ثوب

(قوله بخلاف القوائم)  
أي قوائم الخراف كما يأتي  
(قوله ومنهم من أجازته  
للتعامل) قسم في فصل  
ما يدخل تبعاً عن البرازية  
اشترى أشجاراً للقطع ولم  
يقطع حتى جاء الصيف  
ان أضر القطع بالارض  
وأصول الشجر يعطى  
البائع للمشتري قيمة شجر  
قائم جبراً وقال المصدر  
قيمة مقطوع وان لم يضر  
بواحد قطع وان اشترى  
الشجر مطلقاً له القطع من  
الاصل اه وقد مناعن  
الحانية ما ينبغي مراجعته  
وسند كرم المؤلف في  
القول الثانية عن المعراج  
المسلاق التجوازي يبيع

أو ذراع من كراباس أو دباج لا يجوز ممنوع في السكر باس أو محمول على كراباس يتعيب به أما مالا يتعيب فيه فيجوز كما يجوز بيع قفيز من صبرة وأشار المصنف إلى عدم جواز بيع حلية من سيف أو نصف زرع لم يدرك لأنه لا يمكن تسليمه إلا بقطع جميعه وكذا بيع فص خاتم مركب فيه وكذا نصيبه من ثوب مشترك من غير شريكه وذراع من خشبة للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار بما التزمه من الضرر لأنه انما التزم العقد ولا ضرر فيه ويرد عليه بيع الحجاب التي لا تخرج الا بقلع الابواب على قول من أجاز والبعض قد منعه وأجيب بان المتعيب الجدران دون الحجاب وهذا يفيد ان المنظور اليه في المنع تعيب المبيع والكلام السابق يفيد أنه تعيب غير المبيع وهو الظاهر كذا في فتح القدير فلو قطع البائع الذراع أو قلع الجذع قبل فسخ المشتري عاد محجبا الزوال المفسد وكذا في المحتجبي فيه أقوالا فقل لم يجبر على القبول إلا أن يقبل برضاه وقيل لم يجز إلا بتجديدا للمبيع وقيل ينعقد تعا طيا عند أخذه وقيل ينعقد من الاصل بخلاف ما اذا باع النوى في التمر أو البزري في البطيخ حيث لا يصح وان شقهما وأخرج المبيع لان في وجودهما احتمالا اما الجذع فعين موجودة وبخلاف الصوف فإنه لا ينقلب محجبا بالتسليم وقيل بذراع من ثوب لأنه لو باع عشرة دراهم من نقرة فضة جاز لأنه لا ضرر في تبعضه ولو لم يكن معيناً لا يجوز لما ذكرنا والله أعلم أيضا كما في الهداية ونخرج أيضا مالا ضرر في تسليمه كبيع نخل أو شجر على أن يقطعه المشتري أو زرعاً على أن يحصده كذا في المعراج وأطلقه أيضا فشمع ما اذا باع ذراعا وعين الجانب فلا يجوز أيضا كما في المعراج وفي المحتجبي وفي جواز بيع الثبن قبل أن يداس والارز لا يبيح قبل الدق والخمصة قبل الدرس وحب القطن في قطن بعينه ونوى تمر في تمر بعينه فهروايتان اه (قوله وضربة القانص) أي لم يجز بيع ما يخرج من وضربة القانص وهو بالقاف والنون الصاديقول بعثك ما يخرج من القاء هذه الشبكة مرة بكذا وقيل بالغين والياء الغائص قال في تهذيب الازهرى نهى عن وضربة الغائص وهو الغواص نقول أغوص غوصة فما أخرجه من اللائي فهو لك بكذا وهو يبيع باطل لعدم ملك البائع المبيع قبل العقد فكان غررا ومجهالة ما يخرج كذا في فتح القدير وصحح في البناية رواية الغائص بالغين وذكر ان القانص من قنص بقنص قنصا اذا صاد من باب ضرب يضرب يعنى ان الغائص كما في الصحاح له استعمالان بمعنى النازل تحت الماء وبمعنى الهاجم على الشيء وفي الصحاح ان القنص بالتحريك الصيد والتسكين مصدر قنصه صاده ولم يذكر في القاموس سوى اقتنصه اصطاده كقنصه ذكره في الصاد مع القاف وذكر مع الغين الغوص والغاص والغياص والغواص الدخول تحت الماء والغاص موضعاً وأعلى الساق وغاص على الامر علمه والغواص من يغوص في البحر على اللؤلؤ اه وفي المصباح غاص من باب قال فهو غائص والجمع غائصة مثل قائف وقافة وغواص مبالغه (قوله والمزانية) هو بالمجرى في الكل عطفاً على المستة أي لم يجز بيع المزانية لهنبيه صلى الله عليه وسلم عن بيع المزانية والمحاقلة أما المزانية فقال في الغائص يبيع التمر في رؤس النخل بالتمر لأنها تؤدي الى النزاع والمدافعة من الزين وهو الدفع والمحاقلة من المحقل وهو الاقتراح من الارض وهي الطيبة التربة الخالصة من شائبة السبخ الصالحة للزرع ومنه حقل يحقل اذا زرع والمحاقلة مفاعلة من ذلك وهي المزارعة بالثلث أو الربع وغيرهما وقيل هي اكراء الارض بالبر وقيل يبيع الطعام في سنبله بالبر وقيل يبيع الزرع قبل ادراكه وفي رواية ورخص في العرايا قال العربية النخلة التي يعريها الرجل محتاجاً أي يجعل له ثمرها فرخص للمعري أن يبتاع ثمرها من المعري بثمر لموضع حاجته سميت عربية لأنه اذا ذهب

وضربة القانص والمزانية

النخل والشجر على أن يقطعه المشتري وقال في النهر وفي الصغرى القياس في بيع القوائم أن لا يجوز ولكن جاز للتعامل وبيع الكراث وان كان ينمو من أسفله يجوز للتعامل أيضا وبه يحصل الجواب عما استدلل به الفضلى على المنع في القوائم (قوله وفي المحتجبي وفي جواز بيع الثبن الخ) قال في النهر وجزم اللؤلؤ في بيع حب القطن بالمجوز والوجه في بيع نوى التمر ولو تمرا بعينه الفساد (قوله ان يبتاع ثمرها من المعري بتمر) الاول بالشاء المثناة والمراد به الرطب والثاني بالشاء المثناة

ثم رتاف مكانه جردها من الثمرة وعراها منها ثم اشتق منها الاعراء اه واقتصر في الهداية في تفسير  
 المحاكلة على القول الثالث وجوز الشافعي بيع المزانية فيما دون خمسة أوسق انتهى عن المزانية  
 ورخص في العرايا وهي ان يباع بغير صحتها فيما دون خمسة أوسق وأجاب أصحابنا بان العربية  
 العطية لغة وتاويله ان يبيع المعري له ما على التخييل من المعري بقر مجذوذ وهو يبيع مجازلانه  
 لا يملكه فيكون برأ مبتدأ كذا في الهداية وأصحابنا خرجوا عن الظاهر من ثلاثة أوجه الاول  
 اطلاق البيع على الهبة الثاني قوله رخص يخالف ما قرره وجوابه انه رخصة في الوفاء بالوعد  
 والعزيمة ان يفي بالوعد فاعطى غيره مع كونه ليس باخلاف للوعد رخصة الثالث التقييد بما  
 دون خمسة أوسق فائدة وعلى مذهبنا لا فائدة له وجوابه لان الواقعة في القليل ومن مشايخنا من  
 ادعى ان الترخيص في بيع العرايا منسوخ بالنهي عن بيع العرايا ومنهم من قال تعارض المحرم  
 والمبيع فقدم المحرم وهو مردود بان الرخصة متصلة بالنهي فلا يصح القول بنسخ لترخيص للاتصال  
 وقد ثبت في البخاري انه نهى عن بيع المزانية ثم رخص بعد ذلك في بيع العرايا فبطل القول  
 بالنسخ والله الموفق والمحرض المحزر وكذا لا يجوز بيع العنب بالزبيب ومعنى النهي انه مال  
 الربا فلا يجوز بيعه بجنسه مع الجهل كما لو كانا موضوعين على الارض ثم اعلم ان تعريف المزانية بانها  
 بيع الثمر بالثمر خلاف التحقيق والاولى ان يقال يبيع الرطب بثمر الى آخره لان الثمر بالمثلثة  
 حل الثمر رطبا أو غيره واذا لم يكن رطبا جاز لا خلاف الجنس ولو كان الرطب على الارض كالتمر  
 لم يجز بيعه متساويا عند العلماء الا بأخيه في المسألي في باب الربا (قوله والملاسة والقاء الحجر)  
 ومثلها المناذبة وهذه بيوع كانت في الجاهلية فنهى عنها وهو ان يتراوض الرجلان على سلعة  
 أي يتساوما فاذا المسها المشتري أو بندها اليه البائع أو وضع المشتري عليها حصة لزم البيع رضي  
 البائع أو لم يرض والاول يبيع الملاسة والثاني يبيع المناذبة والثالث القاء الحجر ولان فيه تعليقا  
 بالخطر ولا بد في هذه البيوع ان يسبق الكلام منهما على الثمن (قوله وثوب من ثوبين) لجهالة  
 المبيع وتقدم في خيار الشرط انه اذا جعل للمشتري خيار التعيين جاز فيما دون الثلاثة فلذا  
 أطلقه هنا وفي المعراج وكذا عبيد من عبيد لا يجوز ولا خلاف فيه لاحد حتى لو قبضهما وماتا معا  
 يضمن نصف قيمة كل واحد منهما لان أحدهما مضمون بالقيمة لانه مقبوض بحكم البيع الفاسد  
 والاخر أمانة وليس أحدهما باولى من الآخر فشاعت الامانة والضمان ولهذا لو كان البيع  
 صحيحا بان كان فيه خيار المشتري يضمن نصف ثمن كل واحد والفاقد معتبر بالصحيح والقيمة هنا  
 كالثمن ثمة ولو ماتا مرتين ضمن قيمة الاول لانه تعين مضمونا بالتعذر رد فيه ولو حرهما معا عتق  
 أحدهما لانه ملك أحدهما بالقبض وان حرهما لم يصح أي لو قال البائع أو المشتري أحدهما  
 حر ولو قال امتعا بعتقا لان كل واحد اعتق ملكه وملك غيره فيصح في ملكه والبيان الى المشتري  
 لان من نفذ فيه عتقه مضمون بالقيمة والقول في المضمون قول الضامن ولو قبض أحدهما باذن  
 البائع فهل كغرم قيمته اه وقيد بالقيمة اذ يبيع المبيع في المثلي جائز قال في التخييص من باب بيع  
 المهم لو اشترى أحد عبيدين أو ثوبين ففسد لجهل يورث نزاعا ضد المثلي فلو قبضهما ملك أحدهما  
 والاخر أمانة وفاء بالعهد الى آخره (قوله والمراعي واجارتها) أي لا يجوز بيع السكلا واجارتها  
 اما البيع فلانه ورد على المالك لا يشترك الناس فيه بالحديث الناس شركاء في ثلاث في الماء  
 والسكلا والنار واما الاجارة فلانها عقدت على استهلاك عين مباح ولو عقدت على استهلاك عين

والملاسة والقاء الحجر  
 وثوب من ثوبين والمراعي  
 واجارتها

(قوله ولان فيه تعليقا  
 بالخطر) فانه في معنى اذا  
 وقع حجرى على ثوب فقد  
 بعته منك أو بعته بكذا  
 أو اذا بنده أو لمسته كذا  
 في الفتح (قوله ولا بد في)  
 هذه البيوع أن يسبق  
 الكلام منهما على الثمن  
 أي ليكون علة الفساد  
 ما ذكره والا كان الفساد  
 لعدم ذكر الثمن ان  
 سكتا عنه لماسألي ان  
 البيع مع نفي الثمن  
 باطل ومع السكوت عنه  
 فاسد أو لتحقيق هذه  
 البيوع فانه ذكر في تعريفها  
 ان يتساوما وسلعة وقد قال  
 في الفتح التساوم تفاعل  
 من التسوم سام البائع  
 السلعة عرضها للبيع وذكر  
 ثمنها اه فظهر ان ما قيل  
 فائدة التقييد انه ان لم  
 يسبق ذكر الثمن فالبيع  
 باطل غير ظاهر تامس  
 (قوله جاز فيما دون  
 الثلاثة) كذا في النسخ  
 وصوابه فيما دون الاربعة

(قوله ومنه لو حديق) أى حوط رملى (قوله لقائل ان يقول ينبغي الخ) قال فى النهر وأقول يمكن ان يفرق بينهما بان شئى الكلا كان سبباً فى انبائه فنبت بخلاف الماء فانه موجود قبل حفره فلا يملكه بالحفر اه وقال الرملى أصح القولين عند الشافعى انه يملكه سواء حفرها فى أرض موات أو ملك وعندنا لا يملكه فيها وأقول المنقول أن صاحب البئر لا يملك الماء وقدمه هذا الشارح فى كتاب الطهارة فى شرح قوله وانتفاع حيوان ونفسه من الولو الجمة فراجعوه وهذا مادام فى البئر أما اذا أخرجه منها بالاحتفال فلا شك فى ملكه له بذلك لمجازته له فى الكيزان التى نسميها القواديس أو لائق كما فى السواقى التى يبلادنا ٨٤

صبه فى البرك بعد حيازته تأمل وأقول البئر فى كلام الفقهاء غالباً للمعين وأما غيره فيقال فيه صهر يجر وجب ونحو ذلك وقد يطلق على غير المعين والذي يجب التعويل عليه فى الماء ان يقال بالمجازة يملك فيضمن وعلى هذا يجب ان يملك فى الصهاريج المتخذة فى البيوت للمجازة قطعاً

#### والنخل

لانها بمنزلة الحجاب وقد أقيمت به ولا يتخالفه ما فى الولو الجمة من قوله ولو نزع ماء بئر رجل بغير اذنه حتى يلبس لاشئى عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ماء زجل كان فى الحب يقال له املاً الماء لان صاحب الحب مالك للماء وهو من ذوات الامثال فيضمن مثله اه لان كلامه

ملوكة بان استاجر بكرة للشرب لبنها لا يجوز فهذا أولى وفى المصباح والرعى بالكسر والرعى بمعنى وهو ما ترعاه الدواب والجمع المرامى اه قيد بالرامى بمعنى السكلا لان يسع رقبة الارض واجارتها جائزان ومعنى الشركة فى النار الاصطلاح بها وتخفيف الثياب يعنى اذا وقدر رجل نارا فلكل ان يصطلى بها اما اذا أراد ان يأخذ الحجر فليس له ذلك الا باذن صاحبه ومعناه فى الماء للشرب وسقى الدواب والاستقاء من الآبار والحياض والانهار المملوكة وفى السكلا ان له احتشاشه وان كان فى أرض مملوكة غير ان لصاحب الارض ان يمنع من الدخول فى أرضه واذا منع فليغيره أن يقول ان لى فى أرضك حقاً فاما أن توصانى اليه أو تحشه أو تستقى وتدفعه لى وصار ككثوب رجل وقع فى دار رجل اما ان يأذن المالك فى دخوله لياخذ منه واما ان يخرج منه اليه اما اذا أحرز الماء بالاستقاء فى آنية والسكلا يقطع جاز حينئذ يبعه لانه ملكه بذلك وظاهر ان هذا اذا نبت بنفسه فاما اذا كان سقى الارض وأعطىها للآليات فنبت فى الذخيرة والمهيطة والنوازل يجوز بيعه لانه ملكه وهو مختار المصدر الشهيد وكذا ذكر فى اختلاف أى خنيفة فيحمل كلام المصنف على ما اذا لم يعدها للآليات ومنه لو حديق حول أرضه وهى بالآليات حتى نبت القصب صار ملكاً له والقدرورى منع بعه وان ساق الماء الى أرضه ولمحقه مؤنة لبقاء الشركة وانما تنقطع بالمجازة وسوق الماء الى أرضه ليس بمجازة لكن الاكثر على الاول الا ان على هذا القائل ان يقول ينبغي ان حاز البئر يملك بناءها ويكون بشكافه الحفر والطنى لتحصيل الماء يملك الماء كما يملك السكلا بشكافه سوق الماء الى الارض لنبت فله منع المستقى وان لم يكن فى أرض مملوكة له كذا فى فتح القدير وسأفى ان شاء الله تعالى بقية الكلام عليه فى كتاب الشرب والمجدة فى جواز اجارته ان يستاجر أرضاً لا يقاى الدواب فيها أو لمنفعة أخرى بقدر ما يريد صاحبه من الثمن أو الاجرة فيحصل به غرضها ويدخل فى السكلا جميع أنواع ما ترعاه المواشى رطباً كان أو باسماً بخلاف الاشجار لان السكلا ما لا ساق له والشجر له ساق فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعها اذا نبتت فى أرضه لكونها ملكه والسكلا كالسكلا وفى القاموس الكم نبات والكماء للواحد والكموه للجمع أو هى تكون واحدة وجمعاً اه (قوله والنخل) أى لم يجز بيعه وهذا عند أى خنيفة وأبى يوسف وقال محمد يجوز اذا كان محرراً وهو معنى ما فى الذخيرة اذا كان مجموعاً لانه حيوان منتفع به حقيقة وشرعاً فيجوز بيعه وان كان لا يؤكل كالنخل والحمار ولهما منه من الهوام فلا يجوز بيعه كالزناير والانتفاع بما يخرج منه لا بعينه فلا يكون منتفعاً به قبل الخروج أطلقه فشمع ما اذا كان يسع تبعاً للكوارات وفيها غسل وهو قول السرخى

فى البئر المعين وأما الصهاريج التى توضع لآراز الماء فى الدور فلا شك فى ان ماءها يصير مملو كلاً حياً بمنزلة وذك الحجاب والآوانى فتأمل وصورة ما رفع الى من بيت المقدس فيما اذا استأجر دار السكن فى بيوتها وفى الدار صهر يجر معد مجمع ماء الاشتية وفيه ماء قبل الاجارة فهل هذا الماء ملك المؤجر ليس للمستاجر فيه الا ما أباحه المؤجر فاجبت نعم الصهاريج التى فى الدور المعدة لجمع ماء الاشتية الموضوعة لآراز الماء يملك ماؤها وهى بمنزلة الحجاب كما هو مستفاد من تعليلهم فى مسئلة الانهار المملوكة والآبار والحياض بقولهم لانها لم توضع لآراز والمباح لا يملك الا بالآراز وانت على يقين بان الصهاريج التى فى الدور وانما



وضعت للأحرار فليس للمستاجر إلا ما أباحه المؤجر (قوله فلا يجوز بيعه عند أبي حنيفة) قال في النهر واعلم أنه يحتاج على قول  
الإمام إلى الفرق بين النخل والدود حيث أجاز بيعه تبعادون الدود ولا اشكال على ما روى ٨٥ عن الكرخي أنه لا يجوز في النخل

تبعاً (قوله ولعله لم يطلع  
على أن الفتوى على قوله  
فيهما) استبعده في النهر  
واعتذر عن المصنف  
بقوله وكأنه لقوة المدرك  
في النخل وكذا استبعده  
الرملي ثم قال وإنما الجواب  
عنه أنه لم يماقم عنده  
دليل اختيار قولهما في  
النخل وقول محمد في دود  
القرز ويضيه ويفرق بينهما  
بفارق يلوح من قول  
بعضهم يجوز بيعه ليلاً  
وبيع دود القز ويضيه  
والآتي

ولا يجوز بيعه نهاراً لأنه  
يكون مجتمعا حالة الليل  
متفرقا حالة النهار في  
المراعي (قوله ولكن في  
الذخيرة إذا اشترى  
العلف الخ) انظر هل يقال  
مثله في بيع الدودة وهي  
القرمز التي يصبغ بها  
بناء على ما اشتهر من أن  
أصلها دود له روح يخفق  
بالكس وبالحل ومقتضى  
التعليل الجواز فإنها  
كثيرة الاحتياج بين  
الناس ولها مداخل  
كثيرة عند أرباب  
الصنائع وهي من أنفس

وذكر القدوري أن بيعه تبعاً للكواره فيها غسل جائز وأنكره الكرخي وقال إنما يدخل الشيء  
في البيع تبعاً لغيره إذا كان من حقوقه كالشرب والطريق وهذا ليس من حقوقه كذا في الفوائد  
الظاهرية وأجيب عنه بأن التبعية لا تنحصر في الحقوق كالمفاتيح فالغسل تابع للنخل في الوجود  
والنخل تابع له في المقصود بالبيع والكواره بضم الكاف وتشديد الواو ومغسل النخل إذا سوى من  
طين وفي التهذيب كواره النخل مخففة وفي المغرب بالكسر من غير تشديد وقيده الزمخشري بفتح  
التكاف وفي الفر بين بالضم كذا في فتح القدير وفي المصباح كواره النخل بالضم والتخفيف والتثقل  
لغة عنهما في الشعم وقيل بينهما إذا كان فيه الغسل وقيل هو الحلية وكسر الكاف مع التخفيف لغة  
أه وسبق أن الفتوى على قول محمد (قوله ويباع دود القز ويضيه) أما الدود فلا يجوز بيعه عند  
أبي حنيفة لأنه من الهوام وعند أبي يوسف يجوز إذا ظهر فيه القز تبعاً وعند محمد يجوز كيفما كان  
لكونه منتفعاً به وأما بيعه فلا يجوز بيعه عند أبي حنيفة وعندهما يجوز له كان الضرورة وقيل  
أبو يوسف مع أبي حنيفة كما في دوده وإنما اختار المؤلف قول محمد في الدود والبيض لكونه المفتي به  
ولكن يرد عليه أن الفتوى على قول محمد أيضاً في بيع النخل كما في الذخيرة والتحلية فلم يختار قوله  
في الدود دون النخل بل امرج ولعله لم يطلع على أن الفتوى على قوله فيهما وفي المصباح القز معرب قال  
الليث هو ما يعمل منه الأبريسم ولهذا قال بعضهم القز والأبريسم مثل المنطة والدقيق أه وأما  
الخزفاسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها والجمع خزان مثل صرد وصردان منه أيضاً قيده  
بالنخل والدود لأن ماسواهما من الهوام كالحبات والعقارب والوزغ والقنفاذ والضب لا يجوز بيعه  
اتفاقاً ولا يجوز بيع شيء من البحر إلا السمك كالضفدع والسرطان والسمكة وفرس البحر وغير  
ذلك ولكن في الذخيرة إذا اشترى العلق الذي يقال له بالفارسية مرعل يجوز وبه أخذ المصدر  
الشهيد لم حاجة الناس إليه لتمول الناس له وفي المصباح العلق شيء أسود شبيه الدود يكون في الماء  
يلق باقواء الأبل عند الشرب أه وقيد بالبيع لأنه لو كان الدود ورق التوت من واحد والعمل  
من آخر على أن يكون القز بينهما نصفين أو أقل أو أكثر لا يجوز عند محمد وكذا لو كان العمل منهما  
وهو بينهما نصفان وفي فتاوى الولوالجي امرأة أعطت امرأة تزر القز وهو يزر الفيلق بالنصف فقامت  
عليه حتى أدرك فالفيلق لصاحبة البز لأنه حدث من بزرها ولها على صاحبة البز قيمة الأوراق  
وأجر مثلها ومثله إذا دفع بقرة إلى آخر يعلفها ليكون المحدث بينهما بالنصف فالمحدث كله لصاحب  
البقرة وله على صاحب البقرة ثمن العلف وأجر مثله وعلى هذا إذا دفع الدجاج ليكون البيض بالنصف  
كذا في فتح القدير ومحلها كتاب الأجازات ولم يذكر المؤلف بيع الحمام وذكره في الهداية فقال  
والحمام إذا علم عددها وأمكن تسليمها جاز بيعها لأنه مال مقدور التسليم وفي الذخيرة إذا باع برج حمام  
مع الحمام فإن باع ليلاً جاز لأن في الليل يكون الحمام بحملته داخل البرج ويمكن أخذه منه من غير  
الاحتمال فيكون بائعاً ما يقدر على تسليمه وفي النهار يكون بعضه خارج البيت فلا يمكن أخذه إلا  
بالاحتمال فلا يجوز أه (قوله والآتي) أي لم يجز بيع الآتي لنهي النبي صلى الله عليه وسلم

الأموال عندهم وقد أجاز وأبيع السرقين تأمل (قوله فإن باع ليلاً جاز الخ) ألفز فيه الشيخ رمضان العطفي فقال على هامش  
نسخته المكتوبة بخطه يا أبا ماتي فقه نعمان أضحي \* حائر السبق مفرد لا يجاري أي يبت يجوز بيعك أيا \* هليل ولا يجوز نهاراً  
أه قال الرملي وتقدم في شرح قوله والطير في الهواء أنه إذا علم عوده وأمكن تسليمه يجوز ولم يفرق بينهما إذا كان بالنهار فراجع

عنه ولانه لا يقدر على تسليمه ولو باعه ثم عاد من الابق لا يتم ذلك العقد لانه وقع باطلا لانعدام المحل  
 كبيع الطير في الهواء وعن أبي حنيفة انه يتم العقد اذا لم يفسخ لان العقد انعقد لقيام المسألة  
 والمانع قد ارتفع وهو العجز عن التسليم كما اذا بقي بعد البيع وهكذا يروى عن محمد كذا في الهداية  
 والاول ظاهر الرواية وبه كان يفتي أبو عبد الله البغلي كما في الذخيرة وأولوا تلك الرواية بان المراد بها  
 انعقاد البيع بالتعاطي الا أن أطلقه فشمّل ما اذا باعه لابنه الصغير فانه لا يجوز وكذا اليتيم في حجره  
 بخلاف ما اذا وهبه له فانه يجوز والفرق ان شرط البيع القدرة على التسليم عقب البيع وهو منتف  
 وما بقي له من اليد يصلح لقبض الهبة لا لقبض البيع لانه قبض بازاء مال مقبوض من مال الابن  
 وهذا قبض ليس بازائه مال يخرج من مال الولد فكفت تلك اليد له نظر للصغير لانه لو عاد عاد الى  
 ملك الصغير هكذا في فتح القدير والتميز وفي فتاوى قاضيان من الهبة خلافا له قال ولو وهب عبده  
 الا بقر لولده الصغير لا يجوز وان باعه جاز اه فقد عكس الحكم على ما نقله الشارحون ولم أر احدا  
 منهم يذهب على هذا والحق ما ذكره القاضي لما في المعراج ولو باع الا بقر من ابنه الصغير لا يجوز ولو  
 وهبه له أوليتيم في حجره يجوز لان ما بقي له من اليد في الا بقر يصلح لقبض الهبة دون البيع اه  
 وأما صاحب الذخيرة فقد كفي البيوع ان الاب لو باع العبد المرسل في حاجته لابنه الصغير جاز ولم  
 يذكر في الا بقر وكذا في كتاب الهبة ولو وهب عبده له آبقا من ابنه الصغير فادام مترددا في دار  
 الاسلام تجوز الهبة ويصير الاب قابض لابنه بنفس الهبة كرهذه المسئلة في الجامع وفي المنتقى  
 عن أبي يوسف لو تصدق بعبداً بقر له على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلى عنه انه يجوز فحصل  
 عن أبي يوسف في المسئلة روايتان اه وشمل كلامه أيضا ما اذا باعه بعد ما أبق من يد الغاصب  
 مع انه جائز منه لما في الذخيرة واذا أبق العبد المغصوب من يد الغاصب ثم ان المالك باع العبد من  
 الغاصب وهو أبق بعد البيع جائز والاصل ان الابق انما يمنع جواز البيع اذا كان التسليم  
 محتاجا اليه بان أبق من يد المالك ثم باعه المالك فاما اذا لم يكن التسليم محتاجا اليه كما في مسئلتي يجوز  
 البيع اه وقيد بالا بقر لان العبد المرسل في حاجة المولى يجوز بيعه ولو باعه وليس بأبق ثم أبق  
 قبل القبض فان المشتري بالخيار في فسخ ذلك العقد ولا يكون للبائع أن يطالب المشتري بالثمن ما لم  
 يحضر العبد اه وجعل الراد على البائع كافي القنية وخرج أيضا بيع المغصوب فقد ذكر محمد في  
 الاصل انه موقوف ان أقر به الغاصب تم البيع ولزم وان جحد به وكان للغصوب منه بيعة عادلة  
 فكذلك الجواب وان لم يكن له بيعة ولم يسلمه حتى هلك انتقض البيع وبعض مشايخنا قالوا قول محمد  
 في الكتاب وان لم يكن للغصوب منه بيعة ولم يسلمه حتى هلك انتقض البيع بظاهره غير صحيح وينبغي  
 أن لا ينتقض البيع لان البيع وان فات فقد أخلف بدلا والمبيع اذا فات وأخلف بدلا لا ينتقض  
 البيع الا أن يختار المشتري النقص فكان ناويل قول محمد انتقض البيع اذا اختار المشتري وبعضهم  
 قالوا انه بظاهره صحيح وينتقض البيع من غير اختيار المشتري الى آخر ما في الذخيرة وقيد ببيعه لان  
 هبته جائزة كما قدمناه عن المعراج وأما عتاقه فحائز لكن ان أعتقه عن كفارة عليه فانه لا يجوز حتى  
 تعلم حياته كافي المعراج ويصح جعله بدل خلع كما قدمناه في باب عتقه ولو اختلعت على عبداً بقر  
 لها على انها بريئة من ضمانه لم تبرأ وأما جعله بدل صلح ٧ (قوله الا أن يبيعه ممن يزعم انه  
 عنده) فيجوز البيع لان المنهى عنه بيع أبق مطلق وهو أن يكون آبقا في حقهما وهذا غير آبق  
 في حق المشتري ولانه اذا كان عند المشتري انتفى العجز عن التسليم وهو المانع ولم يذكر للمصنف

الا أن يبيعه ممن يزعم  
 انه عنده

(قوله وأولوا تلك الرواية  
 الخ) هذا أيضا يناق ما  
 قدمه أول كتاب البيوع  
 من التعاطي لا ينعقد بعد  
 بيع باطل أو فاسد ما لم  
 يفسخ العقد الاول (قوله  
 وفي فتاوى قاضيان من  
 الهبة خلافا) قال في  
 النهر ووقع في الحائنة  
 في بعض النسخ عكس  
 هذا الحكم وفي بعضها كما  
 ذكرنا وهي المعول عليها  
 وكان الاولى تحريف ولم  
 يطلع صاحب البحر على  
 الثانية فحزم بالاولى اه  
 وانظر ما وجه جزمه  
 بالاول وأظن انه سبق قلم  
 بدليل استشهاده بعبارة  
 المعراج (قوله والحق  
 ما ذكره القاضي) أي  
 قاضيان والظاهر ان  
 في العبارة سقطا من  
 الكتاب والاصل والحق  
 خلاف ما ذكره القاضي  
 لان ما نقله عن المعراج  
 مخالف لما ذكره القاضي

٧ هنا يباح بالاصل

انه يكتفي بقبضه عن قبض المبيع للتفصيل قالوا ان كان أشهد وقت أخذه انه أخذه ليرده على مال كانه كان أمانة في يده فلا ينوب عن قبض المبيع فلو هلك قبل أن يصل إلى سيده لم يضمنه فينفسخ البيع ويرجع على سيده بالثمن ولو كان لم يشهد صار قابضا لانه قبض غصب هكذا اقتصر الشارحون هنا وذكر في الذخيرة اذا اشترى ما هو أمانة في يده من وديعة أو عارية فانه لا يكون قابضا الا اذا ذهب المودع أو المستعير الى العين وانتهى الى مكان يتمكن من قبضه الا ان يصير المشتري قابضا بالتخلية فاذا هلك بعد ذلك يهلك من مال المشتري فان فعل المشتري في فصل الوديعة والعارية ما يكون قبضا ثم أراد البائع أن يجبسها بالثمن لم يكن له ذلك لانه لم يباعه منه مع علمه ان المبيع في يد المشتري وهو يتمكن من القبض يصير راضيا بقبض المشتري دلالة اه وقيد بيعه ممن يزعم انه عنده لانه لو باعه من رجل يزعم انه عند آخر فانه لا يصح ولكن يفسد اذا قبضه المشتري ماله بخلاف بيع الا بق فانه باطل فلذا كتبنا في الفوائد الفقهية ان بيع الا بق يكون باطلا وفسادا وصححا (قوله ولبن امرأة) بالجر أي لم يجز بيع لبن المرأة لانه جزء الا دمي وهو بجميع أجزائه مكرم مصون عن الابتذال بالبيع أطلقه فشمّل لبن الحرة والامة وهو ظاهر الرواية وعن أبي يوسف يجوز بيع لبن الامة لجواز إيراد البيع على نفسها فكذا على جزئها قلنا الرق حل نفسها فأما اللبن فلا رق فيه لانه يختص بمحل يتحقق فيه القوة التي هي ضده وهي الحي ولا حياة في اللبن فلا يكون محلا للعق ولا للرق فكذا البيع فشمّل ما اذا كان في اناء أو لا والاولى أن يقيد مراده بما اذا كان في وعاء كما قيده في الهداية لان حكم اللبن في الضرع قد تقدم وأشار المصنف الى انه لا يضمن متلفه لكونه ليس بمال والى انه لا يحمل به التداوى في العين الرمضاء وفيه قولان فقل بالمنع وقيل بالجواز اذا علم فيه الشفاء هكذا نقله في فتح القدير هنا وقال في موضع آخر وأهل الطب يشبتون نفع اللبن البنت للعين وهذه من أفراد مسألة الانتفاع بالمكرم للتداوى كالجوز واختار في الحاشية والنهاية الجواز اذا علم ان فيه الشفاء ولم يجد دواء غيره وسياق ان شاء الله تعالى تمامه في المحظر والاباحه وقيد بلبن المرأة لانه يجوز بيع لبن الانعام قال الامام الرباني محمد بن الحسن الشيباني جواز اجارة الظئر دليل على فساد بيع لبنها وجواز بيع لبن الانعام دليل على فساد اجارتها (قوله وشعر الخنزير) أي لم يجز بيعه اهانته لكونه نجس العين كاصله فالبيع هنا لجواز لكان اكراما وفي الحجر والخنزير كذلك ولو جاز لكان اعزازا وقد أمرنا بالاهانة وفي لبن المرأة لجواز لكان اهانته لها وقد أمرنا باعزاز الا دمي فالعمل الواحد وهو البيع هنا يجوز ان يكون اعزازا بالنسبة الى محل واهانة بالنسبة الى آخر مثلا اذا أمر السلطان بعض العلمان بالوقوف عند الفرس بحضرته كان اعزازا له ولو أمر القاضى بذلك لكان اهانته له وخاصة ان حوازي بيع المهان اعزاز له وجواز بيع المسكر اهانته له (قوله وينتفع به) أي يجوز الانتفاع بشعر الخنزير ردفع الما يتوهم من منع بيعه ولكنه مقيد بالحز للضرورة فان ذلك العمل لا يتأتى بدونه ويوجد مباحا فلا حاجة الى القول بجواز بيعه وشراؤه حتى لو لم يوجد لم يكره شراؤه للاسالكفة للحاجة وكره بيعه لعدمها كما أفق به الفقيه أبو الليث وظاهر كلامهم منع الانتفاع به عند عدم الضرورة بان أمكن الحز بغيره ولذا قيل لا ضرورة الى الحز به لا مكانه بغيره وكان ابن سيرين لا يلبس خفاخر بشعر الخنزير فعلى هذا لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به ولذا روى عن أبي يوسف كراهة الانتفاع به الا أن يقال ان امكان الحز بغيره وان وقع لغرض سبب تحمله مشقة في خاصة نفسه لا يجوز أن يلزم العموم حرامه له وحيث كان جواز الانتفاع به للضرورة

ولبن امرأة وشعر الخنزير وينتفع به (قوله كما قيده في الهداية) أي حيث قال في قدح قال في النهر وهذا القيد لبيان منع بيعه بعد انفصاله عن محله كيلا يظن ان امتناع بيعه مادام في الضرع كغيره كذا في الفتح وقال في الحواشي السعدية وهذا بعيد جدا بعد ما تقدم ان يبيع اللبن في الضرع لا يجوز اه وبما ان امتناع بيعه في الضرع قد علم مما مر ذكره منع بيع لبن المرأة بعده نص في المنع بعد الانفصال فلا حاجة الى التقيده به وان دفع ما في البحر من ان ذكره أولى لان حكم اللبن في الضرع قد تقدم على اننا لنسلم انه مستفاد مما تقدم بما قدمناه من ان الضرع خاص بذوات الاربع كالثدي للمرأة وحيث ذاعما أطلقه المصنف ليعم ما قبل الانفصال وما بعده (قوله ولكنه مقيد بالحز للضرورة) هذا بناء على قول أبي يوسف بخاسته اما على قول محمد الا في من انه طاهر فلا يتقيد الانتفاع به بالحز ولا بالضرورة قال الزيلعي

في تعليل عدم افساده الماء اذا وقع فيه لان اطلاق الانتفاع به دليل طهارته اه وهذا يقتضي جواز بيعه عند محمد ايضا ولذا قال في النهر وينبغي أن يطيب للبائع الثمن على قول محمد (قوله لان المال ما يمكن احرازه الخ) قال الرمي عبارة الزيلعي ومحل البيع المال وهو ما يمكن احرازه وقبضه ٨٨ والهواء لا يمكن احرازه (قوله ولهذا يضمن بالا تلاف) قال الرمي وفي شرح المجموع لابن

ملك لا يضمن بالا تلاف فراجعه والظاهر ان ما هنا مخرج على غير ظاهر الرواية اه قلت قال في النهر بعد نقل ما ذكره المؤلف عن الزيلعي وأما تضمينه بالا تلاف بالمعنى الذي ذكره الشارح فهو احادي الروايتين

وشعر الانسان والانتفاع به وجلد الميتة قبل الدباغ وبعده يباع وينتفع به كعظم الميتة وعصها وصفوها وقرنها وبرها وعلوسط

والفتوى على انه لا يضمن كما في الذخيرة وفي الظهيرية وهو الاصح وعن الشيخ جلال الدين ابن صاحب الهداية انه قصر ضمانه بالا تلاف على ما اذا شهد به الاخر ثم رجع بعد القضاء وقال لا وجه للضمان بالا تلاف الابهذه الصورة لانه لو ضمن بغيرها فاما بالسقي أو بمنع حق الشرب لا وجهه للاول لان الماء مشترك بين الناس ولا الى الثاني

والاصل ان ما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها أفتى الامام أبو يوسف بنجاسته فينجس الماء القليل اذا وقع فيه وطهره محمد لان جواز الانتفاع به دليلها والصحيح قول أبي يوسف لما قدمناه وما ذكر في بعض المواضع من جواز صلاة الحر ازين مع شعر الخنزير وان كان أكثر من قدر الدرهم فهو مخرج على قول محمد بطهارته وأما على قول أبي يوسف فلا وهو الوجه لان الضرورة لم تدعهم الى أن يعلق بهم بحيث لا يقدررون على الامتناع عنه ويجتمع على ثبائهم هذا المقدار (قوله وشعر الانسان والانتفاع به) أي لم يجز بيعه والانتفاع به لان الأدمى مكرم غير مبتذل فلا يجوز أن يكون شيء من أجزائه مهانا مبتذلا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة وانما يرخص فيما يتخذ من البر فيزيد في قرون النساء وذواتهن كذافي الهداية وصرح في فتح القدير بان الأدمى مكرم وان كان كافرا والواصلة هي التي تصل الشعر بشعر النساء والمستوصلة المعمول بها باذنها ورضاهما ولعن في الحديث النامصة والتمنصة والنامصة هي التي تنقص الحاجب لترينه والتمنصة هي التي يفعل بها ذلك (قوله وجلد الميتة قبل الدبغ) أي لم يجز بيعه لانه غير منتفع به قال عليه السلام لا تنتفعوا من الميتة باهاب وهو اسم لغير المدبوغ فيكون نجس العين بخلاف الثوب والدهن المتنجس فانها عارضة قيد بما قبل الدبغ لانه لو باعه بعده جاز محل الانتفاع للطهارة ولذا قال (وبعده يباع وينتفع به) وقيد بالميتة لان جلد المذكاة يجوز بيعه قبل الدباغ ولحوم السباع وشحومها وحلدها بعد الذكاة كجلود الميتة بعد الدبغ فيجوز بيعها والانتفاع بهاما عدا الا كل لطهارتها بالذكاة الاجلد الخنزير (قوله كعظم الميتة وصفوها وعصها وقرنها وبرها) أي يجوز بيعها والانتفاع بها لانها طاهرة لا يحلها الموت لعدم الحياة وقد قررناه من قبل والغيل كالخنزير نجس العين عند محمد وعندهما بمنزلة السباع حتى يباع عظمه وينتفع به ويجوز بيع القرود على المختار (قوله وعلوسط) أي لم يجز بيع علو بعد انهدامه لان الباقي بعد سقوطه حق التعلو وهو ليس بمال لان المال ما يمكن احرازه والمال هو الحمل المبيع بخلاف الشرب حيث يجوز بيعه تبعا للارض باتفاق الروايات ومفردا في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه حظ من الماء ولهذا يضمن بالا تلاف وله قسط من الثمن وسياتي تمامه في الشرب ان شاء الله تعالى وقيد بسقوطه لان بيعه قبل سقوطه جائز كما في فتح القدير لان المبيع البناء فعلى هذا يجوز بيع سقف البيت قبل نقضه كما يجوز بيع البناء قبل هدمه لكن في عمدة الفتاوى لا يجوز بيع بناء الوقف قبل هدمه ولا الاشجار الموقوفة المثمرة قبل قطعها بخلاف غير المثمرة اه وأشار المصنف الى أن العلو لو سقط قبل القبض فان البيع يبطل كهلاك المبيع قبل القبض كافي فتح القدير والعلو خلاف السفل بضم العين وكسرها كذافي المصباح ولم يذكر المصنف بيع الطريق والمسيل وفي الهداية وبيع الطريق وهبته جائز وبيع مسيل الماء وهبته باطل والمسئلة تحتل وجهين بيع رقبة الطريق والمسيل وبيع حق المرور والتسديل فان كان المراد الاول فوجه الفرق بين المسئلة بين

ان لان متع حق الغير ليس سببا للضمان بل السبب منع ملك الغير ولم يوجد كذافي الفتح (قوله قيد بسقوطه الخ) قال في الفتح فرع باع العلو قبل سقوطه جاز فان سقط قبل القبض بطل البيع لهلاك المبيع قبل القبض اه وفي الخاتمة رجل له علو وسفل فقال لرجل بعت منك علو وهذا السفل بكنا جاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل والمشتري

ان الطريق معلوم لان له طولاً وعرضاً معلوماً أما المسيل فمجهول لانه لا يدري قدر ما يشغله من الماء وان كان الثاني ففي بيع حق المرور روايتان وجه الفرق على أحدهما بينه وبين حق التسيل ان حق المرور معلوم متعلقه بمحل معلوم وهو الطريق وأما المسيل على السطح فهو حق التعلی وعلى الأرض مجهول لمجهالة محله ووجه الفرق بين حق المرور وحق التعلی على إحدى الروايتين ان حق التعلی يتعلق بعين لا يتبقى وهو البناء فاشبهه بالمنافع أما حق المرور يتعلق بعين يتبقى وهو الأرض فاشبهه بالعيان اه (قوله وأمة تبين انه عبد وكذا عكسه) أى لم يجز بيع أمة ظهر انه عبد وعكسه وهو بيع عبد تبين انه حاربه بخلاف ما اذا باع كلباً فاذا هو نجسة حيث ينقذ البيع ويختبر والفرق بينه على الأصل الذى ذكرناه فى النكاح لمحمد وهو ان الإشارة مع التسمية اذا اجتمعتا فى مختلفي الجنس يتعلق العقد بالسمي ويبطل لانعدامه وفى متحدى الجنس يتعلق بالمشار اليه وينقذ لوجوده ويختبر لغوات الوصف كمن اشترى عبداً على انه خباز فاذا هو كاتب وفى مسألتنا الذكر والانثى من بنى آدم جنسان للتفاوت فى الاغراض وفى الحيوانات جنس واحد للتقارب فيها وهو المعتبر دون الأصل كالخيل واللبس جنسان والوذارى والزنجبى على ما قالوا جنسان مع اتحاد أصلهما كذا فى الهداية والأصل المذكور لمحمد رحمه الله تعالى متفق عليه هنا ويجزى فى سائر العقود من النكاح والجاره والصلح عن دم العمد والنجس والعق على مال والبيع فى مسألة الكتاب باطل لعدم المبيع وبه ظهر ان الذكر والانثى من بنى آدم جنسان فقها وان اتحدا جنساً فى المنطق لانه الذاتى المقول على كثيرين مختلفين بمميز داخل والجنس فى الفقه المقول على كثيرين لا يتفاوت الغرض منها فاحشاً فالجنسان ما يتفاوت الغرض منهن ما فاحشاً بلانظر الى الذاتى والوذارى بفتح الواو وكمرها وانحام الذال ثم راء مهملة نسبة الى وذار قرية من قرى سمرقند والزنجبى بزاي ثم فون ثم دال مهملة ثم ياء ثم جيم نسبة الى زنده بفتح الزاي والنون الاخيرة والجم زيدت على خلاف القياس مع اتحاد أصلهما هكذا ذكر صاحب الهداية عن المشايخ قال فى فتح القدير ومن المختلفي الجنس ما اذا باع فصاعلى انه باقوت فاذا هو زوجاج فالبيع باطل ولو باعه ليل على انه باقوت أحر فظهر أصفر صحو ويخبر كما اذا باع عبداً على انه خباز فاذا هو كاتب هكذا ذكر المصنف وان كانت صناعة الكتابة أشرف عند الناس من الحيز وكان المصنف ممن لا يفرق بين المشايخ بين كون الصفة التى ظهرت خيراً من الصفة التى عينت أولاً فى ثبوت الخيار كما أطلق فى المحيط ثبوت الخيار وذهب آخرون منهم صدر الاسلام وظهير الدين الى انه انما يثبت اذا كان الموجود ناقصاً وصحح الاول لغوات غرض المشتري وكان مستنداً لفصلين ما تقدم فحين اشترى عبداً على انه كافر فاذا هو مسلم لا خيار له لانه خير مما عين وقد يفرق بان الغرض وهو استخدام العبد بما لا يليق به لا يتفاوت بين مسلم وكافر من الزراعة وأمورها أو التجارة وأمورها بخلاف تعيين الحيز أو الكتابة فانه يفيد ان حاجته التى لاجلها اشترى هى هذا الوصف اه وقد ظهر من كلامهم أن من اشترى فصوصاً ثم اختلفا قال المشتري شرطت لي باقوتاً وأنكره البائع انه ان كان ما ظهر من خلاف جنس الباقوت تخالفاً وفتح البيع لان الاختلاف فى جنس المبيع وان كان ما ظهر من جنسه وانما الفاتى الوصف فان كان المبيع بمرأى من عين المشتري وقت البيع فلا خيار له ولو أقر البائع بالشرط لما قدمناه عن قاضينان فى شرح اشترط الحيز والكتابة قيسل باب خيار الرؤية والا فالقول للبائع لان الاختلاف فى اشتراط وصف كالاختلاف فى اشتراط الحيز ولذا صورها فى الفتح بما اذا اشترى بابه ليل

وأمة تبين انه عبد وكذا  
عكسه

حق القرار وكذا لو انهدم  
هذا العلو كان للمشتري  
أن يبني عليه علواً آخر  
مثل الاول لان السفلى  
اسم لمبنى مستغف فكان  
سطح السفلى سقفاً للسفل  
اه فتأمل مع قول المؤلف  
لان المبيع البناء (قوله  
كذا ذكر المصنف) أى  
صاحب الهداية (قوله  
بما لا يليق به) أى بالسيد  
تأمل

(قوله قبل نقد الثمن) قال الرملي وسواء كان الثمن حالا أم مؤجلا كما صرح به في الهداية (قوله وخرج شراء وارث البائع ووكيله  
الح) قال الرملي م أبو حنيفة ٩٠ لم يجعل الموكل مشتريا شراء الوكيل حتى قال لبائع الرجل شيئا بنفسه ثم وكل رجلا أن يشتري

له ما باع باقل مما باع قبل  
نقد الثمن فاشتره  
الوكيل فإنه يجوز عنده  
خلافهما وكذلك  
الجواب فيما إذا اشترى  
من وارث من باع منه  
بمنزلة الشراء ممن باع ولم  
يصنع محمد شراء وارث  
البائع بمنزلة شراء البائع  
حتى قال لومات البائع  
وشراء ما باع بالقل قبل  
النقد

فاشترى وارثه ما باع باقل  
مما باع جاز وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى أنه  
لا يجوز في الفصلين جميعا  
وبعض مشايخنا قالوا  
قول أبي يوسف فيما إذا  
كان المشتري وارثا للبائع  
نظير قول أبي حنيفة رحمه  
الله إذا كان غير وارث  
تقبل شهادته له أما إذا  
كان وارثا لا تقبل شهادته  
له كالوالد والولد ومن  
بمثابتهما لا يجوز شراؤه  
عند أبي حنيفة رحمه الله  
خلافًا لهما وبعضهم  
قالوا على قول أبي حنيفة  
يجوز شراء وارث البائع  
على كل حال سواء كان  
وارث البائع ممن تقبل  
شهادته له أولا كما هو قول

لاخراج ما إذا كان نهارا برأى من عينه وقد صارت حادثة الفتوى وأجبت بما ذكرناه والله الموفق  
للصواب (قوله وشراء ما باع بالقل قبل النقد) أي لم يجوز شراء البائع ما باع باقل مما باع قبل نقد  
الثمن فهو مرفوع عطفًا على بيع لانه مجرور عطفًا على الجرو رات لانه لو كان كذلك لصار المعنى  
لم يجوز بيع شراء وهو فاسد وانما منعنا جوازه استدلالا بقول عائشة رضي الله تعالى عنها لتلك المرأة  
وقد باعت بستمائة بعد ما اشترت بثمانمائة بثمن ما شريت واشتريت ابني زيد بن أرقم ان الله  
تعالى أبطل جهه وجهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يقب ولان الثمن لم يدخل في ضمانه  
فاذا وصل اليه المبيع وقعت المقاصصة فبقوله فضل بلا عوض بخلاف ما إذا باع بالعرض لان  
الفضل انما يظهر عند المجانسة أطلق في الشراء فشمّل شراءه من كل وجه والشراء من وجهه كشرائه  
من لا تجوز شهادته له فإنه لا يجوز أيضا كشرائه بنفسه خلافا لهما في غير العبد والمكاتب وأطلق  
فيما باعه فشمّل ما باعه بنفسه أو بوكيله وما باعه اصاله أو وكالة كما شمل الشراء لنفسه ولغيره إذا كان  
هو البائع وشمّل أيضا شراء الكل أو البعض كما في القنية وخرج شراء وارث البائع ووكيله عند الامام  
لان العقد وقع له لكونه أصيلا في المحقوق خلافا لهما لكونه قائما مقامه ولكن لا تطيب له  
الزيادة عند الامام وان ملكها أو أمشأها البائع ممن اشترى من مشترى به فائز وفاقا وشرط في السراج  
الوهاب لجواز شراء وارث البائع أن يكون ممن تجوز شهادته للمورث في حياته والا لا يجوز وهو قيد  
حسن أغفله كثير وان كان معلوما من بيان حكم شراءه من لا تجوز شهادته له وأراد المؤلف رحمه الله  
تعالى الشراء من مشترى به حقيقة أو حكما كالشراء من وارث مشترى به والفرق بين الوارثين ان وارث  
البائع انما لم يرقم مقامه لان هذا مما لا يورث وهو انما يقوم مقامه فيما يورث بخلاف وارث المشتري  
فإنه قام مقامه في ملك العين وهذا من أحكامها وقيد بمما باع لان المبيع لو انتقص خرج أن يكون  
شراء ما باع فيكون النقصان من الثمن في مقابلة ما نقص من العين سواء كان النقصان من الثمن  
بقدر ما نقص منها أو بأكثر منه وعلى هذا تفرع ما قالوا لو ولدت الجارية عند المشتري ثم اشترها  
البائع باقل ان كانت الولادة نقصتها جاز كما لو دخلها عيب عند المشتري ثم اشترها منه بالقل وان لم  
تنقصها لا يجوز لانه يحصل به ربح لم يدخل في ضمانه كذا في فتح القدير ولا بد أن يكون النقصان  
فيها من حيث الذات لان العين لو نقصت قيمتها بتغير الاسعار لم يجوز الشراء بالقل لان تفسير السعر غير  
معتبر في حق الاحكام لانه قنور في الرغبات لا قنور في حق الغاصب وغيره فعاد اليه كما خرج  
عن ملكه فظهر الربح وقيد بالقل احترازا عن المثل أو الاكثر فإنه جائز ولا بد من اتحاد جنس  
التمين لانه حينئذ يظهر النقصان فان اختلف الجنس جاز مطلقا والدرهم والدنانير هنا جنس واحد  
احتياطا وقدمنا انهما جنسان الا في ثمانية في أول البيوع فاذا كان النقد الثاني أقل من قيمة الاول  
لم يجوز وأطلق في الاقلية فشمّل الاقل وقدر الاقل وصفا فلما باع بالف نسيئة الى سنة ثم اشتره بالف  
نسيئة الى سنتين فسد عندنا وقيد بقوله قبل النقد اذ بعدد لفساد في القنية لو قبض نصف الثمن  
ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجوز وكذا لو أحال البائع على المشتري أه وفي السراج  
الوهاب لا يجوز أن يشتريه باقل من الثمن وان بقي من ثمنه درهم ولا بد من نقد جميع الثمن ولو خرج

محمد رحمه الله وتماه في التتارخانية (قوله خلافا لهما) أي في مسألة شراء الوكيل كما يفيد التعليل وعبرة  
التتارخانية السابقة (قوله ان وارث البائع انما لم يرقم مقامه الح) انظر مع هذا وجه ما قدمه آ نفاعن السراج واستحسنه



المبيع عن ملك المشتري ثم عاد إليه فان عاد إليه بحكم ملك جديد كالأقالة قبل القبض أو بعده أو  
 بالشراء أو الهبة أو بالميراث فشرأه البائع منه بالأقل جائز وان عاد إليه بما هو فسخ بخيار روية أو  
 شرط قبل القبض أو بعده فالشراء منه بالأقل لا يجوز كذا في السراج الوهاج وذكر الشارح هنا فروعا  
 فقال ٧ (قوله وصح فيما ضم إليه) أي صح البيع في المضموم إلى شراءه ما باعه بالأقل قبل  
 النقد كان اشترى جارية بخمس مائة ثم باعها وأخرى معها من البائع قبل أن ينقده الثمن بخمس مائة  
 فالبيع جائز في التي لم يشترها من البائع ويفسد في الأخرى لانه لا بد أن يجعل بعض الثمن في مقابلة  
 التي لم يشترها منه فيكون مشترى بالأخرى باقلا مما باع وهذا فاسد عندنا ولم يوجد هذا المعنى في  
 صاحبها ولا يشيع الفساد لكونه ضعيفا للاجتهاد فيه أولانه باعتبار شبهة الربا أولانه طارئ لانه  
 يظهر بانقسام الثمن والمقاصة فلا يسرى إلى غيرها وأورد على التعليل الأول ما لو أسلم قوهيا في  
 قوهي ومرضى فانه باطل في الكل عنده وعندهما يصح في المروى كما لو أسلم حنطة في شعير وزيت  
 عنده يبطل في الكل وعندهما يصح في حصة الزيت مع ان فساد العقد بسبب الجنسية مجتهد فيه  
 فان أسلم هر وياقي هروى جاز عند الشافعي ولا يخلص منه الا بتغيير تعليل تعدى الفساد بقوة  
 الفساد بالاجماع عليه إلى تعليله بانه يجعل الشرط الفاسد في أحدهما وهو قبول العقد في الهروى  
 شرطا لقبوله في المروى فيفسد في المروى بالشرط الفاسد وفي الهروى باتحاد الجنس كذا اعترف به  
 شمس الأئمة بعد ان علل به هو في شرح الجامع وأشار المصنف إلى ان البائع لو اشتراه مع رجل آخر  
 فانه يجوز من الاجنبى في نفسه (قوله وزيت على ان يزنه بظرفه وي طرح عنه مكان كل ظرف  
 خسين رطلا وصح لو شرط أن يطرح عنه بوزن الظرف) أي لم يجز بيع شيء بهذا الشرط وصح البيع  
 بالشرط الثاني لان الشرط الاول لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه (قوله وان اختلفا في الزق  
 فالقول للمشتري) يعني لو رد المشتري الزق وهو عشرة أرتال فقال البائع الزق غيره وهو خمسة أرتال  
 فالقول قول المشتري مع عينه لانه ان اعتبر اختلاف في تعيين الزق المقبوض فالقول قول القابض  
 ضمينا كان أو أمينا وان اعتبر اختلاف في السمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول  
 للمشتري لانه ينسك الزيادة وإذا برهن البائع قبات بينته وأورد على ما في الكتاب مسئلتان احدهما  
 ما اذا باع عبدان وقبضهما المشتري ومات أحدهما عنده وجاء بالآخر برده بعيب واختلاف في قيمة  
 الميت فالقول للبائع والثانية ان الاختلاف في الثمن يوجب التحالف وهذا جعل القول للمشتري على  
 تقدير اختلافهما في الثمن وأوجب عن الاول بانها مع هذه طرد فان كون القول للمشتري لانكاره  
 للزيادة وهناك انما كان للبائع لانكاره الزيادة وعن الثاني بان التحالف على خلاف القياس فيها  
 عند وجود الاختلاف في الثمن قصد او هنا الاختلاف فيه تسع لاختلافهما في الزق المقبوض أهو  
 هذا أم لا فلا يوجب التحالف كذا في فتح القدير والزق بالكسر الظرف وبعضهم يقول ظرف زيت  
 أو قير والجمع أزفاق وزقاق وزقان مثل كلب ورغقان كذا في المصباح (قوله ولو أمر ذميا بشراء  
 خرا أو بيعها صح) أي التوكيل وبيع الوكيل وشراؤه عند أبي حنيفة وقال لا يجوز على المسلم وعلى  
 هذا الخلاف التخزين وعلى هذا توكيل المحرم غيره ببيع صيده لهما ان الموكل لا يليه فلا يولييه غيره  
 ولان ما ثبت للوكيل ينتقل إلى الموكل فصار كانه باشره بنفسه فلا يجوز له ولا يحنيفة ان العاقد هو  
 الوكيل باهليته ولا يته وانتقال الملك إلى الأمر أمر حكمي فلا يمنع بسبب الاسلام كما اذا ورثه مائمه

وصح فيما ضم إليه وزيت  
 على أن يزنه بظرفه وي طرح  
 عنه مكان كل ظرف  
 خسين رطلا وصح لو شرط  
 أن يطرح عنه بوزن  
 الظرف وان اختلفا في  
 الزق فالقول للمشتري ولو  
 أمر ذميا بشراء خسر أو  
 بيعها صح

(قوله ولا يشيع الفساد  
 لكونه ضعيفا للاجتهاد  
 فيه) قال الرملي أقول ولم  
 يسر الفساد إلى الثانية  
 لانه ضعيف لكونه  
 مجتهدا فيه أي محل  
 اجتهاد وقابل له والا  
 فخلافا للشافعي انما جاء  
 بعد وضع المسئلة فكيف  
 يوضع على شيء لم يقع بعد  
 ويجوز أن يكون الخلاف  
 واقعا قبل وضعها بل هو  
 الاظهر ونوقض بما اذا  
 باعها بالف وخمس مائة  
 فان البيع فاسد نص  
 عليه شمس الأئمة ونفر  
 الاسلام ولو كان الفساد  
 في مسألة الكتاب ما ذكر  
 لما قصد لانه عند القسمة  
 يصيب كل واحد منهما  
 أكثر من خمس مائة قال في  
 ٧ بياض بالاصل

اعتبار غيره لكنه لا يزيد  
النظر الا وكادة فان  
الاتم قبيل الاعتبار لا  
وجود له ومع ذلك لم يعمل  
المجوز الذي وجد وتحقق  
بتحقق الاعتبار فليتم  
كذا في النهر اه (قوله)  
وان كان خنزيرا يسيبه  
انظر لم يقولوا يقتله مع  
ان تسيب السواشب  
لا يعمل (قوله وكل ما هو  
كذلك ليس بمشروع)  
قال في النهر لا نسلم ان مثله

وأمة على أن يعتق  
المشتري أو يدبر أو يكاتب  
أو يستولد أو الاجلها أو  
يستخدم البائع شهرا  
أو دارا على أن يسكن أو  
يقرض المشتري درهما  
أو يهدي له أو يسلم إلى  
كذا أو ثوب على أن يقطعه  
البائع أو يخطيه قيصا

ليس بمشروع أما في  
البيع فلان عدم طيب  
الثلث لا يستلزم عدم  
الصحة اذ قد مر بيان  
شعر الخنزير اذا لم يوجد  
مباح الاصل جاز بيعه  
وان لم يطب عنه وأما في  
الشراء فقد أفاد فائدة  
في الجملة هي تخيل المحر  
ومثله لا يعد غير مشروع

ان كان خرا يخللها ويدفع ثمنها الى الوكيل وان كان خنزيرا يسيبه ولم يذ كر المصنف حكم ثمن ما باعه  
له قال الشارح يتصدق بثمن المحر ان باعها الوكيل له لتمكن الخبث فيه وقوله سما انه لا يليه فلا  
يولي من مقوض بمسائل الوكيل بشراء معين له أن يوكل بشرائه له وان لم يله لنفسه ومنها اذا مات ذمي  
وله خسر فلا قاضي أن يامر ذميا ببيعها مع انه لا يليه بنفسه ومنها المسلم الوصي لذمي يوكل ذميا ببيع  
خبر مع انه لا يليه وقد كتبنا في الفوائد غير هذه وفي فتح القدير بقي أن يقال اذا كان حكم هذه الوكالة  
في البيع أن لا ينفع بالثمن وفي الشراء أن يسيب الخنزير ويريق المحر أو يخللها بقي تصرفا غير  
معقب لغائده وكل ما هو كذلك ليس بمشروع وقد روى عن أبي حنيفة ان هذه الوكالة تكره  
أشد ما يكون من الكراهة وهي ليس الا كراهة التحريم فاي فائدة في الصحة اه وفي القنية  
من الزكاة مسلم لم له خر وكل ذميا يبيعها فالمسلم أن يصرف ثمنها الى الفقراء من زكاة ماله ونصح اه  
(قوله وأمة على أن يعتق المشتري أو يدبر أو يكاتب أو يستولد أو الاجلها أو يستخدم البائع شهرا  
أو دارا على أن يسكن أو يقرض المشتري درهما أو يهدي له أو يسلم إلى كذا أو ثوب على أن يقطعه  
البائع أو يخطيه قيصا) أي لم يجز بيع أمة بشرط منها وهو واسد لانه يبيع وشرط وقد نهى النبي صلى  
الله عليه وسلم عن بيع وشرط كرواه عمرو بن شعيب رضي الله عنه وخصه الشافعي بماء العتق  
وجوز للبيع بشرط العتق وهو رواية عن أبي حنيفة كما ذكره الاقطع عملا بحديث بريرة فان  
عائشة رضي الله تعالى عنها اشترت بشرط العتق وأجاز له عليه السلام وأبطل الشرط فقال خذها  
واشترطي لهم الولاء انما الولاء لمن أعتق ولم يخصه به أصحابنا بناء على أصلهم ان العام يعارض الخاص  
و يطلب منه أسباب الترحيح والمرجح هنا العام وهو النهي عن بيع وشرط لكونه مانعا وحديث  
برييرة مبيح فيحمل على ما قبل النهي وأما حديث جابر في مسلم من أنه باع عبدا للنبي صلى الله عليه  
وسلم وشرط له ظهوره الى المدينة فعلى مذهب الشافعي لم يقع الشرط في صلب العقد فلم يفسد وعلى  
أصلنا قدم العام الحاضر على الخاص المبيح كما قدمناه وأشار المصنف بالعتق وما عطف عليه الى كل  
شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائم وفيه منفعة لاحد المتعاقدين أو للعقد عليه وهو من أهل الاستحقاق  
ولم يجز العرف به ولم يرد الشرع بجوازه فلا بد في كون الشرط مفسدا للبيع من هذه الشرائط  
الخمس فان كان الشرط يقتضيه العقد فانه لا يفسد كشرط أن يجلس المبيع الى قبض الثمن ونحوه  
فان كان لا يقتضيه لكن ثبت تحصيله شرعا فلا مرد له كشرط الاجل في الثمن وفي المبيع السلم  
وشرط الخيار لا يفسده وان كان متعارفا كشراء النعل على أن يخذوها البائع أو يشركها فهو جائز  
وان كان ملائما للبيع لا يفسده كالبيع بشرط كفيل بالثمن اذا كان حاضرا وقبلها أو غائبا فضر  
وقبل قبل التفرق وكشرط رهن معلوم بالاشارة أو التسمية فان حاصلهما التوثيق للثمن قبلنا بحضرة  
الكفيل لانه لو كان غائبا فضر وقبل بعد التفرق أو كان حاضرا فلم يقبل لم يجز وقيدنا بكون  
الرهن مسمى لانه لو لم يكن مسمى ولا مشارا اليه لم يجز الا اذا تراضيا على تعيينه في المجلس ودفعه اليه  
قبل ان يتفرقا أو يجعل الثمن ويبطلان الرهن واذا كان مسمى فامتنع عن تسليمه لم يجز وانما يؤثر  
بدفع الثمن فان لم يدفعها خير البائع في الفسخ واشترط الحوالة كالكفالة ومعنى كون الشرط  
يقتضيه العقد ان يجب بالعقد من غير شرط ومعنى كونه ملائما أن يؤثر كعدمه وجب العقد كذا في

الذخيرة وفي السراج الوهاج أن يكون راجعا إلى صفة المبيع أو الثمن كاشتراط الخبز والطبخ  
والكتابة وفيها يقال للمشتري في مسألة الرهن ادفعه أو عجل الثمن وفي القدوري يقال للمشتري إماما أن  
تدفع الرهن أو قيمته أو تفتح العقد لأن يد الاستيفاء للبائع إنما تثبت على المعنى وهو القيمة ولا شك  
أن الرهن لو هلك فإن المشتري يدفع قيمته أو يعجل الثمن ولو اشترى عبدا على أن يعطى البائع  
المشتري كفيلا بما أدركه من درك فإن كان الكفيل مجهولا فسد البيع وإن كان معينا حاضرا  
وقبل أو كان غائبا فحضر قبل التفريق وقبل جازاه ولم يذكّر الرهن على الدرك لأنه غير جائز  
وتفسير المنفعة لأحد المتعاقدين اشتراط أن يهبه المشتري شيئا أو يقرضه أو يسكن الدار شهرا أو  
يخدمه العبد شهرا ولو شرط أن يخرجها على البائع فسد وان شرط الزائد على خراجها عليه جاز  
لأنه شرط أن لا يجب عليه تحمل الظلم ولو شرط أن يخرجها كذا فجاء أزيد أو انقص فسد البيع  
لأنه باع بشرط أن يجب على المشتري خراج أرض أخرى هذا إذا علم فإن لم يعلم جاز وبخير المشتري  
ولو اشترى خراجية الأصل بلا خراج أو غير الخراجية مع الخراج بان كان للبائع خراجية وضع  
خراجها على هذه فسد وإن لم تكن في الأصل خراجية فوضع عليها جاز وتماه في البرازية ومما فيه  
نفع للمشتري اشتراط خياطة الثوب على البائع أو طحن الخنطة أو قطع الثمرة وتفسير منفعة العقود  
عليه إذا كان من أهل الاستحقاق اشتراط أن لا يبيع العبد ولا يهبه أولا يخرج عنه عن ملكه بوجه  
من الوجوه فإن المملوك يسر أن لا تتداوله الأيدي وكذا بشرط أن لا يخرج عنه مكة وفي الخلاصة  
اشترى عبدا على أن يبيعه جاز وعلى أن يبيعه من فلان لا يجوز لأن له طالبا وفي البرازية اشترى  
عبدا على أن يطعمه لم يفسد وعلى أن يطعمه خبيثا فسد وقيدنا بكونه من أهل الاستحقاق أي  
من أهل أن يستحق حقاً على الغير وهو الأدي لأنه لو كان حيوانا غير آدمي أو ثوبا فالبيع بهذا  
الشرط جائز وخارج أيضا ما إذا شرط منفعة لأجنبي كان يقرض البائع أجنبيا فالبيع صحيح كافي  
الذخيرة معزي إلى الصدر الشهيد قال وفي كذا القدوري أنه يفسد وصورته أن يقول المشتري للبائع  
اشتريت منك هذا على أن تقرضني أو تقرض فلانا وفي المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى **كل شيء**  
يشترطه المشتري على البائع يفسده البيع فإذا شرطه على أجنبي فهو باطل كما إذا اشترى دابة على  
أن يهبه فلان الأجنبي كذا فهو باطل كما إذا شرط على البائع أن يهبه وكل شيء يشترطه على البائع  
لا يفسده البيع فإذا شرطه على أجنبي فهو جائز وهو بالخيار ومن ذلك ما إذا اشترى شيئا على أن  
يحط فلان الأجنبي عنه كذا جاز البيع وهو بالخيار أن شاء أخذه بجميع الثمن وإن شاء تركه وروى  
ابن جماعة عن أبي حنيفة إذا اشترى من آخر شيئا على أن يهب البائع لابن المشتري أو لأجنبي من  
الثمن كذا فسد البيع وخارج أيضا شرط فيه مضرة لأحدهما كالأب باع ثوبا بشرط أن لا يبيعه ولا  
يهبه جاز البيع وهو قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف فاسد وهو رواية واختلف المشايخ  
فيما إذا باع على أن يعطى غنمه من مال فلان ومن منفعة البائع المفسدة للبيع ما إذا شرط أن يدفع  
المشتري الثمن إلى غريم البائع لسقوط مؤنة القضاء عنه ولأن الناس يتفاوتون في الاستيفاء فمنهم  
من يسامح ومنهم من يما كس ومنها أيضا مالو باع بالف وشرط أن يضم المشتري عنه ألفا لغيره  
ومن منفعة المشتري ما إذا باع بستانا بشرط أن يبنى البائع حوائطه كذا في الذخيرة وفي فتح القدير  
مالو باع ساحة على أن يبنى بها مسجدا أو طعما على أن يتصدق به فهو فاسد اه وخارج أيضا  
مالا مضرة فيه ولا منفعة كان اشترى طعاما بشرط أكله أو ثوبا بشرط لبسه فانه يجوز وخارج عن

(قوله وخارج أيضا ما إذا  
شرط منفعة لأجنبي)  
خرج بقوله وفيه منفعة  
لأحد المتعاقدين وظاهر  
قول الزبلي وفيه منفعة  
لأهل الاستحقاق ثم قوله  
وأهل الاستحقاق هو  
البائع والمشتري والمبيع  
الأدي والأجنبي أن  
اشتراطه للأجنبي مفسد  
موافقا لما يأتي عن  
القدوري والمنتقى وفي  
الدراختار عن حاشية  
أخي زاده أنه لا ظهر اه  
وفي الفتح وكذا أي مثل  
ما فيه منفعة لأحد  
المتعاقدين إذا كانت  
المنفعة لغيرهما ومنه  
إذا باع ساحة على أن يبنى  
بها مسجدا أو طعما على  
أن يتصدق به فهو فاسد  
(قوله فهو باطل) أي  
فالشرط باطل كافي  
البرازية وفي الفتح عن  
الولوالجيسة لو قال بعثك  
هذه الدار بالف على أن  
يقرضني فلان الأجنبي  
عشرة دراهم لا يفسد  
البيع لأنه لا يلزم الأجنبي

الافتضاء ما في المجتبى اشتراه على أن يدفعه اليه قبل دفع الثمن أو قال على أن تدفع الثمن في بلد آخر  
فسد البيع وفي شرح المجمع معزيا إلى النوازل لو قال بعث منك هذا على أن أحط من ثمنه كذا جاز ولو  
قال على أن أهب منك كذا لم يجز البيع لأن الحط ملحق بما قبل الفقد ويكون البيع بمأواه  
المحطوط اهـ وقيد به على أن الشرط لو كان بأن فان البيع يفسد في جميع الوجوه إلا في مسألة ما إذا قال  
ان رضى أبي أو فلان في ثلاثة أيام كما سياتي فيما يصح تعليقه وما لا يصح والتفصيل السابق انما  
هو اذا علق بكلمة على وقيد بكون الشرط مقارنا للعقد لأن الشرط الفاسد لو التحق بعد العقد قيل  
يلتحق عند أبي حنيفة وقيل لا وهـ والاصح كما في جامع الفصولين في الفصل التاسع والثلاثين ولكن  
في الاصل اذا التحق بالبيع شرطا فاسدا يلتحق عند أبي حنيفة وان كان الاتحاق بعد الافتراق عن  
الجلس وصورته لو باع قضة بغضة وتقاضا وتفرقا ثم زاد أحدهما صاحبه شيئا أو حط عنه وقيله  
الاخر فالبيع فاسد عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف البيع صحيح وتبطل الزيادة والمحط وقال  
محمد الزيادة باطلة والمحط جائز ولو كان الشرط في العقد فاطلالة ان كان المفسد في صلب العقد صح  
الحط في المجلس ولا يصح فيما وراء المجلس اهـ وقيد به على دون الواو لأنه لو زاد الواو بان قال بعثك  
هذا بكذا وعلى أن تقرضني كذا فالبيع جائز ولا يكون شرطا وهو نظير ما لو كان دفع رجل أرضا  
بضاعة ففهم انجيل فقال دفعت اليك التجيل معاملة على أن تزرع كان شرطا للمزارعة في المعاملة ولو  
قال وعلى أن تزرع لم تفسد المزارعة ويعرف من هاتين المسئلتين كثير من المسائل كذا في الذخيرة  
وتبعه في البرازية وقيد بانحراج ما ذكره مخرج الشرط لأنه لو أخرجه مخرج الوعد لم يفسد كما اذا باع  
بستانا على أن يعمر حوائطه وأخرجه مخرج الوعد ولو لم يكن بين البائع لم يجبر ويخير المشتري في  
الرد كذا في الذخيرة لكن لم يبين بماذا يكون أخرجه مخرج الوعد وهو أحد الاجوبة عن حديث  
بر مرة فان البيع لم يكن بشرط العتق وانما كان بوعده عتقها وبين الامام امحق الوالوجي صورة  
اخرجه مخرج الوعد قال اشترحتي ابني الحوائط وخرج عن الملامم للعقد ما لو اشترى أمة بشرط أن  
يطأها المشتري أو لا يطأها فالبيع فاسد لأن الملامم للعقد الاطلاق وعند أبي يوسف يجوز في الاول  
لأنه ملامم وعند محمد يجوز فيه ما في الاول لما قاله أبو يوسف وفي الثاني ان لم يقضه العقد لا يرجع  
نفعه الى أحد فهو شرط لا طالب له ولم يفصل المؤلف بين شرط وشرط في الفساد وهو كذلك الا البيع  
بشرط العتق فان المشتري اذا اعتقه صح البيع ووجب الثمن عليه عند أبي حنيفة وقال لا يبقى فاسدا  
فتجب القيمة لان البيع قد وقع فاسدا فلا ينقلب جائزا كما انلف بوجه آخر ولا في حنيفة ان شرط  
العتق من حيث ذاته لا يلائم العقد على ما ذكرناه ولكن من حيث حكمه يلائمه لأنه متمم للملك  
والشيء بانتهائه يتقرر ولهذا لا يمنع العتق الرجوع بنقصان العيب فاذا انلف بوجه آخر لا يتحقق  
الملائمة فتقرر الفساد واذا وجد العتق تحققت الملائمة فترجح جانب الجواز فكان الحال موقوفا  
بخلاف ما اذا دبرها أو استولدها فانها لا ينهيان الملك لجواز قضاء قاض ببيعها وأجمعوا ان المشتري  
لو ألقه أو باعه أو وهبه تلزمه قيمته كذا في السراج الوهاج ومن الشروط المفسدة ما في القيمة اشترى  
بطيخة على أنها حلوة أو شاة على أنها تحلب كذا أو زيتونا أو سمما على أن فيه كذا منا أو شاة أو ثورا على  
أن فيه كذا منا من اللحم فسد البيع في الكل لتعذر معرفته قبل العمل ومحجز البائع عن الوفاء به اهـ  
ولو اشتراه على أن يؤدي الثمن من يبعه فهو فاسد ان شرط وانما ذكر استثناء الحمل مع الشرط لأنه  
لما كان غير صحيح صار شرطا فاسدا والاصل فيه ان ما لا يصح افراده بالعقد لا يصح استثناءه من

(قوله لانه لو أخرجه  
مخرج الوعد لم يفسد)  
انظر ما سيذكره المؤلف  
قبيل الصرف عند قوله  
والشركة (قوله فان  
المشتري اذا اعتقه) أي  
بعد القبض كما في النهر  
ثم قال وأجمعوا على انه لو  
أعتقه قبل القبض  
لا يجوز

العقد والمحل من هذا القبيل وهذا لأنه بمنزلة أطراف الحيوان لا اتصال به خلقه وبيع الأصل  
 يتناولها فلا استثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح فيه شرطا فاسدا أو البيع يبطل به والكتابة  
 والأجارة والرهن بمنزلة البيع لأنها تبطل بالشروط الفاسدة غير أن المفسد في الكتابة ما يمكن  
 في صلب العقد منها والهبة والصدقة والنكاح والمخاع والصلح عن دم العمد لا يبطل باستثناء المحل  
 بل يبطل الاستثناء لأن هذه العقود لا تبطل بالشروط الفاسدة وكذلك الوصية لا تبطل به لكن يصح  
 الاستثناء حتى يكون المحل ميراثا أو تجارية وصية لأن الوصية أخت الميراث والميراث يجزى فيما في  
 البطن بخلاف ما إذا استثنى خدمتها لأن الميراث لا يجزى فيها كذا في الهداية والغلة كالخدمة وأورد  
 مسئلة الخدمة على الأصل السابق وأجيب بأنه إما ما طرد غير منعكس والابتراد على العكس وإما بأن  
 الكلام في العقد والوصية ليست بعقد فلا ترد كذا في النهاية ولا يخفى أنها مقدمة مشتمل على الإيجاب  
 والقبول فلا وجه له الأول وتفرغ على القاعدة أنه يصح استثناء فقير من الصبرة لجواز إفراده ولا  
 يصح استثناء شاة من قطيع لعدم جواز إفرادها من قطيع إذا لم تكن معينة وأما إذا عينها بالاشارة  
 فلا استثناء صحيح وكذا الحال في كل عدي متفاوت وصح استثناء ابطال معلومة من بيع الثمرة  
 لجواز إبراده على الأبطال ابتداء وهو المعتمد من مسائل الاستثناء باع صبرة بمائة الأعشرا فله  
 تسعة أعشارها بجميع الثمن ولو قال على أن عشرها إلى فله تسعة أعشارها بتسعة أعشار الثمن خلافا  
 للروى عن محمد أنه بالجميع وعن أبي يوسف أنه لو قال أبيعك هذه المائة شاة بمائة على أن هذه إلى  
 أوولى هذه فسد ولو قال الأ هذه كان ما بقي بمائة ولو قال ولي نصفها كان النصف بخمسين ولو قال بعثك  
 هذا العبد بالف الأنصف بخمسة مائة من محمد جاز في كله بالف وخمسة مائة لأن المعنى باع نصفه  
 بالف لأنه الباقي بعد الاستثناء فالنصف المستثنى عين ببيع بخمسة مائة ولو قال على أن لي نصفه  
 بثلاثمائة أو مائة دينار فسد لادخال صفقة في صفقة ولو قال بعثك الدار الخارجية على أن تجعل لي  
 طريقا إلى دارى هذه الداخلة فسد البيع ولو قال الأطر بقا إلى دارى الداخلة جاز وطريقه عرض  
 باب الدار الخارجية ولو باع يدينا على أن لا طريق للشترى في الدار وعلى أن يابى في الدهليز يجوز ولو  
 زعم أن له طريقا فظهر أن لا طريق له يرد ولو باع بالف دينار لادرها أو الأتوب أو الأكرحطة أو  
 هذه الشياء الواحدة لا يجوز ولو كانت بعينها جاز ولو باع دارا على أن لا بناء فيها فإذا بناها فسد البيع  
 فاسد لأنه يحتاج إلى نقض البناء ولو باعها على أن يبنها من آخر فادها لو بن فسدت بناء على أنهما  
 جنسان كالمو باعته ثوبا على أنه هروى فظهر بخبا ولو باع الأرض على أن فيها بناء فإذا البناء فم أو  
 اشتراها بشجرها فليس فيها شجر جاز وله الخيار وكذلك لو باع بعلوها وسفلها فظهر أن لا علوها ومثله  
 لو اشترى بأجزاء كذا في فتح القدير (قوله وصح بيع نعل على أن يحذوه ويشركه والقياس  
 فساد) لما فيه من النفع للشترى مع كون العقد لا يقتضيه وما ذكره جواب الاستحسان للتعامل وفي  
 الخروج عن العادة خرج بين بخلاف اشتراط خياطة الثوب لعدم العادة فبقى على أصل القياس  
 وتسهيرو القباب كتشريك النعل كما في فتح القدير وفي البرازية اشترى ثوبا أو خفا خلقا على أن  
 يرقيه البائع ويخرزه ويسلمه صح للعرف ومعنى يحذوه يقطعه (قوله لا البيع إلى النبروز  
 والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود أن لم يدرا العاقدان ذلك) أي لا يجوز البيع وهو فاسد  
 لمجهالة الأجل وهي مفضية إلى المنازعة في البيع لا يتناها على الماكسة إلا إذا كانا يعرفانه لكونه  
 معلوما عندهما أو كان التأجيل إلى فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم بالإيام لأن صومهم

وصح بيع نعل على أن  
 يحذوه ويشركه لا البيع  
 إلى النبروز والمهرجان  
 وصوم النصارى وفطر  
 اليهود أن لم يدرا العاقدان  
 ذلك

(قوله والبيع يبطل به)  
 قال الرملى مراده بفسد  
 وقد تبعه في النهر في  
 هذا التفسير وقد قدم  
 في أول القولة قوله أى لم  
 يجز بيع أمة بشرط منها  
 وهو فاسد (قوله أو هذه  
 الشياء) هذه المسئلة  
 محذورة بمأمر نفا  
 (قول المصنف أن لم يدرا  
 العاقدان ذلك) قال  
 الرملى ولودراهما أحدهما  
 ولم يدرا الآخر فكذا ذلك  
 لا يجوز لافضائه إلى  
 المنازعة وعبارة الأصل  
 لابن كمال باشا أن لم يعرف  
 أحدهما ذلك أو العبارة  
 الخالصة من النقدان لم  
 يدريا أو أحدهما نامل

(قوله والنبروز أول يوم من الصيف الخ) قال في النهر هذا انما يتم بناء على ان الربيع من الصيف والخريف من الشتاء وقدر في الصلاة نظيره والا فالصول أربعة كما لا يخفى وقبلهما عيدان للمجوس اهـ وذ كقبلة النبروز أول يوم من طرف الربيع تحمل فيه الشمس برج الحمل والمهرجان يوم في طرف الخريف وهو أول يوم من الشتاء تحمل فيه الشمس الميزان اهـ ولا يخفى ان قوله وهو أول يوم من الشتاء مبني على ان الخريف من الشتاء والا فاول فصل الشتاء هو أول يوم تحمل فيه الشمس في الجدى فلما سقطه لكان أولى تأمل وفي القهستاني النبروز أنواع نبروز العامة وهو أول يوم من فردمين ماه ونبروز الخاصة وهو النبروز الخاص ونبروز السلطان وهو أول يوم يكون في نصف نهار والشمس في أول درجة من درجات الحمل ونبروز المجوس ويقال له نبروز الدهاقين وهو اليوم الذي تحمل فيه الشمس في الحوت والمهرجان نوعان عامة وهو أول يوم من الخريف أعنى اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم السادس والعشرون منه اهـ (قوله ثم قال الخ) قال الرملي لا يخفى على ذي فهم ان قوله في المتن ان لم يدر المتعاقدان ذلك تبعاً لما في غيره ان المدار على علم المتعاقدين لا غير لا خذ الجاهالة علة في الفساد والحكم يدور معها كيفما دارت فيجب أن يكون النبروز ٩٦ والمهرجان وصوم النصارى وفطرهم وفطر اليهود وصومهم سواء في ذلك تأمل

(قوله مع انه اذا باع الى صوم اليهود فالحكم كذلك) أي ان علماء صح والافلا وتأمله مع قوله لان صوم النصارى غير معلوم الخ والى قدوم الحجاج والمصاد والدياس والقطاف

وفي القهستاني وصوم النصارى سبعة وثلاثون يوماً في مدة ثمانية وأربعين يوماً فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع النهرين الواقع ثاني شباط وتأمن

بالايام معلوم فجاهالة فيه والنبروز أول يوم من الصيف وهو أول يوم تحمل فيه الشمس الحمل والمهرجان أول يوم من الشتاء وهو أول يوم تحمل فيه الشمس الميزان كذا في السراج الوهاج ثم قال وانما خاص الصوم بالنصارى والفطر باليهود لان صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود بعكسه مع انه اذا باع الى صوم اليهود فالحكم كذلك لا يتفاوت فيكون المعنى الى صوم النصارى وفطرهم والى فطر اليهود وصومهم فاكتفى بذلك كراهة أحدهما اهـ (قوله والى قدوم الحجاج والمصاد والدياس والقطاف) أي لا يجوز البيع الى هذه الآجال لانها تتقدم وتتأخر والمصاد بدس الحاء وفتحها ومثله القطاف وهو للغب والدياس وهو دوس الحب بالقدم ليتكسر وأصله الدواس بالواو لانه من الدوس قلبت الواو باء للكسرة قبلها ولم يذ كراهة لانه لا يذ كراهة في الهداية واختاف في معناه فقيل جزا صوف من ظهور الغنم وقيل جذا النخل قاله الحلواني وفي نسخ الهداية وفتح القدير بالزاي المكررة أخت الراود كز الزيلعي انه بالذال المجهمة عام في قطع الثمار وبالمهملة خاص في قطع النخل اهـ فعلى هذا لم يكن بالزاي وذ كراهة في المصباح في فصل الذال المجهمة وفصل الزاي وان كلا منهما بمعنى قطع وهما من باب قتل قيد بالبيع الى هذه الآجال لانه لو باع مطلقا عنها ثم أجل الثمن اليه لم يفسد لكونه تأجلا للدين فأنفسد ما كان في صلب العقد كذا في الهداية وفي فتاوى قاضيجان تباعيا بعاثرا ثم أخر الثمن الى المصاد قال محمد بن الفضل يفسد البيع وعن محمد لا يفسد

آذار ولا يصومون يوم الاحد ولا يوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرهم يعني يوم عيدهم يوم الاحد بعد ذلك وفطر اليهود ان يأكلوا سبعة أيام من خامس عشر من الشهر السابع من شهر نار يختم ابتداءه قبل سنة الروم بشهر رمل وافقه موسى وقومه وأما فطر اليهود كما في الهداية وغيره فليس بيوم مشهور عنهم الآن يقال أريد يوم أفطروا فيه فاتهم يصومون بنص التوراة ستة وثلاثين يوما اهـ (قول المصنف والدياس) قال الرملي قال المطرزي الدياسة في الطعام أن يوطأ بقوائم الدواب ويكر عليه الدوس يعني الحجر جرحي يصير تبناً والدياس صقل السيف واستعمال الفقهاء اياه في موضع الدياسة تسامح أو وهم اهـ (قوله قال محمد بن الفضل يفسد البيع) قدمنا عند قول المصنف في كتاب البيوع وصح ثمن حال وبأجل معلوم عن الحائية أيضا ان الفساد قول أبي حنيفة وانه الصحيح وفي غاية البيان وقال شمس الأئمة السرخسي فان قيل كون الجاهالة اليسيرة محتملة في موضع لا يدل على ان يكون التأجيل الى هذه الاوقات المجهولة متعملا ألا ترى ان الصداق يتحمل الجاهالة اليسيرة حيث يتحمل جهالة الوصف ثم لا يصح فيه اشتراط هذه الآجال اهـ ثم قال جواب هذا الفصل غير محفوظ في الكتب وبين مشايخنا فيه اختلاف والصحيح انه ثبتت هذه الآجال في الصداق لانه لا شك ان اشتراط هذه الآجال لا تؤثر في أصل النكاح بخلاف البيع فيبقى هذا خلافا في الدين المستحق بالعقد ويصح



(قوله وقدمناه لوباع الخ) قال الرملى قدم انه يعنى بانه يتاجل الى شهر قال كانه لانه هو المعهود فى الشرع فى السلم والعين  
ليقتضيه دينه آخلاق قوله وفى القنية الى قوله فهو فاسد اعتراض بين قوله وقدمناه لوباع بضمن مؤجل ولم يعينه فقيه خلاف وبين  
قوله والفتوى على انصرافه الى شهر أو انه لمسئلة القنية وتكون العلة فى ذلك ان العادة للذهاب والا ياب عندهم شهر فصار كانه  
ضربه بعينه وهذا هو الظاهر تامل (قول المصنف ولو أسقط الأجل قبل حلوله صح) قال الرملى وقيدته فى شرح المجمع لابن ملك  
بالمجلس وعبارته وقيدنا بقولنا قبل التفرق لانه لو تفرق قبل ذلك تاكد الفساد ولا ينقلب جائزا بالانفاق من الحقائق فليتامل  
كذا رأيت بخط شيخ الاسلام ابن عبد الله محمد الغزير رحمه الله تعالى وفيه نظر فان هذا القيد لم يذكره غيره وصريح كلام الشارح  
بخلافه فقد قال أى لوباع الى هذه الاجال ثم أسقط المشتري الاجل قبل أن ياخذ الناس ٩٧ فى الحصاد والدياس وقبل قدوم  
الحاج جاز ومنه يصد

ما فى هذا الشرح وغيره  
ولو كان شرطا لاقتصر  
عليه ولم يذكر محيى  
الأجل اذ ذكره والحالة  
هذه لغو فتأمل اه  
أقول وقد راجعت  
الحقائق شرح المنظومة

ولو كفل الى هذه الاوقات  
جاز ولو أسقط الاجل  
قبل حلوله صح ومن  
جمع بين ح

النسفة فوجدت ما يفيد  
خلاف ما نقله ابن الملك  
عنها ونص عبارتها فى باب  
ما اختص به زفر اعلم ان  
البيع باجل مجهول لا  
يجوز اجماعا سواء كانت  
الجهالة متقاربة كالحصاد  
والدياس مثلا أو متغاوية  
كهبوب الريح وقدوم

ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى مجهول كالكفالة اليها وقدمنا  
انه لوباع بضمن مؤجل ولم يعينه فقيه خلاف وفى القنية باع بالف نصفه نقد ونصفه الى رجوعه من  
دهشان فهو فاسد والفتوى على انصرافه الى شهر وبيننا مسائل التأجيل عند قوله وصح بضمن حال  
ومؤجل والله أعلم (قوله ولو كفل الى هذه الاوقات جاز) لان الجهالة اليسيرة متحملة فى الكفالة  
وهذه الجهالة يسيرة مستدركة لاختلاف الصحابة فيها ولانه معلوم الاصل الا ترى انها تحتل الجهالة  
فى أصل الدين بان تكفل بمآذاب على فلان فى الوصف أولى بخلاف البيع فانه لا يحتملها فى أصل  
التمن فكذا فى وصفه قيد بهذه الاوقات لانه لو كفل الى هبوب الريح فهى باطلة لانها متغايرة  
وتأتى فى بابها (قوله ولو أسقط الاجل قبل حلوله صح) أى لو أسقط من له الاجل وهو المشتري  
الاجل المفسد للبيع قبل الحصاد والدياس والقطاف وقدوم الحاج انقلب البيع صح لان الفساد  
كان للنازعة وقد ارتفع قبل تقرر هذه الجهالة فى شرط زائد لا فى صلب العقد فيمكن اسقاطه  
بخلاف بيع الدرهم بالدرهمين لا ينقلب صح باسقاط الدرهم الزائد لان الفساد فى صلب العقد  
وبخلاف اسقاط الاجل فى النكاح الموقت لكونه متعة وهو غير عقد النكاح وقال فى مختصر  
القدورى تراضا على اسقاطه بالتثنية وخالفه المؤلف فوجد الضمير لقوله فى الهداية وقوله فى  
الكتاب تراضا خرج وفاقا لان من له الاجل يستبد باسقاطه لانه خالص حقه وقيد به هذه الاجال  
لانهم الو تبايعا الى هبوب الريح أو مطر السماء ثم تراضا على اسقاطه لا ينقلب العقد جائزا لان هذا  
ليس باجل بل الاجل ما يكون منتظرا لوجود هبوب الريح قد يتصل بكلامه فغيرنا انه ليس  
باجل بل هو شرط فاسد كذا فى السراج الوهاج وفى فتح القدير والذي يحتاج بعده هذا الى الجواب  
ما اذا اسقط الرطل النحر فيما اذا باع بالف ورطل من خرنس محمد على جواز البيع وانقلابه صح  
ذكره فى آخر الصرف اللهم الا أن يقال هو تبع للالف الثمن فى بيع المسلم بخلاف ما اذا باع بالنحر  
فانه حينئذ يتعين كون النحر هو الثمن اذ لا مستتبع هناك اه وفى جامع الفصولين خلافه  
أجمعوا انه لوباع قنا بالف درهم ورطل خرنم ابطالا للنحر لم يعد جائزا اه (قوله ومن جمع بين ح

١٣ - بحر سادس - واحد من سفره فان ابطال المشتري الاجل المجهول المتقارب قبل محله وقبل فسخ العقد بالفساد  
انقلب البيع جائزا عندنا وعند زفر لا ينقلب ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل تاكد الفساد ولا ينقلب جائزا اجماعا وان ابطال  
المشتري الاجل المجهول المتفاوت قبل التفرق ونقد الثمن انقلب جائزا عندنا وعند زفر لا ينقلب جائزا ولو تفرق قبل ابطال  
تاكد الفساد ولا ينقلب جائزا اجماعا من شرح الطحاوى فى أول السلم قلت ذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى الاجل المجهول مطلقا وقد  
بينت ان اسقاط كل واحد موقت بوقت على حدة اه بحروفيه وتقدم ذلك ايضا فى كلام المؤلف فى شرح قول المتن وبضمن حال  
ومؤجل أول كتاب البيوع وعزاه الى السراج فتنبه لهذا فقد جعل الشيخ محمد الغزير ما ذكره عن ابن الملك من مسائل متنه  
التنوير وتبعه شارحه المحصى فى عليه ووقع لابن الكمال مثل ما لابن ملك (قول المصنف ومن جمع بين ح

وعبد) قال الرملى أوجع بين دينين من المحل فاذا أحدهما خير وهذا اذا قال بعتهما اما اذا قال بعنا أحدهما فقبل الآخر صح في  
الغن تصحما لتصرفه كافي الخلاصة وقوله أو بين شاة ذكية وميتة المراد بالميتة التي ماتت حنف أنفها كما قيده في الدرر والفرر  
والنهر وذكرا لاحتراز في شرحه فراجع اه (قوله فافتي مفتيا) هو مولانا أبو السعد جامع اشعرات العلوم نعمة الله تعالى  
برضوانه كذا في النهر قال ٩٨ ووافق بعض علماء العصر من المصرين ومنهم شيخنا الاخ الا انه قال في شرحه هنا برده عليه

الخ (قوله ولكن برده عليه  
ما صرح به قاضيان الخ)  
فان قلت يمكن حل القضاء  
في كلام قاضيان على  
القضاء بهتته لا يلزومه  
فلا يرد ما أفني به منفى  
الروم قلت هو مطلق  
فحمل على الكامل وهو  
القضاء بلزومه والله

وعبد أو بين شاة ذكية  
وميتة بطل البيع فيها  
وان جمع بين عبد ومدير  
أو بين عبده وعبد غيره  
أو بين ملك ووقف صح  
في الغن وعبد وملك

تعالى أعلم ولان في حله  
على القضاء بلزومه فائدة  
بخلاف حله على القضاء  
بالهبة فانه لا فائدة فيه  
لانه صحيح بدونه أقول  
وكلام شيخنا رحمه الله  
تعالى في شرحه هذا يفيد  
ان بيع الوقف فاسد  
وليس يبطل كافي الحر  
لكن في جواهر الفتاوى  
صرح ببطلانه وكلامه  
ظاهر في انه لا يفيد الملك

وعبد أو بين شاة ذكية وميتة بطل البيع فيها وان جمع بين عبد ومدير أو بين عبده وعبد غيره  
أو بين ملك ووقف صح في الغن وعبد وملك اما الاول فهو قول أبي حنيفة وقال لا يصح ان سعى  
لكل واحد منهما وأفسد البيع زفر في الكل فلا صل عنده انه اذا جمع بين حل وحرام فانه يفسد في  
الكل فصل اول وقاس الثاني على الاول اذ محمية البيع منتفية بالاضافة الى الكل ولهما ان  
الفساد بقدر المقصد فلا يتعدى الى الغن كن جمع بين أجنبية وأخته في النكاح بخلاف ما اذا لم  
يسم عن كل واحد منهما الجهالة ولا ي حنيفة وهو الفرق بين الفصلين ان الحر لا يدخل تحت العقد  
أصلا لانه ليس بمال والبيع صفقة واحدة فكان القبول في الحر شرط للبيع في العبد وهذا شرط  
فسد بخلاف النكاح لانه لا يبطل بالشرط الفاسدة اما البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت  
العقد لقيام المسالمة ولذا ينعتق في عبد الغير باجازه وفي المكاتب برضاه في الاصح وفي المدير  
بقضاء القاضي وكذا في أم الولد عند أبي حنيفة وأبو يوسف الا ان المسالك باستحقاقه المبيع وهؤلاء  
باستحقاقهم أنفسهم ردوا البيع فكان هذا الاشارة الى البقاء كما اذا اشترى عديدين وهلك أحدهما  
قبل القبض وهذا لا يكون شرط القبول في غير المبيع ولا يباع بالحصة ابتداء ولهذا لا يشترط بيان  
ثمن كل واحد فيه ومتروك التسمية عمدا كالميتة وأم الولد والمكاتب كالمدير وفيما اذا جمع بين  
ملك ووقف روايتان وما ذكره المؤلف هو الصحيح لان الوقف مال ولهذا ينتفع به انتفاع الاموال  
غير انه لا يباع لاجل حق تعلق به وذلك لا يوجب فساد العقد فيما ضم اليه كالمدير لكن أراد  
بالوقف ما ليس بمسجد فان المسجد لو ضم الى الملك فانه يبطل فيه مالان المسجد كالحجر كذا ذكره  
الشارح وقيد في التجديد بالعامر لان المسجد اذا خرب لو ضم الى الملك لم يبطل في الملك لجواز بيع  
المسجد اذا خرب في أحد القولين فصار محتمدا فيه كالمدير ولا يشكل ما في المحيط من أنه لو باع قرية  
ولم يستثن ما فيها من المساجد والمقابر والأصح الهبة في الملك لان ما فيها من المساجد والمقابر مستثنى  
عادة ثم اعلم انه قد وقعت حادثة في القسطنطينية هي جمع بين وقف وملك وباعهما صفقة واحدة  
فاقتى مفتيا بعدم الهبة في الملك كالوقف فاعترض عليه بانه مخالف للاصح فاجاب بانه محمول على  
وقف لم يحكم بهتته ولزومه ليكون كالمدير محتمدا فيه اما ما قضى القاضي به فهو كالحجر للزومه اجابا  
فيسرى الفساد الى الملك ولكن برده عليه ما صرح به قاضيان في فتاواه ان الوقف بعد القضاء تسع  
دعوى الملك فيه وليس هو كالحجر بدليل انه لو ضم الى ملك لا يفسد البيع في الملك وهو كذا في  
الظهيرية وهذا لا يمكن تاويله فوجب الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد القضاء وان  
صار لازما بالاجماع لكنه يقبل البيع بعد لزوم الوقف ما بشرط الاستبدال وهو صحيح على قول  
أبي يوسف المفتى به أو بضعف غلته كما هو قولهما أو بورد وغضب عليه ولا يمكن انتزاعه فللناظر

فليراجع والله تعالى أعلم كذا في حاشية الرملى وفي الشرنبلالية صرح رحمه الله تعالى ببطلان بيع الوقف واحسن  
بذلك اذ جعله في قسم البيع الباطل اذ خلاف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التملك والتملك وغلط من جعله فاسدا وأفتى به  
من علماء القرن العاشر ورد كلامه في عصره يحمل رسائل ولنا فيه رسالة هي حسام المحكام متضمنة لبيان فساد قوله وبطلان  
فتواه اه ومراده بالغالط قاضى القضاة نور الدين الطرابلسي والعلامة الشيخ أحمد الشلبي كما ذكره في تلك الرسالة

**فصل في بيان أحكام البيع الفاسد** (قوله فلو كان في يده ودينه الخ) عبارة القح في جمع التفاوض لو كان ودينه عتقة وهي حاضرة ملكها قال في النهر وأقول يجب أن يكون ما في جمع التفاوض بقى مخزجا على أن التخلية قبض ولذا قيد بكونها حاضرة والافتقار من قبض الامانة لا ينوب عن قبض المبيع فتنبه لهذا (قوله وهذه عجيبه الخ) قد عرفنا أمر الذي يبيع الخمر والخنزير نظيرها (قوله وان الاب اذا اشترى من ماله لانه الصغير فاسدا) صواب العبارة اذا اشترى من مال ابنه الصغير لنفسه فاسدا أو باع من ماله لابنه كذلك قال في النهر وفي المحيط باع عبدا من ابنه الصغير فاسدا أو اشترى ٩٩ عبده لنفسه فاسدا لا يثبت الملك حتى يقبضه ويستعمله اه

(قوله ثم رأيت في القنية ان يبيع التلجئة باطل) قال الرمي ما ذكر في القنية مشكل لان كلا من عوضى يبيع الهازل مال فكيف يكون باطلا وقد صرح في عامة كتب

**فصل في قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد** بامر البائع وكل من عوضيه مال ملك المبيع بقيمته

الاصول والغرض ان ينعقد فاسدا لا يفيد الملك بالقبض وعن صرح بذلك ابن ملك في شرح الجمع ومن ثم صرحوا ان يبيع المكره يقع فاسدا لكنه ينقض تصرف المشتري منه لعدم الرضا فعلى هذا يكون معنى قول صاحب القنية ان يبيع التلجئة باطل أى يشبه الباطل في عدم فادته الملك فعلى هذا يكون الفاسد على

يبعه كما في فتاوى قاضيان أو قضاء قاض حنبلي يبيعه فان عنده يبيع الوقف يجوز ويشتري ببذله ما هو خير منه كما في معراج الدراية فكيف يجعل الوقف كالحرم مع وجود هذه الاسباب المجوزة لبيعه والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب

**فصل في البيع الفاسد** أى في بيان أحكام البيع الفاسد قدمنا أن فعله معصية فعليه التوبة منها بغضه كما سيأتى (قوله قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بامر البائع وكل من عوضيه مال ملك المبيع بقيمته) وقال الشافعي لا يملكه وان قبضه لانه محظور فلا تنال به نعمة الملك ولان النهى نسخ للمشروعية للتضاد ولهذا لا يفيد قبض القبض وصار كما اذا باع بالميتة أو باع الخمر بالدرهم ولنا أن ركن البيع صدر من أهله مضافا إلى محله فوجب القول بانه عقاده ولا خفاء في الاهلية والمحلية وركنه مبادلة المال بالمال وفيه الكلام والنهي بقدر المشروعية عندنا لاقتضائه التصور فنفس البيع مشروع وبه تنال نعمة الملك انما المحظور وما يجاوره كما في البيع وقت النداء وانما لا يثبت الملك قبل القبض كيلا يؤدي الى تقرير الفساد المجاوز واذ هو واجب الرفع بالاسترداد فبالامتناع عن المطالبة أولى ولان السبب قد ضعف لمكان اقترانه بالقبح فيشترط اعتضاده بالقبض في افادة الحكم بمنزلة الهبة والميتة ليست بمال فانعدم الركن ولو كان الخمر مثمنا فقد ذكرناه اول الباب وشي آخر ان في الخمر الواجب هو القيمة وهي تصح ثمنا لا مثمنا اشار المصنف رحمه الله تعالى بذلك القبض الى انه ليس مقبوضا في يده فلو كان في يده ودينه ملكه بمجرد القبول كما في فتح القدير والى أن التخلية فيه لا تكفي وصحة العمادى في الفصول وصح قاضيان في فتاواه في باب قبض المبيع انها قبض فيه واختاره في الخلاصة وأطلقه فعمل قبض الوكيل قال في القنية التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالنوكيل بالشراء الى الحصاد والدياس وقبض الوكيل للوكيل فيصير مضمونا بالقيمة اه وخرج ما قبل القبض فلا ملك له وأطلقه فعمل القبض المحكمى لما في الظهيرية لو اشترى عبدا فاسدا ولم يقبضه فالرابع باعتاقه فاعتقه صح عتقه عن المشتري لانه بمنزلة قبض المشتري ولو اعتقه المشتري بنفسه لا يصح لعدم الملك وهذه عجيبه حيث ملك المأمور مالم يملك الامر وقيد بقوله في البيع الفاسد لا احتراز عن الباطل فانه لا يفيد ولكن ليس كل فاسد يملك بالقبض فقد كتبنا في الفوائد الفقهية ان يبيع الهازل لا يملك بالقبض كما ذكره البرزوى في الاصول وان الاب اذا اشترى من ماله لانه الصغير فاسدا أو باع كذلك فالقبض لا يكفي ولا يملكه الا بقبضه واستعماله كذا في المحيط ثم رأيت في القنية ان يبيع التلجئة باطل فحينئذ لا يرد على

نوعين نوع يفيد الملك ونوع لا يفيد ثم رأيت في قاضيان التصريح بطلانه حيث قال فان اختلفا فادعى أحدهما ان المبيع تلجئة والاخر ينكر التلجئة لا يقبل قول مدعى التلجئة الا بيمينه ويستخاف الاخر وصوره التلجئة في البيع ان يقول الرجل انى أبيع دارى منك بكذا وليس ذلك ببيع في الحقيقة بل هو تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذه البيع يكون باطلا بمنزلة بيع الهازل وعن محمد رحمه الله تعالى يبيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد وأعتقه لا ينفذ باعتاقه ولا يشبهه المشتري من المكره لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما اه من الغزى وفي قاضيان أيضا وذكر في اقرار الاصل ان

بيع الهازل باطل اه ويمكن أن يجاب عن اشكاله بأنه وان كان كل من عوضيه مالا لكن ليس يبيع حقيقة لعدم الاعتداد بما ذكر من الايجاب والقبول مع الهزل فكانهم لم يوجد او انما جازا اذا جعله حائزا بعد ذلك بطريق جعله انشأوا وانما كان القول لمدعي الهزل لانه ينكر وجود البيع ولا اشكال في ذلك على هذا القول لان القول قول مدعي البطلان لكن ذكر وافي التلحظة انه لا يقبل قول مدعيه افه ومشكل لانه يدعي البطلان وقالوا فيه انه هزل في الفرق بين التلحظة والهزل في ذلك فتأمل اه لمخصا وقوله لان القول ١٠٠ قول مدعي البطلان أي لو اختلفا فيه وفي الصحة اما لو اختلفا في الصحة والفساد فاختار ان

المصنف لان كلامه في الفاسد وفي آخر القصة من الوصايا باع الوصي مال اليتيم بغبن فاحش فهو باطل لا يملك بالقبض ثم رقم آخر بل هو فاسد اه أقول ينبغي أن يجري القولان في بيع الوقف المشروط استبداله أو الخراب الذي جاز استبداله اذا بيع بغبن فاحش وينبغي ترجيح الثاني فهمما لانه اذا ملك بالقبض وجبت قيمته فلا ضرر على اليتيم والوقف وقيد بامر البائع أي بأذنه لانه بلاذنه لا يفيد الملك وانما ذكر والاذن دون الرضا لانه لا يشترط في بعض افراده كبيع المكره كما لا يخفى وأطلقه فشمع الاذن صريحا ودلالة فسكوته عند قبض المشتري في المجلس اذن دلالة ليكون البيع تسلطاً منه على القبض اذ مراده أن يملكه المشتري بخلاف البيع الصحيح فان الايجاب ليس بتسلط لان الملك حصل بدونه وأما اذا تفرق عن المجلس فلا بد من اذن صريح الا اذا قبض البائع الثمن وهو مما يملك به فانه يكون اذنا بالقبض دلالة وفي السراج الرواج ولو أمر المشتري البائع أن يعمل في المبيع عملا ينقصه أولا ينقصه كالقصاراة والغسل باجرة أو بغير اجرة فما كان ينقصه فهو قبض وما لا فلا للبائع الاجرة في الوجهين هلك المبيع أولا اه وفي جامع الفصولين ولو برا غلطه البائع بطعام المشتري بامر قبل قبضه صار قابضا وعليه مثله اه وقيد بقوله وكل من عوضيه مال ليخرج البيع بالميتة وكل يبيع باطل كالبيع مع نفي الثمن فانه باطل ومع السكوت عنه فاسد ذلك المبيع بالقبض ولا شك ان الباطل خرج أولا بقوله في البيع الفاسد فلا حاجة الى اخراجه ثانيا اللهم الا أن يقال ان بعض البيوع الباطلة أطلقوا عليها اسم الفاسد فرمى بها توههم ان المبيع فيها يملك بالقبض فصريح بما يخرجها فاذا باع عرضا تخمرا أو بمدر أو أم ولد ملك العرض بالقبض لا ما قابله مع ان بعضهم أطلق على بيع الخمر والمدر وأم الولد الفساد ولكن كان ينبغي أن يقول مال متقوم وذكر في ايضاح الاصلاح انه لا حاجة الى هذا القيد لان فساد البيع لا يوجد بدون هذا الشرط لا يقال انه يوجد بدونه فيما اذا باع وسكت عن ذكر الثمن لان أحد العوضين حينئذ القيمة وهي مذكورة حكما كما صرح به في الذخيرة على ان الشرط وجود المسالية في العوضين اه كما قيده به في الجوهره وفي قوله ملك البيع رد على من قال انه انما يملك التصرف دون العين وهم العراقيون وما ذكره قول أهل بلخ وهو المنصوص عليه في كلام محمد وهو الصحيح المختار فانه قال ان المشتري خصم لمن يذعيه لانه يملك رقبته كذا في جامع الفصولين بدليل ان المشتري اذا أعتقه بعد قبضه صح وكان الولاء له ولو باعه كان الثمن له ولو بيعت دارا الى جنبها فالشفعة للمشتري ولو أعتقه البائع لم يعتق ولو سرقه البائع من المشتري بعد قبضه قطع كما في الجوهره فهذه كلها ثمرات الملك وبدليل وجوب الاستبراء

القول لمدعي الفساد كما في شرح مجمع (قوله لان الملك حصل بدونه) أي بدون القبض والاولى لان الملك حصل به أي بالايجاب (قوله اللهم الا أن يقال ان بعض البيوع الخ) قال في النهر وأقول هذا مما لا حاجة اليه بل الفاسد أعم على ما التزموه في أول الباب وحينئذ فلا بد من التصريح بهذا العقد لاخراج الباطل وهذا مما يجب أن يفهم من كلامهم في هذا المقام ومن تأمل ما في الهداية وغيرها وجدته كالصريح به ثم رأيت في المحواشي السعدية قال في قول صاحب الهداية شرط أن يكون العوضان كل منهما مال ليتحقق ركن البيع يعني ليظهر تحققه فان الفاسد قد يستعمل في المعنى العام للباطل أيضا وهذا طبق ما

فهمته فتنبه له وعلى هذا فقول السارح أي الزيلعي ان قوله في البيع الفاسد احتراز عن الباطل مما لا ينبغي اذ الباطل انما خرج بقوله وكل من عوضيه مال كما قد علمت اه وتعبه المحوى بان من افراد الباطل ما لا يخرج بهذا القيد وهو بيع الخمر والخنزير بالدرهم فانه باطل مع ان كلاما من عوضيه مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا القيد لاقتضائه ان هذا الفرع من الباطل يكون فاسدا يملك بالقبض وليس كذلك اه قلت وقد يدفع بانهما ليسا مالا مطلقا فان الشرع أسقط ما ليهما

على البائع اذا ردت الجارية عليه ولو لا خروجها عن ملكه لم يجب وقوله ثم انه يملك التصرف فقط بتسليم البائع منقوض بما اذا كان البائع وصى بتم باع عبده فاسد افاعتقه المشتري فانه يصح ولو كان على وجه التسليم لم يصح كذا في جامع الفصولين وأما ما استدلل به العراقيون من عدم حل أكله لو كان طعاما وعدم حل لبسه لو كان قيصا وعدم حل وطئها لو كانت جارية واسمها لو وطئها وجب العقر اذا فسح وعدم وجوب الشفعة لشفعها فلا دليل فيه لان عدم الحل لا يدل على عدم الملك بذليل ان ربح ما لم يضمن مملوك ولا يحل والاخت رضا اذا ملكها لا يحل له وطؤها وانما لم تجب الشفعة لان حق البائع لم ينقطع عنها وهي انما تجب بانقطاع حقه لا بملك المشتري بذليل ان من أقر ببيع داره وجد المشتري وجبت الشفعة هذا وقد ذكر العمادى في فصوله خلافا في حرمه وطئها فقيل بكرهه ولا يحرم وقيل بحرم وفيه اشارة أيضا الى أن البائع يملك الثمن بشرط قبضه لانه كالبيع كافي القنية وفي جامع الفصولين حلت منه صارت أم ولده وعليه قيمته الا عقرها وقيل عليه عقرها وقيمتها وقيل يجوز للمشتري كل تصرف تجري فيه الا باحة والا فلا ولم نحل المباشرة كعصير وقعت فيه فأرته بجل ببيع لا مباشرته نحو أكله اه وفي القنية اعتاق البائع المبيع بعد قبض المشتري بغير حضرته باطل وبحضرته صحيح ويكون فسحا اه وهو تخصيص لقولهم ان اعتاقه باطل وفي الظهيرة من باب نكاح العبد والامة باع جارية ببيع فاسد او قبضها المشتري ثم تزوجها البائع لم يجز اه ولو لم يقبضها المشتري فزوجه البائع للمشتري يصح كذا في القنية اه أقول بشكل حينئذ ما نقلناه عن الجوهر من قطع يده بسرقة المبيع فان القطع يقتضى ان لا ملك له فيه ولا شبهة وقولهم بعدم صحة نكاحها للبائع يقتضى بقاء ملكه أو شبهته فينبغي أن لا يقطع البائع للشبهة وقد ذكره في السراج الوهاج أيضا ولم أره لغير الحدادى والظاهر انه قاله تفقها من عنده لا على انه نقل المذهب فانه قال ومن فوائده قوله ملكه انه لو سرقه البائع بعد قبض المشتري قطع به والله أعلم بالصواب وقيد الملك للمشتري في فتح القدير بان لا يكون فيه خيار شرط لانه يمنع الملك في الصحيح فكذا في الفاسد وفي جامع الفصولين ثبت فيه خيار الشرط والرؤية والمراد بالقيمة في كلام المصنف بدل المبيع ليشمل ما اذا كان مثليا فانه يملكه بمثله والقيمة انما هي في القيمي والقول فيها للمشتري مع يمينه لكونه منكرا للضمان والبينة للبائع كذا في الجوهر ولم ارب القيمة على القبض دل على ان مراده ملكه بقيمته يوم قبضه ولو ازدادت قيمته في يده فاتفقه لم يتغير كالغصب وقال محمد رحمه الله تعالى قيمته يوم ألتفقه لانه بالانلاف يتقرر كذا في الكافي ولكن قال في جامع الفصولين لو قال البائع أبرأ عن القن ثم مات عند المشتري برئ اذ القيمة تجب بهلاك المبيع فقبله لا يصح الابراء اما لو أبرأ عن القن فقد أخرجه عن كونه مضمونا وعلى هذا لو أبرأ الغاصب عن القيمة حال قيام الغصب لم يصح ولو أبرأ عن الغصب صح اه فعلى هذا لا تجب القيمة الا اذا تعذر رده على البائع بموت أو غيره وفي السراج الوهاج وهذا ظاهر نصوص الاصحاب وفي بعض المحواشي انما تجب القيمة اذا هلك اه وأما ايداع المشتري من البائع فغير صحيح قال في القنية قبض الكر باس في البيع الفاسد بامر وقطعه ثم أودعه البائع وهلك في يده هلك منه وعلى المشتري نقصان القطع وفيها وكل مبيع يبيع فاسد رده المشتري على البائع بهبة أو صدقة أو بيع أو بوجه من الوجوه كالوديعة والاجارة والاعارة والغصب والشراء ووقع في يد البائع فهو متاركة للبيع وبرئ المشتري من ضمانه اه وكذا لو اشتراه وكيل البائع برئ المشتري اذا سلمه اليه وكذا لو رده

(قوله ولكن قال في جامع الفصولين لو قال الخ) أسقط منه ما يتوقف عليه فهم الحكم ونص عبارته هكذا ولو قلنا فتقايضا ثم أبرأه بانه عن قيمته ثم مات القن يلزم قيمته ولو قال أبرأتك عن القن الى آخره (قوله وفي بعض المحواشي انما تجب قيمته اذا هلك) قال الرملي لا يذهب عليك ان مرادهم بالهلاك هنا الهلاك حقيقة أو مافى معناه من تعذر الرد والا يلزم الاصرار بالبائع حيث تعذر الرد لانه لم يهلك حقيقة فلا تجب عليه قيمته ولا يجوز رده مع التعذر وأمره بالتربص الى الهلاك متناف للشرع فتعين القول بوجوب القيمة عند تعذر الرد إما بالهلاك أو غيره كما هو ظاهر من كلامهم تامل

(قوله وذكر الزيلعي ان اللام بمعنى على الخ) قال في النهر ولكل منهما فسحة دفعا للفساد كذا في الهداية وهذا يقتضي ان الواجب ان يقال وعلى كل واحد منهما فسحة غير انه اراد بيان ثبوت ولاية الفسخ فوق تعليله اخص من دعواه كذا في الفسخ وجعل الشارح اللام بمعنى على ومنه وان اسأتم فلها وكان صاحب الهداية اراد هذا المعنى فعمل بما سمعت وعليه فليس التعليل اخص من الدعوى وبه عرف ان هذا الجعل لا بد منه في كلام الهداية وهو الارجح في كلام المصنف لانه وان جاز ان يريديان ثبوت ولاية الفسخ الا انه حينئذ يكون ساكنا عن افادة وجوده وعلى ذلك الجعل يكون كلاما مفيدا للشيثين اذ الوجه قد رزاند على ثبوت الولاية فتدبره (قوله ١٠٢) واعلم ان قوله لمن له منفعة الشرط الخ) اصله لابن السكال حيث قال في الاصلاح بقي ههنا احتمال آخر وهو ان يكون

الفساد لشرط زائد ومن له الشرط غير العاقدين وينتظمه تصوير قاضيان المسئلة في فتاواه اه وقال في النهر بعد ذكره ما في الهداية وعلاه في الذخيرة بانه يقدر على اسقاط الشرط فيصح

ولكل منهما فسحة

العقد فاذا فسخته فقد ابطال حقه لقدرته على تصحيح العقد والعقد اذا كان غير لازم يتمكن كل من فسخته اه وهذا يفيد اختصاص المنفعة الموجبة للاستقلال بالفسخ بالمتعاقدين اه (قوله) فاعاده المشتري الى منزله الخ) قال في المحابسة في فصل فيما يخرج منه عن الضمان في البيع الفاسد والمكروه مانعه المشتري

الى البائع برهن وكذا في بيع موقوف بان غصب قنا فباعه من رجل ثم شره غاصبه بأقل مما باع يكون فسحا للبيع الاول والزيادة للمشتري لا لغاصبه ولا لمالكه وعن محمد شره ابدراهم فاسدا ثم باعه بدنا من بائعه يكون فسحا اذا قبض لاقبله كذا في جامع الفصولين ثم قال الاصل ان المستحق بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة أخرى انما يعتبر واصل الاجهه مستحقة لو وصل اليه من المستحق عليه أما اذا وصل من جهة غيره فلا حتى ان المشتري فاسدا اذا وهب المشتري من غير بائعه أو باعه فوهبه ذلك الرجل من البائع الاول وسلمه لا يبر المشتري عن قيمته ولم تعتبر العين واصلها الى البائع بالجهة المستحقة لما وصل من جهة أخرى والمهر لو عينا فوهبته من غير زوجها وهو وهبه من زوجها ثم طلقها قبل الدخول فلزوجها نصف قيمة الغين عليها ولو وهبته من زوجها لا يرجع عليها بشئ اه (قوله ولكل منهما فسحة) أي يجوز لكل من البائع والمشتري في البيع الفاسد فسحه رفعا للفساد وذكر الزيلعي ان اللام بمعنى على لان رفع الفساد واجب عليهم ولا حاجة اليه لانه حكم آخر وانما مراده بيان ان لكل منهما ولاية الفسخ دفعا لتوهم انه اذا ملك بالقبض لزم فان كان قبض القبض فلكل ذلك يعلم صاحبه لا برضاه وان كان بعد القبض فان كان الفاسد في صاب العقد بان كان راجعا الى البديلين المبيع والتمن كبيع درهم بدرهمين وكالبيع بالخمر أو الخنزير فكذلك وان كان بشرط زائد كالبيع الى أجل مجهول أو بشرط فيه نفع لاحدهما فكذلك عندهما لعدم اللزوم وعند محمد لمن له منفعة الشرط ولم يشترط أبو يوسف علم الآخر واقتصر في الهداية على قول محمد ولم يذكر خلافا واعلم ان قوله لمن له منفعة الشرط يقتضي ان للعقد وعليه الا دعي ان يفسحه اذا كان الشرط له كما قدمناه وهو بعيد لقولهم لكل منهما فسحة فليست أم وفي القننة رده المشتري بفساد البيع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فهلك عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة وقيد ابن سلام بان يكون فساد البيع متفقا عليه فان كان مختلفا فيه لا يبر الا بقبوله أو قضاء القاضى وقال أبو بكر الاسكاف يبر في الوجهين وما قاله ابن سلام أشبه كخيار البلوغ وفسخ الاجارة للعذر اه وفيها تباعا فاسدا ثم مات أحدهما فلو رثته النقص اه وفي الزاوية باع منه صاعا ثم باعه فاسدا منه انفسخ الاول لان الثاني لو كان صاعا ينفسخ الاول به فكذا لو كان فاسدا لانه ملحق بالصحيح في كثير من الاحكام وكذا الوباغ المؤجر المستأجر من المستأجر فاسدا تنفسخ الاجارة كما اذا باعه صاعا اه

شره فاسدا اذا جاء بالمبيع الى البائع فلم يقبله البائع واعاده المشتري الى منزله فهلك لا يضمن وان كان المشتري ثم وضع بين يدي البائع أو المصوب منه فلم يقبله ثم حمله الى منزله فهلك كان ضامنا في الغصب والبيع الفاسد وقال بعضهم ان كان فساد البيع غير مختلف فيه فالجواب كذلك وان كان مختلفا فيه فجاء به الى البائع فلم يقبله البائع فاعاده الى منزله فهلك لا يبر عن الضمان والصحيح انه يبر في الوجهين الا اذا وضع بين يديه فلم يقبل فذهب به الى منزله فهلك فانه يكون ضامنا لانه يصير غاصبا غصبا مبتدأ اه ومن المقرر ان تصحيح قاضيان مقدم على غيره لانه فقيه النفس وهو مبني على ان التولية قبض وقد مر اول الباب اختلاف التصحيح فيها وان قاضيان وصاحب الخلاصة صححانها قبض



في حاشية مسكن قبه  
 شيخنا عن شيخه الشيخ  
 شاهين بما اذا مات قبل  
 القبض وأما بعده فهو  
 كسائر الغرماء كما  
 صرحوا بذلك في المحرر  
 اه فان قلت اذا مات  
 المشتري بعد قبض  
 البائع لم يبق له شيء جهة  
 الميت حتى يكون كسائر  
 الغرماء فيه قلت يحمل  
 على ما اذا كان الذي

الآن يبيع المشتري أو  
 يهب

قبضه البائع وهو المسمى  
 دون قيمته فيكون  
 أسوة الغرماء فيما بقي له  
 من تمام القيمة لأن  
 الواجب في البيع الفاسد  
 انما هو القيمة لا الثمن  
 هكذا ينبغي أن يفهم  
 هذا والا فهو مشكل اه  
 (قوله على المشتري)  
 أي المشتري شراء فاسدا  
 (قوله فانه يحمل اه  
 التصرف) قال الرملي  
 صوابه لا يحمل (قوله ولا  
 يطيب للمشتري الخ) ذكر  
 الامام السرخسي في  
 شرح السير الكبير في  
 الباب الخامس بعد  
 المسئلة وان اشترى انسان

ثم قال ولو باع فاسدا وسلم ثم باع من غيره وادعى ان الثاني كان قبل فسخ الاول وقبضه وزعم المشتري  
 الثاني انه كان بعد الفسخ والقبض في الاول فانقول له لا للبائع وينسخ الاول بقبض الثاني ثم قال  
 لومات البائع وعليه دين آخر فالمشتري أحق به من الغرماء كما في الصحيح بعد الفسخ ولومات  
 المشتري فالبائع أحق من سائر الغرماء بما لبسته اه ثم قال ولا يشترط القضاء في فسخ البيع  
 الفاسد اه ولم يذكر المصنف ان للقاضي فسخ الفاسد جبر اعلم ما قال في البرازية واذا أصر البائع  
 والمشتري على امساك المشتري فاسدا وعلم به القاضي له فسخه حقا للشرع فبأي طريق رده المشتري  
 الى البائع صارتا ردا كالبيع وبرئ عن ضمانه اه (قوله الا أن يبيع المشتري) أي فليس  
 لكل منهما فسخه وانما تنفيذ بيعه لانه ملكه بملك التصرف فيه وسقط حق الاسترداد لتعلق حق  
 العبد بالثاني ونقض الاول انما كان لمحق الشرع وحق العبد مقدم لحاجته ولان الاول مشروع  
 باصله دون وصفه والثاني مشروع باصله ووصفه فلا يعارضه مجرد الوصف ولانه حصل بتسليم  
 من جهة البائع بخلاف تصرف المشتري في الدار المشفوعة لان كل واحد منهما حق العبد فيستويان  
 في المشروعية ولم يحصل بتسليم من الشفيع أراد البيع الصحيح لانه لو باعه فاسدا فانه لا يمنع النقص  
 وأطلقه فشمهل ما اذا قبضه المشتري الثاني أولا ولكنه مقيد بما اذا لم يكن فيه خيار شرط لانه ليس  
 بلارم وفي البرازية وجامع الفصولين أقام المشتري بينة على بيعه من فلان الغائب لا يقبل فللبائع  
 الاخذ لا لوصدقه فله قيمته اه ولو فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقضاء فللبائع حق الفسخ ولم  
 يقض بقيمته لزوال المانع ولورد بعيب بغير قضاء لا يعود حق الفسخ كالواشترأه نانيا وسأني في  
 الضابط وقيد ببيع المشتري لان البائع لو باعه بعد قبض المشتري وادعى ان الثاني كان قبل فسخ  
 الاول وقبضه وزعم المشتري الثاني انه كان بعد الفسخ والقبض من الاول فانقول له لا للبائع  
 وينسخ الاول بقبض الثاني كذا في البرازية ويستثنى من لزومه بالبيع مسئلتان الاولى لو باعه  
 لبائعه فقد منانه يكون ردا وفسخا للبيع والثانية لو كان فاسدا بالاكراه فان تصرفات المشتري  
 كلها تنقض بخلاف سائر البياعات الفاسدة كذا في البرازية بقيد بالبيع الفاسد احترازا عن الاجارة  
 الفاسدة لما في جامع الفصولين قبل ليس للمستأجر فاسد ان يؤثره من غيره اجارة صحيحة استدلالا  
 بما ذكر الى آخره وقبل يملكها بعد قبضه كمشتر فاسد له البيع جائزا وهو الصحيح الا ان المؤجر  
 الاول نقض الثانية لانها تنسخ بالا عذار (قوله أو يهب) يعني اذا وهبه المشتري ارتفع الفساد ولا  
 يفسخ لما قدمناه في البيع وشرط في الهداية التسليم فيها لانها لا تنفذ الملك اذ به بخلاف البيع وفي  
 جامع الفصولين ثم الاصل ان المانع اذا زال كفك رهن ورجوع هبة وعجز مكاتب ورد مبيع على  
 المشتري بعيب بعد قبضه بقضاء فللبائع حق الفسخ ولم يقض بقيمته لان هذه العقود لم توجب الفسخ  
 من كل وجه في حق الكل اه ولا فرق في الرجوع في الهبة بين القضاء وغيره كما في فتح القدير ثم  
 اعلم ان المشتري فاسدا لا يطيب للمشتري ويطيب لمن انتقل الملك منه اليه لكون الثاني ملكه بعقد  
 صحيح بخلاف المشتري الاول فانه يحمل له التصرف فيه ولا يطيب له لانه ملكه بعقد فاسد ولو دخل دار  
 الحرب بامان وأخذ مال الحرب بغير طيبة من نفسه وأخرجه الى دار الاسلام ملكه ولا يطيب له  
 ويقتى بالرد ويقضى له ولو باعه صحيح بيعه ولا يطيب للمشتري كما لا يطيب للاول بخلاف البيع الفاسد

منه ذلك جازا الشراء وان كان مسيئا لانه باع ملك نفسه فان فساد السبب لا يمنع ثبوت الملك ثم يؤمر المشتري بمثل ما كان يؤمر به  
 البائع من الرد على أهل الحرب بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باعه

من غيره يباعها فان الثاني لا يؤمر بالرد وان كان البائع مأمورا به لان الموجب للرد قد زال ببيعته لان وجوب الرد بفساد البيع حكمه مقصور على المشتري وقد انعدم مثله بالبيع من غيره اما هنا وجوب الرد انما كان لمراعاة ملكهم ولغدر الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما في ملك البائع الذي أخرجه فلهاذا يعني بالرد كما يعني به البائع اه لمخصا وقال بعده في الباب الثاني والستين بعد المائة فان لم يرد به بعدما أفتى به وأراد بيعه يكره للمسلمين أن يشتروا ذلك منه لانه ملك خبيث بمنزلة المشتري فاسد اذا أراد بيع المشتري بعد القبض يكره شراءه منه وان كان مال كان فذ فيه ببيعته وعقده لانه ملك حصل له بسبب حرام شرعا اه وهذا مخالف لما هنا وقد يجب ان ما أخرجه من دار الحرب لما وجب رده على المشتري أيضا يمكن فيه الخبث فلم يطب له بخلاف المشتري فاسد فلذا طاب له وان شراؤه مكرها تأمل (قوله ولم أر من صرح بالتدبير) قال في النهر وأقول قد رأيت والله تعالى الحمد قال في السراج ما لفظه ١٠٤ وان كان المبيع عبدا فاعتمقه المشتري أو دبره صم عتقه وتديبره وكذا اذا كانت

حاربة استولدها صارت أم ولده ويغرم القيمة ولا يغرم العقر في رواية كتاب البيوع وفي رواية أخرى برد العقر وانفتحت الروايات انه ان وطئها المشتري ولم تعاق منه انه برد الجارية والعقر اه

أويجر

(قوله ليس بصحيح) قال في النهر والظاهر ان ما في الفصول رواية (قوله) قال في السراج الوهاج انه لا ينفسخ) يوافقه ما في الفتح حيث قال فاذا زوج المشتري الجارية المشترا فاسدا كان للبائع أن يستردها لان حق

كذا ذكره الاسيحياني (قوله أو يجر) أي يعتق المشتري العبد لما قد مناه وتوابع الاعتاق كهو من التدبير والاستيلاء والكتابة صرح في جامع الفصولين بالاستيلاء فقال اذا جلت منه صارت أم ولده وصرح الشارح وغيره بالكتابة ولم أر من صرح بالتدبير واذا عجز المكاتب زال المانع من الاسترداد وأشار بالتحرير الى الوقف ولكن قال في جامع الفصولين فلو وقفه أو جعله مسجدا لا يبطل حقه ما لم يبن اه فعلم ان الوقف ليس بالتحرير وينبغي أن يحمل على ما قبل القضاء به اما اذا قضى به فانه يرتفع الفساد للزومه والظاهر ان ما في جامع الفصولين تبعا للجمادى ليس بصحيح فقد قال الامام الخفاف في أحكام الاوقاف لو اشترى أرضا ببيع فاسدا وقبضها ووقفها وقفها صحيحا وجعل آخرها للمساكين فقال الوقف فيها جائز وعليه قيمته للبائع من قبل انه استهلكها حين وقفها وأخرجها عن ملكه اه وهكذا في الاسعاف ولم يذكر المؤلف من التصرفات القولية غير ذلك ففاته الرهن لانه من العقود اللازمة فيمنع حق الرد فاذا فك أوفسخ قبل القضاء بالقيمة عا دحق الاسترداد وفاته أيضا الوصية فاذا وصى به المشتري ثم مات سقط الفسخ لان المبيع انتقل عن ملكه الى ملك الموصى له وهو ملك مبتدأ فصار كالمو باعه بخلاف ما اذا مات المشتري فان لوارثه الفسخ وللبائع أيضا لان الوارث قائم مقام المورث كذا في السراج الوهاج قالوا كل تصرف قولي فانه يمنع الفسخ الا الاجارة والنكاح فلا يمنعانه لان الاجارة تنفسخ بالاعذار ورفع الفساد من الاعذار والنكاح ليس فيه الاخراج عن الملك ولكن اذا ردت الجارية الى البائع وانفسخ البيع هل يفسخ النكاح قال في السراج الوهاج انه لا يفسخ لانه لا يفسخ بالاعذار وقد عتقه المشتري وهي على ملكه اه وبشكل عليه ما ذكره الوالوي من الفصل الاول من كتاب النكاح لوزوج الجارية المبيعة قبل قبضها وانتقض البيع فان النكاح يبطل في قول أبي يوسف وهو المختار لان البيع متى انتقض قبل القبض انتقض

الزوج في المنفعة لا يمنع حق البائع في الرقبة ولانه لا يفوته ملك تلك المنفعة فان مع الاسترداد النكاح قائم كما لو تزوجها من البائع نعم يصير بحيث له منعها وعدم تبوئها معه بيتا غير انه ان طفر بها له وطؤها اه وهو صريح بعدم الانفاسخ وصرح به أيضا في غاية البيان عن التحفة وفي التبيين ومثله في المجتبى حيث قال الا اجارة وتزويج الجارية بغير النكاح بالاسترداد دون النكاح اه وقال في التاتارخانية نقلا عن نوادر ابن سماعة وعنه أيضا فممن اشترى جارية شراء فاسدا وقبضها المشتري وزوجها من رجل ثم فسخ البيع بينهما بحكم الفساد وأخذها البائع مع ما نقصها التزويج ثم ان الزوج طلقها قبل الدخول بها كان على البائع أن يرد على المشتري مثل ما أخذ من النقصان قال الأثرى انه لو لم يكن نقصان تزويج ولكن ايضت احدى عينها في يد المشتري ثم ان المشتري ردها ووردها نصف القيمة ثم ذهب البياض وعاد الى الحال الاولى فان البائع يرد على المشتري ما أخذ من نصف القيمة وطريقه ما قلنا اه ففيه مع افادة بقاء النكاح فائدة أخرى فهذه نصوص كتب المذهب موافقة لما قاله في السراج (قوله لوزوج الجارية المبيعة الخ) الظاهر ان المراد المبيعة ببيعها صحيحا أو أم

(قوله أو يظهر بينهما فرق) الظاهر أن الفرق موجود لأن كلام الولوالجي فيما قبل القبض وكلام السراج فيما بعد القبض المفيد للملك بدليل قوله وقد عقدته المشتري وهي على ملكه وفرق ما بينهما يدل عليه قول الولوالجي لأن البيع متى انتقض الخ فقيده انتقاضه من الأصل بما إذا انتقض قبل القبض ومفهومه أنه لو انتقض بعد القبض ١٠٥ لا ينتقض من الأصل ثم رأيت

في حاشية الزملي على منخ  
الغفار ألغيت من ذلك  
مع أن ما في السراج فيما  
عقد بعد القبض  
وما في الولوالجي من قبل  
القبض كما هو صريح كل  
من العبارتين فكيف  
يستشكل بأحدى  
العبارتين على الأخرى  
ولئن كان كلام السراج  
في البيع الفاسد وكلام  
الولوالجي في مطلق البيع  
فقد تقرر أن فساد البيع  
كجائزه في الأحكام

أو يبنى وله أن يمنع المبيع  
عن البائع حتى يأخذ الثمن

فتأمل اه (قوله وفي  
جامع الفصولين) أي  
من الفصل الثلاثين في  
التصرفات الفاسدة (قوله  
ولو هلك المبيع لا المتولدة  
الخ) قال الزملي ولو كان  
على عكسه بأن هلك  
المتولدة لا المبيع برد  
المبيع ولا يضمن الزيادة  
ولو استهلك الزيادة ضمنها  
وبرد المبيع تأمل (قوله  
وأما حكم نقصانه فلو نقص

من الأصل معنى فصار كأنه لم يكن فكان النكاح باطلا اه الآن يحمل أن ما في السراج قول محمد  
أو يظهر بينهما فرق (قوله أو يبنى) أي إذا بنى المشتري فاسدا فعليه القيمة عند أبي حنيفة رواه عنه  
يعقوب في الجامع الصغير ثم شك بعد ذلك في الرواية وقال أبو يوسف ومحمد أنه ينقض البناء وتردد الدار  
والغرس على هذا الاختلاف لهما أن حق الشفيع أضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه إلى القضاء  
ويبطل بالتأخير بخلاف حق البائع ثم أضعف المحققين لا يبطل بالبناء فاقوا هـ ما أولى وله أن البناء  
والغرس مما يقصده الدوام وقد حصل بتسليط من جهة البائع فينقطع حق الاسترداد كالبيع  
بخلاف حق الشفيع لأنه لم يوجد منه التسليط ولهذا لم تبطل بهبة المشتري وبيعه فكذا بيناه وشك  
يعقوب في حفظ الرواية عن أبي حنيفة وقد نص محمد على الاختلاف ولم يذكر المؤلف من  
الأفعال الحسية إلا البناء قالوا متى فعل المشتري بالمبيع فعلا ينقطع به حق المالك في الغصب ينقطع  
به حق البائع في الاسترداد كما إذا كان حنطة فطمعها ولم يذكرا أيضا ما إذا زاد المبيع أو نقص إلا  
الزيادة بالبناء وفي جامع الفصولين زوائد المبيع فاسدا لا تمنع الفسخ لا المتصلة لم تتولد كصبيغ  
وخياطة ولتسويق ولو منفصلة متولدة تضمن بالتعدي لا بدونه ولو هلك المبيع لا المتولدة  
فللبائع أخذ الزوائد وقيمة المبيع ولو منفصلة غير متولدة فله أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب  
له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو أهلكها ضمن عندهما لا عند أبي حنيفة ويعاينها زوائد  
الغصب ولو هلك المبيع لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتولدة كما يفترقان في الغصب فيضمن قيمة  
المبيع فقط وأما حكم نقصانه فلو نقص في يد المشتري بأففة سماوية فللبائع أخذه مع أرش نقصه  
وكذا لو بفعل المشتري أو المبيع ولو بفعل البائع صار مستردا حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد  
منه حبس عن البائع هلك على البائع ولو بفعل أجنبي بخير البائع إن شاء أخذه من المشتري وهو  
يرجع على الجاني وإن شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري كالغصب اه (قوله وله أن  
يمنع المبيع عن البائع حتى يأخذ الثمن) أي للمشتري المنع بعد فسخ البيع لأن المبيع مقابل به  
فيمصر محبوسا به كالرهن أشار المؤلف إلى أن البائع إذا مات كان المشتري أحق به حتى يستوفي الثمن  
لأنه يقدم عليه في حياته فكذا على ورثته وغرمائه بعد وفاته كالرهن وإلى أنه لو استأجر أجارة فاسدة  
ونقد الاجرة أو ارتهن رهنا فاسدا أو أقرض قرضا فاسدا وأخذ به رهنا كان له أن يحبس ما استأجر  
وما ارتهن حتى يقبض ما نقدا اعتبارا للعقد الجائز إذا انفاسضا وكذلك لو استأجر أو الرهن أو  
المستقرض فهو أحق بما في يده من العين من سائر الغرماء وإلى أن الثمن لو لم يكن منقودا للبائع وإنما  
كان ديننا له على المشتري فليس له الحبس قالوا واشتري من مدينه عبدا بدين سابق له عليه شراء  
فاسد أو قبض العبد بأذن البائع فأراد البائع استرداد العبد بحكم الفساد ليس للمشتري أن يحبس العبد  
لاستيفاء ماله عليه من الدين بخلاف الصحيح وله أن يسترد العبد قبل إيفاء الاجرة وليس للمستأجر

١٤ - بحر سادس في يد المشتري الخ قال الزملي فلو أراد المشتري رده مع أرش نقصه وأبى البائع هل يجبر البائع الجواب  
أنه يجبر قال في جامع الفصولين حيث لا يقطع ثوبا شراء فاسدا ولم يخطه حتى أودعه عند بائعه يضمن نقص القطع لا قيمته لو صوله  
إلى ربه لا قدر نقصه فوقع عن الراد المستحق قال هذا التعليل إشارة إلى أن المبيع يباع فاسدا إذا نقص في يد المشتري لا يبطل حقه  
في الرد إذ لو بطل لما كان الرد مستحقا عليه اه فهو كما ترى ناطق بما أجبتنا (قوله وإنما كان ديننا له على المشتري) العبارة

مقلوبة والصواب وانما كان ديناً عليه للمشتري (قوله بخلاف الصحيح) هنا سقط من النص والعبارة في الزيلعي بعده هكذا وكذا لو كانت الاجارة بدين سابق عليها وقبض المستأجر العبد ثم فسخ الموجر الاجارة بحكم الفساد له ان يسترد الخ وقوله بخلاف الصحيح يعني لو كان البيع صحيحاً والاجارة صحيحة ثم انفسخ العقد بينهما بوجه كان للمشتري ان يحبس المبيع حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع كذا نقل عن حاشية الزيلعي وفي جامع الفصولين عن الحاشية شري من مديونه فاسد افسخ ليس له حبس المبيع لاستيفاء دينه وكذا لو اجاز من دأته اجارة فاسدة ولو كان عقد البيع او الاجارة جائزاً ثم فسخ فله الحبس لدينه (قوله والفرق) أي الفرق بين العقد الصحيح والفساد (قوله لان الحبث في الاول) أي في الفساد وقوله في الثاني أي في الغصب وتوضيحه في شروح الهداية وعبارة ايضاح الاصلاح لابن الكمال والاصل فيه ان المال نوعان نوع لا يتعين في العقود كالدرهم والدينار ونوع يتعين كالعرض والحبث ١٠٦ ايضاً نوعان أحدهما باعتبار عدم الملك والثاني لفساد الملك والحبث باعتبار عدم الملك

الحبس بالاجرة بخلاف الصحيح وكذا الرهن الفاسد لو كان بدين سابق والفرق ان البيع اذا اضيف للدرهم لا يتعلق الملك في الثمن بمجرد العقد فاذا وجب للمدين على المشتري مثل الدين صار الثمن قصاصاً لا استواءً ما قدرنا ووصفا فيصير البائع مستوفياً منه بطريق المقاصة فاعتبر بما لو استوفاه حقيقة وثم للمشتري حق حبس المبيع الى أن يستوفي الثمن فكذا هذا وفي الفساد لم يملك الثمن بل تجب قيمة المبيع عند القبض والقيمة قبل القبض غير مقررة لاحتمالها السقوط كل ساعة بالفسخ ولان القيمة قد تكون من جنس الدين وقد لا تكون ودين المشتري على البائع مقرر والمقاصة انما تكون عند استواء الواجبين وصفا ولذا لا تجب المقاصة بين الحال والمؤجل والجيد والردى واذ لم تقع المقاصة لم يصير البائع مستوفياً الثمن أصلاً فلا يكون للمشتري حق حبس المبيع بعد فسخ البيع ولو كان الرهن باطلاً بان استقرض الفاوره من أم ولد أو مدبره أن يسترد قبل قضاء الدين لعدم الانعقاد والكل من الكافي شرح الوافي والى ان الثمن لو كان دراهم وهي قائمة فانه ياخذها بعينها لانها تتعين في البيع الفاسد وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب وان كانت مستهلكة أخذ مثلها لما بينا كذا في الهداية (قوله وطاب للبائع ما ربح للمشتري) أي طاب للبائع ما ربحه في ثمن الفساد ولا يطيب للمشتري ربح المبيع فلا يتصدق الاول ويتصدق المشتري والفرق ان المبيع مما يتعين فتعلق العقد به فتمكن الحبث فيه والتغديلا يتعين في عقود المعاوضات فلم يتعلق العقد الثاني بعينه فلم يتمكن الحبث فلا يجب التصديق قيد بالبيع الفاسد لان ما ربحه الغاصب والمودع بعد اداء الضمان لا يطيب له مطالعتهما خلافاً لابي يوسف لان الحبث في الاول لفساد الملك وفي الثاني لعدمه لتعلق العقد فيما يتعين حقيقة وفيما لا يتعين شبهة من حيث انه يتعلق به سلامة المبيع أو تقدير الثمن وعند فساد الملك تنقلب الحقيقة شبهة والشبهة تنزل الى شبهة الشبهة والشبهة هي المعبرة دون النازل عنها ثم اعلم ان قولهم تبعاً لما في الجامع الصغير ان الربح يطيب للبائع في الثمن النقد ليس على ان

كافي الغصب بوجوب حقيقة الحبث فيما يتعين وشبهة الحبث فيما لا يتعين عند أي خفيفة ومحمد لان ما لا يتعين بالتعيين لا يتعلق العقد وطاب للبائع ما ربح للمشتري به بل يتعلق بما في الذمة وانما هو وسيلة من وجه فوجب شبهة الحبث والشبهة معتبرة فلا جرم انعدم الطيب لعدم الملك في المالين جميعاً والحبث لفساد الملك يورث الشبهة فيما يتعين لان الحبث لفساد الملك أدنى من الحبث لعدم الملك ويورث شبهة الشبهة فيما لا يتعين وشبهة الشبهة ليست بمعبرة فلماذا

تصدق الذي أخذ المبيع بالربح ولم يتصدق الذي أخذ الثمن به اه (قوله ثم اعلم ان قولهم الخ) قال في النهر وهذا النقد انما يتم على رواية عدم تعيين النقود قد مر ان رواية التعيين هي الاصح وحينئذ فالاصح وجوب التصديق على البائع بما ربح غير ان التفصيل الواقع في الكتاب هو صريح الرواية في الجامع الصغير وحينئذ فالاصح ان الدراهم لا تتعين في الفساد كذا في الفتح ملخصاً قال صدر الشريعة ويمكن التوفيق بان لهذا العقد شبهتين شبهة الغصب وشبهة البيع فاذا كانت قائمة اعتبر شبهة الغصب سعياً في رفع العقد الفاسد واذ لم تكن قائمة واشترى بها شيئاً يعتبر شبهة البيع حتى لا يسرى الفساد الى بدله قال يعقوب باشا هذا التوفيق انما يفيد دليلاً للمسئلة لا يرد عليه ما يرد عليها فالمناسب ان يقال ان كلام صاحب الهداية في المسئلة الاخيرة على الرواية الصحيحة لا على الاصح وهي انها تتعين في البيع الفاسد كما يشير اليه في العناية الا ان يقال مراد القائل بالتعيين الذي هو الاصح التعيين في صورة كونها قائمة لا تعيينها مطلقاً لكنه في الفساد خلاف ما صرحوا به اه وعبارة في العناية هذا انما يستقيم على

الرواية الصحيحة وهي انها لا تتعين على الاصح وهي التي تقدمت انها تتعين قال في الحواشي السعدية وفيه بحث فان عدم التعيين سواء كان في المقصود او في البيع الفاسد انما هو في العقد الثاني ولا يضر ١٠٧ تعينه في الاول فقوله انما يستقيم

الخ فيه ما فيه وقد أخذ صاحب البحر قول يعقوب باشاه الا أن يقال الخ اه وما أجاب به في السعدية ذكره الرمي قبل اطلاعه عليه وقال وأنا في عجب عجيب من فهم هؤلاء

ولو ادعى على آخر دراهم فقضاها اياه ثم تصادقا انه لاشئ له عليه طاب له ربحه وكره النجش والسوم على سوم غيره

الاحياء المتناقض من مثل هذا مع ظهوره فانه بمنزلة النقود لا تتعين في العقود الفاسدة ولا شك ان المشتري شراء صحيحا بما قصده في الفاسد اذا ربح فقد ربح بعينه صحيحا شرعي خال عن الشبهة لعدم تعين ذلك النقد في ذلك العقد (قوله وظاهر اطلاقهم خلافا) قال في النهر وأقول قد صرحوا في الاقرار بان المقر له اذا كان يعلم ان المقر كاذب في اقراره لا يحل له أخذه عن كره منه أما لو اشتبه الامر عليه خل له الاخذ عند محمد خلافا لابي يوسف كما سيأتي وحينئذ فلا يطيب

النقد لا يتعين في البيع الفاسد على الاصح وقولهم انه يتعين على الاصح يخالفه فان اعتبر تعميم التعمين فحينئذ يجب التصديق على البائع والرواية بخلافه ولم أر من أوجهه من الشارحين وقد ظهر لي أنه لا منافاة بينهما ما قلنا وفيما مضى انه يتعين على الاصح بالنسبة الى وجوب رد عين ما أخذه وقالوا هنا لا يتعين أي بالنسبة الى أنه يطالب له ما ربحه فهو متعين من جهة فساد الملك كالمقصود وغير متعين من جهة ان فاسد المعاوضات كصححتها فاعتبر الوجه الاول في لزوم رد عين المقبوض والثاني في حل ربحه وانما لم يعكس لدليل أبي يوسف الخراج بالضمان وبمعناه كما في الفائق والقاموس غلة العبد للمشتري اذ اردته بعد الاطلاع على العيب بسبب أنه في ضمانه اه (قوله ولو ادعى على آخر دراهم فقضاها اياه ثم تصادقا انه لاشئ له عليه طاب له ربحه) أي ما ربحه في الدراهم لان الحبث لفساد الملك ههنا لان الدين وجب بالتسمية ثم استحق بالتصادق وبدل المستحق مملوك فلا يعمل فيما لا يتعين ألا ترى انه لو باع عبد ابجارية فاعتقه المشتري ثم استحقته الجارية لا يبطل لعق في العبد ولولا انه مملوك لبطل لانه لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم وكذا لو حلف أن لا يفارق غيره حتى يستوفي منه دينه فباعه عبد الغير بالدين فقبضه الحالف وفارقه ثم استحق العبد مولاه ولم يجز البيع لم يحنث الحالف لان المدين ملك ما في ذمته بالبيع وهو بدل المستحق ولا يحنث الحالف بالاستحقاق وفي فتح القدير واعلم ان ملكه باعتبار ربحه انه قبض الدراهم بدلا عما برع منه انه ملكه أما لو كان في أصل دعواه الدين متعمدا للكذب فدفع اليه لا يملكه أصلا لانه متيقن لانه لا ملك له اه وظاهر اطلاقهم خلافا لان المنظور اليه وجوبه بالتسمية لازع المدعي وبدل عليه مسئلة الحلف فانه لو غصب دراهم وقضى بها دينه ثم تبين انها مقصودة فانه لا حث عليه وكذا لو غصب عبد او باعه بدينه (قوله وكره النجش) شروع في مكر وهات البيع ولما كان المبكر وه دون الفاسد آخره وليس المراد بكونه دونه في حكم المنع الشرعي بل في عدم فساد العقد والافهذه كلها تحريرية لان علم خلافا في الاثم كذا في فتح القدير وقد بحث هنا بحثا طائلا ثم نكتته بركته عمدا وقد تقرر في الاصول ان كل منهي عنه فبيع فان كان لعينه أفاد بطلانه وان كان لغيره فان كان لوصف كبيع الربا والبيع بشرط مفاد فساد وان كان لمجاور كهذه البيوع المبكر وه أفاد كراهة التخريم مع العتق والنجش بفحشين وبروي بالسكون ان تسام الساعة باز يد من ثمنها وأنت لا تريد شراء هاليرك الا تخوف في بيعه وكذلك في النكاح وغيره ولا تناسوا لالتفاتنا لاولئك وأصله من نجش الصيد وهو اثاره كذا في المغرب وفي القاموس النجش ان تواطى رجلان اذا أراد بيعا ان يمدحه أو ان يريد الانسان ان يبيع بياعة فساوم بهما بمن كثير لينظر اليك ناظر فيقع فيها أو ان تنفر الناس عن الشيء الى غيره واثارة الصيد والبحث عن الشيء واثارته والجمع والاستخراج والانتقاد والاسراع كالنجاسة بالكسر اه وحديث النهي لا تناسوا في الصبحين وقبده أصحابنا كما في الجوهر بما اذا كانت السلعة اذا بلغت قيمتها ما اذا لم تبلغ فلا منع منه لانه نفع للمسلم من غير اضرار باحد (قوله والسوم عن سوم غيره) الحديث لا يستام الرجل على سوم أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه ولان في ذلك ابحاثا وضرارا وهذا اذا تراضى المتعاقدان على مبلغ فمن في المساومة فاذا لم يركن أحدهما على الآخر فهو بيع من يزيد ولا بأس به على ما بدد ذكره وما ذكرناه من حمل النهي في

له ربحه ويحمل كلامه هنا على ما اذا ظن ان عليه دينا بارث من أبيه مثلاً ثم تبين ان وكيله أو فاه لا يبيعه فتصادقا ان لادين حينئذ يطيب له وهذا فقه حسن فتدبره اه ونقله عنه الرمي وأقره (قول المصنف والسوم على سوم غيره) قال الرمي لا يحنث عليك

النكاح أيضا وفي القاموس السوم في المباينة كالسوام بالضم سمت بالسلعة وساومت بالسلعة واستمت بها وعلما غاليت واستمتها ايها وعلما اسالتها سومها اه (قوله وتلقى الجلب) الحديث الصحيحين عن ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتلقى الركان وأن يبيع حاضر لباد فقلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكون له سمسار وللتلقي صورتان أحدهما أن يتلقاهم المشترون للطعام منهم في سنة حاجة لبيعوه من أهل البلد بزيادة وثانيها أن يشتري منهم بأرخص من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر ومحل النهي عندنا إذا كان يضر بأهل البلد وأولس أما إذا انتفيا فلا بأس به وفي المغرب جلب الشيء جاء به من بلد إلى بلد للتجارة جلبا والجلب المجلوب ومنه نهى عن تلقي الجلب اه (قوله ويبيع الحاضر للبادي) لما تقدم من النهي وهو مقيد كما في الهداية بما إذا كان أهل البلد في قحط وعوز وهو يبيع من أهل البلد وطمعا في الثمن الغالي لمسا فيه من الأضرار بهم أما إذا لم يكن كذلك فلا بأس به لانعدام الضرر وفسره في الاختيار بأن يجلب البادي السلعة فيأخذها الحاضر لبيعها له بعد وقت باغلي من السعر الموجود وقت الجلب اه فعلى الأول الحاضر مالك البائع والبادي مشترو على الثاني الحاضر سمسار والبادي صاحب السلعة وشهد لثاني آخر الحديث دعوا الناس برزق الله بعضهم بعضا ولذا قال في المجتبى هذا التفسير أصح ذكره في زاد الفقهاء لموافقة الحديث وعلى هذا تفسير ابن عباس بأن لا يكون له سمسار ليس هو تفسير بيع الحاضر للبادي وهو صورة النهي بل تفسير لضدها وهي المجاورة المعنى أنه نهى عن بيع السمسار وتعرضه فكانه لما سئل عن نكته نهى ببيع الحاضر للبادي قال المقصود أن لا يكون له سمسار فنهى عنه بالسمسار كذا في فتح القدير (قوله والبيع عندنا إذا الجمعة) لقوله تعالى وذروا البيع ثم فيه إخلال بواجب السعي على بعض الوجوه وقد ذكرنا الأذنان المعتبرة في كتاب الصلاة وفي الهداية كل ذلك يكره ولا يفسد به البيع لأن النهي لمعنى خارج زائد لا في صلب العقد ولا في شرائط الصحة أطلقه فشمع ما إذا تبايعا وما يشبهان اليها وما في النهاية من عدم الكراهة مشكل لا مطلق الآية فمن جوزه في بعض الوجوه يكون تخصيصا وهو نسخ وهو لا يجوز بالرأى كذا ذكره الشارح (قوله لا يبيع من يزيد) أي لا يكره لما قدمناه من عدم الأضرار وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم باع قدحا وحلسا يبيع من يزيد ولأنه يبيع الفقراء والحاجة ماسة إليه (قوله ولا يفرق بين صغير وذئب) رحمه محرم منه (قوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين والده ولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة) وهب النبي صلى الله عليه وسلم لعلي غلامين صغيرين أخوين ثم قال له ما فعل الغلامان فقال نعم أحدهما قال أدرك أدرك وبروي ارد داردد ولأن الصغير يستأنس بالصغير وبالكبير والكبير يتعاهد به فكان في بيع أحدهما قطع الاستئناس والمنع من التعاهد وفيه ترك المرجحة على الصغار وقد وعد النبي صلى الله عليه وسلم عليه ثم المنع مغلول بالقرابة المحرمة للنكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولذا قيد بذئ الرحم المحرم أي المحرم من جهة الرحم والابرد عليه ابن العم إذا كان أخا من الرضاع فإنه رحمه محرم وليس له هذا المحكم وأطلقه فشمع الصغير والكبير ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان أحدهما له والاخر لغيره فلا بأس ببيع أحدهما ولو قال المصنف إلا إذا كان التفريق بحق مستحق لكان أولى لأنه حينئذ يجوز التفريق كدفع أحدهما بالجناية وبيعه بالدين ورده بالعيب لان المنظور إليه دفع الضرر عن غيره لا الأضرار به كذا في الهداية ومن التفريق بحق ما في المبسوط

وتلقى الجلب ويبيع الحاضر للبادي والبيع عندنا إذا الجمعة لا يبيع من يزيد ولا يفرق بين صغير وذئب رحمه محرم منه

أنه تدخل فيه الإجارة أذهب بيع المنافع وهي واقعة الفتوى (قوله وفسره في الاختيار) قال الرملي ويشهد لصحة التفسير الأول ما في الفصول العمادية عن أبي يوسف لو أن أعرابا قدموا الكوفة وأرادوا أن يعتاروا منها ويضر ذلك بأهل الكوفة قال أمنعهم عن ذلك قال ألا ترى أن أهل البلدة يمنعون عن الشراء للعكره فهذا أولى اه من الغزى (قوله دعوا الناس برزق الله بعضهم بعضا) كذا في بعض النسخ وفي بعضها برزق الله بعضهم من بعض والذي رأيت في الفتح برزق بعضهم من بعض بدون لفظ الجلالة وفي حاشية الرملي عن ابن حجر الميمني وقع لشارح أنه زاد في غلاتهم ونسبه



ذمي له عبده امرأة أمة ولدت منه فاسلم العبد وولده صغير فانه يجبر الذي على بيع العبد وانته وان  
كان تفر يقاينه وبين أمه اه ولا يرد على المصنف التفريق باعتناق أحدهما بمال أو بغيره  
أو بتدبيره أو استيلاذ الأمة أو كتابة أحدهما فانه جائز لان مراده منع التفريق بالبيع أو الهبة أو الوصية  
أو غير ذلك من أسباب الملك كما في الجوهره اذ لو منع عن الكل لصار المالك محجورا عليه بمنعه من  
التصرف في ماله رأسا وكذا لا يرد عليه ماله لو كان في ملكه ثلاثة أحدهم صغير فان له بيع أحد  
الكبيرين لان العلة ما هو مظنة الضياع والاستيحاش وقد بقي له من يقوم مقام الثالث وفي الكفاية  
اجتمع له عدد من أقاربه لا يفرق بينه وبين واحد ان اختلفت جهة القرابة كالعم والحال أو اتحدت  
كخالين عند أبي يوسف لانه يتوحد بفراق الكل والصحيح في المذهب انه اذا كان مع الصغير  
أبواه لا يبيع واحد منهم ولو كان معه أم وأخ أو أم وعممة أو خالة أو أخ جاز بيع من سوى الأم لان  
شفقة الأم تغني عن سواها ولذا كانت أحق بالمحاصرة من غيرها فهذه الصورة مستثناة من اختلاف  
الجهة والمجدة كلام فلو كان معه جدة وعممة وخالة جاز بيع العممة والحالة ولو كان معه عممة وخالة  
لا يباعوا الامعا لاختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة ولو كان معه أخوان أو أخوة كبار فالصحيح انه  
يجوز بيع من سوى واحد منهم وهو الاستحسان لان الشفقة أمر باطن لا يوقف عليه فيعتبر السبب  
ولا يعتبر الابعاد مع الاقرب وعند الاتحاد في الجهة والدرجة أحدهما يغني وكذا لو ملك ستة أخوة  
ثلاثة كبار وثلاثة صغار فباع مع كل صغير كبير اجاز استحسانا فلو كان معه أخت شقيقة وأخت  
لاب وأخت لام باع غير الشقيقة ولو ادعاه رجلان فصار أبو بن له ثم ملكوا جملة القياس أن يباع  
أحدهما لاتحاد جهتهما وفي الاستحسان لا يباع لان الاب في الحقيقة واحد فاحتمل كونه الذي  
يبيع فيمنع احتياطا فصار الاصل انه اذا كان معه عدد أحدهم أبعد جاز بيعه وان كانوا في درجة  
فان كانوا من جنسين مختلفين كالاب والأم والحالة والعمة لا يفرق ولكن يباع الكل أو يملك  
الكل وان كانوا من جنس واحد كالأخوين والعمة والحالين جاز أن يملك مع الصغير أحدهما  
ويبيع ماسواه ومثل الحالة والعمة أخ لاب وأخ لام كذا في فتح القدير وكذا لا يرد عليه ما اذا كان  
البائع حرييا مستأمنًا لمسلم فانه لا يمنع المسلم من الشراء دفعا للفسدة عنه وكذا لا يرد ما اذا باعه من  
حلف بعته ان اشتراه أو ملكه لما ذكرنا في الاعتاق فهذه عشرة مسائل يجوز فيها التفريق ولا  
بأس بسردها دفع أحدهما بجناية وبيعه بدين ورده بعيب واذا كان المالك كافرا أو اعتاقه وتدبيره  
واستيلاذها وكتبه وبيعه من حلف بعته ويبيع واحد من ثلاثة بالشرط السابق والمحادثة عشر  
اذا كان الصغير مراهقا ورضيت أمه ببيعه فانه يجوز كما في فتح القدير ولو كان مع امرأة مسبية صبي  
ادعت انه ابنها لم يثبت النسب ولا يفرق بينهما احتياطا ولو باع الأم على انه بالخيار ثم اشترى الولد  
فانه يكره التنفيذ لانهما اجتماع في ملكه ولو كان في يده صبي واشترى أمه بشرط الخيار له ردها تنافا  
لعدم الملك عنده ولدفع الضرر عنه عندهما (قوله بخلاف الكبيرين والزوجين) لانه ليس في معنى  
ما ورد به النص وقد صح انه صلى الله عليه وسلم فرق بين مارية وسيرين وكانتا كبيرتين أختين  
ولا يدخل الزوجان لان النص ورد على خلاف القياس فيقتصر على مورده فان فرق في موضع المتع  
كره وجازا للعقد وعن أبي يوسف انه لا يجوز في قرابة الولاد ويجوز في غيرها وعنه لا يجوز في الجميع لان  
الامر بالادراك والردي لا يكون الا في البيع الفاسد ولهما ان ركن البيع صدر من أهله في محله وانما  
الكرهية لمعنى مجاور فشابه كراهية الاستيلاء وفي الجوهره وكل ما يكره من التفريق في البيع

### بخلاف الكبيرين والزوجين

لمسلم وهو غلط لا وجود  
لهذه الزيادة في مسلم بل  
ولافي كتب الحديث كما  
قضى به سبهما بأيدي  
الناس منها اه (قوله  
ورضيت أمه ببيعه)  
عبارة الفتح لو كان الولد  
مراهقا فرضي بالبيع  
واختاره ورضيته أمه  
جاز بيعه

يكره في القسمة في الميراث والغنائم اه والله تعالى أعلم

### باب الاقالة

المناسبة ظاهرة وهي شاملة لكل عقد بيع صحيحا كان أو مكرها وفيه فسخ اقالة بالتراضي وإن كان واجباً في المكره وتحريمه مضافاً للمعصية أو فاسداً في فسخ بدون التراضي إما من أحدهما أو من القاضي جبراً كما قدمناه فاشتراك المكره والفاسد في وجوب الدفع والكلام فيها يقع في عشرة مواضع الأول في معناها لغة والثاني في معناها شرعاً والثالث في ركنها والرابع في شروطها والخامس في صفتها والسادس في حكمها والسابع في مملكتها ومن لا يملكها والثامن في بيان دليلها والتاسع في سببها والعاشر في محاسنها أما الأول فقال في القاموس قلته البيع بالكسر واقلته فسخته واستقاله طلب اليه أن يقيه له وتقابل البيعان وأقال الله عثرته وأقالها أي ذكرها في القاف مع الياء وفي المصباح أقال الله عثرته إذا رفعه من سقوطه ومنه الاقالة في البيع لانهارفع العقد وقاله قيلاً من باب باع لغو واستقاله البيع فأقاله اه وبهذا ظهر انها لم تكن مشتقة من القول وإن الهمزة للسلب أي أزال القول الأول كما ذكره الشارح وإنما هي من القيل وأما معناها شرعاً فهي رفع العقد كذا ذكره في الجوهرية وهو تعريف للأعم من اقالة البيع والآجارة ونحوهما وإن أردت خصوصها فقل رفع عقد البيع وأما الطلاق فهو رفع قيد النكاح لارتفاع النكاح وأما ركنها فالإيجاب والقبول الدالان عليها بلفظين ماضيين أو أحدهما مستقبلاً والآخر ماضياً كقولي فقال أقلتك عند أبي حنيفة وأبي يوسف كالتكاح وقال محمد لا تنقذ إلا بماضيين كالبيع كذا في البدائع وقد يكون القبول بالفعل كما لو قطعه قد صافي فورقوله المشتري أقلتك وتنقذ بفاسختك وتركت وتاركك ودفعت وتنقذ بالتعاطي كالبيع كما في الحائصة والخلاصة وفي البرازية ينقذ به كالبيع من أحد الجانبين وهو الصحيح وأما شرائط صحتهانها فإرضاء المتعاقدين لأن الكلام في رفع عقد لازم وأما رفع ما ليس بلزماً فلمن له الخيار بعلم صاحبه لا برضاء ومنها بقاء المثل لماسياً في أن المبيع إذا هلك لم تصح الاقالة ومنها قبض بدلي الصرف في اقالة الصرف أما على قول أبي يوسف فظاهر لأنها بيع وأما على أصلها فلا لأنها بيع في حق ثالث وهو حق الشرع ومنها أن يكون المبيع قابلاً للفسخ بخيار من الخيارات فلو ازداد زيادة تمنع الفسخ لم تصح الاقالة خلافاً لهما ولا يشترط لصحتها بقاء المتعاقدين فتصح اقالة الوارث والوصي ولا تصح اقالة الموصى له كما في القنية ومنها اتحاد المجلس وعليه يتفرع ما في القنية جاء الدال بالثمن إلى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال البائع لا أدفعه بهذا الثمن فأخبر به المشتري فقال أنا لا أزيد يده أيضاً يفسخ لأنه ليس من الفاظ الفسخ لأن اتحاد المجلس في الإيجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد اه ومنها أن لا يهب البائع الثمن للمشتري قبل قبضه في شراء المأذون فلو وهبه له لم تصح الاقالة تبعدها كما في خزانة المفتين ومنها أن لا يكون البيع بالكثير من القيمة في بيع الوصي فإن كان لم تصح اقالته كما فيها أيضاً وأما صفتها فهي مندوب إليها للحديث من أقال نادماً بيعته أقال الله عثرته يوم القيامة وقد علمنا أنها تكون واجبة إذا كان عقداً مكرهاً وينبغي أن تكون واجبة إذا كان البائع غاراً للمشتري وكان الغني يسيراً وانما قيدنا باليسير لأن الغني الفاحش يوجب الردان غره البائع على الصحيح كما سيأتي إن شاء الله تعالى وأما حكمها فاختلف فيه على أقوال فقال الامام الأعظم انها فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق ثالث

### باب الاقالة

(قوله كما قدمناه) أي قبيل قول المصنف الآن يبيع المشتري (قوله وأما حكمها فاختلف فيه الخ) قال في الجوهرية إن كانت قبل القبض فهي فسخ إجماعاً وإن كانت بعد القبض فهي فسخ عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله هي بيع وقال محمد إن كانت بالثمن الأول أو باقل فهي

### باب الاقالة

فسخ وإن كانت بأكثر أو بجنس آخر فهي بيع ولا خلاف بينهم أنها بيع في حق الغير سواء كانت قبل القبض أو بعده وقال زفر هي فسخ في حقهما وحق الغير اه وفي العناية والاقالة في المنقول قبل القبض فسخ بالاتفاق لا ممتنع البيع وأما في غيره كالعقار فانه فسخ عند أبي حنيفة ومحمد وأما عند أبي يوسف فيبيع لجواز البيع في العقار قبل

القبض عنده اه فظهر ان قول الجوهره ان كانت قبل القبض فهي فسخ اجماعا محمول على المتقول وقولها ولا خلاف بينهم الخ  
بخالفه قول الزبلي وان كانت قبل القبض فهي فسخ في حق الكل في غير العقار لتعذر جعلها بيعا فتأمل وبما نقلناه يظهر لك  
ما في كلام المؤلف من حكاية الاقوال اذ لا يظهر من كلامه فرق بين قول محمد وقول زفر فالصواب ان يصدق من قول محمد قوله في  
حق الكل لان جعلها بيعا في حق الثالث اتفق عليه الثلاثة كما صرح به في النهر وهو مستفاد مما قدمناه (قوله الخامسة  
الوكيل بالسلم) قال الزملي وعليك ان تتأمل ما في الظهير بقو يتضح اذا كان معناه فيملكها على الموكل في قول محمد وهو صريح  
في ان ابا حنيفة يقول بانه لا يملكها عليه بل تصح على نفسه ويضمن تأمل اه وقال المحموي في حواشي الاشياء بعد ذكره ما نقله  
المؤلف وفي جامع الفصولين الوكيل لوقبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا فتأمل ما بين ١١١ كلام الظهيرية وكلام جامع

الفصولين وتخصيص قول  
محمد في كلام الظهيرية  
غير ظاهر وفي البرازية  
الوكيل بالبيع يملك  
الاقالة قبل القبض أو

هي فسخ في حق  
المتعاقدين يبيع في حق  
ثالث

بعده من عيب أو من  
غير عيب ومثله في جامع  
الفتاوى فتأمل اه قلت  
كلام جامع الفصولين  
فيما بعد قبض الثمن  
فلا ينافي ما في الظهيرية  
وما نقله عن البرازية لم  
أره في أقالته بل رأيت  
في العاشر في الوكالة  
بالبيع منها ما نصه  
أقالة الوكيل بالسلم  
وأقالة الوكيل بالبيع

وقال أبو يوسف انها يبيع في حق الكل وقال محمد فسخ في حق الكل وقال زفر هي فسخ في حق الكل  
ذكر قوله في البسائط والسراج الوهاج وأما من يملكها ومن لا يملكها فاقوا لو امن ملك البيع ملك  
أقالته فصحت أقالة الموكل ما باعه وكيه وأقالة الوكيل بالبيع ويضمن وكتبنا في الفوائد الفقهية الا  
في مسائل الاولى الوصي لو اشترى من مديون اليتيم دارا بعشرين وقيمتها خمسون فلما استوفى الدين  
أقاله لم تصح أقالته الثانية العبد المأذون اشترى غلاما بالف وقيمته ثلاثة آلاف لا تصح أقالته ولا  
يملك ان الرد بالعيب بخلاف الرد بخيار الشرط والرؤية كذا في يوع القنية الثالثة المتولى على  
الوقف اذا اشترى شيئا باقل من قيمته لا تصح أقالته وكذا اذا أجر ثم أقال ولا صلاح فيها للوقف لم يجوز  
كما فيها أيضا وفي بعض المواضع منها ان كان قبل القبض جازت والا لا الرابعة الوكيل بالشراء لا تصح  
أقالته بخلاف الوكيل بالبيع تصح ويضمن الخامسة الوكيل بالسلم على تفصيل فيه وانما يضمن  
الوكيل بالبيع اذا أقال اذا كان بعد قبض الثمن أما قبله فيملكها في قول محمد كذا في الظهيرية  
وفيها والوكيل بالاجارة اذا ناقض مع المستأجر قبل استيفاء المنفعة وقبل قبض الاجر صرح سواء كان  
الاجر عينيا أو دينيا اه وفي فتاوى الفضل اذا باع المتولى أو الوصي شيئا بأكثر من قيمته لا يجوز أقالته  
وان كانت بمثل الثمن الاول اه وفي القنية باعت ضبيعة مشتركة بينها وبين ابنها البالغ وأجاز  
ابن البيع ثم أقالته وأجاز ابن الاقالة ثم باعها ثانيا بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لان  
بالاقالة يعود المبيع الى ملك العاقد لا الى ملك الموكل والمجيز ودليلها السنة والاجماع وسبب الحاجة  
اليها ومحاسنها ازالة الغم عن النادم وتفريق الكرب عن المكروب (فائدة) تصح أقالة الاقالة فلو  
تقابل المبيع ثم تقابل الاقالة ارتفعت الاقالة وعاد البيع وكتبنا في الفوائد الا في مسئلة وهي أقالة  
السلم فانها لا تقبل الاقالة كما ذكره الشارح من الدعوى من باب التحالف وفي الجوهره لا تصح  
الاقالة في النكاح والطلاق والعناق اه (قوله هي فسخ في حق المتعاقدين يبيع في حق ثالث)  
وهذا عند أبي حنيفة الا ان تعذر جعلها فسخا بان ولدت المبيعة بعد القبض أو هلك المبيع فانها تبطل

جائزة عند الامام ومحمد بخلاف الوكيل بالشراء فانه لا يملكها اجماعا اه ومثله في القنية ثم قال وأراد بأقالة الوكيل بالسلم  
الوكيل بشراء السلم بخلاف الوكيل بشراء العين (عن) أقالة الوكيل بالشراء على هذا الخلاف وأنكره مح وهو الاصح والمعنى  
فيه ان بأقالة الوكيل بالبيع يسقط الثمن عن المشتري عندهما ويلزم المبيع الوكيل وعند أبي يوسف لا يسقط الثمن عن المشتري  
أصلا قال في العصامي ولو باع الوكيل ثم أقال قبل قبض أو بعده بعيب أو غير عيب لزمه دون الامر قال رضى الله تعالى عنه أقالة  
الموكل بالشراء مع البائع لم يصحت فكذلك أقالة الموكل بالبيع مع المشتري اه كلام القنية (قوله وانما يضمن الوكيل  
بالبيع الخ) عبارة الظهيرية على ما رأيت فيها نصها والوكيل بالبيع يملك الاقالة قبل قبض الثمن في قول محمد رحمه الله تعالى  
(قوله لان أقالته يعود المبيع الى ملك العاقد الخ) وجهه ان الاقالة يبيع جديدي في حق العاقدين فصارت البائع وكيه بالبيع  
بالاجازة لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة ثم لما أقالته البيعة صارت مشتركة لنفسها والشراء لا يتوقف مني وجدته فاذا

على العاقد فصار الشراء لها وان أجاز الابن لعدم التوقف فاذا باعت ثانيا فقد باعت ملكها فلا يتوقف على اجازة الابن (قوله أطلقه فتمهل ما اذا كان قبل القبض أو بعده) أي أطلق قوله هي فسخ في حق المتعاقدين قال في المجتبى والاقالة قبل القبض في المنقول وغيره فسخ عند أبي حنيفة ومحمد وكذا عند أبي يوسف في المنقول لتعذر البيع وفي العقار تكون بيعا عنده ~~فك~~ وعن الحسن عن أبي حنيفة بيع ١١٢ بعد القبض فسخ قبله الا في العقار فانه يبيع فيها (قوله وظاهره) أي ظاهر التعبير بقوله

وروى (قوله واذا تباعها بعدها) أي بعد الاقالة وهو بيان لقوله جاز أي جاز بيعه قبل رده ولكن يحتاج المشتري الى قبض جديد وهذا فيما يتعين كونه مبيعا كما يفيد ماسد كره عن الكافي أيضا (قوله تقايضا) من المقايضة فهو بالياء المثناة التحتية لا بالياء الموحدة وقوله لقيامهما أي قيام كل من عوضي المقايضة (قوله وتظهر فائدة كونها بيعا في حق غيرهما في خمس مسائل) قال في النهر زاد في النهاية سادسة وهي ما مر من ان قبض بدلي الصرف شرط لجهة الاقالة فيجعل في حق الشرع كبيع جديد وسئل عن الاقالة بعد الرهن فاجبت بانها موقوفة كالبيع اخذا من قولهم انها بيع جديد في حق ثالث وهو هنا المرتهن وهي سابعة وعلى

ويبقى البيع على حاله أطلقه فتمهل ما اذا كان قبل القبض أو بعده وزوى عن أبي حنيفة انها فسخ قبل القبض يبيع بعده كذا في البدائع وظاهره ترجيح الاطلاق وقال أبو يوسف هي بيع الا ان تعذر بان كانت قبل القبض ففسخ الا ان تعذرا فتبطل بان كانت قبل القبض في المنقول باكثر من الثمن الاول أو باقل منه أو بجنس آخر أو بعدها لك المبيع وقال محمد في فسخ الا ان تعذرا بان تقايلا باكثر من الثمن الاول أو بخلاف جنسه أو ولدت المبيعة بعد القبض فيبيع الا ان تعذرا بان كانت قبل القبض باكثر من الثمن الاول فتبطل والخلاف المذكور انما هو فيما اذا وقعت بلفظها اما بلفظ الفسخ أو الرد أو الترك فانها لا تكون بيعا وفي بعض نسخ الزبلي فانها لا تكون فسخا وهو سبق قلم كما لا يخفى وفي السراج الوهاج اما اذا كانت بلفظ البيع كانت بيعا اجماعا كما اذا قال البائع له بعني ما اشتريت فقال بعث كان بيعا وفائدة كونها فسخا في حقهما عنده تظهر في خمس مسائل الاولى وجوب رد الثمن الاول وتسمية خلافه باطل الثانية انها لا تبطل بالشروط المفسدة واسكن لا يصح تعليقها بالشرط كان باع ثوبا من زيد فقال اشتره بته رخيصة فقال زيد ان وجدت مشتر يا بالز ياد فبعه منه فوجد فباع باز يدا ليعقد البيع الثاني لانه تعليق الاقالة لا الوكالة بالشرط كذا في السراج الوهاج الثالثة اذا تقايلا ولم يرد المبيع حتى باعه منه ثانيا جاز ولو كانت بيعا لفسد وهذه حجة على أبي يوسف لان البيع جائز بلا خلاف بين اصحابنا الا ان يثبت عنه الخلاف فيه كذا في البدائع ولو باع من غير المشتري لم يجز لكونه بيعا جديدا في حق ثالث واذا تباعها بعدها يحتاج المشتري الى تجديد القبض لكونه بعدها في يده مضمونا بغيره وهو الثمن فلا ينوب عن قبض الشراء كقبض الرهن بخلاف قبض الغصب كذا في الكافي هنا وفيه من باب المتفرقات تقايضا فتقايلا فاشترى أحدهما ما أقال صار قابضا بنفس العقد لقيامهما فكان كل واحد مضمونا بقيمة نفسه كالمغصوب ولو هلك أحدهما فتقايلا ثم جدد العقد في القائم لا يصير قابضا بنفس العقد لانه يصير مضمونا بقيمة العرض الا خوف شبه المرهون اه والرابعة اذا وهب المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض جازت الهبة ولو كانت بيعا لانفسخ لان البيع ينفسخ بهبة المبيع للبائع قبل القبض والخامسة لو كان المبيع مكبلا أو موزونا وقد باعه منه بالكيل أو بالوزن ثم تقايلا واسترد المبيع من غير أن يعيد الكيل أو الوزن جاز قبضه وهذا لا يطرد على أصل أبي يوسف لكونها بيعا عنده ولو كانت بيعا لم يصح قبضه بالكيل ووزن كذا في البدائع وتظهر فائدة كونها بيعا في حق غيرهما في خمس أيضا الاولى لو كان المبيع عقارا فسلم الشفعة ثم تقايلا يقضى له بالشفعة لكونه بيعا جديدا في حقه كانه اشتراه منه والثانية اذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقايلا ثم

هذا الواجبه ثم تقايلا فهي ثامنة اه فالاقالة بعد الرهن موقوفة على اجازة المرتهن أو قضاء الرهن دينه اطلع و بعد الاجازة موقوفة على اجازة المستأجر ان اجاز نفذت والابطلت ويراد أيضا ما نقله السيد المحمدي عن ابن فرشته وهو ما اذا اشترى جارية وقبضها ثم تقايلا المبيع نزل هذا التقايل منزلة البيع في حق ثالث حتى لا يكون للبائع الاول وطؤها الا بعد الاستبراء اه لان وجوب الاستبراء حق الله تعالى فالله تعالى ثالثهما كذا في حاشية أبي السعود (قوله الاولى) لو كان المبيع عقارا فسلم الشفعة الشفعة الخ) قال الرملي انما قال فلم لتظهر فائدة كونها بيعا والا لولم يسلم بان اقال قبل أن يعلم الشفع بالبيع

فله الاخذ بالشفعة أيضا ان شاء بالمبيع الاول وان شاء بالمبيع المحاصل بالاقالة تأمل ١١٣ (قوله وفي الصغيرى ولو رده

بعب الخ) قال الرملى  
صورة عبارة الصغيرى  
ومن له دين مؤجل اذا  
اشترى بذلك الدين عن  
عليه شيئا وقبضه ثم  
تقايلا لا يعود الاجل ولو  
رده بعيب الى آخر ما هنا  
وسأنى فى الكفالة عن  
التارخانية ما يخالف  
ما هنا فراجعه وتأمل اه  
والذى سأنى فى الكفالة  
هو قوله لو باع الاصيل

وتصح بمثل الثمن الاول  
وشرط الاكثر أو الاقل  
بلا تعيب وجنس آخر لغو  
ولزمه الثمن الاول

الطالب بدنيه سقط فلو  
رد عليه بملك جديد عاد  
الدين على الاصيل ولم يعد  
على الكفيل وبالفسخ  
من كل وجه يعود على  
الكفيل اه فهذا  
مخالف لقوله لا تعود  
الكفالة وذكر الرملى  
هناك ان ما ذكره المؤلف  
هناك عزاه فى التارخانية  
الى الغائية ونقل فى  
التارخانية عن المحيط انه  
يبرأ الكفيل سواء كان  
الرد بعيب بقضاء أو برضا  
ونقل عن السغنائى عن  
المبسوط التفصيل بين

اطلع على عيب كائن كان فى يد البائع فارد أن يرد على البائع ليس له ذلك لانه يبيع فى حقه فكانه  
اشتراه من المشتري والثالثة اذا اشترى شيئا وقبضه ولم ينقد الثمن حتى باعه من آخر ثم تقايلا وعاد  
الى المشتري فاشتراه من قبل نقد ثمنه باقل من الثمن الاول جاز وكان فى حق البائع كالمالك بشراء  
جديد من المشتري الثانى والرابعة اذا كان المبيع موهوبا فباعه الموهوب له ثم تقايلا ليس  
للوهاب أن يرجع فى هبته لان الموهوب له فى حق الواهب بمنزلة المشتري من المشتري منه  
والخامسة اذا اشترى بعروض التجارة عبد الخدمة بعد ما حال عليها الحول فوجده عيبا فردده بغير  
قضاء واسترد العروض فهلكت فى يده فانه لا تسقط عنه الزكاة لكونه بيعا جديدا فى حق الثالث  
وهو الفقير لان الرد بالعيب بغير قضاء اقالة وقوله يبيع جديدا فى حق الثالث مجرى على اطلاقه  
وقوله فسخ فى حق المتعاقدين غير مجرى على اطلاقه لانه انما يكون فسخا فيما هو من موجبات  
العقد وهو ما يثبت بنفس العقد من غير شرط وأما اذا لم يكن من موجبات العقد فيجب فى شرط  
زائد فالاقالة فيه تعتبر بيعا جديدا فى حق المتعاقدين أيضا كما اذا اشترى بالدين المؤجل عينا قبل  
حلول الاجل ثم تقايلا يعود الدين حالا كانه باعه منه وفى الصغيرى ولو رده بعيب بقضاء كان فسخا  
من كل وجه فيعود الاجل كما كان ولو كان بالدين كفيل لا تعود الكفالة فى الوجهين اه وكما اذا  
تقايلا ثم ادعى رجل ان المبيع ملكه وشهد المشتري بذلك لم تقبل شهادته لانه هو الذى باعه ثم  
شهد انه لغيره ولو كانت فسخا قبلت ألا ترى ان المشتري لو رد المبيع بعيب بقضاء وادعى المبيع  
رجل وشهد المشتري بذلك تقبل شهادته لانه بالفسخ عاد ملكه القديم فلم يكن متلقيا من جهة  
المشتري لكونه فسخا من كل وجه وكذلك لو باع عبدا بطعام بغير عينه وقبض ثم تقايلا لا يتعين  
الطعام المقبوض للرد كانه باعه من البائع بطعام غير معين وكذلك لو قبض أردأ من الثمن الاول أو  
أجود منه يجب رد مثل المشرط فى البيع الاول كانه باعه من البائع بمثل الثمن الاول وقال الفقيه  
أبو جعفر يجب عليه رد مثل المقبوض لانه لو وجب عليه مثل المشرط للزم زيادة ضرر بسبب  
تبرعه ولو كان فسخا بخيار رؤية أو شرط أو عيب بقضاء رد المقبوض اجاعا لانه فسخ من كل وجه  
كذا ذكر الشارح هنا (قوله وتصح بمثل الثمن الاول وشرط الاكثر أو الاقل بلا تعيب وجنس آخر  
لغو ولزمه الثمن الاول) وهذا عند أبي حنيفة لان الفسخ يرد على عين ما يرد عليه العقد فاشترط  
خلافه باطل ولا تبطل الاقالة كما قدمنا قيد بقوله بلا تعيب اذ لو تعيب بعده جاز اشتراط الاقل  
ويجعل المحط بازا ما فات بالعيب ولا بد أن يكون النقصان بقدر حصة الغائت ولا يجوز ان ينقص  
من الثمن أكثر منه كذا فى فتح القدير وفى البناء معزيا الى تاج الشريعة هذا اذا كانت حصة  
العيب مقدارا لمحطوط أو زائدا أو ناقصا بقدر ما يتغابن الناس فيه اه وقيد بقوله وجنس آخر  
لان الاقالة على جنس آخر غير الثمن الاول صحيحة ويلغو المسمى ويلزمه رد الاول فقوله وجنس بالجر  
عطف على الاكثر أى وشرط جنس لا على تعيب وعند أبي يوسف ومحمد اذ شرط الاكثر كانت يباعا  
لكونه الاصل فيها عند أبي يوسف ولتمذرا الفسخ عند محمد وكذا فى شرط الاقل عند أبي يوسف تصح  
به بيعا وعند محمد فسخ بالثمن الاول ولو قال المصنف وتصح مع السكوت عن الثمن الاول لكان أولى  
فيعلم منه حكم التصريح به بالاولى ومع السكوت لا خلاف فى وجوب الاول كما فى البدائع وأشار

١٥٠ - بحر سادس في الرد بالقضاء فيعود على الكفيل وبين الرد بارضا فلا يعود قال الرملى والمحاصل ان فيها خلافا بينهم  
فتنبه (قوله كذا ذكر الشارح هنا) الاشارة الى جميع ما مر من قوله وقوله فسخ فى حق المتعاقدين الى هنا

(قوله ولو قال بعه لي) سياقي عن الخاتمة في أول فصل التصرف في المبيع تقييده بما اذا لم يقل له نعم فراجعهم (قول المصنف وهلاك المبيع يمنع) قال الرمي أقول وكذا هلاكه بعد الاقالة وقبل التسليم يبطلها قال في البرازية هلاك المبيع بعد الاقالة قبل التسليم مبطل وفي مجمع ١١٤ الفتاوى ولو تقايلا ثم هلك المبيع قبل التسليم بطلت الاقالة وفي مجمع الرواية شرح

القدوري قال في شرح الطحاوي أو هلاك المبيع بعد الاقالة قبل التسليم إلى البائع بطلت الاقالة ومثله في كثير من الكتب ووجهه مأخوذ من قولهم لا تتم الا بالقبض قال في الخلاصة ولو جاء المشتري

وهلاك المبيع يمنع

إلى البائع وقال انه قام على يمين غال فرد عليه البائع ما قبض من الثمن ولكن لم يقبض ما باع لا تتم الاقالة والشرط الاعطاء من الجانبين اه ولتمامها حكم انشاؤها فكما لا يجوز انشاؤها بعد هلاك المبيع فكذا هلاكه يبطلها وقدم هذا الشارح في قوله هي فسخ انه اذا تعذر جعلها فسخا بان ولدت المبيعة بعد القبض أو هلك المبيع فانها تبطل ويبقى المبيع على حاله والله تعالى أعلم اه قلت وما ذكره من الخلاصة مني على غير الصحيح فقد ذكر المسئلة

بقوله لزمه الثمن الاول الى ان الاعتبار لما وقع العقد به لما تقدم ولذا قال في فتح القدير لو كان الثمن عشرة دنانير ودفع اليه الدراهم عوضا عن الدنانير ثم تقايلا وقد رخصت الدراهم رجوع بالدنانير التي وقع العقد عليها لا بمادفع وكذا لو رد بالعيب وكذا في الاجارة لو فسخت ومن فروع الفسخ كالاقالة ما لو عقد ابدرهم ثم كسدت ثم تقايلا فانه يرد تلك الدراهم الكاسدة ولو عقدا بدرهم ثم جدد ابدرهم وعلى القلب انفسخ الاول وكذا لو عقد ابدرهم ثم جدد بحال أو على القلب أما لو جدد ابدرهم أكثر أو أقل فلا وهو حط من الثمن أو زيادة فيه وقالوا لو باع باثني عشر وحط عنه درهمين ثم عقدا بعشرة لا يفسخ الاول لانه مثله اذا لحط يلحق باصل العقد الا في اليمين فيحتمل لو كان حلف لا يشتره باثني عشر ولو قال المشتري بعد العقد قبل القبض للبائع بعه لنفسك فان باعه جاز وانفسخ الاول ولو قال بعه لي أو لم يزد على قوله بعه لي أو زاد قوله من شئت لا يصح في الوجه لانه توكيل ولو باع المبيع من البائع قبل القبض لا يفسخ البيع ولو وهبه قبل القبض انفسخ اذا قبل ولو قال البائع قبل القبض أعتقه فاعتقه جاز العتق عن البائع وانفسخ البيع عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف العتق باطل وفي الفتاوى الصغرى بجوده ما عدا النكاح فسخ وعنده ما فرغ في الخاتمة وغيرها باع أمة فأنكر المشتري الشراء لا يحل للبائع وطؤها الا ان عزم على ترك الخصومة فيحل حينئذ وطؤها وكذا لو أنكر البائع البيع والمشتري يدعي لا يحل للبائع وطؤها فان ترك المشتري الخصومة وسمع البائع بعد ذلك حل له وطؤها ومثله لو اشترى جارية بشرط الخيار ثلاثة أيام وقبضها ثم رد على البائع جارية أخرى في أيام الخيار وقال هي التي اشتريتها وقبضتها كان القول له فان رضى البائع بها حل وطؤها وكذا القصار والأسكاف وكذا لو اشترى ما يتسارع اليه الفساد كاللحم والسمك والفاكهة وغاب المشتري وخاف البائع فساد فله بيعه من غيره استحسانا وللمشتري منه الانتفاع به وان علم الرضا العاقدين بالفسخ ظاهرا أو بتصدق البائع بما زاد على الثمن وان نقص فعلى البائع ولو اختلفا فادعى البائع الاقالة والمشتري انه باعه منه بأقل قبل النقد والقول للمشتري في انكارها ولو كان على العكس صحالفا كذا في فتح القدير وأشار أيضا بقوله لزمه الثمن الاول الى انه لو كان الثمن الاول حالا فاجله المشتري عند الاقالة فان التاجيل يبطل ونهج الاقالة وان تقايلا ثم أجله فيمنعني أن لا يصح الاجل عند أبي حنيفة وان الشرط اللاحق بعد العقد يلحق باصل العقد عنده كذا في القنية والى انه لو أبر المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع ثم تقايلا لم يصح منها أيضا والى انه يلزم المشتري رد المبيع وفي القنية اشترى ماله حل ومؤنة ونقوله الى موضع آخر ثم تقايلا فؤنة الرد على البائع اه (قوله وهلاك المبيع يمنع) أي صحتها ما قدمنا من شرطها بقاء المبيع لانها رفع العقد وهو محله قيد بالمبيع لان هلاك الثمن لا يمنعها لكونه ليس بمحل لكونه يثبت بالعقد فكان حكما وهو يعقبه فلا يكون محلا لان المحل شرط وهو سابق فتناقيا ولذا

في البرازية ثم قال فن قال البيع ينقض بالتعاطي من أحد الجانبين جعله أقالة وهو الصحيح ومن شرط القبض من الجانبين لا يكون أقالة اه (قوله وهو محله) أي والمبيع محل العقد (قوله قد بالمبيع) كان نخصته ليس فيها التصريح بحكم الثمن والا فالدري رأيت في المتن وعليه كتب في النهر التصريح بجه قبل قوله وهلاك المبيع يمنع حيث قال وهلاك الثمن لا يمنع الاقالة

بطل



(قوله وفي بيع المقايضة الخ) بالياء المثناة التحتية بان تبايعا عبدا بجمارية فهلاك العبد في يد بائع الجمارية ثم أقالا البيع في الجمارية وجب زديمة العبد ولا تبطل بهلاك أحدهما بعد وجودهما لأن كل واحد منهما مبيع فكان المبيع قائما وتما في العناية (قوله الا اذا هلكا) أي فتبطل الاقالة وقوله بخلاف البدلين الخ أي فان هلاكهما جميعا غير مانع مع ان لكل واحد منهما حكم المبيع والتمن كافي المقايضة لانهما لم يتعلقا بالاقالة باعيانهم مالو كانا قائمين بل ردالمقبوض ووردمثله سيبان فصار هلاكهما كقيامهما وفي المقايضة تعلقت باعيانهما قائمين فني هلكا لم يبق شيء من المعقود عليه نرد الاقالة عليه كذا في العناية (قوله اذا هلك بعد الاقالة) أي قبل التسليم الى البائع كالمير (قوله والى ان الاعتبار لما دخل في البيع مقصودا) قال الرمي يؤخذ منه جواب حادثة الفتوى اشترى حمارا موكفا وقبضه فهلاك كافه عنده ثم ١١٥ تقايلا لا يضمن وكذا اذا استهلكه

واذا كان باقيا برده لانها من المبيع وان دخلت تبعها ومثله الشجر اذا دخل تبعها وهذا على غير الرقم الآخر وأما على الرقم الآخر فكل شيء موجود وقت البيع للبائع أخذ قيمته دخل ضمنا أو قصدا وكل شيء لم يدخل أصلا وهلاك بعضه بقدره

بطل البيع بهلاك المبيع قبل القبض دون الثمن (قوله وهلاك بعضه بقدره) أي هلاك بعض المبيع ينعها بقدر الهالك لان الجزمعة برب الكل وفي بيع المقايضة اذا هلك أحدهما صحت في الباقي منهما وعلى المشتري قيمة الهالك ان كان قيميا ومثله اذا كان مثليا فيسلبه الى صاحبه ويسترد العين الا اذا هلكا بخلاف البدلين في الصرف اذا هلكا لعدم التعيين ولذا لا يلزمهما الا رد المثل بعدها وفي السراج الوهاج اشترى عبدا بفقرة فضة أو بمصوغ مما يتعين فتقايضا ثم هلك العبد في يد المشتري ثم تقايلا والفضة قائمة في يد البائع صحت وعلى البائع رد الفضة بعينها ويسترد من المشتري قيمة العبد وفي البرازية تقايلا باق العبد من يد المشتري ويجوز عن تسليمه تبطل الاقالة اه وأشار الى ان المبيع اذا هلك بعد الاقالة بطلت وعاد البيع قيد الهلاك لانه لو باع صابونا رطبيا ثم تقايلا بعد ما حفر فتقص وزنه لا يجب على المشتري شيء لان كل المبيع باق كذا في فتح القدير وأشار بعدم اشتراط بقاء جميع المبيع على حاله الى انه لو اشترى أرضا مع الزرع وحصدته المشتري ثم تقايلا صحت في الارض بحصتها من الثمن بخلاف ما اذا أدرك الزرع في يده ثم تقايلا فانها لا تجوز لان العقد انما ورد على القصيل دون الحنطة كذا في القنية والى ان الاعتبار لما دخل في البيع مقصودا فلو اشترى أرضا فيها اشجار فقطعها ثم تقايلا صحت الاقالة بجميع الثمن ولا شيء للبائع من قيمة الاشجار وتسلم الاشجار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطعها فان لم يعلم به وقتها خيرا ن شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وان اشترى عبدا فقطع يده وأخذ أذنها ثم تقايلا صحت الاقالة ولزمه بجميع الثمن ولا شيء للبائع من ارش البعد اذا علم وقت الاقالة انه قطع يده وأخذ أذنها وان لم يعلم بخير بين الاخذ بجميع الثمن وبين الترك كذا في القنية ورقم رقم آخر ان الاشجار لا تسلم للمشتري وللبائع أخذ قيمتها لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش فانه لم يدخل في البيع أصلا لا قصدا ولا ضمنا اه ثم اعلم انه لا يرد على اشتراط قيام المبيع لهه الاقالة اقالة السلم قبل قبض المسلم فيه لانها صحيحة سواء كان رأس المال عينا أو ديناً وسواء كان قائما في يد المسلم اليه أو هالكا لان المسلم

لا قصدا ولا ضمنا ليس للبائع أخذه وأقول ينبغي ترجيح هذا لما فيه من دفع الضرر عنه تأمل وفي الخلاصة رجل باع من آخر كرفا فسله اليه فا كل المشتري نزل سنة ثم تقايلا لا يصح وكذا اذا هلكت الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو استهلكها الاجنبي اه

أقول ينبغي تقييد المسئلة بما اذا كانت هذه الزيادة حدثت بعد القبض لانها لو كانت قبل القبض ينبغي أن لا تمنع الاقالة كما لا تمنع الربا العيب تأمل وأقول وانما تمنع المنفصلة اذا كانت متولدة من المبيع أما اذا لم تكن متولدة منه ككسب وغلة لا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ وقد ذكر ذلك في الخامس والعشرين من جامع الفصولين فراجع مع ما كتبناه عليه يظهر لك ذلك وفي التتارخانية وان ازدادت الجمارية ثم تقايلا فان كان قبل القبض صحت الاقالة سواء كانت الزيادة متصلة أو منفصلة فهو صحيح فيما نفقهناه والله تعالى هو الموفق وفي المجتبى الزيادة المتصلة لا تمنع الاقالة قبل القبض وبعده والمنفصلة تمنع بعده لا قبله اه وفي التتارخانية من كتاب البيوع في الفصل الحادي عشر في الاختلاف الواقع بين البائع والمشتري بعد ان رمز للمعطى وان كانت الزيادة بدل المنفعة فانها يتحالفان بالاجماع فاذا تحالفا كان الكسب للمشتري عندهم جميعا كما لو حصل الفسخ بالربا العيب بعد القبض أو باقالة بعد القبض فانه يبقى الكسب للمشتري عندهم جميعا اه (قوله لان المسلم

اليه وان كان ديناً حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه واذا سحقت فان كان رأس المال عيناً قائمة ردت وان كانت هالكاً رد المثل ان كان مثلياً والقيمة ان كان قيمياً وان كان ديناً رد مثله قائماً أو هالكاً لعدم التعيين وكذا اقالته بعد قبض المسلم اليه وان كان قائماً ويرد رب المسلم عين المقبوض لكونه متعيناً كذا في البائع والله سبحانه أعلم

### باب المراجعة والتولية

شروع فيما يتعلق بالثمن من المراجعة والتولية والى بالصرف والبيع بالنسيئة بعد بيان أحكام المبيع وقدم المبيع لاصالته كذا في البناءة وقد متان أن أنواعاً بالنسبة الى الثمن أربعة هما والمساومة لا التقات فيها الى الثمن الاول والرابع الوضعية بانقص من الاول ولم يذكرهما لظهورهما وما جازان لاستجماع شرائط الجواز والحاجة ماسة الى هذا النوع من البيع لان الغني الذي لا يهتدى الى التجارة يحتاج الى أن يعتمد فعل الذكي المهتدى ويطلب نفسه بمثل ما اشترى وبزيادة ربح فوجب القول بجوازهما ولذا كان مبنيهما على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد الهجرة ابتاع من أبي بكر رضي الله عنه بعيرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم ولني أحدهما فقال هولاك بعير شي فقال أما بعير من فلاقال السهمي سئل بعض العلماء لم يقبلها الا بالثمن وقد انفق عليه أبو بكر أضعاف ذلك وقد دفع اليه حين بني بعائشة ثنتي عشرة أوقية حين قال له أبو بكر لا تبني بأهلك فقال لولا الصداق ورفع اليه ثنتي عشرة أوقية وشياً وهو عشر وون درهمهما فقال أنتكون هجرة بنفقه وماله رغبة منه في استكمال فضلها الى الله وان تكون على أتم الاحوال والمراجعة في اللغة كما في الصحاح يقال بعته المتاع واشترى به منه مراجعة اذا سحبت لكل قدر من الثمن رجحاً اه وأما التولية في اللغة فقال الشارحون انها مصدر ولي غيره اذا جعله والياً وفي القاموس التولية في البيع نقل مملكته بالعقد الاول وبالثمن الاول من غير زيادة وأما شرطاً فقال (هي) أي التولية (بيع بثمن سابق والمراجعة به وبزيادة) وأورد عليه الغصب وهو ما اذا ضاع المغصوب عند الغاصب وضمنه قيمته ثم وجده جازله ببعه مراجعة وتولية على ما ضمن وقد غفل الشارح الزيلعي فأورده على عبارة الهداية وهي نقل مملكته بالعقد الاول بالثمن الاول مع ربح أو لا وادعى ان عبارة المؤلف أحسن وليس كما زعم لان مسألة الغصب كما ترد على الهداية باعتبار انه لا عقد فيها كذلك ترد على السكر باعتبار انه لا ثمن فيها فان أحيب بان القيمة كالثمن فكذلك يقال ان الغصب ملحق بعقود المعاوضات وقد أجاب الشارحون عن الهداية بهذا قالوا ولذا صح اقرار المأذون به لما كان اقراره بالمعاوضات حائراً وقد صرح في الفتاوى السكري بأنه يقال قام على بكذا ويرد على كذا لا التعريفين مملكته بهبة أو وارث أو وصية اذا قومه فله المراجعة على القيمة اذا كان صادقا في التقويم مع انه لا ثمن ولا عقد ولم أر كيف يقول وينبغي أن يقول قيمته كذا ويرد عليها أيضاً من اشترى دراهم بدنانير لا يجوز بيع الدراهم مراجعة مع صدق التعريف عليها ويرد أيضاً علمها منافقه من الابهام لان الثمن السابق اما أن يراد عنه أو مثله لاسبيل الى الاول لانه صار ملكاً للبائع الاول فلا يراد في الثاني ولا الى الثاني لانه لا يخلو اما أن يراد المثل جنساً أو مقداراً او الاول ليس بشرط لما في الايضاح والمحيط انه اذا باع مراجعة فان كان ما اشتراه به له مثل جاز سواء كان الربح من جنس رأس المال من الدراهم أو من الدنانير اذا كان معلوماً يجوز الشراء به لان الكل ثمن والثاني

### باب المراجعة والتولية

هي بيع بثمن سابق والمراجعة به وبزيادة

اليه) كذا في الفسخ والصواب المسلم فيه وكذا قوله الا في بعد قبض المسلم اليه

### باب المراجعة والتولية

(قوله) ولم أر كيف يقول الخ) قال في الفسخ وصورة هذه المسئلة أن يقول قيمته كذا أو ورقه كذا فأرجحك على القيمة أو رقه اه وقوله أو رقه كذا أي في مسألة البيع بالرقم وسيد كرها المؤلف (قوله) سواء كان الربح الخ) عبارة المنع سواء كان الربح من جنس رأس المال الدراهم من الدراهم أو من غير الدراهم من الدنانير أو على العكس اذا كان معلوماً الخ

(قوله وما أوزده في فتح القدير الخ) ذكر في النهر الجواب عنه وعن مسألة الصرف السابقة فقال وأجيب عن الأول بان البيع يستلزم مبيعا وكون مقابله ثمنا مطلقا مقيدا (قوله بغير عقد الصلح) متعلق بملكه وقوله بشرط عوض متعلق بالهبة وقوله بما يتعين متعلق بملكه أيضا وقوله بعين متعلق بنقل وقوله أو بمثله معطوف على بعين وكذا قوله أو برقه ولكن الضمير فيه يعود على ما في قوله نقل ماله ملكه وقوله في غير شراء القيمي متعلق بمحذوف حال من ما في قوله أو بما ١١٧ قومه به وقوله أو بمثل معطوف على بعين وكان الأولى أن

يقول أو بعين ما قام على من لا تقبل شهادته له الخ ليدخل ما لو ملكه من لا تقبل شهادته له بالغصب وقوله أو بمثل ما اشترى به مضاربه الخ معطوف على بعين أيضا وفي هذه المسئلة كلام سيذكره المؤلف في هذا الباب عند قول المتن ولو كان مضاربا بالنصف وقوله بزيادة ربح حال من قوله نقل ماله ملكه ولا يخفى ما فيه من الركاكة لأن المعنى حينئذ التولية نقل ماله ملكه الخ مقترنا بزيادة ربح والتولية لا تكون بزيادة ربح ولا يدفعه قوله في المراجعة ومراده أن يشير إلى تعريف المراجعة أيضا فكان عليه أن يتم تعريف التولية بقوله بلار ربح ثم يقول والمراجعة النقل المذكور بزيادة ربح واعترض في النهر

وهو المقدار يقتضي أن لا يضم أجرة القصار والصباغ ونحوهما لأنها ليست بشمن في العقد الأول وإذا أريد المثل قدرا وادعى أن الأجرة من الثمن الأول عادة كما فعله الشارحون ورد عليه أنها جائزة بعينه إذا كان قد وصل إلى المشتري الثاني وما أوردته في فتح القدير من الشراء بشمن نسبيته فإن المراجعة لا تجوز على ذلك الثمن ليس بوارد لأنها جائزة إذا بين أنه اشتراه نسبيته كما سيأتي آخر الباب وقد وضعت لكل منها تعريفا لا يرد عليه شيء أن شاء الله تعالى فقلت التولية نقل ماله ملكه بغير عقد الصلح والهبة بشرط عوض بما يتعين بعين ما قام عليه أو بمثله أو برقه أو بما قومه به في غير شراء القيمي أو بمثل ما اشترى به من لا تقبل شهادته له من أصوله وفروعه وأحد الزوجين أو مكاتبه أو عبده المأذون أو أحد المتفاوضين من الآخر أو بمثل ما اشترى به مضاربه أو رب المال مع ضم حصصه من الربح بزيادة ربح في المراجعة وبلار ربح في التولية فخرج ما ملكه في الصلح لا يتناهى على الخط والمساهلة بخلاف ما إذا اشتراه من مديونه بالدين وهو يشتري بذلك الدين فإنه يجوز كما في الظهيرية وما ملكه بالهبة بشرط العوض أيضا كما في الظهيرية وخرج بما يتعين مالا يتعين كما قدمناه وقلنا بعين ما قام عليه ولم نذكر العقد الأول ولا الثمن السابق ليدخل الغصب وما تكلفه على العين ولتخرج ما إذا اشترى دجاجة فباضت عنده عشر بيضات ولم ينفق عليها قدر البيض فإنه ليس له المراجعة على الثمن الأول كما في النهاية وقلنا بالعين أو بالمثل من غير اقتصار على أحدهما لجوازه على العين في صورة قدمناها وعلى المثل فيما عداها ويدخل في المثل مثل الثمن السابق إن كان البيع صحيحا وقيمه إن كان فاسدا كذا في المحيط وأدنى التعريف ليست للابهايم وانما هي للتبويب وقلنا أو برقه ليدخل ما إذا اشترى متاعا ثم رقه بأكثر من الثمن الأول ثم باعه مراجعة على رقه جاز ولا يقول قام على بكذا ولا قيمته ولا اشترى به بكذا تخروعا عن الكذب وانما يقول رقه كذا فانما أراج على كذا كما في النهاية وقلنا أو بما قومه به ليدخل ما ملكه بارت ونحوه كما قدمناه وقيدنا بغير شراء القيمي لأنه إذا اشترى قيميا وقومه لم تجز المراجعة والفرق بين القيمي أن في شراء القيمي له أصل يرجع إليه وهو الثمن الأول واحتمل أن يكون ما قومه به أزيد في نفس الأمر والمراجعة مبنية على الاحتراز عن شبهة الخيانة بخلاف ما إذا ملكه بغير بدل لعدم الثمن الأول يكون ما قومه به مخالفا له واحتمال الزيادة في تقويمه لا يعد خيانة لأنه من جهة المشتري ولو كان بعض المبيع مشترى والبعض غير مشترى فقال في الظهيرية رجل اشترى من آخر ثوبا وبطانة وجعلها جبة وجعل حشوها قطناً ورثه أو وهب له ثم حسب الثمن وأجر الحياط ثم قال لغيره قام على بكذا وباعه مراجعة على ذلك جاز وكذا الرجل برث الثوب فيسقطه بالقز الذي اشتراه وحسب أجر الحياط وثن القز ثم

التعريف المذكور بأنه أطال فيه بذكر الشروط وغيرها عليك خروجها عن المساهيات والقصد من التعاريف انما هو بيان المساهية فقط (قوله كما قدمناه) أي فيما لو اشترى دراهم بدنانير فقدم أنه لا يجوز بيع الدراهم مراجعة (قوله في صورة قدمناها) أي في قوله أنها جائزة بعينه إذا كان قد وصل إلى المشتري الثاني (قوله إذا اشترى متاعا ثم رقه بأكثر من الثمن الأول الخ) سيذكر عند قوله فان خان الخ تقيد ذلك عن المحيط بما إذا كان عند البائع أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن الخ (قوله ولا يقول قام على بكذا ولا قيمته) انظر ما نذكره قريبا في النجاشية

وشرطهما كون الثمن  
الاول مثليا

(قوله فقوله والرجح الخ)  
أى قول المجمع وقوله شرط  
في القيمي فيه نظر فان  
بالاشارة علماء وان كان  
المشار اليه مجهول المقدار  
ومع الموقية الرجح ولو  
بالاشارة شرط فيما اذا  
كان الثمن مثليا ايضا  
تأمل (قوله وذلك تسعة  
دراهم وعشرة أجزاء من  
أحد عشر جزءا) كذا  
في النسخ وصوابه وجزء  
واحد بدل قوله وعشرة  
أجزاء ولعل في العبارة  
سقطا والاصل هكذا وذلك  
تسعة دراهم وجزء من  
أحد عشر جزءا من درهم  
والوضعية عشرة أجزاء من  
أحد عشر جزءا من درهم  
بدليل ذكره الوضعية في  
المسئلة الثانية (قوله  
وان باعه بوضعية ده يارده)  
كذا في النسخ وهو عين  
الصورة الاولى وهى ما  
اذا باعه بوضعية أحد عشر  
على ثمنه والمراد هنا ما اذا  
باعه بوضعية اثني عشر على  
ثمنه اذا كان ثمنه عشرة  
بان يجعل كل درهم على  
اثني عشر جزءا فتصير  
العشرة مائة وعشرين  
جزءا من اثني عشر جزءا  
من الواحد ثم يطرح من

قال غيره قام على بكذا وباعه مرابحة على ذلك جاز كذا في الظهيرية وقلنا أو بمثل ما اشترى به من  
لا تقبل الشهادة له يعنى لا بمثل ما اشتراه هو به فاذا اشترى شيئا من لا تقبل شهادته له فانه انما يبراج  
بما اشترى باثمه لا بما اشتراه كذا ذكره الشارح وكذا رب المال اذا اشترى من مضارب به لا يبراج بما  
اشتراه وانما يبراج بمثل ما اشترى المضارب مع ضم حصة المضارب فقط لانها كما سيأتى مبنيّة على  
الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة ولذا قال في الظهيرية ان من اشترى شيئا وعلم ان فيه غبنًا لا يجوز  
له المراجعة والتولية حتى يبينه والله تعالى أعلم وهذا التقرير ان شاء الله تعالى من خواص هذا  
الشرح بحول الله وقوته (قوله وشرطهما كون الثمن الاول مثليا) لانه اذا لم يكن له مثل لوملكه  
ملكه بالقيمة وهى مجهولة والمثل الكيفي والوزني والمعدود المتقارب وعبارة المجمع أولى وهى  
ولا يصح ذلك حتى يكون العوض مثليا أو معلوما كالمثل شترى والرجح مثلي معلوم اهـ وليكن لابد من  
التقييد بالمعين للاحتراز عن الصرف فانه لا يجوز ان فيه ما وتقييد الرجح بالمثلي اتفاقا لجواز ان يبراج  
على عين قيمته مشارا اليها ولذا قال في فتح القدير أو برجح هذا الثوب وقيد الرجح بكونه معلوما  
للاحتراز عما اذا باعه برجح ديه يارده لا يجوز له لانه باعه برأس المال وبيع بعض قيمته لانه ليس من  
ذوات الامثال كذا في الهداية ومعنى قوله ديه يارده أى برجح مقداره درهم على عشرة دراهم  
فان كان الثمن الاول عشرين كان الرجح بزيادة درهمين وان كان ثلاثين كان الرجح ثلاثة دراهم  
فهذا يقتضى ان يكون الرجح من جنس رأس المال لانه جعل الرجح من مثل عشر الثمن وعشر الشيء  
يكون من جنسه كذا في النهاية يعنى فاذا كان رأس المال قيمياً عملوا كالمشترى لا يجوز له حالة الرجح  
وأما اذا كان الرجح شيئا مشارا اليه مجهول المقدار فانه يجوز فقوله والرجح مثلي معلوم شرط في القيمي  
المملوك للمشترى كما لا يخفى وفي البناية ولغة ده بفتح الدال وسكون الهاء اسم للعشرة بالفارسية  
ويارده بالياء آخر الحروف وسكون الزاى اسم أحد عشر بالفارسية اهـ ومن مسائل ده يارده ما فى  
الهيكل اشترى ثوبا بعشرة وباعه بوضعية ده يارده على ثمنه فالثمن تسعة دراهم وجزء من أحد عشر  
جزءا من درهم والوضعية عشرة أجزاء من أحد عشر جزءا من درهم واحد ومعرفة ما جعل كل درهم  
على أحد عشر جزءا فتصير العشرة مائة وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءا ثم اطرح من كل سهم  
جزءا فيكون المطروح عشرة بقى مائة جزء وذلك تسعة دراهم وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءا من  
درهم وان باعه بوضعية ده يارده فالثمن ثمانية دراهم وثلاث دراهم والوضعية تسعة دراهم وثلاث دراهم  
وتحترج على نحو ما مر وان باعه بوضعية عشرة فاجعل كل درهم على عشرة أجزاء ثم اطرح جزءا  
من كل درهم فيكون المطروح عشرة أجزاء بقى تسعون جزءا فيكون تسعة دراهم وعلى هذا القياس  
ان باعه بوضعية تسع أو ثمان اهـ وفي فتح القدير اشترى عبدا بعشرة على خلاف نقد البالد وباعه  
برجح درهم فالعشرة مثل ما نقد والرجح من نقد البلد اذا أطلقه لان الثمن الاول يتعين في العقد  
الثاني والرجح مطلق فينصرف الى نقد البلد فان نسب الرجح الى رأس المال فقال بعثك برجح العشرة  
أحد عشر أو برجح ده يارده فالرجح من جنس الثمن لانه عرفه بنسبته اليه وفي الهيكل اشترى بنقد  
نيسابور وقال يبلخ قام على بكذا وباعه برجح مائة أو برجح ده يارده فالرجح ورأس المال على نقد بلخ  
الا ان يصدقه المشتري أنه نقد نيسابور أو تقوم بينة واذا كان نقد نيسابور في الوزن والجودة دون  
نقد بلخ ولم يبين فرأس المال والرجح على نقد نيسابور وان كان على عكسه واشترى ببلخ بنقد نيسابور  
ولم يعلم أنه أوزن وأجود فهو بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك وأعلم أن المعبر في المراجعة ما وقع العقد

وله أن يضم إلى رأس المال  
أجر القصار والصبيغ  
والطرارز والقتل وحمل  
الطعام وسوق الغنم  
ويقول قام على بكذا ولا  
يضم أجرة الراعي والتعليم  
وكراهيت الحفظ

كل سهم جز أن فيه يكون  
المطروح حينئذ عشرين  
يبقى مائة جزء كل اثني  
عشر جزاً واحداً صحيح  
فستة وتسعون جزءاً ثمانية  
صحيح والأربعة أجزاء  
ثالث درهم صحيح (قوله  
وأجرة الخزن) قال في  
النهر وكأنه للعرف والا  
فالخزن وبديت الحفظ على  
حد سواء في عدم الزيادة  
في العين (قوله وأما أجرة  
السماور والدلال) قال  
في النهر وفي عرفنا الفرق  
بينهما هو أن السماور  
هو الدال على مكان  
السلعة وصاحبها والدلال  
هو المصاحب للسلعة  
غالباً (قوله وكذا إذا رقم  
على الثوب الخ) صدر  
هذا الكلام بوجه أنه  
يقول قام على بكذا فكان  
الأولى أن يقول وأما إذا  
رقم الثوب الخ وعبرة  
الفتح وكذا المملوك بهبة  
أورث أو وصية وقوم  
قيمتهم بباعه مراعاة يجوز  
وصورة هذه المسئلة أن

الأول عليه دون ما وقع عوضا عنه حتى لو اشترى بعشرة فدفق عنها ديناراً أو ثوباً قيمته عشرة أو أقل  
أو أكثر فإن رأس المال هو العشرة لا الدينار والثوب لأن وجوب هذا بعد أن هو والاستبدال اه  
ما في فتح القدير ويرد عليه ما في الظهير بقوله اشترى بالجهد ونقد الزئوف قال أبو حنيفة يراجع بالزئوف  
وقال أبو يوسف يراجع بالجهد فقوله والجهد انما هو على قول أبي يوسف وليكن حزم في المحيط من غير  
خلاف بأنه يراجع بالجهد وأشار بالثمن أي جميعه إلى بيع جميع المبيع فلو اشترى ثوبين وقبضهما  
ثم ولي رجلاً أحدهما بعينه لم يجوز وكذا لو اشركه في أحدهما بعينه لم يجوز ولو كان المشتري قبض أحد  
الثوبين من البائع ثم اشرك رجلاً فيه ما جازت الشركة في نصف المقبوض وكذا لو ولاهما رجلاً  
جازت التولية في المقبوض ولو اشترى جارين بثلثين بالفردهم وقبضهما وباع أحدهما ثم ولاهما رجلاً  
فالأولى بالخيار أن شاء أخذ التي لم تباع بحصنها وأن شاء ترك إذا لم يعلم ببيع أحدهما وكذلك لو اشرك  
فيهما جازت الشركة في نصف التي لم تباع وإن لم يبيع أحدهما ولو لکنه أعتق أحدهما أو مات ثم  
ولاهما رجلاً أو اشركه فيهما جاز في الأمانة والمحبة منهما كذا في الظهير بقوله وفي السراج الوهاج لو كان  
مثلياً فراجع على بعضه جاز كقفيز من قفيزين لعدم التفاوت بخلاف القيمي وتماثل قفيزيه في شرح  
المجمع وفي المحيط وإن كان ثوباً ونحوه لا يبيع جزاً منه معينا لأن الثمن ينقسم عليه باعتبار القيمة  
وإن باع جزاً شائعاً جاز وقيل يفسد المبيع (قوله وله أن يضم إلى رأس المال أجر القصار والصبيغ  
والطرارز والقتل وحمل الطعام وسوق الغنم) لأن العرف جارٍ بالمحاق هذه الأشياء برأس المال  
في عادة التجار ولأن كل ما يزيد في المبيع أو قيمته يلحق به هذا هو الأصل وما عدناه بهذه الصفة لأن  
الصبيغ وأخواته يزيد في العين والمحمل يزيد في القيمة إذا القيمة تختلف باختلاف المكان والطرارز  
يكسر الطاء وتخفيف الراء العلم في الثوب كذا في المغرب والقتل هو ما يصنع باطراف الثياب بحجر  
أو كان من فتلت التحمل أقله أطلق الصبيغ فشمع الأسود وغيره كما أطلق حمل الطعام فشمع البر والبحر  
وقد بدلا لأجرة لأنه لو فعل شيئاً من ذلك بيده لا يضمه وكذا لو تطوع بمطوع بهذه أو بأجرة ودل كلامه  
على أنه يضم أجرة الغسل والخياطة ونفقة تجصيص الدار وطى البئر وكراء الانهار والقناة والمسناة  
والسكراب وكسج السكروم وسقيها والزرع وغرس الاشجار وفي المحيط وغيره يضم طعام المبيع إلا  
ما كان سرفاً وزيادة فلا يضم وكسوته وكراهه وأجرة الخزن الذي يوضع فيه وأما أجرة السماور والدلال  
فقال الشارح إن كانت مشروطة في العقد تضم والا فأكثرهم على عدم الضم في الأول ولا تضم أجرة  
الدلال بالأجماع اه وهو تسامح فإن أجرة الأول تضم في ظاهر الرواية والتفصيل المذكور وقوله  
وفي الدلال قيل لا تضم والمرجع العرف كذا في فتح القدير وإذا حدثت زيادة من المبيع كاللبن  
والسمن وقد انفق عليه في العلف واستهلك الزيادة فإنه يحسب ما أنفق به بقدر ما استهلكه ويراجع والا  
فلا يراجع بل يان وإذا ولدت المبيعة راجع عليها ما يتبعها ولدها وكذا لو أثمر النخيل فإن استهلك الزائد  
لم يراجع بل يان كما في الظهير بخلاف ما إذا أجر الدابة أو العبد أو الدار فاخذ أجرته فإنه يراجع مع ضم  
ما أنفق عليه لأن الغلة ليست متولدة من العين كذا في فتح القدير (قوله ويقول قام على بكذا) ولا  
يقول اشترى به لأنه كذب وهو حرام ولذا قدمنا أنه إذا قوم المورد ونحوه يقول ذلك وكذا إذا رقم  
على الثوب شيئاً وباعه برقه فإنه يقول برقه كذا وسواء كان مارقاً موافقاً لما اشتراه به أو أزيد بحيث  
كان صادقا في الرقم كما في فتح القدير (قوله ولا يضم أجرة الراعي والتعليم وكراهيت الحفظ)  
لعدم العرف بالمحاقه أطلق في التعليم فشمع تعليم العبد صناعة أو قرأنا أو علماً أو شعر أو غناء

فان خان في مراجعة أخذ  
بكل ثمنه أو رده وخط في  
التولية ومن اشترى ثوبا  
قباعه

يقول قيمته كذا أو رقه  
كذا فاراجعك على القيمة  
أو رقه ومعنى الرقم أن  
يكتب على الثوب  
المشترى مقدار اسواه  
كان قدر الثمن أو أزيد  
ثم يراجعه عليه وهو اذا قال  
رقه كذا وهو صادق لم  
يكن خائفاً فان غبن  
المشترى فيه فن قبل  
جهله اه وظاهره ان  
الرقم يكون بالقيمة  
لأكثر وان زادت على  
الثمن ويدل عليه قوله  
وهو صادق والا فوجه  
اشتراط صدقه وحينئذ  
فيجوز ان يقول رقه كذا  
أو قيمته كذا وينافيه  
ما مر عن النهاية من انه  
لا يقول قام على كذا ولا  
قيمته ولا اشترى به كذا  
تحرزا عن الكذب وانما  
يقول رقه كذا وظاهره  
انه لا يشترط كون الرقم  
بالقيمة فليتأمل (قوله  
وأشار بعدم الخط في  
التولية) كذا في بعض  
النسخ وفي بعضها وأشار  
بالخط وهو الصواب

أو عرمة قالوا لان ثبوت الزيادة لمعنى في العبد وهو حذاقته فلم يكن ما انفق على المعلم موجبا للزيادة  
في المألية ولا يخفى ما فيه اذ لا شك في حصول الزيادة بالتعلم ولا شك انه مسبب عن التعليم عادة وكونه  
بمساعدة القابلية في التعلم هو كقابلية الثوب للصبغ فلا يمنع نسبته الى التعليم فهو شرط علة عادية  
والقابلية شرط وفي المبسوط أضاف نفى ضم المنفق في التعليم الى أنه ليس فيه عرف ظاهر حتى  
لو كان فيه عرف ظاهر لمحق برأس المال كذا في فتح القدير وأشار المؤلف الى أنه لا يضم أجرة  
الطبيب والرائض والبيطار والغداة في الجناية وجعل الا بقاء لتدريته فلا يلحق بالسابق لانه لا عرف  
في النادر والمجامة والختان لعدم العرف وكذا لا يضم نفقة نفسه وكراهه ولا مهر العبد ولا يحط مهر  
الامة لزوجهما والذي يؤخذ في الطريق من الظلم لا يضم الا في موضع جرت العادة فيه بينهم بالضم  
(قوله فان خان في مراجعة أخذ بكل ثمنه أو رده وخط في التولية) وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
يحط فيهما وقال محمد بن يحيى فيهما محمدان الاعتبار للتسمية لكونه معلوما والتولية والمراجعة ترويح  
وترغيب فتكون وصفا مرغوبا فيه كوصف السلامة فيتخير لفوائده ولا يوجب أن الاصل فيه  
كونه تولية ومراجعة ولهذا ينبغي بقوله ولتلك بالثمن الاول أو بعثك مراجعة على الثمن الاول  
اذا كان معلوما فلا بد من البناء على الاول وذلك بالخط غير أنه يحط في التولية قدرا للجناية من رأس  
المال وفي المراجعة منه ومن الرجوع ولا يوجب حنيفة أنه لو لم يحط في التولية لا تبقى تولية لانه يز يد على  
الثمن الاول فتغير التصرف فتعين الخط وفي المراجعة لو لم يحط تبقى مراجعة وان كان يتفاوت الرجوع  
فلا يتغير التصرف فامكن القول بالتخير ولم يذكر المصنف والشارح بما ظهر الحيانة قال في فتح  
القدير هي اما باقرار البائع أو بالبينة أو بنكوله عن اليمين وقد ادعاها المشتري هذا على المختار وقيل  
لا تثبت الا باقراره لانه في دعوى الحيانة مناقض فلا يتصور بينة ولا نكول والمحق سماعها  
كدعوى العيب وكدعوى الخط فانها تسمع اه وقوله وخط أي اسقط قدرا للجناية من المسمى  
وفي السراج الوهاج وصورة الحيانة في التولية اذا اشترى ثوبا بتسعة وقبضه ثم قال لا اشترى ثوبا  
بعشرة ووليتك بما اشترى به فاطلع على ذلك ويبيان الخط في المراجعة على قول أبي يوسف اذا اشترى ثوبا  
بعشرة وباعه بربع خمسة ثم ظهر أنه اشتراه بثمانية فانه يحط قدرا للجناية من الاصل وهو الخمس وهو  
درهمان وما قبله من الرجوع وهو درهم فياخذ الثوب باثني عشر درهما اه وقد مناه إذا اشترى  
متاعا ورقه بأكثر من ثمنه وباعه مراجعة على الرقم فانه يجوز وقيد في المحيط بما اذا كان عند البائع  
أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن فاما اذا كان المشتري يعلم أن الرقم والثمن سواء فانه يكون خيانة  
وله الخيار كذا في المحيط وأشار بعدم الخط في التولية الى أن المشتري اذا وجد بالمبيع عيبا ثم حدث  
به عيب عنده لا يرجع بنقصان العيب لانه لو رجع يصير الثمن الثاني انقص من الاول وقضية  
التولية أن يكون مثل الاول وهذا مستثنى من قولهم في خيار العيب وبقوله رده الى اشتراط قيام  
المبيع بحاله فلو هلك قبل رده أو حدث به ما يمنع الرد لمه بجميع المسمى وسقط خياره عند أبي  
حنيفة وهو المشهور من قول محمد دلالة مجرد خيار فلا يقبله شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط  
بخلاف خيار العيب لان المستحق فيه للمشتري الجزء الفائت وظاهر كلامهم أن خيار ظهور الحيانة  
لا يورث فإذ مات المشتري فاطلع الوارث على خيانة بالطريق السابق فلا خيار له وأطلق الخط في  
التولية فشمحل حالة هلاك المبيع وامتناع رده لانه لا خيار له وانما يلزمه الثمن الاول وفي المحيط  
وان ضم الى الثمن ما لا يجوز ضمه ثم علم به المشتري فله الخيار اه (قوله ومن اشترى ثوبا فباعه



بربح ثم اشتراه فان باعه بربح طرح عنه كل ربح قبله وان أحاط بشئ لم يربح) وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يبيعه مراجعة على الثمن الاخير وصورته اذا اشترى ثوبا بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فانه يبيعه مراجعة بخمسة ويقول قام على بخمسة ولو اشتراه بعشرة وباعه بعشرين مراجعة ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مراجعة أصلا وعندهما يربح على عشرة في الفصيلين له - أما أن العقد الثاني عقد متحد منقطع الأحكام عن الاول فيجوز بناء المراجعة عليه كما اذا انحلت ثالث ولا يبيعه أن شبهة حصول الربح بالعقد الثاني نابتة لأنه يتأكد به ما كان على شرف السقوط بالظهور وعلى عيب والشبهة كالحقيقة في بيع المراجعة احتياطا ولهذا لم تجز المراجعة فيما أخذ بالصالح لشبهة المحطية فيصير كأنه اشترى خمسة وثوبا بعشرة فيطرح خمسة بخلاف ما اذا انحلت ثالث وفي المحط ما قاله أبو حنيفة أو ثق وما قاله أرفق اهـ ومحل الاختلاف عند عدم البيان أما اذا بين فقال كنت بعته فربحت فيه كذا ثم اشتريته بكذا وأنا يبيعه الآن بكذا بربح كذا جاز اتفاقا كذا في فتح القدير وقيد بالشرع لأنه لو وهب له ثوب فباعه بعشرة ثم اشتراه بعشرة فانه يربح على العشرة وان كان يتأكد به انقطاع حق الواهب في الرجوع لكنه ليس بمحال ولا تثبت هذه الوكادة الا في عقد يجزى فيه الربح كذا في فتح القدير وقيدنا يبيعه بخمس الثمن الاول لأنه لو باعه بوصف أو دابة أو عرض آخر ثم اشتراه بعشرة فانه يبيعه مراجعة على عشرة لأنه عاد اليه بما ليس من جنس الثمن الاول ولا يملن طرحه الا باعتبار القيمة وتعيينها لا تخلو عن شبهة الغلط كذا في فتح القدير وقيد بقوله لم يربح لأنه يصح مساومة لأن منع المراجعة انما هي للشبهة في حق العباد لا في حق الشرع وتسامه في البناءية وقيد بالربح في البيع لأنه لو أجاز المبيع وأخذ أجرته من غير نقص دخل فيه - فله البيع مراجعة من غير بيان لأن الأجرة ليست من نفس المبيع ولا من أجزائه فلم يكن حاسبا لشيء منه وكذا لو وطئ التجارية الثيب كذا في السراج الوهاج وقواه ثوبا بمئة ولو قال شيئا لكان أولى لأن المثلث والقيمي سواء هنا ثم اعلم أن ظاهر دليل الامام يقتضي أنه لا يجز أن يشتري بالثمن الاخير سواء باعه مراجعة أو تولية والمتون كلها مقيدة بالمراجعة وظاهرها جواز التولية على الاخير والظاهر الاول كما لا يخفى وقيد بالربح لأن بائعه لو حط عنه شيئا فان كان بعض الثمن طرحه كالربح وان كان كل الثمن باعه مراجعة على ما اشترى لا التحاق حط البعض بالعقد دون حط الكل لئلا يكون يباعا بلا ثمن فصار ثوبا كما مبتدأ كالهبة كذا في المحيط وسباني أن الزيادة تلتحق فربح على الاصل والزيادة في المحيط اشترى شيئا ثم خرج عن ملكه ثم عاد ان عاد قد سيم ملكه كالرجوع في الهبة أو بخيار رؤية أو شرط أو عيب أو اقالة أو في البيع الفاسد يبيعه مراجعة بما اشترى لان بهذه الأسباب ينفسخ العقد من الاصل وصار كأنه لم يكن وان عاد بسبب آخر نحو الارث والهبة لا يبيعه مراجعة لأنه عاد اليه بسبب جديد وهذا السبب لا يطلق له بيع المراجعة بخلاف ما لو رد عليه بغير قضاء وأنه يعتبر يباعا جديدا في حق الثالث فكانه اشترى ثانيا بعشرة بعد أن باعه بعشرة وهذا يطلق له المراجعة اهـ (قوله ولو اشترى ما دون مديون ثوبا بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر يبيعه مراجعة على عشرة وكذا العكس) وهو ما اذا كان المولى اشتراه فباعه من العبد لان في هذا العقد شبهة العدم لجواز مع المناقاة فاعتبر عدم ما في حكم المراجعة وبقي الاعتبار للاول فيصير كأنه العبد اشتراه للمولى بعشرة في الفصل الاول وكذا أنه يبيعه للمولى في الفصل الثاني فيعتبر الثمن الاول وتقييده بالمديون اتفاقا ليعلم حكم غيره بالاول لوجود ملك المولى في كسبه جميعا والمكاتب كالمأذون لوجود التهمة بل كل من لا تقبل

بربح ثم اشتراه فان باعه بربح طرح عنه كل ربح قبله وان أحاط بشئ لم يربح ولو اشترى ما دون مديون ثوبا بعشرة وباع من سيده بخمسة عشر يبيعه مراجعة على عشرة وكذا العكس

(قوله وقيد بقوله لم يربح لأنه لا يصح شراؤه) كذا في بعض النسخ وفي بعضها لا يصح مساومته وهو الصواب (قوله يقتضي أنه لا يجز أن يشتري بالثمن الاخير) حق التخيير أن يقال أن يبيعه بالثمن الاخير تأمل (قوله والمتون كلها مقيدة بالمراجعة) يمكن أن يستفاد مشاركة التولية للمراجعة في هذا الحكم من قول المتن الاتي وكذلك التولية وقد قال المؤلف فيما يأتي وينبغي أن يعود قوله وكذلك التولية الى جميع ما ذكره للمراجعة فتأمل

(قوله ولا يمكن يحتاج الى الفرق) لا يخفى ان الفرق واضح وذلك انه اذا كان المضارب بائعا من رب المال فقد حصل في مال المضاربة ربح للمضارب ورب المال فاذا باع رب المال ما اشتراه مراجه لا يضم نصيبه من الربح للشبهة كما مر اذا كان بالعكس لم يحصل في مال المضاربة ربح أصلا لئلا يكون لما كان في هذا البيع شبهة العدم لكونه يبيع ملكه بملكه اعتبر أقل الثمنين كعالمه في الهداية هكذا قرر شيخنا أطال الله بقاءه ثم رأيت طبعها في النهر حيث قال بعد توفيق المؤلف الآتي وأقول لا تحرير ١٢٢

في هذا الكلام والتحقيق أن يقال انما ضمت حصة المضارب هنا لظهور الربح ببيع رب المال وان كان مشتريا من رب المال لم يظهر ربح ولذا جزم في المضاربة بأن المضارب ولو كان مضاربا بالنصف يبيعه رب المال بائني عشر ونصف

بيعه مراجه على ما اشترى رب المال اه (قوله وقد صرح في الهداية في الموضوعين) أي صرح في هذا الباب وفي كتاب المضاربة بضم حصة المضارب الى رأس المال في صورة ما اذا اشترى رب المال من مضاربته وقوله وهو تناقض منه أي من الزيلعي أيضا أي مع كونه سهوا لتصريحه بذلك في هذا الباب وظن في النهر ان الضمير في قوله وهو تناقض منه راجع لصاحب الهداية فقال وكون صاحب الهداية

شهادته له كالأصول والفروع واحد الزوجين واحد المتفاوضين كذلك كما قدمناه وخالفاه فيما عبد العبد والمكاتب وفي فتح القدير لو اشترى من شريكه ساعة ان كانت ليست من شركتهما يراجع على ما اشترى ولا يبين وان كانت من شركتهما وانما يبيع نصيب شريكه على ضمانته في الشراء الثاني ونصيب نفسه على ضمانته في الشراء الاول يجوز أن تكون الساعة اشترى بالالف من شركتهما فاشترى أحدهما من صاحبه بالالف ومائتين وأنه يبيعهامراجه على الف ومائة لا ر نصيب شريكه من الثمن ستمائة ونصيب نفسه من الثمن الاول خمس مائة فيبيعهاه على ذلك اه ولو قال المصنف ألا أن يبين لكان أولى لأنه لو بين وزايج على الاول جاز كما في البناءية (قوله ولو كان مضاربا بالنصف يبيعه رب المال بائني عشر ونصف) لان هذا البيع وان قضى بجوازه عندنا عند عدم الربح خلافا لفرع مع أنه يشترى ماله بماله لم ينافيه من استعادة ولاية التصرف وهو مقصود والا انعقاد يتبع القاعدة ففيه شبهة العدم لا ترى انه وكيل عنه في البيع الاول من وجه فاعتبر البيع الثاني عدم ما في حق نصف الربح ولم يذكر المصنف والشارح ما اذا كان البائع رب المال والمشتري المضارب وقد سوى بينهما في السراج الوهاج فقال ولو اشترى من مضاربته أو مضاربته منه فانه يبيعه مراجه على أقل الضمانين وحصة المضارب من الربح لكن لو قال وحصة الآخر لكان أولى ليشتمل رب المال ولا يمكن قال بعده لو اشترى من رب المال ساعة بالالف تساوى ألفا وخمسمائة فباعها من المضارب بالالف وخمسمائة فان المضارب يبيعهامراجه على ألف ومائتين وخمسين إلا أن يبين اه وذكر المصنف في كتاب المضاربة تبعها في الهداية وان اشترى من المالك بالالف عبد اشتراه بنصفه راجع بنصفه وعلمه في الهداية من المضاربة بان هذا البيع يقضى بجوازه لتغير المقاصد دفعا للحاجة وان كان يبيع ملكه بملكه إلا أن فيه شبهة العدم ومبني المراجه على الامانة والاحتراز عن شبهة الحيانة فاعتبر أقل الثمنين اه وهذا لا يخالف مسألة الكتاب هنا لانها فيما اذا كان البائع المضارب من رب المال وفي المضاربة فيما اذا كان رب المال هو البائع من المضارب ولكن يحتاج الى الفرق وكأنه انما يضم المضارب نصيب رب المال لما في البناءية أن العقدين وقع الرب المال ولم يقع للمضارب منه الا قدر مائة فوجب اعتباره هذه المائة وفيما يقع لرب المال لم يعتبر الربح لاحتمال بطلان العقد الثاني اه ومن العجب قول الشارح الزيلعي في المضاربة في شرح قوله وان اشترى من المالك الى آخره ولو كان بالعكس بان اشترى المضارب عبد بخمسمائة فباعه من رب المال بالالف يبيعه مراجه على خمسمائة لان البيع الجاري بينهما كالمعصوم فتبني المراجه على ما اشتراه به المضارب كانه اشتراه له وفأوله اياه من غير بيع اه وهو سهو وللحاشية الرواية في باب المراجه وكتاب المضاربة وقد صرح في الهداية في الموضوعين بضم حصة المضارب الى رأس المال

تناقض وهم فاحش اذ قد أعاد المسئلة في المضاربة وجزم بان المضارب اذا كان بائعا من رب المال حصة أي حصة وهو المضارب الى رأس المال وان كان مشتريا فلا ضم أصلا وظاهر ان عدم ضم حصة رب المال في المستثنين لم ينافيه من شبهة انه اشترى أو باع ماله بماله اه وهو عجيب فان المؤلف قد قرر بما ذكره المصنف في كتاب المضاربة متابع قيمه لما في الهداية فكيف يقول هنا انه تناقض فليس مراده الا ما قلناه من ان الضمير لازي يلى والله تعالى أعلم وقد سجل في الزهر ما ذكره الزيلعي على

وهو تناقض منه أيضا لموافقته على ذلك وتصريحه بالضم في بابها ولم أره سافا ولا من نبه على ذلك في الموضوعين وقد كنت قد عرفت في ابتداء اشتغالي جملة كلام الزيلعي في المضاربة على أنه اشترى ببعض رأس المال وكلامهم في باب المراجعة على ما إذا اشترى المضارب بالجميع لتصريحه في الميسر بأن الربح لا يظهر إلا بعد تحصيل رأس المال اهـ فإذا كان رأس المال ألفا واشترى بنصفها عبدا وباعه بالف لم يظهر الربح لعدم الزيادة على رأس المال لاحتمال هلاك الخمسمائة الباقية فإذا لم يظهر الربح فلا شيء للمضارب حتى يضم وأما إذا اشترى بالالف وباعه بالف وخمسائة فقط ظهر الربح فقتض مضاربة المضارب إلى المال وهذا التقرير ان شاء الله تعالى من خواص هذا الشرح بحوله وقوته (قوله ويراجع بلايين بالتعب ووطء الثيب) لأنه لم يحبس عنده شيء بمقابلة الثمن لأن الأوصاف تابعة لا يقابلها الثمن ولهذا لو فانت قبل التسليم لا يسقط شيء من الثمن وكذا منافع البضع لا يقابلها الثمن وأطلق في قوله بلايين ومراده بلايين أنه اشترى سليمان فتعيب عنده أما إن نفس العيب القائم به فلا بد منه لئلا يكون غاشاله للحديث الصحيح من غش فليس منا وفي الخلاصة قبيل

إذا كان لا فضل فيه ما  
أولا فضل في قيمة المبيع  
فقط وقسمان برابع على  
ما اشترى به رب المال  
وحصة المضارب وهما  
إذا كان فهم ما فضل

أوفي قيمة المبيع فقط وهذا إذا كان البائع رب المال وأما إذا كان البائع المضارب فهو على أربعة أقسام أيضا الأول أن لا يكون فضل فيهما بأن كان رأس المال ألفا واشترى منها المضارب عبدا بخمسمائة قيمته ألف وباعه من رب المال بألف فان رب المال برابع على ما اشترى به المضارب الثاني أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثمن فانه كالاول الثالث أن يكون فيهما فضل فانه برابع على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب الرابع أن يكون الفضل في الثمن فقط وهو كالثالث كذا في المحيط مختصرا وقال الشارح الزيلعي ولو كان بالعكس بأن اشترى المضارب عبدا بخمسمائة فباعه من رب المال بألف ببيعته مائة على خمسمائة ولا شك أن هذه الصورة والقسم الاول في كلام المحيط فليس كلامه هنا عما لما ذكره هو بنفسه في باب المراجعة انه يضم حصة المضارب وقد اشتمت هذه المسئلة على كثير حتى زعموا انه وقع منه تناقض وليس كذلك بل ما ذكره هنا هو الوجه الاول في كلام المحيط وهو انه لا فضل في الثمن وقيمة المبيع على رأس المال وما ذكره في باب المراجعة هو القسم الثالث والرابع في كلام المحيط كما لا يخفى ولهذا هو روافد المسئلة هناك بأن معه عشرة بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه من رب المال بخمسة عشر قالوا ببيعته مائة باثني عشر ونصف اه كلام المؤلف رحمه الله تعالى في كتاب المضاربة فهذا هو الجواب الصحيح عن الزيلعي ولم يتعرض لكلام السراج هنا ولا هناك ولا شك أن ما ذكره في السراج بقوله لو اشترى رب المال سلعة النخ هو ما ذكره المؤلف عن المحيط في القسم الاول من أنه لو كان فيهما فضل بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألفان إلى آخر ما قدمناه والله تعالى الموفق لأرب سواه

تعيب بلاصنع أحد  
(قوله ورجحه في فتح  
القدير) قال في الفتح  
واختياره هذا حسن  
لان مبنى المراجعة على  
عدم الحيانة وعدم ذكره  
انها انتقصت ايها  
المشتري ان الثمن  
الذكر كان لها ناقصة  
والغالب انه لو علم ان

وبيان بالتعيب ووطء  
البكر ولو اشترى بالف  
نسيئة وباع بربع مائة  
ولم يبين خير المشتري

ذلك ثمنها صححة لم يأخذها  
معيبة الا بخطيئة ثم قال  
لكن قولهم هو كالموتغير  
السعر بامر الله تعالى فانه  
لا يجب أن يبين انه اشتراه  
في حال غلته وكذا لو  
اصفر الثوب لطول مكثه  
أو توسخ الزام قوى اه  
قال في النهر وقد يفرق  
بان الايهام مع تغير السعر  
واصفرار الثوب أو توسخه  
ضعيف لا يعول عليه  
بخلاف ما لو عورت  
الحجارة فراجحه على ثمنها  
فانه قوى جدا فلم يغتفر  
اه قلت وللبحث فيه مجال  
فقد يكون تفاوت  
السعرين أخف من

الصرف رجل أراد أن يبيع سلعة معينة وهو يعلم يجب أن يبينها ولولم يبين قال بعض مشايخنا يصير  
فاسقا مردود الشهادة قال الصدر الشهيد ولا تأخذه اه وأطلق في وطء الثوب ومراده ما إذا لم  
ينقصها الوطء أما إذا نقصها فهو كوطء البكر والتعيب مصدر تعيب أى صار معيبا بلاصنع أحد  
بآفة سماوية ويحقق به ما إذا كان بصنع المبيع وشمل ما إذا كان نقصان العيب يسيرا أو كثيرا وعن  
محمد انه ان نقصه قدر لا يتقارب الناس فيه لا يبيعه مراجعة بلا بيان ودل كلامه أنه لو نقص بتغير السعر  
بامر الله تعالى لا يجب عليه أن يبين بالاولى أنه اشتراه في حال غلته وكذا لو اصفر الثوب أو اوجر  
لطول مكثه أو توسخ وأورد على قولهم الغائب وصف لا يقابله بشئ من الثمن ما إذا اشتراه باجل فان  
الاجل وصف ومع ذلك لا يجوز بيعه مراجعة بلا بيان وأجيب باعطاء الاجل جزأ من الثمن عادة  
فكان كالجزة وأورد على قولهم منافع البضع لا يقابلها شئ من الثمن ما إذا اشترى جارية فوطئها  
ثم وجد بها عيبا امتنع رد ها وان كانت ثيبا وقت الشراء لا حتماسه جزأ من المبيع عنده وأجيب  
بان عدم الرد انما هو مانع وهو أنه اذا ردها فلا يخلو ما مع العرقا احتراز عن الوطء بحال أو من غير  
عقر لوجه الى الاول لعدم الجارية مع زيادة والزيادة تمنع الفسخ ولا الى الثاني لسلامة الوطء له  
بالعوض وهو لا يجوز فاورد الواهب اذا رجع في هبته بعد ووطء الموهوب له حيث يصح ولا شئ على  
الواطي لسلامتها كلها بالعوض له فالوطء أولى بخلاف البيع (قوله وبيان بالتعيب ووطء  
البكر) أى يراجع مع البيان اذا عيبه المشتري أو غيره لانها صارت مقصودة بالاتلاف فيقابلها  
شئ من الثمن وكذا اذا ووطئها وهي بكر لان العذرة جزء من العين فيقابلها شئ من الثمن وقد  
حبسها وشمل ما اذا تكسر الثوب بشربه ووطئه ودخل تحت الاول ما اذا اصاب الثوب قرض فأراو  
حرق نار والقرض بالقاف والقاء والتعيب مصدر عيبه اذا حدث فيه عيبا وأطلقنا في تعيب غير  
المشتري فشملى ما اذا أخذ المشتري الارش أولا وما اذا كان بامر المشتري أو بغير امره وما وقع  
في الهداية من التقييد بقوله وأخذ المشتري ارشه اتفاقا لا وجوب كما في فتح القدير ثم اعلم  
أن زفر قال لا يراجع الا بالبيان في المسئلةتين واختاره الفقيه أبو الليث فقال وقول زفر أجوده ناخذ  
ورجحه في فتح القدير وأشار المؤلف رحمه الله تعالى بالمسئلة الاولى الى أنه اذا وجد بالمبيع  
عيبا فرضى به كان له أن يبيعه مراجعة على الثمن الذى اشتراه به لان الثابت له خيار فاسقاطه  
لا يمنع من البيع مراجعة كمالو كان فيه خيار شرط أو وثبة وكذا لو اشتراه مراجعة فاطلع على خيانة  
فرضى به كان له أن يبيعه مراجعة على ما أخذ به لمسا ذكرنا ان الثابت له مجرد خيار كذا في فتح  
القدير (قوله ولو اشترى بالف نسيئة وباع بربع مائة ولم يبين خير المشتري) لان الاجل شبهها  
بالمبيع ألا ترى انه يزاد في الثمن لاجل الاجل والشبهة في هذا المحقة بالحقيقة فصار كأنه اشترى  
شئين وباع أحدهما مراجعة بشئهما والاقدام على المراجعة يوجب السلامة عن مثل هذه الخيانة  
فاذا ظهرت بخير كما في العيب والحاصل ان عدم بيان أصل الاجل خيانة وكذا بيان بعضه واخفاء  
البعض ولو فرغ على قول الثاني ينبغي أن يحيط من الثمن ما يعرف ان مثله في هذا يزاد لاجل الاجل  
قيد بكون الاجل مشروطا وقت العقد لانه لو لم يكن مشروطا ولكنه معتاد التخييم فقيس لا بد من  
بيانه لان المعروف كالمشروط وقيل لان الثمن حال بالعقد كالمو باعه حالا ومطله الى شهر فانه يراجع

التفاوت بالعيب والكلام حيث لم يدر المشتري بجميع ذلك فلا فرق يظهر فتدبر (قوله وقيل لا)  
أى لا يلزمه البيان قال في النهر وهو قول الجمهور وكفى الشرح

بالثمن وينبغي ترجيح الاول لانها مبنية على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة وعلى كل من القولين  
لو لم يكن مشروطا ولا معروفا وانما أجله بعد العقد لا يلزمه بيانه وفي الخيانة رجل عليه ألف درهم  
من ثمن مبيع طالبه الطالب فقال ليس عندي شيء فقال له الطالب اذهب واعطني كل شهر عشرة قلم  
يكن تأجيلا وكان له أن يأخذه بجميع المال حالا اهـ (قوله فان ألتف فعلم لزم بانف درهم ومائة)  
أي ان ألتفه المشتري حالا ثم علم بالأجل لزمه بكل الثمن لان الأجل لا يقابل به شيء من الثمن كذا  
في الهداية وأورد عليه انه تناقض لانه قال عند قيام المبيع ان الثمن يزداد بالأجل وعند هلاكه  
قال انه لا يقابل به شيء وجوابه ان الأجل في نفسه ليس بمال فلا يقابل به شيء حقيقة اذ لم يشترط زيادة  
الثمن بمقابلته قصدا ويزاد في الثمن لأجله اذ اذا كرا الأجل بمقابلته زيادة الثمن قصدا فاعتبر ما لا في  
المراجعة احتراز عن شبهة الخيانة ولم يعتبر ما لا في حق الرجوع عملا بالمحقيقة والمراد بالأتلاف هلاك  
المبيع اما باقية مما وية أو باستهلاك المشتري ولو عبر بالتلف لكان أولى ليفهم الأتلاف بالاولى  
(قوله وكذا التولية) أي هي مثل المراجعة فيما ذكرناه من الخيار عند قيام المبيع وعدم الرجوع  
حال هلاكه لا بتناهما على الثمن الاول وينبغي أن يعود قوله وكذا التولية الى جميع ما ذكره  
للمراجعة فلا بد من البيان في التولية أيضا في التعيب ووطء البكر وبدونه في التعيب ووطء النيب  
وعن أبي يوسف انه يرد القيمة ويسترد كل الثمن وهو نظير ما اذا استوفى الزبوف مكان الخيار وعلم  
بعد الانفاق وقيل يقوم بثمان حال ومؤجل فيرجع بفضل ما بينهما كذا في الهداية وقال الفقيه  
أبو جعفر المختار للفتوى الرجوع بفضل ما بينهما (قوله ولو ولي رجلا شيئا بما قام عليه ولم يعلم المشتري  
بكم قام عليه فسد) أي البيع بحالة الثمن وكذا الولاء بما اشتراه والمراجعة فيها كالتولية (قوله  
ولو علم في المجلس خير) أي بين أخذه وتركه لان الفساد لم يتقرر فاذا حصل العلم في المجلس حصل  
كابتداء العقد وصار ككتاخير القبول الى آخر المجلس قيد بالمجلس لانه بعد الافتراق عنه يتقرر  
الفساد فلا يقبل الاصلاح ونظيره بيع الشيء بريقه اذا علم في المجلس وانما يتخير لان الرضا لم يتم قبله  
لعدم العلم في تخيير كما في خيار الرقية وظاهر كلام المصنف وغيره ان هذا العقد ينعقد فاسدا بعرضية  
العهدة وهو الصحيح خلافا للروى عن محمد انه صحيح اهـ عرضية الفساد كذا في فتح القدير وينبغي أن تظهر  
ثمرة الاختلاف في حرمة مباشرته فعل الصحيح يحرم وعلى الضعيف لا والله سبحانه وتعالى أعلم وقد  
ذكر الشارح هنا خيار الغبن فنقبه فاقول معنى الغبن في اللغة قال في الصحاح غبنه في البيع والشراء  
غبنا من باب ضرب مثل غبنه فان غبن وغبنه أي نقصه وغبن بالبناء للمفعول فهو مغبون أي منقوص  
في الثمن أو غيره والغبن اسم منه اهـ وفي الغنية من اشترى شيئا وغبن فيه غبنا فاحشاه أن يرد  
على البائع بحكم الغبن وفيه روايتان ويفني بالرد فقا بالناس ثم رقم لا آخر وقع البيع بغبن فاحش  
ذكر النجصاص وهو أبو بكر الرازي في واقعاته ان المشتري ان يرد للبائع أن يسترد وهو اختيار أبي  
بكر الزنجري والقاضي الجلال وأكثر روايات كتاب المضاربة الرد بالغبن الفاحش وبه يفني ثم  
رقم لا آخر ليس له الرد والاسترداد وهو جواب ظاهر الرواية وبه أفنى بعضهم ثم رقم لا آخر ان غير  
المشتري البائع فله أن يسترد وكذا ان غير البائع المشتري له أن يرد ثم رقم لا آخر قال البائع للمشتري  
قيمة كذا فاشتراه ثم ظهر انها أقل فله الرد وان لم يقل فلا وبه أفنى صدر الاسلام ثم رقم لا آخر ولو لم  
يعرفه البائع ولكن غره الدلال فله الرد ولو اشترى فيلق الابريس خارج البلد ممن لم يكن عالما بسعر  
البلد بغبن فاحش فالبائع أن يرجع على المشتري بالغلق مثله في حق المشتري قال لغزال لا معرفة

فان ألتف فعلم لزم بالف  
درهم ومائة وكذا التولية  
ولو ولي رجلا شيئا بما قام  
عليه ولم يعلم المشتري بكم  
قام عليه فسد ولو علم في  
المجلس خير

(قوله وعلى كل من  
القولين الخ) قال في النهر  
انما يلزمه البيان لما مر  
من ان الاصح انه مالو  
الحقابه شرطا لا يلحق  
باصول العقد فيكون  
تأجيلا مستأنفا وعلى  
القول بانه يلحق ينبغي  
أن يلزمه البيان

(قوله ومثل ما صرف الى حاجته) مقتضاه ان الغزل مثلي لانه موزون لاقبي ويدل عليه ما ياتي في الربا حيث عدوه من الاموال الربوية ورأيت بخط بعض مشايخ مشايخنا مانصه كل ما يكال أو يوزن وليس في تبعيضه مضرة يعني غير المصنوع فهو مثلي وكذا العددي المتقارب كالجوز ١٢٦ والبيض والفلوس ونحوها وذ كر صدر الاسلام أبو اليسر رحمه الله تعالى في شرح كتاب

الغصب ليس كل مكمل مثليا ولا كل موزون اتما المثلي من المكملات والموزونات ما هي متقاربة أما ما هو متفاوت فليس يمثلي فكانت المكملات والموزونات والعدييات سواء عمادية من أنواع الضمانات اه قلت ورأيت في الفصل الثالث

فصل في بيع العقار قبل قبضه لا يبيع المنقول

والثلاثين من جامع الفصولين برمز (فر) المحل والعصر والدقيق والنخالة والجص والنورة والقطن والصوف وغزله والتبن بجميع أنواعه مثلي ثم ذكر بعده بنحو كراسة ونصف في هذا الفصل في ضمان النجاج دفع المبه غزلا لينسج فجاء المحاكات الغزل وحلف ثم أقر وجاء به منسوجا فلونسجه قبل وجوده فله أجره ولو نسجه بعد وجوده ضمن غزلا مثله لانه مثلي ولا أجر له الخ فهذا صريح النقل والله

لي بالغزل فأثنى بغزل اشتريه فأتى رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دلا لا بينهما واشترى ذلك الغزل له باز يد من ثمن للمثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وبما صنع فله أن يرد الباقي بحصته من الثمن قال رضي الله تعالى عنه والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صرف الى حاجته وليسترد جميع الثمن كمن اشترى بيتا ملوا من بر فاذا فيه دكان عظيم فله الرد وأخذ جميع الثمن قبل انفاق شيء من عينه وبعده يرد الباقي ومثل ما أنفق ويسترد الثمن كذا ذكره أبو يوسف ومحمد اه فقد تقرر ان المذهب عدم الرد بغبن فاحش ولكن بعض مشايخنا أفتى بالرد به وفي خزائن الفتاوى خدع بغبن فاحش فالمذهب ايسر له الرد وقال أبو بكر الرزنجري يفتي بالرد اه وبعضهم أفتى به ان غره لا تخبر وبعضهم أفتى بظاهر الرواية من عدم الرد مطلقا وفي الصيرفية اختار حماد الدين الرد بالغبن الفاحش اذا لم يعلم به المشتري وكذا في واقعات المحاصص وعليه أكثر روايات المضاربة وبه يفتي واختاره النسفي وأبو اليسر السزدوي وقال الامام جمال الدين جدي ان غره فله الرد الا فلا والصحيح ان ما يدخل تحت تقويم المقومين فيسير وما لا فافاحش اه وكما يكون المشتري مغبونا مغرورا يكون البائع كذلك كما في فتاوى قارئ الهداية

فصل في بيان التصرف في المبيع والثمن قبل قبضه والزيادة والخط فيه ما يحتاج اليه الديون (قوله صحيح بيع العقار قبل قبضه) أي عند أي خنيفة وأبي يوسف وقال حماد لا يجوز المطلق الحديث وهو انتهى عن بيع مالم يقبض وقياسا على المنقول وعلى الاجارة وله ما ان ركن البيع صدر من أهله في محله ولا غر فيه لان الهلاك في العقار نادر بخلاف المنقول والغرر المنهي غررا نفاخ العقد والحديث معلول به عملا بدلائل الجواز والاجارة قيل على هذا الاختلاف ولو سلم فالمعقود عليه في الاجارة المنافع وهلا كه اغبر نادرو وهو الصحيح كذا في الفوائد الظهيرية وعليه الفتوى كذا في السكافي وفي الخانية لو اشترى أرضا فيها زرع قبل ودفعها الى البائع معاملة بالنصف قبل القبض لا يجوز لانه أجر الارض فان دفع الارض معاملة يكون استئجارا للعامل ولا يكون اجارة وانما لا يجوز لكونه باع نصف الزرع قبل القبض أطلقه وهو مقيد بما اذا كان لا يخشى اهلا كه أما في موضع لا يؤمن عليه ذلك فلا يجوز بيعه كالمقول ذكره المحبوبي وفي الاختيار حتى لو كان على شط البحر أو كان المبيع علوا لا يجوز بيعه قبل القبض اه وفي البناء اذا كان في موضع لا يؤمن أن يصير بحرا أو تغلب عليه الزمان لم يجز وانما عسر بالعهد دون النفاذ أو اللزوم لان النفاذ والزرع موقوفان على نقد الثمن أو رضا البائع والاف للبائع ابطاله بخلاف ما لا يقبل النقص اذا فعله المشتري قبل القبض أو بعده بغير اذن البائع فالبائع ابطاله بخلاف ما لا يقبل النقص كالعتق والتدبير والاستيلاء كما قدمناه فيسبب البيع لانه لو اشترى عقارا فوهبه قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل كذا في الخانية (قوله لا يبيع المنقول) أي لا يصح ان يبيع الله عليه وسلم عن بيع مالم يقبض ولان فيه غررا نفاخ العقد على اعتبار الهلاك فيسبب البيع لان هبته والتصدق

الحمد فاندفع قول من قال انه قيمي فتميمه فصل في بيان التصرف في المبيع (قوله لا يجوز لانه أجر به الارض) الظاهر ان لاساقطة من النسخ قبل قوله لانه (قوله أو بعده بغير اذن البائع) الضمير عائذ الى القبض والمجار والمجرور متعلق به أو بمحذوف حال منه أي ان القبض الواقع بلا اذن البائع بمنزلة عدم القبض لان البائع استرداده ليجبسه على الثمن



به واقراضه من غير البائع جائز عند محمد وهو الاصح خلافا لابي يوسف وأما كتابة العبد المبيع قبل القبض موقوفه للبائع حبسه بالثمن وان نقدته نفدت كذا ذكر الشارح ولا خصوصية لها بل كل عقد يقبل القبض فهو موقوف كما قدمناه وأما تزويج الجارية المبيعة قبل قبضها فجائز لان الغرر لا يمنع جوازها بدليل صحة تزويج الابق وأما الوصية به قبل القبض فصحيحة اتفاقا لانها أخت الميراث ولو تزوجها قبل القبض ثم فسخ البيع انفسخ النكاح على قول أبي يوسف وهو المختار كما في الولو التحية وأطلق البيع فشمع الاجارة لانها يبيع المنافع والصلح لانه يبيع قالوا لا يجوز بيعه قبل القبض لا تجوز اجارته ولا يجوز بيع الاجرة العين قبل القبض لانها بمنزلة المبيع وأراد بالمنقول المبيع المنقول فجاز بيع غيره كالمهر وبديل الخلع والعق على مال وبديل الصلح على دم العمد والاصل كما في الايضاح ان كل عوض ملك بعقد يفسخ به لا كقيد قبضه فالتصرف فيه غير جائز وما لا تجوز وأطلق في منع البيع فشمع ما اذا باعه من بائعه قبل القبض لم يصح ولا ينتقض البيع الاول بخلاف ما اذا وهبه منه وقبلها فانه ينتقض لان الهبة مجاز عن الاقالة بخلاف البيع وفي الحائنة اشترى عبدا وقبضه ثم تقاىلا المبيع ولم يبق قبضه اشترى من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه اهـ وهذا كله في تصرف المشتري في المبيع قبل قبضه فان تصرف فيه البائع قبل قبضه فهو على وجهين اما ان يكون باعرا لمشتري أو بغير أمره فان كان الاول ذكر في الحائنة رجل اشترى عبدا ولم يقبضه فامرأه أن يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه الى الموهوب له جازت الهبة وصار المشتري قابضا وكذا لو أمر البائع أن يؤجره فلاننا معينا أو غير معين ففعل جاز وصار المستأجر قابضا للمشتري أولا ثم يصير قابضا لنفسه والاجر الذي باخذه البائع من المستأجر يحسبه من الثمن ان كان من جنسه وكذا لو أعار العبد البائع من رجل قبل التسليم الى المشتري أو وهب أو رهن فاجاز للمشتري ذلك جاز ويصير قابضا اهـ ثم قال اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم ينقد الثمن ثم قال للبائع لا ائتمنك عليه ادفعه الى فلان يكون عنده حتى ادفع اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان فهلاك من يده كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه يسكه للثمن لاجل البائع فيكون يده كيد البائع ولو أمر المشتري البائع بوطء الجارية أو باكل الطعام ففعل كان فسخا للبيع لانه لا يصلح نائباعا عن المشتري في ذلك فكان مجازا عن الفسخ ليكون واطئا أو كلاما لنفسيه وأما الامر بالبيع فعلى ثلاثة أوجه ان قال البائع بعه لنفسك فباعه كان فسخا وان قال بعه لي لا يجوز البيع ولا يكون فسخا ولو قال بعه أو بعه ممن شئت فباعه كان فسخا وجاز البيع الثاني للمأمور في قول محمد وقال أبو حنيفة لا يكون فسخا وهو كقوله بعه لي ولو اشترى ثوبا أو حنطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري يتفرد بالفسخ في خيار الرؤية وان قال بعه لي أي كن وكذا في الفسخ فالم يقبل البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسخا وان كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسخا ويكون وكذا بالبيع سواء قال بعه أو بعه لي اهـ وأما اذا كان بغير أمره ولم يلحقه اجازة فقد كفي الحائنة رجل اشترى عبدا بالف ولم يقبضه حتى رهنه البائع أو أجره أو ودعه ففان انفسخ البيع ولا يضمن المشتري أحدا من هؤلاء لانه ان ضمنهم رجعوا على البائع ولو أعاره أو وهبه ففان عند المستعير أو الموهوب له أو اودعه فاستعمله المودع ففان من ذلك كان للمشتري الخيار ان شاء أمضى البيع وضمن المستعير والمودع والموهوب له وان شاء ففسخ البيع لانه لو ضمن هؤلاء ليس للضامن أن يرجع على البائع ولو

(قوله والصلح لانه يبيع)  
أي الصلح عن الدين كما  
في الفتح وتعبير النهر  
بالخلع سبق قلم ان لم يكن  
من تحريف الفساح

(قوله والاضل كافي الايضاح الخ) هذا الاصل لا يتمشى على قول محمد فالظاهر انه خاص بابي يوسف تامل (قوله وان شاء ضمن المشتري الثاني قيمته) أي قيمته يوم قبضه وكذا في الهبة والعارية كذا في القنية وفيها المشتري دار أو عبيد أو عروضا وتر كها في يد البائع فباعها وبيع فالبيع ١٢٨ باطل فان أجاز المشتري ففسد أيضا لانه يبيع المبيع قبل القبض ويجب فسخه اه قلت لكن

قوله اشترى دارا مبنى على قول محمد بفساد بيع العقار قبل قبضه تامل (قوله ولم يذكر المؤلف فساد البيع) أي بيع المشتري لما قاله فوج افندى أي يحرم عليه بيعه واكاه حتى يكيله أو حتى يعيد الكيل فلو ولو اشترى مكبلا كبلا حرم بيعه واكاه حتى يكيله

باعه بلا إعادة الكيل يكون البيع فاسدا نص عليه في الجامع الصغير وقال بقوانا هذا مالك والشافعي وأحمد اه ومقتضى هذا ان البيع الاول انعقد صحيحا وإن كان حل التصرف فيه من أكل أو بيع موقوف على الكيل وكذا صحة البيع الثاني موقوفة على الكيل ووجه ذلك كإدلال عليه الفرع الثاني أنرا عن فتح القدير ان صحة القبض موقوفة على الكيل ولو قبضه بيده

باعه البائع فمات عند المشتري الثاني من عمله أو من غير عمله كان المشتري الاول بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع المشتري الثاني على البائع بالثمن ان كان نقده الثمن والالم يرجع ولو أمر البائع رجلا فقتله كان للمشتري ان يضمن القاتل قيمته لانه اذا ضمن لم يرجع على البائع وان أمر البائع رجلا بذبح الشاة فذبحها ان كان الذابح يعلم بالبيع فالبيع فله المشتري تضمينه ولا رجوع له اه (قوله ولو اشترى مكبلا كبلا حرم بيعه واكاه حتى يكيله) أي حتى يعيد كبله لثنيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ولانه يحتمل أن يزيد على الشروط وذلك للبائع والتصرف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه فبدله قوله كبلا أي بشرط الكيل لانه لو اشتراه مجازفة لا يحرم البيع والا كل قبل الكيل لان الكيل له ولم يذكر المؤلف فساد البيع ونص في الجامع الصغير على فساد لانه سبب النهي أمر راجع الى المبيع ولكن النص انما هو في البيع فالمحذو به منع الا كل قبل الكيل وكل تصرف يبنى على الملك كالهبة والوصية والمحو وبالمكيل الموزون وفي فتح القدير وينبغي إلحاق العدود الذي لا يتفاوت كالمجوز واليهض اذا اشترى بالعدد وبه قال أبو حنيفة في أظهر الروايتين عنه فافسد البيع قبل العدد اه ولا يلزم من حرمة أكله قبل الاعادة كون الطعام حراما فقد نص في الجامع الصغير انه لو أكله وقد قبضه بلا كيل لا يقال انه أكل حراما لانه أكل ملك نفسه الا انه باثم لتركه ما أثر به من الكيل فكان هذا الكلام أصلا في سائر المبيعات يفسد اذا قبضها فملكها فأكاه وتقدم انه لا يحل أكل ما اشتراه فاسدا وهذا بين ان ليس كل ما لا يحل أكله اذا أكله أن يقال فيه أكل حراما كذا في فتح القدير وقد ليس يقال هذا كل المبيع يفسد اذا تعلق حق البائع بجميع المبيع ووجوب فسخه وأما هنا فلا يملك البائع الفسخ ولم يتعلق حق البائع الا بالزيادة الموهومة فيمكن أن يقال في المبيع فاسدا أكل حراما ولكن رأيت في الخلاصة في الامعان من الثاني عشر في الاكل قال وفي فوائد شمس الائمة المحلواني لو أكل من الكرم الذي دفع معاملة وهو قد حلف لا يأكل حراما لا يحنث أما عندهما لا يشك كل وعند أبي حنيفة كذلك لان ذلك عقد وأسد عنده فقد أكل ملك نفسه اه فالحق ما في فتح القدير وانما ذكر المؤلف كبل المشتري وحده دون كبل البائع مع ان الحديث اشترط الصاعين لان صاع البائع ليس بلازم لكل بيع لان البائع اذا ملكه بالارث أو المزارعة أو كان شراؤه مجازفة أو استقرض حنطة على انها كرم باعها فالحاجة الى كبل المشتري وان كان الاستقراض تمليكاً بعوض كالشراء لكنه شراء بصورة عارية حكمان ما يرده عين المقبوض حكما ولهذا لم يجب قبض بدله في مال الصرف فكان تمليكاً بعوض حكما ولو اشترى مكبالة ثم باع مجازفة قبل الكيل وبعد القبض في ظاهر الرواية لا يجوز لاحتمال اختلاط ملك البائع بملك بائعه وفي نوادر ابن سماعة يجوز وانما يحتاج الى كبل البائع انا كان البائع اشترى مكبالة وظاهر كلام المصنف يدل على ان كبل البائع لا يكفي عن كبل المشتري وهو محمول على ما إذا كاله البائع قبل

لاحتمال الزيادة فاذا باعه قبل كبله فكانه باع قبل القبض والتصرف في المنقول قبل قبضه لا يصح كما ربيع فكانت هذه المسئلة من فروع المسئلة التي قبلها فاذا أعقبها بها قبل ذكر التصرف في الثمن فتدبر (قوله وينبغي إلحاق المعدود الخ) ليس هذا بحثا فيما لا يقل فيه في المذهب لما فانه لقوا وبه قال أبو حنيفة ولانه سيأتي متناوئا عما هو استظهار لوجه الحلقة

بالمقصود عليه في الحديث كما هو أظهر الروايتين (قوله أما إذا كان في حضرته فإنه يغني عن كيله) أي عن كيل المشتري فيما يظهر وعليه فصوره المسئلة اشتراء مكايلة وكاله لنفسه ثم باعه كذلك وكاله بحضرة المشتري منه اغني ذلك المشتري عن كيله ويحتمل عود الضمير إلى البائع وصورته اشتراء مكايلة ولم يكاله لنفسه حتى باعه من آخر وكاله بحضرة المشتري منه فإنه يغني عن كيله أي كيل البائع ويدل على هذا التعليل بقوله لأن المبيع صار معلوما بكيل ١٢٩ واحد وهو هذا والمتبادر

من كلام الهداية  
فراجع له لكن ينافيه  
قوله ومن هنا ينشأ فرع  
الخ فان قوله سواء اكتاله  
للمشتري منه أولا يدل  
على ان كيله للمشتري منه  
قبل كيله لنفسه لا يغني  
عن كيله اللهم إلا أن  
يحمل على ان كيله

ومثله الموزون والمعدود  
لا المذروع وصح  
التصرف في الثمن قبل  
قبضه والزيادة فيه والحط  
منه

للمشتري منه وقع في غيبة  
ذلك المشتري أو يقال  
ان اللام في قوله للمشتري  
منه زائدة من تحريف  
الناسخ وأصلها همزة  
الوصل وأقول المراد  
بالحضرة أعم من أن يراه  
أولا قال في القسمة بعد  
مارقم (مح) يشتري من  
الخماز خيرا كذا من أفيزته  
وكفة سجات ميزانه في  
دربنده فلا يراه المشتري  
أو من البائع كذا من أفيزته

المبيع مطلقا أو بعده في غيبة المشتري أما إذا كاله في حضرته فإنه يغني عن كيله وهو الصحيح لأن المبيع صار معلوما بكيل واحد وتحقق معنى التسليم ومحل الحديث اجتماع الصفتين على ما بين في السلم ان شاء الله تعالى كذا في الهداية ومن هنا ينشأ فرع وهو مالو كيل طعام بحضرة رجل ثم اشتراه في المجلس ثم باعه مكايلة قبل أن يكاله بعد شرائه لا يجوز هذا البيع سواء اكتاله للمشتري منه أولا لأنه لم يكتل بعد شرائه ولم يكن قابضا فيعه يبيع مالم يقبض كذا في فتح القدير (قوله) ومثله الموزون والمعدود أي مثل المكيل شراء الموزون وزنا والمعدود عددا فلا يجوز البيع والا كل حتى يعيد الوزن والعدو هو مقيد بغير الدراهم والدنانير أما ما فيجوز التصرف فيها بعد القبض قبل الوزن كذا في الايضاح وقيد بالمبيع لما في المحيط لو كان المكيل أو الموزون ثمنا يجوز التصرف فيه قبل الكيل والوزن لأنه إذا جاز قبل القبض فقبل الكيل أولى وهذا كله في غير بيع التعاطي أما هو فقال في القسمة ولا يحتاج في بيع التعاطي في الموزونات إلى وزن المشتري ثانيا لأنه صار يبيع بالقبض بعد الوزن اه وفي الخلاصة وعليه الفتوى (قوله لا المذروع) أي لا يحرم بيعه والتصرف فيه قبل إعادة الذرع بعد القبض وان كان اشتراء بشرط الذرع لان الزيادة له اذ الذرع وصف في الثوب واحتمال النقص انما يوجب خياره وقد أسقطه ببيعته بخلاف القدر وظاهر كلامهم انه لو أفرد لكل ذراع ثمنا صار كالوزن وقد صرح به العيني في شرح الكفر (قوله) وصح التصرف في الثمن قبل قبضه لقيام المطلق وهو الملك وليس فيه غرر لانفساخ بالهلاك لعدم تعيينها بالتعيين بخلاف المبيع كذا في الهداية وظاهره انه مخصوص بما لا يتعين والمحكم أعم منه ولذا قال في فتح القدير سواء كان مما يتعين أو لا سوى بدل الصرف والسلم لان للقبوض حكم عين المبيع في السلم والاستبدال بالمبيع قبل القبض لا يجوز وكذا في الصرف وأيده السمع إلى آخره وأطلق التصرف قبل قبضه لقيام المطلق فشمع البيع والهبة والاجارة والوصية وعليك من عليه بعوض وغير عوض الاتمليك من غير من هو عليه فانه لا يجوز وأشار المؤلف بالثمن إلى كل دين فيجوز التصرف في الدينون كلها قبل قبضها من المهر والاجارة وضمن المتلفات سوى الصرف والسلم كما قدمناه وأما التصرف في الموروث والموصى به قبل القبض فقدمنا جوازه (قوله والزيادة فيه) أي صحت الزيادة في الثمن (والحط منه) أي من الثمن ولتحققان باصل العقد عندنا وعند زفر لا يلتحقان وانما يصحان على اعتبار ابتداء الصلة لانه لا يمكن تصحيح الزيادة ثمنا لانه يصير ملكه عوض ملكه فلا يلتحق باصل العقد وكذا الحط لان كل الثمن صار مقابلا بكل المبيع فلا يمكن اخراجه فصار برأيه سد أولنا انهما بالحط والزيادة يغيران العقد من وصف مشروع إلى وصف مشروع وهو كونه رابحا أو خاسرا أو معدلا ولهما ولاية الرفع فالولى أن يكون لهما ولاية التغيير فصار

١٧ - بحر سادس في حاقوته ثم يخرج به الموزون لا يجب عليه إعادة الوزن وكذا إذا لم يعرف عدد سجاته قال رضي الله تعالى عنه فعرف بهذا انه اذا عرف المشتري وزن السجات ورآها أن يكفي بذلك خلاف ما دل عليه ظاهره من النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري اه (قوله وكذا الحط) أي لا يلتحق باصل العقد وقوله فلا يمكن اخراجه أي الثمن عن المقابلة بكل المبيع كذا في الحواشي السعدية

(قوله لان وصف الشيء يقوم به) يعني ان الزيادة في الثمن والحط منه وصف له فلتحقق بالعقد لان وصف الشيء الخ وفي المحاشي السعدية اقول الزيادة في المكيلات والموزونات والمعدودات ليست بوصف فكيف يصح الالتحاق فيما اذا كانت مبيعة (قوله بخلاف حط الكل) أي فلا يصح قال في المحاشي السعدية يعني بطريق الالتحاق والا لحط الكل صحيح بطريق البر والصلة بالاتفاق (قوله وترك قيداً لا بد منه الخ) قال الرملى في حواشي المنح هكذا ذكر صاحب البحر قبحه المصنف مع ظهور الاستغناء عنه اذ الزيادة تملك للبائع فلا تدخل في ملكه بدون قبوله بخلاف الحط فانه ابراء وهو لا يتوقف على القبول ولو رده ارتد كما يفهم من عباراتهم في هذا المحل تأمل

هكذا هذه العبارة بنصها في جميع النسخ التي بأيدينا ولينظر ما معناه فليتأمل اه

معناه

كما اذا سقط الخيار أو شرطاه بعد العقد واذا صح بالتحقق بالعقد لان وصف الشيء يقوم به لا بنفسه بخلاف حط الكل لانه تبديل لاصله لا تغيير لوصفه ولذا قيد بقوله منه لان اخراج حط الكل وفائدة الالتحاق تظهر في مسائل الاولى التولية الثانية المراجعة فيجوز على الكل في الزيادة وعلى الباقي بعد المحطوط الثالثة الشفعة حتى يأخذ الشفع بمباقي في الحط وانما كان له أن يأخذ بذيدون الزيادة لما فيها من ابطال حقه الثابت فلا يلزم كانه الرابع في الاستحقاق حتى يتعلق الاستحقاق بالمبيع فيرجع المشتري على البائع بالكل ولو أجاز المستحق البيع أخذ الكل الخامسة في حبس المبيع فله حبسه حتى يقبض الزيادة السادسة في فساد الصرف بالحط أو الزيادة للربا كأنهما عقدها متفاضلا ابتداء ومنع أبو يوسف صحة الزيادة فيه والحط ولم يبطل البيع ووافقه محمد في الزيادة وجوز الحط على أنه هبة مبتدأة كذا في الخلاصة ولم يذكر المصنف شرط صحة الزيادة في الثمن وشرط لها في الهداية بقاء المبيع فلا يصح بعد هلاك المبيع في ظاهر الرواية لان المبيع لم يبق على حاله يصح الاعتراض عنه والشيء ثبت ثم يستند بخلاف الحط لانه بحال يمكن اخراج البذل عما يقابله فيلتحق باصل العقد استنادا اه بخلاف الزيادة في المبيع فانها جائزة بعده لانه لا تتبطل بمقابله الثمن وهو قائم كذا في الخلاصة وفي الخلاصة أيضا وشرطها في الثمن من المشتري بقاء المبيع وكونه محللا للمقابلة في حق المشتري حقيقة ولو كانت جارية فاعتقها أو دبرها أو استولدها أو كاتبها أو باعها من غيره بعد القبض ثم زاد في الثمن لا يجوز والمذكور في الكتاب قولهما وهما روايان أي حنيفة انه يجوز ولو أجزها أو رهنها أو اشترى شاة فذبحها ثم زاد في الثمن جاز بخلاف ما اذا ماتت الشاة ثم زاد في الثمن فانه لا يجوز لانها لم تبقى محللا للمبيع بخلاف الاول حيث قام الاسم والصورة وبعض المنافع ووجه هذا في كتاب نظم الزندوسقي قال أحد عشر شيئا اذا فعل المشتري ثم زاد في الثمن لا يصح أولها اذا كانت حنطة فطحنها أو دقيقا فخره أو محما ففعله فله أو سكا جعة أو جعله اربا ربا أو كان عبدا فاعتقه أو كاتبه أو دبره أو استولدها الجارية أو قطنا ففعله أو غزلا فذبحه المحادي عشر أو كانت جارية فماتت ولو فعل اثنتي عشر ثم زاد يجوز أولها المبيع لو كانت شاة فذبحها وان كان قطنا محلو جاف فدفقه أو غير محلو ج فله أو كركيا فحاطه من غيرة من يقطعه أو وحيدا ففعله سيفا أو كانت جارية ففهرنها أو أجزها أو كاتبها أو دبرها أو اشترى شاة فذبحها ثم زاد في الثمن ومنها اذا باعها ثم ان المشتري الثاني لقي البائع الاول فزاد في الثمن جاز ومنها المزارع اذا زاد رب الارض السدس في نصيبه والبذر منه قبل أن يستحصده جاز وبعد لا الكل في النظم اه وفي تلخيص الجامع من باب ما يمنع الزيادة في الثمن لتحقق العقد غير اوصفه لاصله حذارا للغوا كالحيار بعد ما زاد الاصل ولذا وار وكذا قوله وتسامه فيه ولو عير بالزوم بدل المحلة كان أولى لانها لازمة حتى لو ندم المشتري بعد ما زاد يجبر اذا امتنع كما في الخلاصة وأطلقها فشمع ما اذا كانت من جنس الثمن أو من غيره وما اذا كانت في مجلس العقد أو بعد مدة كما في الخلاصة وترك قيداً لا بد منه وهو قبول البائع في المجلس حتى لو زاده فلم يقبل حتى تفرق باطلت كذا في الخلاصة وأطلق فيمن زاد فشمع المشتري ووارثه فتصح الزيادة من الورثة كما تصح من العاقلين كذا في الخلاصة وهو شامل للزيادة في المبيع أيضا لكن برده عليه الزيادة من الاجنبي وحاصلها كما في الخلاصة معزي الى الجامع الكبير لو زاد الاجنبي فان زاد باع المشتري يجب على المشتري لا على الاجنبي كالصالح وان زاد بغير أمره فان أجاز المشتري لزمته وان لم يجز بطلت الزيادة ولو كان حين زاده من المشتري أو أضافها الى مال

والزيادة في المبيع

(قوله أو أبرأه عن القبض كذا في منح الغفاري أيضا) قال الرملي في حاشيته عليها كذا رأيت في خطه وخط صاحب البحر وهو سبق قلم من صاحب البحر فتبعه المؤلف فيه والصواب أو أبرأه عن البعض اه قلت وهكذا عبارة الذخيرة ونصها أو أبرأه عن بعض الثمن قبل القبض (قوله فيتأمل عند الفتوى) هذان عبارة الذخيرة وقوله واختلفوا الخ الأولى ذكره بالغاء ليكون بياناً لمحصل ما قدمه وهو أن الاختلاف في صورة عدم التعيين قال في النهر وعرف من هذا أنه لا خلاف في رجوع الدافع بما أداه إذا أبرأه براءة اسقاط وفي عدم رجوعه إذا أبرأه براءة استيفاء وأن الخلاف مع الإطلاق وعلى هذا تفرع ما لعلق طلاقها بأبرائها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فإذا أبرأته براءة اسقاط وقع ورجع عليها كذا في الأشباه

نفسه لزمته الزيادة ثم إن كان بائناً للمشتري رجوع والا فلا وأما الخط فانه جائز في جميع المواضع في موضع تجوز الزيادة وفي موضع لا تجوز اه وأما الزيادة في المهر فشرطها بقاء المرأة فلوزاد فيه بعد موتها لم تصح وأما الزيادة بعد طلاقها أو عتقها لو كانت أمة فقد منأحكامها في المهر وأما الزيادة في الاجرة بعد استيفاء بعض المعقود عليه فغير صحيحة وتجوز الزيادة في العين والمدة كذا في القنينة وأما الزيادة في الرهن فسيأتي أنها صحيحة في الرهن لافي الدين وفي الحائسة من كتاب المزارعة لوزاد أحدهما في نصيب الآخر إن كان قبل ادراك الزرع حازم طلقاوان كان بعده جازم الذي لا بدركه لانه حط ولا يجوز من البذر منه لانه زيادة وشرطها قيام السلعة اه (قوله والزيادة في المبيع) أي وصحت ولزم البائع دفعها بشرط قبول المشتري وتلتحق أيضا بالعقد في صيرلها حصصاً من الثمن حتى لو هلك الثمن قبل القبض تسقط حصصها من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شيء بها كالمقبض قبض وكذا إذا زاد في الثمن عرضاً كما لو اشتراه بمائة وتقباضاً ثم زاده المشتري عرضاً قيمته خمسون وهلك العرض قبل التسليم ينسخ العقد في ثلاثة كذا في القنينة وقد منأ انه لا يشترط فيها قيام المبيع فتصح بعد هلاكه بخلاف الزيادة في الثمن وقد ذكر الزيادة في المبيع ولم يذكر الخط وذكرهما في الثمن فظاهر عدم صحة الخط من المبيع وصرح في المحيط بأن المبيع ان كان ديناً يصح الخط منه وان كان عيناً لم يصح الخط منه لانه اسقاط واسقاط العين لا يصح اه فمبدأ المبيع لان الزيادة في الزوجة كما إذا تزوجه أمة فزاده أخرى لم يصح بخلاف الزيادة في المهر وأطلق في الخط من الثمن فشمع ما إذا كان قبل قبضه أو بعده فإذا حط عنه بعد ما أوفاه الثمن أو أبرأه فقال في الذخيرة لو ذهب بعض الثمن من المشتري قبل القبض أو أبرأه عن القبض فهو حط وان كان بعد القبض ثم حط البعض أو وهبه صح ووجب على البائع مثل ذلك للمشتري ولو أبرأه عن البعض بعد القبض لا يصح وكان يجب أن لا تصح الهبة والخط بعد القبض أيضاً كالأبرأه لان المشتري قد برئ من الثمن بالايفاء والهبة والخط لم يصادف ديناً قائماً في ذمة المشتري والجواب أن الدين باق في ذمة المشتري بعد القضاء لانه لم يقض عين الواجب حتى لا يبقى في الذمة انما قضى مثله فبق ما في ذمته على حاله الا أن المشتري لا يطالب به لان له مثل ذلك على البائع بالقضاء فلو طالب البائع المشتري بالثمن كان للمشتري أن يطالب البائع أيضاً فلا تنفذ مطالبته كل واحد منهما صاحب فعمله أن الثمن باق في ذمة المشتري بعد القضاء والهبة والخط صادف ديناً قائماً في ذمة المشتري بعد القضاء وانما لم يصح الابراء لان الابراء على نوعين براءة قبض واستيفاء وبراءة اسقاط فاذا أطلق حمل على الاول لانه أقل كانه نص عليه وقال أبرأتك براءة قبض واستيفاء وفيه لا يرجع ولو قال أبرأتك براءة اسقاط صح ووجب على البائع رد ما قبض من المشتري بخلاف الهبة والخط لا ينتنوع الى نوعين وانما هي اسقاط واذا وهب كل الدين أو حط أو أبرأه منه فهو على ما ذكرناه اجملة ما أورده شيخ الاسلام في شرح كتاب الشفعة وفي شرح كتاب الرهن وذكره شمس الأئمة السرخسي في الباب الثاني في شرح كتاب الرهن أن الابراء المضاف الى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض من المشتري وسوى بين الابراء والهبة والخط فيتأمل عند الفتوى واختلفوا فيما إذا أبرأه ولم يعين أنها اسقاط أو استيفاء فان قلت هل لبقاء الدين بعد ايفائه فائدة أخرى قلت نعم لو كان بالدين رهن ثم قضاء الدين ثم هلك الرهن في يد المدين هلك بالدين ووجب عليه رد المقبوض بخلاف ما لو أبرأه ثم هلك قال الزيلعي في بابه والفرق أن الابراء يسقط به الدين أصلاً والاستيفاء لا يسقط لقيام الموجب

(قوله فلا يطالب المشتري بالمبيع الخ) أى لا يكون للمشتري أن يطالب البائع بالمبيع حتى يدفع المشتري له الزيادة والبائع حبس المبيع حتى يقبضها من المشتري ١٣٢ هذا معنى هذه العبارة ولا يخفى أن المراد بالزيادة فيها الزيادة في الثمن وقد تقدم ذلك والكلام الآن

في الزيادة في المبيع (قوله) وهى حيلة تأجيل القرض) قال في النهر لكن في السراج قال أبو يوسف إذا أقرض رجل رجلا مالا فكفل به رجل عنه الى وقت كان على الكفيل الى وقته وعلى المستقرض حالا اه وسياقى في كتاب

و يتعلق الاستحقاق بكاه وتأجيل كل دين الا القرض

الكفالة ذكر المسئلة أيضا ونقل المؤلف هناك عن التتارخانية معزيا الى الذخيرة والغنيمة ما يوافق ما في السراج وذكر في أنفع الوسائل اه عن عدة كتب وذكر ان هذه الحيلة لم يقل بها أحد غير المحمدي في التحرير وأنه اذا تعارض كلامه وحده مع كلام كل الاصحاب لا يفتى به (قواه بل كذلك لا يصح تأجيل الدين في صور الخ) قال في النهر بعد ذكره لها وظاهر كلامهم يعطى ان في هذه المسائل لا يصح

للمدين وقد كتبنا في الفوائد الفقهية من كتاب المدائيات له فائدتين أيضا (قوله ويتعلق الاستحقاق بكاه) أى بكل ما وقع العقد عليه وبالزيادة فلا يطالب المشتري بالمبيع حتى يدفع الزيادة للبائع حبسه حتى يقبضها واذا استحق المبيع رجع المشتري على بائعه بالكل واذا أجاز المستحق استحق الكل واذا ارد المبيع بعيب أو خيار شرط أو روية رجع المشتري على بائعه بالكل وفي فتاوى قاضيهان من الشفعة الوكيل بالمبيع اذا باع الدار بالف ثم ان الوكيل حط عن المشتري مائة من الثمن صح حطه ويضمن قدر المخطوط لا لمروية المشتري عن المائة وبأخذ الشفيع الدار بجميع الثمن لان حط الوكيل لا يلحق باصل العقد اه (قوله وتأجيل كل دين الا القرض) أى صح لان الدين حقه فله أن يؤخره سواء كان ثمن مبيع أو غيره تيسيرا على من عليه ألا ترى أنه عاك ابراه مطلقا فكذلك أم وقتا ولا بد من قبوله من عليه الدين فلو لم يقبله بطل التأخير فيكون حالا كذا ذكره الاسيحياني ويصح تعليق التأجيل بالشرط فلوقال رب الدين لمن عليه ألف حالة ان دفعت الى غدا خمسمائة فالخمس مائة الاخرى مؤخرة عنك الى سنة فهو جائز كذا في الذخيرة وانما لا يؤجل القرض لكونه اعادة وصلة في الابتداء حتى يصح بلفظ الاعارة ولا يملكه من لا يملك التبرع كالصبي والوصى ومعاوضة في الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كفاي الاعارة اذا جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسبته وهو ربا وراهم من الصحة للزوم ومن عدم صحته في القرض عدم الزوم وأطلقه فمحل ما اذا أحله بعد الاستهلاك أو قبله هو الصحيح وليس من تأجيل القرض تأجيل بدل الدراهم أو الدنانير المستهلكة اذا استهلكها كمالا تصير قرضا والحيلة في لزوم تأجيل القرض أن يحيل المستقرض المقرض على آخر بدنه فيؤجل المقرض ذلك الرجل المحال عليه فيلزم حينئذ كذا في فتح القدير واذلزم فان كان للمحيل على المحال عليه دين فلا اشكال والأقرا المحيل بقدر المحال به للمحيل عليه مؤجلا اليه أشار في المحيط وفي الظهيرية القرض المجعود يجوز تأجيله وفي القنية من كتاب المدائيات قضى القاضي يلزم الاجل في القرض بعدما ثبت عنده تأجيل القرض معتمدا على قول مالك وابن أبي ليلى يصح ويلزم الاجل وفي تلخيص الجامع من كتاب المحوالة لو كفل بالحال مؤجلا تأخر عن الاصيل وان كان قرضا لان الدين واحد وهى حيلة تأجيل القرض اذ ثبت ضمنا ما يمنع قصدا كبيع الشرب والطريق ولا يلزم ما اجل بعد الكفالة اذ موضوعها أن يضيف الى اللازم بالكفالة لا الدين حتى لو عكس تأخر عن الاصيل أيضا حذوا لبراه اه ولم يستثن المصنف رحمه الله تعالى من عدم صحة تأجيل القرض شيئا واستثنى منه في الهداية ما اذا أوصى أن يقرض من ماله ألف درهم فلانا الى سنة حيث يلزم من ثلثه أن يقرضه ولا يباطل به قبل المدة لانه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقا للوصى اه ولا ينحصر في هذه الصورة بل كذلك اذا كان له قرض على انسان فاوصى أن يؤجل سنة صح وزم كما في القنية وقد كتبنا في الفوائد الفقهية أن المستثنى لا ينحصر في القرض بل كذلك لا يصح تأجيل الدين في صور الاولى لومات المديون وحل المال فاجل الدائن وارثه لم يصح لان الدين في الذمة وفائدة التأجيل أن يتجر فيؤدى الثمن من غناء المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء

التأجيل أصلا لانه يصح ولا يلزم كما هو ظاهر ما في البحر اذ جعله ملحقا بالقرض ثم قال والحاصل ان تأجيل الدين على ثلاثة أوجه الخ وقد علمت ما هو الواقع اه قلت الظاهر ان المراد بالبطل هنا ما لا يجوز فعله والمضي وبالصحيح ما يجوز



(قوله وفي الخلاصة وابطال الاجل الخ) أى ابطال الاجل عن المدينين بطل اذا علق بشرط فاسد وقوله ولو قال الخ تعرب مع على مفهوم هذا الاصل فان الشرط غير فاسد فلذا صح ابطال الاجل ولم أر المسئلة في هذا المثل من الخلاصة ولعل صورته أن يقول المدينون ان أعطيتني كذا فاقصد ابطال الاجل وانظر ما ياتي قبيل قوله وما لا يبطل فالشرط آخر المتفرقات (قوله ولا يجوز في غير المثل) أى قصد اقال المؤلف أوائل فصل الفضولي واستقراض غير المثل جائر ضمنا وان لم ١٣٣ يجوز قصد الا ترى ان الرجل

اذا تزوج امرأة على عبد الغير صح ويجب عليه قيمته اه وتماه في الزباني هناك (قوله ويجبر الدائن على قبول الاجود وقيل لا) صح في الخاتمة الثاني فقال لا يجبر على القبول كما لو دفع اليه أنقص مما عليه وان قبل جاز كما لو أعطاه خلاف الخفس وذ كر في بعض الكتب انه اذا أعطاه أجود مما عليه يجبر على القبول عندنا خلافا للزفر والصحيح هو الاول اه (قوله ولو اشترى بقرض له عليه فلو ساجاز) في لسان المحكام وفي المحيط رجل له على آخر فلو س أو طعام واشترى ما عليه بدراهم أو دنائير وتفرقا قبل نقد الثمن كان العقد باطلا وقال العمادى وهذا فصل يجب حفظه وكل الناس عنه خافلون اه فتاوى الطورى (قوله ولو اشترى المستقرض الكسر القرض من

الدين فلا يفيد التاجيل كذا في الخلاصة وظاهره انه في كل دين وذ كر في القنية في القرض الثانية اجل المشتري الشفيع في الثمن لم يبع كاسيا في فيها وهو مذ كر في القنية وفي الخلاصة بموت البائع لا يبطل الاجل ويبطل بموت المشتري الثالثة تاجيل ثمن المبيع عند الاقالة لا يبع كما قدمناه عن القنية والمحاصل أن تاجيل الدين على ثلاثة أوجه باطل وهو تاجيل بدلى الصرف والسلم وصحح غير لازم وهو القرض والدين بعد الموت وتاجيل الشفيع وثن المبيع بعد الاقالة ولازم فيما عدا ذلك قال قاضيان في فتاواه المدينون اذا قال برئت من الاجل أو لا حاجة لي في الاجل لهذا الدين لم يكن ابطالا لاجل ولو قال ابطال الاجل أو قال تركته صار حالا والمدينون اذا قضى الدين قبل حلول الاجل فاستحق المقبوض من القابض أو وجده زيو فافرده كان الدين عليه الى أجله ولو اشترى من مدينه شيئا بالدين وقبضه ثم تقا بالبيع لا يعود الاجل ولو وجد بالمبيع عيبا فرده بقضاء عاد الاجل ولو كان بهذا الدين المؤجل كغسل لا تعود الكفالة في الوجهين اه وفي الخلاصة وابطال الاجل يبطل بالشرط اناسد ولو قال كما دخل نجم ولم يؤد فالمال حال صح والمال يصير حالا اه بتمه في مسائل القرض قال في المحيط ويجوز القرض فيما هو من ذوات الامثال كالمكيل والموزون والعدي المتقارب كالبيض والمجوز لان القرض مضمون بالمثل ولا يجوز في غير المثل لانه لا يجب دين في الذمة ويملكه المستقرض بالقبض كالصحيح والمقبوض بقرض فاسد يتعين الرد وفي القرض الجائر لا يتعين بل برد المثل وان كان قائما وعن أبي يوسف ليس له اعطاء غيره الا برضاه وعارية ما جاز قرضه قرض وما لا يجوز قرضه عارية ولا يجوز قرض جرنفعا بان أقرضه دراهم مكسرة بشرط رد صحيفة أو أقرضه طعاما في مكان بشرط رده في مكان آخر فان قضاء أجود بلا شرط جاز ويجب برد الدائن على قبول الاجود وقيل لا كذا في المحيط وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط ليس بالازم بان يقرض على أن يكتب الى بلد كذا حتى يوفى دينه اه وفي المحيط ولا باس بهدية من عليه القرض والافضل أن يتورع اذا علم أنه انما يعطيه لاجل القرض أو أشكل فان علم أنه يعطيه لاجل القرض بل لقراءة أو صداقة بينهما لا يتورع وكذا لو كان المستقرض معروفا بالحدود والسخاء جاز ولا يجوز قرض مملوك أو مكاتب درهم ما ناصدا لان فيه معنى التبرع ولو اشترى بقرض له عليه فلو ساجاز ويشترط قبضها في المجلس ولو أمر المقرض المستقرض أن يصارف بماله عليه لم يجوز عند أبي حنيفة خلا والهما وهى مسئلة أسلم مالى عليك ولو دفع المستقرض الى المقرض دراهم ليصرفها بدنانير وباخذ حقه منه فهو وكيل وأمين فلو تلفت قبل أن يستوفي دينه لا يبطل دينه وبيع الدين بالدين جائزا اذا افتراق عن قبضه ما في الصرف أو عن قبض أحدهما في غير الصرف ولو اشترى المستقرض الكسر القرض من المقرض جاز

المقرض جاز الخ) قال الرملى المراد بالكر الكرا الدين الثابت بذمة المستقرض لا الكرا العين لانه لا يجوز شراؤه لانه ملكه كاسيا اه كلام الرملى وأقول في الاشياء من أحكام الملك اختلاف في القرض هل يملكه المستقرض بالقبض أو بالتصرف وفائده ما في البزازية باع المقرض من المقرض الكسر المستقرض الذي يد المستقرض قبل الاستهلاك يجوز لانه صار ملكا للمستقرض وعند الثاني لا يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك اه وليتأمل في مناسبة التعليل للحكم اه قال المحوى فان

الحكم بالعكس كما في الوالدية والخمانية وغيرهما وسبب الاشكال ان لاستقسط من كلام الناصح الاول من قوله يجوز حيث قال  
 باع المقرض من المستقرض قبل الاستهلاك يجوز والصواب لا يجوز وزاد في قوله وعند الثاني لا يجوز والصواب لا يجوز وبعد  
 اصلاح عبارته باثبات لافي العبارة الاولى واسقاطها من الثانية بقي التعليل مناسباً للحكم اه كلام المحمدي قلت وقد رأت في  
 نسخة من البرازية لا يجوز في الاول ويجوز في الثاني فلا اشكال هـ اذا قد نبه الرمي في عبارته السابقة على شيء دقيق من لم  
 يلاحظه يقع في الخط وهو ان يبيع المقرض الكرم المستقرض نارة يكون للكر الذي استقرضه بعينه نارة يكون للذي في ذمته فان  
 كان الاول في حكمه مأمراً ولذا اقيده البرازي بقوله الكر الذي في يد المستقرض فلا يجوز بيعه اذا كان قائماً عندهما قال في الذخيرة  
 لان عندهما المستقرض يصير ملكاً للمستقرض بنفس المقرض فيصير مشترياً ملك نفسه اما على قول أبي يوسف فالكر المستقرض  
 باق على ملك المقرض فيصير المستقرض شارباً ملك غيره فيصح قال ولو كان المستقرض هو الذي باع الكر من المقرض جاز ذكر  
 المسئلة من غير ذكر خلاف وانه ظاهر على قول أبي حنيفة ومحمد لان المستقرض ملكه بنفس المقرض عندهما قائماً باع ملك نفسه  
 واختلف المشايخ على قول أبي يوسف بعضهم قالوا يجوز لانه على قوله وان كان المستقرض لا يملكه بنفس المقرض الا انه يملك  
 التصرف فيه بيعاً وهبة واستهلاكاً فيصير ملكاً له وباليبيع من المقرض صار متصرفاً فيه ومستهلكاً على نفسه ملكه وزال عن  
 ملك المقرض فصح البيع منه اه كلام الذخيرة وان كان الثاني فقد قال في الذخيرة أيضاً قال محمد بن رجل أقرض رجلاً كراماً من  
 طعام وقبضه المستقرض ثم ان المستقرض اشترى من المقرض السكر الطعام الذي له عليه بمائة دينار جاز لان السكر المقرض دين  
 وجب على المستقرض لا بعدد ١٣٤ الصرف ولا بعد السلم وبيعه جائز ثم ان محمد الميز كان السكر المستقرض قائماً في يد

ويشترط قبض ثمنه في الجاهل فان أدى الثمن فوجد بالكر عيباً رده أو رجع بنقصان العيب ولو اشترى ما عليه بكر مثله جاز ان كان عيناً ولا يجوز ان كان ديناً فلو وجد بالمقرض عيباً لم يرجع بنقصان العيب ولو اشترى المستقرض كرام المقرض بعينه لم يجز لانه ملكه الا في رواية عن أبي يوسف ولو باعه من المقرض جاز ولا ينفخ المقرض اه وفي القنية من باب القروض شراء الشيء اليسير بثمن غال اذا كان له حاجة الى المقرض يجوز ويكره استقرض عشرة دراهم فارسل عبده ليأخذها من المقرض فقال المقرض دفعته اليه وأقر العبد به وقال دفعتها الى مولاي وأسكر المولى قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه أقر أنه قبضها بحق استقرض	المستقرض وقت الشراء أو مستهلك لمجازه مطلقاً فان كان مستهلكاً وقت الشراء فالمجوز قول الكل لانه يصير ملكاً للمستقرض بالاستهلاك ويجب مثله ديناً في ذمته بالاخلاف فاذا اشترى الكر الذي
---	---

عليه للمقرض فقد أضاف الشراء الى ما هو موجود فيه صح بالاخلاف وان قائماً  
 فالجواب قول أبي حنيفة ومحمد رجه الله لانه يصير ملكاً بنفس القبض بحكم المقرض عندهما ويجب مثله ديناً في الذمة اما على قول  
 أبي يوسف فيبني أن لا يجوز لانه على قوله لا يصير ملكاً للمستقرض مالم يستهلكه ولا يجب مثله ديناً في الذمة قبله وان أضاف  
 الشراء الى الكر الذي في ذمته ولا كرفي ذمته فقد أضافه الى المعلوم فلا يجوز اه (قوله ويشترط قبض بدله في الجاهل) قال في  
 الذخيرة فان قبض المقرض الثمن من المستقرض قبل أن يتفرقا فالشراء ماض على صحته لان الافتراق حصل بعد قبض أحد  
 البديلين حقيقة فيما ليس بصرف وان افتراق قبض القبض انتقض البيع وعاد الكر ديناً في ذمة المستقرض لان الافتراق حصل  
 عن دين بدين فان قيل ينبغي أن لا يبطل العقد لان الكر في ذمة المستقرض في حكم المقبوض والجواب انه وان كان في حكم المقبوض  
 الا انه دين حقيقة فالدرهم اذا لم تقبض فهو دين حقيقة وحكما وكان الرجحان بجانب الدينية والعبارة للراجح اه وتماهه فيها (قوله  
 فان أدى الثمن الخ) قال الرمي انما كان له رده والرجوع بنقصان العيب لانه شري ما في ذمته ودفع له ثمنه على انه سليم فبان  
 معيباً فيرجع بنقصانه واما الكر المردود فليس هو المبيع بخلاف ما اذا اشتراه بكر مثله حيث لا يرجع بالنقصان لانه يكون  
 رباً بالربوي اذا بيع بجنسه فالشرط المساواة والرائد رباً مطلقاً سليماً كان أو معيباً فتمام (قوله يجوز ويكره) قال في الذخيرة  
 ذكر الخصاص ان هذا جائز وهذا مذهب محمد بن سلمة امام بلخ فانه روى انه كان له سلع وكان اذا استقرض انسان منه شيئاً كان يبيعه  
 ولا سلعاً بشئ غالي ثم تقدم منه بعض الدنانير الى تمام حاجته وكثير من مشايخ بلخ كانوا يكرهون ذلك وكانوا يقولون هذا قرض  
 يوفى من ومن المشايخ من قال ان كان في مجلس واحد كره والا لا بأس به وكان الشيخ الامام شمس الانعة الحلواني يفتي بقول الخصاص

ومحمد بن سلمة ويقول هذا ليس بقرض جرم منفعة هذا يبيع جرم منفعة وهي القرض اه مخلصا وسيد كالمؤلف قبيل قوله وطئته  
 القدر والجنس زيادة على ما ذكره هنا (باب الربا) (قوله بفضل فقيرى شعير الخ) تفريع على قوله أحد المتجانسين  
 وقوله وكذا فضل عشرة أذرع تفريع على قوله بالاعبار الشرعى فان الذرع ١٢٥ ليس منه (قوله وترك المصنف

قيد الابد منه الخ) عبارة  
 ابن الكمال خال عن  
 عوض شرط في أحد  
 البدلين قال في شرحه  
 فلو وجد الفضل في أحد  
 البدلين ولم يكن مشروطا  
 في العقد أو كان مشروطا  
 فيه ولم يكن في أحد  
 البدلين بأن يكون لغير

### باب الربا

فضل مال بلا عوض في  
 معاوضة مال بمال

الدقيق وزنا يجوز والاحتياط أن يبرئ كل صاحبه والجواز رواية عن أبي يوسف ورواية الأصل  
 بخلافه استقراض المحنطة وزنا يجوز وعندهم اخلافه بخارى استقرض من سمرقندى حنطة بسمرقند  
 ليدفعها بخارى ليس له المطالبة الا بسمرقند وفى استقراض المرقين اختلاف المشايخ بناء على أنه  
 متلى أو قيمي واستقراض الجعني في بلادنا وزنا يجوز لا جزا أو لم يتعرض لاستقراض الحجرة وينبغي  
 الجواز من غير وزن وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن خيرة يتعاهاها الجحزان أي يكون ربا فقال ما رآه  
 المسلمون حسنا فهو حسن عند الله وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح أنفق من قصاب نحو ما  
 ولم يذكر أنه قرض أو شراء فذلك قرض فاسد على كماله القرض الفاسد يفيد  
 عند القبض الملك يعطيه مديونه حنطة ينفقها ويحسبها قرضه وانفاقها وتكون قرضا والدبس من  
 ذوات القيم فينبغي أن لا يجوز استقراضه عشرون رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وأمره أن يدفع  
 الدراهم الى واحد منهم فدفع ليس له أن يطلب منه الا حصته وحصل بهذا رواية مسئلة أخرى أن  
 التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يصح التوكيل بالاستقراض اه والله أعلم

### باب الربا

وجه مناسبه للراجحة أن في كل منهما زيادة الا أن تلك حلال وهذه حرام والحل هو الأصل في  
 الاشياء فقدم ما يتعلق بتلك الزيادة على ما يتعلق بهذه والربا بكسر الراء وفتحها خطأ وفي المصباح  
 الر بالفضل والزيادة وهو مقصور على الاشهر ويتى ربوان بالواو على الأصل وقد يقال ريان على  
 التحقيف وينسب اليه على لفظه فيقال روى قاله أبو عبيد وغيره وزاد المطرزي فقال الفتح في  
 النسبة خطأ اه وليس المراد مطلق الفضل بالاجماع فان فتح الاسواق في سائر بلاد المسلمين  
 للاستفضال والاسترباح وانما المراد فضل مخصوص فلذلك عرفه شرط بقوله (فضل مال بلا عوض  
 في معاوضة مال بمال) أي فضل أحد المتجانسين على الآخر بالعبارة الشرعى أي الكيل والوزن  
 ففضل فقيرى شعيرى بر لا يكون ربا وكذا فضل عشرة أذرع من ثوب هروى على خمسة  
 منه وقيد بقوله بلا عوض أي خال عنه ليخرج بيع كبر وكر شعير بكري بروكرى شعير فان لثاني  
 فضلا على الأول لكنه غير خال عن العوض لصرف الجنس الى خلاف جنسه وقيد بالمعاوضة لان  
 الفضل الحالى عن العوض الذى في الهبة ليس بربا وترك المصنف قيد الابد منه وهو أن يكون  
 الفضل الحالى مشروطا في العقد لاحد المتعاقدين وقد قيده به في الوقاية وقال شارحها انما قيد به  
 لانه لو شرط لغيره لا يكون ربا وفي البناية قال علماء وأما هو يبيع فيه فضل مستحق لاحد المتعاقدين  
 خال عما يقابله من عوض شرط في هذا العقد وعلى هذا سائر أنواع البيوع الفاسدة من قبيل الربا  
 وفي الذخيرة من كتاب المداينات من الفصل الثاني عشر في المنقرقات قال محمد اذا اشترى الرجل من

البائع والمشتري لا يكون  
 ربا وانما قال في أحد  
 البدلين ولم يقل لا أحد  
 العاقلين لان العاقد قد  
 يكون وكى لا وقد يكون  
 فضوليا والمعتبر يكون  
 الفضل للبائع أو للمشتري  
 اه فامل (قوله وعلى  
 هذا سائر أنواع البيوع  
 الفاسدة من قبيل الربا)  
 هذا التعميم غير ظاهر  
 لان من البيوع الفاسدة  
 ما سكت فيه عن الثمن  
 وبيع عرض بخمر أو بام  
 ولد فتجب القيمة ويملك  
 بالقبض وكذا يبيع جذع

في سقف وفراخ من ثوب يضره التبعض وبيع ثوب من ثوبين والبيع الى التبروز ونحو ذلك مما سبب الفاسد فيه الجهالة أو الضرر  
 أو نحو ذلك نعم يظهر ذلك في البيع الفاسد بسبب شرط فيه نفع لاحد العاقلين مما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ويؤيد ذلك ما ذكره  
 الزيلعي قبيل باب الصرف في بحث ما يبطل بالشرط الفاسد حيث قال والأصل فيه ان كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشرط  
 الفاسد لا ما كان مبادلة مال بغير مال أو كان من التبرعات لان الشروط الفاسدة من باب الربا وهو يختص بالمعاوضة المسالية دون

غيرها من المعاوضات والتبرعات لان الربا هو الفضل المحالي عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلزمه فيكون فيه فضل خال عن العوض وهو الربيعة ا هـ ملخصا (قوله ولا يرد على المصنف ما في جميع العلوم الخ) ههنا كلام وهو ان التعريف لا يصدق على ربا النسبة اما اول فلان في صورة زيادة احد الدليلين الغير المحاضر على الآخر المحاضر فضل لكن غير خال عن العوض لان نقدية المحاضر عوض لفضل غير المحاضر الا ان يقال ان الشرع لم يعتبرها عوضا والمراد العوض الشرعي واما ثانيا فلان ربا النسبة قد يتحقق مع التساوي بالمعيار الشرعي على ما سيجي و آتفا الا ان يقال ان المقصود تعريف الربا الحقيقي المتبادر منه عند الاطلاق وانما هو ربا الفضل فلا بأس بخروج ما ذكر عن التعريف كالا يخفى فتدبر يعقوبية (قوله ورد مثله) معطوف على قوله ١٣٦ لولم يصح البراءة لعل البراءة فعل ماض ومثله مفعوله (قوله فيجب ذلك حقا لله تعالى)

آخر عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم فزاد عليها دانقا فوهبه دانقا ولم يدخله في البيع ان لم يكن مشروطا في الشراء لا يفسد الشراء لانه اذا وهب الدانق منه انعدم الربا قالوا انما تنصع هبة الدانق اذا كانت الدراهم بحيث يضرها الكسر لانها حينئذ هبة مشاع فيما لا يحتمل القسمه ا هـ وفي جميع العلوم ان باشرعا عبارة عن عقد فاسد وان لم يكن فيه زيادة لان يبيع الدرهم بالدرهم نسبة ربا وان لم يتحقق فيه زيادة ا هـ ولا يرد على المصنف ما في جميع العلوم من ربا النسبة لان فيه فضلا حكما والفضل في عبارته اعم منه ومن الحقيقي وظاهر ما في جميع العلوم وغيره ان المشتري يملك الدرهم الزائد اذا قبضه فيما اذا اشترى درهمين بدرهم فانهم جعلوه من قبيل الفاسد وهكذا صرح به الاصوليون في بحث النسي فقالوا ان الربا وسائر البروع الفاسدة من قبيل ما كان مشروطا باصله دون وصفه وفي كتاب المدائيات من الفقيه قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الرديء زمانا الدينار بخمسة دنانق ثم تبه فاستعمل منهم فابروا عليه ما كان مشروطا باصله دون وصفه وفي فكتبت انا وغيري انه يبرأ او كتب ركن الدين الرانجواي البراءة لا يعمل في الربا لان رده لمحق الشرع وقال اجاب به فحسم الائمة المحكي معلا بهذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين المرغيناني قال رضي الله عنه فقرب من ظني ان الجواب كذلك مع تردد فكتبت اطلب الفتوى لا محجوباني عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الدين الخناطى فاجاب انه يبرأ اذا كان البراءة بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ فاذا دخلني بهجة جوابي ولم يحج ويدل على صحته ما ذكره البرزدي في غناء الفقهاء من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل الربا مملوكا للقباض بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح البراءة ورد مثله يكون ذلك رد ضمان ما استهلكه لارد عين ما استهلك وبر ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر مفيدا للمالك في فضل الربا فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا فيجب ذلك حقا لله تعالى وانما الذي يجب حقا للشرع رد عين الربا ان كان قائما لا رد ضمانه انتهى ما في الفقيه وهو محرم بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فآيات منها وحرم الربا والمراد به فيها الفضل وهو الزيادة ليعمل التحريم به لان الاحكام

ينصب يجب بان مضرة بعد الغاء في جواب النفي وفي بعض النسخ يجب باللام وفي بعضها فكيف يجب (قوله وانما الذي يجب حقا للشرع الخ) قال بعض الفضلاء قد علمت ان العقد المذكور تعلق بسببه حقان حق العبد وهو رد عينه ان كان باقيا ورضيما انه ان مستهلكا وحق الشرع وهو رد عينه بنقض العقد السابق انتهى عنه شرعا وبراء العبد انما يكون فيما يملكه وهو الدين الثابت في الذمة ولا شك في براهته عنه لان المالك قد ابرأ منه واما فيما لا يملكه وهو حق الشرع فلا عمل لبرائه فيه لانه ليس حقا له وقد تعذر

بعدم التصور بعد الهلاك وكلام ركن الدين مفروض فيه الاتراء على بقوله لان رده لمحق الشرع وما ذكره البرزدي صريح لا في ان الثابت في الذمة وهو ضمانه قابل للبراءة فالواجب القطع بان الضمان الثابت بالاستهلاك في الذمة يقع البراءة عنه واما حق الشرع فلما حبه لا دخل للعبد فيه فكيف يقول ببرائه تأمل وقد قدم قبل هذه الورقة بسبع ورقات البراءة العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كذا في دعوى البرزاية وقد ذكرنا بعد هذا ان البراءة عن الربا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البيضة ا هـ كلام شيخنا السيد المحمدي في حاشية الاشياء اقول لا يخفى عليك ان الحادثة كانت في البراءة بعد الاستهلاك وليس هذا الا في حق العبد كما قررته فمحل كلام ركن الدين على معني انه لا يصح للبراءة عن الربا نفسه وان صح في ذاته لكنه لا يناسب الحادثة المسؤول عنها فلا ينبغي جملة على ذلك فتدبر (قوله لا رد ضمانه) يعني حقا للشرع واما رده حقا للعبد فواجب سيد محمدي

لا تتعلق الا بفعل المكلفين ومنها لا تاكلوا الربا والمراد منه فيها نفس الزائد في بيع الاموال الربوية  
عند بيع بعضها بجنسه وفي المعراج ذكر الله لا كل الربا خمس عقوبات أحدها التخطي قال تعالى  
لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس قيل في معناه تفتخ بظنه يوم القيامة فيصير  
لأحملة قدما فيصير كما قام سقط بمنزلة من اصابه المس ويؤيده الحديث عملاً بظنه ناراً بقدر ما كل  
من الربا والمراد به الافتضاح على رؤس الاشهاد كما في حديث آخر ينصب لواء يوم القيامة لا كل  
الربا فيجتمعون تحتته ثم يساقون الى النار والثاني الحق قال الله تعالى يعق الله الربا والمراد الهلاك  
والاستئصال وقيل ذهب البركة والاستمتاع حتى لا ينتفع هو به ولا ولده من بعده والثالث الحرب  
قال الله تعالى فاذا جرح من الله ورسوله المعنى في القراءة بالمدا على الناس يا كلة الربا انكم حرب  
الله ورسوله بمنزلة قطاع الطريق وفي قراءة بغير المدأى علموا ان كلة الربا حرب لله الرابع الكفر  
قال الله تعالى وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين وقال والله لا يحب كل كفار أثيم أى كفار باستحلال  
الربا والخامس الخلود في النار قال تعالى ومن عاد فاولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يؤيده قوله  
صلى الله عليه وسلم كل درهم واحد من الربا أشد من ثلاث وثلاثين زينة بزينة الرجل ومن نبت لحمه  
من المحرم فالنار أولى به والمقصود من كتاب البيوع بيان المحلل الذي هو بيع شرعاً والمحرم الذي  
هو ربا ولهذا قيل للمحمد لا تصنف في الزهد شيئاً قال صنفت كتاب البيوع وليس الزهد الا اجتناب  
المحرم والرغبة في المحلل كذا في المبسوط وأما السنة فاكثر من أن تحصى قال الامام الاسيحي اتفقوا  
على انه اذا أنكر ربا النساء يكفر وفي ربا الفضل في القدر اختلاف فان ابن عباس رضى الله تعالى عنه  
لا يرى الربا الا في النسيسة للحديث انما الربا في النسيسة وكلة انما للعصر الا أن عامة الصحابة احتجوا  
بأحاديث والجواب عن تعلق ابن عباس انه منصرف الى ما ليس بمكيل ولا موزون لقوله آخره الا  
ما كيسل أو وزن على ان ابن عباس رجح عن هذا القول فان لم يثبت رجوعه فاجماع التابعين به  
يرفعه اه ما في المعراج وفي الخلاصة لو قضى بجواز بيع الدرهم بالدرهمين يدا بيد باعيانها أخذاً  
بقول ابن عباس لا ينفذ وان كان مختلفاً بين الصحابة لانه لا يعلم ان احداً من الصحابة وافقه فكان  
مهمجوراً اه وفي القنية من الكراهية لا بأس بالبيوع التي يفعلها الناس للخرز عن الربا ثم رقم  
آخره مكرهه مذكراً للبالغى الكراهية عن محمد وعندهما لا بأس به قال الزنجري خلاف محمد في  
العقد بعد القرض اما اذا باع ثم دفع الدراهم لا بأس بالاتفاق اه وفي القنية من الكراهية يجوز  
للمحتاج الاستقراض بالربح اه وفي الخلاصة معزى الى النوازل رجل له على آخر عشرة دراهم  
فاراد أن يؤجلها الى سنة وياخذ منه ثلاثة عشر فاحيلة أن يشتري منه بتلك العشرة متاعاً ويقبض  
المتاع منه وقيمة المتاع عشرة ثم يبيع المتاع منه بثلاثة عشر الى سنة اه (قوله وعلته القدر  
والجنس) أى علة الربا أى وجوب المساواة التي يلزم عند فوتها الربا هكذا فسر السغناقي في شرح  
الاخسيكتي في الاصول وذكره في الكافي سؤالاً وجواباً وفي فتح القدير رأى علة تحريم الزيادة اه  
وفي المعراج أى علة حرمة الربا ووجوب المساواة والعلة في اللغة المرض الشاغل والجمع عمل وأعله الله  
فهو معلول واعتل اذا عرض واعتل اذا عمل بحجة وأعله بكلمة جعله ذاعلة ومنه اعلالات الفقهاء  
واعتلأهم اه وأما في الاصول فقاروا النها في اللغة هي المغير ومنه سمى المرض علة لانه يحلوه يتغير  
حال الملهل عن وصف القوة الى وصف الضعف ولذا سمى الجرح علة لانه يحلوه بالجرح يتغير حكم  
الحال وفي الاصطلاح ما يضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة فخرج الشرط لانه لا يضاف اليه ثبوته

وعلة القدر والجنس

والسبب والعلاقة وعلة العلة لانها بالواسطة وهذا التعريف شامل للعلل الموضوعية كالبيع  
والنكاح اهـ والمستنبطة كالعلل المؤثرة في القياسات والمراد بالقدر الكيل في المكيل والوزن  
في الموزون فانحصر المعرف للحكم فيهما والتعريف بالقدر اخصر لكنه يشمل ما ليس بصحيح اذ يشمل  
الذرع والعدو ليسا من اموال الربا كذا في فتح القدير ولكن بعد ما وضعوا القدر بازاء الكيل  
والوزن كيف يشمل غيرهما والجنس في اللغة الضرب من كل شئ والجمع اجناس وهو اعم من  
النوع فالحيوان جنس والانسان نوع وحكى عن الخليل هذا ايجانس هذا أى يشاكله ونص عليه في  
التنذيب أيضا وعن بعضهم فلان لا يجانس الناس اذ لم يكن له تمييز ولا عقل والاصحى ينكر هذين  
الاستعماليين ويقول هو كلام المولدين وليس بعربي كذا في المصباح وفي فتح القدير واختلاف  
الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود فالحنطة والشعير جنسان عندنا لان افراد  
كل منهما في الحديث يدل على ذلك والثوب الهروي والمروى يسكون الرأه جنسان لاختلاف  
الصنعة وقيام الثوب بها وكذا المروى المنسوج ببغداد وخراسان واللبد اللامتى والطالقانى والتمر  
كله جنس واحد والمخيدو الرصاص والشبه اجناس وكذا اغزل الصوف والشعر واللحم الضانى  
والمعزى والبقرى والالية واللحم وشحم البطن اجناس ودهن البنفسج والخمير جنسان والادهان  
المختلفة اصولها اجناس ولا يجوز بيع رطل زيت غير مطبوخ برطل مطبوخ مطيب لان الطيب  
زيادة اهـ وفي المعراج القدر عبارة عن العيار والجنس عبارة عن مشاكلة المعانى اهـ والاصل  
في هذا الباب الحديث المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر  
بالتمر والمخ بالمخ والذهب بالذهب مثلا يمثل يدا بيد وفيه روايتان بالرفع الحنطة أى بيع الحنطة  
مثل وينصب على الحال وكذلك روى الرفع والنصب في يدا بيد والرفع عطف على الخبر أى مثل  
ومقبوضة والنصب على الحال بناء عليه بالمشتق أى متناجزين وهذا الحديث لشهرته ظن بعض  
العلماء انه متواتر وليس كذلك لانه لا يصدق عليه حده وقال الجصاص انه يقرب من المتواتر  
لكثرة روايته وهو مروي عن ستة عشر صحابيا عمر وعبد الله بن الصامت وأبو سعيد الخدرى وسارية  
ابن أبي سفيان وبلال وأبو هريرة ومعه مروي عن عبد الله وأبو بكر وعثمان وهشام بن عمار والبراء  
وزيد بن أرقم وخالد بن أبي عبيد وأبو بكر وأبو عمر وأبو الدرداء رضى الله تعالى عنهم وقد اطل  
الكلام في بيانه في النباية ثم قال آخر وليس في الاحاديث المذكورة البسداء بالحنطة وانما هى  
مد كورة في أثناءه ولكنه ذكره في المبسوط عن محمد بن أبي حنيفة عن عطية العوفى عن أبي سعيد  
الخدرى بادئا بالحنطة اهـ والمحكم معلول باجتماع القايدين لكن العلة عندنا ما ذكرناه وعند  
الشافعى الطعم في المطعومات والتمنية في الاثمان والجنسية شرط والمساواة مخلص والاصل هو الحرمة  
عنده لانه نص على شرطين التقابض والمماثلة وكل ذلك يشعر بالعزة والخطر كاشتراط الشهادة في  
النكاح فيعمل بعله تناسبا لظهور الخطر والعزة وهو الطعم لبقاء الانسان والتمنية لبقاء الاموال  
الثى هى مناط المصالح بها ولا أثر للجنسية في ذلك فجعلناه شرطا والمحكم قد يدور مع الشرط ولنا انه  
أوجب المماثلة شرطا في البيع وهو المقصود بسوقه تحقيقا للمعنى البيع اذ هو بني عن التقابل وذلك  
بالتماثل أو صيانة لاموال الناس عن التوى أو تجميعا للفائدة باتصال التسليم به ثم يلزم عند  
قوته حرمة الربا والمماثلة بين الشئين باعتبار الصورة والمعنى والمعياري سوى الذات والجنسية تسوى  
المعنى فيظهر الفضل على ذلك فيتحقق الربا لان الربا هو الفضل المستحق كما قدمناه ولا يعتبر الوصف

(قوله ولكن بعدما  
وضعوا الخ) قال في النهر  
أنت خير بان هذا في  
حيز المنع غاية الامرائهم  
أرادوا هذا المعنى من  
اللفظ وهذا لا يفيد عدم  
شموله لغيره وضعانهم في  
المحاشى السعدية يمكن  
أن يقال الالف واللام في  
القدر للعهد والمراد  
الكيل والوزن



لانه لا يعد تفاوفاً ولان في اعتباره سباب البياعات أو لقوله عليه الصلاة والسلام جيدها  
ورديتها سواء والطعم والتمنية من أعظم وجوه المنافع والسبيل في مثلها الاطلاق بالبلغ الوجوه لشدة  
الاحتياج اليها دون التضيق فلا يعتبر بما ذكره كذا في الهداية (قوله وحرم الفضل والنساء بهما)  
أي بالقدور والجنس لوجود العلة بتماهما والفضل الزيادة والنساء بالمدة التأخير ولم يذكر في المصباح  
وانما ذكر النسب فقال والنسب مهموز على فعمل ويجوز الادغام لانه زائد وهو التأخير والنسبة  
على فعيلة مثله وهما اسمان من نساء الله أجله من باب نفع وأنساء الله بالف اذا أخره اه وفي  
البنية النساء بفتح النون والمد البيع الى أجل وفي فتح القدير انه بالمدا غير (قوله والنساء فقط  
بأحدهما) أي وحرم التأخير لا الفضل بوجوه القدر فقط والجنس فقط وله صورتان أحدهما  
باع حنطة بشعير متفاضلاً صحيح لانسبة الثانية باع ثوباً بامر وباجر وبين جاز حاضر أو لو باع عبداً  
بعده الى أجل لا يجوز لوجود الجنس وقال الشافعي الجنس بانفراده لا يحرم النساء لانه لا يثبت  
بالتأخير الاشبهه الفضل وحقيقة الفضل جائز الاشبهه أولى ولنا انه مال الربا من وجه نظر الى القدر  
أو الى الجنس والنقدية أوجبت فضلا في المسالية فيحقق شبهة الربا وهي مانعة عن الجواز كالحقيقة  
كذا في الهداية قال مولانا لا كل فيه بحث من وجهين أحدهما ما قيل ان كونه من مال الربا  
من وجه شبهة وكون الشبهة أوجبت فضلاً شبهة فصارت شبهة الاشبهه فالشبهة هي المعتبرة دون النازل  
عنها والثاني ان كونها شبهة الربا كالحقيقة اما أن يكون مطلقاً أو في محل الحقيقة والاول ممنوع  
والثاني مسلم لكنها كانت جائزة فيما نحن فيه فيجب أن تكون الشبهة كذلك والجواب عن الاول  
ان الشبهة الاولى في المحل والثانية في الحكم وثمة شبهة أخرى وهي التي في العلة ولشبهة العلة والمحل  
ثبت شبهة الحكم لاشبهه الشبهة وعن الثاني ان القسمة غير حاصرة بل الشبهة مانعة في محل الشبهة  
اذا وجدت العلة بكاملها اه واستدل بعضهم لذهبنا بنهيه عليه السلام عن بيع الحيوان بالحيوان  
نسبة رواه أبو داود وقال الترمذي انه حديث حسن صحيح قال والعمل عليه عندنا كثر أهل العلم  
وتماه في البنية وأوردانه بعض العلة فلا يثبت به الحكم وأجيب بانه علة تامة لمحرمه النساء وان  
كان بعض علة لمحرمه الفضل فلا يؤدي الى توزيع أجزاء الحكم على أجزاء العلة كذا في المعراج  
وأورد أيضاً ظاهر قول المصنف والنساء فقط بأحدهما يمنع جواز اسلام النقود في الزعفران أو  
القطن لوجود القدر وهو الوزن مع انه جائز فاجاب عنه في الهداية بانهما لا يتفقان في صفة الوزن  
أما اذا اختلفا في المعنى فيجوز لان النقود توزن بالصنجات والزعفران بالأمناة فنقول الدراهم مع  
الزعفران وان اتفقا في الوزن صورة فقد اختلفا فيما يوزن به صورة ومعنى وحكما فيجوز التأخير  
أما الاختلاف الصوري فما بيناه وأما الاختلاف في المعنى فلان النقود لا تتعين بالتعيين  
والزعفران ونحوه يتعين وأما الاختلاف في الاحكام فيجوز بالتصرف في النقود قبل قبضها بخلاف  
التمن فلم يجمعهما القدر من كل وجه فنزلت الشبهة فيه الى شبهة الشبهة فان الموزونين اذا اتفقا  
كان المنع للشبهة واذا لم يتفقا كان ذلك شبهة الوزن والوزن وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة  
وهي غير معتبرة والصنجات بتحريك الذون جمع صنجة وعن ابن السكيت لا يقال بالسين وانما  
يقال بالصاد وفي المغرب الصنجات بالتحريك جمع صنجة بالتسكين وعن الفراء بالسين أفصح وأنكر  
القتبي السين أصلاً وفي فتح القدير الوجه أن يضاف تحريم الجنس بانفراده الى السمع كما ذكرناه ويلحق  
به تأثير السكيل أو الوزن بانفراده ثم يستثنى اسلام النقود في الموزونات بالاجماع كي لا ينسأ أكثر

وحرم الفضل والنساء بهما  
والنساء فقط بأحدهما

(قوله ولو باع عبداً  
بعده الخ) اعترضه بعض  
الفضلاء بان علة الحكم  
هنا عدم قبول الغبد  
للتأجيل لا لوجود الجنسية  
فلو مثل يبيع هروري  
بمنه لكان أولى اه  
وهو مناقشة في المثال  
والمقصود منه التوضيح  
على انه لا مانع من كون  
الجنسية فيه علة أيضاً  
وبدل عليه الاستدلال له  
بالحديث الا في قريباً  
نأمل (قوله وحقيقة  
الفضل جائز) كالأول باع  
مروياً وبين حاضرهما

(وكذا يجوز بيع افاه من غير النقيدين الخ) سبذ كرعن الخانية قبيل قوله والفلس بالفلسين ما يفيد تعميده بما اذا كان ذلك الاناء لا يباع وزنا ولا اعتبر المساواة في الوزن (قوله بخلافه من الذهب أو الفضة) أى بخلاف بيع الاناء من الذهب أو الفضة بمثله من جنسه يدا يدا وأحدهما أنقل ١٤٠ (قوله وأما سلام الفلوس في الموزون الخ) قال في النهر أقول ينبغي أن يقال ان كانت

كاسدنة لا يجوز لانها وزنية حينئذ وعلمه يحصل ما في الفتح وان كانت راتجة يجوز لانهم في هذه الحالة أبروها مجرى النقود حتى أوجبوا الزكاة فيها وعليه يحصل ما في الاستيعابي وهذا يجب أن يعول عليه (قوله وعن أبي يوسف اعتبارها الخ) قال في النهر قال في الحواشي السعدية وعلى هذا فاستقرض الدراهم

وحلا عدمه ما وصح بيع المكمل كالبر والشعير والتمر والمخ والموزون كالنقيدين وما ينسب الى الرطل بجنسه متساويا لا متفاضلا

عددا وبيع الدقيق وزنا على ما هو المتعارف في زماننا ينبغي أن يكون مبنيا على هذه الرواية اه أى سعه مثله وزنا وظاهر ما في الفتح يفيد ترجيحها اه وقوله أى يبعه بمثله تقيدا حترز به عن بيعه بالدراهم مثلا فانه جائز وزنا قال في الذخيرة وقال

أبواب السلم وسائر الموزونات خلاف النقء لا يجوز اسلامه في الموزونات وان اختلفت أجناسها كاسلام الحديد في قطن أو زيت في جبن وغير ذلك الا اذا خرج من أن يكون وزنيا بالصناعة الا في الذهب والفضة فلو أسلم سيقا قفيا يوزن جازا لا بالحديد لان السيف خرج من أن يكون موزونا ومنعه في الحديد لاتحاد الجنس وكذا يجوز بيع اناء من غير النقيدين بمثله من جنسه يدا يدا فحاسا كان أو حديدا وان كان أحدهما أثقل من الآخر بخلافه من الذهب والفضة فانه يجزى فيها ربا الفضل وان كانت لا تباع وزنا لان صورة الوزن منصوص عليها في ما فلا تتغير بالصناعة فلا تخرج عن الوزن بالعادة وأورد انه ينبغي أن يجوز حينئذ اسلام الخنطة والشعير في الدراهم والدنانير لا اختلاف طريقة الوزن أوجب بان امتناعه لا متنازع كون النقء مسلما فيه لان السلم فيه مبيع وهما متعينان للشمية وهل يجوز بيعا قبل ان كان بلفظ البيع يجوز بيعا بشئ من مؤجل وان كان بلفظ السلم فقد قيل لا يجوز وقال الطحاوى ينبغي أن ينعقد بيعا بشئ من مؤجل اه وأما اسلام الفلوس في الموزون ففي فتح القدير مقتضى ما ذكره أن لا يجوز في زماننا لانها وزنية اه وذكر الاستيعابي جوازها قال لانها معدنية بخلاف ما إذا أسلم فلوسا في فلوس فانه لا يجوز لان الجنس بانفراده يحرم النساء اه والواقع في زماننا وزنها بدار الضرب فقط وأما التعامل في الاسواق فبالعد (قوله وحلا عدمهما) أى حل الفضل والنساء عند انعدام القدر والجنس فيجوز بيع ثوب هروى بمرورين نسيئة والجوز بالبيض نسيئة لعدم العلة المحرمة وعدم العلة وان كان لا يوجب عدم الحكم لكن اذا التحدت العلة لم من عدمها لعدم لا بمعنى انها تؤثر لعدم بل لا تثبت الوجود لعدم علة الوجود فيبقى عدم الحكم وهو عدم المحرمة فيما نحن فيه على عدمه الاصلى واذا عدم سبب المحرمة والاصل في البيع مطلقا لا باحة كان الثابت الحل (قوله وصح بيع المكمل كالبر والشعير والتمر والمخ والموزون كالنقيدين وما ينسب الى الرطل بجنسه متساويا لا متفاضلا) فالبر والشعير والتمر والمخ مكيلة أبد النص رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها فلا يتغير أبدا فيشترط التساوى بالمكمل ولا يلتفت الى التساوى في الوزن دون المكمل حتى لو باع خنطة بخنطة وزنا لا كيلا لم يجز والذهب والفضة موزونة أبد النص على وزنها ما فلا بد من التساوى في الوزن حتى لو تساوى الذهب بالذهب كيلا لا وزنا لم يجز وكذا الفضة بالفضة لان طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجبة علينا لان النص أقوى من العرف فلا يترك الاقوى بالادنى وما لم ينص عليه فهو محمول على عادات الناس لانها دلالة على جواز الحكم وعن أبي يوسف اعتبارها على خلاف النص لان النص عليه في ذلك الوقت انما كان للعادة فكانت هي المنظور اليها في ذلك الوقت وقد تبدلت وأما الاسلام في الخنطة وزنا ففيه روايتان والفتوى على الجواز لان الشرط كونه معلوما وفي الكافي الفتوى على عادة الناس والرطل بكسر الراء وفتحها قال الجوهرى انه نصف من وهو ما يوزن به

شيخ الاسلام أجمعوا على ان مائت كيلة بالنص اذا بيع وزنا بالدراهم يجوز وكذلك مائت وزنه بالنص اه وقوله وظاهر ما في الفتح الخ أى حيث انتصر لابي يوسف ورد ما أورد على تعليقه (قوله وأما الاسلام في الخنطة وزنا الخ) قال في النهر ثم مقتضى ما قال امتناع السلم في الخنطة وزنا وهو رواية الحسن عن أصحابنا واختار الطحاوى الجواز لان السلم فيه معلوم وعليه الفتوى وقوله في الكافي الفتوى على عادة الناس يقتضى انهم لو اعتادوا أن يسلموا فيها كيلا أو سلم وزنا لا يجوز

وفي النهاية انه اثنا عشر أوقية وقال أبو عبيدة الرطل مائة درهم وثمانية وعشرون درهما ووزن  
سبعة وفي المغرب الرطل ما يوزن به أو يكال به وفي فتح القدير ثم الرطل والأوقية مختلف فيهما عرف  
الأمصار ومختلف في المصر الواحد أمر المبيعات فالرطل الاثنان بالاسكندرية ثلثمائة درهم واثنا  
عشر درهما كل عشرة وزن سبعة وفي مصر مائة وأربعة وأربعون درهم ما وفي الشام أكثر من ذلك  
فهو أربعة أمثاله وفي حلب أكثر من ذلك وتفسير أبي عبيدة له تفسير للرطل العراقي الذي قدر به  
الفقهاء كميل صدقة النطرون وغيره من الكفارات اه وفسر في الهداية ما ينسب الى الرطل بما  
يباع بالاوقا وفسره قاضيان أيضا فقال وتفسيره ان ما يباع بالاوقا فهو وزني لانه قد ردت  
بطريق الوزن وصارت وزنية أما سائر الكاكيل ما قدرت بالوزن فلا يكون وزنيا اه حتى يحسب  
ما يباع وزنيا وهذا لانه يشق وزن الدهن بالامناء والصنجات لعدم الاستمسك الا في وعاء وفي وزن  
كل وعاء نوع خرج فاتخذ الرطل لذلك والاوقا جمع أوقية بالتشديد وهي أربعون درهما والمراد  
بها هنا مواعين معلومات الوزن قال في الهداية فاذا كان موزونا فلو بيع بمكال لا يعرف وزنه  
بمكال مثله لا يجوز ولو كان سواء لسواء لتوهم الفضل في الوزن بمنزلة المجازفة وفي التبيين وهذا  
مشكل لان التبيين اذا تساوى في كميل وجب أن يستوي في كيل آخر ولا تأثير لكون الكيل  
مع الموما أو مجهولا في ذلك الاذلا مختلف ثقله فيهما وفي النهاية قال الاسيحي في فائدة هذا انه لو باع  
ما ينسب الى الرطل بجنسه متفاضلا في الكيل متساويا في الوزن يجوز وهذا أحسن وهو قياس  
الموزونات فانه لا يعتبر فيه الا الوزن غير انه يؤدي الى انه لا يجوز بالاوقا أيضا اذ لا فرق بين  
كيل وكيل على ما بيناه ولا يندفع هذا الاشكال الا اذا منع الجواز في الكيل اه (قوله وخبره  
كرديته) أي جيد ما جعل فيه الربا كرديته حتى لا يجوز بيع أحدهما بالأخر متفاضلا لقوله  
عليه السلام جيدها ورديتها سواء وفي النهاية انه غريب ومعناه يؤخذ من اطلاق حديث أبي سعيد  
الخدري أولان الوصف لا يعد تغاوتا عروا ولان في اعتبارهما سد باب المبيعات قيد بمال الربا  
لان الجوردة معتبرة في حقوق العباد فاذا ألتف جيد الزم مثله قدر اوجوده ان كان مليا وقيمه جيدا  
ان كان قيميا ولكن لا تستحق باطلاق عقد البيع حتى لو اشترى حنطة أو شيئا فوجده ردينا بلا عيب  
لا رده كافي المحيط من الصرف وقدمناه في خيار العيب وتعتبر في الاموال الربوية في مال القيم  
فلا يجوز للوصي بيع قنبر حنطة جيدة بغير ردي ويبنى أن تعتبر في مال الوقف لانه كالتيم وقد  
كتبنا في الغوائد انها معتبرة في أربعة اذان وفي حق المريض حتى تنفذ من الثلث وفي الرهن القلب  
اذا انكسر عند المرتهن ونقصت قيمته فان المرتهن يضمن قيمته ذهبيا ويكون رهنا عنده (قوله  
ويعتبر التعين دون التقابض في غير الصرف من الربويات) لانه مبيع متعين فلا يشترط فيه القبض  
كغير مال الربا المحصول المقصود وهو التمكن من التصرف بخلاف الصرف لعدم تعيينه الا بالقبض  
فاشترط فيه ليتعين والمراد باليد في الحديث التعين وهو في النقدين بالقبض وفي غيرهما بالتعين  
فلم يلزم الجمع بين معنيين مختلفين وانما اشترط القبض في المصر غ من الذهب والفضة باعتبار  
أصل خلقته وبيانه كاذ كره الاسيحي بيقوله واذا تبايعا كيليا بكيلي أو وزنيا وزني كلاهما من  
جنس واحد أو من جنسين مختلفين فان البيع لا يجوز حتى يكون كلاهما عيناً أضيف اليه العقد  
وهو حاضر أو غائب بعد أن يكون موجودا في ملكه والتقابض قبل الافتراق بالابدان ليس بشرط  
لجوازه الا في الذهب والفضة ولو كان أحدهما عيناً أضيف اليه العقد والاخر ديناً موصوفاً في

وجيده كرديته ويعتبر  
التعين دون التقابض في  
غير الصرف من الربويات

ولا ينفذ في ذلك بل اذا اتفقا  
على معرفة كيل أو وزن  
ينبني أن يجوز لوجود  
الصحة وانتفاء المانع كذا  
في الفتح (قوله وفسر في  
الهداية ما ينسب الى  
الرطل الخ) قال الرمي  
فعلى هذا الزيت  
والسمن والعسل ونحوها  
موزونات وان كملت  
بالمواعين لا اعتبارا وزن  
فيها (قوله والمراد بها هنا  
مواعين الخ) نظيره في  
عرفنا الحقائق التي يباع  
بها الزيت فان الحق اسم  
لا يوسع وزنا معلوما في كمال  
الزيت بالحقاق ويحسب  
بالرطل وهذا معني  
نسبة الى الرطل وحينئذ  
فالحق يسمى أوقية (قوله  
وفي التبيين وهذا مشكل  
الخ) قال في النهر وقدمنا  
عن الفتح انه لو باع الفضة  
بجنسها في كفة ميزان جاز  
لانتفاء احتمال التفاضل  
وهذا يؤثر ما ادعاه  
الشارح وعن الصيرفية  
أيضا لو تبايعا بذهب  
مضروب كفة بكفة

الذمة فانه ينظر ان جعل الدين منهما ثمنا والعين مبيعا جازا للبيع بشرط ان يتعين الدين منهما قبل  
التفرق بالابدان وان جعل الدين منهما مبيعا لا يجوز وان أحضره في المجلس والذي ذكر فيه الباء  
ثمن وما لم يذكر فيه الباء مبيع وببانه اذا قال بعث هذه الحنطة على انها قفيز بقفيز حنطة جيدة أو قال  
بعث منك هذه الحنطة على انها قفيز بقفيز من شعير جيد فالبيع جائز لانه جعل العين منهما مبيعا  
والدين الموصوف ثمنا ولكن قبض الدين منهما ما قبل التفرق بالابدان شرط لان من شروط جواز  
هذا البيع ان يحصل الاقتراق عن عين بعين وما كان ديننا لا يتعين الا بالقبض ولو قبض الدين منهما  
ثم تفرقا جاز البيع قبض العين منهما أو لم يقبض ولو قال اشترت منك قفيز حنطة جيدة بهذا القفيز  
من الحنطة أو قال اشترت منك قفيز شعير جيد بهذا القفيز من الحنطة فانه لا يجوز وان أحضر  
الدين في المجلس لانه جعل الدين مبيعا فصار بائنا ما ليس عنده وهو لا يجوز اه (قوله وصح  
بيع الحنطة بالحنطين والتفاحه بالتفاحتين والبيضة بالبيضتين والجوزة بالجوزتين والتمر  
بالتمرتين) لانهم لم تكن مكية لا ولا موزونا فانه تمت احدي العلتين وهي القدر فجاز التفاضل  
سواء كان بضعف الاخر أو باضعافه حيث لم يدخل تحت كيل أو وزن أما التفاحه والبيضة  
والجوزة فظاهر وأما الحنطة من الحنطة والشعير فالمراد بها مادون نصف صاع لانه لا تقدير في الشرع  
بمادونه فلم يكن من ذوات الامثال ولا بد أن لا يوجد نصف الصاع فلو باع مادون نصف صاع  
بنصف صاع لم يجوز لوجود العيار من أحد الجانبين فتحققت الشبهة وعلى هذا لو باع ما لا يدخل  
تحت الوزن كالذرة من ذهب وفضة بما لا يدخل تحتها جاز لعدم التقدير شرعا اذ لا يدخل تحت  
الوزن قيد بالتفاضل لانه لا يجوز للنساء لوجود الجنس وفي فتح القدير قولهم لا تقدير في الشرع  
بمادون نصف الصاع يعرف منه انه لو وضعت مكاييل أصغر من نصف الصاع لا يعتبر بالتفاضل  
بها وفي جمع التفاريق لاروايه في الحنطة بالقفيز واللب بالجوز والصحيح ثبوت الربا ولا يسكن  
الخاطر الى هذا بل يجب بعد التعليل بالقصد الى صيانة أموال الناس تحريم التفاحه بالتفاحتين  
والحنطة بالحنطين اما ان كانت مكاييل أصغر منها كفي دينارنا من وضع ربع القدر وغن القدر  
المصري فلا شك وكون الشرع لم يقدر بعض المقدرات الشرعية في الواجبات المالية كالكفارات  
وصدقة الفطر باقل منه لا يستلزم اهدار التفاوت المتيقن بل لا يحل بعد تيقن التفاضل مع تيقن  
تحريم اهداره ولقد أعجب غاية العجب من كلامهم هذا وروى المعلى عن محمد انه كره التمرة  
بالتمرتين وقال كل شيء حرم في الكثير فالقليل منه حرام اه وأما ضمان الحنطة فبالقيمة عند  
الاتلاف لا بالمثل وهذا في غير العددي المتقارب اما فيه كالجوز فسكلام فخر الاسلام ان الجوزة مثل  
الجوزة في ضمان العدوان وكذا التمرة بالتمر لاني حكم الربا من فروع الضمان لو غصب حنطة  
فغفنت عنده ضمن قيمتها فان أبي الآن يأخذ عنهما أخذها ولا شيء له في مقابلة الفساد الذي حصل لها  
كذا في فتح القدير وفي الحامية ولا باس بالسلمك واحدا بثنين لانه لا يوزن وان كان جنس منه يوزن  
فلاخير فيما يوزن الامثلة بمثل اه ثم قال فيها باع انا من حديد بجديدان كان الاناء يباع وزنا  
تعتبر المساواة في الوزن والافلا وكذا لو كان الاناء من نحاس أو صفر باعه بصفر اه (قوله والفلس  
بالفلسين باعيانها) أي وصح بيع الفلس المعين بفلسين معينين عندهما وقال محمد لا يجوز لان  
الفلس الراتجة أثمان وهو لا يتعين ولذا لا تتعين الفلوس اذا قوبلت بخلاف جنسها كالنقدين  
ولا يفسد البيع بهلاكها فاذا لم تتعين يؤدي الى الربا ويحتمل بان يأخذ ما نفع الفلس الفلسين أولا

وصح بيع الحنطة  
بالحنطين والتفاحه  
بالتفاحتين والبيضة  
بالبيضتين والجوزة  
بالجوزتين والتمر  
بالتمرتين والفلس  
بالفلسين باعيانها

لا يجوز ما لم يعلم وزن  
الذهب لانه وزني وهذا  
يشهد لصاحب الهداية  
والظاهر انه ما قولان  
متقابلان والله الموفق  
(قوله والصحيح ثبوت  
الربا) هذا مشكل في  
اللب بالجوز فان اللب  
موزون بخلاف الجوز  
وانظر لم يجعل مثل  
الزيت بالزيتون وقد  
يقال هو المراد من قوله  
والصحيح ثبوت الربا  
بالنظر اليه فان اقره  
قيمة وسيدكر المؤلف ان  
بيع الجوز بدهنه والتمر  
بنواه مثل الزيت  
بالزيتون أي فيجوز بيعه  
بالاعتبار فنامل وراجع  
(قوله وروى المعلى الخ)  
على هذا ليس ما بحثه  
مخالفا للقول بل هو  
ترجيح لهذه الرواية

فرد أحدهما قضاء لدينه وياخذ الآخر بلا عوض فصار كمالو كان بغير أعيانها ولهما أنها ليست  
أثمنا خلقه وانما كانت ثمنا بالاصطلاح وقد اصطالح على ابطال التمنية فتبطل وان كانت ثمنا  
عند غيرهما لبقاء اصطلاحهم على ثمنيتها اذ لا ولاية للغير عليهما بخلاف التقدين لان التمنية فيهما  
باصطلاح الخلقة فلا تبطل بالاصطلاح فاذا بطلت التمنية تعينت فلا يؤدي الى الربا بخلاف ما اذا  
كانت غير معينة فانه يؤدي الى الربا على ما بيناه وأورد أن التمنية اذا بطلت وجب أن لا يجوز  
التفاضل لان التماس موزون وانما صار معدودا بالاصطلاح على التمنية فاذا بطلت عاد الى أصله  
واجيب بان اصطلاحهما على العلم يبطل ولا يلزمه فكم من معدود لا يكون ثمنا وأورد أيضا أن  
كونها ثمنا بعد الكساد لا يكون الا باصطلاح الكل فكذا بطلان التمنية واجيب بان اصطلاحهما  
على بطلان ثمنيتها موافق للأصل لكونها عرضا بخلاف اصطلاحهما على كونها ثمنا بعد الكساد  
مخالف للأصل ولرأي الجميع فلم يصح وقيد بالتعيين لان الفلاس لو كان بغير عينه والفلسان كذلك  
لم يجوزوها أربع ما اذا كان الكل غير معين وان تقاضا في المجلس كذا في المحيط وما اذا كان  
الفلاس معيناً فقط وما اذا كانا غير معينين فقط ففي هذه الثلاثة لا يجوز اتفاقا لكن في صورتين  
الاخيرتين لو قبض ما كان ديناً في المجلس جاز كذا في المحيط ومحل الخلاف مسألة الكتاب وأصل  
الخلاف مبني على أن الفلاس لا يتعين بالتعيين عند محمد ويتعين عندهما فيبطل العقد بهلاكه كذا  
في فتح القدير وفي المحيط انها لا تتعين ولا ينفسخ العقد بهلاكه كما قيد محل التفاضل لان النساء حرام  
اتفاقا لان الجنس بانفراده يحرمه كما قدمناه وفي الذخيرة ذكر محمد هذه المسألة في صرف الاصل ولم  
يشترط التقابض فهذا دليل على أنه ليس بشرط وذكر في الجامع الصغير ما يدل على أنه شرط ومن  
مشايخنا من لم يصح ما في الجامع الصغير لان التقابض مع العينية انما يشترط في الصرف وليس به  
ومنهم من صححه لان لها حكم العروض من وجه وحكم الثمن من وجه فجاز التفاضل للاول واشترط  
التقابض للثاني عملاً بالديالين بقدر الامكان اه وليس مرادهم خصوص بيع الفلاس بالفلسين  
بل بيان حل التفاضل حتى لو باع فلاناً على التعيين جاز عندهما في تمامه كفي في أحكام الفلاس في  
المحيط لو باع الفلاس بالفلاس أو بالدرهم أو بالدينار فنقد أحدهما دون الآخر جاز وان اختلفا  
لا عن قبض أحدهما جاز ولو اشترى مائة فلس بدرهم فقضى الدرهم ولم يقبض الفلاس حتى كسدت  
لم يبطل البيع قياساً او بتخيير المشتري ان شاء قبضها كاسدة وان شاء فسخ البيع ويبطل البيع  
استحساناً لان كسادها بمنزلة الهلاك لان المقصود منها الرواج فهو لها كالحياة ولو قبض منها خمسين  
ثم كسدت بطل البيع في النصف ودرهم اعتبار البعض بالكل ولو رخصت لم يبطل  
ولا خيار للمشتري ولو كسدت الفلاس الثمن قبل قبضها بطل البيع عند أي حنيفة وعندهما  
لا يفسد ويجب قيمتها ولو كسدت أفلس القرض فعليه مثلها عنده وعندهما قيمتها من الدراهم وكذا  
لو غصب واستهلك ثم عند أبي يوسف تعتبر القيمة يوم القبض وعند محمد يوم الكساد والاصح عند  
الامام أن عليه قيمتها يوم الانقطاع من الذهب والفضة ولو اشترى فلوساً وتقابض على ان كل واحد  
منهما بالخيار وتفرقا على ذلك ففسد البيع لان الخيار يمنع صحة القبض ولو كان أحدهما بالخيار  
فاليبيع جائز عندهما لان الخيار لا يمنع ثبوت المالك في المبيع فوجد القبض المستحق في أحدهما  
وعلى قول أبي حنيفة لا يجوز لان الخيار يؤثر في الجانبين فيمنع صحة القبض وان باع فلاناً بعينه  
بفلسين باعيانها بشرط الخيار يجوز اه ما في المحيط من باب بيع الفلاس واستقراضها (قوله)

(قوله واجيب بان  
اصطلاحهما على بطلان  
ثمنيتها الخ) يؤخذ منه  
ان اصطلاح البعض على  
شيء موافق للأصل فيه  
يعتبر وان خالف اصطلاح  
الجميع (قوله تتمه في  
أحكام الفلاس) قال  
الرملي وسماي مزيد  
بحث في أحكام الفلاس  
من كتاب الصرف (قوله  
وان اختلفا لا عن قبض  
أحدهما جاز) قال الرمي  
صوابه لا يجوز

واللحم بالحويوان) أى وصح بيع اللحم بالحويوان عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف وقال محمد لا يجوز  
إذا كان من جنسه إلا إذا كان اللحم المفترضا أكثر من اللحم الذى فى الحويوان ليكون اللحم بمقابله ما فيه  
والباقي من اللحم بمقابله السقط وهو بفحنتين ما لا ينطلى عليه اسم اللحم كالجلد والكرش والامعاء  
والطحال وصار كالحمل وهو بالمهمل دهن السمسم وله ما أنه باع الموزون بمالين بموزون فصار  
كبيع السيف بالحديد لأن الحويوان لا يوزن عادة ولا يمكن معرفة ثقله بالوزن بخلاف تلك المسئلة لأن  
الوزن فى الحمل يعرف قدر الدهن إذا ميزوز كذا الشارح وإنما لا يجوز بيع أحدهما بالآخر نسبة  
لأن المتأخر منهما لا يمكن ضبطه لأنها جنس واحد الآخرى أنه لا يجوز ذلك إذا بيع بغيره من خلاف  
الجنس أيضا اه ولو باع شاة مذبوحة بشاة حية يجوز عند الكل وعلى هذا شأنان مذبوحتان غير  
مسلوختين بشاة مذبوحة لم تسخ بجوز فى شرح الطحاوى لو كانت الشاة مذبوحة غير مسلوخة  
فاشترها بلحم الشاة فالجواب فى قولهم جميعا كما قال محمد وأراد بغير المسلوخة غير المفصلة عن السقط  
وفى الطحاوى لو باع شاة فى ضرعها لبن يجنس لبنها فهو على الاختلاف الذى فى اللحم (قوله  
والسكر باس بالقطن وكذا بالغزل كيفما كان) أى صح لا اختلافها جنس لأن الثوب لا ينقض  
ليعود غزلا أو قطنا والسكر باس الثياب من اللحم والجمع كرايس والها ينسب الامام الهوبى باعتبار  
بيعها وأشار المصنف الى أنه لو باع القطن المملوج بغزل فانه يجوز كيفما كان لا اختلاف الجنس  
وهو قول محمد وقال أبو يوسف لا يجوز الامتساو باو قول محمد أنه ظهر فى الطحاوى وهو الاصح ولو باع  
المملوج بغير المملوج جاز إذا علم أن المخلص أكثر مما فى الآخر وان كان لا يدري لا يجوز وكذا  
لو باع القطن غير المملوج بحب القطن فلا بد أن يكون الحب المخلص أكثر من الحب الذى فى القطن  
حتى يكون قدره مقابله والزائد بالقطن وكذا لو باع شاة على ظهرها صوف أو فى ضرعها لبن  
بصوف أو لبن يشترط أن يكون الصوف أو اللبن أكثر مما على الشاة لما ذكرنا من المعنى وهو نظير بيع  
الزيت بالزيتون (قوله والرطب بالرطب أو بالتمر متماثلا والعنب بالزبيب) أى متماثلا أيضا  
أما الأول فهو قول أبي حنيفة وقول الباقر من العلماء ومنهم أبو يوسف ومحمد لا يجوز وأجمعوا على  
أن يبيع الرطب بالتمر متفاضلا لا يجوز ودليل الجماعة قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه أينقص  
إذا جف فقيل نعم فقال لاذن رواه مالك فى الموطأ والأربعة فى السنن عن زيد بن عياش عن سعد بن  
أبي وقاص وله أن الرطب تمر لقوله عليه الصلاة والسلام حين أهدى إليه رطب أو كل تمر خبير  
هكذا أسماء تمر أو تعقبه فى غاية البيان بأن الهدية كانت تمر أو تبعه فى النهاية بأن الثابت فى البخارى  
أنها تمر ولأن الرطب لو كان تمرا جازا لبيع بول المحدث وهو التمر بالتمر وان كان غير تمر فباخره  
وهو daß الاختلاف النوعان فبيعوا كيف شئتم هكذا استدلل الامام الأعظم حين اجتمع عليه علماء بغداد  
وكانوا أشداء عليه لما أفتهم الخبر وأجاب عن حديثهم بأن مداره على زيد بن عياش وهو ممن لا يقبل  
حديثه وفى الهداية وهو ضعيف عند النقلة وتعقبه فى النهاية بأنه ثقة عند النقلة قال المحطى وقد  
تكلم بعض الناس فى اسناد هذا الحديث وقال زيد بن عياش مجهول وليس كذلك فان ابن عياش  
هذا مولى لبني زهرة وقد ذكره مالك فى الموطأ وأخرج حديثه مع شدة تحريمه فى الرجال ونقده وتبعه  
لاخوالهم وقد أخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ورواه أحمد فى مسنده وابن حبان فى  
صححه والمحاكم فى المستدرک وقال هذا حديث صحيح لاجماع أئمة النقل على أمانة مالك بن أنس  
وأنه محكم لما يرويه اه قال المحاكم قال الاكمل سلمنا قوته فى الحديث وليكنه خبر واحد لا يعارض

واللحم بالحويوان  
والسكر باس بالقطن  
وكذا بالغزل كيفما كان  
والرطب بالرطب أو بالتمر  
متماثلا والعنب بالزبيب

(قوله وفى الطحاوى لو  
باع شاة الخ) قال فى  
النهر والمذكور فى  
الشرح انه لو باع شاة  
على ظهرها صوف أو فى  
ضرعها لبن بصوف أو  
لبن يشترط أن يكون  
الصوف واللبن أكثر مما  
على الشاة وفى السراج  
لا خلاف بينهم انه لا يجوز  
بيع اللبن بشاة فى ضرعها  
لبن الأعلى وجه الاعتبار  
فما فى الطحاوى ضعيف  
(قوله ولو باع المملوج  
بغير المملوج جاز الخ) قال  
الرملى قال فى الولوالجية  
بيع قطن المملوج بالقطن  
الذى فيه حب لا يجوز  
الامتثال بمثله ولا ينظر الى  
الحب وكذا يبيع التمر  
بالتمر المشقوق لأن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال التمر بالتمر الحديث  
من غير فصل اه وهو  
كما تراه مخالف لما هنا  
فتأمل ولا يخفى ان ما  
هنا أظهر



(قوله وهذه الزيادة بعد صحتها الخ) عبارة الفتح وأنت تعلم ان بعد صحة هذه الزيادة يجب ١٤٥ قبولها لان المذهب المختار عند

المحدثين قبول الزيادة وان كان الاكثر لم يرووها  
الا في زيادة تفرد بها بعض  
الرواة المحاضرين في مجلس  
واحد ومثلهم لا يغفل  
عن مثلها فانها مردودة على  
ما كتبتناه في تحرير  
الاصول وما نحن فيسلم  
يثبت انه زيادة لما في  
مجلس واحد اجتمعوا  
فيه فسمع هذا ما لم يسمع  
المشاركون له في ذلك  
المجلس بالسماع فسلم  
يظهر ان الحال كذلك  
والاصل انه قال في مجالس  
ذكر في بعضها ما تركه  
في آخر (قوله وقيل  
لا يجوز اتفاقا) وعليه  
فالفرق لا في حنفية ان  
الاستعمال ورد باطلاق  
اسم التمر على الرطب ولم  
يرد مثل هذا في الزبيب  
فاقتراذ كره في فتح القدير  
وذكري في المسئلة روايتين  
أخرتين فقال ونقل  
القدوري في التقريب  
عن أبي جعفر ان جواز  
بيع الزبيب بالغيب  
قولهم جميعا وذكري  
الحسن ان عندهما لا يجوز  
الا على الاعتبار لان  
الزبيب موجود في الغيب  
فصار كالزيت بالزيتون

به المشهور وفي غاية البيان قوله ومدا رما روياه على زيد بن عياش والمذكور في كتب  
المحدثين زيد أبو عياش ورده في البناية بانه وهم فيه لانه ابن عياش وكنيته أبو عياش وكذلك وهم  
فيه الشيخ علاء الدين التركاني هكذا وقال صاحب التنقيح زيد بن عياش أبو عياش الزلاني وقال  
الخنزومي ويقال مولى بني زهرة والمدني ليس به باس اه وفي العناية واعترض بان التزديد  
المذكور يقتضي جواز بيع المقلية بغير المقلية لان المقلية اما أن تكون حنطة فيجوز باول الحديث  
اولا فيجوز بآخره فمنهم من قال ذلك كلام حسن في المناظرة لدفع شغب الخصم والمجعة لا تتم به بل  
بما ينهه من اطلاق اسم التمر عليه فقد ثبت أن التمر اسم لثمرة خارجة من النخلة من حيث تنعقد  
صورتها الى أن تدرك والرطب اسم لنوع منه كالبرقي وغيره اه وفي فتح القدير وقد تردد بين  
كونه تمرا أولا بان هنا قسم ثالثا وهو كونه من الجنس ولا يجوز بيعه بالآخر كما حنطة المقلية  
بغير المقلية لعدم تساوية الكيل بينهما فكذا الرطب بالتمر لا يسويهما الكيل وانما يسوي في  
حال اعتدال البديلين وهو أن يحف الآخر وأبو حنيفة يمنع ويعتبر التساوي في حال العقد  
وعروض النقص بعد ذلك لا يمنع مع المساواة في الحال اذا كان موجه أمرا خلقيا وهو زيادة الرطوبة  
بمخلاف المقلية بغيرها فان في الحال تحكم بعدم التساوي لاكتناز أحدهما في الكيل بخلاف الآخر  
لتخل كثير وأجيب عن حديث زيد بن عياش أيضا بان المراد النهي عنه نسبيته فانه ثبت في  
حديث أبي عياش هذا زيادة نسبية كما رواه أبو داود ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع  
الرطب بالتمر نسبيته وبهذا اللفظ رواه الحاكم وسكت عنه ورواه الطحاوي وهذه الزيادة بعد صحتها  
يجب قبولها لان المذهب المختار عند المحدثين قبولها وان كان الاكثر لم يرووها الا في زيادة تفرد بها  
بعض المحاضرين في مجلس واحد ومثلهم لا يغفل عن مثلها فانها مردودة لكن يبقى قوله في تلك  
الرواية الصحيحة أينقص الرطب اذا جف عرياعن الفائدة اذا كان النهي عنه نسبيته وما ذكروا أن  
فائدته أن الرطب ينقص الى أن يحل الاجل فلا يكون في هذا التصرف منفعة لليتيم باعتبار  
النقصان عند الجفاف فنعمة شفقة مبنية على أن السائل كان ولي يقيم ولا دليل عليه اه وفي شرح  
الطحاوي ولو باع الثمار بعضها ببعض مجازفة لم يجز الا اذا كان كيلا وعرف تساويهما في الكيل  
قبل التفريق بالابدان عن مجلس العقد فانه يجوز البيع وكذلك اذا كان ثمرين اثنين اقتسماه  
مجازفة لا يجوز لان القسمة بمنزلة البيع اذا علم تساويهما في الكيل قبل التفريق ولو بيع بعضها  
ببعض وزنا متساويا لا يجوز لان من شرط جواز التسوية الكيل ولا يدري ذلك وعن أبي يوسف  
اذا غلب استعمال الناس بالوزن يصير وزنا ويجوز ويعتبر التساوي وزنا وان كان أصله كيلا  
وأما بيع الرطب بالرطب فلما روي أن اسم التمر يتناول فيجوز بيعه مثلا بمثل ولو باع البسر بالتمر  
لا يجوز التفاضل فيه لانه تمر بخلاف الكفري حيث يجوز بيعه عا شاة من التمر لانه ليس بتمر ولذا  
لا يجوز السلم فيه والكفري بضم الكاف وفتح الفاء وتشديد الراء مقصور اسم لوعاء الطع وهو كم  
النخل أول ما ينشق وأما الثانية وهي بيع الغناب بالزبيب فعلى الاختلاف السابق وقيل لا يجوز  
اتفاقا كالمقلية بغيرها والمطبوخة بغير المطبوخة ولو باع حنطة رطبة أو مبلولة أو يابسة جاز وكذا  
لو باع تمر منقعا أو زبيب منقعا بتمر مثله أو زبيب مثله أو باليابس منها جاز عندهما خلافا للحمد

(قوله وكذا يبيع الزيت المطبوخ ١٤٦ بغير المطبوخ) قدم عن الفتح في شرح قوله وعلمته القدر والجنس انه لا يجوز بيع رطل

زيت غير مطبوخ برطل مطبوخ مطيب لان الطيب زيادة (قوله واختلاف على قولهما) عبارة الهداية وان كان الخزنيسة يجوز عند أبي يوسف وعليه الفتوى وفي فتح القدير لا يجوز عند أبي حنيفة وكذا عند محمد ويجوز عند أبي يوسف وذكر الزبيبي ما هنا عن

واللحوم المختلفة بعضها ببعض متفاضلا ولبن البقر والغنم وخل الدقل بخل الغنم وشحم البطن بالالسة أو باللحم والخبز بالبر أو بالدقيق متفاضلا لا يبيع البر بالدقيق أو بالسويق والزيتون بالزيت والسهم بالشيرج حتى يكون الزيت والسهم

النهاية معز بالي المبسوط وما في الهداية والفتح عن الكافي عن ابن رستم قال ظاهره ان عن أبي يوسف روايتين تأمل (قوله وهو غير مسلولهما) قال الزبيبي ألا ترى ان البر اذا طحن بر يذبله وتلك الزيادة كانت موجودة في الحال وظهرت بالطحن (قوله وقيد بالبر الخ) أي لان يبيع الدقيق

(قوله واللحوم المختلفة بعضها ببعض متفاضلا ولبن البقر والغنم وخل الدقل بخل الغنم) لان أصولها أجناس مختلفة حتى لا يضم بعضها الى بعض في الزكاة وأسمائها أيضا مختلفة باعتبار الاضافة كدقيق الشعير والبر والمقصود أيضا يختلف والمعتبر في الاتحاد المعنى الخاص دون العام ولو اعتبر العام لما جاز بيع شيء أصلا قيد بالمتعلقة لان غيرها لا يجوز متفاضلا كالحكم البقر والحماموس أو لبنهما أو لحم المعز والضأن أو لبنهما أو لحم العراب والبخاني لاتحاد الجنس بدليل الضم في الزكاة للتكميل فكذا أجزاءهما ما لم يختلف المقصود كشعر المعز وصف الضأن أو ما يتبدل بالصناعة لاختلاف المقاصد ولذا جاز بيع الخبز بالحنطة متفاضلا وكذا يبيع الزيت المطبوخ بغير المطبوخ أو الدهن المربي بالبنفسج بغير المربي منه متفاضلا وانما جاز بيع لحم الطير بعضه ببعض متفاضلا وان كان من جنس واحد لم يتبدل بالصناعة لكونه غير موزون عادة فلم يكن مقدرا فلم توجد العلة فحاصله أن الاختلاف باختلاف الأصل أو المقصود أو تبدل الصناعة وفي فتح القدير وينبغي أن يستثنى من لحوم الطير الدجاج والأوز فانه يوزن في عادة ديار أهل مصر بعظمه والدقل رديء التمر ويجوز خل التمر بخل الغنم متفاضلا وكذا عصيرهما لاختلاف أصلهما جنسا وتخصيص الدقل باعتبار العادة لان الدقل هو الذي كان يتخذ خلا في العادة اهـ والحاصل أن ما يوجب اختلاف الامور ثلاثة اختلاف الاصول واختلاف المقاصد وزيادة الصناعة ومنها جواز بيع اناء صغرا أو حديدا أحدهما أثقل من الآخر وكذا قعقة بقيمة قعقتين وأبرة بابرتين وخودة بخودتين وسيف بسيفين ودواة بدواتين ما لم يكن شيء من ذلك من أحد النقيدين فيجتمع التفاضل وان اصطالحوا بعد الصياغة على ترك الوزن والاقتصار على العدو والصورة كذا في فتح القدير (قوله وشحم البطن بالالسة أو باللحم) أي يصح بيعهما متفاضلا وان كانت كلها من الضأن لانها أجناس مختلفة لاختلاف الاسماء والصور والمقاصد (قوله والخبز بالبر أو بالدقيق متفاضلا) لان الخبز بالصناعة صار جنسا آخر حتى يخرج من أن يكون مكيلا والبر والدقيق مكيلا فلم يجمعهما القدر ولا الجنس حتى جاز بيع أحدهما بالآخر نسيئة اذا كانت الحنطة هي المتأخرة لا مكان ضبطها وان كان الخبز هو المتأخر فالسليم فيه لا يجوز عند أبي حنيفة لانه يتفاوت بالطحن والجنن والنضج واختلف على قولهما فافهم من جوزه على قياس السلم باللحم وبه نفى للتعامل وفي الحواشي يجوز بيع اللبن بالخبز اهـ (قوله لا يبيع البر بالدقيق أو بالسويق) أي لا يجوز بيع الحنطة بأحدهما متفاضلا ولا متساويا لانه جنس من وجه وان خص باسم آخر فيجوز لشبهته بالبر والمعارفهما السكيل وهو غير مسلولهما بخلاف يبيع دهن السمسم بالسمسم حيث يجوز لان المعيار فيه الوزن وهو مسووالسويق ما يجرش من الشعير والحنطة وغيرهما ذكركم ما في باب من مضمض من السويق وأشار المؤلف الى جواز بيع الدقيق بالدقيق متساويا ولا يجوز متفاضلا لاتحاد الاسم والصور والمعنى ولا عبرة باحتمال التفاضل كما في البر بالبر وقيد ابن الفضل بما اذا كانا مكبوسين والا لا يجوز وان باعه بمثله موازنة ففيه روايتان وبيع المتحول بغير المتحول لا يجوز الاتساويا كما في الخلاصة وقيد بالبر لان يبيع الدقيق بالسويق لا يجوز مطلقا عنده وجاز عندهما مطلقا لاختلاف الجنس ولكن يدايد لان القدر يجمعهما وله انهما جنس واحد من وجه لانهما من أجزاء الحنطة وبيع القليلة بالمقلية والسويق بالسويق متساويا جائزا لاتحاد الاسم (قوله والزيتون بالزيت والسمسم بالشيرج حتى يكون الزيت والسهم أكثر مما في الزيتون والسمسم) أي لا يجوز البيع في

بالسويقي فيه خلافاهما نامل (قوله وفي المحاوي وان باع خنطة بخنطة الخ) قال الرملي يجب تقييده بما اذا لم يتحقق ان الخنطة  
التي في سنبله اقل فاذا تحقق انه اقل جاز البيع ويكون زائدا لخاصة في مقابلة التبن ١٤٧ فينتفي الربا نامل وقد تقدم

ان يبيع البر في سنبله بمثله  
لا يجوز اه وانظر ما  
تقدم قبل خيار الشرط  
عند قول المصنف كبيع  
بر في سنبله (قوله وفي  
المجتبي باع رغيفان قد الخ)  
انظر ما وجهه ووجهه  
شيخنا بأن الثمن يجوز  
ويستقرض المحبوز نالا  
عدد اولار باين المولى  
وعنده ولا بين المسلم  
والحر في ثمة

تاجيله دون المبيع وقوله  
ولو كان الرغيفان نقدا  
أي اللذان دخلت عليهما  
الباء وهما الثمن وقوله  
والرغيف نسمة أي الذي  
هو المبيع أن باع رغيفا  
نسمة برغيفين نقدا فلا  
يجوز لما فيه من تأجيل  
المبيع وعليه فذكر العدد  
اتفاقا ويبقى الاشكال في  
الكسرات وأيضا فان  
الجنس فيها موجود ولم  
يجوز وبيع ثمرة بثمرتين  
نسمة فليتامل (قوله ألا  
انه لا يخفى انه) أي الا ان  
التعليل بقوله ولان مالهم  
مباح الخ (قوله كذا في  
فتح القدير) ثقة عبارة  
الفتح وكذا القمار قد

ثلاث صور الاولى أن يعلم أن الزيت الذي في الزيتون أكثر لتحقيق الفضل من الدهن والتفـ  
الثانية أن يعلم التساوي لثمن التفـ عن العوض الثالثة أن لا يعلم انه مثل أو أكثر أو أقل فلا يصح  
عندنا لان الفضل المتوهم كالتحقق احتياطا وعندنا فـ جاز لان الجواز هو الاصل والفساد لو حود  
الفضل الخالي فـ لم يعلم لا يفسد ويجوز البيع في صورة الاجماع أن يعلم أن الزيت المنفصل أكثر  
لم يكون الفضل بالتفـ وكذا يبيع المحبوز بدنه والبن بـ منه والتمر بنواه وكل شيء لتفـه قيمة اذا بيع  
بالتخالص منه لا يجوز حتى يكون الخالص أكثر وان لم يكن لتفـه قيمة كتراب الذهب اذا بيع  
بالذهب أو تراب الفضة اذا بيع بالفضة لا يشترط أن يكون الذهب أو الفضة أكثر مما في التراب  
لان التراب لا قيمة له فلا يجعل بازائه شيء حتى لو جعل فسدل بالفضل وفي المحاوي وان باع خنطة  
بخنطة في سنبله لم يجوز وان باع قصيل خنطة بخنطة كـ لا يجوز اذ جاز وان لم يشترط التـ اه (قوله  
ويستقرض المحبوز نالا عددا) وهذا عند أبي يوسف وعند محمد يستقرض بهما وعند أبي حنيفة  
لا يستقرض بهما وذكر الشارح أن الفتوى على قول أبي يوسف وعند محمد يستقرض بهما وعند أبي حنيفة  
محمد وفي فتح القدير وأنا أرى أن قول محمد أحسن وفي الجوهرية قال محمد ثلاث من الداء استقرض  
المحبوز والمحبوس على باب الحمام والنظر في مرآة الحمام اه وفي المجتبى باع رغيفان نقدا برغيفين نسمة  
يجوز ولو كان الرغيفان نقدا والرغيف نسمة لا يجوز ولو باع كسرات المحبوز يجوز نقدا ونسمة كيف  
كان (قوله ولا ربا بين المولى وعنده) لانه وما في يده ملكه أطلقه وهو مقيد بما اذا لم يكن عليه دين  
مستغرق لرقبه وكسبه وأما اذا كان مستغرقا فيجوز الربا بينهما اتفاقا لعدم الملك عنده للمولى في  
كسبه كالمكاتب وعندهما يتعلق حق الغير والتحقيق أنه على اطلاقه ولا ربا بينهما وان كان مديونا  
مستغرقا وانما يرد الزائد لانه يتعلق حق الغرماء به كالأخذ منه شيئا بغير عقد كذا في المعراج ولو كان  
عليه دين غيره مستغرق فلا ربا وفي ما ذون المحبوس اذا أخذ المولى من كسب الماذون شيئا ثم لحقه دين سلم  
للمولى ما أخذ وان كان عليه يوم الأخذ ولو قليلا لم يسلم وفائدة لو لحقه آخر رد المولى جميع ما أخذه  
بخلاف ما اذا أخذ منه ضريبة وليس عليه دين فانها تسلم له استعسانا والمدير وأم الولد كالعبد بخلاف  
المكاتب وأشار المصنف الى أنه لا ربا بين المتعاضدين وشريكي العنان اذا تبايعا من مال الشركة  
وان كان من غيره جرى بينهما (قوله ولا بين المحرري والمسلم ثمة) أي لا ربا بينهما في دار الحرب  
عندهما خلافا لابي يوسف وفي البناء وكذا اذا باع خرا أو خنزيرا أو ميتة أو قامرهم وأخذ المال  
كل ذلك يحل له وله ما الحديث لا ربا بين المسلم والمحرري في دار الحرب ولان مالهم مباح وبعقد  
الامان منهم لم يصير معصوما الا أنه انتم أن لا يتعرض لهم بغدر ولا بما في أيديهم بدون رضاهم فاذا  
أخذ رضاهم أخذ ما لا مباحا بلا غدر فملكه بحكم الاباحة السابقة الا أنه لا يخفى أنه انما اقتضى حل  
مباشرة العقد اذا كان الزيادة ينالها المسلم والر باع من ذلك اذ يشمل ما اذا كان الدرهمان من جهة  
المسلم أو من جهة الكافر وجواب المسئلة بالحل عام في الوجهين كذا في فتح القدير وحكم من أسلم في  
دار الحرب ولم يهاجر كالمحرري عند أبي حنيفة لان ماله غير معصوم عنده فيجوز للمسلم الر بامعه وأما  
اذا هاجر اليها ثم عاد اليهم لم يحزر الر بامعه لكونه أحرز ماله بدارنا فكان من أهل دار الاسلام كذا

يفضي الى ان يكون مال المحظر للكافر بان يكون الغالب له والظاهر ان الاباحة بقيد نيل المسلم الزيادة وقد ائتم الاصحاب في الدرس  
ان مرادهم من حل الربا والقمار ما اذا حصلت الزيادة للمسلم نظر الى العلة وان كان اطلاق الجواب خلافا والله تعالى أعلم

في الجوهره وفي المجتبى معزى الى الكفاية مستامن منا باشر مع رجل مسلما كان او ذميا في دارهم  
او من اسلم هناك شيئا من العقود التي لا تجوز فيما بيننا كالربويات وبيع المئنة جاز عندهما خلافا  
لابي يوسف اه والله تعالى اعلم

### باب الحقوق

كان من حق مسائل هذا الباب أن تذكري الفصل المتصل باول البيوع الآن المصنف التزم  
ترتيب الجامع الصغير ولان الحقوق توابع فيلحق ذكرها به - دم مسائل البيوع كذا في المعراج  
والحقوق جمع حق وفي المصباح الحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من باي ضرب وقتل  
اذا وجب وثبت ولهذا يقال لمرافق الدار حقوقها اه وفي البناية الحق ما يستحقه الرجل وله معان  
آخر منها الحق ضد الباطل اه وفي شرح المنار السيد ذكر كذا الحق هو الشيء الموجود من كل  
وجه ولا ريب في وجوده ومنه قوله عليه السلام المهر حق والعين حق اه وفي شرح البخاري  
لا كرماني الحق حقيقة هو الله تعالى بجميع صفاته لانه الموجود حقيقة بمعنى لم يسبق بعدم ولم يلحقه  
عدم واطلاق الحق على غيره مجاز ولذا ورد في الحديث اللهم أنت الحق ووعدك الحق وقررتك الحق  
بالتعريف في الثلاثة ثم قال ولقاؤك حق والمجنة حق والنار حق والساعة حق بالتنكير اه وذكر  
الاصوليون أن الاحكام أربعة حقوق الله تعالى خالصة وحقوق العباد خالصة وما اجتماعيه  
وحق الله تعالى غالب كحد القذف وما اجتماعيه وحق العباد غالب كالقصاص قالوا والمراد من  
حق الله تعالى ما يتعلق نفعه بالعموم وانما نسب الى الله تعظيما لانه متعال عن أن ينفع بشئ ولا يجوز  
أن يكون حقاله تعالى بجهة التخليق لان الكل سواء في ذلك (قوله العلولا يدخل بشرائه بيت  
بكل حق) يعني اذا اشترى بيتا فوقه بيت لا يدخل فيه العلولا وقال بكل حق هو له ما لم ينص عليه لان  
البيت اسم لسقف واحد يصلح للبيتوتة والعلو مثله والشيء لا يكون تبعه المثل في المصباح علو الدار  
وغيرها خلاف السفلى بضم العين وكسرهما اه وأورد المستعير له أن يعبر ما لا يختلف والمكاتب  
له أن يكاتب عبده فاجب بان ذلك ليس بطريق الاستتباع بل للمالك المستعير المنفعة بغير بدل  
كان له أن يملك ما ملك كذلك والمكاتب بعقد الكتابة لما صار احق بمكاسبه كان له ذلك لان كتابة  
عبده من اكسابه (قوله وبشراء منزل الا بكل حق هو له او بمرافقه او بكل قليل وكثير هو فيه او  
منه) أي لا يدخل العلو بشراء منزل الا أن يقول المشتري لفظا من الثلاثة لان المنزل له شبه بالدار  
وبالبيت لانه اسم لما يشتمل على بيوت ومخيم ومسقف ومطبخ يسكن فيه الرجل باهله مع ضرب قصور  
فيه فانه ليس فيه اصطبل فلشبه الدار يدخل بذكر التوابع ولشبه البيت لا يدخل من غير ذكر توفير  
عليهما حظهما وفي الكافي ان هذا التفصيل مبني على عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو في  
الكل سواء باع باسم البيت أو المنزل أو الدار والاحكام تبتني على العرف فيعتبر في كل اقليم وفي  
كل عصر عرف أهله وفي الذخيرة اعلم ان الحق في العادة يذكرك فيما هو تبع للبيع ولا بد للبيع منه  
ولا يقصد الا لاجل المبيع كالطريق والشرب للارض والمرافق عبارة عما يرتفق به ويختص بما  
هو من التوابع كالشرب ومبيل الماء وقوله كل قليل وكثير يذكرك على وجه المبالغة في اسقاط حق  
البائع عن المبيع مما يتصل بالمبيع اه وفي المصباح المرافق جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء  
لا غير كالمطبخ والكنيف ونحوه على التشبيه باسم الآلة بخلاف المرفق في الوضوء فان فيه لغتين فتح  
الميم وكسر الفاء كسجدوا بالعكس وكذا المرفق بمعنى ما ارتفعت به اه والحاصل ان المرفق مطلقا

### باب الحقوق

العلولا يدخل بشرائه بيت  
بكل حق وبشراء منزل  
الا بكل حق هو له او  
بمرافقه او بكل قليل  
وكثير هو فيه او منه

(قوله باشر مع رجل  
مسلما كان او ذميا الخ)  
فيه نظر والذي رآيته  
في المجتبى مستامن من  
أهل دارنا مسلما كان  
او ذميا في دارهم او من  
أسلم هناك باشر معهم من  
العقود التي لا تجوز الخ  
ويمكن تصحيح عبارة  
المؤلف بان يجعل قوله  
مسلما كان او ذميا عاذا  
الى قوله مستامن لا الى  
رجل

### باب الحقوق

(قول المصنف ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب إلا بنحو كل حق) أقول العرف في زماننا دخولها بمجرّد العقد بدون قوله كل حق ولا يفهم العاقدان سوى ذلك فقتضى ما مر في مسألة للعلو عن الكافي دخول هذه المذكورات وإن لم يقل بكل حق لأن عرف زماننا دخول ذلك لاسيما الشرب ثم رأيت في الذخيرة البرهانية قال فالاصل ١٤٩ ان ما كان في الدار من البناء

أو كان متصلا بالبناء يدخل في بيع الدار من غير ذكر بطريق التبعية وما لا يكون متصلا بالبناء لا يدخل في بيع الدار من غير ذكر إلا إذا كان شأجرى العرف فيه فيما بين الناس ان البائع لا يمنع عن المشتري حينئذ يدخل وإن لم

ودخل بشراء دار كالكنيف لا الظلة إلا بكل حق ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب إلا بنحو كل حق بخلاف الاجارة

يدكره في البيع والمفتاح يدخل استحسانا ولا يدخل قياسا لانه غير متصل بالبناء فصارت كشيء موضوع في الدار الا انا استحسنا وقلنا بالدخول بحكم العرف لان العرف فيما بين الناس ان البائع للدار لا يمنع المفتاح عن المشتري ويسلمون الدار بتسليم المفتاح والقفل ومفتاحه لا يدخلان

فيه لغتان الامر في الدار وفي جامع الفصولين من الفصل السابع وما يذكر في دعوى العقار من قوله بمحقوقه ومراقفه فحقوقه عبارة عن مسيل الماء وطريق وغيره وفاقا وما رافقه عند أبي يوسف عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق اه (قوله ودخل بشراء دار) أي العلو بشراء دار وإن لم يذكر شيئا من ذلك لان الدار اسم لما أدير عليه المحدود ومن الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف والعلوم من أجزائه فيدخل فيه من غير ذكر وفي البناءية الدار لغة اسم لقطعة أرض ضربت لها الحد ودويرت عما يحاورها بإدارة خط عليها فبقي في بعضها هادون البعض ليجمع فيها مرافق الصحراء للاسترواح ومنافع الابنية للأسكان وغير ذلك ولا فرق بين ما إذا كانت الابنية بالماء والتراب أو بالخيام والقباب اه (قوله كالكنيف) أي كما يدخل بشراء الدار وإن لم يصرح به لان الكنيف منها وكذا يدخل بئر الماء والأشجار التي في صحنها والبستان الداخل فاما الخارج فإن كان أكبر منها أو مثلها لا يدخل إلا بالشرط وإن كان أصغر منها يدخل لانه يعد من الدار عرفا والكنيف المستراح وفي المصباح الكنيف الساتر ويسمى الترس كنيفا لانه يستتر صاحبه وقيل للمرحاض كنيف لانه يستتر قاضي الحاجة وأجمع كنيف مثل نذير ونذر اه أطلقه فشمّل ما إذا كان الكنيف خارجا مبنيا على الظلة لانه يعد منها عادة (قوله لا الظلة إلا بكل حق) أي لا تدخل الظلة في بيع الدار إلا إذا قال بكل حق وهي الساباط الذي يكون أحد طرفيه على الدار والا سمر على الدار الأخرى أو على اسطوانات في السكة كذا في فتح القدير وفي الصحاح والظلة بالضم كهيئة الصفة وقرئ في ظلل على الأرائك متكئين والظلة أيضا أول صحابة تظّل عن أبي زيد وعذاب يوم الظلة قالوا غيم فحتمه سموم والمظلة بالكسر البيت الكبير من الشعر اه وفي المغرب قول الفقهاء ظلة الدار بريدون السدة التي تكون فوق الباب وإنما لا تدخل عند أبي حنيفة لانها مبنية على الطريق فاخذت حكمه وعندهما ان كان مفتحا في الدار تدخل مطلقا لانها من توابعها كالكنيف وليس مراد المصنف بقوله إلا بكل حق القصر على هذا بل المراد به أو بنحوه بان يقال بمراقفها أو بكل قليل وكثير هو فيه كذا في البناءية وفي الحاشية ويدخل الباب الأعظم فيما إذا باع بيتا أو دارا بمراقفه لان الباب الأعظم من مراقفها اه (قوله ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب إلا بنحو كل حق بخلاف الاجارة) أي لا تدخل الثلاثة في بيع الأرض أو المسكن إلا بذكر كل حق ونحوه بخلاف الاجارة حيث تدخل مطلقا لأن كلامها خارج عن المحدود فكانت تابعة فتدخل بذكر التوابع وأما الاجارة وإنما المقصود منها الانتفاع ولا يتحقق إلا بها ولان البيع شرع لتلك العين لا المنفعة بدليل صحة شراء بحش ومهر صغير وأرض سبعة ولا تصح اجارتها وكذا لو استأجر علوا واستثنى الطريق فسدت بخلاف البيع وقد يجزى العين فيبيعه من غيره ففصلت الغائبة المطلوبة وفي المعراج أراد الطريق الخاص في ملك انسان أما الطريق إلى سكة غير نافذة أو إلى

والسلم ان كان متصلا بالبناء يدخل سواء كان من خشب أو مدر والسر نظير السلم اه (قوله في بيع الأرض أو المسكن) في القاموس المسكن المنزل وعبرة الهداية ومن اشترى بيتا في دار أو مغزلا أو مسكالم يكن له الطريق وكأنه أراد بالمسكن الدار (قوله وفي المعراج أراد الطريق الخاص الخ) قال في فتح القدير وقال فخر الاسلام وإذا كان طريق الدار المبيعة أو مسيل ماؤها في دار أخرى لا يدخل من غير ذكر الحقوق لانه ليس من هذه الدار فلا تدخل إلا بذكر الحقوق إلا ان تعليله بقوله لانه ليس من هذه

الدار يقتضي ان الطريق الذي في هذه الدار يدخل وهو غير ما في الكتاب فالحق ان كلامهم - ما لا يدخل لانه وان كان في هذه الدار فلم يشتر جميع هذه الدار انما اشترى شيئا معيناً من هذه الدار فلا يدخل ملك البائع أو ملك الاجنبي الا بذكره اه وتامل قوله فلا يدخل ملك البائع مع ما سئذ كره المؤلف عن شرح الجامع الصغير لقاضيخان ومع ما نقله الرملي عن الخلاصة كما سئذ كره (قوله) وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عيباً قال الرملي في الخلاصة في كتاب الشرب في الفصل الثاني في مسائل الماء ومسائل السطح وفي النوازل رجل له داران مسيل سطح أحدهما على سطح الدار الاخرى فباع الدار التي عليه المسيل من انسان بكل حق هو لها ثم باع الدار الاخرى من آخر فارد المشتري الاول ان يمنع المشتري الثاني من اسالة الماء على سطحه قال له ان يمنعها الا ان يكون اشتراط عليه وقت ما يباعه ان لم يبع منك مسيل الماء في الدار التي بعت اه أقول وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي رجل له كمران طريق أحدهما من الاخر فباع لبنته الذي فيه الطريق على ان له المرو وكما كان فباعته لاجنبي فهل له منع الاب من الاستطراق أم لا ولو تضر ربحه ورد الجواب ليس له منعه تامل هذا ورأيت عبارة الخلاصة في نسختي قال لا يمنعه ورأيت في البرازية ليس له ذلك وعزاه في الخلاصة للنوازل فرأيت بعد ان أشكل على ذلك فقرأت له ان يمنعه الخ ثم راجعت اللؤلؤ الحية فقرأت له ذلك ١٥٠ فتيقنت انه سبق قلم من النكتة فاصلحته في الخلاصة والبرازية فتيقظ والله تعالى أعلم

(قوله) ولا يدخل الا بذكر الطريق عام يدخل اه وفي المحيط وكذا ما كان له من حق مسيل الماء أو الفاء الثلج في ملك انسان لحاجته وفي الذخيرة بذكر الحقوق انما يدخل الطريق الذي يكون عند البيع لا الطريق الذي كان قبل البيع حتى ان من سطر طريق منزله وجعل له طريقاً آخر وباع المنزل بحقوقه يدخل تحت البيع الطريق الثاني لا الطريق الاول كذا في البنائية فان ذكر الحقوق وقال البائع ليس للدار المبيعة طريق في دار اخرى فان المشتري لا يستحق الطريق من غير حجة لكن له ان يرد بها بالعيب وكذا لو كانت جذوع دار اخرى على الدار المبيعة فان كانت الجذوع للبائع يؤول اليه بالرفع وان كانت لغيره كان عيباً وكذا لو ظهر في الدار المبيعة طريق أو مسيل ماء لدار اخرى فان كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع ان يمر في الدار المبيعة لانه باعها من غير استثناء وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عيباً كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان وفي الخلاصة يدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالأجارة وفي الحائصة لو أقر بدار أو صالح على دار أو وصى بدار ولم يذكر حقوقها ومراقفها لم يدخل الطريق اه وأما اذا قسمها ولم يذكر طريقها فان أمكنه فتح باب صحت ولا فسدت ولا يدخل الا بذكر الحقوق وفي البيع يدخل بذكر الحقوق وان أمكنه فتح باب ويبين الفرق بين القسم والأجارة ويبينها وبين البيع في المعراج اه

المحقوق) أى فى صورة ما اذا لم يمكنه فتح باب وتصح القسمة حينئذ كما لا يخفى أما اذا أمكنه فلا تدخل وان ذكرت كما سيأتى (قوله) وبيان الفرق بين القسم والأجارة الخ ذكره في الكفاية أيضاً فقال وفي الفوائد الظهيرية فرق بين الأجارة وبين القسم فان الدار اذا كانت بين رجلين وفيها صفة وفيها

بيت وباب البيت في الصفة ومسيل ماء ظهر البيت على ظهر الصفة واقسمها فاصاب الصفة أحدهما وقطعة باب من الساحة ولم يذكر واطر يقا ولا مسيل ماء وصاحب البيت لا يستطيع أن يفتح باباً فيه فيما أصابه من الساحة ولا يقدر أن يسيل ماءه في ذلك فالقسمة فاسدة ولم يدخل الطريق والمسيل بدون ذكر الحقوق والمرافق تحريراً لجواز القسم كما في الأجارة لان في الأجارة موضع الشرب ليس مما تناولته الأجارة ولكن يتوسل به الى الانتفاع بالمستاجر والآخر انما يستوجب الاجر اذا تمكن المستاجر من الانتفاع ففي ادخال الشرب توفير المنفعة عليهم ما أوأما هنا فوضع الطريق والمسيل داخل في القسم وموجب القسم اختصاص كل واحد منهما بما هو نصيبه فلو أثبتنا لأحدهما حقاً في نصيب الآخر تضرر به الا - نحن الا اذا ذكر الحقوق والمرافق لانه دليل الرضا به ثم فرق بين البيع والقسم حيث يدخل الطريق والمسيل في البيع اذا ذكر الحقوق وان أمكنه أن يفتح الباب فيما ابتاع ويسيل ماؤه فيه وفي القسم لا يدخل والفرق ان المقصود من القسم تمييزاً أحدهما عن الآخر واختصاص كل واحد من الانتفاع بنصيبه على وجه لا شركة للاخر فيه فلا يصار الى الانتفاع بنصيب صاحبه الا عند التذرع والانتفاع بنصيب صاحبه لا يخل بمقصود البيع فلها افتراق اه وهذا المفهوم من هذا الكلام ان في القسم اذا لم تذكر الحقوق ولم يمكنه احداث مثلها في نصيبه ولو واحد منها فالقسمة فاسدة ولا تدخل الحقوق التي كانت الا بذكرها وان أمكنه احداث مثلها فلا تدخل وان ذكرت



والقصة صحيحة وهذا موافق لما ذكره المؤلف هنا قال في النهر والمذكور في نظم ابن وهب ان اذ لم يمكنه فتح باب وقد علم ذلك وقت القصة صحيحة وان لم يعلم فسدت وفي الفتح ولا يدخل الطريق والمسبيل فيها الا برضا صريح ولا يكفي فيه ذكر الحقوق والمرافق اه قلت الذي في الفتح مثل ما نقلناه عن الكفاية والذي نقله عنه في النهر ذكره في الفتح فيما اذا ذكر الحقوق وامدنه احداثها ومعناه ان دليل الرضا هو ذكر الحقوق والمرافق لا يكفي كما يكفي فيما اذ لم يمكنه ١٥١ الاحداث بل لا بد في دخولها

من صريح رضائهم بكم وهذا موافق لما مر فتدبر

### باب الاستحقاق

وهو طلب الحق وفي المصباح استحق فلان الامر استوجبه قاله اناراي وجاعة فالامر مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه خرج البيع مستحقا اه وذكره عقيب الحقوق للناسبة بينهما لفظا ومعنى (قوله البيهية حجة متعدي لا الاقرار) لان البيهية لا تصير حجة الا قضاء القاضي له ولاية عامة فينفذ قضاؤه في حق الكافة والاقرار حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء والمقرر ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه كذا ذكر الشارح وظاهره ان معنى التعدي انه يكون القضاء به قضاء على كافة الناس في كل شيء قضى به بالبيهية وليس كذلك وانما يكون القضاء على الكافة في العتق قال في الخلاصة القضاء بحرية العبد قضاء في حق الناس كافة اه وفي الصغرى من دعوى النكاح من كتاب الدعوى اذا قضى القاضي لانيان بنكاح امرأة أو بنسب أو بولاء عتاقه ثم ادعاه الآخر لا تسمع ذكره في آخر الباب الرابع والمائة من أدب القاضي اه وأما القضاء بالوقف ففي الخلاصة من القضاء والقضاء بوقفية موضع هل يكون قضاء على الناس كافة اختلف المشايخ فيه وفي كتاب الدعوى ارض في يد رجل ادعى رجل ان هذه الدار وقف من جهة فلان على جهة معلومة وانه متولى ذلك الوقف وذكر الشرائط وأثبت بالبيهية وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه تسمع بخلاف العبد اذا ادعى العتق على انسان وقضى القاضي بالعتق ثم ادعى رجل ان هذا العبد ملكه لا تسمع لان القضاء بالعتق قضاء على جميع الناس كافة بخلاف الوقف قال الصدر الشهيد لم نرلهذا رواية ولكن سمعت ان فتوى السيد أبي شجاع على هذا وفي فوائده شمس الأئمة المحلواني وركن الاسلام على السعدي ان الوقف كالعتق في عدم سماع الدعوى بعد قضاء القاضي بالوقفية لان الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يبطل الا في مواضع مخصوصة وكذا في النوازل اه وصحح العمادى في الفصول ان القضاء به ليس قضاء على الكافة فتسمع فيه دعوى الملك فقد ظهر بهذا ان القضاء يكون على الكافة في الحرية والنكاح والنسب والولاء خاصة وفي الوقف يقتصر على الاصح وأما القضاء بالملك فقضاء على المدعى عليه وعلى من تلقى الملك منه كذا في الخلاصة وفيها قبله المشتري اذا صار مقضيا عليه هل يصير البائع مقضيا عليه حتى لا تسمع ان قال المشتري في جواب دعوى المدعى ملكي لاني اشتريته من فلان يعني من البائع صار البائع مقضيا عليه حتى لا تسمع دعوى البائع هذا المحدود ويرجع المشتري عليه بالثمن أما اذا قال في الجواب ملكي ولم يزد عليه لا يصير البائع مقضيا عليه حتى تسمع دعواه هذا المحدود والارث كالشراء وهو منصوص في الجامع الكبير وصورتها دار في يد رجل يدعى انها له فجاء آخر وادعى انها له ورثها من أبيه وأقام البيهية وقضى القاضي له عليه بها ثم جاء أخو المقضى عليه وادعى ان هذه الدار كانت لبيته مات وتركها

باب الاستحقاق

(قوله وصحح العمادى في

الفصول الخ) نقل الرملى

عن الغزى عبارة الفصول

في الفصل العاشر في

دعوى الوقف وليس فيها

تصحیح أصلا بل مجرد

حكاية انه قضاء على

الكافة عن الامام

باب الاستحقاق

البيهية حجة متعدي

لا الاقرار

المحلواني والسعدي وعدمه

عن الفقيه أى اللبث

والصدر الشهيد قال وفي

الفواكه البدرية لمولانا

بدر الدين بن الغرس ان

القضاء بالوقف لا يكون

قضاء كلياً حتى تسمع فيه

دعوى ملك وقف آخر

وهو الصحيح اه قلت

وعبارة جامع الفصولين

القضاء بالوقفية قبل

يكون على الناس كافة

وقيل لا (قوله في الحرية

والنكاح والنسب والولاء)

أراد بالحرية بالعتق لانه هو الذي ذكره سابقا وسيأتي عن الدرر ذكر الحرية الاصلية وتقييد العتق بما اذا كان في ملك مطلق لا مؤرخ ليكون بمنزلة الحرية الاصلية في كونه قضاء على الكافة مطلعا والا يكون قضاء على الكافة من وقت التاريخ وزاد في المحواشي الجوية على ما هنا في معنى المحكام لو احضر رجلا وادعى عليه حقا لموكله وأقام البيهية على انه موكله في استيفاء حقه والمخصوصة قبلت ويقضى باو كالة ويكون القضاء عليه قضاء على كافة الناس لانه ادعى عليه حقا بسبب الوكالة فكان اثبات

ميراثه بين الاخ المقضى عليه وبينه يقضى للاخ المدعى بنصف الدار لان الاخ المقضى عليه لم يقبل  
في الجواب ملكي لاني ورثته من أبي فلم يصير الاخ الآخر حينئذ مقضيا عليه فسمع دعواه  
وكذا لو أقر ذوال اليد وهو الاخ المقضى عليه انه ورثته من أبيه بعدما أنكر وبعد اقامة  
البيعة ولو أقر انه ورثته من أبيه قبل اقامة البيعة لا تسمع دعوى الاخ اه وذ كرقبه له المورث اذا  
صار مقضيا عليه في محدد ودفعات فادعى وارثه ذلك المحدود ان ادعى الارث من هذا المورث لا تسمع  
وان ادعى مطلقا تسمع وان كان على القلب بان كان المورث مدعيا والمقضى عليه أجنبيا فلما مات  
المورث ادعى المقضى عليه هذا المحدود مطلقا على وارثه لا تسمع وذ كرقبه امعزيا الى الصغرى في  
دعوى الدين على احدى الورثة وقد أقر المدعى ان الميت لم يترك شيئا للقضاء عليه قضاء على الميت  
اه وحاصله ان القضاء على المشتري قضاء على البائع بالشرط السابق وفي فتح القدير ان القضاء  
باستحقاق المبيع من يد المشتري قضاء على الكل ولا تسمع دعوى أحدهم انه ملكه وعلى الوارث  
قضاء على المورث بشرطه وعلى المورث قضاء على الوارث بشرطه وعلى أحد الورثة قضاء على الباقي  
بشرطه وذ كرملا خسرو من باب الاستحقاق والحكم بالحريية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع  
دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك المؤرخ فعلى الكافة من التاريخ  
لا قبله يعني اذا قال زيد ل بكر انك عبدى ملكتك منذ خمسة أعوام فقال بكر انى كنت عبد بشر  
ملكنى منذ ستة أعوام فاعتقنى فبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمر ل بكر انك عبدى  
ملكتك منذ سبعة أعوام وأنت ملكى الآن فبرهن عليه تقبل ويفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا  
لعمر و ويدل عليه ان قاضيان قال في أول البيوع في شرح الزيادات فصارت مسائل الباب على  
قسمين أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة الناس والثاني  
القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله  
فليكن هذا على ذ كرمك فان الكتب المشهورة حاله عن هذه القاعدة اه ومن فروع التعدي  
اذا قضى بهادون الاقرار مسئلة في الاستحقاق اذا استحق المبيع ببيعة رجع المشتري على بائعه بالثمن  
وبالاقرار لا ومن مسائل الاستحقاق ما في جامع الفصول لو استحق بالبيعة فطالب ثمنه من بائعه  
فقال المبيع لى وشهد ابن ورفقال المشتري أنا أشهد بذلك وانهم شاهد ابن ورفقال المشتري أن يرجع  
بثمنه على بائعه مع هذا الاقرار اذا المبيع لم يسلم له فلا يحل ثمنه للبائع ثم قال المرجوع عليه عند  
الاستحقاق لو أقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن الراجع على الاستحقاق كان له أن يرجع على بائعه  
اذا الحكم وقع ببيعة لا باقرارا لانه محتاج الى أن يثبت عليه الاستحقاق ليكنه الرجوع على بائعه وفيه  
لو برهن المدعى ثم أقر المدعى عليه بالملك يقضى له باقرارا لبيعة اذا البيعة انما تقبل على المنكر  
لا على المقر وفيه اختلاف المشايخ فتميل يقضى بالاقرار وقيل بالبيعة والاول أظهر وأقرب الى  
الصواب اه وأورد على ان الاقرار قاصر على المقر مسئلتان الاولى اذا أراد الزوج أن يسافر بامرأته  
فاقرت بدين ل انسان فانه يمنعها من السفر الثانية اذا أقر الآجر بدين يصح وتنفخ الاجارة ولم  
يقصر الاقرار على المقر والجواب ان هذا الاقرار وان كان على الغير لكنه من ضرورات الاقرار  
لانه صادف خالص حق المقر وهو الامة ثم لزم منه اتلاف حق الغير بالضرورة ولان المرأة والآجر

وأما الحكم في الملك المؤرخ  
(الح) قال السيد أبو السعود  
في حاشية مسكن استنبط  
شيخنا من كلام من لا  
خسرو ان القضاء بالنكاح  
لمن ادعاه وأثبتته يكون  
قضاء في حق كافة الناس  
من وقت التاريخ فلا  
تسمع دعوى أحد نكاحها  
من ذلك الوقت ما بقى  
النكاح المقضى به وقبل  
الوقت الذى أرخه تقبل  
و يبطل به الحكم للاول  
لانه يصير قضاء على الكافة  
من وقت التاريخ لا قبله  
اه (قوله وفيه اختلاف  
المشايخ الح) ذكر في فتح  
القدير عن فتاوى رشيد  
الدين انه مشى أولا على  
القول الثانى وفي آخر  
الباب قال والاول أظهر  
وأقرب الى الصواب ثم قال  
وهذا يناقض ما ذكره أولا  
الان تخمس تلك بعارض  
الحاجة الى الرجوع  
فيحصل انه اذا ثبت الحق  
بهما ينبغى على ما جعله  
الأظهر أن يقضى بالاقرار  
وان سبقته اقامة البيعة  
غير ان القاضى يتمكن  
من اعتبار قضائه بالبيعة  
فعند تحقق حاجة الخصم  
الى ذلك ينبغى أن يعتبر

قضاء به لا يدفع الضرر عنه بالرجوع اه ولخصه في النهر بقوله وتحصل من هذا ان عند ثبوت الحق بهما يقضى بقدران  
الاقرار على الاظهر الا عند الحاجة فبالبيعة وسيد ك المؤلف عبارة بتماها في التمه آ خر هذا الفصل

يقدر ان على الانشاء بالاستقراض وهذا قول أبي حنيفة وعندهما لا يصدق المؤجر في حق المستأجر ولا تنقض الاجارة ولا تصدق المرأة في حق الزوج حتى لا يكون للمقرله حبسها ولا زمتها ولا يبطل حق الزوج في نقلها كذا ذكره العتابي في شرح الزيادات وذكر قبله أصلاً لا بى حنيفة فقال أصل الباب ان اقرار الانسان على غيره لا يصح وذلك بان يتضمن اقراره بطلان حق الغير بحيث يضاف البطلان الى اقراره ففي مسألة الاجارة انما يصح اقراره لانه تصرف في ذمة نفسه بالتزام الدين ثم تعدى الى حق الغير وهو المستأجر وحقه انما يبطل بعد الاقرار بالبيع والتنفيذ فلا يضاف البطلان الى اقراره الا جرح فلا يكون اقراره على الغير وكذا في مسألة المرأة اه ومن مسائل اقتصار الاقرار مسألة في الذخيرة من الفصل الثالث والعشرين من المتفرقات قبل الصرف ذكر في الباب الاول من شهادات الجامع شهدا على رجل بعث عبد فرددت له مائة فوكل المولى أحدهما ببيع فباعه من الشاهد الا نوصح البيع لان قوله ما لم ينفذ في حق المالك والمتعاقدان وان تصادقا على فساد البيع لكن قولهما ليس بحجة على غيرهما وعتق العبد لا اقرار المشتري بحريته وولاؤه موقوف وبرئ المشتري عن الثمن في قياس قولهما ولا يبرأ في قياس قول أبي يوسف بناء على ابراء الوكيل بالبيع عن الثمن وضمنه الوكيل عندهما وليس للوكيل حق استيفاء الثمن عند أبي يوسف انما يستوفيه الموكل بخلاف الوكيل بالبيع اذا أبرأ عن الثمن حتى لم يصح ابراء عنه هذه فله وكيل استيفاؤه ان باع الوكيل العبد من غير صاحبه جاز ولا عتق ولا براءة وتعمها فيها (قوله) والتناقض يمنع دعوى المالك لان القاضي لا يمكنه أن يحكم بالكلام المتناقض اذا أحدهما ليس باولى من الاخر فسطا وهذا أصل لغروع كثيرة مذكورة في الدعوى ولا باس بايراد نبذة منها فن ذلك ما في الظهيرية رجل ادعى على رجل مقدار ما علموا به بانه دين له عليه وأنكره المدعى عليه ثم ادعى ان ذلك المقدار منه من جهة الشركة فانه لا تسمع دعواه لانه متناقض في كلامه ولو كان الامر بالعكس تسمع لامكان التوفيق لان مال الشركة يجوز ان يكون ديناً بالموجود والدين لا يصير مال الشركة ومنها ما ذكره فيها أيضاً رجل ادعى على آخر أنه أخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعى عليه ليس هو باخي ثم مات المدعى وخلف أموالاً كثيرة فجاء المدعى عليه يطلب ميراثه وقال هو اخي لا تقبل ولا يقضى له بالميراث لانه متناقض ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البنوة والابوة والمسألة بحالها يقبل ذلك منه ويقضى له بالميراث ومنها ما ذكره فيها ادعى عينا في يد انسان انها لفلان وكلني بالخصوصية فيها ثم ادعى انها له وأقام البينة على ذلك يصير متناقضا فلا تقبل بينته ولو ادعى انها له ثم ادعى بعد ذلك انه لفلان وكاه بالخصوصية فيه وأقام البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متناقضا اه ومنها ما في البرازية ادعى شراها دار من أبيه فقبل أن يركب شهوده برهن على انه ورثها من أبيه تقبل لوضوح التوفيق لانه يقول جدي الشرا فملكك بالارث وعلى العكس لا ومنها ما فيها أيضاً ادعى الصدقة منه منذ سنة ثم ادعى الشرا منه منذ شهر وبرهن لا تقبل الا اذا وفق كما مر ومنها ما فيها لو ادعى أولا الوقف ثم لنفسه لا تسمع كما لو ادعاهما لغيره ثم لنفسه ولو ادعى انها له ثم ادعى وقف عليه تسمع لجهة الاضافة بالاختصاص انتفاعا كما لو ادعاهما لنفسه ثم لغيره ومنها ما فيها أيضاً ادعى انه لفلان وكاه بالخصوصية ثم ادعى انه لفلان آخر وكاه بالخصوصية لا تقبل اذا الوكيل بالخصوصية في عين من جهة زيد مثلا بل يلى اضافته الى غيره الا اذا وفق وقال كان لفلان الاول وكان وكلني بالخصوصية ثم باعه من الثاني ووكلي الثاني أيضاً والتدراك ممكن بأن غاب عن المجلس ثم جاء بعد مدة وبرهن على ذلك

والتناقض يمنع دعوى المالك

(قوله وولاؤه موقوف) لان المولى مع المشتري كل منهما ينبغي عن نفسه ذخيرة (قوله والمسألة بحالها) أى ثم مات المدعى عن مال فادعى المدعى عليه الهبة أو الابوة ويظهر الفرق مما يأتي عن البرازية قريناً بالقوله الا نوصح (قوله) يصير متناقضا فلا تقبل بينته) أى لان الانسان لا يضيف مال نفسه الى غيره قال صاحب جامع الفصولين بعد ذكر المسألة في الفصل ٣٩ أقول يمكن أيضاً في هذا انه أضاف مال الغير الى نفسه فلا تنافض حينئذ فينبغي أن يكون مقبولا

## لا الحرية والنسب والطلاق

(قوله وهذا على الرواية التي ذكرها الخ) سيما في عن البرازية ما يفيد ترجيح الثانية واختاره المؤلف وعن النهر اختيار الاولى (قوله والتناقض يرتفع بتصديق الخصم ويتكذيب المحاكم) قال في البرازية كن ادعى انه كفل له عن مدونه بالف فانكر الكفالة فبرهن الدائن وحكم به المحاكم وأخذ المكفول له منه المال ثم ان الكفيل ادعى على المدين ان كان كفيلا عنه بامر وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع على المكفول بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء اه

على ما نص عليه المحصيري في الجامع دلنا به ان الامكان لا يكفي ومنها الوادي انه وكيل عن فلان بالخصومة فيه ثم ادعاه لنفسه لا يقبل لان ما هو له لا يضيفه الى غيره في الخصومة ولا يحكم له بالملك بعدما اقر به لغيره ولو برهن أولا موكله لعدم الشهادة به له الا اذا وفق وقل كان لفلان وكنت بالخصومة ثم اشترته منه وبرهن على ذلك الامر الممكن بخلاف ما اذا ادعاه لنفسه ثم ادعى انه وكيل لفلان بالخصومة لعدم المناوأة فان الوكيل بالخصومة قد يضيف الى نفسه بكون المطالبة له ومنها ما في الاجناس الصغرى ادعى محدودا بشراء أو اربث ثم ادعاه ملكه مطلقا لتسمع لذا كانت الدعوى الاولى عند القاضي فاما اذا لم تكن عند القاضي فهذا اول سواء وهه ذاعلى الرواية التي ذكرها ان التناقض انما يتحقق اذا كان كلا الدعوتين عند القاضي فاما ان اشترط ان يكون الثاني عند القاضي يكفي في تحقق التناقض كون الثاني عند المحاكم وفيها ايضا والتناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره والتناقض يرتفع بتصديق الخصم ويتكذيب المحاكم ايضا وهو معنى قولهم المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره وفيها الابداع والاستبعاد والاستنباط اقرار بان العين لذى اليد فلا تسمع دعواه بانها له وطلب نكاح الامة مانع من دعوى تملكها وطلب نكاح الحر مانع من دعوى نكاحها اه وذكر الاختلاف في أن امكان التوفيق يكفي لدفع التناقض أو التوفيق بالفعل ذكرهما في الخلاصة وفي البرازية يعزى الى المحجندی انه اختار أن التناقض ان كان من المدعى لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان وان كان من المدعى عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر حجة في الدفع لافي الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لافي الاستحقاق ويقال ايضا ان تعدد الوجه لا يكفي الامكان وان التحديد يكفي الامكان اه وسياق لهذا مزيد ان شاء الله تعالى في مسائل شتى من كتاب القضاء عند قول المصنف ما كان لك على شئ قط ثم ادعى الایفاء أو الایبراء وفي كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى والتناقض في اللغة كافي المصباح التدافع يقال تناقض الكلامان تدافعا كان كل واحد منقض الآخر وفي كلامه تناقض اذا كان بعضها يقتضي ابطال بعض اه وفي الصحاح والمناقضة في القول ان يتكلم بعنايتنا تناقض معناه اه وأما في المنطق فقال في الشمسية من الفصل الثالث في أحكام القضايا ووجدوا التناقض بانه اختلاف قضيتين بالسلب والایجاب بحيث يقتضي لذاته أن تكون احدها مصادقة والاخرى كاذبة فلا يتحقق في الخصوصيتين الاعند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزاء لكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والمحمولتين ولا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم ولا بد من الاختلاف بالجهة في الكل لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان اه وتوضيحه في شرحها القطب والظاهر ان مراد الفقهاء به المعنى اللغوي لا المنطقي كما لا يخفى (قوله لا الحرية والنسب والطلاق) لان مبناها على النقص في التناقض لان النسب يمتنع على العلق والطلاق والحرية ينفردها الزوج والمولى فتفرع على المسئلة الاولى ما في المبسوط من باب الاقرار بالرق ان الامة اذا اقرت بالرق فباعها المقر له جاز فان ادعت عتقا بعد البيع واقامت البينة على عتق من البائع أو على انها حرة من الاصل قبلت بينتها استحقاقا ولو باع عبدا ودفعه الى المشتري وقبض ثمنه وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد ساكت وهو ممن يعبر عن نفسه فهذا اقرار

منه بالرق لانه انقاد للمبيع والتسليم ولا يثبت ذلك شرعا الا في الرقيق فلا يصح صدق في دعوى الحر به  
بعد ذلك لانه يسمى في نقض ما تم من جهته الا ان تقوم له بينة على ذلك فيثبت تقبل والتناقص لا يمنع  
من ذلك وكذا الورهنه او دفعه بجناية كان اقراره بالرق بخلاف ما لو أجره ثم قال أنا حر والقول  
قوله لان الاجارة تصرف في منافعه لا في عينه ومنافع الحر تملك بالاحارة كالعبد فلا يكون اقراره  
بالرق والاحارة ليست باقرار من الخادم بالرق وهو اقرار من المستأجر بان العبد ليس له حتى لو  
ادعاه بعد ما استأجره لنفسه لا يصدق اه وأطلق الحرية فشمع الاصلية والعارضة لمخفاء حال  
العروق فان الولد انجب صغيرا من دار الى دار وينفرد المولى بالاعتناق ولهذا قلنا المكاتب اذا دى  
بدل الكتابة ثم ادعى تقدم اعتناقه على الكتابة تقبل ويؤدى بدل الكتابة كذا في البرازية وأما  
التناقص المعفو في النسب فصورته لو باع عبد اولد عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعاه البائع الاول  
انه ابنه فتسمع دعواه ويطلب الشراء الاول والثاني لان النسب ينسب على العروق فيخفى فيعذر في  
التناقص هكذا صورته العيني في شرح الكنز وظاهره ان النسب في كلام المصنف خاص بالاصول  
والفروع وأما تناقض ما عداهم فانه يمنع لما قدمناه من أنه اذا أنكر اخوته عنه بطلب الاتفاق  
عليه فبات فادعى بعده انه أخوه طالبا ميراثه لم تسمع ورجوعه الى التناقض في دعوى الملك لكونه  
لا يصح الدعوى بانه أخوه الا اذا ادعى حقا ولذا قال في البرازية من العاشر في النسب والارث من  
كتاب الدعوى ادعى على آخر انه أخوه لا يويه ان ادعى ارثا ونفقة وبرهن تقبل ويكون قضاء  
على الغائب أيضا حتى لو حضر الاب وأنكر لا تقبل ولا يحتاج الى اعادة البينة لانه لا يتوصل اليه  
الاباثبات الحق على الغائب وان لم يدع ما لا يبل ادعى الاخوة المجردة لا تقبل لان هذا في الحقيقة  
اثبات البينة على أبي المدعى عليه والمحصم فيه هو الاب لا الاخ وكذا الوادعى انه ابن ابنه أو أبو ابنه  
والابن والاب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع ما لا فان ادعى ما لا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا  
كما مر بخلاف ما اذا ادعى على رجل انه أبوه أو ابنه أو على امرأة انها زوجته أو ادعت عليه انه زوجها  
أو ادعى العبد على عربي انه مولاه عتاقة أو ادعى عربي على آخر انه معتقه أو ادعت على رجل انها  
أمه أو كان للدعوى في ولاء المولاة وأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على ما قال تقبل ادعى به حقا  
أولا بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى الغير لا ترى انه لو أقر انه أبوه أو ابنه أو زوجته أو زوجته صح  
أو بانه أخوه لا لكونه حمل النسب على الغير وتماه فيها ولو قال هذا الولد ليس مني ثم تلاعنا ثم  
قال مني يصدق لمخفاء العروق فاندفع ما لو قال هذه الدار ليست لي ثم ادعاهما كما مر كذا فيها أيضا  
وفي جامع الفصولين قال استوارنا ثم ادعى انه وارثه وبين الجهة تسمع لان التناقض في النسب  
معفوع عنه اه وعلى هذا أفتيت فيمن أقر انه ليس ابن فلان ثم ادعى انه ابنه انها تسمع أما الطلاق  
فصورته العيني بما اذا اختلفت من زوجها ثم أقامت بينة انه كان طلقها ثلاثا قبل الخلع فانه تقبل  
بينتها ولها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة لاستقلال الزوج بإيقاع الثلاث عليها من غير أن  
يكون لها علم بذلك وفي البرازية ادعت الطلاق فانكر ثم مات لا تملك مطالبة الميراث اه وليس  
المراد حصر ما يعني فيه التناقض بل المراد ان ما كان مبيعاً على المخفاء فانه يعني فيه التناقض فن ذلك  
ما في الظهير بقا شترى دار لابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك شهودا فكبر الابن ولم يعلم بما  
صنع الاب ثم ان الاب باع الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما  
صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان أبي اشترى هذه الدار لي من نفسه في صغري وهي

ملكى وأقام على ذلك بينة فقال المدعى عليه فى دفع دعوى المدعى انك متناقض فى هذه الدعوى لان استئثارك هذه الدار منى اعتراف منك ان الدار ليست لك فدعواك الدار بعد ذلك يكون منك تناقضا قال الصحيح ان هذا لا يصلح دفعه لدعوى المدعى وان كان هذا تناقضا لان هذا التناقض لا يمنع صحة الدعوى لما فيه من الحفاء فان الاب يستقل بالشراء للصغير ومن الصغير لنفسه والابن لاعلم به بذلك اه وفى البرازية معزيا الى الصغيرى اشترى ثوبانى منديل ثم زعم انه لم يعرفه قال تقبل وفى الذخيرة قيل لا يقبل فى المسائل كلها وفى العيون قدم بلدة واشترى أواسمنا جردارا ثم ادطها قائلان بانها دار ابىه مات وتركهاميرا ناله وكان لم يعرفها وقت الاستيلاء لا تقبل قال والقبول أصح وفى المنية اثنتان اقمهما التركة ثم ادعى أحدهما ان أباه كان جعل له هذا الشيء المعين من الذى كان داخل تحت القسمة ان قال انه كان فى صغيرى تقبل وان مطلقا لا ذكر الوتار تولى ولاية وقف أو تولى وصاية تركة بعد تبين كونها تركة أو قسم تركة بين ورثة ثم ادعاه لنفسه لا تسمع اشترى جارية فى نقاب ثم ادعاه وزعم انه لم يعلمها لا يقبل ولو اشترى ثوبانى منديل ثم ادعى انه له لا يقبل قال محمد بن النظر الى ذلك الشيء ان كان مما يمكن أن يعرف وقت المساومة كالجارية القائمة المتنبقة بين يديه لا تقبل الا اذا صدقه المدعى عليه فى عدم معرفته اياها فتقبل وان كان مما لا يعرف كثوب فى منديل أو جارية قاعدة على رأسها غطاء لا يرى منها شيئا يقبل ولا جمل هذا الاختلاف أقاويل العلماء فى القبول وعدمه فى المسائل اه وفيه أيضا السمتا جردابة من آخر ثم ادعى انها كانت له اشتراها له أبوه فى صغيره وبرهن تقبل لان التناقض يعنى فيما يجرى فيه الحفاء فان الاب ينفرد بالشراء لابن ومن الابن اه ومما يعنى فيه التناقض ما فى البرازية ادعى المالك على الغاصب قيمة العين لهما كما ثم ادعى انها باقية وبرهن تقبل لانه موضع الحفاء اه ثم اعلم ان المتناقض الذى لا تسمع دعواه اذا قال تركت أحد الكلامين فانه يقبل منه قال فى البرازية معزيا الى الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعيته قبل هذا مقيد او برهن عليه فقال المدعى ادعيته الا ان بذلك السبب وتركك المطلق يقبل ويبطل الدفع اه وفيها معزيا الى المحيط ادعى على آخر عند غير الحاكم بالشراء أو الارث ثم ادعاه عند الحاكم ملكا مطلقا ان ادعى الشراء من معروف لا تقبل وان كان ادعاه من رجل مجهول أو قال من رجل ثم المطلق عند الحاكم يقبل دلت المسئلة انه لا يشترط فى التناقض كون المتدافعين فى مجلس الحكم بل يكفى بكون الثانى فى مجلس الحكم اه (قوله مبينة ولدت فاستحقت بينة يتبعها ولدها وان اقربها لرجل لا) أى لا يتبعها ولدها تفرع على القاء عدة الاولى وهى التعدى وعدمه والمراد انها ولدت من غير مولاه وفى الكافى ولدت لا باستلاد ثم قيل يدخل الولد فى القضاء بالام لانه تسع لها فيه كفى بها وقيل يشترط القضاء بالولد وهو الاصح وفى النهاية انما لا يتبعها الولد فى الاقرار ذالم يدعه المقرر له أما اذا ادعاه كان له لان الظاهر انه لا خصوصية للولد بل زوائد المبيع كلها على التفصيل ولم يذكر المصنف متى ينفخ البيع اذا ظهر الاستحقاق وفيه أقوال قيل بقبض المستحق وقيل بنفس القضاء والصحيح انه لا ينفخ ما لم يرجع المشتري على بائعه بالثمن حتى لو أجاز المستحق بعد ما قضى له أو بعد ما قبضه له قيل أن يرجع المشتري على بائعه يصح وقال شمس الأئمة الحلوانى فى الصحيح من مذهب أصحابنا أن القضاء للمستحق لا يكون فسخا للبياعات

مبيعة ولدت فاستحقت  
بينة يتبعها ولدها وان  
اقربها لرجل لا

(قوله اعلم ان المتناقض  
الح) قال فى النهر وفى هذا  
الاستخراج تأمل فتدبره  
اه لان ادعاء المطلق  
لا يناقض دعوى المقيد  
أو لا فتماما ولا وانظروا  
مذكروه عن الرملى فى  
متفرقات القضاء عند  
قوله ادعى دارا فى يد رجل  
لكن ذكر هناك عن  
البرازية ادعى عليه ملكا  
مطلقا ثم ادعى عليه عند  
ذلك الحاكم بسبب يقبل  
ويسمع برهانه بخلاف  
العكس الا أن يقول  
العاكس أراد بالمطلق  
الثانى المقيد الاول لكون  
المطلق أزيد من المقيد  
وعليه الفتوى (قوله ثم  
المطلق عند الحاكم) أى ثم  
ادعى المطلق عند الحاكم  
(قوله دلت المسئلة انه  
لا يشترط فى التناقض الح)  
قال فى النهر والوجه  
عندى اشتراطهما عند  
الحاكم ان من شرائط  
الدعوى كونها لديه كما  
سيأتى والله تعالى الموفق



وان قال عبدالمشتري اشترى فاني عبد واشتره فاذا هو حر فان كان البائع حاضرا أو غائبا غيبة معروفة فلا شيء على العبد والا رجع المشتري على العبد والعبد على البائع بخلاف الرهن

اه وذكر المؤلف في متفرقات القضاء من هذا الكتاب علم انهم اختلفوا في اشتراط كون الكلامين عند القاضي فنه من شرطه ومنهم من شرط كون الثاني عند القاضي فقط ذكر القولين في السرازية ولم يرجع وينبغي ترجيح الثاني اه وسيأتي تمام الكلام هناك (قوله وفي ظاهر الروايات لا ينفسخ مالم يفسخ) قال في الفسخ ومعنى هذا ان يتراضيا على الفسخ لانه ذكر فيه ايضا اذا استحق المشتري واراد المشتري نقض البيع من غير قضاء ولا رضا البائع ليس له ذلك (قوله شهد اعلى رجل في يده جارية الخ) قال في النهر هذا يفيدان القضاء بالولد محله ما اذا سكا ما اذا يدنا انه للمدعي عليه او قالوا لا ندري لا يقضى به

مالم يرجع كل على بائعه بالقضاء وفي ظاهر الروايات لا ينفسخ مالم يفسخ وهو الاصح اه وقامه في فتح القدير وفي البرازية من فصل الاستحقاق واستحقاق الجارية بعدموت الولد لا يوجب على المشتري شيئا كزوائد المصوب اه وفيها من التناقض برهن على جارية انها له فقضى له بها وولدها في يد المدعي عليه لم يعلم به الحاكم فبرهن المدعي انه ولدها يقضى به له ايضا فان رجح شهود الام بعد ذلك يضمنون قيمة الام والولد لان القضاء بالولد له بواسطة شهود الام فانهم لم يرجعوا بعد القضاء بالام قبل الحكم بالولد اوارتدوا عن الاسلام أو فسقوا لا يحكم بالولد الا ان يشهدوا بانه ملك المدعي ولدته على ما يكره جاريته شهد اعلى رجل في يده جارية انها للمدعي ثم غابوا أو باقوا ولها ولد في يد المدعي عليه يدعيه المدعي عليه ايضا أنه له وبرهن المدعي عليه على ذلك لا يلتفت الحاكم الى كلام المدعي عليه وبرهانه ويقضى بالولد للمدعي فان حضر الشهود وقالوا الولد كان للمدعي عليه يقضى بضمن قيمة الولد على الشهود كانهم يرجعوا فان كان الشهود حضورا سألهم عن الولد فان قالوا انه للمدعي عليه أو لا ندري لمن الولد يقضى بالام للمدعي ولا يقضى بالولد فهذا يؤيد ما ذكرنا أولا اه (قوله وان قال عبدالمشتري فاني عبد واشتره فاذا هو حر فان كان البائع حاضرا أو غائبا غيبة معروفة فلا شيء على العبد) تفرع على أن التناقض في دعوى الحرية معفو عنه فان هذا الشخص أقر أولا بالعبودية ثم ظهر بعد ذلك أنه حر بدعواه فان كان متناقضا لكانه معفو عنه في دعوى الحرية فتقبل الشهادة وحينئذ فلا يدل وضعها على أنه لا يشترط الدعوى في الحرية العارضة بل العارضة والاصلية سواء في أنه لا بد من دعوى العبد عند أبي حنيفة وهو قول الجمهور وهو الصحيح لانها حق العبد ولا يمنعها التناقض كما ذكرنا وانما يلزم العبد في هاتين الصورتين شيئا لا مكان الرجوع على البائع القابض (قواه والارجع المشتري على العبد والعبد على البائع) أي وان كان البائع غائبا غيبة غير معروفة بان لم يدرك مكانه فان المشتري يرجع على من قال له اشترى فانا عبد بما دفع الى البائع من الثمن ثم يرجع على من باعه بما رجح المشتري به عليه ان قدر وانما يرجع به على من باعه مع أنه لم يأمره بالضمان عنه لانه أدى دينه وهو مضطر في أدائه بخلاف من أدى عن آخر ديننا أو حقا عليه بغير أمره وليس مضطرا فيه فانه لا يرجع به وانما قيد بالقيد لان له لو قال أنا عبد وقت المبيع ولم يأمره بشراة أو قال اشترى ولم يدل أنا عبد لارجوع عليه بشي كذا في فتح القدير وفي العتامة من فصل الاستحقاق ما يحالفه فليمنظر ثمة (قوله بخلاف الرهن) أي لو قال ارتبني فانا عبد فظهر حرام الرجوع عليه بشي في الاحوال كلها وهو ظاهر الرواية عنه وعن أبي يوسف أنه لا يرجع في البيع والرهن لان الرجوع بالمعاوضة وهي المبيعة أو بالكفالة ولم يوجد الموجد ههنا مجرد الاخبار كاذبا فصار كما لو قال ذلك أجنبي وكما لو قال ارتبني فانا عبد ولهما أن المشتري شرع في الشراء معتمدا على أمره واقراءه فكان مغرورا من جهته والتعريض بالمعاوضات التي تقتضي سلامة العوض يجعل سببا للضمان دفعا للغرر بقدر الامكان فكان يتعريضه ضامنا للدرك الثمن له عند تعذر رجوعه على البائع كالمولى اذا قال لاهل السوق بايعوا عبدي فاني قد أذنت له ففعلوا ثم ظهر أنه مستحق فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد ويجعل المولى بذلك ضامنا للدرك ما ذاب عليه دفعا للضرر عن الناس بخلاف الرهن فانه ليس عقدا معاوضة بل عقد وثيقة للاستيفاء فلا يجعل الامر به ضامنا لانه ليس تعريضا في عقد معاوضة كما لو قال لسائل عن أمن الطريق أسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فتهب ماله لم يضمن وكذا لو قال كل هذا الطعام فانه ليس بمسوم فأكله

فبات غير انه يستحق العقوبة عند الله تعالى وبخلاف الاجنبى لانه لا يعاب بقوله لعدم اعتدائه على قوله فلا يتحقق له الغرور وفي النهاية معزى الى شرح الجامع الصغير لقاضيان وهذه المسئلة دليل على أن العبد اذا كفل بشمن نفسه عن البائع صحت الكفالة وفي الحاشية المغرور يرجع باحد امرين اما بعد المعاوضة أو بقبض يكون للدافع كالوديعة والاجارة اذا هلك الوديعة أو العبد المستاجر ثم طار رجل واستحق العين وضمن المودع والمستاجر فان المودع والمستاجر يرجع على الدافع بما ضمن وكذا كل من كان بمعناه ما وفى الاجارة والهبة لا يرجع على الدافع بما ضمن اه  
 بوجه في الاستحقاق أقر المشتري بأن المبيع ملك فلان وصدقه أو ادعاه فلان وصدقه هو أو أنكر خلاف فنسكل ليس له رجوع على البائع بخلاف الوكيل بالمبيع اذا رد عليه بعيب مخاف فنسكل يلزم الموكل لان النكول من المضطر كالبينة وهو مضطر في النكول اذا لم يعلم عيبه ولا سلامته ولو برهن المشتري على أنه ملك فلان لا تقبل لتناقضه بخلاف ما لو برهن على اقرار البائع لعدمه وبخلاف ما لو برهن على انها حرة الاصل وهى تدعى ذلك أو انها ملك فلان وهو أعتقها أو دبرها أو استولدها قبل شرائها حيث يقبل ويرجع بالثمن على البائع لان التناقض في دعوى الحرية وفروعه لا يمنع صحة الدعوى ولو باع عقار اثم برهن انه وقف لا تقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتراف ولو برهن انه وقف محكوم يلزمه قبل ولو برهنت أمة في يد المشتري انها معتقة لفلان أو مدبرته أو أم ولده يرجع الكل الا من كان قبل فلان ولو اشترى شيأ ولم يقبضه حتى ادعى آخر انه له لا تسمع دعواه حتى يحضر البائع والمشتري لان الملك للمشتري والسداد للبائع والمدعى يدعم ما فشرط القضاء عليهم ما حضورهما ولو قضى له بحضورهما ثم برهن البائع أو المشتري على أن المستحق باعها من البائع ثم هو باعها من المشتري قبل ولزم البيع لانه يقرر القضاء الاول ولا ينقضه ولو فسح القاضى البيع بطالب المشتري ثم برهن البائع أن المستحق باعها منه ياخذها وتبقى له ولا يعود البيع المنتقض ولو قضى للمستحق بعد اثباته ثم برهن البائع على بيع المستحق منه بعد الفسخ تبقى الامة للبائع عند أبي حنيفة وليس له أن يلزمها المشتري لنفوذ القضاء بالفسخ ظاهرا وباطنا عنده ولو استحققت من يدمشتر فبرهن الذي قبله على بيع المستحق من بائعه قبل لانه خصم ولو برهن البائع الاول أن المستحق أمره ببيع وهلاك الثمن في يده تقبل ولو استتم لك أو رده لا يقبل ولو أقر عند الاستحقاق بالاستحقاق ومع ذلك أقام المستحق البينة واثبت عليه الاستحقاق بالبينة كان له أن يرجع على بائعه لان القضاء وقع بالبينة لا بالاقرار لانه يحتاج الى أن يثبت بها لممكنه الرجوع على بائعه وذكروا رشيد الدين أن المدعى لو أقام بيينة على دعواه ثم أقر المدعى عليه بالملك فالقاضي يقضى بالاقرار لا بالبينة لانها إنما تقبل على المنكر لا المقر وذكروا في موضع آخر اختلاف المشايخ قالوا لا يظهر والا قرب الى الصواب أنه يقضى بالاقرار وهو يناقض ما ذكره في الاستحقاق الا أن يخص تلك بعارض الحاجة الى الرجوع وقصد القاضى الى القضاء باحدى المجتنعين عنها ولورد البائع الثمن بعد القضاء ثم ظهر فساد القضاء فليس للمشتري أن يسترد المستحق من البائع لثبوت التقابل ولو لم يتراد ولكن القاضى قضى للمستحق وفسخ البيع ثم ظهر فساد القضاء يظهر فساد الفسخ ولو أحب البائع أن يامن غائلة الرد بالاستحقاق فابراه المشتري من ضمان الاستحقاق لا يرجع بالثمن ان ظهر الاستحقاق فظهر كان له الرجوع ولا يعمل ما قاله لان البراء لا يصح تعليقه بالشروط قالوا والحيلة فيه أن يقر المشتري أن بائعى قبل أن يبيعه منى اشتراه منى واذا أقر على

(قوله وهذه المسئلة دليل على أن العبد اذا كفل بشمن نفسه الخ) قال في النهر فان أريد بالعبد الذى ظهر انه حرة فلا اشكال في صحة الكفالة حتى لو قال اشترى فانا عبد وقد ضمن لك الثمن فظهر انه حر كان للمشتري الرجوع عليه بالثمن ولو كان البائع حاضرا وان أريد به الذى يظهر حرية وقد استحق من يد المشتري فسيأتى انه إنما يطالب بالكفالة بعد العتق ولا كلام في الصحة

هذا الوجه لا يرجع بعد الاستحقاق لانه لو رجع على بائعه فهو ايضا يرجع عليه باقراره أنه بائعه منه كذا في فتح القدير بتمامه وفي جامع الفصولين المشتري اذا زكى شهود المستحق قال أبو يوسف اسأل عن الشاهدين فان عدل ارجع المشتري بالثمن على بائعه والا يقتصر على المشهود عليه ولا يرجع بثمنه كالاقرار ثم لو ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع بثمنه فلا بد أن يفسر الاستحقاق وبين سببه فلو بينه فانكر بائعه المبيع فبرهن عليه يقبل ويرجع بثمنه وقيل يشترط حضرة المبيع لسماع البيعة وقيل لا وبه أفتى (ظ) بل لو ذكر شبه العبد وسمته وقدر ثمنه كفي شراءه لما بان له ليس لبائعه ثم استحق رجع بثمنه للمستحق عليه بخلاف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه ولو شري أرضا قبني أو زرع أو غرس فاستحق يرجع المشتري بثمنه على بائعه وسلم بناءه وزرعه وشجره اليه فيرجع بقيمتها مبنيا قائما يوم سلمها اليه فلو بنى المشتري بناء قيمته عشرة آلاف مثلا وسكن فيه زمانا حتى خلق البناء وتغير وانهدم بعضه ثم استحق يرجع على بائعه بقيمة البناء يوم تسليمه ولا ينظر الى ما كان أنفق وانما يرجع بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الى البائع حتى لا يرجع بقيمة حص وطين ولو كان البائع غائبا والمستحق أخذ المشتري بهدم بناءه فقال المشتري غربي بائعي وهو غائب قال أبو حنيفة لا يلتفت الى قول المشتري فيؤمر بهدمه وتدفد الدار الى المستحق فلو حضر البائع بعد هدمه لا يرجع المشتري على البائع بقيمة بناءه وانما يرجع عليه لو كان البناء قائما فسلمه اليه فهدمه وأخذ النقض وأما لو هدمه فلا شيء على البائع وهذا بخلاف ما مر في شجر وحص على البائع قيمة الشجر نابضا في الاستحقاق وللمشتري الرجوع على وكيل البائع بقيمة البناء قائما وبقية الولد للغرور وان عرف المشتري أن الدار لغير البائع ولم يدع البائع وكالة فبني واستحق لم يكن مغرورا ولو ادعى المشتري أن البناء له وقال البائع لي فاليقول للبائع واذا رجع المشتري على بائعه بالثمن وقيمة البناء قال أبو حنيفة لا يرجع البائع على بائعه الا بثمنه وعنده ما يرجع به ما اه وتمامه فيه وفي البرازية من الاستحقاق ظهرت المشتراة حرة ومات البائع لاعتن وارث وتركته وبائع البائع قائم نصب الحاكم عن البائع الثاني وصيا فيرجع المشتري عليه وهو يخصم البائع الاول اه (قوله ومن ادعى حق في دار) أي مجهولا (فصوئح على مائة واستحق بعضها لا يرجع بشئ) لجواز أن يكون دعواه فيما بقي وان قل فادام في يده شيء لم يرجع قيدا باستحقاق بعضها لانها لو استحق كلها رجع بمادفع للثمن بانه أخذ عوضا عما لا يملكه فبرده ودل وضع المسئلة على شئيين أحدهما أن الصلح عن المجهول جائز لانه لا يفضي الى المنازعة الثاني أن صحة الصلح لا تتوقف على صحة الدعوى اهتته هنا دونها حتى لو برهن لم يقبل الا اذا ادعى اقرار المدعي عليه به قيد بالمجهول لانه لو ادعى قدرا معلوما كر بعها لم يرجع مادام في يده ذلك المقدار وان بقي أقل منه رجع بحساب ما استحق وفي جامع الفصولين شراء قبني فاستحق نصفه ورد المشتري ما بقي على البائع فله أن يرجع على بائعه بثمنه ونصف قيمة البناء لانه مغرور في النصف ولو استحق نصفه المعين فلو كان البناء في ذلك النصف خاصة رجع بقيمة البناء أيضا ولو كان البناء في النصف الذي لم يستحق فله أن يرد البناء ولا يرجع بشئ من قيمة البناء ولو اشترى نصفه مساعا فاستحق نصفه قبل القسمة فالمبيع نصفه الباقي ولو استحق بعد القسمة فالمبيع نصف الباقي وهو الربع سئل بعضهم عن اشترى أرضا فيها أشجار حتى دخلت بلاذ كر فاستحق الاشجار هل لها حصصة من الثمن قال لا كافي ثوب قن وقنة وبرذعة حمار فان ما يدخل تبعا لاصلة له من

ومن ادعى حقا في دار  
فصوئح على مائة فاستحق  
بعضها لم يرجع بشئ

(فصل في بيع الفضولي)  
ومن باع ملك غيره  
فلا مال له أن يفسخه  
ويجيزه أن يبق العاقدان  
والمعقود عليه وله وبه  
لوعرضا

(فصل في بيع الفضولي)  
(قوله ثم رجع) أي أبو  
يوسف (قوله فانه ينفذ  
بأجازة الوارث اذ لم يحل  
له وطؤها) أي بان كان  
الوارث ابن الميت وقد  
وطئها أبوه وكانت أخته  
رضا أو ورثها جماعة  
قد أجازوا كلهم فلو  
بعضهم لم يجز ألامورثها  
من تحل له يبطل النكاح  
الموقوف كما مر في باب  
نكاح العبد لانه طرأ  
حبل بان على موقوف  
(قوله وصرح الشارح  
بانه أمانة في يده) قال في  
منع الغفاري كن ما صححه  
في القنية اعتمده شيخ  
شيخنا عبد البر في شرحه  
للنظم الوهباني (قوله  
وأجازة المالك أجازة نقد  
لا عقد) أي أجازة أن  
ينقد البائع ما باع ثمنها  
للمالك بالعقد لا أجازة  
عقد لان العقد لازم على  
الفضولي هداية

التمن إلى آخره وثبت في بعض النسخ كما شرح عليه العيني  
(فصل في بيع الفضولي) ولم تكن ثابتة عندنا بل هي فتركة وهو نسبة إلى الفضولي جمع الفضل  
أي الزيادة وفي المغرب وقد علمت جمعه على ما لا خيرة فيه حتى قيل  
فضول بلا فضل وسن بلا سنا \* وطول بلا طول وعرض بلا عرض  
ثم قيل لمن يشتغل بما لا يعنيه فضولي وهو في اصطلاح الفقهاء من ليس بوكيل ويفتح الغناء خطأ  
اه وقيل الفضولي من يتصرف في حق الغير بلا إذن شرعي كالأجنبي بزواج أو يبيع أو لم يرد  
في النسبة إلى الواحد وإن كان هو القياس لانه صار بالغلبة كالعلم لهذا المعنى فصار كالأجنبي  
والاعرابي كذا في النهاية وفي فتح القدير غلب في الاشتغال بما لا يعنيه وما لا ولاية له فيه فقول  
بعض الجهلة إن يامر بالمعروف فضولي يخشى عليه الكفر اه (قوله ومن باع ملك غيره فلا مال له  
أن يفسخه ويجيزه أن يبق العاقدان والمعقود عليه وله وبه لوعرضا) يعني أنه صحيح موقوف على  
الأجازة بالشرايط الأربعة وعند الشافعي لا ينفذ لانه لم يصدر عن ولاية شرعية فيلغو لانها  
ثبتت بالملك أو باذن المالك وقد فقد أو لا انعقاد إلا بالقدر الشرعية ولنا أنه تصرف بملك  
وقد صدر من اهـ له العاقل البالغ في محله وهو المال المتقوم فوجب القول بان عقاده اذ اضرر  
فيه مع تحريمه بل فيه نفعه حيث يكفي مؤنة طلب المشتري وحقوق العقد فانها لا ترجع إلى المالك  
وفيه نفع العاقد بصون كلامه عن الإلغاء وفيه نفع المشتري لانه أقدم عليه طائعا ولولا النفع  
لما أقدم فثبت القدرة الشرعية تخصيلا لهذه الوجوه كيف وان الأذن ثابت دلالة لان العاقل  
يأذن في التصرف النافع واستبدل أصحابنا في كتبهم بحديث عروة البارقي أن النبي صلى الله عليه  
وسلم أعطاه دينار يشتري به أخصية فاشترى شاتين فباع احدهما ما يدينار وجاء بالشاة والدينار  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبر بذلك فقال عليه السلام بارك الله لك في صفقتك ورواه الترمذي  
عن عروة وحكيم بن حزام كما بينه في النهاية وإنما شرط قيام المبيع والمتعاقدين لان الأجازة تصرف  
في العقد فلا بد من قيامه وذلك بقيامها كما في الانشاء وإن كان الثمن عرضا أي مما يتعين بالتعيين  
فلا بد من قيامه أيضا لكونه مبيعا وإنما شرط قيام المعقود له وهو المالك لان العقد توقيف على  
أجازته فلا ينفذ بأجازة غيره فلو مات المالك لم ينفذ بأجازة الوارث بخلاف القسمة الموقوفة فانها تنفذ  
بأجازة الوارث عند الثاني كذا في البرازية ولولم يعلم حال المبيع وقت الأجازة من بقاء وعدمه جاز  
المبيع في قول أبي يوسف وألا وهو قول محمد لان الأصل بقاؤه ثم رجع وقال لا يصح ما لم يعلم قيامه  
عندها لان الشك وقع في شرط الأجازة فلا يثبت مع الشك وفيه بدالبيع لان النكاح الموقوف  
لا يبطل بموت العاقد ولو تزوجت أمة بغير اذن مولاهم مات المولى فانه ينفذ بأجازة الوارث اذ لم  
يحل له وطؤها واذا أجاز المالك المبيع وكان الثمن نقدا صار مملوكا له أمانة في يد الفضولي بمنزلة  
الوكيل لان الأجازة اللاحقة كالوكالة السابقة ولولم يجز المالك وهلاك الثمن في يد الفضولي  
اختلف المشايخ في رجوع المشتري عليه بمثله والاصح أن المشتري ان علم أنه فضولي وقت الاداء  
لا رجوع له ولا يرجع عليه كذا في القنية وصرح الشارح بانه أمانة في يده فلا ضمان عليه اذا هلك  
سواء هلك قبل الأجازة أو بعده وان كان الثمن عرضا كان مملوكا للفضولي وأجازة المالك أجازة  
نقد لا أجازة عقد لانه لما كان العرض متعينا كان شراء من وجهه والشراء لا يتوقف بل ينفذ على  
المباشران وحينئذ فيكون ملكا له وبأجازة المالك لا ينتقل اليه بل تأمير أجازته في النقد لا في

(قوله ولا يشترط قيام المبيع في مسألة الخ) قال الرملي هذه المسئلة خرجت عن ان تكون من مسائل الفضولي بل هي بيع المالك لانه بالضممان استند الملك ونفذ البيع من جهة كبيع الغاصب اذا ضمته المالك كما هو ظاهر والمسئلة مذكورة في غالب كتب المذهب كالبرازية وغيرها والله تعالى اعلم ثم رأيت صاحب النهرت كالم يحمل باتسكاته اه وعبارة النهرت وليس هذان اجازة بيع الفضولي في شيء بل انما نفذ بيعه لثبوت الملك للبائع ١٦١ باداء الضمان ضرورة فلا استثناء حينئذ فتدبره (قوله وفي البرازية

وللمشترى فسخ البيع قبل الاجازة الخ) ان قلت يا ابا ماس ما في المتن من ان المشتري اذا برهن على اقرار البائع أو رب العبدانه لم يأمره بالبيع وأراد رد البيع لم يقبل قلت لا تنافي بينهما لان ماس ما في مفر وض فيما اذا اختلف البائع والمشتري فادعى المشتري ان البيع بغير أمر صاحبه وحجده البائع ذلك فيحمل ما في البرازية على ما اذا تصادقا على البيع بغير أمر المالك فاختلف الموضوع فافهم حاشية أبي السعود (قوله وكذا أخذه الثمن) قال الرملي لم أر في كلامهم حكم ما اذا قبض بعض الثمن هل يكون اجازة أم لا وينبغي أن يكون اجازة لدلالته على الرضا ولتصريحهم في نكاح الفضولي بان قبض بعض المهر يكون

العقد ثم يجب على الفضولي مثل المبيع ان كان مثليا والا فقيمه ان كان قيميا لانه لما صار البديل له صار مشتر بالنفسه بمال الغير مستقرضه في ضمن الشراء فيجب عليه رده كما لو قضى دينه بمال الغير واستقرض غير المثلي جازر ضمنا وان لم يجز قصدا لا ترى أن الرجل اذا تزوج امرأة على عبد الغير صح ويوجب قيمته عليه ولا يشترط قيام المبيع في مسألة من مسائل الفضولي مذكورة في الخلاصة من اللقطة قال الملقط اذا باع اللقطة بغير أمر القاضى ثم جاء صاحبها بعد ما لم يكت العين ان شاء ضمن البائع وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ عامة المشايخ اه وهكذا قالوا في الملقط اذا تصدق فهدى العبد المالك بعد الهلاك صح وقيد بالمالك في قوله فللمالك أن يفسخه أو يجيزه لان للفضولي فسخه فقط حتى لو أجازة المالك لا ينفذ لزال العقد الموقوف وانما كان له ذلك ليدفع المحقوق عن نفسه فانه بعد الاجازة يصير كالوكيل فترجع حقوق العقد اليه فيطالب بالتسليم ويخاصم بالعيب وفي ذلك ضرر به فله دفعه عن نفسه قبل ثبوته وفي البرازية وللمشترى فسخ البيع قبل الاجازة تحريزا عن لزوم العقد بخلاف الفضولي في النكاح ليس له أن يفسخ بالقول ولا بالفعل لانه معبر محض فبالاجازة تنقل العبارة الى المالك فتصير المحقوق منوطا به لا بالفضولي وفي النهاية أن الفضولي في النكاح يملك فسخه بالفعل بان زوج فضولي رجلا امرأة برضاها وقبل اجازته زوجه باختياره وان ذلك يكون فسخا للنكاح الاول وفي فتاوى قاضيان لا يكون فسخا ويتوقف الثاني ايضا ثم الاجازة لبيع الفضولي تكون بالفعل وبالقول فمن الاول تسليم المبيع اجازة وكذا أخذه الثمن ومن الثاني طلب الثمن وقوله أحضت أو وفتت أو أصبت ليس باجازة وكذا كفيتم مؤنة البيع أو أحضت فجزاك الله خيرا وفي المنتقى لو قال بثس ما صنعت كان اجازة كقبض الثمن ولو وهب المالك الثمن أو تصدق به على المشتري كان اجازة ان كان المبيع قائما والسكوت بعد العلم لا يكون اجازة ولو قال المالك ان اراض مادمت حيا كان اجازة بالاول ولو قال اسمكها مادمت حيا لان الامساك لا يدل على الرضا وفي فروق الكرايى أسات اجازة ولو قال لأجيز يكون رد البيع بخلاف المستاجر اذا قال لأجيز يبيع الآخر ثم أجازة جاز وفي نوادره شام ولو قال أجزت ان باع بمائة درهم يجوز ان باع بأكثر وان باع بأقل لا يجوز ولو باع بالف دينار لا يجوز وانما ينظر الى النوع الذي وصفه كذا في البرازية وفيه ما اذا أجاز المالك بيع الفضولي صار الفضولي كالوكيل حتى صح خطه عن الثمن علم المالك بالثمن أو لم يعلم وأجاب صاحب الهداية أنه اذا علم بالمحط بعد الاجازة فله الخيار ان شاء رضى به وان شاء فسخ اه وأشار المصنف باشتراط قيام المبيع أى باسمه وحاله الى أنه لو أجاز بعد صبغ الثوب المشتري فانه لا يجوز

٢١ - بحر سادس ٦ اجازة ولان الظاهر ان الالف واللام في الثمن لا فائدة لجزس لمحرره الغزى اه (قوله وأشار المؤلف باشتراط قيام المبيع الى قوله لو أجاز بعد صبغ الثوب المشتري فانه لا يجوز) كذا في البرازية وفي منح الغفار ما يخالفه فانه قال والمراد بكون المبيع قائما أن لا يكون متغيرا بحيث يعد شيئا آخر فانه لو باع ثوب غيره بغير أمره وصبغه المشتري فاجاز ب الثوب البيع جاز ولو قطعه وعاطه ثم أجاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا آخر اه والمسئلة بهذا اللفظ دون التعليق في التارخانية عن فتاوى أبي الليث

(قوله والصحيح انه اذا اضيف العقد في أحد الكلامين الى فلان يتوقف المخرج ظاهره انه يتوقف وان اضيف في الكلام الآخر الى الفضولي و ياتي قريبا ان اصح الروايتين في هذه الصورة انه يبطل (قواء وفي فروق الكرايسى شراء الفضولي على أربعة أوجه) قال في البرازية قال بعث ١٦٢ لفلان وقال المشتري اشترى او قبلت لفلان ولم يقل لفلان اوقال الفضولي بيع

لفلان فقال بعث وقال اشترى لفلان توقف ولو قال بعث منك فقال الفضولي اشترى او قبلت او قبلت ونوى بقلبه لفلان لا يتوقف اوقال الفضولي اشترى لفلان وقال البائع بعث منك الاصح عدم التوقف ولو قال بعث هذا منك لفلان فقال المشتري اشترى او قبلت اوقال المشتري اشترى لا لفلان وقال البائع بعث لا يتوقف وينفذ اتفاقا ولو قال الفضولي اشترى لفلان على انه بالخيار لانا لا يتوقف بخلاف شرائه لفلان بلا خياره من التامع في الوكالة بالشراء وفيه الفضولي وفي الحائنة بعد قوله لا يتوقف وانما يتوقف شراء الفضولي اذا اشترى بغير خيار (قوله بطل العقد في اصح الروايتين) وعلى هذا اولا كتفاء بالاضافة في أحد الكلامين بان لا يضاف الى الاخر نهى أى الاكتفاء بالاضافة

ولو ولدت الامة ثم اجاز المالك البيع يكون الولد مع الامة للمشتري ولو انهم اجاز المالك البيع يصح لبقاء العرصة ولم يذكر اؤلف حكم تسليم المبيع من الفضولي فلو سلمه فلان فلما ملك ان يضمن أيهما شاء فإيهما اختار ضمانه بريء الاخر لان في التضمن تملكه كما منه فاذا ملكه من أحدهما لا يمكن تملكه من الآخر فان اختار تضمين المشتري بطل البيع لان أخذ القيمة كإخذ العين وبرجع المشتري على البائع بالثمن لا بما ضمن وان اختار تضمين البائع بنظر ان كان قبض البائع مضمونا عليه تغذي به بالضمن لان سبب ملكه قد تم عقده وان كان قبضه أمانة فإيهما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع فلا تغذي به بالضمن لانه سبب ملكه عن العقد وقد ذكر محمد في ظاهر الرواية انه يجوز البيع بتضمين البائع ووجهه انه سلم أولا ثم صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كالمغصوب كذا في البرازية وقيد بالبيع لانه اذا اشترى لغيره كان ما اشتراه لنفسه اجاز الذي اشتراه له اولا وان لم يجد نقدا يتوقف على اجازة من المشتري اذ كالصبي المحجور يشتري شيئا لغيره فيتوقف هذا اذا اضاف العقد الى نفسه اما اذا اضافه الى غيره بان يقول بيع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لفلان يتوقف على اجازته واما اذا قال اشترى منك بكذا الاجل فلان فقال البائع بعث اوقال البائع بعث منك لفلان فانه يقع الشراء للمخاطب لافلان والصحيح انه اذا اضيف العقد في أحد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازة فلان ولو اشترى عبدا واشهد انه يشتريه لفلان وقال فلان رضيت فالعقد للمشتري لانه اذا لم يكن وكيل بالشراء وقع الملك له فلا اعتبار بالا جازة بعد ذلك وهي تلحق العقد الموقوف لا النافذ وان دفع المشتري اليه العبد واخذ الثمن كان بيعا بالتعاطي يدهن ما ولو ظن المشتري والمشتري له ان الملك وقع للمشتري له فسلمه له بعد قبض ثمنه لا يسترد بلارضى المشتري له ويجعل كانه ولا مانع انما ان الشراء وقع للمشتري بعده وارزعم المشتري له ان الشراء كان بأمره ووقع الملك له والمشتري انه كان بلا أمره ووقع الشراء للمشتري والقول للمشتري له لان الشراء باقراره ووقع له كذا في البرازية وفي فروق الكرايسى شراء الفضولي على أربعة أوجه الاول أن يقول البائع بعث هذا العبد بكذا والفضولي يقول اشترى لفلان بكذا او قبلت ولم يقل لفلان فهذا يتوقف الثاني أن يقول البائع بعث من فلان بكذا والمشتري يقول اشترى بكذا او قبلت يتوقف الثالث ان يقول البائع بعث هذا منك بكذا فقال اشترى او قبلت ونوى أن يكون لفلان فانه ينفذ على المشتري الرابع لو قال اشترى لفلان بكذا والبائع يقول بعث منك بطل العقد في اصح الروايتين والفرق انه خاطب المشتري والمشتري يسترد لغيره فلا يكون جوابا فيكون شرط العقد بخلاف الفصلين الاولين اذ العقد اضيف الى فلان في الكلامين وبخلاف الفصل الثالث لانه وجد نقدا على العاقد وقد اضيف العقد اليه اه وأشار المؤلف بشبوت الفسخ والاجازة للمالك الى أن الفضولي لو شرط الخيار للمالك فان العقد يبطل ولا يتوقف لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط له مبطلا كذا في فروق الكرايسى وقيد ببيع ملك الغير لانه لو باع ملك نفسه مشغولا

الى فلان على ما مر تصحيح مصور بان لا يضاف الى المشتري بان يقول البائع بعث ولا يقول منك فاذا اضيف لا يتوقف وان زاد على ذلك لفلان لا يتوقف أيضا لكنه ينفذ كما قدمناه عن البرازية (قوله فيكون الشرط له مبطلا) قال في النهر كان ينبغي أن يكون الشرط لغوا فقطد به



(قوله وفرق بينهما الكرايسى الخ) جزم به فى الخامسة فى فصل البيع الموقوف وفى الفتح وليس للمستأجر فسخ البيع بخلاف ولا للراهن والمؤجر وفى المرتن اختلاف المشايخ وذ كره له ان للمشتري خيار الفسخ ان لم يعلم وقت البيع بالاجارة والرهن وان علم فكذلك عند محمد قسـل وهو ظاهر الرواية وعند ابى يوسف لا وقيل هو ظاهر الرواية اهـ وفى تصحيح الشيخ قاسم ان المشايخ أخذوا بهذه الرواية اهـ لكن ذ كره فى جامع الفصولين ان الاول قول أبى حنيفة ومحمد وانه ظاهر الرواية وفى حاشيته للرمى عن الغزى انه هو الصحيح وعليه الفتوى كما فى الولوالجنية ونقل الرملى فيها عن منية المفتى انه الاصح وفيها عن الزيلعى ان المرتن ليس له الفسخ فى أصح الروايتين وفى جامع الفصولين عن الخامسة لم يجز المستأجر حتى انفسخت الاجارة نفذ البيع السابق وكذا المرتن اذا قضى دينه وفيه عن الذخيرة البيع بلا اذن المستأجر نفذ فى حق البائع والمشتري لافى حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز له المستأجر نفذ فى حق الكل ولا ينزع من يده ليصل اليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الاجارة لا لانتزاع من يده وعن بعض بعضا انه لو باع وسلم وأجازهما المستأجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يبطل حق حبسه اهـ (قوله الثانى) مفعول أجاز وهو صفة لمحدوف ١٦٣ أى أجاز البيع الثانى (قوله ولو قال المصنف باع ملك غيره

بحق الغير كالرهن اذا باعه الراهن والعين المؤجرة اذا باعها المؤجر يتوقف العقد على اجازة المرتن والمستأجر فمما كانها دون الفسخ على الصحيح كما سيأتى وفرق بين ما الكرايسى فجعل للمرتن الاجارة والفسخ دون المستأجر فلا يملكه فأرفا بان المستأجر حقه فى المنفعة ولذا لو هلكت العين لا يسقط دينه وفى الرهن يسقط وهو استيفاء حكمى وتفرع على الفرق ما لو تعدد بيع المؤجر فأجاز المستأجر الثانى نفذ الاول ولو تعدد بيع الرهن فأجاز المرتن الثانى نفذ الاول اهـ ولو قال المصنف رحمه الله تعالى باع ملك غيره لمساك لكان أولى لانه لو باعه لنفسه لم ينقض أصلا كما فى البدائع ولا بد أن يقول بغير اذنه ليكون فضوليا ولو تعددت تصرف الفضولى كامة باعها فضولى من رجل وزوجها منه آخر فأجزى ما عاينته الاقوى فتصير مملوكة لازوجة ولو زوجها كل من رجل فأجزى باطلا ولو باعها كل من رجل فأجزى اتت نصف بينهما وبخبر كل منهما ما ينأخذ النصف أو الترك ولو باعه فضولى وأجره آخر أو رهنه أو وزوجه فأجزى ما عاينته الاقوى فيجوز البيع ويبطل غيره لان البيع اقوى وكذا ثبت الهبة اذا وهبه فضولى وأجره آخر وكل من العتق والكتابة والتدبير احق من غيرها لانها لازمة بخلاف غيرها والاجارة احق من الرهن لافادتها ملك المنفعة بخلاف الرهن والبيع احق من الهبة لان الهبة تبطل بالشروع ففيم لا تبطل بالشروع كهبته فضولى عبدا ويبع آخر اياه يستويان لان الهبة مع القبض تساوى البيع فى افاة الملك وهبة المشاع فيما لا يقسم صحبة فمما أخذ كل النصف ولو تباع غاصبا عرضى لرجل واحد فأجاز المالك لم يجز لان

المصنف باع ملك غيره لمساك لكان أولى أى لا جـل ماله كما قال الرملى لم يذ كره أحد من مشايخ المذهب الواضعين للمتون هذا القيد وأقول تركه متعين يدل عليه توقف بيع الغاصب كما صرحوا به من غير قيد وكما صرحوا به فى الاستحقاق ان استحقاق المبيع يوجب توقف العقد على الاجازة لانقضه فى ظاهر الرواية والظاهر ان ما قاله فى البدائع رواية خارجة عن ظاهر الرواية فتأمل

وارجع الى فروع ذ كرت فى المحلين المذكورين يظهر لك ما قلناه فتدبر ثم رأيت فى شرح تنوير الابصار المصنفه أقول يشكك على هذا أى على مانقـ له شيخنا عن البدائع ما قالوه من ان المبيع اذا استحق لا يفسخ العقد فى ظاهر الرواية بقضاء القاضى بالاستحقاق وللمستحق اجازته وجه الاشكال ان البائع باع لنفسه لا للمالك الذى هو المستحق مع انه توقف على الاجازة ويشكك عليه بيع الغاصب فانه يتوقف على الاجازة فالظاهر ضعف ما فى البدائع فلا ينبغي أن يعول عليه لمخالفته لفروع المذهب اهـ وهو عين ما قلناه ثم قال فى شرح قوله ووقف بيع الغاصب لكن ظاهر اطلاق المشايخ التوقف على الاجازة يشكك على ما قاله الا أن يجمل على ما ذكرنا اهـ والذي ذكره الحمل على انه باعه لمساك ولا يخفى ما فى هذا الحمل من البعد جدا فليتأمل اهـ قلت ويظهر لى ان ما فى البدائع الاشكال وان ما فهمه المؤلف غير مراد البدائع وذلك ان قول البدائع لو باعه لنفسه لم ينقض أصلا معناه باعه من نفسه لانه يلزم أن يكون بائعا ومشتريا باللام فيه بمعنى من فاه قد يقال بعته وبعت منه فاللام فى عبارة البدائع ليست للتعليل حتى يكون احترازا عما لو باعه لمساك فكان على المؤلف أن يقول ولو قال المصنف باع ملك غيره لغيره الخ ويؤيد ما قلناه انه فى النهر قال كذلك ونصه ومن باع ملك غيره يعنى لغيره أما اذا باع لنفسه لم ينقض كذا فى البدائع

ليخرج قبض الدين قال  
في جامع الفصولين وفي  
(فقه) من قبض دين غيره  
بلا أمر ثم أجاز الطالب لم  
يجز قائما أو هالكا أو قال  
في منح الغفار في شرح  
قوله كل تصرف صدر  
منه وله مجزئ حال وقوعه  
انعقد موقوفا من بيع  
أو نكاح أو طلاق أو  
هبة وكذا كل ما صح به  
التوكيد كما صرح به

وصح عتيق من غير غاصب  
باجازة بيعه لا بيعه

الكامل في شرح الهداية  
حدث قال تصرفات  
الفضولي تتوقف عندنا  
إذا صدرت وللتصرف  
مجزئ أي من يقدر على  
الاجازة سواء كان غاصبا  
كالبيع والاجارة والهبة  
والستروج والتزوج أو  
استقاطا حتى لو طلق  
رجل امرأة غيره أو عتق  
عبده فأجازته طلقت  
وعتق اه فتأمل (قوله  
من الغاصب) متعلق  
بالمشتري (قوله لانه) أي  
الغصب (قوله لانه لا ينفذ  
بإدائه الضمان) أي بإدائه  
الغاصب الضمان (قوله  
لان ملك المشتري) يوهم  
انه علة للورود مع انه  
بيان للفرق

فائدة البيع بثبوت الملك في الرقبة والتصرف وهو ما حصل لان الملك في البدلين بدون هذا  
العقد فلم ينعقد فلم يلحقه اجازة ولو غصب ما من رجلين وتبايعا وأجاز المالك جاز ولو غصب  
النقدين من واحد وعقد الصرف وتقابضا ثم أجاز جاز لان العقود لا تنعقد في المعاوضات  
وعلى كل واحد من الغاصبين مثل ما غصب كذا في فتح القدير من آخر الباب وأما وصية  
الفضولي كما إذا أوصى بالف من مال غيره أو بعين من ماله فأجاز المالك فهو مخير ان شاء سلمها  
وان شاء لم يسلم كالهبة كذا في القنية من الوصايا وبه علم حكم هبة الفضولي وسيأتي في الصلح بيان  
صلح الفضولي والظاهر من فروقهم ان كل ما صح التوكيد به فانه اذا باشره الفضولي يتوقف  
الاشراف بشرطه السابق (قوله وصح عتيق مشتر من غاصب باجازه بيعه لا بيعه) وهذا  
عندهما وقال محمد لا يجوز عتقه أيضا لانه لم يملكه وفي الحديث لا عتق لابن آدم فيما لا يملك وهذا  
لان عقد الفضولي موقوف وهو لا يقيد بعدم النفاذ وثبوت عند الاجازة استنادا فهو ثابت من  
وجه زائل من وجه فلا يصلح شرطا للاعتاق وهو الملك الكامل لا إطلاقه في الحديث وهو للكامل  
ولذا لو أعتقه الغاصب ثم أدى الضمان لم يصح العتق مع أن الملك الثابت له بالضمان أقوى من  
الملك الثابت للمشتري حتى ينفذ بيع الغاصب بإداء الضمان ولا ينفذ بيع المشتري باجازه المالك  
الاول وكذا لو أعتقه المشتري والخيار للبائع ثم أجاز البيع لا ينفذ عتقه وكذا اذا قبض المشتري  
من الغاصب ثم باعه ثم أجاز المالك البيع الاول لم ينفذ البيع الثاني مع أن البيع أسرع نفاذا  
من العتق حتى يصح بيع المكاتب والمأذون دون عتقهما ولذا لو باع الغاصب المغصوب ثم أدى  
الضمان نفذ بيعه ولو أعتقه ثم أدى الضمان لم ينفذ وكذا لو باعه الغاصب فاعتقه المشتري منه  
ثم أدى الغاصب الضمان صح بيع الغاصب وبطل عتقه واهما أن الملك موقوف فيه فيتوقف  
الاعتاق مرتب عليه وينفذ بغيره كاعتاق المشتري من الرهن يتوقف وينفذ باجازه المرتن  
واعتاق المشتري من الوارث طال استغراق التركة بالدين فأجاز الغرماء البيع واعتاق الوارث عبدا  
من التركة وهي مستغرقة به قضى الدين وأبى الغرماء فانه ينفذ وهذا لان العتق من حقوق الملك  
والشيء اذا توقف توقف بحقوقه واذا نفذ بغيره بغيره بخلاف اعتاق الغاصب نفسه لانه لم يوضع للملك  
وانما يملكه ضرورة أداء الضمان فلم يكن مثبته للعالم ولا سبيله ولذا لا يعتدى الى الزوائد بخلاف  
الملك في بيع الفضولي فانه يعتدى الى الزوائد المتصلة والمنفصلة وبخلاف ما اذا كان فيه خيار  
البائع لانه ليس بمطلق والكلام فيه وهو مانع من انعقاده في الحكم أصلا فلم يوجد الملك فيه قيد  
بعتيق المشتري لان عتق الغاصب لا ينفذ بإداء الضمان لما بيناه وقيد باجازه بيعه لانه لا ينفذ بإداء  
الضمان من الغاصب ولكن برده عليه أن المشتري اذا أدى الضمان ينفذ على الصحيح لان ملك  
المشتري ثبت مطلقا بسبب مطلق وهو الشراء بخلاف الغاصب لانه سبب ضروري فكان الملك  
فيه ناقصا كذا ذكر الشارح فقد فرق بين أداء الغاصب الضمان وبين أداء المشتري منه وصرح في  
الهداية بان عتق المشتري ينفذ بإداء الضمان من الغاصب وهو الأصح فلا فرق بين أداء الضمان  
من الغاصب أو من المشتري منه وجرى على ذلك في البناء فلوقال المؤلف باجازه بيعه أو أداء الضمان  
لكان أولى وكذا لو قال وصح عتيق مشتر من فضولي لكان أولى لانه لا يشترط أن يكون غاصبا لانه  
لو لم يسلم المبيع والحكم كذلك ولعله انما ذكره لاجل البيع لان بيع العبد قبل قبضه فاسد وفي فتح  
القدير وهذه المسائل التي جرت المحاورية بين أبي يوسف ومحمد حين عرض عليه هذا الكتاب فقال

(قوله والافقد كان فيه ملك بات) أي ان لم يقيد بهذا القيد برده علمنا انه كان في ذلك الحال الواحد ملك بات مال له وملك موقوف  
 للمشتري (قوله ثم اعلم ان ظاهر قولهم) الى آخر ما ذكره من الابراد والجواب عن ذلك جميعه فيه نامل فقد قال في جامع الفصولين  
 لو باعه المشتري من غاصب ثم وثم حتى تداولته الايدي فاجاز مال له عقد من العقود جاز ذلك العقد خاصة لتوقف كلها على  
 الاجازة فاذا اجاز عقدها جاز ذلك خاصة وقال قبله راعنا ولو فعله المشتري من الغاصب ثم اجاز مال له بيع غاصبه لم يجز بيع  
 المشتري وفاقا واما عتقه فلم يجز قياسا وهو قول محمد وعندنا نفذ استحضانا وقال ١٦٥ بعده هذا كله راعنا لو ضمن مال له غاصبه

نفذ البيع الاول وبطل  
 بيع المشتري اذ ملك  
 الاول بات وملك الثاني  
 موقوف وقال بعضهم  
 بنفذ الثاني والثالث لانه  
 لما ضمن مال له من  
 وقت غصبه فكانه باع  
 ملك نفسه ثم وثم فجاز  
 الكل اه فحذر ان  
 بيع المشتري من الغاصب  
 موقوف واذا اجاز  
 المالك جاز خاصة فقوله  
 ثم اعلم ان ظاهر قولهم  
 الخ يدل على انه لم ير النقل  
 الصريح وقوله وجوابه  
 ان بيع المشتري لم ينعقد  
 أصلا لما قدمناه يخالف  
 ما علة به في النهاية  
 والمعراج فتدبر ذلك غاية  
 ان ما في النهاية والمعراج  
 مخالف لما في جامع  
 الفصولين وغيره من  
 الكتب والله تعالى أعلم  
 اه (قوله وقد يقال الخ)  
 نقض لقوله لتجرده عرضة

أبو يوسف ما روي لك عن أبي حنيفة أن العتق جائز وإنما رويت أن العتق باطل وقال محمد بن  
 رويته إلى أن العتق جائز وإنما رويت أن العتق باطل وقال محمد بن  
 الفرع صريحاً وأقل ما هنا أن يكون في المسئلة روايتان عن أبي حنيفة قال الحاكم الشهيد قال  
 أبو سليمان هذه رواية محمد بن أبي يوسف ونحن سمعنا من أبي يوسف أنه لا يجوز عتقه اه وأما بيع  
 المشتري من الغاصب فأنما لا يصح لبطان عقده بالاجازة فإنها يثبت الملك للمشتري باتا والملك  
 البات اذا ورد على الموقوف أبطله وكذا الوهبية مولا للغاصب أو تصدق به عليه أو مات فورته  
 فهذا كله يبطل الملك الموقوف لانه لا يتصور اجتماع البات والموقوف في محل واحد على وجه يطرأ  
 فيه البات والافقد كان فيه ملك بات وعرض معه الملك الموقوف كذا في فتح القدير وقيد بالعتق  
 لأن في التفويض من الفضولي للمرأة اذا جعل أمرها يسدها فطلقت نفسها ثم اجاز الزوج لم تطلق  
 وانما ثبت التفويض لأن فان طلقت نفسها الا أن طلقت والا فلا والاصل في تصرف الفضولي  
 أن كل تصرف جعل شرعاً سبباً لحكم اذا وجد من غير ولاية شرعية لم يستعقب حكمه ويتوقف ان  
 كان مما يصح تعليقه جعل معلقاً والا احتجنا أن نجعله سبباً للحال متأخراً حكمه ان أمكن فالبيع  
 ليس مما يتعلق فيجعل سبباً في الحال فاذا زال المانع من ثبوت حكم الاجازة ظهر أثره من وقت وجوده  
 ولذا ملك الزوائد وأما التفويض فاحتمل التعليق في الحال الموجود من الفضولي متعلق بالاجازة  
 فعندها يثبت الفويض للحال لا مستنداً فلا يثبت حكمه الا من وقت الاجازة وأما النكاح فلا  
 يتعلق ولا يمكن أن يعتبر في حال التوقف سبباً لمطلق الطلاق بل الملك المتعة المستعقب له ثم اعلم أن  
 ظاهر قولهم اذا طرأ ملك بات على ملك موقوف أبطله أن بيع المشتري من الغاصب ينعقد موقوفاً  
 وانما يبطل بطرأ الملك البات باجازه بيع الغاصب وقد قال في النهاية انه لم ينعقد أصلاً لتجرده عرضة  
 لا لنفسه وقد يقال فائدة لو اجاز المالك بيع المشتري من الغاصب لا يبيع الغاصب ينبغي أن  
 يصبح بخلاف ما اذا اجاز بيع الغاصب وجوابه أن بيع المشتري لم ينعقد أصلاً لما قدمناه عن  
 البدائع أن الفضولي اذا باع ملك غيره لنفسه لم ينعقد وانما ينعقد اذا باعه مال له وهذا باعه  
 المشتري لنفسه فالظاهر ما في النهاية ولذا قال في المعراج أن المشتري من الغاصب اذا باع لا يتوقف  
 ملكه لان فائدة التوقف النفاذ في كل صورة لا يتحقق النفاذ لا يتوقف كبيع الحر وأورد على  
 الاصل ما اذا باع الغاصب ثم أدى الضمان فانه ينفذ بيعه مع أنه طرأ ملك بات وهو ملك الغاصب

لأنفساخ بانه ليس كذلك لا مكان بقاءه على الصحة (قوله لما قدمناه عن البدائع) قال الرمي قد كتبنا في الحاشية قريبا ما في  
 ذلك من النظر اه أي من انه مخالف لتعليل النهاية والمعراج ومن ان ما في البدائع ضعيف كما مر بيانه (قوله وأورد على الاصل  
 ما اذا باع الخ) قال في حاشية مسكين تعقبه شيخنا بانه غير وارد اذ قولهم ان الملك البات اذا طرأ على موقوف أبطله ليس على اطلاقه  
 بل مقيد بما اذا طرأ الغير من باشر الموقوف كما في البرازية عن القاعدة ونصه الاصل ان من باشر عقدا في ملك الغير ثم ملكه  
 ينفذ ولو المانع كالغاصب باع المصوب ثم ملكه وكذا الوبايع ملك أبيه ثم ورثه نفذ على خلاف ما ذكرنا وطروا البات انما  
 يبطل الموقوف اذا حدث له من باشر الموقوف كما اذا باع المالك ما باعه الفضولي من غير الفضولي ولو من اشترى من الفضولي

بإداء الضمان على ملك المشتري الموقوف وأجيب بان ملك الغاصب ضروري ضرورة أداء الضمان فلم يظهر في إبطال ملك المشتري (قوله ولو قطعت يده عند المشتري فأجزأ فارشه - لشمه - تريه) لان الملك ثبت له من وقت الشراء لما قدمناه فتبين أن القطع ورد على ملكه وعلى هذا كل ما يحدث في المبيع من كسب أو ولدا أو عرق قبل الإجازة فهو للمشتري وهذه حجة على محمد والى العذر له أن الملك من وجهه يكفي لاستحقاق الزوائد كالمكاتب إذا قطعت يده فأخذ الارش ثم رد في الرق يكون الارش للمولى وكذا إذا قطعت يد المبيع والخيار للبائع فأجاز المبيع يكون الارش للمشتري بخلاف الاعتناق لاقتنائه الى كمال الملك قيد بالمشتري لان يده ولو قطعت عند الغاصب ثم ضمن قيمته لا يكون الارش له لان الغصب ليس بسبب موضوع للملك ولو أعتقه المشتري من الغاصب فقطعت يده ثم أجزأ المبيع فالارش للعبد كذا في فتح القدير وقطع اليد مثال والمراد ارش جراحته للمشتري (قوله وتصديق بما زاد على نصف الثمن) لان فيه شبهة عدم الملك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع وارش اليد الواحدة في المحر نصف الدية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو الذي كان في مقابلة الثمن فقيم ما زاد على نصف الثمن شبهة عدم الملك وأراد وجوب التصديق بالزائد كما هو ظاهر ما في فتح القدير وقيد بما زاد لانه لا يتصدق بالكل وان كان فيه شبهة عدم الملك لسكونه مضمونا عليه بخلاف ما زاد ووزع في السكافي فقال ان لم يكن مقبوضا فقيم ما زاد ربح ما لم يضمن وان كان مقبوضا ففيه شبهة عدم الملك (قوله ولو باع عبدا غيره بغير أمره فربهن المشتري على اقرار البائع أو رب العبد على انه لم يأمره بالمبيع وأراد رد المبيع لم تقبل) أي بينته لبطلان دعواه بالتناقض اذا أقدمها على العقد وهما عاقلان اعترافا منها بصحتها ونفاذا وبينة لا تبني الا على دعوى صحيحة فاذا بطأت الدعوى لا تقبل وقوله بغير أمره زائد وان وقع في الجماع الصغير لانه ليس من صورة المسئلة ولا يشكل - هذا بما ذكره في الزوائد ان المبيع اذا ادعاه رجل فصدقه المشتري فدفع اليه ثم برهن على اقرار البائع بان العبد للمستحق يريد بذلك الرجوع بالثمن تقبل بينته لان العبد في يد المشتري هنا وهناك في يد المستحق وشرط الرجوع بالثمن أن لا تكون العين سائلة للمشتري فلذلك لم يرجع هنا ورجع هناك وقيل اختلاف الجواب لاختلاف الوضع فوضوح ما ذكرهنا فيما اذا أقام البينة على ان البائع أقرب قبل المبيع بان المبيع للمستحق واقدمه على الشراء ينفي ذلك فيكون مناقضا وموضوع ما ذكر في الزوائد فيما اذا برهن ان البائع أقرب بعد البيع انه للمستحق فلا تناقض وهذا هو الوجه فان في مسألة الزوائد العين في يد المشتري أيضا كما في غاية البيان وأشار المصنف رحمه الله تعالى بعدم قبول البينة الى عدم قبول قوله لو لم يكن له بينة فلو ادعى البائع بعد البيع أن صاحبه لم يأمره ببيعه وقال المشتري أمرك أو ادعى المشتري عدم الامر فادعى البائع الامر فالقول لمن يدعي الامر لان الآخر متناقض وليس له أن يستحلفه لان الاستحلاف يترتب على الدعوى الصحيحة لا الباطلة واعتراض في البينة قوله - م انه متناقض فلا تسمع دعواه ولا يفتنه بان التوفيق ممكن تجوز ان يكون المشتري أقدم على الشراء ولم يعلم باقرار البائع بعدم الامر ثم ظهر له ذلك بان قال عدول معناه قبل البيع أقرب بذلك ويشهدون به ومثل ذلك ليس بمانع وههنا الموضوع موضع تأمل اه قلت لا اعتراض ولا تأمل لانه وان أمكن التوفيق لم تقبل لسكونه ساعيا في نقض ماتم من جهته وكل من سعى في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه فقوله م ان أمكن التوفيق يدفع التناقض على أحد القولين مقيد بما اذا لم يكن ساعيا في نقض ماتم من

ولو قطعت يده عند المشتري فأجزأ فارشه لمشتريه وتصديق بما زاد على نصف الثمن ولو باع عبدا غيره بغير أمره فربهن المشتري على اقرار البائع أو رب العبد على انه لم يأمره بالمبيع وأراد رد المبيع لم تقبل

أما ان باعه من الفضولي فلا اه قلت وعلى هذا الاصل ففي مسألة بيع المشتري من الغاصب لو أجاز بيع الغاصب نفذ وبطل بيع المشتري لان الملك البات للغاصب طرأ على ملكه موقوف باشره هو واما بالنسبة الى المشتري فقد طرأ على ملكه موقوف لغيره من باشره لان المباشر للمبيع الثاني الموقوف هو المشتري نعم لو أجاز عقد المشتري يكون طرأ البات لمن باشر الموقوف تأمل

جهته والتقييد بدعوى المشتري مثال لان البائع لو ادعى اقرار المشتري بان المالك لم يامر به لم يقبل  
 أيضا قال في الخلاصة والبرازية عمدا معروف لرجل في يد آخر باعه رجل قال البائع بعث بلا امر  
 المالك وبرهن على اقرار المشتري انه باعه بغير امر المالك لا يقبل للتناقض ولا يملك تحليف المالك  
 وكذا لو ادعى المشتري أيضا قساد العقد دون البائع وأصله ان من سعى في نقض ما تم من جهته  
 لا يقبل الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب **بكذا**  
 وبرهن يقبل الثاني وهب جار يته واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها او  
 استولدها وبرهن تقبل ويستردها والعقر اه وعلاوه في الثانية بانه تناقض فيما هو من حقوق  
 الحرية كالتدبير والاستيلاء والتناقض فيه لا يمنع صحة الدعوى قال في فتح القدير وعندى ان هذا  
 غير صحيح لانه انما قبل في الحرية للخفاء ولا خفاء في التدبير والاستيلاء لانه لا يخفى على الفاعل فعل  
 نفسه فيجب ان لا يقبل تناقضه ولا يحكم بينه اه والجواب انه انما قبل وان كان متناقضا  
 على انه فعل ذلك ثم ندم وناب الى الله تعالى فاقر بتدبيره واستيلاءها أو عتقه فقبل جلا لخروجه عن  
 المصيبة بخلاف التناقض في دعوى الملك فانه غير متزوج وفي البرازية وقول المشتري بعد القبض  
 أعتقه بائعه أو دبره أو كان حرا اصل مقتصر على نفسه لا يتعدى الى بائعه بلاينة ولاؤه وموقوف  
 فان برهن رجوع بالثمن واستقر الولا على البائع وان برهن على تحريره ان اقر بالبيع قبله من فلان  
 ان صدقه فلان اخذ العبد لان كذبه اه ومن فصل الاستحقاق لو اقر بعبدانه ملك البائع  
 واشترى منه ثم استحق منه فانه يرجع بالثمن على البائع اه (قوله وان اقر البائع عند القاضي  
 بان رب العبد لم يامر به بالبيع بطل البيع ان طلب المشتري ذلك) لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار  
 لعدم التهمة فلم يشتري ان يساعده فيه فينتفيان فينتقض في حقهما وهو المراد بطلان البيع في  
 عبارته لا في حق رب العبد ان كذب ما وادعى انه كان امره فاذا لم ينسخ في حقه بطلب البائع بالثمن  
 عندهما لانه وكيله وليس له مطالبة المشتري لبراءته بالتصادق وعند أبي يوسف له ان يطالب به فاذا  
 أدى رجوع به على البائع بناء على ابراء الوكيل ولو كان على العكس بان أنكر المالك التوكيل  
 وتصادق انه وكله فان برهن الوكيل لزمه والاستحلف المالك فان حلف لم يلزمه وان نكل لزمه ولو  
 غاب المالك بعد الانكار وطلب البائع الفسخ فصح القاضي البيع بينهما لانه ثبت عند القاضي  
 ان البيع كان موقوفا فان طلب المشتري تأخير الفسخ لحلف المالك على انه لم يامر به لم يؤخر لان  
 سبب الفسخ قد تحقق فلا يجوز تأخيرها لاجل اليمين فلو حضر المالك وحلف اخذ العبد وان نكل  
 عاد البيع ولو كان المالك حاضرا وطلب المشتري لم يأخذ العبد لان البيع صحيح ظاهر افلا يصح القضاء  
 على الغائب بفسخه وللبائع ان يحلف رب العبد انه ما أمره ببيعه فان نكل ثبت أمره وان حلف ضمن  
 البائع ونفذ بيعه كالمغاصب اذا باع المغصوب ثم ملكه باء الضمان ولومات المالك قبل حضوره  
 فورثه البائع وأقام البينة على اقرار المالك بانه لم يامر به لم يقبل لما بيناه من التناقض ولو أقامها على  
 اقرار مشتريه بذلك بعدم موته تقبل بخلاف ما اذا أقامها على هذا الوجه حال حياة المالك فانها لا تقبل  
 لانه في حياته أصيل فيه فيمتنع بالتناقض وبعدم موته نائب عن الميت والميت لو ادعى حال حياته  
 لا يكون مناقضا بخلاف شريكه البائع حيث يكون مناقضا ولشترية ان يحلف بالله تعالى ما يعلم أن  
 المولى أمره ببيعه فان نكل ثبت الامر وان حلف أخذ نصف العبد ورجع المشتري على البائع  
 بنصف الثمن وخير في النصف الا خر لتفرق الصفقة عليه هذا اذا أقر المشتري بان العبد ملك الأمر

وان اقر البائع عند  
 القاضي بان رب العبد لم  
 يامر به بالبيع بطل البيع  
 ان طلب المشتري ذلك

باب السلم ﴿قوله وفي المعراج ان الهزمة فيه للسلب﴾ قال في الفتح وجعل الهزمة في أسلمت اليك للسلب بمعنى أزلت سلامة المال حيث سلمته الى مفلس ونحو ذلك بعيد ولا وجه له الا باعتبار المدفوع هالكا وحملة هذا الاعتبار تتوقف على غلبة ثوابه عليه وليس الواقع ان السلم كذلك بل ١٦٨ الغالب الاستيفاء اه (قوله أخذ عاجل باجل) هذا ناظر الى جانب المسلم اليه

وان أنكر لغا قول الآخر حتى يقيم البيعة على ما ذكره ولو اتوا كليل بأنه في خصوصته كيلا يصير البائع ساعيا في نقض ما تم من جهته وقوله عند القاضي ليس بقدر لما في البناء ان اقراره عند القاضي وغيره سواء الا ان البيعة تختص بمجلس القاضي فلذا ذكر قوله عند القاضي اه وقوله ان طالب المشتري ذلك أي ابطال البيع (قوله ومن باع دار غيره فادخلها المشتري في بناءه لم يضر من البائع) يعني اذا أقر البائع بالغصب وأنكر المشتري لان اقراره لا يصدق على المشتري ولا بد من اقامة البيعة حتى يأخذها فاذا لم يقيم المسحق وهو صاحب الدار البيعة كان التلف مضافا الى بعزه عن اقامة البيعة لا الى عقد البائع لان الغاصب لا يجوز بيعه فعلى هذا يعلم أن قوله وأدخلها المشتري في بناءه اتفاقى وانما ذكره ليعلم حكم غيره بالاولى وفي الهداية لم يضمن البائع عند أبي حنيفة من أقر بالغصب وهو قول أبي يوسف آخر او كان يقول أولا يضمن وهو قول محمد وهو مسئلة غصب العقار وأراد بالدار العرصة بقرينة ادخلها في بناءه والله أعلم

### باب السلم ﴿

لما كان من أنواع البيوع ولكن شرط فيه القبض كالصرف آخرهما وقدمه على الصرف لان الشرط في الصرف قبضهما وفي السلم قبض أحدهما فقدم انتقالا بتدريج وخص باسم السلم لتحقيق ايجاب التسليم شرعا فيما صدق عليه أعني تسليم رأس المال وكان على هذا تسمية الصرف بالسلم أليق لكن لما كان وجود السلم في زمنه صلى الله عليه وسلم هو الظاهر العام في الناس سبق الاسم اليه وهو في اللغة السلف قال في الصحاح أسلم الرجل في الدعام أسلف فيه وفي المصباح السلم في البيع مثل السلف وزنا ومعنى وأسلمت اليه بمعنى أسلفت أيضا اه وفي المعراج ان الهزمة فيه للسلب أي ازال سلامة الدراهم بتسليمها الى مفلس في مؤجل وفي الفقه على ما في السراج والعناية أخذ عاجل باجل وتعقبه في فتح القدير بأنه ليس صحيح لصدقه على البيع بشمن مؤجل وعرفه أيضا بأنه بيع آجل بعاجل والظاهر ان قوله أخذ عاجل باجل من باب القلب والاصل أخذ آجل بعاجل وهو أولى مما في البناء من أن قولهم أخذ عاجل باجل تحريف من الناسخ الجاهل فاستمر النقل على هذا التحريف وركنه ركن البيع من الايجاب والقبول وينبغي قد يلفظ البيع على الاصح اعتبارا للمعنى ويسمى صاحب الدراهم رب السلم والمسلم أيضا ويسمى الآخر المسلم اليه والمحضة مثلا المسلم فيه وستأتى شرائط مفصلة أيضا وسبب شرعية شدة الحاجة اليه وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه في الثمن ولرب السلم في المسلم فيه الدين الكائن في الذمة اما في العين فلا يثبت الا قبضه على انعقاد مبادلة أخرى والمؤجل المطالبة بما في الذمة ودليله من الكتاب آية المداينة لما صححه الحاكم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال أشهدان السلف المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله تعالى في الكتاب وأذن فيه قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانيتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ومن

فالمأخوذ الثمن ولذا عبر بالاخذ دون البيع وأما تعريفه بأنه بيع آجل بعاجل فهو ناظر الى جانب رب السلم وكان الاولى ابدال البيع بالشراء وكلا التعريفين صحيح وبه يندفع التعقب على الاول ودعوى القلب ومن باع دار غيره فادخلها المشتري في بناءه لم يضر من البائع

### باب السلم ﴿

والتحريف هذا ما ظهر لي وهو الموافق لما رأيت في النهر كما سنذكره وهو ظاهر التعليل الذي سبذكره عند قول المتن وقبض رأس المال قبل الافتراق فانظره ثم (قوله والظاهر ان قولهم أخذ عاجل باجل من باب القلب والاصل أخذ آجل بعاجل وهو أولى مما في البناء من أن قولهم أخذ عاجل باجل تحريف الخ) كذلك في بعض النسخ وفي بعضها

والظاهر ان قولهم أخذ عاجل باجل تحريف الخ قال في النهر لكن في الحواشي السعدية قال يجوز أن يقال المراد أخذ ثمن عاجل باجل بقرينة المعنى اللغوي اذا لاصل هو عدم التغيير الا أن يثبت بدليل اه أي لما في المغرب سلف في كذا وأسلف وأسلم اذا قدم الثمن فيه نقله عنه في النهر وقول النهر وجزم في البحر بان الاول تحريف وبعده لا يخفى ثم قال بعد كلام السعدية وبه اندفع ما في البحر من انه تحريف اه مبني على ما في بعض النسخ (قوله على انه مقدم مبادلة أخرى) أي انه



يكون بيعا عند القبض وسيد كرتوضيحه عند قول المتن ولو اشترى المسلم اليه كراخي (قوله ولا اعتبار بمن قال انه على وقفه) اي على وفق القياس (قوله ولا خبر في السلم في الاواني الخ) اي لا يجوز بل نفى الخبر بانه ادل على نفى الجواز قاله بعض الشراح (قوله ورجح قول الاعمش في فتح القدير الخ) اعترضه في النهر بانه لا يتم الا بالترام ان الاعمش قائل بان عقاد البيع بلفظ السلم والا فيجوز ان يكون قائلًا بمقابل الاصح من انه لا يجوز وحينئذ فلا يتم المطلوب واعترضه ١٦٩ ايضا بان صاحب الثوب وان اعطاه له

بدراهم مؤجلة لكن على انها مبيعة لا على انها ثمن ليلزم ان يكون من افراد البيع وذكر باقي شروط السلم قرينة على ارادة هذا المعنى فتأمل اه وانت خير بان كلام من الاعتراضين ساقط اما

ما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه ومالا فلا يصح في المكمل فالبر والشعير والموزون المثلث ويصح في العددي المتقارب كالبيض والجوز

الاول فلان فرض المسئلة انه أسلم ثوبا مثلا في دراهم وقد قال أبو بكر الاعمش انه ينبغي بيعا لاسلما فهذا صريح بانه يقول ان البيع يتعقد بلفظ السلم وقد ذكر في النهر قبل هذا ان صاحب القنية لم يحك خلافا في انعقاده بلفظ السلم وأما الثاني

السنة مارواه الستة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم والناس يسلفون في التمر السنة والسنتين والثلاثة فقال من أسلم في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم وهو على خلاف القياس اذ هو بيع المعدوم ووجب المصير اليه بالنص والاجماع للحاجة ولا اعتبار بمن قال انه على وفقه وقد اطال في الرد عليه في فتح القدير (قوله ما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه) لانه لا يفيض الى المنازعة وفي القنية السلم في العنب القلالي في وقت كونه حصر ما لا يصح والسلم في التفاح الشامي قبل الادراك يصح لانه يسمى تفاحا اه وفي فروق الكراييسي بيع السلم بفارق بيع العين في ستة أشياء خيار الرؤية وخيار الشرط ولو تفرقا يبطل وفي اضافة السلم الى الدراهم وجعل الخطة رأس المال على المختار وفي الاجل (قوله ومالا فلا) اي ومالا يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لا يصح السلم فيه لانه يفيض الى المنازعة ثم شرع يبين الفصلين بالفاء التفصيلية بقوله (فيصح في المكمل كالبر والشعير والموزون المثلث كالعسل والزيت) وفي الفروق الاسلام في الجوز وزنا يجوز اه وفي القنية برقم (معك) أسلم زيبيا في كرت حنطة لا يجوز وبرقم (ح) عك) يجوز فابو الفضل يجعل الزبيب كيليا وهمما جاعلا وزنيا والشوم والبصل يجوز السلم فيه وزنا لا عددا والبن والعصير والخل يجوز كيليا او وزنا ولا خبر في السلم في الاواني المتخذة من الزجاج وفي المسكور يجوز وزنا كذا في البرازية وفي الظهيرة ويجوز السلم في الدقيق كيليا او وزنا ولو أسلم فلوسا في صفرا أو سيفا في حديد أو قصباني بوزن لا يجوز بخلاف ما لو أسلم قطناني ثوب حيث يجوز اه وفيما ولو أسلم في اللبن كيليا او وزنا جاز لانه ليس بمكمل ولا موزون نصا فيجوز كيفما كان وشرط في الذخيرة رواج الفلوس اما اذا كانت كاسدة فانه لا يجوز لانه اسلام وزون وقيد المثلث احترازا عن الدراهم والدنانير فانها وان كانت موزونة لكنها ثمن فلا يجوز الاسلام فيها لان السلم يجعل الثمن وتاجيل البيع ولو جاز فيها انعكس فاذا لم يقع سلما يكون باطلا عند عيسى بن ابان وقال الاعمش يكون بيعا بثمن مؤجل اعتبارا للمعنى والاول اصح لانه لا يمكن تصحيحه في غير ما وجب العقد فيه ورجح قول الاعمش في فتح القدير بانه أدخل في الفقه وهذا الخلاف فيما اذا أسلم فيه ما غير الاثمان كالحنطة واما اذا أسلم فيها الاثمان لم يجز اجامعا ولو أسلم في المكمل وزنا كما اذا أسلم في البر والشعير بالميزان فيه روايتان والمعتمد الجواز لوجود الضبط وعلى هذا الخلاف لو أسلم في الموزون كيليا (قوله ويصح في العددي المتقارب كالبيض والجوز) لانه معلوم مضبوط مقدور التسليم وما فيه من التفاوت مهدر عرفا ولا خلاف في جوازه عددا انما

﴿ ٢٢٢ - بحر سادس ﴾

فلان صاحب الفتح معترف بان العقد عقد سلم ولكنه احتسب بعض شروطه على انه سلم ووجد اللفظ الذي يتعقده البيع فيصير العقد عقد بيع لان كلاما من السلم والبيع يشتركان في كونهما مباداة مال بمال وقد قصده المتعاقدان ولا مانع شرعا من كون هذه المباداة المقصودة اذالم تصح على صفة خاصة قصدها المتعاقدان ان تصح على صفة أخرى كما اذا قصدها عقد الشركة على صفة كونها مفاوضة وقد بعض شروطها فانها تصير شركة عنان وان لم يقصدها هذه الصفة ولذلك نظائر كثيرة كالوهب للفقير أو تصدق على غني يكون الاول صدقة والثاني هبة وكما لو أقام غيره وصيا في حياته أو وكلا بعد

والفلس واللبن والآخر  
ان سمي ملبن معلوم  
والذري

وقاته يكون الاول وكلا  
والثاني وصا وكلا واشترى  
أمة تعدل ألف درهم مع  
طوق فضة قيمته ألف  
درهم ونقد من الثمن  
ألفا فهو ثمن الفضة سواء  
سكت أو قال خذ هذا  
من ثمنها تحر بالجواز كما  
سأني في الصرف ولا يخفى  
ان تحرى الجواز في مسئلتنا  
بالاولى لانه لم يصرح فيها  
بخلاف الجائر وان صرح  
فهى مثل مسألة الصرف  
فتامه ل منصفاً (قوله  
وشرط في الخلاصة ذكر  
المكان الخ) أقول عبارة  
الخلاصة هكذا ولا بأس  
بالسلم في اللبن والآخر اذا  
بين الملبن والمكان وذكر  
عددا معلوما والمكان  
قال بعضهم مكان الايقاع  
هذا قول أبي حنيفة وقال  
بعضهم المكان الذي  
يضرب فيه اللبن انتهت  
فكان ينبغي أن يذكر  
قول الامام ولا سيما مع  
احتمال أن يكون ذلك  
البعض من غير أهل  
المذهب (قوله والملبن  
بكسر الباء الخ) قال بعض

الخلاف فيه كيلا فعندنا يجوز كيلا ومنعه زفر كيلا ومنعه أيضاً عدد اللغات وأجينا عنه وانما  
جاز كيلا لوجود الضبط فيه وقيد بالتقارب ومنه الكثرى والمشمش والتين كما في فروق  
الكرابيسي لان العددي المتفاوت لا يجوز السلم فيه وما تفاوتت مالهته متفاوت كالبطيخ والقرع  
والرمان والرؤس والاكارع والسفرجل والدر والجواهر واللاتي والادم والجلود والخشب فلا  
يجوز السلم في شيء منها عدد المتفاوت الا اذا ذكر ضابطا غير محدد العدد كطول أو غلط أو غير ذلك ومن  
التفاوت الجوالق والفراء فلا يجوز الا بذكر ميزات وأجازه في الباذنجان والكاع عدد الا هدار  
التفاوت وفي فتح القدير وفيه نظر ظاهر أو يحمل على كاعه بقالب خاص والا فلا يجوز وكون  
الباذنجان مهذرا للتفاوت لعله في باذنجان ديارهم وفي ديارنا ليس كذلك بخلاف بيض النعام وجوز  
الهند لا يستحق شيء منه بالاسلام بخلاف بيض الدجاج والجوز الشامي والقرنجي لعدم اهدار  
التفاوت ويشترط مع العدديان الصفة أيضاً في شرح الشافعي فلو أسلم في بيض النعام أو في جوز  
الهند جاز كما جاز في الآخرين وعن أبي حنيفة انه منعه عدد في بيض النعام ادعاء للتفاوت في المسألة  
وهو خلاف ظاهر الرواية والوجه أن ينظر الى الغرض في عرف الناس فان كان الغرض في ذلك  
العرف حصول القسرية لتحذف سلاسل القناديل كما في ديار مصر وغيرها من الامصار يجب أن يعمل  
بهذه الرواية فلا يجوز السلم فيها بعد ذكر العدد الا مع تعيين المقدار واللون من نقاء البياض أو اهداره  
اه وفي المعراج والفصل بين المتفاوت والمتقارب ان ما ضمن مسئلة بالمثل فهو متقارب وبالقيمة  
يكون متفاوتا وفي النزاهة يجوز السلم في الاواني المتخذة من الخرف عددان نوطا يصير معلوما  
عند الناس ويجوز في الكيزان الخرفية اذ بين نوعا لا بتفاوت آحاده اه ولم يشترط المواظف للجواز  
اعلام الصفة انه جيد أو وسط أو ردي ومنهم من شرط اعلام الصفة كذا في الذخيرة وفيها عن  
أبي يوسف لو أسلم بيض الاوز في بيض الدجاج أو أسلم بيض النعام في بيض الدجاج جاز وان أسلم  
بيض الدجاج في بيض نعامة أو أسلم بيض الدجاج في بيض الاوزان كان في حين يقدر عليه جاز فان  
كان في حين لا يقدر عليه لا يجوز اه (قوله والفلس) لانه عددي يمكن ضبطه فيصح السلم فيه  
وقيل لا يصح عند محمد لانه ثمن مادام بروج وظاهر الرواية عن الكل الجواز واذا بطات ثمنها  
لا يخرج عن العدالي الوزن للعرف الا ان يهدره أهل العرف كما هو في زماننا فان الفلوس اثمان في  
زماننا ولا تقبل الاوزان فلا يجوز السلم فيها الاوزان في ديارنا في زماننا وقد كانت قبل هذه الاعصار  
عددية في ديارنا أيضاً كذا في فتح القدير (قوله واللبن) بكسر الباء وهو الطوباني وشرط في  
الخلاصة ذكر المكان الذي يعمل فيه اللبن وفي الذخيرة لو باع آجرة من ملبن لم تجز من غير اشارة لان  
اللبن من المعدود المتقارب باعتبار قدره ومن المتفاوت باعتبار نفعه فاعتبر الاول في السلم للحاجة  
واعتبر الثاني في البيع (قوله والآخر) بضم الحيم وتشديد الراء مع المدأ شهر من التحفيف  
الواحدة آجرة وهو معرب وهو اللبن اذا طبخ كذا في المصباح (قوله ان سمي ملبن معلوم) لان  
آحاده لا تتفاوت اذا عرفت الآلة واذا لم تعين لا يجوز لافضائه الى المنازعة وفي المصباح اللب  
بكسر الباء ما يعمل من الطين يبنى به الواحدة لبنه ويجوز التحفيف فيصير مثل جل اه والملبن  
بكسر الباء قال الطين والمحب أيضاً كذا في الصحاح والمراد الاول (قوله والذري) أي ويصح  
السلم في المذروعات لانه يمكن ضبطها بما ذكره وجوازه فيها بالاجماع كالشباب واللبط والحصر  
والبوارى وانما جاز فيها مع انها لم تذكر في النص وهو مشروع على خلاف القياس في المكمل

والموزون فلا يقاس عليها للاجماع ودلالة النص لان سبب شرعيته الحاجة وهي لا تختلف (قوله كالثوب اذا بين الذراع) أي من أي جنس كذا ذكر العيني وفي فتح القدير أي قدره كذا كذا ذراعا وفي البرازية اذا أطلق ذكر الذراع في الثوب فله ذراع وسط وفي الذخيرة واختلاف المشايخ في تفسير قول محمد ذراع وسط منهم من قال أراد به المصدر وهو فعل الذرع لا الاسم وهو الخشبة يعني لا يعد كل المدولا برخي كل الارحاء وبعضهم قال أراد به الخشب والصحيح انه يحمل علمه ما اذا شرط مطلقا فيكون له الوسط منهما نظر الجانيين (قوله والصفة) أي قطن أو كان أو مركب منهما وهو الملمح أو حرير ونحو ذلك (قوله والصنعة) أي عمل الشام أو الروم أو زيد أو عمرو ولانه يصير معلوما بذ كرهذه الاشياء فلا يؤدي الى النزاع ولم يذ كر الوزن لانه ليس بشرط الا في الحرير اذا بيع وزنا لانه لا يعلم الا بالوزن وفي الظهيرية ولا يشترط ذكر الوزن في السكر باس واختلفوا في الحرير والصحيح اشتراطه ولو أسلم في ثوب الخزان بين الطول والعرض والرقعة ولم يذ كر الوزن فان ذكر الوزن فقط لا يجوز ولو باع ثوب خز بثوب خز يدايد لا يجوز الا وزنا لانه لا يباع الا وزنا اه وفي البرازية أسلم قطناه وروى في ثوب هروى جازوا من مسحا في شعر مسح ان كان المصح عاد شعرا لا يجوز ولا يجوز ثم قال في نوع لو أسلم في ثوب وسط وجاء بالمجيد فقال خذ هذا وزني درهمين فتأني مسأله عند قوله ولا يجوز التصرف في السلم فيه قبل قبضه (قوله لافي الحيوان) أي لا يصح السلم فيه لتفاوت آحاده لانه وان أمكن ضبط ظاهرة لا يمكن ضبط باطنه وكذا الاستقرار ضاه فاسد ولكنه مضمون بالقيمة مملوك بالقبض حتى لو كان عبدا فاعاقه يجوز لكونه مملوكا له ذكره الاسيماجي وقدمناه قبيل الرما أطلقه فشمل الآدمي وغيره وقد صرح انه عليه السلام نهى عن السلف في الحيوان رواه الحاكم وصححه فشمل العصافير وان لم يكن فيها تفاوت لان الاعتبار في المنصوص عليه ليس النص لا المعنى وهو لم يفصل كذا في الكافي ولكنه يخرج عنه السمك الطري فان السلم فيه جائز كما سيأتي ولكن في فتح القدير ان شرطت حياته فلنا ان تمنع محتمة (قوله ولا أطرافه كالرأس والا كارع) لفمخس التفاوت وقيل عندهما يجوز والا كارع جمع كراع للشاة والبقر ويجمع على اكراع أيضا (قوله والمجلود عددا) أي لا يجوز السلم فيها للتفاوت الفاحش الا ان يبين ضربا معلوما وطولا وعرضا وصفة معلومة من الجودة والرداءة فيجوز حينئذ عددا ووزنا (قوله والمحطب خرما والرطبة جزرا) أي لا يجوز السلم فيها للتفاوت الفاحش لانه مجهول لا يعرف طوله وغلظه حتى لو عرف ذلك بان بين المحبل الذي يشد به المحطب والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدي الى النزاع جاز ولو قدر الوزن في الكل جاز وفي ديارنا تعارفوا في نوع من المحطب الوزن فيجوز الاسلام فيه وزنا وهو أضبط وأطيب كذا في فتح القدير وفي الخلاصة ولا يجوز السلم في المحطب أوقارا والرطبة الغضب خاصة مادام رطبا والجمع رطاب كذا في الصحاح وفي المصباح الجزرة القصبة من القث ونحوه والخزمة والجمع جرز مثل غرقه وعرف وأرض جرز. فمتمين قد انقطع الماء عنها فهي باسنة لانيات فيها اه وفي الذخيرة وأما الرياحين الرطبة والبقول والقصب والحشيش والخشب فهذه لم تكن مثلية فلا يجوز فيها ولا باس بالسلم في المجدوع اذا بين ضربا معلوما والطول والعرض والغلظ وكذا الساج وصفه بنوف العبدان وفي البناية الرطبة الاسفت وهي التي تسمى أهمل مصر برسيما وأهل البلاد الشمالية بنجا وفي الشامل لاخير في السلم في الرطبة ويجوز في القث لانه يباع وزنا (قوله والمجهر والحرز) لتفاوت آحاده الا صغارا للؤلؤ التي تباع وزنا فيجوز السلم فيها وزنا لانها

كالثوب اذا بين الذراع  
والصفة والصنعة لافي  
الحب وان ولا أطرافه  
كالرأس والا كارع  
والمجلود عددا والمحطب  
خرما والرطبة جزرا والجوهر  
والحرز

له ضللا سبق قلم وليس في  
الصحاح وفي القاموس  
كثير اه وعبارة الصحاح  
او الملبن قال اللين والملين  
المحلب (قوله للاجماع  
ودلالة النص) تعليل  
للجواز وما بعده تعليل  
لدلالة النص (قوله ويجوز  
في القث) قال في الصحاح  
القث الفصصة  
والفصصة بالكسر  
الرطبة أبو السعود عن  
شيخه وفي القاموس القث  
ثم الحديث كالتقنيت  
والقنيتي والاسفت ويابسه

والمنقطع ولا في السمك  
الطري وصح وزنا لوما لحا  
ولا يصح السلم في اللحم

(قوله وله انه يختلف باختلاف كبر العظم وصغره) قال في الفتح وعلى هذا الوجه يجوز السلم في مخلوع العظم وهو رواية الحسن عنه ثم ذكر للامام وجه آخر وهو انه يختلف بحسب القصول سمنا ووزن الاقال وحاصل هذا الوجه انه سلم في المنقطع وعلى هذا لا يجوز في مخلوع العظم وهو رواية ابي شجاع عنه قال المصنف وهو الاصح اه (قوله الى وسط المنتقى) الذي في الفتح وسط غضب المنتقى

تباع به فامكن معرفة قدرها والحرز بالتحريك الذي ينظم الواحدة خزرة وخزرات الملاك جواهر نأجه ويقال كان الملك اذا ملك عامازيدت في نأجه خزرة ليعلم عدد سني ملكه كذا في الصحاح (قوله والمنقطع) أي لا يجوز السلم في الشيء المنقطع لغوت شرطه وهو أن يكون موجودا من حين العقد الى حين التحلل بكسر الحاء مصدر ميمي من التحلول حتى لو كان منقطعا عند العقد موجودا عند التحلل أو بالعكس أو منقطعا فيما بين ذلك لم يجوز لانه غير مقدور التسليم لتوهم موت المسلم اليه فحمل الاجل وهو منقطع فيتضرر رب السلم وحد الانقطاع أن لا يوجد في الاسواق التي تباع فيها وان كان في البيوت ولو انقطع عن أيدي الناس بعد التحلل قبل أن يوفي المسلم فيه فرب السلم بالخيار ان شاء فسخ العقد وأخذ رأس ماله وان شاء انتظر وجوده وفي البناية معزيا الى ميسر أو اليسر ولو انقطع في اقليم دون اقليم لا يصح السلم في الاقليم الذي لا يوجد فيه لانه لا يمكن احضاره الا بمسقة عظيمة فيجوز عن التسليم حتى لو أسلم في الرطب يتخارى لا يجوز وان كان يوجد بسجستان اه وفي البرازية انقطع المسلم فيه في أوانه يتخير رب السلم وعن الامام انه يفسخ اه وفيها استقرض فأكفه كيلا أو وزنا ثم انقطع بصره الى أن تدخل الجديدة الا أن يتراضيا على قيمته كمن استقرض طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم التقيا في بلد فيه الطعام غال ليس له الطالب بل يوثق المطالب ليعطيه في تلك البلاد اه (قوله ولا في السمك الطري) أي لا يجوز فيه لانه ينقطع عن أيدي الناس في الشتاء لانجماد المياه حتى لو كان في وقت لا ينقطع فيه حاز وزنا لاعددا والحاصل كما في شرح الطحاوي انه اما أن يكون طريا أو مالحا ولا يتخاوما أن يسلم عددا أو وزنا فان أسلم فيه عددا لم يجوز مطلقا للثبوت وان أسلم فيه وزنا فان كان مالحا يجوز وان كان طريا فان كان العقد في حينه والحلول في حينه ولا ينقطع فيما بينهما ما جاز والا فلا (قوله وصح وزنا لوما لحا) أي صح السلم في السمك بالوزن لو كان مالحا لاعددا لان المالح منه وهو القديد لا ينقطع وهو معلوم يمكن ضبطه ببيان قدره بالوزن وبيان نوعه بان يقول بوري أو راي وفي أسماك الاسكندرية الشفش والدونيس وغيرها وفي الايضاح الصحيح ان في الصغار منه يجوز وزنا وكيلا وفي السكار روايتان وفي المغرب سمك ملج ومملوح وهو القديد الذي فيه المالح ولا يقال مالح الا في لغة رديئة والمالح هو الذي شق بطنه وجعل فيه المالح (قوله ولا يصح السلم في اللحم) أي عند أبي حنيفة وقال لا يجوز اذا بين جنسه ونوعه وسنه وموضعه وصفته وقدره كشاة خصى ثني سمين من الجنب أو الفخذ مائة رطل لانه موزون مضبوط الوصف فصار كالالبنة والشحم بخلاف لحم الطيور فانه لا يقدّر على وصف موضع منه وله انه يختلف باختلاف كبر العظم وصغره فيؤدى الى المنازعة وفي منزع العظم روايتان والاصح عدمه ولذا أطلقه في الكتاب وفي المحققين والعيون الفتوى على قولهما وهذا على الاصح من ثبوت الخلاف بينهم وقد قيل لا خلاف فنع أي خنيغة فيما اذا أطلق السلم في اللحم وقولهما فيما اذا بينا واذ احكم الحاكم بجوازه صح اتفاقا كذا في البرازية واللحم قيمى فيضمن بالقيمة اذا غضب كما في الجامع الصغير من باب الاستحقاق وعزاه في الصغرى الى وسط المنتقى وفي فروق الكرايسى يضمن اللحم عند الاتلاف بالقيمة والخبز يضمن بالمثل ولو اشترى باللحم ثبت ديننا في الذمة والخبز كذلك فالحاصل أن اللحم مع الخبز يستويان في ثبوت ما ديننا في الذمة ويفترقان في الضمان فيضمن اللحم بالقيمة والخبز بالمثل والفرق ان كل واحد منهما وان كان غداء لكن الخبز اثنان غداء واحسن كفا فاطهر نأجه المتفرقة

(قوله ويشترط أن يكون المكيال عملاً بالشمس بين اه وفي التمهيد عن اختيار شيخ الاسلام على لا يعرف قدره فلا يجوز السلم به كيفما كان وان كان يعرف قدره فالتقدير به لبيان القدر لا لتعيينه فكيف يتأق في فيه الفرق بين المنكس وغيره والتجوز في قرب الماء وانما يستقيم هذا في البيع اذا كان يجب تسليمه في الحال حيث يجوز باناء لا يعرف قدره ويشترط في ذلك الاناء أن لا ينكس ولا ينسبط وفيه استثناء قرب ١٧٣ الماء اه وعلى ما في الهداية جرى

الحداى ولم يتعقبه في فتح القدير بل أقره وهذا لانه اذا سلم في مقدار هذا الوعاء برا وقد عرف انه دويبة مثلاً جاز غير انه اذا كان ينقبض وينسبط لا يجوز لانه يؤدي الى النزاع وقت التسليم في الكس وعدمه وقول الشارح انه لا يتعين ممنوع نعم هـ لا كنه بعد العلم

وبمكيال أو ذراع لم يدر قدره وبرقبة أو تمر نخلة معينة

بمقداره لا يفسد العقد ولم أر من أوضح هذا فتدبره والله تعالى الموفق اه كلام النهر قلت منع عدم تعيينه غير ظاهر وأى نزاع بعدم معرفة مقداره ويمكن العدول الى ما عرف من مقداره فيسلمه به بلا منازعة كما اذا هلك وقد ظهر لي في الجواب عن الهداية ان ما ينقبض وينكس بالكس لا يتقدر بمقدار معين فتبقى

في الضمان والتسوية في الدفعية عملاً بالشمس بين اه وفي التمهيد عن اختيار شيخ الاسلام على الاسيحي ان اللحم مضمون بالمثل وفي الظهيرة واقراض اللحم عندهما يجوز كما يجوز السلم ولم وعن أبي حنيفة روايتان واللحم مضمون بالقيمة في ضمان العدوان اذا كان مطبوخاً بالاجاع وان كان نيئاً فكذا ذلك وهو الصحيح وان اشترى شيئاً بلحم في الذمة كرفي الاجارات أنه اذا استأجر شيئاً بلحم في الذمة جاز وما يصلح أجرة في الاجارة يصلح ثمن في البيع اه (قوله وبمكيال أو ذراع لم يدر قدره) أى لا يصح لاحتمال الضياع فيقع النزاع بخلاف البيع به حالاً قيد بكونه لم يدر قدره لانهما لو كانا معاً لم يجرى القدر جاز ويشترط أن يكون المكيال عملاً بالشمس ولا ينسبط كالمقاصع وأما الجراب والزئيل فلا يجوز الكيل بهما وعن أبي يوسف الجواز بقرب الماء للتعامل وهو أن يشتري من سقاء كذا وكذا رقبة من ماء النيل أو غير ذلك مثلاً بهذه القرية وعينها جاز البيع وتقتضى القاعدة المذكورة أن لا يجوز اذا عين هذه القرية ولكن بمقدارها كذا في فتح القدير وفي القنية السلم في الماء مختلف فيه فان كان موضعاً جرت العادة فيه بالسلم وذكر الشرائط صح اه (قوله وبرقبة أو تمر نخلة معينة) أى لا يجوز لاحتمال أن يعتريهما آفة فلا يقدر على التسليم واليه أشار صلى الله عليه وسلم بقوله أرأيت اذا منع الله ثمرة هذا البستان ثم يستحل أحدكم مال أخيه فان معناه أنه لا يستحق بهذا البيع شيئاً أن يخرج ذلك البستان شيئاً فكان في بيع ثمرة هذا البستان غرر الانفساخ فلا يصح بخلاف ما اذا سلم في حنطة صعيدية أو شامية فان احتمال أن لا ينبت في الاقليم شئ برمته ضعيف فلا يبلغ الغرر المانع من الصحة ولذا قيد بالقرية احترازاً عن الاقليم وتعيين البستان كتعيين النخلة هذا ولو كانت نسبة الثمرة الى قرية معينة لبيان الصفة لتعيين الخارج من أرضها بعينه كالحشراقي بخاري والسباحي وهي قرية حنطتها جيدة بقرطانه لا بأس به لانه لا يراد خصوص الثابت هناك بل الاقليم ولا يتوهم انقطاع طعام اقليم بكاله والسلم فيه وفي طعام العراق والشام سواء كذا في ديارناقع الصعيد وفي الخلاصة وغيرها لو أسلم في حنطة الهراة لا يجوز وفي ثوب هراة وذكر شروط السلم يجوز لان حنطتها يتوهم انقطاعها اذا الاضافة لتخصيص البقعة فيحصل السلم في موهوم الانقطاع بخلاف اضافة الثوب لانها لبيان الجنس والنوع لا لتخصيص المكان وكذا لو ألقى المسلم اليه بثوب هروى نسج في غير ولاية هراة من جنس الهروى يعنى من صفته ومؤنته يجبر رب السلم على قبوله فظهر أن المانع والمقتضى العرف فان تعورف كون النسبة لبيان الصفة فقط جاز والا فلا كذا في فتح القدير ثم قال وفي شرح الطحاوى لو أسلم في حنطة حديثة قبل حدوثها فالسلم باطل لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة في وقت العقد الى وقت المحل شرط اه وفي الجوهرية ولو أسلم في حنطة جيدة أو في ذرة جديدة لم يجوز لانه لا يدرى أيكون في تلك السنة شيئاً أم لا اه وعلى هذا

المنازعة وعلمه فيكون قوله واشترط الخ لبيان المراد من قوله لم يدر قدره لانه شئ زائد عليه نامل (قوله لانه لا يدرى أيكون في تلك السنة شيئاً أم لا) قال في النهر التعليل بما في شرح الطحاوى أولى ومقتضى هذا انه لو عين جديداً قليم كجديدة من الصعيد مثلاً أن يصح ان لا يتوهم عدم طوع شئ فيه أصلاً اه يعنى وهذا المقتضى غير مراد لما فاتته للشرط المأروء وان يكون موجوداً من حين العقد الى حين المحل

فما يكتب في وثيقة السلم حديث عامه مفسده ولكنه ينبغي حله على ما اذا كان قبل وجود الحمد  
 أما بعد وجوده فيصح كما يشير إليه ما في شرح الطحاوي وفي الخلاصة وكذا اذا أسلم على صوف غم  
 بعينها أو البانها وممنها قبل حدوثها أو ممن حديث لأنه لا يدري بقاؤه (قوله وشرطه بيان  
 الجنس والنوع والصفة والقدر والاجل) كقوله حنطة سقية جيدة عشرة أكرار إلى شهر لان الجمالة  
 تنقضي بذكر هذه الاشياء فهذه خمسة الاربعه الاول منها اشترط في كل من رأس المال والمسلم فيه  
 فهي ثمانية بالتفصيل فان ما يجوز كونه مسلما فيه يجوز كونه رأس مال المسلم ولا ينعكس فان  
 النقود تكون رأس مال ولا يسلم فيها وفي المعراج انما يشترط بيان النوع في رأس المال اذا كان في  
 البلد نعود بمختلفة والا فلا يشترط اهـ وأما الاجل فيشترط في المسلم فيه خاصة فلا يصح السلم المحال  
 عندنا لانه يجوز رخصة للمفاليس دفعا لمحااجاتهم فلا يتحقق محل الرخصة الامع ذكر الاجل فلا يجوز في  
 غيره وقوله حنطة بيان للجنس وقول من قال ان قواه صعيدية أو بحرية بيان للجنس غير صحيح وانما  
 هو من بيان النوع وقوله سقية بيان للنوع أي مسقية وهي ماسقية سيحاو كذا بخسبة وهي ماسقية  
 بالمطر نسبة إلى الجنس لانها مخبوسة الحظ من الماء بالنسبة إلى السج غالبا وفي الجوهرة فان أسلما  
 حالتم أدخل الاجل قبل الافتراق وقبل استهلاك رأس المال جاز اهـ وفي الايضاح للكرمانى  
 من كتاب الصرف لو عقد المسلم بلاء اجل فهو فاسد فان جعله أجلا معلوما قبل أن يتفرقا جاز ان  
 كانت الدراهم قائمة بعينها لان الدراهم فيه قائمة مقام المبيع فلا بد أن تكون بحيث يثبت أفعها  
 العقد فهذه تسعة شرائط والعاشر بيان قدر الاجل والحادى عشر بيان مكان الايقاع فيماله جعل  
 ومؤنة وهو خاص بالمسلم فيه وسياقى والثاني عشر قبض رأس المال قبل الافتراق وسنذكره  
 والثالث عشر أن لا يشمل البديلين احدى على الربا لان افراد أحدهما يحرم النساء والرابع عشر  
 أن لا يكون فيه خیار شرط وفي البرازية وبطله شرط الحيار فان أسقطه قبل الافتراق ورأس المال  
 قائم في يد المسلم إليه صح وان هالكالا ينعقد صححا الخامس عشر أن يتعين المسلم فيه بالتعيين  
 فلا يصح السلم في النقدين وفي التبرر وابتان وذكر في المعراج وفتح القدير من شرائط رأس المال  
 كون الدراهم منتقدة عند أي حنيفة مع اعلام القدر اهـ وليس المراد به تجهيل رأس المال لان  
 صاحب المعراج ذكر شرط التجهيل والقبض وحده وذكر الانتقاد وحده شرطا وانما المراد به معرفة  
 الحيد من الردى ومنه فلولم ينعدها لم يصح ويشكل عليه قولهم في تعجيل قول الامام أن الاشارة إلى  
 رأس المال لا تكفى لاحتمال أن يجد البعض زيوفا فيحتاج إلى الرد ولا يتيسر الاستبعاد الا بعد المجلس  
 فان هذا يقتضى عدم اشتراط الانتقاد أولا فليتأمل السادس عشر وجود المسلم فيه من حين العقد  
 إلى حين المحل كافي للمعراج وقد تقدم مفهومه بقوله والمنقطع والسابع عشر أن يكون مما يضبط  
 بالوصف وهو أن يكون من الاجناس الاربعه المكمل والموزون والمذروع والمعدود والمتقارب  
 وتقدم أول الباب وقد ذكره من الشرائط في المعراج الثامن عشر بيان قدر رأس المال في المثليات  
 عنده كما سيأتى وفي الحانية ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ المسلم  
 من تركته حالا (قوله وأقله شهر) أي أقل الاجل شهر روى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى لان  
 مادونه عاجل والشهر وما فوقه أجل بدليل مسألة اليمين حلف لمقتضى دينه عاجلا فضاء قبل تمام  
 الشهر بر في يمينه وقيل أقله ثلاثة أيام وقيل ما تراضا عليه وقيل أكثر من نصف يوم وقيل المرجح  
 العرف وما في الكتاب هو الاصح وبه يقتضى وفي البنائة وقال الصمد الشهد في طريقته المطولة

وشرطه بيان الجنس  
والنوع والصفة والقدر  
والاجل وأقله شهر



(قوله أقول هو جدير بان يصح الخ) قال في مخ الغفار كلام شيخنا هنا جدير بعدم القبول لانه انما يتجه لو كان الذي يقدره بالشهر يوجب التقدير به وينع التقدير بالزيادة وليس كذلك لانه اذا لم يحصل في مدة الشهر واتفقا على زيادة عليه جاز ولا مانع من ذلك أصلا فلا موقع لقوله فيؤدي التقدير به الى عدم حصول المقصود من الاجل الخ كما لا يخفى اه ورده في النهر ايا صاحب قال مدفوع بان الشهر اذناه لانه أقصاه ليتم ما دعاه اه قال الرمي به ١٧٥ نقله الاول وفيه نظر لجعل الامكان علة

لجوازه تامل (قوله والاولى أن يعال للامام الخ) سبقه الى هذا ابن الكمال حيث علل أولا بما ذكرتم قال وأما قيل ربما يكون بعض رأس المال زيوفا ولا يستبدل في المجلس فلولم يعرف قدره لا يدري كم بقي فيرد عليه ان ههنا شرطا آخر ذكره الزاهد في شرح المختصر القدوري نقلا عن المحيط به يندفع هذا

وقدر رأس المال في المكيل والموزون والمعدود ومكان الايقاع فيما له حل من الاشياء

الاحتمال وهو ان يكون رأس المال منتقدا اه لكن برده عليه انه لولم ينتقدها لم يصح مع انه سياتى عن البدائع انه لو وجدها زيوفا فرضي بها صح مطلقا بخلاف الستوة فان لم يرض فان كان قبل الافتراق واستبدل في المجلس صح

والصحيح ما رواه الكرخي أنه مقدار ما يمكن فيه تحصيل المسلم فيه اه فقد اختلف التصحيح لكن المعتمد ما في السكاب وفي فتح القدير بعد نقل تصحيح الشهيد وهو جدير ان لا يصح لانه لا ضابط محقق فيه وكذا ما عن الكرخي من رواية أخرى أنه ينظر الى مقدار المسلم فيه والى عرف الناس في تأجيل مثله كل ذلك تنفتح فيه المنازعات بخلاف المقدار المعين من الزمان اه أقول هو جدير بان يصح ويعول عليه فقط لان من الاشياء ما لا يمكن تحصيله في شهر فيؤدي التقدير به الى عدم حصول المقصود من الاجل وهو القدرة على تحصيله وفي التقنية لقي رب السلم المسلم اليه بعد حلول الاجل في غير البلد الذي شرط الايقاع فيه فله مطالبة بالسلم فيه ان كان قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط أو دونه لان شرط المكان حق رب السلم دفعا لمؤنة الحمل قال رضى الله تعالى عنه وأفتى بعض مفتي زماننا أنه لا يتم كمن من مطالبة له لان تعيين المكان حق المسلم اليه دفعا لمؤنة الحمل وهذا الجواب أحب الى الذي في موضع الضرورة وهو ان يقيم المسلم اليه في بلد آخر فيجوز رب السلم عن استيفاء حقه ثم قال ههنا الله الى الرواية المنصوصة (قوله وقدر رأس المال في المكيل والموزون والمعدود) أى وشرطه ببيان قدر رأس المال اذا كان العقد يتعلق على مقداره عند الامام وقالا تكفى الاشارة اليه كالثمن والاجرة والمذروع لان الجهالة مع الاشارة لا تقضى الى المنازعة وله أنها قد تقضى اليها بان يتفق بعضه ثم يجذب الباقي عينا فيرده ولا يتفق له الاستبدال في مجلس الرد فينسخ العقد في المردود ويبقى في غيره ولا يدري قدره ليبقى العقد بحسابه فيفضى الى جهالة المسلم فيه فيجب التحرز عن مثله وان كان موهوما لشرعه مع المنافى اذ هو بيع المعدوم والاولى أن يعال للامام بانه ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال فيجب أن يكون معلوما وأما ما ذكره فندفع بما قدمناه من أن الانتقاد شرط عنده وقد قال بقول ابن عمر رضى الله عنهما وقول الفقيه من الصحابة مقدم على القياس بخلاف ما اذا كان رأس المال ثوبا لان الذرع وصف فيه والمبيع لا يقابل الاوصاف فلا يتعلق العقد بقدره ولذا الوسمى عدد الذرعان فوجده المسلم اليه أنقص لا يفتقص من المسلم فيه شئ وانما يخير المسلم اليه ومن فروع المسئلة اذا أسلم في جنسين ولم يبين رأس مال أحدهما بان أسلم مائة درهم في كرحنطة وشعر ولم يبين حصصا واحدا منهما من رأس المال لم يصح فيه مالانه ينقسم عليهما باعتبار القيمة وهى تعرف بالحزرا وأسلم جنسين ولم يبين قدر أحدهما بان أسلم دراهم وذنابير في مقدار معلوم من البرفين قدر أحدهما ولم يبين الآخر لم يصح السلم فهما لبطلان العقد في حصته مالم يعلم قدره فيبطل في الآخر أيضا لاتحاد الصفقة والجهالة حصصا الآخر من المسلم فيه فيكون المسلم فيه مجهولا والمراد بالمعدود ههنا ما لا يتفاوت آحاده لتعلق العقد بمقداره (قوله ومكان الايقاع فيما له حل من الاشياء) أى وشرطه ببيان مكان الايقاع في المسلم اليه اذا كان

وان بعده بطل عند الامام مطلقا الى آخر ما ياتى فانه يفيد ان الضرر من عدم التبديل في المجلس تامل على ان النقد قد يحظى فيظهر بعض المنقود معيبا وأيضا فان رأس المال قد يكون مكبلا أو موزونا ويظهر بعضه معيبا ولذا قال بعض الفضلاء ان الاعتراض متوجه على من عبر بالزئوف وأما من عبر بالعيب فغير متوجه لشموله نحو الر اه وحاصله ان اشتراط كونه معلوما خاص فيما اذا كان من غير النقدين

له حمل ومؤنة أى اذا كان نقله يحتاج الى أجرة وحمل بالفتح الثقل قال فى البناء يعنون به ماله ثقل  
 يحتاج فى حمله الى ظهر وأجرة حمل والمؤنة الكلفة وقال لا يحتاج الى تعيينه ويسلمه فى موضع العقد  
 لان مكانه مكان الالتزام فيتعين لايفاء ما التزمه فى ذمته كموضع الاستقراض والاستهلاك وكبيع  
 الخطة بعينها وكالغصب والقرض وله أن التسليم غير واجب فى الحال فلا يتعين مكان العقد للتسليم  
 بخلاف القرض والغصب والاستهلاك فان تسليمها يستحق بنفس الالتزام فيتعين موضعه فاذا لم  
 يتعين بقى مجهولا جهالة مفضية الى المنازعة لا اختلاف القيم باختلاف اماكن فلا بد من البيان دفعا  
 للمنازعة وصار كجهالة الصفة ولذا قال البعض ان الاختلاف فى المكان يوجب التحالف عنده  
 كالاختلاف فى الصفة وقيل لا تحالف عنده فيه وعندهما يتحالفان لان تعيين المكان قضية العقد  
 قيد بالمسلم فيه لان مكان العقد يتعين لايفاء رأس مال السلم اتفاقا وعلى هذا الاختلاف الثمن اذا  
 كان له حمل ومؤنة والاجرة كذلك والقسمة وصورتها اقسما دارا وجعل مع نصيب أحدهما شأله  
 حمل ومؤنة فعنده يشترط بيان مكان الايفاء وعندهما يتعين مكان العقد وقيل لا يشترط فى الثمن  
 عند الكل والصحيح أنه شرط اذا كان مؤجلا وعندهما يتعين مكان العقد وقيل فى الاجرة يتعين  
 مكان الدار ومكان تسليم الدابة ثم ان عين مصر اجاز لانه مع تباين أطرافه كبقعة واحدة فى حق هذا  
 الحكم لعدم اختلاف القيمة ولهذا الواسع أجروا به ليعمل عليها فى المصر فله أن يعمل فى أى مكان شاء  
 وقيل هذا اذا لم يكن المصر عظيما وان كان عظيما تبلغ نواحيه فرسخا لا يجوز ما لم يبيننا ناحية منه  
 لان جهالة مفضية الى المنازعة ولو شرط أن يوفيه فى منزله جاز استحسانا لانه يراد به المنزل حال حلول  
 الاجل عادة والظاهر بقاؤه فى منزله ولو شرط الحمل الى منزله قبل يجوز لانه اشتراط الايفاء فيه وقيل  
 لا يجوز لان الحمل لا يقتضيه العقد وانما يقتضى الايفاء وهو يتصور بدون الحمل فيكون مفسدا  
 وان شرط أن يوفيه فى موضع ثم يحمله الى منزله لا يجوز والحاصل أن اشتراط الايفاء فى مكان مخصص  
 وفى اشتراط الحمل الى مكان معين قولان واشتراط الحمل بعد الايفاء مفسد وعكسه لا كالاىفاء بعد  
 الايفاء وتقامه فى الخلاصة وفى البرازية شرط حمله الى منزل رب السلم بعد الايفاء فى المكان المشروط  
 لا يصح لاجتماع الصفقتين الجارة والتجارة وشرط الايفاء خاصة أو الحمل خاصة أو الايفاء بعد الحمل  
 جائز لا شرط الايفاء بعد الايفاء على قول عامة المشايخ كشرطه أن يوفيه فى محلة كذا ثم يوفيه فى  
 منزله ولو شرط الايفاء أو الحمل بعد الحمل لم يجز وفى بعض الفوائد شرط الحمل بعد الحمل يصح لان الحمل  
 لا يوجب المالك لرب السلم فلما شرط الحمل ثانيا صار كشرطه مرة وكذا الايفاء بعد الحمل والاىفاء بعد  
 الايفاء ولما شرط ذلك صار الايفاء الاول منفسخا واذا شرط الايفاء فى مدينة كذا فكل محلاتها سواء  
 حتى لو أوفاه فى محلة ليس له أن يطالبه فى محلة أخرى اه وفى فتح القدير ولو اشترى طعاما بطعام من  
 حنسه واشترط أحدهما التوفية الى منزله لم يجز بالاجماع كيفما كان ولو شرط أن يوفيه الى مكان  
 كذا فسلمه فى غيره ودفع الكراء الى الموضع المشروط صار قابضا ولا يجوز أخذ الكراء وان شاء رده  
 اليه ليس له فى المكان المشروط لانه حقه اه وفى البدائع فان سلم فى غير المكان المشروط فرب  
 السلم أن يابى فان أعطاه على ذلك أجزأه لم يجز له أخذ الاجر عليه وله أن يرد السلم فيه حتى يسلمه فى  
 المكان المشروط بخلاف الشفيع اذا صوِّح عنها بما لم يصح وسقط حقه لا عراضه عن الطلب  
 كما لو أسقطه صريحا وحق رب السلم فى التسليم فى المكان المشروط لم يسقط بالاستسقاط صريحا اه  
 قيد بماله حمل لان ما لا حمل له كالمسك والكافور والزعفران وصغار اللؤلؤ لا يشترط فيه بيان

(قوله وعلى هذا الاختلاف)

الثمن) أى ثمن المبيع  
 فى البيع (قوله ولو شرط  
 الايفاء أو الحمل بعد الحمل لم  
 يجز) قال بعض الفضلاء  
 فيه مناقضة لقوله أو  
 الايفاء بعد الحمل المتقدم  
 وفى نسخة البرازية ولو  
 شرط الحمل بعد الايفاء  
 أو الحمل الخ وعلمنا فلا  
 تناقض وفيه تكرار الا  
 أن يحمل على التاكيد  
 فتأمل اه وكذلك  
 رأيت فى نسخة البرازية  
 (قوله لم يجز) لان فى أحد  
 الجانين زيادة وهى الحمل  
 شربلا لية عن المحيط

مكان الايقاع وقيدته في فتح القدير بان يكون قليلا والافتديس لم في أمناه من الزعفران كثيرة تبلغ  
احالا ويسلمه في المسكان الذي أسلم فيه وكلما قلنا يتعين مكان العقد فهو متيد بما اذا كان مما يتأتى فيه  
التسليم ومالا بان أسلم اليه وهما في مركب في البحر أو جبل فانه يجب في أقرب الاماكن التي يمكن فيها  
وهذا على رواية الجامع الصغير وذكري الاجارات أن ما لا جل له يوفيه في أي مكان شاء وهو الاصح  
لان الاماكن كلها سواء ولو عين مكانا قبل لا يتعين وقيل يتعين وهو الاصح كذا في فتح القدير وصحح  
في المحيط أنه يتعين موضع العقد فيما لا جل له لان القيمة تختلف باختلاف الاماكن والكافور  
أكثر قيمة في مصر لسكنة الرغبة فيه في مصر وقلنا في السواد اه (قوله وقبض رأس المال قبل  
الاقتراق) أي وشرطه قبض رأس المال قبل أن يتفرقا لان السلم بني عن أخذ عاجل بأجل وذلك  
بالقبض قبل الاقتراق ليكون حكمه على وفق ما يقتضيه اسمه كما في الحوالة والكفالة والصرف  
وظاهر كلامه أن القبض شرط انعقاده صححا كبقية الشروط وهو قول البعض والعجيب أنه شرط  
بقائه على الصحة فينقذه صححا بدونه ثم يفسد بالاقتراق بلاقبض وسنأتي فائدة الاختلاف في الصرف  
وأطلقه فشمع ما اذا كان رأس المال مما لا يتعين أو يتعين لما ذكرناه وفي الخلاصة ولو أوى المسلم اليه  
قبض رأس المال أجبر عليه اه وفي الوقعات باع عبد بثوب موصوف في الذمة فان لم يضرب  
للتوب اجلا لا يجوز لان الثوب لا يجب في الذمة الا سلفا لا جل شرط فلو ضرب الاجل جاز لوجود  
شرطه فلو افتراق قبل قبض العبد لا يبطل العقد لان هذا العقد اعتبر سلفا في حق الثوب بيعا في حق  
العبد ويجوز أن يعتبر في عقد واحد حكم عقدين كما في الهبة بشرط العوض وكما في قول المولى لعبده  
اذا أدبت الى ألفا فانت حرا اعتبر فيه حكم العيمين وحكم المعاوضة اه وأشار المصنف رحمه الله الى أنه  
لا يدخله خيارا لشرطه لانه يمنع تمام القبض قالوا ولا يثبت في المسلم فيه خيار رؤية ويثبت فيه خيار  
العيب ويثبتان في رأس المال اذا كان مما يتعين والاخبار الرؤية لا يثبت في النقود ودل قوله قبل  
الاقتراق دون أن يقول في المجلس على أن القبض في المجلس ليس بشرط وفي البرازية وان مكنا الى  
الليل أو سافرا فرسخا أو أكثر ثم سلم جاز وان نام أحدهما أو ناما لم تكن فرقة ولو أسلم عشرة في كروم  
تسكن الدراهم عنده فدخل المنزل أخرجه ان توارى عن المسلم اليه بطل وان بحث براه لا وصحت  
الكفالة والحوالة والارتهان برأس مال السلم اه وفي البدائع ثم اذا جازت الحوالة والكفالة فان  
قبض المسلم اليه رأس المال من المتهال عليه أو الكفيل أو من رب السلم فقد تم العقد بينهما ما اذا كانا  
في المجلس سواء بقي المحوّل أو الكفيل أو افترقا بعد ان كان العاقدان في المجلس وان افترق  
العاقدان بانفسهما قبل القبض بطل السلم وبطلت الحوالة والكفالة وان بقي المتهال عليه والكفيل  
في المجلس والعبرة لبقاء العاقدين وافتراقهما لا لبقاء المحوّل والكفيل وافتراقهما لان القبض  
من حقوق العقد وقيام العقد بالعاقدين فكان الاعتبار بمجلسهما وعلى هذا الكفالة والحوالة يبطل  
الصرف وأما الرهن برأس المال فان هلك الرهن في المجلس وقيمه مثل رأس المال أو أكثر فقد تم  
العقد بينهما وان كانت قيمته أقل من رأس المال تم العقد بقدره ويبطل في الباقي وان لم يهلك الرهن  
حتى افتراق بطل السلم لمحصل الاقتراق لاعتن قبض وعليه رد الرهن على صاحبه وكذا الحكم في بدل  
الصرف اه وفي ايضاح السكر ما في من الرهن ولو أخذ بالسلم لم يهرهنا وسلطه على البيع فباعه  
بجنس السلم فيه أو بغير جنسه جاز اه وفي تلخيص الجامع من باب اقرار المريض لو ارث آخر  
والدين قضاء أولهما فلو أسلم ثم استقرض وقعت المقاصة وفي عكسه لا اه أي لاتقع المقاصة

وقبض رأس المال قبل  
الاقتراق

(قوله وفي الوقعات باع  
عبد بثوب الخ) كان  
الأولى تقديمه على عبارة  
الخلاصة لانه مقابل لما  
أفاده الاطلاق وفي فتح  
القدير وان كان عينا  
ففي القياس لا يشترط  
تجهيله وفي الاستحسان  
يشترط اه فهو مفرغ  
على القياس وفي حاشية  
أبي السعود عن المحوى  
ما في الوقعات مشكل  
ومقتضى جواب  
الاستحسان أن يبطل  
وما ادعاه يمكن اجراؤه في  
كل عين جعلت رأس  
مال السلم

الاذا تقاضا بدليل ما سئذ كره عن البدائع ويتفرع على أن القبض شرط ما اذا قبض ثم انتقض  
القبض لمعنى أوجه أنه يبطل السلم ويبانه أن رأس المال اما أن يكون عينا أو ديناً وكل منهما اما أن  
يوجد مستحقاً أو معيباً وكل اما أن يكون قبل الافتراق أو بعده كله أو بعضه وكذا بطل الصرف على  
هذه التفاسير فان كان عينا فوجد مستحقاً أو معيباً فان لم يجز المستحق ولم يرض المسلم اليه بالعيب  
بطل السلم بعد الافتراق أو قبله وان أجاز المستحق ورضى المسلم اليه بالعيب جازم مطلقاً وله أن يرجع  
على الناقد بمثله ان كان مثلياً أو بقيمته ان كان قيمياً وان كان ديناً فان وجدته مستحقاً أو جيزمضى  
السلم مطلقاً ولا سبيل للمشتري على المقبوض ويرجع على الناقد بمثله وان لم يجز فاستبدل في المجلس صح  
وان بعده بطل وان وجدته زيوفاً ونهرجة أو ستوقه أو رصا صافاً كان تزويفاً فرضى بها صح مطلقاً  
بخلاف الستوقه لانها ليست من جنس حقه فان لم يرض فان كان قبل الافتراق واستبدل في المجلس  
صح وان بعده بطل عند الامام مطلقاً سواء استبدلها في المجلس أو لا هذا اذا وجدها زيوفاً ونهرجة  
فان وجدها ستوقه أو رصا صافاً بعد الافتراق بطل سواء تجوز بها أولاً وان استبدل في المجلس صح  
وتسام التفرعات في البدائع وفي الصغرى المسلم اليه اذا أنى بشئ من الدراهم وقال وجدته زيوفاً  
فالقوله اه وفي الايضاح استحسن أبو حنيفة في اليسير فقال يردّها ويستبدل في ذلك المجلس  
وفي تحديد الكثير روايتان ما زاد على الثلث وما زاد على النصف اه وفيه لو وجد البعض نهرجة  
أو مستحقة فاختلفا فقال رب السلم هو ثلث رأس المال وقال المسلم اليه نصفه فالقول قول رب السلم مع  
عينه ولو كانت ستوقه أو رصا صافاً فاختلفا في مثل ذلك فالقول قول المسلم اليه ويبانه فيه اه (قوله  
فان أسلم مائتي درهم في كبر مائة دينار عليه ومائة نقد فالسلم في الدين باطل) أى في حصته لكونه  
دينارين وصح في حصته النقد لوجود قبض رأس المال بقدره ولا يشيع الفساد لانه طارئ اذ السلم  
وقع صحيحاً في الكل ولذا لو نقد الكل قبل الافتراق صح والتقييد بكونه أضاف العقد الى المائتين  
اتفاقي بل كذلك اذا أضافه الى مائتين مطلقاً جعل المائة من رأس المال قصاصاً بما في ذمته من  
الدين في الصحيح لان المعنى يحتملها وهو كون الفساد طارئاً اذ الدين لا يتعين باضافة العقد اليه وقيد  
بقوله دينار عليه لانه لو قال أسلمت اليك هذه المائة والمائة التي لي على فلان يبطل في الكل وان نقد  
الكل لا شرط تسليم الثمن على غير العاقد وهو مفسد مقارن فتعدى وقيد بكون الدين من جنس  
النقد لان الجنس لو اختلف بان كان له على آخر مائة درهم فاسلمها اليه وعشرة دنانير في كراهم معلومة  
لم يجز في الكل أما الدين فظاهر وأما عدم حصته العين فلهما له ما يخصه وهذا عند الامام رحمه الله  
تعالى وعندهما يجوز في حصته العين وهي مبنية على مسئلة اعلام قدر رأس المال وقيد بكونه جعل  
الدين عليه رأس المال لانه لو لم يجعله وانما وقعت المقاصة بان وجب على المسلم اليه دين مثل رأس  
المال فلا يتخلوا ما أن يجب الدين الاخر بالعقد أو بالقبض فان كان الاول فاما بعقد سابق على السلم  
أو متاخر عنه فان كان الاول بان كان رب السلم باع المسلم اليه ثوباً بعشرة دراهم ولم يقبضها حتى أسلم  
اليه عشرة دراهم في كرفان تراضياً بالمقاصة صار قصاصاً وان أنى أحدهما لا يصير قصاصاً استحساناً  
لان العقد موجب للقبض حقيقة لولا المقاصة فاذا تقاضا تبين أنه انعقد موجبا قبضاً بطريق المقاصة  
وقد وجد وان وجب بعقد متاخر عن السلم لا يصير قصاصاً وان جعله قصاصاً هذا اذا وجب الدين  
بالعقد فان وجب بالقبض كالغصب والقرض فإنه يصير قصاصاً جعله أولاً بعد ان كان وجوب  
الدين متاخراً عن العقد هذا اذا تساوى الدينان فاما اذا تفاضلا بان كان أحدهما أفضل والاخر

فان أسلم مائتي درهم في  
كبر مائة دينار عليه ومائة  
نقد فالسلم في الدين باطل  
(قوله وله أن يرجع  
على الناقد) أى على  
الدافع (قوله استبدلها  
في المجلس) قال الرملي  
أى مجلس الرد (قوله بل  
كذلك اذا أضافه الى  
مائتين مطلقاً الخ) قال  
الرملي انظره مع ما ياتي  
قريباً من قوله وقيد  
بكونه جعل الدين عليه  
رأس مال لانه لو لم يجعله  
وانما وقعت المقاصة الخ  
والظاهر انه أى الذي  
يأتي مقابل الصحيح وهو  
من كلام البدائع تأمل  
اه قلت وفي المسئلة  
الا تية تفاصيل يمكن  
حمل ما هنا على بعض منها  
تأمل

(قوله الكرستون قفيز الخ) فيكون القفيز اثني عشر صاعا ويكون الكر سبع مائة وعشرين صاعا وذلك أربع غرابر ونصف شامية تقريبا لأن نصف الصاع ربع مدشامي تقريبا (قوله بل بطريق الخط ١٧٩ عن رأس المال) قال الرمي فيه ضراحة

بحسب أوزان الخط عن رأس المال وتجوز الزيادة فيه والظاهر فيها اشتراط قبضها قبل التفريق بخلاف الخط قال في التتارخانية في الخط عن بدل الصرف والزيادة فيه بأعدينار بعشرة دراهم ثم إذا أحدهما صاحبه وقبل الآخر فإن قبض الزيادة قبل أن يتفرقا جاز وأن تفرقا من غير قبض بطلت الزيادة وبطل المبيع في حصة الزيادة ولو حط

ولا يصح التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية

درهما من ثمن الدينار جاز سواء كان قبل التفريق أو بعده اهـ وقدمنا في المحاشية عند قوله والزيادة في المبيع انه لا تجوز الزيادة في المسلم فيه ويجوز الخط تامل (فائدة) خمسة أشياء تجوز في السلم الوكالة والمحوالة والكفالة والاقالة والرهن وخمسة أشياء لا تجوز في السلم الشركة والتولية ويبيعه قبل القبض

أدون ورضى أحدهما بالقصاص وأبى الآخر فإنه ينظر فإن أبى صاحب الفضل لا يصير قصاصا لأن حقه في الجوده معصوم محترم فلا يجوز إبطاله عليه من غير رضاه وإن أبى صاحب الادون يصير قصاصا لأنه لما رضى به صاحب الفضل فقد اسقط حقه وكذلك المقاصة في بدل الصرف على هذه التفاصيل كذا في البدائع قال الأزهرى رحمه الله تعالى الكرستون قفيز أو القفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف وفي المحاسن الكرسم لاربعين قفيز وهذا كله في رأس المال أما المقاصة بالمسلم فيه فقال في الإيضاح إن وجب على رب السلم دين مثل المسلم فيه بسبب متقدم على العقد أو بعده لم يصير قصاصا وإن وجب بقبض مضمون كالغصب والقرض صار قصاصا إن كان قبل العقد وإن كان بعده فجعله قصاصا جاز وإن كان ودیعة عند رب السلم قبل العقد أو بعده فجعله المسلم إليه قصاصا لم يكن قصاصا إلا أن يكون بحضرتها أو يحل بينه وبينهما ولا يصير المقصوب قصاصا إلا إذا كان مثل المسلم فيه فإن كان أجود أو أردأ فلا بد من رضاهما اهـ (قوله ولا يصح التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية) لأن المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه مفوت فلم يجز في التولية تملكه بعوض وفي الشركة تملكه بعرضه بعوض فلم يجز وصورة الشركة فيه أن يقول رب السلم لا تخرا عطني نصف رأس المال ليكون نصف المسلم لك فيه وصورة التولية أن يقول لا تخرا عطني مثل ما أعطيت المسلم إليه حتى يكون المسلم فيه لك كذا في الإيضاح وانما صرح بالتولية لرد قول من قال يجوز بيع المسلم فيه مرا بحة وتولية وجزم به في المحاوي فقال ولا بأس ببيع المسلم قبل قبضه مرا بحة وتولية وهو قول ضعيف والمذهب منعهما وقد أشار إلى منع بيع السلم بالاولى سواء كان ممن عليه أو من غيره كما في المحاوي فلو باع رب السلم المسلم فيه من المسلم إليه بأكثر من رأس المال لا يصح ولا يكون اقالة كذا في القنية ولو وهبه منه قبل قبضه وقبل الهبة لم يصح وكان اقاله فوجب عليه رد رأس المال وكذا لو أبراه كلاً أو بعضاً وفي التجنيس والواقعات رجل أسلم إلى رجل كرحنطة فقال رب السلم للمسلم إليه أبرأتك عن نصف السلم وقبل المسلم إليه وجب عليه رد نصف المال إليه لأن السلم نوع يبيع وفي البيع من اشترى شيئاً ثم قال المشتري للبائع قبل القبض وهبت منك نصفه فقبل البائع كانت اقالته في النصف بنصف الثمن فكذا هذا إذا حط بمنزلة الهبة اهـ وفي الفتاوى الصغرى اقاله بعض السلم وبقاؤه في البعض جائز وأما اقالة المسلم على مجرد الوصف بأن كان المسلم فيه جيداً فتقابل على الرديء على أن يرد المسلم إليه درهما لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف في رواية لكنه عند أبي يوسف يجوز لا بطريق الاقالة بل بطريق الخط عن رأس المال اهـ وفي البدائع الإبراء عن رأس المال يتوقف على قبول رب السلم فإن قبل انقضى العقد فيه بخلاف الإبراء عن المسلم فيه فإنه جائز بدون قبول المسلم إليه لأنه ليس فيه إسقاط شرط وبخلاف الإبراء عن ثمن المبيع فإنه صحيح بدون قبول المشتري لكنه يرتد بالرد ولا يجوز الإبراء عن المبيع لأنه عين واسقاط العين لا يصح اهـ وظاهره بخلاف ما قدمناه عن التجنيس في الإبراء عن المسلم فيه وفي

والاعتياض عن المسلم فيه والاعتياض عن رأس المال بعد الاقالة كذا في خزنة أبي الليث (قوله في الإبراء عن المسلم فيه) لعل الصواب عن المبيع لأن كلام البدائع موافق لكلام التجنيس في جواز الإبراء عن المسلم فيه لأن الذي له المطالبة بما العين فلا يملكها إلا بالقبض كما مر أول الباب فلم يلزم إسقاط العين نعم بخلافه ظاهراً في المبيع فإن كلام التجنيس صريح في صحة هبته وفي

الظهيرية لو ان رب السلم وهب المسلم فيه للمسلم اليه كانت اقالة للسلم وزمه رد رأس المال اذا قبل وفي  
المبسوط اذا أبرأ رب السلم المسلم اليه عن طعام السلم صح ابرأؤه في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح ما لم يقبل المسلم اليه واذا قبل كان فسخا للعقد السلم ولو أبرأ المسلم اليه  
رب السلم عن رأس المال وقبل الابراء بطل السلم وان رده لا والفرق بين رأس المال والمسلم فيه ان  
المسلم فيه لا يستحق قبضه في المجلس بخلاف رأس المال اهـ وذكر في الذخيرة قولين في مسألة  
الابراء عن بعض المسلم فيه هل هو اقالة فيرد ما قبله أو حط له فلا يرد وبه اندفع الاشكال وذكر  
القولين أيضا فيما اذا أبرأه عن الكل وقبل فقيل يرد رأس المال كله وقيل لا يرد شيئا اهـ ودل  
كلام المصنف رحمه الله تعالى على منع الاستبدال بهما أما الاستبدال برأس مال السلم في مجلس  
العقد فهو وغير جائز بان ياخذ برأس المال شيئا من غير جنسه لكونه يفوت القبض المشروط لان بدل  
الشيء غيره وكذا الاستبدال ببديل الصرف فان أعطاه من جنس رأس المال أجود أو أرد أو رضى  
المسلم اليه بالرد أجاز لانه قبض جنس حقه وانما اختلف الوصف فان كان أجود فقد قضى حقه  
وأحسن في القضاء وان كان أردا فقد قضاه ناقصا فلا يكون استبدال الا أنه لا يجبر على أخذ الرد  
ويجبر على أخذ الاجود لانه في العادة لا يعد فضلا وانما هو احسان في القضاء والابقاء وأما  
الاستبدال بالمسلم فيه بجنس الاخر فلا يجوز لكونه بيع المنقول قبل قبضه وان أعطى أجود  
أو أردا فحكمه حكم رأس المال كذا في البدائع وفي البرازية أسلم في ثوب وسط وجاه بالجميد فقال  
خذ هذا وزدني درهما فعلى وجوه ان المسلم فيه كيل أو وزني أو ذرعي لا يخلو اما أن يكون فيه فضل  
أو نقصان وذلك في القدر وفي الصفة فان كيليا بان أسلم في عشرة أقفرة فجاء بأحد عشر فقال خذ هذا  
وزدني درهما جاز لانه باع معلوما بمعلوم ولو جاء بتسعة وقال خذ وأرد عليك درهما جاز ايضا لانه  
اقالة البعض واقالة الكل تجوز فكذا اقالة البعض ولو جاء بالاجود أو الرد أو قال خذ وأعط  
درهما أو أرد عليك درهما لا يجوز عندهما خلافا للثاني وفي الثوب ان باع بذراع أز يد وقال زدني  
درهما جاز لانه بيع ذراع يملك تسليمه بدرهم فاندفع بيعه مفردا وكذا لو زاد في الوصف يجوز عندهم  
وان جاء بنقص ذراعا ورد لا يجوز عندهما لانه اقالة فيما لا يعلم حصته لكون الذراع وصفا مجهول  
المحصة ولو جاء بنقص من حيث الوصف لا يجوز ولو باع يد وصفا يجوز لانه اقالة فيما لا يعلم وهذا اذا لم  
يبيّن لكل ذراع حصة أما اذا بين جاز في الكل بخلاف اهـ وقيل بقوله قبل القبض لان بيعه  
بعده على رأس المال ومراجعة ووضيعة وشركة جائز كذا في البناء وفي القيمة أسلم دي اراني مائتي  
من من الزبيب فلما حل الاجل وعجز عن أدائه باع رب السلم من المسلم اليه مائة من من ذلك الزبيب  
الذي على المسلم اليه بدينار وقبض الدينار لا يفسخ السلم في حصة الدينار اهـ والمحاصل أن  
التصرف المنفي في الكتاب شامل للبيع والاستبدال والهبة والابراء الا أن في الهبة والابراء يكون  
محازا عن الاقالة فيرد رأس المال كلا أو بعضا ولا يشمل الاقالة فانها جائزة ولا تصرف في الوصف  
من دفع الجميد مكان الردي والعكس (قوله فان تقايلا السلم لم يشتر من المسلم اليه شيئا برأس  
المال) يعني قبل قبضه بحكم الاقالة لقوله عليه السلام لا تاخذ الا سلك أو رأس مالك أى سلك حال  
قيام العقد أو رأس مالك حال انفساخه فامتنع الاستبدال فصار رأس المال بعد الاقالة بمنزلة  
السلم فيه قبله فياخذ حكمه من حرمة الاستبدال بغيره فحكم رأس المال بعدها حكمه  
قبلها الا أنه لا يجب قبضه في مجلسها كما كان يجب قبلها لكونها ليست ببيع من كل وجه ولهذا

فان تقايلا السلم لم يشتر من  
المسلم اليه شيئا برأس المال  
البدائع فان لا يجوز  
الابراء عنه لانه عين  
فليتأمل (قوله وبه اندفع  
الاشكال) الظاهر انه  
أراد به المخالفة بين ما في  
البدائع والتجديد ولا  
يخفى عدم اندفاعه تامل



جاز ابرأؤه عنه وان كان لا يجوز قبلها وفي الايضاح للكرمانى أن الاقالة فيه بيع جديد في حق ثالث وهو الشرع وفي البدائع قبض رأس المال انما هو شرط حال بقاء العقد فاما بعد ارتفاعه بطريق الاقالة أو بطريق آخر فقبضه ليس بشرط في مجلس الاقالة بخلاف القبض في مجلس العقد وقبض بدل الصرف في مجلس الاقالة شرط لصحة الاقالة كقبضها في مجلس العقد ووجه الفرق ان القبض في مجلس العقد في البدلين ما شرط لعينه وانما شرط للتعين وهو أن يصير البديل معينا بالقبض صيانة عن الافتراق عن دين بدين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز استبداله فيعود اليه عينه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس بخلاف التصرف لان التعيين لا يحصل الا بالقبض لان استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعين اهـ وذكر الشارح من باب التحالف من كتاب الدعوى الاقالة في السلم بعد نفاذها لا تحتل الفسخ بسائر أسباب الفسخ ألا يرى انه ما لو قال انقضت الاقالة لا تنقض وكذا لو كان رأس المال عرضا فقبضه المسلم اليه ثم رد عليه ببيع بقضاء ثم هلك قبل التسليم الى رب السلم لا يعود السلم والفقهاء فيه ان المسلم فيه سقط بالاقالة فلو انقضت الاقالة لمكان حكم انفساخها عود المسلم فيه والساقط لا يحتمل العود بخلاف الاقالة في البيع لانه عين فامكن عوده الى ملك المشتري اهـ ومن هنا يعلم ان فسخ الابراء لا يصح بالاولى وفي الذخيرة من باب السلم لو اختلفا في رأس المال بعد الاقالة فالقول للمسلم اليه ولا يتحالفان وذ كرما ذكره الشارح ثم قال لو تقايلا بعد ما سلم المسلم اليه المسلم فيه ثم اختلفا في رأس المال تحالفا لان المسلم فيه عين قائمة وليس بدين فالاقالة هنا تحتل الفسخ قصدا اهـ قيد بالسلم لان الصرف اذا تقايلا به جاز الاستبدال عنه ويجب قبضه في مجلس الاقالة بخلاف السلم وبيان الفرق في الايضاح للكرمانى (قوله ولو اشترى المسلم اليه كرا أو أمر رب السلم بقبضه قضاء لم يصح وصح لو قرضا أو أمره بقبضه له ثم لنفسه ففعل) معناه أن يكيله لنفسه بعد القبض ثانيا لانه اجتمع هنا صفتان صفة بين المسلم اليه وبين المشتري منه وصفة بين المسلم اليه وبين رب السلم كلاهما بشرط الكيل فلا بد من الكيل مرتين ولم يوجد في الاولى وهى ما اذا أمر المسلم اليه رب السلم بقبضه من البائع قضاء محقه فلم يصح ووجد في الثانية وهى ما اذا أمر رب السلم بقبضه له بان يكيله ثم يقبضه بنفسه بالكيل ثانيا والاصل فيه انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعا صاعا البائع وصاع المشتري ومجمله على ما اذا اجتمعت الصفتان فيه وأما في صفة واحدة فيكتفى بالكيل فيه مرة في الصحيح والدليل على انه يبيع عند القبض ما قال في الزيادات لو أسلم مائة كرت ثم اشترى المسلم اليه من رب السلم كرتا حنطة بمائتي درهم الى سنة فقبضه فلما حل السلم أعطاه ذلك الكر لم يجز لانه اشترى ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن كذا في فتح القدير قيد بالشرع لان المسلم اليه لو ملك كرا بارث أو هبة أو وصية فاوفاه رب السلم واكتاله مرة جاز لانه لم يوجد الا عقد واحد بشرط الكيل وقيد بالكر وهو ستون قفيزا أو أربعون على الخلاف لان المسلم اليه لو اشترى حنطة مجازفة فاوفاه رب السلم فاكتالها مرة جاز لما ذكرنا وأشار بالكر المكيل الى أنه لو أسلم في موزون معين واشترى المسلم اليه موزونا كذلك الى آخره لا يجوز قبض رب السلم اذا لفرق بين المكيل والموزون في هذا الحكم وكذا المعدود اذا اشتراه بشرط العد فإنه كال McKil والموزون كما قدمناه وذ كر في البنائة ان في المعدود رايين وانما فسرنا تكرار الامر في كلام المصنف بتكرار الكيل لان الشرط أن يكيله مرتين وان لم

ولو اشترى المسلم اليه كرا  
وأمر رب السلم بقبضه  
قضاء لم يصح وصح لو قرضا  
أو أمره بقبضه له ثم لنفسه  
ففعل

باعتدال الامر حتى لو قال اقض السكر الذي اشتريته من فلان عن حقل فذهب فاكنته ثم أعاد  
 كنهه صار قابضا ولفظ الجامع بغيره فانه لم يزد على قوله فاكنته له ثم اكنته لنفسه كذا في فتح  
 القدير وأما على قوله وصح لو قرضا قصورته استقرض منه كرا فاشترى المستقرض كرا أو امر المقرض  
 بقبضه قضاء لحقه وإنما جاز بلا إعادة الكيل لان القرض اعارة حتى ينقضي بلفظها فان كان المقبوض  
 عين حقه تقديرا فلم يكن استبدالاً ولو كان استبدالاً للزم مبادلة الخمس بخمسه نسبية فلم يتحقق  
 الصفقتان فيكتفي بكيل واحد للمشتري فيقبضه له ثم لنفسه من غير إعادة الكيل وأشار بقوله لم يصح  
 الى انه لم يدخل في ضمان رب السلم حتى لو هلك في يده هلك من مال المسلم اليه كما في البناءة وللقرض  
 صورة أخرى هي لو كان الدين الاول سلماً فلما حل اقترض المسلم اليه من رجل كرا أو امر رب السلم  
 بقبضه من المقرض ففعل جاز لما ذكرنا لان عقد القرض عقد مساهلة لا يوجب الكيل بخلاف  
 البيع مكايلة أو موازنة ولهذا الواسع مقرض من آخر حنيفة على انها عشرة أقفزة جازله أن يتصرف  
 فيها قبل القبض (قوله ولو أمر رب السلم أن يكيه في طرفه ففعل وهو غائب لم يكن قضاء بخلاف  
 المبيع) أي لو اشترى مكايلاً معيناً ودفع المشتري الى البائع ظرفاً وأمره أن يكيه في طرفه ففعل البائع  
 والمشتري غائب صح والفرق أن رب السلم حقه في الذمة ولا يملكه الا بالقبض فلم يصادف أمره ملكه  
 فلا يصح فيكون المسلم اليه مستعيراً للطرف جاعلاً فيه ملك نفسه كالداش اذا دفع كيساً الى المدين وأمره  
 أن يزن دينه ويجعله فيه لم يصرف قابضاً بوزنه فيه وصح الامر في البيع لمصادفة ما يملكه لكونه صار  
 مالاً كالمعين بنفس العقد فصار البائع وكيلاً عنه في امساك الغرائر فصارت في يد المشتري حكماً وصار  
 الواقع فيها واقعاً في يد المشتري وأشار المصنف بالفرق الى مسائل الاولى لو أمر المشتري البائع بطحن  
 الطعام كان الطحين للمشتري ولو أمر رب السلم كان الطحين للمسلم اليه فلو أخذ رب السلم الدقيق كان  
 حراماً لانه استبدالاً بالمسلم فيه قبل قبضه كذا في فتح القدير الثانية لو أمر المشتري أن يصبه في  
 البحر ففعل هلك من مال المشتري وفي السلم هلك من مال المسلم اليه وليس ذلك الا باعتبار صحة  
 الامر وعدمها الثالثة يكتفي بكيل البائع في الشراء على الصحيح بخلاف السلم فيدنا بكون الطرف  
 للمشتري لانه لو كان للبائع فامر المشتري بالكيل فيه ففعل لم يصرف قابضاً لكون المشتري استعارة  
 طرفه ولم يقبضها فلا يصير في يده فكذا ما يقع فيه فصار كالأمره أن يكيه في ناحية من بيت البائع  
 فان المشتري لا يكون قابضاً فان البيت بنواحيه في يد البائع وفي البناحيه لو استعار المشتري من  
 البائع غرائره وأمره أن يكيه فيها ففعل صار قابضاً بالتخلية أجماعاً ان كان المشتري حاضراً والا لا  
 ما لم يسلمها اليه عند محمد وسواء كانت الغرائر بعينها أو لا وقال أبو يوسف ان كانت بعينها صار قابضاً  
 والا لا اه وقيد بقوله وهو غائب لانه اذا كان حاضراً صار المسلم اليه قابضاً سواء كانت الغرائر له  
 أو للبائع أو كانت مستأجرة وبه صرح الفقيه أبو الليث كذا في البناءة والتقييد بطرف الامر ليفهم  
 منه حكم ما اذا كان أمره بكيه في طرف المسلم اليه بالاولى وقد سوى بينهما في البدائع وأشار المؤلف  
 بالفرق بينهما الى انه لو اجتمع الدين والعين بان اشترى كرا معيناً وله على البائع كدين والطرف  
 للمشتري فامر أن يجعلهما فيه فان بدأ بالمأمور بوضع العين صار الأمر قابضاً للعين وأما العين  
 فلا صحة القبض بجهة الامر وأما الدين فلا اتصاله بملكه لكون العين صارت في يده حكماً وبمثله يصير  
 قابضاً لمن استقرض حنطة وأمره أن يزرعها في أرضه صح الامر وصار المستقرض قابضاً ولكن  
 دفع الى ممانع حاتماً وأمره أن يزيده من عنده نصف دينار صح وصار قرضاً وفي الابضاح وليس فيه

ولو أمر رب السلم أن يكيه  
 في طرفه ففعل وهو  
 غائب لم يكن قبضاً  
 بخلاف المبيع

(قوله جازله أن يتصرف  
 فيما قبل القبض) صوابه  
 قبل الكيل كافي عبارة  
 فتح القدير لان القرض  
 لا يملك قبل القبض

انه اذا هلك قبل التسليم هل يصير قابضاً أم لا قال وان جعلناه قابضاً فالوجه فيه ان الخلط استهلاك  
وهو من أسباب التملك وان بدأ بالدين ثم بالعين لم يصير قابضاً أما الدين فلعدم صحة الامر به وأما  
العين فلانه خلطه بملك نفسه قبل التسليم بحيث لا يتميز فصار مستهلكاً للبيع عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى فينتقض البيع وهذا الخلط غير مرضي به من جهة المشتري لجواز أن يكون مراده المداواة  
بالعين وعندهما المشتري بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء شاركه في الخلط لان الخلط ليس  
باستهلاك عندهما كذا في الهداية وخصه قاضيان بقول محمد أما عند أبي يوسف اذا بدأ بالدين  
يصير قابضاً لهما جميعاً كالأمر بدأ بالعين ضرورة اتصاله بملكه في الصورتين اذا الخلط ليس باستهلاك  
وقال محمد يصير قابضاً للعين دون الدين فيشترى كان فيه ولم يرأى الدين وأشار بقوله في طرفه الى  
انه لا طعام فيه فلو كان في الطرف طعام لرب السلم قيل لا يصير قابضاً لما قررنا ان امره غير معتبر في ملك  
الغير قال في المبسوط والاصح عندي أنه يصير قابضاً لان امره بمخلط طعام السلم بطعام على وجه  
لا يتميز به معتبر فيه صبره قابضاً كذا في فتح القدير وأشار المصنف بمسئلة السلم الى مسئلة القرض  
قال في البدائع وكذلك لو استقرض من رجل كراودفع اليه غرثه ليكيه فيها ففعل وهو غائب لم  
يكن قابضاً لان القرض لا يملك قبل القبض فكان الكراء على ملك المقرض فلم يصح الامر اه  
(قوله ولو أسلم أمة في كرو قبضت الامة فتقايلا وماتت أو ماتت قبل الاقالة بقي وصح وعليه قيمتها) أي  
بقي عقد الاقالة فيما اذا تقايلا وهي حية ثم ماتت وصح انشاء عقد الاقالة فيما اذا تقايلا بعد موتها  
ووجب على المسلم اليه قيمة الجارية في المسئلةين يوم قبضها لان شرط صحة الاقالة بقاء العقد وهو  
يبقى بقاء العقد وعليه والمعقود عليه في السلم هو المسلم فيه وهو باق في ذمة المسلم اليه بعد هلاك الجارية  
فاذا انفسخ العقد وجب عليه رد الجارية وقد عجز بموتها فيجب عليه قيمتها كالأمر تقايلاً ثم تقايلاً  
بعد هلاك أحدهما أو هلاك أحدهما بعد الاقالة وانما اعتمدت يوم القبض لانه سبب الضمان  
كالغصب (قوله وعكسها شراؤها بالن) أي اذا ماتت الجارية المبيعة لم تصح الاقالة واذا تقايلا  
ثم ماتت بطلت الاقالة لان المعقود عليه الجارية فلا بد من قيامها لصحة الاقالة وبقيائها الى أن تقبض  
وقيد به لان الاقالة في الصرف صحيحة بعد هلاك البدلين أو أحدهما باقية بعد الهلاك لان المعقود  
عليه في الصرف ما وجب لكل واحد منهما ما في ذمة الآخر وهو غير معين فلا يتصور هلاكه  
والمقبوض عين ولذا لو كان المقبوض قائماً لم يتعين للرد بعد الاقالة وفي القنية تقايلاً للبيع في العبد  
فابق من يدا المشتري فان لم يقدر على تسليمه بطلت الاقالة والبيع بحاله اه والحاصل انه يشترط  
لصحة اقالة البيع قيام المبيع دون الثمن فلو تقايلاً بعد هلاك الثمن ولو معيناً صححت ولو لم يكن لابد  
من عدم الابراء عنه ما في القنية أبرأ البائع المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع ثم تقايلاً  
لا تصح اه وقيد بهلاكها لانها لو قطعت يدها ثم تقايلاً صححت ولزمه رد جميع الثمن ولا شيء  
للبيع من ارش اليد اذا علم وقت الاقالة انها قطعت يدها وأخذ المشتري ارشها وان لم يعلم بخير  
المشتري بين الاختار بجميع الثمن أو الترك كذا في القنية ثم رقم الاشجار لا تسلم للمشتري وللبيع أن  
ياخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش لانه لم يدخل في البيع أصلاً لا قصداً  
ولا ضمناً وقال قبله اشترى أرضاً مع الزرع وأدرك الزرع في يده ثم تقايلاً لا تجوز الاقالة لان العقد  
انما ورد على القصيل دون الحنطة ولو حصد المشتري الزرع ثم تقايلاً صححت الاقالة في الارض بحصنها  
من الثمن ولو اشترى أرضاً فيها أشجار فقطعها ثم تقايلاً صححت الاقالة بجميع الثمن ولا شيء للبائع

ولو أسلم أمة في كرو قبضت  
الامة فتقايلاً ماتت أو  
ماتت قبل الاقالة بقي  
وصح وعليه قيمتها وعكسها  
شراؤها بالف

من قيمة الاشجار وتسليم الاشجار للشترى هذا اذا علم البائع بقطع الاشجار وأما اذا لم يعلم به وقت  
الاقالة بخير ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركها (قوله والقول لمدعى الرداءة والتأجيل  
لالتأني الوصف والاجل) أى اذا اختلفا في اشتراط وصف السلم بان قال أحدهما شرطناه رديثا وقال  
الاخر لم يشترط شيئا وقال أحدهما شرطنا الاجل وقال الاخر لم نشترط شيئا كان القول لمن ادعى  
الاشتراط فيهما لمن نفاه فيهما لانه مدعى الصحة اذا سلم لا يجوز الامؤجلا موصوفا فشهد له الظاهر  
لان الفاسد حرام والظاهر ان المسلم لا يبأسره أطلقه فشمهل ما اذا كان رب السلم مدعى الوصف أو المسلم  
اليه وفي الاول خلافهما فالامام على بانه مدعى الصحة وهما على ان المسلم اليه منكر فالقول له  
وشمل أيضا ما اذا كان مدعى الاجل المسلم اليه أو رب السلم وفي الاول خلافهما لانكاره واذا قبل  
في الثاني قول رب السلم اتفاقا رجح اليه في مقدار الاجل أيضا فيقبل قوله في أصله ومقداره والاصل  
عند الامام ان القول لمدعى الصحة سواء كان الاخر متعنتا أو لا وعندهما القول للمسكر ان لم يكن  
متعنتا وهومن أنكر ما ينفعه وغير المتعنت من أنكر ما يضره هذا في الشريعة وأما المتعنت في  
اللغة فهو من يطلب العنت وهو الوقوع فيما لا يستطيع الانسان الخروج عنه كذا في البناية ولو  
قال المصنف والقول لمدعى الوصف الشامل للرداءة والجودة لكان أولى لان أحدهما لو قال  
شرطنا جيداً ونفى الاخر الاشتراط أصلاً فالقول للمثبت قبل الاختلاف في أصل التأجيل لانهما  
لواختلفا في مقداره فالقول للطالب مع اليمين لانكاره الزيادة وأي برهن قبل وان بره اقضى بينة  
المطلوب لا ثباتها الزيادة وان اختلفا في مضيقه فالقول للمطلوب لانكاره توجه المطالبة فان برهنا  
قضى بينة المطلوب لا ثباتها زيادة الاجل فالقول قوله أى المسلم اليه والبيينة بينته أما اذا نظرنا الى  
الصورة فهو ومنكر وان نظرنا الى المعنى فعنده ثبوت الحق في الشهر المستقبل فاذا أقام البيينة فبيينة  
المسلم اليه بمعناها أثبتنا حقه في شهر لم يتعرض بينة رب السلم لذلك الشهر فكانت بينته أولى  
كذا في ايضاح الكرماني ثم اعلم ان بين الاجل والوصف فرقا وهو ان الاختلاف في مقدار الاجل  
يعنى انه ما هو لا يوجب التحالف وفي الوصف يوجب لكونه يجري مجرى الاصل وفي الخلاصة اذا  
شرط في السلم الثوب الجيد فجاء بثوب وادعى انه جيد وأنكر الطالب والقاضي يرى اثنى من أهل  
تلك الصنعة وهذا حوط والواحد يكفي فان قالوا لا يجسد أجبره على القبول فاذا اختلفا في السلم  
يتحالفان استحسانا ويبدآن بين المطلوب عند أبي يوسف ثم رجح وقال يمين الطالب وهو قول محمد  
وأى برهن قبل فان برهنا قضى بينة رب السلم بسلم واحد عند أبي يوسف ويقال هو قول أبي حنيفة  
والمسئلة على ثلاثة أوجه لان رأس المال اما عين أو دين وكل وجهه على ثلاثة أوجه اتفقا على رأس  
المال واختلفا في المسلم فيه أو على القلب أو اختلفا فيهما فان كان رأس المال عينا واختلفا في المسلم  
فيه لا غير فقال الطالب هذا الثوب في كرخ حنطة وقال الاخر في نصف كرخ وفي شعير أو في الحنطة  
الرديثة وأقاما البيينة قضى بينة رب السلم اجماعا وان اختلفا في رأس المال فقال أحدهما هذا  
الثوب وقال الاخر هذا العبد واتفقا في المسلم فيه انه الحنطة أو قال أحدهما هذا الثوب في كرخ  
حنطة وقال الاخر في كرخ شعير وأقاما البيينة قضى بالسلمين فمحمد رحمه الله مر على أصله وأبو يوسف  
يقول كل يدعى عقدا غير ما يدعيه الاخر وان كان رأس المال دراهم أو دنانير اتفقا في رأس  
المال واختلفا في المسلم فيه وأقاما البيينة فالبيينة رب السلم ويقضى بسلم واحد عند أبي يوسف خلافا  
لمحمد وان كان الاختلاف على القلب فعلى هذا الاختلاف ولو اختلفا فيهما فقال أحدهما عشرة

والقول لمدعى الرداءة  
والتأجيل لالتأني الوصف  
والاجل

(قوله ولو قال المصنف  
والقول لمدعى الوصف  
الخ) قال في النهر هذا أى  
قول المصنف والقول  
لمدعى الرداءة صادق بما  
اذا قال أحدهما شرطنا  
رديثا فقال الاخر لم نشترط  
شياء وبما اذا ادعى الاخر  
اشتراط الجودة وقال  
الاخر انما شرطنا ردية  
والمراد الاول ولذا اردفه  
بقوله لالتأني الوصف  
والاجل ولا فائدة ان الرداءة  
مثال حتى لو قال أحدهما  
شرطنا جيداً وقال الاخر  
لم نشترط شيئا فالحكم كذلك  
وبه اندفع ما في البحر

دراهم في كرى حنطة وقال الاخر خمسة عشر في كروا فاما البينة فعند أبي يوسف تثبت الزيادة فيجب خمسة عشر في كرين ولا يقضى بسلامين وعند محمد يقضى بسلامين عقد بخمسة عشر في كرو وعقد بعشرة في كرين ولو ادعى أحدهما أن رأس المال دراهم والاخر أن لم يذ كر هذا وينبغي أن يقضى بسلامين كما في الثوبين كذا في فتح القدير والمحصل انهما ان اختلفا في الجنس والصفة أو المقدار تحالفا سواء كان في رأس المال أو في المسلم اليه وان اختلفا في اشتراط الوصف أو الاجل فالقول لمثبتة لالتافيه وان اختلفا في مقدار الاجل فالقول لرب السلم وان اختلفا في مضيه فالقول للمسلم اليه وان اختلفا في بيان مكان الايفاء فالقول للمطلوب وفي اشتراطه فلن أثبتة وفي الظهيرية اذا اختلفا في جنس المعقود عليه تحالفا وكذا في الصفة بخلاف الاختلاف في بيع العين ولو اختلفا في مكان الايفاء فالقول للمطلوب وان برهنا فالطالب عنده وعندهما يتحالفان ويتراذان السلم وقيل على العكس اه وفي الصحاح ردأ الشيء بردأ رداءه فهو ردأ أي فاسد واردأته أي أفسدته اه وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى أولا في الدعوى التأجيل وفي النفي الاجل فظاهره أنه لا فرق بينهما عنده وليس كذلك لما في القاموس الاجل غاية الوقت في الموت وحلول الدين ومبدء الشيء والجمع آجال والتأجيل تحديد الاجل اه والتحديد بمعنى التقدير وقدمنا انهما لا اختلفا في مقداره فالقول للطالب فتعين أن يكون التأجيل في كلامه بمعنى الاجل مجازا بدليل الثاني (قوله وصح السلم والاستصناع في نحو خوف وطست) اما السلم فلا مكان ضبط الصفة ومعرفة المقدار فكان سلميا باستماع شرائطه واما الاستصناع فالكلام فيه في مواضع الاول في معناه لغة فهو طلب الصنعة وفي القاموس الصناعة ككتابة حرفة الصانع وعماله الصنعة اه فعلى هذا الاستصناع لغة طلب عمل الصانع وشرعا أن يقول لصاحب خف أو مكعب أو صفار اصنع لي خفا طوله كذا وسعته كذا أو دستاى برمة تسع كذا ووزنها كذا على هيئة كذا بكذا وكذا ويعطى الثمن المسمى أولا يعطى شيئا فيقبل الاخر منه الثاني في دليله وهو الاجماع العملي وهو ثابت بالاستحسان والقياس أن لا يجوز وهو قول زفر لكونه يبيع المعدوم وتر كاه للتعامل ولا تنزم المعاملة والمزارعة على قول أبي حنيفة لقصادهما مع التعامل لثبوت الخلاف فيهما في المصدر الاول وهذا بالاتفاق فلهذا قصرناه على ما فيه تعامل وفيما لا تعامل فيه رجعنا فيه الى القياس كان يستصنع حائكاً وخياطاً لينسج اه أو يخطط له قيصا بغزل نفسه وفي القنية دفع مصحفا الى مذهب لذهبه بذهبه من عنده وأراه الذهب أنموذجا من الاعشار والاجناس ورؤس الآى وأوائل السور فاحره رب المصحف أن يذهبه كذلك بأجرة معلومة لا يصح سئل عمر التستقي عن دفع الى حائك غزلا لينسج له عمامة من سداه فجاءها منسوجة فقال صاحب الغزل اشتريت منك ما في هذا المنسوج من الابريسم بكذا وقال الاخر بعت هل يصح فقال يبيع ما صار على الأمر للأمر من الابريسم السدا بالعقد الاول صار ملكا للاخر قال أبو الفضل الابريسم دين على الآخر وأجرة العمل عليه قال ليجار ابن لي يبتا فاذا بنيتة يقومه المقومون في يقولون أدفعه اليك فريضايه وبنائه وقومه رجل با تفاقهما وأبى الصانع فله أجر مثله وقال أبو حامد وجير الوبرى هو بمنزلة المقوم لا المحكم فلا يلزمه تفويجه اه الثالث في صفته فقد اختلفوا في كونه موعادة أو معاودة فالحاكم الشهيد والصفار ومحمد بن سلمة وصاحب المنصور موعادة وانما يتعقد عند الفراغ بالتعاطى ولهذا كان للصانع أن لا يعمل ولا يجبر عليه بخلاف السلم والمستصنع أن لا يقبل ما ياتي به ويرجع عنه والصحيح من المذهب

وصح السلم والاستصناع في نحو خوف وطست

(قوله فتعين أن يكون التأجيل في كلامه بمعنى الاجل) أقول الظاهر تعين العكس ثم رأيت في النهر لا نسلم أنه يتعين ما ادعاه بل المناسب لوضع المسئلة أن يكون الاجل بمعنى التأجيل حتى لو اختلفا في تحديد بهان قال أحدهما أحلناه الى هبوب الريح وقال الاخر الى شهر فالقول المدعى التحديد وأما ما ذكره فليس من المسئلة في شيء فتدبره اه أرى لان الاجل بمعنى المدة والاختلاف فيها اختلاف في مقدارها وذلك ليس موضوع مسئلة الكتاب وأما الاختلاف في التأجيل فعناه الاختلاف في التقرير والتحديد والاختلاف فيه اختلاف في أصل وجوده لا في مقداره وفرق بين التقدير والمقدار ثم انما كان ما ذكره في النهر من الاختلاف في التأجيل لان التأجيل الى هبوب الريح فاسد بمنزلة العدم تامل (قوله وفي القنية دفع مصحفا الى قوله لم يصح) قال في النهر وكأنه لعدم التعامل

وله الخيار اذا رأى المصنوع  
وللصانع بيعه قبل أن يراه  
ومؤجله سلم

(قوله لكن قبل التسليم  
لا عند التسليم) قال في  
الكفاية ولهذا يبطل  
بموت الصانع ولا يستوفى  
من تركته ولو انعقد بيعا  
ابتداء وانتهاء لكان  
لا يبطل بموته كما في بيع  
العين والسلم ويثبت له  
خيار الرؤية ولو كان  
ينعقد عند التسليم لاقبله  
بساعة لم يثبت خيار  
الرؤية لانه يكون مشتريا  
ما زآه وتمامه فيه وفي نور  
العين في اصلاح جامع  
القصولين نقلا عن فتاوى  
ظاهر الدين وينعقد اجارة  
ابتداء وبيعا انتهاء متى  
سلم حتى لو مات الصانع  
قبل التسليم يبطل ولا  
يستوفى المصنوع من  
تركته وينعقد بيعا عند  
التسليم حتى لو سلم يثبت  
خيار الرؤية ثم نقل بعده  
عبارة الذخيرة ثم قال  
فبين ما في الكتابين  
تعارض ولعل الصواب  
هو الاول كما لا يخفى على  
من تأمل اه (قوله وفي  
المغرب الطشت مؤنثة  
الخ) قال الرمي قال

جواز بيعه لان محمد اذ كرهه القياس والاستحسان وهما لا يجريان في المواعدة ولان جوازه فيما  
فيه تعامل خاصة ولو كان مواعدة لمجاز في الكل وسماه ايضا شراء فقال اذا رآه المستضعف فله الخيار  
لانه اشترى ما لم يره ولان الصانع يملك الدراهم بقبضها ولو كانت مواعدة لم يملكها واثبات أبي  
اليسر الخيار لكل منهما لا يدل على انه غير بيع كما في بيع المقايضة وحين لزم جوازه علمنا ان الشارع  
اعتبر فيه المعدم موجودا وهو كثير في الشرع كطهارة صاحب العذر وتسمية الذابح اذا نسبها  
والرهن بالدين الموعود وقراءة المأموم والرابع في المعقود عليه فاختلف فيه فالمذهب المرضي في  
الهداية انه العين دون العمل وقال البردعي المعقود عليه العمل دون العين لان الاستصناع ينشأ  
عنه والاديم والصرم بمنزلة الصبح والدليل على المذهب ما ذكرناه من قول محمد لانه اشترى ما لم يره  
ولذا وجاه به فروغا من صنعة أو من صنعة قبل العقد فاخذه جاز وانما يبطل بموت الصانع  
لشبهه بالاجارة وفي الذخيرة هو اجارة ابتداء يبيع انتهاء لكن قبل التسليم لا عند التسليم بدليل  
قولهم اذا مات الصانع يبطل ولا يستوفى المصنوع من تركته ذكره محمد في كتاب البيوع وانما لم يجبر  
الصانع على العمل والمستضعف على اعطاء المسحى لانه لا يمكنه الا بالتلف عين ماله والاجارة تفسخ  
بهذا العذر الخامس في حكمه وهو الجواز دون اللزوم لان جوازه للعاجلة وهي في الجواز لا اللزوم  
ولذا قلنا للصانع ان يبيع المصنوع قبل أن يراه المستضعف لان العقد غير لازم وأما بعد ما رآه فالصحيح  
انه لا خيار للصانع بل اذا قبله المستضعف أجبر على دفعه له لانه بالآخرة بائع له وتفرع على عدم  
لزومه ما في فتاوى قاضيان من الدعوى رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال  
المستضعف لم تفعل ما أمرتك به وقال الصانع فعلت قالوا لا يعين فيه لاحدهما على الآخر ولو ادعى  
الصانع على رجل انك استصنعت الي في كذا وانكر المدعى عليه لا يخلف اه (قوله وله الخيار)  
أي للمستضعف الخيار (اذا رأى المصنوع) ما قدمناه انه اشترى ما لم يره بخلاف السلم لانه لا فائدة في  
اثبات الخيار فيه لانه كلما رآه عليه اعطاه غيره لكونه غير متعين اذا سلم فيه في الدمة فيبقى فيها الى  
ان يقبضه فيقيد به لانه لا خيار للصانع لانه باع ما لم يره وعن أبي حنيفة ان له الخيار لانه لم يحقه الضرر  
بقطع الصرم والصحيح الاول (قوله وللصانع بيعه قبل أن يراه) أي المستضعف لانه لا يتعين الا  
باختياره قد سبق قوله قبل أن يراه لانه اذا رآه ورضي به امتنع على الصانع بيعه لانه بالاحضار سقط  
خيار ولزم (قوله ومؤجله سلم) أي اذا أحله المستضعف صار سلبا وهذا عند أبي حنيفة وقال ان ضرب  
الاجل فيما فيه تعامل فهو استصناع وان ضرب فيما لا تعامل فيه فهو سلم لتعذر جعله استصناعا  
ويحمل الاجل فيما فيه تعامل على الاستحمال وله انه يحتمل السلم فحمل عليه وهو أولى لكونه ثابتا  
بالكتاب والسنة والاجماع مطلقا وأما الاستصناع فبالتعامل ومخصوص بما فيه تعامل لان  
الاجل لتأخير المطالبة وذلك باللزوم وهو في السلم دونه والمراد بالاجل ما قدمه من أن أقله شهر فان  
لم يصلح كان استصناعا ان جرى فيه تعامل والافقاسد ان ذكره على وجه الاستحمال فان كان  
للاستحمال بان قال على أن تفرغ منه غدا أو بعد غد كان صحيحا وفصل الهندواني فجعله من المستضعف  
استحمالا ومن الصانع تحميلا ثم فائدة كونه سلبا ان يشترط فيه شرائطه من القبض قبل الاقتراق  
وعدم الخيار الى غير ذلك من الاحكام وفي الصحاح الطشت الطس بلغة طي أبدل من احدى  
السنيين تاء للاستثقال فاذا جمعت أو صغرت ردت السين لانك فصلت بينهما بالفاء أو ياء قلت طساس  
وطسيس اه وفي المغرب الطشت مؤنثة وهي أعجمية والطس تعريبها والجمع طساس وطسوس



وقد يقال الطسوت ذكره في الشين المبحمة والقمة بالضم معروفة وقال الاصمعي هو رومي  
والجمع فاقم كذا في الصحاح اه والله أعلم

### باب المتفرقات

هكذا في نسخة الزيلعي وفي نسخة العيني مسائل متفرقة وعبر عنها في الهداية بمسائل منشورة والمعنى  
واحد وحاصلها ان المسائل التي تشذ عن الابواب المتقدمة فلم تذكر فيها اذا استدركت سميت بها  
أي متفرقة من ابواب أو منشورة عن ابوابها (قوله صح يسع الكلب والفهد والسباع والطيور)  
لما رواه أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم رخص في ثمن كلب الصيد ولانه مال  
مقوم آلة الاصطياد فصح بيعه كالبازي بدليل ان الشارع أباح الانتفاع به حراسة واصطياد اذ كذا  
بيعها وهذا على القول المفتى به من طهارة عينه بخلاف الخنزير فانه نجس العين وأما على رواية انه  
نجس العين كالخنزير فقال في فقه القدير ولو سلم نجاسة عينه فهي توجب حرمة أكله لا منع بيعه بل  
منع البيع بمنع الانتفاع شرعا ولهذا أجزأ بيع السارقين والبرع مع نجاسة عينهما لا طلاق الانتفاع  
بهما عندنا بخلاف العذرة لم يطلق الانتفاع بها فنع بيعها وان ثبت شرعا طلاق الانتفاع بها مخلوطة  
بالتراب ولو بالاستهلاك كالاستصباح بالزيت النجس كما قيل جاز بيع ذلك التراب التي هي في ضمنه  
وبه قال مشايخنا وانما امتنع بيع الخمر لخص خاص في منع بيعها وهو الحديث ان الذي حرم شرها  
حرم بيعها اه وفي القنية اشترى ثورا أو فرسا من خرف لاستئناس الصبي لا يصح ولا يضمن متلفه  
(طب) صح ويضمن متلفه يجوز بيع خمر الحمام ان كان كثيرا وهبته أدنى القيمة التي تستقر لجواز  
البيع فلس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز اه أطلقه فشمع العلم وغيره العقور وغيره هكذا أطلق في  
الأصل فشمع القدوري على هذا الإطلاق ونص في نوادر هشام عن محمد في جواز بيع العقور وتضمن  
من قتله قيمته وعن أبي يوسف منع بيع العقور وذلك في المبسوط انه لا يجوز بيع الكلب العقور  
الذي لا يقبل التعليم وقال هذا هو الصحيح من المذهب قال وهكذا نقول في الاسد اذا كان يقبل  
التعليم ويصطاده انه يجوز بيعه وان كان لا يقبل التعليم والاصطياد به لا يجوز قال والفهد والبازي  
يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال اه فعلى هذا لا يجوز بيع الثمر بحال لانه لشرسته  
لا يقبل التعليم وفي بيع القرد روايتان وجه رواية الجواز وهو الاصح كما ذكره الشارح انه يمكن  
الانتفاع بجلده وهذا هو وجه اطلاق رواية بيع الكلب والسباع فانه مبني على ان كل ما يمكن  
الانتفاع بجلده أو عظمه يجوز بيعه وصح في البدائع عدم الجواز لانه لا يشتري للانتفاع بجلده  
عادة بل للتلهي به وهو حرام اه ويجوز بيع الهر لانه انصطاد القارة والهوام المؤذية فهي  
منفعة بها ولا يجوز بيع هوام الارض كالخنافس والعقارب والقارة والنمل والوزغ والقنافذ  
والضب ولا هوام البحر كالضفدع والسرطان وكذا كل ما كان في البحر الا السمك وما جاز الانتفاع  
بجلده أو عظمه كذا في البدائع وفي القنية ويبيع غير السمك من دواب البحر ان كان له ثمن كالسقنقور  
وجلود الخنزير ونحوها يجوز والا فلا وجل الماء قليل يجوز حيا لا ميتا والحسن أطلق الجواز وذكر أبو  
الليث يجوز بيع الحيات اذا كان ينتفع بها في الادوية فان لم ينتفع بها لا يجوز ورده في البدائع بانه  
غير سديد لان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع به للتداوي كالخمر فلا تقع الحاجة الى شرع البيع ويجوز  
بيع الدهن النجس لانه ينتفع به للاستصباح فهو كالسارقين أما العذرة فلا ينتفع بها بالمخلوطة

باب المتفرقات  
صح يسع الكلب والفهد  
والسباع والطيور

ابن كمال باشا في رسالة  
المغرب ووهب فيه الامام  
المطرزي حيث قال  
الطست مؤنثة وهي  
أعجمية والطس تعريبها  
لان الطس مرخم من  
الطست كما ان الطش  
مرخم من الطشت وكذا  
الجوهري أخطأ في قوله  
ان الطست عربي أصله  
الطس بلغة طي أبدا  
من إحدى السنين تاء  
للاستعمال فاذا جعت  
أو صغرت رددت السين  
لانك فصلت بينهما  
بالف أو باء فقلت طساس  
وطسدي وتبعه صاحب  
القاموس حيث قال  
الطست الطس أبدا من  
احدى السنين تاء  
وصاحب المجمل أيضا  
خافل عن تعريبها حيث  
قال والطس لغة في طست  
اه

باب المتفرقات

(قوله فيجوز السلم في المخردون الخنزير) لان السلم في الحمى وان لا يجوز (قوله لان الكفار مخاطبون) قال في متن المنار والكفار مخاطبون بالامر بالايمان وبالمشروع من العقوبات وبالمعاملات وبالشرائع في حق المؤاخذه في الآخرة لا خلاف أى المشروطات كالصلاة والصوم وأما في وجوب الاداء في أحكام الدنيا فكذلك عند البعض والصحيح انهم لا مخاطبون باداء ما يحتمل السقوط من العبادات اه قال المؤلف في شرحه كالصلاة والصوم فلا يعاقبون على تركها ثم قال والراجح ما عليه الاكثر من العلماء على التكليف لموافقته لظاهر ١٨٨ النصوص فليكن هو العمد اه (قوله فالمستثنى غير مختص بهما) قال في النهر اقول

ولا هو مختص بمذاهب كره لان الكافر لو اشترى مسلماً أو مذهباً أو شقفاً منهما يجبر على بيعه ولو كان المشتري صغيراً أخبر وليه ولو لم يكن له ولي والذمي كالمسلم في بيع غير الخمر والخنزير

أقام القاضي له ولها كذا في السراج وينبغي ان عقد الصغير في هذا لا يتوقف على الاجازة اه أى لعدم فائده لانه اذا أجاز وليه يجبر على بيعه وقد يقال انه قد يسلم قبل اجبار وليه فيبقى على ملكه تامل وأقول أيضاً قول المصنف والذمي كالمسلم ان كان المراد به التشبيه من حيث الحل والحرمة فما زاد من مسلم وان كان من حيث الحكمة والفساد فلا وهو الظاهر لموافقته للصحيح من مذهب اصحابنا كما مر فتدبر (قوله أوفاهو ذبح عنده) معطوف

بالتراب فلا يجوز الاتباع ويجمع الفهد على فهو ودفعه الرجل اذا أشبه الفهد في كثرة نومه وتكرره وفي الحديث ان دخل فهد وان خرج أسد والسبع واحد السباع كذا في الصحاح وفي فتح القدير والانتفاع بالكلب للحراسة والاصطيد جائز اجتماع الكن لا ينبغي أن يتخذ في داره الا ان خاف النصوص أو وعدوا وفي الحديث الصحيح من اقتنى كلباً الا كلب صيداً أو ماشية نقص من أجره كل يوم قيراطان وفي البدائع ويجوز بيع الفيل بالاجماع لانه منتفع به حقيقة مباح الانتفاع به شرعاً على الاطلاق فكان مالا (قوله والذمي كالمسلم في بيع غير الخمر والخنزير) لانه مكاف محتاج فشرع في حقهم أسباب المعاملات فكل ما جاز لنا من المبيعات من الصرف والسلم وغيرهما جازله وما لا يجوز من الربا وغيره لا يجوز له الا الخمر والخنزير فان عقدهم فيها كعقدنا على العصير والشاة فيجوز له السلم في المخردون الخنزير وفي البدائع لا يمنعون من بيع الخمر والخنزير اما على قول بعض مشايخنا فلانه مباح الانتفاع به شرعاً لهم فكان مالا في حقهم وعن البعض حرمتهما ثابتة على العموم في حق المسلم والكافر لان الكفار مخاطبون بشرائعهم محرمات وهو الصحيح من مذهب اصحابنا فكانت الحرمة ثابتة في حقهم لكنهم لا يمنعون عن بيعها لانهم لا يعتقدهون حرمتهما ويتمولونها وقد أمرنا بتركهم وما يدنبون اه قيد بالخمر والخنزير لا مالا نجيز فبيما بينهم بيع الميتة والدم وأما المتخفة والتي قد جرح في غير موضع الذبح وذبايح الجوس كخنزير قال في الاصلاح فالمستثنى غير مختص بهما كما يفهم من الهداية اه وفي البرازية وبيع الجوسي ذبحته أو ما هو ذبحته عنده كالخنق من كافر جائز عند الثاني اه فظاهره انه غير جائز عند الاول والثالث وحينئذ فاستثنى مختص بالخمر والخنزير لا كما زعم صاحب الاصلاح وفي البرازية أيضاً يبيع متروك التسمية عمداً من كافر يجوز اه وفي القنية من كتاب الشفعة تاخير اليهودي في السبت لاشتغاله بالسبت مبطل للشفعة وفيها من الحدود ويمنع الذمي عما يمنع المسلم الا شرب الخمر فان غنوا وضرر بالعيدان منعوا كالمسلمين لانه لم يستثن عنهم اه وفي ايضاح الكرماني ولوبا ع ذمي من ذمي خراً وخنزير اثم أسلماً أو أسلم أحدهما قبل القبض انتقض البيع والمراد بلفظة الانتقاض اثبات حق الفسخ لتعذر القبض بالاسلام فصار كالأبق المبيع فان صار خلا قبل القبض خير المشتري ان شاء نقض وان شاء أخذ في قولهما وعند محمد العقد باطل وكذا المسلم اذا اشترى عصيراً فتخمر ولو قبض الخمر ثم أسلماً أو أحدهما جاز البيع قبض الثمن أولاً ولو اشترى الذمي عبداً مسلماً جاز وأجبر على بيعه وكذا اذا اشترى مذهباً ولو اشترى كافر من كافر عبداً مسلماً فأسداً أجبر على رده ويجبر البائع على بيعه لان دفع الفساد

على قوله ذبحته وقوله كالخنق تمثيل لما هو ذبح عنده وقوله من كافر متعلق ببيع الذي هو مبتدأ وقوله جائز خبر (قوله واجب فظاهره انه غير جائز عند الاول والثالث) قال في النهر ممنوع لجواز ان يكون نسبه اليه لانه هو الخمر له ولا قول لهما فيه وقد التزم مثله في طلاق فتح القدير والمعنى يشهد لانه ما ذكر لا ينزل عن مرتبة الخنزير اذا ذبحه الذمي اه أقول تقدم التصريح بالخلاف في البيع الفاسد عند قوله لم يجز بيع الميتة حيث قال المؤلف هناك عن التجنيس ولوبا عوا ذبحتهم وذبحهم أن يخنقوا الشاة ويضربوها حتى تموت جاز لانها عندهم بمنزلة الذبحة عندنا وفي جامع الكرخي يجوز البيع بينهم عند أبي يوسف خلافاً لعمدة

ولو قال بيع عبدك من زيد  
بالف على اني ضامن لك  
مائة سوى الالف فباع  
صح بالف وبطل الضمان  
وان زاد من الثمن فالالف  
على زيد والمائة على  
الضامن ووطء زوج  
المشترأة قبض لا عقده

(قوله ولم أر حكم وقف  
الكافر مصحفا) قال في  
النهر بعد نقله عن  
السراج تعليل اجباره  
على بيع المصحف بانه  
يخاف منه اتلافه بما  
لا يحل أقول في تعليقه  
ايما الى انه ليس قرينة  
عندهم فلا يصح وقفه  
وهذا لان ما يتقرب  
بابقافه لا يخشى اتلافه  
بما لا يحل كحرق ونحوه  
(قوله لان النكاح لا  
يبطل بالغرر والبيع  
يبطل به) قال في الفتح  
بعده وفي البيع قبل  
احتمال الانفساخ بالهلاك  
قبل القبض والنكاح  
لا ينفسخ بهلاك المعقود  
عليه أعني المرأة قبل  
القبض ولان القدرة على  
التسليم شرط في البيع  
وذلك انما يكون بعد  
القبض وليست بشرط  
لحصة النكاح ألا ترى  
ان بيع الا بق لا يصح  
وتزويج الا بقه يجوزاه

واجب حقا للشرع فيجبر على الرد لمن عدم الفساد ثم يجب البائع على بيعه وان أعقبه الدمي جازوان  
دبره جازو يسعي في قيمته وكذلك لو كانت أمة فاستولدها ووجع الذي ضرب بالانه وطئ مسلمة وذلك  
حرام فان كاتبه جازو ولا يفترض عليه فان عجز أجبر على بيعه وكذلك الذي اذا ملك شقة صا من مسلم فهو  
كالكل فاذا كان أحد المتعاقدين مسلما والاخر ذميا لم يجز بينهما ما الا ما يجوز بين المسلمين ولو  
أقرض النصراني نصرانيا اخر اثم أسلم المقرض سقط الحجر لاعتذر بضعها فصار كهللا كهلما مستند الى  
معنى فيها وان أسلم المستقرض فعن أبي حنيفة سقطها وعنه ان عليه قيمتها وهو قول محمد لاعتذره  
لمعنى من جهته اه ولم أر حكم وقف الكافر مصحفا (قوله ولو قال بيع عبدك من زيد بالف على  
اني ضامن لك مائة سوى الالف فباع صح بالف وبطل الضمان وان زاد من الثمن فالالف على زيد  
والمائة على الضامن) لانه في الاول يصير التزاما للمال ابتداء وهو رشوة وفي الثاني يصير زيادة في  
الثمن وهي جائزة من الاجنبي ولا رجوع له بها على المشتري ولا تظهر في حق الشفيع والمرابحة  
ولا يجبس البائع المبيع عليها وانما يجبس على ألف ويراجع عليها ياخذ الشفيع بها ولو تقايلا  
المبيع استردها الاجنبي وكذلك ان ردت عليه بعيب بغير قضاء وبه لا يستردها لكونه فسخا اجماعا  
ولو ضمن الزيادة بامر المشتري صارت كزيادته بنفسه فتلتحق باصل العقد فتثبت الاحكام كلها الا انه  
لا يطالب البائع بها وانما يطالب من زاد كانه وكيله ولورد بعيب أو تقايلا يرد الزيادة على الضامن فقط  
لكونه أخذها منه دون المشتري وذكري الكافي أن الشفيع ياخذها بالالف ومائة ففعلها ظاهرة  
في حقه وانما ظهرت في حقه مع ان زيادة المشتري لا تظهر في حقه لانها في العقد فصارت من الثمن  
بخلافها بعد العقد قيد بقوله سوى الالف لانه لو قال بعه بالف على اني ضامن لك مائة من الثمن صار  
كفيل لمائة من الثمن ولا تثبت الزيادة فان أدى رجوع به ان كان بامر والا فلا وقيد بكون الزيادة  
في العقد لان الاجنبي اذا زاد بعد العقد فانه لا يجوز الا باجارة المشتري أو يعطى الزيادة من عنده  
أو يضمها أو يضيفها الى نفسه وان زاد بامر المشتري جازو ولا يلزمه شيء والمال لازم للمشتري لكونه  
سفيرا ومعه الاحتياجه الى اضافته للمشتري فلا يلزمه الا بالضمان كالخلع والصلح وقوله بيع عبدك  
كلام اجنبي لا تعلق له بالايجاب والقبول فلا حاجة الى قوله في فتح القدير ان قوله بيع عبدك أمر  
والامر لا يكون في البيع ايجابا لان الامر المشار اليه انما يكون من المشتري والقائل ههنا ليس هو  
المشتري ولذا قال المصنف فباع أي بايجاب وقبول (قوله ووطء زوج المشتراة قبض لا عقده) لان  
الوطء من الزوج حصل بتسليم المشتري فصار منسوبا اليه كانه فعله بنفسه وان لم يطأها لا يكون  
قبضا استحسانا لانه لم يتصل بهما من المشتري فعمل يوجب نقصا في الذات وانما هو عيب من طريق  
الحكم ودل وضع المسئلة على ان تزويج الامة قبل قبضها جائز بخلاف بيعها لان النكاح لا يبطل  
بالغرر والبيع يبطل به بدليل صحة تزويج العبد الا بق دون بيعه فلما انتقض البيع بطل النكاح  
في قول أبي يوسف خلافا لحمد قال الصدر الشهيد رده الله تعالى والمختار قول أبي يوسف لان البيع  
منى انتقض قبل القبض انتقض من الاصل فصار كان لم يكن فكان النكاح باطلا وقيد بالقاضي  
الامام أبو بكر بطلان النكاح ببطلان البيع قبل القبض بما اذا لم يكن بالموت حتى لو ماتت الجارية  
بعد النكاح قبل القبض لا يبطل النكاح وان بطل البيع كذلك في فتح القدير قيد بعد النكاح  
لان العتق والتدبير قبض وان لم يكن فعلا حسبا لان العتق انهاء للملك والتدبير من فروعه وقدمنا  
في أول البيوع قبيل خيار الشرط انه اذا عتق ما في بطن الجارية لا يصير قابضاً لها وان المشتري اذا



علم اذ يمكنه البعث اليه اذا خاف التلف فيمكنه حفظ العين والمالية جميعا ولا يبيع القاضي الامنة  
 المغصوبة اذا غاب مالكها انما يبيع مال المفقود سئل نجم الدين عن أمير وهب أمة من خادمه  
 فاخبرته انها التاجر قتل في غير فاخذت وتداولتها الايدي حتى وقعت بيده هذا الأمير والموهوب له  
 الآن لا يجد ورثة القتل ويعلم انه لو خلاها ضاعت وان أمسكها يخاف الفتنة هل للقاضي بيعها  
 من ذي اليد نيابة عن الغائب حتى لو ظهر المالك كان له على ذي اليد ثمنها قال نعم له ذلك القاضي  
 لا يملك تزويج أمة الغائب والمجنون وقنهما وله أن يكتبهما ويبيعهما لا يملك تزويج أمة الغائب  
 وان لم يكن له مال للقاضي يبيع فن المفقود وأتمه لا لو كان غائبا بغيره فقود للقاضي ولا يبيع مال  
 الغائب مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز ولو علم بموضع الوارث جاز ويكون حفظا ألا ترى  
 انه لو باع الأبني يجوز وتسامه فيه (قوله ولو غاب أحد المشتريين فللمحاضر دفع كل الثمن  
 وقبضه وحبسه حتى ينقد شريكه) وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وخالف أبو يوسف في الكل فهذه  
 أحكام الاول في قبض جميع المبيع على تقدير ابقاء الثمن كله فعنده اذا نقض الثمن لا يأخذ الا  
 نصيبه لكونه أجنبيا في نصيب الغائب وهما يقولان ان المحاضر مضطر الى أداء كل الثمن لان  
 للبائع حق حبس كل المبيع الى أن يستوفي كل الثمن فصار كعبر الرهن وصاحب العلو والوكيل  
 بالشراء اذا أدى الثمن من ماله قيد بغيبته لانه لو كان حاضرا لا يقبضه اتفاقا ويكون متبرعا لانه  
 كالوكيل عنه من وجهه من حيث ان ملك الغائب ثبت بقبول المحاضر غير وكيل من وجهه لان كلا  
 منهما لا يطالب بنصيب الآخر فلشبهه بالأجنبي كان متبرعا في حضرته ولشبهه بالوكيل لم يكن  
 متبرعا حال غيبته الثاني في حبسه عن الغائب حتى يعطيه ما دفعه عنه وهو فرع انه ليس بمنسحب  
 عندهما بما قدمناه ودل ان له الرجوع عليه واستيفاء من قوله للمحاضر الدفع ان البائع يجبر على  
 قبول ما أداه المحاضر من نصيب الغائب كما يجبر على تسليم نصيب الغائب فهذه خمسة أحكام على  
 الخلاف وقيد بقوله أحد المشتريين لانه لو غاب أحد المشتريين قبل نقد الاجرة فنقد المحاضر  
 جميعها يكون متبرعا لانه غير مضطر في نقد حصة الغائب اذ ليس للآخر حبس الدار لاستيفاء الاجرة  
 (قوله ومن باع أمة بالف مثقال ذهب وفضة فهما نصفان) لانه أضاف المثقال اليهما على السواء  
 فيجب من كل واحد خمسة مثقال لعدم الاولوية فيصير كانه قال بعت بخمسة مثقال ذهب  
 وخمسة مثقال فضة ويشترط بيان الفضة من الجودة وغيرها بخلاف ما لو قال من الدراهم والدنانير  
 فانه لا يحتاج الى بيان الفضة وينصرف الى الجهاد وقيد بقوله بالف مثقال لانه لو باعها بالف من  
 الذهب والفضة فانه يجب النصف من الذهب مثاقيل ومن الفضة دراهم العشرة منها وزن سبعة  
 مثاقيل لانه أضاف الالف اليهما فنصرف الى الوزن المعهود من كل واحد وأشار المؤلف الى انه لو  
 قال لفلان على كرخنطة وشعير وسعسم فانه يجب من كل جنس ثلث الكرخنطة والمعاملات كلها  
 كالمهر والوصية والوديعة والغصب والاجارة وبديل الخلع وغيرها في الموزون والمكيل والمعدود  
 والمذروع وفي فتح القدير في الدراهم ينصرف الى الوزن المعهود وزن سبعة ويجب كونه هذا اذا  
 كان المتعارف في بلد العقد في اسم الدراهم ما يوزن سبعة والمتعارف في بعض البلاد الآن كالشام  
 والحجاز ليس ذلك بل وزن ربع وقيراط من ذلك الدرهم وأما في عرف مصر لفظ الدرهم ينصرف  
 الآن الى زنة أربع دراهم بوزن سبعة من الفلوس الا أن يقيد بالفضة فينصرف الى درهم بوزن

ولو غاب أحد المشتريين  
 فللمحاضر دفع كل الثمن  
 وقبضه وحبسه حتى  
 ينقد شريكه ومن باع  
 أمة بالف مثقال ذهب  
 وفضة فهما نصفان

بنقصان فالنقصان  
 موضوع عن المشتري  
 وهذا نوع استحسان  
 (قوله اذ ليس للآخر  
 حبس الدار لاستيفاء  
 الاجرة) قال في النهر  
 وينبغي أن يقال الآن  
 يشترط تجهيل الاجرة

(قوله وعلى هذا اذا شرط بعض الواقفين بمصر الخ) قال في النهر ولا يخفى ان كون الدراهم تنصرف الى الفلوس في شروط الواقفين بمصر مطلقا اخذ مما في الفتح ١٩٢ فيه نظر اذا غاية ما فيه الاحالة على زمنه ولا يلزم منه أن يكون في كل زمن كذلك

والذي ينبغي أن لا يعدل عنه اعتبار زمن الواقف ان عرف فان لم يعرف صرف الى الفضة لانه الاصل وأما قيمة كل درهم منها فقال في البحر بعد ما أعاد المسئلة في الصرف قد وقع الاشتباه في أنها خالصة أو مغشوشة وان قضى زيف عن جيد وتلف فهو قضاء

وكنت قد استفتيت بعض المالكية عنها يعني به علامة عصره ناصر الدين القاني فافق أنه سمع ممن يوثق به ان الدرهم منها يساوي نصفاً وثلاثة من الفلوس قال فليعمل على ذلك ما لم يوجد خلافه اه وقد اعتبر ذلك في زماننا لان الأدنى متيقن به وما زاد عليه فهو مشكوك فيه ولكن الاوفق بفروع مذهبنا وجوب درهم وسط لما في جامع الفصولين من دعوى النقرة لوتروجها على مائة درهم نقرة ولم يصرفها صح العقول ادعت مائة درهم وجب لها مائة وسط اه فنبني أن يعول عليه اه ثم قال

سبعة فان مادونه ثقل أو خفة يسمونه نصف فضة اه وعلى هذا اذا شرط بعض الواقفين بمصر للمستحق دراهم ولم يعيدها تنصرف الى الفلوس النحاس وأما اذا قيدها بالنقرة كواقف الشيخونية والصرغتمشية تنصرف الى الفضة لما في المغرب النقرة القطعة المذابة من الذهب والفضة ويقال نقرة فضة على الاضافة للبيان اه وفي المصباح النقرة القطعة المذابة من الفضة وقبل الذوب هي تبر اه (قوله وان قضى زيف عن جيد وتلف فهو قضاء) يعني اذا كان له على آخر دراهم جياذ دفع له زيوفا فهلكت كان قضاء وبرئ ولا رجوع عليه بشئ أطلقه فشمع ما اذا علم بكونها زيوفا أما اذا لم يعلم وانما قيد بالتلف ليعلم حكم ما اذا أنفقها بالاولى وهذا عندهما وقال أبو يوسف اذا لم يعلم بردمثل زيوفا ويرجع بالجياذ لان حقه في الوصف كالقدر وقد تعذر الرجوع بصفة الجودة فتعين رد مثل المقبوض والرجوع بالجياذ ولهما ان المقبوض من جنس حقه بدليل انه لو تجوز بها في الصرف والسلم لحاز ولو لم يكن من الجنس لكان استبدالاً وهو حرام فلم يبق الا الجودة ولا قيمة لها وقد حصل الاستيفاء وذكروا في الاسلام وغيره ان قولهما قياس وقول أبي يوسف هو الاستحسان فظاهره ترجيح قول أبي يوسف قيد بتلفها لانها لو كانت قائمة ردها وفي الجوهره من كتاب الرهن اذا علم قبل أن ينفقها فطالبه بالجياذ أو أخذها كان الجياذ أمانة في يده ما لم يرد الزئوف ويجدد القبض اه وفي الذخيرة لو كان له عليه جياذ فقضاء زيوفا وقال أنفقها فان لم ترج فردها على ففعل فلم ترج فله أن يردّها استحساناً فارق بين هذا وبين ما اذا اشترى عينا فوجدها عيباً فأراد ردها فقال له البائع بعه فان لم يشتره أحد فردّه على فعرضه على البيع فلم يشتره أحد منه ليس له أن يردّه والفرق ان المقبوض من الدراهم ليس عن حق القابض بل هو من جنس حقه لو تجوز به جاز وصار عين حقه فاذا لم يتجوز بقي على ملك الدافع فصح أمر الدافع بالتصرف فيه فهو في الابتداء تصرف للدافع وفي الانتهاء لنفسه بخلاف التصرف في العين لانها ملكه فتصرفه لنفسه فبطل خياره اه وقد منّا أن الزئوف كالجياذ في خمس مسائل كما في الولواتجية وزدنا في أول كتاب السبوع سادساً عند الكلام على الاثمان قيدنا الخلاف بعدم العلم لانه لو علم بها وأنفقها كان قضاء اتفاقاً وقيد بالزئوف لانها لو كانت ستوقة أو نهرجة فالتلفها فانه يرد مثلها ويرجع بالجياذ اتفاقاً وهما فرقان الزئوف من جنس حقه والاستوقة والنهرجة لا وفي المصباح زافت الدراهم تزيف زيفاً من باب سارردأت ثم وصف بالمصدر فقيل درهم زيف مثل فلوس وفلوس ور بما قيل زائف على الاصل ودراهم زيف مثل راكع وركع وزيفها تزيفاً أظهرت زيفها قال بعضهم الدراهم الزئوف هي المطالية بالزئبق المعقود بمزاجه الكبريت وكانت معروفة قبل زماننا وقد رها مثل سنخ الميزان اه وفي الوقعات الحسامية من البيع تكلموا في معرفة الزئوف والنهرجة قال أبو النصر الزئوف دراهم مغشوشة أما النهرجة التي تضرب في غير دار السلطان والاستوقة صفر مموء بالفضة وقال الفقيه أبو جعفر الزئوف ما زيفه بيد المال يقال في عرفنا عطر يفي لا غير والنهرجة ما لا يقبله التاجر اه وفي الجوهره من الرهن من كان له على رجل درهم فاعطاه درهمين صغيرين وزنه ما درهم جازو يجبر على قبض ذلك ولو كان له دينار فاعطاه دينارين صغيرين وزنه ما ديناراً في لم يجبر على ذلك اه وفي الوقعات الحسامية من كتاب الصلح وقال

في النهر بعد كلام طويل فعلى هذا فقيمة الدرهم في الشيخونية والصرغتمشية ونحوهما نصفان وهذا النقل أبو هو المعول عليه دون غيره والله تعالى أعلم (قوله وانما قيد بالتلف ليعلم حكم ما اذا أنفقها بالاولى) قال في النهر فيه نظر



أبو يوسف إذا اقتضى دراهم فأنفقها ثم ردت عليه بعيب الزيافة فإن كان حين أنفقها يعلم أنها زائفة فله أن يرد لها سواء قبلها بقضاء أو بغير قضاء ففرق بين هذا وبين المبيع إذا قبله البائع بغير قضاء وليس له أن يردده والفرق أن هناك الرد إذا كان بغير قضاء جعل عقداً جديداً في حق الثالث وهو البائع أما هنا لا يمكن أن يجعل بيعاً جديداً لأنه لم يملك الرد على ما قدمناه وقال أبو يوسف من أقرض كحنطة عفن وقبضها المستقرض واستهلكها ثم قضاه كحنطة جيدة فإن كان قال له الطالب لي عليك حنطة طيبة وصدقه المطلوب ثم قضاه ثم تصادقا أن السكر القرض كان عفنًا فلم يستقرض أن يرجع فيما قضاه ويعطيه كراعة أمثل القرض فإن لم يكن الطالب قال له كرى جيد لكن المستقرض قضاه جيداً من غير شرط جاز وليس له أن يرجع قلت ويحتمل أن يكون جواب الوجه الأول قول أبي يوسف خاصة على ما قدمناه اه وفي الذخيرة من آخر كتاب الصرف قال أبو حنيفة لا بأس ببيع المغشوش إذا بين وكان ظاهره يرى وهو قول أبي يوسف وقال في رجل معه فضة نحاس لا يبيعها حتى يبين ولا بأس بأن يشتري بستوة إذا بين وأرى أن السلطان أن يكسرها لعلها تقع في أيدي من لا يبين وبشرقي الأملاء عن أبي يوسف أنه كره للرجل أن يعطى الزبوف والنهرجة والمستوفة والمكحلة والبخارية وإن بين ذلك وتجاوز بها عند الأخذ من قبل أن انفاقها ضرر على العوام وما كان ضرراً عاماً فهو مكروه وليس بمعصية ورضاهذين الحاضرين خوفاً من الوقوع في أيدي المدلسة على الجاهل به ومن التاجر الذي لا يخرج قال وكل شيء لا يجوز فإنه ينبغي أن يقطع ويعاقب صاحبه إذا أنفق وهو يعرفه اه (قوله وان أفرخ طيراً وباض أو تكس ظي في أرض رجل فهو لمن أخذه) لأنه مباح سبقت يده إليه فكان أولى به لقوله عليه السلام الصيد لمن أخذه والبيض صيده ولهذا يجب على المحرم الجزاء بكسره أطلقه وهو مقيد بقيد الدين الأول ذكره الشارح أن لا تكون أرضه مهيشة لذلك وإن كانت مهيشة للأصطيد فهو له لأن الحكم لا يضاف إلى السبب الصالح إلا بالقصد لا ترى أن من نصب شبكة للبعاف فتعلق بها صيداً وحفر بئر الماء فوقه فيها صيداً لا يملكه ولا يجب عليه الجزاء إن كان محرماً وإن قصد به الاصطيد لا يملكه ويجب عليه الجزاء إن كان محرماً وعلى هذا التفصيل لو دخل صيد داره أو وقع ما نثر من الدراهم في ثيابه بخلاف معسل النحل في أرضه حيث يملكه وإن لم تكن أرضه معدة لذلك لأنه من انزال الأرض حتى يملكه تبعالها كالاشجار والنباتة والتراب المجتمع فيها بجزءان الماء وإن لم تكن معدة ولهذا يجب في العمل العشر إذا أخذ من أرض العشر الثاني في الذخيرة من كتاب الصيد وهذا إذا كان صاحب الأرض بعيداً من الصيد بحيث لا يقدر على أخذه لو مديده وأما إذا كان صاحب الأرض قريباً من الصيد بحيث يقدر على أخذه لو مديده فالصيد لصاحب الأرض لأنه صار أخذه تقدير التمكن من الأخذ حقيقة إن لم يكن أخذه بأرضه اه ومثله في شرح الطحاوي وقوله تكس ظي أي دخل في كاسه وهو بالكسر بيته وكس الظي كنوساً من باب نزل دخل كاسه كذا في المصباح ولم يذكر تكس وفي المغرب كنس الظي دخل في الكاس كنوساً من باب طلب وتكس مثله ومنه الصيد إذا تكس في أرض رجل أي استبرأ وروى تكسر وانكسر اه وفي فتح القدير وفي بعض النسخ تكسر أي وقع فيها فتكسر ويحترق به عمالو كسره رجل فيها فإنه لذلك الرجل لا للاخذ ولا يختص بصاحب الأرض اه ثم قال ومن جنس هذه المسائل لو اتخذ في أرضه حظيرة فدخل الماء والسمك ماله ولو اتخذت لحاجة أخرى فن أخذ السمك فهو له وكذا في حفر الحفيرة أن حفرها لاصيد فهو له أو لغرض آخر فهو لا أخذ وكذا صوف وضع على سطح بيت

وان أفرخ طيراً وباض  
أو تكس ظي في أرض  
رجل فهو لمن أخذه

(قوله من باب طلب) قال  
الرملي صوابه من باب  
جلس (قوله ويحترق به  
عمالو كسره رجل) إنما  
يتم الاحتراز إذا لم يكن  
للمطوعة والا فهو من  
فعل غيره يقال كسره  
بالتشديد فتكسر  
وكسره بالتحفيف  
فانكسر أي قبل ذلك  
نامل

(قوله ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه) الترجمة لشين الأول ما يبطل بالشرط الفاسد أي إذا ذكر في العقد شرط فاسدا لا يقتضيه العقد كبيعك العبد على أن يخدمني شهرا مثلا فإنه يبطل البيع والثاني ما لا يصح تعليقه بالشرط بان صدر العقد معلقا بأداة الشرط كبيعك العبدان قدم زيد ولم يقيد الشرط الثاني بكونه فاسدا كما قيده أولا بقوله ما يبطل بالشرط الفاسد فإدان التعليق يبطل العقد سواء كان الشرط فاسدا أولا فلذا استثنى المؤلف بقوله إلا في صورة أن الشرط فيها غير فاسد لان شرط الخيار جائز ويمكن تقييد قول المصنف بالشرط بكونه فاسدا بقرينة تقييده به في الذي قبله لان المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى وحينئذ فلا حاجة إلى ١٩٤ الاستثناء لكن الشرط الثاني المراد به التعليق بأداة الشرط لا نفس الشرط تامل ثم ان الذي

استفيد من كلام المؤلف من الأصلين اللذين ذكرهما ان ما كان مبادلة مال بمال لا يصح بالشرط الفاسد وان ما كان من التملكيات لا يصح تعليقه بالشرط ومعلوم ان مبادلة

ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط البيع

المال بالمال من جملة التملكيات فصارا محاصلا ان ما كان مبادلة مال بمال لا يصح بالشرط الفاسد أخذ من الأصل الأول ولا يصح تعليقه بأداة الشرط أخذ من الأصل الثاني ثم اعلم ان ما ذكره المساق بقوله ما يبطل بالشرط الفاسد الخ يحتمل أن يكون قاعدة واحدة فيختص بها كان مبادلة

فابتل بالمطر فعصره رجل فان كان وضعه للماء فهو لصاحبه والافاء للماء لا تأخذ اه وفي الذخيرة ان أغلق الباب على الصيد ولم يعلم به لم يصح أخذ مال كاله حتى لو خرج الصيد بعد ذلك وأخذه غيره ملكه وفي المتن في رجل نصب حباله فوقع فيها صيد فاضطرب وقطعها وانفقت فجاء آخر وأخذ الصيد فالصيد لا تأخذ ولو جاء صاحب الحباله لباخذه فلما دق منه بحيث يقدر على أخذه فاضطرب وانفقت فأخذه آخر فهو ايضا صاحب الحباله والفرق أن فيه ما صاحب الحباله وان صار أخذ مال إلا أنه في الأول بطل الأخذ قبل تاكده وفي الثاني بطل بعد تاكده وكذا صيد البازي والكلب اذا انفقت فهو على هذا التفصيل وفي الأصل اذا رمى صيد فاضرب عنه فاشتد رجل وأخذه فهو لمن رماه لانه لما رماه صار أخذه له فصار ملكا ولو رمى صيد افاصاه وانخنه بحيث لا يستطيع برا حافر ما آخر فقتله فالصيد للأول وان كان يتحامل ويظهر مع ما أصابه من السهم الأول فرماه الثاني فقتله فهو للثاني وفي الأصل أيضا لو أرسل كلبه على صيد فأتبعه الكلب حتى أدخله في أرض رجل أوداره كان لصاحب الكلب لان الكلب انما يرسل للأخذ فيعتبر بما لو أخذه بيده وكذا لو اشتد على صيد حتى أخرجه فادخله دار انسان فهو له لانه لما أخرجه واضطرب فقد أخذ وعنه أي يوسف رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان اتفقا على أنه على أصل الاباحة فهو للصائد سواء كان اصطاده من الهواء أو على الشجر لان الصيد انما يملك بالاستيلاء والارز وحصوله على حائط رجل أو شجرة ليس باحرز فيكون للأخذ وان اختلفا فقال رب الدار كنت اصطدته قبلك أو ورثته وأنكر الصائد فان كان أخذه من الهواء فهو له لانه لا يدل لصاحب الدار على الهواء وان أخذه من حائطه أو شجره فالقول لصاحب الدار لا أخذه من محل هو في يده فان اختلفا في أخذه من الهواء أو من الدار أو الشجرة فالقول لصاحب الدار لان الظاهر ان ما في دار الانسان يكون له اه (قوله ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط البيع) فاذا باع عبدا وشرط استخدامه شهرا أو دارا على أن يسكنها البائع شهرا فالبيع باطل أي فاسد كما تقدم في بابه والأصل أن ما كان مبادلة مال بمال فإنه لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد للنهي عن بيع وشرط وما كان مبادلة مال بغير مال أو كان من التبرعات فإنه لا يبطل به لان الشروط الفاسدة من باب الربا وهو مختص بالمعاوضات المالية دون غيرها من غير المالية

مال بمال ويرد عليه ان بعض ما ذكره من الفروع ليس مبادلة مال بمال كالرجعة والابراء وعزل الوكيل والاعتكاف والتبرعات ونحوها مما ساقى ويحتمل أن يكون قاعدتين الأولى ما يبطل بالشرط الفاسد والثانية ما لا يصح تعليقه بالشرط فيكون قوله ولا يصح على تقدير ما الموصولة كما في قوله تعالى وما أنزل الينا وأنزل اليكم أي وما أنزل اليكم فيكون قوله ولا يصح الخ معطوفا على قوله ما يبطل فيكون بعض ما ذكره من الفروع داخلا تحت القاعدةتين معا وتحت واحدة منهما فما كان مبادلة مال بمال كالبيع والقسمة فهو داخل تحت القاعدةتين (قوله فإنه لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد) الذي في الزيلعي ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشروط الفاسدة فقول المؤلف هنا لا يصح تعليقه لا يلزم منه بطلان المعلق فالظاهر حذف لفظ تعليقه والاقتصار على قوله لا يصح بالشرط فبوافق عبارة الزيلعي وبديل عليه قوله في مقابله فإنه لا يبطل به وأيضا مبادلة المال بالمال من التملكيات فلو كان المراد

لا يصح تعليقه يكون مكررا لدخوله تحت الأصل الاخر فتدبر (قوله وفي جامع الفصولين ١٩٥

والتبرعات فيبطل الشرط فقط وأصل آخر أن التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التملكات ويجوز فيما كان من باب الاسقاط المحض كالطلاق والعنق وكذا ما كان من باب الاطلاقات والولايات يجوز تعليقه بالشرط الملائم وكذا التبرعات أطلق في عدم صحة تعليقه بالشرط وهو محمول على ما إذا علمه بكلمة ان بان قال بعثك هذا ان كان كذا فيفسد البيع مطلقا صار كان أو نافعا الا في صورة واحدة وهو أن يقول بعث منك هذا ان رضی فلان به فانه يجوز اذا وقته بثلاثة أيام لانه اشتراط الخيار الى أجنبي وهو جائز وفي جامع الفصولين ولو قال بعثه بكذا ان رضی فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال بعثه منك بكذا ان شئت فقال قبلت تم البيع اه وان كان الشرط بكلمة على فقد قدمنا أنه ان كان مما يقتضيه العقد أو يلائمه أو فيه أثر أو جرى التعامل فيه كشرط تسليم المبيع أو الثمن أو التأجيل أو الخيار لا يفسد ويصح الشرط وكذا اذا اشترى نعل على أن يحسنوها البائع وان كان الشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولا جرت العادة به فان كان فيه منفعة لاهل الاستحقاق فسد والا فلا وفي جامع الفصولين وتعليق القبول في البيع بعد ما أوجب الاخر هل يصح ذكر أنه لو قال ان أدبت ثمن هذا فقد بعثت منك صح البيع استحسانا ان دفع الثمن اليه وقيل هذا خلاف ظاهر الرواية والصحيح أنه لا يجوز اه (قوله والقسمه) بان كان للميت دين على الناس فاقسموا التركة من الدين والعين على أن يكون الدين لاحدهم والعين للباقيين فهي فاسدة وصورة تعليقها أن يقسموا دارا وشرطا ورضا فلان فسدت أيضا لان القسمه في المعنى المبادلة فهي كالبيع كذا ذكر العيني مع أن البيع يصح تعليقه برضا فلان ويكون شرط خيار اذا وقته ولكن شرط الخيار هل يدخلها قال في الولوجية من القسمه وأما خيار الرؤية والشرط فيثبت في قسمه لا يجبر الا في علمها وهو القسمه في الاجناس المختلفة وأما في كل قسمه يجبر الا في علمها كالقسمه في ذوات الامثال في الجنس الواحد فانه لا يثبت اه ومن صور فسادها بالشرط ما اذا قسم الشرى بكان على أن لا أحدهما الصامت وللاخر العروس وقاش الحانوت والديون التي على الناس على أنه ان توى عليه شيء من الديون برده عليه نصفه فالقسمه فاسدة وعلى الذي أخذ الصامت أن يرد على شريكه نصف ما أخذ وعلى شريكه أن يرد نصف ما أخذ أيضا ومنها أيضا ما اذا قسمها دارا على أن يشتري أحدهما من الاخر دارا خاصة بالف درهم فهي فاسدة وكذا كل قسمه على شرط هبة أو صدقة وان شرط أن يريده شيئا معلوما فهو جائز كالبيع وان قسمها دارا وأخذ كل واحد طائفة على أن يرد أحدهما على الاخر دراهم مسماة فهو جائز وكذا ان كانت الدراهم الى أجل فان كان له أجل ومؤنة ولم يسم مكان الايقاع فعلى الخلاف المعروف في السلم السكك في الولوجية (قوله والاجارة) أي كان أجرداره على أن يقرضه المستاجر أو يهدي اليه أو ان قدم زيد كذا ذكره العيني ومن صورها استاجر حائونا احترق كل شهر بكذا على أن يهره ويحسب ما أنفق من الاجرة لان شرط العمارة على المستاجر يفسد العقد فعليه أجر المثل وله ما أنفقه وأجر مثل قيامه عليه واشترط تطيين الدار وممرتها أو تعليق الباب عليها أو ادخال جذع في سقفها على المستاجر ففسد للعقد وكذا اشتراط كرى النهر أو حفر بئر فيها أو أن يسرقها وكذا على أن يرد ما مكرو به هكذا أطلقه في السكك وفصل خواهر زاده فان شرطه في المدة فسدت وبعد انقضاءها لا والصحيح ان شرطه في المدة

ولو قال بعثه بكذا الخ) قال الرملى هذا ذكره في أول الفصل السادس والعشرين وذكر فيه بعده بخو ورقة مثل ما قدمه هذا الشارح فلا مخالفة لمحل المطلق على المقيد تامل اه أي فحمل قوله جاز البيع والشرط جميعا على ما اذا وقته بثلاثة أيام (قوله وصورة تعليقها) أفاد ان الصورة الاولى صورة اقترانها بالشرط الفاسد بدون تعليق (قوله على أن يقرضه المستاجر)

والقسمه والاجارة

صورة الاقتران بالشرط الفاسد بدون تعليق وقوله أو ان قدم زيد صورة التعليق باداة الشرط (قوله وفصل خواهر زاده الخ) عبارة الولوجية هكذا على وجهين اما أن يشترط الكراب في مدة الاجارة أو بعدها ففي الاول الاجارة فاسدة لان مدة الاجارة مجهولة لان مدة الكراب تقل وتكثر وهي مستثناة عن مدة الاجارة لان المستاجر في هذا الكراب لرب الارض هكذا ذكر وهو

خلاف ما قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير انه اذا شرط الكراب على المستاجر صححت لانه في أصل الكراب عامل لنفسه فلا يكون تلك المدة مستثناة لكن الصحيح انه اذا شرط أن يرد عليه مكروية بكراب في مدة الاجارة تفسد في الوجه الثاني على وجهين

اما ان يقول اجرتك بكذا بان تسكر بها بعد انقضاء المدة وتردها على مكروبة أو قال اجرتها بكذا على أن تسكر بها بعد انقضاء المدة ففي الاول جازت وفي الثاني لم تصح فسلوا طلق بان قال وبان تردها على مكروبة يجب أن تصح ويصرف الى السكراب بعد انقضائها وهذا التفصيل صحيح اهـ بحذف التعليق والظاهر ان في النسخة تحريرا تاملا وفي الذخيرة وذو كرشخ الاسلام اذا شرط على المستاجر أن يردها مكروبة بكراب في مدة الاجارة فالعقد فاسد والمسئلة على وجهين أما اذا قال صاحب الارض اجرتك هذه الارض بكذا وبان تسكر بها بعد مضي المدة وفي هذا الوجه العقد جائز أما اذا قال اجرتك بكذا على أن تسكر بها بعد انقضاء مدة الاجارة ففاسد فان أطلق السكراب ينصرف بعد العقد فيصح ولكن جواب هذا الفصل يخالف ظاهر ما ذكره هنا ولا يظن به انه قال جزافا لظاهره عثر على رواية أخرى بخلاف ما ذكرهنا اهـ (قوله فظاهره تخصيص اجازة البيع) قال الرملي تامل في هذه العبارة فانها متعارضة (قوله ويدل عليه ما في جامع الفصولين) كانه عدل عما استظهره أولا لما رأى ما في الجامع ولكن الاستقامة احسن لان الكلام فيما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به واجازة النكاح كالنكاح ليست من معاوضة المال بالمال وقد ذكر أولا ان ما كان مبادلة مال بغير مال لا يبطل بالشرط تامل (قوله بان قال لمطلقة الخ) هذا مثال للشرط الفاسد بدون تعليق وقوله أو ان قدم ١٩٦ زيد مثال للتعليق بالشرط الفاسد (قوله وهو سهو ظاهر وخطا صريح الخ) قال في

النهر اما كون ما قاله العيني سهوا وخطا ممنوع اذا ذكره من التوجيه مأخوذا بما في الشرح وهو توجيه صحيح لعدم صحة تعليقها كما ان النكاح

#### والاجازة والرجعة

كذلك وأما بطلانها بالشرط فسد كوت عن توجيهه وحيث ذكر الثقات بطلانها بالشرط الفاسد لم يبق الشأن الا في السبب الداعي للفرقة بينها وبين النكاح

فسدت والافان قال اجرتك بكذا بان تسكر بها بعد انقضاء المدة وتردها على مكروبة فلا تنفسد وان قال على أن تسكر بها بعد ما فهمى فاسدة السك من فتاوى الولوالجية ويستثنى من اطلاق قولهم لا يصح تعليقها بالشرط ما صرحوا به في الاجارات لوقال لغاصب داره فرغها والافا جر كل شهر كذا فسكت ولم يفرغها وجب المسمى مع أنه تعليق بعدم التفرغ (قوله والاجازة) بالراي المجعمة بان باع فضولي عبده فقال أجرته بشرط أن تقرضني أو تهدي الى أو علقها بشرط لانها بيع معنى كذا ذكر العيني فظاهره تخصيص اجازة البيع فلو قال المصنف واجازة البيع لكان أولى فان ظاهره أن اجازة القسم والاجارة كذلك بل كل شيء لا يصح تعليقه بالشرط اذا انعقد موقوفا لا يصح تعليق اجازته بالشرط حتى النكاح ويدل عليه ما في جامع الفصولين والبرازية وتعليق الاجازة بالشرط باطل كقوله ان زاد فلان في الثمن فقدا حزت ولو زوج بنته البالغة بالرضاها فلقها الخبر فقالت أجزت ان رضيت أي بطلت الاجازة اذ التعليق يبطل الاجازة اعتبارا بابتداء العقد اهـ (قوله والرجعة) بان قال لمطلقة الرجعية راجعتك على أن تقرضني كذا أو ان قدم زيد لانها استدامة الملك فتكون معتبرة بابتدائه فكما لا يجوز تعليق ابتداءه لا يجوز تعليقها كذا ذكره العيني وهو سهو ظاهر وخطا صريح فسياتي في الكتاب قريبا ان شاء الله تعالى أن النكاح لا يبطل

وبين النكاح وكأنه لانهما فارقه كما مر في انه لا يشترط لها شهود ولا يجب بها عوض مالي وله أن يراجع الامة على الحرة بالشرط التي تزوجها بعد طلاقها وبطل بالشرط الفاسد بخلاف النكاح اهـ واعترضه بعض الفضلاء بانه لا يلزم من مخالفتها النكاح في أحكام أن تخالفه في هذا الحكم اهـ وسبقه اليه في الشرنبلالية على انه ذكر صورة النزاع في المفارقة ولكن يقال أيضا لا يلزم من موافقتها النكاح في أحكام أن توافقه في هذا الحكم أيضا كيف وقد وجدت المخالفة بينهما فيما علمت ولا يلزم من عدم التصريح في بعض الكتب بانها تبطل بالشرط أن تشارك النكاح فيه مع تصريح الثقات بعدم المشاركة بل لو صرح غيرهم بخلافه لم يكن سبيل الى تخطئتهم وان لم يظهر لنا وجه قولهم تامل وقد رأيت في الحواشي العزيمة على الدرر مانصه قلت قد صرح الاستروشنى بان في كون الرجعة من جملة ما لا يصح تعليقه بشرط ويبطل بفاسده روايتين اهـ لكن كتبه تحت قول الدرر والوقف فلتراجع نسخة أخرى فلعلمه تحريف والجواب الخامس لمادة الاشكال من أصله أن يقال ما ترجم به المساتن بقوله ما يبطل بالشرط انفسد ولا يصح تعليقه بالشرط هو قاعدة ثان الاولى ما يبطل بالشرط الفاسد والثانية ما لا يصح تعليقه باداة الشرط لا قاعدة واحدة كما أشرنا اليه فيما مر وأشرنا الى ان ما ذكره المساتن من الفروع اما داخل تحت القاعدةتين أو تحت أحدهما والرجعة قد صرحوا بانها لا يصح تعليقها بالشرط فتكون داخل تحت القاعدة الثانية وإنما كونها تبطل بالشرط الفاسد فيحتاج الى تصريح أحد ذلك حتى تدخل

تحت القاعدة الاولى أيضا وحيث لم يوجد لا تدخل وحيث فلا خطا في كلام الماسن ولا غيره الا العيني على انه لا يمكن أن تكون الرجعة مما يفسد بالشرط الفاسد لانها ليست بمبادلة مال بمال كما يعلم مما ذكره المؤلف أول البحث من الاصلين (قوله وفي الكافي للحاكم الشهيد الخ) قال في نور العين وفي الخلاصة تعليق الرجعة بالشرط باطل وكذا اضافتها الى مستقبل كالنكاح كما اذا قال اذا جاء غدف قد راجعتك وانما يحتمل التعليق بالشرط ما يجوز أن يحلف ولا يحلف بالرجعة يقول المحققي إطلاق كلامه نظر لان عدم التحليف في الرجعة انما هو قول أبي حنيفة وأما عند أبي يوسف ومحمد فيحلف ١٩٧ وبه يقى كما ترفصيله في فصل

التحليف فعلى هذا ينبغي أن يصح تعليق الرجعة بالشرط على قوله ما كما لا يخفى اه كلام نور العين وفيه نظر لان الكلام فيما يحلف به كالحج فيقال ان فعات كذا فعلى حج والرجعة ليست كذلك وأما الذي فيه الخلاف فكونها مما يحلف عليها عند الانكار كالتحلف في النكاح والصلح عن مال والابراء عن الدين

ونحوه فتدبر (قول المصنف والابراء عن الدين الخ) قال بعض الفضلاء فيه ان الابراء عن الدين ليس من مبادلة المال بالمال فندعي أن لا يبطل بالشرط الفاسد وكونه معتبرا بالتملكات لا يدل الاعلى بطلان تعليقه بالشرط ولذلك فرعه عليه وعلى هذا فنحن أن يدكر في القسم الثاني اه قلت ويؤيده ما سنده

بالشرط الفاسد وان كان لا يصح تعليقه والمذكور في الظهريّة والجوهريّة والبدائع والتتارخانية من الرجعة أنه لا يصح تعليقها بالشرط ولا اضافتها ولم يذكر أنها تبطل بالشرط الفاسد وكيف يصح أن يقال به وأصل النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد مع أن المصنف لم ينغردبذ الرجعة فيما يبطل بالشرط ولا يصح تعليقه بل ذكره كذلك في الخلاصة والبرازية من البيوع والعسمادى في فصوله وجامع الفصولين وفتح القدير من البيوع ولم أر أحدا نبه على هذا وقد توقفت في تحطئة هؤلاء ثم جزم بها وكان يجب أن تذكر الرجعة مع النكاح في القسم الثاني ومما يدل على بطلان قول المصنف ومن واقعه ما في البدائع من كتاب الرجعة انها تصح مع الاكراه والهزل واللعب والخطأ كالنكاح اه فلو كانت تبطل بالشرط الفاسد لم تصح مع الهزل لان ما يصح مع الهزل لا تبطله الشروط الفاسدة وما لا يصح مع الهزل تبطله الشروط الفاسدة هكذا ذكره الاصوليون في بحث الهزل من قسم العوارض وفي الكافي للحاكم الشهيد وتعليق الرجعة بالشرط باطل ولم يذكر أنها تبطل بالشروط الفاسدة (قوله والصلح عن مال) أى بمال بان قال صالحتك على أن تسكنى في الدار مثلا سنة أو ان قدم ويدلانه معاوضة مال بمال فيكون بيعا كذا ذكره العيني واعلم أنه انما يكون بيعا اذا كان البديل خلاف جنس المدعى به أما اذا كان على جنسه فإن كان باقلا من المدعى فهو حط وبراء وان كان بمثله فهو قبض واستيفاء وان كان باكثر منه فهو فضل وربا كذا ذكره الشارح من الصلح فينبغي أن يخص هنا وظاهرا ما في البرازية الاطلاق في عدم صحة تعليقه بالشرط قال له عليه الف صالح على مائة الى شهر وعلى مائتين أن لم يعطه الى شهر لا يصح لجهالة المخطوط لانه على تقدير الاعطاء تسع مائة وعلى تقدير عدمه ثمان مائة اه (قوله والابراء عن الدين) بان قال أبرأتك عن ديني على أن تخدمنى شهرا أو ان قدم فلان لانه تملك من وجهه حتى يرتد بالردوان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتملكات فلا يجوز تعليقه بالشرط كذا ذكره العيني قيد بالدين لان الابراء عن الكفالة يصح تعليقه بشرط ملائم كقوله ان وافيت به غدا فانت برىء فوافاه به برىء من المال وهو قول البعض واختاره في فتح القدير وقال انه الاوجه معللا بانه اسقاط لا تملك ذكره في الكفالة وعلى هذا يحمل قول المصنف رحمه الله تعالى فيها وبطلان تعليق البراءة من الكفالة بشرط على ما اذا كان غير ملائم وفي فتاوى قاضيهان من فصل في هبة المرأة من الزوج ولو قال الطالب لمدنيونة اذا مت فانت برىء من الدين الذى لى عليك جازو تكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت فانت برىء من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت برىء مما لى

عن النهر من مسألة الصلح لكن في المحواشي العزيمة عن الايضاح الابراء عن الدين بالشرط الفاسد بان قال لمدنيونة أبرأتك من ديني بشرط ان الى الخيار في رد الابراء وتصح في أى وقت شئت أو قال ان دخلت الدار فقد أبرأتك اه أقول ولونت انه لا يبطل بالشرط الفاسد فذكره هنا مناسب لدخوله تحت القاعدة الثانية وهى ما يبطل تعليقه بالشرط كما مر (قوله لا يبرأ وهو مخاطرة) لعل وجهه ان المخاطرة في موته مديونا والا فالو تب محقق الوجود وبرد عليه ان ذلك موجود في التعليق على موت الدائن فان فيه مخاطرة من حيث موته والدين في ذمة المديون والجواب ان التعليق على موته يجعل وصية والوصية يصح تعليقها بالشرط

عليك لا يبرأ اه وفيما ايضا لو قالت المريضة لزوجه ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة او  
 أنت في حل من مهرى فماتت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها لان هذه مخاطرة فلا تصح  
 اه وحاصله ان التعليق بموت الدائن صحيح الا اذا كان المديون وارثا له وعلق في مرض موته فيكون  
 مخصصا لطلاق الكتاب وفي البرازية من الدعوى قال المديون دفعت الى فلان فقال ان كنت  
 دفعت اليه فقد أبرأتك صحيح لانه تعليق بامر كائن اه ومن فروغ عدم صحة تعليق البراءة ما في  
 المبسوط لو قال الطالب للنخيم ان خلعت فانت بريء فهذا باطل لانه تعليق البراءة بخطروهي لا تختمل  
 التعليق اه وفي الخانية من الهبة امرأة قالت لزوجه اوهبت مهرى منك على ان كل امرأة تتزوجها  
 تجعل امرها يدي فان لم يقبل الزوج ذلك بطلت الهبة وان قبل ذلك في المجلس جازت الهبة ثم ان  
 فعل الزوج ذلك فالهبة ماضية وان لم يفعل فكذلك عند البعض كمن أعنتق أمة على أن لا تتزوج  
 فقبلت عتقت تزوجت أو لم تتزوج امرأة قالت لزوجه اوهبت مهرى ان لم تظمني فقبل الزوج ذلك  
 ثم طلقها بعد ذلك قال أبو بكر الاسكاف وأبو القاسم الصغار الهبة فاسدة لانها تعليق الهبة بالشرط  
 وهذا بخلاف ما لو قالت وهبت منك مهرى على أن لا تظمني فقبل صحت الهبة لان هذا تعليق الهبة  
 بالقبول فاذا قبلت تمت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال لامرأته أنت طالق ان دخلت  
 الدار لا تطلق ما لم تدخل ولو قال أنت طالق على دخولك الدار فقالت قبالت وقع الطلاق وقال محمد  
 ابن مقاتل في مسألة الظلم مهرها عليه على حاله اذا ظلمها لان المرأة لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط فاذا  
 فات الشرط فالتراضا ما الطلاق فالرضا فيه ليس بشرط والدليل على هذا ما ذكر في كتاب الحج اذا  
 تركت المرأة مهرها على الزوج على أن يحج بها فقبل الزوج ذلك ولم يحج بها كان المهر عليه على حاله  
 والفتوى على هذا القول قال مولانا رضى الله تعالى عنه ويمكن الفرق بين مسألة الحج وبين مسألة  
 الظلم ووجه ذلك ان في مسألة الحج لما شرطت الحج بها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون هذا بمنزلة الهبة  
 بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تتم الهبة أما في مسألة الظلم شرطت عليه ترك الظلم وترك الظلم  
 لا يصلح عوضا قال مولانا رضى الله تعالى عنه ثم ذكر في بعض النسخ اذا شرطت عليه أن لا يظلمها  
 فقبل الزوج ثم ضربها أو أجازها كما ذكر وعندهى اذا ضربها بغير حق أما اذا ضربها بالتأديب مستحق  
 عليها لا يعود المهر لان ما كان حقا لا يكون ظلما المرأة وهبت مهرها من زوجها ليقطع لها في كل حول  
 ثوبان مرتين وقبل الزوج فحضى حولان ولم يقطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك  
 شرطاً في الهبة فمهرها عليه على حاله لان هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تصح  
 الهبة واذا لم يكن ذلك شرطاً في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا لو وهبت مهرها على أن  
 يحسن اليها ولم يحسن كانت الهبة باطلة ويكون بمنزلة الهبة بشرط العوض رجل قال لامرأته  
 أبرئيني من مهرى حتى أهب لك كذا فابراته ثم أبى الزوج أن يهب منها ما قال كان المهر عليه كما كان  
 امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن يسكها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام  
 أبو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن وقت اللامساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقت وقتا  
 وطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل له اذ لم يوقت لذلك وقتا كان قصدها أن  
 يسكها ما عاش قال نعم الا ان العبرة لا بطلاق اللفظ فانه ذكر في كتاب الوصايا رجل أوصى لام ولده  
 ثلث ماله ان لم تتزوج فقبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها بزمان فانها تستحق الثلث بحكم  
 الوصية امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف صحت الهبة طلقها

بخلاف التعليق على موت  
 المدين فانه ابراء محض  
 فيبقى معلقا على ما فيه  
 مخاطرة فلا يصح هذا  
 ما ظهر لي فتأمل (قوله  
 كان مهرها على زوجها)  
 قال في النهر كان ينبغي أن  
 يقال ان أجازت الورثة  
 تصح لان المانع من صحة  
 الوصية كونه وارثا اه  
 وتأمل قوله لان المانع الخ  
 مع قول الخانية لان هذه  
 مخاطرة فانه يقتضى عدم  
 الصحة وان لم يكن لها ورثة  
 غيره لكن في مسألة  
 الدين لم يجعل التعليق  
 بموت الدائن مخاطرة بل  
 جعل وصية فالظاهر ان  
 مراده بالمخاطرة هنا كونه  
 وقت الموت ممن تصح له  
 الوصية بان يطلقها او يصير  
 أجنبيا أو يتجيز الورثة  
 الوصية وعليه فلا فرق  
 بين الاجازة وعدمها  
 تأمل (قوله وفي البرازية  
 من الدعوى قال المديون  
 الخ) ومثله ما في جامع  
 الفصولين لو قال لغريمه  
 ان كان لي عليك دين  
 فقد أبرأتك وله عليه  
 دين برئ اذا علق بشرط  
 كائن فتجيز اه



(قوله لانه ابراه معلق دلالة) قال الرملي يعلم منه ان التعليق يكون بالدلالة ويتفرع على ذلك مسائل كثيرة فليحفظ ذلك (قوله) ثم اعلم ان الابرأه يصح تقييده بالخ) قال في النهر واعلم انه سيبأني في الصلح انه لو كان عليه ألف فقال ادلى غدا نصفه على انك بريء من الفضل ففعل بريء ولو قال ان او اذا او متى أدبت لا يصح وفرق الشارح بينهما بانه في الاول لم يعلق البراءة بصريح الشرط وانما أتى بالتقييد وفي الثاني بصريحه وهي لا يحتمل التعليق بالشرط اه اقول قد ذكر الشارح ١٩٩ الزيلعي في الصلح من صور

المسئلة ما اذا قال ابرأ أنك من خمسمائة من الألف على أن تعطيني خمسمائة غدا يبرأ مطلقا أدى خمسمائة في الغدا ولم يؤد لان البراءة قد حصلت بالاطلاق أولا فلا تغير بما يوجب الشك في آخره على ما ذكرنا في الفرق بين هذه المسئلة والاولى أعني قوله اد غدا نصفه على انك بريء من الفضل

### وعزل الوكيل

ففعل بريء والا لا وحاصل الفرق الذي ذكره بينهما ان كلمة على تكون للشرط كما تكون للمعاوضة فتحمل عليه عند تعذر المعاوضة والابرأه يجوز تقييده بالشرط وان لم يجز تعليقه به فيحمل عليه بخلاف ما اذا قدم الابرأه لانه بريء بالبساطة فلا يعود الدين بالشك وفي الاولى لم يبرأ في أوله وآخره معلق بشرط فلا يسقط الدين بالشك وهذا لان

أولم يطلقها لان ترك الطلاق لا يكون عوضا بقيت هذه هبة بشرط فاسد والهبة لا تبطل بالشرط الفاسدة وذكري النوازل اذا قالت المرأة لزوجها تركت مهري عليك على أن تجعل امرى يدي ففعل الزوج ذلك قال مهرها عليه ما لم تطلق نفسها ولو وهبت مهرها الذي على المطلق منه على أن يتزوجها ثم أي أن يتزوجها قالوا مهرها عليه على حاله تزوجها أو لم يتزوجها لانها جعلت المال على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة اه ما في الحاشية فان قلت ان هبة الدين ابراء فكيف صح تعليقه بالشرط في بعض هذه المسائل قلت الابرأه يصح تعليقه بالشرط المتعارف وبهذا يجب تقييد كلام المصنف رحمه الله تعالى ومن أطلق في المسائل التي قدمناها التي قالوا في صحة التعليق انما هو في المتعارف وما قالوا فيها بعدمها فانما هو في غير المتعارف وبديل على هذا التقييد أيضا ما في القنينة من باب مسائل الابرأه بالطلاق من كتاب الطلاق ولو أبرأته مطلقته بشرط الامهار صح التعليق لانه شرط متعارف وتعليق الابرأه بشرط متعارف جائز فان قيل الامهار وهم بان يهرها فابت ولم تزوج نفسها منه لا يبرأ لقوات الامهار الصحيح ولو أبرأته المبتوتة بشرط تجديد النكاح بمهر ومهر مثلها مائة فلو جدد له نكاحا بدينار فابت لا يبرأ بدون الشرط قالت المسرحة لزوجها تزوجني فقال لها هي لي المهر الذي لك على فان تزوجك فابرأته مطلقا غير معلق بشرط التزوج يبرأ اذا تزوجها والا فلا لانه ابرأه معلق دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لان هذا الابرأه على سبيل الرشوة فلا يصح أبرأته بشرط أن يحسبها بمعروف ويحسن معاشرتها ولا يؤذيها ولا يطلقها فقيل ثم تزوج عليها واغار على مالها واذاها وطلقها فالابرأه بهذا الشرط غير صحيح وساق فيها فروعا كثيرة في بعضها لا يصح التعليق وفي بعضها يصح وفي جامع الفصولين لوقال كل حق لي عليك فقد أبرأتك لا يصح وكذا الاضافة الابرأه الى ما يجب في الزمن الثاني لا يصح ولو قال لمدينه الدين الف عشرة التي لي عليك اعطني منها خمسة وهبت منك الخمسة صح الابرأه سواء أعطاها الخمسة أولا لانه تخيير الابرأه لا تعليقه ولو قال أبرأتك عن الخمسة على أن تدفع الخمسة حاله فان كانت العشرة حالة صح الابرأه لان اداء الخمسة يجب عليه حالا فلا يكون هذا تعليقا لابرأه بشرط تحميل الخمسة ولو مؤجلة بطل الابرأه اذا لم يعطه الخمسة حالا اه ثم اعلم ان الابرأه يصح تقييده بالشرط وليس هو تعليقا وعليه فروع كثيرة مذكورة في آخر كتاب الصلح وذكر الشارح هناك ان الابرأه يصح تقييده لا تعليقه والله تعالى أعلم وهذا التقرير ان شاء الله تعالى من خواص هذا الشرح فاعتنمه واحفظ هذا التفصيل في الابرأه (قوله وعزل الوكيل) بان قال لو كيله عزلت لك على أن تهدي الى شيا أو ان قدم فلان لانه ليس مما يحلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط كذا ذكر العيني وتعليقه يقتضي عدم صحة تعليقه وأما كونه يبطل بالشرط الفاسد فلا دليل عليه من هذا وعندى ان هذا خطأ أيضا وان عزل الوكيل ليس من

كلمة على محتملة أن تكون للشرط فلا يبرأ الا بالاداء وان تكون للعوض فيبرأ مطلقا وحينئذ فلا يبرأ بالشك والاحتمال اه ولا يخفى ان هذا صريح ان الابرأه لا يبطل بالشرط وانما يبطل بالتعليق (قوله وهذا التقرير) الذي تحصل منه ان الابرأه عن الدين لا يصح تعليقه الا اذا علق بموت الدائن ولم يكن المدين وارثا أو علقه بمر كائن أو بشرط متعارف وتحصل أيضا انه لا يبطل بالشرط فهو مما دخل تحت القاعدة الثانية من كلام المسائين (قوله وعندى ان هذا خطأ أيضا الخ) نقل في الحواشي العزيمية عن الابيضاح

## والاعتكاف

ما يخالفه حيث قال فساد عزل الوكيل بالشرط الفاسد بأن يقول الموكل عزلت فلانا عن الوكالة على أن يعطيني خلعة وهو شرط فاسد لأنه لا يعطى الوكيل الموكل لأجل العزل شيئاً لم يمكنه من عزل نفسه بمحض من الموكل بغير شيء والوكالة باقية لفساد العزل وتعليقه بالشرط أن يقول الموكل للوكيل عزلتك غداً فإنه لا يصح كذا قال قاضيان كذا في الإيضاح اهـ فقوله والوكالة باقية صريح في بطلانه بالشرط إذ لو صح العزل لم تكن الوكالة باقية على أنه لو ثبت عدم بطلانه بالشرط فذكره في هذا المحل ليس بخطأ بل صحيح لدخوله تحت القاعدة الثانية وهي ما لا يصح تعليقه بالشرط لما علمت أن الترجمة قاعدتان لا واحدة

هذا القبيل وهو ما يبطل بالشرط الفاسد وانما هو من قبيل القسم الثاني وهو ما لا يصح تعليقه بالشرط لكن لا يبطل بالشرط الفاسد وله هذا اقتصر في البرازية من كتاب الوكالة على أنه لا يصح تعليقه ولم يذكر أنه يبطل بالشرط الفاسد فهو كما قدمناه في الرجعة وقد ذكر في جامع الفصولين عزل الوكيل من قسم ما لا يصح تعليقه ويبطل بفاسده وفي البرازية وتعليق عزل الوكيل بالشرط يصح في رواية الصغرى ولا يصح في رواية الامام السرخسى لكن قال في رواية والدليل عليه أنهم قالوا ان الذي يبطل بالشرط الفاسد ما كان من باب التملك والعزل ليس منه وهذا هو الحق فيجب الحاقه بالقسم الثاني وأرجو من كرم الفتاح الظفر بالنقل في الرجعة وعزل الوكيل موافقاً لما قلته وقد بالوكيل لان في صحة تعليق عزل القاضي اختلافاً في جامع الفصولين لو قال الامير اذا ناك كتابي هذا فانت معزول ينعزل بوصوله وقيل لا اهـ وسأبقى في الكتاب صريحاً ان عزل القاضي مما لا يبطل بالشرط الفاسد ثم اعلم ان الحجر على العبد كعزل الوكيل لا يصح تعليقه كذا في الخانية (قوله والاعتكاف) بان قال على أن اعتكف ان شئ الله تعالى مريض أو ان قدم زيد لانه ليس مما يحلف به كعزل الوكيل فلا يصح تعليقه بالشرط كذا ذكر العيني وهذا يدل على ان المراد بالاعتكاف النذر به والتزامه ليكون قولاً يمكن تعليقه وعندى ان ذكره في هذا القسم خطأ من وجهين من كونه يبطل بالشروط الفاسدة ومن كونه لا يصح تعليقه أما الثاني فقال في القنية باب الاعتكاف قال لله على اعتكاف شهر ان دخلت الدار فدخل فعليه اعتكاف شهر عند علمائنا اهـ فاذا صح تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد لما في جامع الفصولين وما جاز تعليقه بالشرط لا تبطله الشروط الفاسدة اهـ لكنه ذكر ايجاب الاعتكاف من جملة ما لا يصح تعليقه بشرط ويبطل بفاسده وذكر في البرازية من هذا القسم ايجاب الاعتكاف فقال وتعليق وجوب الاعتكاف بالشرط لا يصح ولا يلزم والعجب من المحقق ابن الهمام في فتح القدير حيث جعل ايجاب الاعتكاف مما لا يصح تعليقه وعزاه الى الخلاصة في كتاب البيوع ولم يقل في رواية مع انه قدم في باب الاعتكاف ان الاعتكاف الواجب هو المنذور تخييراً أو تعليقاً وهو صريح في صحة تعليقه بالشرط والعجب من العيني كيف مشى هنا على انه لا يصح تعليقه وقال في شرح الهداية من باب الاعتكاف والواجب أن يقول لله على أن اعتكف يوماً أو شهراً أو يعلقه بشرط فيقول ان شئ الله مريض اهـ فقد أتى بعين ما مشى به هنا وتناقض وكيف يصح أن يقال بعدم صحة تعليقه مع الاجماع على صحة تعليق المنذور من العبادات أي عبادة كانت حتى ان الوقف كما سأبقى لا يصح تعليقه بالشرط ولو علق النذر به بشرط صح التعليق قال في الوقعات الحسامية من الفصل السابع في النذر بالصدقة رجل ذهب له شيء فقال ان وجدته فله على أن أقف أرضي على ابناء السبيل فوجده وجب عليه أن يقف لان هذا نذر والوفاء بالنذر واجب وقال قبله لو قال ان دخلت هذه الدار فله على أن تصدق بهذه المائة فدخل الدار وهو ينوي بدخوله أن يتصدق عن زكاة ماله فدخل ثم تصدق بها لا يجزئه عن الزكاة لان الاول عين واليمين لازم لا يملك الرجوع عنها فاذا دخل الدار لم يملكه التصديق بها بجهة اليمين اهـ فقد أفاد ان المنذور المعلق من باب اليمين وحينئذ صح التعليق وهذا ظهر بطلان قول الشارحين انه ليس مما يحلف به وصرح في النذر بالصوم بجهة تعليقه بالشرط وفي فتاوى قاضيان الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليق بالشرط والشروع فيه اعتباراً بسائر العبادات اهـ ثم قال ولو نذر أن يعتكف رجب فجعل شهراً قبله يجوز في قول أبي يوسف خلافاً للحمد وأجمعوا على ان النذر

(قوله وهذا هو الموضع الثالث من جملة ما أخطؤ فيه) قال في النهر تعقبه بعض أهل العصر بأن ما هنا في تعليق الاعتكاف لا في تعليق النذرية وهو مردود بما في هبة النهاية جملة ما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد ثلاثة عشر موضعا وعدمها تعليق ايجاب الاعتكاف بالشرط ويدل أن ايجاب عنه بان يكون معناه ما اذا قال أوجب على الاعتكاف أن قدم زيد لكنه خلاف الظاهر فتدبره وعلى كل تقدير فالتأديب مع ساداتنا الاعلام وحسن الظن بهم واجب بلا كلام والحق أن كلامهم هنا محمول على رواية في الاعتكاف وإن كانت الأخرى هي التي عليها الاكثر وكون محمد لم يذكرها مجموعة لا يقدح ٢٠١ في ثبوت كل فرد منها الذي ذكره

لها متفرقة والعذر لصاحب الهداية حيث لم يذكرها مجموعة أنه التزم الجمع بين القديري والجامع الصغير وليس فيه ما ذلك ومن ثم حذفها في الجمع لا التزامه المنظومة والقديري اه وما يدل على ثبوت مسئلة الاعتكاف ما في الفصول العبادية حيث قال

والمزارعة والمعاملة والاقرار

وتعليق الاعتكاف بالشرط لا يصح ولا يلزمه كذا ذكر في صوم الاصل اه والاصل من مؤلفات الامام محمد رحمه الله تعالى وفي المحواشي العزيمة فساد الاعتكاف بالشرط بان قال من عليه اعتكاف أيام نويت أن اعتكف عشرة أيام لاجله بشرط أن لا أصوم أو بأشرف امرأتى في الاعتكاف أو

لو كان معلقا بان قال ان قدم غائب أوفى الله مريضى فلانا فله على أن اعتكف شهرا فحجل شهرا قبل ذلك لم يجز اه وهذه العبارة بوضعها دالة على صحة تعليقه بالاجماع لان مفهومها ان النذر صحيح وأنه يجب الوفاء به اذا وجد شرطه وأما تجهيله قبل وجود شرطه فغير حائز وهذا هو الموضع الثالث مما أخطؤ فيه في بيان ما لا يصح تعليقه والخطأ هنا أقبح من الأولين وأخفش لكثرة الصرائح بصحة تعليقه وأما تعجب لكونهم تداولوا هذه العبارات متوناً وشروحا وفتاوى ولم يتنبهوا لما اشتملت عليه من الخطأ بتغير الاحكام والله الموفق للصواب وقد يقع كثير ان مؤلفا يذكرو شيئا خطأ في كتابه فيأتي من بعده من المشايخ فينقلون تلك العبارة من غير تغيير ولا تنبيه فيكثر الناقلون لها وأصلها الواحد مخطئ كما وقع في هذا الموضع ولا عيب بهذا على المذهب لان مولانا محمد ابن الحسن ضابط المذهب لم يذكر جملة ما لا يصح تعليقه بالشرط وما يصح على هذا الوجه وقد نبهنا على مثل ذلك في الفوائد الفقهية في قول قاضيجان وغيره ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث ثم اني تتبعت كلامهم فوجدت سبعة أخرى زائدة على الثلاثة ثم اني نهيت على ان أصل هذه العبارة للناس في خطأ فيها ثم تداولوها وبرحم الله المحقق صاحب الهداية لم يلتفت الى جمع هذه الاشياء ووضعها في كتابه وهو دليل على كمال ضبطه وتقائه ولو حذفها المصنف رحمه الله تعالى لكان أسلم (قوله والمزارعة) بان قال زارعتك أرضي على أن تقرضني كذا أو ان قدم فلان لانها اجارة فلا يصح تعليقه بالشرط كالاجارة كذا ذكره العيني وفي البرازية من المزارعة شرطا في المزارعة على المزارع أو رب الأرض ما ليس من أعمال المزارعة فسدت وما ينبت وما ينمي الخارج أو يزيد في وجوده الخارج فهو من عمل المزارعة وما لا ينبت ولا ينمي ولا يزيد في الخارج فليس من أعمالها فاذا شرط على المزارع أو ربها الحصاد أو الدياسة فسدت من أيهما كان البسوق في ظاهر الرواية اه ثم قال بعد تفريعات كثيرة هذا كله في الشرط النافع لاحدهما وان شرطا لا ينفع كالموشرط أن لا يسبق أحدهما خصته لا تفسد المزارعة وفيما اذا كان شرطا مفسدا لأبطله ان الشرط في صلب العقد لا ينقلب جائزا أو الا عا جازا الى آخر ما فيها (قوله والمعاملة) وهي المساقاة بان قال ساقيتك شجرة أو كرمي على أن تقرضني كذا أو ان قدم فلان لانها اجارة أيضا كذا ذكره العيني (قوله والاقرار) بان قال اقرضني كذا أو ان قدم فلان لانها لانه ليس مما يخالف به عادة فلا يصح تعليقه بالشرط بخلاف ما اذا قلعه بموته أو عجزه الوقت فانه يجوز ويحمل على أنه فعل ذلك للاحتراز عن المجود ودعوى الاجل فيلزمه الحال المذكور العيني ومن فروع تعليقه

٢٦٥ - بحر سادس ٦ أن أخرج عنه في أي وقت شئت بحاجة أو بغير حاجة يكون الاعتكاف فاسدا وتعليقه بالشرط بان يقول نويت أن اعتكف عشرة أيام ان شاء الله تعالى اه وهذا لما ذكره صاحب النهر أولا عن بعض أهل العصر ويرد عليه تعبير بعضهم بايجاب الاعتكاف وقد ايجاب عنه بان يقال لو نذرت اعتكاف شهر مثلا ثم دخل المسجد فقال نويت الاعتكاف المنذور ان شاء الله تعالى فقد أوجب الاعتكاف معلقا لم يصح فليس المراد بتعليق ايجابه تعليق النذرية بل تعليق الشروع فيه فلا خطأ في كلامهم أصلا وانما الخطأ في فهم مرامهم وحيث ثبت بطلان تعليقه بالشرط صح ذكره في هذا المقام

(قوله لو ادعى رجل على رجل مالا فقال المطلوب الخ) قال الرملي سيباني في كتاب الاقرار من باب الاستثناء وما في معناه ان الاقرار المعلق بشرط على خطر ولم ٢٠٢ يتضمن دعوى أجل باطل وان المعلق بشرط كائن تخيير فراجعته وتامل وسيباني شيء من

مسائل تعليق الاقرار في باب دعوى الرجلين (قوله فقال المدعى ما ذكرنا) لعلة المدعى عليه (قوله وقد حكى الشارح الاختلاف الخ) قال الرملي هذا النقل عن الشارح غير صحيح بل الذي نقله الشارح في كتاب الاقرار عن المحيط أن تعليق الاقرار بالشرط باطل ثم نقل عن النهاية فرعا هو غصبت منك هذا العبد أمس ان شاء ثم قال لم يلزمه استحسانا والوقف

يعنى بطلان الاقرار والقياس ان استثناءه باطل وذكره القياس والاستحسان وقال بعده وهذا يشير الى ما قال في المحيط يعني لا مخالفة بينهما فكيف يقول وقد حكى الاختلاف الخ فراجعته وتامل اه اقول لا يخفى ان كلام المحيط يفيد صحة الاقرار لانه لازم بطلان التعليق وهو مصرح به في عبارة الزيلعي هناك والاستحسان في الفرع المذكور يفيد صحة التعليق فيبينهما

ما ذكره في المسوط والمحيط والولو الجسدية في كتاب الكفالة لو ادعى رجل على رجل مالا فقال له المطلوب ان لم آتك غدا فهو على لم يلزمه ان لم يأت به غدا لانه تعليق الاقرار بالخطر وتعليقه بالشرط باطل اه وفي المسوط من باب الاقرار بكذا والا فعليه كذا لوقال قد ابتعت من فلان هذا العبد بالف درهم والا فلان على خمسة مائة درهم ان اقرب العبد ببيع العبد لزمه الالف وان أنكر ذلك لم يلزمه شيء لانه صار راد الاقراره حين أنكر بيع العبد منه واقراره بالخمس مائة كان معلقا بشرط وهو باطل من اصله اه وقال في باب اليمين والاقرار رجل قال فلان على ألف درهم ان حلف أو على أن يحلف أو اذا حلف أو متى يحلف أو حين حلف أو مع يمينه أو في يمينه أو بعد يمينه ففلان على ذلك وحجده المقر المال لم يؤخذ بالمال لان هذا ليس باقرار وانما هو مخاطرة ومعناه انه علق الاقرار بشرط فيه خطر وهو بمنزلة الخصم والتعليق بالشرط يخرج كلامه من ان يكون اقرارا اه فان قلت هل يدخل في الاقرار الاقرار بالطلاق والعتاق كما لوقال ان دخلت الدار فانا مقر بطلاقها أو بعتقه و يفرق بين الاقرار بهما وبين الانشاء قلت ظاهر الاطلاق الدخول ولم أره صريحا ويبدل على الفرق بينهما ما نقلناه في كتاب الطلاق من هذا الشرح انه لو أكره على انشاء الطلاق فطلق وقعه ولو أكره على الاقرار به فاقبله لم يقع وفي البراز يقر من الاقرار ادعى مالا فقال المدعى عليه كلما يوجب تذكرة المدعى بخطه فقد التزمه لا يكون اقرارا لانه محفوظ عن اصحابنا انه لو قال كلما أقر فلان على فانا مقر به لا يلزمه اذا أقر به فلان وعلى هذا اذا كان بين اثنين أخذوا عطاء فقال المطلوب للطالب ما تقول فهو كذلك أو ما يكون في جريدتك فهو كذلك لا يكون اقرارا الا اذا كان في الجريدته شيء معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى ما ذكرنا يكون تصديقا لان التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا أشار للجريدته وقال ما فيها فهو على كذلك يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة اه وقد حكى الشارح الاختلاف فيما اذا علق الاقرار بشرط في كتاب الاقرار فنقل عن النهاية كما هنا أن الاقرار المعلق باطل ونقل عن المحيط أن الاقرار صحيح والشرط باطل ونقل عن المسوط ما يشهد للمحيط فظاهره ترجحه والحق تضعيفه لتصريحهم هنا بان الاقرار والوقف لا يصح تعليقه بالشرط وأنه يبطل بالشرط الفاسد (قوله والوقف) بان قال وقتت داري ان قدم فلان أو وقتت داري عليك ان أخبرني بقدوم زيد لانه ليس مما يحلف به أيضا فلا يصح تعليقه بالشرط كذا ذكره العيني وفي جامع الفصولين والوقف في رواية فظاهره أن في صحة تعليقه روايتين وفي فتح القدير من كتاب الوقف وشرطه أن يكون منجزا غير معلق فلو قال ان قدم ولدي فداري صدقة موقوفة على المساكين فجاء ولده لا يصبر وقفا اه وفي الاسعاف ولو قال اذا جاء غدا واذا جاء رأس الشهر أو قال اذا كلمت فلانا أو اذا تزوجت فلانة وما أشبه ذلك فإرضي هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر لسكونه مما لا يحلف به بخلاف النذر لانه يحتمل التعليق ويحلف به فلو قال ان برئت من مرضي هذا فإرضي صدقة موقوفة يلزمه التصديق بعينها اذا وجد الشرط ولو قال هي صدقة موقوفة ان شئت أو أحببت أو رضيت أو هويت كان باطلا اه ولم يذكر العيني صورة بطلانه بالشرط

مخالفة ظاهرة (قوله والحق تضعيفه لتصريحهم هنا الخ) قال في النهر أنت خبير بان هذا يلزمه في عزل الوكيل والاعتكاف اه أي فكان عليه أن يلتزم ما صرحوا به فيه ما وان صرح غيرهم بخلافه (قوله ولم يذكر العيني صورة بطلانه بالشرط الفاسد الخ) أقول في كونه مما يبطل بالشرط الفاسد نظرا لما قدمه المؤلف من الاصل وهو ان كان مبادلة

مال بغير مال أو كان من التبرعات لا يبطل بالشرط الفاسد والوقف من التبرعات وفي العزيمة على الدرس صرح قاضيان بان الوقف لا يبطل بالشروط الفاسدة اهـ وقد يجاب بان الشرط الفاسد انما لا يبطل التبرعات اذ لم يكن موجبه نقض عقد التبرع من أصله فان اشتراط أن تبقى رقبه الارض له أو انه لا يزول ملكه عنها أو انه يبيع أصلها بلا استبدال شئ مكانها نقض للتبرع لانه بذلك الشرط لم يوجد التبرع أصلاً كما اذا قال في الهبة وهبتك هذه الدار بشرط أن لا تنخرج عن ملكي بخلاف ما اذا قال بشرط أن تخدمني سنة تامل (قوله فانه باطل وله الرد) أي فان التعليق يبطل ويلغو ويبقى المعلق على أصله بدليل قوله وله الرد في كون هذا من قبيل ما ذكره المساتن نظر لان معنى قوله ولا يصح تعليقه بالشرط انه يبطل بالتعليق لانه ٢٠٣ يبطل نفس تعليقه ويبقى هو صحيحاً (قوله وبهذا علم ان المصنف فاته بيان ما لا يصح تعليقه الخ) أي فاته بيان التصريح بذلك والا فهو داخل في قول المصنف وما لا يبطل بالشرط الفاسد فانه ذكر النكاح ولا يصح تعليقه والتحكيم وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض والهبة والنكاح

الفاسد وصورته ما في الاسعاف وقفها على أن له أصلها أو على أن لا يزول ملكه عنها أو على أن يبيع أصلها ويتصدق بثمنها كان الوقف باطلا اهـ وقد مرنا في الوقف أن شرط الاستبدال صحيح على المفتي به (قوله والتحكيم) بان يقول المحكم ان اهل الشهر أو قالا لعبد أو كافرا اذا اعتقت أو أسلمت فاحكم بيننا وهذا عند أبي يوسف وعند محمد يجوز تعليقه بشرط واضافته الى زمان كالو كالة والامارة والقضاء وله أن التحكيم تولية صورة وصح معنى فباعته بأنه صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته وباعتبار أنه تولية يصح فلا يصح بالشك والاحتمال ذكره العيني وفي فتاوى قاضيان من القضاء الفتوى على قول أبي يوسف وقد فات المصنف ابطال الاجل قال في البرازية وابطال الاجل يبطل بالشرط الفاسد بان قال كلما حل نجم ولم تؤد فالمال حال صح وصار حالا اهـ وعبارة الخلاصة وابطال الاجل يبطل بالشرط الفاسد ولو قال كلما دخل نجم فلم تؤد فالمال حال صح والمال يصير حالا اهـ فلهما مستثنى وهو الصواب وأما قوله في البرازية بان قال تصوير الاول في فسه وظاهر لانه لو كان كذلك لبقى الاجل فكيف يقول صح فليتأمل وفاته أيضا تعليق الرد بالعيب فانه باطل وله الرد كما في البرازية وليس هو من القسم الاول لانه لا يبطل بالشرط الفاسد كما ذكره المصنف في القسم الثاني ولا يصح تعليقه فهو كالنكاح وبهذا علم أن المصنف فاته بيان ما لا يصح تعليقه ولا يبطل بالشرط الفاسد كما فاته ما يجوز تعليقه (قوله وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض) بان قال أقرضتك هذه المائة بشرط أن تخدمني شهرا مثلاً فانه لا يبطل بهذا الشرط وذلك لان الشروط الفاسدة من باب الربا وأنه يختص بالمبادلة المالية وهذه العقود كلها ليست بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة ذكره العيني فيقال له فكيف يبطل عزل الوكيل والاعتكاف والرجعة بالشروط الفاسدة مع انها لم تكن من المبادلة المالية وفي البرازية وتعليق القرض حرام والشرط لا يلزم (قوله والهبة) بان قال وهبتك هذه الحارية بشرط أن يكون جلهالي (قوله والنكاح) بان قال تزوجتك على أن لا يكون لك مهر يصح النكاح ويفسد الشرط ويجب مهر المثل كما عرف في موضعه ومن هذا القبيل لو قال تزوجتك على أني بالخيار يجوز النكاح ولا يصح الخيار لانه ما علق النكاح بالشرط فيبطل الخيار كذا في الخانية وسيأتي أن النكاح لا يجوز تعليقه بالشرط وعليه تفرع ما في الخانية تزوجتك ان أجاز أبي أو رضى فقالت قبلت لا يصح لانه تعليق والنكاح

صححاً (قوله وبهذا علم ان المصنف فاته بيان ما لا يصح تعليقه الخ) أي فاته بيان التصريح بذلك والا فهو داخل في قول المصنف وما لا يبطل بالشرط الفاسد فانه ذكر النكاح ولا يصح تعليقه والتحكيم وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض والهبة والنكاح والطلاق وهو يصح تعليقه (قول المصنف وما لا يبطل بالشرط الفاسد) أي يصح ولا يبطل وان قصد بشرط فاسد وهذا مقابل قوله أولا ما يبطل بالشرط الفاسد ولم يذكر مقابل القاعدة الثانية وهي قوله أولا ويبطل تعليقه استغناء بما ذكره هناك من الفروع فان منها ما يبطل تعليقه بالشرط ومنها ما لا يبطل وأكثرها

مما لا يبطل بالتعليق كالطلاق والوصية والوصاية والحوالة والوكالة والقرض والرهن والقضاء والكفالة والاذن في التجارة ودعوة الولد فهذه كلها مما لا يبطل بالتعليق كما سجد ذكره المؤلف كما انها لا تبطل بالشرط (قول المصنف القرض) أقول في صرف البرازية أقرضه على أن يوفيه بالعراق فسد اهـ فتأمل (قوله فيقال له فكيف يبطل عزل الوكيل الخ) وكذا يقال مثل ذلك في الأبراء على ما قدمناه والاقرار والوقف والتحكيم وابطال الاجل الذي قدمه عن البرازية فان جميع ذلك ليس بمبادلة مال بمال لكن ذكرها المساتن هنا باعتبار بطلان تعليقها بأداة الشرط لا باعتبار فسادها بالشروط (قوله وسيأتي أن النكاح لا يصح تعليقه الخ) عجيب ما في النهر حيث ذكر من أمثلة قوله والنكاح مسألة ان أجاز أبي فيقتضي عدم بطلانه مع ان كلام المصنف فيمسألا يبطل

بالشرط لا فيمابطل ولا في التعليق على انه مخالف لما هنا (قوله زاد في الظهيرية الخ) قال في النهر وهو مشكل والحق ما في  
 الخاتمة اه قلت ما في الظهيرية ذكره في الخاتمة ايضا بعدما نقله المؤلف بنحو ورقة ونصف وجعله جواب الاستحسان ونصه اذا قال  
 لامرأة تزوجتك بالفان رضى فلان قال ابو يوسف رحمه الله في الامالى ان كان فلان حاضرا في المجلس ورضى جازا استحسانا وان  
 كان غائبا لم يجز وان رضى ٢٠٤ بعد ذلك اه نامل (قوله وأما اشتراط الخلع لها) لعله الخيارات لها (قوله الا أن يكون المراد

بالشرط الخ) أقول يقرب  
 هذا الجواب ما في هبة  
 الولو الخمية وهبت لزوجها  
 ضبعة على أن يسكها ولا  
 يملكها ثم طلقها بعد ذلك  
 فان شرطت بذلك وقتا  
 فوطقها قبل مضيه فالهبة  
 باطلة لانه ما وفي بالشرط  
 والا فصححة لانه وفي به

والطلاق والخلع والعق  
 والرهن والايصاء والوصية  
 والشركة

وتاممه فيها في الفصل الثاني  
 (قوله وأما الايصاء فقال  
 في البرازية الخ) الاولى  
 ما صورته العيني اوصيت  
 اليك على أن تزوج  
 ابنتي اذ الكلام في الشرط  
 الفاسد الذي لا يفسد  
 العقد وما هنا صحيح (قوله  
 بان قال شاركتك على أن  
 تهديني كذا) قال الرمي  
 وفي السبازية الشركة  
 تبطل ببعض الشروط  
 الفاسدة دون بعض  
 حتى لو شرط التفاضل  
 في الوضعية لا تبطل

لا يقبل التعليق زاد في الظهيرية لو كان الاب حاضرا في المجلس فقبل جاز وفي الخاتمة رجل تزوج  
 امرأة على أنه مدي فاذا هو وقروى يجوز النكاح ان كان كفوا لا خيار لها رجل طلب من امرأة  
 نكاحا بحضور من الشهود فقالت المرأة لى زوج فقال الرجل ليس لك زوج فقالت المرأة ان لم يكن لى  
 زوج فقد تزوجت نفسى منك وقبل الزوج ولم يكن لها زوج قالوا يجوز هذا النكاح لان التعليق  
 بشرط كائن تخير اه وفي جامع الفصولين تعليق النكاح بكائن تخير لو قال الاب تزوجت بك ابنتي  
 ان لم أكن زوجتها فقبل صح (قوله والطلاق) بان قال طلقك على أن لا تتزوجى غيرى (قوله  
 والخلع) بان قال خالعك على أن يكون لى الحياء مدهمة ماها بطل الشرط ووقع الطلاق ووجب  
 المال وأما اشتراط الخلع لها فصحح عند الامام كأمضى (قوله والعق) بان قال أعتقتك على انى  
 بالخير (قوله والرهن) بان قال رهنت عندك عبيدى بشرط أن استخدمه ومن هذا القيل ما في  
 رهن البرازية قال أخذ به رهنا على أنه ان ضاع ضاع غير شئ فقال الراهن نعم صار رهنا وبطل  
 الشرط وهلك بالدين ثم قال قال ان أوفيتك متاعك الى كذا والا فارهن لك بمالك بطل الشرط  
 وصح الرهن وقال الشافعى رحمه الله تعالى يبطل الرهن أيضا اه (قوله والايصاء والوصية) بان  
 قال أوصيت لك بثلث مالى ان أجاز فلان ذكره العيني وفيه نظر لانه مثال تعليقها بالشرط والكلام  
 الآن في أنها لا تبطل بالشرط الفاسد وفي البرازية بوقوع تعليقها بالشرط جائز لانها في الحقيقة اثبات  
 الخلافة عند الموت اه ومعنى هبة التعليق أن الشرط أن وجد كان للموصى له المال والا فلا  
 شئ له وقد منع فتاوى فاضيلان في بحث الابراء أنه لو أوصى بثلث ماله لام ولده ان لم تزوج  
 فقبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عدها بزمان فانها تستحق الثلث بحكم الوصية اه مع أن الشرط  
 لم يوجد الا أن يكون المراد بالشرط عدم تزوجها عقب انقضاء العدة لا عدمه الى الموت بدليل أنه قال  
 تزوجت بعد انقضاء عدها بزمان لا احتراز عن تزوجها عقب الانقضاء وأما الايصاء فقال في البرازية  
 لك مائة درهم على أن تكون وصيا عني فهو وصى والشرط باطل والمائة له وصية اه وكأنه من  
 باب القلب كانه قال جعلتك وصيا على أن يكون لك مائة ومعنى بطلان الشرط مع قوله والمائة  
 وصية له أنها لا تكون للايصاء فيبطل جعلها له وتبقى وصية ان قبلها كانت له والا فلا وفيها من  
 البيوع وتعلق الوصية والوصاية جائز اه (قوله والشركة) بان قال شاركتك على أن تهديني  
 كذا ومن هذا القيل ما في شركة البرازية لو شرط العمل على أكثرهما مالا والرجح بينهما نصفين لم  
 يجز الشرط والرجح بينهما اثلاثا اه وقد وقعت حادثة توهم بعض حنفية العصر أنها من هذا  
 القيل وليس كذلك هي تفاضلا في المال وشرط الرجح بينهما نصفين ثم تبرع أفضلهما مالا  
 بالعمل فاجبت بان الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على أكثرهما مالا والتبرع ليس من قبيل

الشركة وتبطل باشتراط عشرة لاحدهما والظاهر أنها لا تبطل بأكثر الشروط اه (قوله ومن هذا القيل الشرط  
 ما في شركة البرازية الخ) وضع المسئلة في البرازية فيما اذا شرط صاحب الالف العمل على صاحب الالفين والرجح نصفين لم يجز  
 الشرط والرجح بينهما اثلاثا اه يعنى على قدر ما لهم مما يعنى الالف الثلاثة فكونه اثلاثا لا بمجرد كون أحد المالين أكثر بل  
 قد يكون أربعة اذا كان من جانب ألف ومن آخر ثلاثة كذا يحط بعض الفضلاء



الشرط والدليل عليه ما في بيعوع الذخيرة اشترى خطبا في قرية شراء صحيحا وقال موصولا بالشراء من غير شرط في الشراء اجماله الى منزلي لا يفسد العقد لان هذا ليس بشرط في البيع بل هو كلام مبتدأ بعد تمام البيع فلا يوجب فسادا اهـ فعلى هذا لو استأجر قرية أو أرضا للزراعة ثم قال بعد تمامها ان المحرث على المستأجر لا تفسد لانه لم يكن شرطا فيها وانما يكون شرطا لو قال على أن المحرث عليه فلحفظ هذا فانه يخرج عليه كثير من المسائل (قوله والمضاربة) بان قال صار بتك في ألف على النصف في الرمح ان شاء فلان أو ان قدم زيد كره العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط وهذا الذي وقع للعيني هذا دليل على كسله وعدم تصفع كلامهم فانه لو أتى بالامثلة التي ذكرها في الابواب لكان أنسب وفي البرازية ولا تبطل بالشرط الفاسد ولو شرط من الرمح عشرة دراهم فسدت لانه شرط بل لقطع الشركة اهـ وفيما دفع اليه الفاعل أن يدفع رب المال الى المضارب أرضا يزرعها سنة أو دارا للسكنى بطل الشرط وجازت المضاربة ولو شرط المضارب لرب المال أن يدفع له أرضا أو دارا سنة فسدت لانه جعل نصف الرمح عوضا عن عمله وأجرة داره اهـ ثم قال ولو شرط على أن تكون النفقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت اهـ وسيأتي بقية الكلام على ذلك في كتابها (قوله والقضاء) بان قال الخليفة وليتك قضاء مائة مثقال على أن لا تعزل أبدا ويصح تعليقه بالشرط قال في البرازية لو شرط في التقليد أنه متى فسق ينعزل انعزل اهـ وفي البرازية أيضا استخلف رجلا وشرط عليه أن لا يرتشي ولا يشرب الخمر ولا يمثل أمرا أحدهم صحيح التقليد والشرط وان فعل شيئا من ذلك انعزل ولا يبطل قضاؤه فيما مضى قلدا لسلطان رجلا القضاء وشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يصح الشرط ولا ينفذ قضاء القاضي في هذا الرجل ويجب على السلطان أن يفصل قضية أن اعتراه قضيته اهـ (قوله والامارة) بان قال الخليفة وليتك اماره الشام مثلا على أن لا تركب فهذا الشرط فاسد ولا تبطل امره به هذا والامارة مصدر كالامرة بالكسر يقال فلان أمر وأمر عليه اذا كان والباو قد كان سوقة أى أنه يجرب والتأمر تولية الامارة يقال هو أمير ومؤمر وأمر عليه أى تسلط كذا في الصحاح وفي صحيح البخاري انكم ستخرون على الامارة وستكون ندماة يوم القيامة (قوله والكفالة) بان قال كفأت غريمك ان اقرضتني كذا ذكره العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط وفي البرازية لو قال كفأت به على أنه منى طوبت به أو كلما طوبت به في أجل شهر صحت فاذا اطالبه به فله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشهر من المطالبة الاولى لزم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل اهـ ثم قال كفعل على أنه بالخيار عشرة أيام أو أكثر يصح بخلاف البيع لان مبناها على التوسع اهـ وأما تعليقها بالشرط فسيأتي أنه يصح بشرط ملائم وفي البرازية من البيوع وتعليق الكفالة ان متعارفا كقدوم المطلوب يصح وان شرطا محضا كان دخل الدار وهبت الريح لا والكفالة الى هبوب الريح جائزة والشرط باطل ونص النسفي أن الشرط ان لم يتعارف تصح الكفالة ويبطل الشرط والحوالة كهي (قوله والحوالة) بان قال أحلتك على فلان بشرط أن لا ترجع على عند التواء ذكره العيني يعني تصح الحوالة ويبطل الشرط فيرجع عليه عند التواء ويصح تعليقها بالشرط ومنه اشتراط الخيار للمحتمل وهو جائز كما في البرازية ثم اعلم أن الحوالة تبطل ببعض الشروط لما في البرازية ومن صور فساد الحوالة ما اذا شرط في الحوالة أن يعطى المال المحال به المحتمل عليه للمحتمل من ثمن داو الحجيل لانه لا يقدر على الوفاء بالمتزم بخلاف ما اذا التزم المحتمل عليه الاعطاء من ثمن دار نفسه لانه

والمضاربة والقضاء  
والامارة والكفالة والحوالة

(قوله والدليل عليه ما في

بيعوع الذخيرة الخ) قال

في النهر والذي ينبغي حل

ما في الذخيرة على احدى

الروايتين من انهما لو احقا

به شرطا فاسدا لا يلتحق

وعلى انه لا يلتحق بقي

مجرد وعد لا يلزم الوفاء

به والله تعالى الموفق اهـ

فتأمل (قوله ويصح

تعليقه بالشرط) أى

تعلق العزل بالقضاء

لان ما ذكره عن البرازية

لا يدل عليه ولا تدل عليه

العبارة الثانية نعم سيذكر

المؤلف عن الشارح

الزيلي جواز تعليق

القضاء والامارة (قوله

ومنه اشتراط الخيار

للمحتمل) في كون ذلك

من التعليق نظر بل هو

شرط لكنه صحيح ليس

بما نحن فيه تأمل

(قوله وهذه واردة على اطلاق المصنف وغيره) قال في في النهز وجوابه ان هذا من المحتمل وعد وليس الكلام فيه اه ومراذه من المحتمل المحتمل عليه لانه قد تحذف صلته وهذا الجواب غير ظاهر لان كونه وعدا لا يخرج منه كونه شرطا (قوله واما ما ذكر) أي من قول العيني أقلتلك عن هذا البيع ان أقرضتني كذا ومراذم المؤلف الاعتراض على العيني بان المراد بيان ما لا يبطل بالشرط الفاسد وما ذكره من المثال تعليق بالشرط والتعليق بالشرط لا يصح كما ذكره في القنية وذكر المؤلف في آخر باب الاقالة ان فائدة كون الاقالة فسخا تظهر في خمس مسائل الثانية منها انها لا تبطل بالشروط المفسدة ولكن لا يصح تعليقها بالشرط كان باع ثورا من زيد فقال اشتره رخيصا فقال زيد ان وجدت مشتريا بالزيادة فبعه منه فوجد فباع باز يد لا ينعقد البيع الثاني لانه تعليق الاقالة لا الو كالة بالشرط ٢٠٦ كذا في البرازية اه (قوله وفي البرازية كاتبها وهي حامل) مخالف لما قدمه عن العيني

في موافقه ما في العمادية والاشتر وشبهة ان تعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وانما تبطل بالشرط الفاسد لكن ٣- له في الدرر على والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد وعن الجراحة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب كون الفساد في صلب العقد بدليل قولهما ثانيا الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف تصح ويبطل الشرط فانه محمول على ما اذالم يكن في صلب العقد ورد به هذا التوفيق على صاحب جامع الفصولين فامل ثم على هذا كان ينبغي عقد الكتابة في القسم الاول ايضا (قوله بان قال لامته التي ولدت الخ) فيه ان هذا من التعليق وليس

قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولا بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر على الاداء قبل الاجل اه وهذه واردة على اطلاق المصنف وغيره (قوله والو كالة) بان قال وكلت ان أبرأني عما لك على ذكره العيني وهو مثال تعليقها بالشرط وفي البرازية تعليق الو كالة بالشرط جائز وتعليق العزل به باطل وتفرع على ذلك انه لو قال كلما عزلت لك فانت وكيلي انه صحيح لانه تعليق التوكيل بالهزل وسيأتي طريق عزله ولو قال كلما وكلت فانت معزول لم يصح لانه تعليق العزل بالشرط وفي البرازية الو كالة لا تبطل بالشروط الفاسدة أي شرط كان (قوله والاقالة) بان قال أقلتلك عن هذا البيع ان أقرضتني كذا ذكره العيني وفي القنية لا يصح تعليق الاقالة بالشرط وتقدم انهما لو تقابلا باقل من الثمن الاول او بجنس آخر لم تفسد ووجب الثمن الاول وهو مثال أنها لا تبطل بالشروط الفاسدة واما ما ذكره في المثال تعليقها وفي البرازية يجوز اشتراط الخيار فيها (قوله والكتابة) بان قال المولى لعبد كاتبتك على الف بشرط أن لا تخرج من البلد أو على أن لا تعامل فلانا أو على أن تعمل في نوع من التجارة فان الكتابة على هذا الشرط تصح ويبطل الشرط فله أن يخرج من البلد ويعمل ما شاء من أنواع التجارة مع أي شخص شاء وذلك لان الشرط غير داخل في صلب العقد واما اذا كان داخل في صلب العقد بان كان في نفس البذل كالكتابة على خمر ونحوها فانها تفسد به على ما عرف في موضعه ذكره العيني وفي البرازية كاتبها وهي حامل على أن يدخل ولدها في الكتابة فسدت لانها تبطل بالشرط الفاسد (قوله واذن العبد في التجارة) بان قال لعبد اذنت لك في التجارة على أن تجرأ لي شهرا أو على أن تجرأ في كذا فان اذنه له بكون عام في التجارات والافات ويبطل الشرط (قوله ودعوة الولد) بان قال لامته التي ولدت هذا الولد مني ان رضيت امرأتي بذلك (قوله والصلح عن دم العمد) بان صالح ولي المقتول عمدا القاتل على شيء بشرط أن يقرضه أو يهدي اليه شيئا فان الصلح صحيح والشرط واسد ويسقط الدم لانه من الاسقاطات فلا يحمّل الشرط (قوله وعن الجراحة) بان صالح عنها بشرط اقراض شيء أو اهادائه (قوله وعقد الذمة) بان قال الامام محرمي يطلب عقد الذمة ضربت عليك الجزية ان شاء فلان مثلا فان عقد الذمة صحيح والشرط باطل (قوله وتعليق الرد بالعيب) بان قال ان وجدت بالمبيع عيبا رده

الكلام فيه ومثله في النهز بان قال لامته بعد ما ولدت هذا الولد مني بشرط رضا زوجتي اه ومثله في الدرر بان يقول عليك المولى ان كان لهذه الامعة فهو مني قال في العزيمة كون هذا الشرط فاسدا محتمل تدبر وصور ذلك في ايضاح الكرماني بان ادعى نسب التوأمين بشرط أن لا تكون نسبة الاخر منه أو ادعى نسب ولد بشرط أن لا يرث منه يثبت نسب كل واحد من التوأمين ويرث وبطل الشرط لانهم من ماء واحد فن ضرورة ثبوت نسب أحدهما ثبوت الاخر لما عرف وشرط أن لا يرث بشرط فاسد لمخالفته الشرع والنسب لا يفسد به اه وما صور به في الدرر رده في الشرع لالالية أيضا بما يأتي قريبا (قوله بان قال ان وجدت بالمبيع عيبا رده عليك ان شاء فلان) فيه ان هذا من التعليق فكان عليه أن يقول بشرط ان يرضي فلان بقي هذا شيء وهو ان

الكلام فيما لا يبطل بالشرط الفاسد وقد عُد منه تعليق الرد بالعيب وبخيار الشرط فالمراد عدم بطلان التعليق بالشرط الفاسد لا الردين أنفسهما ثم ان قوله ان شاء فلان قيد للرد لان جواب هذا الشرط مقدر به أى ان شاء فلان فانا أردته عليك وقد علمت ان المراد جعل الشرط قيداً للتعليق لا للرد ولم يظهر لي له مثال وعن هذا والله تعالى أعلم أسقط في الدرر لفظ التعليق واقتصر على قوله والرد بالعيب وبخيار الشرط ثم رأيت في العزيمة قال قد عبر في العمادية والاستروضية وجاء مع الفصولين عن هذه المسئلة وتعليق الرد وبوافقه ما في الخلاصة والكنز وقد عبر صاحب الدرر الى ما ترى وهو مستبعد في ذلك غير مقتف أثر أحد وكانه نظر الى ان ما لا يبطل بالشرط الفاسد هو الرد لا تعليقه وهو محل تدبر بعد اه وتماه فيه وعبر صاحب جامع الفصولين بقوله وتعليق الرد بعيب بشرط وتعليق الرد بخيار بشرط اه وهذا في أول خيار العيب من البحر التنبيه الثامن عشر على عيب فقال للبائع ان لم أردته عليك اليوم رضيت به قال محمد القول باطل وله الرد اه واذا لم يبطل بالتعليق لا يبطل بالشرط الفاسد تأمل وكتب المؤلف ايضا في باب خيار الشرط من البحر ما نصه فان قلت هل يصح تعليق ابطاله واضافته قلت قال في الحانية لو قال من له الخيار ان لم أفعل كذا اليوم فقد أبطأت خيارى كان باطلا ولا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان لم أردته اليوم فقد أبطأت خيارى ولم يرده اليوم لا يبطل خياره ولولم يكن كذلك ولكنه قال أبطأت غدا أو قال أبطأت خيارى اذا جاء غدا فعند كفى المنتقى انه يبطل خياره قال وليس هذا كالأول لان هذا وافته بحجى لا محالة بخلاف الأول اه فقد سوي بين التعليق والاضافة في المحقق مع انهم لم يسويوا بينهما في الطلاق والعتاق وفي التنازعانية لو كان الخيار للشترى فقال ان لم أفصح اليوم فقد رضيت وان لم أفعل كذا فقد رضيت لا يصح اه كلام المؤلف في باب خيار الشرط أى لا يصح ابطال الخيار بذلك بل يبقى خياره على حاله ٢٠٧ (قوله بان قال عزلتك عن القضاء ان شاء فلان) هذا ايضا

من التعليق والعيب  
انه كذا لا اعتراض  
وعزل القاضي وبخيار  
الشرط

على العيني بسبب ذلك  
ووقع فيه مرارا ومثله  
له في الدرر بان يقول

عليك ان شاء فلان مثلاً (قوله وبخيار الشرط) أى وتعليق الرد به بان قال من له خيار الشرط في البيع ردعت البيع أو قال أسقطت خيارى ان شاء فلان فانه يصح ويبطل الشرط (قوله وعزل القاضي) بان قال الخليفة للقاضي عزلتك عن القضاء ان شاء فلان فانه ينعزل ويبطل الشرط لما ذكرنا ان هذه الاشياء ليست بمعاوضة مالية فلا يؤثر فيها الشروط الفاسدة ولم يذكروا المصنف رحمه الله تعالى ما يجوز تعليقه بالشرط قال الشارح رحمه الله تعالى انه مختص بالامقاطات المحضة التي يحلف بها كالطلاق والعتاق وبالالتزامات التي يحلف بها كالحج والصلاة والتوليات كالقضاء والامارة اه وقد افاته الاذن في التجارة فانه يصح تعليقه بالشرط كفى الحانية لكونه من

الامام للقاضي اذا وصل كفاي اليك فانت عزول وقال قبل يصح الشرط ويكون عزولاً وقيل لا يصح الشرط ولا يكون معزولاً وبه يبقى كذا في العمادية والاستروضية اه وفيه ما مر لكن قال في العزيمة وعبارتها أى العمادية والاستروضية قال ظهير الدين نحن لانفتي بصحة التعليق وهو فتوى شمس الاسلام الاوزجندى وبه يظهر ان الشرط هنا بمعنى التعليق بقى ان كون العزل مما لا يبطل بالشرط الفاسد غير متأت على هذين القولين وكان القول المذكور في المتن غير هذين القولين فليد نظر الى كتب القوم اه وانما كان غيرهما لان ما في التعليق وما في الدرر فيما لا يبطل بالشرط أى باقتراعه بشرط وقد يقال المراد بالشرط ما يعم التعليق فالمد كورات لا تبطل بالتعليق بالشرط بل تصح معه ولا تبطل باقتراعه بشرط بل يبطل التعليق والشرط وحينئذ يوافق كلام الدرر لاحد القولين وتصح تصورات العيني بالتعليق ويندفع الاعتراض عنه وعن المؤلف فليتأمل (قوله ولم يذكروا المصنف ما يجوز تعليقه بالشرط) أى لم يصرح به والا فاعلم ما قدمه مما يجوز تعليقه بالشرط كما بيناه عليه سابقا (قوله ولدخل تعليق تسليم الشفعة الخ) قال الرملى عبارة البرازية في الشفعة تعليق ابطالها بالشرط جائز حتى لو قال سلمتها ان كنت اشتريتها لنفسك فان كان اشتراؤه لغيره لا يبطل لانه اسقاط ولا يحتمل التعليق اه أقول فلو قال الشفيع قبل البيع لمن يريد الشراء ان اشتريت فقد سلمتها هل يصح أم لا ولا شبهة انه تعليق الاسقاط قبل الوجوب بوجوده ومقتضى قولهم التعليق بالشرط المحض يجوز فيما كان من باب الاسقاط المحض وقولهم المعلق بالشرط كالنجز عند وجوده وقولهم من لا يملك التجيز لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك أو سببه صحة التعليق المذكور لانه من باب الاسقاط وكانه نجزه عند وجوده وقد علقه بسبب الملك فتأمل لكن في الظاهر به ما هو صريح في انه ليس اسقاطاً محضاً قال في الظاهر به وفي الفتاوى الصغرى تعليق ابطال الشفعة بالشرط جائز حتى لو

قال سلمت لك شفعة هذه الدار ان كنت اشتريت لنفسك فان كان اشتراها غيره كان الشفيع على شفعتي لان تسليم الشفعة اسقاط محض فيصح تعليقه بالشرط لكن يرد على هذه مسئلة اشكالا وهو ما ذكره شمس الائمة السرخسي في باب الصلح من الجنائيات وكتاب الصلح من المبسوط ان القصاص لا يصح تعليق اسقاطه بالشرط ولا يحتمل الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطا محضا ولهذا لا يرتد برده من عليه القصاص ولو اكره على اسقاط الشفعة فاسقط لا يبطل حقه في الشفعة وبهذا تبين ان تسليم الشفعة ليس باسقاط محض لانه لو كان اسقاطا الصلح مع الاكره اعتبارا بامامة الاسقاطات والمسئلة في اكره المبسوط اه عليه لا يصح التعليق قبل الشراء كما لا يصح التخيير قبله ولم ارم من صرح بالمسئلة مع انها تقع كثير السكن الذي يظهر عدم صحة التعليق فيها واسأل الله تعالى الظفر بها في كلامهم فهو ٢٠٨ الموافق والمعين اه (قوله وقد فات المصنف الرهن) فيه ان الرهن مذكور في كلام المصنف فيما لا يبطل بالشرط الفاسد وتقدم مشروحا وقوله وفاته ايضا مسئلة الاسلام سألني عن الغزى انه داخل في الاقرار (قوله كما في فتاوى قارئ الهداية) قال الرمي نقلا عن شيخ

المصنف فيما لا يبطل بالشرط الفاسد وتقدم مشروحا وقوله وفاته ايضا مسئلة الاسلام سألني عن الغزى انه داخل في الاقرار (قوله كما في فتاوى قارئ الهداية) قال الرمي نقلا عن شيخ

### كتاب الصرف

الاسلام محمد الغزى الذي في فتاوى قارئ الهداية سئل اذا قال ذمي انا مسلم او ان فعلت كذا انا مسلم ثم فعله او تلفظ بالشهادتين لا غير هل يصير مسلما اجاب لا يحكم باسلامه في شئ من ذلك كذا افقينا علما وانما ذكر اختياره في ذلك فليراجع اه وهو كما لا يخفى لا يفيد ما ذكره شيخنا فان افتناه بعدم

الاسقاطات لكن لا يخلف به فلو حذف التي يخلف بها الدخول ولدخل تعليق تسليم الشفعة فانه صحيح كما في البرازية لكونه اسقاطا لكن لا يخلف به وقد فات المصنف الرهن فانه مما لا يبطل بالشرط الفاسد كما في البرازية وفاته ايضا مسئلة الاسلام فانه لا يصح تعليقه بالشرط كما في فتاوى قارئ الهداية ويرد عليه ان الهبة يجوز تعليقها بالشرط الملائم نحو وهبتك على ان تقرضني كذا كذا في جامع الفصولين وعلى هذا فاذ كره الكرد في المناقب معزي الى الناصحي لوقال ان اشتريت جارية فقدمت ليكتها منك يصح ومعناه اذا قبضه بناء على ذلك اه مبني على ان الشرط ملائم وفي البرازية من البيوع وتعليق الهبة باطل وعلى ان ملائمتها كهيته على ان يعوضه يجوز وان مخالفا بطل الشرط وصحت الهبة ويرد عليه ايضا تعليق دعوة الولد صحيح كقوله ان كانت جارية بي حاملا فني صح كذا في البرازية وليس مما ذكره وكذا يرده عليه الكفالة فانه يصح تعليقها بشرط ملائم كما قدمناه ولم يذكر المصنف ولا الشارح ما يجوز تعليقه بالشرط المجاز وما لا يجوز وتقييده بالفساد بخبره وفي البرازية ان ما يتعلق بذكر الشرط المجاز يفسده الفاسد من الشرط كالبيع والاجارة والصلح على مال والقسمة وعقد لا يتعلق بالمجاز فالفساد من الشرط لا يبطله كالنكاح والمخمس والصلح عن دم العمد والعق على مال فالاول لا يصح الا ببدل منطوق معلوم بحري فيه التملك والتملك والثاني يصح ببدل وبدونه وببدل مجهول وحرام وحلال وعقد يتعلق بالمجاز منه والفساد منه على نوعين نوع يفسده ونوع لا وهو النكاح الى آخر ما فيها وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى ما يجوز اضافته الى زمان وما لا يجوز في آخر كتاب الاجارات فاذا وصلنا اليه شرحناه بامم ما ذكره الشارح هنا وننبه على ما فاتهم ما ان شاء الله تعالى والله اعلم بالصواب

### كتاب الصرف

تقدم وجه تأخيرها والكلام فيه في مواضع الاول في معناه اللغوي ذكر في القاموس ان صرف

الهمة ليس بمنها على التعليق وانما هو مبني على ان قول الذمي انا مسلم وانا اشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ليس باسلام بل لا بد من التبري كما علمت تفاسيله في الكتب المبسوطه وانما يؤخذ عدم صحة تعليقه بالشرط من قولهم في المتون والشروح والفتاوى بعدم صحة تعليق الاقرار بالشرط وهذا ظاهر والله تعالى اعلم اه (قوله ويرد عليه ان الهبة الخ) أي يرد على الشارح الزبلي وكان الاولى تقديمه على قوله وقد فات المصنف الخ ولا يصح ارجاع الضمير للمصنف لما قدم من جامع الفصولين ان ما جاز تعليقه بالشرط لا يفسده الشروط الفاسدة والمصنف عد هذه المذكورات مما لا يفسده الشروط الفاسدة ولا ينافي ذلك جواز تعليقها وقد مر ايضا ان تعليق الوصية والايضا جائز وكذا تعليق العزل عن القضاء وكذا تعليق الحوالة والوكالة فهذه قد فاتت الشارح ايضا وذكر في جامع الفصولين مما يجوز تعليقه اذن القن وكذا تعليق النكاح والبراءة بشرط كائن حال ولو قال بعته ان رضي فلان جاز البيع والشرط اه لكن اذا وقع بثلاثة ايام كما مر فراجع اه (كتاب الصرف)

الحديث أن يزاد فيه ويحسن من الصرف في الدراهم وهو فضل بعضه على بعض في القيمة وكذلك  
 صرف الكلام وأما الصرف في الحديث لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا فالصرف التوبة والعدل  
 القديسة أو هو النافلة والعدل الفريضة أو بالعكس أو هو الوزن والعدل السكيل أو هو الأكتساب  
 والعدل القديسة أو الخيل اه وفي الصحاح يقال صرفت الدراهم بالدنانير وبين الدرهمين صرف أي  
 فضل لمجودة فضة أحدهما على الآخر اه والثاني في معناه في الشريعة وقد أفاده بقوله (هو يبيع  
 بعض الاثمان ببعض) كالذهب والفضة اذا بيع أحدهما بالآخر أي يبيع ما من جنس الاثمان  
 بعضها ببعض وانما فسرناه به ولم نبقه على ظاهره ليدخل فيه يبيع المصوغ بالمصوغ أو بالنقد فان  
 المصوغ بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق ثمنا صريحا وله ذات تعين في العقد ومع ذلك يبيعه صرف  
 الثالث في ركنه فما هو ركن كل يبيع فهو ركنه من الايجاب والقبول والتعاطي والرابع في شرائطه  
 فاربعة الاول قبض البدين قبل الافتراق بالابدان الثاني أن يكون بائنا خيار فيه فان شرط فيه  
 خيار وأبطله صاحبه قبل التفريق صح وبعبده لا وأما خيار العيب فنثبت فيه وأما خيار الرؤية  
 فنثبت في الدين دون الدين واذا رده بعيب انفسخ العقد سواء رده في المجلس أو بعده وان كان ديننا  
 فردها في المجلس لم ينفسخ فاذا رده قبل القبض انفسخ وان رده بعد الافتراق بطل وتعامه في البدائع  
 الثالث أن لا يكون بدل الصرف أو خلافاً أبطل صاحب الاجل الاجل قبل التفريق ونقد ما عليه  
 ثم افتراق قبض من المجانيب انما يب جائز أو بعد التفريق لا الرابع التساوي في الوزن ان كان العقود  
 عليه من جنس واحد فان تمايزا ذهبا بذهب أو فضة بفضة مجازفة لم يجز وان علم التساوي في المجلس لان  
 المجلس وتفرقا عن قبض صح وكذا لو اقتسموا الجنس مجازفة لم يجز الا اذا علم التساوي في المجلس لان  
 القسمة كالبيع كذا في السراج الوهاج (قوله فلو تجانسا شرط التماثل والتقابل) أي النقدان  
 بان يبيع أحدهما بجنس الآخر فلا بد له من ان يتساوى وزنا ومن قبض البدين قبل الافتراق  
 أما التساوي فقد معناه في باب الربا ولو تصارفا جنسا بجنس مثلا بمثل وتقايا وتفرقا ثم زاد أحدهما  
 صاحبه شيئا أو حط عنه شيئا وقبله الآخر فسد البيع عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف هـ باطلان  
 والصرف صحيح وعند محمد الزيادة باطلة والحط جائز بمنزلة الهبة المستقلة واختلافهم هـ فافزع  
 اختلافهم في أن الشرط الفاسد المتأخر عن العقد في الذكر إذا الحق به هل يلتحق أم لا لأن أصل أبي  
 حنيفة التحاقه وفسد العقد ومن أصلهما عدم التحاقه فطرده أبو يوسف هنا ومحمد فرق بين الزيادة  
 والحط ولو زاد أو حط في صرف بخلاف الجنس جازا كما لا يمكن بشرط قبض الزيادة قبل الافتراق  
 لا التحاقها بأصل العقد ولو حط مشتري الدينار قبل إتمامه فبائع الدينار يكون شريكه في الدينار  
 ولو زاده مشتري السيف المحلى دينارا جاز ولا يشترط قبضه قبل الافتراق لصرف الزيادة إلى النصل  
 والتماثل وتعامه في البدائع وأما التقابض والمعاد التقابض قبل الافتراق بايدانها بان يأخذ هذا  
 في جهة وهذا في جهة فان مشيما لا أو أكثر ولم يقارق أحدهما صاحبه فليس بمتفرقين ولا يبطل  
 بما يدل على الاعراض بخلاف خيار الخيرة فانه يبطل بما يدل عليه ونفرع على ما ذكرناه أنه لو كان  
 لكل من رجلين على صاحبه دين فارسل اليه رسولا فقال بعثك الدينار اتق لي عليك بالدراهم التي  
 لك على وقال قبضت فهو باطل لأن حقوق العقد لا تتعلق بالرسول بل بالمرسل وهما متفرقان  
 بايدانها وكذا لو نادى أحدهما صاحبه من وراء حجاب أو ناداه من بعيد لم يجز لانهم متفرقان  
 بايدانها والمعتبر الافتراق المتعاقدين سواء كانا مالكين أو نائبين كالأب والوصي ولو كبل لان

هو يبيع بعض الاثمان  
 ببعض فلو تجانسا شرط  
 التماثل والتقابل

(قوله فان علم التساوي  
 الخ) وفي الكفاية العلم  
 بتساويهما حالة العقد  
 شرط صحته حتى لو تمايزا  
 ذهبا بذهب مجازفة  
 وانفراقا بعد التقابض ثم  
 علما بالوزن انهما كانا  
 متساويين لا يجوز عندنا  
 خلافا لرفرا بن مالك على  
 بريح الجمع

القبض من حقوق العقد وحقوقه متعلقة بهما ولا اعتبار بالمجلس الا في مسألة وهي ما اذا قال الاب  
اشهدوا لي اشترى هذا الدينار من ابني الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل ان يزن العشرة فهو باطل  
كذا روى عن محمد لان الاب هو العاقد فلا يمكن اعتبار التفرق بالابدان فبعت به المجلس كذا في  
البدائع وفي الذخيرة لو وكل وكيلين في الصرف فتصارفا ثم ذهب أحدهما قبل القبض وقبض  
الآخر بطل في حصة الذهب فقط كالسالكين اذا قبض أحدهما ولم يقبض الآخر بخلاف  
الوكيلين يقبض الدين اذا قبض أحدهما دون الآخر لم يحز كذا في الذخيرة وتفرع على اشتراط  
القبض أنه لا يجوز الا براء من بدل الصرف ولا هبته والتصديق به فان فعل لم يصح بدون قبول  
الآخر فان قبل انتقض الصرف واللم يصح ولم ينتقض لانه في معنى الفسخ فلا يصح الا براضيهما  
فلو أبا الواهب أن يأخذ ما وهب أجبر على القبض وتفرع أيضا أنه لا يجوز الاستبدال ببديل الصرف  
قبل قبضه وسيأتي وعلى هذا يخرج المقاصة في من الصرف اذا وجب الدين بمقدم متأخر عن عقد  
الصرف أنه لا يصير قصاصا ببديل الصرف وان تراضيا بذلك وقدم في السلم ولو قبض بدل الصرف  
ثم انتقض القبض فيه لمعنى أوجب انتقاضه أن يبطل الصرف وقد تقدم في السلم وتماه في البدائع  
ثم ان استحق أحد بدلي الصرف بعد الاقتراق فان أجاز المستحق والبديل قائم أو ضمن الناقد وهو  
هالك جاز الصرف وان استرده وهو قائم أو ضمن القابض قيمته وهو هالك بطل الصرف كذا في  
البدائع قيدنا التماثل من حيث الوزن لانه لا اعتبار به عددا كذا في الذخيرة (قوله وان اختلفا  
جودة وصياغة) لقوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة الى أن قال مثلاً بمثل سواء بسواء  
يذاييد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يداييد رواه مسلم وغيره ولا فرق في  
ذلك بين أن يكونا معينتين بالتعيين كالمنصوغ والتبر أو لا يتعينان كالمنصوب أو يتعين أحدهما  
دون الآخر لا طلاق الحديث وفي الذخيرة من البيوع من الفصل السادس واذا باع درهما كبيرا  
بدرهم صغير أو درهما جديا بدرهم ردي يجوز لان له ما فيه غرضا صححهما فاما اذا كانا مستويين في  
القدر والصفة فبيع أحدهما بالآخر هل يجوز وهل يصير مثله ديناً في الذمة اختلفوا بعضهم قالوا  
لا يجوز وأشار اليه محمد في الكتاب وبه كان يفتي أبو حاتم الامام أبو أحمد اه قيدا سقط الصفة  
بالاثمان لانه لو باع اناه نحاسا باناه نحاس أحدهما أثقل من الآخر فانه يجوز وزنا مع أن النحاس  
وغيره مما يوزن من الاموال الربوية أيضا وذلك لان صفة الوزن في النقدين منصوص عليها فلا يتغير  
بالصنعة ولا يخرج عن كونه موزونا بآثار جهله عدداً ولو تعرف ذلك بخلاف غيرهما فان الوزن  
فيه بالتعارف فيخرج عن كونه موزونا بتعارف عدديته اذا صيغ وصنع كذا في فتح القدير وفي  
الذخيرة حتى قالوا الواعداً وبيع الاواني المتخذة من هذه الاشياء بالوزن لا بالعدد لا يجوز بيعه بغير  
المصنوع من جنسه الامتساو ياوزنوا اذا تعاملا وبيعها بعد الاوزن يجوز بيع الواحد بالاثنتين اه وفي  
القاموس الجيد ككيس ضد الردي عواجم جياذ وجياذات وجياذيد وجياذيد وجياذيد وجياذيد  
اه وفيه والصياغة بالكسر حرفة الصائغ اه (قوله والاشراط التقابض) أي وان لم يتجانسا  
يشترط التقابض قبل الاقتراق دون التماثل لما روينا من الحديث وفي فتح القدير والمعراج  
معزي الى فوائد القدوري المراد بالقبض هنا القبض بالبراجم لا بالتخليع يريد باليد اه ثم اختلفوا  
في القبض فقبل شرط انعقاده صححناه فورد عليه أنه حينئذ لا بد من القران أو التقديم والقبض متأخر  
فكان حكمه لا شرطاً واجباً بان الوجود في المجلس جعل مقارناً للعقد حكماً والصحيح المختار أنه شرط

وان اختلفا جودة  
وصياغة والاشراط  
التقابض

(قوله فانه يجوز وزنا)  
عبارة الفتح حيث يجوز  
بيع أحدهما بالآخر  
وان تفاضلا وزنا مع  
ان النحاس ارفع بالصواب  
اسقاط قوله وزنا  
والاقتصار على قوله فانه  
يجوز



فلو باع الذهب بالفضة

مجازفة صح ان نقابضائي  
المجلس ولا يصح التصرف  
في ثمن الصرف قبل قبضه  
فلو باع دينار ابدراهم  
واشترى بها ثوب بافسد  
بيع الثوب

(قوله وقد نقل عن زفر

الخ) قال في فتح القدير  
وهذا على احدى الروايتين

عنه ان النقود لا تتعين

في البياعات فاما على

لرواية الاخرى عنه فيجب

ان لا يصح بيع الثوب

كقولنا اه (قوله وبه

اندفع ترجيح ابن الهمام

الخ) فيه نظر ظاهر فان

المحقق قد اجاب عن هذا

وكان المؤلف لم يكمل

النظر في عبارته ثم راي

صاحب النهر لخص جواب

المحقق واعترض كلام

المؤلف حيث قال ولا يخفى

ان زفر انما قال يجوز

البيع بناء على عدم

تعين بدل الصرف ثمنا

فجاز ان يعطى من غيره

ولاشك انه يقول بعدم

جواز بيع المبيع قبل

القبض فاذا قال به

هذا البيع لما قلنا كان

بالضرورة فاننا لان البيع

انعقد وجبا دفع مثله

وتكون تسمية به بيعا وثمنا

بقائه على الصحة لا شرط انعقاده وقد اشار محمد الى كل منهما كما في الذخيرة ويدل على الثاني قوله فان  
تفرقا قبل القبض بطل فلولا انه منعقد لما بطل بالافتراق كذا في المعراج وثمره الخلاف تظهر فيما  
اذا ظهر الفساد فيما هو مصرف فهل يفسد فيما ليس بصرف عند أي حنيقة فعلى القول الضعيف  
يتعدى الفساد وعلى الاصح لا يتعدى كذا في فتح القدير وقيد بالذهب والفضة لانه لو باع فضة  
بفلوس او ذهب بفلوس فانه يشترط قبض أحد البديلين قبل الافتراق لا قبضهما كذا في الذخيرة  
وقدمناه عند قوله في باب الربا وصح بيع الفلوس بالفلسين وفي الذخيرة اذا غصب قلب فضة او ذهب  
ثم استهلكه فعليه قيمته موصوفا من خلاف جنسه فان تفرقا قبل قبض القيمة جاز عندنا خلافا لزر  
لانه صرف وعندنا هو مصرف حكما للضمان الواجب بالغصب لا مقصودا فلا يشترط له القبض سواء  
كان وجوب القيمة بقضاء الغاضى او بالصلح ولو اشترى المودع الوديعة الدراهم بدنانير وقبض  
الدنانير وافتراقا قبل ان يجدد المودع قبض في الوديعة بطل الصرف بخلاف ما اذا كانت موصوفة لان  
قبض الغصب ينوب عن قبض الشراء بخلاف الوديعة اه (قوله فلو باع الذهب بالفضة مجازفة  
صح ان نقابضائي المجلس) لان المستحق هو القبض قبل الافتراق دون التسوية لما روينا فلا يضره  
المجازف ولو افتراقا قبل قبضهما او قبض أحدهما بطل لغوات الشرط قيد ببيع الجنس بخلاف  
الجنس لانه لو باع الجنس بالجنس مجازفة فان علما تساويهما قبل الافتراق صح وبعبارة (قوله  
ولا يصح التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه فلو باع دينار ابدراهم ثم اشترى بها ثوب بافسد البيع  
في الثوب) أى في أحد بدلي الصرف لان كلا منهما ثمن فلا تجوز هيبته ولا صدقته ولا يبيع شئ به  
وقدمنا أنه ان وهب أو تصدق به أو أبرأه فان قبل الآخر انفسخ الصرف لتعذر وجود القبض  
والافلا وأما البيع فصورته كما ذكره المصنف باع دينار بعشرة دراهم ولم يقبضها حتى اشترى بها  
ثوبا ومكيلا أو موزونا فالبيع في الثوب فاسد لان قبض العشرة مستحق حقا لله تعالى فلا يسقط  
بأسقاط المتهادقين فلم يجز بيع الثوب والصرف على حاله يقبض بدله من عاقده معه وأورد عليه أن  
فساد الصرف حينئذ حق الله تعالى وصحة بيع الثوب حق العبد فتعاضا في عدم حق العبد لتفضل  
الله بذلك وأجيب بان ذلك بعد ثبوت الحقيقين ولم يثبت حق العبد بعد لانه يفوت حق الله بعد  
تحققه فيمتنع لانه يرتفع وقد نقل عن زفر صحة بيع الثوب لان الثمن في بيعه لم يتعين كونه بدل  
الصرف لان العقد لا يتعين فاضافة العقد الى بدل الصرف كعدم اضافته فيجوز شراء ثوب بدراهم  
لم يصفها وجوابه ان قبض بدل الصرف واجب والاستبدال يفوته فكان شرط ايفاء ثمن الثوب  
من بدل الصرف شرطا واسدا فيمتنع الجواز وقدر وجهه في فتح القدير ثم اعلم انه لم قرر واهنا كما في  
المعراج ان البديلين في باب الصرف كل منهما ثمن قبل العقد وحالته فلا يشترط وجودها في ملك  
المتصارفين ولا يتعينان بالاشارة ومثمن من وجه بعد العقد ضرورة ان العقد لا بدله من مثمن فلا  
يجوز الاستبدال بأحدهما قبل القبض لكونه بيع المبيع قبل قبضه الى آخره وبه اندفع ترجيح ابن  
الهمام قول زفر كما لا يخفى وفي الذخيرة اذا اشترى الرجل ألف درهم بعينها بمائة دينار والدراهم  
بيض فاعطاه مكانها سودا ورضي بها البائع جاز ذلك لان هذا ليس باستبدال والسود والبيض من  
الدراهم جنس واحد وانما أبرأه عن صفقة المجودة حين تجوز بالسود فكان مستوفيا بهذه الطريق  
لا مستبدلا قال شمس الأئمة السرخسي ومراده من السود الدراهم المضروبة من النقود السود  
لا الدراهم البخارية لان أخذ البخارية مكان الدراهم البيض لا يجوز لانه يكون استبدال الاختلاف

الصرف تقدير الثمن سواء سميت به بيعا وثمنا

المباين ببيع المبيع قبل قبضه ٢١٢ اذ لازم بتسليمته بعينه وليس هنا هكذا فبطلان بيع الثوب مطلقا كما هو المذهب مشكل

المجنس وكذلك لو قبض مشتري الدراهم الدراهم فاراد أن يعطى ضربا آخر من الدنانير سوى ما شرط  
لا يجوز الا برضا صاحبه واذا رضي به صاحبه كان مستوفيا لا مستقبلا لكون المجنس واحدا قيل  
هنا اذا أعطى ضربا دون المسمى فاما اذا أعطاه ضربا فوق المسمى فلا حاجة الى رضا صاحبه  
اه وقدمنا جواز الزهرين ببدل الصرف بان هلك وهما في المجلس ذلك بما فيه وجاز العقد وان  
هلك بعد الافتراق بطل الصرف ولا يكون مستوفيا وقدمنا جواز الحوالة والكفالة به فان سلم  
الكفيل أو الاصيل أو الحال عليه في المجلس صح وان افترق المتعاقدان بطل وان بقي الكفيل  
أو الحال عليه لان حقوق العقد انما تنتمي بالمتعاقدين كذا في شرح السراج الوهاج (قوله ولو باع  
أمة مع طوق قيمة كل التي بالغين ونقد من الثمن الفاقه وثن الطوق وان اشتراها بالفين ألف نقد  
والتي نسيئة فالتقديمن الطوق) لان حصصة الطوق يجب قبضه ما في المجلس لكونه بدل الصرف  
والظاهر منهما الاتيان بالواجب فيصرف المتأخر الى الجارية والمقبوض والحال الى الطوق احسانا  
للظن بالسلم وكذا لو قال خذ منهما صرفا الى الطوق وصح البيع فيها متحريا للجواز بخلاف ما لو صرح  
فقال خذ هذه الالف من ثمن الجارية فان الظاهر حينئذ عارضه التصريح بخلافه فاذا قبضه ثم افترقا  
بطل في الطوق كما اذا لم يقبضه كذا في فتح القدير وقيد بتأجيل البعض لانه لو أجل الكل فسد  
البيع في الكل عند أبي حنيفة وقالا لا يفسد في الطوق دون الجارية لان القبض ليس بشرط في  
حصصتها فيقدر الفساد قدره ولا يحنف ان الفساد مقارن فيتعدى الى الجبيع كالجوع بين عبد  
وحر في البيع بخلاف الفساد في الاولى فانه ضار في فلا يتعدى الى غيره وقضاء عرض الشارع على  
المؤلف بالتساع في عبارته بانه ذكر القيمة في كل منهما ولا تعتبر القيمة في الطوق وانما يمتد القدر  
حين المقابلة للمجنس وكذا لا حاجة الى بيان قيمة الجارية لان قدر الطوق مقابل به والباقي بالجارية  
قلت قيمتها أو كثرت فلا فائدة في بيان قيمتها الا اذا قدر ان الثمن بخلاف جنس الطوق فينبذ فيفسد  
بيان قيمتها لان الثمن ينقسم عليهم على قدر قيمتهما اه وقد أجاب العيني بما لا طائل تحته وفي فتح  
القدير ولقد وقع الافتراق في تصور المسئلة حيث جعل طوقها ألف مثقال فضة فانه عشرة أوطال  
بالمصري ووضع هذا المقدار في المئق بعيد عن العاد بل نوع تعذيب وكون قيمتهما مع مقدارا الطوق  
مقساوين ليس بشرط بل الاصل انه اذا بيع تقدم مع غيره بتقدم جنسه لا بد أن يزيد الثمن على  
النقد المضموم اليه اه (قوله ومن باع سيفا حليته خسون بمائة ونقد خسين فهي حصتها وان  
لم يبين أو قال من ثمنهما) أما اذا لم يبين فلماذا كرنا أن أمرهما يحمل على الصلاح وأما اذا قال خذ  
هذان من ثمنهما فلان الثنية قد يراد بها الواحد منهما قال الله تعالى فسيبها وطمعها والناسي أحدهما  
وقال تعالى يخرج منهما الاول والثمان والمراد أحدهما وفي الحديث فاذا نأوا فقيما والمراد أحدهما  
فيحمل عليه لظاهرهما بالاسلام ونظيره في الفقه اذا حضمتا حيضة أو ولدتهما ولدا علق بأحدهما  
للاستحالة بخلاف ما اذا لم يذكر المفعول به للامكان وقد فاته صورتان الاولى أن يبين ويقول خذ  
هذان نصفه من ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف الثانية أن يجعل الكل من ثمن السيف وفيهما  
يكون المقبوض من الحلية لانهما ثني واحد فيجعل عن الحلية لمحصل مراده هكذا ذكره الشارع وفي  
المعراج معزى الى المسوط لو قال خذ هذه الخمين من ثمن السيف خاصة وقال الآخر لم أو قال لا وتفرقا

هذا حاصل ما في الفتح  
وفيه ترجيح لقول زفر  
ودفعه في البحر بما لا  
يصلح دفعا حذفا خوف  
الاطالة بلا فائدة (قوله  
وفي المعراج معزى الى  
المسوط الخ) أقول وفي  
كافي الحاكم واذا اشترى  
ولو باع أمة مع طوق قيمة  
كل منهما ألف بالغين  
ونقد من الثمن ألفا فهو  
ثمن الطوق وان اشتراها  
بالغين ألف نقد وألف  
نسيئة فالتقديمن الطوق  
ومن باع سيفا حليته  
خسون بمائة ونقد  
خسين فهو حصتها وان لم  
يبيّن أو قال من ثمنهما

قلبا بعشرة دراهم وفيه  
عشرة دراهم وقبض  
القلب وغصبه الآخر  
عشرة دراهم ثم افترقا  
فهى قصاص بشمن  
القلب وان تفرقا على  
غير رضا وكذلك القرض  
ولو اشترى القلب مع ثوب  
بعشرين درهما وقبض  
القلب ونقصه عشرة  
دراهم ثم تفرقا جعلت ما  
نقصه ثمن القلب استحسانا  
ولو نقد العشرة فقال هي  
من ثمنها جمعاه فهو مثل  
الاول فان قال من ثمن

الثوب خاصة وقال الآخر نعم أو قال لا وتفرقا على ذلك انتقض البيع في القلب لان الدافع يجعله اقضاء من أيهما على  
شاء وكذلك لو كان الثمن دينارا وكذلك لو اشترى سيفا على بمائة درهم وحليته خسون درهما فقبض السيف ونقصه خسين

درهما وقال هي من ثمن السيف أو قال من ثمن السيف والمحلية أو من ثمن السيف دون المحلية ورضي بذلك القابض أو لم يرض فهو سواء والذي نقه من ثمن المحلية استحسانا اه وانظر الفرق بين قوله من ثمن الثوب خاصة وقوله من ثمن السيف دون المحلية حيث ينتقض البيع في الأول دون الثاني ولعل الفرق هو ان الثوب يمكن كونه مبيعاً مقصداً في عينه عند التصديق بخلاف السيف اذا كان لا يتخلص عن المحلية الا بضرر فلو صح التنصيص لزم فيه اذا البيع لانه يصير كبيع جذع من شجرة ولا يمكن هذا مخالف لما ذكره هنا عن المبسوط فان قوله من ثمن السيف دون المحلية بخلاف قوله من ثمن السيف خاصة فليتأمل ويؤيد ما ذكرناه من الفرق قوله في الكافي أيضاً ولو باع قلب فضة فيه عشرة وثوباً بغير درهم ما فقد عشرة وقال نصفها من ثمن القلب ونصفها من ثمن الثوب ثم تفرقا وقد قبض القلب والثوب انتقض البيع في نصف القلب ٢١٢ وأما السيف اذا مضى فقال

نصفها من ثمن المحلية ونصفها من ثمن نصف السيف ثم تفرقا لم يفسد البيع اه ولذا قال الزبلي لانهم ما شئوا واحد (قوله جاز كيفما كان) أي سواء كان المدفوع

ولو افرقا فلا قبض صح في السيف دونها ان يتخلص بلا ضرر ولا بطلا

مساوية لقيمة المحلية أو لوزنها أولاً ولا لمجواز التفاضل عند اختلاف الجنس ومقتضى هذا انه يصرف المدفوع الى المحلية فيكون ثمنها وهو غير المدفوع من الثمن (قوله وعلى هذا يبيع المزركش والمطرز الخ) قال الرملي في حاشية المنع

على ذلك انتقض البيع في المحلية لان الترجيح بالاستحقاق عند المساواة في العقد أو الاضافة ولا مساواة بعد تصريح الدافع بكون المدفوع من ثمن السيف خاصة والقول في ذلك قوله لانه هو المالك والقول له في بيان جهته اه وهكذا في العناية وفي السراج الوهاج ولو قال هذا الذي بعته خاصة السيف كان عن المحلية وجاز البيع لان السيف اسم للمحلية أيضاً لانها تدخل في بيعه تبعاً ولو قال هذا من ثمن الجفن والتصل خاصة فمد البيع لانه صرح بذلك وأزال الاحتمال فلم يمكن حمله على الصفة اه ويمكن التوفيق بان يحمل ما ذكره الشارح على ما اذا قال من ثمن السيف ولم يقل خاصة فيوافق ما في السراج الوهاج وأما ما في المبسوط فلما قال خاصة وحيداً كان قال خذ هذا عن النصل فليتأمل ويستضح مدقيد بنوادمائة لانه لو باعه بخمسين أو بقل منها لم يجوز الربا وان باعه بنصفه لم يدر وزنها لم يجوز أيضاً لشهادة الربا في ثلاثة أوجه لا يجوز البيع وفي واحد يجوز وهو ما اذا علم ان الثمن أزيد مما في المحلية ليكون ما كان قدرها مقابلاً لها والمباقي في مقابلة النصل هذا اذا كان الثمن من جنس المحلية وان كان من خلاف جنسها عز كيفما كان لمجواز التفاضل ولا خصوصية للمحلية مع السيف والطوق مع الجارية بل المراد اذا جاع مع الصرف غيره فان النقود لا يخرج عن كونه صرفاً بانضمم غيره اليه وعلى هذا يبيع المزركش والمطرز بالذهب أو الفضة وفي المبسوط وكان محمد بن سيرين يكره بيعه بجنسه وبهناخذ لاحتمال الزيادة والاولى بيعه بخلاف جنسه (قول ولو افرقا فلا قبض صح في السيف دونها ان يتخلص بلا ضرر ولا بطلا) أي بطل العقد فيهما لان حصة الصرف يجب قبضه قبل الافتراق فاد الم يقبضها حتى افرقا بطل فيه اه قد شرطه وكذلك في السيف ان كان لا يتخلص الا بضرر اعتبر تسليمه بدون الضرر كبيع جذع من شجرة وان كان يتخلص بدونه جاز ان يقدرة على التسليم فصار كالمجارية مع الطوق وذكر الشارح اه ما نقلناه عن المبسوط سابقاً ثم قال قال الراعي عفر بنه ينبغي ان نكون هذه كالمسئلة المتقدمة من انه يصرف الى المحلية ومن انه على التفصيل المتقدم ذكره يعني ان كانت المحلية تتخلص بغير ضرر صح في السيف خاصة والابطال في الكل وفي المحيط او قال هذا من ثمن النصل خاصة وان لم يمكن التميز الا بضرر

قال في مجمع الرواية بعد ان ذكر مسألة محلية السيف ناقلاً عن المحيط وان كان مبيعاً مازم مطلقاً ان الفضة بالتقوية صارت مستهلكة لانها لا تتخلص بعد التقوية ولكن بقي لونها لا ترى لو اشترى داراً موهباً بالذهب بذهب وثجل يجوز ولو بقي عين الذهب لوجب ان لا يجوز اه وأقول الموهب المطلي بالذهب أو الفضة والتقوية الطلي مأخوذة من تقوية الكلام أي تليسه وأقول يجب تقييد المسئلة بما اذا لم تكثر الفضة أو الذهب الموهب اما اذا كثر بحيث يحصل منه شيء يدخل في المبرن بالعرض على النار يجب حينئذ اعتباره ولم أره لا محاباً للسكن رأيت للشافعية وتوابعه دناشاهدة به فتأمل والله تعالى أعلم اه قلت وسيأتي عند قول المتن وغالب الغش ليس في حكم الدراهم والدنانير ما هو كالصريح في ذلك فتأمل وفي كافي الحاكم واذا اشترى لجاماً موهباً بفضة بدراهم أقل مما فيه أو أكثر فهو جائز لان التقوية لا يتخلص الا ترى انه اذا اشترى الدار الموهبة بالذهب بثمن مؤجل يجوز ذلك وان كان

ما في سقوفها من التحويلة بالذهب أكثر من الذهب في الثمن (قوله وفيه نظرا الخ) أقول لاشك ان النصل أخص من السيف لان  
السيف يطلق على الحلية ٢١٤ لانه اسم لها والنصل بخلاف النصل فاذا قال نصل هذا من ثمن النصل خاصة ولا يمكن تمييزه الا

بكون المنقود ثمن الصرف ويصحان جميعا لانه قصده حصة البيع ولا حصة له الا بصرف المنقود الى  
الصرف فحكمنا بجوازه تصحيح البيع وان أمكن تمييزها بغير ضرر بطل الصرف فعلى هذا ما ذكر  
في المبسوط محمول على ما اذا كانت الحلية تتخلص من غير ضرر توفيقا بينه وبين ما ذكر في المحيط اه  
وفيه نظر لان ما في المحيط انما هو فمما اذا صرح بالنصل دون السيف ولا شك في عدم انصرافه الى  
الحلية لانه صريح كما قدمناه لكن بشرط أن يتخلص بلا ضرر والا صرناها الى الحلية وتركنا  
الصريح تصحيحاً لانه لو لا ذلك بطل في الكل وما في المبسوط انما هو فمما اذا قال نصل هذا من ثمن السيف  
خاصة فنذكر السيف ولم يذكر النصل والحاصل انه ان ذكر السيف ولم يقل خاصة صرف الى الحلية  
مطلقاً أعنى سواء أمكن التمييز بلا ضرر أو لا وان زاد خاصة أو لم يذكر السيف وانما ذكر النصل  
لا ينصرف اليها ويصرف الى النصل ان أمكن تخليصه بلا ضرر والا صرناها الى الحلية وفي البدائع  
ان ذكرانه من ثمن السيف يقع عن الحلية وان ذكرانه من ثمن النصل فان أمكن تخليصه بلا ضرر  
يقع عن السيف كور ويطلب الصرف بالافتراق والا فالمنقود ثمن الصرف ويصحان اه وفي المغرب  
الحلية الزينة من ذهب أو فضة يقال حلية السيف والسرير وغيره وفي التبريل وتستخرجون حلية  
تلبسونها أى اللؤلؤ والمرجان اه (قوله ولو باع اناء فضة وقبض بعض ثمنه وافترقا صح فيما قبض  
والاناء مشترك بينهما) يعنى اذا باعه بفضة أو ذهب لانه صرف وهو يبطل بالافتراق قبل  
القبض فيتقدر الفساد بقدر ما لم يقبض ولا يشيع لانه طارئ ولا يكون هذا تقربق الصفة أيضا  
لان التفريق من جهة الشرع باشتراط القبض لامن العاقد ولا ثبت للمشتري خيار عيب الشركة  
لانها حصلت منه وهو عدم النقد قبل الافتراق بخلاف ما اذا هلك أحد العبدین قبل القبض حيث  
ثبت الخيار في أخذ الباقي لعدم الصنع منه (قوله وان استحق بعض الاناء أخذ المشتري ما بقي  
بقسطه أو رد) لان الشركة في الاناء عيب لان التشقيص بضره وهذا العيب كان موجودا عند  
البائع مقارنا له فان أجاز المستحق قبل أن يحكم له بالاستحقاق جاز العقد وكان الثمن له ياخذ البائع  
من المشتري ويسلمه اليه اذا لم يفترقا بعد الاجازة وبصر العاقد وكذا للمجهيز فتتعلق حقوق العقد  
بالوكيل دون المجهيز حتى لو افترق المتعاقدان قبل اجازة المستحق بطل العقد وان فارقه المستحق قبل  
الاجازة والمتعاقدان باقيان في المجلس بطل العقد كذا في السراج الوهاج أطلق الخيار فشمع  
ما قبل القبض وبعده (قوله ولو باع قطعة نقرة واستحق بعضها أخذ ما بقي بقسطه بلا خيار) لان  
الشركة فيها ليست بعيب اذا التشقيص فيها لا يضرها بخلاف الاناء أطلقه وهو محمول على ما اذا كان  
بعد قبضها أما اذا استحق بعض النقرة قبل قبضها فان له الخيار لتفرق الصفة عليه قبل التمام بخلاف  
ما بعد القبض لتمامها وفي المغرب النقرة القطعة المذابة من الذهب أو الفضة ويقال نقرة فضة على  
الاضافة للبيان اه وفي النهاية هي قطعة فضة مذابة كذا في ديوان الادب وعلى هذا وقع في  
بعض كتب الاوقاف المصرية كالشيخونية والصغر غمسة من الدراهم النقرة المراد منها الفضة  
لكن وقع الاشتباه في انها فضة خالصة أو مغشوشة وكنت استفتيت بعض المالكية عنها فافتي

بضرر صح البيع والصرف  
يجعل النصل عبارة عن  
السيف فاذا ذكر السيف  
بدل النصل صح البيع  
والصرف بالاولى فقول  
المبسوط انتقض البيع  
في الحلية يتعين جملة على

ولو باع اناء فضة وقبض  
بعض ثمنه وافترقا صح  
فيما قبض والاناء مشترك  
بينهما وان استحق بعض  
الاناء أخذ المشتري ما بقي  
بقسطه أو رد ولو باع قطعة  
نقرة واستحق بعضها أخذ  
ما بقي بقسطه بلا خيار

ما اذا أمكن تمييزه بلا  
ضرر والا خالفه ما في  
المحيط فلا بد من هذا  
التوفيق لدفع المناقاة  
بينهما وهو توفيق حسن  
نعم قول الزيلعي والابطل  
في الكل لا يناسب هذا  
التوفيق لماعلمته من انه  
اذا كانت الحلية لا تتخاص  
الا بضرر صح في الكل  
فكيف يحمل مسألة  
المبسوط على التفصيل  
المذكور في المتن ولعل  
مراده التفصيل بين ما يميز  
بضرر أو بدون ضرر من

غير نظر الى حكمه تامل (قوله فان أجاز المستحق الخ) قال الرملي عازيا الى الغزى هذا اختيار منه لقول الخصاص بانه  
فان البيع ينتقض عنده بمجرد القضاء وظاهر الرواية بخلافه كما تقدم في الاستحقاق اه (قوله وان فارقه المستحق قبل الاجازة  
والمتعاقدان باقيان في المجلس بطل العقد) صوابه صح العقد كما هو مسطور في الجوهره (قوله وكنت استفتيت بعض المالكية)

بانه سمع ممن يوثق به ان الدرهم منها يساوي نصفاً وثلاثة فلوس قال فليعول على ذلك ما لم يوجد  
خلافه اه وقد اعتبر ذلك في زماننا ولكن الادنى متيقن به وما زاد عليه مشكوك فيه ولكن الاوفق  
بفروع مذهبننا وجوب درهم وسط لما في جامع الفصولين من دعوى النقرة وتزوجهما على مائة درهم  
نقرة ولم يصفها صح العقد فلو ادعت مائة درهم مهر اوجب لها مائة درهم وسط اه فينبغي أن يعول  
عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وصح بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين وكربر وشعير  
بضعفهما) أي بان يبيعهم ما بكرى بر وكرى شعير وانما جازلانه يجعل كل جنس مقايلاً بخلاف  
جنسه تصحح العقد ولو صرف الى جنسه فسد لان العقد يقتضي مطلق المقابلة من غير تعرض لقيس  
لامقابلة السكل بالسكل بالكل شأنها ولا فردا معينا فصار كالمو باع نصف عبداً مشترك بينهما وبين غيره فانه  
ينصرف الى نصيبه تصحح العقد وكان صرف النقدي الى المتعارف ولا يرد علينا ما لو اشترى قلباً بعشرة  
وثوباً بعشرة ثم باعهما بأربعة بمائة وخمسة وعشرين فانه لا يصح وان أمكن صرف الربح الى الثوب لانا  
لو صرفناه لصار تولية في القلب وهو خلاف المراجعة فكان ابطاله وكذا لا يرد لو اشترى عبداً بالف  
ثم باعه قبل النقض مع آخر من البائع بالف وخمسة مائة فانه لا يصح في المشتري بالف لان طريق  
التصحیح غير متعين لا مكان صرف الالف ومائة اليه أو مائتين الى غير ذلك من الصور وأورد عليه ان  
الطرق متعددة في مسألة الكتاب لجواز أن يصرف الدينار الى الدينار والدرهم الى الدرهم والدينار  
الى الدرهم كما يجوز أن يصرف الدرهم الى الدينار والدينار الى الدرهم وأوجب عنده بانه أقل  
تغيراً فكان أولى وكذا لا يرد علينا ما لو جمع بين عبده وعبده غيره وقال بعثك أحدهما فانه لا يصح  
للمتكبر وان أمكن تصحيحه بصرفه الى عبده وأوجب بان البيع أضعف الى منكر فلا ينصرف  
الى المعين للتضاد اذ المنكر ليس بمحل للبيع ورد بانه ليس بشئ لان المعرفة مما صدقات النكحة  
فان زيداً يصدق عليه رجل ولا شك انه يحتمله فيجب حله عليه وقد قال أبو حنيفة في قوله عبدي أو  
جاري حرانه يعتق العبد ويجعل استعارة المنكر للمعرف وكذا ما قيل ان تصحيح العقد يجب في محل  
العقد وهو لم يصف الى المعين وفي فتح القدير واعلم ان ما أورد على دفع النقوض المذكورة ان لحظه  
جواب فذاك والاف لا يضر كالتقص في اثبات المطلوب اذا غابته انه خطأ في محل آخر اذا اعترف  
بخطائه في محل النقض وذلك لا يوجب خطأه في محل النزاع اه وأما مسألة ما اذا باع درهمين ووثوباً  
بدرهم ووثوباً وافتراقاً لا قبض فليس مما نحن فيه فان العقد انعقد تصححاً وانما طرأ الفساد  
بالافتراق والصرف لدفع الفساد وقد انعقد بلافساد وكلاهما ليس في الفساد الطارئ وفي الظهيرية  
معزياً الى الملبس وباع عشرة ووثوباً بعشرة ووثوباً وافتراقاً قبل القبض بطل العقد في الدراهم ولو صرف  
الجنس الى خلاف جنسه لم يبطل ولكن قيل في العقود يحتمل التصحيح في الابتداء ولا يحتمل للبقاء  
على الصحة اه وفي الايضاح الاصل في هذا الباب ان حقيقة البيع اذا اشتملت على ابدال وجب  
قسمة أحد البديلين على الآخر وتظهر الفائدة في الردي العيب والرجوع بالثمن عند الاستحقاق  
وجوب الشفعة فيما يجب فيه الشفعة فان كان العقد مما لا يرافقه فان كان مما لا يتفاوت فالقسمة  
على الاجزاء وان كان مما يتفاوت فالقسمة على القيمة وأما ما فيه الرافق فما يجب القسمة على الوجه  
الذي يصح به العقد مثاله باع عشرة دراهم بخمسة دراهم ودينار يصح العقد فان الخمسة بالخمسة  
والخمسة الاخرى بالدينار وكذا لو باع جنسين بجنسين كافي مسألة الكتاب اه ونظير المسئلة المسئلة  
التي تلي هذه وهي (قوله واحد عشر درهماً بعشرة دراهم ودينار) أي صح بيع فتكون العشرة

وصح بيع درهمين  
ودينار بدرهم ودينارين  
وكربر وشعير بضعفهما  
وأحد عشر درهماً بعشرة  
دراهم ودينار

قدمنا في المتفرقات عن  
النهر ان المراد به علامة  
عصره ناصر الدين  
اللقاني رحمه الله تعالى  
(قوله والصرف لا دفع  
الفساد) أي صرف الجنس  
الى خلاف جنسه

بمثلها والدينار بالدرهم ثم يحسم العقد على ما بيننا وانما ذكر هذه بعد التي قبلها وان كانت قد علمت مما  
 قبلها البيان ان الصرف الى خلاف الجنس لا يتفاوت في الجميع أو جزء واحد كذا في السراج الوهاج  
 (قوله) ودرهم صحیح ودرهم من غلة بدرهم من صحیح ودرهم غلة) أي يصح بيعه لا لا تحاد في  
 الجنس فيعتبر التساوي في القدر دون الوصف والغلة هي الدراهم المقطعة وقيل ما برده بيت المال  
 وبأخذ التجار ولا تنافي لاحتمال أن تكون هي المقطعة وفي الهداية ولو تبايعا فضة بفضة أو  
 ذهبا بذهب ومع أقله ما شئ آخر تبلغ قيمته باقي الفضة جاز البيع من غير كراهة فان لم تبلغ فم  
 الكراهة وان لم يكن له قيمة لا يجوز البيع لتحقيق الربا اذا الزيادة لا يقابلها عوض فيكون ربا له  
 وصرح في الايضاح بان الكراهة قول محمد وأبو حنيفة فقال لا بأس به وفي المحيط انما كرهه محمد  
 خوفا من أن يبالغ الناس ويستهملوه فيما لا يجوز وقيل لان ما باشر الحيلة لاسقاط الربا كبيع  
 العينة فانه مكروه وفي فتح القدير اشترى تراب الفضة بفضة لا يجوز لانه ان لم يظهر في التراب شئ  
 فظاهر وان ظهر فهو بيع الفضة بفضة مجازة ولهذا لو اشترى تراب بفضة لا يجوز لان البديلين  
 هم الفضة لا التراب ولو اشترى تراب بذهب جاز له عدم لزوم العلم بالمعاملة لاختلاف الجنس فلو ظهر  
 أن لا شئ في التراب لا يجوز وكلما حاز فشتري التراب بالخيار اذا رأى لانه اشترى لم يره اه (قوله)  
 ودينار بعشرة عليه أو بعشرة معلقة ودفع الدينار وتقاصا العشرة) أي صح بيعه اما اذا  
 قابل الدينار بالعشرة اتى علمه امتداده لانه جعل ثمنه دراهم لا يجب قبضها ولا تعيينها بالقبض وهو  
 حائز اجماعا لان التعيين للاختراع الرأى ربا في دين سقط وانما الرأى ربا في دين يقع الخطر في عاقبته  
 ولذا لو تصارفا فادراهم بدينارين ديناصح لغوات لم يطر وأما الثانية وهي ما اباها بعشرة معلقة  
 ثم تقاصا فانه قد كور هذا استحسان والتباس عدم الجواز وهو قول زفر لكونه استبعادا لا يبدل  
 الصرف وجه الاستحسان انهما الما تقاصا انفسح الاول وانه قد صرف آخر مضافا الى الدين فتثبت  
 الاضافة انتضاء كما لو جدد البيع ما كثر من الثمن الاول وفي فتح القدير ونحن نقول موجب العقد  
 عشرة معلقة تصير متعينة بالقبض وبالاضافة بعد العقد الى العشرة الدين صارت كذلك غير انه  
 قبض سابق ولا يبالى به حصول المقصود من التعيين بالقبض بالمساواة وعلى هذا التفرير لا حاجة  
 الى اعتبار فسح العقد الاول بالاضافة الى العشرة الدين به العقد على الاطلاق بخلاف ما اذا باع  
 مالف ثم بالف وخمسائة فان الفسخ لازم لان أحدهما لم يصدق على الآخر بخلاف العشرة مطلقا  
 مع هذه العشرة للصدق لان الاطلاق ليس قيد في العقد بها وان لم يمكن قضاؤها أصلا اذا لا وجود  
 للطابق بقيد الاطلاق وعلى هذا ما شأوا ونقر به أنهم الما غيرا وجب العقد ففسخها الى عقد آخر  
 اقتضاء اه أطلق في العشرة الدين فعمل ما اذا كانت عليه قبل عقد الصرف أو حدثت بعده  
 وقبل لا يجوز التقاص بدين حدث بعده واول أصح لان التقاص هو يتضمن لفسخ الاول وانشاء  
 صرف آخر فيكتفى بالدين عند التقاص بخلاف رأس مال السلم حيث لا يجوز له فصاصا بدين  
 آخر ما لمقامت قدما كان أو متأخرا لان المسلم فيه دين ولو صحت المقاصة برأس مال السلم لا فترقاعن  
 دين بدين ولذا لا يجوز اضافته الى الدين ابتداء ما يجعل الدين الذي على المسلم اليه رأس مال السلم  
 بخلاف الصرف وقال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير اذا استقرض ما ثع الدينار عشرة من  
 المشتري أو غصب منه فقد صار قصاصا ولا يحتاج الى التراضي لانه قد وجد منه القبض اه وقوله  
 وتقاصا راجع الى الثانية وأما الاولى فتقع انقاصا بنفس العقد والحاصل ان الدين اذا حدث

ودرهم صحیح ودرهم من  
 غلة بدرهم من صحیح  
 ودرهم غلة ودينار بعشرة  
 عليه أو بعشرة معلقة  
 ودفع الدينار وتقاصا  
 العشرة بالعشرة

(قوله أطلق في العشرة  
 الدين فعمل الخ) هذا  
 راجع الى قوله أو بعشرة  
 معلقة ادلاية في  
 المقيدة أن يكون الدين  
 حادنا بعد عقد الصرف



وغالب الفضة والذهب  
فضة وذهب حتى لا يصح  
بيع الحالصة بهما ولا  
بيع بعضهما ببعض الا  
مقاسا وبأوزان ولا يصح  
الاستقراض بهما الا وزنا  
وغالب الغش ليس في  
حكم الدراهم والدنانير  
فيصح بيعها بجنسها  
متفاضلا

(قوله لانه لا يتم - ير الا  
بضرر) أي اشتراط  
قبض الغش ليس لذاته  
بل لانه لا يمكن فصله عن  
الفضة الحالصة التي  
يشترط قبضها الا يقال  
ان النحاس الذي هو  
الغش موزون أيضا فقد  
وجد القدر فيشترط فيه  
التقاضي لذاته لا للضرر  
تخلصه لانه قول وزن  
الدراهم غير وزن النحاس  
ونحوه فلم يحكمها قدر  
والا لزم أن لا يجوز بيع  
القطن والزيت ونحوه  
مما يوزن الا اذا كان الثمن  
من الدراهم مقبوضا في  
المجلس ولم يصح فيها السلم  
(قوله والفرق ان الفضة  
أو الذهب الخ) قال الرملي  
عبارة الزبلي والفرق  
بينهما ان الفضة المغلوبة  
أو الذهب المغلوب  
موجود حقيقة من حيث  
اللون وما لا بالاذابة فان

بعد الصرف فان كان يقرض أو غصب وقعت المقاصة وان لم يتقاصوا وان حدث بالشراء بان باع  
مشتري الدينار من بائع الدينار ثوبا بعشرة ان لم يجعله قصاصا لا يصير قصاصا باتفاق الروايات  
وان جعله قصاصا ففيه روايتان كذا في الذخيرة ومن مسائل المقاصات وان لم تكن من الصرف  
ما في المتنق له ووديعة وللمودع على صاحبها دين من جنسها لم تصرف قاصا بالدين قبل الاتفاق عليه  
واذا اجتمع عليه لا تصير الوديعة قصاصا ما لم يرجع الى أهله فيما خذها وان كانت في يده فاجتمعا  
على جعلها قصاصا لا يحتاج الى غير ذلك وحكم المغصوب كالوديعة سواء والدينان اذا كانا من جنسين  
لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصا وكذا اذا كان أحدهما حلالا والاخر مؤجلا ولا وكذا اذا كان  
أحدهما غلة والاخر صحيجا كذا في الذخيرة أيضا من كتاب الصرف وذكري في كتاب المسدات ان  
الدينين اذا كانا مؤجلين لا تقع المقاصة حتى يتقاصوا وذكر قبله ان التفاوت في الوصف يمنع المقاصة  
بنفسه ولا يمنع اذا جعله قصاصا اه وفي الصحاح تقاص القوم اذا قاص كل واحد منهم صاحبه  
في حساب أو غيره اه واذا اختلف الجنس وتقاصا كان له عليه مائة درهم وللمدين مائة دينار  
عليه فاذا تقاصا تصير الدراهم قصاصا بمائة من قيمة الدنانير ويبقى لصاحب الدنانير على صاحب  
الدراهم ما بقي منها كذا في الظهيرية وفي فروق السكر يسمى من النفقات واذا طلبت المرأة النفقة  
وكان للزوج عليها دين فقال الزوج احسبوا لها نفقتها منه كان جائزا لانها من جنس الدراهم والدنانير  
فتقع المقاصة عند التراضي والفرق ان دين النفقة أدنى لما ذكرنا فلا تقع المقاصة الا بالتراضي  
كما لو كان أحد الدينين جيذا والاخر دينيا بخلاف سائر الديون لانها جنس واحد فلا يشترط التراضي  
اه وتقدم شيء من فوائد التقاص في باب أم الولد فارجع اليه (قوله وغالب الفضة والذهب فضة  
وذهب) يعني فلا يصح بيع الحالصة بها ولا يبيع بعضها ببعض الامتسا وبأوزان ولا يصح  
الاستقراض بها الا وزنا لانها لا يخلو عن قليل غش اذ هما لا ينطبقان عادة بدونه وقد يكون  
خلفا في غير التميز فصا ركالدي وهو والجيد سواء عند المقابلة بالجنس فيجعل الغش معدوما فلا  
اعتبار له أصلا بخلاف ما اذا غلب الغش فاللغلوب اعتبارا كما سيأتي اه (قوله وغالب الغش  
ليس في حكم الدراهم والدنانير فيصح بيعها بجنسها متفاضلا) أي وزنا وعدا لان الحكم للغالب  
فلا يضر التفاؤل لجعل الغش مقابلا بالفضة أو الذهب الذي في الآخر ولكن يشترط التقاضي  
قبل الاقتراق لانه صرف في البعض لوجود الفضة أو الذهب من الجانبين ويشترط في الغش أيضا  
لانه لا يتميز الا بضرر وكذا اذا بيعت بالفضة الحالصة أو الذهب الحالص لا بد أن يكون الحالص  
أكثر من الفضة أو الذهب الذي في المغشوش حتى يكون قدره بمثله والرائد بالغش على مثال  
بيع الزيتون بالزيت فاعتبر الفضة أو الذهب المغلوب بالمغشوش بالغالب حتى لا يجوز بيعه  
بجنسه الا على سبيل الاعتبار ولم يعتبر الغش المغلوب بهما فجعل كانه كله فضة أو ذهب ومنع بيعه  
متفاضلا والفرق ان الفضة أو الذهب المغلوب موجود حقيقة حلالا بالوزن وما لا بالاذابة لسكونهما  
مخلصان منه بالاذابة فكأنما موجودين حقيقة وحكما حتى يعتبر في نصاب الزكاة بخلاف الغش  
المغلوب لانه يحترق ويهلك ولا لون حتى لو عرف ان الفضة أو الذهب الذي في الغش الغالب يحترق  
ويهلك كان حكمه حكم النحاس الحالص فلا يعتبران أصلا ولا يجوز بيعه بجنسه متفاضلا ان كان  
موزونا للربا وفي الهداية ومشايخنا يعني مشايخ ما وراء النهر من بخاري ومهرقند لم يفتوا بجواز

والتبایع والاستقراض  
بما يروج عدد أو وزناً أو  
بهما ولا يتعين بالتعيين  
لكونها أثماناً وتتبع  
بالتعيين إن كانت لا تروج  
والمساوى كغالب الفضة  
في التبایع والاستقراض  
وفي الصرف كغالب الغش  
ولو اشترى بها أو بفلوس  
ناقصة شيئا وكسدت بطل  
البيع

الفضة أو الذهب بخصان  
منه بالأذابة فكأنما  
موجودين حقيقة وحكما  
حتى يعتبر ما فيه من  
الفضة والذهب من  
النصاب في الزكاة أيضا  
بخلاف الغش المغلوب  
بهما لأنه يحترق ويهلك  
ولا لون له في المحال أيضا  
الح وهو أفهم للقصود  
هنا (قول المصنف ولو  
اشترى بها أو بفلوس  
ناقصة شيئا وكسدت بطل  
البيع) أي ان ينجح إن  
فسخه من له الدراهم  
لامطلقا كما ينبه عليه بعد  
تحويرقة ونامله مع التعليق  
لمذهب الامام الأبي  
اه قلت وفي غاية البيان  
وقال بعض مشايخنا أثمانا  
يبطل العقد إذا اختار  
المشتري إبطاله فنجح  
لأن كسادهما بمنزلة  
صيب فيها والاول أظهر  
(قوله والانتطاع

ذلك أي يبيعهما بجنسهما متفاضلا في العدالي والغطارفة مع ان الغش فيها أكثر من الفضة لأنها أعز  
الاموال في ديارنا فلو أبيع التفاضل فيها ينفتح باب الربا بالصرح فإن الناس حينئذ يعتادون في الاموال  
النفيسة فتدريج ذلك في النقود الخالصة والغطارفة دراهم منسوبة إلى غطريف بكسر الغين  
المجتمعة وسكون الطاء وكسر الراء بعدها الياء وآخرها الفاء ابن عطاء السكندى أمير خراسان أيام  
الرشيد وقيل هو خال الرشيد والعدالي بفتح العين المهملة وتخفيف الدال المهملة وباللام المكسورة  
وهي الدراهم المنسوبة إلى العدال وكأنه اسم ملك نسب اليه درهم فيه غش كذا في البنائية والغش  
بمعنى المغشوش وهو غير الخالص كذا في القاموس (قوله والتبایع والاستقراض بما يروج عددا  
أو وزناً أو بهما) لأن المعتبر فيما لا نص فيه العادة لأنها صارت بغلبة الغش كالفلوس فيعتبر فيها  
العادة كالفلوس فإن كانت تروج بالوزن فيه وبالعقد فيه وبهما فبكل منهما (قوله ولا يتعين  
بالتعيين لكونها أثمانا) يعني ما دامت تروج لأنها بالاصطلاح صارت أثمانا فساد ذلك الاصطلاح  
موجود لا تبطل الثمنية لقيام المقضي (قوله وتتبع بالتعيين إن كانت لا تروج) لزوال المقضي  
للثمنية وهو الاصطلاح وهذا لانها في الاصل سلعة وانما صارت أثمانا بالاصطلاح فاذن كروا  
المعاملة بهارجعت إلى أصلها وإن كان يأخذها البعض فهي مثل الدراهم لا يتعلق العقد بعينها  
بل بجنسها إن كان البائع يعلم بحالها وإن كان لا يعلم بحالها وباعه بها على ظن انها دراهم جياذ تتعلق  
حقه بالجياد لوجود الرضا بها في الاول وعدمه في الثاني وأشار بالتعيين عند عدم راجها وعدمه  
عند راجها إلى انها اذا هلك قبل القبض لا يبطل العقد إن كانت رائجة ويبطل إن لم تكن  
وأطلق في تعيينها وهو مقيد بما اذا كانا يعلمان بحالها ويعلم كل من المتعاقدين أن الآخر يعلم فان  
كانا لا يعلمان أو لا يعلم أحدهما أو يعلمان ولا يعلم كل الآخر يعلم فان البيع يتبعان بالدراهم  
الرائجة في ذلك البلد لا بالشار إليه من هذه الدراهم التي لا تروج وإن كان يقبلها البعض ويردها  
البعض فهي في حكم الزيف والنهرجة فيتعلق البيع بجنسها لا بعينها كما هو في المراجعة لكن  
يشترط أن يعلم البائع خاصة ذلك من أمرها لأنه رضى بذلك وأدرج نفسه في البعض الذين يقبلونها  
وإن كان البائع لا يعلم يتعلق العقد على الأروج فإن استوت في الرواج جرى التفصيل الذي أسلفناه  
في أول كتاب البيع كذا في فتح القدير (قوله والمساوى كغالب الفضة في التبایع والاستقراض  
وفي الصرف كغالب الغش) يعني فلا يجوز البيع بها ولا اقراضها إلا بالوزن بمنزلة الدراهم الرديئة  
لأن الفضة موجودة فيها حقيقة ولم تصر مغلوبة فيجب الاعتبار بالوزن شرعا وإذا أشار إليها في المبيعة  
كان بيانا لقدرها ووصفها ولا يبطل البيع بها كها قبل القبض ويعطيه مثلها لكونها أثمانا لم تتعين  
وأما في الصرف فيجب بيعها بجنسها على وجه الاعتبار ولو باعها بالفضة الخالصة لم يجز حتى يكون  
الخالص أكثر مما فيه الفضة لأنه لا غلبة لأحدهما على الآخر فيجب اعتبارهما وفي الحامية إن  
كان نصفها صفرا ونصفها فضة لا يجوز التفاضل فظاهرها أنه أراد به فيما إذا بيعت بجنسها وهو  
مخالف لما ذكرهنا ووجهه أن فضتها لم تصر مغلوبة جعلت كأنها فضة في حق الصرف احتياطا  
(قوله ولو اشترى بها أو بفلوس ناقصة شيئا وكسدت بطل البيع) أي اشترى بالدراهم التي غالب  
عليها الغش أو بالفلوس وكان كل منهما ناقصا حتى جاز البيع لقيام الاصطلاح على الثمنية وعدم  
الحاجة إلى الإشارة لالتحاقها بالثمن ولم يسلمها المشتري إلى البائع ثم كسدت بطل البيع والانتطاع

عن أيدي الناس كالفساد) قال الرمي الحق هذا الشارح الانقطاع بالفساد ثم يلحق وفي المضمرات قال فان انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع هو المختار في الذخيرة الانقطاع كالفساد ٢١٩ وحده الانقطاع ان لا يوجد

في السوق وان كان يوجد في يد الصيارفة فليس ينقطع والا لو أصح اه ذكره الغزى اه (قوله وحكم الدرهم كذلك) قال الرمي يريد به الدرهم التي لم يغلب عليها الغش كما هو ظاهر فعلى هذا لا يختص هذا الحكم بالغالب الغش ولا بالفلوس فالتنصيص عليهم ادون الدرهم المحبذة لقلية الفساد فمادونها تامل (قوله وقالوا انه على قول محمد الخ) قال في النهر واعترضهم في الحواشي السعدية بان محمد لا يقول بان الفساد يوجب الفساد فكيف يستقيم ذلك على قوله فليتنامل أقول وكذا أبو يوسف لا يقول به أيضا كما قد علمت فكيف يكتب في للفساد بالفساد في تلك البلدة على قوله ثم رأيت بعد التامل ان مما يجب المصير اليه في الجواب ان ما في العميون مبني على ما جرى عليه في المبسوط والاسرار وشرح الطحاوي من ان الفساد بالفساد في الفلوس قول الكل

عن أيدي الناس كالفساد وحكم الدرهم كذلك وان اشترى بالدرهم ثم كسدت أو انقطعت بطل البيع ويجب على المشتري رد البيع ان كان قائما ومثله ان كان هالكوا كان مثليا والا فقيمته وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع أصلا وهذا عند الامام وقال لا يبطل البيع لان المتعذر انما هو التسليم بعد الفساد وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال بالراجح كما لو اشترى شيئا بالرطب ثم انقطع واذا لم يبطل وتعذر تسليمه وجبت قيمته لكن عند أبي يوسف يوم البيع وعند محمد يوم الفساد وهو آخر ما يتعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى على قول أبي يوسف وفي المحيط والتممة والمحقق بقول محمد يبقى رطب بالناس ولا في حنيفة ان الثمنية بالاصطلاح فتبطل لزوال الموجب فيبقى البيع بلا ثمن والعقد انما تناول عنها بصفة الثمنية وقد انعدمت بخلاف انقطاع الرطب فانه يعود غالبيا في العام القابل بخلاف النحاس فانه بالفساد يرجع الى أصله فكان الغالب عدم العود والفساد لغة كافي المصباح من كسد الشيء يكسده من باب قتل لم ينفق لقلية الرغبات فهو كاسد وكسدي تعدي بالهمزة فيقال كسده الله وكسدت السوق فهي كاسد بغير هاء في الأصح وبالهاء في التهذيب ويقال أصل الفساد الفساد اه وفقها ان يترك المعاملة بها في جميع البلاد وان كانت تروج في بعض البلاد لا يبطل لكنه تعيب اذا لم تروج في بلدهم فتخير البائع اذا شاء أخذه وان شاء أخذ قيمته وحده الانقطاع ان لا يوجد في السوق وان كان يوجد في يد الصيارفة وفي البيوت هكذا في الرواية وفي فتح القدير ما ذكر للفساد ذكره في العميون وقالوا انه على قول محمد وأما على قولهم ما فلا ينبغي أن ينتفي البيع بالفساد في تلك البلدة التي وقع فيها البيع بناء على اختلافهم في بيع الفلوس بالغش عندهما يجوز اعتبار الاصطلاح بعض الناس وعند محمد لا يجوز اعتبار الاصطلاح الكل فالفساد يجب أن يكون على هذا القياس أيضا ومثله في الانقطاع والفلوس النافقة اذا كسدت كذلك اه قيد بالفساد ومثله الانقطاع لانها لو نقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله بالاجماع ولا يتخير البائع وعكسه لو غلت قيمتها وازدادت فكذلك البيع على حاله ولا يتخير المشتري ويطلب بالف بذلك المعيار الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدير وفي المصباح نفقت الدرهم نفقا من باب تعيب نقدت ويتعدي بالهمزة فيقال أنفقتها قيدنا بكونها لم تقبض لان البائع لو قبضها ثم كسدت فلا شيء له وفي الخلاصة عن المحيط دلالة باع متاع الغير باذنه بدرهم معلومة واستوفاهما فكسدت قبل أن يدفعها الى صاحب المتاع لا يفسد البيع لان حق القبض له اه وفي البرازية معزى الى المنتقى غلت الفلوس القرض أو رخصت فعند الامام الاول والثاني أو لا ليس عليه غيرهما وقال الثاني ثانيا عليه قيمتهما من الدرهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة والخلاصة والعزوا الى المنتقى وفي فتاوى قاضيجان يلزمه المثل وهكذا ذكر الاستيعابي قال ولا ينظر الى القيمة ولكن صورها بما اذا باع مائة فلان بدرهم وقولهم عن المنتقى يلزمه قيمتهما من الدرهم يوم البيع والقبض لعله بالتوزيع فقوله يوم البيع عائد الى البيع وقوله يوم القبض عائد الى القرض وفي البرازية والاجارة كالبيع والدين على هذا وفي النكاح يلزمه قيمة تلك الدرهم وان كان نقد بعض الثمن دون بعض فسد في الباقي

وان الخلاف الاول مقصور على الدرهم المغشوشة وسوى القدوري بين الكل وهو الوجه ادلا فارق يظهر ولم أر من أفصح عن هذا والله تعالى الموفق (قوله وفي البرازية والاجارة كالبيع والدين على هذا الخ) بوجه انه من تعلقات الغلاء والرخس وليس كذلك

(قوله وصح البيع بالفلوس النافقة وان لم تتعين) لانها أموال معلومة وصارت أثماً ناباً لا اصطلاح  
فجاز بها البيع ووجبت في الذمة كالنقدين ولا تتعين وان عينها كالنقد الا اذا قال أردنا تعليق الحكم  
بعينها فحينئذ يتعلق العقد بعينها بخلاف ما اذا باع فلاناً بغير تعيين باعاً بغير ما حيث يتعين من غير  
تصريح لانه لو لم يتعين لفسد البيع وهذا على قولهما وأما على قول محمد لا يتعين وان صرح وأصله  
أن اصطلاح العامة لا يبطل باصطلاحهما على خلافه عنده وعندهما يبطل في حقهما كما قد مرناه  
(قوله وبالكسادة لا حتى يعينها) لانها سلع فلا بد من تعيينها (قوله ولو كسدت أفلس القرض  
يجب رد مثلها) أي عدد اعند أي حنيفة وقال عليه رد قيمتها لتذرعها كما قبضها لان المقبوض ثمن  
والمردود لا فقات المائلة فصارت كما لو استقرض مثلياً فانقطع لكن عند أبي يوسف عليه القيمة يوم  
القبض وعند محمد يوم الكسادة وقول محمد انظر في حق المستقرض لان قيمته يوم الانقطاع أقل  
وكذا في حق المقرض بالنظر الى قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف أيسر لان قيمته يوم القبض معلومة  
ويوم الكسادة لا تعرف الابحرج ولا بي حنيفة أن القرض أعادة وموجبها رد العين معنى وذلك يتحقق  
بردمثلها والتمنية زيادة فيه والاختلاف مبني على الاختلاف فيمن غصب مثلياً كالرطب ثم انقطع  
عن أيدي الناس وجبت قيمته اجماعاً لكن عند أبي حنيفة يوم الحسومة وعند أبي يوسف يوم  
الغصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي الخانية والفتاوى الصغرى والبرازية الفتوى على قول محمد  
وفقاً بالناس وفي المصباح الفلاس الذي يتعامل به وجمعه في القلة أفلس وفي الكثرة فلوس وفي فتح  
القدير وأما اذا استقرض دراهم غالبية الغش فقال أبو يوسف في قياس قول أبي حنيفة عليه مثلها  
ولست أروى ذلك عنه ولكن روايته في الفلوس اذا أقرضها ثم كسدت وفي البرازية وكذا الخلاف  
ان أقرضه طعاماً بالعراق وأخذته بمكة فعند الثاني عليه قيمته يوم قبضه بالعراق وعند محمد قيمته  
بالعراق يوم اختصم وكذا الخلاف في الفلوس المغصوبة اذا كسدت حال قيام العين وكذا العدالي  
ثم قال ولو اشترى بالنقد الرائج وتقباض ثم تقايلاً بعد كساده رد البائع المثل لا القيمة عند الامام  
ولو اشترى بالنقد الكسادة بلا اشارة وتعين فالعقد فاسد كالكسادة الطارئ وقالوا لو كان مكانه  
نكاح وجب مهر المثل وفيه نظر ويجب أن يقال لو قيمة الكسادة عشرة أو أكثر فهي لها وان أقل  
فتمام العشرة وان طرأ الكسادة العام في كل الاقطار ثم راجت قبيل فسخ البيع يعود البيع جائزاً  
لعدم انفساخ العقد بلافسخ اه فعلى هذا قول المصنف سابقاً بطل البيع أي انفسخ ان فسخه من  
له الدراهم لا مطلقاً اه (قوله ولو اشترى شيئاً بنصف درهم فلوس صح) وعليه فلوس تباع بنصف  
درهم وعلى هذا القول بثلاث دراهم أو بربعة أو بدنانق فلوس أو بغيرها فلوس لان التبايع بهذا  
الطريق متعارف في القليل معلوم بين الناس لا تفاوت فيه فلا يؤدي الى النزاع فيسدد بمادون  
الدراهم لانه لو اشترى بدرهم فلوس لا يجوز عند محمد أو بدرهمين فلوس لا يجوز عند محمد لعدم  
العرف وجوزه أبو يوسف في الكل للعرف وهو الاصح كذا في الكافي والمجتبى والدانق سدس درهم  
والغرياط نصف السدس (قوله ومن أعطى صير في درهمين فقال اعطني به نصف درهم فلوس  
ونصفاً الاحبة صح) لانه قابل الدرهم بنصف درهم فلوس ونصف درهم الاحبة من الفضة فيكون  
نصف درهم الاحبة بمقابلة الفضة ونصف درهم وجبة بمقابلة الفلوس قيد بقوله به لانه لو قال اعطني  
بنصفه فلوساً ونصفه نصفاً الاحبة بطل في الكل على قياس قوله وعند محمد ما صح في الفلوس وبطل  
فيما قابل الفضة لان الفساد عندهما عند التفصيل يتقدر بقدر الفساد وعند محمد يتعدى وأصله أن

وصح البيع بالفلوس  
النافقة وان لم تتعين  
وبالكسادة لا حتى يعينها  
ولو كسدت أفلس القرض  
يجب رد مثلها ولو اشترى  
شيئاً بنصف درهم فلوس  
صح ومن أعطى صير في  
درهما وقال اعطني به  
نصف درهم فلوس  
ونصفاً الاحبة صح

لان البرازي انما أورد  
ذلك في المنقطع المساوي  
حكمه للكسادة كذا نبه  
عليه شيخنا اه أبو السعود  
(قوله وفي فتح القدير  
وأما اذا استقرض دراهم  
غالبية الغش الخ) اعلم ان  
تقييد الاختلاف في رد  
المثل أو القيمة بالكسادة  
يشير الى انها اذا غلت أو  
رخصت وجب رد المثل  
بالاتفاق وقد مر نظيره  
فيما اذا اشترى بغالب  
الغش أو بفلوس نافقة  
واعلم انه استفيد من  
كلامه ان تقييد الكسادة  
بأفلس القرض ليس  
أحتراراً يبدل لانه حكى

العقد يتكرر عنده بتكرار اللفظ وعندهما بتفصيل الثمن حتى لو قال اعطني بنصفه فلوسا واعطني بنصفه نصف الا حبة جاز في الفلوس وبطل في الفضة بالاجماع فهنا صور الاولى مسئلة الكتاب اعطني به نصف درهم فلوس ونصف الا حبة صحيح اتفاقا الثانية اعطني بنصفه فلوسا وبنصفه نصف الا حبة فسد في الكل عنده وفي الفضة فقط عندهما الثالثة اعطني بنصفه فلوسا واعطني بنصفه نصف الا حبة جاز في الفلوس فقط ولم يذكروا المصنف القبض قبل الافتراق للعلم به مما قدمه وحاصله ان تفرقا قبل القبض فسد في النصف الا حبة لكونه صرفا لا في الفلوس لانها بيع فيكفي قبض أحد البائعين ولو لم يعطه الدرهم ولم يأخذ الفلوس حتى افتراقا بطل في الكل للافتراق عن دين يدين وقد مناشيا من أحكام الفلوس في باب الربا وفي هذا الباب والى هنا ظهر أن الاموال ثلاثة فمن بكل حال وهو النقدان محببه الباء أولا وقبل بجنسه أولا ومبيع بكل حال كالثياب والدواب ومن وجه مبيع من وجهه كالملابس غير النقدين من المكمل والموزون فان كان معينا في العقد كان مبيعا والا ومحبه الباء وقول ببيع فهو بمن وعين بالاصطلاح وهو سلع في الاصل كالفلوس فان كانت رائجة فهي بمن والافسدة ومن حكم الثمن عدم اشتراط وجوده في ملك العاقد عند العقد ولا يبطل بهلاكه ويصح الاستبدال به في غير الصرف والاسلم وحكم المبيع خلافه في الكل ومن حكمها وجوب التساوي عند المقابلة بالجنس في المقدرات الى آخر ما قدمناه في باب الربا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

### كتاب الكفالة

ذكرها عقب البيوع لانها غالبا تكون بالثمن أو بالمبيع ومناسبتها للصرف لانها تكون آخر اعراف الرجوع معاوضة عما يثبت في الذمة من الاثمان وقد علم عليها لانه من البيوع والكلام فيها في عشرة مواضع الاول في معناها لغة قال في المصباح كفات بالمال وبالنفس كف الامن باب قتل وكفولا أيضا والاسم الكفالة وحكى أبو زيد سمعا عن العرب من بابي تعب وقرب وحكى ابن القطاع كفات وكفات به وعنه اذا تحملت به ويتعدى الى مفعول ثان بالتضعيف والهمزة فيحذف المحرف فيهما وقد يثبت مع المتكفل قال ابن الانباري تكفات بالمال التزمته به والزمته نفمي وقال أبو زيد تحملت به وقال في المجمع كفات به كفلة وكفات عنه بالمال لغريمه حقوق يدينهما وكفات الرجل والصغير من باب قتل كفالة أيضا علمته وقت به ويتعدى بالتضعيف الى مفعول ثان يقال كفات زيد الصغير والفاعل من كفالة المال كفيل به للرجل والمرأة وقال ابن الاعرابي وكافل أيضا مثل ضمين وضامن وفرق الليث بينهما فقال الكفيل الضامن والكافل هو الذي يعول انسانا وينفق عليه والكفل وزان جل الضعف من الاجراء والاثم والكفل بمحتين الجزاره وفي المغرب الكفيل الضامن وتركيبه دال على الضم والتضمن والكفالة ضم ذمة الى ذمة في حق المطالبة اه الثاني في معناها شرعا قد اختلف فيه وقد أشار الى الاصح بقوله (هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة) الضم المجمع ومن الفقهاء من جعل الضمان مشتقا من الضم وهو غلط من جهة الاشتقاق لان نون الضمان أصلية والضمان نون فيه فهما مادتان مختلفتان كذا في المصباح والذمة العهد والامان والضمان وفوق لهم في ذمتي كذا أي في ضماني والمجمع ذم مثل سدره وسدر كذا في المصباح وقال الاصوليون ان الاكدي يولد له ذمة صالحة للوجوب له وعليه وفي التحرير والذمة وصف شرعي به

كتاب الكفالة  
هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة

الخلاف في رد المثل أو القيمة فيما اذا كان القرض الذي كسدهما غاب غشه وانظر حكم ما اذا اقترض من فضة خالصة أو غالبية أو مساوية للغش ثم كسدت هل هو على هذا الاختلاف أو يجب رد المثل بالاتفاق أبو الوفاء (قوله حتى لو قال اعطني بنصفه فلوسا الخ) قال في الشريعة لانية لكن قالوا فيه اشكال لان قوله اعطني مساومة كلفظ بعني وبالمساومة لا ينقد البيع فكيف يتكرر بتكراره ولعل الوجه أن يقال تتكرر اعطني يدل على ان مقصوده تفريق العقد فحمل على انه ما عقدا عقدين كذا في شرح المجمع

كتاب الكفالة

ماصورته ووائدة كون الكفالة ضم الذمة الى الذمة في المطالبة لافي الدين على القول الاصح انه اذا مات الكفيل بعد تعذر الاستمقاء من الاصيل يأخذ الطالب الدين من تركه الكفيل على قول بعض المشايخ لانه مدينون على قولهم ولا يأخذ على القول الاصح لان حق الطالب على الكفيل في المطالبة فحسب وكذا اذا أبرأ الطالب الاصيل برئ الكفيل من غير عكس هذا على القول الصحيح وأما على قول بعض المشايخ فلا يبرأ كل واحد من الكفيل والاصيل ببراء الطالب عن أحدهما بل له الاخذ من الكفيل اذا أبرأ الاصيل وكذا عكسه لان كل واحد مدين ومطالب اه بلفظه لكنه لم يعزه الى كتاب فليحرر من الكتب المعتمدة والله تعالى أعلم اه كذا في حاشية الرمي اقول وجهه ظاهر وسيأتى متنا انه لو أبرئ الاصيل أو أخر عنه برئ الكفيل وتأخر عنه ولا ينعكس

الاهلية لوجوب ماله وعليه وفسرها فخر الاسلام بالنفس والرقبة التي لها عهد والمراد أنها العهد فقولهم في ذمته أى في نفسه باعتبار عهدها من باب اطلاق الحال وارادة المصل اه والمطالبة من طالبتها مطالبة وطالبها من باب قاتل كذا في المصباح وحاصله أن الكفيل والمكفول عنه صارا مطلوبين للمكفول له سواء كان المطلوب من أحدهما والمطلوب من الآخر كما في الكفالة بالمال أولا كما في الكفالة بالنفس فان المطلوب من الاصيل المال ومن الكفيل احضار النفس ولفظ المطالبة باطلاقة ينتظمها هذا على رأي بعضهم وخبر مسكين بان المطلوب منهما واحد وهو تسليم النفس فان المطلوب عليه تسليم نفسه والكفيل قد التزمه وقيد بالمطالبة لدفع قول من قال انها الضم في الدين فيثبت الدين في ذمة الكفيل من غير سقوط عن الاصيل ولم يرجح في المبسوط أحد القولين على الآخر وما يظن مانع من لزوم صيرورة الدين الواحد دينين على هذا القول دفعه في المبسوط بانه لا مانع لانه لا يستوفى الا من أحدهما كالمغاصب مع غاصب الغاصب فان كلاهما من القيمة وليس حق المالك الا في قيمة واحدة لانه لا يستوفى الا من أحدهما واختاره تقيمين أحدهما بوجوب براءة الآخر فكذا هنا لكن هنا القبض لا بمجرد اختياره ومما يدل على ثبوت الدين في ذمة الكفيل أنه لو وهب الدين للكفيل صح ويرجع الكفيل به على الاصيل مع أن هبة الدين من غير من عليه الدين لا يصح والحاصل أن ثبوت الدين في الذمة اعتبارا من الاعتبارات الشرعية فجاز أن يعتبر الشيء الواحد في ذمتين انما يمتنع في عين تثبت في زمن واحد في طرفين حقيقيين ولكن المختار ما ذكره المصنف أنه في مجرد المطالبة لا الدين لان اعتباره في ذمتين وان أمكن شرعا لا يجب الحكم بوقوع كل ممكن الا بموجب ولا موجب لان التوثيق يحصل بالمطالبة وهو لا يستلزم ولا بد من ثبوت اعتبار الدين في الذمة كالوكيل بالشراء يطالب بالثمن وهو في ذمة الموكل كذا في فتح القدير وكذا الوصى والولى والناتر يطالبون بما لزم دفعه ولا شيء في ذمتهم وكذا كل أمين يطالب برد الامانة ولا شيء في ذمته وكذا سيد العبد المأدون المدينون مطالب ببيعته أو فدائه ولا دين عليه وأما الجواب عن الهبة والابراء فانا جعلناه في حكم دينين تصحيا التصرف صاحب الحق وذلك عنده اما قبله فلا ضرورة ولا داعي الى ذلك وفي فتح القدير ولا يخفى أن ما نقل من قول أبي حنيفة أن الدين فعل يقتضي أن يكون في ذمة الكفيل أيضا كما هو في ذمة الاصيل اذ فعل الاداء واجب عليه اه وقد يقال انما وجب عليه لاسقاط المطالبة عنه وأبو حنيفة انما جعله فعلا لسقوطه عن الميت اذ لا يتأى الفعل منه فلم تصح الكفالة عن ميت مفلس وليس مراده أن حقيقة الفعل لانه وصف قائم بالذمة وانما مراده أن المقصود منه الفعل كما لا يخفى وقد صرحوا في مواضع بانه وصف ولذا قالوا الديون تقضى بامثالها لان ما في الذمة لا يمكن تسليمه وفي الايضاح أخذ من الغاية أن تعريضها بالضم في الدين لا ينتظم الكفالة بالنفس والكفالة بالعين والكفالة بالفعل اه قلت نعم لا يشمل لكن المعروف لها بذلك انما أراد تعريض الكفالة بالمال فان أصل الخلاف نشأ من أن الكفيل هل يثبت في ذمته المال أولا ثم رأيت صاحب البدائع أشار الى ذلك في بيان حكمها ولم يذكر الشارحون لهذا الاختلاف ثمرة فان الاتفاق على أن الدين لا يستوفى الا من أحدهما وأن الكفيل مطالب وان هبة الدين له صحيحة ويرجع به على الاصيل ولو اشترى الطالب بالدين شيئا من الكفيل صح مع أن



(قوله وينبغي أن يكون قول الشيخ الإمام الخ) قال في النهر هذا وهم منشؤه توهم ان قوله ماله عليك هذا المال يفهم ما ادعاه وليس كذلك اذ معناه ماله عليك المطالبة به وكيف يصح على ما ادعاه ان يكون ما عن الثاني مفرعا على الاصح وهو يوافقه فيما اذا عرض المدعي عليه فتارة يفرع على الاول وتارة على الثاني ما هذا التواني (قوله الثالث في بيان ركنها قالوا هو الايجاب والقبول) قال الرملي أقول أي عندهما وهو قول أبي يوسف أولا حتى انها لا تتم بالكفيل وحده ما لم يوجد قبول المكفول له أو قبول أجنبي عنه في مجلس العقد أو خطاب المكفول له أو خطاب أجنبي عنه بان قال الطالب أكفل بنفس فلان لي فقال كفلت أو قال رجل أجنبي لغيره أكفل بنفس فلان أو قال عن فلان لفلان فيقول ذلك الغير كفلت تصح الكفالة وتقف على ما وراء المجلس على اجازة المكفول له ولا كفيل أن يخرج نفسه عن الكفالة قبل أن يجيز الغائب كفالته أما إذا لم يوجد مني من ذلك فقال الكفيل كفلت بنفس فلان لفلان أو بما لفلان على فلان من الدين فانها لا تقف على ما وراء المجلس حتى ٢٢٣ لو بلغ الطالب فقبل لم تصح

تتارخا فيه وفي جامع  
الفصولين الكفالة للصبي  
لم تجز قيل له هو حجر على  
المضار لا المنافع بدليل  
قبول الهدية والصدقة  
وفي هذا منفعة فتجوز  
قال الهبة والصدقة تصح  
بالفعل وفعله معتبر وأما  
هنا فلا بد من قول وقوله  
لم يعتبر كذا ذكره في  
الكفالة وذكر في الاحكام  
لو كان الصبي تاجرا صحت  
الكفالة ولو خاطب عنه  
أجنبي وقبل عنه توقفت  
على اجازة وكيفية فان لم  
يخاطب أجنبي ولا وليه  
وانما خاطب الصبي عند  
أي حنفية ومحمد رجهما  
الله تعالى لا تصح وعند  
أبي يوسف تصح اه والولي

الشراء بالدين من غير من عليه الدين لا يصح ويمكن أن يقال انها تظهر فيما اذا حلف الكفيل  
أن لا دين عليه فعلى الاصح لا يحنث وعلى الضعيف يحنث وجهه المقل دعوته وسيأتي عند قوله  
وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط ما يقتضي أن يكون ثمرة وفي الحاشية رجل ادعى على غيره  
أنه ضمن له عن فلان الغائب كذا كذا ادركها قال الشيخ الإمام يحلفه بالله ماله عليك هذا المال من  
الوجه الذي يدعي وعن أبي يوسف ان عرض المدعي عليه للقاضي فانه يحلفه بالله ماله عليك هذا  
المال من الوجه الذي يدعي وان لم يعرض حلفه بالله ماضى والتعريض أن يقول المدعي عليه ان  
الرجل قد ضمن ما لا ثم يؤدي أو يبرئه الطالب أو يؤديه المصحون عنه فيبرأ الضامن اه وينبغي  
أن يكون قول الشيخ الإمام مفرعا على أنها للضم في الدين وما عن أبي يوسف مفرع على الاصح كما لا  
يخفى وما يضاف أنها للضم في الدين أن المدين لو دفع الدين ثم كفيل به انسان قالوا لا يصح مع  
قوله هم ببقاء الدين بعد الدفع وأن الساقط المطالبة بالالفاظ الالية ولم يجعل أبو يوسف في قوله  
الاخير القبول ركنًا فجعلها تتم بالكفيل وحده في المال والنفس الثالث في بيان ركنها قالوا هو  
الايجاب والقبول بالالفاظ الالية ولم يجعل أبو يوسف في قوله الاخير القبول ركنًا فجعلها تتم  
بالكفيل وحده في المال والنفس واختلف على قوله فقيل يتوقف على اجازة الطالب وقيل تنفذ  
وللطالب الرد وثمره الخلاف فيما اذا مات المكفول له قبل القبول فن قال بالتوقف قال لا يؤخذ  
الكفيل الرابع في شرائطها وهي أربعة أنواع في الكفيل والاصل والطالب والمكفول به ثم منها  
ما هو شرط الانعقاد ومنها ما هو شرط النفاذ ما شرط الكفيل فاعقل والبلوغ وهما شرطان  
للا انعقاد فلا ينعقد كفالة مجنون وصبي الا اذا استدان الولي دينًا في نفقة اليتيم وامره بان يضمن  
المال عنه فانه صحيح ولو امره بكفالة نفسه عنه لم يجز لان ضمان الدين قبل زواجه من غير شرط فالشرط  
لا يبريده الا ناكيدًا فلم يكن مترعًا فامضمان النفس وهو تسليم نفس الاب أو الوصي فلم يكن عليه

الاب أو الجد عند عدمه أو الوصي من أحدهما أو القاضي لو لا اب ولا جد ولا وصي منهما (قوله وثمره الخلاف الخ) قال الرملي يفهم  
منه انه لا يشترط على قوله في المجلس بل يصح قبل موته ويفهم منه أيضا صحته على قوله ولو بعد موت الكفيل والمكفول عنه  
تأمل (قوله الا اذا استدان الولي دينًا الخ) قال في النهر ثم رأيت في المحيط عز السئلة الى المبسوط ولفظه في كفالة الصبي واذا  
استدان له أبوه أو وصيه وأمر أن يكفل عنه في الدين وبنيته جازت الكفالة بالدين دون النفس لان الاب أو الوصي متى استدان  
على الصبي للنفقة كان لهما الرجوع بذلك في مال الصبي فكان أداء الدين على الصبي الا ان الوصي ينوب عنه في الاداء فاذا أمر  
بالضمان فقد أذن له بالاداء وهو عاكف الاداء باذنه فيجب عليه الاداء فلم يكن هذا الضمان تبرعا اه وهو صريح في ان الصبي  
يطالب بهذا المال بموجب الكفالة ولو لاها لكان الطالب انما هو على الولي وبهذا التقرير يربط قول عصرى هذا الاستثناء  
مستدرك بل لا تصح كفالة الصبي مطلقا فتدبره اه قلت ومثل مانع له عن المحيط مذكور في الوالو الحجة

(قوله وتصح كفاية المكاتب والمأذون عن مولاهما) قال في النهر وينبغي أن يقيد ذلك بما إذا كانت بامرهم رأيت كذلك في عقد  
الفرائد معزى إلى المدسوط حيث قال وكفاية العبد التاجر عن سيده بما لا أو بنفسه بغير إذنه باطل (قوله الثاني أن يكون معلوما)  
قال الرملي وأما المكفول ٢٢٤ عنه فسيأتي قريبا في الحاشية نقلا عن التتارخانية أنهم لما شهد أنه كفل لهذا الرجل

فكان متبرعا به فلم يجز والمحرية شرط فغادها فلم ينفذ كفاية العبد ولو مأذونا له في التجارة ويؤخذ  
بها بعد العتق بخلاف الصبي لا يؤخذ بها بعد البلوغ لعدم انعقادها فإن أذن المولى لعبده فيها فإن  
كان مديونا لم يجز والا جازت ويصح فيها إلا أن فداه ولم تجز كفاية المكاتب عن أجنبي ولو أذن مولاه  
ويطالب بها بعد عتقه وتصح كفاية المكاتب والمأذون عن مولاهما ولا يشترط أن يكون  
الكفيل صحيحا فتصح كفاية المريض لكن من الثالث لأنها تبرع وأما شرائط الاصيل فالأول أن  
يكون قادرا على تسليم المكفول به إما بنفسه أو بنائبه فلم تصح الكفاية عن ميت مفلس الثاني أن  
يكون معلوما فلو كفل بماعلي واحد لم تصح ولا يشترط أن يكون حرا بالغا قلا أو مائرا  
المكفول له فالأول أن يكون معلوما الثاني وجوده في مجلس العقد وهو شرط الانعقاد وقد تقدم  
في بيان الركن وتفرع على اشتراط قبوله أنه لا بد من عقله لا حرية وأما شرائط المكفول به فالأول  
أن يكون مضمونا على الاصيل ديناً أو عيناً أو نفساً أو فعلاً ولكن يشترط في العين أن تكون مضمونة  
لنفسه الثاني أن يكون مقدورا لتسليم من الكفيل فلا تجوز بالمحدود والقصاص الثالث أن يكون  
الدين لازما وهو خاص بالكفاية فلا تجوز الكفاية ببذل الكتابة ولا يشترط أن يكون معلوما القدر  
الكل من البدائع مختصرا الخامس في سببها فالواسبب وجودها تضيق الطالب على المطلوب مع  
قصد الخارج دفعه عنه أما تقر بالي الله تعالى أوازلة للأذى عن نفسه إذا كان المطلوب ممن يهجم  
مأهله وسبب شرعيتها رفع هذه الحاجة والضرر الذي ذكرناه السادس في حكمها في البدائع  
لها حكمان أحدهما ثبوت مطالبة الكفيل بماعلي الاصيل فإن كان عليه دين طوالب بكاه الكفيل  
إن كان واحدا وإن كانا اثنين طوالب كل واحد بنصفه وفي الكفاية بالنفس يطالب باحضاره إن  
أمكن كما سيأتي والكفيل بالعين يطالب بتسليمها حال قيامها وببذلها حال هلاكها وبالتسليم  
يطالب بها وبالفعل جميعا وقد مر أنه يصح اشتراط الخيار فيها أكثر من ثلاثة فيصاح تعليقه  
ومالا يصح قبيل الصرف السابع في صفتها فهي عقد جائز به لازم وسيأتي أن له الرجوع عنها  
في مسألة بايع فلا نافي ببيعته فهو على الثامن في محاسنها ومساوئها محاسنها جلية وهي تفرج  
كرب الطالب الخائف على ماله والمطلوب الخائف على نفسه فقد كفاهما مؤنة مأهلهما وهو نعمة  
كبيرة علمها ولذا كانت من الأفعال العالية حتى امتن الله بها حيث قال وكفلها زكريا في قراءة  
التشديد المنتهين للامتنان على مريم إذ جعل لها من يقوم بصالحها ويقوم بمساوئها كافي  
المحتجب قال الامتناع عن التكفل أقرب إلى الاحتياط لأنه مكتوب في التوراة والزمان أولها ملامة  
وأوسطها ندامة وآخرها غرامة اه التاسع في أنواعها سيأتي أنها نوعان كفاية بالنفس وكفاية  
بالمال العاشر في دليلها قوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم وقوله صلى الله عليه وسلم الزعيم  
غارم رواه أبو داود والترمذي وفي الدر المنثور الزعيم الكفيل وغارم من الغرم وهو أداء شيء لازم اه  
ويحتاج إلى معرفة أسامي أربعة المكفول عنه وهو المديون والمكفول له وهو الدائن والكفيل وهو

بنفس رجل نعرفه بوجهه  
ولكن لا نعرفه باسمه  
فهو جائز وإن قال اكفل  
بنفس رجل لا نعرفه  
بوجهه ولا باسمه فالشهادة  
جائزة وإن هذه المسئلة  
دليل على أنه لا تشترط  
تسمية المكفول عنه وذكر  
نسبه تأمل (قوله فالأول  
أن يكون مضمونا على  
الاصيل) قال الرملي يعلم  
بذلك جواب واقعه  
الفتوى وهي الكفاية  
بالمسلم فيه في السلم الفاسد  
وهو عدم محتالان  
المكفول به غير مضمون  
على الاصيل وسيأتي أن  
الكفاية بالمال شرطها  
أن يكون الدين صحيحا  
وسيأتي في شرح قوله  
وصح لوئنا أنه لو كفل  
بالثمن ثم ظهر فساد البيع  
يرجع الكفيل بمادفعه  
وكيف صح به وهو  
لا يطالب به الاصيل فاني  
يطالب به الكفيل تأمل  
(قوله فلا تجوز ببذل  
الكتابة) قال في النهر  
وينبغي أن يكون من ذلك  
الكفاية بنفقة الزوجة

قبل القضاء بها أو المضي لما قدمناه من أنها لا تصير ديناً إلا بها وبذل الكتابة دين إلا أنه ضعيف ولا تصح الكفاية به الملتزم  
فما ليس ديناً أولى وقد أفيت به (قوله والكفيل وهو الملتزم) قال الرملي ويسمى الملتزم لذلك ضامنا وضميها وجبلا وزعيما وكافلا  
وكفيلاً وصبيراً وقبيلاً قال المساوردي غير أن العرف جار بان الضمين مستعمل في الأموال والحميل في الديار والزعيم في الأموال

المترزم والمكفول به وهو الدين ويقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه كذا في  
التاريخانية (قوله وتصح بالنفس وان تعددت) أي الكفالة بان أخذ منه كفيلانم كفيلانم  
آخر وجاز رجوع الضمير الى النفس بان كفل واحد بنفوسا كما يجوز بالديون الكثيرة لاطلاق  
قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم من غير فصل بين الكفالة بالمال والكفالة بالنفس ولا يقال  
لا غرم في كفالة النفس لانا نقول الغرم لزوم ضرر عليه ومنه قوله تعالى أن عذابها كان غراما وما يمكنه  
العمل بموجبها بان يخلى بينه وبين المكفول أو يرافقه اذا دعاه أو يكرهه بالحضور الى مجلس القاضي  
وان لم يقدر استعانة باعوان القاضي ولانه التزم ما هو واجب على الاصيل وهو حضوره الى مجلس  
القاضي وسمياتي حكم ما اذا تعدد الكفيل فسلم البعض هل يبرأ الباقي فان قلت هل يجبر أحد على اعطاء  
الكفيل بالنفس قلت يجبر المدعي عليه على اعطاء الكفيل بمجرد الدعوى سواء كان المدعي عليه  
معروفا أو لا في ظاهر الرواية الا اذا كان غريبا وسمياتي في كتاب الدعوى وفي القنية ليس للمدعي  
ولا للقاضي طلب الكفيل بقوله لي عليه دعوى قبل بيان الدعوى واذا طالب القاضي منه كفيل  
وامتنع لا يحبس به القاضي وانما يأمره بالملازمة كذا في التبرازية وفي البرازية وفي الدين المؤجل  
اذا قرب التحول وأراد المدينون السفر لا يجب اعطاء الكفيل وفي الصغرى ليس له مطالبة الكفيل  
ولم يقيد بالمؤجل وقال الثاني لو قيل له طلب الكفيل قيا ساعلى نفقة شهر لا يبعد وفي المنتقى قال رب  
الدين مدوني يريد السفر له التكفيل وان كان الدين مؤجلا وفي الظهيرية قالت زوجي يريد أن  
يغيب فخذ بالنفقة كفيل لا يجيبها الحاكم الى ذلك لانها لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ  
الكفيل رفقها واوله الفتوى ويجعل كانه كفل بما ذاب لها عليه وفي المحيط لو أفنى يقول الثاني  
في سائر الديون بأخذ الكفيل كان حسنا رفقاً بالناس وفي شرح المنظومة لابن الشحنة وهذا ترجيح  
من صاحب المحيط اه وفي القنية ان عرف المدينون بالمطل والتسويق ياخذ الكفيل والافلا  
وجاز ان يكون المراد من تعددها أن يكون للكفيل كفيل ولذا قال في الحانية الكفيل بالنفس  
اذا أعطى الطالب كفيل بنفسه فبات الاصيل برئ الكفيلان وكذا الوماث الكفيل الاول برئ  
الكفيل الثاني اه وأشار بجواز تعددها الى أن المكفول له اذا أخذ من الاصيل كفيل آخر  
بعد الاول لم يبرأ الاول كذا في الحانية فلعله وان تعددت ثلاثة أوجه (قوله بدلت بنفسه  
وبما عبر عن البدن ويجزئه شائع) أي تصح الكفالة بالنفس بقوله كفلت بنفس فلان أو برأسه  
أو وجهه ورقبته وعنقه وكل عضو منه يعبر به عن جميع البدن أو ثلثه أو ربعه وقد قدمنا في  
الطلاق وقد ذكرنا صحة الكفالة بالروح ولم يذكروها في الطلاق وينبغي الوقوع به وذكرنا في  
الطلاق الفرج ولم يذكروها هنا وينبغي صحة الكفالة به اذا كانت امرأة كذا في التاريخانية ولم  
يذكر محمد رحمه الله تعالى ما اذا كفل بعينه قال البلخي لا يصح كما في الطلاق الا أن ينوى به البدن  
والذي يجب أن تصح الكفالة به كالطلاق اذا تعين مما يعبر به عن الكل يقال عين القوم وهو  
عين في الناس ولعله لم يكن معروفا في زمانهم أما في زماننا فلا شك في ذلك بخلاف ما لو قال بيده أو رجله  
ويتأني في دمه ما تقدم في الطلاق كذا في فتح القدير قيدنا بكونه جزء الكفيل عنه لان الكفيل  
لو أضاف الجزء اليه بان قال الكفيل كفل لك نصفي أو ثلثي فانه لا يجوز ذكره في السكرخي في باب الرهن  
كذا في السراج الوهاج (قوله وبضمنته) أي تصح بقوله ضمن لك فلانا لانه تصرح بمقتضاها

العظام والكفيل في  
النفوس والصبر في  
الجميع وكالضمين فيما  
قاله الضامن وكالكفيل  
الكافل وكالصبر القليل  
قال أبو حيان في صححه  
والزعيم لغة أهل المدينة  
والجمل لغة أهل مصر  
والكفيل لغة أهل العراق  
كذا في شرح الروض  
لشيخ الاسلام زكريا  
(قوله ولا يقال مكفول  
عنه) قال الرمي قد وجدنا  
بعضهم يقوله وسمياتي  
قريبا فيما كتبناه في  
الحاشية نقلا عن

وتصح بالنفس وان تعددت  
بكفلت بنفسه وبما عبر  
به عن البدن ويجزئه  
شائع وبضمنته

التاريخانية بعزوه للخيرة  
(قول المصنف بكفلت  
بنفسه) قال الرمي كفل  
بفتح الفاء أفصح من  
كسرهما وقال شيخ الاسلام  
زكريا في شرح الروض  
وقال فان قلت كفل متعد  
بنفسه كقوله تعالى وكفلها  
زكريا فلم يعداه المصنف  
بغيره وعبارة المصنف  
كفل باحد الرجلين قلت  
ذلك بمعنى عال وما هنا  
بمعنى ضمن والستزم  
واستعمال كثير من  
الفقهاء له متعد يا بنفسه  
مؤول فان صاحب الصحاح  
والقاموس وغيرهما من

أئمة اللغة لم يستعملوه الا متعديا غيره اه أقول فلذا أتى النسفي بالباء في بنفسه اه (قوله لانه لو قال أنا ضامن) قال الرمي أو ضمنت  
بغير ضمير قال الغزالي أقول ٢٢٦ يستفاد من هذا انه لا بد في حجة الكفالة من البيان اه كلامه أقول فلو قيل أتضمن

هذا الرجل فقال ضمنت  
أو أنا ضامن صح لان  
السؤال معاد في الجواب  
فصل البيان اه هذا  
ونقل بعض الفضلاء عن  
الشلي قد راجعت نقولا  
كثيرة من المتن والشروح  
والتناوي فبعضهم صرح  
بان ضمنت من ألفاظ  
الكفالة بالنفس  
لا الكفالة بالمال ولم أر  
أحدا من مشايخنا ذكرها

وبعدي والي وأنا زعيم  
وقيل به لا أنا ضامن  
لمعرفته

في ألفاظ الكفالة بالمال  
لكن قال الشيخ أبو نصر  
الاقطع عند قول  
القدوري في الكفالة  
بالنفس وكذلك ان قال  
ضمنته أو هو على أو لي  
أو أنا زعيم به أو قيل به  
فأثبت ان هذه الألفاظ  
يصح الضمان بها فلا  
فرق بين ضمان النفس  
و ضمان المال اه وينبغي  
أن يقال هذه الألفاظ ان  
أطلقت تحمل على  
الكفالة بالنفس واذا  
كان هناك قرينة على

قيد بقوله ضمنت لانه لو قال أنا ضامن حتى تجتمع أو تلتقي لا يكون كفيلا لانه لم يبين المضمون نفسا  
أو مالا كذا في الحانية وفي السراج الوهاج لو قال على حتى تجتمع أو تلتقي فهو جائز لان قوله هو على  
ضمنان مضاف الى العين وجعل الالتقاء غاية له وفي التتارخانية هو على حتى تجتمع عا فهو كفيلا الى  
الغاية التي ذكرها وعلى هذا فلو قال حتى تلتقي فهو كفيلا الى الغاية اه (قوله وبعدي) لان كلمة  
على للوجوب فهي صيغة التزام وفي التتارخانية قال لك عندي هذا الرجل أو قال دعه الى كانت  
كفالة (قوله والي) بمعناه لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك كلالا الى أي يتيمنا فالي ومن ترك  
مالا فلورثته (قوله وأنا زعيم) لان الكفيل يسمى زعيما قال الله تعالى حكاية عن صاحب يوسف  
وأنا به زعيم أي كفيلا كذا ذكر الشارحون لكن ذكر الرازي في شرح مختصر الطحاوي ان  
من الناس من يظن أن قوله تعالى ولمن جاء به جل بعير وأنا به زعيم ان ذلك كفالة وليس منها في شيء  
لان القائل مستاجر لمن جاء به وهو الذي يلزمه ضمان الاجرة التي عقدت عليه لمن جاء به وليس ضمانا  
عن أحد وجوابه يحمل على انه كان رسولا من جهة الملك والرسول سفير فلا تجب الاحكام عليه كان  
يقول ان الملك قال لمن جاء به جل بعير ثم يقول من جهته وأنا بذلك الحمل على الملك كفيلا وذكر الفخر  
الرازي بعد ما قررنا دليل الكفالة الا ان هذه كفالة لرد مال السرقة وهو كفالة ما لم يجب لانه لا يحمل  
للسارق أن يأخذ شيئا على رد السرقة ولعل مثل هذه الكفالة كانت تصح عندهم اه وذكر  
القاضي أن في هذه الآية دليلا على جواز الجمالة وضمنان الحمل قبل تمام العمل اه وفي الدرر  
المنثور للاسيوطي عن مجاهد في قوله وأنا به زعيم قال الزعيم هو المؤذن الذي قال آية العير اه  
(قوله وقيل به) أي بفلان لان القليل هو الكفيل ولذا يسمى الصك قبالة لانه يحفظ الحق فعناه  
القابل للضمان وفي الصحاح القليل الكفيل والعريف وقد قيل به يقبل به قبالة ونحن في قبالة  
أي في عرافته والقبيل الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم شتى مثل الروم والزيج والعرب  
والجمع قبل اه وفي التتارخانية أنا قبيلا لك بنفس فلان كان كفيلا كما لو قال على ان آتيك به  
سواء (قوله لا أنا ضامن لمعرفته) أي لا تصح بهذا القول وقال أبو يوسف يصبر ضمانا للعرف  
لانهم يريدون به الكفالة ووجه ما في الكتاب أنه التزم معرفته دون المطالبة فصار كالتزامه دلالة عليه  
أوقال أوقفك عليه وقال الفقيه أبو الليث هذا القول عن أبي يوسف غير مشهور والظاهر ما عنهما وفي  
خزانة الواقعات وبه يفتي أي بظاهر الرواية كذا في فتح القدير وفي الخلاصة وعليه الفتوى قيد  
بالمعرفة لانه لو قال أنا ضامن لتعريفه أو على تعريفه ففيه اختلاف المشايخ والوجه للزوم لانه مصدر  
متعد الى اثنين فقد التزم أن يعرفه الغريم بخلاف معرفته فانه لا يقتضي الامعرفة الكفيل للمطلوب  
كذا في فتح القدير ولو قال أنا ضامن لوجهه فانه يؤخذ به لان الوجه يعبر به عن الجملة فساكنه قال  
أنا ضامن له كذا في السراج الوهاج وأشار الى أنه لو قال أنا أعرفه فلا يكون كفيلا كما في السراج وفي  
الحانية ولو قال أنا كفيلا لمعرفة فلان لا يكون كفيلا ولو قال معرفة فلان على قالوا يلزمه أن يدل عليه  
اه وفي التتارخانية ألفاظ الكفالة كل ما ينبي عن العهدة في العرف والعادة ثم قال لو كفل بنفس

الكفالة بالمال فتتمحض حينئذ للكفالة به اه قامت ومفاده ان البيان ليس شرطافي صحتها  
وانها عند عدمه تحمل على الكفالة بالنفس وهو خلاف ما في الحانية ولا يمكن جملة على ما في السراج لوجود البيان بالاضافة فيه  
وفرق بين أنا ضامن وبين هو على خلافا لما في المنع تامل (قوله كانت كفالة) قال الرمي أي كانت كفالة بالنفس

رجل وسلمه اليه وبرئ ثم ان الطالب لزم المطلوب فقال له الكفيل دعه وأنا على كفالي أوعلى مثل كفالي لا شك أنه كفالة مبتدأة ولم يذكر المصنف الكفالة المقيدة بالوقت قال في الخانية رجل كفّل بنفس رجل الى ثلاثة أيام ذكر في الاصل أنه يصير كفيلًا بعد الايام الثلاثة وجعله بمنزلة ما لو قال لامرأته أنت طالق الى ثلاثة أيام فان الطلاق يقع بعد ثلاثة أيام وكذا لو باع عبدا بالف الى ثلاثة أيام يصير مطالبا بالثمن بعد الايام الثلاثة وعن أبي يوسف يصير كفيلًا في الحال وقال في الطلاق يقع الطلاق في الحال أيضا وقال الفقيه أبو جعفر يصير كفيلًا في الحال قال وذكر الايام الثلاثة لتأخير المطالبة الى ثلاثة أيام لا لتأخير الكفالة ألا ترى أنه لو سلم المكفول به قبل الايام الثلاثة يجبر الطالب على القبول كتجديد الدين المؤجل وما ذكر في الاصل أراد به أن يكون كفيلًا مطالبا بعد الثلاثة وغيره أخذ بظاهر الكتاب وقالوا لا يصير كفيلًا للحال فاذا مضت قبل تسليم النفس كان كفيلًا أبدا الى أن يسلم فاذا قال أنا كفيل بنفس فلان من اليوم الى عشرة أيام صار كفيلًا في الحال فاذا مضت العشرة خرج عنها ولو قال أنا كفيل بنفسه الى عشرة أيام فاذا مضت العشرة فاني بريء قال ابن الفضل لا المطالبة عليه بها لافيها ولا بعدها وذكر في الاصل كفالت بنفس فلان شهرا كان كفيلًا أبدا كقوله أنت طالق شهر او لو قال على نفسي الى شهر عن محمد انه قال لا سبيل عليه حتى يرضى شهر ولو قال نفسه على الى شهر فاذا مضى شهر فانا بريء منه قال هذا لم يضمن شيئا اه وفي التتارخانية اذا كفّل الى ثلاثة أيام كان كفيلًا بعد الثلاثة ولا يطالب في الحال في ظاهر الرواية وفي السراج وهو الاصح وفي الصغرى وبه يفتى وفي البرازية كفّل بنفسه الى شهر على انه بريء اذا مضى شهر قال الفقيه أبو الليث الفتوى على انه لا يصير كفيلًا في الواقعات الفتوى على انه يصير كفيلًا كفّل الى شهر طالبا به بعد شهر ويطلب ما قاله البعض انه كفيل في الحال مؤجلا الى شهر دل عليه ما ذكره عصام انه لو قال أنت طالق الى شهر يقع بعد الاجل الا أن ينوى الوقوع في الحال دل على انه لا يصير كفيلًا في الحال وبه يفتى بخلاف أمر امرأتى بعد ها الى شهر حيث يصير الامر يبردها في الحال الى شهر لان الطلاق لا يحتمل التأقيت والامر يحتمله وكذلك الكفالة تحتمل التأقيت ولا نعتي بقوله انه كفيل بعد شهر انه ليس بكفيل للحال ألا ترى ان الكفيل لو سلم للحال يجب على الطالب القبول ولو لم يصير كفيلًا الا بعد الشهر لما أجبر في الحال لكن ذكر الشهر تأجيل للكفيل حتى لا يطالب للحال ويطلب بعد الاجل اه (قوله وان شرط تسليمه في وقت بعينه أحضره فيه ان طلبه) لانه التزامه بالشرط في الكفالة فيجب عليه الوفاء به ان طلبه في ذلك الوقت أو بعده كالدين المؤجل اذا حل (قواه فان أحضره والا حبسه الحاكم) لا متناعه عن ايفاء ما وجب عليه ولكن لا يحبس أول مرة حتى يظهر مطله لانه جزاء الظلم وهو ليس بظالم قبل المطل وذكر الشارح أنه ينبغي أن يفصل كما فصل في الحبس بالدين من انه ان ثبت الدين باقراره لم يجمل بحبسه ولا يحجب وظاهره انه لم يطلع على نقل في المسئلة وفي البرازية أقر بالكفالة بالنفس أو ثبتت بالبينة عند الحاكم قال المحصاف لا يحبس فيها أول مرة وفي ظاهر الرواية كذلك في الاقرار وأما في البينة يحبس ولو أول مرة اه وهكذا في الخانية وصرح فيها بأنه كالدين وفي النهاية هذا اذا لم يظهر محجزه فان ظهر فلامعنى لحبسه الا أنه لا يحال بينهما بل يلزمه كالمدين وفي شرح المنظومة معزيا الى المبسوط لو ادعى الكفيل بالنفس انه دفعه الى وكيل الطالب وأنكر الطالب حلف على علمه لانه استخلاف على فعل الغير بخلاف ما اذا ادعى الكفيل بالنفس انه دفع

وان شرط تسليمه في وقت بعينه أحضره فيه ان طلبه فان أحضره والا حبسه الحاكم

(قوله ويطلب ما قاله البعض الخ) أقول ينبغي أن يكون ما قاله البعض هو المفتى به في زماننا فانه هو المشعارف بين الناس لا يقصدون غيره وقد قالوا ان لفظ عندي للضمنان للعرف مع انه للامانة وقالوا أيضا يحمل كلام كل عاقد وحالف وواقف على عرفه ولغته وان خالفت لغة العرب

أحدهم برؤا جميعه وان كانت الكفالة متفرقة لم يبرأ الباقيون لان الكفالة اذا كانت واحدة  
فلا حضار المستحق واحد فاذا سلمه واحد لم يبق هناك احضاراً واحداً وما اذا تفرقت فكل عقد  
أوجب احضاراً على حدة فاحضار واحد لا يسقط احضار غيره ولو تكفلوا بمال كفالة واحدة أو  
متفرقة فادى واحد جميع المال برئ الباقيون لان المكفول به مال واحد فاذا أداه واحد لم يبق على  
غيره مال اه وفي البرازية كفيل بنفس رجل لرجلين فسلمه الى أحدهما برئ له والاخر على حقه  
لان كلا منهما ليس نائب الآخر (قوله وان غاب أمهله مدة ذهابه وإيابه) يعني ولا يجسبه لعدم  
ظهور مطله وهو مقيد بما اذا أراد الكفيل السفر اليه وان أباحسبه للمحال من غير امهال كما في  
البرازية وفي التتارخانية وان كان في الطريق عذراً لا يؤاخذ الكفيل به والاياب بالكسر الرجوع  
من آب يؤب أو باو أو بة وإيابه كذا في الصحاح وأشار الى أنه لو كفيل بنفس محبوس أو غائب صح  
كفاي البرازية وقوله وان غاب أي وان ثبت عند القاضي أن الكفيل غائب بل قد أخبر بعلم القاضي  
أو بيئته أقامها الكفيل كفاي البرازية أطلقه فشمّل المسافة القرية والبلدية كفاي فتح القدير  
(قوله فان مضت ولم يحضره حبسه) لانه ظهر مطله الى أن يظهر للقاضي تعذراً حضاره بشهود أو  
بدلالة الحال فيطلقه كالدينون المفلس وينظره الى وقت قدومه ولا يحول بينه وبين الطالب فيلازمه  
ولا يمنعه من أشغاله كذا في فتح القدير وان أضربه ملازمته استوثق منه بكفيل كذا في التتارخانية  
(قوله فان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به) لانه عاجز ولا بد من ثبوت أنه غائب لم يعلم مكانه اما  
بتصديق الطالب وعليه اقتصر الشارح أو بيئته أقامها الكفيل لمافي القنية عن على السغدي  
اذا غاب المكفول عنه فلا دأش أن يلازم الكفيل حتى يحضره والحيلة في دفعه أن يدعى الكفيل  
عليه أن خصمك غائب غيبة لا تدري فيمن لي موضعه فان أقام بينة على ذلك تندفع عنه الخصومة  
اه وفي ملازمة الطالب الكفيل عند محضه عن احضار الاصيل اختلاف ذكر السرخسي انه يلازمه  
وذ كرشيخ الاسلام انه لا يلازمه كذا في التتارخانية فان اختلافاً ولا يئنه فقال الكفيل لا أعرف مكانه  
وقال الطالب تعرفه فان كان له خرجه معلومة للتجارة في كل وقت فالقول للطالب ويؤمر الكفيل  
بالذهاب الى ذلك الموضع والا فالقول للكفيل لتمسكه بالاصل وهو الجهل وقوله لا يطالب به مقيد  
بما اذا لم يبرهن الطالب على انه بموضع كذا فان برهن أمر الكفيل بالذهاب اليه واحضاره  
لانه علم مكانه ولو علم انه ارتد ولمحق بدار الحرب يؤجل الكفيل مدة ذهابه وإيابه ولا تبطل بالحقاق  
بدار الحرب لانه وان كان موتاً حكماً لكن بالنسبة الى ماله والا فهو حي مطالب بالتوبة والرجوع  
هكذا أطلقه في النهاية وقيد في الذخيرة بما اذا كان الكفيل قادراً على رده بان كان بيننا وبينهم  
مواعدة انهم يردون النبال المرتدوا لا يؤاخذ به اه وهو تقييد لا بد منه ثم في كل موضع قلنا انه  
يؤمر بالذهاب اليه للطالب أن يستوثق بكفيل من الكفيل حتى لا يغيب الآخر وفي الحانية  
الكفيل بالنفس اذا منع المكفول به عن السفر ان كانت الكفالة حالة كان له أن يمنعه حتى يخرج  
عن عهدة الكفالة وان كانت الكفالة مؤجلة ليس له أن يمنعه من الخروج قبل حلول الاجل اه  
ظاهره ان الكفيل ملازمة الاصيل اذا كانت حالة وان لم يلازمه الطالب (قوله فان سلمه بحيث  
يقدر المكفول له أن يخاصمه كصبر برئ) لانه أتى بما التزمه اذ لم يلتزم تسليمه الامرة واحدة  
وحصل مقصود الطالب فلم تبق الكفالة كما لو تكفل بمال فقضاء أطلقه فشمّل ما اذا كان  
للتسليم وقت فسلمه قبله أولاً لان الاجل حق الكفيل فله اسقاطه كالدين المؤجل اذا قضاه المدينون

وان غاب أمهله مدة  
ذهابه وإيابه فان مضت  
ولم يحضره حبسه فان غاب  
ولم يعلم مكانه لا يطالب  
به فان سلمه بحيث يقدر  
المكفول له أن يخاصمه  
كصبر برئ

(قوله وان ثبت عند  
القاضي ان الكفيل)  
صوابه المكفول عنه  
(قوله والا فالقول للكفيل  
الخ) هذا مخالف لقوله  
أولا ولا بد من ثبوت انه  
غائب لم يعلم مكانه فانه  
يقتضى انه لا يكفي قول  
الكفيل لا أعرف مكانه  
تأمل



(قوله فهذا القدر تسليم منه) قال في النهر ينبغي حمله على ما اذا كان التسليم بعد الطلب (قوله وفي القنية سلم الكفيل بالنفس الخ) قال في النهر الظاهر ضعفه (قوله وهو قول زفر) قال في النهر وفي الوقعات الحسامة جعل هذا رأيا للمتاخرين لا قولاً لزفر ولفظه والمتأخرون من مشايخنا يقولون جواب الكتاب انه يبرأ اذا سلمه في السوق أو في مواضع أخرى في المصر بناء على عادتهم في ذلك الزمان أما في زماننا فلا يبرأ لأن الناس يعينون المطلوب على الامتناع عن الحضور ولغلبة الفسق ٢٢٩ فكان الشرط مفيداً فيصح

وبه يفتى اه وهو الظاهر اذ كيف يكون هذا اختلاف عصر وزمان مع ان زفر كان في ذلك الزمان اه وفيه نظر اذ كم من مسألة اختلف فيها الامام وأصحابه وجعلوا الخلاف بسبب اختلاف الزمان كمسألة ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه ثم

الاكتفاء بظاهر الادلة وغيرها وبعد نقل الثقات ذلك عن زفر كيف ينبغي بكلام يحتمل انه مبني على قوله تامل (قوله لاحتمال ان يكون شهوده فيمأعنه) كان حق التعبير ان يقال لاحتمال ان يكون شهوده في المصر الذي كفل فيه والافقي التعمين لا يبرأ اتفاقاً كما ذكره (قوله قيل انه اختلاف عصر وزمان) قال الزيلعي فابو حنيفة قال ذلك في زمنه حين كانت الغلبة لاهل

قبل الحول والتسليم بالتخية بينه وبين الخصم وذلك برفع الموانع فيقول له هذا خصمك فخذ ان شئت فان سلمه بعد طلبه برئ مطلقاً ولا يبرأ حتى يقول سلمه اليك بجهة الكفالة وفي القنية كان المكفول له جالساً مع قوم في مدرسة فجاء الكفيل بالمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه فلم يجلس بل مروا خرج الى باب آخر فهذا القدر تسليم منه اه قيل بقوله بحيث يقدر للاحتراز عما اذا سلمه في برية أو في سواد فانه لا يبرأ لعدم قدرته على محاصمته في ذلك المكان سواء شرط تسليمه في مجلس القاضي أو لا وفي الخاتمة وهو نظير ما اذا سلم المديون الدين للطالب حين خرج للصوص فانه لا يبرأ وفي القنية سلم الكفيل بالنفس المكفول عنه الى الطالب ليل في مكان لا يمكنه العصمة وفر منه فان كان التسليم بطلبه يخرج عن العهدة اه (قوله ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه ثم) لان الشرط مفيد فان سلمه في مجلسه برئ وأما بقوله سلمه ثم الى اشتراط ذلك فان سلمه في السوق لم يبرأ وهو قول زفر وبه يفتى في زماننا التهاون الناس في اقامة الحق ومحل الاختلاف في بلدة لم يعتادوا ترزع الغريم من يد خصمه كذا في التتارخانية وهذه احدي المسائل التي يفتى فيها بقول زفر رحمه الله تعالى ومنها قعود المريض في صلاته كقعود المصلي في التشهد ومنها سماع البيعة من امرأة الغائب ليقرر القاضي لها نفقة ومنها ان الوكيل بالخصومة لا يبلي انقبض ومنها تضمين الساعي اذا سعى به الى السلطان وغرمه شيئا ومنها ان رؤية البيت من السجن لا يكفي بل لابد من رؤية داخله ومنها ان رؤية ظاهر اثوب مطوي لا يكفي بل لابد من نشره فهي سبع وليس المراد المحصر وفي القنية كفل بنفسه في البلد وسلمه في الرساتيق صح ان كان فيها حاكم وقال العلاء التاجري والبدر الظاهر لا يصح قال رضى الله تعالى عنه وجوابهما حسن لان اغلب قضاة رساتيق خوارزم ظلمة فلا يقدر على محامكتهم على وجه العدل دون رساتيقهم اه وان سلمه في مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه برئ عند أي حنيفة ان كان فيه سلطان أو قاض وكانت الكفالة غير مقيمة بمصر والا فلا يبرأ اتفاقاً كذا في التتارخانية لا مكان احضاره الى مجلس القاضي ولا يبرأ عندهما لاحتمال ان يكون شهوده فيمأعنه وفي فتح القدير وقولهما أوجه قيل انه اختلاف عصر وزمان لاجبة وبرهان وفي النزازية ضمن نفس رجل وحبس المطلوب في السجن فسلم لا يبرأ ولو ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ ولو أطلق ثم حبس ثانياً فدفعه اليه فيه ان الحبس الثاني من أمور التجارة ونحوها صح الدفع وان في أمور السلطان ونحوها لا حبس الطالب المطلوب ثم طالب الكفيل به فدفعه وهو في حبسه قال محمد برئ اه وفي الخاتمة ولو كفل بنفسه رجل وهو غير محبوس ثم حبس فخاصم الطالب الكفيل الى القاضي الذي حبسه فقال الكفيل كفلت به وأنت حبسته بدين فلان آخره عليه عن محمد ان القاضي يامر باحضار المطلوب حتى يسلمه الكفيل الى المكفول له ثم يعاد الى الحبس اه ولو

الصالح والعمال كانوا يتعاونون على البر ولا يميلون الى الرشوة فلا يختلف الحال بين مصر ومصر آخر وهما فالذلك بعد ما ظهر الفساد وتغيرت أحوال القضاة والعمال حتى لا يقيموا الحق الا بالرشوة فيكون على هذا التقدير مصره أسهل لاثبات حقوقه اه (قوله وفي النزازية ضمن نفس رجل وحبس المطلوب في السجن لا يبرأ) أي ويطالب الكفيل لمافي كافي الحاكم حيث قال واذا حبس المكفول به بدين أو غيره أخذت الكفيل به لانه يقدر على أن يفكك محاسب به بإداء حق الذي حبسه اه

سلمه وهو مع رسول القاضى وهو ممتنع به لا يبرأ ولو سلمه قدام الحاكم برئ كذا فى البرازية وفى فتح  
 القدير ولو قال المطلوب فى الحبس دفعت نفسى اليك بالكفالة برئ الكفيل وفى الواقعات رجل  
 كفل بنفس رجل وهو محبوس فلم يقدر أن يأتى به الكفيل لا يحبس الكفيل لانه يحجز عن احضاره  
 اه وفى التتارخانية اذا شرط تسليمه عند القاضى وسلمه عند الامير أو شرط تسليمه عنده هذا القاضى  
 وسلمه عند قاض آخر جاز (قوله وتبطل بموت المطلوب والكفيل لا الطالب) ليجزئه عن احضاره له  
 بعدم موته وكذا بعدم موت الكفيل ووارثه - ما لا يقوم مقامهما لان الخلفية فيما له لا فيما عليه  
 وماله لا يصلح لا يفاء هذا الحق وهو احضار المكفول به وقد تبع المصنف صاحب الهداية فى  
 بطلانها بموت الكفيل وفى الكرخى فى باب الصلح عن المحقوق التى ليست بمال انها لا تبطل بموت  
 الكفيل وبطالب وارثه باحضاره كذا فى السراج الوهاج قيد بالكفالة بالنفس لان الكفيل  
 بالمال اذ امات لا تبطل لان حكمها بعده وتة ممكن فىوفى من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه  
 ان كانت بامرهم وكان الدين حالا فان كان مؤجلا لا رجوع لهم حتى يحل الاجل والا فلا كادائه  
 بنفسه وأما موت الطالب فلا يبطله لان وصيه ووارثه يخلفونه أطلق المطلوب فشمع العبد لكن  
 فى الخلاصة لو كفل بنفس العبد فبات العبد برئ الكفيل ان كان المدعى به المال على العبد وان  
 كان المدعى به نفس العبد لا يبرأ وضمن قيمته اه وأشار باقتضاره فى بطلانها على موت المطلوب  
 والكفيل الى انها لا تبطل ببراءة الاصيل لما فى البرازية ولو كفل بنفس ثم أقر الطالب انه لاحق  
 له قبل المكفول به له أن يأخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ ولو قال الطالب لاحق لى قبل المكفول  
 به لا من جهته ولا من جهة غيره لا بوكالة ولا بوصاية ولا بولاية برئ من الكفالة اه فقولهم  
 براءة الاصيل توجب براءة الكفيل انما هو فى الكفالة بالمال اللهم الا أن يقال ان صورة براءة  
 الاصيل فيما اذا كانت الكفالة بالنفس أن يقول ما ذكره فحينئذ الكلام على عمومته وفى السراج  
 الوهاج اذ امات المكفول له لم تبطل وسلمه الكفيل الى ورثته وان سلمه الى بعضهم برئ منهم خاصة  
 وللباقين مطالبته باحضاره فان كانوا صغارا فلو صيهم مطالبته باحضاره فان سلمه الى أحد الوصيين  
 برئ فى حقه ولا آخر مطالبته كذا فى النبايع اه ومن الغريب ما فى منظومة ابن وهبان وعزاه  
 فى الشرح الى التنف انها تبطل بموت الطالب والمعروف فى المذهب خلافه وفى فروق الكرابىسى  
 الكفالة على الكفالة جائزة وموت الاصيل يبطلان وموت الكفيل الاول يبرأ الثانى والحالة بعد  
 المحوالة تبطل المحوالة الاولى لان الكفالة للتوثيق والثانية تزيد والمحوالة نقل وهما لا يجتمعان  
 اه (قوله وبرئ بدفعه اليه وان لم يقل اذ ادفعته اليك فانا برئ) لان موجب الدفع اليه  
 البراءة فتثبت وان لم ينص عليها كالمدين اذا سلم الدين والغاصب اذا سلم المغصوب والبائع اذا سلم  
 المبيع أطلقه فشمع ما اذا قال سلمته اليك بجهة الكفالة أولا ان طلبه منه وأما اذا لم يطلبه منه فلا بد  
 أن يقول لك كما قدمناه واذا أقر الطالب بقبض المكفول برئ الكفيل ولا يحتاج فيه الى النص  
 لان الظاهر انه لا يقر الا باستيفاء حقه ولو سلم الكفيل المكفول الى الطالب فابى أن يقبله أحبر على  
 قبوله بمعنى انه ينزل قابضا كالغاصب اذا رد العين والمدين اذا دفع الدين بخلاف ما اذا سلمه فصولى  
 فانه لا يجبر كما اذا قضى الدين فصولى أى غير مأمور بذلك والضمير فى قوله الله راجع الى الطالب  
 وأطلقه فشمع ما اذا كان غير صاحب الحق كما اذا كان الاخذ للكفيل وكيل الدائن فيبرأ بتسليمه الى  
 الموكل مطلقا والى الوكيل ان أضافه الى نفسه وان أضافه الى موكله لم يبرأ بتسليمه الى الوكيل لانه

وتبطل بموت المطلوب  
 والكفيل لا الطالب  
 وبرئ بدفعه اليه وان لم  
 يقل اذ ادفعته اليك فانا  
 برئ

(قوله الكفالة على  
 الكفالة جائزة الخ) تقدم  
 هذا موضحا عن الحانية  
 قبيل قول المصنف  
 بكفالت بنفسه

رسول كذا في التارخانية وكما إذا أخذ القاضى من المدعى عليه كفيلا بالنفس بطلب المدعى أو بغير طلبه وسلمه الكفيل الى القاضى برئى وان سلمه الى المدعى لا يبرأ هذا اذا لم يصفه القاضى فان أضافه وقال القاضى ان المدعى يطلب منك كفيلا بالنفس فاعطه كفيلا بنفسك فسلم الكفيل للقاضى لا يبرأ وان سلمه الى المدعى يبرأ كذا في الخانية والبرازية ورسول القاضى وأمينه كالقاضى ولو كفل بنفسه الى الوصى فسلمه الى الورثة أو الغريم لا يبرأ كذا في البرازية وفى القنية كفل بنفس رجل على أن يسلمه الى المكفول له متى طال به ثم سلمه اليه قبل أن يطالبه ولم يقبله يبرأ لأن حكم الكفالة وجوب التسليم وهو ثابت فى الحال وقوله على أن يسلمه اليه متى طال به يترك التأكيد لا التعليق فقد سلمه اليه حال كونه كفيلا فيبرأ اه وانما ذكرنا هذه المسئلة أعنى مسئلة الكتاب مع ظهورها كما قاله الفقيه أبو الليث لدفع توهم انه يلزم الكفيل تسليمه مرة بعد مرة الى أن يستوفى حقه لان الكفالة ما أريدت الا للتوثيق لاستيفاء الحق فسلم يستوفيه يجب عليه تسليمه الى أن يستوفيه فزال هذا الوهم ببيان ان عقد الكفالة يوجب التسليم مرة لا بتعدد التكرار كذا فى فتح القدير (قوله وتسليم المطلوب نفسه من كفالتهم وتسليم وكيل الكفيل ورسوله) أى يبرأ الكفيل بتسليم هؤلاء لان المطلوب يطالب بتسليم نفسه فاذا سلم نفسه حصل المقصود فلا معنى لبقائها كالحصيل اذا قضى الدين بنفسه فانه يصح قبل الطالب أولا وفعل نائب الكفيل كفعله وقيد بقوله من كفالتهم لانه لا يبرأ الكفيل حتى يقول المكفول سلمت نفسى اليك من الكفالة ولو أخر قوله من الكفالة لمكان أولى لان الوكيل والرسول كالمكفول لا بد من التسليم عنها والا لا يبرأ وقيد بتسليم النفس لان المدبون لو دفع الدين الى الكفيل قبل أن يوفى عنه ولم يقل انه عن كفالتك كان قضاء لانه الغالب وتستحق عليه فانصرف اليه كذا فى القنية وقيد بالوكيل والرسول لانه لو سلمه أجنبي بغير أمر الكفيل وقال سلمت اليك عن الكفيل وقف على قبوله فان قبله الطالب برئ الكفيل وان سكت لا وفى السراج الوهاج ولو سلم المكفول بالنفس نفسه الى المكفول له بجهة الكفالة فانه يجب برئ على القبول حتى يبرأ الكفيل وهذا اذا كانت الكفالة بالامر اما اذا كانت بغير الامر لا يبرأ كذا فى الفوائد اه ولم يظهر هذا التفصيل ثم ظهر لى ان المراد أمر المطلوب وان الكفالة بالنفس على وجهين اما أن تكون بأمر المطلوب أو بغير أمره لما فى التارخانية ولو كفل بنفسه بغير أمره فلا مطالبة للكفيل عليه الا أن يجده فيسلمه فيبرأ اه فعلى هذا اذا ضمنه بغير أمره لا يبرأ ثم بعدم التمكين منه فله الهرب بخلاف ما اذا كان بأمره وعلى هذا ما قدمناه من منعه من السفر انما هو فيما اذا كانت بأمره وزاد فى الاصلاح على رسوله اليه وقال فى الايضاح وانما قال اليه لان رسوله الى غيره كالأجنبي اه وفى التارخانية يشترط التسليم عن الكفالة ولا يحتاج أن يقول عن كفالة فلان انما يحتاج تعيينه اذا كان كفله لرجلين ولو قال بعد قوله ورسوله وكفيله لكان أولى لان كفيل الكفيل لو سلمه برئى كما فى التارخانية فلو قال وتسليم نائب الكفيل عنه لكان أحسن (قوله فان قال ان لم أوف به غدا فهو ضامن لماعليه فلم يوف به أومات المطلوب ضمن المال) لان الكفالة بالمال معلقة بشرط عدم الموافاة وهو متعارف يصبح تعاقبها به فاذا وجد الشرط لزمه المال ولا يبرأ عن كفالة النفس لانها كانت ثابتة قبلها ولا تنافى كما لو كفلها ما جلة والمراد بقوله ولم يوف به مع قدرته عليه فان عجز لا يلزمه الا اذا عجز بموت المطلوب أو جنونه وموت المطلوب وان أبطل الكفالة بالنفس فانه هو فى حق تسليمه الى الطالب لا فى حق المال وقيد بموت المطلوب لان الكفيل لو مات لم يوجد شرط الكفالة

وبتسليم المطلوب نفسه  
من كفالتهم وتسليم وكيل  
الكفيل ورسوله فان  
قال ان لم أوف به غدا فهو  
ضامن لماعليه فلم يوف  
به أومات المطلوب ضمن  
المال

(قوله ثم ظهر لى ان المراد  
أمر المطلوب الخ) وعن  
هذا قال فى النهر والوجه  
فيه ظاهر لانها اذا كانت  
بغير أمره لا يلزم المطلوب  
بالتحضر فليس مطالبا  
بالتسليم واذا سلمه نفسه  
لا يبرأ الكفيل

المتعلقة لان وارثه يقوم مقامه كقول الطالب فان الكفيل اذا سلمه الى وارثه برئ ولو أبرأه الطالب عن  
 كفالة النفس فلم يوافق به لا يجب المال لفقد شرطه ولو اختلف فقال الكفيل وافيتك به وقال  
 الطالب لم توافني به فالقول للطالب والمال لازم على الكفيل لان سبب وجوب المال التزام المال  
 بالكفالة الا ان الموافقة شرط للبراءة فلا يثبت بقول الكفيل كذا في الحائنة وفي البرازية وفيما  
 اذا علق المال بعدم الموافقة لا يصدق الكفيل على الموافقة الا بمحجة وببانه ما ذكره في نظم الفقه قال  
 الكفيل دفعته اليك اليوم المشروط وانكره الطالب فالامر على ما كان في الابتداء ولا يمين على  
 واحد منهما لان كلا منهما مدع الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على المدعى عندنا اه  
 وفي فروق السكر ايدى رجل كفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه المال فلم يوافق له لكن  
 المدعى وجد المدعى عليه ولازمه حتى الليل يلزمه المال وكذا لو تغيب الطالب فلم يجده لزمه المال  
 هنا فصول الثاني لو شرط على الكفيل مكانا فجاء الكفيل بالمكفول به في ذلك المكان وتغيب  
 الطالب لزم المال الكفيل الثالث لو اشترى بالخييار فتوارى البائع الرابع حلف ليقض دينه  
 اليوم فتغيب الدائن الخامس جعل امر امرأته بيدها ان لم تصل نفقتها فتغيبت وعند أبي يوسف  
 ينصب القاضي فيما في الفصلين الاخيرين لافي الاول لان الطالب متعنت فيه ما لا في الاول اه وفي  
 الخلاصة اذا توارى الطالب والبائع نصب القاضي وكيلًا عن الغائب قال الفقيه أبو الليث هذا  
 خلاف قول أصحابنا وانما يروى في بعض الروايات عن أبي يوسف ولو فعل القاضي فهو حسن اه  
 وجعل قاضيان في فتاواه المسائل كلها على الخلاف وان القاضي ينصب وكيلًا عن الغائب على قول  
 المتأخرين وهو قول أبي يوسف اه ولم يصور المصنف المسئلة بالالف كما في الهداية لبيان أن  
 معلومية القدر ليست شرطًا للصحة فاذا قال بسم الله فلهما ثبت بالبيعة انه عليه لزمه كما سيأتي كذا  
 في النهاية وكذلك لو قال الكفيل بالنفس ان لم أوافق به غدا فعلى ما أقربه المطلوب فلم يوافق به غدا  
 فأقر المطلوب ان له عليه خمسمائة كان الكفيل ضامنًا لما أقروا وليس هذا كما لو قال ان لم أوافق به  
 غدا فانا ضامن لما ادعت عليه فلم يوافق به غدا فدعى الطالب عليه ما لا يلزمه المال وكذا لو قال ان لم  
 أوافق به غدا فادعت عليه فهو على فلم يوافق به غدا فدعى الطالب عليه ما لا يلزمه كذا في فتاوى  
 قاضيان بعد مراجعة نسخة صحيحة وقوله ان لم أدفعه اليك غدا بمنزلة ان لم أوافق به كفا في الحائنة ولو  
 قال الكفيل بالنفس ان غاب عنك المكفول فانا ضامن لماعليه فغاب المكفول الى الكوفة ولم  
 يطلبه الطالب ثم دفعه الكفيل اليه بعد رجوعه من الكوفة فالكفيل ضامن للمال لانه علقها  
 بالغيبة ولو قال قد كفلت لك بنفسك فلان فان غاب ولم أوافق فانا ضامن لماعليه فغاب قبل أن يوافق  
 لزمه المال وهو بمنزلة ما لو قال ان غاب قبل ان أوافقك به ولو قال ان غاب فلم أوافق به فانا ضامن  
 لماعليه فهذا على أن يوافق به بعد الغيبة كذا في الحائنة وفيها أيضا ولو كفل بنفسه رجل على ان يوافق به  
 اذا جلس القاضي فان لم يوافق به فعليه الالف التي لا طالب عليه فلم يجلس القاضي أي ما وطلب المدعى  
 ولم يأت به فلا شيء على الكفيل من المال لانه علق الكفالة بالمال بعدم الموافقة اذا جلس القاضي اه  
 وقوله في الكتاب فانا ضامن ليس بقيد في الحائنة ان لم أوافق به فعندي لك هذا المال لزمه لان  
 عندي اذا استعمل في الدين براديه الوجوب وكذا لو قال الى هذا المال وقيد بعدم الموافقة للاحتراز  
 عما في البرازية كفل بنفسه على انه متى طال به سلمه فان لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطلوب وطالبه  
 بالتسليم وعجز لا يلزمه المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبة لم يتحقق

(قوله وكذا لو قال ان لم  
 أوافق به غدا فادعت  
 عليه فهو على الخ) ذكر  
 المسئلة في الحائنة قبل  
 هذا موضحة فقال رجل  
 كفل بنفسه رجل على  
 انه ان لم يوافق به غدا  
 فعليه ما ادعى الطالب فلم  
 يوافق به وادعى الطالب  
 عليه ألف درهم وصدقه  
 المطلوب وجدها الكفيل  
 كان القول قول الكفيل  
 مع اليمين على العلم اه

(قوله قيد بيان المال عند الدعوى) أراد بالبيان ذكره والتعويض عليه لبيان صفته انه جيد أو ردي ومثلا ثم ظاهر كلامه ان مسألة الكتاب وفاقية والثاني خلافة وليس كذلك قال في فتح القدير صورته في الجامع محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل لزم رجلا وادعى عليه مائة دينار فبينها أولم يبينها أولزمه ولم يدع مائة دينار فقال له رجل دعها فانا كفيل بنفسه الى غدا فان لم أوافك به غدا فعلى مائة دينار فرضي بذلك فلم يوافق به غدا قال عليه المائة دينار في الوجهين جميعا اذا ادعى ذلك صاحب الحق انه له وهذا قول أبي يوسف وقال محمد بن ادعى ولم يبينها حتى كفله بالمائة دينار أو ادعاها ٢٣٣ بعد ذلك لم ألتفت الى دعواه

وأراد بالوجهين ما اذا يبينها أي ذكراتها جيدة أو رديئة أو وسطا ونحو ذلك أولم يذكر كذا قيل والا فود أن يراد بالوجهين ما اذا ادعى أي ذكراتها مائة يبينها أولا وما اذا لم

ومن ادعى على آخر مائة دينار فقال رجل ان لم يوافك به غدا فعليه المائة فلم يوافق به غدا فعليه المائة

يدع شيئا حتى كفله ثم ادعى المقدار الذي سماه اه وقال في النهر وقد جمع في الجامع الصغير بينهما ولو تبعه المصنف لكان أولى (قوله ولا بد في مسألة الكتاب من اقرار المدعي عليه بالمائة الخ) يخالف هذا ما في شرح الجامع الصغير لقاضيخان حيث قال فاذا بين المدعي ذلك عند القاضي ينصرف

الجهاز الموجب للزوم المال فلا يجب اه وفي القنية كفله بنفسه وقال ان عجزت عن تسليمه الى ثلاثة أيام فعلى المال ثم حبس بحق أو بغير حق أو مرض مرضا يتعد راحضاه يلزمه المال بعد الثلاثة اه وفي وكالة منية المفتي قال ان وافيتك به غدا فعلى ما عليه ثم وافى به لم يلزمه المال لانه شرط لزومه ان أحسن اليه اه يعني انه تعليق بغير المتعارف فلم تصح الكفالة (قوله ومن ادعى على آخر مائة دينار فقال رجل ان لم أوافك به غدا فعليه المائة فلم يوافق به غدا فعليه المائة) لوجود الشرط فلزم المال قيد بيان المال عند الدعوى لانه لو تعلق رجل بأخرو قال لي عليك دعوى ولم يبينها فكفله انسان بالنفس على انه ان لم يوافق به غدا فعليه مائة دينار ففيه اختلاف فلا اذا لم يوافق به لزمته اذا ادعاها المدعي وقال محمد لا تلزمه لانه لم يبينها وقت الدعوى لم تصح الدعوى فلم يجب حضوره الى مجلس القاضي فلم تصح الكفالة بالنفس فلم تصح بالمال لانها مبينة عليها ولها ما انه يمكن تصحيحها لان العادة جرت بالابهام في الدعاوى في غير مجلس القضاء ثم يبينوها عند زعمائها للحيل فصح الدعوى والملازمة على احتمال البيان فاذا بين بعده انصرف الى البيان أولا فظهر به صحة الكفالة بالنفس فصح بالمال جلا على ان التكفيل كان يعلم خصوص المال المدعى به تصححا لكلام العاقل ما أمكن والمحاصل اننا نحكم حال صدورهما بالفساد بل الامر موقوف على ظهور الدعوى بذلك القدر فاذا ظهرت ظهر انه انما كفله بالقدر المدعى به وفي الخلاصة كفله بنفس رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه ألف درهم ولم يقل التي عليه فغضى الغد ولم يوافق به وفلان يقول لا شيء على والطالب يدعي ألفا والتكفيل ينكر وجوبه على الاصيل فعلى التكفيل ألف درهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول وفي قوله الاخر وهو قول محمد لا شيء عليه اه وهذا يقتضي ان المحاصل ان أبا حنيفة وحده ويستفاد بها ان الالف تجب على التكفيل بمجرد دعوى المكفول له وان كان التكفيل ينكر وجوبه كذا في فتح القدير وقيد بكون المال على المكفول بالنفس لانه لو كان على غيره ففيه اختلاف كما لو كفله بنفس رجل على انه ان لم يوافق به في يوم كذا فعليه ما للطالب على فلان آخر جاز ذلك استحسانا وهو قول محمد وفي القياس لا يجوز وهو قول أبي يوسف ذكره قاضيخان وفي المحيط جعل الخلاف على العكس وجعل أبا حنيفة مع أبي يوسف وفي السراج الوهاج وكذلك كفله بنفس رجل على انه ان لم يوافق به غدا كان كفلا بنفس رجل آخر كان على هذا الاختلاف اه ولا بد في مسألة الكتاب من اقرار المدعي عليه بالمائة لما في السراج الوهاج لو

(٣٠ - بحر سادس) بيانه الى ابتداء الدعوى والملازمة فيظهر صحة الكفالة بالنفس والمال جميعا ويكون القول قوله في هذا البيان لانه يدعي صحة الكفالة كمن كفله لرجل في غيبته فلما حضر الغائب قال انك أقررت لي بالكفالة في الحال التي كنت غائبا وقال التكفيل لا بل كان ذلك ابتداء كفالة في غيبتك ولم تصح والقول فيه قول الغائب لانه يدعي صحة الكفالة والتكفيل يدعي الفساد اه ومثله في النهاية وقال في معراج الدراية ويكون القول له في هذا البيان لانه يدعي الصحة والتكفيل يدعي الفساد وفي غاية البيان ويقبل قول المدعي انه أراد ذلك عند الدعوى لانه يدعي الصحة وقد مر عن الفتح قريبا قوله ويستفاد بها ان الالف تجب على التكفيل بمجرد دعوى المكفول له وبه صرح في متن التنوير برتبة الدرر والغرر وهو

المفهوم من قوله - لم يلزمه اذ ادعاها المدعى ولم يقولوا أو أثبتا بالبرهان وما في النهر من قوله فعليه المسألة أي التي يدين المدعى لها  
بالبيعة أو باقرار المدعى مبني على ما في السراج وزاد البيعة اذ لا فرق وقد علمت مخالفة للشروح ولا طلاق التون كالهداية  
والكنز والمجمع وغيرها ورأيت بخط شيخنا الشيخ ابراهيم الغزي الذي تحرر لي ان هذا أي ما في السراج على قول محمد وعلى  
قول الثاني نانيا يعلم هذا جراحة ٢٢٤ الهداية والفتح والخلاصة اه (قوله بل اذا أخبر القاضي عدل الخ) قال في النهر فان

قلت ينبغي أن يكون هذا  
على رأى المتقدمين من  
حواز قضاء القاضي بعلمه  
أما على رأى المتأخرين  
وهو المفسرني به من انه لا  
يقضى بعلمه في زماننا فينبغي  
أن يتوقف على الثبوت  
ولا يجبر على الكفالة  
بالنفس في حدود ودولا  
يجبس فيها حتى يشهد  
شاهدان مستوران أو عدل

قلت يجب أن يحصل  
الخلاف على ما كان من  
حقوق العباد أما حقوق  
الله تعالى فيقضى فيها بعلمه  
ويبدل على ذلك ما في  
الحائصة والظهيرية  
والخلاصة والبرازية  
الرجل اذا كان يصوم  
ويصلى ويضر الناس  
بالسب والالسان وذكر  
بما فيه لا يكون غيبة  
وان أخبر السلطان بذلك  
ليزجره فلا اثم عليه اه  
قلت مخالف لما ذكره  
قال في شرح الوهبانية  
للشربلالي بعد كلام  
مانصه والمختار الآن

ادعى على رجل ألفا فأنكره فقال له رجل ان لم أوافقك به غدا فهو على فلم يوافق به غدا الا يلزمه شيء  
لان المالك قول عنه لم يعترف بوجود المال ولا اعترف الكفيل بها أيضا فصار هذا ما لا معلقا بخطر  
فلا يجوز اه ولم يذكروا المصنف حكم ما اذ علق الكفيل بالمال براءته بموافاقه غدا بان قال كفلت  
لك بماعليه على اني ان وافيتك به غدا فانا بريء من المال فوافاقه به لا اختلاف فيه فان فيه روايتين  
في رواية يبرأ وفي رواية لا وهو ما مبنيان على تعليق براءة الكفيل بالشروط وسنأتي في الكتاب  
والمسئلة في السراج الوهاج كما ذكرناه (قوله ولا يجبر على الكفالة بالنفس في حدود ودول) وهذا  
عند الامام وقالا بالجبر في حد القذف والقصاص دون غيرهما قيد بالجبر لان أخذه برضاه بلا طلب في  
حد القذف والقصاص جائزا اتفاقا لهما انها شرعت لتسليم النفس وهو واجب على الاصيل فثبت  
به كافي دعوى المال بخلاف الحدود والمخالصة لانتها محض حق الله تعالى وله اطلاق قوله عليه الصلاة  
والسلام لا كفالة في حدود لانها للاستيثاق ومبناها على الدرهم والحق المقر ناشي حد السرقة بهما  
في حوازيل التكفيل بنفس من عليه اجاعا وفي الاجبار عليها عندهما وجعله من حقوق العباد لكون  
الدعوى فيه شرطا بخلاف غيره لعدم اشتراطها ولا يجب الحضور بسببها فاذا لم يكفل عنده يلزمه  
الى قيام القاضي من مجلسه فان برهن والاخلى سبيله وليس تفسير الجبر عندهما الجبر بالمجلس وانما  
هو الامر بالملازمة (قوله ولا يجبس فيها حتى يشهد شاهدان مستوران أو عدل) أي في الحدود  
والقود لان المجلس لتهمة الفساد وشهادة المستورين أو الواحد العدل تكفي لاثباتها لان خبر الواحد  
حجة في الديانات والمعاملات فثبت شهادة العدل التهمة وان لم تثبت أصل الحق وظاهر كلامهم  
انها لا تثبت بخبر مستور واحد والمجلس بتهمة الفساد مشروعة لانه عليه الصلاة والسلام حبس  
رجلا بتهمة بخلاف دعوى الاموال حيث لا يجبس فيها قبل الثبوت لانه نهاية عقوبتها فلا يثبت  
الابحجة كالحمد نفسه وكلامهم هنا يدل ظاهرا على ان القاضي يعزرا المتهم وان لم يثبت عليه وقد كتبت  
في ارساله قواصلها ان ما كان من التعزير من حقوقه تعالى فانه لا يتوقف على الدعوى ولا على  
الثبوت بل اذا أخبر القاضي عدل بما يقتضيه حضره القاضي وعزيره لتهمة يجرمهم هنا بجبس المتهم  
بشهادة مستورين أو واحد عدل والمجلس تعزير وصرحنا بجواز الهجوم على بيت المفسد وجواز  
اخراجهم من البيت وجواز نفيه عن البلد وتخليد حبسه الى أن يتوب وان من ذلك ما اذا سمع صوت  
غناء في بيته أو أخبر القاضي باجتماعهم على الشراب أو كان يؤذي الناس بيسده ولسانه وجواز  
التعزير بالقتل وجواز اخذ المال ومعناه على ما في البرازية امساكه عنه الى أن يتوب وفي  
السراج الوهاج وأما التعزير برفق بوز الكفالة به يعني انه يجوز للقاضي الابتداء بطلب ذلك لانه  
من حقوق العباد كالديون اه فظاهره ان ما كان من حقوقه تعالى لا يجوز به كالحودود (قوله)

عدم حكمه بعلمه مطلقا فساد أحوال القضاة كانه لا يقضى بعلمه في الحدود والمخالصة لله تعالى كحد  
والبال  
الزنا والسرقة وشرب الخمر مطلقا يعني سواء علمه بعد توليته أو قبلها غير انه يعزير من به أثر السكر للتهمة اه ومن نص على الاتفاق  
على عدم القضاء بعلمه في الحدود والمخالصة ابن الهمام قبيل باب التحكيم وذكره في شرح أدب القضاء ولم يحك فيه خلافا وعلمه بان  
كل واحد من المسلمين يساوي القاضي فيه وغير القاضي اذا علم لا يمكنه إقامة الحد فكذا هو ثم قال الا في السكران أو من به أمانة



السكر ينبغي له أن يعزره للثمة ولا يكون حداً اه فعلم ان التعزير ليس بقضاء ولذا لا يتوقف على الدعوى ونحوها (قوله والدين الصحيح ما لا يسقط الا بالاداء أو الالراء) دخل فيه المسلم فيه ففي فتاوى الحنفى الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لا مبيع ومن نقل صحتة الوالد عن شرح التكملة والتصريح بالنقل عزيز وان كان هو داخلاً في قولهم تصح الكفالة بالدين اه (قوله مع انه لا يسقط اذ هو لا يقبل التجهيز) قال في النهر وكأنه الحق ببدل الكتابة (قوله بخلاف ارش الشجة وقطع الطرف الخ) قال الرمى والكفالة بالدية لا تصح كما في الخلاصة والبرازية وفي الظهيرية واعلم ان الكفالة ببدل الكتابة والدية لا تجوز اه ونقلها في التتارخانية عن الظهيرية ولم ينقل فيه خلافاً ونقلها صاحب النقول عن الخلاصة ٢٣٥ (قوله والتعيين للمكفول له) مخالف لما قبله عن البدائع حيث

جعل الخيار للكفيل في نظير هذه المسئلة وبه صرح في الفتح في هذه المسئلة ونصه ولو قال رجل كفلت بمالك على فلان أو مالك على فلان رجل آخر جاز لانها جهالة

وبالمال ولو مجهول اذا كان ديناً صحيحاً أى تصح الكفالة بالمال ولو كان المال مجهولاً وصحتها بالاجماع وصحت مع جهالة المال لبنائها على التوسع ولذا جاز شرط الخيار فيها أكثر من ثلاثة وبدل عليه اجماعهم على صحتها بالدرك مع انه لا يعلم كم يستحق من المبيع كله أو بعضه والدين الصحيح ما لا يسقط الا بالاداء أو الالراء فلم تصح ببدل الكتابة لانه لا يسقط بدونهما بالتجهيز وكذا لا يجوز ببدل السعاية عنده خلافاً لهما كذا في السراج الوهاج مع انه لا يسقط اذ هو لا يقبل التجهيز وكذا لا تصح الكفالة بدين هو على ابن المكاتب أو عبده لان من دخل في مكاتبته فهو مكاتب لمولاه كذا في البرازية بخلاف ارش الشجة وقطع الطرف فانه دين صحيح فصح به وفي فتح القدير وما نوقض به من أنه لو قال كفلت لك بعض مالك على فلان فانه لا يصح ممنوع بل يصح عندنا والخيار للضامن ويلزمه أن يبين أى مقدار شاء اه وفي البدائع وأما كون المكفول به معلوم الذات في أنواع الكفالات أو معلوم القدر فليس بشرط حتى لو كفل باحد شئين غير عين بأن كفل بنفس رجل أو بماله وهو ألف جاز وعليه أحدهما أيهما شاء وكذا اذا كفل بنفس رجل أو بماله عليه أو بنفس رجل جاز آخر أو بماله عليه جاز ويرى أبو احمد منهم الى الطالب ولو كفل عن رجل بماله فلان عليه أو بماله يدرك في هذا المبيع جاز اه قيد بجهالة المال للاحتراز عن جهالة الاصيل والمكفول له فانها مانعة حتى لو قال من غصبك من الناس أو بايعك أو قتلك فانا كفيل لك عنه أو قال من غصبته أنت أو قتلته فانا كفيل له عنك لا يجوز الا اذا كانت كفالة بصفة في المكفول عنه نحو أن يقول كفلت لك بمالك على أحدهذين فيجوز والتعيين للمكفول له لانه صاحب الحق وفي البرازية يشهد على رجل انه كفل بنفس رجل نعرفه بوجهه ان جاء به لكن لا نعرفه باسمه يجوز كما لو قال عند القاضي كفلت لرجل أعرفه بوجهه لان الجهالة في الاقرار لا تمنع صحتة ويقال له أى رجل أثبت به وقالت انه هذا وحلفت عليه برئت من الكفالة اه وأطلق صحتها فشمع كل من عليه المال حراً كان أو عبداً ما أدونا ومحجوراً أصيباً أو بالغار جلاً أو امرأة معلماً كان أو ذمياً وكل من له المال لكن في البرازية الكفالة للصبي التاجر صحيحة لانه تبرع عليه وللصبي العاقل غير التاجر روايتان ودخل تحت الدين الصحيح بدل العتق فاذا أعتق عبده على مال فكفاله به رجل جاز كذا

المكفول عنه في غير تعليق ويكون الخيار للكفيل اه وفي كافى المحاكم لو قال أنا كفيل بفلان أو فلان كان حائراً يدفع أيهما شاء الدفيل اه (قوله وفي البرازية شهدا على رجل انه كفل الخ) قال الرمى وفي الحاشية رجل ادعى على رجل كفالة بنفس رجل وأقام البينة فشهد الشهود انه كفل بنفس رجل لا نعرفه

جازت شهادتهم اه وفي التتارخانية (م) لو شهد ان هذا الرجل كفل لهذا الرجل بنفس رجل نعرفه بوجهه لكن لا نعرفه باسمه فهو جائز وان قال كفل بنفس رجل لا نعرفه لا بوجهه ولا باسمه فالشهادة جائزة ويؤخذ الكفيل بالكفالة بمنزلة مال أو أقر عند القاضي انه كفل لهذا بنفس رجل ثم يقال بين أى رجل فان بين فكذبه وقال المكفول به هذا كان القول قوله فبذلك ينظر ان صدقه المكفول فيما بين فلان عليه وان كذبه فانه يحلف عليه وفي الذخيرة فان كذبه تعترف به الدعوى لانكاره هذه المسئلة دليل على ان في دعوى الكفالة لا تشترط تسمية المكفول عنه وذ كرسيه وقد قيل هذه المسئلة يصلح دليلاً اه (قوله لكن في البرازية الخ) وفي احكامات جامع الفصولين كفل رجل لصبي لو كان الصبي تاجراً صحت الكفالة ولو خاطب عنه أجنبي وقبل عنه توقفت على اجازة وليه فان لم يخاطب أجنبي ولا وليه وانما خاطب الصبي عند أبي حنيفة لا تصح وعند أبي يوسف تصح

اه (قوله فامر فضمته لمولاه) أي وأمر المكاتب الرجل المديون والظاهر أن المراد أمره بإداء المال لمولاه فضمته عنه لمولاه (قوله وهذا أمر منه أن يدفع ما عليه لمولاه) قال في النهر هو ظاهر في أن هذا ليس بكفالة بقدر أن المكاتب لا يرد بل اذن في قضاء الدين ومقتضاه أن للمكاتب أن يرجع على الأمر بالدفع ولا يصح أن يكون حواله اذ لو كانت لعنق المكاتب بمجردها (قوله وفي التارخانية لو ضمن بدل الكتابة وأدى ٢٣٦ رجوع بما أدى) أي اذا ظن انه يجب برعي ذلك لضمانه السابق كما في جامع

الفصولين وكانت الكفالة بالامر كما هو ظاهر وصرح به في النهر وهذا بناء على انه يرجع على المكاتب ويظهر لي ان الرجوع على السيد لان الكفيل لم يلزمه مادفعه للسيد بسبب فساد الكفالة وقد وقع اليه المال على ظن وجوبه عليه فله

بكفالت عنه بالف

الرجوع به عليه فتأمل وراجع (قوله لا تجوز الالتمال بيت المال) قال في النهر وأراد بعمل بيت المال خدمته الذين يجبون أمواله ومن ذلك كتبه اذا توسعوا في الاموال لان ذلك دليل خيانتهم ويلحق بهم كتبة الاوقاف ونظارها اذا توسعوا وعمر والاماكن التي لاتنال الاعظم المال وتعاطوا أنواع الملاهي في أغلب الاحوال فللحاكم اخذ الاموال منهم وعزلهم فان عرف خيانتهم في وقف معين رد

في البرازية ومنه ما اذا كان للمكاتب مال على رجل فامر فضمته لمولاه من مكاتبته أو دين سوى ذلك جاز لان أصل ذلك المال واجب للمكاتب على الكفيل وهذا أمر منه أن يدفع ما عليه لمولاه كذا في البرازية وخرج عنه كما خرج بدل الكتابة ما لو دفع الى محجور عشرة لينفقها على نفسه فقال انسان كفالت بهذه العشرة لا تصح لانه ضمن ما ليس بمضمون فان ضمن قبل الدفع بان قال ادفع العشرة اليه على اني ضامن لك العشرة هذه يجوز وطريقه أن يجعل الضامن مستقرضاً من الدافع ويجعل الصبي نائباً عنه في القبض وكذا الصبي المحجور اذا باع شيئاً فكفل رجل بالدرك للمشتري ان ضمن بعد ما قبض الصبي الثمن لا يجوز وان قبل قبضه يجوز محجوراً شترى متاعاً وضمن رجل الثمن للبائع عنه لا يلزم الكفيل الثمن ولو ضمن المتاع بعينه كان ضامناً كذا في البرازية وفي التارخانية لو ضمن بدل الكتابة وأدى رجوع بما أدى وفي جامع الفصولين كفيل مسلم عن ذي بخمر لذي قيل لا يصح مطلقاً وقيل لو كانت الخمرة بعينها عند المطلوب يصح على قياس قول أبي حنيفة اذ يجوز عنده للمسلم أن يلزمه نقل الخمر كالو أجزأ نفسه لنقلها اه ودخل فيه ما لو صادر الوالي رجلاً وطلب منه ما لا وضمن رجل ذلك وبذل المخط ثم قال الضامن ليس لك على شيء لانه ليس للوالي عليه شيء قال شمس الاسلام والقاضي عياك المطالبة لان المطالبة المحسنة كالمطالبة الشرعية كذا في البرازية (مفائدة) ذكر الطرسوسي في مؤلفه أن مصادرة السلطان لارباب الاموال لا تجوز الالتمال بيت المال مستدلاً بان عمر رضي الله تعالى عنه صادراً بأمره رضي الله تعالى عنه وفي الدر المنثور في نفسه سورة يوسف في قوله تعالى اجعلني على خزائن الارض قال اخرج ابن أبي حاتم والحاكم عن أبي هريرة قال استعملني عمر على البحرين ثم نزعني وعزمني اثني عشر ألفاً ثم دعاني بعد الى العمل فابيت فقال لم وقد سألت يوسف العمل وكان خير امك فقلت ان يوسف نبي ابن نبي وابن نبي وأنا ابن أمية وأنا أخاف أن أقول بغير علم وأن أفتي بغير علم وان يضرب ظهري ويشتم عرضي ويؤخذ مالي اه (قوله بكفالت عنه بالف) بيان لالفاظها وهو صريح اطلقه فشمع ما اذا كان الاصيل مطالباً به الا أن أولاً تنصح الكفالة عن العبد المحجور بما يلزمه بعد عتقه باستملاك أو قرض ويطلب الكفيل به الا أن كما لو فلس القاضي المديون وله كفيل فان المطالبة تتأخر عن الاصيل دون الكفيل كذا في التارخانية وفي التارخانية رجل له مال على رجل فقال رجل للطالب ضمنت لك ما على فلان أن أقبضه وان أدفعه اليك قال ليس هذا على ضمان المال أن يدفعه من عنده انما هذا على أن يتقاضاه ويدفعه اليه وعلى هذا معاني كلام الناس ولو غصب من مال رجل ألفاً فاقبضه له المصوب منه وأراد أخذه منه فقال رجل لا تقبله وأنا ضامن لها أخذه او دفعها اليك لزمه ذلك ولو كان الغاصب استلمك الالف وصارت ديناً كان هذا

المال اليه والا وضمنه في بيت المال والله تعالى أعلم بمحقق الاحوال (قوله وفي التارخانية رجل له مال على رجل الضمان الخ) يؤخذ من هذا ان الكفالة بالمال قسمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه (قوله ولو غصب من رجل ألفاً الخ) قال الرمي وكذلك لو غصب فرسا وهي واقعة الفتوى اذا فرق بينهما فان النقص تدعى في الغصب فاذن حكمها حكم الاعيان وأنت على علم بأنه يصح ضمان العين المغصوبة كما هو صريح كلامه في شرائط المكفول به وسأني في المتن أيضاً صريحاً والله تعالى أعلم

(قوله لو أتى بهذه الالفاظ منجزا) قال الرملى أى أنا أدفعه أنا أسلمه أنا أقبضه (قوله وعلى هذا وقعت حادثة الخ) قال الرملى كيف  
 هذا مع ان قاضى خان على المسئلة بقوله لان عندنا الاستعمل فى الدين براديه الوجوب وهو يقتضى عدم الفرق بين التعليق  
 وغيره وان النظر الى القرينة الدالة تامل (قوله وقد مناعن الخانية فى المعلقة الخ) ٢٢٧ قال فى التهر وأقول صرح فى

الخانية ان عند تفيد  
 الزوم اذا اضيفت الى  
 الدين غير مقيد بالتعليق  
 فاذا طالب به يدينه فقال  
 له لا طالب مالك عندي  
 كان كفيلا هذا هو  
 الظاهر فتدبره اه وكتب

وبمالك عليه وبما  
 يدرك فى هذا البيع  
 وما بايعت فلانا فعلى

عليه الرملى مانصه أقول  
 قال الغزى وأقول أيضا  
 المنقول فى التتارخانية  
 فى الفصل الثانى من

كتاب الكفالة ان من  
 ألفاظ الكفالة الى  
 وعندي ثم قال وان مطلقه

يعنى لفظ عندي للوديعة  
 لكنه بقرينة الدين  
 يكون كفالة اه مانقله

الغزى أقول وهو يقتضى  
 عدم الفرق كتعليق  
 قاضى خان وأقول ذكر

الزبلى فى شرح قوله فى  
 الاقرار عندي معى الخ  
 ان مطلقه يعنى الكلام

محمول على العرف وفى  
 العرف عندي اذا قرن

الضمان باطلا وكان عليه ضمان التقاضى اه وفى البرازية ضمن ألقا على أن يؤديها من ثمن الدار  
 هذه فلم يبعها الا ضمان على الكفيل ولا يلزمه بيع الدار اه وفيما قبله كفيل عنه بالف على أن  
 يعطيه من وديعته التى عنده جاز اذا أمر بذلك وليس له أن يسترد الوديعة منه فان هلكت الوديعة  
 برئ والقول فيه للكفيل فان غصبها المودع أو غيره وأتلفها برئ الكفيل اه (قوله وبمالك عليه)  
 وسأقضى أنه لا بد من البرهان أنه له عليه كذا أو اقرار الكفيل والا فالقول له مع عينه وفى الخانية قرئ  
 قال جماعة اشهدوا انى قد ضمننت لهذا الرجل بالالف التى له على فلان ثم ان المدينون أقام البيينة أنه  
 كان قد قضاه قبل أن يضمه الكفيل قبلت بيئته وبرئ المطلوب عن دين الطالب ولا يبرأ الكفيل  
 عن دين الطالب لان قول الكفيل كان اقرارا منه بالدين عند الكفالة فلا يبرأ الكفيل ولو أقام  
 المدينون بيينة على القضاء بعد الكفالة برئ المدينون والكفيل جميعا اه وفى جامع الفصولين قال  
 دينك الذى على فلان أنا أدفعه اليك أنا أسلمه اليك أنا أقبضه لا يصير كفيلا ما لم يتكلم بلفظ يدل على  
 الالتزام كقوله كفلت ضمننت على الى لو أتى بهذه الالفاظ منجزا لا يصير كفيلا ولو معلقا كقوله لو لم  
 تؤد فانا أو دى فانا أدفع يصير كفيلا فهو نظير ما فى قول من قال أنا أجلا يلزمه شئ ولو قال لودخلت الدار  
 فانا أجزمه الخ اذا دخل اه وفى القنية أنا فى عهد معا على فلان كفالة وكتبه الكفالة بالخط بعد  
 طلب الدائن كفالة وان لم يتلفظ بها اه وفى الملتقط رجل جاء بكتاب سفينة الى رجل من شريكه  
 فدفعه اليه فقراه ثم قال ما كتبها لك عندي فهو ليس بضامن وكذا الوقال الدافع اضمنها الى فقال قد  
 أثبتتها لك عندي ولو قال كتبها لك على أو قال أثبتتها لك على فهذا ضامن ناخذ به اه وقد مناعن  
 التتارخانية أنه لو قال للطالب لك عندي هذا الرجل كان كفيلا به فعلى هذا كلمة عند لا تفيد  
 الكفالة بالمسأل وتفيد بالانفس وعلى هذا وقعت حادثة قال رجل للدائن لا تطالب فلانا مالك  
 عندي وأفتيت أنه لا يكون كفيلا وقد مناعن الخانية فى المعلقة بعدم الموافاة أن عندي كعلى فعلى  
 هذا تكون عندي كعلى فى التعليق فقط (قوله وبما يدرك فى هذا البيع) وهذا هو ضمان  
 الدرك والدرك لغلة بغتحتين وسكون الرء اسم من أدركت الشئ ومنه ضمان الدرك كذا فى المصباح  
 واضطلاحا الرجوع بالثمن عند استحقاق المبيع وفى البرازية من أجرا الدعوى فى فصل الاستحقاق  
 وان استحق المبيع وله كفيل بالدرك لا يرجع على الكفيل ما لم يجب على البائع فبعده هو بالخيار  
 ولا يرجع على الكفيل بقيمة البناء والغرس اه وفى السراج الوهاج فاذا استحق المبيع كان  
 للمشتري أن يخاصم البائع أولا فاذا ثبت عليه استحقاق المبيع كان له أن ياخذ الثمن من أيهما شاء  
 وليس له أن يخاصم الكفيل أولا فى ظاهر الرواية وعن أبى يوسف ان له ذلك وأجمعوا أنه لو ظهر  
 المبيع حيا كان له أن يخاصم أيهما شاء اه (قوله وبما بايعت فلانا فعلى) من أمثلة الكفالة  
 بالجهول وفى المبسوط ولو قال اذا بعته شيا فهو على فباعه متاعا بالف درهم ثم باعه متاعا بعد ذلك

بالدين يكون ضمانا له تنبه وأقول ومقتضى ذلك ان القاضى لو سأل المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان اقرارا  
 تامل (قوله لا يرجع على الكفيل ما لم يجب على البائع) قال الرملى أى لا يرجع عليه بالثمن ما لم يجب أى ثبت الثمن على البائع  
 بسبب الاستحقاق فبعده هو بالخيار ان شاء رجع على البائع وان شاء رجع على الكفيل وانما كان كذلك لاحتمال أن يجز  
 المستحق البيع فيبرأ الكفيل تامل (قوله وأجمعوا ان المبيع لو ظهر حيا الخ) قال الرملى وكذا الوظهر وقفا مسجلا على ما أتى به شيخ

الاسلام أبو السعد العبادي معنى الروم أوطاهم معجداً تأمل (قوله بخلاف كلما وما) أي فانه يقتضي التكرار وظاهر كلام الفتح يفسد ترجيح خلافه حيث قال فعليه ما يجب بالمبايعة الاولى فلو بايعة مرة بعد مرة لا يلزمه ثمن في المبايعة الثانية ذكره في المهر عن أبي حنيفة نصاً وفي نوادر أبي يوسف برواية ابن جماعة يلزمه كله اهـ (قوله وفي الولوالجية لوقال رجعت عن الكفالة الخ) ظاهره انه لا يشترط أن ينهاء عن المبايعة كما أفاده في النهر (قوله لانه لو قال بايع فلانا الخ) قال الرملي هو صريح بان من قال استأجر طاحونة فلان وما أصابك من خسran ٢٢٨ فعلى لم يصح وهي واقعة الفتوى (قوله بخلاف قوله ان غضب مالك انسان الخ) قال الرملي أقول في الدرر

والغرض أسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك وأخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفاً وأخذ مالك فانا ضامن وباقى المسئلة بمحالها ضمن وصار الاصل

وما غصبك فلان فعلى وطالب الكفيل أو المديون

ان المغرور راغباً يرجع على الغار اذا حصل

الغرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الغار صفة

السلامة للغرور نصاً حتى لو قال الطمان لصاحب

المحنة اجعل المحنة في الدلو فذهب من ثقبه

ما كان فيه الى الماء والطمان كان عامساً به

يضمن لانه فارق في ضمن العقد بخلاف المسئلة

الاولى لانه ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد وههنا

العقد يقتضي السلامة كذا في الهادية اهـ وقال في النهر ولو قال ما غصبك أهل هذه

بالفدرهم لزم الكفيل الاول دون الثاني لان حرف اذا لا يقتضي التكرار بخلاف كلما وما ومثل اذا منى وان ولو رجع الكفيل عن هذا الضمان قبل أن يبايعه ونهاه عن مبايعته ثم بايعه بعد ذلك لم يلزمه شيء لان لزوم الكفالة بعد وجود المبايعة وتوجه المطالبة على الكفيل فاما قبل ذلك فهو غير مطلوب بشيء ولا ملتزم في ذمته شيئاً فيصح رجوعه بوضعه أن بعد المبايعة انما أوجبنا المال على الكفيل دفعا للغرور عن الطالب لانه يقول انما اعتدت في المبايعة معه كفالة هذا الرجل وقد اندفع هذا الغرور حين نهاء عن المبايعة اهـ وفي الولوالجية لوقال رجعت عن الكفالة قبل المبايعة ثم بايعه لم يلزم الكفيل فرق بين هذه المسئلة وبين الكفالة بالذوب حيث اذا رجع الكفيل قبل الذوب لا يصح والفرق أن في هذه المسئلة هذه الكفالة مبنية على ما هو غير لازم وهو الاثر فانه قال بايعة فما بايعة فهو على ان لم يقل بايعة فهو قائل دلالة فالأمر غير لازم والمبنى على الشيء يكون تبعاً له وتبع غير اللازم لا يكون لازماً فاما الكفالة بالذوب غير مبنية على ما هو غير لازم اهـ وفي البرازية فان قال الطالب والمطلوب تبايعنا على كذا ولزم على كذا لا يلتفت الى انكار الكفيل ويؤخذ بلائينة فان نهاء الكفيل بعد الكفالة عن المبايعة ورجع عن الضمان صح نفيه ولا يجب عليه ضمان ما لزم بالمبايعة بعده فان أنكر الكفيل والمكفول عنه المبايعة بعده فبرهن على أحدهما بالمبايعة والتسليم لزمهما اهـ (قوله وما غصبك فلان فعلى) هو كذلك من أمثلة الجهول وفي البدائع لوقال ان غصبك فلان ضيعتك فانا ضامن لم يجز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يجوز بناء على ان غصب العقار لا يتحقق عندهما خلافه اهـ وفي القنية ما غصبك فلان فعلى يشترط القبول للعمال اهـ يعني لا عند الغصب وكذا فيما قبله من ما بايعت وما ذاب قيد بقوله ما بايعت فلانا لانه لو قال بايع فلانا على أن ما أصابك من خسran فعلى لم يصح كذا في البرازية وفيه ان غصب مالك واحد من هؤلاء القوم فانا ضامن صح بخلاف قوله ان غصب مالك انسان حيث لا يصح اهـ وفيها أيضاً طلب من غيره قرضاً فلم يقرضه فقال رجل اقرضه فما اقرضته فانا ضامن فاقرضه في الحال من غير ان يقبل ضمانه صريحاً يصح ويكفي هذا التقدير (قوله وطالب الكفيل أو المديون) لانه موجهها ولو قال وطالبهما السكان أولى لبيان ذلك وليفيد حكم طلب أحدهما بالاولى وأشار الى أن له حبس أحدهما وفي البرازية من القضاء من فصل الحبس واذا حبس الكفيل يحبس المكفول عنه معه واذا لزم يلزمه لو الكفالة بآمره والا لا ولا يأخذ المال قبل الاداء دللت المسئلة على جواب الواقعة وهو أن

المكفول

الدار فانا ضامن لاتصح لجهالة المكفول عنه بخلاف ما لوقال لجماعة حاضرين ما بايعتموه فعلى فانه يصح فإيهام بايعة فعلى الكفيل والفرق انه في الاولى ليسوا معينين معلومين عند المخاطبين وفي الثانية معينون والمحصل ان جهالة المكفول له تمنع صحة الكفالة وفي التخييل لاتمنع نحو كلفت بمالك على فلان أو فلان كذا في الفتح اهـ قلت وذكر في الفتح انه يجب كون أهـل الدار ليسوا معينين معلومين عند المخاطبين والا فلا فرق (قوله ويكفي هذا التقدير) قال في النهر وينبغي أن يكون ما بايعت فلانا أو ما غصبك فعلى كذلك اذا بايعه أو غصب منه لعمال اهـ وفي الحاشية الثانية نظرت في دبر (قوله لانه موجهها) أي لانه ضامن الذمة الى الذمة

المكفول له يتمكن من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا اه وسياقي في الكتاب ما يشير اليه ثم اعلم انه انما يطالب بما اذا كان المال حالا عليهما فان كان حالا على أحدهما مؤجلا على الآخر طالب من حل عليه فقط كما سنشرحه بعد ان شاء الله تعالى (قوله الا اذا شرط البراءة فحينئذ تكون حوالة كما ان الحوالة بشرط أن لا يبرأها الهيل كغالة) اعتبار المعنى فيها مجازا للفظ واذا صارت حوالة جرى فيها أحكامها وكذا في عكسه تجري أحكام الكفالة وفي وكالة البرازية الوصاية حال حياته وكالغوالو كالة بعد موته وصاية لان المنطور المعاني اه وفي اجارتها وتنعقد بقوله اعرتك هذه الدار شهر ابكذا وكل شهر بكذا ولا تنعقد الاعارة بالاجارة حتى لو قال اجرتك منافعهما سنة بلا عوض تكون اجارة فاسدة لا عارية وكذا لو قال وهبتك منافعهما بلا عوض لا تكون عارية اه فاستعير لفظ العارية للاجارة دون عكسه وليس خارجا عن قولهم الاعتبار للمعاني لان معنى الاجارة وحده في الاعارة لانها من التعاور وهو التناوب وهو معنى الاجارة حيث كان بعوض والاجارة لا تستعار للاجارة لانها تفيد العوض والاعارة تفيد عدمه وقد مر في أول البيوع أن شركة المفاوضة يعتبر فيه لفظها لا المعنى وذكرنا الجواب عنه (قوله ولو طالب أحدهما كان له أن يطالب الآخر) لما ذكرنا قالوا بخلاف المغصوب منه اذا اختار أحده الغاصبين لان اختيار أحدهما يتضمن التملك منه عند قضاء القاضي به فلا يمكنه التملك من الآخر بعد ذلك وأما المطالبة بالكفالة لا تقتضيه مالم يوجد منه حقيقة الاستيفاء وفي غصب البرازية اختار المالك تضمنين الغاصب الاول ورضي به الغاصب أو لم يرض لكن حكم له بالقيمة على الاول فليس له أن يرجع ويضمن الثاني وان لم يرض به الاول ولم يحكم به كان له أن يرجع ويضمن الثاني فان اختاره الاول ولم يعطه شيئا وهو مغلس فالحاكم يأمر الاول بقبض ماله على الثاني ويعطيه له فان أبي المالك يحضرهما ثم يقبل البينة على الغاصب الثاني للغاصب الاول وياخذ ذلك من الثاني فيقبضه اه (قوله ويصح تعليق الكفالة بشرط ملائم كشرط وجوب الحق كان استحق المبيع) أي ملائم مقتضى العقود والملاءمة فيه بكونه سببا لوجوبه عبر عنه بالشرط مجازا لان استحقاقه سبب لوجوب الثمن على البائع للمشتري ومن هذا القليل ما في الآية فان الكفالة بالمجمل معلقة بسبب وجوبه وهو الوجهي بالصاع فانه سبب وجوب المجمل وقدمنا الكلام على الآية ومنه ما في الخلاصة ناقلا عن الاصيل قال للمودع ان أتلف المودع ودعيتك أو جديك فانا ضامن لك صح وكذا ان قتلك أو ابنك فسلان خطأ فانا ضامن للدية صح بخلاف ان أكلت سبع ونحوه مما ليس ملائما اه والاضافة الى سبب الوجوب حقيقي كما في الكتاب وحكمي كما اذا كفلس بالاجرة فانما لا تجب على الكفيل الا باستيفاء الاصيل أو التمكن أو شرط التجهيل كانه مضاف الى سبب الوجوب وقامه في اجارة البرازية (قوله أولا مكان الاستيفاء كان قدم زيد وهو مكفول عنه) فان قدمه سبب موصول للاستيفاء منه ولم يذكر الشارعون للمختصر مفهوم قوله وهو مكفول عنه ومفهوما أنه لو علمها بقدم زيد الاجنبي لم يصح وظاهر ما في القنية الصحة على الاصح قال فيها لا يصح التعليق بشرط غير متعارف كدخول الدار أو قدم زيد لان الاصح ما ذكر أبو نصر انه يصح بقدم زيد ذكره في تحفة الفقهاء اه وهو باطلا لانه شامل للاجنبي ولكن ينبغي أن يحمل على أنه مكفول عنه لقوله في العناية قد يكون زيد مكفولا عنه لانه اذا كان اجنبيا كان التعليق باطلا كما في هبوب الريح اه وهكذا في فتح القدير والحق أنه لا يلزم أن يكون مكفولا عنه قال في البدائع لان قدومه وسيلة الى الاداء في

الا اذا شرط البراءة فحينئذ يكون حوالة كما ان الحوالة بشرط أن لا يبرأ بها الهيل كغالة ولو طالب أحدهما كان له أن يطالب الآخر ويصح تعليق الكفالة بشرط ملائم كشرط وجوب الحق كان استحق المبيع أولا مكان الاستيفاء كان قدم زيد وهو مكفول عنه

في المطالبة وذلك يقتضي قيام الدين على الاول (قوله وفي غصب البرازية الخ) قال في النهر وفيه تقييد للاول اه أي لقوله بخلاف المغصوب منه الخ (قوله كان استحق المبيع) أي كقوله ان استحق المبيع مستحق فعلى الثمن

(قوله وعبارة البسائط أزال اللبس الخ) قال الرملي الذي يظهر من عبارة البدائع انه لا بد أن يكون وسيلة الى الاداء في الجملة كان يكون مضاربه أو مديونه أو وكيله وله معه مال أو غير ذلك ولا يتعين أن يكون مكفولا عنه فلا يصح التعليق بقدم من لا يكون وسيلة الى الاداء وينبغي أن يكون هذا مراد صاحب العناية بقوله أجنبيًا ويدل عليه قوله كان التعليق به كافي هبوب الريح ولا يكون كذلك الا اذا كان أجنبيًا من كل وجه اه كذا رأيته بخط بعضهم اه وقال في النهروا قول كون ما في القنية ظاهرًا فيما ادعاه ممنوع لان عبارته تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح وبغيره لا يصح وقال القدوري في مختصره ويجوز تعليق الكفالة بالشرط قال الاقطع ان كان الشرط لوجوب الحق أو لا مكان الاستيفاء جاز التعليق كان استحق المبيع أو قدم زيد لان الاستحقاق للوجوب وقدم زيد سهل به ٢٤٠ الاداء بان يكون مكفولا عنه أو مضاربه ثم قال الاصح ما ذكره أبو نصر انه يصح بقدم زيد

وقد نص عليه في تحفة الفقهاء اه نعم قوله أو مضاربه يعلم منه انه لو كان القادماً مديون المكفول عنه أو مودعه أو غاصبه جازت الكفالة أولت عذره كان غاب عن المصر ولا يصح بخوان هبت الريح فتصح الكفالة ويجب المال حالا والمعلقة بقدمه لان قدمه وسيلة الى الاداء في الجملة ويحمل قوله في الفتح ولو كان غير مكفول عنه على ما اذا كان أجنبيًا محضًا وقوله في الكتاب أو لا مكان الاستيفاء يشمل ذلك وقوله كان قد قدم الى آخره مثال فقط وهذا فقه حسن فتدبره اه قلت

الجملة لجواز أن يكون مكفولا عنه أو مضاربه اه ويدل عليه أيضا ما قدمناه من الاصح وعبارة البدائع أزال اللبس وأوضح كل تخمين وحس وفي البرازية قال ضمننت لك عن فلان ألفا فاذا قدم فلان فانا بريء منه ان كان فلان غريبًا له بالف حاز شرط البراءة فان كان فلان أجنبيًا ليس بينه وبين الطالب والمطلوب تعلق في هذا الالف تصح الكفالة وتبطل شرط البراءة اه فكما يصح تعليقه بقدم الاصيل يصح تعليق البراءة منها بقدمه (قوله أولت عذره كان غاب عن المصر) لان غيبته سبب لتعذر الاستيفاء ومنه ما في المعراج ضمننت كل مالك على فلان ان توى فهو جائز وكذا ان مات ولم يدع شيئًا فهو ضامن وكذا ان حل مالك على فلان ولم يوافك به فهو على أو ان حل مالك على فلان فهو على وان مات فهو على اه ومنه ما في البرازية ان غاب ولم يوافك به فانا ضامن لماعليه فان هذا على أن يوافي به بعد الغيبة وعن محمد قال ان لم يدفع مديونك مالك أو لم يقضه فهو على ثم ان الطالب تقاضى المطلوب فقال المديون لا أدفعه ولا أقضيه وجب على الكفيل الساعة وعنه أيضا ان لم يعطك المديون دينك فانا ضامن انما يتحقق الشرط اذا تقاضاه ولم يعطه ذلك وفي الفتاوى ان تقاضيت ولم يعطك فانا ضامن فأت قيل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان ولو بعد التقاضى قال أنا أعطيتك فان أعطاه مكانه أو ذهب به الى السوق أو منزله أو أعطاه جاز وان طال ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل عبد ما دون مديون طالبه غريمه بكفيل خوف ان يعتقه مولاه فقال رجل ان يعتقه مولاه فانا ضامن جازت الكفالة اه ومنه ما في القنية قال للدائن ان لم يؤد فلان مالك عليه الى ستة أشهر فانا ضامن له يصح التعليق لانه شرط متعارف اه (قوله ولا يصح بخوان هبت الريح فتصح الكفالة ويجب المال حالا) ومثله التعليق بنزول المطر ودخول الدار وقدم زيد وهو غير مكفول عنه وذكر الشارح أن المذكور في المختصر مذكور في الهداية والكافي وهو سهو وان المحكم فيه أن التعليق لا يصح ولا يلزم المال لان الشرط غير ملائم فصار كما لو علقه بدخول الدار ونحوه مما ليس بملائم ذكره قاضيان وغيره ولو جعل الاجل في الكفالة الى هبوب الريح لا يصح التاجيل ويجب المال حالا اه وهو سهو ومنه فان المصنف لم يقل فتصح الكفالة ويجب المال حالا والموجود في

ويظهر لي ان هذا هو مراد صاحب البحر فان قوله والحق انه لا يلزم أن يكون مكفولا معناه انه يجوز أن يكون مضار به باله ونحوه وليس المراد ان الحق جواز كونه أجنبيًا من كل وجه بقدرينة استدلاله بعبارة البدائع تامل (قوله وهو سهو منه الخ) النسخة التي شرح عليها الزيلعي هكذا ولا يصح بخوان هبت الريح وان جعل اجلا فتصح الكفالة ويجب المال حالا وهكذا في النهروا فتحصل ان النسخة ثلاثه هذه والتي شرح عليها المؤلف باسقاط وان جعل اجلا والذي عزاه الى النسخة المعتمدة من الاقتصار على قوله ولا تصح بخوان هبت الريح اذا علمت ذلك فاعلم ان الاخير لا اشكال فيها وكذا الاولى لان قوله فتصح الكفالة الخ جواب قوله وان جعل اجلا ويعلم منه ان الكفالة لا تصح في الاول ان كانت النسخة بالياء المثناة التحتية في قوله ولا يصح وان كانت بالقوية فهي نص في ذلك وأما الثانية فاعتراض الزيلعي واراد عليها ولا يمكن الجواب عنه بما أجيب به عن

النسخ

ويظهر لي ان هذا هو مراد صاحب البحر فان قوله والحق انه لا يلزم أن يكون مكفولا معناه انه يجوز أن يكون مضار به باله ونحوه وليس المراد ان الحق جواز كونه أجنبيًا من كل وجه بقدرينة استدلاله بعبارة البدائع تامل (قوله وهو سهو منه الخ) النسخة التي شرح عليها الزيلعي هكذا ولا يصح بخوان هبت الريح وان جعل اجلا فتصح الكفالة ويجب المال حالا وهكذا في النهروا فتحصل ان النسخة ثلاثه هذه والتي شرح عليها المؤلف باسقاط وان جعل اجلا والذي عزاه الى النسخة المعتمدة من الاقتصار على قوله ولا تصح بخوان هبت الريح اذا علمت ذلك فاعلم ان الاخير لا اشكال فيها وكذا الاولى لان قوله فتصح الكفالة الخ جواب قوله وان جعل اجلا ويعلم منه ان الكفالة لا تصح في الاول ان كانت النسخة بالياء المثناة التحتية في قوله ولا يصح وان كانت بالقوية فهي نص في ذلك وأما الثانية فاعتراض الزيلعي واراد عليها ولا يمكن الجواب عنه بما أجيب به عن



الهداية أصلا والعجب من الزيلعي حيث أورد الاعتراض على النسخة الاولى اللهم الا أن يقال جله على ذلك ما ذكره المصنف في  
 الكافي فشرح كلامه بكلامه لانه أدري بمرامه فيتعين حينئذ أن تكون ان في قواه وان جعلها أجلا وصليها لشرطية لطابق  
 الشرح المشروح والعجب مما في النهر حيث شرح على ما في الزيلعي وقال هكذا وقع في نسخة الزيلعي ثم ذكر عبارة الهداية وذكر  
 ان التعليق ظاهر فيما ذكره الزيلعي ثم ذكرنا وبله بما ذكره المؤلف هنا ثم قال وهذا الحمل ممكن في كلام المصنف الا ان عدم ذكر  
 التأجيل في كلامه يبعده بخلافه في عبارة الهداية واذ اتحقت هذا علمت ان ما في البحر من ان ما قاله الشارح سهو ومالا تحرير فيه  
 وذلك لان اعتراض الشارح على ما وقع في نسخة وهو صحيح وكلام الهداية ظاهر فيما فهمه كما علمت والتأويل خلاف الاصل  
 فكيف ينسب الى السهو ما هذا الا كبير سهو ونعم الثابت في أكثر النسخ ولا يصح بنحو ان هبت الريح أوجاء المطر وان جعلها أجلا  
 فتصح الكفالة ويجب المال حالا أي لا يصح تعليقها بشرط غير ملائم ويعلم من قوله وان جعلها أجلا فتصح انها في التعليق لا تصح  
 لعدم صحته وحينئذ فكون الانسب أن تقرأ بالفوقية مع ان الكلام في التعليق عدول عن الظاهر بما ادعى اليه اه فانظر  
 هل في هذا شيء من التحرير سوى الكلام الاخير هذا وذكر في الحواشي البعقونية ٢٤١ ان ما ذكره من التوجيه لكلام

الهداية في غاية البعد ثم  
 قال فالظاهر فيه روايتان  
 وما ذكر في الفصولين من  
 ان الكفالة لا تبطل  
 بالشروط الفاسدة  
 موافق للرواية المذكورة  
 في الهداية الا ان قولهم  
 الكفالة بالمال تشبه  
 النذر ابتداء باعتبار  
 الالتزام وتشبه البيع  
 باعتبار المعاوضة انتهاء  
 اذا التكفيل يرجع على  
 الاصيل بما أدى عنه  
 فقلنا لا يصح بمطابق الشرط  
 كهبوب الريح ونحوه  
 ويصح بشرط ملائم عملا

النسخ المعتمدة لاقتصار على قوله ولا تصح بنحو ان هبت الريح ولذا لم ينسب العيني السهو الى  
 المصنف وانما ينسبه الى الهداية فعلى هذا الانسب أن يقرأ ولا تصح بالتأويل أي الكفالة لا بالياء  
 ليكون للتعليق وكل منهما مخفي في نسبه الى الهداية وعبارة الهداية هكذا فاما ما لا يصح بمجرد  
 الشرط كقوله ان هبت الريح أوجاء المطر وكذا اذا جعل كل واحد منهما أجلا الا أنه تصح الكفالة  
 ويجب المال حالا لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لم تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق  
 والعناق اه لان قوله الا أنه تصح الكفالة انما يعود الى الاجل بنحو ان هبت الريح الى التعليق  
 بالشرط وقوله لما صح تعليقها معناه لما صح تاجيلها باجل متعارف مجازا ويجوز عدم الثبوت في  
 الحال في كل واحد منهما وانما صححت مع الاجل الغير المتعارف ولم تصح مع التعليق بغير المتعارف لان  
 التعليق يخرج العلة عن العلية كما عرف في الاصول والاجل عارض بعد العقد فلا يلزم من انتفاء  
 انتفاء معروضه كما أشار اليه في العناية وفي فتح القدير فالجواب أن الشرط الغير الملائم لا تصح معه  
 الكفالة أصلا ومع الاجل الغير الملائم تصح حالا ويبطل الاجل لكن تعليق المصنف هذا بقوله  
 لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط يقتضي أن في التعليق بغير الملائم تصح الكفالة حالة وانما  
 يبطل الشرط والمصرح به في المبسوط وفتاوى فاضل خان أن الكفالة باطلة فتصححه أن يحمل لفظ  
 تعليقها على معنى تاجيلها اجماع ان في كل منهما عدم ثبوت الحكم في الحال وقلنا المصنف في هذا  
 الاستعمال لفظ المبسوط فانه ذكر التعليق وأراد التأجيل وهذا ظاهر شرح الاتفاقى المشي على

٣١ - بحر سادس - بالشبهين يقتضي صحة الرواية المنقولة عن المبسوط وأيضاً التكفيل لم يلتزم الكفالة الاعلقة فلو جعل  
 كفلا في الحال يلزم أن يكلف بما لم يلتزمه والاصل ان المتبرع لا يلزمه ما لم يلتزمه اه لمخصا وباني بعده عن الرمي ما يؤيده  
 ولكن يمكن تأويله بان يجعل الشرط بمعنى التأجيل ويدل عليه قوله لو كفل الى أن تهب الريح فهذا صريح في التأجيل لا في  
 التعليق والتأجيل كما سيذكر المؤلف وهكذا يؤول كلام الفصولين بحمل قوله لا تبطلها الشروط الفاسدة على ما اذا جعل  
 الشرط أجلا وللعلامة الشرنبلالي رسالة في هذه المسئلة أشبع فيها الكلام سماها بسط المقالة في تحقيق تعليق الكفالة فراجعها  
 ان رمت المزيد وتكلم عليهم في أنفع الوسائل وأطال ونقل عن كتب كثيرة في بعضها التصريح بعدم صحة الكفالة لتعليقها بالشرط  
 الغير الملائم كما قاله الزيلعي وفي بعضها التصريح بصحة الكفالة ولزوم المال حالا وأيد هذا الأخير وارضاءه وارجع الاول اليه  
 لكن خالفه الشرنبلالي في رسالته وأيد كلام الزيلعي والفتح والحانية من بطلان الكفالة وعدم لزوم المال ورد على من جعل  
 في المسئلة قولين أقول والانصاف انه ما قولان فان من اطاع على ما نقله في أنفع الوسائل من النقول لم يشك في ان العبارات  
 متناقضة بعضها مصرح بصحة الكفالة ولزوم المال حالا وبطلان التعليق وبعضها مصرح بعدم صحة الكفالة وارتنكاب

التأويل عدول عن سواء السبيل لان بعض العبارات لا يحتمل (قوله وفي الخلاصة كفل بماله على أن يجعل له الطالب جعلاً الخ)  
قال الرملي ولو كفل رجل عن رجل على أن يجعل له جعلاً فهذا على وجهين اما أن يكون الجعل مشروطاً بالكفالة أو لافان لم  
يكن مشروطاً بالكفالة فالجعل باطل والكفالة جائزة اما الجعل باطل لان الكفيل مقرض في حق المطلوب واذا شرط له الجعل مع  
ضمان المثل فقد شرط له ٢٤٢ الزيادة على ما أقرضه فهو باطل لانه ربا والكفالة جائزة لانها مطلقة غير معلقة بالجعل

فاما اذا كان الجعل  
مشروطاً بالكفالة ذكر  
ان الجعل باطل والكفالة  
باطلة اما الجعل باطل  
لما بينا وكان يجب أن  
تصح الكفالة لان  
الكفالة مما لا يبطلها  
فان كفل بماله عليه  
فبرهن على ألف لزمه  
والاصدق الكفيل فيما  
أقر بحلفه ولا ينفذ قول  
المطلوب على الكفيل

الشروط الفاسدة ألا  
تري انه لو كفل الى أن  
تهب الريح أو تمطر السماء  
كان الشرط باطلا والكفالة  
صححة فيجب أن يكون  
الجواب ههنا كذلك  
والجواب عنه ان الكفالة  
منى بطلت انما بطلت لانه  
شرط فيها شرط فاسد فان لم  
تصح من حيث انه علقها  
بشرط للكفيل فيه منفعة  
لان الكفيل ممن ينتفع  
بالجعل فلا بد من مراعاة  
الشرط لتثبت الكفالة

ظاهر اللفظ وفي الخلاصة كفل بماله على أن يجعل له الطالب جعلاً فان لم يكن مشروطاً بالكفالة  
فالشرط باطل وان كان مشروطاً فيها فالكفالة باطلة اه وهذا يفيد انها تبطل بالشروط الفاسدة  
اذا كانت في صلبها اه وهكذا في معراج الدراية ونقل في النهاية ما في العناية والمعراج ولم يتعقبه  
وقد ظهر لي أنه لا حاجة الى جعل التعليق بمعنى التأجيل بل المراد انما صححت الكفالة مع هذا  
التأجيل لان الكفالة لما صح تعليقها بشرط في الجملة وهو المأثم لم تبطل بالشروط الفاسدة  
والتأجيل بغير المتعارف شرط فاسد فلم تبطل به ولا يخالفه فرع الخلاصة لانه الاجل بعد العقد كما  
قدمناه فليس في صلبها وفي الحانسة كفل عن رجل بدين له على أن فلانا وفلانا يكفلا عنه بكذا  
وكذا من هذا المال فابي الاخر ان أن يكفلا قال الفقيه أبو بكر البلخي الكفالة الاولى لازمة ولا  
خيار له في ترك الكفالة اه (قوله فان كفل بماله عليه فبرهن على ألف لزمه) لان الثابت  
بالبينة كالثابت عما ناولا يكون قول الطالب حجة عليه كما لا يكون حجة على الاصيل لانه مدع  
(قوله والاصدق الكفيل فيما أقر بحلفه ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل) أي وان لم يبرهن  
والقول للكفيل فيما يقر به مع يمينه على نفى العلم لا على البتات كما في الايضاح ولا يكون قول المطلوب  
حجة عليه لانه اقرار على الغير وهو معنى قوله ولا ينفذ قال العيني بالتشديد قيد بقوله على الكفيل لانه  
ينفذ على نفسه قيد بقوله بماله عليه لانه لو كفل بمال له فلا بد ان يكون له على فلان أو بمائت فاقتر المطلب  
بمال لزم الكفيل لان الثبوت حصل بقوله وذاب بمعنى حصل وقد حصل باقراره بخلاف الكفالة  
بماله عليه فانها بالدين القائم في الحال وما ذاب ونحوه الكفالة بما سيجب والوجوب ثبت باقراره  
ونخرج أيضاً اذا كفل بما قضى لك عليه فلا يلزمه الا بقضاء القاضي ومثل مالك عليه ما أقر لك به  
أمس فلو قال المطلوب أقررت له بالف أمس لم يلزم الكفيل لانه قبل مالا واجبا عليه لا مالا يجب عليه  
في الحال ولم يثبت أنه واجب عليه فلو قال ما أقر به فاقرب له الحال لزمه ولو قامت بينة أنه أقر له قبل  
الكفالة بالمال لم يلزمه لانه لم يقل ما كان أقر لك ولو أقر المطلب اليمين فالزمه القاضي اليمين فكل  
لم يلزم الكفيل لان التسكول ليس باقرار بل بذل وفي الخلاصة رجل قال ما أقر به فلان فعلى فبات  
الكفيل ثم أقر فلان لزم في تركه الضامن وكذا ضمان الدرك واذا كفل بهذا اللفظ في صحته ثم مرض  
الكفيل فاقتر المطلب بالف لزم المريض جميع ما أقر به في جميع ماله كذا في الحانسة وفي الخلاصة  
رجل قال لا خير يايع فلانا فبايعته من شيء فهو على صح فان قال الطالب بعتهم متاعا بالف وقبضه  
منى وأقر به المطلب وجد الكفيل يؤخذ به الكفيل استحسانا بالبيننة ولو وجد الكفيل  
والمكفول عنه البيع وأقام الطالب البينة على أحدهما أنه باعه وسلم لزمهما وفي فتاوى قاضيان

والشرط لم يثبت لما لم يستحق الجعل فلا تثبت الكفالة وكان بطلان الكفالة من هذا الطريق لا من حيث رجل  
انه شرط بخلاف شرط هبوب الريح ومطر السماء لانه شرط لا ينتفع به الكفيل واذا لم يكن للكفيل فيه منفعة لم تجب مراعاة هذا  
الشرط كما لو شرط في البيع شرط لا ينتفع به أحدهما واذا لم يثبت كانت الكفالة مرسلة اه من كفالة خواهر زاده (قول المصنف  
فيما أقر بحلفه) أي على نفى العلم لا على البتات وأقول وينبغي تعميده بما أقر بما يفل به عادة حتى لو أقر بان له عليه درهما  
لم يقبل منه كذا في النهر (قوله قال العيني بالتشديد) قال في النهر وليس بمعتين

(قوله وانه كفيل له بامر فلان الغائب قبلت الخ) فبذلك قوله بامر فلان لانه بدون أمره يكون قضاء على المحاضر فقط وستأتي المسئلة  
متنا أوائل الفصل الا في (قوله ومعنى الامر أن يشتمل الخ) الظاهر ان هذا شرط فيما اذا كانت بصيغة الامر من المطلوب  
والافساي في القولة الثانية انه لو كفيل بغير أمره ثم أجازها في المجلس تصير موجبة ٢٤٣ للرجوع بقيد آخر سند ذكره

نامل (قوله وبه علم ان  
لفظة عنى ليست شرطا  
الخ) قال في النهر وفيها  
أى في الخانة على كعنى  
فلو قال اكفيل لفلان  
بالف درهم على أو انقده  
ألف درهم على أو اضمن  
له الألف التى على أو اقضه

فان كفيل بامر رجوع بما  
أدى عليه

ماله على ونحو ذلك رجوع  
بما دفع في رواية الاصل  
وعن أبى حنيفة في المجرى  
اذا قال لفلان اضمن  
لفلان الألف التى له على  
فضمنها وأدى اليه لا  
برجع اه ونام له مع  
ما ذكره المؤلف عن فتح  
القدير نعم ذكر في الفتح  
بعد ما نقله المؤلف عنه  
وهذا قول أبى حنيفة  
ومحمد فاعل رواية الاصل  
قول أبى يوسف نامل  
(قوله وأطلق في قوله  
بما أدى الخ) قال في  
الوالمجبة ولو دفع الخليفة  
ز يوفأ ونهر جة لم يرجع  
على صاحب الاصل الا  
بهما ولو أدى الكفيل أو

رجل قال لغيره ما ذاب لك على فلان من حق أو ما قضى لك عليه من حق فهو على فغاب المكفول عنه  
فاقام المدعى البيينة على الكفيل انه له على المكفول عنه ألف درهم لا تقبل بيئته حتى يحضر  
المكفول عنه ولو اقام المدعى على الكفيل بيينة أن قاضى بلد كذا قضى له على الاصيل بعد عقد  
الكفالة بالف درهم قبلت هذه البيينة ويقضى على الكفيل بامر ويكون ذلك قضاء على الغائب  
ولو كفيل رجل عن رجل بامر بهما الطالب على المكفول عنه فغاب الاصيل فاقام الطالب البيينة على  
الكفيل ان له على فلان الغائب ألف درهم وأنه كفيل له بامر فلان الغائب قبلت هذه البيينة  
ويكون ذلك قضاء على المحاضر وعلى الغائب اه (قوله فان كفيل بامر رجوع بما أدى عليه)  
لانه قضى دينه بامر ومعنى الامر أن يشتمل كلامه على لفظة عنى كان يقول اكفيل عنى أو اضمن عنى  
لفلان فلوقال اضمن الألف التى لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء لجواز أن يكون القصد  
ليرجع أو لطلب التبرع فلا يلزم المال كذا في فتح القدير ونحوه عنه مسئلة في الخانة لو قال ادفع له  
كل يوم درهما على على أن ذلك على فدفع له كل يوم حتى اجتمع مال كثير فالكفل على الكفيل اه  
وبه علم أن لفظة عنى ليست شرطا بل هى أو ما قام مقامها وهو على أن ذلك على وكذا الخليفة يرجع  
بالاجماع وان لم يقل عنى والخليفة هو الذى يعتاد الرجل مداينته والاخذ منه ووضع الدراهم عنده  
والاستعجار منه كذا في فتح القدير وأطلق الامر فشمّل المحققى كما مثلنا والمحكمى كما اذا كفيل الاب  
عن ابنه الصغير مهر امرأته ثم مات فاحضن من تركته فان للورثة الرجوع في نصيب الابن لانه كفالة  
بامر الصبي حكما لثبوت الولاية بخلاف ما اذا أدى الاب بنفسه ولم يشهد فانه لا رجوع له لاحتمال أنه  
أدى تبرعا كما هو العادة بخلاف ما اذا أشهد فان الصريح يعمى بقوى الدلالة كذا في شرح الجمع للمصنف  
من المهر ومن الامر المحكمى ما في تلخيص المجامع الكبير لو جحد الكفيل الكفالة بعد الدعوى  
عليه بها فبرهن المدعى علمها بالا مروقضى بها على الكفيل وأدى فانه يرجع على المدينون وان كان  
مناقضا لكونه صار مكذبا شرطا بالقضاء عليه وقال زفر لا رجوع لانه أقر أنه لا حق له حين جحدها  
اه وقول المطلوب اضمن عنى لفلان كذا اقرار بالمال لفلان كفى الخانة وأطلق في قوله كفيل  
بامر وهو مقيد بمن يصح أمره فلا رجوع على الصبي والعبد المحجورين اذا أدى كفيلا بما لا مال لعدم  
صحة منه منهما ولكن يرجع على العبد بعد عتقه وأما الصبي فلا رجوع عليه مطلقا ولو تسكفل  
الكفيل باذن وليه كفى المبسوط بخلاف المأذون فيها لصحة أمره وان لم يكن أهلا لها وأطلق في قوله  
بما أدى وهو مقيد بان يؤدى ما ضمن أما اذا أدى خلافه بان كان المكفول به جيبا فادى رديثا  
أو بالعكس فان رجوعه بما ضمن لا بما أدى لكونه ملك الدين بالاداء فترل منزلة الطالب كما اذا  
ملكه الكفيل بالهبة أو بالارث ولا يرد عليه أنه تمليك الدين من غير من عليه الدين لاننا ننقل الدين  
اليه بمقتضى الهبة للضرورة وله نقله بالمحوالة أو يجعل الدين الواحد كدينين بخلاف المأمور بقضاء  
الدين فانه يرجع بما أدى ان أدى أردأ من الدين وان أدى أجود لم يرجع الا بالدين لان حق رجوعه

المحويل ز يوفأ والدين جيبا يرجع على المكفول عنه بالحياد وكذا المحوييل والفرق ان الخليفة مأمور بقضاء الدين عن الآخر  
فيرجع بحكم الاقراض وأما الكفيل والمحويل انما يرجعان من حيث انهما على مكان ما في ذمتها ويجوز أن يملك الحياد بالز يوف  
لانها أصلي لا عنها فكان لهما أن يرجعا بما مل كفى ذمتها اه فعمل ان الخليفة غير كفيل بل مأمور بقضاء الدين

انما هو بالاداء بامرهم ولذا لا يلزم له لو وهب له ف يرجع بما أدى ما لم يخالف أمره بالزيادة أو بجنس آخر  
وقوله يرجع بما أدى مقيد بما اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل فلو كفل عن المستاجر بالاجرة  
فدفع الكفيل قبل الوجوب لارجوع له كفاي اجارات البرازية وأطلق فيما أدى فشمع ما اذا صالح  
الكفيل الطالب عن الالف المكفول بها على خمسة مائة فانه يرجع بالخمسة مائة لا بما ضمن وهو  
الالف لانه اسقاط أو هو ابراء عن بعض الدين فيسقط البعض ولا ينتقل الى الكفيل وفي فتح القدير  
من يبيع الفضولي اذا كفل بالمسلم فيه وأداءه من ماله يصير مقرضاً حتى لا يرجع بقيمته ان كان ثوباً  
لان الثوب مثلي في باب السلم فكذلك ما جعل تبعاله اه وفي رهن الخائنة ما عشيأوا أخذ بالثمن  
كفيلاً بامر المشتري فادى الكفيل الثمن ثم هلك المبيع عند البائع فان الكفيل لا يخصم البائع  
ولا يرجع عليه بالثمن وانما يخصم المشتري ثم المشتري يرجع على البائع بما دفع الكفيل اليه  
اه (قوله وان كفل بغير أمره لم يرجع) لانه متبرع بادائه عنه أطلقه فشمع ما اذا كفل بغير أمره  
ثم أجازها لان الكفالة لزمته ونفذت عليه بغير أمر غير موجبة للرجوع فلا تنقلب موجبة له كفاي  
الكافي وهذا اذا أجاز بعد المجلس أما اذا أجاز في المجلس فانها تصير موجبة للرجوع كذا في فصول  
العمادية وفي آخر الولو الحيلة من التحيل رجل كفل بنفس رجل ولم يقدر على تسليمه فقال له الطالب  
ادفع الى مالي على المكفول عنه حتى تبرأ عن الكفالة فاراد أن يؤديه على وجهه يكون له حق  
الرجوع على المطلوب فالحيلة في ذلك أن يدفع الدين الى الطالب ويهب الطالب مال المطلوب ويوكله  
بقبضه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون له حق الرجوع لانه لو دفع اليه المال بغير هذه  
الحيلة يكون متطوعاً ولو أدى بشرط أن لا يرجع لا يجوز اه وقد ذكرنا في هذا الكتاب  
مسائل الامر بنقد المال وانها على أربعة أقسام منها ما يرجع المأمور على الأمر سواء قال ادفع عني  
أو لم يقل خليطاً كان الأمر أو لا وهي أن يقول اكفل لفلان بالالف درهم على أو انقده ألف درهم على  
أو ضمن له الالف التي على أو اقضه ماله على أو اعطه الالف التي له على أو ادفع كذلك ففي هذه كلها  
كلمة على كعني ومنها ما يرجع ان كان خليطاً أو لا لوقال ادفع الى فلان ألفاً ولم يقل عني ولا على فدفعها  
رجع ان كان خليطاً أو لا ومنها ما لا رجوع فيه في جميع الاحوال الا اذا شرط الأمر الضمان  
وقال على اني ضامن وهي ما لو قال هب لفلان عني ألفاً فاذا وهب المأمور كانت من الأمر ولا رجوع  
للمأمور عليه ولا على القابض وللا أمر الرجوع فيها والدافع متطوع ولو قال على اني ضامن ففعل جازت  
وضمن الأمر للمأمور وللا أمر الرجوع فيها دون الدافع وكذا أقرض فلاناً ألفاً وكذا عوض عني فلاناً  
فان قال على ان ترجع على رجوع والافلا وكذا كفر عن عيني بطعامك أو أدركاة مالي بمال نفسك  
أو أجب عني رجلاً أو أعق عني عبداً عن ظهاري وليس في نمختي بيان القسم الرابع الذي قال فيه  
أو لانه يرجع ان ذكر عني والافلا (قوله ولا يطالب الكفيل بالمسال قبل أن يؤدي عنه) لانه  
انما التزم المطالبة وانما يتلك الدين بالاداء فلا يرجع قبل التملك فان قلت هل للكفيل أخذ  
الرهن من الاصيل قبل أن يؤدي عنه قلت نعم قال في الخائنة كفل عن رجل بمال ثم ان المكفول  
عنه أعطى الكفيل رهناً ذكر في الاصل أنه لو كفل بمال مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه  
رهناً بذلك جاز اه قسداً بالكفيل لان الوكيل بالشراء له الرجوع على الموكل قبل الاداء  
لما بينهما من المبادلة المحكمية حتى تحالفا واختلفا في مقدار الثمن وللوكيل خمس المبيع الى  
استيفاء الثمن (قوله فان لوزم لازمه) أي ان لازم الكفيل الطالب لازم الاصيل ليخصه من هذه

وان كفل بغير أمره لم  
يرجع ولا يطالب الاصيل  
بالمسال قبل أن يؤدي  
عنه فان لوزم لازمه

(قوله اما اذا أجاز في  
المجلس فانها تصير موجبة  
للرجوع) أي اذا أجازها  
المطلوب أو لا ثم الطالب  
وان بالعكس فلا رجوع  
كما سيذكر المؤلف عن  
السراج في شرح قوله  
وبلا قبول الطالب في  
مجلس العقد (قوله ولم  
يقبل عني) مفهومه انه  
ان قال عني يرجع وان لم  
يكن خليطاً وهذاهو  
القسم الرابع فافهم (قوله  
فان قلت هل للكفيل  
أخذ الرهن من الاصيل)  
الاحسن والافق لعبارة  
الخائنة أن يقال للاصيل  
دفع الرهن للكفيل لثلا  
يؤهم الزام الاصيل بذلك  
اذا طلبه الكفيل وعصارة  
الخائنة لا تفيد ذلك تأمل

(قوله وينبغي أن يقيد أيضا بما إذا كان المال حالا الخ) يقيد أيضا بما في القهستاني حيث قال وإن حبس حبس مواله كقول عنه  
 الا اذا كان كفيلة عن أحد الابوين أو المحدثين فانه ان حبس لم يحبس به يشترط قضاء الخلاصة اه وفي حاشية أبي السعد ووقيد في  
 الشربة لالة بما اذا لم يكن من أصول الدائن فاذا كان المدين أصلا لا يحبس كفيله ولا يلزم لما يلزم من فعل ذلك بالأصيل وهو  
 ممتنع اه أقول في دعوى اللزوم نظر بدليل ما في القهستاني وساق عبارته ثم قال فهذا صريح في أن حبس الكفيل لا يمتنع وإن  
 كان المدين من أصول رب الدين إنما الممتنع حبس الأصيل فقط فلا يعول على ما في الشربة لالة وإن تبعه بعضهم لسكونه مخالفا  
 للقول اه قلت وبالله التوفيق لا مخالفة بينهما عند التحقيق لأن ما في القهستاني فيما إذا كان الدائن أجنبيا والمالك كقول  
 أصلا للكفيل وهو استثناء من حبس الكفيل للمالك إذا حبسه الطالب وما في الشربة لالة فيما إذا كان الكفيل أجنبيا  
 والمالك كقول أصلا للدائن وهو استثناء من ملازمة الدائن وهو الطالب للكفيل وحاصل ٢٤٥ الكلام حينئذ أن الطالب

له ملازمة الكفيل الا  
 اذا كان المالك كقول أصلا  
 للطالب لما يلزم من  
 ملازمته له وحبسه اياه  
 حبس أصله بدنه  
 بواسطة حبسه للكفيل  
 وهذا ظاهر وقد ذكره

وبرئ بأداء الأصيل ولو  
 أبرأ الأصيل أو أخرجته  
 برئ الكفيل وناخر عنه

الشربة - لا ينفقها منه  
 وله في ذلك رسالة خاصة  
 سماها الدعوى المحددة  
 بكفيل الوالدة ومبناها  
 على سؤال صورته في امرأة  
 استدان من ابنها مالا  
 وكفلها باذنها فيه أجنبي  
 ثم إن الابن أراد حبس

العهد وأشار إلى أنه لو حبس الكفيل حبس المطلوب وقد مناعن البرازية أنه مقيد بما إذا كانت  
 الكفالة باعرة والا فلا يلزم الأصيل لأنه ما أدخله ليخلصه وقد مناعن أن للطالب حبسهما وينبغي أن  
 يقيد أيضا بما إذا كان المال حالا على الأصيل كالـ كفيل والافليس له ملازمته وسيا في بيان  
 المحلول على الكفيل وحده وقيد في السراج الوهاج أيضا بما اذا لم يكن على الكفيل للمطلوب دين  
 مثله والا فلا يلزمه وأشار المؤلف إلى أن المحال عليه اذ اللزوم وكانت الحوالة باعرة المحيل كان له أن  
 يلزم المحيل ليخلصه عن ملازمة المحال له واذا حبسه كان له أن يحبس الأصيل لأن يكون للمحيل على المحال  
 عليه دين مثله وقد احتال بما له عليه مقيدا فليس للمحال عليه أن يلزم المحيل اذ اللزوم ولا يحبس  
 إذا حبس اه (قوله وبرئ بأداء الأصيل) أي برئ الكفيل لأن براءة الأصيل توجب براءة  
 لأنه لا دين عليه في الصحيح وإنما عليه المطالبة فيستحيل بقاؤها بلا دين هكذا ذكر الشارح تبعا  
 للهداية وظاهره أن القائل بأن الكفيل عليه دين لا يبرأ بأداء الأصيل وليس كذلك بل يبرأ  
 إجمالا لأن تعدد الدين عند القائل به حكى فيسقط بأداء واحد اه (قوله ولو أبرأ الأصيل أو أخرجته  
 برئ الكفيل وناخر عنه) لما قد مناعن أنه يلزم من إبراء الأصيل إبراءه والتأخير إبراءه وقت اعتبار  
 بالإبراء المؤبد وإنما قال أبرأ الأصيل أي أبرأ الطالب ولم يقل لو برئ الأصيل لأنه لا يلزم من براءة  
 براءة ما في الحائنة ضمن له الفاعل فلان فبرهن فلان أنه كان قضاء اياها قبل الكفالة فانه يبرأ  
 الأصيل دون الكفيل ولو برهن أنه قضاء بعدها يبرأ اه فقد برئ الأصيل في الوجه الأول  
 فقط ولكن يخرج عنه حينئذ مسألة في الحائنة هي لومات الطالب والأصيل وإرثه برئ الكفيل  
 أيضا لكون المطلوب ملك في ذمته فبرأ براءة توجب براءة فعلى هذا الوعد برئ لثملها وإيجاب عما  
 ذكرناه من فرع الحائنة السابق بأنه ليس من باب البراءة وإنما تبين أن لا دين على الأصيل

كفيل أمه فهل له ذلك قال فاجبت بأنه ليس له حبسه اذ يلزم من حبسه حبس الام وأنه لا يجوز ولو كفى أعجب من العلامة  
 الشربة لالة حيث فهم مخالفة كلام القهستاني لكلامه فأوردته سؤالاً على ما قررته ثم أجاب بأنني لم أر في الخلاصة ما يفيد دعوى ادعى  
 افادته فعليه البيان وأنت قد علمت عدم المناقاة لأنه اذا كان الدائن أجنبيا وحبس الكفيل عن أصله أي أصل الكفيل لا يلزم  
 محذورنم المحذور في حبس الكفيل مكفوله الذي هو أصله فلذا استثناء هذا ما ظهر لي بعون الله تعالى فتأمل له نظير لك حقيقة  
 ان شاء الله تعالى وسيا في باب الحبس من كتاب القضاء عند قول المتن ويحبس الرجل في نفقة زوجته لا في دين ولده عن الخبير  
 الرملي انه وقع الاستفتاء فيما ذكره الشربة لالة من الصورة وذكر الرملي هناك ان الكفيل حبس المدينون الذي هو أصل الدائن  
 لأنه إنما حبس بحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أدى فهو محبوس بدنه الذي يثبت له أو يثبت على قول من يجعلها ضمما  
 في الدين وعلى قول من يجعلها ضمما في المطالبة فلم يدخل في قولهم لا يحبس أصل في دين فرعه لأنه إنما حبسه أجنبي فيما ثبت له  
 عليه اه ومفاده ان الدائن الذي هو فرع المدينون حبس الكفيل الأجنبي وإن لم يزل منه حبس أصله وهو مخالف لما

أفنى به الشرب إلى فليتامل (قوله وهو يدل على ان الدين الخ) قال الرمي تقدم في الكفالة ما هو صريح في ذلك فراجع اه قلت  
وسماني قر يبا في شرح قوله ولا ينعكس ما يخالفه (قوله وفي السراج الوهاج ويشترط قبول الاصيل الخ) قال الرمي وفي التناخانية  
نقل عن المحيط ولو وهب الطالب المال من المطلوب أو أبرأه منه غات قبل الرد فهو يرى وان لم يمت ورد الهبة فردة صحيح والمال  
على المطلوب والكفيل على ٢٤٦ حاله وان رد الابراء هل يبرأ الكفيل لاذكر لهذه المسئلة في شيء من الكتب

والكفيل عومل باقراره كما لا يخفى وخرج عن مسئلة الكتاب ما اذا تكفل بشرط براءة الاصيل فان  
الاصيل يبرأ دون الكفيل لكونها صارت مجازا عن الحوالة وفي جامع الفصولين باع المديون يسع  
وفاء برئ كفيه فلو تفا سحالا تعود الكفالة اه وهو يدل على ان الدين اذا عاد الى الاصيل بمأهو  
فسح لا يعود على الكفيل وسياتي عن التناخانية بيانه وفي السراج الوهاج ويشترط قبول الاصيل  
البراءة وان رد هازرتت وهل يعود الدين على الكفيل فيه قولان وموت الاصيل كقبوله وانما قال  
أو أخر عنه للاحتراز عما اذا تاحرت المطالبة عن الاصيل لا بتأخير الطالب كالعبد المحجور اذا الرمه شيء  
بعد عقه فكفل به انسان فان الاصيل تنأخر المطالبة عنه الى اعتاقه وبطال كفيه للمحال ومنه  
المسكات اذا صالح عن دم عمو وكفل به رجل ثم عجز تاخرت المطالبة عن الاصيل دون الكفيل  
والمسئلان في الخانية معلل بان الاصيل انما تاخرت عنه لا عساره ومفهومه ان الاصيل لو كان  
معسرا ليس للطالب المطالبة وبطال الكفيل لو مو سراً وفي التناخانية لو أجل الطالب الاصيل  
فلم يقبل صار حالاً علم ما ولو أجله شهر اثم سنة دخل الشهر في السنة والا حال اذا اجتمعت انقضت  
بمرة اه وفي النهاية ان ابراء الاصيل وتأجيله يرتدان بالرد وبراء الكفيل يرتد بالرد وأما تأجيله فلا  
يرتد بالرد اه (قوله ولا ينعكس) أي براءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل ولا التأخير عنه  
يوجب التأخير عن الاصيل لان عليه المطالبة وبقاء الدين على الاصيل بدونه جائز قيد بالتأخير أي  
التأجيل بعد الكفالة بالمال حالاً لانه لو كفل بالمال المحال مؤجلاً الى شهر فانه يتأجل عن الاصيل  
لانه لا يحق له الا الدين حال وجود الكفالة فصار الاجل داخل فيه امامهنا بخلافه كذا في الهداية  
أطلقه في براءة الكفيل فتشمل ما اذا قبل أو لم يقبل كفاي السراج الوهاج وأشار باقته صار على عدم  
براءة الاصيل الى أن الكفيل اذا أبرأ الطالب فلا رجوع له عليه بخلاف ما اذا وهبه الدين أو تصدق  
به عليه فان له الرجوع على الاصيل ولا بد من قبول الكفيل في الهبة والصدقة فلو كان الابراء  
والهبة بعدموته فقبل الوارث صح فان رد ورثته ارتد في قول أبي يوسف وبطل الابراء لانه ابراء لهم  
وقال محمد لا يرتد بردهم كما لو أبرأه في حياته ثم مات ويستثنى من قوله براءة الكفيل لا توجب براءة  
الاصيل ما في السراج الوهاج لو أحال الكفيل الطالب على رجل فقبل الطالب والمحال عليه برئ  
الكفيل والاصيل لان الحوالة حصلت باصل الدين والدين أصله على المكفول عنه فتضمنت  
الحوالة براءةتهما ولو اشترط الطالب وقت الحوالة براءة الكفيل خاصة برئ الكفيل ولا يبرأ المكفول  
عنه وللطالب أن ياخذ بدينه أيهما شاء ان شاء الاصيل وان شاء المحال عليه ولا سبيل له على الكفيل  
حتى يتوى المال على المحال عليه اه وكذا يستثنى منه ما في الخانية اذا مات الطالب والكفيل  
وارثه برئ الكفيل عن الكفالة وبقي المال على المكفول عنه على حاله وان كانت الكفالة بغير

واختلف المشايخ فيه منهم  
من قال لا يبرأ فهذا  
القائل سوى بين الهبة  
وبين الابراء ومنهم من  
قال يبرأ الكفيل اه  
فقوله في الشرح وهل  
يعود الدين على الكفيل  
أي بعد رد الاصيل البراءة  
(قوله وفي التناخانية  
لو أجل الطالب الاصيل

ولا ينعكس

الخ) قال في النهرويه  
تا يبدل قول من قال في  
الابراء المردود ان الدين  
يعود على الكفيل أيضاً  
(قوله وبراء الكفيل  
يرتد بالرد الخ) ذكر مثله  
في الفتح وسيد كرم المؤلف  
في شرح قوله وبطل  
تعليق البراءة نقل مثله  
عن الهداية أيضاً ثم ذكر  
بعده عن الخانية لوقال  
للكفيل أخرجه عن  
الكفالة فقال الكفيل  
لا أخرج لم يصح خارجا قال  
المؤلف هناك فتد ان  
ابراء الكفيل أيضاً يرتد

أمره

بالرد قال في النهرويه نظر اه أي لان قوله

أخرجتك ليس ابراء بل هو في معنى الاقالة لعقد الكفالة والاقالة تتم بالمتعاقدين فحيث لم يقبلها الكفيل بطلت فتبقى الكفالة  
بخلاف الابراء فانه محض اسقاط فيتم بالمسقط كذا في شرح المقدسي على نظم الكفر (قوله ويستثنى من قوله براءة الكفيل لا توجب  
براءة الاصيل الخ) قال في النهروية معنى لهذا الاستثناء بعد ان الكلام في الابراء بمعنى الاسقاط على انه في الفرع الاول انما برئ



الكفيل لبراءة الاصيل وسما في في الصلح ما برشدا اليه (قوله وعزاه الى الذخيرة) يعني قوله والمال على الكفيل الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وأما قوله واذا كفل بالقرض مؤجلا الى قوله جائزة فقد مرز للمحيط وقوله ولو كفل بدين مؤجل الى قوله اه هذا ذكره في التارخانية معزيا الى الغيابة بعد قوله ولا يتأخر عن الاصيل تنبيهه قاله الرمي (قوله وبخالفه ما صرح به في تلخيص الجامع الخ) نقل بعض الفضلاء عن الفتاوى الهندية تفصيلا فقال واذا كان لرجل على رجل ألف درهم حالة من ثمن مبيع فكفل به رجل الى سنة فهذا على وجهين ان أضاف الكفيل الاجل الى نفسه بان قال أجلي ثبت الاجل في حق الكفيل وحده واذا لم يضاف الاجل الى نفسه بل ذكر مطلقا ورضي به الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا اه فتأمل لعلك تحظى بالتوفيق (قوله وللطرسوسي كلام الخ) حيث نقل أولا عن شرح مختصر الكرخي للقدوري وعن المحيط وخزانة الاكمل وشرح التكملة وغيرهما مثل ما في التارخانية ثم قال فتحرر لنا من هذا كله ان الكفالة ٢٤٧ بالقرض الى أجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل وحده وعلى الاصيل حال كما كان ولا يلتفت الى ما قاله المحصيري من قوله في التحرير اذا كفل بالقرض الى أجل يتأجل على الاصيل وهذه الجملة في تأجيل القرض فان كل الكتب ترد ذلك ولم يقل هذه العبارة أحد غيره واذا دار الامر بين أن يفنى بما قاله المحصيري وحده أو بما قاله القدوري وكل الاصحاب فلا يفنى الا بما قاله القدوري وبقية الاصحاب ولا يفنى بما قاله المحصيري

أمره برئ المطلوب أيضا لانه لما مات الطالب صار ذلك المال ميراثا لو ورثته ولو ملك الكفيل المال في حياة الطالب بالقضاء أو الهبة يرجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بامره وان كانت بغير أمره لارجوع اه ففيما اذا مات الطالب والكفيل وارثه وكانت بغير أمره لم من براءة الكفيل براءة الاصيل ثم اعلم ان قول صاحب الهداية فيما قدمناه لو كفل بالمال المؤجلا الى شهر يتأجل عن الاصيل أيضا محمول على غير القرض لما في التارخانية واذا كفل بالقرض مؤجلا الى أجل مسمى فالكفالة جائزة والمال على الكفيل الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزاه الى الذخيرة ثم عزاه الى الغيابة ولو كفل بالقرض فأخبر عن الكفيل جاز ولا يتأخر عن الاصيل وبخالفه ما صرح به في تلخيص الجامع من انه شامل للقرض فان هذا هو الجملة في تأجيل القروض وقدمناه في التاجيل وللطرسوسي في أنفع الوسائل كلام فيه فراجعوه فيها ولو كفل بدين مؤجل ثم باعسه الكفيل شيئا بالدين قبل حلوله سقط ولو أقال البيع أو رد بالتراضي عاد الدين ولم يعد الاجل ولو انفسخت المحوالة بالتوى عاد الاجل وكذا لو باع الاصيل الطالب بدينه سقط فلورده عليه بملك جديد عاد الدين على الاصيل ولم يعد على الكفيل وبالفسخ من كل وجه يعود على الكفيل ولو كان الاجل لاحد الكفيلين أكثر فحل على الآخر وأدى رجوع على الاصيل حتى يحل على الآخر أو يرجع الآخر بنصفه ثم يتبعان الاصيل بالنصف اه واذا لم يكن تأجيل الكفيل تأجيلا للاصيل فاذا أدى الكفيل قبل مضي الاجل لارجوع له على الاصيل حتى يمضي الاجل باتفاق الروايات وكذا اذا حل على الكفيل بموته لا يحل على الاصيل وكذا اذا حل على الاصيل بموته لا يحل على الكفيل وعن أبي يوسف اذا كان على رجلين ألف مؤجل وكل واحد ثقل عن صاحبه فمات أحدهما أخذ ما عليه بالأصله وأما ما عليه بالكفالة يبقى مؤجلا هو الصحيح كذا في التارخانية

ولا يجوز أن يعمل به وكان بعض القضاة يحكم بما قاله المحصيري من غير أن يعرف ان المحصيري ذكره وانما كان يقول سمعنا ذلك من المشايخ انه هو الجملة في تأجيل القرض وهو خطأ لا يجوز أن يعمل به (قوله وبالفسخ من كل وجه يعود على الكفيل الخ) قال الرمي قدم في الاقالة عن الصغري ولو رده بعيب بقضاء كان فسحان من كل وجه فيعود الاجل كما كان ولو كان بالدين كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين اه فهو بخلاف ما هنا فتأمل وأقول أعقب هذا في التارخانية بنقول مخالفة لهذا فنقل عن المحيط انه يبرأ الكفيل سواء كان الرديع بقاء أو برضا وما ذكره في هذا الشرح عنه نقله عن الفتاوى العتابة ونقل بعده عن السغناقي عن المبسوط التفصيل بين الرديع بقضاء فيعود على الكفيل وبين الرديع برضا فلا يعود والحاصل ان فيها خلافا بينهم تنبيه (قوله وأما ما عليه بالكفالة يبقى مؤجلا هو الصحيح) قال الغزي هذا التصحيح مشكل فان المنصوص عليه في الكتب المعتمدة وذكره المصنف أيضا ان المال المكفول به يحل بموت الكفيل ومقتضاه ان يكون ما عليه بالكفالة حالا أيضا وان لم يحل على الاصيل قال شيخ الاسلام عبد البر في شرح الوهبانية فان كان المال المكفول مؤجلا في المبسوط انه يحل بموت الكفيل ويؤخذ

من تركته ولا ترجع الورثة على المكفول حتى يحل الاجل وفي المجمع ان زفر يقول ان ورثة الكفيل يرجعون في الحال ويسقط اعتبار الاجل اه وفي الولوة الحجة ولومات الكفيل قبل الاجل حل عليه لان الاجل يسقط بموت من له الاجل فان أدى ورثته لم يرجعوا على المطلوب الا الى ٢٤٨ أجله لان الكفيل انما يستحق الرجوع على الاصيل بالتزامه وقد التزم الذين مؤجلا

فلا يستحق الرجوع بالدين معجلا ولا تقوم الورثة مقامه في الرجوع فلولومات المطلوب قبل أجله حل عليه ولم يحل على الكفيل أما الاصيل فلانه مات من له الاجل وأما الكفيل فلانه لو ولو صالح أحدهما رب المال عن ألف على نصفه برثا وان قال الطالب للكفيل برئت الى من المال رجوع على المطلوب وفي برئت أو أبرأتك لا

أسقط الاصيل في حياته الاجل يسقط في حقه ولا يسقط في حق الكفيل لانه يريد أن يلزم الكفيل زيادة لم يلتزمها الكفيل فكذا اذا سقط الاجل يموت اه كذا في حاشية الرمي (قوله صورته مافي المبسوط الخ) هذا لا يظهر تصوير العبارة الهداية وانما هو صورة ما اذا شرط براءة الكفيل وحده وهو ما قدمه عن الزيلعي لان مافي المبسوط وقع فيه الصلح عن المال

(قوله ولو صالح أحدهما رب المال عن ألف على نصفه برثا) أي صالح الاصيل أو الكفيل الطالب على نصف الدين برئ الكفيل والاصيل اما اذا صالح الاصيل فظاهر لانه بالصلح ببر أو براءة توجب براءة الكفيل وأما اذا صالح الكفيل فلانه أضافه الى الألف الدين وهي على الاصيل فبرئ عن خمسمائة فبراءة توجب براءة الكفيل ثم برثا جميعا عن خمسمائة باداء الكفيل ويرجع على الاصيل بخمسمائة ان كانت الكفالة بامر بخلاف ما اذا صالح على جنس آخر لمكونه مبادلة فلكه فرجع بالألف أطلقه فشمع ما اذا شرط الكفيل براءة أو براءة الاصيل أو لم يشترط شيئا وأما اذا شرط براءة الكفيل وحده برئ دون الاصيل هكذا ذكر الشارح وليس المراد ان الطالب ياخذ البديل في مقابلة ابراء الكفيل عنها وانما المراد أن ما أخذ من الكفيل محسوب من أصل دينه ويرجع بالباقي على الاصيل قال في الهداية ولو كان صالحه عما استوجب من الكفالة لا يبرأ الاصيل لان هذا ابراء الكفيل عن المطالبة اه قال في النهاية أي ما وجب بالكفالة وهو المطالبة صورته مافي المبسوط لو صالحه على مائة درهم على ان ابراء الكفيل خاصة من الباقي رجوع الكفيل على الاصيل بمائة ويرجع الطالب على الاصيل بتسعمائة لان ابراء الكفيل يكون فسحا للكفالة ولا يكون اسقاطا لأصل الدين اه وهكذا في فتح القدير وقال قبله وان شرط براءة الكفيل وحده برئ الكفيل عن خمسمائة والألف بتماهما على الاصيل فيرجع الكفيل بخمسمائة ان كان بامره والطالب بخمسمائة اه وفي التتارخانية الكفيل ان كان بالنفس اذا صالح الطالب على خمسمائة دينار على ان ابراء من الكفالة بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عنها فلو كان كفيلًا بالنفس والمال عن انسان واحد وصالح على خمسين بالشرط برئ ثم قال الكفيل بالنفس اذا قضى الدين الذي على الاصيل على انه يبرئه عن الكفالة ففعل جاز القضاء والابراء ما اذا أعطاه عشرة لبرئه عن الكفالة بالنفس فابراه لم يسلم له العوض باتفاق الروايات وفي براءته عن روايتان اه وفي الخاتمة لو صالح الكفيل الطالب على شيء لبرئه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل اه وهو باطل الاقحام ل لكفالة بالمال والكفالة بالنفس (قوله وان قال الطالب للكفيل برئت الى من المال رجوع على المطلوب) أي الكفيل على الاصيل معناه اذا ضمن بامره لان البراءة التي ابتدأها من المطلوب وانتهأها الى الطالب لا تكون الا بالايفاء فيرجع فصار كإقراره بالقبض منه أو بالنقد منه أو بالدفع اليه واستفاد منه براءة المطلوب للطالب لا قراره كالكفيل (قوله وفي برئت أو أبرأتك) أي في قول الطالب للكفيل برئت بفتح التاء أو أبرأتك لا يرجع الكفيل على المطلوب أما في أبرأتك فلا خلاف فيه لانه ابراء لا ينتهي الى غيره وذلك بالاسقاط فلم يكن إقرارا بالايفاء وأنت في حل بمنزلة أبرأتك وأما في برئت فقال محمده ومثله لاحتماله البراءة بالاداء اليه والابراء فيثبت الادنى اذ لا رجوع بالشك وقال أبو يوسف هو مثل الاول لانه أقر ببراءة ابتدأها من المطلوب واليه الايفاء دون الابراء وقيل في جميع ما ذكرنا اذا كان الطالب حاضرا

لا عما استوجبه الدائن على الكفيل من المطالبة فكلام النهاية غير محرر ولذا ذكره في الفتح كالمبرئ منه يرجع حيث قال وجعل في النهاية صورة هذه المسئلة مافي المبسوط الخ (قوله وقيل في جميع ما ذكرنا اذا كان الطالب حاضرا يرجع في البيان اليه) قال في النهر والظاهر ان في لفظ الحل لا يرجع اليه لظهور انه مسامحة الا انه أخذ منه شيئا اه وفيه نظر يظهر بآدنى

نظرت ان عبارة المؤلف تبيد ضعف هذا القول وعبارة فتح القدير قالوا في شروح الجامع الصغير هذا اذا كان الطالب غائبا فاما اذا كان حاضرا الخ ومشي عليه في متن الفرر والمتق وخزم به الزيلعي وابن الكمال (قوله وفي فتح القدير والمحوالة كالكفالة في هذا) يوهم انه لو أبر المحتال المحتال عليه براءة اسقاط انه لا يرجع الحال عليه على الخيل مع ان المحتال عليه اذا أدى الدين ولو حكامه الرجوع والاداء المحكمي مثل ما لو وهبه اياه الحال كما سيأتي في بابها فتأمل (قول المصنف وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط) أقول الظاهر ان اضافة تعليق الى البراءة من اضافة الصفة الى موصوفها ٢٤٩ والمعنى وبطلت البراءة المتعلقة

بالشرط واذا بطلت البراءة المذكورة تبقى الكفالة على أصلها فلا طالب المطالبة بدليل التعليل فان البراءة لما كان فيها معنى التملك لم تصح بالتعليق كما ان

وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط

التمليك المعلق لا يصح وليس المراد ان تعليق البراءة باطل لتكون البراءة صحيحة متجزئة اذ لو كان كذلك لبطلت الكفالة ولما صح التعليل فان البراءة من الكفالة فيها معنى التملك والتمليك المعلق بالشرط غير صحيح وأما نفس التعليق فليس فيه معنى التملك فتعين ان الذي بطل هو البراءة المتعلقة لانفس تعلقاتها وحينئذ فتبقى الكفالة صحيحة على أصلها تام لم رأيت في هامش نسختي شرح الجمع وهي نسخة

يرجع في البان اليه لانه هو المجهل حتى في برئت الى لاحتمال لاني أبرأتك مجازا وان كان بعيدا في الاستعمال كذا في النهاية وفي فتح القدير والمحوالة كالكفالة في هذا قيد بقوله برئت لانه لو كتب في الصك برئ الكفيل من الدراهم التي كفل بها كان اقرارا بالقبض عندهم جميعا كقوله برئت الى بقضية العرف فان العرف بين الناس ان الصك يكتب على الطالب بالبراءة اذا حصلت بالايفاء وان حصلت بالبراءة لا يكتب عليه الصك فحقت الكتابة اقرارا بالقبض عرفا ولا عرف عند الابراء كذا في فتح القدير واختلف المتأخرون فيما اذا قال المدعي عليه أبرأتني المدعي من الدعوى التي يدعي على منهم من قال هو اقرار بالمال كما لو قال أبرأتني من المال الذي ادعاه ومنهم من قال لا يصح كون اقرار الان الدعوى تكون بحق ويبطل كذا في فتح القدير وفي البرازية من الدعوى دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون ودعوى البراءة عن المال اقرار وقول المتقدمين أصح اه (قوله وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط) لما فيه من معنى التملك كما في سائر البراءات ويرى أنه يصح لان عليه المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق ولهذا لا يرتد ابراء الكفيل بالرد بخلاف ابراء الاصيل كذا في الهداية وظاهره ترجيح عدم بطلانه بناء على الصحيح وذكر الزيلعي الشارح انه لا يصح التعليق أيضا وان لم يكن عليه الا المطالبة لما فيه من تملك المطالبة وهي كالدين لانها وسيلة اليه والتمليك لا يقبله وفي الحاشية لوقال الكفيل أن رجعتك من الكفالة فقال الكفيل لا أخرج لم يصح خارجا اه فثبت ان ابراء الكفيل أيضا يرتد بالرد وفي المعراج قيل المراد بالشرط الشرط المحض الذي لا منفعة للطالب فيه أصلا كدخول الدار ومجيء الغد لانه غير متعارف اما اذا كان متعارفا فانه يجوز كما في تعليق الكفالة لما في الايضاح لو كفل بالمال والنفس وقال ان وافيتك غدا فانا بريء من المال فوافاه غدا يبرأ من المال فقد جاوز تعليق البراءة عن الكفالة بالمال وكذا اذا علق البراءة باستيفاء البعض يجوز أو علق البراءة عن البعض بتجهيل البعض يجوز ذكره في مبسوط شيخ الاسلام فعلم ان المراد بالشرط الشرط الغير المتعارف واختلاف الروايتين في صحة التعليق محمول على هذا فرواية عدم الجواز فيما اذا كان غير متعارف ورواية الجواز فيما اذا كان متعارفا اه فعلى هذا فكلام المؤلف محمول على شرط غير متعارف وأراد من الكفالة الكفالة بالمال احترازا عن كفالة النفس فانه يصح تعليق البراءة منها على تفصيل مذكور في الحاشية قال اذا علق براءة الكفيل بالنفس بشرط فهو على وجوه ثلاثة في وجه تجوز البراءة وبطل الشرط

٣٢ - بحر سادس في قديمة مكتوبة على نسخة شارحه بخط بعض العلماء مكتوب على الهامش عند قول المتن ولا يصح تعليق البراءة منها بالشرط مانعه معناه ان الكفالة جائزة والشرط باطل اه وهذا عين ما فهمته والله الحمد (قوله فثبت ان ابراء الكفيل أيضا يرتد بالرد) أقول هذا رد على قول الهداية السابق ولهذا لا يرتد بالرد لكن يمكن أن يقال ان ما في الحاشية مبني على خلاف الصحيح تامل وقد مناقب لورقين الجواب بان ما في الحاشية اقالة لعقد الكفالة لا ابراء (قوله الذي لا منفعة للطالب فيه الخ) أقول الظاهر ان منه ما سلف عنه من قول الكفيل كفلت لك فلا ما على انك ان عا البتني بعاليه قبل حلول أجل الدين فلا كفالة لك

على ثم طال به قبل حلول  
الاجل فالذي يظهر بطلان  
البراءة المتعلقة ببقاء  
الكفالة صحيحة على أصلها  
لأنه لا تنفع في هذا الشرط  
للطالب تأمل (قوله قيد  
بالكفالة بالعين الخ) فرع  
ذكر في نور العين برمز  
الجامع مانع من المتاع  
لو أخذ من مستعبره أو  
خاص به برده كفلا صحت  
ولو رجع عليه باجر  
مثل عمله اذ الكفيل باجر  
يرجع بما ضمن وشمل  
عمله أجزأه ولو أخذه  
وكيلا لا كفلا لا يجبر  
على رده لتبرعه بخلاف  
الكفيل اه (قوله وما ذكره  
شمس الأئمة السرخسي  
الى قوله باطل) وأخذه  
صاحب الفتح من الدراية  
ولم يلتفت اليه في العناية  
قال في النهر وفيه نظر  
لأن شمس الأئمة ليس  
من لم يطلع على الجامع  
بل لعلة اطلع على رواية  
أقوى من ذلك فاخترها  
لأن هذا أمر موهوم  
ومن حفظ حجة على  
من لم يحفظ (قوله والوجه  
عندي أن لا فرق الخ)  
رد على التفصيل الاتي  
المنقول عن الشارح

نحو أن يكفل رجل بنفس رجل فابراه الطالب عن الكفالة على أن يعطيه الكفيل عشرة دراهم  
جازت البراءة ويبتطل الشرط وإن صالح الكفيل المكفول له على مال ليس برثه عن الكفالة لا يصح  
الصالح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ عن الكفالة في رواية الجامع وأحمدى روايتي الحوالة  
والكفالة وفي رواية أخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجه يجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل  
كفل بنفس رجل وبمأ عليه من المال فشرط الطالب على الكفيل أن يدفع المال الى الطالب  
ويرثه عن الكفالة بالنفس جازت الكفالة والشرط وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورة ذلك رجل  
كفل بنفس رجل خاصة فشرط الطالب على الكفيل أن يدفع اليه المال ويرجع بذلك على  
المطلوب فإنه يكون باطلا اه (قوله والكفالة بمحمد وقود) أي بطل التكفيل بمحمد وقود  
لأنه يتعذر إيجابه عليه لعدم جريان النيابة في العقوبة لعدم حصول المقصود منها وهو أن جريد  
الكفالة بنفس المحذوق ودلان الكفالة بنفس من عليه يجوز صرح به في النيابة وأشار إليه في  
الهداية وقدمنا أنه لا يجوز بنفس من عليه في الحدود الخاصة فليراجع في شرح قوله ولا يجبر  
على الكفالة بالنفس في حدود وقود (قوله ومبيع ومرهون وأمانة) أي وبطالت الكفالة بالمبيع  
 والمرهون أما الكفالة بالمبيع للمشتري فلأن المبيع مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة  
بالاعيان المضمونة وإن كانت تصح عندنا خلافا للشافعي لكن انما تصح بالاعيان المضمونة بنفسها  
كالمبيع بيعا فاسدا والمقبوض على سوم الشراء أو المغصوب لا بما كان مضمونا بغيره كالمبيع  
 والمرهون لأن من شرطها أن يكون المكفول مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكنه أن يخرج عنه  
الابدفعه أو دفع مثله والمبيع قبل القبض ليس بمضمون على البائع حتى لو هلك لا يجب عليه  
شيء وانما يفسخ به البيع والمرهون غير مضمون على المرتن بنفسه وانما يسقط دينه اذا هلك  
فلا يمكن إيجاب الضمان على الكفيل وهو ليس بواجب على الاصيل أطلقه فتشمل ما اذا ضمن  
الرهن عن المرتن للراهن أو عكسه كذا في جامع الفصولين وأما الأمانة كالوديعة ومال المضاربة  
والشركة والعارية والمستأجر في يد المستأجر فلا يمكن جعلها مضمونة على الكفيل وهي غير  
مضمونة على الاصيل وقالوا رديعة ليس بواجب على المودع بل الواجب عدم المنع عند طلب  
المودع فلا يجب على الكفيل تسليمها قيد بالكفالة بالعين لأن الكفالة بتسليمها أمانة أو مضمونة  
صححة وفائدته حينئذ الزام احضار العين وتسليمها ولو عجز بان مات العبد المبيع أو المستأجر أو الرهن  
انفسخت الكفالة وزان الكفالة بالنفس سواء وما ذكره شمس الأئمة السرخسي أن الكفالة  
بتسليم العارية باطلة باطل فقد نص في الجامع الصغير أن الكفالة بتسليم العارية صححة وكذا في  
المبسوط ونص القدوري أنها بتسليم المبيع جائزة ونص في التحفة على جميع ما أوردها أن الكفالة  
بتسليم صححة والوجه عندى أن لا فرق بين الثلاث الأولى من الوديعة ومال المضاربة والشركة وبين  
العارية ومأمنهما من الأمانات اذ لا شك في وجوب الرد عند الطلب فإن قال الواجب التحلية بينه  
وبينها لاردها اليه فنقول فليكن مثل هذا الواجب على الكفيل وهو أن يحصلها ويحلى بينه وبينها  
بعد احضارها اليها ونحن نعتي بوجوب الردها أو أعم من هذا ومن حمل الردود اليه قال في الذخيرة  
الكفالة بتسليم المودع من الاخذ صححة كذا في فتح القدير ورده على شمس الأئمة السرخسي  
مأخوذ من معراج الدراية ويساعده قول الشارح ويجوز في الكل أن يتكفل بتسليم العين مضمونة  
أو أمانة وقيل إن كان تسليمه واجبا على الاصيل كالعارية والاحارة جاز والا فلا فإد أن التفصيل بين

أمانة وأمانة ضعيف (قوله وصح لوئثنا ومغصوبا ومقبوضا على سوم الشراء ومبيعا فاسدا)  
 أي صح الضمان لو كان المضمون إلى آخره أما الثمن فليكونه ديننا صححنا مضمونا على المشتري  
 وأما ما عداه فليكونه مضمونا بنفسه على الأصيل لأنه إذا هلك وجبت قيمته وهي كهو ويستثنى  
 من الثمن ما باع به صبي محجور عليه فكفل به رجل أو كفل بالدرك بعدما قبض الصبي الثمن  
 لم تصح الكفالة لكونه كفل بما ليس بمضمون على الأصيل وإن كفل بالدرك قبل قبض  
 الصبي صحت كذا في الحائنة ومما تصح به الكفالة من الأعيان بدل الصلح عن الدم لو كان عبدا  
 فكفل به إنسان صحت فإن هلك قبل القبض فعليه قيمته ومنها المهر وبذل الخلع لأن هذه  
 الأشياء لا تبطل بهلاك العين كذا في الحائنة ولو كفل بالثمن فاستحق المبيع برئ الكفيل وكذا  
 لو رده بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو بخيار رؤية أو شرط ولو كفل المشتري بالثمن لغريمه ثم استحق  
 المبيع برئ الكفيل ولو رده بعيب بقضاء أو بغير قضاء لا ولو كفل بالمهر عنه ثم سقط عنه كله  
 قبل الدخول أو نصفه قبله برئ الكفيل عن الكل في الأول وعن النصف في الثاني حكاه البراءة  
 الزوج ولو كفل بالثمن ثم ظهر فساد المبيع رجع الكفيل بما دفعه إن شاء على البائع وإن شاء  
 على المشتري وإن فسد بعد صحته بان أحقابه شرطا فاسدا فالرجوع للمشتري على البائع وتماه  
 في التنازع حائنة هنا وذكر في باب خيار الشرط لو كان بالثمن كفيل ففسخ المشتري فلم يرد المبيع  
 إلى البائع فله مطالبة الكفيل بالثمن حتى يرد المشتري المبيع اه وهو مخالف لقوله هنا أن  
 الكفيل يبرأ بفسخ المبيع بخيار الشرط ونحوه فليتأمل وأما ضمان المغصوب فإن كان المضمون  
 عينا قائما فيلزم الضامن إحضارها وتسليمها لا قيمتها إن هلكت وإن كان المضمون متعلكا فالمضمون  
 قيمته لما في السراج الوهاج ولو ادعى على رجل أنه غصبه ألف درهم وهو في يده أو في منزله أو ادعى  
 شيئا يكون ديناً من مكبل أو موزون فضمن له رجل ما ادعى كان على الضامن أن يأتي بذلك الشيء  
 بعينه فإن لم يأت بذلك الشيء لم يضمن حتى يستحقه المدعي على المدعي عليه وإن ادعى ألفاً مستهلكة  
 أو كرامتها ككافضته رجل فهو ضامن من ساعته وإن لم يقيم المدعي بينة لأن العين ما دامت باقية  
 فالضامن ينصرف إلى إحضارها ولا ينصرف إلى تسليمها إلا بعد الاستحقاق وإن كانت هالكة  
 فالضامن ينصرف إلى القيمة فصار ضمانه دلالة على الاعتراف بالضمان اه والمقبوض على سوم  
 الشراء إنما يكون من هذا النوع إذا سمي له ثمن والاف هو أمانة كما قدمناه في البيوع (قوله وصح لو  
 دابة معينة مستأجرة وخدمة عبد استؤجر للخدمة) أي وبطلت الكفالة بحمل دابة إلى آخره لأنها  
 إذا كانت معينة كان الكفيل عاجزاً عن تسليمها لأنه لا ولاية له في الحمل على دابة الغير لأنه لو أعطى  
 دابة من عنده لا يستحق الاجرة لأنه أنى بغير المعقود عليه قيد بكونها معينة لأنها لو كانت بغير عينها  
 جازت الكفالة لأنه يمكنه الحمل على دابة نفسه والحمل هو المستحق وقيد بالحمل لأنه لو كفل بتسليم  
 الدابة المعينة يجوز كما قدمناه وفي فتح القدير والحاصل أنه إن كان الحمل على الدابة بتسليمها فينبغي  
 أن تصح الكفالة لأن الكفالة بتسليم المستأجر صحيحة ولم يمنع منه كون المستأجر ملكاً لغير الكفيل  
 وإن كان التحميل ينبغي أن لا يصح فهم إلا أن التحميل غير واجب على الأصيل والمحق أن الواجب  
 في الحمل على الدابة معينة أو غير معينة ليس بمجرد تسليمها بل المجموع من تسليمها والاذن في تحميلها  
 وهو ما ذكر في النهاية من التركيب وما ذكرنا من الحمل عليها في المعينة لا يقدّر على الاذن في تحميلها  
 إذ ليس له ولاية عليها ليصح اذنه الذي هو معنى الحمل وفي غير المعينة يلائمه ذلك عند تسليم دابة نفسه

وصح لوئثنا ومغصوبا  
 ومقبوضا على سوم الشراء  
 ومبيعا فاسدا وحمل دابة  
 معينة مستأجرة وخدمة  
 عبد استؤجر للخدمة

(قوله ولو كفل المشتري  
 بالثمن لغريمه ثم استحق  
 المبيع برئ الكفيل  
 الخ) قال في النهر والفرق  
 بينهما فيما يظهر أنه مع  
 الاستحقاق تبين أن الثمن  
 غير واجب على المشتري  
 وفي الرد بالعيب ونحوه  
 وجب المسقط بعدما تعلق  
 حق الغريم به فلا يسرى  
 عليه (قوله وإن فسد بعد  
 صحته الخ) قال في النهر  
 وكان الفرق بينهما أن  
 بظهور الفساد تبين أن  
 البائع أخذ شيئا لا يستحقه  
 فبرجع الكفيل عليه  
 وإن أحقابه شرطا فاسدا  
 لم يتبين أن البائع حين  
 قبضه قبض شيئا لا يستحقه

(قوله ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة) هذه عبارة الهداية قال في الفتح أي نسخ كفاية الاصل عن أبي يوسف بل انه نافذ ان كان المكفول عنه غائبا ٢٥٢ (قوله ووجه التوقف) قال الرمي أي التوقف على الاجازة اه وقوله ما قدمناه

أودابة استأجرها اه (قوله وبلا قبول الطالب في مجلس العقد) أي وبطلت الكفالة بلا قبول الطالب في مجلس الايجاب أي لم تنعقد أصلا وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يجوز اذا بلغه فاجاز ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة وهو الاظهر عنه والخلاف في الكفالة في النفس والمال جميعا له أنه تصرف التزام فيستبد به الملتزم وهذا وجه الظاهر عنه ووجه التوقف ما قدمناه في الفصول في النكاح ولهما أن فيهما معنى التملك وهو تملك المطالبة منه فيقوم بهما جميعا والموجود شرطه فلا يتوقف على ما وراء المجلس إلا أن يقبل عن الطالب فصولي فانه يصح ويتوقف على اجازته ولا كفيلا أن يخرج نفسه عنها قبل اجازته كذا في شرح الجمع والمحقات وبه علم أن قبول الطالب بخصوصه انما هو شرط النفاذ وأما أصل القبول في مجلس الايجاب فشرط الصحة فلو حذف الطالب في الكتاب لكان أولى كما فعل في الاصلاح وبه عليه في الايضاح وفي البرازية الفصولي لو فسخ الموقوف لا يصح كذا في البرازية وفي الفتوى على قول الثاني قيد بالانشاء لانه لو أخبر عن الكفالة حال غيبة الطالب يجوز اجتماعا ولو اختلفا فقال الطالب أخبرتك وقال الكفيل كان انشاء فالقول للطالب كذا في البرازية وفي السراج الوهاج لو قال ضمنت ما فلان على فلان وهما غائبان فقبل فصولي ثم بلغهما فاجازا فان اجازا المطلوب أولا ثم الطالب جازت وكانت كفاية بالامر وان كان على العكس جازت وكانت بغير الامر وان لم يقبل فصولي عن الطالب لم تجز مطلقا عندهما وكذا لو كان الطالب حاضرا وقبل ورضى المطلوب فان رضى قبل قبول الطالب رجع عليه وان بعده فلا رجوع اه (قوله إلا أن يكفل وارث المريض عنه) بان يقول المريض لو ارثته تكفل عني بماعلى من الدين فكفل به مع غيبة الغرماء لان ذلك وصية في الحقيقة ولذا تصح وان لم يسم المكفول لهم ولهذا قالوا انما تصح اذا كان له مال أو يقال انه قائم مقام الطالب لحاجته اليه تفريغا لزمته وفيه نفع الطالب فصار كما اذا حضر بنفسه وانما يصح بهذا اللفظ ولا يشترط القبول لانه يراد به التحقيق دون المساومة ظاهرا في هذه الحالة فصار كما اذا كفل بنفسه كالامر بالنكاح قيد بالوارث لان المريض لو قال ذلك لاجني اختلف المشايخ فيه فذهب من قال بالجواز تنزيلا للمريض منزلة الطالب ومنهم من قال بعدمه لان الاجنبي غير مطالب بقضاء دينه بلا التزام فكان المريض والصحيح سواء والاول اوجه كذا في فتح القدير وحقق انها كفاية لكون مرد عليه توقفها على المال كما قدمناه وقيد بالمريض لان الصحيح لو قال ذلك لو ارثته أو غيره لم يصح ومن هنا يقال انها ليست كفاية من كل وجه لانها لا تصح الا اذا كان للمريض مال فلو كانت كفاية مطلقا لصحت مطلقا وليست وصية من كل وجه لانها لو كانت وصية مطلقا لصح الامر من الصحيح ولذا قال في معراج الدراية في تعليل الكتاب بان ذلك وصية في الحقيقة نظر اذ لو كانت وصية حقيقة لسا اختلف الحكم بين حالة الصحة وحالة المرض الآن يؤول بانه في معنى الوصية في الحقيقة وفيه بعد اه وقد يقال لا فائدة في هذه الكفاية لان الوارث مطالب بقضاء دين الميت من مال الميت سواء قال له المريض تكفل عني أولا واذ لم يكن له تركه لا مطالبة عليه سواء قال له ذلك أم لا فأى فائدة فيها وقد وقع الاشتباه لعدم الاطلاع على نقل

الخ قال في الفتح وهو ان شرط العقد يتوقف حتى اذا عقد فضولي لامرأة على آخر توقف على الاجازة كما اذا كان عقدا تاما بان خاطب عنه فضولي آخر وعندهما لا يتوقف الا ان خاطب عنه فضولي آخر فلا يتوقف عندهما الا العقد التام (قوله وبه علم الخ)

وبلا قبول الطالب في مجلس العقد إلا أن يكفل وارث المريض عنه

قال في الفتح قالوا اذا قبل عنه قابل توقف بالاجماع وحينئذ فقوله لا يصح الا بقبول المكفول له غير صحيح بل الشرط أن يقبل في المجلس ان كان حاضرا فينفذ أو يقبل عنه فضولي ان كان غائبا فيتوقف الى اجازته أو رده اه (قوله وفي البرازية الفتوى على قول الثاني) قال الرمي وفي أنفع الوسائل صرح بان الفتوى على قواهما (قوله وقد يقال لا فائدة في هذه الكفاية الخ)

قال في النهر قد يدفع بان فائدها تظهر في تقريره ذمته (قوله وقد وقع الاشتباه) ابتداء كلام وقوله فيما لعدم الاطلاع على نقل تعليل وقوع الاشتباه وقوله فيما اذا تكفل متعلق بالاشتباه أو بوقع وقوله هل يطالب الخ قال في النهر ينبغي على انه وصية أن ينتظره وعلى انها كفاية أن يلزم الكفيل بالدفع الآن



فيمّا اذا تكفل بعض الورثة بامر المريض وكان له مال غائب هل يطالب الكفيل بقضاء دين الميت من ماله ثم يرجع في التركة أولا وله هذا قال في السراج الوهاج ان الورثة يطالبون بدين مورثهم بلا ضمان والضمان ما زاده الا تاكيدا وقيد في الهداية المسئلة بامر المريض لورثته لان الورثة لو قالوا ضمنا للناس كل دين لهم عليك ولم يطالب المريض ذلك منهم والغرماء غيب لم يصح ولو قالوا ذلك بعد موته همت الكفالة وروى عن أبي حنيفة جواز كفالتهم في مرضه وان لم يطالب المريض منهم ذلك كذا في السراج الوهاج والخاتمة وفي البدائع وأما مسئلة المريض فقد قال بعض مشايخنا ان جواز الضمان بطريق الايصاء بالقضاء عنه بعد موته لا بطريق الكفالة وبعضهم أجازوه على سبيل الكفالة ووجه ما أشار اليه أبو حنيفة في الاصل وقال هو بمنزلة المعبر عن غرمائه وشرح هذه الإشارة والله أعلم أن المريض مرض الموت يتعلق الدين بماله ويصير بمنزلة الاجنبي عنه حتى لا ينفذ منه التصرف المبطل لحق الغريم ولو قال أجنبي للورثة اضمنوا الغرماء فلان عنه فقالوا اضمننا بكتفي به فكذا المريض اه (قوله وعن ميت مفلس) أي وبطالت الكفالة عن ميت مفلس وهذا عند أبي حنيفة وقال الأصححة لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بجنازة رجل من الانصار فقال هل عليه دين قالوا نعم درهمان أودينا ان وامتنع من الصلاة فقال صلوا على أخكم فقام أبو قتادة فقال هما على يا رسول الله فصلى عليه ولانه كفيل بدين ثابت لانه وجب لحق الطالب ولم يوجد المسقط ولهذا يبقى في حق أحكام الآخرة ولو تبرع به انسان يصح ولذا يبقى اذا كان به كفيل وله أنه كفيل بدين ساقط لان الدين هو الفعل حقيقة ولهذا يوصف بالوجوب لانه في المحكم مال لانه يؤل اليه في المسائل وقد عجز بنفسه وبخلفه ففات عاقبة الاستيفاء فسقط ضرورة والتبرع لا يعتمد قيام الدين واذا كان له كفيل أوله مال خلفه اذا لاقضاء الى الاداء باق أطلقه فشمّل ما اذا كان الكفيل أجنبيا أو وارث الميت ولو انبته كذا في المعراج والجواب عن الحديث أنه يحتمل الاقرار عن كفالة سابقة والانشاء والوعد وحكاية الفعل لا عموم لها وقيد بالكفالة بعد موته لانه لو كفّل في حياته ثم مات مفلسا لم تبطل الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلسا لا يبطل الرهن لان سقوط الدين عنه في أحكام الدنيا في حقه للضرورة فتقدر بقدرها فابقينا في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة كذا في المعراج وبما قررناه علم أن الميت المفلس من مات ولا ترك له ولا كفيل عنه ويستثنى من بطلانها مسئلة في التحرير من بحث الموت من عوارض الاهلية لوتقوت الذمة بالمعوق دين بعد الموت همت الكفالة به بان حفر بئر على الطريق فتلّف به حيوان بعد موته فانه يثبت الدين مستندا الى وقت الحفر الثابت حال قيام الذمة والمستند يثبت أولا في الحال ويلزم اعتبار قوتها حينئذ به لكونه محل الاستيفاء اه (قوله وبالاثمن للموكل ولرب المال به) أي وبطلت كفالة الوكيل لموكله بالاثمن وكفالة المضارب لرب المال بالاثمن فيما باعه لان حق القبض لهما بجهة الاصاله في البيع ولهذا لا يبطل بموت الموكل ورب المال وبغزله ولذا جاز أن يكون الموكل وكيلاً عن الوكيل في القبض ورب المال عن المضارب والوكيل المضارب عزل له رجوع الحقوق اليهما وبالمشتري في خلفه أن لا شيء عليه للموكل ورب المال وحنث لو حلف أن لا شيء عليه للوكيل والمضارب قبض بالوكيل لان الرسول بالبيع تصح كفالته بالاثمن عن المشتري وعمله الوكيل يبيع الغنائم عن الامام لكونه كالرسول وقبض بالاثمن لان الوكيل يتزويج المرأة لو ضمن لها المهر صح لكونه سفيرا ومعبرا وقبض بان يكون ثمن ما باعه الوكيل لان البائع لو وكل رجلا بقبض

وعن ميت مفلس وبالاثمن  
للموكل ولرب المال به

الثلث فـ كـ فـ كـ بـ الوكيل صح وكذا لو أبرأه عنه لم يصح إبرأؤه ولو أبرأه الوكيل بالبيع عنه صح  
 إبرأؤه وضمن كذا في وكالة الخانية وظاهر كلامهم أن الوصي والمتولي على الوقف اذا باع شيئا وضمنا  
 الثلث عن المشتري فهما كالوكيل والمضارب وسما تى في كتاب الوكيل من باب الوكالة بالخصومة  
 عند قول المصنف وبطل توكيله الكفيل بالمال قال حاصل أن توكيل الكفيل باطل وكفالة  
 الوكيل باطلة وذكر الشارح هنا فرعا رجل أعفق عبده المدين حتى لزمه ضمان قيمته للغرماء ولزم  
 العبد جميع الدين ثم ان المولى ضمن الدين للغرماء فانه لا يصح لان المولى ملزمهم فيه بإبرأه نفسه اه  
 (قوله ولا شريك اذا بيع عبدا صفقة) أى وبطل كفالة الشريك لشريكه عن المشتري حصته  
 من الثلث فيما اذا باع شيئا مشتركا عقدا واحدا لانه يصير ضمانا لنفسه لانه مامن جزء يؤديه  
 المشتري أو الكفيل من الثلث الا وهو مشترك بينهما ولانه يؤدي الى قسمة الدين قبل قبضه وانه  
 لا يجوز قيد بقوله صفقة واحدة لانهما لو باعاه صفقةين بان سمي كل واحد منهما النصيبين ثم اصرح  
 ضمان أحدهما نصيب الآخر لا امتياز نصيب كل منهما فلا شركة بدليل أن له قبول نصيب  
 أحدهما دون الآخر ولو قبل الكل ونقد حصه أحدهما كان للناقد قبض نصيبه ولهذا الاستوى  
 أحدهما نصيبه من المشتري فلا شركة للآخر بخلاف ما اذا بيع صفقة فانه يشارك وقد اعتبروا  
 هنا تعدد الصفقة تفصل الثلث من وذكروا في البيوع أن هذا قولهما وأما قول أى خفيفة فلا بد من  
 تكرار لفظ بيع ولو قال المصنف وللشريك دين مشترك وحذف قوله فيما اذا بيع عبدا صفقة  
 لكان أولى لما في الخانية رجلا لهما على رجل دين فـ كـ فـ كـ أحدهما صاحبه بحصته من الدين  
 لا تصح كفالته ولو تبرع أحدهما بإداء نصيب صاحبه من الدين كان جائزا وكذا الرجل اذا مات  
 وله دين على رجل وترك ابنين فـ كـ فـ كـ أحدهما لأكبره عن المدين بحصة أخيه لا تصح الكفالة ولو  
 تبرع أحدهما فادى حصه صاحبه من الدين صح تبرعه وهو بمنزلة الوكيل بالبيع اذا كفل بالثلث  
 عن المشتري لا تصح كفالته ولو تبرع بإداء الثلث عن المشتري صح تبرعه اه وفي جامع الفصولين  
 لهما دين مشترك على آخر فضمن أحدهما نصيب صاحبه لم يجز ف يرجع بما أدى بخلاف ما لو أداه  
 من غير سبق ضمان فانه لا يرجع بما أدى ولو تولى نصيبه على المدين مرقى مسائل التركة وفي صورة  
 الضمان يرجع بمادفع اذ قضاؤه على فساد ف يرجع كما لو أدى بكفالة فاسدة ونظيره لو كفل ببطل  
 الكتابة لم تصح ف يرجع بما أدى اذا حسب أنه مجبر على ذلك لضمانه السابق ويمثله لو أدى من غير سبق  
 ضمان لا يرجع لتبرعه وكذا وكيل البيع اذا ضمن الثلث لم يجز ف يرجع ولو أدى بغير ضمان  
 جاز ولا يرجع اه (قوله وبالعهد) أى وبطلت الكفالة بالعهد لاشتباه المراد بها الاطلاقا  
 على الصك القديم وعلى العقد وعلى حقوقه وعلى الدرك وعلى خيار الشرط فتعذر العمل بها قبل  
 البيان فبطل للجهالة بخلاف ضمان الدرك ولا يقال ينبغي أن يصرف الى ما يجوز الضمان به وهو  
 الدرك تصح التصرف فيه لانا نقول فراغ الذمة أصل فلا يثبت الشغل بالشك والاحتمال وظاهر  
 كلامهم أن الضامن اذا فسر ما بغير ضمان الدرك لم يصح ولو كان الصك القديم لقوله هم انه ملك  
 البائع (قوله والخلاص) أى وبطلت الكفالة بالخلاص وهذا عند أى خفيفة وقالاهى صحيحة  
 بناء على تفسيرها بتخليص المبيع ان قدر عليه ورد الثلث ان لم يقدر عليه وهو ضمان الدرك فى  
 المعنى وأبو خفيفة فسر بتخليص المبيع لاحتماله ولا قدرة له عليه لان المستحق لا يمكنه منه ولو ضمن  
 بتخليص المبيع أورد الثلث جاز لا مكان الوفاء به وهو تسليمه ان أجاز المستحق أو رده ان لم يجز فالخلاص

والشريك اذا بيع عبدا  
 صفقة وبالعهد والخلاص

(قوله وذكر الشارح هنا  
 فرعا الخ) قال في النهر  
 بعد نقله عبارة المؤلف  
 ولم أجده في نسخة التى  
 كتبتها من نسخته  
 والظاهر انها حاشية على  
 نسخته

**(فصل في قوله أطلقه فشمل ما اذا كان الدين على وجه الرسالة الخ)** قال في النهر شمول كلام المصنف لما اذا كان الغرض على وجه الرسالة أيضا وان كان صحيحا في نفسه الا انه لا يلائم قوله وما ربح له ونذب رده لوشيا يتعين فانه في هذين لا يطب له ربح فالاولى جعل كلامه على نسق واحد وغاية الامر انه ساكت عن مسألة الرسالة وهذا سهل الامرين فتأمل اه قلت ويؤيده تعبير صاحب الهداية بالقضاء بدل الاعطاء وظاهره ان له الاسترداد فيما اذا كان على وجه الرسالة قال في الكفاية بعد نقله عدم الاسترداد عن الكافي لكن ذكر في الكبرى قال الحسن بن زياد قال الفقيه أبو الليث هذا اذا دفعه الى الكفيل على وجه القضاء أما اذا دفعه على وجه الرسالة فله الاسترداد قال نجم الأئمة المحكمي واليه وقعت الإشارة في باب ٢٥٥ الكفالة بالمال من الاصل

فانه قال الكفيل يكون أمينا اه وعلى ذلك حل في البيع قوبية كلام صدر الشريعة وقال وهو الظاهر لانه أمانة محضة ويد الرسول يد المرسل وكانه لم يقبضه

وبيدل الكتابة

**(فصل في قوله أعطى المطلوب الكفيل قبل أن يعطى الكفيل الطالب لا يسترد مثله وما ربح الكفيل له ونذب رده على المطلوب لوشيا يتعين**

ولا يعتبر تعلق حق الطالب اه ونقله بعضهم عن غاية البيان (قوله وأشار المؤلف الى ان بالكفالة صار للكفيل على الاصيل دين الخ) قال في النهر لا ينافيه ما مر من ان الراجح ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لان الضم اغما هو بالنسبة

راجع الى التفسير (قوله وبديل الكتابة) لما قدمناه أول الباب قيد بديل الكتابة لان بدل العتق تجوز الكفالة به لانه دين وجب عليه بعد الحرية فلا يؤدي الى التنافي

**(فصل في قوله ولو أعطى المطلوب الكفيل قبل أن يعطى الكفيل الطالب لا يسترد مثله)** لانه تعلق به حق القاض على احتمال قضائه الدين فلا تجوز المطالبة بما بقي هذا الاحتمال كن محل زكاته ودفعها الى الساعي ولانه ملكه بالقبض على ما ذكرنا طاقته فشمل ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة فلا يسترد لانه لا يملكه بالقبض لتعوضه أمانة في يده والفرق بينهما أنه ان دفع له على وجه الاقتضاء كان قال له اني لا آمن أن ياخذ الطالب حقه منك فانا أقضيك المال قبل أن تؤديه لم يكن رسالة وأما اذا قال له ابتداء خذ هذا المال وادفعه الى الطالب كان رسالة فالفرق بينهما انما هو من جهة ملك المدفوع لا قابض وعده وأشار المؤلف الى أن بالكفالة صار للكفيل على الاصيل دين لو كفل بامر له ولهذا لو أخذ الكفيل منه رهنا قبل أن يؤدي عنه جاز ولو أبرأه الكفيل أو وهبه قبل الاداء عنه صح حتى لو أدى عنه لم يرجع فثبت أن له ديننا عليه لكن لا رجوع له قبل الاداء وقد سئلت عما اذا دفع المدينون الدين للكفيل ليؤديه الى الطالب ثم نهاه عن الاداء هل يعمل فيه فاجبت ان كان كفلا بالامر لم يعمل فيه لانه لا يملك الاسترداد والاعمال لانه يملكه (قوله وما ربح الكفيل له) أي اذا ربح الكفيل في المال الذي قبضه من المطلوب قبل أن يقضى الدين طالب له الربح لانه ملكه بالقبض كما قدمناه فكان الربح بذل ملكه فظاهره انه لا يجب عليه التصديق به وأطلقه فشمل ما اذا قضى الدين هو أو قضاء الاصل وقدمنا ان ملكه للمقبوض مقيد بما اذا قبضه على وجه الاقتضاء وأما اذا قبضه على وجه الرسالة فانه لا ملك له فلا يطب له الربح على قولهما وعند أبي يوسف يطب له وأصله ربح الدراهم المغصوبة واستدل أبو يوسف بقوله عليه الصلاة والسلام الخراج بالضمان (قوله ونذب رده على المطلوب لوشيا يتعين) أي يستحب رد الربح على الاصيل اذا كان المقبوض شيئا يتعين كالحنطة والشعير وهذا عند أبي حنيفة في رواية الجامع الصغير وقالاهو له لا يردده وهو رواية عنه وعنه انه يتصدق به لهما انه ربح في ملكه فيسلم له وله أنه تمكن الحبث مع الملك اما لانه يسئل من الاسترداد بان يقضيه بنفسه أو لانه رضى به على اعتبار قضاء الكفيل فاذا قضا بنفسه لم يكن راضيا به وهذا الحبث يعمل فيما يتعين فيكون سبيله التصديق في رواية و يردده عليه في أخرى لان الحبث لمحقه وهذا أصح لكنه استحب لاجل ان الحق للكفيل كذا في الهداية

الى الطالب وهذا لا ينافي أن يكون للكفيل دين على المكفول عنه كما لا يخفى وعلى هذا قال الكفالة بالامر توجب ثوب دينين وثلاث مطالبات تعرف بالتدبر اه وأصله في العناية حيث قال فليكون الواجب عند الكفالة دينين وثلاث مطالبات دين ومطالبة حالين للطالب على الاصيل ومطالبة فقط له على الكفيل بناء على ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة ودين ومطالبة للكفيل على الاصيل لان المطالبة متأخرة الى وقت الاداء فيكون دين الكفيل مؤحلا ولهذا ليس له أن يطالبه قبل الاداء كما تقدم (قوله) وأما اذا قبضه على وجه الرسالة الخ قال في القنية دفع المدينون الى الكفيل قبل أن يوفى ولم يقل قضاء ولا بجهة الرسالة فانه يقع عن القضاء اه فعليه ان يكون للكفيل ما ربح عند الاطلاق كذا في الشريعة

(قوله وظاهر قوله لا جبر الخ) قال في النهر أنت خير بان هذا أعنى الوجوب فيما بينه وبين الله تعالى بعد كونه غامضا عما لا يعرف شرعا فلم يبق

٢٥٦

الامام أحب الى أن يرده على الذي قضاه ولا يجب ذلك في الحكم اذ لو وجب حقا للعبد لا جبره الحاكم عليه (قوله وقيد بالكفيل لان الغاصب الخ) قال بعده في منح الغفار وفي فتح القدير ان الغاصب اذا أجر المغمصوب ثم رده فان الاجر له يتصدق به أو يرده الى المغمصوب منه

ولو أمر كفيله أن يتعين عليه حبرا ففعل فالشراء للكفيل والرجع عليه

اه ولا مخالفة بين هذا وبين ما تقدم لان ذلك في صورة ما اذا تصرف المغمصوب المتعين ورجع فيه وهذا فيما اذا أجز العين المغمصوبة فانه عاكث الاجر بالعقد كما في الخاتمة والخلاصة وغيرهما من الكتب المعتمدة اه (قوله ولو كان المراد الخ) عطف على قوله لكنه فاسد ولو وصلية وعبرة الفتح هكذا ولو فرضنا ان الثمن معلوم بينهما وهو قدر ما يقع به الايقاع كان المحاصل اشتري حبرا يكون ثمنه الذي

وظاهر قوله لا جبر ان المراد بالا استحباب عدم جبر القاضي عليه وهو لا يستلزم عدم الوجوب فيما بينه وبين الله تعالى مع استحبابه في القضاء بالمعنى المذكور والعبارة المنقولة عن شيخ الاسلام ظاهرها وجوب الرد فيما بينه وبين الله تعالى أو التصديق به غير انه ترجح الرد كذا في فتح القدير مختصرا وقيد بما يتعين لان ربح ما لا يتعين لا يندب رده على المطلوب ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى انه لا يطيب للاصيل اذا رده الكفيل أولا وحكمه كما في البناءية انه اذا كان الاصيل فقيرا طاب له وان كان غنيا ففيه روايتان والاشبه كما قال فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير انه يطيب له لانه انما رده عليه لانه حقه اه وقيد بالكفيل لان الغاصب اذا ربح وجب رده على المالك ويجبر على الدفع له لانه لاحق للغاصب في الربح كذا في البناءية (قوله ولو أمر كفيله أن يتعين عليه حبرا ففعل والشراء للكفيل والرجع عليه) ومعناه الامر ببيع العينة مثل أن يستقرض من تاجر عشرة قياتي فيبيع منه ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر مثلا رغبة في نيل الزيادة ليدفعه المستقرض بعشرة ويتجدد خمسة سمي به لما فيه من الاعراض عن الدين الى العين وهو مذكور وما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض مطاوعة لمذموم البخل كذا في الهداية وتعقبه في فتح القدير بأنه غير صحيح هنا اذ ليس المراد من قوله تعين على حبرا اذهب واستقرض فان لم يرض المسؤل أن يقرضك فاشتر منه الحبر برأ أكثر من قيمته بل المقصود اذهب واشتر بثمن أكثر من قيمته ليدفعه باقل من ذلك الثمن لغير البائع ثم يشتره البائع من ذلك الغير بالاقل الذي اشتراه به ويدفع ذلك الاقل الى بائعه فيدفعه بائعه الى المشتري المدينون فيسلم الثوب للبائع كما كان ويستفيد الزيادة على ذلك الاقل وانما وسطا الثاني تحرز ان شراء ما باع باقل مما باع قبلا نقد الثمن فاذا فعل الكفيل ذلك كان مشتريا لنفسه والمالك له في الحرير والزيادة التي يخسرها عليه لان هذه العبارة حاصلها ضمان ما يخسر المشتري نظرا الى قوله على كانه أمره بالشراء لنفسه فاحسرف على وضمان الخسران باطل لان الضمان لا يكون الا بمضمون والخسران غير مضمون كما لو قال بايع في السوق على أن كل خسران يلحقك فعلى أو قال لمشتري العبد ان أبقى عبدك فعلى لم يصح وقيل هو توكيل فاستدومعنى على منصرف الى الثمن فاذا كان الثمن عليه يكون المبيع له فاغنى عن قوله في هو توكيل لكنه فاسد لانه غير معين مقداره ولا ثمنه فلا يصح الو كالة كما لو قال اشتري حنطة ولم يبين مقداره ولا ثمنها ولو كان المراد بقدر ما يقع به ايقاع الدين لان قدره انما هو ثمن الحرير الذي يباع به لا ثمن ما يشتريه الكفيل به اه والمراد بقوله تعين على حبرا اشتري حبرا بطريق العينة وما لم ترجع اليه العين التي خرجت منه لا يسمى ببيع العينة لانه من العين المسترجعة لا العين مطلقا والا فكل بيع بيع العينة وفي البناءية ان السكراسة في هذا البيع خصلت من المجموع فان الاعراض عن الاقراض ليس بمكروه وبالبخل المحاصل من طلب الربح في التجارات كذلك والاسكانات المراجعة مكروهة اه وفي فتح القدير ثم ذموا البياعات الكائنة الا ان أشد من بيع العينة حتى قال مشايخ بلح للتجار ان العينة التي جاءت في الحديث خير من بيعا تم وهو صحيح فكثير من البياعات كالزيت والعلل والشيرج وغير ذلك استقر وزنهما على مظروفة ثم اسقاط مقدار معين على الطرف وبه يصير البيع فاسدا ولا شك ان البيع الفاسد في حكم

تبعه به في السوق قدر الدين الذي علينا وهو لا يعين قدر ثمن الحرير الموكل بشرائه بل ما يباع به بعد شرائه لان الزائد على القدر الذي يقع به الايقاع غير معلوم وكيف ما كان بعد توكيل فاسدا أو وضمانا باطلا انتهت

الغاصب

(قوله وخبرهم هنا بدم القبول ينبغي أن يكون على الرواية الضعيفة الخ) أقول بل هو على كل الروايات لأن الكلام ليس في نفاذ القضاء بعد وقوعه ليكون مفرعا على الرواية القائلة بعدم النفاذ وإنما هو في قبول البينة وعدمه كذا في المنح شرح التنوير وأقره الرملي في الحاشية فليتأمل وفي النهر ولقائل أن يقول لا نسلم أن هذا البرهان لا يقضي به بل يقضي به إذا القضاء على الغائب في مثله صحيح ففي العمادية ادعى رجل أنه كفل عن فلان بما يذوب له عليه فأقر المدعى عليه بالكفالة وأنكر الحق وأقام المدعى بينة أنه ذاب له على فلان كذا فإنه يقضي به في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وأنكر لا يلتفت إلى إنكاره اه كذا في الحواشي البعقونية ويمكن أن يجاب بأن الكفيل يكون هناك خصمه له بخلاف ما نحن فيه وفيه نظر إذ الموجب لكونه ليس خصما فيما نحن فيه موجود في فرع الفصول كما لا يخفى فتدبره اه أقول وقد أجاب في الحواشي البعقونية بأن المانع من صحة الكفالة وقبول البينة في الصورة المذكورة عدم المطابقة لكون الدعوى مطلقة وقول صاحب الهداية والدعوى مطلقة عن ذلك صريح كما لا يخفى فليتأمل اه وما ذكره في النهر بقوله ويمكن أن يجاب أجاب به في الحواشي السعدية وقد يدفع ما نظره فيه وذلك أن الموجب لكونه ليس خصما فيما نحن كما قال في الفتح أنه جعل الذوب شرطا للكفالة فلم يوجد الذوب بعده لا يكون كفيلا والدعوى مطلقة عن ذلك والبينة لم تشهد بقضاء مال وجب ٢٥٧ بعد الكفالة فلم تقم على من اتصف بكونه كفيلا عن

الغصب المحرم فإن هو من يبيع جوزه بعضهم اه (قوله ومن كفل عن رجل بما ذاب له عليه أو بما قضى له عليه فغاب المطلوب فبرهن المدعى على الكفيل أن له على المطلوب العالم بقبول) لأن المكفول به مال يقضي به وهو ذاني لفظ القضاء ظاهر وكذا في الأخرى لأن معنى ذاب تقرروا وهو بالقضاء إذا مضى من مال يقضي به وهو ذماض أريد به المستقبل كقوله أطال الله بقاءك والدعوى على الكفيل غير مقيدة بأن المال وجب على الأصل بعد الكفالة بل يحتمل أنه بعدها كما يحتمل أن يكون قبلها فلا تصح وخاصله أنه قضاء على الغائب وهو الأصل من غير خصم عنه وخبرهم هنا بعدم القبول ينبغي أن يكون على الرواية الضعيفة أما على أظهر الروايتين المنفي به من نفاذ القضاء على الغائب فينبغي النفاذ ولم أر من نبه عليه هنا وقد بقوله برهن أن له على المطلوب لأنه لو ادعى الوجوب بعد الكفالة بان قال حكم لي عليه القاضي فلان بكذا بعد الكفالة وبرهن قبيل لدخوله تحت الكفالة وأشار المؤلف إلى أن الكفيل لو أقر على الأصل بالف لم يجب على الكفيل لأن إقراره لا يوجب على الأصل شيئا فلم يجب به على الكفيل (قوله ولو برهن أن له على زيد كذا وأنه كفيل عنه بامرؤه قضى به عليه ما ولو بلا أمر قضى على الكفيل فقط) وإنما قبل البرهان هنا لأن

ومن كفل عن رجل بما ذاب له عليه أو بما قضى له عليه فغاب المطلوب فبرهن المدعى على الكفيل أن له على المطلوب العالم بقبول ولو برهن أن له على زيد كذا وأنه كفيل عنه بامرؤه قضى به عليه ما ولو بلا أمر قضى على الكفيل فقط

الغائب بل على أجنبي اه وهذا بخلاف فرع

٣٣ - بحر سادس العمدية لأن المدعى هناك ادعى أنه ذاب له على فلان كذا وبرهن على ذلك وقد قالوا إن ذاب بمعنى تقرروا وجب وهو بالقضاء فيساوي الفرع الذي يذكره المؤلف وهو أنه لو قال حكم لي عليه القاضي فلان بكذا بعد الكفالة وبرهن بقبول فينبغي أن يكون خصما لوجود الشرط هذا ما ظهر لي فتأمل ورأيت في حاشية العلامة الوافي على شرح الدرر قال بعد ذكره النقض بفرع العمادية ودفعه ظاهرا فإن كلام صاحب العناية يفيد تنقيح الكفالة بحق وجب بقضاء القاضي أو يجب بقضاء القاضي كأنه قال كفالتان وجب دين بقضاء القاضي وهذا المعنى لا يتحقق بأن قضى به في ضمن القضاء بالكفالة والفرق واضح وعبارة الهداية لأن المكفول به مال مقضى به صريح فيما قلنا ومن لم يفهمه قال ما قال والله أعلم بحقيقة الحال اه قلت وهو راجع إلى ما قلنا أي أن قوله كفالتان فيما قضى لك على فلان أي بما يقضي لك عليه فلا بد من أن يقضي له عليه حتى تتحقق الكفالة فإذا برهن المدعى على الكفيل بأن له على المطلوب العالم بكن الكفيل خصما لعدم تحقق شرط كفالته ولو قلنا أنه ثبت القضاء على الأصل ضمنا لأنه ثبت بعد صحة الدعوى وهنالك تصح فلم يثبت القضاء على الأصل لا قصدا ولا ضمنا بخلاف مسألة الفصول فإن المدعى قد أقام بينة على أنه ذاب له على الأصل كذا أي أنه قضى له فلان القاضي أنه ثبت له على الأصل كذا فقد وجد شرط الكفالة وهو ثبوت المال على الأصل بحكم ذلك القاضي الذي برهن المدعى عليه فصار الكفيل خصما لوجود شرط الكفالة وهو الحكم بالمال على الأصل بعد الكفالة والمقصود بهذه الدعوى الزام الكفيل بالمال يعقضي كفالته فيلزمه المال ويتعدى الحكم

عليه الى المحكم على الاصيل الغائب فيكون قضاء على الغائب ضمنا لا قصدا فقد ظهر ما قاله الوافي من ان الفرق واضح بين  
المستلتن وانما بسطنا الكلام على ذلك لما وقع في فهم هذا الموضع من الاضطراب والله سبحانه أعلم بالصواب (قوله ونحن نقول  
صار مكذبا شرعا فبطل ما زعمه) اعلم ان دعوى الخصم في الامور التي ثبتت اولاً بالبيينة التي كذب الشرع بذلك صحيحة لا يعتبر  
فيها التناقض لتكذيب الشرع كما فيما نحن فيه واما في الامور التي يحتاج فيها ثانياً الى الدعوى واقامة البيينة فليست بصحيحة  
كما لو ادعى على آخر انه اشترى منه امته هذه ثم قال لست انا بائعك قط فبرهن عليه المدعى فوجد عيا فبرهن البائع انه باعه وبرئ  
من كل عيب لا تقبل بيينة البراءة ٢٥٨ للتناقض ووجه هذا ان الانكار معدوم من وجهه موجود من وجهه فيعمل بالوجهين

فاعتبر عدمه فيما لا يحتاج  
الى الدعوى ثانياً واعتبر  
وجوده فيما يحتاج اليها  
فليكن هذا في ذكر منك  
فانه كذا النفع كذا في  
المحاشي اليعقوبية (قوله  
والتفصيل في المقدمة الخ)  
يعنى انها تصلح للحيلة  
لو بالامر والا فلا قال في  
وكفالة بالدرك تسليم

المكفول به مال مطلق بخلاف ما تقدم وانما يختلف بالامر وعدمه لانهم ما يتغابرون لان الكفالة  
بالامر تبرع ابتداءً ومعاوضة انتهاءً وبغير امر تبرع ابتداءً وانتهاءً فبدعواه أحدهما لا يقضى له بالاخر  
واذا قضى بها بالامر يثبت أمره وهو يتضمن الاقرار بالمال فيصير مقضياً والكفالة بالامر لا تمس  
جانبه لانه يعتمد صحته قيام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى اليه وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل  
بما أدى على الامر وقال زفر لا يرجع لانه لما أنكر فقد ظلم في زعمه فلا يظلم غيره ونحن نقول صار  
مكذبا شرعا فبطل ما زعمه قيد بقوله له على زيد كذا وان هذا كفيل عنه يعني بهذا المقدار لان  
الكفالة لو كانت مطلقة نحو أن يقول كذا بمالك على فلان فان القضاء على الكفيل قضاء على  
الاصيل سواء كانت بامره أو بغير امره لان الطالب لا يتوصل الى اثبات حقه على الكفيل الا بعد  
اثباته على الاصيل لما ذكرنا ان القول قول الكفيل انه ليس للطالب على الاصيل شيء واذا كان  
كذلك صار الكفيل خصماً عنه وان كان غائباً والمذهب عندنا ان القضاء على الغائب لا يجوز  
الا اذا ادعى على المحاضر حقاً لا يتوصل اليه الا باثباته على الغائب قال مشايخنا وهذا طريق من أراد  
اثبات الدين على الغائب من غير أن يكون بين الكفيل والغائب اتصال وكذا اذا خاف الطالب موت  
الشاهد يتواضع مع رجل ويدعى عليه مثل هذه الكفالة فيقرر الرجل بالكفالة وينكر الدين فيقيم  
المدعى البيينة على الدين فيقضى به على الكفيل والاصيل ثم يبرئ الكفيل والحاصل انها على  
أربعة أوجه مطلقة عن المقدار ومقيدة به وكل على وجهين اما بالامر أو بعدمه فلا تفصيل في المطلقة  
وهي المحيلة في القضاء على الغائب والتفصيل في المقيدة ولا تصلح للحيلة لان شرط التعدي الى  
الغائب كونه بامره والمحالة على هذه الوجوه وفي فتاوى فاضيلان بعد ان ذكرنا الكفالة المطلقة  
هي المحيلة في الاثبات على الغائب قال وليس هو قضاء على المدعى صادق في دعواه على  
الكفيل ثم يبرئ المدعى الكفيل عن المال والكفالة ويبقى المال على الغائب اه ومن هنا علم  
ان ما ذكره الشارح فيما يأتي في شرح قوله ولا يقضى على غائب إلا أن يكون ما يدعى على الغائب  
سبباً لما يدعى على المحاضر ان من الصور الكفالة المقيدة بالف درهم الى آخره سهو ظاهر وانما هو  
في المطلقة وسأني التنبيه عليه في محله ان شاء الله تعالى (قوله وكفالة بالدرك تسليم) لان الكفالة  
لو كانت مشروطة في البيع فتمامه بقبوله ثم بالدعوى يسعى في نقض ما تم من جهته وان لم تسكن

الحاجة بعد ما نقله المؤلف  
عنها ولو ادعى رجل ان له  
على الغائب ألف درهم  
وان هذا الرجل كفيل لي  
عن الغائب بالألف الذي  
لي عليه بامره فهذا ما تقدم  
سواء يقضى على المحاضر  
ويكون ذلك قضاء على  
الغائب ولو لم يقبل بامره  
وأنكر المدعى عليه ذلك  
فبرهن عليه يقضى  
بالألف على المحاضر ولا  
يكون قضاء على الغائب

بخلاف ما لو ادعى الكفالة العامة فلا تفصيل (قوله ومن هنا علم ان ما ذكره الشارح فيما يأتي الخ) أي في كتاب مشروطة  
القضاء قبيل باب التحكيم ثم ان الذي رأيت فيه موافق لما هنا وهذا نصه لو ادعى على شخص ديناً على انه كفيل عن الغائب بامره  
فاقر المحاضر بالكفالة وأنكر الدين فأقام المدعى البيينة ان له على الغائب ألف درهم تقبل بيئته في هذه الصورة ويثبت الحق  
على الغائب والمحاضر حتى اذا حضر الغائب لزمه ولا يحتاج الى اعادة البيينة اه (قوله وانما هو في المطلقة) في المحصر نظر بل في  
المقيدة بمقدار اذا كانت بالامر كذلك كما علمت نعم يظهر التخصيص بالمطلقة اذ لم يكن له شهود على كونه الكفالة بالامر اما اذا  
كان له شهود عليها أو أثبت ذلك على الكفيل يثبت على الاصيل ولو كانت مقيدة وكانه خص المطلقة لان الكلام في حيلة الاثبات



على الغائب بالموافقة وذلك خيث لاينة (قوله واعلم ان قولهم هنا ان الشهادة الخ) ٢٥٩ قال أبو السعد وليكن نقل شيخنا

عن فتاوى الشيخ السليبي  
ان حضوره مجلس البيع  
وسكوته بلا مانع مانع له  
من الدعوى بعد ذلك  
حسب الباب التزوير  
(قوله وخصه بعضهم  
بالموظف) مشى عليه في  
النهر ثم قال ولذا قال في  
فتح القدير قيدت الكفالة  
بما اذا كان خراجا وموظفا  
لانه يجب في مقابلة الذب  
عن حوزة الدين وحفظه  
فكان كالاجرة لاخراج

وشهادته وختمه لا ومن  
ضمن عن آخر خواجه أو  
رهن به أو ضمن نوابه  
أو قسمته صح

مقاسمة لانه غير واجب  
وقرينة ارادة الموظف  
قوله أو رهن به اذا رهن  
بخراج المقاسمة غير صحيح  
بخلاف الموظف أه مافي  
النهر وقال بعض الفضلاء  
والذي اعتمدوه جميعا في  
التعليل بقولهم لانه  
دين له مطالب من جهة  
العباد فصار كسائر الديون  
يدل على اختصاصه  
بالموظف أما خراج المقاسمة  
فجزء من الخراج وهو عين  
غير مضمون حتى لو هلك  
لا يؤخذ شيء والكفالة  
بأعيان غير مضمونة

مشروطة فيه فالمراد بها احكام البيع وترغيب المشتري فيه اذا لا يرغب فيه دون الكفالة فنزل  
منزلة الاقرار بملك البائع والمراد بكونها تسليما انها تصديق من الكفيل بان الدار ملك البائع حتى  
لو ادعى الكفيل الدار لنفسه على المشتري لم تسمع دعواه لانها لو صحت لرجع المشتري عليه بحكم  
الكفالة فلا يفسد كذا في النهاية وشمل ما اذا كان الكفيل شفعيها فلا شفعة له فلا تسمع دعواه بالملك  
فيه او بالشفعة وبالإجارة وقد مر ان ضمان الدرك هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع والدرك  
في اللغة التبعة يتحرك ويسكن وفي الحادي عشر من بيوع الخلاصة من سعى في نقض ما تم من جهته  
لم يعتبر الا في موضعين أحدهما رجل اشترى عبدا وقبضه ونقدا الثمن ثم ادعى أن البائع باعه قبل  
ذلك من فلان الغائب بكذا قبلت بينته والثاني اذا وهب جاريته من انسان فاستولدها الموهوب له  
ثم أقام الواهب بينة أنه كان ذبرها أو استولدها قبلت بينته ويرجع على الموهوب له بالجارية  
والعقر اه والمحصر المذكور ليس به صحيح لانه يرد عليه ما ذكره قاضيخان من البيوع لو ادعى  
المشتري أن المبيع حر تسمع دعواه وما لو باع أرضا ثم ادعى أنه كان وقفها وانها وقف فان بينته  
مقبولة على المختار كذا ذكره الوالوالجي لكن لا تسمع دعواه للتناقض مع أنه ساع في نقض ما تم من جهته  
(قوله وشهادته وختمه لا) أي لا يكون اقرار بملك البائع والشاهد على دعواه لان الشهادة لا تكون  
مشروطة في البيع ولا يكون اقرار بالملك لان البيع مرة يوجد من المالك ونارة من غيره ولعله  
كتب الشهادة ليحفظ الحادثة بخلاف ما تقدم قالوا اذا كتب في الصك باع وهو يملكه أو يبيع  
بانا فاذا كتب شهد بذلك كان تسليما الا اذا كتب الشهادة على اقرار المتعاقدين وكذا لو شهد عند  
الحاكم بالبيع وقضى بشهادته أو لم يقض كان تسليما والتقييد بالتحتم لبيان أن مجرد الكتابة بلا ختم  
لا يكون تسليما بالاولى وانما ذكره بناء على عادتهم فانهم كانوا يخطونه بعد كتابة اسمائهم على  
الصك خوفا من التغيير والتزوير والحكم لا يختلف وفي فتح القدير التحتم أمر كان في زمانهم اذا كتب  
اسمه في الصك جعل اسمه تحت رصاص مكتوب او وضع نقش خاتمه كذا لا يتطرقه التبديل وليس هذا  
في زماننا اعلم أن قولهم هنا ان الشهادة لا تكون اقرار بالملك يدل بالاولى على أن السكوت زمانا  
لا يمنع الدعوى وسياتي تمامه في مسائل شتى آخر الكتاب عند قوله باع عقارا وبعض أقال به حاضر  
الى آخره (قوله ومن ضمن عن آخر خواجه أو رهن به أو ضمن نوابه أو قسمته صح) أما الخراج  
فلا يكون ديننا مطالبه قيده للاحتراز عن الزكاة في الاموال الظاهرة فانه لا يجوز الضمان بهاعن  
صاحب المال لانها مجرد فعل ولهذا لا تؤخذ من تركه الا بوصيته وأطلقه فشمّل الخراج الموظف  
وخراج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة ونفي صحة الضمان بخراج المقاسمة  
لانه لم يكن دينيا في الذمة والرهن كالكفالة بجامع التوثق فيجوز في كل موضع تجوز الكفالة فيه  
هكذا ذكر الشارح وهو منقوض بالدرك فان الكفالة به جائزة دون الرهن وأما النوايب فجمع نائبة  
وفي الصحاح النائبة المصيبة واحدة نواب الدهر اه وفي اصطلاحهم قيل أراد بها ما يكون بحق  
كاجرة الحر اس وكري النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز الجديش وفداء الاسرى وقيل المراد بها  
ما ليس بحق كالجبايات التي في زماننا أخذها الظلمة بغير حق فان كان مراده هو الاول جازت الكفالة  
بها اتفاقا لانه واجب مضمون وان كان مراده الثاني ففيه اختلاف المشايخ فقال بعضهم لا تجوز  
الكفالة منهم صدر الاسلام البردوي لانها ضمن ذمة الى ذمة في المطالبة والدين وهنا لا مطالبة ولا دين

لا تجوز كالزكاة في الاموال الظاهرة اه (قوله صدر الاسلام) هو أبو اليسر رملي

(قوله وهو الصحيح كافي الحانية) عبارة الحانية هكذا وان كفل عن رجل بالجبايات اختل فوافيه والصحيح انها تصح ويرجع على المكفول عنه ان كان بامر وكذا السلطان اذا صادر رجلا فامر الرجل غيره أن يؤدي عنه المال لكل ما هو مطالب به حسا جازت الكفالة به فان أمر غيره بذلك ان قال على أن ترجع على بذلك كان له أن يرجع عليه والا اختل فوافيه والصحيح أنه يرجع ذكر في السير المستئلة اذا أسرف دار الحرب فاشتره رجل منهم ان اشتراه بغير أمره يكون متطوعا لا يرجع بذلك على الأسير ويحلى سبيله وان اشتراه بامر في القياس لا يرجع الأمور على الأمر وفي الاستحسان يرجع سواء أمره الأسير أن يرجع بذلك عليه أو لم يقل على أن ترجع بذلك على وهو كما لو قال الرجل لغيره انفق من مالك على عيالي أو انفق في بناء داري فانفق المأمور كان له أن يرجع على الأمر بما أنفق وكذا الأسير اذا أمر رجلا ليدفع الغداء ويأخذ منهم فهو بمنزلة مالو أمره بالشراء اه لكن قاضيان خالف ذلك في شرحه على الجامع الصغير حيث قال وأما الجبايات التي يوظفها السلطان على الناس قال بعضهم تصح بها الكفالة لانها مطالب بها حسا بمنزلة الدين الواجب وعلى هذا قالوا من قضى نائبة غيره باذنه وهو غير مكره في الأمر يرجع به عليه وان لم يشترط الضمان والاصح أنه لا يصح الضمان بها ولو أداه بامر ولم يشترط الضمان لا يرجع لانه ظالم في حق الآخر خذ والمأخوذة منه فلا تصح به الكفالة اه (قوله وقوله ٢٦٠ بناء على انها في المطالبة ممنوع الخ) قال الرمي هذا الممنوع ممنوع اذا الكلام في الكفالة

شرعيان على الاصيل فلم يتحقق معناها وقال بعضهم تجوز منهم فخر الاسلام على البرذوي أخو صدر الاسلام المتقدم لانها في المطالبة مثل سائر الديون بل فوقها والعبارة للمطالبة لانها شرعت لالتزامها والمطالبة المحسية كالمطالبة الشرعية ولذا قلنا ومن قام بتوزيع هذه النوائب على المسلمين بالقسط أي بالعدل يجرؤ ان كان الآخر خذبالاخذ ظالمنا وقلنا من قضى نائبة غيره بامر يرجع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح كافي الحانية كمن قضى دين غيره بامر وفي العناية قال شمس الأئمة هذا اذا أمر به لا عن إكراه اما اذا كان مكرها في الأمر فلا يعتبر أمره في الرجوع اه وفي فتح القدير وينبغي ان كل من قال انها ضم في الدين يمنع محبتها هنا ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بصحتها ويمكن أن يمنعها بناء على أنها في المطالبة في الدين أو معناه أو مطلقا اه وقوله بناء على أنها في المطالبة في الدين ممنوع لما قدمنا أنها لا تقتصر على المطالبة في الدين اذ لو كان كذلك لم يشمل التعريف الكفالة بالنفس لانها ضم في المطالبة بالحضور وفي قوله أو مطلقا نظر لانه اذا قال بانها في المطالبة مطلقا لا يمنعها هنا وفي البرازية صادر الى رجل لا وطلب منه مالا وضمن رجل ذلك وبذل المخط ثم قال الضامن ليس لك على شيء لانه ليس للوالي عليه شيء قال شمس الاسلام والقاضي يملك المطالبة لان المطالبة الشرعية كالمطالبة المحسية اه ولو قال لان المطالبة المحسية كالمطالبة الشرعية لكان أولى كما لا يخفى وظاهر كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في إيضاح الاصلاح والفتوى على الصحة فانها

بالدين لا بالنفس (قوله وفي قوله أو مطلقا نظر الخ) أقول مراد المحقق بيان وجه الصحة ووجه للنع على القول بانها الضم في المطالبة فقوله بناء على انها الضم في المطالبة في الدين أو معناه وجه للنع وقوله أو مطلقا وجه للصحة في كلامه لف ونشر غير مرتب (قوله ولو قال لان المطالبة المحسية الخ) قال الرمي الظاهر انه من عكس

التشبيه وهو يدل على الابلية فلا أولية كذا رأيت بخط بعضهم وفيه

كالدين

نظر اذ ليس المقام مقام الابلية وهذا الشارح لم ينف الجواز انما ذكر الاولوية فتأمل (قوله وظاهر كلامهم ترجيح الصحة الخ) رجح المخير الرمي في فتاويه عندهما مستند الى ما في البرازية ضمان الجبايات على قول عامة المشايخ لا يصح فجعله قول العامة ومثله في الخلاصة وذكرا ما قاله في ايضاح الاصلاح غير مسلم بلا برهان وان ما قاله المؤلف هنا غير مسلم أيضا لان ظاهر كلامهم يخالفه لما صرح به في الخلاصة والبرازية انه قول العامة والعلة له ان الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته تقريره وقال مؤيد زاده في مجموعه نقلا عن العمادية والأسير اذا قال لغيره خلصني فدفعت المأمور مالا وخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المسئلةين وقال صاحب المحيط لا يرجع وهذا هو الاصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح وقول قاضيان الصحيح الصحة لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى اه لمخصا أقول غايته انها قولان صحيحان وقالوا لا يعدل عن تصحيح قاضيان كما نقله المؤلف لانه فقيه النفس على ان لقائل أن يقول ليس في كلام المحيط تصحيح خلاف ما صححه قاضيان لان المنقول عن المحيط لم يستوف شرائط صحة الكفالة اذ ليس فيه الاثر بالرجوع وهو بان يشتمل على لفظة عنى أو على

فلهذا صحح عدم الرجوع ثم رأيت في الخاتمة قال وان اشتراه بامر في القياس لا يرجع المأمور على الاثم وروى الاستحسان  
 يرجع سواء امر الاسير أن يرجع بذلك عليه أو لم يقل على أن يرجع بذلك على وهو كما لو قال الرجل لغيره انفق من مالك على عيالي  
 أو في بناء دارى اه فعلم ان ما صححه في المحيط هو القياس ووجهه ما قلنا كما دل عليه كلام الخاتمة والاستحسان خلافه وهذا غير  
 مسئلتنا كما لا يخفى لان الكلام فيها عند استيفاء شرائط صحة الكفالة ثم رأيت بخط بعض الافاضل ما حاصله ان المراد من صحة  
 الكفالة بالنواثب رجوع الكفيل على الاصيل لو كانت الكفالة بالامر لانه يضمن ٢٦١ لطلبها الظالم لان الظلم يجب

اعداده ولا يجوز تقريره

فلا تقترب بظاهر الكلام  
 اه ولعمري انه تنبيه  
 حسن ولهذا لم يذكر  
 الرجوع على الكفيل  
 وكيف يسوغ القول  
 برجوع المكفول له الظالم  
 وبه اندفع ما مر من الرمي  
 من قوله والعللة له الخ لان  
 ذلك مسلم لو قلنا برجوع

ومن قال لا ترضخت  
 لك عن فلان مائة الى  
 شهر فقال هي حالة القول  
 للضامن ومن اشترى أمة  
 وكفيل له رجل بالدرك  
 فاستحققت لم ياخذ المشتري

الظالم على الكفيل أما  
 على ما قلنا فليس فيه  
 تقرير الظلم بل فيه رفعه  
 لانه لولا الكفيل يجبس  
 الظالم المكفول ويضربه  
 ويبيع عليه ماله وعقاره  
 بثمن بخس أو يلجئه الى  
 بيعه أو الاستدانة بالمرا بجة  
 ونحو ذلك مما هو مشاهد  
 وبالكفالة يرتفع كل  
 ذلك والله تعالى أعلم فهذا

كالديون الصحيحة حتى لو أخذت من الاكارف له الرجوع على مالك الارض اه وفي الخاتمة الصحيح  
 الصحة ويرجع على المكفول عنه ان كان باعده وأما القسمة فقد قيل هي النواثب بعينها أو حصّة  
 منها والرواية باو وقيل هي النائية الموطقة الراتبة والمراد بالنواثب ما ينوبه عن راتب كنفاني  
 الهداية والحاصل أن المشايخ اختلفوا في معناه فابو بكر بن سعيد ادعى ان هذه الكلمة غلط لان  
 القسمة مصدر والمصدر فعل وهذا الفعل غير مضمون ورد بان القسمة تنجي بمعنى النصيب قال الله  
 تعالى ونبتهم أن الماء قسمة بينهم والمراد النصيب والفقهاء أبو جعفر الهندي والى قال معناها أن أحد  
 الشرى يكن اذا طلب القسمة من صاحبه وامتنع الا نزع ذلك فضمن انسا الى يقوم مقامه في  
 القسمة جاز لان القسمة واجبة عليه وقال بعضهم معناها اذا اقسما ثم منع أحد الشرى يكن قسم  
 صاحبه فتكون الرواية على هذا أقسمه بالضيم لا بالتاء وقد علمت أن القسمة بالتاء تنجي بمعنى القسم  
 بالتاء وقيل هي النواثب بعينها فالعطف للبيان والتفسير وقيل ما يخص الرجل منها ولكن كان  
 ينبغي أن يعطف بالواو لا بالتاء وليكون من عطف الخاص على العام وقيل هي النائية الموطقة الديوانية  
 كل شهر أو ثلاثة أشهر والنواثب غير الراتبة كذا في العناية ثم من أصحابنا من قال الأفضل للانسان  
 أن يساوى أهل محله في اعطاء النائية قال شمس الأئمة هذا كان في ذلك الزمان لانه اعانة على الحاجة  
 والجهاد وأما في زماننا فأكثر النواثب تؤخذ ظلما ومن تمكن دفع المظلمة عن نفسه فهو خير له واذا  
 أراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه لفقر يستعين به الفقير على الظلم وينال  
 المعطى الثواب كذا في فتح القدير (قوله ومن قال لا ترضخت لك عن فلان مائة الى شهر فقال  
 هي حالة القول للضامن) لانه لم يقر بالدين لانه لا دين عليه في الصحيح انما أقر بمجرد المطالبة بعد  
 الشهر قيد بالضمان لانه لو أقر بمائة الى شهر وقال المقر له هي حالة القول للمقر له لان المقر أقر  
 بالدين ثم ادعى حقا لنفسه وهو تأخير المطالبة الى أجل وهذا هو الفرق وفرق آخر أن أجل في الدين  
 عارض حتى لا يثبت الا بشرط فكأن القول قول من أنكر الشرط كما في الخيار وأما الاجل في  
 الكفالة فنوع حتى يثبت من غير شرط بان كان مؤجلا على الاصيل والشافعي الحق الدين  
 بالكفالة وأبو يوسف عكسه والفرق قد أوضحناه وذكر الشارح والحيلة فيها اذا كان عليه دين  
 مؤجل وادعى عليه وخاف الكذب ان أنكر والمواخذة في الحال ان اقر ان يقول للمدعى هذا الذي  
 تدعيه من المال حال أم مؤجل فان قال مؤجلا فلا تدعى عليه في الحال وان قال حال فينكره وهو  
 صدوق فلا حرج عليه وقيل من عليه الدين مؤجل اذا أنكر الدين وقال ليس له قبلي حق فلا بأس  
 به اذا لم يرد به اتوا حقه اه (قوله ومن اشترى أمة وكفيل له رجل بالدرك فاستحققت لم ياخذ المشتري

ما ظهر للفهم القاصر فتدبره (قوله حتى لو أخذت من الاكارف له الرجوع على مالك الارض) قال الرمي يؤخذ منه ان ما هو مرتب  
 من جهة الاعراب على المزارع ويسمى في عرفنا فلا حجة العرب لو أخذت من الاكارف يرجع على صاحب الارض بما هو  
 مرتب أو بمحصته من المرتب لانها من قسم الجبايات التي ياخذها الظلمة بغير حق تامل اه وظاهرها ان الاكارف يرجع وان لم  
 يكفل مالك الارض (قوله وأما القسمة فقد قيل هي النواثب الخ) قال في اليعقوبية وقيل هي أجرة القسام وهي مطلوبة شرعا

الكفيل حتى يقضى له بالثمن على البائع  
 بالثمن على البائع  
 باب كفالة الرجلين  
 والعبدين  
 دين عليهم ما وكل كفيل  
 عن صاحبه فما أداه  
 أحدهما لم يرجع به على  
 شريكه فان زاد على  
 النصف رجع بالزيادة

(قوله وصح في فصول  
 الاستروشي ان المستحق  
 أن يجيز الخ) قال الرملي  
 هذا صريح في أن يبيع  
 الفضولي وان كان لنفسه  
 موقوف في الصحيح وان  
 مافي البسائع أنه انما  
 يتوقف اذا باع للمالك  
 على غير الصحيح وقد تقدم  
 البحث عنه (قوله حتى  
 لو أقام واحد منهم البينة  
 الخ) أي لو برهن واحد  
 من الباعة على المستحق  
 بالملك المطلق أي برهن  
 أنه ملكه مطلقا لم يقبل  
 لأنه صار مقضيا عليه  
 أما لو ادعى النتائج أو أنه  
 تلقى الملك من المستحق  
 بان قال أنا لا أعطى الثمن  
 لأن المبيع تنج في ملكي  
 أولاني اشتريته من  
 المستحق فسمع دعواه  
 كما ذكر في الدرر من باب  
 الاستحقاق وقدم  
 باب كفالة الرجلين  
 والعبدين

الكفيل حتى يقضى له بالثمن على البائع) لأنه بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية  
 ما لم يقض له بالثمن على البائع فلم يجب له على الأصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل بخلاف القضاء  
 بالمحرقة لأن البيع يبطل بها لعدم المحلية ويرجع على البائع والكفيل ولذا قيد بالاستحقاق أي  
 لتفسير البائع أشار المؤلف إلى أن البيع لا ينتقض بقضاء القاضي للمستحق بالعين حتى لو كان الثمن  
 عبدا فاعاقبه بائع الجارية بعد حكم القاضي للمستحق فغدا عاقبه كذا في العناية وصح في فصول  
 الاستروشي أن للمستحق أن يجيز بعد قضاء القاضي وبعد قبضه قبل أن يرجع المشتري على بائعه  
 بالثمن والرجوع بالقضاء يكون فصحا من الاستحقاق المبطل دعوى النسب ودعوى المرأة المحرمة  
 العليظة ودعوى الوقف في الأرض المستراة وأنها كانت مسجدا أو يشارك الاستحقاق الناقلي في أن  
 كلا منهما يجعل المستحق عليه ومن يملك ذلك الشيء من جهة مستحقا عليه حتى لو أقام واحد منهم  
 البينة على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بينته ويختلفان في أن كل واحد من الباعة في الناقل  
 لا يرجع على بائعه ما لم يرجع عليه ولا يرجع على كفيل الدرك ما لم يقض على المكفول عنه وفي  
 المبطل ثبت لكل منهم الرجوع على بائعه وان لم يرجع عليه ويرجع على الكفيل وان لم يقض  
 على المكفول عنه كذا في فتح القدير ولو قال المصنف ومن اشترى شيئا كان أولى كما لا يخفى وأشار  
 بقوله حتى يقضى له بالثمن على البائع إلى أن القضاء على البائع قضاء على الكفيل والمشتري أن  
 يأخذ الثمن من أيهما شاء وأفاد أنه لا يخاصم الكفيل أولا وهو ظاهر الرواية خلافا لما عن أبي يوسف  
 وقيد بالاستحقاق لأن البيع لو انفسخ بينهما بمساواة وصار الثمن مضى وناعلى البائع لم يؤخذ  
 الكفيل به كما إذا فسح بخيار ردية أو شرط أو عيب وأشار بقوله بالثمن إلى أن المشتري لو بنى  
 في الأرض ثم استحققت فإنه لا يرجع على الكفيل بقيمة البناء وإنما يرجع بها على البائع فقط  
 إذا سلم النقص له وهو ظاهر الرواية وكذا لو كان المبيع حارية فاستولدها المشتري واستحقها رجل  
 وأخذ منه قيمة الجارية والولد والعقر فإن المشتري يأخذ الثمن من أيهما شاء ولا يأخذ قيمة الولد إلا من  
 البائع خاصة فالكفيل كبائع البائع لا يرجع عليه إلا بالثمن كذا في السراج الوهاج والله سبحانه  
 وتعالى أعلم بالصواب

### باب كفالة الرجلين والعبدين

(قوله دين عليهم ما وكل كفيل عن صاحبه فما أداه أحدهما لم يرجع به على شريكه فان زاد على  
 النصف رجع بالزيادة) لأن كل واحد منهما مافي النصف أصيل وفي النصف الآخر كفيل ولا  
 معارضة بين ماعليه بحق الاصاله وبحق الكفالة لأن الأول دين والثاني مطالبة ثم هو تابع  
 للأول فيقع عن الأول وفي الزيادة لا معارضة فيقع عن الكفالة ولأنه لو وقع الدفع في النصف عن  
 صاحبه ف يرجع عليه فلصاحبه أن يرجع لأن أدائه نائبه كادائه فيؤدي إلى الدور وظاهر الكتاب  
 استواء الدينين صفقة وسببا فان اختلفا صفقة بان كان ماعليه مؤجلا وما كان على صاحبه حالا فاذا  
 أدى صح تعيينه عن شريكه ورجع به عليه وعلى عكسه لا يرجع لأن الكفيل إذا عمل ديننا  
 مؤجلا ليس له الرجوع على الأصيل قبل المحلول ولو اختلف سببهما نحو أن يكون ماعلى أحدهما  
 قرضا وماعلى الآخر مبيع فأنه يصح تعيين المؤدى لأن النية في الجنس من المختلفين معتبرة وفي  
 الجنس الواحد لغو كما في فتح القدير وقيد بكون كل كفيل عن صاحبه احترازا عما لو كفل

أحدهما عن صاحبه دون الآخر وأدى الكفيل فجعله عن صاحبه فانه يصدق وقول الشارح  
وهي واردة على مسألة الكتاب سهو وانما هي خارجة عنها بغير فهم التقييد كما قررناه ولم يقيد رحمه الله  
بالمر في قوله رجوع بالزيادة للعلم به مما تقدم من أنه اذا كفل بامر رجوع والا فلا (قوله وان كفلا عن  
رجل فكفل كل عن صاحبه فما أدى رجوع بنصفه على شريكه أو بالكل على الاصيل) لان ما أداه  
أحدهما وقع شائعا عنهما اذا الكفل كفالة فلا ترجيح للبعض على البعض بخلاف ما تقدم في رجوع  
على شريكه بنصفه فلا يؤدي الى الدور لان قضيته الاستواء وقد حصل برجوع أحدهما بنصف  
ما أدى بخلاف ما تقدم ثم يرجعان على الاصيل لانهما أدبا عنه أحدهما بنفسه والاخر بنائبه  
وان شاء رجوع بالجميع على المكفول عنه لانه كفل بجميع المال عنه بامر وترك المصنف قيدين  
للمسألة الاولى أن يتكفل كل واحد منهما عن الاصيل بجميع الدين على التعاقب فلو تكفل كل واحد  
منهما بالنصف ثم تكفل كل عن صاحبه فهي كالمسألة الاولى في الصحيح فلا يرجع حتى يزيد على  
النصف وكذلك كفلا عن الاصيل بجميع الدين معاً ثم تكفل كل واحد منهما عن صاحبه لان  
الدين ينقسم علمها نصفين فلا يكون كفيلا عن الاصيل بالجميع الثاني أن يكفل كل عن صاحبه  
بالجميع فلو كفل كل عن الاصيل بالجميع متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف  
فكالا لوى (قوله وان أبرأ الطالب أحدهما أخذ الآخر بكاه) لان ابراء الكفيل لا يوجب  
ابراء الاصيل فيبقى المال كله على الاصيل والاخر كفيل عنه بكاه فيأخذه به والله أعلم وفي المحيط  
كفالة الرجلين المبسوط مسائله على أربعة أقسام القسم الاول كفل ثلاثة عن رجل بالف درهم  
فأدى أحدهم برئوا ولم يرجع على صاحبيه بشئ ولو كان كل واحد كفيلا عن صاحبه فاداهما أحدهم  
رجع المؤدى علمها بالثلثين ولصاحب المال أن يطالب كل واحد منهما بالف القسم الثاني لرجل  
على أربعة نفر ألف درهم ومائتان وكل اثنين كفيلا عن اثنين بجميع المال فانه يأخذ أيهما شاء  
بسبع مائة وخمسين وأي اثنين شاء بجميع ألف وكر في المختصر الصواب أن يأخذ أيهم شاء وحده  
بنصف المال وأي اثنين شاء بجميع المال القسم الثالث لرجل على عشرة أنفس ألف وكل أربعة  
كفيل عن أربعة بجميع المال يأخذ من أحدهم ثلاثمائة وخمسة وعشرين مائة حصته من الدين  
ومائتان وخمسة وعشرون حصته من الكفالة القسم الرابع لو كان أصل المال على ثلاثة وكل  
واحد كفيل عن صاحبه فأدى أحدهم شياً فهو على ثلاثة أوجه وفي وجه يكون المؤدى عن نفسه  
وان لم يعين وفي وجه يكون المؤدى عنه وعن صاحبه وفي وجه يكون المؤدى عن نفسه اذا لم يعين  
فان عين يكون عن صاحبه مثال الاول لو كان المال على ثلاثة وكل واحد منهم كفيل عن صاحبه  
فأدى أحدهم شياً يكون الى تمام الثلث عنه وما زاد على الثلث يكون عن صاحبه ولو قال هذا من  
كفالة صاحبه لم يصح الثاني لو كان له على رجل ألف فكفل ثلاثة عنه على أن يكون بعضهم كفيلا  
عن البعض فأدى أحدهم شياً يكون مؤدياً عن نفسه وعن صاحبه وان عين عن أحدهما لا يصح  
والثالث لو كان الدين على رجلين وأحدهما كفيل عن صاحبه والاخر لم يكفل عنه ان أدى  
الكفيل شياً ولم يعين كان المؤدى عنه وان عين يكون عن صاحبه وتمامه مع البيان فيه ثم قال في  
المنتقى رجلان كفلا عن رجل بامر بمال على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم أدى أحدهما  
شياً فله أن يرجع بجميع ما أدى على المكفول عنه وان شاهر رجوع عليه بنصفه وعلى شريكه  
بنصفه وان ضمنا عنه بغير أمر لم يكن له أن يرجع على شريكه بشئ حتى يؤدي اكثر من النصف

وان كفلا عن رجل فكفل  
كل عن صاحبه فما أدى  
رجوع بنصفه على شريكه  
أو بالكل على الاصيل  
وان أبرأ الطالب أحدهما  
أخذ الآخر بكاه

(قوله وقول الشارح  
وهي واردة على مسألة  
الكتاب سهو) قال في  
النهر وقول الشارح ان  
هذه واردة على مسألة  
الكتاب أي على توجيهها  
ووجهه ان في مسألة  
الكتاب انما لا يصح  
تعيينه صرفاً الى الاقوى  
وهو ما عليه من الدين  
وهذا كذلك وكان  
ينبغي أن لا يصح تعيينه  
أيضاً ولما خفي هذا على  
صاحب البحر ادعى انه  
سهو اه ورايت بخط  
بعض الفضلاء هل يمكن  
دفع ورود تلك المسألة  
بان يلتزم ان مسألة المتن  
معلقة بكل من الصرف  
الى الاقوى ولزوم الدور  
فانه ليس في كلامهم  
ما ينبوع ذلك (قوله  
لان الدين ينقسم علمها  
نصفين) قال في النهاية

فيرجع عليه بالزيادة على النصف وقال أبو يوسف إذا أقر رجلان لرجل بالف درهم على أن يأخذ بهذا المال أيهما شاء فهذا بمنزلة كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بأمه اهـ (قوله ولو افترق المفاوضان أخذ الغريم أي شاء بكل الدين) لأن كل واحد منهما ما كفل عن صاحبه على ما عرف في الشركة قيد بالمفاوضين أي الشريكين شركة مفوضة لأن شريك العنان لا يؤخذ عن شريكه لأنها لا تتضمن الكفالة بل الوكالة ولذا قال في البرازية من الشركة أقر أحدهما بدين في تجارتها وأنكر الآخر لم يقر المقركه ان كان هو الذي تولاه وان أقرانها قولها لم يقر نصفه ولا يلزم المنكر شيء وان أقر أنه وليه لم يلزمه شيء اهـ (قوله ولا يرجع حتى يؤدي أكثر من النصف وان أقر أحدهما بدين في كفالة الرجلين) (قوله وان كاتب عبديه كتابة واحدة وكفل كل عن صاحبه وأدى أحدهما رجوع بنصفه) لأن هذا العقد جائز استحسانا وطريقه ان يجعل كل واحد منهما أصيلا في حق وجوب الألف عليه فيكون عتقهما معلقا بآدائه ويجعل كفلا بالألف في حق صاحبه وإذا عرف ذلك فما أداه أحدهما رجوع على صاحبه بنصفه لاستوائهما ولورجع بالكل لم يتحقق المساواة قيد بقوله وكفل لأنه لو كانتهما معا ولم يزد على ذلك لزم كل واحد حصته ويعتق بأداء حصته لأن المقابلة المطلقة تقتضي ذلك فلو كانتهما على أنهما ان أدبعتا وان عجزا رد في الرق ولم يذكركم الكفالة فعندنا لا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال إلى المولى لأن شرط المولى في العقد يجب مراعاته إذا كان محاشرا وقد شرط العتق عند أدائها جميع المال إلى المولى لأن شرط المولى في العقد نص فلو عتق أحدهما بأداء حصته كان مخالفا لشرطه (قوله ولو حرر أحدهما أخذ أي شاء بحصة من لم يعتقه فان أخذ المعتقد رجوع على صاحبه وان أخذ الآخر لا يخر لا ومن ضمن عن عبدا لا يؤخذ به بعد عتقه فهو حال

ولو افترق المفاوضان أخذ الغريم أي شاء بكل الدين ولا يرجع حتى يؤدي أكثر من النصف وان كاتب عبديه كتابة واحدة وكفل كل عن صاحبه وأدى أحدهما رجوع بنصفه ولو حرر أحدهما أخذ أي شاء بحصته من لم يعتقه فان أخذ المعتقد رجوع على صاحبه وان أخذ الآخر لا يخر لا ومن ضمن عن عبدا لا يؤخذ به بعد عتقه فهو حال

وفي الشافي ثلاثة كفلاء بالف يطالب كل واحد بثلاث الألف وان كفلا على التعاقب يطالب كل واحد بالألف كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي والمرغيناني والتمرناتشي كذا في نور العين



(قوله وقوى عندي كون المعتبر أمر السيد الخ) قال في النهر ورأيت مفيداً عندي أن ما قوى هو المذهب المذكور في البدائع اه وكأنه أراد به قول البدائع الآتي وأما العبد المحجور فاذنه بالكفالة صحيح في حق نفسه الخ ١٢٦٥ | فلم يقمده بكفالة تبدين يؤخذ منه

للحال أو بعد العتق وقد يقال إن المولى مؤاخذ بهذا الدين بتسليم العبد أو القضاء عنه وإن لم توجد الكفالة فاي فائدة للتوقف على كونها بامر فیک- فی أمر العبد في الرجوع على المولى لأنه لم يلزمه به ضرر (قوله) وإن كان عليه دين

ولو ادعى رقبة العبد فكفل به رجل فأتى العبد فبرهن المدعى أنه له ضمن قيمته ولو ادعى على عبد مالا وكفل بنفسه رجل فأتى العبد برئ الكفيل ولو كفل عبد عن سيده بامر فعتق فاداه أو كفل سيده عنه وأداه بعد عتقه لم يرجع واحد منها على الآخر

بالكفالة من العبد أو السيد وقوى عندي كون المعتبر أمر السيد لان الرجوع في الحقيقة عليه اه وفي البدائع وأما رجوع الكفيل فله شرائط منها أن تكون الكفالة بامر المكفول عنه ومنها أن يكون باذن صحيح وهو اذن من يجوز اقراره على نفسه بالدين حتى أنه لو كفل عن الصبي المحجور باذنه فادى لا يرجع لان اذنه بالكفالة لم يصح لانه من المكفول عنه استقرض واستقرض الصبي لا يتعلق به الضمان وأما العبد المحجور فاذنه بالكفالة صحيح في حق نفسه حتى يرجع عليه بعد العتاق لكن لا يصح في حق المولى فلا يؤاخذ به في الحال اه وفي الخاتمة ولو أن المكاتب صالح عن الدم في مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت باقراره أو بالبيعة وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب فرد في الرق لم يكن للمصالح أن يأخذ المكاتب حتى يعتق لانه التزام المال في الذمة عوضاً عن الدم فصح ذلك في حقه لافي حق المولى فاذا خلاص اكسبه بالحرية يؤخذ به وللمصالح أن يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب لانه كفل بمال واجب للعالم وانما أخرت المطالبة عن المكاتب قبل العتق لافلاسه وعجزه فلا تسقط المطالبة عن الكفيل اه (قوله ولو ادعى رقبة العبد فكفل به رجل فأتى العبد فبرهن المدعى أنه له ضمن قيمته ولو ادعى على عبد مالا وكفل بنفسه رجل فأتى العبد برئ الكفيل) لانها تبطل بموت المكفول به اذا كان حراً فكذا اذا كان عبداً التعمير تسامحه بعدموته وهذه المسئلة الثانية مكررة لانه قد دم في الكفالة بالنفس أنها تبطل بموت المطلوب وفي هذا الفرق بين الحر والعبد ولكن انما ذكرها هنا لبيان الفرق بينهما وبين الاولى وهو ظاهر لان المكفول به في الاولى رقبة العبد وهي مال وهي لا تبطل بهلاك المال فيلزمه قيمة العبد لان على المولى رد العبد على وجه يخلفها قيمتها وقد التزم الكفيل ذلك وبعد الموت تبقى القيمة واجبة على الاصيل فكذا على الكفيل فالكفول المدعى عليه بخلاف الثانية والحاصل انها كفالة بالعين المغصوبة وهي تستفاد أيضاً مقدمه في الكفالة بالمال قيداً بقائمة البيعة لانه لو ثبت ملك المدعى باقرار رضى اليد أو بنكوله عند التحليف وقدمات العبد في بذى اليد قضى بقيمة المدعى على المدعى عليه ولا يلزم على الكفيل شيء مما يلزم على الاصيل الا اذا أقر الكفيل بما أقر به الاصيل لان اقرار الاصيل لا يترجمه في حق الكفيل لماعرف أن الاقرار حجة قاصرة فيقتصر على المقر ولا يعدوه كذا في الفوائد الظهيرية وفي الخاتمة مكاتب قتل رجلاً بعد اقصاح عن الدم على عبد بعينه وكفل رجل بالعبد فهلك العبد قبل التسليم كان لولي الدم أن يأخذ الكفيل بقيمة العبد وان شاء طالب المكاتب أيضاً بقيمة العبد لان الصلح عن دم العبد لا يبطل بهلاك البدل قبل التسليم فاذا عجز عن تسليم العبد مع الموجب للتسليم يطالب بقيمة البدل وكذلك كان القاتل حراً والمسئلة بمجالها اه (قوله ولو كفل عبد عن سيده بامر فعتق فاداه أو كفل سيده عنه وأداه بعد عتقه لم يرجع واحد منها على الآخر) بيان لمسئلتين الاولى كفالة العبد عن سيده والثانية عكسه أما الاولى فشرطه أن لا يكون على العبد دين حتى تصح كفالته بالمال عن المولى وانما صحت لان الحق في مالته لمولاه وهو يملك أن يجعله بالدين بان يرهنه أو يقر بالدين وإن كان عليه دين مستغرق لم تصح كفالته لمحق

مستغرق لم تصح كفالته الخ نقل بعض الفضلاء عن الفتاوى الهندية اذا كان على العبد دين وقد كفل عن المولى أو عن أجنبي بمال باذن المولى لا يلزمه شيء مادام رقيقاً فاذا عتق لزمه ذلك اه وهو ظاهر لان حق

٣٤ - بحر سادس في الغرما منع صحة الاذن ومطالبة بعد العتق ليس فيها اضرار بهم وانظروا كان مديوناً غير مستغرق والظاهر انه يوفي من الفاضل لو بالامر ويطلب بالباقي بعد العتق ثم على ما ذكره في الهندية فافائدة التقييد المذكور مع انه ذكره صاحب الهندية وأقره الشارحون فان الكلام في مسئلتنا في الاداء بعد العتق فليتناهل

الغرماء وان كان باذن المولى وأما الثانية فهي صحيحة على كل حال وانما لم يرجع أحدهما على الآخر فيها لأنها وقعت غير موجبة للرجوع لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذا العبد على مولاه فلا تنقلب موجبة أبداً كمن كفل عن عبده بغير أمره فأجازه ثم فائدة كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبته بإيفاء الدين من سائر أمواله وفائدة كفالة العبد عن مولاه تعلقه برقبته قيد بكفالة السيد عن عبده لان كفالة السيد لعبده عن مديونه صحيحة ان كان العبد مديوناً فلوان هذا العبد قضى وليه دينه الذي كان عليه بطلت كفالة المولى كذا في المحانية وفي هذا التفريح أعنى قوله فلوان هذا العبد الى آخره نظراً والله أعلم

### ❦ كتاب الحوالة ❦

ذكرها بعد لان كلا منهما عقد التزام ما على الاصيل للتوثيق الا أن الحوالة تتضمن براءة الاصيل براءة مقيدة بخلاف الكفالة فكانت كالمركب مع المفرد والمفرد مقدم فآخر الحوالة عنها والكلام فيها في مواضع الاول في معناها لغة في المصباح حولته نحو بلا نقلته من موضع الى موضع وحول هو نحو بلا يستعمل لازماً ومتعدياً وحولت الرداء نقلت كل طرف الى موضع الآخر والحوالة ما خوذت من هذا فاحلت به دينه ونقلته من ذمة الى غير ذمتك واحلت الشيء حالة نقلته أيضاً اه وفي الصحاح أحال عليه بدينه والاسم الحوالة اه وفي فتح القدير يقال أحلت زيدا بماله على عمرو فاحتمل أى قبل فانا محيل وزيد محال ويقال محتمل والمسال محال به والرجل محال عليه ويقال محتمل عليه فتقدير الاصل في محتمل الواقع فاعلا محتمل بكسر الواو وفي الواقع مفعولاً محتمل بالفتح كما يقدر في مختار الفاعل مختير بكسر الياء وفحها في مختار المفعول وأما صلة له مع المحتمل الفاعل فلا حاجة اليها بل الصلة مع المحال عليه لفظة عليه فهما محتمل ومحتمل عليه فالفرق بينهما بعدم الصلة وبصلة عليه ويقال للمحتمل حويل أيضاً فالحميل هو المديون والمحال والمحتمل رب الدين والمحال عليه والمحتمل عليه هو الذي التزم ذلك الدين للمحتمل والمحال به نفس الدين اه الثاني في معناها شريعة فأفاده بقوله (هى نقل الدين من ذمة الى ذمة) أى من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه وهذا قول البعض فقد اتفقوا على أصل النقل ثم اختلفوا في كيفية فقيل انها نقل المطالبة والدين وقيل نقل المطالبة فقط وجه الاختلاف في البدائع بين المتأخرين ونسب الشارح الاول الى أبي يوسف والثاني الى محمد وجه الاول دلالة الاجماع من أن المحتمل لو أبرأ المحال عليه من الدين أو وهبه منه صح ولو أبرأ المحيل أو وهبه لم يصح ولو لا انتقاله الى ذمة المحال عليه لم يصح الاول ولصح الثاني وحكى في الجمع خلاف محمد في الثانية فكانه لم يعتبره فنقل الاجماع ووجه الثاني دلالة الاجماع أيضاً من أن المحيل اذا قضى دين الطالب بعد الحوالة قبل أن يؤدي المحتمل عليه لا يكون متطوعاً ولا يجبر على القبول ولو لم يكن عليه دين لم يكن متطوعاً فينبغي أن لا يجبر على القبول كما اذا تطوع أجنبى بقضاء دين انسان على غيره وكذا المحتمل لو أبرأ المحال عليه عن دين الحوالة لا يرتد برده ولو وهبه منه ارتد كما لو أبرأ الطالب السكفيل أو وهبه منه ولو انتقل الى ذمة المحال عليه لما اختلف حكم البراءة والهبة وكذا المحال لو أبرأ المحال عليه عن دين الحوالة لم يرجع على المحيل وان كانت بامر كالكفالة ولو وهب الدين منه فله الرجوع اذا لم يكن للمحيل عليه دين ولو كان له عليه دين يلتصقان قصاصاً كما في الكفالة فدللت هذه الاحكام على التسوية بين الحوالة والكفالة ثم الدين في باب الكفالة ثابت في ذمة الاصيل فكذا

### ❦ كتاب الحوالة ❦

هى نقل الدين من ذمة الى ذمة

### ❦ كتاب الحوالة ❦

(قوله والاسم الحوالة)  
أى اسم مصدر (قوله)  
فاعلا) أى اسم فاعل

(قوله احدهما ان الرهن الخ) قال الرملي وفي منية المفتي أحال الغريم المرتهن بالمسال على ٢٦٧ رجل المرتهن منع الرهن حتى

يقبض في أصح الروايتين  
والمرتهن ان أحال غريما  
له على الرهن لم يكن له  
منع الرهن وسيدكر  
الشارح هذا بعد هذه  
المسئلة ذكره الغزوي وقال  
الغزوي أيضا قلت لم أر حكم  
ما إذا أحال المرتهن بدينه  
الذي به الرهن على  
الرهن هل له استرداد  
الرهن أم لا اه أقول  
سيأتي قريبا المحكم في  
ذلك اه (قوله بهما صار  
على المحويل ما كان على  
المحيل) قال الرملي تقدم  
انه يقال للجهتال حويل  
ولا يصح هنا ارادة الجهتال  
وانما تصح ارادة الجهتال  
عليه فله ان يطبق عليهم  
تأمل (قوله والجواب ان  
موجبها الخ) أي الجواب  
عماد كرم من الارادات  
على طريق اللف والنشر  
المرتب لكن ترك الجواب  
عن الاول فاجاب عن  
الثاني بقوله ان موجبها  
نقل موقت الخ وعن  
الثالث بقوله وصح أداء  
المحيل الخ وعن الرابع  
بقوله ولا يضر في نقل  
الدين قسمته الخ وعن  
الخامس بقوله لان المحتمل  
لم يملك الدين بالخواله الخ

في الكفالة هكذا قرره في البدائع ولم يرج وفي فتح القدير المصحح من المذهب أنها توجب البراءة  
من الدين اه فالذهب ما في الكتاب قالوا وفائدة الاختلاف في أنها تنقلهما أو المطالبة فقط تظهر  
في مسئلتين احدهما أن الرهن اذا أحال المرتهن بالدين فله أن يسترد الرهن عند أبي يوسف وكذا  
لو أبراه عنه وعند محمد لا يسترده كما لو أحال الدين بعد الرهن والثانية اذا أبرأ الطالب المحيل بعد الخواله  
لا يصح عند أبي يوسف لانه يرى بالخواله وعند محمد يصح ويرى المحيل وقد أنكره هذا الخلاف  
بينهما بعض المحققين وقال لم ينقل عن محمد نص بنقل المطالبة دون الدين بل ذكر أحكاما متشابهة  
واعتبر الخواله في بعضها ناجم لا وجعل المحول بها المطالبة لا الدين واعتبرها في بعض الاحكام ابراء  
وجعل المحول بها المطالبة والدين وانما فعل هكذا لان اعتبار حقيقة اللفظ يوجب نقل المطالبة والدين  
اذا الخواله مبنية على النقل وقد أضيف الى الدين واعتبار المعنى يوجب تحويل المطالبة لان الخواله  
ناجيل معنى ألا ترى أن المحتمل عليه اذا مات مفسدا يعود الدين الى ذمة المحيل وهذا معنى الناجيل  
فاعتبر المعنى في بعض الاحكام واعتبر الحقيقة في بعضهما نتم يحتاج الى بيان لمية خصوص الاعتبار  
في كل مكان كذا في فتح القدير وفي تلخيص الجامع بها صار على المحويل ما كان على المحيل اذ نقل  
الدين أو في بعضها من نقل الطلب وحده وان عكس أبو يوسف حسب التأخير في علق المصنف  
وبطلان الرهن بعد الاحالة على الغير ولهذا جاز للمحال أن يبرئ المحويل أو يستتره أو يهب  
منه دون المحيل على المذهب عكس ما قبلها ولم يصر للمحال ما كان للمحيل وان قيدها بالدين حذار  
تقليد غير المديون بل يلزم المحويل دينان لهذا الوكيل الحال مؤحلا لم يظهر الا حصل في حق المحيل  
حسب التأخير بعد الموت والابراء اه ثم اعلم أنه يرد على تعريضها بالنقل المذكور أشياء الاول  
أن التعريض لا يصدق على الخواله المقيدة بالوديعة اذ ليس فيها دين انتقل الى المحال عليه فانها  
عود الدين بالتوى ولو انتقل الدين لم يعد ثالثا جبر المحال على قبول الدين من المحيل بعدها ولو  
انتقل لم يجبر رابعها قسمة الدين بين غرماء المحيل بعد موته قبل قبض المحتمل ولو انتقل لاخص  
به المحال خامسها ان ابراء المحتمل المحال عليه لا يرتد بالتدويل وانتقل اليه لا رتد سادسها أن وكيل  
المحال المحيل بالقبض من المحال عليه غير صحيح ولو انتقل من ذمة المحيل لصح لكونه أجنيا سابعها  
ان المحتمل لو وهب الدين للمحال عليه كان له أن يرجع على المحيل ولو انتقل الدين الى المحال عليه  
لكانت الهبة ابراء فلا رجوع ثامنها انها تفسخ بالفسخ ولو سقط الدين لم يعد ناسعها عدم سقوط  
حق حبس المبيع فيما اذا أحاله المشتري عاشرها كذلك الرهن والجواب أن موجبها نقل موقت  
لا مؤبد فبرئ المحيل براءة موقته الى التوى فالرجوع به لانه لم يبرأ براءة مؤبدة وانما يرى بشرط  
السلامة للمحتمل فثبت توى المسال لم يوجد الشرط وصح أداء المحيل للمحتمل ليستفيد البراءة المؤبدة  
لأنه لم تحصل بالخواله كما غل في في الذخيرة ولا يضر في نقل الدين قسمته بين غرماء المحيل بعد موته قبل  
اقبض المحتمل لان المحتمل لم يملك الدين بالخواله اذ يلزم عليه تعليق الدين من غير من عليه الدين وهو  
لا يجوز وانما ملك المطالبة فاذا قبضه ملكه ولا يلزم أن يكون على المحال عليه دينان دين للمحيل بدليل  
قسمته بين غرمائه ودين للمحتمل لان الممنوع أن يكون للدين الواحد مطالبان لا أن يكون على  
واحد دينان باعتبارين لهما مطالب واحد كما في الخواله وانما لا يصلح المحيل أن يكون وكبلا

وعن السادس بقوله وانما لا يصلح المحيل الخ وعن السابع بقوله والفرق بين الهبة والابراء الخ وعن الثامن بقوله وانما قبلت  
الفسخ الخ وعن التاسع بقوله وانما لم يبطل حق البائع في الحبس الخ وعن العاشر بقوله كالمرتحن اذا أحال غريمه الخ

(قوله فتعقد حوالة الصبي العاقل) قال الاستر وشني في كتابه أحكام الصغار ذكر محمد في الأصل الصبي التاجر في الحوالة مثل البالغ وفي فوائد شيخ الإسلام برهان الدين صبي محجور عليه أقر بماله وأحال به على الآخر وقبله الآخر حوالة فالقرلة يتمكن من المطالبة من المحتال ٢٦٨ عليه أم لأجاب نعم كافي الكفالة اه (قوله رجع الحال عليه للحال) حذف صلة

عن المحتال بقبض الدين ليكون المحيل يعمل لنفسه ليستفيد الأبراء المؤبد والفرق بين الهبة والابراء في الرجوع وعدمه أن الأبراء اسقاط والهبة من أسباب الملك كالارث وانما قبلت الفسخ لان الدين لم يسقط بالكتابة لانها توجب الأبراء المؤبد وفي الذخيرة إذا أحال المدينون المطالب على رجل بالف أو بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضا بجميع حقه على آخر وقبل منه صار الثاني نقضا للاول وبرئ الاول اه وانما لم يبطل حق البائع في الحبس لان المطالبة باقية ولذا لو كان المحيل هو البائع بطل حقه في الحبس لان مطالبة سقطت كارتبه إذا أحال غريمه على الراهن بطل حقه في حبس الرهن بخلاف ما إذا أحاله الراهن الثالث في ركنها هو الإيجاب من المحيل والقبول من المحتال عليه والمحتال الرابع في شرائطها في المحيل العقل فلا تصح حالة مجنون وصبي لا بعقل والبلوغ وهو شرط النفاذ دون الانعقاد فتعقد حوالة الصبي العاقل موقوفة على اجازة وليه كالبيع لان فيها معنى المبادلة وأما حرمة فليست شرطا للصحة فتصح حوالة العبد ما ذونا أو محجورا غير أنه ان كان ما ذونا رجع الحال عليه للحال والاف بعد العتق وكذا صحته فتصح من المريض ومتهارضي المحيل حتى لو كان مكرها في الحوالة لم تصح لانها ابراء فيه معنى التملك فيفسده الا كراه وفي المحتال العقل والبلوغ على أنه شرط نفاذ فينفذ احتماله موقوفة على اجازة وليه ان كان الثاني أصلا من الاول وكذا الوصي اذا احتال بماله اليتيم لا تصح الا بهذا الشرط ومنها الرضا حتى لو احتال مكرها لا تصح ومنها مجلس الحوالة وهو شرط الانعقاد في قولهما خلافا لابي يوسف فانه شرط النفاذ عنده فلو كان المحتال غائبا عن المجلس قبله الخبر فاجاز لم ينعقد عندهما خلافا له والصحيح قولهما وأما شرائط الحال عليه فالعقل فلم يصح من مجنون وصبي لم يعقل قبولها والبلوغ فلم يصح من صبي قبولها مطلقا سواء كانت بامر المحيل أو بدونه لا كونها مع الامر تبرعا ابتداء وبدونه تبرعا ابتداء وانتهاء ولو قبل عنه وليه لم يصح لكونه من المضارفة لا لملكه الولي ومنها الرضا فلوأ كره على قبولها لم يصح ومنها المجلس فانه شرط الانعقاد وأما شرائط المحتال به فان يكون دينه لازما فلا تصح ببطل الكتابة فما لا تصح به الكفالة لا تصح به الحوالة فلم تصح حالة المولى غريمه على مكاتبه الا اذا فسدها ببطل الكتابة وأما اذا أحال المالك مكاتب مولاة على رجل فانما يجوز اذا كان له على الرجل دين أو عين وقيد بها لان المحتال يكون نائما عن المكاتب في القبض فيجوز وان لم يكن له واحد منهما أو كان له ولم يقيد به لا يجوز ولكن اذا أحال المولى عليه رجلا لم يعتق حتى يؤدي بدل الكتابة فاذا أحال مولاة على رجل عتق كما ثبتت الحوالة عكس البائع كما أوضحه الشارح وتفرع على هذا الشرط انه لو ظهرت براءة الحال عليه من الدين الذي قيدت الحوالة به بان كان الدين ممن مبيع فاستحق المبيع تبطل الحوالة ولو سقط عنه الدين لمعني عارض بان هلك المبيع عند البائع قبل التسليم بعد الحوالة حتى سقط الثمن عنه لم تبطل الحوالة لكن اذا أدى الدين بعد سقوط الثمن برجع بما أدى على المحيل ولو ظهر ذلك في الحوالة المطلقة لم تبطل وسياتي الكلام عليها الخامس في حكمها فلها أحكام منها براءة المحيل ومنها ثبوت

رجع وليست عليه المذكورة لتغير المعنى بل هي صلة الحال والتقدير رجع الحال عليه على العبد (قوله وكذا الوصي اذا احتال بماله اليتيم الخ) قال في أحكام الصغار بعد هذا وذكر في الدين في يبيع فتساواه الأب والوصي اذا قبل الحوالة على شخص دون المحيل في الملاءة ان وجب بعقدهما جاز عند أبي حنيفة ومحمد ولا يجوز عند أبي يوسف وان لم يكن واجبا بعقدهما لا يصح في قولهم وذكر صدر الإسلام أبو اليسر في باب الخلع من المسوط في حيلة هبة صداق الصغيران الأب يحتال على نفسه شيئا فببرأمة الزوج عن ذلك التقدر ولو كان الأب مثل الزوج في الملاءة فينبغي أن يصح أيضا اه (قوله فلم يصح من صبي قبولها مطلقا الخ) هذا ظاهر اذا لم يكن الصبي مديونا للمحيل وبه يظهر التعليل تامل وراجع (قوله منها

براءة المحيل) قال الرمي يؤخذ منه ان الكفيل لو أحال المكفول له على المدينون بالدين المكفول به وقبله برئ ولاية وهي واقعة الفتوى وصورتها حال الكفيل الطالب بالدين الذي كفه على المطلوب وتراضوا على ذلك ويؤخذ الخ كم وهو البراءة من قولهم الحوالة نقل الدين وانها مشتقة من التحويل والشئ اذا حول عن مكانه بقي خاليما ه وقد صرح في الجوهر

نقل عن المحمدي انها مبرئة والكفالة غير مبرئة وصرحوا ايضا بان الحال عليه اذا حال الحال على المحيل برئ وان توى المال الذي على الاصيل لم يعد اليه وصرحوا ايضا بان كل دين جازت به الكفالة جازت به الحوالة اه والله تعالى أعلم وفي الولو المجبة الكفالة متى حصلت بامر المكفول عنه انعقدت لوجوب دينين دين للطالب على الكفيل ودين للكفيل على المكفول عنه الا ان مال الكفيل على المكفول عنه مؤجل الى وقت الاداء اه ويفهم منه صحة الحوالة وصحة الحوالة توجب براءة المحيل وهو الكفيل ومقتضى ما في الولو المجبة انه يرجع على الكفيل بالتوى وكذا مقتضى ما تقدم قريبا في هذا [٢٦٩] الشرح في الجواب عما نقض به

المحمدية ببر المحيل براءة موقفة الى التوى قال في التارخانة قال في الجامع رجل كفيل عن رجل بمائة وأحال الكفيل الطالب بها على رجل فقد برئ الكفيل والذي عليه الاصل فان توى المائة على المحتال عليه بموته مفلسا عاد الامر على الذي عليه الاصل وعلى الكفيل جميعا ياخذ الطالب أيهما شاء ولو كان الكفيل أحال الطالب بمائة

وتصح في الدين لا في العين برضا المحتال والمحتال عليه

على ابرائه منها برئ ابراه الكفيل من المائة فلا طالب أن ياخذ الذي عليه الاصل والمحتال عليه فان مات المحتال عليه مفلسا في هذه الصورة فلا طالب أن ياخذ الكفيل أيضا (قوله وقد قيدت به) مفهومه انه

ولاية المطالبة للمحتال على الحال عليه يدين في ذمته أو في ذمة المحيل على اختلافهم ومنها يثبت الملازمة للمحال عليه على المحيل اذا لازمه المحتال فكلاما لازمه لازمه واذا جحد جحدته ان كانت بامر المحيل ولا دين عليه لانه هو الذي أوقعه في هذه العهدة فعليه تخليصه وان كانت بغير أمره أو كان مدينه وقد قيدت به فلا ملازمة ولا جحد السادس في صفتها ذكر في الخلاصة والبرازية انها على ثلاثة أوجه لازمة وجائزة وفاسدة فاللازمة أن يحيل الطالب على رجل ويقبل الحوالة سواء كانت مقيدة أو مطلقة والجائزة أن يقيد بها بان يعطى المحال عليه الحوالة من ثمن دار نفسه أو ثمن عبده فلا يجبر المحال عليه على البيع وهو بمنزلة ما لو قبل الحوالة على أن يعطى عند المصادفانه لا يجبر على أدائه المال قبل الاجل والفاسدة أن يقيد باعطائه من ثمن دار المحيل أو ثمن عبده لانها حوالة بما لا يقدر على الوفاء به وهو يبيع الدار والعبدان الحوالة بهذا الشرط لا يكون توكيلا يبيع دار المحيل اه السابع في دليلها روى أصحاب الكتب الستة عن أبي هريرة مرفوعا مطلق الغنى ظم واذا اتبع أحدكم على مليء فليتبسع وفي لفظ الطبراني مرفوعا ومن أحيل على مليء فليتبسع ورواه أحمد ومن أحيل على مليء فليحتل ثم أكثر العلماء على أن الامر للاستحباب وعن أحمد لا وجوب والمحق الظاهر انه أمر اباحة فهو دليل جواز نقل الدين شرطا أو المطالبة أو الاجماع على جوازها دفعا للمحاجة كذا في فتح القدير الثامن في أنواعها سبأني انها مقيدة ومطلقة التاسع في سببها العاشر في محاسنها وهو ما قدمناه في الكفالة (قوله وتصح في الدين لا في العين) لان النقل الذي تضمنته نقل شرعي وهو لا يتصور في الاعيان بل المتصور فيها النقل الحمي فكانت نقل الوصف الشرعي وهو الدين فلا بد أن يكون للمحتال دين على المحيل ولذا قال في الخلاصة رب الدين اذا حال برجل لا على رجل وليس للمحتال على المحيل دين فهذه وكالة وليست بحوالة اه وفي القنية أحال عليه مائة من من الحنطة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيء ولا للمحتال على المحيل فقبل المحتال عليه ذلك لاشي عليه اه وأما الدين على المحال عليه فليس بشرط وفي السراج الوهاج لا تصح الحوالة بالايمان والمحقوق اه ولم يملوهما (قوله برضا المحتال والمحال عليه) لان المحتال هو صاحب الحق ويختلف عليه الذم فلا بد من رضاه لاختلاف الناس في الايفاء وأما الحال عليه فيلزمه المال ويختلف عليه الطلب والناس متفاوتون قيد برضاهما لانها لا تصح مع اكراه أحدهما كما قدمناه وأراد من الرضا القبول في مجلس الايجاب لما قدمناه ان قبولهما في مجلس الايجاب شرط الانعقاد وهو موضح به في البدائع ولكن في البرازية لو أحال على غائب فقبل بعد ما علم صحت ولا تصح في غيبة المحتال كالكفالة الا أن يقبل

لو كان مدينه ولم تقيد الحوالة بالدين انه له ملازمته وجبته ويدل عليه ما سأل في عند قول المصنف ولو أحاله بماله عند زيد ودبعة (قوله ولكن في البرازية لو أحال الخ) قال الرملي وفي الخاتمة ما وافقه حيث قال صحة الاحالة تعتمد قبول المحتال له والمحال عليه ولا تصح في غيبة المحتال له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كما قلنا في الكفالة الا أن يقبل رجل الحوالة للغائب ولا تسترط حضرة المحتال عليه لصحة الحوالة حتى لو أحاله على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت الحوالة اه ذكره الغزى اه قلت ومثله في الخلاصة وقد مر عند الكلام على شرائطها ان الصحيح قولهما بعدم صحتهما في غيبة المحتال فلم تبقى المخالفة بين ما هنا وما مر الا في اشتراط

نحضره الحال عليه وعلى ما هنا مشى في الدرر والغرف فقال بشرط حضور الثاني أي المحتال الآن يقبل فضولي له لا حضور الباقيين  
 (قوله ففعل القبول من المحتال) قال الرملي بل جعله من المحتال عليه إذا ضمير راجع إليه تأمل اه قلت المراد من القبول  
 ما يتوقف على الجاس وهو ما يكون أحد شرطى العقد فقول البرازي يقبل أي فرضي فليس المراد به القبول الذي فسر به الرضا  
 لكن قول المؤلف والرضا من غير ظاهر لان المحيل في هذه الصورة موجب والمحتال قابل بدليل اشتراط حضوره نعم الحال عليه  
 غائب وقد اكتفى برضاه (قوله وكان له دين) أي للمحيل (قوله وان لم يكن له دين) أي للمدين الذي هو المحيل وقوله عليه أي  
 على الحال عليه (قوله وكذا حضرته) أي المحيل (قوله وكذا لو كان المحتال غائبا) لعلة المحتال عليه (قوله والحالة التي حصلت من جهة  
 الخ) قال في الذخيرة من الفصل الثاني وأما المطلقة فالحالة منها أن يحيل المدين الطالب على رجل بالف درهم فيجوز ويكون  
 الألف على المحتال عليه حالة لان الحوالة لتحويل الدين من الاصيل وانما يتحول على الصفة التي كانت على الاصيل وكانت على  
 الاصيل حالة فيتحول الى المحتال ٢٧٠ عليه حالة أيضا وليس للمحتال عليه أن يرجع على الاصيل قبل أن يؤدي ولكن اذا

رجل له الحوالة اه ففعل القبول من المحتال والرضا منهما مع انه قال الحوالة تعتمد قبول المحتال  
 والحال عليه ولم يذكر المصنف رضا المحيل فانه ليس بشرط على ما ذكره محمد في الزيادات وشرطه  
 القدوري وانما شرطه الرجوع عليه فلا اختلاف في الروايات كما في ايضاح الاصلاح والحاصل انها  
 ان كانت بغير رضا المحيل وكان له دين على الحال عليه فله مطالبة بدينه وان لم يكن له دين عليه فلا  
 رجوع للمحال عليه لانه قضى دينه بغير أمره كما في السراج الوهاج وكذا حضرته ليست شرطا حتى  
 لو قيل لصاحب الدين لك على فلان ألف فاحتل بها على ورضي الطالب بذلك وأجاز صحت فليس له  
 أن يرجع بعد ذلك بخلاف ما لو قيل للمدين عليك ألف لفلان فاحله بها على فقال المدينون أحلت ثم  
 بلغ الطالب فاجاز لا يجوز عند الامام ومحمد كذا في البرازية وكذا لو كان المحتال غائبا كما قدمناه وفيها  
 معزي الى المنتقى قال لا يخرج احلى على فلان وسكت ثم قال لم يقبل فالحوالة جائزة اه ولم يقيس  
 المصنف رحمه الله تعالى بان يكون الدين المحال به معلوما ولا بد منه لصحتها في البرازية احتال بمال  
 مجهول على نفسه بان قال احتلت بما يذوب لك على فلان لا تصح الحوالة مع جهالة المال ولا تصح  
 أيضا الحوالة بهذا اللفظ والحوالة متى حصلت مبهمه يثبت الاجل في حق المحتال عليه كما في الكفالة  
 ولو كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض أو غصب فاحاله به على رجل الى سنة فهو جائز  
 وان مات المحتال عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى المحيل حالا ففرق بين الحوالة والكفالة فان  
 الكفيل اذا كفل بدين وأجل الطالب الدين ولم يصف الاجل الى الكفيل صار الاجل مشروطا  
 للاصيل حتى لو مات الكفيل كان الدين على الاصيل مؤجلا وفي الحوالة متى أضاف الاجل الى الدين  
 ولم يصف الى المحتال عليه لا يصير الاجل مشروطا في احق الاصيل حتى لو مات المحتال عليه مفسلا لا يعود

لوزم فله أن يلزم الاصيل  
 واذا حبس كان له أن  
 يحبس الاصيل حتى  
 يتخلصه عن ذلك كما في  
 الكفيل واذا أدى يرجع  
 على الاصيل بما أدى وما  
 المطلقة المؤجلة لرجل له  
 على رجل ألف درهم من  
 ثمن مبيع الى سنة فاحال  
 بها على رجل الى سنة  
 فالحوالة جائزة والمال على  
 المحتال عليه الى سنة لانه  
 قبل كذلك ولم يذكر محمد  
 في الاصل ما اذا حصلت  
 الحوالة مبهمه هل يثبت  
 الاجل في حق المحتال عليه  
 قالوا وينبغي أن يثبت كما  
 في الكفالة وهذا لان

المحتال عليه متحمل عن الاصيل وانما يتحمل ما على الاصيل وعلى الاصيل دين مؤجل فيجب على المحتال عليه الدين  
 كذلك وان مات الذي عليه الاجل لم يحل المال على المحتال عليه لان حلول الاجل في حق الاصيل للاستغناء عن المؤجل بعوته وهذا  
 المعنى لا يتأتى في حق المحتال عليه لانه حتى يحتاج الى الاجل لو حل الاجل في حقه انما يحل تبعاً لحلوله على الاصيل ولا وجه اليه لان  
 الاصيل برئ عن الدين بالحوالة فالتحق بسائر الاثبات وان مات المحتال عليه قبل حلول الاجل والذي عليه الاصل حتى حل المال  
 عليه لانه بالموت استغنى عن الاجل فان لم يكن له وفاء رجوع المحتال له بالمال على الذي عليه الاصل الى أجله وان سقط حكم الحوالة  
 وقد انتقضت بموت المحتال عليه فينتقض ما في ضمنها وهو سقوط الاجل وكان بمنزلة ما لو باع المدين بدين مؤجل عبدا من الطالب  
 ثم استحق العبد عاد الاجل لان سقوط الاجل كان بحكم البيع كذا ههنا وان كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض  
 وأحال بها على رجل الى سنة فهو جائز وان كان هذا تأجيلا في القرض لان المال انما يجب على المحتال عليه بحكم الحوالة لا بالقرض  
 والتأجيل في الحوالة جائز وكان بمنزلة ما لو أجزل الطالب الكفيل بالقرض فانه يجوز لان المال يجب على الكفيل بعقد الكفالة



الدين الى الاصيل حالا اه ومن الغريب ما في المجتبى أحال الغريم بغير رضا المحال عليه لا يجوز  
وقيل يجوز كالتوكيل بقبض الدين وفي شروط الظهريه رضامن عليه الحوالة ليس بشرط اجماعا  
قلت معناه اذا كان المحال به مثل الدين اه والمذهب المعتمد انه لا بد من رضا المحال عليه سواء كان  
عليه دين أولا وسواء كان المحال به مثل الدين أولا ثم اعلم ان الحوالة اذا صححت برضا المحال عليه وغاب  
الحيل فادعى المحال عليه ما يوجب براءة الحيل لميرأفهل تسمع دعواه في البرازية غاب الحيل وزعم  
المحتال عليه ان مال المحتال على الحيل كان ثمن خمر لا تصح دعواه وان برهن على ذلك كما في الكفالة  
اه وفي فروق السكر ايسى لو أحال امرأته بصداقها على رجل وقبيل الحوالة ثم غاب الزوج فاقام  
المحتال عليه بينة ان نكاحها كان فاسدا وبين لذلك وجهها لا تقبل بينته ولو ادعى انها كانت أبرأت  
زوجها عن صداقها أو ان الزوج أعطاها المهر أو باع بصداقها منها شيئا وقبضت قبلت بينته وان كان  
المبيع غير مقبوض لا تقبل بينته والغريم ان مدعى فساد النكاح متناقض أولا انه يدعى امرأ  
مستنكر افلا تسمع دعواه بخلاف دعوى الابراء والبيع لانه غير مستنكر وكذا في الكفالة  
اه فعلى هذا لو ادعى الحيل انه أوفاه الدين بعدها تسمع وتقبل بينته لانه غير مستنكر (قوله وبرئ  
الحيل بالقبول من الدين) أى بقبول المحتال الحوالة على المحال عليه لان الاحكام الشرعية تبنى  
على وفق المعاني اللغوية فعنى الحوالة النقل والتحويل وهو لا يتحقق الا بغرض الاصيل بخلاف  
الكفالة لانها الضم وهو لا يتحقق مع البراءة وقوله من الدين رد على من يقول بانه يبرأ عن المطالبة  
لا الدين وقد مناذلك ومراده انه يبرأ براءة مؤقتة كما قدمناه فلو أحال المشتري البائع بالثمن على رجل  
لم يملك حبس المبيع وكذا لو أحال الراهن المرتهن لا يحبس الرهن ولو أحال الزوج المرأة بصداقها لم  
تحبس نفسها بخلاف العكس في الثلاثة وهذا مؤقت براءة الحيل ولكن المنقول في الزيادات عكسه  
وهو ان البائع والمرتهن اذا أحالا سقط حقهما في الحبس ولو أحيل لم يسقط لان المحال عليه قائم مقام  
الحيل فلم تسقط مطالبتهما والمكاتب على عكس ذلك فانه ان أحال مولا على رجل عتق وان أحال  
مولا عليه لم يعتق حتى يؤدي البدل لانها معلقة براءة ذمته وقد برئت اذا كان المكاتب محيلا اذا  
كان محالا عليه وقوله برئ الحيل من الدين غير شامل لما اذا كان الحيل كفيه لا وخصها براءة نفسه  
فانه يبرأ عن المطالبة لانه لا دين عليه على الصحيح وأما اذا أطلق الحوالة فان الاصيل يبرأ أيضا لان  
الحوالة المطلقة تنصرف الى الدين وهو على الاصيل فيبرأ ويتبعه الكفيل كصلح الكفيل مع الطالب  
ان أطلقه برثا وان اشترط براءة نفسه خاصة برئ الكفيل وحده كذا في تلخيص الجامع فاذا أحال  
الطالب على الكفيل بمال الكفالة صح وان أحال على الاصيل فكذلك ولا سبيل للمحتال على  
الكفيل لانه لم يضمن كذا في البرازية وفي قوله برئ الحيل اشارة الى براءة كفيه فاذا أحال الاصيل  
الطالب برثا كذا في المحيط ولم يشترط المصنف براءة الحيل قبض المحال من المحال عليه فلا تتوقف  
على القبض الا في مسئلتين في تلخيص الجامع قال وان كان دينه جيادا أو ذهابا وعليه زيف أو ورق فاحال  
عنه ما جيادا أو ذهب على أن يأخذهما من غريمه جازان قبل الغريم ناقد في مجلس الحيل والمحال اذا  
نصارا فمقتضى ايجاب الجياد كما ينقل الدين مقتضى هبته من الكفيل وأكدا بدله بضمن الحويل  
في المجلس كشرط الرهن والكفيل والنقل الى ذمته توثيق بمنزلة الملاءة عادة لا تفويت للقبض  
المستحق الا أن يبرئه المحال فينكس ويبطل الصرف لانه فسخ مجازا كيلا يلوغوا الا في ماله حكم الغير  
حذار الاستبدال غير مشروط بالقبول لوجود الرضا ضمن الحوالة ضد غيرها ولو أحاله على الجياد أو

وبرئ الحيل بالقبول  
من الدين

لا بالقرض والواجب  
بالكفالة يقبل الاجل اه  
(قوله لم يملك أى البائع  
(قوله ولكن المنقول  
في الزيادات عكسه الخ)  
الظاهر ان ما اقتضاه كلام  
المصنف مبنى على ما  
مشى عليه أولا وهو انها  
نقل الدين والمطالبة  
وهو الصحيح وهو قول أبي  
يوسف وما في الزيادات  
قول محمد يشهد له ما قدمه  
المؤلف هناك فراجع  
ثم رأيت في الخلاصة قد  
ذكر مسألة احالة البائع  
والمشتري وعزاهما  
للزيادات كما هنا ثم قال  
وفي التجريد جعل هذا  
قول محمد وعند أبي يوسف  
سقط حق الحبس في  
الوجهين جميعا اه

الذهب الذي عليه أو على أن يعطيه الجياد أو الذهب الذي عليه لم يجز لان التعريف ضد التنكير يجعل الدين الذي عليه بدلا وفيه تملكه من غير من عليه أو شرط الثمن على الغير ضد ما لو كانت الجياد والذهب وديعة أو غصبا قائما أو ملك العين والدين اهـ ولم يذكروا المصنف ما اذا اختلفا في الحالة قال في البرازية زعم المديون انه كان حال الدائن على فلان وقبلة وأنكره الطالب سأل المحاكم من المديون البينة على الحوالة ان أحضرها والمحال عليه حاضر قبلت وبرئ المديون وان غائبا قبلت في حق التوقف الى حضور المحال عليه فان حضر وأقر بما قال المديون برئ والآخر باعادة البينة عليه وان كان الشهود وماقوا أو غابوا حلف المحال عليه وان لم يكن للمديون بينة وطلب حلف الطالب بالله ما احتال على فلان بالمال فان نكل برئ المطلوب اهـ (قوله ولم يرجع المحال على الخيل الا بالتوى) لان براءته مقيدة بسلامة حقه اذ هو المعصود أو لفسخ الحوالة لغواته وانما تحتسمل الفسخ فصار كوصف السلامة في المبيع وهذا اذا لم يشترط الخيار للمحال أما اذا جعل للمحال الخيار أو أحاله على أن له ان يرجع على أيهما شاء صح كذا في البرازية ومراده اذا كانت الحوالة باقية أما اذا فسخت الحوالة فان للمحال الرجوع بدينه على الخيل ولذا قال في البدائع ان حاكمها ينتهي بفسخها وبالتوى وفي البرازية والخيل والمحال على كان النقص وبالنقص يبرأ المحال عليه وقد منعنا عن الذخيرة ان الحوالة اذا تعددت على رجلين كانت الثانية نقضا للاولى وفيه أيضا قال محمد في الزيادات رجل له على رجل ألف درهم وبها كفيل وعلى رب الدين رجلين ألفا درهم دين لكل واحد منهما ألف درهم أحال رب الدين أحد غريمه على الكفيل حوالة مقيدة بذلك الدين وأحال الغريم الآخر على الاصيل حوالة مقيدة بذلك الدين فهذه على وجهين اما ان حصلت الحوالتان على التعاقب وهو على وجهين اما ان بدأ بالحوالة على الاصيل أو بالحوالة على الكفيل فان بدأ بالحوالة على الكفيل صححت الحوالتان أما الحوالة على الكفيل فظاهر وأما الحوالة على الاصيل فلان ناخير المطالبة عن الكفيل لا يوجب ناخير المطالبة عن الاصيل ولا تبطل الحوالة الاولى بالحوالة الثانية لان المطالبة قد تاخرت عن الكفيل بالحوالة الاولى وان بدأ بالحوالة على الاصيل ثم بالحوالة على الكفيل فالحوالة على الاصيل صحيحة وعلى الكفيل باطلة ولو وقع نكاحا جزا الى آخر ما فيها وقوله الا بالتوى مقيد بان لا يكون المحال هو المحال عليه ثانيا لما في الذخيرة رجل أحال رجلاه عليه دين على رجل ثم ان المحال عليه أحاله على الذي عليه الاصل برئ المحال عليه الاول فان توى المسال على الذي عليه الاصل لا يعود الى المحال عليه الاول اهـ وللتوى معنيان لغوي واصطلاحي هنا فالاول في المصباح التوى وزان المحصى وقد عيده والهلاك اهـ وفي الصحاح التوى مقصور اهـ هلاك المسال يقال توى المسال بالكسر يتوى توى وأتواه غيره وهذا مال أتوى على فعل اهـ وأما الثاني فإفاده بقوله (وهو أن يحدد الحوالة ويحلف ولا يئنه له أو يموت مفلسا) لان العجز عن الوصول بتحقيق بكل واحد وهو التوى في الحقيقة ولو فلسه المحاكم بعد ما حبسه لا يكون توى عند أبي حنيفة وقالاه توى لانه عجز عن الاخذ منه بتفليس المحاكم وقطعه عن ملازمته عندهما فصار كعجزه عن الاستيفاء بالمجود أو يموت مفلسا ولا في حنيفة ان الدين باق في ذمته ويتعذر الاستيفاء لا يوجب الرجوع الا ترى أنه لو تعذر برغيبة المحال عليه لا يرجع على الخيل وهذا بناء على ان الافلاس لا يتحقق بحكم القاضي عنده خلافا لهما لان مال الله تعالى عز وجل غادورا ثم وفي البرازية أحال على رجل فغاب المحال عليه فزعم المحال ان المحال عليه جحد الحوالة وحلف وبرهن على ذلك لا تقبل ولا تصح دعواه لان المشهود عليه غائب اهـ

ولم يرجع المحال على الخيل الا بالتوى وهو أن يحدد الحوالة ويحلف ولا يئنه له أو يموت مفلسا (قوله وفي البرازية أحال على رجل الخ) الضمير في جحد وحلف للمحال عليه وفي برهن للمحال

فان طالب المحتال عليه  
الحميل بما أحال فقال  
الحميل أحلت يدين لي  
عليك ضمن مثل  
الدين وان قال المحيل  
للمحتال أحلتك لتقبضه  
لي فقال المحتال أحلتني  
يدين لي عليك فالتقول  
للمحيل

(قوله وفي الخلاصة لا يمنع  
وان المحتال الخ) الذي  
رأته في الخلاصة نصه  
ولو مات المحتال عليه ولم  
يترك شيئا وقد أعطى  
كفيلًا بالمال ثم أبرأ  
صاحب المال الكفيل  
منه له أن يرجع على  
صاحب الاصل وفي  
الزيادات المحتال له اذا  
أخذ الكفيل من المحتال  
عليه بالمال ثم مات المحتال  
عليه مفلسا لا يعود الدين  
الى ذمة المحيل سواء كفل  
عنه بامر أو بغير امره  
والكفالة حالة أو مؤجلة  
أو كفيل حالًا ثم أحله  
المكفول له اه ولم أر  
فيها التصريح بأنه لا يمنع  
وما ذكره من رجوعه على  
الاصل وهو المحيل سببه  
ابراء الكفيل وهو غير ما  
نقله عن الزيادات فأمل

وفي المحيط وان صدقه المحيل رجع عليه بدون البينة والا فلا من لبيت بان لم يترك مالا عينا ولا دينًا ولا  
كفيلًا ووجود الكفيل يمنع موته مفلسا على ما في الزيادات وفي الخلاصة لا يمنع وان المحتال لو أبرأ الكفيل  
بعد موت المحتال عليه فله أن يرجع بدينه على المحيل وفي البرازية أخذ المحتال من المحتال عليه بالمال  
كفيلًا ثم مات المحتال عليه مفلسا لا يعود الدين الى ذمة المحيل سواء كفل بامر أو بغير امره والكفالة حالة  
أو مؤجلة أو كفل حالًا ثم أحله المكفول له وان لم يكن به كفيل ولكن تبرع رجل ورهن به رهنًا ثم  
مات المحتال عليه مفلسا عاد الدين الى ذمة المحيل ولو كان مسلطا على البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى  
مات المحتال عليه مفلسا بطلت الحوالة والثمن لصاحب الرهن ولو قال الطالب مات المحتال عليه بلا تركه  
وقال المحيل عن تركه فالتقول للطالب مع حلقه اه ثم قال فيما قال المحيل مات المحتال عليه بعد أداء  
الدين اليك وقال المحتال عليه بل قبض له وتوى حتى في الرجوع فالتقول للمحتال لتسكه بالأصل اه  
وأورد على قولهم لتسكه بالأصل وهو العسرة ما لو أوصى لفقراء بني فلان وجاء واحد من بني فلان  
وقال أنا فقير وقالت الورثة انه غني فالتقول للورثة وان كان الاصل العسرة لان الفقير مدع وليس  
بدافع شيئا عن نفسه من حيث المعنى وفي مسئلتنا الطالب منكر معنى لان المحيل يدعوا ان المحتال عليه  
مات عن وفاء يدعى توجه المطالبة على الورثة وانما لم تكن ثابتة على الوارث وهذا دعوى على الطالب  
فانه متى ثبت ذلك لا يعود الدين على المحيل والطالب بدعى الفقير يذكر ذلك فقدا انضم الى التمسك  
بالاصل الا نكار معنى وفي مثله القول قول المتمسك بالاصل كذا في الذخيرة (قوله فان طالب المحتال  
عليه المحيل بما أحال فقال المحيل أحلت يدين لي عليك ضمن مثل الدين) لان سبب الرجوع قد  
تحقق وهو قضاء دينه بامر أو لا أن المحيل يدعى عليه دينًا وهو يذكر والقول للمنكر وانما قال مثل  
الدين ولم يقل بما أداه فلو كان المحال به دراهم فادى ذنابا أو عكسه صرفا رجع بالمحال به وكذا اذا  
أعطاه عرضا وان أعطاه زيوفا بدل الجياد رجع بالجياد وكذا الوصالحه بشئ فانه يرجع بالمحال به الا اذا  
صالحه عن جنس الدين بأقل فانه يرجع بقدر المؤدى بخلاف المأمورة قضاء الدين فانه يرجع بما  
أدى الا اذا أدى أجودا وجنسا آخر أو الكفيل كالحوييل يرجع بالدين لا بما أدى الا في الصلح على  
الأقل كما قدمناه في الكفالة ولا بد أن يقول بعد قوله بما أحال بعد ما دفع المحال به الى المحتال ولو حكما  
لانه قبل الدفع اليه لا يطالبه الا اذا طالب ولا يلزمه الا اذا لزم كما قدمناه فلو أبرأ المحتال المحال عليه  
فانه لا رجوع له على المحيل ولو كان المحال عليه مديونا للمحيل وقد أحاله بدينه مقيدا للمحيل الرجوع  
عليه بدينه بعد ابراء المحتال وانما قلنا ولو حكما لان المحتال لو وهبه من المحتال عليه فله الرجوع ولا  
رجوع للمحيل بدينه لو كان مديونه وقد أحاله به كالا ستيفاء والورثة من المحتال كالهبة كذا في  
البرازية وفيها عن الثاني أحال المشتري بالثمن على انسان فتبرع أجني بقضاء الثمن عن المشتري لم  
يرجع المحتال عليه على المشتري وان تبرع على المحتال عليه يرجع وان لم يبين فالتقول للتبرع وان  
مستأوا فثابته فاعن المحتال عليه ما لم يعلم خلافه باقرار الدافع (قوله وان قال المحيل للمحتال أحلتك  
لتقبضه لي فقال المحتال أحلتني يدين لي عليك فالتقول للمحيل) لان المحتال يدعى عليه الدين وهو  
ينكره ولفظ الحوالة مستعملة في الوكالة مجازا في التوكيل من نقل التصرف من الموكل الى  
الوكيل فيكون القول له مع عينه فان قيل قلتم ان المحيل لا يملك ابطال الحوالة فلو لم يجعل المحتال  
مستحقا لملك المحيل ابطالها لانه يملك فسخ التوكيل بالقبض قلنا الحوالة قد صححت وهي محتملة أن  
تكون بمال هو دين على المحيل ويحتمل أن يكون أقامه مقام نفسه فلا يجوز ابطال الحوالة

(قوله وفي المحيط الآن يكون المحمل الخ) استثناء من قول المتن فالقول للمحمل والظاهر ان المراد بالحويل المحتمل عليه كما تقدم نظيره في عبارة تلخيص الجامع وقوله لا يحتمل الوكالة أى لا يتحمل وكالة المحمل بقوله أحلتك على فلان مع قوله للمحتمل عليه ضمن عنى هذا المال هذا ما ظهر ٢٧٤ لنا فتأمله (قوله بخلاف المطلقة) أى فانه يملك المحمل المطالبة فيها الآن يؤدى فاذا

بالاحتمال كذا في السراج الوهاج وفي المحيط إلا أن يكون المحيل قال للحويل اضمن عني هذا المال  
لأن قوله اضمن عني لا يحتمل الوكالة لأنه أمره بالضمن عنه وإنما يصير ضامنا عنه إذا كان على المحيل  
دين فكان اقرارا هنا بالمسأل عليه اه وفي النوادر لو غاب المحتمل وأراد المحيل أن يقبض المسأل من  
المحال عليه وقال أحلتني وكالة لا يصدق على ذلك لأنه قضاء على الغائب هذه رواية بشرخ الدين الوليد  
وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يقبل قول المحيل أنه وكاه لأن الدين حقه قبل المحال  
عليه وقد أنكر اسقاطه بالحوالة وأقر بحق قبضه للوكيل بالوكالة وكذا القول لا تدفعه جاز نهيه  
وإن الآخر غائب كذا في المحيط (قوله ولو أحاله بماله عند زيد ودبيعة صححت فإن هلك برئ)  
بيان للحوالة المقيدة وحاصله أنها نوعان مطلقة ومقيدة والمقيدة أن يقيدها بدين له عليه أو ودبيعة أو  
عين في يده أو ودبيعة أو غضب أو نحوه والمطلقة أن يرسلها رسالا ولا يقيدها بأحد مما ذكر سواء كان له  
دين على المحال عليه أو عنده عين له أو لا بان قبضها متبرعا والكل جائز لأنه في المقيدة وكيل في الدفع  
وفي المطلقة متبرع وحكم المطلقة أن لا ينقطع حق المحيل من الدين والعين والمحال عليه الرجوع  
على المحيل بعد أدائه إن كانت برضاه ولو كان الدين مؤجلا في حق المحيل تأجل في حق المحال عليه  
ولا يحل بموت المحيل ويحل بموت المحال عليه وحكم المقيدة أن لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه بما  
أحال عليه من الدين أو العين لتعلق حق المحتمل على مثال الراهن بخلاف المطلقة فلا تبطل بالحوالة  
بأخذ ما عليه من الدين أو عنده من العين بخلاف المقيدة وقد منأ حكم إبراء المحتمل وهبته ووارثه ولو  
مات المحيل قبل قبض المحتمل كان الدين والعين المحال بهما بين غرماؤه بالمخصص لا بكونه مال المحيل  
ولم يثبت عليه يد الاستيفاء لغيره لأن المحتمل لم يملكه بها للزوم تملك الدين من غير من هو عليه وإنما  
وجب بهادين في ذمة المحال عليه مع بقاء دين المحيل وقد حققناه فيما سلف وسيأتي حكم ما إذا قبضه  
المحتمل به بعد مرض المحيل بخلاف الرهن لأنه نابت عليه يد الاستيفاء فاختص به المرتين بعد موت  
الراهن مديونا بخلاف المطلقة لإبراء المحيل وصار المحتمل من غرماؤه المحال عليه وإذا قسم الدين بين  
غرماؤه المحيل لا يرجع المحتمل على المحال عليه بمحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وظاهر  
قولهم بقسمته بين غرماؤه المحيل أنه يقسم بين ورثته أيضا يعني أن لهم المطالبة به دون المحتمل فيضم  
إلى تركته ولم أره إلا أن والمراد بالبراءة في قوله برئ بطلان الحوالة لأن المودع كما قد منأ وكيل في  
دفعها فلا دين عليه أو المراد البراءة عن المطالبة وهو الظاهر وهلا كما يقول المودع ولذا قال في  
المخلاصة لو قال المودع ضاعت بطلت الحوالة اه ولو لم يعط المحال عليه الوديعة وإنما قضى من ماله  
كان متطوعا قاسا لا استحسانا وقد مرت في الوكالة كذا في المحيط وفي التتارخانية والاستحسان  
أن لا يكون متبرعا وله أن يشارك غرماؤه المحيل في تركته ووديعته بقدر ما أدى واستحقاق الوديعة  
مبطل لها كهلا كفي الخانية وفي التتارخانية لو كانت الحوالة مقيدة بالعين الوديعة فهوها

أدى سقط ماعليه قصاصا  
كما في الجوهره (قوله ولو  
مات المحيل قبل قبض  
المحتال الخ) ظاهره ان  
هذا في الحوالة المقيدة  
بدليل قوله كان الدين  
والعين المحال بهما وهو  
مقتضى التعليل بقوله  
لكونه مال المحيل ولا  
يكون مال المحيل الا في  
ولو حال بماله عند زيد  
وديعة صحت فان هـ كـ ت  
برئ

المقدمة لانه في المطلقه  
متبرع لكن صرح في  
البرازيه بما يقتضى عدم  
الفرق بين المطلقه والمقدمه  
ونصه مات المكيل بعد  
الحواله قبل استيفاء  
المحتال المال من المحتال  
عليه وعلى المكيل ديون  
كثيره فالمحتال مع سائر  
الغرماء على السواء ولا  
يرجع المحتال بالحواله  
وكذا لو قيد بينه الذى  
على المحتال عليه لومات قبل  
الاستيفاء يتساوى المحتال  
مع سائر الغرماء اه  
ومقتضاه بطلان الحواله

موت المحيل وبه صرح في الحاوى الزاهدى وعبارته كما نقلها بعض العلماء مات المحيل تبطل الحوالة حتى لا يختص المحال  
 المحال بما له على المحال عليه بل أسوة لغرمائه لانها تملك الدين لغير من هو عليه وهو غير جائز الا انها حوزت الحاجة وبالموت  
 سقطت وتعود المطالبة الى تركته وعن زفر خلافة (قوله بخلاف المطلقه) الظاهر انه مرتبط بقوله ولومات المحيل قبل قبض  
 المحال الخ فبقيد ان ذلك خاص بالمقيدة وقوله واذا قسم الدين الخ أى فى المقيدة كما أفاده ما قررناه وفى ذلك مخالفة لما نقلناه عن

البرازية فليتامل (قوله والفرق ان في الاول) أى في اعتناق المكاتب وموت العبد المبيع أو ورده بخيار لكن برده عليه ان سقط  
الدين بعوت العبد ليس مقصودا فلما نسب أن يقول ان الدين في الاول سقط ٢٧٥ بأمر عارض كما في الجوهرة حيث قال وأما

ان سقط الدين الذي  
قيدت به الحوالة بأمر  
عارض ولم تبين براءة  
الاصيل منه لا تبطل الحوالة  
مثل أن يحتال بالف من  
ثمن مبيع فهل المكاتب  
قبل تسليمه الى المشتري  
سقط الثمن عنه ولا تبطل  
الحوالة ولكنه اذا أدى  
رجع على المحيل بما أدى  
لانه قضى دينه بأمره اه  
(قوله ولعل وجهه) أى  
وجه الفرق بينهما أنه  
في الاولى تبين أن لادين  
عليه أى على المحال عليه  
وهو المشتري وهى تصح  
بدون دين عليه وفيه نظر  
لان ذلك في المطلقة وكلامنا  
في المقيدة فالمناسب  
أن يقول كما قدمناه عن  
الجوهرة ان في الاولى  
تبين سقوط الدين بأمر  
عارض وهو الفسخ بالعيب  
(قوله وفي الثانية ظهر  
ان المحيل ليس بمدين  
فبطلت) قال بعض الفضلاء  
لا يظهر لان الحوالة تصح  
بدون دين على المحيل أيضا  
كما مر متنا وكان الظاهر أن  
يقول وفي الثانية ظهر  
ان الحوالة بمعنى الوكالة

المحتال من المحال عليه صح التملك وهو مشكل لان المحتال لم يملكها فكيف يملكها وجوابه أنه  
لما كان له حق أن يملكها كان له أن يملكها اه وقيد بالوديعة لان الحوالة بالمقصود لا تبطل  
بهلاكه ذكره الشارح في أول كتاب الرهن ووجهه انه لا يبرأ بالهلاك للانتقال الى بدله مثلا وقيمته  
وفي البرازية لو كانت مقيدة بالغصب لا تبطل لوجود الخاف وقيد بهلاك العين لانها لو كانت  
مقيدة بدين ثم ارتفع ذلك الدين لم تبطل على تفصيل فيه فلو حال المولى غريمه على المكاتب ببطل  
السكابة ثم أعتق المولى المكاتب لم تبطل الحوالة عندنا خلافا لفرع على هذا الخلاف ما اذا باع  
عبد آمن رجل بالف درهم ثم ان البائع أحال غريما بالثمن على المشتري فبات العبد قبل القبض  
أو رد بخيار من الخيارات الثلاثة قبل القبض أو بعده لم تبطل ولو استحق المبيع أو استحق الدين  
الذي قيد به الحوالة من جهة الغرماء أو ظهر ان العبد المبيع كان حرا بطلت الحوالة اجماعا والفرق  
ان في الاول سقط الدين بعد الوجوب مقصودا فلم تبطل الحوالة وفي الثاني ظهر عدم الوجوب وقت  
الحوالة فبطلت واذا لم تبطل وأدى فانه يرجع به على المحيل فيرجع المكاتب على سيده ان أداه بعد  
عتقه لا قبله كذا في الذخيرة ثم قال وفي المنتقى رجل اشترى عبدا بالف درهم وقبضه ثم أحال المشتري  
البائع بالثمن على غريمه من المال الذي له عليه ثم رد المشتري العبد بعيب بقضاء فان القاضي يبطل  
الحوالة فان كان البائع أحال المحتال عليه بالمال فان الاجل ينتقض أيضا اذا كان الرد بحكم فان كان  
الرد بغير حكم لا يبطل الاجل والمشتري بالخيار ان شاء اتبع البائع به حالا وان شاء اتبع المحتال عليه  
الى أحله اه فقد فرق على رواية المنتقى بين أحالة البائع غريمه على المشتري وبين أحالة المشتري  
البائع على غريمه حيث لا تبطل في الاولى بالقسح وتبطل في الثانية ولعل وجهه ان في الاولى تبين أن  
لادين عليه وهى تصح بدون دين على المحال عليه وفي الثانية ظهر أن المحيل ليس بمدين فبطلت ثم  
قال في الذخيرة وان كان البائع أبرأ المحتال عليه من المال أو وهبه له أو اشترى منه ثوبا وقبضه ثم رد  
المشتري المبيع بعيب بقضاء أو بغيره جازت الهبة والبراءة والبائع ضامن للمال وكذا لو مات العبد في  
يد البائع قبل القبض وكذا لو استحق بعده وقد أبرأ البائع المحتال عليه من المال أو وهبه له اه وهو  
مشكل بالنسبة الى مسألة الاستحقاق لما تقدم من بطلان الحوالة اذا استحق المبيع لانه تبين أن  
لادين أصلا فلما بطلت يذهب أن يبطل ما بقى عليهما من الهبة والبراءة من البائع وقصد وقعت حادثة  
الفتوى في المدينون اذا باع شيئا من دائنه بمثل الدين ثم أحال عليه بنظر الثمن أو بالثمن فهل تصح  
أولا فاجبت اذا وقع بنظره صححت لانها لم تقيد بالثمن ولا بشرط لهجتادين على المحال عليه وان وقعت  
بالثمن فهى مقيدة بالدين وهو مستحق للمحال عليه لوقوع المقاصة بنفس الشراء وقدمنا ان الدين اذا  
استحق للغير فانها تبطل والله أعلم بوفوع مهمة يجوز قبول الحوالة بمال اليتيم من الاب والوصى  
على أملا من الاول لان تصرفهما مقيد بشرط النظر وان كان مثله في الملاة اختلفوا على قولين ولو  
احتمل ابدنه الى أجل لم يحز لكونه ابراء مؤقتا فيعتبر بالبراءة المؤبد وهذا اذا كان ديناورثه الصغير وان  
وجب بعقد هما جاز التأجيل عندهما خلافا لابي يوسف كذا في المحيط وكذا قبول الحوالة من المتولى

وللوكيل الامتناع عنها اه فتأمل (قوله وهو مشكل الخ) قد يجاب بان المحتال وهو البائع قد صار قابضا من المحتال عليه بآرائه  
أوهيته قبضا حكما وبالشراء منه صار قابضا حقيقيا وقد علمت ان هذه الحوالة بمعنى الوكالة فصار البائع كالوكيل عن  
المشتري فيرجع عليه بما قبضه بعد بطلان الحوالة تامل

بالديون لا يتناها على  
النقل قال في الجوهرة  
فلا تصح بالمحقوق كذا  
في النهر - وقد مر قال  
ومقتضى ما في البحر صحة  
الحوالة بحق الغنيمة  
المحرزة تحت يد الامام من  
أحد الغانمين وعندى فيه  
تردد فتدبره (قوله على  
المحال عليه) ويكون  
المدفوع بين غرماء المحيل  
وبين المحتال بالمحصر فيه  
نظر فليراجع (قوله وعلى  
هذا اذا باع الاجر المستاجر)  
قال الرميلى أى باذن  
المستاجر كفى الخلاصة

وكره السفاتي

﴿ كتاب القضاء ﴾

(قوله وأحال بالثمن على  
المستاجر) كذا رأيت  
في البرازية والذي في  
الخلاصة وأحال المستاجر  
على المشتري فاستحق  
المبيع من يد المشتري  
وهو قد أدى الثمن الى  
المستاجر الخ وتقدم عند  
الكلام على حكمها  
مسئلة من صور فساد  
الحوالة فراجعها (قوله  
وفسرها بعضهم الخ) هي  
على هذا التفسير ما يسمى  
في زماننا بالبولصة (قوله

على هذا التفصيل ولم يذكروا فيما رأيت حكماً احالة المستحق بمعلومه على المتولى وينبغي أن تكون  
صحيحة اذا كان مال الوقف تحت يده كالا حالة على المودع بجامع ان كلا منهما أمين ولا دين عليه وأما  
اذا لم يكن في يده مال الوقف فلا لانها الثبوت المطالبة على المحال عليه ولو قبل الحوالة بالمسأل الذي  
للمحيل على المحال عليه ثم مرض المحيل فقضى المحال عليه سلم للمحتال ما أخذه ويؤخذ من المحال عليه  
ما علم ويقسم بين غرماء المحيل بالمحصص ويشاركهم المحتال عليه ولو كانت الحوالة بوديعة فالمسئلة  
بمحالها فلا سيبل لغرماء المحيل على المحال عليه ولو أحال المحال عليه المحتال على آخر جاز وبرئ الاول  
والمسأل على الآخر كالكفالة من الكفيل ولو قال ضمانت لك ما على فلان على ان أحيلك به على فلان  
فرضى الطالب ان أحاله وقبله جاز وان لم يقبل فلان الحوالة فالكفيل ضامن على حاله ولو قال على ان  
أحيلك به على فلان الى شهر انصرف التأجيل الى الدين لانه لا يصح تأجيل عقد الحوالة واذا أراد ان  
يحيله على فلان فلم يقبل المكفول له الحوالة برئ الكفيل عن الضمان وان مات فلان لم يكن للطالب  
أن يطالبه بالمسأل حتى يضى شهر والكل في المحيط وفي البرازية أدى المسأل في الحوالة الفاسدة فهو  
بالحمار ان شاء رجع على القابض وهو المحتال وان شاء رجع على المحيل وعلى هذا اذا باع الاجر  
المستاجر وأحال بالثمن على المستاجر ثم استحق المستاجر من يد المشتري ان شاء رجع بالثمن على المؤجر  
المحيل وان شاء رجع على المستاجر القابض وكذا في كل موضع ورد فيه الاستحقاق اهـ (قوله وكره  
السفاتي) جمع سفجة قيل بضم السين وقيل بفتحها وأما التامه مفتوحة فيهما فارسي معرب وفسرها  
بعضهم فقال هي كتاب صاحب المسأل لو كيله أن يدفع ما لاقرضها يامن به خطر الطريق كذا في المصباح  
وفي القاموس السفجة كقرطبة أن يعطى مالا لا تحوّل ولا تخدّم مال في بلد المعطى فيوفيه اياها ثم  
فيستفيد أمن الطريق وفعلة السفجة بالفتح اهـ وحاصله عندنا قرض استغاده المقرض أمن  
خطر الطريق للنسي عن قرض جرمفعة وقيل اذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به وفي البرازية  
من كتاب الصرف ما يقتضى ترجيح الثاني قال ولا بأس بقبول هدية الغريم واجابة دعونه بلا شرط  
وكذا اذا قضى أجود مما قبض يحل بلا شرط وكذا الوقضى أدون ولو أخرج في الوزن ان كثير الم يجوز  
وان قل جاز وما لا يدخل في تفاوت الموازين ولا يجري بين السكيلين لا يسلم له بل برده والدرهم في مائة  
برده بالاتفاق واختلف في نصفه قيل كثير وقيل قليل ولو أن المستقرض وهب منه الزائد لم يجوز  
لانه مشاع يحتمل القسمة اهـ والله أعلم

﴿ كتاب القضاء ﴾

لما كان أكثر المنازعات في الديون والبياعات والمنازعات محتاجة الى قطعها أعقابها هو القاطع  
لها وهو القضاء والكلام فيه في عشرة مواضع الاول في معناه لغة وهو بالمذك ككساء واكسية ففي  
المصباح انه مصدر قضيت بين الخصمين وعليهما حكمت اهـ وفي الصحاح القضاء الحكم وأصله  
قضاي لانه من قضيت الا أن الياء لما جاءت بعد الالف قلبت همزة واجمع الا قضية وقضى أى  
حكم ومنه قوله تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه وقد يكون بمعنى الفراغ تقول قضيت  
حاجتي وضره فقضى عليه أى قتله كانه فرغ منه وسم قاض أى قاتل وقضى نجبه قضاء أى

وفي البرازية من كتاب الصرف ما يقتضى ترجيح الثاني قال في النهر وبه جزم في الصغرى والواقعات الحسامية والكفاية مات  
لشهودهم قالوا الغنا يحل ذلك عند عدم الشرط اذا لم يكن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف ان ذلك يفعل لذلك فلا ﴿ كتاب القضاء ﴾



مات وقديكون بمعنى الاداء والانهاء تقول قضيت ديني ومنه قوله تعالى وقضينا الى بني اسرائيل في الكتاب وقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر اى أنه ينهه اليه وأبلغناه ذلك قال القراء في قوله تعالى ثم اقضوا الى اى امضوا الى كما يقال قضى فلان اى مات ومضى وقديكون بمعنى الصنع والتقدير قال أبو ذؤيب

وعليهما مسرودتان قضاهما \* داودا وصنع السوابغ تبع

يقال قضاء اى صنعه وقدره ومنه قوله تعالى فقضاهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء والتقدير ويقال استقضى فلان اى صير قاضيا اه وحاصله أنه يستعمل لغة بمعنى الحكم والغراغ والهلاك والاداء والانهاء والمضى والصنع والتقدير وفي القاموس القضاء يدأ ويقصر المحكم قضى عليه يقضى قضيا وقضى وقضية وهى الاسم أيضا الى آخر ما فيه الثاني في معناه شرعا فعرفه في فتح القدير بالالزام وفي المحط بفصل الخصومات وقطع المنازعات وفي البدائع المحكم بين الناس بالحق وهو الثابت عند الله تعالى من حكم المحادثة اما قطعان كان عليه دليل قطعي وهو النص المفسر من الكتاب أو السنة المتواترة أو المشهورة أو الاجماع واما ظاهر ايان أقام عليه دليلا ظاهرا بوجوب علم غالب الراى وأكثر الظن وهو ظاهر الكتاب والسنة ولو خبر واحد والقياس وذلك في المسائل الاجتهادية التى اختلف فيها الفقهاء وأتى لارواية فيها عن السلف فلو قضى بما قام الدليل القطعى على خلافه لم يجز لان قضى بالباطل قطعا وكذا لو قضى في موضع الاختلاف بما هو خارج عن أقاويل الفقهاء لم يجز لان الحق لم يعدوهم ولذا لو قضى بالاجتهاد فيما فيه نص ظاهر بخلافه لم يجز لان القياس في مقابلة النص باطل ولو ظاهر أو أماما لا نص فيه فان مجتهدا قضى برأيه لا برأى غيره وإذا قلنا لا فقه وسعه عند الامام الاجتهاد خلافا لهما وقيل الخلاف على العكس وان أشكل عليه المحكم استعمل رأيه والافضل مشاورة الفقهاء فان اختلفوا أخذ بما يؤدى الى الحق ظاهر او ان اتفقوا على خلاف رأيه عمل برأى نفسه لىكن لا يعمل بالقضاء حتى لو قضى بما زفالم يصح فيما بينه وبين الله تعالى فاذا كان مجتهدا أولا يدري حاله يحمل على أنه قضى برأيه جلاله على الصلاح وان لم يكن من أهل الاجتهاد فان حفظ أقاويل الصحابة عمل بمن يعتقد قوله حقا على التقليد والاعمال بفتوى أهل الفقه في بلده من أئمتنا فان لم يكن فيها الا واحد وسعه الاخذ بقوله ولو قضى بمذهب خصمه وهو يعلم بذلك لم ينفذ ولو كان ناسبا فله أن يبطله وفي بعض الروايات صح قضاءه عنده خلافا لهما اه وعرفه العلامة قاسم بانه انشاء الزام في مسائل الاجتهاد المتقاربة فيما يقع فيه التراجع لمصالح الدنيا فخرج القضاء على خلاف الاجماع وخرج ما ليس بمحادثة وما كان من العبادات اه ووقع في الهداية وكثير التعمير بباب آدب القاضى في العناية الادب اسم يقع على كل رياضة محمودة يتخرج بها الانسان في فضيلة من الفضائل قال أبو زيد ويجوز أن يعرف بانه ملكة تعصم من قامت به عما يشينه اه وفي فتح القدير الادب المحصل الحميدة فالمراد بها هنا ما ينبغي للقاضى أن يفعله وما عليه أن ينتهى عنه والاولى التفسير بالملكاة لانها الصفة الراضية للنفس فمالم يكن كذلك لا يكون أدبا كمالا يخفى وفي القاموس الادب محركة الظرف وحسن التناول أدب كحسن أدبا فهو أدب والجمع أدبا اه الثالث في ركنه وهو ما يدل عليه من قول أو فعل فالاول قال في القنية قول القاضى حكمت أو قضيت ليس بشرط وقوله بعد اقامة البينة للعتمد أهله واطلب الذهب منه حكم منه وقوله ثبت عندى يكفي وكذا اذا قال ظهر عندى أو صح عندى أو علمت فهذا كله حكم في المختار زاد في الخزانة أو أشهد عليه

(قوله وحكى في التهمة الخلاف في الثبوت الخ) قال الرملي وفي الفواكه البدرية وأما قوله ثبت عندى فوضع المحكم وسأني بيانه ان شاء الله تعالى ثم ذكر بعده ٢٧٨ وأما الثبوت فقد قال علماؤنا قول القاضي ثبت عندى حكم وعرف المتشربين والموثقين

الاثن على ان الثبوت ليس بحكم بدليل تقسيم الثبوت الى ما اقترن به الحكم وما كان مجردا وبدليل قولهم في التسجيل ولما ثبت عنده حكم والمتعارف في ذلك غير مختص بذهب بل نسبته من حيث الاستعمال الى جميع المذاهب واحدة كما هو ظاهر وقد فصل بعض المتأخرين فقال ما معناه ان الثبوت ان وقع على السبب لا يكون حكما كما اذا قال ثبت عندى جريان العقد بين المتعاقدين وان وقع على السبب كان حكما كما اذا قال ثبت عندى ملكه لكذا وهو قول متجه لوجه وجهه ولكنه لا يتم ثم ذكر بيانه فراجع ثم قال وفي معنى قول القاضي ثبت عندى صح عندى اه (قوله والتحقيق انه لا خلاف الخ) قال الرملي بعيد جدا بل لا يقال لان الدعوى الغير الصحيحة لا يفيد فيها لفظ حكمت المجمع عليه خلفة عن لفظ ثبت عندى تأمل وفي فتاوى

وحكى في التهمة الخلاف في الثبوت وصح في البرازية أنه حكم وذكر في أنفع الوسائل معزى الى السكبرى للخاصي أن الفتوى على أن الثبوت حكم وكذلك في الخاتمة والتحقيق أنه لا خلاف فمن قال انه ليس بحكم أراد به اذا لم يكن بعد تقديم دعوى صحيحة ومن قال انه حكم أراد اذا كان بعد الدعوى ثم اعلم أن الثبوت ليس بحكم اتفاقا في مواضع ظفرت بها منها ثبوت ملك البائع للعين المبيعة عند البيع وهو المسمى بينة الجريان وقد ذكره ابن وهبان في شرح قوله في المنظومة ويدخل شرب الارض من دون ذكره قال اذا شهد الشهود بملكية الارض لانسان على ما هو المعتاد في كتب التبايع في بلادنا انه يقيم المشتري أو البائع بينة بان البائع لم يزل حائرا ما لك الجميع الارض وكذلك في الوقف من أجل صحة البيع أو الموقوف أو غيرها اه وفائدة بينة الملك للبائع أو الواقف التوصل الى قضاء القاضي بصحة البيع أو الوقف والام يقض بالصحة وانما يقضى بموجب ما قرره كما في فتاوى قارئ الهداية ومنها ما ذكره ابن الغرس من قولهم لا تصح الدعوى في العقار حتى يثبت المدعى أن المدعى عليه واصل يده عليه وهذا الثبوت ليس بحكم قطعاه اه قال ومنها قول الموثق وثبت عنده أن العين بصفة الاستبدال شرعا ومنها قولهم في خيار العيب لا بد أن يثبت المشتري قيام العيب للعالم لتوجه الخصومة الى البائع فانه ثبوت مجرد لا حكم ومنها قولهم انه ثبت ان لامل للصغير سوى العقار عند بيع عقاره اه وفي البرازية قوله لا أرى لك حقا في هذه الدار بهذه الدعوى لا يكون قضاء ما لم يقل أمضيت أو أنفذت عليك القضاء كذا وكذا قوله للمدعى عليه سلم هذه الدار اليه بعد اقامة البرهان قال وهذا نص على أن أمره لا يكون بمنزلة قضائه وذكر شمس الأئمة أنه حكم لأن أمره الزام وحكم وإذا قال القاضي ثبت عندى وقلنا أنه حكم فالاولى أن يبين أن الثبوت بما اذا بالاقرار أم بالبينة لخالفه المحكم بمرطرى المحكمين وفي الخاتمة لوقال القاضي بعد ما شهد العدول أرى أن الحق للشهود وله لم يكن قضاء لان قواه أرى أو أرى بمنزلة قواه اظن ولو قال اظن لم يكن قضاء ثم قال البرازي أمر القاضي ليس كقضائه بدليل ما ذكره الظهري وقف على الفقراء فاحتاج بعض قراءة الواقف فامر القاضي بأن يصرف شيء من الوقف اليه فهذا بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن يصرفه الى فقير آخر صح ولو حكم بان لا يصرف الا الى أقربائه نفذ حكمه دل هذا ان أمره ليس بحكم اه والمحصل أنهم اختلفوا في قوله سلم الدار هل هو حكم أو لا ولم يحكوا خلافا في أن أمره باعطاء بعض قرابته ليس بحكم وأما قولهم لو حكم القاضي أن لا يعطى غير هذا الرجل نفذ حكمه فقد قال في فتح القدير من الوقف بعد نقله عن الخصاص من غير تقييد بأقارب الواقف وقد استبعدت صحة هذا الحكم وكيف ساغ بلا شرط حتى ظفرت في المسئلة بقولية أن هذا الحكم لا يصح ولا يلزم اه ويمكن أن تجعل له حادثة هي اعطاء المتولى فقير اشيا من وقف الفقراء سنة ثم جاءه في السنة الثانية فبذعه وأراد أن يعطى غيره فترافعا الى القاضي فرأى القاضي أن الدفع اليه أصح لعلمه وصلاحه فحكم على المتولى بان لا يعطى غيره نفذ لان فيه موافقة للشرط لانه فقير وكذا علل في أوقاف الخصاص بعد المسئلتين أعني ما اذا أعطاء القاضي بلا حكم وأما اذا حكم بان لا يعطى غيره بان في كل منهما تنفيذ شرط الواقف ولم يحكوا خلافا في أن أمره

قارئ الهداية الصحيح ان قول القاضي ثبت عندى حكم منه اه (قوله ثم اعلم ان الثبوت ليس بحكم اتفاقا في مواضع) بحسب ليس المراد بالثبوت في هذه المواضع ما مر لان المراد به فيما مر قول القاضي ثبت عندى كذا وليس المراد بالثبوت في هذه المواضع الاخبار ببله لك بل غيره (قوله أرى ان الحق للشهود له) قال في التمر ينبغي أن يكون بضم الهمزة أما اذا كان بمعنى اعلم فقد مر ان علمت

تكون حكماً (قوله لا تنفاه شرطه) أي شرط الحكم وهو الدعوى الصحيحة يجب عنه المؤلف (قوله وهو الواجب) بل قال ابن الغرس أنه الصواب (قوله قاطع للشبهة كلها) أي لأنه لا يمكن أن يقال فيه أنه ملحق بالوكيل فتعين كون علة المنع هي كون فعله حكماً (قوله وذكره العمادى) قال الرملى أى وذكره أيضاً العمادى الخ فاسقاط لفظ ذكره الثانى من سهو الكاتب (قوله فإذا حكم شافعى بموجب بيع عقار الخ) اعلم ان الحكم بالموجب مما تقرر في ٢٧٩ المتشرعين والموتقين وهو أعم من

المقتضى لأنه يشمل الصحة والبطالان كالحكم بموجب بيع المدبر معناه بطلانه لو القاضى حنفياً وصحته لو شافعياً والمقتضى لا يشمل البطلان فإن الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فيجتمه مان في الصحة وينفرد بموجب في البطلان ثم ان الموجب قد يكون أمراً واحداً أو أموراً يستلزم بعضها بعضاً في الثبوت أولاً يستلزم فالأول كالقضاء بالاملاك المرسلة والطلاق والعناق اذ لا موجب لهذا سوى ثبوت ملك الرقبة للعين والحرية وانحلال قيد العصمة وهذا القسم لا كلام فيه اذ ذكر الموجب فيه وأصح الدلالة على المراد والثاني كما اذا ادعى زب الدين على الكفيل بدين له على الغائب المكفول عنه وطالبه به فانكر الدين فاقام البيينة على الدين

بحسب الخصم حكم كأمه بالا خدمته قال في القنية وأمر القاضى بحبس المدعى عليه قضاء بالحق اه وفائدته لو حبسه حنفى في معاملة بفائدة ليس للمالكى ابطالها كذا في أنفع الوسائل وأما فعله فعلى وجهين فالأول يمكن موضع الحكم فليس بحكم قطعه ومنه ما اذا أذنت بالغة عاقلة في تزويج نفسها فزوجها فانه وكيل عنها ففعله ليس بحكم كافي القاممية وما كان منها موضعاً له أى محلاً فقد اذنت فوافقه وله صورته تزويج الصغار الذين لا ولي لهم ومنها شرأؤه وبيع مال اليتيم ومنها قسمة القاضى العقار الى غير ذلك مما هو في هذا المعنى فجزم في التجنيس بانه حكم ولذا الزوج اليتيم من ابنه لم يجوزده في فتح القدير من كتاب النكاح بانه ليس بحكم لا تنفاه شرطه وهو الواجب قال واللاحق بالوكيل يكفي للمنع يعنى أن الوكيل بالنكاح لا يملك أن يزوجه من ابنه فكذا القاضى بمنزلة الوكيل أقول وكذا ما ذكره في التهمة من أن القاضى لو باع مال اليتيم من نفسه لا يجوز لأن بيع القاضى يكون على وجه الحكم وحكمه لنفسه لا يجوز اه خلاف الأوجه واللاحق بالوكيل للمنع مغن عن كونه حكماً لأن بيع الوكيل من نفسه باطل وكذا ما ذكر في الذخيرة من أن الامام اذا اشترى شيئاً من الغنمية لنفسه لا يجوز شرأؤه وان كان للغائب فيه منفعة ظاهرة لأن الامام انما يبيع الغنائم على وجه الحكم بين المسلمين ولهذا لا تلزم العهدة عليه فلو جاز بيعه من نفسه كان ذلك حكماً من نفسه وحكم الامام والقاضى لنفسه لا يجوز اه خلاف الأوجه ولكن لما أكثر ذلك في كلام أئمتنا فالأولى أن يقال أن الحكم القولى يحتاج الى الدعوى والفعل لا كالقضاء الضمى لا يحتاج الى الدعوى له وانما يحتاج القصدى فيدخل الضمى تبعاً لتصحى الكلامهم فمن نقل أن فعل القاضى حكم صاحب التجنيس والتهمة والذخيرة كما أسلفناه وصرح به في بيوع المحيط والامام خمس الأئمة السرخسى وفي بيوع فتاوى قاضخان وصرح به محمد في الأصل قال اذا حضر الورثة الى القاضى فطلبوا القسمة وبينهم وارث غائب أو صغير والتركة عقار قال أبو حنيفة لا أقسم بينهم باقرارهم حتى يقيموا بينة على الموت والموارث وقال أبو يوسف ومحمد أقسم ذلك باقرارهم وقال أبو حنيفة لا أقسم ذلك بقولهم ولا أقضى على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضى قضاء منه اه وما في الأصل من قوله لان قسمة القاضى قضاء منه قاطع للشبهة كلها فتعين الرجوع الى الحق وأما شرائطه وهو الرابع ففي الحكم أن يكون بعد تقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم فان فقد هذا الشرط لم يكن حكماً وانما هو افتاء صرح به الامام السرخسى قال وهذا شرط لتنفيذ القضاء في المجتهدين ذكره العمادى في فصوله والبرازى في فتاواه ونقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع عليه وفي فتاوى قاضخان انما ينفذ القضاء عند شرائط القضاء من الخصومة وغيرها فاذا لم يوجد لم ينفذ اه فاذا حكم شافعى بموجب بيع عقار

والكفالة يحكم بموجب ذلك فالموجب هنا أمران لزوم الدين للغائب ولزوم أدائه على الكفيل والثاني يستلزم الاول في الثبوت فاذا قضى بالموجب في مثله فقد قضى بجميعه والثالث كما اذا حكم شافعى بموجب بيع عقار كاذكره المؤلف فالموجب هنا يحمل تفسيره الطريق الموصلة الى القضاء فان أدت الى جميع تلك الامور بان كانت مدعى بها كلها حمل الموجب عليها وان الى بعض معين منها تعين انه المقضى به دون الاخر فالحال في الحكم به برأيه ولا يكون حكم الاول بذلك الفرد المعين مانعاً عن الحكم بالاخر ومثله كثيرة ومنها ما اذا قضى الحنفى بموجب التواجر بين أصليين فمات أحدهما لا يكون حكماً بعد انفساخها ثم الاستلزام السابق قد

يكون من أحداً الجانبيين كالمثال المسار وقد يكون منهما لخروج العين من ملك البائع ودخولها في ملك المشتري بحكم العقد هذا حاصل ما حققه العلامة ابن الغرس في الفواكه البدرية قال في النهر وبقي قسم رابع نص عليه في منية المفتى وغيرها فقال في فسخ اليمين المضافة لو قال القاضي قضيت بالنكاح بينهما صح وإن كان له أيمان مختلفة ولو لم يبطل القاضي حتى أجاز نكاح فضولي بالفعل ثم طلقها ثلاثاً ثم تزوجها بنفسه ثم رفع الأمر إلى القاضي فاعلم بتقديم نكاح الفضولي ومع ذلك قضاء بالنكاح بينهما صح وكان قضاء ببطالان اليمين وببطالان نكاح الفضولي وببطالان الثلاث بعده وإن لم يعلم بتقديم نكاح الفضولي ينبغي أن يعلم حتى يقصد بقضائه موضوعي الاجتهاد ٢٨٠ اليمين المضافة ونكاح الفضولي اهـ فهذه الامور التي استلزمها الحكم بالنكاح توقف

لا يكون حكماً بان لا شفعة للحار لعدم حادثة الشفعة وقت الحكم به وهكذا في نظائره كما ذكره العلامة قاسم في فتاواه والموجب بفتح الجيم هو الحكم ومن شرائط الحكم أن يكون بحق كالقضاء بالبينة أو اليمين أو النكول أو عـ لم القاضي بشرطه أو كتاب القاضي إلى القاضي بشرطه وبأخبار القاضي يجوز لنا فيه القضاء وعكسه كما في البرازية ولا يشترط له المصير على ظاهر الرواية والقضاء بالسواد صحيح وبه يغني ولا يشترط أن يكون المتسداً عياناً من بلد القاضي إذا كانت الدعوى في المنقول والدين وأما إذا كانت في عقار لا في ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة والبرازية وبإياك أن تفهم خلاف ذلك فإنه غلط فإن قلت هل تقر برالقاضي للنفقة حكم منه قلت هو حكم وطلب المرأة التقرير بشرطه دعوى فقد وجد بعد الدعوى والحادثة ويدل عليه ما في نفقات خزائن المفتين وإذا أراد القاضي أن يفرض النفقة يقول فرضت عليك نفقة امرأتك كذا وكذا في مدة كذا أو يقول قضيت عليك بالنفقة مدة كذا يصح وتجب على الزوج حتى لا تسقط بمضي المدة لأن نفقة زمان المستقبل تصير واجبة بقضاء القاضي حتى لو أبرأت بعد الفرض صح اهـ فإن قلت إذا فرض لها نفقة مدة معينة كان قضاء بجميعها فإذا فرض لها نفقة كل يوم أو كل شهر هل يكون قضاء واحداً أو بالكل قلت هو قضاء بالجميع مادامت في عصمتها ولم يمنع مانع بدليل ما في الخزانة فرض كل شهر عشرة دراهم فأبرأت من نفقتها ابد برئ من نفقة الشهر الأول فإذا مضى أشهر فأبرأت من نفقة ماضى وما يستقبل برئ مما مضى ومن شهر مما يستقبل وتماه فيها وفي المحكوم عليه وله حضرته أو من يقوم مقامه كوكيل ووصى ومتول على وقف أو أحد الورثة أو يكون ما يدعى على الغائب سبباً ما يدعى على الحاضر فالقضاء بلا خهم حاضر غير صحيح وقد صرح بعدم صحته الشارحون عند ذوقهم لا يقضى على غائب كاستنبينه أن شاء الله تعالى وصرح به في البدائع هنا أنه من شرائط القضاء وبهذا يظهر أن قولهم أن القضاء على الغائب بنفسه في أظهر الروايتين عن أصحابنا وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيرهما محمول على ما إذا كان القاضي شافعياً والافتش كل وما وقع في بعض الكتب كالقنية من أنه في حق الحنفى أيضاً ضعيف وسيأتي بيان اختلاف الصحيح وفي الحاكم العقل والبلوغ والاسلام والحريّة والسمع والبصر والنطق والسلامة

ابقاعها على علمها اهـ  
قلت لا يخفى أن هذا  
الرابع في الحقيقة شرط  
لثالث وهو أن المحكوم  
به إذا استلزم أموراً  
اجتهادية يشترط علمه  
بها ليقصد بها بقضائه  
فليتأمل هذا وفي الفواكه  
البدرية أيضاً وما يتصل  
بذلك سؤال صورته حكم  
حنفي بموجب البيع في  
عبد بشرط البراءة من كل  
عيب وبعدم الرد بعيب  
ظهر مع العلم بالخلاف  
والحال أنهما لم يتخاضعا  
عنه في عيب ظهر بل في  
التبايع وللقضاء عادة  
في ذلك فلو خاضع المشتري  
في ظهور عيب عند  
القاضي الشافعي هل له  
الحكم بالرد والحالة هذه  
أم لا أم يكون حكم الحنفى  
مانعاً له منه واجبت

ليس للحنفي الحكم بذلك ولا بعدم الرد بالعيب لعدم الخصومة عنده فيه فلا شافعي أن  
يحكم بالرد بالعيب وليست هذه الصورة من القضاء الضمني فإنه الذي لا بد منه في القضاء القصدى ومن صورة ما مر من  
كفالة الغائب وهي حيلة إثبات الدين على الغائب فإنه قضاء على الحاضر قصد ادعى على الغائب ضمناً وإذا أبرأ الدائن الكفيل بعد  
القضاء يبرأ ويصير الدين مقضياً به على الكفيل اهـ ملخصاً وتماه فيه (قوله وبهذا يظهر أن قولهم أن القضاء على الغائب  
الح) قال الرملى أقول في جامع الفصولين فيمن غاب عن امرأته وتركتها بالنفقة تعلقاً عن القنية أنه لو قضى بالفرقة بسبب الجهر  
عن النفقة أنه ينفذ ثم قال ولا يشترط أن يكون شفعوى المذهب لأنه لا خلاف في نفاذ القضاء فقوله لا يشترط يرد جملة هنا وبزول  
الاشكال بالحمل على اختلاف الروايتين وسيأتي في شرح قوله واللام بحكم وفي شرح قوله ولا يقضى على غائب مز يدتير فيه

في شرح قوله واذا رفع اليه حكم حاكم امضاه اه  
اي في باب كتاب القاضي الى القاضي (قوله للقاضي ان يرجع عن قضائه الخ) قال الرملي وفي مسائل شتى آخر المتن اذا قضى القاضي في حادثة بنية ثم قال رجعت عن قضائي او بدالى غير ذلك او وقفت على تلبس الشهود وابطالت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة قال ابن وهبان وبفهم التقييد انه اذا كان قضى بعلمه يجوز له الرجوع كان يعترف عنده الا ان يعترف ثم غابا ثم جاء اثنان تداعيا عنده فحكم لاحدهما طائفاً انه المعترف ثم تبين انه غيره فانه ينبغي له ان لا يعرض حكمه ويؤيده ما في القنية عن ابي حامد قضى في حادثة ثم ظهر له خطؤه يجب عليه ان ينقض قضاءه اه قال وهذا بخلاف ما اذا قضى في مجتهد فيه رأى خلافه ليس له ان يرجع عن

عن حد القذف وان يكون مولى للمحكم دون سماع الدعوى فقط كما في الخزانة لا الذكورة والاجتهاد واما في المحكوم به فان يكون معلوما كما في البدائع كما سيأتي في الدعوى واما في المحكوم له فدعواه الصحيحة واما طلبه المحكم في حقوق العباد من القاضي بعد وجود الشرائط ففي الخلاصة طلب المحكم ليس بشرط وان يكون ممن تقبل شهادة القاضي له كما في البدائع وسيزداد الامر وضوحا ان شاء الله تعالى واما ماضفته وهو الحامس فواجب عند اجتماع شرائطه وانتفاء الرتبة ولذا قال في جامع الفصولين القاضي بتأخير الحكم باثم ويعزل ويعزر اه ويجوز تأخيرها لرجاء الصلح بين الاطراف او لاستمهال المدعى عليه كما في الوالوجية وفي شرح باكير ان القاضي اذا أخر القضاء بعد اقامة البينة يفسق وان أنكره يكفر اه واما ماضفته وله للقضاء فسيأتي أنه فرض وحرام ومباح ومستحب والسادس في طريق ثبوته له وجهان أحدهما اعتراجه حيث كان متوليا وسيأتي أنه اذا قال قاض عالم عدل قضيت على هذا بالقطع أو بالقتل وسعك فعله وان لم تعين سببه واما اذا كان معزولا فهو كواحد من الرعايا لا يقبل قوله مطلقا الا فيما اذا كان في يده كما سيأتي وفي المراج الوهاج المحاكم اذا حكم بحق ثم قال بعد عزله كنت حكمت لفلان بكذا لم يقبل قوله اه الثاني أن يشهد شاهدان على حكمه بعد دعوى صحيحة ان لم يكن القاضي منكر اقال في البرازية والخلاصة وان أرادوا ان يثبتوا حكم الخليفة عند الاصل فلا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة البينة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر اه وفي البرازية أيضا شهدا على القاضي أنه قضى في غير مجلس القضاء أو خارج المصر تقبل عنده خلافا له اه قيدنا بعدم انكاره لانهم لو شهدا أنه قضى بكذا وقال لم أقض بشئ لا تقبل شهادتهما خلافا للمحمد كذا في البرازية اه ورجع في جامع الفصولين قول محمد قال وينبغي أن ينفي به لمسلم من أحوال قضاء زماننا ثم نقل ان محمدا قال لا يقضى القاضي بعلمه ثم نقل عن عيون المذاهب أن بقوله ينفي وقيد بقوله بعد دعوى صحيحة لانه قبله افتاء لاحكم كما قدمناه وبه علم أن الاتصالات والتنافيذ الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى ليست حكما وانما فائدتها تسليم الثاني للاول قضاء السابع في أحكامه فنها بالنسبة الى الحكم اللزوم فليس لاحد نقضه حيث كان مجتهدا فيه ومستوفيا شرائطه الشرعية وهل يصح رجوع القاضي عنه في الخلاصة والبرازية للقاضي أن يرجع عن قضائه ان كان خطأ رجوع ورده وان كان مختلafa فيه امضاه وقضى فيما ياتي بما هو عنده فان ظهر له نص بخلاف قضائه نقضه ثم ان كان في حقوق العباد كالطلاق والعنق والقصاص أو ظهر أن الشهود عيبد أو محدودون في قذف ان قال القاضي تعدت الضمان في ماله ويعزر للجنابة وان أخطأ يضمن الدية وفي الطلاق والعنق ترد المرأة الى الزوج والريق الى المولى وفي حقوقه تعالى كالزنا والشرب اذا حدوا بالشهود عيبد او قال تعدت المحكم يضمن في ماله الدية وفي الخطأ يضمن من بيت المال هذا اذا ظهر الخطأ بالبينة أو باقرار المقضى له اما اذا أقر القاضي بذلا لا يثبت الخطأ كالمراجع الشاهد عن الشهادة لا يبطل القضاء اه واذا أقر المقضى له ببطلانه بطل الالمقضى بمرتبته كما في البرازية وبالنسبة الى التولية عدمه وفي الخلاصة والبرازية للسلطان أن يعزل القاضي لرية أو لغير ريبة اه قلت والقاضي القضاء عزل ناثبه بجنحة وغيرها ومنها أن القضاء اذا فوض لاثنتين لا يلى القضاء أحدهما

فلو شرط أن ينفر كل منهم بما بالقضاء لا رواية فيه وقال الامام ظهير الدين ينبغي أن يجوز لآن نائب  
القاضي نائب عن السلطان حتى لا ينعزل بانعزال القاضي ويملك التفرد كذا في البرازية ومنها صحة  
تعليقه واضافه وتقييده بزمان ومكان ولولم يقيد ببلد فالتحتم أن يصير قاضيا ببلده الذي هو فيه  
لا في كل بلاد السلطان وهذا في تعليق الولاية وهل يصح تعليق ولاية القضاء قال في نفقات خزانة  
المفتين امرأة أقامت على رجل ينفق بالنكاح فلا نفقة لها في مدة المسئلة عن الشهود ولو أراد القاضي  
أن يفرض لها النفقة لم أر أي من المصلحة ينبغي أن يقول لها إن كنت امرأته قد فرضت لك عليه  
في كل شهر كذا ويشهد على ذلك فإذا مضى شهر وقد استدانته وعدلت البينة أخذت نفقة ما منذ  
فرض لها اه وعلى هذا قول القاضي حكمت بكذا إن لم يمنع مانع شرعي صحيح ومن أحكامه أنه  
لو قضى فضولي فاجاز القاضي قضاءه جاز ولو كان مولى في كل أسبوع يومين فقضى في غير اليومين  
توقف قضاؤه فإن أجاز في نوبته جاز كما في آ خر جامع الفصولين كذا في البرازية ولو استثنى حوادث  
فلان لا يقضى فيها ولو قضى لا ينفذ ومنها أنها لا يملك الاستخلاف إلا بآذن صريح أو دلالة بان يقول له  
جعلتك قاضي القضاة ومنها أن القاضي لا يبقى أكثر من سنة كي لا ينسى العلم ومنها أنه يقتصر على  
المقضى عليه وعلى كل من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الكافة ويتعدى في القضاء بالحرية  
والنسب والولاء والنكاح ولا يتعدى في الوقف على الأصح وقدمناه في باب الاستحقاق من البيوع  
الثامن فيما يخرج القاضي عن القضاء ففي البرازية أربع خصال إذا حصل بالقاضي انعزل فوات  
السمع أو البصر أو العقل أو الدين وإذا عزل السلطان القاضي لا ينعزل ما لم يصل إليه الخبر كالوكيل  
وعن الثاني أنه لا ينعزل ما لم يات قاض آخر صيانة للمسلمين عن تعطيل قضاياهم وهذا إذا لم يعلق  
عزله بشرط كوصول الكتاب ونحوه وان معلقا لا ينعزل ما لم يصل إليه الكتاب وان وصل إليه الخبر  
وإذا مات القاضي انعزل خلفاؤه وإذا عزل القاضي فالفتوى على أن النائب لا ينعزل بعزله لأنه نائب  
السلطان أو العامة وبعزل نائب القاضي لا ينعزل القاضي ولا ينعزل بموت الخليفة كذا في البرازية  
وفيها القاضي إذا عزل نفسه وبلغ السلطان عزله ينعزل وكذا إذا كتب به إلى السلطان وبلغ الكتاب  
إلى السلطان وقيل لا ينعزل بعزل نفسه لأنه نائب عن العامة فلا يملك إبطال حكمهم اه وينبغي أن  
يخصم لو علم بعزله ولم يعلم القاضي أنه لا ينفذ حكمه لعلمه أنه غير حاكم باطنا ولم أره وكذا لم أر ما إذا بلغ  
النائب عزل قاضي القضاة وينبغي أن لا ينعزل حتى يعلم أصله وكذا لم أر حكم ما إذا بلغ الأصل دون  
النواب ولم يعلمهم فحكموا وينبغي أن يصح حكمهم وان يستحق الأصل ما عين له على القضاء من  
بيت المال مباشرة نوابه وفي البدائع أن القاضي يخرج عن القضاء بكل ما يخرج الوكيل إذا مات  
الخليفة أو خلع فانه لا تنعزل قضاؤه وولائه وإذا مات الموكل انعزل وكيلاه ولا ينعزل بأخذ الرشوة  
والفسق عندنا اه وفي البرازية قلد السلطان رجلا قضاء بلدة ثم بعد أيام قلدا القضاء آخر ولم يتعرض  
لعزل الأول الا طهروا الاشبه أنه لا ينعزل اه وفي الولوالجية إذا ارتد القاضي أو فسق ثم صلح فهو  
على حاله لان المرتد أمره موقوف ولان الارتداد فسق وبنفس الفسق لا ينعزل الا أن ما قضى في  
حالة الردة باطل بخلاف الحكم إذا ارتد فانه يخرج والفرق مذ كور فيه أو ما قدمناه عن البرازية من  
أنه ينعزل بفوات الدين بخلافه الآن يقال بالردة ينعزل عن نفاذ قضاؤه جمع بينهما وفي الواقعات  
الحسامية الفتوى على أنه لا ينعزل بالردة فإن الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في إحدى الروايتين  
حتى لو قلد الكافر ثم أسلم هل يحتاج إلى تقليد آخر فيه روايتان اه وبه علمت أن ما في الخلاصة على

(قوله أو الدين) سيأتي  
قريبا عن الولوالجية ما  
يخالفه مع الجمع بينهما  
(قوله وينبغي أن الخصم  
لو علم بعزله الخ) ظاهر  
ما مر من أنه لا ينعزل ما لم  
يصل إليه الخبر انه  
لا ينعزل ظاهر أو لا باطنا  
وذلك مناف لما يحتمل  
المؤلف تأمل (قوله وبه  
علمت أن ما في الخلاصة  
على خلاف الفتوى به)  
الذي تقدم عزوه إلى  
البرازية لا إلى الخلاصة



أحدى الروايتين كما مر  
(قوله وقدمنا أن شرائط  
القاضي ثمانية) الذي  
قدمه تسعة وقد نظمه  
السيد المحوى فقال  
شروط القضاء تسع عليك  
ب حفظها  
لتحرز سقاني طلابك للعلا  
بلوغ واسلام وعقل ومنطق  
فصيح به فصل الخصومة  
قد حلا  
تولية حكمادون سمع لدعوة  
وحرية سمع والابصار  
قد تلا  
وفقدان حد القذف قد  
شرطوا له  
كما قال زين الدين في  
البحر مجلا  
أهله أهل الشهادة  
والفاسق أهل للقضاء  
كما هو أهل للشهادة إلا  
انه لا ينبغي أن يقاد  
(قوله وفي القاموس قوم  
طرش الخ) قال الرملى وذكر  
في القاموس قبل قوله قوم  
طرش الطرش أهون  
الصمم وذكر في صمم  
الصمم محرکه انسداد  
الاذنين ونقل السمع  
(قوله وظاهر كلامهم ان  
من لا تقبل شهادته لم يصح  
قضاؤه) هو عكس الكلية  
المذكورة في المتن وقال

خلاف المفتي به وعلمت أن تقليد الكافر صحيح وان لم يصح قضاؤه على المسلم حال كفره وفي الخزانة  
اذاعى القاضي ثم أبصر فهو على قضائه اه التاسع في آدابه وستأتي العائرف في محاسنه منها انصاف  
المظلوم من الظالم وتخليص الحقوق الى أهلها والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو من أعظم  
العبادات وبه أمر كل نبي قال الله تعالى انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون وقال تعالى وان  
أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم والحاكم نائب عن الله تعالى في أرضه ولو لاه لفسد العباد  
والبلاد ومع ذلك فله مساو مذكورة في شرح أدب القضاء للخصاف للصدر الشهيد (قوله أهله  
أهل الشهادة) أى أهل القضاء أى من يصح منه أو من تصح توليته له لان كلامه ما يثبت الولاية  
على الغير الشاهد يلزم الحاكم أن يحكم بشهادته والحاكم الخصم بحكمه فكانا من باب واحد وليس  
المراد أن القضاء مبني على الشهادة بل يلزم منه بناء القوي على الضعيف وانما المراد انه ما يرجع ان في شئ  
واحد وهو أن يكون حراما بالغا عا قلا عدلا لان حكمه مبني على حكمها لكن أوصاف  
الشهادة أشهر عند الناس فعرف أوصافه بأوصافها وتماهه في النهاية فلا تصح تولية كافر وصي  
فلذا قال في البرازية قلد القضاء لصبي ثم أدرك لا يقضى به ذكره في المنتقى وفي الاجناس قلد القضاء  
الكافر ثم أسلم فهو على قضائه ولا يحتاج الى تحديد نان اه وفيما قبله السلطان أمر عبده بنصب  
القاضي في بلدة ونصب يصح بطريق النيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح ولو جمع بنفسه  
بعد أمره أو أمر غيره صح الامام اذن لعبده بالقضاء فقضى به سماعا حتى جاز ولا يحتاج الى تحديد الاذن  
كما لو تحمل الشهادة في الرق ثم عتق اه وقدمنا أن شرائط القاضي ثمانية وفي منظومة ابن  
وهبان وتولية الاطروش الاصح جوازها وفسره الشارح بان يسمع ما قوى من الاصوات والاصم  
بخلافه وهو من لا يسمع البتة وفي القاموس قوم طرش والاطروش الاصم وظاهر كلامهم أن من  
لا تقبل شهادته لم يصح قضاؤه ولا يرد الفاسق فانه عندنا أهل له ما لان القاضي لو قضى بشهادته صح  
وان كان يائمه كما سيأتي فعلى هذا لا يصح قضاء العدو على عدوه عداوة دينوية كالشهادة وان قلنا  
بهمته اذ اقضى بالبيينة أو الاقرار لا بعلمه فهي مستثناة ولا يصح القضاء لمن لا تقبل شهادته له  
الا في مسألة ما اذا ورد عليه كتاب القاضي فانه يقضى له كما في السراج الوهاج وكتبناه في فوائد  
القضاء وستكلم عليه ان شاء الله تعالى في الشهادات ولو لى السلطان قاضيا مشركا على الكفار  
فظاهر تعليل الخلاصة الهمة وهو ظاهر لانه أهل للشهادة عليهم وسئل عن تولية الباشا  
بالقاهرة قاضيا يحكم في حادثة خاصة مع وجود قاضيه المولى من السلطان فاجبت بعدم الهمة  
لانه لم يفوض اليه تقليد القضاء ولذا لو حكم بنفسه لم يصح كما قدمناه (قوله والفاسق أهل  
للقضاء كما هو أهل للشهادة الا أنه لا ينبغي أن يقلد) لما قدمنا أنهم من باب واحد ولا ينبغي تقليده  
لان القضاء من باب الامانة والفاسق لا يؤتمن في أمر الدين لقلة مبالاته به كما لا ينبغي قبول شهادته  
فان قبلها نفذ الحكم بها وفي غير موضع ذكر الاولوية يعني الاولى أن لا تقبل شهادته وان قبل جاز  
وفي فتح القدير ومقتضى الدليل أن لا يحل أن يقضى بها فان قضى جاز ونفذ اه ومقتضاء الاثم  
وعلى الاول لا يائمه وظاهر الآية يفيد أنه لا يحل قبولها قبل تعرف حاله وهى قوله ان جاءكم فاسق  
بنفا فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين وقولهم بوجوب السؤال عن الشاهد

في النهر وظاهر ان الكلية أعني من كان أهل الشهادة هو أهل للقضاء مطردة غير منعكسة عكسا لغويا فلا يرد ان من فعل ما يحل  
بالمرءة فهو أهل للقضاء دون الشهادة ولان شهادة العدو على عدوه من حيث الدين لا تقبل وقضاؤه عليه صحيح (قوله كما قدمناه)

أقول لم أره فيهما من سيأتي بعد تسعة أوراق (قوله واستثنى أبو يوسف الخ) سيأتي في الشهادات عن الفتح أنه خلاف الأصح (قوله لأن المقلد اعتمد على سيأتي بعد تسعة أوراق) ٢٨٤ تعليل لما في الإيضاح (قوله وقيده في الحاشية بما في يده) فيه إيجاز غير مفه (قوله

النهاية وأما على رواية فتاوى قاضيخان إنما يصح إذن لا تبقى في التجارة إذا أذن له في التجارة مع ذلك الرجل الذي كان العبد في يده (قوله ولم يذكر المؤلف نفاذ قضائه) قال في التمر في قوله لا ينعزل إجماعاً إلى أن قضاءه نافذ فيما ارتشى فيه وهذا أحد أقوال ولو كان عدلاً فسق لا ينعزل ويعتق العزل وإذا أخذ القضاء بالرشوة لا يصبر قاضياً

ثلاثة والثاني لا ينفذه وينفذ فيما سواه واختاره السرخسي والثالث لا ينفذ فيهما والاول اختاره الزدوي واستحسنه في الفتح لأن حاصل أمر الرشوة فيما إذا قضى بحق إيجاب فبهه وقد فرض أنه لا يوجب العزل فلو لا قائمه وقضاؤه بحق فلم لا ينفذ وخصوص هذا الفسق غير مؤثر وظيفه ما وجهه أنه إذا ارتشى على نفسه أو ولده معنى والقضاء عمل لله تعالى اه وأنت خير بان كون

سراوعلانية طعن الخصم أولاً في سائر الحقوق على قوله سيما المفتى به يقتضى أن يائم بتركه لانه للتعرف عن حاله حتى لا يقبل الفاسق وصرح في إصلاح الإيضاح بأن من قلده فاسقاً يائم وان قبل القاضي شهادته يائم واستثنى أبو يوسف من الفاسق إذا شهد أن يكون ذا جاه ومروءة فإنه يجب قبول شهادته كما في البرازية فعلى هذا يجوز تقليده القضاء إلا أن يكون أبو يوسف فارقاً بينهما والفاسق لغة الخروج عن الاستقامة كذا في المغرب وشرعاً ارتكاب كبيرة أو الإصرار على صغيرة كما في الخزانة والعدالة اجتناب الكبائر والإصرار على صغيرة واجتناب فعل ما يخل بالمروءة كما سيأتي في الشهادات فاذا ارتكب ما يخلها خرج عن كونه عدلاً وان لم يصرف فاسقاً به (قوله ولو كان عدلاً فسق لا ينعزل ويستحق العزل) أي فسق بأخذ الرشوة أو بغيره من الزنا وشرب الخمر وما ذكره المؤلف من صحة تولية الفاسق وعدم عزله لو فسق هو ظاهر المذهب كما في الهداية وهو قول عامة المشايخ وهو الصحيح كما في الحاشية وعن علمائنا الثلاثة في النوادر أنه لا يجوز قضاؤه وقال بعض المشايخ إذا قلد الفاسق ابتداءً يصح ولو قلده وهو عدل ينعزل بالفسق وفي إيضاح الإيضاح وعليه الفتوى اه وهو غريب ولم أره والمذهب خلافه لأن المقلد اعتمد على التمسك به فلم يكن راضياً دونها وهذا مما كان فيه الابتداء أسهل من البقاء وله نظير مذکور في المعراج لو أبقى المأذون فيجبر ولو أذن للآبق صرح وقيدته في الحاشية بما في يده عكس السائر على السنة الفقهاء وهو أن البقاء أسهل من الابتداء وإنما كان كذلك لوجود دليل يقتضيه وهو أن المقلد اعتمد على التمسك به فنتقيد التقليد بحال عدالته إلى آخر ما في النهاية وفي البرازية ولو شرط في التقليد أنه متى فسق ينعزل أنعزل اه قيد بالقضاء لأن الفسق لا يمنع الإمامة بخلاف ولا ينعزل بالفسق اه وقوله يستحق العزل معناه يجب على السلطان عزله كذا في البرازية وفي المعراج يحسن عزله اه فقد اختلف في معنى الاستحقاق كما اختلف في توليته ابتداءً وفي فتاوى قاضيخان من الردة والسلطان يصير سلطاناً بامر من بالمبايعة معه يعتبر في المبايعة مبايعة اشراقهم وأعيانهم الثاني أن ينفذ حكمه على رعيته خوفاً من قهره وجبروته فإن بايع الناس ولم ينفذ فيهم حكمه لمجزه عن قهرهم لا يصير سلطاناً فإذا صار سلطاناً بالمبايعة فجاران كان له قهر وغلبة لا ينعزل لانه لو أنعزل يصير سلطاناً بالقهر والغلبة فلا يفيدوان لم يكن له قهر وغلبة ينعزل اه ومن أول الدعاوى والوالى إذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا ينعزل اه ولم يذكر المؤلف نفاذ قضائه ولا يلزم من عدم عزله نفاذ قضائه لما في الحاشية وأجمعوا على أنه إذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى اه مع أنه قد علم أنه لا ينعزل بالفسق فصار الحاصل أنه إذا فسق لا ينعزل و قد قضاه إلا في مسألة هي ما إذا فسق بالرشوة فإنه لا ينفذ في الحادثة الذي أخذ بسببها وذكر الطرسوسي أن من قال باستحقاقه العزل قال بهمة أحكامه ومن قال بعزله قال بطلانها (قوله وإذا أخذ القضاء بالرشوة لا يصبر قاضياً) أي بما لا يدفعه لتوليته لم تصح توليته وهو الصحيح ولو قضى لم ينفذ به يفتى إذا الإمام لو قد برشوة أخذها وأوقوه وهو عالم لم يجوز تقليده كقضائه برشوة كذا في جامع الفصولين ثم رقم لا آخر أن من أخذ القضاء برشوة أو بشيء فهو كمن لم يرفع حكمه إلى قاض آخر يضيبه لو وافق رأيه والأبطل اه وهكذا في الخلاصة من أن الفتوى على عدم نفاذه إذا تولي

خصوص هذا الفسق غير مؤثر ممنوع بل يؤثر بملاحظة كونه عملاً لنفسه وبهذا يرجح ما اختاره السرخسي وفي الحاشية بالرشوة أجمعوا أنه إذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى فيه اه وما ذكره مأخوذة من كلام المؤلف الآتي في القول الثانية

بالرشوة وأطلقه فشمع ماذا كان القاضي الدافع أو غيره ليوليه السلطان كما في البرازمة قيد بتوليته  
القضاء لانه لو أخذ الرشوة وقضى فقد مناعن الحائسة الاجماع على أنه لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى  
وهكذا في السراج الوهاج وفي البرازية الفتوى على عدم نفاذه وحكى في فصول العمادى فيه اختلافا  
فقل لا ينفذ فيما ارتشى فيه وينفذ فيما سواه وهذا اختيار شمس الأئمة وقل لا ينفذ فيما وقيل  
ينفذ فيما سواه وما ذكره البرزوى ووجهه في فتح القدير بقوله وهو حسن لان حاصل أمر الرشوة  
فيما اذا قضى بحق ايجابها فسخه وقد فرض أن الفسق لا يوجب العزل فولايته قائمة وقضاؤه بحق فلم  
لا ينفذ وخصوص هذا الفسق غير مؤثر وغاية ما وجه به أنه اذا ارتشى عامل لنفسه أو ولده يعنى  
والقضاء عمل لله تعالى اه قلت ليس هذا مرادهم وانما مرادهم أنه قضى لنفسه معنى والقضاء  
لنفسه باطل وهذا القول أحسن وظهر أن خصوص هذا الفسق مؤثر في عدم النفاذ وفي السراج  
الوهاج معزيا الى الينا يبيع قال أبو حنيفة لو قضى القاضي زمانا بين الناس ثم علم أنه مرتش ينفي  
للقاضى الذين يختصمون اليه أن يبطل كل قضاياه اه وفي البرازية فان ارتشى وكيل القاضى  
أو كاتبه أو بعض أعوانه وأن بمره ورضاه فهو كالأورثى بنفسه وان بغير علمه ينفذ قضاؤه وعلى  
المرتشى رد ما قبض قضى ثم ارتشى أو ارتشى ثم قضى أو ارتشى ولده أو بعض من لا تقبل شهادته له  
لانه لما أخذ المال أو ابنه يكون عاملا لنفسه أو ابنه القاضى المولى أخذ الرشوة ثم بعته الى شاذى  
المذهب ليحكم لا يصح لانه عامل لنفسه وان كتب اليه ليعلم المحصومة وأخذ أجره مثل الكتابة  
ينفذ لانه ليس برشوة اه والرشوة بكسر الراء وضمة كافى البناء وفي القاموس انها بالتثنية  
المجمل وارتشى أخذها واسترشى طلبها ورشاه جاباه وصانعه ورشاه لاينه وأعطاه الرشوة اه وفي  
المصباح الرشوة بكسر الراء ما يعطيه الشخص للحاكم وغيره ليحكم له أو يحمله على ما يريد وجمعها رشامثل  
سندرة وسدروا الضم لغة وجمعها رشى بالضم أيضا ورشوته رشوا من باب قتل أعطيته رشوة وارتشى  
أى أخذ وأصلها رش الفرج اذا مدرأسه الى أمه لترقه اه وفيه البرطيل بكسر الباء الرشوة وفي المثل  
البراطيل تنصر الا باطيل كناية مأخوذة من البرطيل الذى هو المعول لانه يستخرج به ما يستتر وفتح  
الباء عامى لفقد فعليل بالفتح اه وذكر الاقطع أن الفرق بين الهدية والرشوة أن الرشوة ما يعطيه بشرط  
أن يعينه والهدية لا شرط معها اه وفي الحائسة الرشوة على وجوه أربعة منها ما هو حرام من الجانبين  
وذلك في موضعين أحدهما اذا تقلد القضاء بالرشوة حرم على القاضى والاخذ وفي صلح المعراج  
تجوز المصانعة للأوصياء فى أموال التامى وبه يبقى ثم قال من الرشوة المحرمة على الاخذ دون الدافع  
ما يأخذه الشاعر وفي وصايا الحائسة قالوا بذل المال لاستخلاص حق له على آخر رشوة الثانى اذا دفع  
الرشوة الى القاضى ليقضى له حرم من الجانبين سواء كان القضاء بحق أو بغير حق ومنها اذا دفع  
الرشوة خوفا على نفسه أو ماله فهو حرام على الاخذ غير حرام على الدافع وكذا اذا طمع فى ماله فرشاه  
ببعض المال ومنها اذا دفع الرشوة ليسوى أمره عند السلطان حل له الدفع ولا يحل للأخذ أن يأخذ  
فان أراد أن يحل للأخذ يستأجر الاخذ يوما الى الليل بما يريد أن يدفع اليه فانه تصح هذه الاجارة  
ثم المستأجر ان شاء استعمله فى هذا العمل وان شاء استعمله فى غيره هذا اذا أعطاه الرشوة أولا ليسوى  
أمره عند السلطان وان طلب منه أن يسوى أمره ولم يذكر له الرشوة وأعطاه بعدما يسوى اختلفوا  
فيه قال بعضهم لا يحل له أن يأخذ وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه يريد مجازاة الاحسان فيحل  
اه ولم أر قسما يحل الاخذ فيه دون الدفع وأما الحلال من الجانبين فهو الاهداء للتودد والمحبسة كما

(قوله الذى هو المعول)  
قال فى القاموس والمعول  
كثيرا المحديدة ينقر بها  
الجبال (قوله وفى صلح  
المعراج الى قوله الثانى)  
كذا وحكى فى بعض النسخ  
وفى بعضها كتب قبل  
قواه الا فى وليس منه  
ما تأخذه المرأة وهو محله

صريحوا به وليس هو من الرشوة لما علمت وفي القنية قبيل التحري الظلمة تمنع الناس من الاحتطاب من المروج الا بدفع شيء اليهم فالدفع والاخذ حرام لانه رشوة اه وفيها ما يدفعه المتعاشقة ان رشوة يجب ردها ولا تملك اه فهذا يفيد ان الاخذ لا يملكها وقد صرح به في هبة القنية قال وفي السير الكبير الرشوة لا تملك الى ان قال ابراه عن الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة ولو ابي الاضطجاع عند امراته فقال ابرئني عن المهر فاضطجع معك فابراؤه قيل يبرأ لان ابراه للتودد الداعي للجماع وقال عليه الصلاة والسلام تهادوا تحابوا بخلاف ابراه في الاول لانه مقصود على اصلاح المهم واصلاح المهم مستحق عليه ديانة وبذل المال فيما هو مستحق عليه حد الرشوة اه وفيها دفع للقاضي او غيره مستحقا لاصلاح المهم فاصح ثم ندم برديا دفع اليه اه فظاهره ان التوبة من الرشوة برد المال الى صاحبه وان قضى حاجته اه وفي صلح المعراج تجوز المصانعة للاصحاب في أموال البتاعي وبه يفتي ثم قال من الرشوة المحرمة على الاخذ دون الدافع ما يآخذ الشاعري وفي وصايا الخاتمة قال وبذل المال لاستخلاص حق له على آخر رشوة وليس منه ما تاخذه المرأة لاجل صلحها مع الزوج قال في الخلاصة والبرازية آخر كتاب الصلح وقع بين الزوجين مشاقات فقالت لا اصالحه حتى يعطيني كذا لان لها عليه حقا كالمهر والنقعة اه ومنها ما في مهر البرازية الاخ أي أن بزوج الاخت الا أن يدفع له كذا فدفع له أن يأخذ منه قائما أو هال كاللانه رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية أيضا في المسئلة المتقدمة اداعلم من حاله انه لا يزوجه الا بالهدية والا لا اه ومنها لو أنفق على معتدة الغير ليتزوجها فابت أن تزوجه ان شرط الرجوع رجوع تزوجها أم لا والا لكان أنفق على طمع أن يتزوجها اختلف التصحيح في الرجوع وعدمه وقد مناه وتماهه فيما (قوله والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا) وجه الاول انه يحذر النسبة الى الخطأ ووجه الثاني انه من أمور الدين وخبره غير مقبول في الديانات ولم يرجع الشارحون أحدهما وظاهر ما في التحري برأيه لا يحل استفتاءه اتفاقا فانه قال الاتفاق على حل استفتاء من عرف من أهل العلم بالاجتهاد والعدالة أو آراء من نصبا والناس يستفتونه معظمين وعلى امتناعه ان ظن عدم أحدهما فان جهل اجتهاده دون عدالته فالتحتم منع استفتاءه بخلاف الجهول من غيره اذا لاتفاق على المنع اه فلا أقل من أن يكون ترجيحاً لعدم صلاحيته ولذا جزم به في الجمع واختاره في شرحه وقال ان أولى ما يستعمل به فيمض الرحمة الالهية في تحقق الوقعات الشرعية طاعة الله عز وجل والتمسك بحبل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتمد على رأيه ونهضه في استخراج دقائق الفقه وكنوزه وهو في المعامى حقيق بانزال الخذلان عليه فقد اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجمع الله له نوراً فإله من نور اه فشرط المفتي اسلامه وعدالته ولزم منها اشتراط بلوغه وعقله فترد فتوى الفاسق والكافر وغير المالك اذا يقبل خبرهم ويشترط أهلية اجتهاده كما سيأتي ولا حاجة الى اشتراط التيقظ وقوة الضبط كما في الروض للاحتراز عن غلب عليه الغفلة والسهولان اشتراط العدالة يعني عنهما وفي شرح الروض وينبغي للامام أن يسأل أهل العلم المشهورين في عصره عن يصلح للفتوى ليمنع من لا يصلح ويتوعده بالعقوبة بالعود وليكن المفتي معتزها عن خوارم المروءة فقيه النفس سليم الذهن حسن التصرف والاستنباط ولو كان المفتي عبداً أو امرأة أو أعمى أو أخرس بالاشارة وليس هو كالشاهد في رد فتواه لقراءة وجرت دفع ضرر وعدمه فهو كالراوي لا كالشاهد وتقبل فتوى من لا يكفر ولا يفسق ببدعة كشهاده اه وفي تلقح المحبوبي ان الاشارة من المفتي الناطق بعمل بها فلا يختص بالآخرس

٧ (قوله وفي صلح الخ) اه كذا وحديث النسخ مكرراً مع السابق وان كانت عبارة المحشي تقضي بانه لا يوجد الا في أحد الموضوعين تام اه

والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا

(قوله وظاهر ما في التحري) انه لا يحل استفتاءه اتفاقاً هذا بناء على ما عليه الاصوليون من ان المفتي هو المجتهد كإساق في شرح قوله والمفتي ينبغي أن يكون هكذا وهو غير المراد هنا بل المراد به المقلد الذي ينقل الحكم عن غيره (قوله ان ظن عدم أحدهما) أي الاجتهاد أو العدالة فضلاً عن عدمهما جميعاً كذا في شرح ابن أمير حاج

وفي الغنية رازم العن الاثمة المكي أشار المقتي برأسه مكان قوله نعم فالله مستغنى أن يعمل به ورمز  
لنوازل عن أبي القاسم مثله ورمز لظهير الدين المرغيناني لآلان إشارة الناطق لا تعتبر اه وسيأتي  
انه ينبغي أن يكون المقتي كالمقتضى في أوصاف السكان وفي الظاهرية ولا بأس للمقتضى أن يقتي من لم  
يخاصم اليه ولا يقتي أحداً الخصمين فيما يخصهم اليه اه (قوله ولا ينبغي أن يكون المقتضى قضا غليظاً  
جباراً عنيدا) لان المقصود منه وهو ايصال الحقوق الى أهلها لا يحصل به وفي المصباح رجل فقط  
شديد غليظ القلب يقال منه فقط يقط من باب تعب فظاظة اذا غلظ حتى يهاب في غير موضعه وغلظ  
الرجل اشتد فهو غليظ وفيه غلظة أى غير لين ولا ساس وانظ له في القول اغلاظا غلظاه اه والجبار  
في الخلق الحامل غيره على الشئ قهراً وغلبة وفي أسمائه تعالى الذي جبر خلقه على ما أراد من أمره  
ونهيته والعنيد من عاند فلان عناد من باب قاتل اذا ركب الخلاف والعصيان وعانده معانده عارضه  
وفعل مثل فعله قال الازهرى المعاند المعارض بالخلاف لا بالوافق وقد يكون مباراة بغير خلاف اه  
وفسره في المغرب بمن يظهر له الحق قياً باه وذ كرمسكين ان الفظ هو الجافي سئ الخلق والغليظ قاسى  
القلب والجبار من جبره على الامر بمعنى أجبره أى لا يجبر غيره على ما لا يريد والعنيد المعاند الجانب  
للحق المعادى لاهله (قوله ولا ينبغي أن يكون موثوقاً به في عفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة  
والآثار ووجوه الفقه) ويكون شديد من غير عنف ليناً من غير ضعف لان القضاء من أهم أمور  
المسلمين فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه وأهيب وأصبر على ما يصيبه من الناس كان أولى وينبغي  
للسلاطان أن يتفحص في ذلك ويولى من هو أولى لقوله عليه الصلاة والسلام من قلداً انساناً معلماً في  
رعيته من هو أولى بقدره الله ورسوله وجماعة المسلمين والموثوق به من وثقت به أثق بكسرهما  
ثقة ووثوقاً ائتمته وهو وهى وهم ثقة لانه مصدر وقد يجمع في الذكور والاناث فيقال ثقات والعفاف  
بالفتح من عف عن الشئ يعف من باب ضرب عففة بالكسر امتنع عنه فهو وعفيف كذا في المصباح  
وفسره الكرماني شارح البخارى بالكف عن المحارم وخوارم المروءة والعقل على قول الأكثر كما في  
التحريم بقوة بها ادراك السكيات للنفس اه والمراد بالوثوق به في عقله أن يكون كاملاً فلا يولى  
الاجق وهو ناقص العقل قال في المستطرف الحق المحفة غيرة لا تنفع فيها المحيلة وهى داهية واه الموت  
وفي الحديث الاجق أبغض الخلق الى الله تعالى اذ حرمه أعز الاشياء عليه وهو العقل ويستبدل على  
صفته من حيث الصورة بطول اللحية لان مخرجها من الدماغ فن أفرط طول لحيته قل دماغه ومن  
قل دماغه قل عقله ومن قل عقله فهو أخف وأما صفته من حيث الافعال فترك نظره في العواقب  
وثقته بمن لا يعرفه والعجب وكثرة الكلام وسرعة الجواب وكثرة الالتفات والخلو من العلم والجهالة  
والخفة والسفة والظلم والغفلة والسهو والخيلاء ان استغنى بطر وان افتقر قنط وان قال نفس وان سئل  
بجمل وان سأل ألم وان قال لم يحسن وان قيل له لم يفقه وان ضحك فقهه وان بكى صرخ واذا اعتبرنا هذه  
الخصال وجدناها في كثير من الناس فلا يكاد يعرف العاقل من الاجق قال عيسى عليه السلام  
عالمات الاكهم والابرص فابراتهم ما عالجت الاجق فلم يبرأ اه وأما الصلاح فهو لغة خلاف الفساد  
كما في المصباح وذ كرماتى انه لفظ جامع لكل خير ولذا وصف الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
بنينا صلي الله عليه وسلم به ليله الاسراء فقال كل من لقيه في السموات مرجحاً بالنبي الصالح ولو كان  
هناك وصف أجمع منه للخير لوصفوه به اه وفي أوقاف الخصاص الصالح من كان مستورا ليس  
بمتهوك ولا صاحب ريبة وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية كامناً لاذى قليل السوء ليس

ولا ينبغي أن يكون  
القاضي قضا غليظاً جباراً  
عنيداً وينبغي أن يكون  
موثوقاً به في عفافه وعقله  
وصلاحه وفهمه وعلمه  
بالسنة والآثار ووجوه  
الفقه

بمعاقرة للنبيذ ولا ينادم عليه الرجال وليس بـ كذا في المحصنات ولا معروف بالالكذب فهـ ذاعندنا  
 من أهل الصلاح اهـ والفهم لغة كافي المصباح العلم والعنف عدم الرقي والضعف العجز عن  
 احتمال الشيء وفي فتح القدير قبيل الحبس ويستحب أن يكون في القاضي عبسة بلا غضب وان  
 يلتزم التواضع من غير وهن ولا ضعف والمراد بعلم السنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قولاً وفعلاً وتقريراً عند أمر يعاينه والمراد بوجوه الفقه طرقه وقد مناعته بنفسه أول الكتاب وذكر  
 مسكن هنا ان الفقه عند عامة العلماء اسم لعلم خاص في الدين لا لكل علم وهو العلم بالمعاني التي  
 تعلقت بها الاحكام من كتاب وسنة واجماع ومقتضياتها واشاراتها (قوله والاجتهاد شرط الاولوية)  
 وهو لغة بذل الطاقة في تحصيل ذي كلفة واصطلاحاً ذلك من الفقه في تحصيل حكم شرعي ظني كافي  
 التحرير واختلفوا في المجتهد فقيل أن يعلم الكتاب بعنايه والسنة بطرقها والمراد بعلمها علم ما يتعلق  
 به الاحكام منها من العام والخاص والمشتك والمؤول والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ ومعرفة  
 الاجماع والقياس ولا يشترط حقه لجميع القرآن ولا لبعضه عن ظهر القلب بل يكفي أن يعرف  
 مظان احكامها في أبوابها فراجعها وقت الحاجة ولا يشترط التجرد في هذه العلوم ولا بدله من معرفة  
 لسان العرب لغة واعراباً وأما الاعتقاد في كفيه اعتقاد جازم ولا يشترط معرفة على طريق المتكلمين  
 وأدلتهم لانها صناعة لهم ويدخل في السنة أقوال الصحابة لا بد من معرفتها لانه قد يقيس مع وجود  
 قول الصحابي ولا بدله من معرفة عرف الناس وهو معنى قوله لم لا بد أن يكون صاحب قريحة وفي  
 القاموس وقريحة أول ما يستنبط من القرح كالبر وأول كل شيء ومنك طبعك والاقتراح ارتحال  
 الكلام واستنباط الشيء من غير سماع والاجتهاد والاختيار والتداع الشيء والتحكم اهـ وفي  
 مناقب الامام محمد للكردي كان محمد يذهب الى الصباغين ويسأل عن معاملاتهم وما يدبرونها  
 فيما بينهم وكان الكسافي يختلف الى محمد فقال له يوماً ما أكثر ما تقولون وعلى هذا معاني كلم الناس  
 ما أنتم وهذا القول لا يعرفه الا الخذاق من أهل هذه الصناعة فن أنقن هذه الجملة فهو أهل للاجتهاد  
 فيجب عليه أن يعمل ما اجتاده ولا يقلد أحداً وقوله شرط الاولوية يفيد أن تولية المجاهل صحة  
 عندنا لان المقصود من القضاء وهو ايبصال الحق الى مستحقه يحصل بالعمل بفتوى غيره وفي البرازية  
 من كتاب الايمان قبيل الثالث والعشرين المفتي يعني بالديانة والقاضي يقضي بالظاهر الى أن قال  
 دل ان المجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضاً فلا بد من كون القاضي المحاكم في الدعاء والعروج عالماً  
 ديناً كالكبير بيت الاجر وأين الكبير بيت الاجر وأين الدين والعلم اهـ وذكر يعقوب باشا ويعلم  
 من الدليل أن المراد من المجاهل من لا يقدر على أخذ المسائل من كتب الفقه وضبط أقوال الفقهاء  
 كما لا يخفى مع أن المراد منه المقلد بقريته جعل الاجتهاد شرط الاولوية اهـ وهو كذا في ايضاح  
 الاصلاح وجوز في العناية أن يراد بالمجاهل المقلد لكونه ذكر في مقابلة المجتهد وان يراد من لا يحفظ  
 شيئاً من أقوال الفقهاء وهو المناسب لسياق الكلام لقوله في دليل الشافعي ولا قدرة بدون العلم  
 ولم يقل بدون الاجتهاد اهـ وأما معناه لغة واصطلاحاً فقد مناهما وأما حكمه فهو غلبة الظن بالحكم  
 مع احتمال الخطأ ورأيت في جميع الدلائل ان الظن الغالب غير غلبة الظن لتغير الثاني دون الاول  
 وقد يقال المقلد أيضاً عمل بفتوى غيره ولو أخذها من الكتب وحاصل شرائط المجتهد على  
 ما في التسليم والتحرير الاسلام والبلوغ والعقل وكونه فقيهاً بنفسه بمعنى شديد الفهم بالطبع  
 وعلمه باللغة والعريضة أي الصرف والنحو والمعاني والبيان والاصول وكونه حاكماً بالعلم كتاب الله

والاجتهاد شرط الاولوية  
 (قوله وذكر يعقوب  
 باشا) أي في حاشيته على  
 صدر الشريعة وعبارته  
 وعند الشافعي لا يصح  
 تقليد الفاسق والمجاهل  
 ودليلاً على عدم صحة  
 تقليد المجاهل ان الامر  
 بالقضاء يستدعي القدرة  
 عليه ولا قدرة بدون العلم  
 ودليلاً على صحته انه  
 يمكنه أن يقضي بفتوى  
 غيره ومقصود القاضي  
 يحصل به وهو ايبصال  
 الحق الى مستحقه كذا في  
 الهداية ويعلم من هذا  
 الخ وفي الفواكه البدرية  
 لابن الغرس ما لمخصه  
 ليس مرادهم بالمجاهل  
 العامي المحض بل لا بد من  
 تاهل العلم والفهم وأقله  
 أن يحسن بعض الحوادث  
 والمبادئ الدقيقة وأن  
 يعرف طريق تحصيل  
 الاحكام الشرعية من  
 كتب المذهب وصدور  
 المشايخ وكيفية الابرار  
 والاصدار في الوقائع  
 مع الدعاوى والمجج ويدل  
 على ذلك قولهم العالم



اذ اتعین للقضاء وجب عليه قبوله واذ اتركه اثم ومالم يتعين فالترك افضل واذا كان الجاهل أهلا للقضاء فتي يتعين قال في النهر واقول وجود الجاهل لا يمنع من تعينه وذلك انه اذا لم يوجد غيره ولم يقبل اثم وان وجد جاهل تصح توليته (قوله ثم حقيقة الانتقال انما يتحقق الخ) قال الرملي قال في تجميع القدوري وقال الاصوليون اجمع لا يصح الرجوع عن التقليد بعد العمل بالاتفاق وهو المختار في المذهب وقال الامام ابو الحسن الخطيب في كتاب الفتاوى والمفتي على مذهب اذا اُفتي بكون الشيء كذا على مذهب امام ليس له ان يقلد غيره ويقتي بخلافه لانه محض تشبه وقال ايضا انه بالتراتب مذهب امام ٢٨٩ يكلف به مالم يظهر له غيره والمقلد

لا يظهر له اه قلت وفي التحرير لابن الهمام مسألة لا يرجع فيما قلد فيه أي عمل به اتفاقا وهل يقلد غيره في غيره المختار نعم للقطع بانهم كانوا يستفتون مرة واحدة ومرة غيره غير ملتزمين مقتيا واحدا فلو التزم مذهبنا معينا كابي حنيفة والشافعي فهل يلزمه الاستمرار عليه فقل نعم

والمفتي ينبغي أن يكون هكذا

نعالي مما يتعلق بالاحكام وكونه عالما بالحديث متناوسا سندا وناسخا ومنسوخا ولا يشترط فيه بعد صحة العقيدة علم الكلام ولا تفارب مع الفقه ولا الذكورة والحرية ولا العدالة فلا فاسق الاجتهاد له حمل بنفسه واما غيره فلا يعمل به ويشترط كونه عالما بوجوه القياس وفي الحقيقة اشتراط علمه بالاصول يغني عنه ولا بد من معرفة الاجماع ومواقفه ومن معرفة عادات الناس فالمحاصل ان الشرائط اربعة عشر شرطا واما ركنه فالمجتهد وهو ما قدمناه والمجتهد فيه وهو حكم شرعي ظني عليه دليل (قوله والمفتي ينبغي أن يكون هكذا) أي موثوقا به في دينه وعفافا الى آخره وأن يكون مجتهدا قال في فتح القدير وعلم ان ما ذكر في القاضي ذكر في المفتي فلا يغني الا المجتهد وقد استقر رأي الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد ممن يحفظ أقوال المجتهد فليس مفتيا والواجب عليه اذا سئل أن يذكر قول المجتهد كابي حنيفة على جهة الحكاية فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموحدين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي لياخذه المستفتي وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين اما أن يكون له سند فيه أو يأخذه من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر والمشهور وهكذا كرازي فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النوادر في زماننا لا يحمل عزومها فيها الى محمد ولا الى أبي يوسف لانها لم تستمر في عصرنا في ديارنا ولم تتداول نعم اذا وجد النقل عن النوادر مثلا في كتاب مشهور ومعروف كالمسألة والمبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب فلو كان حافظا لا فاقول المختلفة للمجتهدين ولا يعرف الحجة ولا قدرة له على الاجتهاد للترجيح لا يقطع بقول منها مفتي به بل يحكمها المستفتي فيختار المستفتي ما يقع في قلبه انه الاصول ذكره في بعض الجوامع وعندى لا يجب عليه حكاية كلها بل يكفيه أن يحكي قولها منها فان المقلد له أن يقلد أي مجتهد شاء فاذا ذكر أحدها فقلده حصل المقصود نعم لا يقطع عليه فيقول جواب مسئلتك كذا بل يقول قال أبو حنيفة حكم هذا كذا نعم لو حكى الكل فلاخذ بما يقع في قلبه انه أصوب أولى والا فالعامة لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وعطائه وعلى هذا اذا استفتي فقيهان أعني مجتهدين فاختلغا عليه الاولى بان ياخذ بما عمل اليه قلبه منهما وعندى انه لو أخذ بقول الذي لا عمل اليه قلبه جاز لان ذلك الميل وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل أصاب ذلك المجتهد أو أخطأ وقالوا المنتقل من مذهب الى مذهب باجتهاد وبرهان اثم يستوجب التعزير فبلا اجتهاد وبرهان أولى ولا بد أن يراد بهذا الاجتهاد معنى التحري وتحكيم القلب لان العامي ليس له اجتهاد ثم حقيقة الانتقال انما

وقيل لا وقيل كن لم يلتزم ان عمل بحكم تقليدا لا يرجع عنه وفي غيره له تقليد غيره وهو الغالب على الظن لعدم ما يوجب شرطا ويخرج منه جواز اتباعه للرخص ولا يمنع منه مانع شرعي اذ لا انسان أن سلك الاخف عليه اذا كان له اليه سبيل بان لم يكن عمل بآخرفيه اه

٣٧ - بجر سادس وللشيخ حسن الشرنبلالي رسالة سماها العقد الفردي في جواز التقليد وذكر فيها ما حاصله ان دعوى الاتفاق على عدم الرجوع فيما قلد فيه ذكرها الآمدي وابن المحجب وتبعهما في جمع الجوامع وغيره وذكر العلامة ابن أبي شريف ان في كلام غيرهما ما يشعر باثبات الخلاف بعد العمل فله التقليد بعده بقول غيره وذكره عن الزركشي العلامة ابن أمير حاج والسيد بادشاه في شرحهما على التحرير رأي فيجوز اتباع القائل بالجواز وأيضا القول بالمنع ليس على إطلاقه لانه محمول على ما اذا بقي من آثار الفعل السابق أثر يؤدي الى تلفيق العمل بشئ مركب من مذهبين كتقليد الشافعي في معجم بعض

الراس والامام مالك في طهارة السكاب في صلاة واحدة كذا ذكر العلتمان ابن حجر والرملي في شرحهما على المنهاج وفي كلام ابن  
الهصام ما يفيد ذلك في غير ٢٩٠ هذا المحل أو المراد بجمع الرجوع فيما قلناه فيه اتفاق الرجوع في خصوص العين لا خصوص  
الجنس وذلك ينقض ما

تتحقق في حكم مسألة خاصة قلده فيه وعمل به والافقوله قلادت أبا حنيفة فيما أفنى به من المسائل  
والترتمت العمل به على الاجمال وهو لا يعرف صورها ليس حقيقة التقليد بل هذا حقيقة تعليل  
التقليد أو وعده به كانه التزم أن يعمل بقول أبي حنيفة فيما يقع له من المسائل التي تنعش في الوقائع  
فان أرادوا هذا الالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين بالترام بنفسه ذلك قولاً أو نية مشرعة  
بل الدليل اقتضى العمل بقول المجتهد فيما احتاج اليه بقوله تعالى فاسألوا أهل الذكرا ان كنتم  
لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة وحينئذ اذا ثبت عنده قول المجتهد  
وجب عمله به والغالب ان مثل هذه الزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص والاخذ العامي  
في كل مسألة بقول مجتهد قوله أخف عليه وأنا لا أدري ما يمنع هذا من النقل والعقل وكون الانسان  
يتبع ما هو أخف على نفسه من قول مجتهد وسوغ له الاجتهاد وما علمت من الشرع ذمه عليه وكان  
صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن أمته الى هنا في فتح القدير ولم يسطر أصحابنا الكلام على  
المفتي والمستفتي في المتن والشروح وانما ذكر أصحاب الفتاوى بعض مسائلهما وقد بسط الكلام  
علمه ما في الروض في كتاب القضاء فاجبت نقله لان قواعدنا لا نأباه ثم أنبه بعده على نقل البعض  
لمذهبنا والله تعالى أعلم قال

﴿فصل في المفتي﴾ فان لم يكن غيره تعين عليه وان كان غيره فهو فرض كفاية ومع هذا لا يحل  
التسارع الى ما لا يتحقق ويشترط اسلام المفتي وعدالته فتدري الفاسق ويعمل لنفسه باجتهاده  
ويشترط تيقظه وقوة ضبطه وأهلية اجتهاده فن عرف مسألة أو مسألتين أو مسائل بادلتها لم تجز  
فتواه بها ولا تقليده وكذا من لم يكن مجتهداً ولو مات المجتهد لم تبطل فتواه بل يؤخذ بقوله فعلى هذا  
من عرف مذهب مجتهد وتجرّبه جاز أن يفتي بقول ذلك المجتهد وليضاف الى المذهب ان لم يعلم أنه  
يفتي عليه ولا يجوز لغير المتبحر الا في مسائل معلومة من المذهب ﴿فرع﴾ ليس للمجتهد تقليد مجتهد  
ولو حدثت واقعة قد اجتهد فيها وجب اعادته ان نسي الدليل أو تجدد مشكل ﴿فرع﴾ المنتسبون  
الى مذهب امام اماعوام فتقليدهم مفرع على تقليد الميت فقد مرر واما مجتهدون فلا يقدون فان  
وافق اجتهاده اجتهادهم فلا بأس وان خالفه أحياناً ومن لم يبلغ رتبة الاجتهاد بل وقف على اصول  
امامه ومعه كن من قياس ما لم ينص عليه على المنصوص فليس بمقلد في نفسه بل هو واسطة فان نص  
صاحب المذهب على الحكم والعلة الحق بها غير المنصوص ولو نص على الحكم فقط فله أن يستنبط  
العلة ويقيس وليقل هذا قياس مذهبه لا قوله وان اختلف نص امامه في مشتبهي فله التخريج من  
أحدهما الى الاخرى ﴿فرع﴾ للمفتي أن يغلط للرجوع متاولاً كما اذا سأله من له عبد عن قتله وخشي  
أن يقتله جاز أن يقول ان قتله قتلناك متاولاً لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل عبده قتلناه وهذا اذا  
لم يترتب على اطلاقه مفسدة واختلاف المفتين كالمجتهدين والله تعالى أعلم

﴿فصل في المستفتي﴾ يجب أن يستفتي من عرف علمه وعدالته ولو باخبار رتبة عارف أو باستفاضة  
والابحث عن ذلك فلو خفيت عدالته الباطنة اكتفى بالعدالة الظاهرة ويعمل بفتوى عالم مع وجود  
اعلم جهله فان اختلفوا لا نص قدم الاعلم وكذا اذا اعتقد أحدهما اعلم أو أروع ويقدم الاعلم على

فعله مقلداً في فعله  
اماماً لانه لا يملك ابطاله  
بامضائه كما لو قضى به فلو  
صلى ظهراً بجمع ربيع  
الراس ليس له ابطالها  
باعتقاده لزوم مسح السكك  
وأما لو صلى يوماً على  
مذهب وأراد أن يصلي  
يوماً آخر على غيره فلا يمنع  
منه ما وقد بسط الكلام  
فيها فراجع به وما ذكره  
المحقق من جواز تتبع  
الرخص رده ابن حجر وزعم  
انه مخالف للاجماع  
وانتصر له العلامة خير  
الدين في حاشيته هنا بكلام  
طويل ومنع دعوى  
الاجماع فراجع به ويؤيد  
منعه ما في شرح ابن امير  
حاج بعد نقله الاجماع  
عن ابن عسدد البر حيث  
قال ان صح احتاج الى  
جواب ويمكن أن يقال  
لا نسلم صحة دعوى الاجماع  
اذ في تعسيق المتابع  
للرخص عن أجدر وابتان  
وجعل القاضي أبو يعلى  
الرواية المفسدة على غير  
متاول ولا مقلد وذكر  
بعض الحنابلة ان قوى

دليل أو كان عاميلاً لا يفسق وفي روضة النووى وأصلها عن حكاية الحنطاي وغيره عن ابن أبي هريرة انه لا يفسق الاورع  
به ثم لعله محمول على نحو ما يجتمع له من ذلك ما لم يقل بجموعه مجتهد كما أشار اليه المصنف اه وسيد كرم المؤلف عن الشارح  
ان في فسقه وجهين أو جهه ما عدمه والله سبحانه أعلم (قوله بقول مجتهد قوله أخف) قال الرملي الجملة من المبتدأ والخبر نه للمجتهد

الاورع ولو اجيب في واقعة لا تتكرر ثم حدثت لزم إعادة السؤال ان لم يعلم استنادا للجواب الى نص  
 أو إجماع وان لم تضاهئ نفسه الى جواب المفتي استحب سؤال غيره ولا يجب ويكفي المستفتي بعث  
 رقعة أو رسول ثقة ومن الادب أن لا يسأل والمفتي قائم أو مشغول بما يمنع تمام الفكر وأن لا يقول  
 بجوابه هكذا قلت أنا ولا يطالبه بدليل فان أرادته فوقت آخرويين موضع السؤال وينقط المشقة  
 في الرقعة ويتأملها لاسيما آخرها ويثبت ولا يقدر الاسراع مع التحقيق وان يشاور فيما يحسن  
 اظهاره من حضر متاهلا وان يصلح لمخافا حشا ولا يشغل بياضا بخط كيلا يلحق بشئ ويبين خطه بقلم  
 بين قلمين ولا بأس بكتبه الدليل لا السؤال ولا يكتب خلف من لا يصلح وله أن يضرب عليه أن أمن  
 فتنة وأن يخط المسالك وينتهي المستفتي عن ذلك وليس له حبس الرقعة وينبغي للإمام أن يهت  
 عن أهل العلم عن يصلح للفتوى لينع من لا يصلح وليكن المفتي متزها عن خوارم المروءة فقيهه  
 النفس سليم الذهن حسن التصرف ولو عبدا أو امرأة أو آخرس تفهم اشارته وليس هو كالشاهد في  
 رد فتواه لقراءة وجر نفع وقبول فتوى من لا يكفر ولا يفسق بيدعة كشهادته وبقي ولو كان قاضيا  
 وفي اشتراط معرفة الحساب لتصحيح مسائله وحيثان ويشترط أن يحفظ مذهب امامه ويعرف  
 قواعده وأساليبه وليس للأصولي الماهر وكذا البحت في الخلاف من أئمة الفقه وغول المناظرين  
 أن يفتي في الفروع الشرعية ولا يجب افتاء فيما لا يقع ويحرم التساهل في الفتوى واتباع الحيل  
 ان فسدت الأغراض وسؤال من عرف بذلك ولا يفتي في حال تغير اخلاقه ووجهه عن الاعتدال  
 ولولفرح ومداغة أخبيين فان أفتى معتقدا ان ذلك لم يمنعه عن ذلك الصواب صحت فتواه وان خاطر  
 والاولى أن يتبرع بالفتوى فان أخذ رزقا من بيت المال جازا ان تعذت عليه وله كفاية ولا يأخذ  
 أجرة من مستفت فان جعل له أهل البلد رزقا جازوا ان استؤجر جازوا والاولى كونها باجرة مثل كتبه  
 مع كراهة وله قبول هدية لارشوة على فتوى لما يريد على الامام أن يفرض لمدرس ومفت كفايته  
 ولكل أهل بلد اصطلاح في اللفظ فلا يجوز أن يفتي أهل بلد بما يتعلق باللفظ من لا يعرف  
 اصطلاحهم وليس له العمل والفتوى باحد القوانين أو الوجهين من غير تعويل عليه في القولين أن  
 يعمل بالمتأخران علماء والافان الذي رجحه الشافعي والارزاه البحث عنه وان كان أهلا اشتغل به متعرفا  
 لذلك من القواعد والمأخذ والالتقاء من نقلة المذهب فان عدم التراجع توقف وحكم الوجهين  
 كالقولين لكن لا عبرة بالمتأخر الا اذا وقع من شخص فان اختلفوا في الارجح ولم يكن أهلا للترجيح  
 اعتمد ما صححه الاكثر والاعلم والالتوقف والعمل بالجديد من قول الشافعي الا في نحو ثلاث مسائل  
 وان كان في الرقعة مسائل ترتب الاجوبة على ترتيبها ويكره أن يقتصر على فيه قولان اذا يغيب  
 ولا يطلق حيث التفصيل فهو خطأ ويجب على ما في الرقعة لا على ما يعلمه وان أراد قال ان أراد كذا  
 بجوابه كذا ويجب الاول في الناحية اليسرى وان شاء غيرها لا قبل البسملة وليكتب الحمد لله وليختتم  
 بقوله والله أعلم ولا يقيم أن يقول في الجواب عندنا وان تعلقت بالسلطان دعا له فقال وعلى السلطان  
 سدد الله أو شد ازاره ويكره أطل الله بقاءه ويختصر جوابه ويوضح عبارته وان سئل عن تكلم  
 بكفر متاول قال يسئل ان أراد كذا فلا شئ عليه وان أراد كذا فاستتاب فان تاب قبلت توبته والا قتل  
 وان سئل عن قتل أو جرح احتاط وذكر شروط القصاص ويبين قدر التعزير ويكتب على الماصق  
 من الورقة وان ضاقت كتب في الظهر والحاشية الأولى لا ورقة أخرى ويشافهه بما عليه بل ان  
 اقتضاها السؤال لم يقتصر على أحدهما ولا يلغنه على خصمه فان وجب الافتاء قدم السابق بفتوى

(قوله ويكره أن يقتصر  
 على فيه قولان) أي على  
 قوله في الجواب فيه  
 قولان

ثم أقرع نعم يجب تقديم نساء ومساقرين تهيؤا وتضرروا بالتخالف إلا أن ظهر تضرر غيرهم بكثرتهم  
وان سئل عن الأخوة فصل في جوابه ابن الأبوين أولاب أولام وان كان في الفريضة عول قال الثمن  
عائلا وان كان في الورثة من يسقط بحال دون حال بينه ويكتب تحت الفتوى الصحيحة أن عرف أنها  
لاهل الجواب صحيح ونحوه وله أن يجيب أن رأى ذلك ويختصروا أن جهل حاله يبحث عن حاله فإن لم  
يظهر له فله أمره بأبدالها فإن تعسر أجاب بلسانه وان عدم المفتي في بلدته وغيرها ولا من ينقل له حكمها  
فلا يؤاخذ صاحب الواقعة بشئ يصيبه إلا تكليف **بفرع** في إفتائه ثم رجع قبل العمل كف  
عنه وكذا إذا نكح امرأة بفتواه ثم رجع لزمه فراقها كما في القبله وان رجع بعد العمل وقد خالف  
دليلا فاطما نفضه والافلا وان كان المفتي يقلد الامام فنص امامه وان كان اجتهدا في حقه كالدليل  
القطعي وعلى المفتي اعلامه برجوعه قبل العمل وكذا به **بده** ان وجب النقص وان أ تلف بفتواه لا يغرم  
ولو كان أهلا اه والله تعالى أعلم

**فصل يجوز تقليد من شاء من المجتهدين** وان دونت المذاهب كالسيوم وله الانتقال من مذهبه  
لكن لا يتبع الرخص فان تتبعها من المذاهب فهل يفسق وجهان اه قال الشارح أوجهما  
لا والله سبحانه أعلم وقد عقد في أول التتارخانية فصلا في الفتوى حاصل الاول ان أبا يوسف قال  
لا تحل الفتوى للمتقدم ومحمد جوزها اذا كان صواب الرجل أكثر من خطائه وعن الاسكافي أن  
الاعلم بالبلد لا يسعه تركها واختلقوا في الإفتاء ما شيا جوزه البعض ومنعه آخر واختار الاسكافي  
أن يفتي ان كان شيا ظاهرا والا لا وكان ابن سلام اذا ألح عليه المستفتي وقال جئت من مكان بعيد يقول  
فلا نحن ناديناك من حيث جئتنا \* ولا نحن عينا عليك المذاهب ولكن اختار الفقيه أبو الليث  
أنه لا يقول له ذلك أول مرة فان ألح أجابه بذلك وحاصل الثاني أن اختلاف أئمة الهدى توسعة على  
الناس فان كان الامام في جانب وهما في جانب خير المفتي وان كان أحدهما مع الامام أخذ بقولهما  
الا اذا اصططح المشايخ على قول الآخر فتبعهم كما اختار الفقيه أبو الليث قول زفر في مسائل وان  
اختلف المتأخرون أخذ بقول واحد فلم يجز من المتأخرين مجتهدا برأيه اذا كان يعرف وجهه الفقه  
ويشاور أهله ولا يجوز له الإفتاء بالقول المهجور لجر منفعة ولا برجوعه عليه دنيا وردمفت زرا على  
خياط مستفت وقلمه من ثوبه تهرز عن شبهة الرشوة ومن شرائطها حفظه الترتيب والعدل بين  
المستفتين لا يميل الى الأغنياء وأعوان السلاطان والامراء بل يكتب جواب السابق غنيا كان أو فقيرا  
ومن آدابه أن يأخذ الورقة بالمحرمة ويقرأ المسئلة بالبصرة مرة بعد مرة حتى يتضح له السؤال ثم يجيب  
واذا لم يتضح السؤال سال من المستفتي ولا يرمي بالكاغذ الى الارض وهو لا يجوز وكان بعضهم  
لا يأخذ الرقعة من يد امرأة ولا صبي وكان له تلميذ يأخذ منهم ويجمعها ويرفعها في كتبها تعظيما للعلم  
والاحسن أخذ المفتي من كل أحد تواضعا ويجوز للشاب الفتوى اذا كان حافظا للروايات واقفا  
على الدرايات محافظا على الطاعات مجانبيا للشهوات والشبهات والعالم كبير وان كان صغيرا والمجاهل  
صغير وان كان كبير او صحيح في السراجية أن المفتي يفتي بقول أبي حنيفة على الإطلاق ثم يقول أبي  
يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحن بن زباد ولا يخير اذا لم يكن مجتهدا واذا اختلف مفتيان يتبع  
قول الافقه منهما بعد أن يكون أورعهما وينبغي أن يكتب عقب جوابه والله أعلم أو نحوه وقيل في  
العقائد يكتب والله الموفق ونحوه وكره بعضهم الإفتاء والصحيح عدم الكراهة للأهل ولا ينبغي  
الإفتاء الا لمن عرف أقاويل العلماء وعرف من أين قالوا فان كان في المسئلة خلاف لا يختار قولاً

﴿فصل في التقليد﴾

(قوله نقلوا عن أصحابنا أنه لا يحل لاحداثه) قال الرمي هذا مروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكلامه هنا موهوم ان ذلك مروى عن المشايخ كما هو ظاهر من سياقه (قوله بل يجب الافتاء وان لم يعلم من أين قال) اعترضه المهشي الرمي فقال هذا مصاد لقوله لا يحل لاحداثه ان يبقى بقولنا حتى يعلم من أين قلنا اذ هو صريح في عدم جواز الافتاء لغير أهل الاجتهاد فكيف يستدل به على وجوبه فنقول ما يصدر من غير الأهل ليس بافتاء حقيقة وانما هو حكاية عن المجتهد انه قائل بكذا وباعتبار هذا المحظ تجوز حكاية قول غير الامام فكيف يجب علينا الافتاء بقول الامام وان أفنى المشايخ بخلافه ونحوه انما نحكي فتواهم لا غير فليست اهل قالت ويشهد له ما في التارخانية قال صاحب الاقضية أبو جعفر بعد ما بين أهلية القضاء ولا ينبغي لاحداثه يقضي بالناس الامن كان هكذا يز يدبه ان المفتي ينبغي أن يكون عدلا عالما بالكتاب والسنة واجتهادا رأى قال الا أن يبقى بشئ قد سمعه فانه يجوز وان لم يكن عالما بالكتاب والسنة لانه حاله ما سمع من غيره فهو بمنزلة الراوى في باب الاحاديث فيشترط فيه ما يشترط في الراوى من النقل والضبط والعدالة وفي الظهيرية مروى عن أبي حنيفة انه قال لا يحل لاحداثه يبقى بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا وان لم يكن أهل الاجتهاد لا يحل له أن يبقى الا بطريق الحكاية فيحكي ما يحفظ من أقوال الفقهاء اه فقله فيحكي ما يحفظ الخ باطلا فانه يفيد عدم وجوب التزام حكاية مذهب الامام نعم ما ذكره المؤلف يظهر بناء على القول بان ٢٩٣ من التزم مذهب الامام لا يحل له

تقديم غيره في غير ما عمل به وقد علمت ما قدمناه عن التحرير انه خلاف المختار وانت ترى اصحاب المتن المعتمدة قديمشون على غير مذهب الامام واذا أفنى المشايخ بخلاف قوله لفقد الدليل في حقهم فحقن نبتهم اذ هم أعلم وكيف يقال يجب علينا الافتاء بقول الامام لفقد الشرط وقد أقرانه قد فقد الشرط أيضا في حق المشايخ فهل تراهم

يجب به حتى يعرف حجه وينبغي السؤال من أفعه أهل زمانه فان اختلفوا تحرى اه وصح في المحاوى القدسي أن الامام اذا كان في جانب وهو ما في جانب فالاصح أن الاعتبار لقوة المدرك فان قلت كيف جاز للمشايخ الافتاء بغير قول الامام الاعظم مع أنهم مقلدون قلت قد أشكل على ذلك مدة طويلة ولم أرفيه جوابا الا ما فهمته الا أن من كلامهم وهو أنهم نقلوا عن أصحابنا أنه لا يحل لاحداثه يبقى بقولنا حتى يعلم من أين قلنا حتى نقل في السراجية أن هذا سبب مخالفة عصام للامام وكان يبقى بخلاف قوله كثير لانه لم يعلم الدليل وكان يظهر له دليل غيره فبقي به فاقول ان هذا الشرط كان في زمانهم اما في زماننا فيكتفي بالحفظ كما في الفتية وغيرها فيجوز الافتاء بقول الامام بل يجب وان لم يعلم من أين قال وعلى هذا اذا صححه في المحاوى معنى على ذلك الشرط وقد صححو أن الافتاء بقول الامام فينتج من هذا انه يجب علينا الافتاء بقول الامام وان أفنى المشايخ بخلافه لانهم انما أفتوا بخلافه لفقد شرطه في حقهم وهو الوقوف على دليله وأما نحن قلنا الافتاء وان لم نقف على دليله وقد وقع للمحقق ابن الهمام في مواضع الرد على المشايخ في الافتاء بقولهم ما به لا يعدل عن قوله الا لضعف دليله وهو قوي في وقت العشاء لكونه الاحوط وفي تكبير التثنية في آخر وقته الى آخره اذ كره في فتح القدير بل كن هو أهل للنظر في الدليل ومن ليس بأهل للنظر فيه فعليه

ارتكبه وامنه كرا والحاصل ان الانصاف الذي يقبله الطبع السليم ان المفتي في زماننا ينقل ما اختاره المشايخ وهو الذي مشى عليه العلامة ابن السبكي في فتاواه حيث قال الاصل ان العمل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولذا ترجح المشايخ لدليله في الاغلب على دليل من خالفه من اصحابه ويحجبون عما استدلل به مخالفه وهذا أمانة العمل بقوله وان لم يصرحوا بالفتوى عليه اذ الترجيح كصرح التهجيج لان المرحوح طامع بغالبته بالراجح وحينئذ فلا يعدل المفتي ولا القاضي عن قوله الا اذا صرح أحد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره فليس للقاضي أن يحكم بقول غير أبي حنيفة في مسألة لم يرجح فيها قول غيره ورجوا فيه ادليل أبي حنيفة على دليله فان حكم فيها فحكمه غير ماض ليس له غير الانتقاض والله تعالى أعلم وهو الذي مشى عليه الشيخ علاء الدين المحصني أيضا في صدر شرحه على التنوير حيث قال وأما نحن فعلمنا اتباع ما رجوه وما صحهوه كالأفتاء في حياتهم فان قلت قد يكون أقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون في التهجيج قلت يعمل بمثل ما علموا من اعتبار تغير العرف وأحوال الناس وما هو الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا يخلو الوجود من غير هذا حقيقة لا ظنا وعلى من لم يعز أن يرجع لمن غير لبراءة ذمته اه والله تعالى أعلم (قوله لكن هو أهل للنظر) الاستدراك بالنظر الى قوله لا يعدل عن قوله الا لضعف دليله يعني ان مثل المحقق له أن يقول ذلك لانه أهل للنظر في الدليل وأما مثلنا فلا يجوز له العدول عن قول الامام أصلا

وكره التقليد من خاف  
الحيف وإن أمنه لا

(قوله إلا أن كان السلطان  
يمكنه أن يفصل الخصومات  
الخ) قال الرملي هذا  
صريح في أن السلطان أن  
يقضي بين الخصمين وبه  
صرح في الفواكه البدرية  
حيث قال المحاكم أما الإمام  
أو القاضي أو الحاكم أما  
الإمام فقد قال علماؤنا  
حكم السلطان العادل ينفذ  
واختلفوا في المرأة فيما  
سوى الحدود والقصاص  
اه وسياقي في شرح  
قوله وتقضي المرأة في غير  
حد وقود أنها تصلح  
للسلطنة وفي الخلاصة  
جنس آخر وفي النوازل  
السلطان إذا حكم بين اثنين  
لا ينفذ وفي أدب القاضي  
للخصام ينفذ وهو الأصح  
وقال القاضي الإمام وهذا  
أصح وبه يفتي اه ذكره  
في الفصل الرابع من  
كتاب القضاء فظهر ضعف  
الرواية التي نقلها ابن حجر  
عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى (قوله الظاهر  
جواز جبره) بخالفه ما في  
الاختيار حيث قال ومن  
تعين له يفترض عليه  
ولها امتنع لا يجبر عليه اه  
(قوله ولم يحكم بالوفاة  
الجور مع التعيين) قد ذكر

الافتاء بقول الامام والمراد بالاهلية هنا أن يكون عارفاً بميزان الاقوال له قدرة على ترجيح بعضها  
على بعض ولا يصير الرجل أهلاً للفتوى ما لم يصر صوابه أكثر من خطائه لأن الصواب متى كثر  
فقد غلب ولا عبرة بالمغلوب بمقالة الغالب فان أمور الشريعة مبينة على الاعم الاغلب كذا في الوصول الحجة  
من كتاب القضاء وفي مناقب الكردري قال ابن المبارك وقد سئل متى يحل للرجل أن يفتي وبلى  
القضاء قال اذا كان بصيراً بالحديث والرأي عارفاً بقول أبي حنيفة حافظاً له وهذا محمول على احدى  
الروايتين عن أصحابنا وقبل استقرار المذاهب أما بعد التقرر فلا حاجة اليه لانه يمكنه التقليد  
اه ومن الجلب ما سمعت من بعض حنفية عصرنا حين تكلمت قد يدعى معه فيما ان قال لما أفتى  
المشايع بشي علمنا أنه قول الامام فقلت أنه خطأ أنهم يبينون قول الامام في ظاهر الرواية ثم يقولون  
الفتوى على قول أبي يوسف أو محمد أو زفر وسمعت من بعضهم أنه يقول الكل عن أبي حنيفة قلت  
نعم لكن ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوح عنه لما قررناه في الاصول من عدم إمكان صدور  
قولين مختلفين متساويين من مجتهد والمرجوع عنه لم يبق قول له كذا كروه (قوله وكره التقليد  
لمن خاف الحيف) كيلا يكون ذريعة الى مباشرة الظلم وهنا نسختان التقليد أي النصب  
من السلطان والتقليد أي قبول تقليد القضاء وهي الاولى والحيف بمعنى الجور والظلم من خاف عليه  
بحيف اذا جار وخوف عدم اقامة العدل ليجزئه كخوف الجور فلوقال المؤلف ان خاف الحيف  
أو العجز لكان أولى لان أحدهما يكفي نص عليه القردري والمراد بالكره كراهة التحريم  
لان الغالب الوقوع في محظوره حينئذ ومحمل الكراهة ما ذالم يتعين عليه فان انحصر صار فرض  
عين عليه وعليه ضبط نفسه إلا ان كان السلطان يمكن أن يفصل الخصومات ويتفرغ لذلك كذا  
في فتح القدير واذالم يمكن السلطان فصل القضايا وفي البدقوم صالحون له انما كاهم كذا في البرازية  
ولم أره هل ينسق الممتنع الظاهر نعم لتركه الفرض إلا أن يقال ان للمتنع في الغالب تأويلاً وهو مانع  
من الفسق ولم أر إلا أن هل يجبر الممتنع المنحصر فيه الظاهر جواز جبره على القبول لا يضطرار الناس  
اليه كاطعام المضطر وسائر فروض الكفاية عند التعيين وكذا جواز جبر واحد من المتأهلين وغير  
المتأهل كالمعدوم (قوله وإن أمنه لا) أي ان أمن الحيف لم يكره التقليد لان كراهة الحماية  
والتأهين تقاسوه ولم يتعرض المصنف ليكون الدخول فيه عند الامن رخصة فالاولى تركه أو عزيمته  
فالاولى الدخول فيه للاختلاف قال في البرازية وعامة المشايخ على أن التقليد رخصة والترك عزيمته  
وقد دخل في القضاء قوم صالحون ونحاي منه قوم صالحون وترك الدخول أصل ديننا وديننا وفي فتح  
القدير وان أمن أبجر رخصة والترك هو العزيمة لانه وان أمن فالغالب خطأ ظن من ظن من نفسه  
الاعتدال فيظهر منه خلافه اه فالحاصل أنه فرض عين ان تعين وفرض كفاية للمتأهل عند  
وجود غيره لكن رخصة ومكرهه عند خوف العجز أو الحيف وينبغي أن يكون حراماً عند غالب  
ظنه أنه يجور في الحكم ومباح كما قدمناه فيه الاحكام الخمسة أما غير اهل فيجزم عليه الدخول فيه  
قطعا ولم أر حكم ما اذا خاف الجور مع التعيين ومقتضى كلامهم في النكاح أن لا يجوز له القبول تقديماً  
للمحرم على المبيح وان كان فرضاً وقد روي ان أبا حنيفة دعى للقضاء ثلاث مرات فابى حتى حبس  
وجلد كل مرة ثلاثين سوطاً حتى قال له أبو يوسف لو تقلدت لمنفعة الناس فنظر اليه شبهه المغضب  
فقال لو أمرت ان أقطع البحر سباحة لكنت أقدر عليه فكان يبك قاضياً ونكس رأسه ولم ينظر  
اليه بعد وهذا يدل على كراهة الدخول فيه وهو قول البعض وقد مناه أنه لا يكرهه للقادر عليه وظاهر



كلام الامام أنه عرف من نفسه عدم القدرة ولذا لم يقبل وبه صرح في فتح القدير أنه لا يجوز القبول  
 الا لمن أجبر عليه ولذا ضرب الامام أيا ما وقيد بضعا وخسين وامتنع في الاصح من القبول ومات على  
 الاباء كذا في البرازية وحاصل ما ذكره البرازي في مناقبه روايات الاولى أن الامام لما أكرهه  
 المنصور على القضاء وأبى حبسه وضر به ثلاثة أيام ومات في الحبس مبطونا الثانية أنه حبس مرتين  
 على القضاء والفتيا ثم أخرج ولزم بيته ومنع من الجلوس للناس الى أن مات الثالثة أنهم لما عجزوا  
 منه قتلوه بالسلم الرابعة أنه طيف به في الاسواق الخامسة أنه لما أحس بالسلم سجد فخرحت روحه  
 ساجدا سنة خمس مائة ومن غريب ما وقع أنه جيء بجنازته فازدحم الناس فلم يقدر واعي دفنه  
 الا بعد العصر واستمر الناس يصلون عليه على قبره عشرين يوما وحذر من صلى عليه خشون ألفا  
 ثم قال والجهور على أنه لم يقبل القضاء وأنه مات بالسلم وقيل قبله يومين أو ثلاثة لاجل بر المنصور في  
 عينه ثم ترك ثم اعلم أن واقعة المنصور معه هي الفتنة الثانية للامام والاولى أكرهه ابن هبيرة والى  
 الكوفة على قضائها وضر به على رأسه حتى انتفخ وجهه وجده فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فاراه  
 باطلاقه وتماه فيها ولم يذكر السارحون المولى للقضاء وظاهر كلامهم أنه الخليفة أو السلطان وعند  
 الامام الثاني الامير الذي ولاه السلطان ناحية وجعل له خراجها وأطلق له التصرف في الرعية وما  
 تقتضيه الامارة أن يقلد ويغزل بخلاف ما إذا فوض اليه الاموال فقط وعنه أيضا إذا كان القضاء  
 من الاصل ومات القاضي ليس للامير أن ينصب قاضيا وان ولي عشرها وخراجها وان حكم الامير لم  
 يجز حكمه فاذا جاء هذا المولى بكتاب الخليفة اليه من الاصل لا يكون امضاء لقضائه كذا في  
 البرازية وللسلطان أن يفوض التولية للقضاء الى غيره ولو كان المفوض اليه عبدا بطريق النيابة  
 بخلاف ما اذا حكم العبد بنفسه لم يصح ويشترط للسلطان المولى للقضاء البلوغ لما في البرازية مات  
 السلطان وانقضت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي أن يفوض امور التقليد الى وال ويعد هذا  
 الوالى نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالى لعدم  
 صحة الاذن والجمعة لمن لا ولاية له اه وفيها أيضا السلطان أو الوالى اذا بلغ يحتاج الى تقليد جديد  
 وكذا النصراني اذا استؤثر وفي العبد روايتان ولو اجتمع أهل بلدة على تولية واحد القضاء لم يصح  
 بخلاف ما اذا ولو اساطانا بعد موت سلطانهم فانه يجوز منها أيضا ولا بد في صحة التولية من تعيين  
 القاضي فلو قال السلطان وليت عالما أو احدهذين أو فلانا وقلنا لم يصح أخذاهما في البرازية لو قال  
 السلطان للوالى قلد من شئت يصح ولو قال قلد أحد لم يصح كقوله لو كبله وكل من شئت يصح  
 وكل أحد لا اه والتولية للقاضي اما بالمشافهة للقاضي بقوله وليت لك قضاء بلدة كذا أو جعلت لك  
 قاضي القضاء ونحو ذلك أو بارسال ثقة اليه بذلك أو بكتاب وفي البرازية كان الفقيه أبو جعفر  
 يقول كان الفقيه أبو بكر الاسكافي يقول تولية القضاء في ديارنا غير صحيح لان المولى لا يواجههم  
 بالتقليد وانما يكتب المنشور ويكتب في كل فصل عادة من تقدم ان شاء الله تعالى فيبطل المقدم  
 ولو محاه بعده لا ينقلب صححا كما لو كتب انت طالق ان شاء الله تعالى ثم محى المبطل لا يقع الطلاق  
 اه ولا يشترط صحة التولية قبوله لها وانما يشترط عدم رده بشرط بلوغه الرد كالوكالة لما في  
 البرازية السلطان اذا قلده القضاء فردته مشافهة ثم قبل لا يصح وان بعث اليه منشورا أو أرسل اليه  
 فردته ثم قبل ان قبل قبل بلوغ الرد الى السلطان يصح القبول لا بعد بلوغ الرد اليه وكذا لو كبل برد  
 الوكالة ثم يقبل وكذا اذا كتبت المرأة الى رجل زوجت نفسها منك فبلغ الكتاب اليه فردته ثم قبل

حكمه قريبا عن الفتح  
 حيث قال ومحل الكراهة  
 ما اذا لم يتعين عليه فاذا  
 انحصر صار فرض عين عليه  
 وعليه ضبط نفسه الخ على  
 ان قوله وان كان فرضا  
 يدفع التوقف وما استدلل  
 به نامل

(قوله ولا ينصب على الغائب) في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين القاضي نصب الوصي لو كان وارثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية أنه جعله وصيا ووارثه غائب مدة السفر اهـ ووفق الشيخ خير الدين في حاشيته على الفصولين بأنه كان محل الأول على ما إذا كان معروفا ولم تكن غيبته منقطعة وعلى ما لم تدع إليه الضرورة قال وسيأتي ما يؤيده وتقدم ما يؤيده أيضا اهـ ويأتي قرير بيان له اقراض مال الغائب ٢٩٦ (قوله ثم رأيت ثامنا الخ) قال الرملي وفي واقعات الناطق في رجل مات ووصى الى رجل

والرسالة كالكتابة اهـ ولم أر لأصحابنا مجموعا ما يستغديه القاضي بالتولية وقد دمجته من مواضعه فيلك الحكم الثابت ببينة أو اقرارا ونكول عن اليمين بعد استيفاء الشرائط الشرعية للحكم ويملك حبس الممتنع عن أداء الحق ومن وجب عليه تعزير ورأى حبسه لقولهم أنه مفوض الى رأيه ويملك إقامة التعازير بما كان حقا لله تعالى بلا طلب أحد وما كان حق عبدا بطلبه ويملك إقامة الحدود كما صرحوا به في بابها وفي تهذيب القلانسي أنها الى الامام وامراء الامصار دون امراء السواد وعمل الخراج في الرساتيق اهـ ويملك تزويج البتاعي والايام حيث لا ولي لهم لكن بشرط أن يكتب في منشوره ذلك وظاهر كلامهم في باب الاولياء أنه لا يكفي في هذه توليته له قاضي القضاة ويملك الاستخلاف بالاذن الصريح أو بقوله جعلتك قاضي القضاة والافلاك ويملك ولاية أموال غير المكلفين ممن لا ولي له وأمان له ولي فلا أن يتصرف غير صالح فله نقضه أو كان مبذرا مسرفا فله منعه كما في بيع الحانية ويملك ولاية الوقوف ولو شرط الواقف أن لا ولاية له في وقفه فشرطه باطل كما قدمناه في الوقف ويصح عن ولاته ما يعزل الخائن عنها ولو كان ابن الواقف ويحاسبهم ويخلف من يتهمهم منهم كما قدمناه في الوقف وله نصب الاوصياء ان لم يكن لليت وصى وفي البرازية من التاسع في نصب الوصي من كتاب القضاء قال الامام الحلواني للقاضي أن ينصب الوصي في مواضع اذا كان في التركة دين مهورا كان الدين أو غيره بشرط امتناع الوارث الكبير من البيع للقضاء أو وصية أو صغير فينصبه القاضي لقضاء الدين أولتغذي الوصية أو لحفظ مال الصغير وكذا لو كان أبو الصغير مبذرا لمال الصغير ينصب وصيا لحفظ ماله ولو اشترى الوارث من مورثه شيئا ثم اطلع بعده موته على عيب نصب القاضي وصيا حتى يرد له الاب عليه وقيده الخصاص نصب الوصي فيما اذا كان على الميت دين وله وارث كبير غائب بانقطاعه عن بلد المتوفى لا ياتي ولا تذهب القافلة فان لم يكن منقطعا لا ينصب وكذا ينصب وصيا على الصغير عند غيبته أبيه واحتج الى اثبات حق الصغير ان كانت غيبة الاب منقطعة والا فلا وينصب وصيا عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب عن الغائب اهـ فهذه سبعة مواضع يملك فيها نصب الوصي ثم رأيت ثامنا قال في القنية اذا كان المدعي عليه أصم أعمى أخرس فالقاضي ينصب عنه وصيا واما المدعي بالخصومة معه ان لم يكن له أب أو جد أو وصيهما اهـ قال في البرازية بعدها وانما يلي النصب اذا كان مأذونا بالاستخلاف وينصب عدلا أمينا كافيا لا يعرف ويثبت ذلك باخبار عدل ويشترط في نصب الوصي على اليتيم كونه في ولاية القاضي لا التركة وفي الوقف كونه المدعي عليه في ولايته هكذا اختاره القاضي وفيه اختلاف ويملك البيع على المدينين لبقاء دينه على القول المقتضى به كما صرحوا به في الحجر وله ولاية اقراض اللقط من الملتقط وولاية اقراض مال الغائب وله بيع منقوله اذا خاف عليه التلف اذا لم يعلم مكان الغائب فاذا علم مكانه بعث اليه لانه يحسن حفظ العين والمالية دل هذا على

فادعى انسان ديننا على الميت والوصي غائب نصب القاضي خصما عن الميت حتى يخاصم الغريم ليصل الى حقه وفي شرح أدب القاضي المنسوب الى صاحب المحيط ان القاضي ينصب وصيا يدعي عليه وان لم يكن الوارث غائبا في رواية كذا في الفصول العمادية (قوله ويشترط في نصب الوصي على اليتيم الخ) وفي الظهيرية ان الصحيح اشتراط حضور الصبي عند القاضي في نصب الوصي للسرور الاشارة اليه وفي مبدوط شمس الاثمة الحلواني انه لا يشترط في صحة نصب الوصي كونه اليتيم أو التركة في ولايته وفي فتاوى القاضي اذا نصب وصيا في تركة أيتام وهم في ولايته والتركة ليست في ولايته أو كانت التركة في ولايته والايام لم يكونوا في ولايته أو كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته قال شمس

الاثمة الحلواني يصح النصب على كل حال ويكون الوصي وصيا في جميع التركة أيتاما كانت التركة وكان ركن الاسلام على السغدي يقول ما كان من التركة في ولايته بصير وصيا وما لا فلا أدب الاوصياء من فصل النصب وتما فيه (قوله دل هذا على

انه يملك بعث مال الغائب اليه الخ) هذا مصرح به في الحانية ونصها كما في الحمادية وللقاضى أن يبعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله أن يأخذ مال اليتيم من والده اذا كان الوالد مسرفا مبدرا ويضعه على يد عدل الى أن يبلغ اليتيم خانية في فصل من يقضى في المجتهدات (قوله وأما إقامة الجمع والاعيان فيملكها القاضى ان كانت ٢٩٧ في منشوره) قلت وفي زماننا

يؤذن القاضى بنصب الخطيب اذا مات خطيب الجامع ويكتب الى السلطنة العلية ليقرره فيها وليس مأذونا في نصب الخطيب ابتداء هكذا أخبرني نرجان القاضى لمحادثة اقتضت ذلك ومقتضى هذا انه ليس له اقامتها بنفسه ولكن كنت مرة في جامع بني أمية وقدمت الخطيب وكان ثابسا عن رجل فخرج الاصيل ليخطب

#### ولا يسأل القضاء

وكان حديث السن والقاضى حاضر في الجامع فغضب من ذلك وأنزله من المنبر وأخرج نائب القاضى لخطب بالناس وصلى وضخ الناس وصاروا يتحدثون بان هذه الجمعة لم تصح حيث لم ياذن الخطيب لنائب القاضى فلا أدري هل ذلك جهل من ذلك القاضى أو كان مأذونا والله تعالى أعلم (قوله ولم أر حكم ماذا تعين ولم يول الأفعال الخ) قال

انه يملك بعث مال الغائب اليه اذا خاف التلف وله نصب وكيل في جمع غلات المفقود وطلب الوارث أولا وله إيقاع ديون الغائب بماله بالمحصر ويبيع ماله لا يقاء دينه اذا كان دينه ثابتا عنه - وله الارسال خلف من نسب الى طلاق زوجته الثلاث اذا أخبره عدلان وان لم تطلبه المرأة الكل من البرازية من نوع في ولاية القاضى قال وليس اه أن يزوج أم ولدا الغائب وله الاذن بالاتفاق على مال الغائب وزوجته وأولاده وأصله من ماله كما قدمناه في النفقات وله فرض النفقة على الزوج اذا لم يكن صاحب مائدة وطعام كثير وفي جامع الفصولين للقاضى ابداع مال الغائب وله الاذن في بيع شئ باعه مالكة لرجل وغاب المشتري ليأخذ ثمنه من ثمنه لو من جنسه ولو كانت ذابة فله الاذن بأجارتها وعلفها من أجرتها وله الاذن ببيع التجارة المغصوبة لو كان مال كها غائبا ولو من الغاصب فيحصل له وطؤها وان حضر مال كها كان له على ذى اليد ثمنها ولا يملك تزويج أمة الغائب والمجنون وقتها ما وله أن يكاتبها ويبيعها ما وله أن يقبض دين غائب من محبوسه وله أن يضعه عند عدل وله اطلاق محبوسه بكفيل بنفسه وله الاذن ببيع ودعة خيف فسادها ورهبانها غائب كصوف وله بيع دار الميت اذا لم يعلم له وارث واذا علم جاز أيضا حفظا وله بيع الاثني واه اجارة يبيع بيت المفقود لو خيف خرابه لو لم يسكن وله قبض المغصوب الغائب من غاصبه وله أخذ ودعة المفقود وايداعها عند من يثق به اه ما في جامع الفصولين لمختصا وأما إقامة الجمع والاعيان فيملكها القاضى ان كانت في منشوره والافلا وقول محمد للقاضى أن يجمع حله المشايخ على هذا كذا في البرازية من أول القضاء وله النظر في الطريق فيمنع متعديا فيها ببناء واشراع جناح لا يجوز وله نصب القسم كما ذكره في كتاب القسم وله نصب أئمة المساجد ولم أر حكم نصبه للمختصين وينبغي أن يكون له ذلك ان لم ينصب الامام أحدا وأما نصب العاشر والمجاني للزكوات فالى الامام كالأخذ الجزية والخراج وما يتعلق باموال بيت المال (قوله ولا يسأل القضاء) لقواه عليه الصلاة والسلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن أجبر عليه نزل عليه ملك يسدده أى يلهمه رشده ذكره الصدر الشهيد ولان من طلبه اعتد على نفسه فيجرم ومن أجبر عليه توكل على ربه فيلهم وعالله في السراج الوهاج باخري بان في طلب القضاء اذ لا واهانة بالعلم لان كل معرض مهان اه وهو يفيد منع العالم من السؤال مطلقا الحاجة وقد جمع القدوري بين النهي عن طلبه والنهي عن سؤاله ففهم الشارحون المغايرة بينهما فقيس الطلب بالقلب والسؤال باللسان كذا في المستصفي وفي الينا يبيع الطلب أن يقول للامام ولانى والسؤال أن يقول للناس لو ولانى الامام قضاء بلدة كذا لا يجتبه الى ذلك وهو بطمع أن يبلغ ذلك الى الامام اه والمراد كراهة السؤال أى تحريم أى لا يحل كما في فتح القدير وليس النهي عن السؤال على اطلاقه بل مقيد بان لا يتعين للقضاء ما ان تعين بان لم يكن أحد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب صيانة لحقوق المسلمين ودفع الظلم الظالمين واستحب بعض الشافعية طلبه الخامل الذكرك ليشتر العلم كافي المعراج ولم أر حكم ماذا تعين ولم يول الاعمال هل يحل بذله وكذا لم أر

٣٨٥ - بحر سادس في النهر هذا ظاهري في صحة توليته واطلاق المصنف معنى قوله ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا برده وأما عدم محبة عزله فمنوع قال في الفتح للسلطان أن يعزل القاضى برتبة وبلا رتبة ولا يعزل حتى يبلغه العزل اه نعم لو قيل لا يحل عزله في هذه الحالة لم يبعد كالوصى العدل قال أبو السعود ونظر فيه السيد المحوى بان ما في الفتح ليس نصا في محبة عزل

ويظهر لي أنه يحل له  
السؤال دون بذل المال  
لأنه رشوة لأنه اذا تعين  
عليه وساله فلم يولّه  
السلطان سقط عنه  
الوجوب فباى وجه يحل  
له أن يدفع الرشوة لشي  
لم يبق واجبا عليه وقد  
قال كثير من علمائنا ان  
فرضية الحج تسقط اذا لم  
يتمكن منه الا بدفع  
الرشوة للاغراب فهذا  
أولى وامامه مثله عزله  
ويجوز تقليد القضاء من  
السلطان العادل والحاشر  
ومن أهل البني

فلا شك ان القاضي وكيل  
عن السلطان فاذا تعين  
القاضي للقضاء وجب على  
السلطان أن يوليه فاذا  
عزله وهو وكيل عنه صح  
عزله وان أتم بمنع المستحق  
(قوله وقد قيل الخ)  
لبعضهم نظما  
احذر من الواوات ار  
بعة فهن من الخوف  
واو الولاية والوكا  
لة والوصاية والوقوف  
(قوله وقد منافي كتاب  
الوقف الخ) قال في النهر  
وينبغي أن يخص من  
طلب تولية الوقف ما  
اذا عزل منه وادعى ان

حكم جواز عزله وينبغي أن يحل بذله للمال كما حل طلبه وان يحرم عزله حيث تعين وأن لا يصح عزله  
وكلا لا يجوز طلبه لا تجوز تولية الطالب في الخلاصة والبرازية والحاجية من الوقف طالب التولية  
لا يولي اه فن طلب القضاء أو النظارة أو الوصاية لا يولي وعلاوه بان الطالب موكل الى نفسه وهو  
عاجز فيكون سببا للتضييع المحقوق وفي وصايا البرازية قال أبو مطيع البجلي أفقي منذ نصف وعشرين  
سنة فآرايت فيما عدل في مال ابن أخيه قط فلا ينبغي أن يتقلد الوصاية أحد وقد قيل اتقوا الواوات  
الوكالة والوصاية والولاية اه وظاهر كلامهم أنه لا تطلب التولية على الوقف ولو كانت بشرط الواقف  
له لا تطلقهم وقد منافي كتاب الوقف أن له طلب عودها اذا عزل من قاض جديد (قوله ويجوز تقليد  
القضاء من السلطان العادل والحاشر ومن أهل البني) لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم تقلدوه من  
معاوية والحق كان يدعى على رضى الله تعالى عنه ما في نوبته والتابعين تقلدوه من الحجاج وكان جاثرا  
أفسق أهل زمانه هكذا قال أصحابنا وفي فتح القدير وهذا تصریح بجواز معاوية والمراد في خروجه  
لا في أفضيته ثم انما يتم اذا ثبت انه ولي القضاء قبل تسليم المحسن رضى الله عنه له وأما بعد تسليمه فلا  
ويسمى ذلك العام عام الجماعة اه ومن العلماء من قال ان المحسن رضى الله عنه لم يسلم له اختيارا  
وانما سلم له لما رأى ما يقع بينهم من قتل المسلمين من كل من الطائفتين فكان مضطرا كما في المسيرة  
وفي المعراج انعقد الاجماع على بيعته معاوية حين سلم له المحسن وما ذكر المؤلف من جواز التقليد  
من الجاثر مقيد بما اذا كان يكتفه من القضاء بالحق أما اذا لم يكتفه فلا كما في الهداية لان المقصود  
لا يحصل به والعدل هو الواضع كل شيء في موضعه وقيل هو الموسط بين طرفي الافراط والتفريط  
سواء كان في العقائد أو في الاعمال أو في الاخلاق وقيل الجامع بين أمهات كمالات الانسان الثلاثة  
وهي المحكمة والشجاعة والعفة التي هي أوساط القوى الثلاث أعنى القوة العقلية والغضبية  
والشهوانية وقيل المطيع لاحكام الله تعالى وقيل المراعى لمخالف الرعية ذكره الكرماني في شرح  
قوله عليه الصلاة والسلام امام عادل والعدل في اللغة القصد في الامور وهو خلاف الجور وذكر  
الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء للخفاف أن أبا بكر رضى الله عنه سئل عن العدل وهو على المنبر  
فقال على البديهة العدل أن تاتي الى أخيك كما ماله أن يرضيك وأطلق في الجاثر فحمل المسلم  
والكافر كما ذكره مكين معزى الى الامسل وظاهره صحة سلطنة الكافر على المسلمين وصحة توليته  
للقضاء وفي فتح القدير ما يخالفه قال واذا لم يكن سلطان ولا من يجوز التقليد منه كما هو في بعض بلاد  
المسلمين غلب عليهم الكفار في بلاد المغرب كقرطبة الآن وبليسية وبلاد الحبشة واقروا المسلمين  
عندهم على مال يؤخذ منهم يجب عليهم أن يتفقوا على واحد منهم يجعلونه واليا فيولى قاضيا ويكون  
هو الذي يقضى بينهم وكذا ينصبوا اماما يصلى بهم الجمعة اه ويؤيده ما في جامع الفصولين وكل  
مصرفيه وال مسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع والاعياد وأخذ الخراج وتقليد القضاء  
وتزويج الايامى لاستيلاء المسلم عليهم وأما طاعة الكفرة فهي موادعة ومخادعة وأما في بلاد عليها  
ولاية الكفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعياد ويصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين ويجب  
عليهم طلب وال مسلم اه وتصریح بجواز التقليد من الجاثر يدل على أن البغاة اذا ولو افاضوا ثم جاء  
أهل العدل فرفعت قضاياه الى قاضى أهل العدل فانه يضى حيث كان موافقا ومختلفا فيه كما في

العزل من القاضي الاول بغير رخصة فان له طلب العود من القاضي الجديد وحين ذلك يقول له القاضي اثبت انك  
أهل للولاية ثم يوليه نص عليه الخفاف وأن تكون التولية مشروطة له فاذا طلبها في هذه الحالة فالطالب تنفيذ الشرط

سائر القضاة وهو مصرح به في فصول العمدى ويدل بفهومه على أن القاضي لو كان من البغاة  
فإن قضاياه تنفذ كسائر فساق أهل العدل لان الفاسق يصلح قاضيا في الاصح وذكري في الفصول ثلاثة  
أقوال فيه الاول ما ذكرناه وهو المعتمد الثاني عدم النفاذ وإذا رفع إلى العادل لا يحضيه الثالث  
حكمه حكم المحكم بحضيه لو وافق رأيه والأبطله اه وأشار المؤلف بهمة التقليد من الجائز عا دلا  
كان القاضي أو باغيا إلى صحة عزل الباغي لقضاة أهل العدل وفي الفصول بمجرد استيلاء الباغي  
لا تنعزل قضاة العدل ويصح عزل الباغي أهم حتى لو انهزم الباغي بعده لا تنفذ قضاياه بعد مالم  
يقلدهم سلطان العدل ثانيا إذا الباغي صار سلطانا بالقهر والغلبة اه وفي شرح با كبير فيما يصح  
تعليقه وما لا يصح قبيل الصرف اعلم أنه لا بد أن يكون الامام مكلفا حرا مسلما عادلا مجتهدا ذا رأى  
وكفاية سميعا بصيرا اطلقا وأن يكون من قريش وللا امام فيه منع وان لم يوجد من الجهم وتنعقد  
بيعة أهل الحل والعقد من العلماء المجتهدين والرؤساء لما عرف اه وتكفي مبايعة واحد وقيل  
لا بد من الاكثر وقيل لا يلزمه عدد وتماه في المسيرة وعرف الحق في الامامة العظمى في المسيرة بأنها  
استحقاق تصرف عام في الدين والدنيا على المسلمين وظاهره أنه لا بد في الامام من عموم ولايته ولذا  
قالوا لا يجوز اجتماع امامين في زمن واحد وقد مننا أولا عن الحانسة بما إذا يكون سلطانا (قوله فان  
تقليد يسأل ديوان قاض قبله) شروع فيما يفعله القاضي اذا تقلده فان كان في البلد ينبغي أن يقرأ  
المنشور على أهل البلدان كتب له وان قدم من خارج ينبغي أن يقدم يوم الاثنين أو الخميس لا بسا  
عمامة سوداء ويغزل وسط البلد ويقرأ عليهم منشوره ولم أره صريحا الا أن ثم رأيت في شرح أدب  
القضاء للنخاس ثم يطلب ديوان القاضي السابق لانه انما وضع للحاجة فيجعل في يده من له ولاية  
القضاء لان القاضي يكتب نصحتين احدهما في يده لاحتمال الحاجة اليها والاخرى في يده الخصم  
وما في يده لا يؤمن عليه والديوان لغة جريدة الحساب ثم أطلق على الحساب ثم أطلق على موضع  
الحساب وهو معرب والاصل ديوان فابدلت من احدي المضعفين ياء بالتخفيف ولهذا بردي الجمع  
إلى أصله فيقال دواوين وفي التصغير دويون لان التصغير وجمع التكسير يرد ان الاسماء إلى  
أصولها ودونت الديوان أي وضعته وجمعه ويقال ان عمر رضي الله تعالى عنه أول من دون الدواوين  
في العرب أي رتب الجرائد لعمال وغيرها كذا في المصباح والمراد به هنا ما ذكره بقوله (وهو  
الخراط التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها) أي الديوان والخراط جمع خريطة مثل كريمة  
وكرائم وهي شبه كدس يشرح من أديم وعرق كذا في المصباح وهذا مجاز لان الديوان نفس السجلات  
والمحاضر لا الكدس كما أفاده سكن والسجلات جمع سجل وهو لغة كتاب القاضي والمحاضر جمع  
محضر وذكر العلامة خسرو في شرح الدرر والغرر ان المحضر ما كتب فيه خصومة المتخاصمين  
عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار من المدعي عليه أو الانكار فيه والحكم بالبينة أو النكول  
على وجه يرفع الاشتباه وكذا السجل والصك ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها والحجة  
والوثيقة متناولان الثلاثة اه وفي العرف الا أن السجل ما كتبه الشاهدان في الواقعة وبقي عند  
القاضي وليس عليه خط القاضي والحجة ما نقل من السجل من الواقعة وعليه علامة القاضي أعلاه  
وخط الشاهدين أسفله وأعطى للخصم وفي قوله ان دون اذا اشارة إلى أن تقلده نادر غير كائن لا يتقلده  
المغرور بمحدث النفس اليه أشار مسكين وأراد بغيرها محاسبات الاوقاف وكل شيء كان فيه مصانع  
الناس مما يتعلق بالقاضي المعزول وأطلقه فشمع ما اذا كان الورق من بيت المال أو من مال ارباب

فان تقلد يسأل ديوان  
قاض قبله وهو الخراط  
التي فيها السجلات  
والمحاضر وغيرها

(قوله ويكتب أسماءهم وأخبارهم الخ) قال في النهر ولا بد أن يثبت عنده سبب وجوب حبسهم وثبوته عند الأول ليس بحجة يعتمدها الثاني في حبسهم لأن قوله لم يبق حجة كذا في الفتح وعلى هذا في شرح أدب القضاء يجب على القاضي كتابة اسم المحبوس الخ فيفيدان النظر في حالهم انما هو في النسخة التي بعثها القاضي اليه فلامعنى لوجوب كتابة ما ذكر اذا لا أثر له يظهر اه  
قلت ورأيت في شرح أدب ٣٠٠ القضاء للإمام حسام الدين عمر بن عبد العزيز تعليل الوجوب بقوله لانه ربما يحتاج

الى سماع البيئة على الافلاس بعد الحبس فلا بد أن يكون ذلك معلوما للقاضي قال ثم القاضي المقلد باخذ هذه النسخة من القاضي المعزول أيضا الخ ثم قال بعده ولا يلتفت الى قول القاضي المعزول

ونظر في حال المحبوسين فمن أقر بحق أو قامت عليه بينة ألزمه

فعلم ان وجوب كتابة ما ذكر لا لينظر الثاني فيه بل لمحااجة الاول اليه وهى ما ذكره أثر ظاهر ومعنى باهر بل له فوائد أخر ذكرها في شرح أدب القضاء أيضا في الباب الحادى والثلاثين في الحبس حيث قال أما يكتب اسم المحبوس ونسبه فلان الطالب ربما طالب القاضي بتسليم المحبوس اليه فلا بد أن يعرف القاضي اسمه ونسبه حتى يطالب السجنان بتسليم ذلك اليه والتعريف

القضايا وهو الصحيح وما اذا كان من مال القاضي في الصحيح لانه أخذته تدينا الحفظ أمورا للمسلمين لا تمولا ويبيع المولى اثنين أو واحدا مأمونا ليقضاهما من المعزول أو أمينه ويسألان منه شيئا فشيئا ويجهلان كل نوع في خريطة ليكون أسهل للتناول وهذا السؤال لكشف المحال لا للزوم العمل بمقتضى الجواب من القاضي فانه التحق بسائر الرعايا بالعزل ثم اذا قبضاه ختماعليه خوفا من التغير وأما ما قيل يكتبان عدد ضياع الوقوف ومواضعها فلا حاجة اليه فان كتب الاوقاف تغنى عنه وأشار الى أن المولى بمجرد توليته لا يتنازع النظر فيما فوض له فان تنازع غير مذكور عزله الامام ولذا قال الصدر الشهيدان عمر رضى الله عنه استعصى رجلا على الشام يقال له حابس بن سعد الطائى على قضاء حص قال له يا حابس كيف تقضى قال أقضى بما فى كتاب الله تعالى قال فان لم يكن فى كتاب الله تعالى قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجتهد برأى واستشير جلسائى فقال عمر رضى الله عنه أصبت وأحسن ثم لقي عمر ذلك الرجل فقال ما منعك أن تسير الى عمالك قال يا أمير المؤمنين انى رأيت رؤيا بالثنى أى خوفنى قال وماهى قال رأيت كأن الشمس والمغرب يقتلان رأيت كأن الشمس أقبلت من المشرق فى جمع كثير ورأيت كأن القمر أقبل من المغرب فى جمع كثير حتى اقتتلا قال فغابهما كنت قال مع القمر فقرأ عمر رضى الله عنه وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة كنت مع القمر فى مغرب الشمس أردد البناعه قد ناقضت بعد بصفين مع معاوية فبدل على أن للإمام عزل القاضي اذا تنازع على التناؤل ونماه فى شرح أدب القضاء للخصاف (قوله ونظر فى حال المحبوسين) أى الجديد لانه نصب ناظر المسلمين والمراد المحبوس فى سجن القاضي فيبعث القاضي ثقة يحصيهم فى السجن ويكتب أسماءهم وأخبارهم وسبب حبسهم ومن حبسهم وفى شرح أدب القضاء يجب على القاضي كتابة اسم المحبوس وأبيه وجسده وما حبس بسببه وتاريخه فاذا عزل بعث النسخة التى فيها أسماءهم الى المتولى لينظر فيها وأما المحبوس فى سجن الوالى فيجب على الامام النظر فى أحوالهم وحاصل ما ذكره الامام أبو يوسف فى كتاب الخراج ان من حبس من أهل الدعارة والتأصص والمجنائات ولا مال لهم ان نفقتهم فى بيت المال وكسوتهم وكذا الأسراء المشركين وأن لا يبيت أحد فى قيد الارجل مطلوب بدم وينبغى أن يولى على هذا الامر رجلا صالحا يثبت أسماءهم عنده ويدفع نفقتهم وأدمهم شهرا بشهر ويدعو كل رجل ويدفع اليه بيده ويعفهم عن الخروج فى السلاسل يتصدق عليهم فان هذا شئ عظيم ومن مات منهم ولا ولى له ولا قرابة فان تجهيزه من بيت المال وأمر بالصلاة عليه ونظر فى أحوالهم كل أيام فن كان عليه أدب أدب وأطلق ومن لم يكن له قضية خلى سبيله الى آخر ما ذكره رحمه الله (قوله فمن أقر بحق أو قامت عليه بينة ألزمه) لان كلاهما حجة لمزمة وليس المراد بقوله

انما يحصل بالاسم والنسبة وانما يكتب من حبس لاجله لانه لو لم يكتب ربما جاء انسان آخر وادعى انه حبسه ألزمه فى دينه ونخرجه فيهرب من القاضي والنخصم الذى حبس لاجله غيره وأما يكتب مقدار الحق الذى عليه فلانه ربما جاء المحبوس بمال قليل ويقول للقاضى حبستنى لهذا القدر من المال فيدفعه الى القاضى ويهرب وأما يكتب التاريخ فلانه ربما احتاج الى أن يسمع البيئة على افلاسه وانما يسمع بعد مدة فلا بد من ان يعرف هل انقضت تلك المدة وانما يعرف بالتاريخ اه



(قوله فظاهر انه لو شهد مع آخر لم يقبل شهادته) كذا في النهر أيضا لكن في فتاوى قاضي الهداية سئل اذا أخبرناكم حاكم بما يقضيه هل يكفي اخباره و يسوغ للحاكم العمل بما أجاب لا يكفي اخباره بل لا بد معه من شاهد آخر اه ومنه في فتاوى المؤلف وخالفه ظاهر ما في شرح أدب القضاء وما كان من حكم أخبر به القاضي المعزول وان بذلك شهود يقبل منه قوله كما اشهد شهود على حكمه وكذا ما قدمه المؤلف في السادس في طريق ثبوته عن السراج الزهاج ٣٠١ الحاكم اذا حكم بحق ثم قال بعد

عزله كنت حكمت  
بكذا لم يقبل قوله اه الى  
آخر ماذا كره هناك  
فظاهره يخالف ذلك  
والله تعالى أعلم وسيأتي  
قبيل الشهادات  
الاختلاف في قبول قول  
القاضي المولى مطلقا أو  
مع عدل والظاهر انه

والا نادى عليه

المواد بما في فتاوى قاضي  
الهداية والمؤلف فلا  
يخالف ما هنا (قوله  
ولكن لا يطلقه في الطرف  
احتياطاً) لانه تتمكن  
تهمة المواضع فانه يجوز  
أن يكون لسان آخر  
حق في نفسه أو في ماله فهو  
يبدل الطرف ليتخلص  
فيقوت حق ذلك الانسان  
في نفسه فتأتي في ذلك  
وينادي ثم يأخذ كفيلا  
بنفسه ويطلقه كذا في  
شرح أدب القضاء (قوله  
وانما يستأنف الآن)  
فان أقر بالزنا أربع  
مرات في أربعة مجالس

الزناه المحكم عليه وانما المراد الزناه المحبس كما أشار اليه مسكين أي اطاق حبسه ويصح أن يراد الزناه  
بالحق واليه يشير تقريره في فتح القدير والظاهر عندى ما قاله مسكين لان الثاني لا يطرد في كل اقرار  
لان المحبوس اذا أقر بسبب عقوبة خالصة كالزنا وشرب الخمر فقال اني أقررت عند القاضي المعزول  
أربع مرات في الزنا ولم يقم المحمد على فان القاضي لا يقيم عليه لان ما كان منه في مجلس المعزول بطل  
لكن يستقبل المولى الامر فاذا أقر حده ثم بعد المحمد يتأنى وينادى عليه ثم يطلقه بكفيل بنفسه كذا  
في شرح أدب القضاء للخصاف وقوله أو قامت عليه بيعة أعم من أن تشهد بأصل الحق أو بحكم  
القاضي عليه وأما المعزول فلا يقبل قوله لو قال حبسته بحق عليه وكذا الوفاي كنت حكمت عليه  
لفلان بكذا كما في السراج الزهاج وعلة في البداية بانه كواحد من الرعايا وشهادة الفرد غير مقبولة  
لا سيما اذا كانت على فعل نفسه اه فظاهره انه لو شهد مع آخر لم يقبل شهادته ورايت في بعض  
كتب الشافعية انه لو شهد مع آخر على حكمه لم يقبل الا أن يقول ان قاضيا قضى عليه بكذا فلان  
اه وقواعدنا تأباه لان الشهادة على قضاء القاضي من غير تسمية غير صحيحة ولم يذكر آؤاف رحمه الله  
اطلاقه بعد الزامه لما في شرح أدب القضاء اه اذا أقر فلان بن فلان وعرفه القاضي أو شهد  
الشهود بنسبه وأحضر المال له أطلقه بلا كفيل وكذا اذا اختار المدعى اطلاقه وان أشكل على  
القاضي أمر المدعى أمره بالدفع اليه ولا يطلقه بل يتأنى ثم يطلقه بكفيل خوفا من الاحتيال اه (قوله  
والا نادى عليه) أي من لم يثبت عليه شيء أمر ناديا كل يوم في محله وقت جلوسه من كان يطلب  
فلان بن فلان المحبوس بحق فليحضر حتى يجمع بينه وبينه فان حضروا واحد مدعى وهو على انكاره  
ابتدأ الحكم بينهما والا تأنى في ذلك أي ايا ما على حسب ما يرى القاضي فان لم يحضر أحدا أخذ منه كفيل  
بنفسه على الصحيح اتفاقا وأطلقه بخلاف مسألة القسمة فانها باحتمال لم يأخذ من الورثة كفيل لان  
احتمال وارث آخر وهو موهوم وهنا القاضي لا يجبهه الا بحق ظاهر وخلافه موهوم فان قال لا كفيل لي  
وأي أن يعطى كفيلاً واجب أن يحتاط نوطاً آخر من الاحتياط فتنادى شهرافان لم يحضر أحدا أطلقه  
وقد بحث المحقق في فتح القدير بانه لو قيل بالنظر الى أن الظاهر انه حبس بحق يجب أن لا يطلقه بقوله  
اني مظلوم حتى تمضي مدة يطلق فيها مدعى الاعسار كان جيداً اه قلت ليس بجيد لانا عملنا بمقتضى  
هذا الظاهر بالنداء وأخذ الكفيل ولو أبقينا في الحبس كما ذكره لسوينا بين المحقق والظاهر فان  
المعسر نتحققنا ثبوت الحق عليه بخلاف المحبوس بعد عزل القاضي ثم اعلم ان حاصل ما ذكره الصدر  
في المحبوسين أنه ان كان بسبب الدين فقد ذكرناه وان كان بسبب قصاص اقربيه اقتص منه للقرلة في  
النفس والطرف ولكن لا يطلقه في الطرف الا بكفيل احتياطاً وان كان قال حبست بسبب حد الزنا  
لا يهل القاضي باقراره السابق وانما يستأنف الآن وان قال بسبب شهود على به لا يجده بذلك

صح وان كان محضنا رجه والجلده ثم يتأنى في ذلك وينادى عليه وان حضره خصم جرح بينهما والا أخذ منه كفيلاً بنفسه كذا في  
شرح أدب القضاء للخصاف (قوله لا يجده بذلك) لان ما كان من الشهادة عند القاضي المعزول لا يعتبر عند الثاني كذا في شرح  
أدب القضاء وفيه وكذلك اذا شهدوا عند القاضي الثاني اذا تقدم العهد لانها حينئذ لا تكون حجة بخلاف الاقرار ولا يطلقه  
لتوهم الحيلة لكن ينادى عليه ويتأنى في أمره ويأخذ منه كفيلاً بنفسه

وان قال بسبب سرقة أقررت بها قطع المولى يده وأطلقه بكفيل وان قال بيئته لا للتقادم وان أقر انه  
حبس بسبب حد النحر لا يحده سواء قال باقراره أو بيئته وان قال بسبب قذف لفلان وصدقه  
حد مطلقا وأطلقه بكفيل (قوله وعمل في الودائع وغلات الوقف بيئته أو اقرار) لان كلامهما  
بجهة والمراد اقرار ذي اليد وأما غيره فلا يقبل اقراره وفي فتح القدير والذي في ديارنا من هذا  
ان أموال الاوقاف تحت أيدي جماعة يوليم القاضي النظر والمباشرة فيها وودائع التماسي تحت يد  
الذي يسمى أمين المحكم اه وقد انقطع هذا في زماننا فان أموال اليتامى تحت يد الأوصياء ولم يول  
في زماننا أمين المحكم قيد بغلات الوقف لانه لا يعمل باقرار ذي اليد في أصل الوقف اذا جدد الورثة  
ولا بيئته وقال المعزول ان هذا وقف فلان بن فلان سلمه الى هذا وأقر ذواليد وكذبه الورثة لم يقبل  
قول القاضي وذواليد ويكون ميراثا بين الورثة وتعامه في شرح آداب القضاء (قوله ولم يعمل بقول  
المعزول الا أن يقر ذواليد سلمه اليه فيقبل قوله فهم) يعني لو قال من في يده المال لي وقال  
المعزول انه مال وقف أو يتيم لم يقبل قوله لما بينا انه التحق بواحد من الرعايا بخلاف القاضي لانه  
هو المخصوص بان يكتفي بقوله في الازام حتى الخليفة الذي قاد القضاء لو أخبر القاضي أنه شهد  
عنده الشهادة بكذا لا يقضى به حتى يشهد عنده الخليفة مع آخر والواحد لا يقبل قوله والحاصل  
أن المسئلة على وجوه خمسة الاول أن يقر بانه سلمها اليه ومع ذلك يقر بها الغير فاذا بذ ذواليد  
بالاقرار للغير ثم بتسليم القاضي فأقر القاضي بانها لا تحرك حكمه أن تسلم العين للمقر له الاول ويضمن  
المقر قيمته ان كان قيميا أو مثله ان مثليا للقاضي باقراره الثاني فيسلمه المني أقر له القاضي الثاني أن  
ينكر التسليم وحكمه أن لا يقبل قول المعزول الثالث أن يقر بان المعزول سلمه اليه ثم يقر به للغير  
عكس الاول وحكمه عدم قبول الثاني الرابع أن يبدأ بالاقرار بتسليم القاضي ثم يقول لا أدري  
لن هو وحكمه قبول قول القاضي الخامس أن يقر بانه تسلمه من القاضي وصدق القاضي انها لفلان  
فيقبل قوله ما ويدفع الى القاضي ليدفعه الى فلان فلم يعمل بقوله في وجه وعمل به في الاربعة وقوله  
بيئته شامل لما اذا شهدوا أنهم سمعوا القاضي قبل عزله يقول هذا المال لفلان اليتيم استودعته  
فلانا وكذا اذا شهدوا على بيعه مال اليتيم فانه قبل ويؤخذ المال من ذكره وكذا لو مات الاول  
واستقضى غيره فشهد بذلك (قوله ويقضى في المسجد أوداره) لانه صلى الله عليه وسلم حكم بين  
المثلعين في المسجد وقال المديون قم فاقضه بعد أمر الدائن بوضع الشطرو وكأني بالمسجد وقد ارتفعت  
أصواتهما وأمر بأقامة الحدود وفي المسجد وقد لا عن عمر رضي الله عنه عند منبر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كإرواء البخاري وأما كون المشرک يدخله للقضاء وهو نجس فلا يمنع لان نجاسته نجاسة  
الاعتقاد على معنى التشبيه وأما الحائض فتجبر بها لها يخرج اليها القاضي أو يرسل نائبه كما اذا كانت  
الدعوى في دابة وكذا السلطان يجلس في المسجد اللهم أطلق المسجد فنهل غير الجامع لكنه أولى  
لانه أشهر ثم الذي تقام فيه الجساعات وان لم تصل فيه الجمعة قال فخر الاسلام هذا اذا كان الجامع  
في وسط البلد أما اذا كان في طرف منها فلا زيادة المشقة فالأولى أن يختاره مسجد في وسط البلد في  
السوق ويجوز أن يحكم في بيته وحيث كان الا أن الأولى ما ذكرناه وبإذن للناس على العموم ولا يمنع  
أحد الا أن لكل أحد حق في مجلسه والأولى أن يكون بيته في وسط البلد كراهة والحاصل انه  
يجلس له في أشهر الاماكن وبجامع الناس وليس فيه حاجب ولا بواب وهو الأفضل ولا يحكم وهو  
ماش ولا راكب ولا باس بالقعود على الطريق اذا كان لا يضيق على المسارة ولا باس بالمحكم وهو

وعمل في الودائع وغلات  
الوقف بيئته أو اقرار ولم  
يعمل بقول المعزول الا أن  
يقر ذواليد سلمه اليه  
فيقبل قوله فهم ما يقضى  
في المسجد أوداره

(قوله قطع المولى يده  
وأطلقه بكفيل وان قال  
بيئته لا للتقادم) كذا في  
النهر وتبعه المحمدي وفيه  
نظر لما سبق في الحدود  
ان طلب المسروق منه  
شرط القطع مطلقا سواء  
كان الشئ بالبيئته أو  
الاقرار أو بالسعود (قوله  
وان قال بيئته لا للتقادم)  
أى لا يقطعه لأجل  
التقادم وكذا اذا شهدوا  
عند الثاني اذا تقادم  
العهد ولا يعمل في  
اطلاقه بل يفعل ما قلنا  
شرح آداب القضاء (قوله  
الى المقر له الاول) وهو  
من أقر له ذواليد (قوله  
باقراره الثاني) وهو  
اقراره بتسليم القاضي  
اليه

متكئ والقضاء هو مستو وأفضل تعظيما لأمرا القضاء ولا يجلس وحده لانه يورث التهمة فينبغي أن يجالس من كان يجلس معه قبل ذلك وروى أن عثمان رضى الله عنه ما كان يحكم حتى يحضر أربعة من الصحابة ويستحب أن يحضر مجلسه جماعة من الفقهاء ويشاورهم وكان أبو بكر يحضر عمر وعثمان وعليه رضى الله عنهم حتى قال أحد يحضر مجلسه الفقهاء من كل مذهب ويشاورهم فيما يشكل عليه وفي المبسوط وإن دخله حصر في قعودهم عنده أو شغله عن شيء من أمور المسلمين جلس وحده فإن طباع الناس تختلف فتنهم من يمنعه من حشمة الفقهاء عن فصل القضاء ومنهم من يزاد قوة على ذلك فإن كان ممن يدخله حصر جلس وحده وفي المبسوط ما حاصله أنه ينبغي للقاضي أن يعتذر للقضى عليه ويبين له وجه قضائه ويبين له أنه فهم حجة وليكن الحكم في الشرع كذا يقتضى القضاء عليه فلم يكن غيره ليكون ذلك ادفع لشكاية الناس ونسبته إلى أنه جار عليه ومن يسمع بخل فربما نفس العامة عرضه وهو يرى أنه إذا أمكن إقامة الحق مع عدم إقرار الصدور كان أولى كذا في فتح القدير وفي التتارخانية قال مشايخنا ينبغي للقاضي إذا أراد الحكم أن يقول للخصمين أحكم بينكما وهذا على وجه الاحتياط حتى أنه إذا كان في التقليد خلل يصير حكما يتحكمهما ما وفي البرازية قضى القاضي بحق ثم أمره أن يسأل القضية ثانيا بما يحضر من العلماء لا يفرض ذلك على القاضي اه وفيها وإن رأى أن يقدمه أهل الفقه قعدوا ولا يشاورهم عند الخصوم اه فعلى هذا إذا كانت عند الفقهاء ووقعت الحادثة يخرج الخصوم أو يبعدهم ثم يشاور الفقهاء ولا يسلم ولا يسلم عليه إلا إذا كان الداخل الشاهد فله أن يسلم كافي الحانية ويصلى ركعتين تحية المسجد ويسند ظهره إلى الحراب والناس بين يديه يقفون مستقبلي القبلة فإن اعتراه هم أو غضب أو جوع أو حاجة حيوانية كف عنه حتى يزول ولا يتعب نفسه في طول الجلوس ولا يقضى وهو يدافع أحد الاختين وإن كان شابا قضى وطره من أهله ثم جلس للقضاء ولا يسمع من رجل حجتهن أو أكثر في مجلس إلا أن يكون الناس قليلا ولا يقدم رجلا جاء غيره قبله ولا يضرب في المسجد حذرا ولا تعزبرا كذا في البرازية والحاصل لا يقضى حال شغل قلبه ولو بفرح أو برد شديد أو حر شديد وأصله لا يقضى القاضي وهو غضبان معلول به ولا ينبغي أن يتطوع بالصوم في اليوم الذي يريد الجلوس فيه كذا في فتح القدير وفي الظهيرية ويخرج في أحسن ثيابه وأعدل أحواله وله أن يتخذ بوابا يمنع الخصوم من الازدحام ولا يباح للبواب أن يأخذ شيئا على الأذن في الدخول وإذا أخذ البواب شيئا وعلم القاضي به فقضى كان كالقضاء بالرشوة لا ينفذ كذا في شرح أدب القضاء وإذا جلسوا بين يديه قال أبو يوسف يقول أيكما المدعى فإذا عرفه يقول له ماذا تدعى وقال محمد لا يفعل ذلك وقول أبي يوسف أرفق دفعا للمهابة عنهم وإذا جاهر رجل أراد إحضار خصمه الغائب دفع له طينة عليها ختم القاضي مكتوب فيها أجب خصمك إلى مجلس الحكم فإن كان في المصر أحضره أو قريبا منه وإن كان بعيدا فالقاضي لا يعديه بمجرد قوله حتى يقيم البيعة والغافل بينهم أنه إن أمكنه أن يعود إلى أهله في ذلك اليوم فهو قريب والا فلا وقال محمد يجب على الإمام أن ينصب قضاة على السكور فيما دون مدة السفر اخترازا عن مشقة الأعداء وهو إزالة العدوان ويسقط الأعداء بعذر المرض أو كانت مخدرة فإن توارى الخصم في بيته ختم القاضي على بيته وجعل بيته عليه سجنًا وسد أعلاه وأسفله حتى يضيق عليه الأمر فيخرج قال الخلواني وأصحابنا لم يجوزوا الهجوم وصورته أن يبعث القاضي نساء يطلبنه في البيت وأعوانا يأخذون السفلى

(قوله مع عدم إقرار الصدور) قال في الصحاح الوغرة شدة توقد الحز ومنه قيل في صدره وغربا للتسكين أى ضغن وعداوة وتوقد من الغيظ أبو السهود (قوله ثم أمره) أى السلطان (قوله وله) أن يتخذ بوابا يمنع الخصوم من الازدحام) قال الرملى وتقدم قريبا أنه يجلس في أشهر الأماكن والمجامع ليس فيه حاجب ولا أبواب وهو الأفضل ولكن الذى هنا مخصوص بمنع الخصوم (قوله لا يعديه) قال الرملى أى لا يحضره من أعدائه أى أحضره ونسعى مسائله مسائل العدو وهو الاسم منه والاعداء مصدره (قوله) فإن توارى الخصم في بيته ختم القاضي على بابه) قال الرملى بعد أن يكافى القاضي المدعى إلى إقامة البيعة أنه في منزله كما صرح به في الحانية والتتارخانية نفسا عن المحيط ومحل ذلك أيضا إذا لم يكن له عذر كما صرح به علماء الشافعية وقواعدنا تقضى به أيضا فأعلم ذلك ولا تغتر بما يفعله بعض القضاة فإن محل السهر والختم إذا ثبت

امتناع الخصم بالاعذار ولو كان عذرا ينبغي ترك صلاة الجمعة تامل (قوله وهذا هو القياس) قال الرمي اسم الإشارة راجع الى قوله وأصحابنا لم يجوزوا الهجوم تامل (قوله وتركوا الخ) أي أصحابنا فبيننا (قوله وأجرة الاشخاص في بيت المال) قال في لسان المحاكم وفي القنية وينبغي أن ينصب انسانا حتى يعقد الناس بين يدي القاضي ويعقيمهم ويقعد الشهود ويعقيمهم ويرجمون يسمى الادب ويسمى صاحب المجلس والمجلاوز ايضا وانه ياخذ من المدعى شيئا لانه يعمل له باقعد الشهود وعلى الترتيب وغيره لكن لا ياخذ أكثر من درهمين وللوكلالة أن ياخذوا ومن يعملون له من المدعين والمدعى عليهم ولكن لا ياخذوا كل مجلس أكثر من درهمين والرجالة ياخذون أجورهم ممن يعملون له وهم المدعون لكنهم ياخذون في المصر نصف درهم الى درهم وإذا خرجوا الى الرساتيق لا ياخذون لكل فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم أو أربعة هكذا وضعه العلماء لا نقباء السكار وهي أجور أمثالهم وأجرة الكاتب على من يكتب له الكتابة وأجرة ٣٠٤ الذواب على القاضي وإذا بعث أميناً للتعديل فاجعل على المدعى كالحقيقة قال مجد الأئمة

التركاف مؤنة الرجالة على المدعى في الابتداء فإذا امتنع فعلى المدعى عليه وكان ذلك استحضاراً مال اليه للزجر فإن القياس ويرد هدية الامن قريب أو بمن جرت عادته به

أن يكون على المدعى في الحالين المزكى ياخذ الاجر من المدعى وكذا المبعوث للتعديل اه كلام القنية اه (قوله وإذا ثبت تمرده عن المحضور عاقبه بقرده) قال الرمي هذا صريح في انه لا بد فيه من البرهان فلا يقبل فيه قول المحضر ولا قول عدل واحد ولا النساء الخلف ولا يتصور تمرده الا بعد الاجتماع

والعلو كيلا يهرب وهذا هو القياس فعليه عمر رضى الله عنه والصالحون من بعده وتركوا فيه القياس فان كان المدينون يسكن داراً بأجرة وامتنع من الحضور اختلفوا في تسمير الباب والاصح انه يسمر والتسمير الضرب بالمسامير اه فان كانت الدار مشتركة فسمرها الحاكم لأجل أحد الشركاء للباقي أن يرفعوا الامر اليه ليرفع المسامير وليس هذا من العدل كذا في التتارخانية وفيها السلطان الختم على باب المدينون وان لم يتوارى بيته تضيقا عليه حتى يقضى الدين اه فعلى هذا له وضعه في المجاوبين في زماننا وفي البرازية ويستعين باعوان الوالى على الاحضار وأجرة الاشخاص في بيت المال وقيل على المتمرد في المصر من نصف درهم الى درهم وفي الخارج لكل فرسخ ثلاثة دراهم أو أربعة وأجرة الموكل على المدعى وهو الاصح وفي الذخيرة انه الشخص وهو المأمور بملازمة المدعى عليه وأطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السلطان والاستعانة باعوانه أو لا استيفاء حقه قبل الجهر عن الاستيفاء بالقاضي لكنه لا يفتى به الا اذا عجز القاضي وإذا ثبت تمرده عن المحضور عاقبه بقرده وذكر المصدر الشهيد الاختلاف في قبول القاضي القصص من الخصوم والمذهب عندنا انه لا ياخذها اذا حاس للقضاء ولا أخذها ثم ذكر الاختلاف في أن القاضي يؤخذ بما كتب فيها والمذهب لا الا اذا أقر بلفظه صريحاً يخاف في السراج الوهاج وينبغي للقاضي أن يتخذ كتاباً بالصالحا عفا وبقعه بحيث يراه أهلاً للشهادة لا ذمياً ولا عبداً ولا صبيلاً ولا من لا تجوز شهادته فيكتب الخصومة ويجعلها في قطره ويجعل لكل شهر قطراً (قوله ويرد هدية الامن قريب أو بمن جرت عادته به) أي لا يقبل القاضي هدية لمساواة البخاري عن أبي حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الازديقال له ابن اللثيمة على الصدقة واسم عبد الله فلما قدم قال هذا لكم وهذا هدى الى فقال عليه الصلاة والسلام هلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أي هدى اليه أم لا قال عمر بن عبد

مع الشخص كما يفهم جميعه من كلامهم فلواختفى لا يثبت تمرده وفي شرح المختار ولو امتنع الخصم العزير عن المحضور مجلس القضاء عززه بما يرى من ضرب أو سفع أو حبس أو تعبير وجهه على ما يراه اه وفي البرازية فان عرض الطينة وامتنع الخصم يقول له هل تعرفه انه القاضي فان قال نعم أشهد عليه وان شهدا عند القاضي عاقبه على ذلك ويستعين باعوان الوالى على الاحضار اه وفي فتاوى قارئ الهداية اذا هرب الغريم من الرسول وعجز عنه القول قول الرسول في ذلك ولا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤدب على التفریط له اه وموضوع السؤال في رجل ثبت عليه حق وخرج من عند القاضي بالترسيم مع رسول ليرضى خصمه بالدفع أو بالسجن (قوله ويجعلها في قطره) قال الرمي القمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء قال في القاموس القمطر كسجل والقمطرى والقمطرة بالتشديد شاذ (قوله ابن اللثيمة) قال الرمي بلام مضمومة وحكى فتحها وخطئ وناء مثناسا كنة وحكى المنذرى تحريكها قال ابن دريد بنو لثب بطن من الازدو يقال لاثبه بهمة مفتوحة وسكون التاء قال وتحرك ثم قيل انها اسم أمه عرف بها وكان اسمه عبد الله كذا قاله الزركشى في التنقيح لافاظ الجامع الصحيح

العزير رضي الله عنه كانت الهدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة  
 فعمله دليل على تحريم الهدية التي سبها الولاية ويجب ردها على صاحبها فان نذر ردها على  
 مالكها ووضعها في بيت المال كاللقطة كما في فتح القدير فان كان المهدي يتأذى بالرد قبلها  
 ويعطيه مثل قيمتها كذا في الخلاصة وفي المضمرة اذا دخلت الهدية له من الباب خرجت الامانة  
 من الكوة وقدمنا من الاقطع الفرق بين الهدية والرشوة أن الرشوة ما كان معها شرط الاعانة  
 بخلاف الهدية وفي خزائن المفتين مال يعطيه ولا يكون معها شرط والرشوة مال يعطيه بشرط أن  
 يعينه وذكر الهدية في الكتاب ليس احتراز ياذا يحرم عليه الاستقراض والاستعارة ممن يحرم عليه  
 قبول هديته كما في الحائمية وانما يقبل هدية القريب لما فهم من صلة الرحم ووردها قطعية وهي حرام  
 وأطلقه وهو مقيد بالمحرم فخرج ابن العم مثلاً ومقيد بأن لا تكون له خصومة وانما يقبل ممن له عادة  
 للعلم بانها ليست للقضاء وله شرطان أن لا يكون له خصومة وأن لا يزيد على العادة فيرد الكل في  
 الاول وما زاد علم في الثاني وقبده فخر الاسلام بان لا يكون مال المهدي قد زاد في قدره وما زاد ماله  
 لا بأس بقبوله وظاهر العطف في كلام المصنف يقتضي أنه يقبل من القريب وان لم تكن له عادة  
 بالاهداء وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه كالأجنبي لا بد أن يكون له عادة والا فلا يقبلها منه إلا أن  
 يكون لفقره ثم أيسر لان الظاهر أن المانع ما كان إلا القدر على وزان ما قاله فخر الاسلام في الزيادة  
 والحاصل أن من له خصومة لا يقبلها مطلقاً ومن لا خصومة له فان كان له عادة قبل القضاء قبل  
 المعتاد والا فلا وفي تهذيب القلانسي ولا يقبل هدية الامن ذي رحم محرم أو من وال تولي الامر منه  
 أو وال مقدم الولاية على القضاء اه فعلى هذا أنه لا يقبلها من السلطان ومن حاكم بلد المسمى  
 الآن بالباشا واقصر في التارخانية على من ولاه وفي فتح القدير وكل من عمل للمسلمين عملاً  
 حكمه في الهدية حكم القاضي اه فظاهره أنه يحرم قبولها على الوالي والمفتي وليس كما قال فقد  
 قال في الحائمية ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم  
 على المسلم وانما يمنع عنه القاضي اه لأن براد بالامام امام الجامع وفي التارخانية من  
 خصوصياته عليه الصلاة والسلام ان هداياه وفيها ضم الواعظ الى المفتي معللاً بأنه انما يهدي الى  
 العالم لعله بخلاف القاضي وأشار المصنف الى أن القاضي لا يبيع ولا يشتري في مجلس القضاء وغيره  
 وهو الصحيح لان الناس يساهلون له لاجل القضاء كذا في الحائمية هذا اذا كان يكفي المؤنة من بيت  
 المال أو يعامل من يجايه والا لا يكره ولو باع مال المديون أو الميت لا يكره كذا في البرازية وفي فتح  
 القدير ويجب أن يكون هدية المستقرض للمقرض كالهدي للقاضي ان كان المستقرض له عادة  
 قبل استقرضه فاهدى الى المقرض فالمقرض أن يقبل منه قدراً كان يهديه بلا زيادة اه وهو  
 سهو والمقول كما قدمناه آخراً الحواله أنه يحل حيث لم يكن مشروطاً مطلقاً (قوله ودعوة خاصة)  
 أي بردها فلا يحضرها لانها جعلت لاجلها أطلقه فتشمل ما اذا كان الداعي لها القريب وذكر  
 الطحاوي أن هذا قولهما وقال محمد بن يحيى واذكر الخصاص أنه يجيبها بخلاف واختاره المؤلف  
 في الكافي وانما ترك التقييده في المختصر اعتماداً على ما استثناه في الهدية فالاحسن أن يقال  
 ولا يقبل هدية ودعوى خاصة الامن محرم أو ممن له عادة فان للقاضي أن يجيب الدعوة الخاصة من  
 أجنبي له عادة باتخاذها كالهدي فلو كان من عادته الدعوة له كل شهر مرة فقد طاه كل أسبوع بعد  
 القضاء لا يجيبه ولو اتخذ له طعاماً أكثر من الاول لا يجيبه إلا أن يكون ماله قد زاد كذا في التارخانية

### ودعوة خاصة

(قوله وكل من عمل  
 للمسلمين عملاً الخ) قال في  
 النهر الظاهر ان المراد  
 بالعمل ولاية ناشئة من  
 الامام أو نائبه كالساعي  
 والعاشر اه وبه يندفع  
 مخالفتها في الحائمية  
 بالنسبة الى المفتي تأمل  
 (قوله وفي التارخانية  
 من خصوصياته عليه  
 السلام ان هداياه له)  
 ذكر الخصوصية يفيد انه  
 ليس لامام غيره صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قبولها  
 والانتفت الخصوصية  
 تأمل ثم رأيت في النهر  
 بحث كذلك وهذا يؤكد  
 حل الامام في كلام الحائمية  
 على امام الجامع

فقد بالخاصة احتراماً عن العامة فإن له أن يحضرها بشرط أن لا يكون لصاحبها خصوصية واختلاف  
 في الخاصة والعامة فقبل ما دون العشرة خاصة والعشرة وما فوقها عامة واختار في الهداية أن  
 الخاصة هي ما لو علم صاحبها أن القاضي لا يحضرها لا يتخذها والعامة هي التي يتخذها وإن لم يحضرها  
 وحكى عن أبي علي النسفي أن العامة دعوة العرس والختان وما سواهما خاصة وفي فتح القدير عندي  
 أنه حسن لأن الغالب أن العامة هاتان وربما مضى عمر ولم يعرف من اصطنع طعاماً ما ابتداء  
 لعامة الناس بل ليس إلا هاتين التخصصتين أو بخصوص من الناس أو لكونه اضبط فان معرفة  
 كون الرجل لو لم يحضر القاضي لم يصنع أو يصنع غير محقق فانه أمر مبطن وإن كان عليه لوائح ليس  
 كضبط هذه وتكفي عادة الناس في ذلك وعادة الناس هي ما ذكر النسفي اه وعندي أنه ليس  
 بحسن لأن العامة عرفاً لا تنحصر في هاتين لأن الحقيقة كذلك وكذا طعام القوم من سفر الحج وفي  
 زماننا يصنع طعام عام في العيدين فالعقد ما في الهداية وفي السراج الوهاج أنه أصح ما قيل في  
 نفسه برها اه واختاره شمس الأئمة السرخسي كما في المعراج وفي الخلاصة وهو الصحيح وجرم به  
 قاضيان في فتاواه بقوله وإنما يعرف الخاص من العام إلى آخره ولم يحكم غيره فحاقله النسفي ليس  
 بضابط فضلاً عن كونه اضبط وكونها لا يعملها إلا لاجل القاضي ليس يخفى وبعضه يعلم بالتصريح  
 وبعضه يعلم بالقرائن كالصريح (قوله ويشهد الجنازة ويعود المريض) لأن هذا من حق المسلم  
 على المسلم ففي الحديث للمسلم على المسلم ست حقوق إذا دعاه يجيبه وإذا عرض يعود به وإذا مات يحضره  
 وإذا قبه يسلم عليه وإذا استنصحه ينصحه وإذا عطس يشتمه كذا في النهاية وهو لا يستقط بالقضاء  
 لكن لا يبطل مكثه في ذلك المكان وإنما يعود بشرط أن لا خصوصية له والأفلا (قوله وليسوا  
 بينهما جلوساً) أي يجب على القاضي التسوية بين الخصمين في الجلوس للحديث إذا ابتلى أحدكم  
 بالقضاء فليسوا بينهم في المجلس والنظر والإشارة ولا يرفع صوته على أحد الخصمين دون الآخر  
 رواه الحق بن راهويه وبمشهله رواه الدارقطني ولأن في عدم التسوية مكسرة لقلب الآخر  
 فيجلسهما بين يديه ولا يجلس واحد عن يمينه والآخر عن يساره لأن لليمين فضلاً أطلق في التسوية  
 بينهما فشمل الشريف والوضيع والاب والابن والصغير والكبير والحرم والعبد والسيطان وغيره  
 ولذا قال في النوازل والفتاوى الكبرى خاتم السلطان مع رجل فجلس السلطان مع القاضي في  
 مجلسه ينبغي للقاضي أن يقوم من مقامه ويجلس خصم السلطان فيه ويقعد هو على الأرض ثم  
 يقضي بينهما اه وهذا دليل على أن القاضي يقضي على السلطان الذي ولاه والدليل عليه قصة  
 شريح مع علي رضي الله عنه وشمل المسلم والذمي فيسوي بينهما كما في فتاوى قارئ الهداية وقيد  
 بالجلوس لأنه لا يجب عليه التسوية بينهما بالقلب وإن كان أفضل فقد حكي في الولوالجية أن  
 أباً يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم أني لم أمل إلى أحد الخصمين حتى بالقلب إلا في خصوصية  
 نصراني مع الرشيد لم أسوي بينهما وقضيت على الرشيد ثم بكى ومما حكي عن أبي يوسف أن خادماً  
 من أكبر خدام الخليفة جاء مع خصمه للدعوى فترافع على خصمه فامر أبو يوسف بالمساواة فلم يمثل  
 فقال القفا يا غلام اتني بعمر والنحاس يبيع هذا الخادم وأرسل ثمنه إلى أمير المؤمنين فاستوى  
 وانتقض الدعوى فذهب الخادم إلى الخليفة وقص عليه ما جرى وبكى بكاء شديداً فقال له لو باعك  
 لأجرت بيعه ولم أردك إلى ملكي رحمه الله تعالى وينبغي للخصمين أن يجتوا بين يديه ولا يتربعان  
 ولا يقعان ولا يجتديان ولو فعل ذلك منعهم القاضي تعظيماً للحكم كما يجلس المتعلم بين يدي المعلم

ويشهد الجنازة ويعود  
 المريض وليس بينهما  
 جلوساً

(قوله وعندي أنه ليس  
 بحسن الخ) قال في النهر  
 وأنت خير بان هذا بعد  
 أن ادعى أن الغالب كون  
 الدعوة العامة هاتين  
 غير وارد



تعظيمه له ويكون بعدهما عنه قدر فراعين أو نحو ذلك من غير أن يرفع أصواتهم ما وقف أعوان  
القاضي بين يديه فيكون أهيب وقد منا الخلاف بين الشيخين في ابتداء القاضي لهما بالسؤال وفي  
فتح القدير هنا والأصح عندنا أنه يستنطقه ابتداء للعلم بالمقصود ولا يتجمل على الخصوم ولا يخوفهم -  
ويذهب أن يقوم بين يديه إذا جلس للحكم رجل يمنع الناس عن التقدم إليه سوط يقال له الجلواز  
وصاحب المجلس يقيم الخصوم بين يديه على البعد والشهود بقرب من القاضي (قوله وليتق عن  
مسارة أحدهما وإشارته وتلقين حجته وضافته) أي وليجتنب عن هذه الأشياء لأن فيها تهمة  
ومكسرة لقلب الآخر والمسارة من سارته في أذنه وتساوواتها جوا كذا في القاموس والمعنى أنه  
يجتنب الكلام معه خفية قيد بما ذكرناه لا يلزمه اجتناب ميل قلبه إلى أحدهما لأنه ليس في  
وسعه كالقسم وفي الولو الحجة ولا ينبغي للذي يقوم بين يدي القاضي أن يسار أحدهما من الخصمين في  
مجلس الحكم لأنه نائب القاضي اه وأما منعه من ضافة أحدهما فأرواه الحسن فقال جاء رجل  
فقرل على علي رضي الله عنه فاضافه فلما فرغ قال اني أريد أن أخاصم قال له تحول فان النبي صلى  
الله عليه وسلم نهانا أن نضيف الخصم الا ومعهم خصمه قيد بضافة أحدهما لأن له أن يضيفهما معا  
لمارويناه (قوله والمزاح) أي وليتق المزاح في المصباح مزح مزاح من باب نفع ومزاحة بالفتح  
والاسم المزاح بالضم وهو الدعاية والمزاحة المرة وما زحت مزاح من باب قاتل قتالا اه وفي الصحاح  
الدعاية بالضم المزاح من دعب لعب اه فعلى هذا المزاح اللعب وأشار إلى أنه لا يضحك في وجهه  
أحدهما فلا يقوم له إذا قدم بالاولى فلو قال المصنف والمزح لكان أولى لأنه يجتنب المزح سواء  
مازحه أحد أو لا وسواء كان مع أحد الخصمين أو مع غيرهما و مراده إذا كان في مجلس الحكم وأما في  
غيره فلا يكثر منه لأنه يذهب بالمهابة (قوله وتلقين الشاهد) أي يجتنبه لأن فيه اعانة لأحدهما  
على الآخر أطلقه فشمع ما إذا كان في موضع تهمة أولا واستحسنه أبو يوسف في غير موضع التهمة  
لأنه قد يقول اعلم مكان أشهد لمهاية المجلس وهو نوع رخصة عنده يرجع إليه بعدما تولى القضاء  
والعزيمة فيما قال لأنه لا يخلو عن نوع تهمة وفي فتح القدير وظاهر الجواب ترجيح ما عن أبي يوسف  
وفي القنية من باب الفتوى والفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته وكذا في  
البرازية من القضاء والتلقين أن يقول له القاضي كلاما يستفيد به علما وذكر الصدران منه أن  
يقول له كيف تشهد وانما يقول له بجم تشهد وأما افتاء القاضي فالصحيح أنه لا بأس به في مجلس  
القضاء وغيره لكن لا يفتي أحد الخصمين كذا في خزنة الفتاوى وفي الملتقط فاما اليوم فقد ظهرت  
المذاهب الأربعة كانت مسألة لا يعرف جوابها في مذهب القاضي اه قيد بالشاهد لبيان أنه  
لا يلحق المدعي بالاولى وفي الثانية ولو أمر القاضي رجلين ليعلماه الدعوى والخصومة فلا بأس به  
خصوصا على قول أبي يوسف

وليتق عن مسارة أحدهما  
وأشارته وتلقين حجته  
وضافته والمزاح وتلقين  
الشاهد

فصل

فصل في الحبس

فصل في الحبس قد منا أنه مما يليكه القاضي على الممتنع عن إيفاء الحق وتعزير براف كان من  
عمله فذكره فيه وهو في اللغة المنع وهو مصدر حبسه من باب ضرب ثم أطلق على الموضع وجنع على  
حبوس مثل فاس وفلوس كذا في المصباح ودليله الكتاب أو ينقوا من الأرض والمراد منه الحبس  
والسنة حبسه عليه الصلاة والسلام رجلا بالتهمة والاجماع عليه وكان في المسجد إلى زمن علي رضي  
الله عنه فبني سجننا وهو أول من بناه في الاسلام وسماه نافعا ولم يكن حصينا لكونه من قصب  
فانفلت الناس منه فبني آخر وسماه مخيسا وكان من مدر وفي ذلك يقول علي

(قوله والتاء المشناة الفوقية) صوابه التهمة كما في القاموس والرملي على المخ وقد تبعه على ما هنا في النهر والمخ (قوله ولاوطاء) قال في المصباح الوطاء وزان ٣٠٨ كتاب المهاد الوطى وقد وطأ الفراش بالضم فهو وطى مثل قرب فهو قرب اه وقال في

مختار الصحاح والمهاد الفراش ومهد الفراش بسطه ووطأه وباه قطع (قوله) وقد دفع بان نص محمد الخ قال في النهر هذا سهو وذلك انه نقل في الخلاصة يخرج بالكفيل فسقطت التاء في نسخة اه وذكروه الرمي ثم قال والمحب ان البرازي وقع في ذلك فقال وذكروا ثابت الحق للمدعي امره بدفع ما عليه فان ابي حنيفة في الثمن والقرض والمهر المجهل وما التزمه بالكفالة

القاضي ان الكفيل يخرج لمجانزة الوالدين الخ والذي في فتاوى القاضي يخرج بالكفيل (قوله) فظاهره ان الحكم لا يحبس كذا قال في النهر ايضا وفي حاشية ابي السعود عن المحوى صرح صدر الشريعة بان الحكم يحبس (قوله) وهو المذهب عندنا كذا قاله في شرح أدب القضاء ايضا وذكر ان التسوية بينهما في اول وهلة لا يحبس (قوله) وتماسه في شرح! ادب القضاء للخصاف

الاتراني كسائه كيسا \* بنيت بعد نافع نحيسا \* بابا حصينا وأميننا كيسا وفي رواية حصنا حصينا وفي رواية بدلت بدل بنيت وفي رواية بابا شديدا وفي رواية وأميرا بدل أميننا والخميس بالحاء المجرمة والتاء المشناة الفوقية موضع التحميس بيانين وهو التذليل وروي بكسر الياء لانه يذلل من وقع فيه والكيس حسن التأني في الامور والكيس المنسوب الى الكيس المعروف به وأميننا أراد ونعت أميننا يعني السجنان كقوله متقلدا سيفاورمحا كذا في الفائق وصفة الحبس ان يكون في موضع ليس فيه فراش ولاوطاء ولا يمكن احد يدخل عليه للاستئناس الاقاربه وحيرانه ولا يمكنون ولا يخرج جمعة ولا جماعة ولا يج فرض ولا بحضور جنازة ولو بكفيل وفي الخلاصة يخرج بكفيل لمجانزة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى اه وتعبه في فتح القدير بان محمد انص على خلافه وقد يدفع بان نص محمد في المديون اصاله والكلام في الكفيل ولا يجي رمضان والعبيدين ليضجر قلبه ويوفي ولا موت قريبه الا اذا لم يوجد من يغسله ويكفنه فيخرج لقرابة الاولاد وان مرض مرضا أضناه فان وجد من يخدمه لا يخرج والا اخرج بكفيل والا لا يطلقه وحضرة الحمص ليست شرطا ولا يخرج للعاجة لامكانها في السجن ولا يمنع من الجماع ان احتاج اليه فتدخل امرأته أو جاريته عليه ان كان فيه موضع ستره واختلوا في منعه من الكسب والاصح المنع كذا في الخلاصة ولا يضرب المديون ولا يقيد ولا يغل ولا يجرد ولا يؤاجر ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة وفي المنتقى اذا خاف فراره قيده كذا في البرازية وفيها اذا خيف انه يفسد من السجن يحول الى سجن اللصوص واذا جلس المحبوس في السجن معتنلا لا يوفى المال قال الامام الارسان يدي بطين الباب ويترك له ثقبه ياتي منه الماء والخبز وقال القاضي الراي فيه الى القاضي اه وفي الحاشية اذا كان للمحبوس ديون على الناس فان القاضي يخرج له لخاصته ثم يحبس اه وصرحوا في كتاب الظهار انه اذا امتنع من التكفير مع قدرته يضرب وصرحوا في كتاب النكاح انه لو امتنع من الانفاق على قريبه يضرب بخلاف سائر الديون اه وعن ابي يوسف ان القاضي يؤجره لقضاء دينه وعليه جعل ما في الحديث من انه باع حرافى دينه أى أجره وتعيين مكان الحبس للقاضي الا اذا طلب المدعى مكانا آخر لمافي القبة ادعى على بنته مالا وأمر القاضي بحبسها فطلب الاب منه أن يحبسها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع عرضه بحبسها القاضي الى ذلك وكذا في كل مدع مع المدعى عليه اه وفي المحيط ويجعل للنساء سجن على حدة نفيا لوقوع الفتنة (قوله) واذا ثبت الحق للمدعى امره بدفع ما عليه فان ابي حنيفة في الثمن والقرض والمهر المجهل وما التزمه بالكفالة) لانه جزاء الظلم وقد صار ظاهرا بمنعه أطلقه وقيده في الهداية بالقاضي فظاهره ان الحكم لا يحبس ولم أره الا ان صريحا أطلق الثبوت فشملم ما اذا كان بيينة أو باقرار وقرق بينهما ما في الهداية بانه اذا ثبت بالبيينة يحبس ظهور المظل بانكاره والام يحبس فاذا امتنع حبسه وهو المذهب عندنا وعكسه شمس الأئمة السرخسي لانه اذا ثبت بالبيينة ربما تعامل بانه لم يعلم به الا الا ان وقد فرق الحلواني بين ما ثبت بالبيينة فيحبسه القاضي انه يريد القضاء ويقول لك مخرج وبين ما ثبت بالاقرار فلا يعلمه وتماسه في

والاحسن اطلاق الكتاب من الامر بالايفاء مطلقا فلا يحبس بحسبه وذكر الشارح ان الصواب انه لا يحبس كذا في بعض شرح النسخ وفي بعضها وتماسه في شرح ادب القضاء للخصاف انه لا يحبس وعليها كتب الرمي مستشكلا لها وقد علمت ما فيها من السقط

شرح أدب القضاء للخصاف والاحسن اطلاق الكتاب من الامر بالايفاء مطلقا فلا يجعل بحسبه  
 وذكر الشارح أن الصواب أنه لا يحبس حتى يسأله فإن أقران له مالا أمره بالدفع فإن أبي حبسه  
 والاسأل المدعي عن البيعة إن له مالا فإن برهن أمره بالدفع فإن أبي حبسه وان عجز واختلفا فالقول  
 للمدعي في الاشياء الاربعة وللمدعي عليه في غيرها اهـ ونقله في البناية عن الخصاف وهو خلاف  
 المذهب ولكن يسأل المدعي عن ماله اذا طالب المديون اجماعا كذا في شرح الصمد اطلق الحق  
 فشم على القليل والكثير ولو دنا فواو سدس درهم ولو قال حبسه بطلب المدعي لكان أولى كما ذكره  
 قاضيان وقال شريح يحبس من غير طلبه كذا في البناية ولو قال المديون ابيع عرضي واقض ديني  
 أجله القاضي ثلاثة ولا يحبس ولوله عقار يحبس ليدفعه ويقضى الدين ولو بشمن قليل إن وجد  
 المديون من يقرضه ليقضى به دينه فلم يفعل فهو ظالم كذا في البرازية وفي كراهية القنية ولو كان  
 للمديون حرفة تغضى الى قضاء دينه فامتنع منها لا يعذر اهـ واطلاق الثمن فشم الاجرة الواجبة لانها  
 ثمن المنافع وشمل ماعلى المشتري وما على البائع بعد دفع البيع بينهما باقالة او خيار وشمل رأس مال  
 السلم بعد الاقالة وما اذا قبض المشتري المبيع أولا ولا شك في دخول الاجرة تحت قولهم أو التزمه  
 بعقدان لم يجعل ثمن المنافع ويتفاوت المحال فان دخلت تحت ما كان بدل مال حبسه عليها على فتوى  
 قاضيان أيضا والام يحبس عليها على ما أفنى به ولم أر من صرح بها لكن لم يذكر المؤلف حبسه على  
 العين المفصولة هنا وذكره في كتاب الغصب بنفي الامانات اذا امتنع الامين من دفعها غير مدع  
 لهلاكها فانه يحبس عليها وصارت مفصولة وما في تهذيب القلانسي وهو اذا ثبت الحق باقرار  
 أو بحكم بنكوله أو ببيعة فطل المطلوب عن تسليمه وطلب الطالب حبسه أمره بحسبه في كل عين  
 يقدر على تسليمها وفي كل دين لزمه بدلا عن مال كتمن المبيع وبديل القرض والمفصوب ونحوه  
 أو بالتزامه بعقد كالمهر والكفالة اهـ أولى كما لا يخفى ولشموله الحكم بالنكول بخلاف من قيد بثبوت  
 الحق بالبيعة أو الاقرار وأشار المؤلف الى حبس الكفيل والاصل مع الكفيل بما التزمه والاصل  
 بما التزمه بدلا عن مال وللكفيل بالامر حبس الاصيل اذا حبس كذا في المحيط وفي البرازية يتمكن  
 المسكول له من حبس الكفيل والاصل وكفيل الكفيل وان كثروا اهـ والى تعدد حبه لتعدد  
 الطالب فلو حبس بدين ثم جاء آخر وادعى الدين عليه أخرجه من الحبس وجع بينه وبين المدعي  
 فان برهن على دعواه كتب اسمه وامم الاول ثم ان برهن آخر كتب اسمه أيضا وحسه للكل ويكتب  
 التاريخ أيضا كذا في البرازية واطلقه فافاد أن المسلم يحبس بدين الذمي والمستامن وعكسه وفي  
 البرازية لهما على رجل دين لا أحدهما أقل وللاخر الاكثر لصاحب الأقل حبه وليس لصاحب  
 الكثير اطلاقه بل ارضاه وان أراد أحدهما اطلاقه بعد ما رضيا بحسبه ليس له ذلك وفي القنية حبس  
 لصاحب الدين الأقل فلصاحب الدين الاكثر اطلاقه ليكتسب ويؤدي له اهـ والى أنه لا يحبس  
 مع المديون أحد غير كفيله فاذا لزم حبس المرأة لا يحبسها مع الزوج وتحبس في بيت الزوج كذا في  
 البرازية فاذا حبست المرأة زوجها لا تحبس معه كذا في الخلاصة وفي مال الفتاوى اذا خيف عليها  
 الفساد اختار المتأخرون حبسها معه اهـ وفي خزائنة الفتاوى استحسنت بعض المتأخرين أن تحبس  
 معه اذا كان مخوفا عليها اهـ وفي البرازية واستحسن بعض المتأخرين أن تحبس المرأة اذا حبس  
 الزوج وكان قاضي شاه لا من يحبسها معه صيانة لها عن الفجور اهـ وقيد المهر بالمجهل لانه لا يحبس  
 في المؤجل ويصدق في الاعسار وعليه الفتوى وفي الاصل لا يصدق في الصداق بل الفصل بين مؤجله

(قوله ولو كان يسأل  
 المدعي عن ماله الخ) قال  
 الرملي يعني أن يسأل  
 المديون من القاضي أن  
 يسأل صاحب الدين له  
 مال سأل القاضي بالاجماع  
 اهـ قلت وسألت في أثناء  
 القولة الا تبيح لو قال  
 المديون حلفه أنه ما يعلم  
 اني معسر يجيبه الخ (قوله  
 كتمن المبيع وبديل  
 القرض) مثال لقوله  
 في كل دين لزمه بدلا عن  
 مال وقوله والمفصوب  
 مثال لقوله في كل عين  
 الخ فالمراد عين المفصوب  
 لا بدله

(قوله ثم اعلم ان قاضيان في الفتاوى رجح الاقتصار على الاول الخ) قال الرمي قال الطرسوسي في أنفع الوسائل قال القاضي نضر الدين الفتوى على أنه ان كان الدين وجب بدلا عما هو مال فالقول قول مدعي اليسار وان كان وجب بدلا عما ليس بمال فان وجب بعقد باشره باختياره فكذلك لوجود دليل اليسار وهو المبادلة والتزامه الدين باختياره والا فالقول قول مدعي الاعسار لانعدام دليل اليسار اه وفي النهر ثم ماجرى عليه المصنف تبعا للقدوري قال الامام قاضيان ان عليه الفتوى كذا في أنفع الوسائل معزى الى الفتاوى ١٠٠ الكبرى للخاصي وهذا ليس من فتاواه وانما الذي فيها ان كل ما هو بدل كمن المبيع

وبدل القرض لا يقبل قوله ويقبل قوله فيما عداه وعليه الفتوى اه وهذا اختيار البلخي (قوله وذكر الطرسوسي انه المذهب) حيث قال فحضر لنا من هذه القول كلها ان المذهب المفتى به

لا في غيره ان ادعى الفقر الا ان ثبت غريمه غناه فيحبسه بما رأى

ان القول فيما زعم المديون يبدل هو مال او بعقد وقع باختياره قول المدعي لا قول المديون اه (قوله وبه علم ان ما في المختصر خلاف ظاهر الرواية والمفتى به) قال الرمي أما كونه خلاف ظاهر الرواية فلما في المختص وأما كونه خلاف المفتى به فلما في قاضيان مع ان قاضيان قال الفتوى على ان ما وجب بعقد باشره باختياره

ومجمله كذا في البرازية ثم اعلم أن قاضيان في الفتاوى رجح الاقتصار على الاول فقال وقال بعضهم وان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض ونحو المبيع فالقول قول مدعي اليسار مروي ذلك عن أي حنفية وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة في المبدل فلا يقبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال فالقول للمديون وقال بعضهم ما وجب بعقد لم يقبل قوله وان لم يكن بدلا عما هو مال اه فقد علمت ان الفتوى على الاول وهو انه لا يحبس الا فيما كان بدلا عن مال فلا يحبس في المهر والكفالة على المفتى به وهو خلاف مختار المصنف تبعا لصاحب الهداية وذكر الطرسوسي في أنفع الوسائل انه المذهب المفتى به فقد اختلف الافتاء فيما التزمه بعقد ولم يكن بدل مال والعمل على ما في المتن لانه اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالمتقدم ما في المتن كما في أنفع الوسائل وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى وقيل القول للمديون في الكل وقيل للدائن في الكل وقيل يحكم الزى الا في الفقهاء والعلوية والزي كما في القاموس بالكسر الهيشة والجمع ازياه اه وصححه الكراييسي في الفروق وفي المحيط انه ظاهر الرواية وبه علم ان ما في المختصر خلاف ظاهر الرواية والمفتى به وأطلق المديون فشمع المكاتب والعبد المأذون والصبي المحجور فانهم يحبسون لكن الصبي لا يحبس بدين الاستهلاك بل يحبس والده او وصيه فان لم يكونا أمرا القاضي رجلا يبيع ماله في دينه كذا في البرازية (قوله لا في غيره ان ادعى الفقر الا ان ثبت غريمه غناه فيحبسه بما رأى) أي لا يحبسه في غير ما ذكرنا بما كان بدلا عن مال او ملتزما بعقد ان ادعى انه معسر لان الاصل في الادعى العسرة والمدعى يدعى أمرا عارضا وهو الغناء فلم يقبل منه الا بدينه ويدخل تحت الغير تسع صور بدل الخلع وبدل عتق نصيب الشر يك وبدل المغصوب ونفقة الزوجات ونفقة الاقارب وأروش الجنائيات وبدل دم العمد وما نأخ من المهر بعد الدخول وبدل المتلفات وذكر الطرسوسي وأخطأ صاحب المختار في نقل الحكم في الخلع فانه جعله مع غن المتاع والقرض وقال القول قول رب الدين ولا يلتفت الى ما قاله المديون وهو المرأة أو الاجنبي اه وقد يقال ان بدل الخلع مما التزم بعقد فان الخلع بمال عقد بايجاب وقبول ويشكل بدل الصلح عن دم العمد فانهم جعلوا فيه القول قول المديون مع انه التزمه بعقد وكذا يشكل مؤجل المهر فانه التزمه بعقد وهو نظير الكفالة بالدرك فان مقتضى اطلاقهم الكفالة وما التزمه بعقد ان لا يقبل قوله فيها ومقتضى تقييد المهر بالمجمل قبول قوله لانها كالمهر المؤجل لانها لا تلتزمه الا بعد استحقاق المبيع وذكر الطرسوسي

فان

القول قول مدعي اليسار تأمل ولكن ما في المختصر عليه اصحاب

المتون وذكر الطرسوسي انه المذهب المفتى به فلغائل أن يقول ليس على خلاف المفتى به فتأمل (قوله وبدل المغصوب) أي لا عينه فلا يخالف ما مر عن القلاني وفي المنع عن أنفع الوسائل جعل ذلك في الاقرار بالغصب أي لا في المثبت بالبرهان ونهه وفي أنفع الوسائل قوله وبدل المغصوب معناه اذا اعترف بالغصب وقال انه فقير وقال المغصوب منه موسر وتصادف على الهلاك أو حبس لاجل العلم بالهلاك كان القول قول الغاصب في العسرة لا قول المغصوب منه هكذا ذكره العتاني وتاج الشريعة وحميد الدين الضرير فريما نقلناه عنهم اه (قوله وذكر الطرسوسي الخ) اعلم ان الطرسوسي نقل عن عدة كتب ان القول للمدعى فيما كان

بدل مال لافي غيره كالمهر و بدل الخلع ونقل من عدة كتب أخر ان القول للمدعي فيما كان بدل مال أو التزيمه بعقد كالمهر و بدل الكفالة وعن بعض الكتب القول للمدعي فيما التزيمه بعقد باشره لا بما التزيمه حكما بدون مباشرة عقد قال وهـ ذابو حـ النسوية بين ما كان بدلا عن مال أو غيره قلت وأنت خير بان الالتزام بعقد يشمل قولهم ما كان بدل مال فيكون قوله هـ أو التزيمه بعقد من عطف العام على الخاص ثم لا يخفى ان ذكرهم المهر مع بدل الخلع يشعر باتحاد حكمه ما على اختلاف القولين فمن قال ان ماليس بدل مال كالمهر يصدق فيه يلزمه أن يقول ان الخلع كذلك لانه لا فرق بينهما فان كلا منهما التزيمه بعقد باشره والعلة تشمله ما فان هذا القائل يقول ما قبضه من المبيع والقرض دليل يساره بخلاف ما التزيمه بالعقد ومن قال ٣١١ ان ما التزيمه بالعقد كذلك

يقول ان اقدمه على العقد دليل قدرته فاعتبر هذا القائل الاقدام على العقد دليل لا القدرة ولا شك ان الخلع كذلك ولذا فصل بين المهر المجهل والمؤجل فان المؤجل لا يعتبر دليل على القدرة

ثم يسأل عنه

لعدم التزام دفعه حالا بخلاف المجهل نعم يبقى الاشكال في بدل الصلح عن دم العمد فانه ملتزم بعقد ولم يجعلوه دليل القدرة ويمكن الجواب بانه التزيمه احياء لنفسه لتدفع عنها القصاص فيكون بمنزلة المكره على ذلك العقد فلا يلزم منه قدرته على ما التزيمه به (قوله قال في المحيط ان شاء سأل عنه الخ) ومثله ما في شرح أدب القضاء وهـ ذابو حـ عن قول محمد

فان ادعى المدينون انه لزمه عماليس بما ادعى الدائن انه ممن متاع لم يذكروا الاصحاب وينبغي أن يكون القول فيها قول المدينون الا أن يقيم رب الدين البينة اه وفي نفقات البرازية وان لم يكن لها بيينة على يساره وطلبت من القاضي أن يسأل من جيرانه لا يجب عليه السؤال وان سال كان حسنا فان سال فاخبره عدلان يساره ثبت اليسار بخلاف سائر المدينون حيث لا يثبت اليسار بالاخبار وان قالوا سمعنا انه موسر أو بلغنا ذلك لا يقبله القاضي اه ولو قال المدينون حلفه انه ما يعلم اني معسر يجيبه القاضي الى ذلك ويحلفه انه ما يعلم اعساره فان حلف حبه بطلبه وان نكل لا يجنبه كذا في البرازية معز يالى المحلواني والمراد بقوله غناه قدرته الا أن على قضاء الدين فلو كان للمحبوس مال في بلد آخر يطلعه بكفيل فان علم القاضي عسره لكن له مال على آخر يتقاضى غريمه فان حبس غريمه الموسر لا يجنبه كذا في البرازية وقياس الاولى انه لو كان له مال غائب لا يجنبه وقوله بما رأى أى لا تقدير لمدة حبسه وانما هو مفوض الى رأى القاضي لانه للجبر والتسارع لقضاء الدين وأحوال الناس فيه متفاوتة وقدره في كتاب الكفالة شهرين أو ثلاثة وفي رواية الحسن بربعة وفي رواية الطحاوى بنصف الحول والصحيح ما ذكره المصنف كما في البرازية فلورأى القاضي اطلاقه بعد يوم فظاهر كلامهم ان له ذلك قال في المحيط ان شاء يسأل عنه قبل مضى شهر اه وذكر المصدر الشهيد ان كان الرجل لينا أو صاحب عيال وشكى عياله الى القاضي حبسه شهر اثم سال عنه وان كان وقحا حبسه ستة أشهر ثم سال عنه وهذا اذا كان حاله مشكلا عند القاضي والاعمال بما ظهراه (قوله ثم يسأل عنه) أى يسأل القاضي عن المحبوس بعد حبسه بقدر ما يراه من جيرانه فان قامت بيينة على اعساره أطلقه ولا يحتاج الى لفظ الشهادة وشرطه في الصغرى والعدل الواحد يكفي والاثنان أحوط وكيفيته أن يقول المخبر ان حاله حال المعسرين في نفقته وكسوته وحالته ضيقة وقد اختبرنا حاله في السر والعلانية ولا يشترط لسماعها حضور رب الدين فان كان غائبا سمعها وأطلقه بكفيل كذا في البرازية قال الطرسوسى والمستور كالعدل وأما الفاسق فلا يقبل خبره ونعقب الزيلعي في ذكر العدة وانه من كلامه لانه نقل المذهب اه وفيه نظر لقوله في الخلاصة والبرازية وانما يسأل من الثقات اه وهم العدول فليس ذكرها من كلامه ثم اعلم ان قولهم ان الواحد يكفي مقيد بما اذا لم يكن الحال حال منازعة أما اذا كان حال منازعة بان ادعى المطلوب انه معسر وادعى الطالب

بعد ذكر التقدير هذا اذا أشكل على أمره أفقر أم غني أما اذا لم يشكل أمره سالت عنه عاجلا يعنى اذا كان ظاهر الفقر أقبل البيينة على الافلاس وأخلى سبيله اه (قوله وان كان وقحا) سياتى في تفسير الوقاحة قبيل قوله وبيينة اليسار أحق (قوله قال الطرسوسى والمستور كالعدل) أقول نص عبارته بعد تعقيب كلام الزيلعي الا أنه في والاحسن عندي أن يقال ان كان رأى القاضي موافقا لقول هذا الواحد المستور في العسرة يقبله وان لم يكن موافقا بمعنى ان القاضي لا رأى له في هذا الوقت في حال هذا المحبوس لأمس جهة العسرة ولا العسرة فيشترط أن يكون المخبر بالعسرة عدلا كما قالوا في الاخبار بالعزل عن الوكالة فانه بلا جناح اذا أخبر الوكيل فاسق بالعزل وصدقه الوكيل فيما أخبر به من العزل انه يعزل (قوله فليس ذكرها من كلامه) قلت بل قد رأيت

التصريح بالعدالة في منية المغنى التي هي تلخيص الفتاوى الكبرى للخاصي والسراجية (قوله هل يقبل البيئنة قبل الحبس فيه روايتان) قال في شرح أدب ٣١٢ القضاء في احدى الروايتين تقبل وبه كان يفتى الشيخ الامام أبو محمد بن الفضل رحمه

الله وكان يقول له رواية في كتاب الكفاية وفي رواية لا تقبل نص عليه صاحب الكتاب في آخر الباب وبه كان يفتى عامة المشايخ وهو الصحيح فان أحضر المدعى عليه بيئنة بعد الحبس قبل هذا الوقت الذي ذكرنا بالعدم فان لم يظهر له مال خلاه فشهدوا عند القاضي بذلك قال صاحب الكتاب قبل القاضي ذلك وأخرجه عن الحبس وفسله اه وتماه فيه (قوله وفي البرازية ولوللمحبوس مال في بلد آخر الخ) مكرر مع ما قدمه في المقولة قبل هذه (قوله اذا علم ان له مالا غائبا أو محبوسا موسرا) قال الرملي الضمير في له راجع للمدينين وموسرا نعت لمحبوسا والمعنى ان المدينين المعسر اذا كان له مال غائب أو كان له محبوس بدين ومحبوسه موسرا لا يحبس القاضي تامل (قوله واذا أطلقه بلا بيئنة فله اعادته الى الحبس كما في أنفع الوسائل) قال في النهر لم أجده فيه ويجب جملة على

انه موسر فلا بد من اقامة البيئنة كذا في السراج الوهاج معزى الى النهاية وظاهر اطلاق المصنف ان الحبس أولا ثم السؤال في حق كل أحد ولكن في البرازية ان كان أمر المدينين ظاهر عند الناس فالقاضي يقبل بيئنة الاعسار ويخليه قبل المدة التي يذكروها وان كان أمره مشكلا هل يقبل البيئنة قبل الحبس فيه روايتان اه وفي الملتقط قال أبو حنيفة لا أسأل عن المعسر وأحبسه شهرين أو ثلاثة ثم أسأل عنه الا اذا كان معروفا بالمعسرة فلا أحبس اه وفيه أيضا ولو معسرا عليه دين وله على موسر دين يعلم به القاضي يحبس المعسر حتى يطالب الموسر فاذا طال به وحبس الموسر أطلق المعسر اه وفي البرازية ولوللمحبوس مال في بلد آخر يطلقه بكفيل وان علم القاضي عسرته ليكن له مال على آخر يتيقاضي غريمه فان حبس غريمه الموسر لا يحبس اه وظاهر كلامهم أن القاضي لا يحبس المدينين اذا علم ان له مالا غائبا أو محبوسا موسرا وانه يطلقه اذا علم باحدهما (قوله فان لم يظهر له مال خلاه) أي أطلقه من الحبس لان عسرته ثبتت عنده فاستحق النظر الى الميسرة

للاية فحبسه بعده يكون ظلما وظاهرا انه يطلقه بلا كفيل قلت الا في مال اليتيم لما في البرازية ولوللميت على رجل دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من الحبس قبل الاستيثاق بكفيل للصغار اه وقد منا انه يطلقه بكفيل اذا كان رب الدين غائبا وينبغي أن يكون مال الوقف كمال اليتيم فلا يطلقه القاضي الا بكفيل فهي ثلاثة مواضع مستثناة والكلام في اطلاقه جبر على رب الدين فلو أطلقه رب الدين من غير بيئنة على افلاسه ورضي المحبوس جاز ولا يتوقف على حضور القاضي كما في البرازية الا في مال اليتيم فلا يطلقه الوصي وفي وصايا القنية حبس الوصي غريمه بدين الصبي ليس له أن يطلقه قبل قضائه اذا كان موسرا وان رأى أن يأخذه منه كفيل أو يطلقه فله ذلك ثم رقم آخر اذا كان معسرا جاز اطلاقه اه فمحرران المعسر يجوز اطلاقه انفاقا وفي الموسر خلاف وقيدنا برضا المحبوس لما في القنية المحبوس بالدين أقام البيئنة على افلاسه فاراد رب الدين أن يطلقه قبل القضاء بافلاسه وأبي المحبوس أن يخرج حتى يقضى بافلاسه يجب على القاضي القضاء به حتى لا يعيده رب الدين ثانيا قبل ظهور غناه اه واذا أطلقه بلا بيئنة فله اعادته الى الحبس كما في أنفع الوسائل وأشار بقوله خلاه الى انه لا يحبس مرة أخرى لا لأول ولا لغيره حتى يثبت غريمه غناه لما في البرازية أطلق القاضي المحبوس لا فلاسه ثم ادعى عليه آخر مالا وادعى انه موسر لا يحبس حتى يعلم بفسره اه وظهور عدم مال له بالشهادة بانه لا مال له وقال الخصاف يثبت الافلاس بقول الشهود هو فقير لا نعلم له مالا ولا عرضا يخرج به عن الفقر وعن الصغار يشهدون انه مفلس مع عدم لانعلم له مالا سوى كسوته وثيابه لیسلة واختبرناه سرا وعلمنا اه وفي أنفع الوسائل ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بامر حادث لا بالنفي فيه عليه السغناقي اه واعلم ان الاجراء بعض المدة مع اخبار واحد بحال المحبوس لا يكون من باب الثبوت حتى لا يجوز للقاضي أن يقول ثبت عندى انه معسر كذا في أنفع الوسائل وفي النوازل فقير لاشئ له ولا يجبر من يكفله بنفسه لا يحبس القاضي وخلي بينه وبين الغريم ان شاء لازمه وان شاء ترك اه وفي الحاشية فان أحضر المحبوس المال ورب الدين غائب يريد تطويل الحبس عليه فان كان القاضي يعلم بالدين ومقداره

ما اذا وقعت خصومة بلا بيئنة أما اذا لم تقع فليس له أن يعيده لان هذا الامر منوط برأيه وقد علمت ان السؤال وصاحبه ليس بواجب وانما هو احتياط فاذا اقتضى رأيه اطلاقه فليس له أن يعيده بعد ذلك ويدل عليه ما في البرازية أطلق القاضي



وصاحبه فلان شاء أخذ المال وخلاه وان شاء أخدمته كفيلا تنقذ بالمال والنفس وخلي سبيله ولومات الطالب والقاضي الذي حبسه وارثه لا غير قال بعضهم بخلي سبيله كي لا يتهمه الناس وقال بعضهم بتركه في السجن حتى يقضى الدين اه (قوله ولم يحل بينه وبين غرمائه) أي لا يمنعهم من ملازمته عند الامام وقال بالمنع عنها لكونه منظر بانظار الله تعالى وهي أقوى من اقطار العبد بالتأجيل ومعه لا ملازمة وله انه منظر الى قدرته على الايفاء وهو ممكن كل حين فيلازمونه كيلا يخفيه والدين حال بخلاف الاجل لانه لا مطالبة له قبل مضيه ولو كان المديون قادر اظهر الفرق وبطل القياس ولذا قال في أنفع الوسائل ان الصحيح قوله دائما هو الصحيح وفي المحيط انه ظاهر الرواية واحسن الاقاويل في الملازمة ما روى عن محمد انه قال يلزمه في قيامه وقعوده ولا يمنع من الدخول على أهله ولا من الغداء ولا من العشاء ولا من الوضوء والخلاء وله أن يلزمه بنفسه واخوانه وولده ومن أحب والصحيح ان الرأي فيه الى صاحب الدين ان شاء لازمه بنفسه وان شاء بغيره ولا عبرة بالمديون في رأيه وفي المحيط قالوا لا يلزمه بالليالي لان الليالي ليست بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع المال في يده في الليالي فالملازمة لا تغد حتى لو كان الرجل يكتب في الليالي قالوا لا يلزمه في الليالي هكذا قال الفقيه أبو جعفر اه وفي البرازية لا يلزمه في موضع معين لانه حبس ولا يمنع من دخول بيته لغائط أو عداء الا اذا أعطاه الدائن وأعد له مكانا للغائط وان كان عمل المديون السقي ولا يمنع الا لزوم من ذلك لازمه الا اذا أعطاه نفقته ونفقة عياله فله اذا منع من السقي ولو أن المديون ملازمة الغريم وقال اجلس مع الدائن له ذلك وليس للدائن أن يجلسه في الشمس أو على الثلج أو في مكان يتضرر به ولو طلب المطلب المحبس والطالب الملازمة لازمه وملازمة المرأة أن تلازمها امرأة فان لم يوجد جسمها في بيت مع امرأة وجلس هو على الباب أو المرأة في بيت نفسها وهو على الباب وليس له غير ذلك وعن محمد المرأة لا يلزمها الرجال بالنهار في موضع لا يخاف عليها الفساد ولا يخلون بها وبالليل لا يلزمها النساء وفي الواقعات عليها حق له أن يلزمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان هربت الى خربة اذا كان يامن على نفسه يدخل عليها ويكون بعيدا منها يحفظ نفسه لان له ضرورة في هذه الخلوة كما قالوا فحين هرب بمتاع انسان ودخل داره له أن يدخل عقيبه لئلا خذقه ولو ادعى على آخر مالا ولم يجلس القاضي أياما لازم خصمه أياما وان طال اه وفي الهداية لو اختار المطلب المحبس والطالب الملازمة فالخيار للطالب الا اذا علم القاضي ان الملازمة يدخل عليه ضرر بين بان لا يمكنه من دخول داره فحينئذ يجسه دفعا للضرر اه وفي البرازية ويجوز الجلوس في المسجد لغیر الصلاة ملازمة الغريم قال القاضي المذهب عندنا انه لا يلزمه في المسجد لانه بنى لذكرك الله تعالى وبه يفتي وفيها أيضا ان كان في ملازمة الغريم ذهاب قوته كلف أن يقيم كفيلا بنفسه ثم بخلي سبيله وللطالب ملازمة الغريم بلا أمر القاضي ان كان مقر اجبته (قوله ورد البيعة على افلاسه قبل حبسه) لانها بيعة نفي فلا تقبل مالم تتأيد بمؤيد وهو المحبس وبعده تقبل على سبيل الاحتياط لاعلى وجه الوجوب وما ذكره في الكتاب هو ما اختاره عامة المشايخ كافي الهداية وهو الصحيح كافي النهاية وروى عن محمد قبولها وبه كان يفتي الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ونصير بن يحيى وفي الخاتمة وينبغي أن يكون مفوضا الى القاضي ان علم انه وقع لا تقبل بينته قبل المحبس وان علم انه لن قبلت بينته وفسر الطرسوسى الواقعة بالاغلاط على المدعى في القول واللين بالتلطف فيه ونظيره ما قال الخصاص في تعيين مدة المحبس ان كان المديون سمحا ياخذ القاضي برواية الكماله من التقدير

ولم يحل بينه وبين غرمائه ورد البيعة على افلاسه قبل حبسه

والحبوس لا فلاسه ثم ادعى عليه آخر مالا وادعى انه معسر لا يجسه حتى يعلم غيره (قوله وارثه) أي وارث الطالب (قول المصنف ورد البيعة على افلاسه قبل حبسه) قال الرمي هذا اذا كان أمره مشكلا أما اذا كان فقره ظاهرا يسأل القاضى عنه عاجلا ويقبل البيعة على الافلاس ويخلي سبيله بحضرة خصمه اه ووقع التقيد باشكال أمره في عبارة البرازية كما قدمه المؤلف عند قوله ثم يسأل عنه وقدم هنالك في المسئلة روايتين وقدمنا هنالك ان ما هنا هو الصحيح وعليه عامة المشايخ

(قوله والظاهر انه بحث منه وليس بصحيح) قال في النهر وينبغي أن يكون معناه يعني ما في الفتح انه بين سبب الاعسار وشهدوا به وما في البحر مدفوع بانهم لم يشهدوا بيسار حادث بل بما هو سابق على الاعسار الحادث وبينه الاعسار تحدث أمرا عارضا فقدمت اه فتأمل وقال الرملي أقول بل هو فقه حسن ومجرد حدوث اليسار لا يمنع من ذلك اذ الكلام في قبول بينة الاعسار الحادث بعد ثبوت اليسار قبله غاية ما فيه ان استثناءه من تعارض البينتين مستدرك اذ لا تعارض والحال هذه وانما التعارض اذا قامت في وقت واحد من غير تعرض للبعدية على انه لم يذكره بصريح الاستثناء من تعارض البينتين وانما قال وكلما تعارضت بينة اليسار والاعسار قدمت بينة اليسار ٣١٤ لان معناه زيادة علم اللهم الا ان يدعى انه موسر وهو يقول أعسرت من بعد ذلك وأقام

بذلك بينة فانه تقدم لان معها علما بما مر حادث وهو حدوث ذهاب المال اه فقوله اللهم الا ان يدعى الخ يجوز أن يكون لمجرد توهم يقع في المسئلة ذكر على سبيل الافادة المجردة لا على سبيل الاستثناء تأمل اه قلت وقدمنا

وبينة اليسار أحق وأبد حبس الموسر وبحبس الرجل لنفقة زوجته لا في دين ولده

عن شرح أدب القضاء فان أحضر المدعى عليه بينة بعد الحبس قبل هذا الوقت الذي ذكرنا بالعدم فشهدوا عند القاضي بذلك قال صاحب الكتاب اقبل ذلك وأخرجه عن الحبس وأفلسه وقدم المؤلف

بشهرين أو ثلاثة وان كان مقتنيا أخذ بالأكثر كذا في البرازية (قوله وبينة اليسار أحق) أي من بينة الاعسار بالقبول عند التعارض لان اليسار عارض والبينة للأنبات وفي البرازية كمينه البراء مع بينة الاقراض وفي الحائمية وان شهدوا انه موسر قادر على قضاء الدين جاز وكفى ولا يشترط تعيين المال اه واستثنى في فتح القدير من تقديم بينة اليسار ما لو قال المدعى انه موسر وقال المدعى عليه أعسرت بعد ذلك وأقام بذلك بينة فانها تقدم لان معها علما بما مر حادث وهو حدوث ذهاب المال اه والظاهر انه بحث منه وليس بصحيح لجواز حدوث اليسار بعد اعساره الذي ادعاه أطلق في قبول بينة اليسار فافاد قبولها وان لم يذكره وامقدار ما ملكه وفي البرازية ولم يشترط بيان ما به اليسار لان المقصود منه ادوام الحبس عليه ولم يبين وامقدار ما يملك ولو بينه وامقدار ما يملك لم يمكن قبولها وتماه في القنية وفي العناية فان قيل محمد قبل البينة على اليسار وهو لا يثبت الا بالملك وتعد القضاء به لانهم لم يشهدوا بحداده ولم يقبل فيما اذا أنكر المشتري جوار الشفيع وأنكر ملكه في الدار فبرهن الشفيع ان له نصيبا في هذه الدار ولم يبين وامقداره وأجيب بان الشاهد على اليسار شاهد على قدرته على أداء الدين وهي لا تكون الا بملك مقدر الدين فثبت بها قدر الملك وفي النصيب لم يشهدوا بشي مع ما لو فافترا اه (قوله وأبد حبس الموسر) لانه جزاء الظلم فاذا امتنع من ايفاء الحق مع القدرة عليه خاد في الحبس وأما كونه يعمل القاضى حبسه أولا يحبس حتى تظهر مما طلته فقد مناه ولذا جمل صاحب الهداية قوله في الجامع الصغير انه يؤبد حبس الموسر اذا أقر على ما اذا أقر عند غير القاضى أو عند من فظهرت مما طلته (قوله وبحبس الرجل بنفقة زوجته) لانه ظالم بالامتناع عن الاتفاق قسدا بالامتناع لانه لا يحبس في النفقة الماضية لانها تسقط بمضي الزمان وان لم تسقط بان حكم الحاكم بها أو اصطلح الزوجان عليها فلانها ليست ببديل عن مال ولا لزمته بعقد كذا ذكر الشارح ومراده ان النفقة الواجبة للمجموعة داخل تحت قوله لافي غيره فلا يحبس عليها ان ادعى الفقر الا ان ثبت المرأة يساره فاذا ادعت المرأة بنفقة أو كسوة مقررة اجتمعت عليه وقال اني فقير والقول له مع عيسته ولا يحبس اذا حلف فان أقامت بينة على يساره وطلبت حبسه حبسه القاضى (قوله لافي دين ولده) أي لا يحبس أصل في دين فرعه لانه لا يستحق العقوبة بسبب ولده

في شرح قوله ثم يسأل عنه عن السراج الوهاج معزى الى النهاية لو ادعى المطلوب ولذا انه معسر وادعى الطالب اليسار فلا بد من اقامة البينة (قوله وتماه في القنية) حيث قال لانها قامت للمحبوس وهو منكر والبينة متى قامت للمنكر لا تقبل وقولهم انه موسر ليس كذلك فيقبل اه وحاصله انهم لو شهدوا وقالوا انه يملك العقار الفلاني مثلا وهو منكر لا تقبل لانه يقول لا أملك ذلك العقار وهم يشهدون له بانه يملكه والبينة متى قامت للمنكر لا تقبل بخلاف ما اذا قالوا انه موسر لانهم لم يشهدوا له بملك شي بعينه فلم تكن شهادته بل عليه لاجل اقامة الحبس فتقبل تأمل (قول المصنف لافي دين ولده) قال الرملي وقع الاستثناء عن حبس الاب المكفول عنه لانه اذا حبس الاب المكفيل هل لا يكفيل حبس الاب فرأيت بخط بعض الموالى انه اذا كان كفلا عنه لا يحبس اذا حبس هو ونقله عن الفهستانى في الكفالة وقال به يشعر قضاء الخلاصة وكتب

فصل في عبارة القهستاني في كتاب الكفالة فطلب من قاضي ذلك فقالت بمقتضى الأصل بعدد خمسة بقولهم لا يجب  
 أصل في دين فرعه مبنو ما أن الكفيل إذا حبس الأب فقدمت عليه حبس أصل في دين فرعه ولا يجوز له أن يحبس الحق  
 الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أدى فهو محبوس بدينه الذي ثبت عليه أو يستبث على قول من يجب الحبس في الدين وعلى قول  
 من يجب الحبس في المطالبة فلم يدخل في قولهم لا يجب أصل في دين فرعه لأنه لا يجب حبس أجنبي فثبت له عليه تأمل اه  
 وقد مناه عبارة القهستاني في كتاب الكفالة عند قوله فان لوزم لازمه وان الشربلالي ٢١٥ انتهى بأنه ليس للابن في هذه

الصورة حبس الكفيل  
 لما يلزمه من حبس أصل  
 الابن لأنه ليس للكفيل  
 حبسه وقتنعنا الفرق  
 بينه وبين عبارة القهستاني  
 فراجع (قوله ولكن  
 ينبغي أن يقتبه لشيء الخ)  
 قال القهامة العلامة  
 شيخ الاسلام الشيخ محمد  
 الغزالي وفي جواهر  
 الفتاوى رجل له على

والأقصاص عليه بقتله ولا يقتل مورثه ولا بعد مقتضاه ولا تحذف أمه الميتة بطالبه وقولهم هذا أنه  
 لا قصاص بقتله يقتضي أن المراد الأصل أبا أو أمًا أو جدًا الأب أولاً لتصرفهم في باب الجنائيات أن  
 الجرائم لا قصاص عليه بقتله ولدينه فكذلك لا يجب بدينه وفي المحيط ولا يجب الابن والجدان  
 والمجدتان إلا في النفقة ولدهما اه وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين المورث والمورس ولكن ينبغي  
 أن يقتبه لشيء وهو أنه إذا كان مورس أو امتنع من قضاء دين ولده وقتلنا لا يجب للقاضي بقضيه دينه  
 من ماله أن كان من جنسه والأباعه للقضاء كبيه مال المحبوس الممتنع عن قضاء دينه والصحيح  
 عندهما بيع عقاره كقولهم ولو قال المديون أبيع عرضي وأقضي ديني أحله القاضي ثلاثة ولا  
 يحبس ولوله عقار يحبس لبيعه ويقضي الدين ولو بن من قليل كافي الزاوية وسيأتي تمامه في المحرر  
 أن شاء الله تعالى في بيع القاضي مال الأب لقضاء دين ابنه إذا امتنع لأنه لا طريق له إلا البيع والأب  
 ضاع وقيد بدين الولد لأن الولد يجب بدين أصله ويجب القريب بدين قريبه كافي الجنائيات وقد  
 كتبنا في الفتاوى الفقهية أن من لا يجب سبعة الأول الأصل في دين فرعه الثاني المولى في دين  
 عبده المأفون غير المديون وأن مديونا يجب بحق الغرماء الثالث العبد لا يجب بدين مولاه أطلقه  
 الشارح قطاره ولو كان مديونا الرابع المولى لا يجب بدين مكاتبه أن كان من جنس بدل  
 الكتابة لوقوع المقاصة ولا يجب لتوقفه على الرضا الخامس لا يجب المكاتب بدين الكتابة  
 وإن كان ديناً آخر يجب به للمولى ومنهم من منعه لأنه يتمكن من إسقاطه بالتبذير ومعه في  
 المبدوء وعليه الفتوى كافي أنفع الوسائل السادس لا يجب صبي على دين الاستهلاك ولوله مال  
 من عروض وعقار إذا لم يكن له أب ولا وصي والراي إلى القاضي قباً أن في بيع بعض ماله للإبقاء وإن  
 كان له أب أو وصي فإنه يجب إذا امتنع من قضاء دينه من ماله ولا يجب الصبي إلا بطريق التاديب  
 حتى لا يتجاسر إلى مثله إذا بشر شي من أسباب التعدي قصد المأثم إذا كان خطأ فلا كذا في المبدوء  
 من كتاب الكفالة وفي المحيط والقاضي أن يجب الصبي التاجر على وجه التاديب لا على وجه  
 العقوبة حتى لا يماطل حقوق العباد وأن الصبي يؤدب لينزج عن الأفعال الذميمة السابع إذا كان  
 للعاقلة عطاء لا يجبسون في دية وأرش ويؤخذ من العطاء وإن لم يكن اه ثم عطاء يجبسون كذا في  
 الزاوية ويزاد هنا ثمان قد مناهما لا يجب المديون إذا علم القاضي أن له مالا غائباً أو محبوساً  
 مورساً فاصولاً تسعاً (قوله إذا امتنع من الاتفاق عليه) فحبس لأنها الحاجة الوقت وهو بالمنع  
 قصد اهلا كه فيحبس لدفع الهلاك عنه ألا ترى أن له قتله دفعاً عن نفسه وهكذا حكم الاجداد

إذا امتنع من الاتفاق  
 عليه  
 أبيه مهرامه أو دين آخر  
 فاقر أو أقام البيعة فإنه  
 لا يجب مالم يتمرد على  
 الحاكم فإذا قرد عليه  
 حبس وهذا بخلاف نفقة  
 الولد الصغير فإنه يجب  
 فإن فيه صيانة مهجته اه  
 أقول ما ذكره الشارح  
 من أنه يبيع عليه ماله  
 لقضاء دينه يقتضي من  
 حبسه اه ما ذكره  
 الغزالي كذا في حاشية

الرملي (قوله والصحيح عندهما يبيع عقاره كقولهم) قال الرملي المنقول في كتاب المحرر أن ماله ودينه لو كانا دراهم قضى بلا أمره وكذا  
 إذا كانا دينارين ولو دينه دراهم وله دنانير أو بالعكس يبيع في دينه وهذا بالاجماع ولم يبيع عرضه وعقاره عند أبي حنيفة وعندهما  
 يباع كذا في تبين الكفر وفي الاختيار وقال يبيع وعليه الغزالي وقال القاضي وفي قول صاحبيه يبيع منقوله ولا يبيع عقاره  
 عندهما وفي رواية يبيع كما يبيع المنقول وهو الصحيح اه ذكره الغزالي (قوله وإن كان له أب أو وصي فإنه يجب الخ) قال في  
 المنهر قال الطرسوسي ويؤخذ من هذا أنه ليس للقاضي ولا نائبه يبيع عقاره ولا ماله مع وجودهما لأنه لو كان له لأمر بالبيع قبل



الحبس قال ابن وهبان  
وهي فائدة حسنة (قوله  
وقيد في السراج الوهاج  
الولد بانصغر والفقر)  
قال في المنع والظاهر انه  
ليس بقيد احترازي عن  
البائع الزمن الفقير فانه  
في معنى الصغير كالاحتيازي  
فيجبس ابوه اذا امتنع من  
الاتفاق عليه كما هو  
الظاهر وقد فهم شيخنا  
في بخره منه انه احترازي  
(قوله وهو مشكل لان  
القاضي يفرض اذا امتنع  
الحق) قال في المنع اذا جمل  
قوله واذا امتنع من ان  
يفرض على عدم قبوله  
لما فرضه عليه القاضي  
والامتناع من الاتفاق  
يزول الاشكال

والجسدات وان علوا لان في ترك الاتفاق سباق هلاكهم  
والفقر فظاهر انه اذا كان بالغارضا فالتفسير لا يوجب ابوه اذا امتنع من الاتفاق عليه مع ان النفقة  
واجبة عليه وفيه تأمل لا يفتي والحاصل انه اذا امتنع من الاتفاق على اصله وان علقه فوجه وان  
سفل وعلى زوجته يجبس وفي فتح القدير ويتحقق الامتناع بان تقدمه في اليوم الثاني من يوم  
فرض النفقة وان كان مقدار النفقة قليلا كالدائق اذا رأى القاضي ذلك فاما مجرد فرضه او طلبت  
حبسه لم يجبس لان العقوبة تستحق بالظلم وهو بالمنع بعده الوجوب ولم يتحقق فلهذا لا يقضي انه اذا  
لم يفرض لها ولم ينفق الزوج عليها في يوم ينبغي اذا قدمته في اليوم الثاني ان يامر بالانفاق فان  
فلم ينفق او جعه عقوبة وان كانت النفقة سقطت بعد الوجوب فانه ظالم لها وهو قسما ما اعلقناه في  
باب القسم من قولهم اذا لم يقسم لها فرفعته يامره بالقسم وعدم الجور وان ذهب ولم يقسم فركعت  
اوجهه عقوبة وان كان ما ذهب لها من الحق لا يقضي ويحصل بذلك ضرر كبير اه وفي غفران  
قارئ الهداية اذا لم يكن الزوج صاحب مائدة وعلم القاضي انه يضارها في الاتفاق  
فرض نفقتها عليه دراهم بقدر حالها وما اذا امتنع من ان يفرض

شاحبس حتى يفرض اه وهو مشكل لان القاضي  
يفرض اذا امتنع فلا حاجة الى فرض

الزوج للحبس اذا امتنع  
واقطع اعلم

٢

تم الجزء السادس ويليها الجزء السابع وأوله باب كتاب القاضي الى القاضي في يوم